





1221  
1222  
1223



من نكح بغير إذن الفاضل وبغير امره لا يجوز  
النكاح ولا يثبت المهر بولده ما في  
شرح المحيط نقله قاضي الاسكندر

ثم آل بمحض فضله تعالى إلى نوبة الفقير الحقير  
السيد فتح الدين ابن السيد مصطفى المنصور  
لبني العرضي وفقد الله كل فعل مرضي  
بالاستبراء الشرعي في حادي الآخر

٢٤٧  
٢٤٩  
٢٤٨  
٢٥٦

٢٤٨  
٢٤٩

ش طي  
وغيثه الامام تقيها وان رددت اليك الفطر صا دقت من الملو







باب الاحار الفاسده ٢٥٧	باب ضمان الايمان ٢٥٩	باب فتح الاجاره ٢٦٠	باب ميراثي ٢٦٢	باب ميراثي ٢٦٣	باب ما يحور للميراث ان ينفذ وما لا يحور ٢٦٤
باب كتمان العقد مختار ٢٦٤	باب حوت المكاتب ٢٦٥	كتاب الولاء ٢٦٥	كتاب الاكراه ٢٦٦	كتاب الحج ٢٦٨	فصل في بلوغ الفداء بالاحتلام ٢٦٩
كتاب المادون ٢٦٩	كتاب الغصب ٢٧١	فصل غصب ٢٧٣	كتاب الشفعة ٢٧٥	باب طلب الشفعة ٢٧٦	باب ما ثبت منه ٢٧٧
باب ما يبطلها ٢٧٧	كتاب القم ٢٧٩	كتاب مخاري ٢٨١	كتاب الحاقه ٢٨٢	كتاب الذبايح ٢٨٣	كتاب الاضحية ٢٨٥
كتاب الخطر والايج ٢٨٦	فصل في اليبس ٢٨٨	فصل في كنز ٢٩٠	باب الاستبراء وغيره ٢٩٠	فصل في البيع ٢٩٢	كتاب اصحاء الموت ٢٩٧
فصل في شرب ٢٩٨	كتاب الاشربة ٢٩٩	كتاب الصيد ٣٠٠	كتاب الرهن ٣٠٢	باب ما يحور ازنها وما لا يحور ٣٠٣	باب الرهن بوضع على يد عدل ٣٠٥
باب الرهن في الرهن ٣٠٥	فصل في مال متفق ٣٠٦	كتاب الجنائز ٣٠٨	فصل فيما يجب القول وما لا ٣٠٩	باب الرهن فيما دون النفس ٣١٢	فصل في تعقيب ٣١٣
باب الشهاده في القتل ٣١٤	كتاب الديان ٣١٥	فصل في الشجاج ٣١٦	فصل في مجنين ٣١٧	باب ما يجب الرهن بملوك ٣١٨	فصل في محايطة المال ٣١٩
باب جنابة البريه ٣١٩	باب جنابة المملوك ٣٢١	فصل في جنابة على العبد ٣٢٢	باب القيام ٣٢٣	كتاب المعاقلة ٣٢٥	كتاب الوصايا ٣٢٦
باب الوصية بثبته ٣٢٨	باب العتق في مصر ٣٣٠	باب الوصية للاقارب ٣٣٠	باب الوصية بالحمد ٣٣٢	فصل في وصايا الذمي ٣٣٢	باب الوصي ٣٣٣
فصل في شهاده الاوصياء ٣٣٤	كتاب الخنثى ٣٣٦	باب ميراثي ٣٣٦	كتاب تعقيب ٣٤٠	فصل في العقبه ٣٤١	باب العول ٣٤٣
باب توريث ذوالالامتنان ٣٤٤	فصل في الفرقه والمحرم ٣٤٥	فصل في محرم ٣٤٥	باب الخراج ٣٤٥		



وقد نظر فيه وت  
الشيخ علي بن محمد  
بالجانب امة الشريفة  
وهي نسخة في غاية  
حفظها الله على صاحبها  
ونفعه بها ورزقه  
العلم والعمل به  
سيد المرسلين وآله  
صلى الله عليه وسلم  
في مكة المكرمة  
المطهرة زادها

هذا الكتاب  
هو نسخة  
من نسخة  
الشيخ  
علي بن محمد

اشبه كتاب مطاب دونها دار السعادة اغني طيفها  
مفتريه حبه تعالى وقف و غير اندرهم  
قرا ابراهيم و ايه مفتريه غير وعاد  
فاموش بوردية  
١٦٨٤



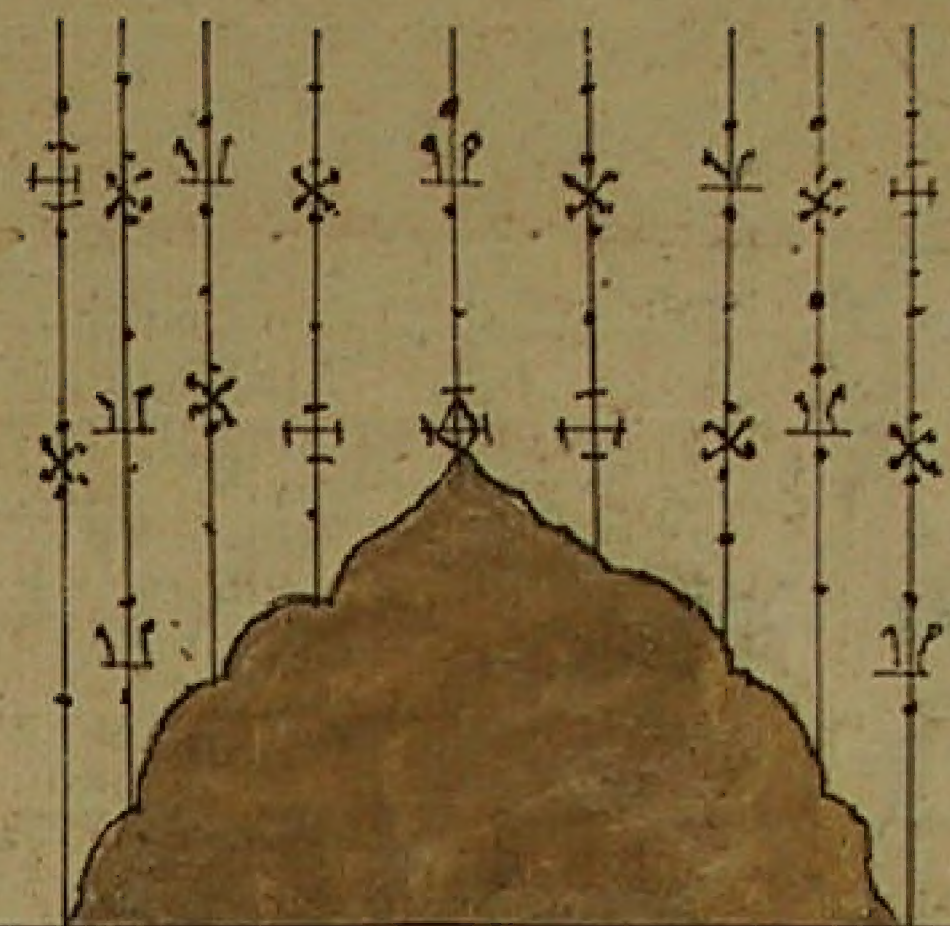
١٦٨٤

T. C.  
ISTANBUL  
Fatih Kütüphanesi  
BAYI

Sahifesi	1681
Katibi	Fatih
Tarih	
Yer	

K. 1779





بسم الله الرحمن الرحيم

حمد لك يا من شجرت صدورنا بأنواع الهداية سابقا ونورت بصائرنا بتنوير  
الابصار لاحقا وافضت علينا من اشعة شريعتك المطهرة بحجرات ايقان واغدقت  
من بحار منحك الوفرة نهرا فايقانا وانتمت نعمتك علينا حيث يرت تبييض  
هذا الشرح المختصر بحجاء وجه منبع الشريعة والدرر وضجيج الجليلين الى بكر  
وعمر بعد الاذن منه صلى الله عليه وسلم عليه وعلى اله وصحبه الذين حازوا من منحه  
فتح كشف فيض فضلك الوافي حقايقا وبعد فيقول فقير ذي اللطف الخفي  
محمد علا الدين ابن الشيخ علي الامام بجامع بني امية ثم المفتي بدمشق المحمدي الخفي  
لما بيضت الجزء الاول من خزائن الاسرار وبدايع الافكار في شرح تنوير الابصار  
وجامع البحار قدرته في عشر مجلدات كبار فصرفت عنان العناية نحو الاختصار  
وسميته بالدر المختار في شرح تنوير الابصار الذي فاق كتب هذا الفن في  
الضبط والتصحيح والاختصار ولعمري لقد اضحت روضة هذا العلم به مفتحة  
الازهار سلسلة الانهار من عجائبه ثمرات التحقيق تختار ومن غرايبه  
ذخاير التدقيق تحيى الافكار شيخنا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله الترمذاني  
الغزي عدة المتأخرين الاخيار فاني اروي عن شيخنا الشيخ عبد النبي  
الخليلي عن المصنف الغزي عن ابن نجيم المصري بسنده الى صاحب المذهب ابي  
حنيفة بسنده الى النبي المصطفى المختار عن جبريل عن الله الواحد القهار  
كما هو مبسوط في اجازاتنا بطرق عديدة عن المشايخ المتبحرين الكبار وما  
كان في الدرر والغور لم اعثره الا ما ندر وما زاد وعنى فقله عزوته لقائله  
وما للاختصار وما مولى من الناظر فيه الا ان ينظر بعين الرضا والاستبصار  
وان يتلافى تلافيه بقدر الامكان او يصيغ ليصفي عنه عالم الاسرار والاضمار ولعمري  
ان السلامة من هذا الخطر امر يعز على البشر ولا غرو فان النسيان من خصائص  
الانسانية والخطا والنزول لشعار الادمية واستغفر الله مستغيذا به من حسد  
يسد باب الانصاف ويرد عن جميل الاوصاف الا وان الحسد حسك من

لدينا  
ابدا

صلى الله عليه وسلم

في

تعلق

تعلق به هلك وكفى للحاسد ذمما آخر سورة الفلق في اضطرامه بالقلق لله  
در الحسد ما عدله بداء بصاحبه فقتله وما انا من كيد الحسود يا من  
ولا جاهل يذري ولا يتدبر والله در القايل حيث يقول نظم  
هم يحسدون وبشر الناس كلهم من عاش في الناس يوما غير محسود  
اذ لا يسود سيد بدون ودود يمدح وحسود يقدح لان من زرع الآخنة  
يحصد المحنة فاللئيم يفضح والكريم يصلح لكن يا اخي بعد الوقوف على حقيقة  
الحال والاطلاع على ما حوره المتأخرون لصاحب البحر والنهر والفيض والمصنف  
وجدنا المرحوم وعزى زاده واخي زاده وسعدى افندى والزليحي والاكمل  
والكمال وابن الكمال مع تحقیقات سنج بها البال وتلقيتها من فحول الرجال  
وياي الله العصمة لكتاب غير كتابه والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرفي  
كثير صوابه ومع هذا فن اتقن كتابي هذا فهو الفقيه الماهر ومن ظفر  
بما فيه فسيقول علا فيه كم ترك الاول والاخر ومن حصله فقد حصل له  
الحظ الوافر لانه البحر لكن بلا ساحل وابل القطر غير انه متواصل بحسن  
عبارات ورمز اشارات وتنقيح معاني وتحرير مباني وليس البحر كالبيان  
وستقر به بعد التأمل العيانات فخذ ما نظرت من حسن روضه الاسماء ودع ما  
سمعت عن الحسن وسلمي نظم خذ ما نظرت ودع شيا سمعت به في طلعة الشمس ما يغنيك عن رحل  
هذا وقد اضحت اعراض المصنفين اغراض سهام السنة الحسادة ونفايس  
نصايفهم معرضة بايديهم تنتهب فوايدها ثم ترميها بالكسادة شعر  
اخا العلم لا تعجل بعيب مصنف ولم تتيقن زلة منه تعرف  
فكم انشد الراوي كلاما بعقله وكم حرف الاقوال قوم وصحفوا  
وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيرا وكم باشي لم يرد المصنف  
وما كان قصدي من هذا ان يدرج ذكرى بين المحررين من المصنفين والمولفين  
بل المقصد رياض القرية وحفظ الفروع الصحيحة مع رجاء الغفران  
ودعا الاخوان وما على من اعراض الحاسدين عنه حال حياتي  
فستلقونه بالقبول ان شاء الله بعد وفاتي كما قيل شعر  
تري الفتى ينكر فضل الفتى لوء ما وخبثا فاذا ما ذهب  
لجبه الحوص على نكتة يكتبها عنه بماء الذهب  
فهاك مؤلفا مهذبيا لمهمات هذا الفن مظهر الدقائق استعملت الفكر فيها  
اذ اما الليل جن متحريا ان يحج الاقوال واجز العبارات معتمدا في دفع الايراد  
الطف الاشارة فربما خالفت في حكم او دليل فحسب من الاطلاع له ولا فاسم  
عدو ولا عن السبيل وربما غيرت تبعا لما شرح عليه المصنف كلمة او حرفا

نظم من ارجع وهو المصنف

قوله صدق الله في الاشياء بظلمة  
فانصرون



وما درى ان ذلك لثلاثة تدق عن نظره وتختفي وقد انشدني شيخنا الحبيب  
 السامى والبحر الطامى واحذر مانه وحسنه وانته شيخ الاسلام  
 خيرا الدين الرملى احوال الله بقاءه امين **شعر**  
 قل لمن لم يزل المعاصر شيئا ويرى للاوائل التقديما  
 ان ذاك القديم كان حديثا وسبقني هذا الحديث قديما  
 وعلى ان المقصود والمراد ما انشدني شيخنا وبركتي وولى نعمتي راس الحقيقين  
 والمدققين والتقادر محمد افندي المحاسنى حفظه الله وقرا جاد **شعر**  
 لكل بنى الدنيا مراد ومقصد وان مرادى صحة وفراغ  
 لا بلغ في علم الشريعة مبلغا يكون به في الجنان بلاغ  
 ففي مثل هذا فليتأمل اولوا النهى وحسبى من الدنيا الغرور وبلاغ  
 فما الفوز الا في نعيم مؤبد به العيش رغد والشراب يساع  
**مقدمة** حق على من حاول علما ان يتصوره بحده اورسمة ويعرف موضوعه  
 وغايته واستمداده فالفقه لغة العلم بالشئ ثم خص بعلم الشريعة  
 وفقه بالكسوف فقه علم وفقه بالضم فقاهاة صار فقيها واصطلاحا عند  
 الاصوليين العلم بالاحكام الشرعية الفرعية من ادلتها التفصيلية وعند الفقهاء  
 حفظ الفروع واقله ثلاث وعند اهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل لقول الحسن  
 البصري اما الفقيه المعروض عن الدنيا الزاهد في الآخرة البصير بعيوب نفسه  
**وموضوعه** فعمل المكلف ثبوتا او سلبا واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع  
 والقياس وغايته الفوز بعادة الدارين **واما فضله** فكثير شهير ومنه  
 ما في الخلاصة وغيرها النظر في كتب اصحابنا من غير سماع افضل من قيام  
 الليل وتعلم الفقه افضل من تعلم باقي القرآن وجميع الفقه لا بد منه وفي  
 المتنقط وغيره عن محمد لا ينبغي للرجل ان يعرف بالشعر والنحو لان اخرامه الى  
 المسئلة وتعليم الصبيان ولا بالحساب لان اخرامه الى مساحة الارضين ولا  
 بالتفسير لان اخرامه الى التذكير والقصاص بل يكون علمه في الحلال  
 والحرام وما لا بد منه من الاحكام **كما قيل شعر**  
 اذا ما اعتزذ وعلم بعلم فاعلم الفقه اولى باعتزاز  
 فكم طيب نفوح ولا كسك وكلم طير يطير ولا كياز  
 وقد مدحه الله بتميته خيرا بقوله تعالى ومن يؤت الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا  
 وقد نزل الحكمة زمرة من ارباب التفسير يعلم الفروع الذي هو العلم الكبير **ومنهنا قيل**  
 وخير علوم علم فقه لانه يكون الى كل العلوم توسلا  
 فان فقيها واحدا متورعا على الف ذى زهد تفصل واعتلا

هذا العلم هو العلم بالشرع  
 وهو العلم بالاحكام الشرعية  
 وهو العلم بالفتوى  
 وهو العلم بالرد المحتار  
 وهو العلم بالمشترى  
 وهو العلم بالمشترى  
 وهو العلم بالمشترى

واما فقه بالفتح فمعنى  
 سبق غيره بالتفهم  
 قوله ثبوتا وسلبا  
 كما في قوله  
 الثمينة

وفى البرزخ المكنة النظر في  
 العلم بها او تصلا والنتظر  
 فعل وان لم يتمكن من النظر  
 في العلم بها ان كان له ذهن  
 وفهم ويعرف الزيادة في نفسه  
 فكنظر في العلم افضل

وهما

**وهما** ما خوذان من ما قيل للامام محمد **شعر**  
 تفقه فان الفقه افضل قايد الى البر والتقوى واعدل قاصد  
 وكن مستفيدا كل يوم زيادة من الفقه واسبح في مجور الفوائد  
 فان فقيها واحدا متورعا اشتد على الشيطان من الفعايد  
**ومن** كلام على رضى الله تعالى عنه **نظم**  
 ما الفضل الا لاهل العلم انهم على الهدى لمن استهدا اد سلا  
 ووزن كل امرئ ما كان يحسنه والجاهلون لاهل العلم اعداء  
 فنفذ بعلم ولا يتجمل به ابدا الناس يوتى واهل العلم احياء  
**وقد قيل** العلم وسيلة لكل فضيلة العلم يرفع المملوك الى مجالس الملوك  
 لولا العلماء لهلك الامراء وانما العلم لاربابه ولاية ليس لها عزله **شعر**  
 ان الامير هو الذي يضي امير اعند عزله  
 ان زال سلطان الولا بية كان في سلطان فضله  
**واعلم** ان تعلم العلم يكون فرض عين وهو مقدر ما يحتاج لدينه وفرض  
 كفاية وهو ما زاد عليه لتفقه غيره ومندوبا وهو التبحر في الفقه وعلم القلب وخراما  
 وهو علم الفلسفة والشعبذة والتجيم والرمل وعلوم الطبايعيين والسحر والكهان  
 ودخل في الفلسفة المنطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومكرها وهو  
 اشعار المولدين من الغزل والبطالة ومباحا كما شعارهم لا شغف فيها كذا في فوايد  
 شتى من الاشياء والنظاير فمن نقل مسئلة الرباعيات ومحطها ان الفقه هو ثمر  
 الحديث وليس ثواب الفقيه اقل من ثواب المحدث **وفيها** كل انسان غير الانبياء  
 لا يعلم ما اراد الله تعالى له وبه لان ارادته تعالى غيب الا فقهاء فانهم علموا ارادته  
 تعالى بهم بحديث الصادق من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين **وفيها** كل شئ  
 يسال عنه العبد يوم القيمة الا العلم لانه طلب من بنيه ان يطلب الزيادة منه بقوله  
 وقل رب زدني علما فكيف يسال عنه **وفيها** اذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا  
 قلنا وجوب مذهبنا صواب يحتمل الخطا ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب واذا  
 سئلنا عن معتقدا ومعتقد حضومنا قلنا وجوب الحق ما نحن عليه والباطل  
 ما عليه حضومنا **وفيها** العلوم ثلاثة علم نضج وما احترق وهو علم النحو والاصول  
 وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق وهو علم  
 الحديث والفقه **وقد قالوا** الفقه زرعه عبد الله بن مسعود رضى الله عنه  
 وسقاه علقمة وحصده ابراهيم النخعي ودرسه حماد وطحنه ابو حنيفة وعجنه  
 ابو يوسف وخبزه محمد وسائر الناس ياكلون من خبزه وقد نظمه بعضهم فقال  
 الفقه زرعه ابن مسعود وعلقمة حصاده ثم ابراهيم دراس

١٧ التي  
 ٧ في

المصدق

المراد بنضج العلم تقرير  
 قواعده والمراد بخرابه  
 بلوغه النهاية وامام  
 البيان والتفسير فان  
 اهلها لم يعلموا قطره  
 من محيط بحر القرآن العظيم  
 واما علم الحديث والفقه  
 فقد وصلوا الى حد  
 لا يمكن الزيادة عليها



٧ يا خيفة

٧ الصلوة

٧ الصلوة

عليهما السلام

۷. صلی اللہ علیہ وسلم

وحید

رضی اللہ عنہ ۴

عليه السلام وكان الاسلام يورث  
نظر النفر كحق يورث  
مع انهم متساوون في ذلك  
فدفعوا الاجتهاد والافضل  
مستورا مغلوا ان يكون  
المراد برفق قوله ان يورث  
من رفق قوله ان يورث  
فوقه



١ وفوطط الفضة بحم الدس السهل فزفر  
 ٢ كتابه القما وركبها قال سر شباد  
 ٣ سميح على صدارس العلاء قال  
 ٤ سمعت ابا حنيفة يقول بعثت  
 ٥ من اصحاب رسول الله سبعة منهم  
 ٦ عثمان بن عفان وعبد الله بن الحارث  
 ٧ ابن جابر وارسين ماله وجابر  
 ٨ بن عبد الله وعقرون بن  
 ٩ وارسين الكنع وعائذ بنت  
 ١٠ عيينة قال سر وعظروا احدنا

قول لما قالو  
لقول اوفى

Will

[illegible]

هو له اما الثانية فتكون القضية الحرة ناظر الى قولنا  
اجزئ وجها في القضية الصليحة لاجل ان الصليحة  
الاجزئ الى اولها وخولها لكونه و قد ينظر في الصليحة  
بما في ذلك فذلك انما هو ان الصليحة هي ان  
به حاشية ان الصليحة انما هي ان الصليحة  
انما هي ان الصليحة انما هي ان الصليحة

قوله فالله اعلم  
الدين فذكر قوله  
يؤمنون بالله ورسوله  
والصلاة والصدقة  
والسلام على من  
قوله وشهد بها  
مقدم على الشرط  
فقدم وضعاً لبيان  
الطبيع

والمختصرا في علم الفقه  
والفقه في علم الفقه  
والفقه في علم الفقه  
والفقه في علم الفقه

تولدها اطفالا منها ثلثه واربعة اشهر  
وتفوضه الاحياء في السطح الذرية العلوة البنية



النفس وتنفخ في الكف يضيئ  
وشر وط الشئ مبشرة الماء يطبق  
جميع الاعضاء وانقصاع خفض  
النفس و عدم التلبس وحالة الن  
يتقنه في حق غير الفرد و بذلك



هذا هو الوجه الذي عليه  
المراد من قوله

هذا هو الوجه الذي عليه  
المراد من قوله

هذا هو الوجه الذي عليه  
المراد من قوله

التيمم عشا والوضوء على الوضوء نوراً على نور **اركان الوضوء اربعة عشر**  
بالاركان لانه افيد مع سلامته عما يقال ان اريد بالقرض الفرض القطعي بر تقدير  
المسح بالربع وان اريد العلم برد المغسول وان اجيب عنه بما خصناه في شرح  
المللتي ثم الركن ما يكون فرضاً داخل الماهية واما الشرط فما يكون خارجاً  
فالقرض اعم منها وهو ما قطع بغير وجه حتى يكثر جاحده كاحصل مسح الرأس  
وقد يطلق على العلم وهو ما تقوت الصحة بفوائده كالمقدار الاجتهادي في الفروض  
فلا يكثر جاحده **غسل الوجه** اي اسالة الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي الفرض اقله  
قطرتان في الاصح **مرة** لان الامر لا يقتضي التكرار وهو مشتق من المواجهة واشتقاق الثلاث  
من الزيد اذا كان اشهر في المعنى شايع كاشتقاق الرعد من الارتعاد واليتم  
من التيمم من **مبدأ سطح جهته** اي المتوضي بقربة المقام الى **اسفل ذقنه** اي منبت  
اسنانه السفلي **طولا** كان عليه شعرا ولا عدل عن قولهم من قصاص شعيرة الجاري  
على الغالب الى المطرد فعم الاغم والاصلع والانزع **وما بين يدي يمينه** عرضا  
وجنبه **فيمسح** المسح الماتى وما يظهر من الشفة عند انضمامها **وما بين العذار والاذن**  
لدخوله في الحد وبه يفتى لا **غسل باطن العينين** والامف والغمر واصول شعر الحاجبين  
واللحية والشارب ونيم ذباب الخرج **وغسل اليدين** اسقط لفظ ضرادى لعدم  
تقييد الفرض بالانفراد **والرجلين** الباديتين السليميتين فان المجرجيتين والمستورتين  
بالخف وطبقتهما **المسح مرة** لما مر مع **المرفقين والكعبين** على المذهب وما ذكرنا  
من ان الثابت بعبارة النص غسل يدي ورجلي والاخرى بدلا لستد ومن البحث في الى  
وفي القرائين في ارجلكم قال في البحر لا طيل تحتها بعد انقضاء الاجماع على ذلك **ومسح**  
**ربع الرأس مرة** فوق الاذنين ولو باصابة مطر او بلل باق بعد غسل على المشهور  
لا بعد مسح الا ان يتقاطر ولو مدام صعبا او اصبعين لم يجز الا ان يكون مع الكف او  
بالابهام والسبابة مع ما بينهما او بمياه ولو ادخل رأسه الاثا وخفه ارجيرته  
وهو محدث اجزاء ولم يصير لما مستغلا وان قوى اتفاقا على الصحيح كما في البحر  
عن البدائع **وغسل جميع اللحية فرض** يعني عمليا **ايضا** على المذهب المصحح المفتي  
به المرجوع اليه وما عدا هذه الرواية مرجوع عنه كما في البدائع ثم لا خلاف  
ان المسترسل لا يجب غسله ولا مسح بل يسن وان الخفيفة التي تثرى بشرتها يلزم  
غسل ما تحتها كذا في النهر وفي البرهان يجب غسل بشرته لريستها الشعر كالحاجب  
وشارب وعنفقة في المختار **ولا يعاد الوضوء بل ولا يل الحبل** **يحتي رأسه ولحيته**  
**كما لا يعاد الغسل** للحبل ولا للوضوء **يحتي حاجبه وشاربه وقفا ظفره** ولشط جلده  
**ولذا لو كان على اعضا وضوءية قرحة** كالدملة وعليها جلدة رقيقة فتوضا وامر  
الماء عليها ثم نزعها لا يلزم إعادة الغسل على ما تحتها وان تألم بالترع على الاشبه

حاصل ما هنا انه المراد ما لا  
يت منه للوضوء

هذا هو الوجه الذي عليه  
المراد من قوله

هذا هو الوجه الذي عليه  
المراد من قوله

لعدم

لعدم البدلية بخلاف ترع الخف فصار كالوضوء خفه شمر حته او قشره **فروع**  
في اعضائه شقاق غسله ان قدر والافسحه والا تركه ولو بيده ولا يقدر على الماء  
تيمم ولو قطع من المرفق غسل محل القطع ولو خلق له يدا ورجلان فلو يبطش بهما  
غسلهما ولو باحدهما فهي الاصلية فتغسلها وكذا الزائدة ان نبتت من محل الفرض  
كاسبع وثلاثين مثلاً فانها حارة شامخة **وسننه** افا رانه لا واجب للوضوء ولا للغسل  
والا لقدمه وجعلها لان كل سنة مستقلة بدليل وحكم وحكمها ما يؤجر على فعله ويلازم  
على تركه وكثيرا ما يعرفون به لانه محط مواقع انظارهم وعرفها الشئني بما ثبت بقوله  
عليه السلام او بفعله وليس بواجب ولا مسح لكنه تعريف لمطلقها والشرط في الموكدة  
مواظبة مع ترك ولو حكما لكن شان الشروط ان لا تذكر في التعاريف واورد عليه  
في البحر المباح بنا على ما هو المنصور من ان الاصل في الاشياء التوقف الا ان الفقهاء  
كثرا ما يلجئون بان الاصل الاباحة فالتعريف بنا عليه **البداة بالنية** اي نية  
عبادة لا تصح الا بالطهارة كوضوء ورفع حدث او امتثال امر ومضجوا بان بدونها  
ليس بعبادة ويا تتركها وبانها فرض في الوضوء المأمورية وفي التوضي بسور  
حمار وبنيد تم كالتيمم وبان وقتها عند غسل الوجه وفي الاشياء ينبغي ان تكون  
عند غسل اليدين للرغيفين لئلا ثواب السنن **قلت** كن في القهستاني ومحلها  
قبل سائر السنن كما في التحفة فلا تن عندنا قبل غسل الوجه كما تفرض عند  
الشافعي انتهى وفيها سبع سوالات مشهورة نظمها العراقي فقال  
١. سبع سوالات لذي الفهم انت ٢. تحكي كل عالم في النية  
٣. حقيقة حكم محل زمن ٤. وشرطها والقصد والكيفية  
٥. **والبداة بالتسمية** قولا وتحصل بكل ذكر لكن الوارد عنه عليه السلام بسم الله  
العوظيم والحمد لله على دين الاسلام **قبل الاستنجا وبعد** الاحال انكشاف  
وفي محل نجاسة فيسمى بقلبه ولو نسيها فسمى في خلا له لا تحصل السنة بل المندوب  
واما الاكل فتحصل السنة في باقية لا فيما فات وليقل بسم الله اوله وآخره و  
**البداة بغسل اليدين** الطاهرتين ثلاثا قبل الاستنجا وبعده وقيد الاستيقاظ  
اتفاقي ولذا لم يقل قبل ادخالهما الاثا لئلا يتوهم اختصاص السنة بوقت الحاجة  
لان مفاهيم الكتب حجة بخلاف اكثر مفاهيم النصوص كذا في النهر وفيه من الحجج  
المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا ومنه اقوال الصحابة قال ويلبغني بقتيده  
بما يدرك بالراي لا ما لم يدرك به انتهى وفي القهستاني عن حدود النهاية  
المفهوم معتبر في نص العقوبة كما في قوله تعالى كلا انهم عن ربهم  
يرمضون المجربون واما اعتباره في الرواية فالتري لا كلي **الى الرسغين** بالضم  
مفصل الكف بين الكوع والكرسوع واما البوع ففي الرجل **قلت**

هذا هو الوجه الذي عليه  
المراد من قوله

هذا هو الوجه الذي عليه  
المراد من قوله

هذا هو الوجه الذي عليه  
المراد من قوله







ولابد ان الكريش الموضي فانه لم يرد احسنه من خزانه الكونكي بقية من

لابالما

توهم راس الحرج  
وظهره فبح او  
لاستقصى عالم  
يتجاوزا لور  
لأنه لا يحيط  
موضع التوهم  
فكر الامام روزبه  
اخراج ما عظم  
انه ناقص مطلق  
قلاو كثر  
اولم يسل منع

١٠٠ في البرية ما رقم د  
 التام بحر غنم الفداء  
 عند ههنا وعلى مسئلة الباق  
 وعلى ههنا يكون الصلوة في  
 خرقه الخياط انه نزل عند ههنا

3  
1870  
1871  
1872  
1873  
1874  
1875  
1876  
1877  
1878  
1879  
1880  
1881  
1882  
1883  
1884  
1885  
1886  
1887  
1888  
1889  
1890  
1891  
1892  
1893  
1894  
1895  
1896  
1897  
1898  
1899  
1900  
1901  
1902  
1903  
1904  
1905  
1906  
1907  
1908  
1909  
1910  
1911  
1912  
1913  
1914  
1915  
1916  
1917  
1918  
1919  
1920  
1921  
1922  
1923  
1924  
1925  
1926  
1927  
1928  
1929  
1930  
1931  
1932  
1933  
1934  
1935  
1936  
1937  
1938  
1939  
1940  
1941  
1942  
1943  
1944  
1945  
1946  
1947  
1948  
1949  
1950  
1951  
1952  
1953  
1954  
1955  
1956  
1957  
1958  
1959  
1960  
1961  
1962  
1963  
1964  
1965  
1966  
1967  
1968  
1969  
1970  
1971  
1972  
1973  
1974  
1975  
1976  
1977  
1978  
1979  
1980  
1981  
1982  
1983  
1984  
1985  
1986  
1987  
1988  
1989  
1990  
1991  
1992  
1993  
1994  
1995  
1996  
1997  
1998  
1999  
2000  
2001  
2002  
2003  
2004  
2005  
2006  
2007  
2008  
2009  
2010  
2011  
2012  
2013  
2014  
2015  
2016  
2017  
2018  
2019  
2020  
2021  
2022  
2023  
2024  
2025  
2026  
2027  
2028  
2029  
2030  
2031  
2032  
2033  
2034  
2035  
2036  
2037  
2038  
2039  
2040  
2041  
2042  
2043  
2044  
2045  
2046  
2047  
2048  
2049  
2050  
2051  
2052  
2053  
2054  
2055  
2056  
2057  
2058  
2059  
2060  
2061  
2062  
2063  
2064  
2065  
2066  
2067  
2068  
2069  
2070  
2071  
2072  
2073  
2074  
2075  
2076  
2077  
2078  
2079  
2080  
2081  
2082  
2083  
2084  
2085  
2086  
2087  
2088  
2089  
2090  
2091  
2092  
2093  
2094  
2095  
2096  
2097  
2098  
2099  
2100  
2101  
2102  
2103  
2104  
2105  
2106  
2107  
2108  
2109  
2110  
2111  
2112  
2113  
2114  
2115  
2116  
2117  
2118  
2119  
2120  
2121  
2122  
2123  
2124  
2125  
2126  
2127  
2128  
2129  
2130  
2131  
2132  
2133  
2134  
2135  
2136  
2137  
2138  
2139  
2140  
2141  
2142  
2143  
2144  
2145  
2146  
2147  
2148  
2149  
2150  
2151  
2152  
2153  
2154  
2155  
2156  
2157  
2158  
2159  
2160  
2161  
2162  
2163  
2164  
2165  
2166  
2167  
2168  
2169  
2170  
2171  
2172  
2173  
2174  
2175  
2176  
2177  
2178  
2179  
2180  
2181  
2182  
2183  
2184  
2185  
2186  
2187  
2188  
2189  
2190  
2191  
2192  
2193  
2194  
2195  
2196  
2197  
2198  
2199  
2200  
2201  
2202  
2203  
2204  
2205  
2206  
2207  
2208  
2209  
2210  
2211  
2212  
2213  
2214  
2215  
2216  
2217  
2218  
2219  
2220  
2221  
2222  
2223  
2224  
2225  
2226  
2227  
2228  
2229  
2230  
2231  
2232  
2233  
2234  
2235  
2236  
2237  
2238  
2239  
2240  
2241  
2242  
2243  
2244  
2245  
2246  
2247  
2248  
2249  
2250  
2251  
2252  
2253  
2254  
2255  
2256  
2257  
2258  
2259  
2260  
2261  
2262  
2263  
2264  
2265  
2266  
2267  
2268  
2269  
2270  
2271  
2272  
2273  
2274  
2275  
2276  
2277  
2278  
2279  
2280  
2281  
2282  
2283  
2284  
2285  
2286  
2287  
2288  
2289  
2290  
2291  
2292  
2293  
2294  
2295  
2296  
2297  
2298  
2299  
2300  
2301  
2302  
2303  
2304  
2305  
2306  
2307  
2308  
2309  
2310  
2311  
2312  
2313  
2314  
2315  
2316  
2317  
2318  
2319  
2320  
2321  
2322  
2323  
2324  
2325  
2326  
2327  
2328  
2329  
2330  
2331  
2332  
2333  
2334  
2335  
2336  
2337  
2338  
2339  
2340  
2341  
2342  
2343  
2344  
2345  
2346  
2347  
2348  
2349  
2350  
2351  
2352  
2353  
2354  
2355  
2356  
2357  
2358  
2359  
2360  
2361  
2362  
2363  
2364  
2365  
2366  
2367  
2368  
2369  
2370  
2371  
2372  
2373  
2374  
2375  
2376  
2377  
2378  
2379  
2380  
2381  
2382  
2383  
2384  
2385  
2386  
2387  
2388  
2389  
2390  
2391  
2392  
2393  
2394  
2395  
2396  
2397  
2398  
2399  
2400  
2401  
2402  
2403  
2404  
2405  
2406  
2407  
2408  
2409  
2410  
2411  
2412  
2413  
2414  
2415  
2416  
2417  
2418  
2419  
2420  
2421  
2422  
2423  
2424  
2425  
2426  
2427  
2428  
2429  
2430  
2431  
2432  
2433  
2434  
2435  
2436  
2437  
2438  
2439  
2440  
2441  
2442  
2443  
2444  
2445  
2446  
2447  
2448  
2449  
2450  
2451  
2452  
2453  
2454  
2455  
2456  
2457  
2458  
2459  
2460  
2461  
2462  
2463  
2464  
2465  
2466  
2467  
2468  
2469  
2470  
2471  
2472  
2473  
2474  
2475  
2476  
2477  
2478  
2479  
2480  
2481  
2482  
2483  
2484  
2485  
2486  
2487  
2488  
2489  
2490  
2491  
2492  
2493  
2494  
2495  
2496  
2497  
2498  
2499  
2500  
2501  
2502  
2503  
2504  
2505  
2506  
2507  
2508  
2509  
2510  
2511  
2512  
2513  
2514  
2515  
2516  
2517  
2518  
2519  
2520  
2521  
2522  
2523  
2524  
2525  
2526  
2527  
2528  
2529  
2530  
2531  
2532  
2533  
2534  
2535  
2536  
2537  
2538  
2539  
2540  
2541  
2542  
2543  
2544  
2545  
2546  
2547  
2548  
2549  
2550  
2551

قولهم في القسمة لا ينقض الحروف  
انه لو نقضت النقة اليه في اللفظ  
اليه في الالف الخارج لا ينقض  
مع ان فتح القوم نقل النقص كنه  
قاله بحسب ان يكون معناه ان  
كانه بحسب ان الرباط له

لا فرق بين العادى والخاص واما قوله  
انهم في الصلاة فقد فصلوا  
الموضوعين

[illegible]



المعتد لا ينقضه مس ذكر لكن يغسل يده ندبا وامرأة وامرء لكن يندب المخرج  
من الخلاف لا سيما للامام لكن بشرط عدم لزوم ارتكاب مكره مخفيه كما لا ينقض  
لخرج من اذنه ونحوها كعينه وتديه **قبح** ونحوه كصديد وما سرة وعين  
لا يوجع وان خرج به اي يوجع **نقض** لا ندليل المخرج قد منع من بعينه رمد  
او عثر فاقض فان استمر صار ذا عذر محتبي والناس عنه غافلون كما ينقض  
لو حشي احليله بقطنته **وانبتل الطرف الظاهر** هذا الواقطننة عالية او  
محاذية لراس الاحليل وان منسفة عنه لا ينقض وكذا الحلم في البر والفرج الداخل  
**وان ابتل الطرف الداخل** لا ينقض ولو سقطت فان رطبة تنقض والا لا وكذا  
لو ادخل اصبعه في دبره ولم يغيبها فان غيبها او ادخلها عند الاستنجاء بطل  
وضوءه وضوءه **فروع** يستحب للرجل ان يجتشي ان رايه الشيطان ويجب  
ان كان لا ينقطع الا به قدر ما يصلح باسوري خرج دبره ان ادخله بيده انتقض  
وان دخل بنفسه لا وكذا لو خرج بعض الدودة فدخلت من لذكوه راسا فالذي  
لا يخرج منه البول المعتاد بمنزلة المخرج المحتجب غير المشكل فرجه الآخر كالجرح  
والشكل ينقض وضوءه بكل متكر الوضوء هل يكفر ان اتكر الوضوء للصلاة نعم ولغيرها  
لا شك في بعض وضوءه اعاد ما شك فيه لو في خلالة ولم يكن الشك غارة له  
والالا ولو علم انه لم يغسل عضوا وشك في تعيينه غسل رجله اليسرى لانه آخر  
العمل ولو ايقن بالطهارة وشك بالحدث او بالعكس اخذ باليقين ولو تيقنهما  
وشك في السابق فهو متطهر ومثله التيمم ولو شك في نجاسته ما او ثوبا وطلاق  
او عتق لم يعتبر وتامه في الاشياء **فروض الغسل** اراد به ما يعم العمل كما مر  
وبالغسل المفروض كما في الجوهره وظاهره عدم شرطية غسل فرجه وانقذه في المسنون  
كذا في البحر يعني عدم فرضيته فيه والا فمما شرط في تحصيل السنة **غسل كل**  
**فيه** ويكفي الشرب عبا لان المصح ليس بشرط في الاصح **واقفه** حتى ما تحت الدرب  
وباقى بدنه لكن في المغرب وغيره البدن من المتك الى الالية وح فالراس والعنق  
واليد والرجل خارجة لغته داخله تبعا شرعا **لذلك** لانه متمم فيكون مستحبا لا  
شرطا خلافا لما لك **ويجب** اي يفرض **غسل** كل ما يمكن من البدن بلا حرج مرة  
كاذن وسرة وشارب **وحاجب** واثنائ الحية وشعر راس ولو متلبدا لما في فاطرها  
من البالغة **وفرج خارج** لانه كالفم لا داخل لانه باطن ولا تدخل اصبعها  
في قبلها به يفتي لا **يجب غسل ما فيه حرج كعين** وان التحل بكحل نجس  
**وثقب انضم** ولا داخل **قلقة** بل يندب هو الاصح قاله الكمال وعلا له  
بالجرح فسقط الاشكال وفي المسعودي ان امكن فسخ القلقة بلا شقة يجب  
والالا وكفى بل اصل صغيرتها اي شعر المرأة المصفور للمخرج اما المنقوض

المغرب وضوءه  
بشرط عدم لزوم ارتكاب مكره مخفيه  
نقض لا ندليل المخرج  
قد منع من بعينه رمد  
او عثر فاقض فان استمر صار ذا عذر محتبي

اليد اليسرى لانه آخر العمل  
لو ايقن بالطهارة وشك بالحدث او بالعكس اخذ باليقين

فيفرض غسل كله اتفاقا ولو لم يبتل اصلها يجب نقضها مطلقا هو الصحيح ولو  
ضرها غسل راسها تركته وقيل مسح ولا تمنع نفسها عن ذواتها في التيمم  
لا يكفي بل صغيرته فينقضها وجوبه ولو علوا او تركيا لا مكان حلقه ولا يمنع  
الطهارة ونيم اي خرو ذباب وبر غوث لم يصل الماء تحت **وحنا** ولو حرمه به  
يفتي ودرن **ودسح** عطف تقشير وكذا دهن ودسومة وثراب وطين  
ولو في ظفر مطلقا اي قرويا او مدنيا في الاصح بخلاف نحو عجين ولا يمنع  
ما على ظفر صباغ ولا طعام بين اسنانه او في سنة الجوف به يفتي وقيل  
ان صليا يمنع وهو الاصح ولو كان خاتمه ضيقا نزعه او حركه وجوبا كقروط  
ولو لم يكن بثقب اذنه قوط فدخل الماء فيه اي الثقب عند مروره على  
اذنه اجزاه كسرة واذن دخلها الماء والا يدخل ادخله ولو باصبعه ولا يتكلف  
لخشب ونحوه والمعتبر غلبة ظنه بالوصول **فروع** تنهى المضمضة او جزا من  
بدنه فصلي ثم تذكر فلو نقل لم يعد لعدم صحة شروعه عليه غسل وثمة  
رجال لا يدعه وان راوه والمرأة بين رجال او رجال ونساء توخره لا بين نساء  
فقط واختلف في الرجل بين رجال ونساء او نساء كما بسطه ابن الشحنة  
ويذهب لها ان تتيمم وتصل لعجزها شرعا عن الماء اما الاستنجاء فيترك مطلقا  
والفرق لا يخفى **وسننه** كسنتي الوضوء سوى الترتيب وادابه كادابه سوى  
استقبال القبلة لانه يكون غالبا مع كشف العورة وقالوا لمكث في مياه  
جارا وحوض كبير او مطر قدر الوضوء والغسل فقد اكل السنة **البداءة**  
**بغسل يديه وفرجه** وان لم يكن به خبث ابتاعا للحديث **وخبث بدنه**  
ان كان عليه خبث ليلا تشيع **ثم يتوضا** الحلقه فانصرف الى الكامل فلا  
يؤخر قدميه ولو في مجمع الماء في ان المعتد طهارة الماء المتعل على انه لا يوصف  
بالاستعمال الا بعد انقصاله عن كل البدن لانه في الغسل كعضو واحد فح لا حاجة  
الى غسلها ثانيا الا اذا كان يبدنه خبث ولعل القائلين بتاخير غسلها  
انما استحبه ليكون البداء والختم باعضا الوضوء وقالوا لو توضا او لا  
لا ياتي به ثانيا لانه لا يستحب وضوءا للغسل اتفاقا اما لو توضا بعد الغسل  
واختلف المجلس على مذهبتنا او فصل بينهما بصلاة كقول الشافعية فيستحب  
**ثم يفيض الماء** على كل بدنه ثلاثا مستوعبا من الماء المعهود في الشرع للوضوء  
والغسل وهو ثمانية ابطال وقيل المقصود عدم الاسراف وفي الجواهر لا اسراف  
في الماء لانه غير مضيع وقد قدمناه عن القهستاني با ديا بممكنه **الا يمن ثم**  
**الايسر ثم يراسه** ثم على بقية بدنه مع ذلك ندبا وقيل يبتني بالراس  
وقيل يبدأ بالراس وهو الاصح وظاهر الرواية والا حديث قال في البحر وبه

بحاي



يضعف تصحيح الدرر **وصح نقل بلة عضو الى عضو اخر فيه بشرط التقاطر**  
**لا في الوضوء** لما مر ان البدن كله كعضو واحد **وفرض الغسل عند خروجه**  
**منى من العضو والا فلا يفرض اتفاقا** لانه في حكم الباطن **منفصل من مقره**  
 هو صلب الرجل وترايب المرأة ومنيه ابيض ومنيهها اصفر فلما اغتسلت  
 فخرج منها منى ان منيها عادت الغسل لا الصلاة والا **لا بشهوة** اي لذة  
 ولو حكما محتلم ولم يذكر الدفق ليشمل منى المرأة فان الدفق فيه غير ظاهر  
 واما اسناده اليه ايضا في قوله تعالى خلق من ماء دافق الالية فيحتمل التغليب  
 فالمستدل بها كالمقتضى في تبعا لا في جلي غير مصيب تامل ولانه ليس  
 بشرط عندها خلافا للثاني ولذا قال **وان لم يخرج** من راس الذكر بها وشرطه  
 ابو يوسف ويقول يفتي في صنيف خاف رتبة او استحي كما في المتصفي وفي  
 القهستاني والثاني خائنه معزيا للنوازل ويقول ابو يوسف ناخذ لانه  
 السير على المسلمين **قلت** ولا سيما في الشتاء والسفر وفي الخائنة خرج  
 منى بعد البول وذكره منتشرا من الغسل قال في البحر ومعه انه وجد الشهوة  
 وهو تقييد فيهم بعدم الغسل بخروجه بعد البول **وعند ايلاج حشفة** وهي ما  
 فوق الختان **ادمي** احتراز عن الخني يعني اذا لم تترك واذا لم يظهر لها في  
 صورة الادمي كما في البحر او ايلاج **قدرها من مقطوعها** ولو لم يبق منه قدرها  
 قال في الاشياء لم يتعلق به حكم ولما رآه في **احد سبيلي ادمي** حتى **يجامع مثله**  
 سيجي بحرزه **عليها** اي الفاعل والمفعول لو كانا **مكففين** ولو احدثهما مكفا فغلبه  
 فقط دون المراهق لكن يمنع من الصلاة حتى لو غتسل ويؤمر به ابنت عشر  
 ثاديبا وان وصلية **لم يترك** منيا بالاجماع يعني لو في دبر غيره اما في دبر نفسه  
 فخرج في الشهر عدم الوجوب الا بالانزال ولا يرد الخنثي المشكل فانه لا يغسل  
 عليه بايلاجه في قبل او دبر ولا على من جامعته الا بالانزال لان الكلام في حشفة  
 وسبيلين محققين وعند روية **مستيقظ** خرج روية السكران والمغني عليه  
**المدى منيا او مذيا** وان لم يتذكر الاحتلام الا اذا علم انه مذى او شك انه مذى  
 او ردى او كان ذكره منتشرا قبيل النوم فلا يغسل عليه اتفاقا كما لو ردى لكن  
 في الجواهر الا اذا نام مضطجعا او تيقن انه منى او تذكر حلقا فغلبه الغسل  
 والثاني عن غافلون لا يفرض ان تذكر ولو مع اللذة والانزال **ولم يترك** على  
 راس الذكر **بللا** اجماعا وكذا المرأة مثل الرجل على المذهب ولو وجد بين  
 الزوجين ما ولا ميم ولا تذكر ولا نام قبلها غيرهما اغتسلا **او لم يترك حشفة**  
 او قدرها **ملفوفة بخرق** ان وجد لذة الجماع **وجب الغسل والا لا على**  
 الاصح والاحوط الوجوب وعند انقطاع **حيض ونفاس** هذا وما قبله من

قوله غير ظاهر عدم ظهوره  
 حالة خروج من الفرج  
 الا داخل مسدود ليس الكلام  
 فيه وانما الكلام المتقن في  
 انفصاله من مقره والرق  
 ح مما يغلب على الظن  
 لصيق مجراه مع وجود  
 الشهوة فما الذي الى  
 الالية عن ظاهرها وقد  
 مر به صاحب النهر في  
 جانب الرجل فلو كان المرأة  
 تترك ذلك  
 قوله بعد البول او ولو لم ينام  
 او منى بعد الوطئ ثم اغتسل  
 ثم خرج بفضة منى لم يجب عليه  
 الغسل اتفاقا

اضافة

اضافة الحكم الى الشرط اي يجب عنده لانه بل بوجوب الصلاة او ارادة ما لا  
 يحل كما مر **لا عند مذى** وروى بل الوضوء منه ومن البول جميعا على الظاهر  
 ولا عند ادخال اصبع ونحوه كذكر غير آدمي وذكر خنثي وميت وصبي لا يشتهي  
 وما يصنع من نحو خشب في الدبر والقبيل على المختار ولا عند وطئ بهيمة او ميتة  
 او صغيرة غير مشتهية بان تصير مفضاة بالوطئ وان غابت الحشفة ولا يتقضى  
 الوضوء فلا يلزم الا غسل الذكر فمقتضى عن النظم وسيجي ان رطوبة الفرج  
 طاهرة عنده فتنبه بلا انزال لقصور الشهوة اما به فيحال عليه كما لا يغسل لو  
**اتي عذرا ولم يترك عذرتها** بضم فسكون البكارة فانها تمنع التقاط الختانين  
 الا اذا حبست لا تزالها وتعيد ما وصلت قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لا ت  
 خروج منيها من فرجها الداخل شرط لوجوب الغسل على المفتي به ولم يوجد  
 قاله الحلبي **ويجب** اي يفرض على **الا حيا** المسلمين كفاية اجماعا ان **يفسلا** الخفيف  
 الميت المسلم الا الخنثي المشكل فيسبح كما **يجب** على من اسلم جنبا او حايضا او  
 نفثا ولو بعد الانقطاع على الاصح كما في الشرب لانية عن البرهان وعلمه ابن  
 الكمال بيقا احدث الحكمي **او بلغ لا بسن** بل بانزال او حيض او ولدت ولم تتر  
 رما او اصاب كل بدنه نجاسة او بعضه وخفي مكانها في **الاصح** راجع للجميع  
 وفي الثاني خائنه معزيا للعتابية والمختار وجوبه على مجنون افاق **قلت**  
 وهو يخالف ما ياتي متنا الا ان يحمل انه راي منيا وهل السكران والمغني عليه  
 كذلك يراجع **والا بان اسلم طاهرا** او بلغ بسن **شديد** وسن **لصلاة جمعة**  
**ولصلاة عييد** هو الصحيح كما في غرر الاذكار وغيره وفي الخائنة لو اغتسل بعد  
 صلاة الجمعة لا يعتبر اجماعا ويكفي غسل واحد لعيد وجمعة اجتماع جنابة كما  
 لفرض جنابة وحيض ولا جل احرام وفي جيل عرفة بعد الزوال **وتدب المحنوق**  
 افاق وكذا المغني عليه كما في غرر الاذكار وهل السكران كذلك لم اره وعند حجة  
 وفي ليلة براءة وعرفة وقدر اذا راها وعند الوقوف بمنزلة غلاة يوم  
 النحر للوقوف وعند دخول منى يوم النحر في الحجرة وكذا البقية الرمي  
 وعند دخول مكة لطواف الزيارة **ولصلاة كسوف** وخسوف **ولمتقيا**  
**وفزع وظلة** وريح شديد وكذا لدخول المدينة والحضور مع الناس  
 وللبس ثوبا جديدا او غسل ميتا او يرا د قتله ولتايب من ذنب وقادم  
 من سفر ولستحاضة انقطع دمها **ثمن ماء اغتسالها** ووضوءها عليه اي  
 الزوج ولو غنية كما في الفتح لانه لا بد لها منه فصار كالشرب فاجرة الحمام  
 عليه ولو كان الاغتسال لاعن جنابة وحيض بل لانه الشعث والنفث قال  
 شيخنا الظاهر انه لا يلزمه **ويحرم** بالحدث الاكبر **دخول مسجد** لامصلي عيد وجنابة



ورباط ومدرسة ذكره المصنف وغيره في الحيض وقبيل الوتر لكن في وقف  
الفتنة المدرسة اذا لم يمنع اهلها الناس من الصلاة فيها فهي مسجد ولولعب  
خلافا للشافعي **لا ضرورة** بحيث لا يمكنه غيره ولو احتلم فيه ان خرج مسرعا  
تيمم ندبا وان مكث لحوف فوجوبا ولا يصلي ولا يقرأ ويجزم به **تلاوة قرآن**  
ولو دون اية على المختار **بقصده** فلو قصد الدعاء او الشنا او افتتاح امر  
او التعليم او لقن كلمة كلمة حل في الاصح حتى لو قصد بالفتنة الشنا في الجنابة  
لم يكن الا اذا قرأ المصلي قاصدا للشنا فانها تجزئ لانها في محلها فلا يتغير حكمها  
بقصده **ومس** مستدرك بما بعده وهو وما قبله ساقط من نسخ الشرح  
وكافه لانه ذكره في الحيض ويجزم به **طواف** لوجوب الطهارة فيه ويجزم به  
اي بالاكبر وبالاصغر **مس مصحف** اي ما فيه اية كدبرهم وجدار وهل مس  
نحو التورية كذلك ظاهر كلامهم **لا الا بخل متخاف** غير مشرزا وبصرة  
به يفتي وحل قلبه بعود واختلقوا في مسه بغير اعضا الطهارة وبما عمل بها  
وفي القراءة بعد المضمضة والمنع اصح ولا يكره النظر اليه اي القران **لجنب**  
**وجايض** ونفسا لان الجنابة لا تخل العين كما لا تتركه ادعية اي تخريما والا فالوضوء  
لطلق الذكر مندوب وتركه خلاف الاولى وهو مرجع كراهية التنزيه ولا يكره  
**مس صبي لمصحف ولوح** ولا بأس بدفعه اليه وطلبه منه حتى للضرورة اذ الحفظ  
في الصغير كالنقش في الحجر ولا تتركه كتابة **قرآن والصحيحة او اللوح على الارض**  
**عند الثاني** خلافا للمجد وينبغي ان يقال ان وضعه على الصحيفة ما يجوز بينها  
وبين يده بوخذ بقول الثاني والا فيقول الثالث قاله الحلبي ويكره له  
**قراءة تورية واخييل وزبور** لان الكل كلام الله وما بدل غير معين وجزم  
العين في شرح المجمع بالحرمه وخصها في النهر بما لم يبدل لا قراءة قنوت  
ولا اكله وشربه بعد غسل يده وتمر ولا معاودة اهل قبل اغتساله الا اذا  
احتلم لم يات اهل له قال الحلبي ظاهر الاحاديث انما تنفد النذر لا نفى  
الجواز المفاد من كلامه **والتفسير لمصحف لا الكتب الشرعية** فان رخص  
مسها باليد لا التفسير كما في الدرر عن مجمع الفتاوى وفي السراج المتجب  
ان لا ياخذ كتب الشريعة بالكم ايضا تعظيما لكن في الاشياء من قاعدة اذا  
اجتمع الحلال والحرام وقد جوز اصحابنا مس كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا  
بين كون الأكثر تفسير او قرانا ولو قيل به اعتبارا للغالب لكان حسنا  
**قلت** لكنه يخالف ما مر فتدبر **فروع** المصحف اذا صار بحال لا يقرأ فيه  
يدفن كالمسح ويمنع النصارى من مسه وجوز محمد اذا اغتسل ولا بأس بتعليم  
القران والفقهاء عسى يتندروا ويكره وضع المصحف تحت راسه الا للحفظ والمقابلة

على

على الكتاب الا لكتابة ويوضع الخوثر فوفه التعبير ثم الكلام ثم العقدة ثم  
الاخبار والمواظ على النظر التفسير تتركه اذ اية درهم عليه اية الا اذا كسر رقية  
في خلاف متخاف لم يكره دخوله اخلاصه والاحتراز افضل يجوز حتى براءة  
القلم الجديد ولا ترمى براءة القلم المستعمل لاحترامه كخشيش المسجد وكناسته  
لا تلتقي في موضع يخل بالتعظيم ولا يجوز لف شيء في كاعده فيه فقه وفي كتب  
الطب يجوز ولو فيه اسم الله والرسول فيجوز محوه ليلف فيه شيء  
ومحو بعض الكتابة بالزريق يجوز وقد ورد النهي في محو اسم الله بالزريق  
وعنه عليه الصلاة والسلام القران احب الى الله تعالى من السموات والارض  
ومن فيهن يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور بساط او  
غيره كتب عليه الملك لله يكره بسطه واستعماله لا تعليقه للزينة وينبغي  
ان لا يكره كلام الناس مطلقا وقيل يكره مجرد الحروف والا اول اوسع  
ونماه في البحر وكراهية الفتنة **قلت** وظاهره انتفا الكراهية بمجرد  
تخطيه وحفظه علق اول زين به اولا وهل ما يكتب على المراوح وجدر  
المساجد والجماع كذلك يجوز **باب المياه** جمع ماء بالماء  
ويقصر اصله موه قلبت الواو الفاء والها هرة وهو جسم لطيف سيال به حياة كل نام  
ينفع **احدث** مطلقا **ما مطلق** هو ما يتبادر عند الاطلاق كماء وادوية وعيون  
**وابار وبحار وتلج مذاق** بحيث يتقاطر ويرد وجد وتذا هذا تقسيم باعتبار  
ما يشاهد والا فالكلم من السما لقوله تعالى الم تر ان الله انزل الاية والتكرة ولو  
نشبتة في مقام الامتنان نعم **وما زمرم** بلا كراهية وعن احمد يكره **وما قصد**  
**تشميسه بلا كراهية** وكراهية عند الشافعية طيبة وكره احمد المسخن بالنجاسة  
ويرفع **ما ينقذ به ملح** لا بما حاصل بذوبان ملح ليقا الاول على طبعته الاصلية  
وانقلاب الثاني الى طبيعة المحيطة **ولا بعض نباتات** اي معتصر من شجر او ثمرة  
لانه مقيد **بخلاف ما يقطر من الكرم او الفواكه بنفسه** فانه يرفع الحدث وقيل لا  
وهو الا طهر كما في الشر نبلا لية عن البرهان واعتمده القرطبي فقال والاعتصا  
يعم الحقيقي والحكمي كالكرم وكذا ما الدايوغنة والبطيخ بلا استخراجه وكذا نبيذ  
التمر ولا **بما يغلب بشي طاهر الغلبة** اما بكال الامتنان يشرب نبات او بطيخ بما لا  
يقصد به التنظيف واما بغلبة الخالطة فلو جامدا فيبتخاذه ما لم ينزل الاسم كنبذ  
تمر ولو ما يعا فلو مباينا لا وضا فبتغيير اكثرها او موافقا كلبن فباحدتها  
او مما تلا مستعمل فبالاجزا فان المطلق اكثر من النصف جاز التطهير بالكل والا  
لا وهذا يعم الملقى والملاقى في الفساق يجوز التوضي ما لم يعلم نساوي المستعمل  
على ما حققه في البحر والنهر والمنح **قلت** لكن الشرب لا يفي شرح الوهبانية

فانكس في النسخ  
واو احتفظ للماء المستعمل  
النبض القليل قال بعض  
الفرق به وانه قد وضعا فاسدا  
عنه كبريلانه من هو في قوله  
الماء المطلق قد يغيره ولا وعف  
الطهور كما ان ذلك قد  
ويكره مما لا معنى له فانه قد  
منه فلهذا لا يكره من ماء من  
في القدر من ماء من ماء من  
النبض القليل قال بعض  
الفرق به وانه قد وضعا فاسدا  
عنه كبريلانه من هو في قوله  
الماء المطلق قد يغيره ولا وعف  
الطهور كما ان ذلك قد  
ويكره مما لا معنى له فانه قد  
منه فلهذا لا يكره من ماء من  
في القدر من ماء من ماء من



فرق بينهما فراجعهما متاملا و **يجوز** رفع الحدث بما ذكر وان مات فيه اى الما  
ولو قليلا غير **دموى** كزنبور و **عقرب** وبق اى يعوض وقيل بق الخشب وفى  
المجتبى الاصح فى علق مصر الدم انه يفسد ومنه يعلم حكم بق وفراد وعلق وفى  
الوجهانية دور القن وماءه وبزره وخر وه طاهر كدودة متولدة من نجاسة  
وماى **مولد** ولو كلب الما او خنزيره **كسبك** و **سرطان** و **صفدع** الا بى بالدم  
سائل وهو ما لا استرة له بين اصابعه فيفسد فى الاصح كحبة بزية ان لها دم والا لا  
وكذا الحكم لومات ما ذكر خارجة والحق فيه فى الاصح فلو تفتت فيه نحو صفدع جاز  
الوضوء به لا شربة حرمة لحمه ونجس الما القليل بموت ماى **معاش** بى مولد  
فى الاصح **كيط** و **اوز** وحكم ساير المايعات كالما فى الاصح حتى لو وقع بول فى عصير  
عشر عشر لم يفسد ولو سال دم رجله مع العصر لا نجس خلا فالحمد ذكره الشافعى  
وغيره ويتغير احدا و **صافه** من لون او طعم او ريح **نجس** الكثير ولو جاريا اجاءا  
اما القليل **نجس** وان لم يتغير خلا فالملك **لا** **لوقع** **بطل** **ملك** فلو علم نتيته  
بنجاسة لم ينجس ولو شك فالاصل الطهارة والنوضى من الحوض افضل من التهر

قوله رغا للفتنة اي رغا للفتنة وكذا يجوز بما حاله ظاهر جامد مطلقا كاشنان وزعفران  
لانهم لا يجوزونه من العيان لكن في البحر عن القنية ان امكن الصبغ به لم يجوز كنبذ تمر وفاكهة وورق شجر  
فرغهم بالتوض منها وان غير كل اوصافه في الاصح ان بقيت رقتة اي واسمه لما ستر ويجوز بجار  
وهذه المسئلة مبنيّة وقعت فيه خمسة والجاري هو ما بعد جاري اعرافا وقيل ما يذهب بتبينة  
على مسئلة الجز الذي والاول اظهر والثاني اشهر وان وصليّة لم يكن جريانه بمدد في الاصح فلو  
لا يتجزى كاصح ذلك سد النهر من فوق فتوضا رجل بما يجري بلا مدد جاز لانه جار وكذا لو  
صاحب البزازية وحفر نهر من حوض صغير اوصب رفيقه الماء في طرف ميزاب وتوضا  
ذلك ان الاخصا فيه وعند طرفه الاخر انا يجمع الماء جاز توضيه به ثانيا وثم وشم وتما  
المركبة كالماء والجز في البحر ان لم ير اي يعلم اثره فلو فيه حيفة او بال فيه رجل فتوضا  
من اسفله جاز ما لم ير في الجزية اثره وهو اما طعم اولون او  
ظاهر يعم الحيفة وغيرها وهو ما رجح الحال وقال تلميذه قاسم انه  
الاختار وقواه في النهر واثره الصن وفي القهستان في المضمرات على  
النصاب وعليه الفتوى وقيل ان جرى عليها نصفه فاكثر لم يجوز وهو  
احوط والحقوا بالجارى حوض الحمام لو الما نازلا والغرف متدارك حوض  
صغير يدخله الا من جانب ويخرج من آخر يجوز التوضى من كل جوانبه  
متصلا واحدا فلو توضا طلقا به يفتى وكعين هي خمس في خمس ينبع الما منه به يفتى قهستان مغزا  
فيه صار جميعه مستقلا للتمتة وكذا يجوز براكد كثير كذلك اي وقع فيه نجس لم ير اثره ولو في موضع  
غرضه كور شاة وحمل وقوع المريبة به يفتى بحر والمعتبر في مقدار الرأكد البر رأى المبتلى به فيه

فان غلب على ظنه عدم خلوص اى وصول النجاسة الى الجانب الآخر  
جاز والا لا هذا ظاهر الرواية عن الامام واليه رجع محمد وهو الاصح كما في الغاية  
وغيرها وحقق في البحارنة المذهب وبه يعمل وان التقدير بعشر في عشر ولا  
يرجع الى اصل يعتمد عليه ورد ما اجاب به صدر الشريعة لكن في النهر وابت  
خبر بان اعتبار العشر اضبط ولا سيما في حق من لا رأى له من العوام فلذا  
افتى به المتأخرون الاعلام اى في المربع باربعين وفي المدور بستة وثلاثين  
وفي المثلث من كل جانب خمسة عشر وربعا وخمسا بذراع الكرياس ولوله  
طول لا عرض لكنه يبلغ عشرين في عشر جاز تيسيرا ولو اعلاه عشرا واسفله  
اقل جاز حتى يبلغ الاقل ولو بعكسه فوقع فيه نجس لم يجز حتى يبلغ العشر  
ولو جرد ماوه فتقرب ان الماء منفصلا من الجرد جاز لانه كالسقف وات  
متصلا لانه كالقصة حتى لو وقع فيه كلب نجس لا وقع فيه فوات لتفله  
ثم المختار طهارة المتنجس بمجرد جريانه وكذا البيوت وحوض الحمام هذا وفي  
القهتراني والمختار ذراع الكرياس وهو سبع قبضات فقط فيكون ثمانا  
في ثمان بذراع زمانا ثمان قبضات وثلاث اصابع على القول المفتى به بالعشر  
اى ولو حكما ليعم ماله طول بلا عرض في الاصح وكذا بيوت عمقها عشرة في الاصح  
وحينئذ فلو ماؤها بقدر العشر لم نجس كما في المنية وحينئذ فحق خمس اصابع  
تقريبا ثلاثة آلاف وثلاثمائة واثنى عشر من الماء الصافي ويسعه غدير  
كل ضلع منه طول وعرضا وعمقا ذراعان وثلاثة ارباع ذراع ونصف اصبع  
تقريبا كل ذراع اربع وعشرون اصبعاً انتهى قلت وفيه كلام اذا المحمد  
عدم اعتبار العمق وحده فتبصر ولا يجوز بما بالمد زال طبعه وهو السيلان  
والاروا والابيات بسبب طبع كرف وما باقلا الا بما قصد به التنظيف كاشا  
وصابون فيجوز ان بقى رقتة او بما يستعمل لاجل قرينة اى ثواب ولو مع رفع  
حدث او من مميز او حايض لعادة عبادة او غسل بيت او يد لاكل او منه  
بنية السنة او لاجل رفع حدث ولو مع قرينة كوضوء محدث ولو للتبرد  
فلو توشا متوضي لتبرد او تعليم او لطين بيده لم يصير متعلا اتفاقا كزيادة  
على الثلاث بل بنية قرينة وكغسل نحو فخذ او ثوب طاهر او دابة توكل او لاجل  
اسقاط فرض هو الاصل في الاستعمال كما نبه عليه الكمال بان يغسل بعض  
اعضائه او يدخل يده او رجله في حبل لغيب اغتراف ونحوه فانه يصير متعلا  
لقوط الفرض اتفاقا وان لم يزل حدث عضوه او جنباته ما لم يمتح لعدم  
يجز بهما زوالا وثبوتا على المحمد قلت وينبغي ان يزداد او سنة ليعم المضمضة  
والاستنشاق فتأمل اذا انفصل عن عضو وان لم يستنشق في شئ على المذهب



فان في الوقفات  
الخامسة اذا  
مضت من شاة  
وصفت معها  
صنعة واداء  
الحياة وديها  
فيها التي  
جاءت وكذا

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on a separate sheet of paper.

الطبيعية

بسم وحبس في اربعين يوما  
 فترجوا يوما عشرون ولا يشط البصر  
 عشرون يوما ولا يشط البصر  
 الحمار والاربعاء والاربعاء  
 ووجهه ضلوا في حمار  
 يوما في اربعة عشر  
 فاك الحمار في واقعة الشريد  
 لودع في الماء العليل لا يفر  
 الماء اسك منه ادم

[illegible]



وجد وان قل وجريان بعضه وغوران قدر الواجب وما بين حامة وفارة في  
 الجنة كفارة في الحكم كما انه ما بين دجاجة وشاة كدجاجة فالحق بطريق الدلالة  
 بالاصغر كما ادخل الاقل في الاكثر كفارة مع هرة ونحو الهرتين كشاة انفاقا  
 ونحو الفارتين كفارة والثلاث الى الخمس كهرة والست كشاة على الظاهر **ويحكم**  
**بنجاستها** مغلظة من وقت الوقوع ان علم والا فخذ يوم **ليلة ان لم ينتفخ**  
 وهذا في حق الوضوء والغسل وما عجن به فيطعم للكلاب وقيل يباع من شافعي  
 اما في حق غيره كغسل ثوب فيحكم بنجاسته في الحال وهذا لو تطهر عن حدث  
 او غسل عن جنب والامر يلزم شئ اجماعا جوهره **ومنذ ثلاثة ايام** بليا ليها  
**ان انتفخ** او تفسخ استخسانا وقال من وقت العلم فلا يلزمهم شئ قبله قيل وبه  
 يفتى **فروع** وجد في ثوبه منيا او بولا او دمعا اعد من اخر ثوبه وبول ودمع  
 ولو وجد في جنبه فارة ميتة فان لا تقب فيها اعد مذ وضع الفطن واللا  
 ثلثة ايام لو شتفة او ناشفة والاف يوم وليلة **ولا نزع** في بول فارة في الاصح  
 فيض ولا بخر **حمام** وعصفور وكذا سباع طير في الاصح لتغذر صونها عنه  
 ولا بتقاطر بول كرويس ابر وغيره **جنس** للعفو عنها **وبعرق ابل وغنم**  
**كما** يعني لو وقع في محلب وقت الحلب فرميتا فورا قبل تقفت وتلون والتغير  
 بالبرتين اتفاقا لان ما فوق ذلك كذلك كذا في الفيض وغيره **ولذا قيل قيل**  
**القليل** المعفو عنه ما يستقله الناظر والكثير بعكسه وعليه الاعتماد كما في الهداية  
 وغيرها لان ابا حنيفة لا يقدر شيئا بالراي **فروع** البعد بين البيئ والبالوعة فقد  
 ما لا يظهر للجنس اثر ويعتبر سور بمسح اسم فاعل من اسار اى ابقى لاختلاطه  
 بلعابه **فسور آدمي مطلقا** ولو جنب او كافرا او امرأة نعم يكره سورها للرجل  
 كعكسه للاستلذاذ واستعمال ريق الغير وهو لا يجوز مجتبى **وما كوال لم** ومنه  
 الفرس في الاصح ومثله ما لادم له **ظاهر الفم** قيد لكل **ظاهر** ظهور بلا كراهية  
 وسور خنزير وكلب وسباع بهائم ومنه الهرة البرية وشارب خمر فور  
 مشربها ولو شاربه طويلا لا يستويحية اللسان فيجنس ولو بعد زمان **وهرة فور**  
**اكل فارة جنس** مغلظة وسور هرة ودجاجة **مخللة** وابل وبقر جلالة  
 فالاحسن ترك دجاجة ليحم الابل فتستأى **وسباع طير** لم يعلم ربهما طهارة  
 متقارها **وسواكن بيوت** طاهر للضرورة **مكره** تنزيها في الاصح انه وجد  
 غيره والامر يكره اصلا كما كلف الفقير وسور حمار اهلى ولو ذكرا في الاصح **وبغل**  
 احمه حمارة فلو فرسا او بقرة فظاهر كقول من حمار وحشى وبقرة ولا عبرة بغلبة  
 انشبه لنقر يجهم بجل اكل ذيب ولونه شاة اعتبارا للام وجواز الاكل ميتلزم  
 طهارة السور كما لا يخفى وما نقله المصنف عن الاشياء من تصحيح عدم الحل قال

الاساس على انما يقع سور وهو  
 بغير الماء الذي يشربها النجس  
 في الماء او في غيره من غير  
 كسبه النجاسات وغيره

شحننا

هذا هو المذهب  
 في طهارة النجس  
 في كل ما يقع عليه  
 من غير الماء الذي  
 يشربها النجس في  
 الماء او في غيره  
 من غير كسبه  
 النجاسات وغيره

شحننا غريب شكوك في طهوريته لا في طهارته حتى لو وقع في ما قليل اعتبر  
 بالاجزاء وهل يطهر النجس قولان فيتوضا به او يغتسل ويتيمم اى يجمع بينهما  
 احتياطا في صلاة واحدة لا في حالة واحدة ان فقد مطلقا **وصح** تقدير  
**ايها شافعي** الاصح ولو تيمم وصلى ثم اراقه لزمه اعادة التيمم والصلاة لاحتمال  
 طهوريته **ويقدم التيمم على نبيذ التمر على المذهب** المصحح المفتى به لا ت  
 المجتهد اذا رجع عن قول لا يجوز الاخذ به **وحكم العرق** كسور تغرق الحمار  
 اذا وقع في الماء صار مشكوكا على المذهب كما في المصنف وفي المحيط عرق الجلالة  
 عفو في الثوب والبدن وفي الحائض انه طاهر على الظاهر والله اعلم  
**باب التيمم** ثلث به تاسيا بالكتاب وهو من خصايص  
 هذه الامة بلا اوثاب **هو لغة** القصد وشرعا **قصد** صعيد شرط القصد  
 لانه النية **مطهر** خرج الارض المتخضة اذا جفت فانها كالما المستعمل  
**واستعماله** حقيقة او حكم ليعم التيمم بالحجر الاملس بصفة **مخصوصة** هذا  
 ليقيد ان الضربتين ركن وهو الاصح لا حوط لاجل **اقامة القرية** خرج  
 التيمم للتعليم فانه لا يصلى به وركنه شيان الضربتان والاستيعاب وشرطه  
 ستة النية والمصح وكونه بثلاثة اصابع فالكثرة والصعيد وكونه مطهرا وفقد  
 الماء وسننه ثمانية الضرب بباطن كفيه واقتبالهما وادبارهما ونقضهما وتفرج  
 اصابعه وتشميته وتزقيب وولا وزاد ابن وهبان في الشرط الاسلام **فوزدته**  
 وضمت ثمنه الثمانية في بيت آخر وغيرت شرط بيته الاول فقلت  
 . والاسلام شرط عذر ضرب ونية . ومسح وتيمم صعيد مطهر .  
 . وسننه سمي وبطن وفرج جث . ونقض ورتب والاقبل وتدير .  
**من عجز** مبتدأ جزم تيمم عن استعمال الماء المطلق الكافي لطهارته لصلاة تقفوت  
 الى خلف **لبعد** ولو مقيما في المصر **ميلا** اربعة الاف ذراع وهو اربع وعشرون  
 اصبعها وهي ست شعيرات ظهر لبطن وهي ست شعيرات بغل **او لمض** يشتد او  
 يمتد بغلبة ظن او قول حاذق مسلم ولو يتحرك او لم يجد من يوصيه فان وجد  
 ولو باجر مثل وله ذلك لا يتيمم في ظاهر المذهب كما في البحر وفيه لا يجب على  
 احد الزوجين توضي صاحبه وتعهده وفي مملوكه يجب **او بردي** الجنب  
 او ميرضه ولو في المصر اذا لم تكن له اجرة حمام ولا ما يدنيه وما قيل انه في زماننا  
 يتحلى بالعدة فيما لم ياذن به الشرع نعم ان كان له مال غائب يلزمه الشرائعية  
 والا لا **او خوف** عدو كحبة او نار على نفسه ولو من فاسق او حيس غريم  
 او ماله ولو امانة ثم ان نشأ الخوف بسبب وعيد عبيد اعد الصلاة والا لا  
 لانه سماوى **او عطش** ولو لكلبه او رفيق القافلة جالا او مالا وكذا العجيب







ولو اعطاه بالكثير يعني يغني فاحش وهو ضعف قيمته في ذلك المكان او  
 ليس له ثمن ذلك **تيمم** واما للعطش فيجب على القادر شراؤه باضعاف  
 قيمته احيا لنفسه واما يعتبر المثل في تسعة عشر موضعاً مذكورة في الانباء  
 وقيل طلبه الماء لا يتيمم على الظاهر اي ظاهر الرواية عن اصحابنا لانه مبذول  
 عادة كما في البحر عن المبسوط وعليه فيجب طلب الدلو والرشا وكذا الانتظار لو  
 قال له حتى استقي وان خرج الوقت ولو كان في الصلاة ان ظن الاعطاء قطع  
 والا لا لكن في القهستاني عن المحيط ان ظن اعطاء الماء والا لا وجب الطلب والا  
 لا **والمحصور فاقد الماء والتراب الطهورين** بان حبس في مكان نجس ولا يمكن  
 اخراجه مطهر وكذا العاجز عنهما لم يرض **يوخره عنده** وقال لا يتشبه بالمصلين  
 وجوباً فيركع ويسجدان وجد مكاناً يابساً والا يومحى قايماً ثم يعيد كالصوم  
 به يفتي واليه **صح رجوعه** اي الامام كما في الفريض وفيه ايضا **مقطوع اليدين**  
**والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغيب طهارة ولا يتيمم ولا يعيد على**  
**الاصح** وبهذا ظهر ان تعد الصلاة بلا طهر غير مكفر فيلحظ وقد مر وسيجي في  
 صلاة المريض **فروع** صلى الميوس بالتيمم ان في المصراع والالا هل يتيمم لسجدة  
 التلاوة ان في السفر نعم والا لا **المسبل في الغلاة** لا يمنع التيمم ما لم يكن كثيراً  
 فيعلم انه للوضوء ايضا ويشرب ما للوضوء **الحجب** اولى بمباح من حايض ومحدث  
 وميت ولو لا حرمه فهو اولى ولو تركا ينبغي صرفه للميت جاز تيمم جماعة من  
 محل واحد حيلة جواز تيمم من معه ما زمر ولا يخاف العطش ان يخلط بهما  
 يغلبه او يجهبه على وجه يمنع الرجوع **وناقضه** **ناقض الاصل** ولو غسل فلو تيمم  
 للجنابة ثم احدث صار محدثاً لا جنباً فيتوضأ وينزع خفيه ثم بعده يمسح  
 عليه ما لم يمس بالانفع في عبارة صدر الشريعة يعني بعد كما في ان مع العسر يسرا  
 فانهم **وقدرة ما** ولو ابا حنة في صلاة **كاف لظهره** ولو مرة مرة **فصل عن حاجته**  
 كعطش وعجن وغسل نجس مانع ولمعة جنابة لان المشغول بالحاجة وغير  
 المكافي كالمعدوم **لا ردة وكذا ينقضه كل ما يمنع وجوده التيمم اذا وجد بعده**  
 لان ما جاز لعذر بطل بزوالة فلو تيمم لم يرض بطل بزوالة او ليرد بطل بزوالة  
 والحاصل ان كل ما منع وجوده التيمم نقض وجوده التيمم **وما لا يمنع وجوده**  
 التيمم في الانتد **فلا** ينقض وجوده بعد ذلك التيمم ولو قال وكذا زوال ما  
 اباحه اي التيمم كان الظاهر واخصر وعليه فلو تيمم بعد ميل ضار فانقص  
 انتقض فليحفظ **وهو ورناعس** متيمم عن حدث او ناسم غير متمكن متيمم  
 عن جنابة **على ما** كان **كاستيقظ** فينتقض وابقيا تيممه وهو الرواية المصححة  
 عنه المختارة للفتوى كالتيمم وبقره ما لا يعلم به كافي البهي وغيره وافتره

حيلة من معدوما  
 (نرم)

المصنف تيمم لو كان اكثره اي اكثر اعضا الوضوء عددا وفي الغسل مساحة  
**مجر وحا** اوبه جدرى اعتبارا لالاكثر **وبعكسه** **يفسل الصحيح** ويسمى الجرح  
 وكذا ان استويا **غسل الصحيح** من اعضا الوضوء ولا رواية في الغسل **ومسح**  
**الباقى منها وهو الاصح** لانه **احوط** فكان اولى وصح في الفريض وغيره التيمم  
 كما تيمم لو الجرح بيديه وان وجد من يوضئه خلافا لهما **ولا يجمع بينهما** اي  
 تيمم وغسل كما لا يجمع بين حيض وحبل او استحاضة ونفاس ولا بين نفاس  
 واستحاضة وحيض ولا زكاة وعشر او خراج او فطرة ولا عشر مع خراج ولا فدية  
 وصوم او قصاص ولا ضمان وقطع او اجر ولا جلد مع رجم او نفق ولا مهر وموتعة  
 او حد او ضمان افصاها او موتها من جماعة ولا مهر مثل وتسميته ولا وصية  
 وميراث وغيرها مما يسيح في محاله ان شاء الله تعالى **من به وجع رأس لا يستطيع**  
**معه مسحه** محدثا ولا غسله جنباً ففي الفريض عن غريب الرواية يتيمم رافعي  
 قارى الهداية انه **يسقط عنه فرض مسحه** ولو عليه جيرة ففي مسحا قولان  
 وكذا يقط غسله فيمسحه ولو على جيرة ان لم يضره والاسقط اصلا وجعل  
 عادماً لذلك العضو حكاه في المعدوم حقيقة **باب المسح على**  
**الحفين** اخره لثبوتها بالسنة وهو لفظة امرار اليد على الشيء وشرعا اصابة  
 اليد الخف مخصوص في زمن مخصوص والحف شرعا السائر للكعبين فالكثر من جلد  
 ونحوه **شرط مسحه** ثلاثة امور الاول كونه **مساحا** محل فرض الغسل **الفرد**  
**مع الكعب** او يكون نقصانه اقل من الخرق المانع فيجوز على الزبول لومشردا  
 الا ان يظهر قدر ثلاثة اصابع وجوز مشايخ سمرقند سائر الكعبين باللقافة  
 والثاني كونه **مشغولا بالرجل** ليمنع سرائة الحدث فلو واسعا شفع على الزايد  
 ولم يقدم قدمه اليه لم يجز ولا يضر روية رجله من اعلاه والثالث كونه **ما يمكن**  
**متابعة المشي المعتاد فيه** فرسخا فكثر فلم يجز على منخذ من زجاج او خشب  
 او حديد **وهو جاز** فالغسل افضل الا لثمة فهو افضل بل ينبغي وجوبه على من  
 ليس معه الا ما يكفيه او خاف فوت وقت او وقوف عرقه بحرق وفي القهستاني  
 انه رخصة مسقط للعزيمة ولهذا لو صب الماء في خفه بنية الغسل ينبغي ان يصير  
 اثماً **سنة مشهورة** فنكره مستدع وعلى راي الثاني كافر وفي التحفة ثبوته بالجماع  
 بل بالتواتر رواية اكثر من ثمانين منهم العشرة هتتافي وقيل بالكتاب ورد بان  
 غير مغيبا للكعبين اجماعا فالجواز **لمحدث** ظاهره عدم جوازه لمجدد الوضوء  
 الا ان يقال لما حصل له القرية بذلك صار كانه محدث **الحجب** وحايض والمنقعي  
 لا يلزم تصويبه وفيه ان النفي الشرعي يقتضي اثبات عقلي ثم ظاهره جواز مسحه  
 مفتعل جمعة ونحوه وليس كذلك على ما في المبسوط ولا يبعد ان يجعل في حكمه الاخر



ان يمسح على خفيه وان غلبه عند الثالثة  
 بعد السجدة مسح اعلاه فقط وان  
 غلبه اعلاه اجزاه بالانفاق وان  
 غلبه لم يجز فيه بالانفاق  
 مختلف

لمتوضي لا يغتسل والسنة ان يخطه **خطوطا** باصابع يدر مفرجة قليلا يبدأ  
 من قبل اصابع رجله متوجها الى اصل الساق ومجمله على ظاهر خفيه من رؤس  
 اصابعه الى معقد الشراك ويحجب الجمع بين ظاهر وباطن ظاهر او جرموقه ولو  
 فوق خفف او لفافة ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذي لانه رجل مجهول لا يقلد  
 فيما خالف النقول **او جرموقه** ولو من غزله او شعر **الثخينين** بحيث يمشي به فرسحا  
 ويثبت على الساق بنفسه ولا يرى ما تحته ولا يشف الا ان ينفذ الى الخفف قدر  
 الفرض ولو تزعج جرموقه اعاد مسح خفيه ولو تزعج احداهما مسح الخفف والموق الباقي  
 ولو ادخل يده تحتهما ومسح خفيه لم يجز **والمغليين** بسكون النون ما جعل على  
 اسفله جلدة **والمجلدين مرة** ولو امرأة او خنثى **ملبوسين على طهر** فلو احدث  
 ومسح بخفه او لم يمسح فليس موقه لا يمسح عليه **تأخر** خرج الناقص حقيقة  
 كالمعة او معنى كتييم ومعذور فانه يمسح في الوقت فقط الا اذا نوصنا وليس على  
 الا نقطاع فكما يصح **عند الحدث** فلو تخفف الحدث ثم خاض الماء فابتل قدماه  
 ثم تيمم وضوءه ثم احدث جاز ان يمسح **يوما** وليلة **لمقيم** وثلاثة ايام ولياليها  
**لسافر** وابتدأ المدة من وقت **الحدث** فقد يمسح المقيم ستا وقد لا يتمكن  
 الا من اربع كن توصنا وتخفف قبل الفجر فلما طلع صلى فلما تشهد احدث  
 لا يجوز على عامة **وقلنسوة وبرقع** وقفا زين لعدم الخروج وفرصته عملاق  
**ثلاث اصابع** اليد اصغرها طولا وعرضا من كل رجل لامن الخفف فتمتوا فيه  
 مد الاصبع فلو مسح برؤس اصابعه وجا في اصولها لم يجز الا ان يبتل من الخفف  
 عند الوضع قدر الفرض قاله المصنف ثم قال وفي الذخيرة ان الماء متقاطرا جاز  
 والا لا ولو قطع قدمه ان بقي من ظهره قدر الفرض مسح والا غسل لكن قطع من  
 كعبه ولو له رجل واحدة مسحها وجاز مسح خفف مغصوب خلافا للحنابلة كما جاز  
 غسل رجل مغصوبة اجماعا **والخرق الكبير** بموحدة او مثلثة **وهو قدر**  
**ثلاث اصابع القدم الا اصاغربها** لمقطوعها يعتبر باصابع ماثلة **يمنع**  
 الا ان يكون فوق خفف اخر او جرموق فيمسح عليه وهذا هو الخرق على غير  
 اصابعه وعقبه ويرى ما تحته فلو عليها اعتبر ثلاث ولو كبارا ولو عليه  
 اعتبر بدق اكثره ولو لم ير القدر المانع عند المشي لصلايته لم يمنع وان كثرت  
 كما لو انفتقت الظهارة دون البطانة **ويجمع الخروق في خفف واحد** لا فيهما  
 بشرط ان يقع فرضه على الخفف نفسه لا على ما ظهر من خرق يسير **واقل خرق**  
**يجمع لم يمنع** المسح الحالى والاستقبالى كما ينتقض الما منوى ثم استأفى قلت  
 ومن ان ما ينتقض التيمم يمنع ويرفع كنجاسة وانكشف حتى انعقادها كما سيجي  
 فليحفظ ما قد دخل فيه **المسئلة** لا مادونه الحاقا له بمواضع الخرز **بخلاف**

نجاسة

**نجاسة** متفرقة وانكشف عورة وطيب محرم واعلام ثوب من حوسر  
 فانها تجمع مطلقا واختلف في جمع خروق اذ في اضحية ويلبغى من جمع الجمع  
 احتياطا وناقضه ناقض وضوءه لانه بعضه وترع خفف ولو واحدا ومضى  
 المدة وان لم يمسح ان لم يخش بغلبة الظن **ذهب** رجله من برد للضرورة  
 فيصير كالجبيرة فيستوعبه بالمسح ولا يتوقف ولذا قالوا لو تمت المدة وهو  
 في صلاته ولا ما مضى في الاصح وقيل نقصد وتيمم وهو الاشبه **وبعد** اي التزعج  
 والمضى **غسل** المتوضي رجليه لا غير لحلول الحدث السابق قدميه الا لما فزع كبر  
 فيتيمم جنيذ **وخروج اكثر قدميه** من الخفف الشرعي وكذا اخراجه تزعج في الاصح  
 اعتبارا للاكثرة ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله وما روى من التقص بزو ال  
 عقبه فمقيد بما اذا كان بنية تزعج الخفف اما اذا لم يكن اي زوال عقبه بنية  
 بل لسعة او غيرها فلا ينتقض بالاجماع كما يعلم من البرجندى معزيا للنهاية  
 وكذا القهستاني لكن باختصار حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع فتنه **وينتقض**  
 ايضا **بغسل اكثر الرجل فيه** لو دخل الماء فيه وصحبه غير واحد وقيل لا ينتقض وان  
 بلغ الماء الركبة وهو الاظهر كما في البحر عن السراج لان استتار القدم بالخفف  
 يمنع سرائر الحدث الى الرجل فلا يقع هذا غسلا معتبرا فلا يوجب بطلان المسح  
 بتهر فيفسلها ثانيا بعد المدة او التزعج كما مر وبقي من نواقضه اخرج وخروج  
 الوقت للمعذور مسح مقيم بعد حدثه **فسافر** قبل تمام يوم وليلة فلو بعده  
 تزعج مسح ثلاثا ولو اقام مسافرا بعد مضي مدة مقيم تزعج **والا** انها لانه  
 صار مقيما **وحكم مسح جبيرة** هي عيدان يحبر بها الكسر وخرقة قرحة  
 وموضع فصدوى ويخوذ ذلك كعصاة جراحة ولو براسه **كغسل لما تحته**  
 فيكون فرضا يعني عمليا الثبوتة بظني وهذا قولهما واليه رجع الامام خلاصة  
 وعليه الفتوى شرح مجمع وقد منا ان لفظ الفتوى أكد في الصحيح من المختار  
 والاصح والصحيح ثم انه يخالف مسح الخفف من وجوه ذكر منها ثلاثة عشر  
 فقال **فلا يتوقف** لانه كالغسل حتى يؤم الاصحا ولو بدلها باخرى او سقطت  
 العليا لم يجب اعادة المسح بل يندب **ويجمع** مسح جبيرة رجل معه اي مع غسل  
 الاخرى لا مسح خففها بل خفيه ويجوز اي يصح مسحها ولو شددت بلا وضوء غسل  
 دفعا للخرج **ويترك المسح** كالغسل ان ضرر والا لا يترك وهو اي مسحها مشروط  
 بالهجر عن مسح نفس الموضع فان قدر عليه **فلا مسح** عليها والحاصل لزوم غسل  
 المحل ولو بما جاز فان ضر مسحها فان ضر سقط اصلا ويمسح نحو مقصد  
 وجرح على كل عصاة مع فرضتها في الاصح ان ضرر الماء او حلقها ومنه ان لا يمكنه  
 ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها **انكسر ظفره** فجعل عليه دوا ووضع

اعلام الثوب

لفظ الفتوى أكد



على شقوق رجله اجرى الماء عليه ان قدر والاسحبه والاتركه **والمسح يبطله**  
**سقوطها عن برء والا فان سقطت في الصلاة استأنفها وكذا الحكم لو سقط**  
**الدوا او برء موضعها ولم تسقط** بحيثى وينبغي تقييده بما اذا لم يضرا زالتها  
 فان ضره فلا يجرى والرجل والمرأة والمحدث والجنب في المسح عليها وعلى ثوبها  
**سواء اتفاقا ولا يشترط في مسحها استيعاب وتكرار في الاصح** ينكفي مسح  
**أكثرها مرة به يفتى وكذا لا يشترط فيها نية اتفاقا بخلاف الخف في قول**  
**وما في نسخ المتن** رجع عنه المصنف في شرحه **باب الحيض**  
 عنون عنه لكثرة واصالته والاخرى ثلاثة حيض ونفاس والا فاستحاضة  
**هو لغة السيلان** وشرعا على القول بانه من الاحداث مانعية شرعية بسبب  
 الدم المذكور وعلى القول بانه من النفاس **دم من رحم** خرج الاستحاضة  
 ومنه ما تراه صغيرة واميسة ومشكل **الولادة** خرج النفاس وسببه ابتداء  
 ابتلاء الله لحوا الاكل الشجرة وركنه بروز الدم من الرحم وشرطه تقدم نصاب  
 الطهر ولو حكما وعدم فقصه عن اقله واوانه بعد التسع ووقت ثبوته  
 بالبروز فيه تترك الصلاة ولو مبتدأة في الاصح لان الاصل الصحة والحيض دم  
 صحت شتمنى اقله **ثلاثة ايام بلبا ليها** الثلاث فالاصفة لبيان العدة المقدر  
 بالساعات الفلكية لا للاختصاص فلا يلزم كونها ليالي تلك الايام وكذا قوله  
**والكثره عشرة** بعشر ليال كذا رواه الدارقطني وغيره **والناقص** عن اقله **والزائد**  
 على اكثره او اكثر النفاس او على العادة وجاوز اكثرها **وما تراه صغيرة** دون  
 تسع على المعتد واميسة على ظاهر المذهب **وحامل** ولو قبل خروج اكثر الولد استحاضة  
**واقل الطهر** بين الحيضتين خمسة عشر يوما ولياليها اجماعا **ولا حد لاكثره** وان  
 استغرق الحمل **الا عند الاختيار الى نصب عادة لها اذا استمر بها الدم** فيحد  
 لاجل العدة بشهرين به يفتى وعدم كلامه المبتدأة والمعتادة ومن نيت عاداتها  
 وتسمى الحيرة والمضلة واصلا لها اما بعدد او بمكان او بهما كما بسط في البحر  
 والحاوي وحاصله انها تتجري ومتى ترددت بين حيض ودخول فيه وطهر  
 تتوضا لكل صلاة وان بينهما والدخول فيه تقتسل لكل صلاة وتترك غير مؤكدة  
 وسجدا وجماعا ونصوم رمضان ثم تقضى عشرين يوما ان علمت بدائته ليلا والافاشين  
 وعشرين وتطوف لركن ثم يعيده بعد عشرة ولصدر ولا يعيده وتحتد لطلاق  
 بسبعة اشهر على المفتى به **وما تراه** من لون كالدورة وشريية في مدته المعتادة  
**سوى بياض خالص** قيل هو شئ يشبه الخيط الابيض ولو المرئي طهر **مختلفا**  
 بين الدمين **فيها حيض** لان العبرة لاوله واخره وعليه المتون فيلحفظ ثم ذكر  
 احكامه بقوله **يمنع صلاة** مطلقا ولو سجدة شكر وصوما وتقضيه لازما ودونها

او النفاس والحيض  
ص

ط  
تدقيق الشهر

للخرج

للخرج ولو شرعت تطوعا فيها فحاضت قضيها خلا فالما ذعه صدر الشريعة بجر  
 وفي الفيض لو نامت طاهرة وقامت حايضا حكم بحيضها مذ قامت وبجسه مذ  
 نامت احتياطا **ويمنع حل دخول مسجد وحل الطواف** ولو بعد دخولها المسجد  
 وشرعها فيه **وقربان ما تحت ازار** يعني ما بين سرة وركبة ولو بلا شهوة  
 وحل ما عداه مطلقا وهل يحل النظر ومباشرة حاله فيه تردد وقراءة قرآن  
 بقصده **ومسه** ولو مكتوبا بالفارسية في الاصح **الابغلا فيه** المنفصل كما مر  
**ولذا يمنع حمله** كلوح وورق فيه اية **ولا بأس** بالحيض وجنب بقراءة ادعية **ومسها**  
**وحملها** وذكر الله تعالى **وتسبيح** وزيارة قبور ودخول مصلى عيد **واكل**  
**وشرب** بعد مضمضة وغسل يدي **واما قبلها** فيكره لجنب لا حيض ماله مخاطب  
 يغسل ذكره الحلي **ولا يكره تحريم** قرآن **بكم** عند الجمهور وتيسيرا وصح في الهدية  
 الكراهية وهو احوط **وحل وطئها اذا انقطع حيضها لاكثره** بلا غسل وجوبا بل  
 ندبا وان انقطع لدون اقله تتوضا وتصل في اخر الوقت وان لا اقله فان لدون  
 عاداتها لم يحل وتغتسل وتصل وتضوم احتياطا وان لعاداتها فان كتابية حل في  
 الحال **والا لا يحل حتى تغتسل** او تتيم بشرطه **او يمضي عليها زمن يسع الغسل**  
 وليس الثياب **والتحريم** يعني من اخر وقت الصلاة لتعليمهم بوجوبها في ذمتها  
 حتى لو طهرت في وقت العيد لا بد ان يمضي وقت الطهر كما في السراج وهل تغتبر  
 التحريم في الصوم الاصح لا وهي من الطهر مطلقا وكذا الغسل لولا اكثره والافن الحيض  
 فتقضى ان بقى قدر الغسل والتحريم ولو لعشرة فقد التحريم فقط لئلا تنزى  
 ايامه على عشرة فيلحفظ **وطئها يكفر مستحله** كما حزم به غير واحد وكذا محمل  
 وطئ الدبر عند الجمهور **وتجبتى وقيل لا يكفر في الميكتين** وهو الصحيح خلاصة  
**وعليه الحول** لانه حرام لغیره ولما يجي في المرتد انه لا يفتى بتكفير مسلم كان  
 في كفره خلاف ولورواية ضعيفة شره هو كبيرة لو عامدا مختارا عالما بالحرمه  
 لا جاهلا او مكرها او ناسيا فتكفر منه التوبة ويندب بقدره بدنا ولو نصفه  
 ومصرفه كزكاة وهل على المرأة تصدق قال في الضيا الظاهر **لا ودم استحاضة**  
**حكمه كزكاة** وايمر وقتا كاملا **لا يمنع صوما وصلاة** ولو بغلا وجماعا  
 لحديث توضحى وصلى وان قطر الدم على الحصى **والنفاس لغة** ولادة المرأة  
 وشرعا **دم** فلولم تثره هل تكون نفسا المعتمد نعم **يخرج** من رحم فلو  
 ولدته من سرتها ان سال الدم من الرحم نفسا والافذات جرح وان  
 ثبت له احكام الولد **عقب ولدا** او اكثره ولو منقطعوا عضوا عضوا لا  
 اقله فتتوضا ان قدرت او تتيم وتومي بصلاة ولا تؤخر فاعذر  
 الصحيح القادر حكمه كالحيض في كل كشي الا في سبعة ذكرتها في الخزاين

اريد غسل يديها  
بند بغيرها الغسل لقراءة  
التشهد بدونه عبارة  
قصود تأمل



وشرحي الملتقى منها انه **لاحد لاقله** الا اذا احتيج اليه لعدة كقوله اذا ولدت  
 فانت طالق فقالت مضت عدتي فقدره الامام بخمسة وعشرين يوما مع ثلاث  
 حيض والثاني باحد عشر والثالث بساعة **واكثره** اربعون يوما كذا رواه الترمذي  
 وغيره ولان اكثره اربعة امثال اكثر الحيض **والزايده** على اكثره **استحاضة** لو مبتدأة  
 اما المعتادة فتتولد عادتها وكذا الحيض فان انقطع على اكثرها او قبله فلكل  
 نفاس وكذا حيض ان وليه طهر تام والافعال كلها وهي تثبت وتنقل بمرة  
 به يفتي وتماحه فيما علقناه على الملتقى **والنفاس** لام **توامين** من الاول  
 لها ولدان بينهما دون نصف حول وكذا **الثلاثة** ولوبيين الاول والثالث  
 اكثر منه في الاصح وانقضا **العدة** من **الاخير** وفاقا لتعلقه بالفراغ **وسقط**  
 مثلث السين اي مسقوط **ظهر** بعض خلقه كيد او رجل او اصبع او ظفر  
 او شعر ولا يستبين خلقه الا بعد مائة وعشرين يوما ولو حكا فتصير المرأة  
 به **نفسا** والامة **امر ولد** ويحتمل به في تعليقه وتنقض به **العدة** فان لم يظهر  
 له شيء فليس بشيء والمرى حيض ان دام ثلاثا وتقدمه طهر تام والا استحاضة  
 ولولم يدر حاله ولا عدد ايام حملها ودام الدم تدع الصلاة ايام حيضها  
 بيقين ثم تغتسل ثم تغسل كعدور **ولا يحدا** **اياس** بمدة **بل هو ان** تبلغ من  
 السن ما لا يحض مثلها فيه فاذا بلغت وانقطع دمها حكم باياسها فاماراته  
 بعد **الانقطاع** **حيض** فيبطل الاعتداد بالاشهر ونفسا **الأنكحة** وقيل  
**يحد** **خمسين سنة** وعليه **المعول** والفتوى في زماننا مجتبي وغيره تيسيرا  
 وحده في العدة **خمسين** وخمسين قال في الضياء وعليه **الاعتداد** **بما رآته** بعدها  
 اي المدة المذكورة **فليس** **بحيض** **ظاهر المذهب** الا اذا كان دما خالصا  
 فيحض حتى يبطل به الاعتداد بالاشهر لكن قبل تمامها لا بعده حتى لا تنفسد  
**الأنكحة** هو المختار للفتوى جوهره وغيرها ونحققه في العدة **وصاحب**  
**عذر** من به سلس بول لا يمكنه امساك او استطلاق **بطن** او **انقلاط** **نحو**  
**استحاضة** او بعينه رعد او غش او غيب وكذا كلما يخرج بوجه ولو من  
 اذن وشدى وسرة ان استوعب **عذره** تمام وقت صلاة مفروضة بان  
 لا يجد في جميع وقتها زمنا يتوضا ويصلي فيه خاليا عن الحدث ولو حكما لان  
**الانقطاع** **اليسير** ملحق بالعدم وهذا شرط العذر في حق الابتداء وفي حق البقاء  
 كفي وجوده في جزء من الوقت ولو مرة وفي حق الزوال يشترط استيعاب  
**الانقطاع** تمام الوقت حقيقة لانه **الانقطاع** **الكامل** وحكمه **الوضوء** لا غسل  
 ثوبه ونحوه **لكل فرض** **اللام** للوقت كما في لولوك الشمس ثم يصلي به فيه  
**فرضا** **وتقلا** فدخل الواجب بالاولى فاذا خرج الوقت **بطل** اي ظهر حدثه

السابق

السابق حتى لو توضا على الانقطاع ودام الى خروجه لم يبطل بالخروج ما لم  
 يطرأ حدث اخر او يبطل كسيلة مسخ خفة وافاد انه لو توضا بعد الطلوع  
 ولو لعيد او ضحى لم يبطل الا بخروج وقت الظهر وان **سال** **على ثوبه** فوق  
 درهم جازله ان لا يغسله ان كان لو غسله **نجس** قبل الفراغ منها اي الصلاة  
 والاي **نجس** قبل فراغه فلا يجوز ترك غسله هو المختار للفتوى وكذا امرين  
 لا يبسط ثوبا الا **نجس** فوراً له تركه والمعدور انما تبقى طهارته في الوقت  
 بشرطين اذا توضا لعذره **ولم يطرأ** **عليه** حدث اخر اما اذا توضا لحدث  
 آخر وعذره منقطع ثم سال او توضا لعذره ثم **طرأ** **عليه** حدث اخر  
 بان سال احد مخبريه او جرحه او قرحته ولو من جذري ثم سال  
 الآخر فلا تبقى طهارته **فروع** يجب رد عذره او تقليله بقدر قدرته  
 ولو بصلاته موصيا ويرده لا يبقى ذاعذره بخلاف الحيض ولا يصلي من به  
 انقلاط ربح خلف من به سلس بول لان معه حدث ونجس والله اعلم  
**باب** **الانجاس** جمع نجس بفتحتين وهو لغة يعم الحقيقي والحكمي  
 وعرفا يختص بالاول **يجوز** **رفع نجاسة** حقيقية عن محلها ولو انا او  
 ما كولا علم محلها او لا بما ولو مستعملا به يفتي وبكل ما يع طاهر قانع للنجاسة  
 يتعصر بالعصر كحل وماء ورد حتى الرقيق فتطهر اصبع وشدى بلحس ثلاثا  
**بخلاف** **خولب** كزيت لانه غير قانع وما قيل ان اللبن وبول ما يوكل من رمل  
 بخلاف المختار **ويطهر** **خف** ونحوه كنعيل **نجس** **بذئ** جرم هو كل ما يرى  
 بعد الجفاف ولو من غيرها كخروبول اصابه تراب به يفتي بذلك يزول  
 به اثرها والا جرم لها **فيغسل** **ويطهر** **صقيل** لاسام له **كرارة** وظفر  
 وعظم وزجاج وانبية مدهونة او خراطي وصفائح فضة غير منقوشة  
**بمسح** يزول به اثرها مطلقا به يفتي وتطهر ارض بخلاف نحو  
 بساط بيديها اي جفا فيها ولو بين كح وذهب **اثرها** كلون ونحو  
 لما جعل صلاة عليها **لا لتيمم** بها لان المشروط لها الطهارة وله الطهورة  
 وحكم اجتر ونحوه كلبن مفروش وخص بالخا تحجرة سطح وشجر وكلا  
 قايمن في ارض كذلك اي كارض فيطهر بخفاف وكذا كلما كان ثابتا  
 فيها لاخذه حكمها باتصاله بها فالمنفصل يغسل لا غير الا حجر اخشنا  
 كرحا فكارض **ويطهر** **مني** اي محله **يايس** **بفرك** ولا يضربا اثره ان  
 طهر **راس** **حشفة** كأن كان مستنجيا بما وفي المجتبى او في فتزغ فانزل  
 لم يطهر الا بغسله لتلوته بالنجس انتهى اي برطوبة الفرج فيكون مفرغا  
 على قولها بنجاستها اما عنده فهي طاهرة كسابر رطوبة البدن جوهره

روي في المعذور عليه ربه  
 رباط او نحو او كونه لوجس  
 يسل او يوقام سال وجب ربه  
 وعجز ربه عذر ان يكون حجاب  
 عذر ربه

حكم  
 روي في المعذور عليه ربه



والا يكن يابس ولا راسها طاهر فيفصل كسائر النجاسات ولود ما عبطا على  
 المشهور بـ **لا فرق بين منيه** ولور قيقا لمرض به **ومنيه** ولا بين مني  
 آدمي وغيره كما بحثه الباقي ولا بين ثوب ولو جديرا او مبطنا في الاصح **وبدن**  
 على الطاهر من المذهب ثم هل يعود نجسا ببلله بعد تركه المعتمد لا وكذا  
 كلما حكم بطهارته بغير ما يغتفر وقد انتهت في الخزانين المظهرات الى نيف  
 وثلاثين وغيرت نظرا بن وهيات **فقلت** .  
 . غسل ومسح والنجاف مطهر . ونحت وقلي العين والحفر يذكر .  
 . ودبغ وتخليل ذكاة تخلل . وفرك وذلك والدخول التقور .  
 . تصرفه في البعض ندف ونزحها . ونار وعلى غسل بعض تقور .  
 ويظهر زيت **نجس يجعله صابونا** به يفتي للبلوى كتشور ريش بما نجس  
 لا يابس بالخبز فيه كطين **نجس فيعمل منه كوز بعد جعله في النار** يطهران  
 لم يظهر فيه اثر النجس بعد الطبخ ذكره الحلبي **وعفى الشارع عن قدر درهم**  
 وان كره تخريما فيجب غسله وما دونه تنزيها فيستن وفوقه مبطل فيفرض  
 والعبرة لوقت الصلاة لا الاصابة على الاكثر **تتقر وهو مثقال** وزنه عشرون  
 قيرا طار **نجس كثيف له جرم وعرض مقعر الكف** وهو داخل مفاصل اصابعه  
 في رقيق من مغلظة كسورة آدمي وكذا كلما خرج منه موجبا لوضوء او غسل  
 مغلظ **وبول غير ما كول ولو من صغير لم يطعم** الا بول الحفاش وحشره  
 وظاهر وكذا بول الفارة لتعذر التحرز عنه وعليه الفتوى كما في التاترخاينه  
 وسيجي اخر الكتاب ان خروها لا يفسد ما لم يظهر اثره وفي الاشباه بول  
 السنور في غير اواني الماء عفو وعليه الفتوى **ودم مسفوح من سائر الحيوانات**  
 الا دم شهيد مادام عليه وما بقي في اللحم مهزول وعروق وكبد وطحال وقلب  
 وما لم يسيل ودم سمك وقمل وبرغوث وبق زاد في السراج وكتان وهو كما  
 في القاموس كرماتان دويبة حمراء الساعة فالمستثنى اثني عشر **وحمر** وفي باقي  
 الاثرية روايات التخليط والتخفيف والطهارة رجح في البحر الاول وفي  
 النهر الاوسط **وخز كل طير لا يزرق في الهوا كبط اهلي ودجاج** اما ما  
 يزرق فيه فان ما كولا فظاھر والا فتخفف وروث **وحشي** افاد بها نجاسة  
 خز كل حيوان غير الطيور وما لا فحضة وفي الشربلاية قولها ما اظهر  
 وطهرها محمد اخرا للبلوى وبه قال مالك **ولو اصابه من نجاسة غليظة**  
**ونجاسة خفيفة جعلت الخفيفة تنعاً للغليظة** احتياطا كما في الظهيرية  
 ثم متى اطلقوا نجاسة فظاھر التخليط **وعفى دون ربع** جميع بدن وثوب  
 ولو كبير اهو المختار ذكره الحلبي ورجحه في النهر على التقدير بربع المصاب

كيد

كيد وكمر وان قال في الحقايق وعليه الفتوى من نجاسة مخففة كبول ما كول  
 ومنه الفرس وطهره محمد **وخز طير من السباع** وغيرها غير ما كول وقيل طاهر  
 وصح ثم الحقة اما تظهره في غير الماء فيلحفظ **وعفى دم سمك ولعاب بفل وحمار**  
 والمذهب طهارتها **وبول انتضخ كروسان** وكذا جابنها الاخر وان كثر باصابة  
 الماء للضرورة لكن لو وقع في ما قليل نجسه في الاصح لان طهارة الماء اكدر جوهرة وفي  
 الفتية لو انقل وابتسط وزاد على قدر الدرهم ينبغي ان يكون كالدهن النجس  
 اذا ابتسط وطين شارع وبخار نجس وغبار سرقين وحمل كلاب واستنجاح  
 غسالة لا يظهر مواقع قطرها في الاثنا عفو **وما بالمد ورد اي جرى على نجس**  
**نجس** اذا ورد كله او اكثره ولو اقله لا كجيفة في نهر او نجاسة على سطح لكن  
 قدمنا ان العبرة للاثر **كعله** اي اذا وردت النجاسة على الماء انتجس الماء  
 اجماعا لكن لا يحكم بنجاسته اذا لا في المتنجس ما لم ينفصل فليحفظ لا يكون نجسا  
 وما قدره والالزم نجاسة الخبز في سائر الامصار ولا ملح كان حار او خضر  
 ولا قدر وقع في بيئر فصار حماة لا انقلاب العين به يفتي **وغسل طرف ثوب**  
 او بدن اصاب **نجاسة محلا منه ونسي المحل مطهر له** وان وقع الغسل بغير  
 خمر هو المختار ثم لو ظهر انها في طرف اخر هل يعيد في الخلاصة نعم وفي  
 الظهيرية المختار انه لا يعيد الا الصلاة التي هو فيها كالوبال حمر خصها  
 لتخليط بولها اتفاقا على نحو حنطة قدوسها فقم او غسل بعضه او ذهب  
 بهيمة او كلا ويبيع كما مر حيث **يطهر الباقي** وكذا الذاهب لاحتمال وقوع النجس  
 في كل طرف كسيلة الثوب **وكذا يطهر محل نجاسة** اما عينها فلا تقبل الطهارة  
**مرئية** بعد جفاف **بقلمها** اي بزوال عينها واثرها ولو بمرارة او بما فوق  
 ثلاث في الاصح ولم يقل بغسلها ليعم خود ذلك وفرك **ولا يضر بقا اثر كلون**  
 وريح لازم فلا يكلف في ازالته الى ما حارا وصابون وخوخ بل يطهر ما  
 صبغ او خضب بنجس بغسله ثلاثا والاولى غسله الى ان يصفوا الماء ولا يضر  
 اثر دهن الا دهن ودك ميتة لانه عين النجاسة حتى لا يدبغ به جلد  
 بل يتصبغ به في غير مسجد **ويطهر محل غيرها** اي غير مرئية **بغليظة ظن**  
**غاسل** لو مكلفا ولا تستعمل طهارة محلها بلا عدد به يفتي **وقدر ذلك** لموسوس  
**بغسل وعصر** ثلاثا او سبعا **ينما ينعصر** مبالغا بحيث لا يقطر ولو كان لو  
 عصره غيره قطر طهر بالنسبة اليه دون ذلك الغير ولو لم يبلغ لرقته  
 هل يطهر الاظهر نعم للضرورة **وقدر ينثلي جفاف** اي انقطاع دقا طرف **غيره**  
 اي غير منعصر ما يتشرب النجاسة والا فيقلحها كما مر وهذا كله اذا غسل في  
 اجانة اما لو غسل في غدير او صب عليه ما كثيرا وجرى عليه الماء طهر مطلقا بلا

طهارة المصبوغ



شرط عصر وتجهيف وتكرار غس هو المختار ويظهر لبن وعسل ودبس  
 ودهن بغلي ثلاثا ولحم طنج بغير دهن ثلاثا وكذا رجاجة  
 ملقاة حالة على المنتف قبل شقها فتح ونع التنجيس حنطة طبخت في خمير  
 لا تطهر ابداه يفتي ولو انتفتحت من بول نفعت وجفت ثلاثا ولو عجن  
 خبز بجر ص فيه خل حتى يذهب اثرها قطهر **فصل الاستنجاء**  
 اذا لم تجس على سبيل فلا يس من رشح وحصاة ونوم وفصد وهو سنة  
 موكدة مطلقا وما قيل من افتراضه لخواصه ومجاورة مخرج فتساع واركانه  
 اربعة شخص مستنجي وشئ مستنجي به كما وحجر ونجس خارج من احد  
 السبلين وكذا لو اصابه من خارج وان قام من موضعه على المعتمد او قبل  
 بنحو حجر ما هو عين طاهرة قاله لا قيمة لها كذا **ومخرج** دبر او قبل  
 بنحو حجر ما هو عين طاهرة قاله لا قيمة لها كذا **منق** لان المقصود فيختار  
 الابلق والاسلم عن التلوين ولا يتقيد باقبال وادبار شتا وصيفا وليس  
**العدد** ثلاثا **مستوف** فيه بل مستحب **والغسل** بالما الى ان يقع في قلبه انه  
 طهر ما لم يكن موسوسا فيقدر بثلاث كما من بعده اي الحجر بلا كشف  
**عورة** عند احد اما معه فيتركه كما من فلو كشف له صار فاسقا لا لو كشف  
 لاغتسال او تغوط كما يحسنه ابن الشحنة **سنة** مطلقا به يفتي سراج  
 ويجب اي يفرض غسله **ان جاوز المخرج نجس** مانع **ويعتبر القدر المانع**  
 لصلاة **فيما وزا موضع الاستنجاء** لان ما على المخرج ساقط شرعا وان كثر  
 ولهذا لا تكرر الصلاة معه **وكره** تخريا **يعظم وطعام وروث** يا بيسي  
 كعذرة يابسة وحجر استنجي به الا بحرف آخر **واجز وحرف وزجاج**  
**وشئ محترم كحرفة ديباج ويمين ولا عذر بيسراه** فلو مشلوله وله  
 يجد ما جازيا ولا صابا ترك الماء ولو شلت اسقط اصلا كريض ومريضة  
 لم يجد من يجلس جماعة **ونحم وعلف حيوان** وحق غير وكما ينتفع به  
**فلو فعل اجزاه** مع الكراهة لحصول الانتقا وفيه نظر لما من انت  
 سنة لا غير فينبغي ان لا يكون مقبلا لها بالهني عنه **ككره** تخريا **استقبال**  
**قبلة** واستدبارها لاجل **بول او غايط** فلو لا استنجاء لم يكره ولو  
 في بنيان لا طلاق النهي فان جلس **مستقبلا** لها **غافلا** **ثمة كره** الخوف  
 ندباً لحديث الطبري من جلس يبول قال القبلة فذكر فاحرف عنها  
 اجلا لا لها لم يقم من مجلسه حتى يغسل له **ان امكنه والا فلا بأس وكذا**  
**يكروه** هذه تغمر التخميرية والتخميرية للمرأة **امساك صغير لبول او غايط**  
**نحو القبلة** وكذا من رجليه اليها **واستقبال** شمس وقمر لهما لئلا يجل

بول او غايط وبول وغايط في ما ولو جازيا في الاصح وفي البحر انها  
 في الرأكد تخميرية وفي الجاري تنزيهية **وعلى طرف نهر او بئر او حوض**  
**او عين او تحت شجرة مثمرة او في الزرع او في ظل** ينتفع بالجلوس فيه  
**ونجس** مسجد ومصلى عيد وفي مقابر وبين دواب وفي طريق الناس  
 وفي مهب ريح **وحجر فارة او حية او غملة ونقث** زاد العين وفي  
 موضع يعبر عليه احدا ويقعد عليه ونجس طريق او قافلة او خيمة وفي  
 اسفل الارض الى اعلاها والتكلم عليها **وان يبول قايما او مضطجعا**  
**او متجرا** من ثوبه **بلا عذر** او يبول في موضع يتوضاها هو او  
**يغتسل فيه** لحديث لا يبولن احدكم في مستحبه فان عامة الوسواس منه  
**فروع** يجب الاستبراء بشئ وتنجس ونوم على شقة لا يسر ويختلف بطباع  
 الناس ومع طهارة المغسول قطهر اليد ويشترط اذا لزم الراجحة عنها  
 وعن المخرج الا اذا عجز والناس عنه غافلون استنجي المتوضي ان على وجه  
 السنة بان ارخي انتفض والا الا نام او شئ على نجاسة ان ظهر عينها نجس  
 والا لا ولو وقعت في نهر فاصاب ثوبه ان ظهر اثرها نجس والا لا لف  
 طاهر او نجس مبتل بما ان بحيث لو عمر فطر نجس والا لا ولو لف في مبتل  
 بنحو بول ان ظهر ندوته او اثره نجس والا لا فارة وجدت في خمر فريست  
 فتخلل ان متفحخة فنجس والا لا وقع خمر في خل ان قطرة لم يجل الا بعد  
 ساعة وان كوزا حل في الحال ان لم يظهر اثره فارة وجدت في قمعة ولم  
 يدر هل ماتت فيها ام في جرة ام بيسر يجل على القمعة ثلاث قرب من  
 سمن وعسل ودبس اخذ من كل حصاة وخلط فوجد فيه فارة فضعها  
 في الشمس فان خرج منها الدهن فقرنته والا فان بقي بحال الجدد فالعسل  
 او مثلها فالدبس يعمل بخير الحزمة في الذبيحة وبخير الحبل في ما وطعام  
 يتخري في ثياب اقلها طاهر وان اكثر طاهر لا اقلها بل يحكم بالاغلب  
 الا لزورة شرب يحرم اكل لحم انتن لا نحو سمن ولبن شعير فيه بعيرا وروث صلب  
 يوكل بعد غسله وفي خشي لا مرارة كل حيوان كبوله وجرت كزبله حكم العصير حكم  
 الماء رطوبة الفروج طاهرة خلا فاما العبرة للطاهر من تراب وما اختلط به  
 يفتي مشي في حمام ونحو لا نجس ما لم يعلم انه غساله نجس لا ينبغي اخذ الماء  
 من الابنوبة لانه يصير الماء كذا التبيك الى الحمام ليس من المروءة لان فيه اظهار  
 مقلوب الكناية ثياب النسقة واهل الذمة طاهرة ديباج اهل فارس نجس  
 لجعلهم فيه البول ليريقه راي في ثوب غيره نجسا ما يعا ان غلب على ظنه انه  
 لو اخبره ان لها وجب والا لا فالامر بالمعروف على هذا محل السجادة في زماننا اولي



والشيخ محمد بن علي في قوله تعالى ان الصلاة لله تعالى والذكر انما كانت الزكاة لا المصطفى محمد الا حرام بها حرم  
عليه التقرب في غير الصلاة ما دام في الصلاة فنهان ذلك الا حرام في الغناء والمكر فانما تقرب لله بغيره ما عساه ومن عساه  
واجوز ان يشرع في غير الصلاة وان لم يشرع في ذلك فانظر ما اشرف الصلاة كيف اعطيت هذه المسألة العجيبة  
والكبرية لا تفر

والصلاة في الغناء والمكر  
والذكر انما كانت الزكاة لا المصطفى محمد الا حرام بها حرم  
عليه التقرب في غير الصلاة ما دام في الصلاة فنهان ذلك الا حرام في الغناء والمكر فانما تقرب لله بغيره ما عساه ومن عساه  
واجوز ان يشرع في غير الصلاة وان لم يشرع في ذلك فانظر ما اشرف الصلاة كيف اعطيت هذه المسألة العجيبة  
والكبرية لا تفر

احتياط لما ورد اول ما يسأل عنه في القبول الطهارة وفي الموقف الصلاة والله اعلم  
**كتاب الصلاة** شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يخل  
عنها شريعة مرسل ولما صارت قرينة بواسطة الكعبة كانت دون الايمان لامنه  
بل من فروعها وهي لغة الدعا فنقلت شرعا الى الافعال المعلومة وهو الظاهر  
لوجودها بدون الدعا في الامم والاخرى هي فرض عين على كل مكلف بالاجماع  
فرضت في الاسرا ليلة السبت سابع عشر رمضان قبل الهجرة سنة ونصف وكانت  
قبله صلاتين قبل طلوع الشمس وقبل غروبها شتمتي وان وجب ضرب ابن  
عشر عليها بيد لا خشية الحديث مروا ولا ذكر بالصلاة وهم ابن سبع واضربهم  
وهم ابن عشر قلت والصوم كالصلاة على الصحيح كما في صوم القهستان في مغربا  
للزاهدي وفي حضر الاختيار انه يوم بالصوم والصلاة وينهى عن شرب الخمر  
ليالف وتترك المحرم ويكفر جاحدا لشوقها بدليل قطعي وتاركها عمدا مجانة  
اي تكافا سقا يحبس حتى يصلي لانه يحبس لحق العبد فحق الحق احق وقيل  
يضرب حتى يسيل منه الدم وعند الشافعي يقتل بصلاة واحدة حدا وقيل كفر  
ويحكم باسلام فاعلمها بشرط اربعة ان يصلي في الوقت موتا متما وكذا  
لو اذن في الوقت او سجد لتلاوة او زكى السابعة صار مسلما لا وصل في غير الوقت  
او منفردا او اما ما او افسدها او فعل بقبلة العبادات لانها لا تختص بشريعتنا  
ونظما صاحب النهر رحمه الله تعالى **فقال**  
وكاف في الوقت صلى باقتدار متما صلاته لا مفسدا  
او اذن ايضا معلنا او زكى سواهما كان سجدة تركي  
فسلم لا بالصلاة منفرد ولا الزكاة والصيام الحج زك  
وهي عبادة بدنية محضة فلا يباية فيها اصلا اي لا بالنفس كما صحت في الحج ولا بالمال  
كما صحت في الصوم بالقدرية للفا في لانها انما تجوز باذن الشرع ولم يوجد سببها  
ترادف النعم ثم الخطاب ثم الوقت اي الجزء الاول منه ان اتصل به الآداء والا  
فما اى جزء من الوقت يتصل به الآداء ولا يتصل الآداء بالجزء فالسبب هو الجزء الاخير  
ولو ناقضا حتى تجب على مجنون ومغموم عليه افاقا وحايض ونفسا طهرتا وصبي بلغ  
ومر قد اسلم وان صليا في اول الوقت وبعد خروجه بضاف السبب المجلته لثبت  
الواجب بصفة الحال وانه الاصل حتى يلزمهم القضا في كامل هو الصحيح وقت  
صلاة الفجر قدمه لانه لا خلاف في طريقه واول من صلاة ادم واول الحسن وجوبا  
وقدم محمد الظهر لانه اولها ظهورا وبينا ولا يخفى توقف وجوب الآداء على  
العلم بالكيفية فلذا لم يقض نبينا صلى الله عليه وسلم الفجر صبيحة ليلة فمهل كان  
قبل البعثة متعبدا بشرع احد المختار عندنا لا بل كان يعمل بما ظهر له بالكشف الصادق

من شريعة

من شريعة ابراهيم وغيره وصح تعيده في حبل حجر من اول طلوع الفجر  
**الثاني** وهو البياض المنتشر المستطيل الى قبيل طلوع ذكاه بالضم  
غير منصرف اسم الشمس ووقت الظهر من زواله اي ميل ذكاه عن كبد السما الى  
بلوغ الظل مثليه وعنه مثله وهو قولها وذفر والائمة الثلاثة قال الطحاوي  
وبه فاحذرو في غرر الاذكار وهو لما اخذ به وفي البرهان وهو الاظهر لبيان  
جبريل وهو نص في الباب وفي الفيض وعليه عمل الناس اليوم وبه يفتي سوى  
ففي يكون للاشياء قبيل الزوال ويختلف باختلاف الزمان والمكان ولولم  
يجد ما يفرز اعتبر بقامته وهي ستة اقدام ونصف بقدمه من طرف ابيه  
ووقت العصر منه الى قبيل الغروب فلو غربت ثم عادت هل يعود الوقت  
الظاهر نعم وهي الوسطى على المذهب ووقت المغرب منه الى غروب الشفق وهو  
الحرة عندها وبه قالت الثلاثة واليه رجع الامام كما في شروح الجمع وغيرها  
فكان هو المذهب ووقت العشاء والوتر منه الى الصبح ولكن لا يصح ان يقرأ  
عليها الوقت الا ناسيا الوجوب الترتيب لانها فرضان عند الامام وفاقد  
وقتها كبلغار فان فيها يطالع البحر قبل غروب الشمس في اربعينية الشتاء مكلف  
بهما فيفقد لهما ولا ينو القضا لفقد وقت الاداء فتنى البرهان الكبير واختاره  
الكامل وتبعه ابن الشحنة في الفازة فصحة فزعم المصنف انه المذهب وقيل لا  
يكلف به لعدم سببها وبه جزم في الكنت والدرر والمتقى وبه افق البقالي ووافقه  
الحلواني والمرغينا في ورجه الشربلاي والحلي واوسعها المقال ومنع ما ذكره  
الكامل قلت ولا يساعده حديث الرجال لانه وان وجب اكثر من ثلاثمائة  
ظهر مثلا قبل الزوال ليس لميلتنا لان المفقود فيه العلامة لا الزمان واما  
فيها فقد فقد الامران **والسحب** للرجل الابتداء في الفجر باسفار والختم به  
هو المختار بحيث يرتل اربعين اية ثم يعيده بطهارة لو فسد وقيل يوحى  
جدا لان الفساد موهم **الاحاج** بمزدلفة فالتغليس افضل لمرة مطلقا  
وفي غير الفجر الافضل لهما انتظار فراغ الجماعة وتأخير ظهر الصيف بحيث  
يمشي في الظل مطلقا كذا في الجمع وغيره اي بلا اشتراط شدة حر وحرارة  
وقصد جماعة وما في الجوهرة وغيرها من اشتراط ذلك مستور فيه **وجمعة**  
**كظهر اصلا** واستحبنا في الزمانين لانها خلفه وتأخير عصر صيفا وشتا  
لوسعة للنواقل **ما لا يتغير** ذكاه بان لا تخار العين فيها في الاصح وتأخير  
عشا الى ثلث الليل قيد في الحائنة وغيرها بالشتاء اما في الصيف فيندب  
تجيلها فان اخرى الى ما زاد على النصف كره لتكثير الجماعة اما اليه  
فنباح واحز العصر الى اصفر ذكاه فلو شيع فيه قبل التغييس فده اليه لا يكره



واخر المغرب الى اشتياك النجوم اي كثرتها كره اي التاخير لا الفعل لانه ما  
 به **تحريما** الا بعد ركعتي الفجر وكونه على الكحل وتأخير الوتر الى اخر الليل لوان  
 بالانتباه والافضل النوم فان فاتته الافضل **المسح** **تجيل** **ظهور** **شتا**  
 يلحق به الربيع وبالصيف الحزيف وتجيل عصر وعشا يوم غيم وتجيل مغرب  
**مطلقا** وتأخير قدر ركعتين يكره تنزيها وتأخير غيرهما فيه هذا في دياره  
 يكثر شتاوها ويقل رعاية اوقاتها اما في ديارنا فيراعي الحكم الاول وحكم  
 الاذان كالصلاة لتجيلها وتأخيرها وكره تخريما وكل ما لا يجوز مكره صلاة  
 مطلقا ولو قضا او واجبة او نافلة او على جنازة وسجدة تلاوة وسهوا  
 شكر قنية مع شروق الا العوام فلا يمنعون من فعلها لانهم يتركونها والآدا  
 الجائز عند البعض اولى من الترك اصلها كما في القنية وغيرها **استنوا** الا يوم  
 الجمعة على قول الثاني المصحح المعتقد كذا في الاشياء ونقل الحلبي على الحاوي  
 ان عليه الفتوى **وغروب العصر يومه** فلا يكره فعله لادايه كما وجب  
 بخلاف الفجر والا حاديت تعارضت فتساقت كما بسطه صدر الشريعة  
 وينعقد نفل بشروع فيها بکراهة التحريم لا بنعقد الفرض وما هو  
 ملحق به كواجب بعينه كوتر وسجدة تلاوة وصلاة جنازة تليت  
 الآية في كامل وحضرت الجنازة قبل وجوبه كاملا فلا يتأدى ناقصا فلو  
 وحينئذ فيها لم يكره فعلها اي تخريما وفي التحفة الافضل ان لا تخر الجنازة  
 وصح مع الكراهة تطوع بدائه فيها ونذر اداه فيها قد ظهر نذره  
 فيها وقضا تطوع بدائه فيها فافسده لوجوبه ناقصا ثم ظاهرا الرواية وجوب  
 القطع والقضا في كامل كما في البحر وفيه عن البغية الصلاة فيها على النبي صلى الله عليه  
 وسلم افضل من قراءة القرآن وكأنه لانها من اركان الصلاة فالاولى ترك ما كان  
 ركنا لها وكره نفل قصدا ولو تحية سجد وكل ما كان واجبا للعينه بل لغيره  
 وهو ما يتوقف وجوبه على فعله كمنذور وركعتي طواف وسجدة في سهو والذى  
 شرع فيه في وقت مستحب او مكره ثم افسده ولو سنة الفجر بعد صلاة فجر وصلاة  
 عصر ولو الجمعة بعرفة لا يكره قضا فائتة ولو نزل ولا سجدة تلاوة وصلاة  
 جنازة وكذا الحكم من كراهة نفل وواجب لغيره لا فرض وواجب لعينه بعد طلوع  
 فجر سوى سنته لشغل الوقت به تقديره حتى لو نوى تطوع كان سنة الفجر  
 بلا تعيين وقبل صلاة مغرب كراهة تأخيرها الا يسيرا وعند خروج امام  
 من الحجرة او قيامه للصعود ان لم يكن له حجة **خطبة** مما يسيح انها عشر  
 الى تمام صلاته **خلافا** فائتة فانها لا تتركه ويتدبرها المصنف في الجمعة واجبة  
 الترتيب والا فيكره وبه يحصل التوفيق بين كلامي النهاية والصدر وكذا يكره

وعشر وعشا يوم غيم

مطلوع  
لا يمنع العوام

تطوع

تطوع عند اقامة صلاة مكتوبة اي اقامة امام مذهبه لحديث اذا اقيمت  
 الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة **الاسنة** **فجر** ان لم يخف فوت جماعتها ولو  
 با دراك تشهداتها فان خاف تركها اصلا وما ذكر من الحيل مردود وكذا يكره  
 غير المكتوبة عند صيق الوقت وقبل صلاة العيدين **مطلقا** **وبعد** **مسجد**  
 لا يبيت في الاصح وبين صلاتي الجمع بعرفة وعرفة وكذا بعدهما كما مر وعند  
 مدافعة الاجنبيين او احدهما او الدخيل وقت حضور طعام نأقت نفسه اليه و  
 كذا كل ما يشغل باله عن افعالها ويخل بخشوعها كما ينما كانت فلهذه نيف  
 وثلاثون وقتا وكذا تركه في اما كن كفوف الكعبة وفي طريق ومزبلة ومجزرة  
 ومقبرة ومغتسل وجام وبطن واد ومعاطن ابل وغنم وبقر زاد في الكافي  
 ومرابط دواب واصطبل وطاحون وكنيف وسطوحها ومسيل واد  
 وارض مغصوبة او لغيره لو مزروعة او مكروبة ويكره النوم قبل العشاء والكلام  
 المباح بعدها وبعد طلوع الفجر الى ادايه ثم لا بأس بمشيء حاجته وقيل  
 يكره الى طلوع ذكا وقيل الى ارقطاعها فيص **ولا جمع بين فرضين في وقت**  
**يحدث** سفر ومطر خلافا للشافعي وما رواه محمول على الجمع فعلا لا وقتا  
**فان جمع فسد** لو قدم الفرض على وقته **وحرم** **لوعكس** اي اخوه عنه وان صح  
 بطريق القضا **الا الحاح** بعرفة ومزبلة كما سيجي ولا بأس بالتقليد عند الضرورة  
 لكن بشرط ان يلتزم جميع ما يوجب ذلك الامام لما قدمنا ان الحكم الملقق باطل  
 بالاجماع **باب** **الاذان** هو لغة الاعلام وشرعا اعلام مخصوص  
 لم يقل بدخول الوقت ليعلن الفايته وبين يدي الخطيب **على وجه مخصوص**  
**بالفاظ** **كذلك** اي مخصوصة **سببه** **ابتداء اذان** **جبريل** ليلة الاسراء قائمته  
 حين امامته عليه السلام ثم روي عبيد الله بن زيد اذان الملك النازل من  
 السما في السنة الاولى من الهجرة وهل هو جبريل قيل وقيل وسببه **بقا دخول**  
**الوقت** وهو سنة للرجال في مكان عال **موكدة** هي كالواجب في حقوق الا شتم  
 للفرايض الخمس في وقتها ولو قضا لانه سنة للصلاة حتى يبرز به لا للوقت لا  
 يسن لغيرها كعيد فيعاد ان وقع بعضه قبله كالاقامة خلافا للثاني في  
 الفجر بترجيع تكبير في ابتدائه وعن الثاني ثنتين ويفتح راكبا والعوام  
 يضمونها روضته لكن في الطلبة معنى قوله عليه السلام الاذان جزم اي  
 مقطوع المد فلا يقول الله لانه استقهام وانه لحن شرعي او مقطوع حركة  
 الاخرى للوقوف فلا يقف بالرفع فانه لحن لغوي فتاوى الصوفية من الباب  
 السادس والثلاثين **ولا ترجيع** فانه مكره ملتقى **ولا لحن فيه** اي تغني يغني  
 كلامه فانه لا يحل فعله وسماعه بين كل كلمتين ويكره تركه وتندب اعادته

مطلوع  
التقليد عند الضرورة

معناه كذا في الاذان جزم ما يفتح  
 المتأخر الله اكبر من كل ما يشتمل  
 به من غير ان لا لا الله اعلم  
 منه الى غير ذلك من غير ان لا لا الله اعلم  
 الله وقوله فانه اي استقهام واحد  
 لا شتم له فانه لحن شرعي او مقطوع  
 لا يشتمل احدا لا الله ولا يحكم  
 من غير ان لا لا الله اعلم  
 ولقد قوامه في الاذان فانه  
 الجملة وهذا معنى استقهام  
 رسول الله حتى غير كصلاة الح  
 اسعوا الى اداء كصلاة فانه  
 قوامه وقوله فانه لحن شرعي  
 توفيقها عزوقها وصوتها  
 بالجملة من غير الفاحر  
 الى ما فيها من  
 فاقصدها تنبيه  
 والاذان في الحقيقة هو



وملتفت فيه وكذا فيها مطلقا وقيل ان الحمل متسعا **مينا** ويسارا فقط ليلا  
يستدير القيلة **بصلاة وفلاح** ولو وحده او لولود لانه سنة الاذان مطلقا  
ويستدير في المنارة لو متسعة ويخرج راسه منها **ويقول ندبا بعد فلاح**  
اذان فجر الصلاة خير من النوم مرتين لانه وقت نوم **ويجعل ندبا**  
**اصبعيه** في صماخ اذنيه فاذا نه بدونه حسن وبه الحسن والاقامة  
كالاذان فيما تركن هي اي الاقامة وكذا الامة افضل منه فتح  
ولا يضع المقيم اصبعيه في اذنيه لانهما اخف من يحد برضهم الدال اي يسرع  
فيها فلو ترسل لم يعد لها في الاصح **ويزيد قد قامت الصلاة بعد فلاحها**  
مرتين وعند الثالثة هي فرادى ويستقبل المغير الركب القيلة بهما  
ويكره تركه تنزيها ولو قدم فيها موحى اعاد ما قدم فقط ولا يتكلم فيها  
اصلا ولو رد سلام فان تكلم استأنفه **ويثوب بين الاذان والاقامة** في الكل للكل  
بما تعارفوه **ويجلس بينهما** بقدر ما يحضر الملازمون مراعي الوقت السند  
**الاخ المغرب** فيسكت قايما قدر ثلاث ايات قصار ويكره الوصل اجماعا  
**فايلة التسليم** بعد الاذان حدث في ربيع الاخر سنة احدى وثمانين  
وسبعماية في عشا ليلة الاثنين ثم الجمعة ثم بعد عشر سنين احدث في الكل  
الا المغرب ثم فيها مرتين وهو بدعة حسنة **ويبين ان يؤذن** ويقوم لهايئة  
رافعا صوته لويجاعة او صحرا لا يبيت منفردا وكذا يسنان **لاولى فوايت لا**  
لفاسدة **ويخير فيه للباقي** لو في مجلس وفعله اولى ويقوم للكل ولا يسن ذلك  
**فيما تصليه النساء ادا وقضا** ولو جماعة كجماعة صبيان وعبيد ولا يسنان  
ايضا ظهر يوم الجمعة في مصر ولا فيما يقضى من الفوايت في مسجد لان فيه  
تشويشا وتقليطا ويكره قضاها فيه لان التاجر معصية فلا يظورها  
بنازيه ويجوز بلا كراهة اذان صبي **مراهق وعبد** ولا يحل الا اذان كاجر  
خاص واعمي وولد زنا واعرابي وانما يتحقق ثواب المؤذنين اذا كان عالما  
بالسنة والاقوات ولو غير محتسب بحسب ويكره اذان جنب واقامته واقامة  
محدث لا اذانه على المذهب واذان امرأة وخنثى وفاسق ولو عالما لكنه  
اولى بامامة واذان من جاهل تقى وسكران ولو بمباح لمعتوه وصبي لا يعقل وقاعدا  
**لا اذان لنفسه** وراكبا الا لمسافر ويعاد اذان جنب ندبا وقيل وجوبا  
لا اقامته لمشرعية تكراره في الجمعة دون تكرارها وكذا يعاد اذان امرأة  
ومجنون ومعتوه وسكران وصبي لا يعقل لا اقامتهم لما امر ويجب استقبالها  
لموت مؤذن وعشيه وخمره وحصره ولا ملقن وذهايه للموصول سبق  
حدث خلاصة لكن غير في السراج يندب وجزم المصنف بعدم صحة اذان

مطل  
التسليم بعد الاذان

مجنون

مجنون ومعتوه وصبي لا يعقل قلت وكافر وفاسق لعدم قبول قوله  
في الديانات وكره تركها مع المسافر ولو منفردا وكذا تركها لا تركه لحضور  
الرفقة **بخلاف مصل** ولو جماعة في بيته بمصر او قرية لها مسجد  
فلا يكره تركها اذ اذان الحى يكفيه او مصل في مسجد بعد صلاة جماعة  
فيه بل يكره فعلها وتكرار الجماعة الا في مسجد على طريق فلا بأس بذلك  
جوهرة اقام غير من اذن بغيره اي المؤذن لا يكره مطلقا وان بحضوره كرهه ان  
لحقه وحشة كما كرهه مثيه في اقامته **ويجب** وجوبا وقال الحلواني ندبا  
والواجب الاجابة بالقدم من سمع الاذان ولو جنبا لا حايضا ونفسا وسامع  
خطبة وفي صلاة جنازة وجماع ومستراح واكل وتعليم عليم وتعلمه بخلاف  
قرآن بان يقول بلسانه **لما قال الله** ان سمع المسنون منه وهو ما كان عربيا لا  
لحن فيه ولو تكرر اجاب الاول **الا في الحيعتين** فيحوقل وفي الصلاة خير  
من النوم فيقول صدقت وبررت ويندب القيام عند سماع الاذان بزاوية  
ولم يذكر هل يتم الى فراغه او يجلس ولو لم يجيبه حتى فرغ لمداره وينبغي  
تدراكه ان قصر الفصل ويدعو عند فراغه بالوسيلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولو كان في المسجد حين سمعه ليس عليه الاجابة ولو كان خارجا اجاب بالمشي  
اليه بالقدم ولو اجاب باللسان لا به لا يكون مجيبا وهذا مبتدع على ان الاجابة  
المطلوبة بقدمه لا بلسانه كما هو قول الحلواني وعليه فيقطع قراءة القرآن لو  
كان يقرأ بمنزله **ويجب** لو اذان مسجده كما ياتي ولو بمسجد لا لانه اجاب بالحضور  
وهذا متفزع على قول الحلواني والظاهر وجوبها بلسانه لظاهر الامر في  
حديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول كما بسط في البحر واقره المصنف  
وقواه في النهر ناقل عن المحيط وغيره بانه على الاول لا يرد السلام  
ولا يسلم ولا يقرأ بل يقطعها ويجيب ولا يشتغل بغير الاجابة قال وينبغي  
ان لا يجيب بلسانه اتفاقا في الاذان بين يدي الخطيب وان يجيب بقدمه  
اتفاقا في الاذان الاول يوم الجمعة لوجوب السعي بالنص وفي التاخر خائفة  
انما يجيب اذان مسجده وسيل ظهير الدين عمن سمعه في ان من جهات  
ماذا يجيب عليه قال اجابة اذان مسجده بالفعل **ويجب الاقامة** ندبا  
اجماعا **كالاذان** ويقول عند قد قامت الصلاة اقامها الله وادامها  
**وقيل لا** يجيبها وبه جزم الشمني **فروع** صلى السنة بعد الاقامة  
او حضر الامام بعدها لا يعيدها بنازيه وينبغي ان طال الفصل او وجد  
ما يعدها طعنا ككل ان تعاد دخل المسجد والمؤذن يقيم فقد الى قيام  
الامام في صلاة رئيس الحلة لا ينتظر ما لم يكن شريرا والوقت متسع



هذا هو الوجه الذي عليه  
الامر بان يكون الوجه  
مستويا على الارض  
او على ما هو عليه  
من الارض او على ما  
هو عليه من الارض  
او على ما هو عليه  
من الارض او على ما  
هو عليه من الارض

يكبر له ان يؤذن في مسجدين ولاية الاذان والاقامة لباني المسجد مطلقا  
وكذا الامامة لو عدل الافضل كون الامام هو المؤذن وفي الضياء انه عليه  
السلام اذن في سفر بنفسه واقام وصلى الظهر وقد حققناه في الخزانين  
**باب شروط الصلاة** هي ثلاثة انواع بشرط انعقاد كنية  
وتحرية ووقت وخطبة وشرط دوام كطهارة وسترة عورة واستقبال  
قبلة وشرط بقا فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارفة بابتداء الصلاة  
وهو القراءة فانه ركن في نفسه شرط في غيره لوجوده في كل الاركان تقديرا  
ولذا لم يجز استخلاف الامي ثم الشرط لغة العلامة اللازمة في الجسد دون  
البدن فليحفظ وشرعا ما يتوقف عليه الشيء ولا يدخل فيه هي ستة **طهارة**  
**بدنه** اي جسده لدخول الاطراف في الجسد دون البدن فليحفظ من حدث  
بنوعيه وقدمه لانه اغلظ **وجبت** مانع كذلك **وثوبه** وكذا ما يتحرك  
بحركته او يعد حاملا له كصبي عليه نجس ان لم يتمك بنفسه منع والا لجنب  
وكلب ان شذفته في الاصح **ومكانه** اي موضع قدميه او احدهما ان رفع  
الاخرى وموضع سجوده اتفاقا في الاصح لا موضع يديه وركبتيه على الظاهر  
الا اذا سجد على كفه كما سيأتي **من الثاني** اي الجنب لقوله تعالى وثيابك  
فطهر فبدنه ومكانه بالاولى لانهما الزم **والرابع ستر عورته** ووجوبه  
عام ولو في الخلوة على الصحيح الا لغرض صحيح وله لبس ثوب نجس في غير  
صلاة **وهي للرجل ما تحت سرقته الى ما تحت ركبته** وشرط احد ستر  
احد منكبيه ايضا وعن مالك في القبل والدبر فقط **وما هو عورة**  
**منه عورة من الامة** ولو خشي او مديرة او مكاتبة او ام ولد **مع**  
**ظهنها وبطنها واما جنبها** فتبع لهما ولو اعتقها مصلية ان استنثرت  
كما قدرت صحت والا اعلمت بعتقه او لا على المذهب قال ان صلحت صلاة صحيحة  
فانت حرة قبلها فصلت بلاقناع ينبغي الغا القبلي ووقوع العتق كارجوه  
في الطلاق الدوري **والحرمة** ولو خشي جميع بدنها حتى شعرها النازل في الاصح  
**خلا الوجه والكفين** فظهر الكف عورده على المذهب **والقدمين** على المعتد  
وصوتها على الراجح وذراعيها على المرجوح **وتنزع** المرأة الشابة من كشف  
**الوجه بين رجال** لا لانه عورة بل لخوف الفتنة كسسه وان امر الشهوة  
لانه اغلظ ولذا ثبتت به حرمة المصاهرة كما ياتي في الحظر **ولا يجوز**  
**النظر اليه بشهوة كوجه امرء** فانه يحرم النظر الى وجهها ووجه الامرء  
اذا شك في الشهوة اما بدونها فيباح ولو جميلا كما اعتمد الكمال قال فخل  
النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع عدم العورة وفي السراج لا عورة

للصغير

للصغير جدا ثم ما دام لم يشته فقبل ودبر ثم تنقلط الى عشر سنين ثم كماله  
وفي الاشياء يدخل على النساء الى خمسة عشر **ويمنع** حتى انعقادها **كشفت**  
**ربع عضو** قدر ادا ركن بلا صغره من عورة **غليظة او خفيفة** على المعتد  
**والغليظة** قبل ودبر وما حولها **والخفيفة** ما عدا ذلك من الرجل  
والمرأة ويجمع بالاجن لو في عضو واحد والا فبالقدر فان بلغ ربع اذناها  
كان منع **والشرط سترها عن غيره** ولو حكا كان مظلما **لا سترها عن**  
**نفسه** به يفتي فلوراهما من زيقه لم تفسد وان كره **وعادم ساتر** لا يصف  
ما تحته ولا يضر التصاقه وتشكله ولو حرم او طينا يفتي الى تمام صلاته  
او ما كدر الا صافيا ان وجد غيره وهل تكلفه الظلمة في تجمع الانهر بحثا  
نعم في الاضطرار لا الاختيار **ويصلى قاعدا** كما في الصلاة وقيل ما اذا رجليه  
**موميا بركوع** **وسجود** **وهو افضل من صلاته** قاعدا يركع ويسجد  
وقايم بايما او بركوع **وسجود** لان السراهم من ادا الاركان **ولو ابيع**  
**له ثوب** ولو باعارة **ثبتت قدرته** هو الاصح ولو وعد به ينتظر  
ماله يخفى فوات الوقت هو الاظهر كراجي ما وثوب وطهارة مكان وهل  
يلزمه الشرا بثمان مثله ينبغي ذلك **ولو وجد ما ي ساترا كله نجس** ليس  
باصلي كجلد ميتة لم يدبغ فانه لا يستتر به فيها اتفاقا بل خارجها ذكره  
الواني **او اقل من ربعه طاهر ندب صلاته فيه** وجاز الايما كما مر  
وحتم محمد لبيسه واستحبه في الاسرار وبه قالت الثلاثة **ولو كان ربعه**  
**طاهر اصلي فيه حتما** اذ الربع كالكل وهذا اذا لم يجد ما ينزل به نجاسة  
او يكتلها فينجم لبس اقل ثوبيه نجاسة والضابطان من ابتي بيلتين  
فان تساويا خيرا واختلفا اختار الاخف **ولو وجدت الحرة البالغة ساترا**  
**يستر بدنها مع ربع راسها** يجب سترها فلوتركت ستر راسها اعادت  
بخلاف المراهقة لانه لما سقط بعذر الرق فبعدر الصبي اولى **ولو كان**  
**يسير اقل من ربع الراس** لا يجب بل يندب لكن قوله **ولو وجد المكلف**  
**ما يستر به بعض العورة** **وجب استعاله** ذكره الكمال زاد الحلبي  
وان قل يقتضي وجوبه مطلقا فتأمل **ويستر القبل والدبر** او لا  
**فان وجد ما يستر احدهما** قيل **يستتر الدبر** لانه الفحش في الركوع والسجود  
وقيل القبل حكاهما في البحر بلا ترجيح وفي النهر الظاهر ان الخلاف في  
الاولوية والتعليل بفيده انه لو صلى بالايما تعين ستر القبل ثم فحده  
ثم بطن المرأة وظهرها ثم الركبة ثم الباقي على السواء **واذا لم يجد**  
**المكلف المسافر ما ينزل به نجاسة** او يقللها لبعده ميلا او عطش

مطل من ابتي بيلتين



صلى معها او عاريا ولا اعادة عليه وينبغي لزومها الواجب عن منزل وسائر  
يقول العباد كما سر في التيميم ثم هذا للمسافر لان المقيم يشترط الساتر وان لم  
يمككه فتهتافى والخامس النية بالاجماع وهي الارادة المترجحة لاحد المتساويين  
اي ارادة الصلاة لله تعالى على الخصوص لا مطلق العلم في الاصح الا ترى ان من  
علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والمعتبر فيها عمل القلب اللازم للارادة فلا  
عبارة للذكر باللسان وان خالف القلب لانه كلام لا نية الا اذا عجز عن احضاره  
له عموم اصابته فيكفيه اللسان مجتبي وهو اي عمل القلب ان يعلم عند الارادة  
بداهة بلا قائل اي صلاة يصلي فلو لم يعلم الابتاع لم يجز والتلفظ بها مستحب  
هو المختار ويكون بلفظ الماضي ولو فارسيا لانه الاغلب في الانشآت وتصح  
بالحال فتهتافى وقيل سنة يعني احبه او سنده علما ونا اذ لم ينقل عن المصطفى  
ولا الصحابة والتابعين بل قيل بدعة وفي المحيط انه يقول اللهم اني اريد صلاة  
كذا فيسرها لي وتقبلها مني وسيجي في الحج وجاز تقديمها على الفكرة ولو قبل الوقت  
وفي البدائع خرج من منزله يريد الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم تحضر النية  
جاز ومفاده جواز تقديم الاقتداء ايضا فليحفظ ما لم يوجد بينهما قاطعها من  
عمل غير لايق بصلاة وهو كل ما يمنع البناء بشرط المشافعي قرانها فيندب  
عندنا ولا عبارة بنية متأخرة عنها على المذهب وجوز الكرخي الى الركوع  
وكفي مطلق نية الصلاة وان لم يقل لله لتقل وسنة رابطة وتوافق على  
المعتد اذ تعيينها بوقوعها وقت الشروع والتعيين احوط ولا بد من  
التعيين عند النية فلو جهل الفرضية لم يجز ولو علم ولم يميز الفرض  
من غيره ان نوى الفرض في الكل جاز وكذا لو امر غيره فيما لا سنة قبلها  
لفرض انه ظهر وعصر قرينه باليوم او الوقت او لا هو الاصح ولو الفرض  
قصدا لكنه يعين ظهر يوم كذا على المعتد والاسهل نية اول ظهر  
عليه او اخر ظهر وفي القهستاني عن المنية لا يشترط ذلك في الاصح وسجي  
آخر الكتاب وواجب انه وثرا ونذرا وسجود تلاوة وكذا شكر بخلاف  
سهو دون تعيين عدد ركعاته لحصولها ضمنا فلا يضر الخطا في عددها  
وينوي المقتدى المتابعة لم يقل ايضا لانه لو نوى الاقتداء بالامام والشروع  
في صلاة الامام ولم يعين الصلاة صح في الاصح وان لم يعلم بها لجعله نية تبع  
لصلاة الامام بخلاف ما لو نوى صلاة الامام وان اقتظر تكبيره في الاصح لعدم  
نية الاقتداء الا في جمعه وحناءة وغيد على المختار لا يختصا صها بالجماعة  
ولو نوى فرض الوقت مع بقاياه جاز الا في الحجة لانها بدل الا ان يكون  
عنده في اعتقاده انها فرض الوقت كما هو رأي البعض فتصح ولو نوى ظهر

الوقت كما هو رأي المصنف فصيح ولو نوى ظهر الوقت فلو مع بقائه أي الوقت  
جاز ولو في الجمعة ولو مع عدمه بأن كان قد خرج وهو لا يعلمه لا يصح في الأصح  
ومثله فرض الوقت فالأولى ينتظر اليوم لجوازه مطلقاً لصحة القضاء فيه إذا  
عكسه هو المختار وصلى الجنازة ينوي الصلاة لله وينوي أيضاً الدعاء للميت  
لأنه الواجب عليه فيقول أصلى لله داعياً للميت وإن اشتبه عليه الميت  
ذكر أم إنثى فيقول نويت أصلى مع الإمام على من يصلى عليه الإمام وأفاد في الإنشاء  
بحثائه لو نوى الميت الذكر فإن أنه إنثى أو عكسه لم يحجز وإنه لا يضر تعيين عرد  
الموتى إلا إذا بان أنهم أكثر لعدم نية الزايد والإمام ينوي صلاته فقط ولا يشترط  
لصحة الاقتداء بنية إمامة المقتدى بل لئيل الثواب عند اقتداء أحد به لا قبله كما بحثه  
في الأشباه لو أم رجلاً فلا يحث في لا يؤم أحداً ما لم ينو الإمامة وإن أم نساء  
فإن اقتدت به المرأة محاذية لرجل في غير صلاة جنازة فلا بد لصحة صلاتها من  
نية إمامتها لئلا يلزم الفساد بالمحاذاة بلا التزام وإن لم تقتد بمحاذية اختلف  
فيه فقيل يشترط وقيل لا الجنازة أجماعاً وجمعة وعيد على الأصح خلاصه وأشباه  
وعليه أن لم يعد تخاذاً حدثاً تمت صلاتها والألا ونية استقبال القبلة ليست  
بشرط مطلقاً على الرابع فما قيل لو نوى بناء الكعبة والمقام أو محراب مسجده لم يحجز  
مضرع على المرجوح كنية تعيين الإمام في صحة الاقتداء فإنها ليست بشرط  
فلو اتهم به يظنه زيدا فاذا هو بكر صرح إلا إذا عينه باسمه فإن غيره إلا  
إذا عرفه بمكان كالقائم في المحراب أو إشارة كهذا الإمام الذي هو زيد  
إلا إذا أشار لصفة مختصة كهذا الشاب فاذا هو شيخ فلا يصح وبالعكسه  
يصح لأن الشاب يدعى شيخاً لعلمه وفي المجتبى نوى أن لا يصلى إلا خلف من هو  
على مذهبه فاذا هو على غيره لم يحجز فايده لما كان الاعتبار للتسمية عندنا  
لم يختص ثواب الصلاة في مسجده عليه السلام بما كان في زمنه فليحفظ والسادس  
استقبال القبلة حقيقة أو حكماً كعاجز والشرط حصوله لأطليه وهو مشروط  
زايد لا يتلأ يسقط للعجز حتى لو سجد للكعبة نفىها كفر للملكي وكذا المذنب لثبوت  
قبلتها بالوحي أصابة عينها يعي المعايين وغيره لكن في الجرح أنه ضعيف والأصح  
أن من يبينه وبينها حائل كالغيب واقره المصنف قايلاً فالمراد بقوله فالملك  
ملك يعاين الكعبة والغيره أي غير معاينها أصابة جهتها بأن يبقى شيء من  
سطح الوجه مسانئاً للكعبة أو لها أو أيها بأن يفرض من تلقاً وجه مستقبلها حقيقة  
في بعض البلاد خط على زاوية قائمة إلى الأفق مار على الكعبة وخط آخر  
مقطعه إلى زاويتين قائمتين يمتدة ويسرة منح قلت فهذا معنى التيامن  
التي أسرى في عبارة الدرر فتبصر وتعرف بالذامل وهو في القرى والأبصار

عمرانی  
فعلی فاعلی و مفعول  
الحق لم یسوء کونک  
فما کونک



محاربي الصحابة والتابعين وفي المفاوز والبحار الجحوم كالقطب والافق  
الاهل العالم بها من لوصاح به سمعه والمعتبر في القبلة **العرضة لا البناء**  
فهو من الارض السابعة الى العرش **وقبله العاجز عنها** لمرض وان وجد  
موجهها عند الامام او خوف مال وكذا كل من سقطت عنه الاركان **جهة**  
**قدرته** ولو مضطجعا بايما لخوف روية عدو ولم يجد لان الطاعة بحسب الطاقة  
ويتحرى هو بزل المجهود لئيل المقصود عاجز عن معرفة **القبلة** بما سرقان  
ظهر خطاؤه لم يجد لما سرق وان علم به في صلاته او تحول رايه ولو في سجود  
سهو استدرا وبني حتى لو صلى كل رابعة لجهة جاز ولو بمكة او مسجد مظلم ولا  
يلزمه قزع ابواب ومس جدار ولو اعنى فسواه رجل بني ولم يقتد الرجل به ولا  
بمحول تحول ولو اتيه بمحور بلا تحول لم يجز ان اخطا الامام ولو سلم فتحول راي مسبق  
ولا حق استدرا للسبوق واستأنف اللاحق ومن لم يقع تحريه على شيء صلى لكل  
جهة مرة احتياطاً ومن تحول رايه لجهة الاولى استدرا ومن تذكر ترك سجدة  
من الاولى استأنف **وان شاع بلا تحوّل لم يجز وان اصاب** لترك فرض التحري  
الا اذا علم اصابته بعد فراغه فلا يعيد اتفاقا بخلاف في تحالف جهة تحريه فانه  
يستأنف مطلقا لمصل على انه محدث او ثوبه بحسن او الوقت لم يدخل فبان بخلافه  
لم يجز صلى جماعة عند اشتباه القبلة فلو لم تشتبه ان اصاب جاز **بالتحري** مع  
امام وتبين انهم صلوا الى جهات مختلفة فمن يتيقن منهم مخالفة امامه في  
الجهة او تقدمه عليه **حالة الا اذا** اما بعده فلا يضر لم تجز صلاته لا اعتقاده  
خطا امامه ولترك فرض المقام ومن لم يعلم ذلك **فصلاته صحيحة** كما لو لم  
يتعين الامام بان راي رجلين يصليان قائم بواحد لا بعينه **فروع النية**  
عند شرط مطلقا ولو عقبها بشية فلو ما يتعلق باقوال كطلاق وعناق بطل  
والا لا ليس لنا من ينوي خلا في ما يوردى الاعلى قول محمد في الجمعة وهو ضعيف  
المعتمد ان العبادة ذات الافعال تحب نيتها على كلها **افتتح** خالصا ثم خالطه  
الربا اعتبر السابق والربا انه لو خلى عن الناس لا يصلي فلو مضى بهم يحسنها ووجده  
لا فله ثواب اصل الصلاة ولا يترك خوفا دخول الربا لانه امر موهوم  
ولا ربا في الفرائض في حق سقوط الواجب قبل لشخص صل الظهر ولكن دينار  
فصل في هذه النية ينبغي ان تجزيه ولا يستحق الدينار الصلاة لارضا الخصوم لا  
تقييد بل يصلي لله فان لم يصف حظه اخذ من حسنة جاز انه يؤخذ لرائق ثواب  
سبعانية صلاة بالجماعة ولو ادرك القوم في الصلاة ولم يد رافض امر تراخي ينوي  
الفرض فان هم فيه صح والانتقع نفلا ولو نوى فرضين مكتوبة وجنزة فلم تكن  
ولو مكتوبتين فلو قتيبة ولو فائتين فللاولى لو من اهل الترتيب والالغا

فلحفظ

فلحفظ ولو فائتة ووقتيبة فللقايتة لو الوقت متسعا ولو فرضا ونفلا فللفرض  
ولو فائتين كسنة فجر وتحت مسجد ففيها ولو فائتة وجنزة فنافلة ولا تبطل  
بنية القطع ما لم يكن بنية مغايرة ولو نوى في صلاته الصوم صح **باب**  
**صفة الصلاة** شروع في الشروط بعد بيان الشروط هي لغة مصدر وعرفا  
كيفية مشقة على فرض واجب وسنة ومندوب **من فرائضها** التي لا ترفع  
بدونها **التحرية** قايما وهي شرط في غير جنازة على القادر به يفتي فيجوز بنا  
النفل على النقل وعلى الفرض وان كره لا فرض على فرض او نقل على الظاهر ولا نقلاها  
بالاركان روعي لها الشروط وقد منعه الزيلعي ثم رجع اليه بقوله ولين سلم  
نعم في التلويح تقديم المنع على التسليم اولى لكن نقول الاحتياط خلافة وعبرة  
البرهان وانما اشترط لها ما اشترط للصلاة لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار انفعالها  
بالقيام الذي هو ركنها **ومنها القيام** بحيث لو مد يديه لا ينال ركبتيه ومفوض  
وواجبه ومسنونه ومندوبه بقدر القراءة فيه فلو كبر قايما فركع ولم يقف صح  
لان ما اتي به من القيام الى ان يبلغ الركوع يكفيه قتيبة **في فرض** ولمحق به كذا  
وسنة فجر في الاصح **لقادر عليه** وعلى السجود فلو قدر عليه دون السجود نذب  
ايما وه قاعدا وكذا من يسيل جرحه لو سجد وقد يتجتم القعود كن يسيل جرحه  
اذا قام او بلس بوله او بيد وربع عورته او يضعف عن القراءة اصلا او عن  
صوم رمضان ولو اضعفه عن القيام الخروج لجماعة صلى في بيته قايما به يفتي  
خلافا للاشياء **ومنها القراءة** لقادر عليها كما سيجي وهي ركن زائد عند الأكثر  
لسقوطها بلا خلف بالاعتقاد **ومنها الركوع** بحيث لو مد يديه نال ركبتيه **ومنها**  
**السجود** بجهته وقدميه ووضع اصبع واحد منها شرط وتكراره بعد ثابته بالسنة  
كعدد الركعات **ومنها القعود الاخير** والذي يظهر انه شرط لانه شرع للخروج  
كالقراءة للشروع وصح في البدايع انه ركن زائد تحت من حلف لا يصلي بالرفع  
من السجود وفي السراجية لا يكفر منكره **قد رادني** قراءة **الشهادة** الى عبده  
ورسوله بلا شرط موالاة وعدم فاصل لما في الولاة لجمعة صلى اربعا وجلس لحظة  
فظن انها ثلاثا فقام ثم تذكر فجلس ثم تكلم فان كلا الجلستين قدر تشهد صححت  
والا لا **ومنها الخروج بصنعه** كفعله المنافي لها بعد تمامها وان كره تحريما والصحيح  
انه ليس بفرض اتفاقا قاله الزيلعي وغيره واقره المصنف وفي المجتبى وعليه  
المحققون وبقى من الفروض تعيين المفروض وترتيب القيام على الركوع والركوع  
على السجود والقعود الاخير على ما قبله وتمام الصلاة والانتقال من ركن الى آخر  
ومتابعته لامامه في الفروض وعدم تذكر فائته وعدم محاذاة امرأة بشرطهما  
وتعديل الاركان عند الثاق والامية الثلاثة قال العيني وهو المختار واقره

فان شاع  
والوضع  
والا  
المكتوبة  
المرسوف  
الهيئة  
وعدا  
كلام  
المرسوف  
الهيئة  
وعدا  
كلام

فان شاع  
والوضع  
والا  
المكتوبة  
المرسوف  
الهيئة  
وعدا  
كلام



المصنف وبسطناه في الخزانين **وشرط في آياتها** هذه الفرائض **قلت**  
 وبه بلغت نيفا وعشرين وقد نظم الشرنبلالي في شرحه للوهبانية  
 للتحريمية عشرين شرطا وغيرها ثلاثا عشرة **فقال**  
 • شرط التحريم حظيت بجمعها • مهذبة حسنا من الدهر تنزه  
 • دخول الوقت واعتقاد دخوله • وسائر وطهر والقيام المحرر  
 • ونية اتباع الامام ونطقه • وتعيين فرض او وجوب فيذكر  
 • جملة ذكر خالص عن مراده • وبسمة عزاء ان هو بقدر  
 • وعن تركها واولها جلالة • وعن مميزات ويا بأكبر  
 • وعن فاصل فعل كلام مباين • وعن سبق تكبير ومثلك يعذر  
 • فدورك هذى مستقيما لقبله • لعلك تحظى بالقبول وتذكر  
 • فجلتها العشر بل زيدا غيرها • وناظها برحوا الجواد فيغضر  
 • والحقة من بعد ذلك غيرها • ثلاثة عشر للمصلين تظهرو  
 • قيامك في المفروض مقدار آية • وتقرر في ثنتين منه تحسب  
 • وفي ركعات النفل والتوفرضها • ومن كان مواتا فعن تلك يحظر  
 • وبعد قيام فالركوع فسجدة • وثانية قد صرح عنها توفرو  
 • على ظهر كف او على فضل ثوبه • اذا تظهر الارض الجواز يقرر  
 • سجودك في حال فظهر مشارك • لسجدتها عند ازديادك يغفر  
 • اذا ورك افعال الصلاة ببقية • وتبين ففروض عليك مقرر  
 • ويختتم افعال الصلاة بقوده • وفي صنعه عنها الخروج محرر  
**الاختيار** اي الاستيقاظ اما للركوع وسجد ذاهلا كل الزهول اجزاء **فان اتى بها**  
 او باحدها بان قام او قرا او ركع او سجد او قعد **الاخير** **فاما لا يعتد بما اتى به**  
 بل يعيده ولو القراءة او القعدة على الاصح وان لم يعده فقد لصيدوره لاعتن  
 اختيار فكان وجوده كعدمه والناس عنه غافلون فلو اتى النائم بركعة  
 تامة بنفسه صلاته لانه زاد ركعة وهي لا تقبل الرقص ولو ركع او سجد  
 فنام فيه اجزاء لحصول الرفع والوضوع بالاختيار **ولها واجبات** لا تقصد  
 بتركها وتعاد وجوبا في العمد والسهو ان لم يسجد له وان لم يعدها يكون  
 فاسقا آثما وكذا كل صلاة ادبت مع كراهة التخميم تحب اعادةها والمختار  
 انه جازي للاول لان الفرض لا يتكرر **وهي** على ما ذكره اربعة عشر **قراءة**  
**فاخرة الكتاب** فيسجد للسهو بترك اكثرها لا اقلها لكن في المجتبى سجد  
 بترك آية منها وهو **قلت** وعليه فكل آية واجب ككل تكبير عبيد وتعدل  
 ركن وايتان كل وشرك كل كما ياتي فيلحفظ **وهم** اقصر سورة كاللوتر او ما

قام مقامها وهو ثلاث آيات قصار نحو ثم نظر ثم عبس وبس ثم ادبسن  
 واستكبر وكذا لو كانت الآية او الايتان تعدل ثلاثا قصارا ذكره الحلبي في **الاولين**  
 من الفرض وهل يكره في الاخرين المختار لا وفي جميع ركعات النفل لان كل شفع  
 منه صلاة وكل الوتر احتياطا **وتعيين القراءة في الاليتين** من الفرض على الذهب  
 وتقديم الفاخرة على كل **السورة** وكذا ترك تكريرها قبل سورة الاليتين  
 ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع **وفيما تكرر** اما فيما لا يتكرر ففرض كما  
 مر في كل ركعة **كالسجدة** او في كل الصلاة كعدد ركعاتها حتى لو نسي سجدة  
 من الاولى قضاها ولو بعد السلام قبل الكلام لكنه يتشهد ثم يسجد للسهو  
 ثم يتشهد لانه يبطل بالعود الى الصلوية والتلاوة اما السهوية فترفع  
 التشهد لا القعدة حتى لو سلم بمجرد رفعه منها لم تفسد بخلاف تلك السجدة  
**وتعديل الاركان** اي تسكين الجوارح قدر تسيحة في الركوع والسجود وكذا  
 في الرفع منها على ما اختاره الحال لكن المشهور ان لكل الفرض واجب ومكمل الواجب  
 سنة وعند الثاني الاربعة فرض **والقعود الاول** ولو كان في نفل في الاصح  
 وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد واراد بالاول غير الاخير لكن يرد عليه  
 لو استخلف مسافر سبقة احدث مقيما فان القعود الاول فرض عليه وقد يجاب  
 بانه عارض **والتشهدان** ويسجد للسهو بترك بعضه كله وكذا في كل فقرة في  
 الاصح اذ قد يتكرر عشر امكن ادراك الامام في تشهدى المغرب وعليه هو فسجد  
 معه وتشهد ثم تكرر سجدة تلاوة فسجد معه وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد  
 معه ثم قضى الركعتين بتشهدين ووقع له كذلك **قلت** ومثل التلاوة  
 تذكرو الصلوية فلو فرضنا تذكروها ايضا لمزيد اربع اخر لما مر ولو فرضنا  
 تعدد التلاوة والصلوية لمها ايضا لمزيد ستون ايضا ولو فرضنا ادراكه  
 للامام ساجدا ولم يسجد لها معه فنقض القواعد انه يقضيها في اربع  
 اخر فتدبر ولم ار من ينه على ذلك والله اعلم **ولفظ السلام** مرتين  
 فالثاني واجب على الاصح برهان دون عليكم وتنقض قدوة بالاول قبل  
 عليكم على المشهور وعليه الشافعية خلافا للتكلمة فلو انتم به بعده قبل قوله عليكم  
 لم يجز وهل تنقطع التحريم بالاول ام بالثاني جزم في الجوهره والبرهان وغيرها  
 بالاول وصح شارح التكملة الثاني وعليه فيصح الاقتداء قبله والمعتد عند  
 الشافعية انه لو اقتدى به بعد شروعه في السلام وقبل عليكم لم يفسد القدوة  
 ذكره الرملي الشافعي في باب سجود السهو وقراءة **فتوت الوتر** وهو مطلق  
 الدعاء وكذا تكبيرة قنوته وتكبيرة ركوع الثالثة زيلعي **وتكبيرات العيد**  
 وكذا وتكبير ركوع ركعتي الثانية كلفظ التكبير في افتتاحه لكن الاشبه وجوبه  
 احدها

مطلبات  
السجدة



في كل صلاة يحجر فليحفظ **والجهر** للامام **والاسرار** لكل فيما يجهر فيه **ويسر**  
وبقي من الواجبات اتيان كل واجب او فرض في محله فلو اتم القراءة فكث  
منقلبا سهوا فركع او تذكر السورة راعيا فضعها قايما اعاد الركوع وسجد  
للسهو وترك تكرير ركوع وتثنية سجود وترك قعود قبل ثمانية او رابعة وكل  
زيادة تتخلل بين فرضين وانصات المقتدى ومثابة الامام يعني في  
المجتهد فيه لا في المقتطوع بنسخه او بعدم سنينه كقتوت فحى وانما مقصد مخالفة  
في الفروض كما بسطناه في الخزان قلت فبلغت اصولها نيفا واربعين  
وبالسط اكثر من مائة الف اذ احدها ينتج ٩٠ من ضرب ٥ قعدة  
المغرب بتشدها وترك نقص منه وزيادة فيه او عليه في ٧١ كما مر  
والتنبيه بنفي المحصر فتبصر فيما ذكرنا واجب يستوجب ٥٠٠ واجبا فتأمل  
وستنهلها ترك السنة لا يوجب فسادا ولا سهوا بل اساءة لوعامدا غير  
مستخف وقالوا الاساءة ادون من الكراهة ثم هي على ما ذكره ثلاثة وعشرون  
رفع اليدين للتخيرية في الخلاصة ان اعتاد تركها اثر وفشرا الاصابع اي  
تركها بجالها وان لا يطا طراسه عند التكبير فانه بدعة **وجهر** الامام  
بالتكبير بقدر حاجته للاعلام بالرخول والانتقال وكذا بالسمع والسلام  
واما الموتر والمنفرد فيسمع نفسه **والثنا والتعوذ والتسمية والتأمين**  
وكونهن سرا ووضع يمينه على يساره وكونه تحت السرة للرجل لقول  
على رضى الله عنه من السنة وضعهما تحت السرة والخوف اجتماع الدم في  
روس الاصابع **وتكبير الركوع** وكذا **الرفع** منه بحيث يستوى قائما  
**والسمع فيه ثلاثا** والصاق كفيه واخذ ركبتيه بيديه في الركوع  
وتفريخ اصابعه للرجل ولا يندب التقريخ الا هنا ولا الظم الا في السجود  
**وتكبير السجود** وكذا نفس **الرفع** منه بحيث يستوى جالسا وكذا **تكبيره**  
**والسمع فيه ثلاثا** ووضع يديه وركبتيه في السجود فلا يلزم طهارة  
مكانهما عندنا مجمع الا اذا سجد على كفه كما مر **وافتراش رجله اليسرى**  
في تشهد الرجل **والجلسة** بين السجدين ووضع يديه فيها على فخذه  
كالشهد المتوارث وهذا ما اغفله اهل المتن والشروح كما في امداد  
الفتاح للشرنبلالي قلت وياتي معزيا للمنية فافهم **والصلاة على**  
**النبي** في القعدة الاخيرة وفرض الشافعي قول اللهم صلى على محمد ونسبه  
الى الشذوذ ومخالفة الاجماع **والدعاء** بما يستحيل سوا الله من العباد وبقي  
بقية تكبيرات الانتقالات حتى تكبيرة القنوت على قول والسمع للامام  
والتحديد لغيره ونحويل الوجه يمنة ويسرة للسلام **ولها اداب** تركه لا

مطل  
حاجة الامام

يوجب

يوجب اساءة ولا عتابا كترك سنة الزوايد لكن فعله افضل نظره الى موضع  
سجوده حال قيامه والى ظهر قدميه حال ركوعه والى اربنته حال  
سجوده والى حجره حال قعوده والى منكبيه الايمن والايسر عند التسليم  
الاولى والثانية لتحصيل الخشوع وامساك فيه عند الثنا وب ولو  
ياخذه شفعية بسنه فان لم يقدر غطا بظهر يده اليمنى وقيل باليمنى  
لوقايما والا فبيساره بجبتي او كفه لان الطحا القبطية بلا ضرورة مكرهه  
واخراج كفيه من كفيه عند التكبير للرجل الا لضرورة كبر ودفع السعال  
ما استطاع لانه بلا عذر مفسد فيتحببه والقيام للامام وموتير حين قيل  
**حي على الفلاح** خلافا لغيره فعنده عند حي على الصلاة ابن كمال ان كان  
الامام بقرب المحراب والا فيقوم كل صف ينتهي اليه الامام على الاظهر  
وان دخل من قدام قداما حين يقع بصرهم عليه الا اذا اقام الامام بنفسه  
في مسجد وان خارجا قام كل صف ينتهي اليه يحجر فلا يقفوا حتى يتم اقامته  
ظهريه **وشروع** الامام في الصلاة من قتل قد قامت الصلاة ولو  
اخر حتى اتمها لا بأس به اجماعا وهو قول الثاني والثلاثة وهو اعدل  
المذاهب كما في شرح المجمع لمصنفه وفي القهستاني معزيا للخلاصة انه  
الاصح **فرع** لو لم يعلم ما في الصلاة من فرائض وسنن اجزاء فنيته  
**فصل** واذا اراد الشروع فيها **كبر** لو قادرا **الافتتاح** اي قال وجوبا  
الله اكبر ولا يصير شارعا بالمحبة لمبتداء فقط كالله ولا بأكبر فقط هو المختار  
فلو قال الله مع الامام والكبر قبله او ادرك الامام راعيا فقال الله قائما  
والكبر راعيا لم يصح في الاصح كما لو فرغ من الله قبل الامام ولو ذكر الاسم  
بلا صفة صح عند الامام خلافا لمحمد **بالحذف** اذ مداخل الهمزتين مفسد  
وتعمده كفر وكذا الباقي الاصح ويشترط كونه قايما فلو وجد الامام راعيا  
فكبر مخنيا ان الى القيام اقرب صح ولغت بنية تكبيرة الركوع **فرع** كبر  
غير عالم بتكبير امامه ان الكبر رايه انه كبر قبله لم يجز والاجاز محيط ولو  
اراد بتكبيره التعجب او متابعة المؤذن لم يصير شارعا ويجزم الرأ لقوله  
عليه السلام الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم صح ومر في الاذان  
والا يصير شارعا بالنية عند التكبير لا به وحده ولا بها وحدها بل بهما  
ولا يلزم العاجز عن النطق كاخريس وامى **تحريك لسانه** وكذا في حق القراءة  
هو الصحيح لتعذر الواجب فلا يلزم غيره الا بدليل فتكفي النية لكن ينبغي  
ان يشترط فيها القيام وعدم تقديعها لقيامها مقام التسمية ولم اره ش  
في الاشياء في قاعدة التابع تابع والمقتى به لزومه في تكبيرة وتليته لا قراءة

ويشترط ان يكون بين قد وكسرة  
اصابع

مطل  
لا يتم العاجز تحريك لسانه



ورفع يديه قبل التكبير وقيل معه **حسبا يا بهاميه** شحني اذ نيه هو المراد  
 بالمحاذاة لانها لا تتيقن الا بذلك ويستقبل بكنه القبلة وقيل خديه والمرأة  
 ولوامة كما في البحر لكن في النهر عن السراج انها هنا كالرجل وفي غيره كالحرمة  
**ترفع** بحيث يكون رؤس اصابعها حذا منكبها وقيل كالرجل **وصح** شروعه  
 ايضا مع كراهة التحريم **بتسليم** وتهليل وتحميد وسائر كالم التظيم الخالصة  
 له تعالى ولو مشتركة كرحيم وكريم في الاصح وخصه الثاني بالكبر وكبير متكررا ومعرفا  
 زاد في الخلاصة والكبار مثقلا ومخففا كما صح **لو شرع** بغير عربية اي لسان  
 كان وخصه البودي بالفارسية لمزيتها بحد يث لسان اهل الجفة العربية  
 والفارسية الدرية بتشديد الراء فتستأني وشرطا مجزؤه وعلى هذا الخلاف  
 الخطية وجميع اذكار الصلاة واما ما ذكره بقوله **او امن اولى او اسلم**  
**او سمي عند ذبح** او شهد عند حاكم او رد سلا ما ولم ار لو شمت عا طسنا  
**او اقربها عاجزا** فجازا بما عا قير القراءة بالمعجز لان الاصح رجوعه الى قولها  
 وعليه الفتوى **قلت** وجعل العيني الشروع كالقراءة لاسلف له فيه  
 ولا سند يقويه بل جعله في التاخر خائنه كالتلبية تجوز اتفاقا فظاهره كالمق  
 رجوعها اليه لا هو اليها فاحفظه فقد اشتبه على كثير من المتأخرين  
 حتى الشربلا في كل كتبه فتنبه لا يصح ان اذن بها على الاصح وان علم  
 انه اذان ذكره الحدادي واعتبر الزيلعي المتعارف **فروع** قرا بالفارسية  
 او التورية ولا يخيل ان قصته تفسد وان ذكر الا والحق به في البحر الشاذ  
 لكن في النهر لا وجه انه لا يفسد ولا يجزى كالتلبيح ويجوز كتابة اية اف  
 ايتين بالفارسية لا اكثر ويكره كتب تفسير تحتها **ولو شرع** بمشوب  
 بجأته كنعوذ وبسمله وجوقلة **واللهم اغفر لي** او ذكرها عند الذبح  
**لم يجز** خلاف اللهم فقط فانه يجوز فيها في الاصح كما الله ووضع الرجل  
**يمينه على يساره** تحت سترته اخذ ارسخها بخنصره وابهامه هو المختار  
 ونضع المرأة والحنثي الكف على الكف تحت ثدييه كما فرغ من التكبير  
 بلا ارسال في الاصح وهو سنة قيام ظاهره ان القاعد لا يضع ولم اره  
 نثر رايته في مجمع النهر المراد من القيام ما هو الاعم لان القاعد يفعل  
 كذلك له قرار فيه **ذكر مستون** فيضع حالة **الثنا** وفي الفتوت وتكبيرات  
**الجنائز** لا يسن في قيام بين ركوع وسجود لعدم القرار ولا بين تكبيرات  
**العبد** لعدم الذكر ما لم يطل القيام فيضع سراج وقرا كما كبر **سبحانك اللهم**  
 تاركا وجل ثناؤك الا في الجنائز **مقتصر عليه** فلا يضم وجهه وجهي الا  
 في النافلة ولا تقصد بقوله وانا اول المسلمين في الاصح الا اذا شرع الامام

مطل القراءة بالشاذ

عن ابن خزيمة انه يرفع يديه قبل التكبير وقيل معه حسبا يا بهاميه شحني اذ نيه هو المراد بالمحاذاة لانها لا تتيقن الا بذلك ويستقبل بكنه القبلة وقيل خديه والمرأة ولوامة كما في البحر لكن في النهر عن السراج انها هنا كالرجل وفي غيره كالحرمة ترفع بحيث يكون رؤس اصابعها حذا منكبها وقيل كالرجل وصح شروعه ايضا مع كراهة التحريم بتسليم وتهليل وتحميد وسائر كالم التظيم الخالصة له تعالى ولو مشتركة كرحيم وكريم في الاصح وخصه الثاني بالكبر وكبير متكررا ومعرفا زاد في الخلاصة والكبار مثقلا ومخففا كما صح لو شرع بغير عربية اي لسان كان وخصه البودي بالفارسية لمزيتها بحد يث لسان اهل الجفة العربية والفارسية الدرية بتشديد الراء فتستأني وشرطا مجزؤه وعلى هذا الخلاف الخطية وجميع اذكار الصلاة واما ما ذكره بقوله او امن اولى او اسلم او سمي عند ذبح او شهد عند حاكم او رد سلا ما ولم ار لو شمت عا طسنا او اقربها عاجزا فجازا بما عا قير القراءة بالمعجز لان الاصح رجوعه الى قولها وعليه الفتوى قلت وجعل العيني الشروع كالقراءة لاسلف له فيه ولا سند يقويه بل جعله في التاخر خائنه كالتلبية تجوز اتفاقا فظاهره كالمق رجوعها اليه لا هو اليها فاحفظه فقد اشتبه على كثير من المتأخرين حتى الشربلا في كل كتبه فتنبه لا يصح ان اذن بها على الاصح وان علم انه اذان ذكره الحدادي واعتبر الزيلعي المتعارف فروع قرا بالفارسية او التورية ولا يخيل ان قصته تفسد وان ذكر الا والحق به في البحر الشاذ لكن في النهر لا وجه انه لا يفسد ولا يجزى كالتلبيح ويجوز كتابة اية اف ايتين بالفارسية لا اكثر ويكره كتب تفسير تحتها ولو شرع بمشوب بجأته كنعوذ وبسمله وجوقلة واللهم اغفر لي او ذكرها عند الذبح لم يجز خلاف اللهم فقط فانه يجوز فيها في الاصح كما الله ووضع الرجل يمينه على يساره تحت سترته اخذ ارسخها بخنصره وابهامه هو المختار ونضع المرأة والحنثي الكف على الكف تحت ثدييه كما فرغ من التكبير بلا ارسال في الاصح وهو سنة قيام ظاهره ان القاعد لا يضع ولم اره نثر رايته في مجمع النهر المراد من القيام ما هو الاعم لان القاعد يفعل كذلك له قرار فيه ذكر مستون فيضع حالة الثنا وفي الفتوت وتكبيرات الجنائز لا يسن في قيام بين ركوع وسجود لعدم القرار ولا بين تكبيرات العبد لعدم الذكر ما لم يطل القيام فيضع سراج وقرا كما كبر سبحانك اللهم تاركا وجل ثناؤك الا في الجنائز مقتصر عليه فلا يضم وجهه وجهي الا في النافلة ولا تقصد بقوله وانا اول المسلمين في الاصح الا اذا شرع الامام

في القراءة

في القراءة سوا كان مسبوفا او مدركا وسوا كان امامه **بجهر** بالقراءة او لافاته  
 لا ياتي به لما في النهر عن الصغري ادرك الامام في القيام يثنى ما لم يبدأ بالقراءة  
 وقيل في المخافتة يثنى ولو ادركه راكعا او ساجدا ان الكبر رايته يدركه اتي  
 به وكما استفتح نعوذ بلفظ اعوذ على المذهب سراج في الاستفتاح ايضا  
 فهو كاللتناع لقراءة فلو تذكره بعد الفاتحة تركه ولو قبل اكمالها نعوذ  
 وينبغي ان يتنافها ذكره الحلي ولا يتعوذ التلميذ اذا قرا على استاذه  
 ذخيره اي لا يسن فليحفظ فياتي به **المسيوق** عند قيامه لقضاء ما فات  
 لقراءته لا المقتدى لعدمها **ويؤخر** الامام التعوذ عن تكبيرات العيد لقراءة  
 بعدها وكما نعوذ **سمى** غير الموشم بلفظ البسملة لا مطلق الذكر كما في ذبيحة ووضوء  
 في اول كل ركعة ولو جهرية لا تسن بين الفاتحة والسورة **مطلقا**  
 ولو سرية ولا تتركه اتفاقا وما صححه الزاهدي من وجوبها ضعفه في البحر  
 وهي اية واحدة من القرآن كله انزلت للفصل بين السورتين في النمل  
 بعض اية اجماعا وليست من الفاتحة ولا من كل سورة في الاصح فتجزم على  
 الجنب ولم تجز الصلاة بها احتياطا ولم يكفر جاحدها الشبهة اختلاف  
 مالك فيها وكما سمي قرا المصلي لو اماما او منفردا **الفاتحة** وقرا بعدها وجوبا  
 سورة او ثلاث ايات ولو كانت الاية او الايتين تعدل ثلاث ايات قصار  
 انتفت كراهة التحريم ذكره الحلي ولا تنتهي التثنية اليه الا بالمسنون **وامن**  
 بمد وقصر وامالة ولا تقصد بمد مع تشديد وحذف يابل بقصر مع اخرها  
 او بمد معهما اي مع التشديد وحذف الياء وهذا ما انفردت بخبره الامام  
 سوا كما موم ومنفرد ولو في السرية اذا سمعه ولو من مثله في نحو جمعة وعيد  
 واما حديث اذا امن الامام فامنوا فمن التعليق بمعلوم الوجود فلا يتوقف  
 على سماعه منه بل يحصل بتمام الفاتحة بدليل اذا قال الامام ولا الضالين  
 فقولوا امين ثم كما فرغ يكبر مع الاخطاط **للكوع** ولا يكره وصل القراءة بتكبير  
 ولو بقي حرف او كلمة فائمه حالة الخوض ولا بأس به عند البعض منية المصلي ويضع  
 يديه معتداهما على ركبتيه **يفرج** اصابعه للتمكن ويسن ان يلصق كعبيه  
 وينصب ساقيه ويبسط ظهره ويسوي راسه بعجزه **غير رافع** ولا تسكن  
 راسه ويسبح فيه واقله ثلاثا فلو تركه او نقصه كونه تنزيها وكراهة تخريجا  
 الطالتر كوع او قراءة لا ادراك الحاء اي ان عرفه والا فلا بأس ولو اراد به  
 التقرب الى الله لم يكره اتفاقا لكنه نادر وتسمى مسئلة الريا فينبغي التحرز  
 واعلم ان مما يتنبى على لزوم التابغة في الاركان انه لو رفع الامام راسه من  
 ركوع او سجود قبل ان يتم المأموم **التسبيحات** الثلاث **وجب** متابعتها وكذا

مطل التعميد



عكسه فيعود ولا يصير ذلك ركوعين **بخلاف سلامه** او قيامه لثلاثة قبل اتمام  
الموت **التشهد** فانه لا يتابعه بل يتمه ولو لم يتمه جاز ولو سلم والموت  
في ادعية التشهد تابعة لانها سنة والناس عنه غافلون **ثم يرفع راسه من**  
**ركوعه مسحاً** في الولوا الحية لو ابدل النون لاما تقصد وهل يقف بحزم او تحريك  
قولان **ويكتفي به الامام** وقال ايضا التمجيد سرا **ويكتفي بالتجيد الموتر** وافعله  
اللهم ربنا ولك الحمد ثم حذف الواو ثم حذف اللهم فقط **ويجمع بينهما لو**  
**منفردا** على المعتد فيسمع رافعا ويجد مستويا ويقوم مستويا كما سارانه  
سنة او واجب او فرض **ثم يكبر مع الخوض وسجدة واضعاً ركبتيه** او لا تقر بها  
للارض **ثم يديه** **الاعذر** **ثم وجهه** مقدماً انفه لما مر بين كفيه اعتبارا  
لاخر الركعة باولها ضاماً اصابع يديه لتوجه القبلة **وبعكس نهوضه**  
**وسجدة بانفقه** اي على ما صلب منه **وجبهته** حدها طولاً من الصدغ الى الصدغ  
وعرضاً من اسفل الحاجبين الى الخف ووضع اكثرها واجب وقيل فرض بعضها  
وان قل **وكره اقتصاره** في السجود **على احدتها** ومنها الاكتفا بالانف بلا  
عذر واليه صح رجوعه وعليه الفتوى كما حررناه في شرح الملتقى وفيه يفترض  
وضع اصابع القدم ولو واحدة نحو القبلة والامر تجز والناس عنه غافلون  
كما يكره تنزيها بكون عمامته **الاعذر** وان صح عندنا بشرط كونه **على جبهته**  
كلها او بعضها كما مر اما اذا كان الكور **على راسه فقط** **وسجدة** **عليه مقتصر**  
اي ولم تصب الارض جبهته ولا انفه على القول به **لا يصح لعدم السجود**  
على محله وبشرط طهارة المكان وان يجد حجم الارض والناس عنه غافلون  
**ولو سجد على كفه او فاضل ثوبه صح لو المكان** **الميسوط** عليه ذلك **طاهراً** والا  
لا ما لم يجد سجوده على طاهر فيصح اتفاقاً وكذا حكم كل متصل ولو بعضه لكفه  
في الاصح وفخذه ولو بعد ذلك ركبته لكن صح الحلبي انها كفخذه **وكره** بسط ذلك  
ان لم يكن **ثمة تراب او حصاة** او حرا او برد لانه ترفع **ولا** **ليكن** ترفعاً  
فان لم يخف اذا **الاباس** به فيكره تنزيها وان خاف كان مباحاً وفي  
الزيلي ان لرفع التراب عن وجهه كره وعن عمامته لا وصح الحلبي عدم كراهته  
بسطة الخرقه ولو بسط القبا جعل كتفه تحت قدميه وسجد على ذيله **لا فنه**  
اقرب للتواضع وان **سجد للزحام** على ظهر هل هو قيد احترازي لم اره **مصل**  
**صلاته** التي هو فيها جاز للضرورة وان لم يصلها بل صلى غيرها ولم يصل اصلاً  
او كان فرجة لا يصح بشرط في الكفائة كون ركبتي الساجد على الارض وبشرط  
في المجتبي سجود المسجود عليه على الارض فالشرط خمسة لكن نقل القهستاني  
الجواز ولو الثاني على ظهر الثالث وعلى غير ظهر المصلي بل على ظهر كل مأكول بل

بسط الخرقه وبسط القبا

على

على غير الظهر كالتخزين ولو كان موضع سجوده ارفع من موضع القدمين  
بمقدار لبنتين منصوبتين جاز سجوده وان **الشركا** الا لرحمة كما مر والمراد  
لبنة بخاري وهي ربع ذراع عرض ستة اصابع بمقدار ارتفاعها نصف ذراع  
ثنتي عشرة اصبعاً ذكره الحلبي **ويظهر عن يديه** في غير رجة **ويباع** **بطنه عن**  
**فخذه** ليظهر كل عضو بنفسه بخلاف الصفوف فان المقصود اتحادهم حتى كأنهم  
جسد واحد **ويستقبل** **باطراف** اصابع رجليه القبلة ويكره ان لم يفعل ذلك كما  
يكره لو وضع قدماء ورفع اخر بلا عذر **ويصح فيه ثلاثا** كما مر والمرأة تتخفف  
فلا تبدي عضديها وتلزم بطنها بفخذيها لانه استر وحررنا في الخزان  
انها تخالف الرجل في خمسة وعشرين **ثم يرفع راسه مكبراً** **ويكتفي** فيه مع  
الكراهة ادنى ما ينطلق عليه اسم الرفع كما صحه في المحيط لتعلق الركبة بالادنى  
كسائر الاركان بل لو سجد على لوح فتزع فسجد بلا رفع اصلاً صح وصح في  
الهداية انه ان كان الى القعود اقرب صح والا لا ورجحه في النهي والشرع لانه  
**ثم السجدة** الصلواتية تتم بالرفع عند سجود وعليه الفتوى كالتلاوة اتفقا  
**تجمع** **وجلس بين السجدين مطمئناً** لما مر ويضع يديه على فخذه كالشاهد  
منية المصلي وليس بينهما ذكر سنون وكذا ليس بعد رفعه من الركوع دعاء وكذا  
لا يأتي في ركوعه وسجوده بغير التسبيح على المذهب وما ورد محمول على النقل ويكره  
وسجدة ثانية مطمئناً ويكره النهوض على صدور قدميه بلا اعتماد وقعود  
استراحة ولو فعل لا باس ويكره تقديم احدي رجليه عند النهوض **والركعة**  
**الثانية** كالاولى فيما مر غير انه لا يأتي بثناً وتعوذ فيها اذ لم يشعرا الامر ولا  
ينس موكداً رفع يداي سبع مواطن كما ورد بناء على ان الصفا والمروة واحد  
نظراً للسعي ثلاثة في الصلاة تكبيرة افتتاح وقنوت وعيد وخمسة في  
الحج استلام الحجر والصفا والمروة وعرفات والجملات ويجمعها على هذا الترتيب  
بالنثر فقصر مجمع وبالنظم لابن الفصيح **قوله**  
**فتح قنوت عيد استلام الصفا** **مع مروة عرفات الجملات**  
**والرفع بجذاء اذنية كالتحرمة في الثلاثة الاول** **واما في الاستلام والرمي**  
**عند الجمرتين الاولى والوسطى فانه يرفع حداً منكبيه ويجعل باطنهما نحو**  
**الحجر والكعبة** **واما عند الصفا والمروة وعرفات فيرفعهما كالادعاء**  
**والرفع فيه وفي الاستسقاء مستحب فيبسط يديه هذا صدره نحو السماء**  
**لانها قبلة الدعاء** ويكون بينهما فرجة والاشارة بمسحة لعذر كبردي كفي  
والمسح بعده على وجهه سنة في الاصح شربلاً له وفي وتر الحجار الدعاء  
اربعة دعاء رغبة يفعل كما مر ودعاء رغبة يجعل كفيه لوجهه كالمستغيث

مطلوع على النقل

الدعاء اربعة



ودعا تضرع بعقد الخصر والبصر ويحلق ويشير بمسحته ودعا الحقية ما يفعل  
 في نفسه وبعد فراغه من سجدة الركعة الثانية يفترش الرجل رجله  
 اليسرى فيجعلها بين يتيه ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويوجه  
 اصابعه في المنصوبة نحو القبلة هو السنة في الفرض والنفل ويضع يمينه  
 على فخذه اليمنى ويقرأ على اليسرى ويبسط اصابعه ففرجة قليلا  
 جاعلا اطرافها عند ركبتيه ولا ياخذ الركبة وهو الاصح لتوجه القبلة  
 ولا يشير بسبابته عند الشهادة وعليه الفتوى كما في الولوالجية والتجنيس  
 وعدة المفتي وعامة الفتاوى لكن المعتمد ما صححه السراج ولا سيما المتأخرون  
 كالكمال والحلي والبهنسي والباقي في شيخ الاسلام الجحد وغيرهم انه يشير  
 لفعله عليه السلام ونسبوه لمحمد والامام بل في متن درر البحار وشرحه  
 غرر الاذكار المفتي به عندنا انه يشير باسطة اصابعه كلها وفي  
 الشربلالية عن البرهان الصحيح انه يشير بمسحته وحدها يرفعها عند  
 النفي ويضعها عند الاثبات واحترزنا بالصحيح عما قيل لا يشير لانه  
 خلاف الدراية والرواية ويقولنا بالمشقة عما قيل بعقد عند الاشارة  
 انتهى وفي العيني عن التحفة الاصح انها مستحبة وفي المحيط سنة **ويقرأ**  
**تشهد ابن مسعود** وجوبا كما بحثه في البحر لكن كلام غير مفيد ندبه  
 وجزم شيخ الاسلام الجحد بان الخلاف في الافضلية ونحوه في مجمع الزوائد ويقصد  
 بالفاظ **التشهد** معانيها مرادة له على وجه **الانشاء** كانه يحیی الله ويسلم  
 على نبيه وعلى نفسه واوليائه **لا الاحبار** عن ذلك ذكره في المجتبى وظاهرة  
 ان ضمير علينا للحاضرين لاحكامية سلام الله وكان عليه السلام يقول فيه  
 اني رسول الله ولا يزيد في الفرض **على التشهد في الفعدة الاولى** اجماعا  
 فان زاد عامدا كره فتجب الاعادة او ساهيا وجب عليه سجود السهو اذا  
**قال اللهم صل على محمد** فقط **على المذهب** المفتي به لا بخصوص الصلاة  
 بل لتأخير القيام ولو فرغ المؤتم قبل امامه سكنت اتفاقا واما المبوب  
 فيتوسل ليفرغ عند سلام امه وقيل يتم وقيل يكرر كلمة الشهادرة  
**والتنفي** المفترض فيما بعد **الاولين** بالفاخرة فانها سنة على الظاهر  
 ولو زاد لا بأس به وهو **مخير بين قراءة الفاتحة** وصحح العيني وجوبها في **سبع**  
**ثلاثا** وسكوت قدرها وفي النهاية قدر تسبيحة فلا يكون مسيا بالسكوت  
**على المذهب** لثبوت التخيير عن علي وابن مسعود وهو الصارق للمواظبة  
 عن الوجوب **ويجعل في القعود الثاني** الافتراش **كالاول** **وتشهد**  
 ايضا **وصلى على النبي** صلى الله عليه وسلم وصح زيادة في العالمين وتكرار

انك

وكيفية الصلوة ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد  
 كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وارحم محمد وآل محمد كما رحمت على ابراهيم ورحمت آل ابراهيم ربنا انك حميد مجيد  
 وكريم بفضلك الله يقول وارحم محمد وآل محمد يوم تصير كتابا عليهم فصلة واسم الزمعة تكون بآيات ما يلزم عليه وتصح  
 انه لا يكره ان يقرأ الزمعة

انك حميد مجيد وعدم كراهة الترحم ولو ابتداء ونذب السيادة لان زيادة  
 الاخبار بالواقع عين سلوك الادب فهو افضل من تركه ذكره الرملي الشافعي  
 وغيره وما نقل لا تسود وفي الصلاة فكذب وقولهم شديد وفي باليا الحن ايضا  
 والصواب بالواو وخص ابراهيم لسلامه علينا اولانه سمانا المسلمين اولان  
 المطلوب صلاة يتخذ به خليلا وعلى الاخير فالتشبيه ظاهر او راجع لال محمد  
 او المشبه به قد يكون ادنى مثل مثل نوره كشكاة وهي فرض عملا بالامر في  
 شعبان ثاني الهجرة مرة واحدة اتفاقا في العمر فلو بلغ في ضلالتة نابت  
 عن الفرض تنهر بخلاف في المجتبى لا يجب على النبي ان يصلي على نفسه  
**واختلف** الطحاوي والكرخي في وجوبها على السامع والذاكر **كلما ذكر** صلى الله  
 عليه وسلم **والخيار** عند الطحاوي **تكراره** اي الوجوب **كلما ذكر** ولو اتخذ المجلس في  
 الاصح لان الامر يقتضي التكرار بل لانه تعلق وجوبها بسبب متكرر وهو  
 الذكر فيتكرر بتكرره وتصير دينيا بالترك فتقتضي لانها حق عبدك لتشميت  
 بخلاف ذكره تعالى **والذهب** استحبابه اي التكرار وعليه الفتوى والمعتمد من  
 المذهب قول الطحاوي كذا ذكره الباقي تبعا لما صححه الحلبي وغيره ورجحه في  
 البحر باجادة الوعيد كرفع وانعاده وشقها وبخل وجفا ثم قال فتكون فرضا  
 في العمر وواجبا كلما ذكر على الصحيح وحرما عند فتح التاجر متاعه ونحوه  
 وسنة في الصلاة مستحبة في كل اوقات الامكان ومكروهة في صلاة غير  
 تشهد اخير فلذا استثنى في النهر من قول الطحاوي ما في تشهد اول وضوء  
 صلاة عليه لئلا يتسلسل بل خصه في درر البحار بغير الذكر لحديث من ذكرت  
 عنده فليحفظ وازعاج الاعضاء برفع الصوت جهل وانما هي دعاءه والدعاء  
 يكون بين الجهر والمخافتة كذا اعتمدته الناجي في كثر العفاة وحرورانها  
 قد ترد كلمة التوحيد مع انها اعظم منها وافضل لحديث الاصماني وغيره  
 عن انس قال قال عليه الصلاة والسلام من صلى على مرة واحدة فتقبلت منه  
 بحا الله عنه ذنوب ثمانين سنة فقيد المامول بالقبول **ودعا** بالعربية  
 وحرر بغيرها تنهر لنفسه وابويه واسناذه المومنين وحرم موال  
 العافية مد الدهر او خير الدارين ودفع شرهما او المستحيلات العادية  
 كنزول المائدة قبل والشرعية والحق حرمه الدعاء بالمخفرة للكافر لا  
 لكل المومنين كل ذنوبهم بحسب **بالادعية المذكورة في القرآن والسنة لا**  
**ما يشبه كلام الناس** اضطرر فيه كلامهم ولا سيما المصنف والمختار كما قال  
 الحلبي ان ما هو في القرآن والحديث لا يفسد وما ليس في احدهما ان استحالة  
 طلبه من الخلق لا يفسد ولا يفسد لو قبل قدر التشهد والالتفات به ما لم

في الصلاة على الرسول  
 ولا تقتضي له باحق عبد

فان العلم من حجة في الدر المنصور  
 يجب كلما ذكره قاله مع من  
 الخليفة منهم الطحاوي وعبارته  
 يجب كلما سمع ذكره في غير  
 او ذكره بنفسه وجميعه في التشبيه  
 منهم الامامة المختص من الحلبي  
 والاشعرية او سواه في الاقوال  
 ومنع ابو حامد الاسفرائيني  
 من المالكية منهم الطحاوي وبعض  
 العرب والفاخرات وبعض

الحنابلة



يتذكر سجدة فلا تقصد بسؤال المغفرة مطلقا ولو لعلى او لعمره وكذا الرزق  
 ما لم يقينه بحال ونحوه لاستعماله في العباد مجازا **ثم يسلم عن يمينه ويساره**  
 حتى يرى بياض خده ولو عكس سلم عن يمينه فقط ولو تلقا وجهه سلم  
 عن يساره اخرى ولو نسي اليسار راقى به ما لم يستدبر القبلة في الاصح وتقطع  
 التحريمة بتسليمه واحدة برهتان وقد مرو في التاتر خاتمه ما شرع في الصلاة  
 مثني فللواحد حكم المثني فيحصل التحليل بسلام واحد كما يحصل بالمشني وتنفيد  
 الركعة بسجدة واحدة كما تنفد بجدتين **مع الامام** ان اتمر التشهد كما  
 ولا يخرج المؤتمر بنحو سلام الامام بل بقهقهة واحدة وعده الانتفاء  
 حرمتها فلا يسلم ولو اتمه قبل امامه فتكلم جاز وكره فلو عرض مناف تقصد  
 صلاة الامام فقط **كالتحريمة** مع الامام وقال الا افضل فيها بعده **قايلا السلام**  
**عليك ورحمة الله** هو السنة وصرح الحدادي بكراهة عليك السلام وانه لا  
 يقول هنا وبركاته وجعله النووي بدعة ورده الحلبي وفي الحارثي انه  
 حسن **وسن جعل الثاني اخفض من الاول** خصه في المنيعة بالامام  
 واقره المصنف **وينوي** الامام بخطابه **السلام على من في يمينه ويساره**  
 ممن معه في صلاته ولو جئا او نسا اما سلام التشهد فيعزم لعدم الخطاب  
**والحفظه** فيها يلائمة عدد كالايان بالانبياء وقدم القوم لان المختار  
 ان خواص بني آدم وهم الانبياء افضل من كل الملائكة وعوام بني آدم وهم  
 الاتقياء افضل من عوام الملائكة والمراد بالاتقيا من اتقى الشرك فقط  
 كالفسقة كما في البحر عن الروضة واقره المصنف **قلت** وفي مجمع الانهر  
 تبعا للقهستاني في خواص البشر واساطه افضل من خواص الملك واساطه  
 عند اكثر المشايخ وهل تتغير الحفظه قولان ويفارقه كاتب السيات  
 عند جماع وخلا وصلاة والمختار ان كيفية الكتابة والمكتوب فيه ما اشر الله  
 بعلمه نعم في حاشية الاشياء تكتب في رق بلا حرق كشواتها في العقل وهو  
 احد ما قيل في قوله تعالى وكتاب مطور في رق منشور وصحح النيسابوري  
 في تفسيره انها يكتبان كل شيء حتى انينه **قلت** وفي تفسير الدمياني يكتب  
 المباح كاتب السيات ويمحي يوم القيامة وفي تفسير الكازروني المعروف بالاخوين  
 الاصح ان الكافر ايضا تكتب اعماله الا ان كاتب اليمين كالشاهد على كاتب اليسار  
 وفي البرهتان ان ملائكة الليل غير ملائكة النهار وان ابليس مع ابن آدم بالنهار  
 وولده بالليل وفي صحيح مسلم ما سئلكم من احد الا وقد وكل به قرينه من الجن  
 وقرينه من الملائكة قالوا وايك يا رسول الله قال واي اي ولكن الله اعاني  
 عليه فاسلم روى بفتح الميم وضمها ويريد المؤتمر **السلام على امامه في التسمية**

مطلوب  
بني آدم افضل من الملائكة

مطلوب  
ذكر الحفظه

الاولى

الاولى ان كان الامام فيها والاف في الثانية ونواه فيها **لوحاذا** وينوي المنفرد  
**الحفظه فقط** لم يقل الكتبه ليغم الميز اذ لا كتبه معه ولعمرى لقد صار هذا كالشرقة  
 المنسوخة لا يكاد ينوي احدا شيئا الا القهقهة وفيهم نظر ويكره تأخير السنة  
 الا بقدر اللهم انت السلام الخ وقال الحلواني لا بأس بالفصل بالا وراى اختار  
 الكمال قال الحلبي ان اريد بالكراهة الكراهة التنزيهية ارتفع الخلاف  
**قلت** وفي حفظي حمله على القليلة ويستحب ان يستغفر ثلاثا ويقرأ اية الكرسي  
 والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثا وثلاثين ويهمل تمام المائة ويدعو ويختم  
 سبحان ربك وفي الجوهره يكره للامام التنفل في مكانه لا للمؤتمر وقيل يستحب كسر  
 الصفوف وفي الثانية يستحب للامام التحول ليمين القبلة يعني يسار المصلي لتنفل  
 او ورد وخيره في المنيعة بين تحويله يمينه وشمالا وامامًا وخلفًا وذهابه  
 لبيته واستقباله الناس بوجهه ولودون عشرة ما لم يكن بجذابه مصل ولو  
 بعيدا على المذهب **فصل بجهر الامام** وجوبه بحسب الجماعة فان زاد  
 عليه اسأ ولو اتمه بعد الفاتحة او بعضها سرا اعادها جهرا بحسب لكن في آخر  
 شرح المنيعة اتمه بعد الفاتحة بجهر بالسورة ان قصد الامانة والا فلا  
 يلزمه الجهر **في الفجر وأولى العشائين** آدا وقضا **وجمعة وعيد** من وتراويح  
**ووتر** بعدها اي في رمضان فقط للتوارث **قلت** في تقييده ببعدها نظر  
 لجهره فيه وان لم يصل التراويح على الصحيح كما في مجمع الانهر نعم في القهستاني  
 تبعا للقاعدى لا سهو بالمخافة في غير الفرائض كعيد ووتر نعم الجهر افضل وليس  
 في غيرهما وكان عليه السلام يجهر في الكل ثم تركه في الظهر والعصر لدفع اذى الكفار  
 كما في **لمتنفل بالنهار** فانه ليس **وتخير المنفرد في الجهر** وهو افضل ويكتفى  
 بادناه ان ادى وفي السرية يخاف حتما على المذهب **لمتنفل بالليل** منفردا فلو  
 جهر لتبعية النفل للفرض ريلعي **ويخاف المنفرد حتما اي وجوبًا ان**  
**قضى الجهرية** في وقت المخافة كان صلى العشاء بعد طلوع الشمس كذا ذكره  
 المصنف بعد الواجبات **قلت** وهكذا ذكره ابن الملك في شرح  
 المنار من بحث القضاء **على الاصح** كما في الهداية لكن تعقبه غير واحد ورجحوا  
 تخييره لكن سبق بركة من الجمعة فقام يقضيها بخير وادنى **الجهر**  
**اسماع غيره** وادنى **المخافة** اسماع نفسه ومن بقربه فلو سمع رجل او  
 رجلان فليس بجهر والجهر ان يسمح الكل خلاصة **ويجوز ذلك** المذكور في  
 كل ما يتعلق بنطق كسميعة على ذبيحة ووجوب سجدة تلاوة وعناق وطلاق  
 واستئنا وغيرها فلو طلق او استثنى ولم يسمع نفسه لم يصح في الاصح وقيل  
 في نحو البيع يثرب سماع المشتري ولو ترك سورة اولى العشاء مثلا ولو عمدا

روى في الخبر انه صلى على غيره  
 في غير وقت الصلاة  
 من الملائكة ومن لا يبالغ في الجهر  
 ولهنا شؤنا وادنى باقوا



قراها وجوبا وقيل ندباً مع الفاتحة جهراً في الآخرين لأن الجمع بين جهراً  
ومخافتة في ركعة شنيع ولو تذكرها في ركوعه قراها وأعاد الركوع ولو ترك  
الفاتحة في الأوليين لا يقضيها في الآخرين للزوم تكرارها ولو تذكرها قبل  
ركوعه قراها وأعاد السورة وفرض القراءة **آية على المذهب** هي لغة العلامة  
وعرفا طائفة من القرآن مترجمة أقلها ستة أحرف ولو تقديرا كالم يلد  
الا إذا كانت كلمة فالأصح عدم الصحة وإن كررها مرارا الا إذا حكم حاكم فيجوز  
ذكره القهستاني ولو قراء آية طويلة في الركعتين فالأصح الصحة اتفاقاً لأنه  
يزيد على قدر ثلاثة قصار قاله الحلبي وحفظها فرض عين متعين  
على كل مكلف وحفظ جميع القرآن فرض كفاية وسنة عين أفضل من التقليل  
وتعلم الفقه أفضل منها وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل  
مسلم ويكره نقص شيء من الواجب ويسن في السفر مطلقاً أي حاله  
قرار أو قرار كذا أطلق في الجامع الصغير ورجحه في البحر ورد ما في الهداية  
وغيرها من التفصيل ورده في النهر وحرران ما في الهداية هو المحرر **الفاتحة** وجوبا  
وأي سورة شاء وفي الضرورة بقدر الحال ويسن في الحضر الإمام ومتفرق ذكره  
الحلبي والناس عنه غافلون **طوال المفصل** من الحجرات إلى آخر البروج في الفجر  
والظهر ومنها إلى آخر لم يكن أو ساطع في العصر والعشاء وبقية قصاره  
في المغرب أي في كل ركعة سورة مما ذكر ذكره الحلبي واختار في البدائع عدم  
التقدير وأنه يختلف بالوقت والقوم والإمام وفي الحجة بقراء في الفرض بالترسل  
حرفاً حرفاً وفي التراويح بين بين وفي النقل ليلالاً إن يسرع بعد أن يقرأ  
كما يفهم ويجوز بالروايات السبع لكن الأولى أن لا يقرأ بالغريبة عند  
العوام صيانة لدينهم **وتطال أولى الفجر على ثانیتهما** بقدر الثلث وقيل  
النصف ندباً فإن خشي لا بأس به **فقط** وقيل محمد أولى الكل حتى التراجع قيل  
وعليه الفتوى **والطالة الثانية على الأولى يكره تنزيهاً أجماعاً أن بثلاث آيات**  
أن تقاربت طولاً وقصراً ولا اعتبر الحروف والكلمات واعتبر الحلبي فحش  
الطول لأعداد الآيات واستثنى في البحر ما وردت به السنة واستظهر  
في النقل عدم الكراهة مطلقاً وإن باقل لا يكره لأنه عليه السلام صلى بالمعوذتين  
**ولا يتعين شيء من القرآن لصلاة على طريق الفرض بل تعين الفاتحة**  
على وجه الوجوب ويكره التعيين كالسجدة وهل أتى لفجر كل جمعة بل سبب  
قراءتها أحياناً والموتى لا يقرأ مطلقاً ولا الفاتحة في السرية اتفاقاً وما نسب  
لمحمد ضعيف كما بسطه الكمال **فإن قرأه تحريماً** ونصح في الأصح وفي زرر  
الجار عن مبسوط خالفه زاده أنها تقدر ويكون فاسقاً وهو مروي عن

مطالع  
جواز القراءة بالروايات  
السبع

عدة من الصحابة فالمنع أحوط بل يسح إذا جهرو وينصت إذا أسر لقول أبي  
هريرة كنا نقرأ خلف الإمام فنزل وإذا قرأ القرآن فاستمعوا **وأن** وصليته قراء  
الإمام آية ترغيب أو ترهيب وكذا الإمام لا يشتغل بغير القرآن وما ورد حمل  
على النقل منفرداً كما مر كذا **الخطبة** فلا يأتي بما يفوت الاستماع ولو كتابة أو  
رد سلام وإن صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم الا إذا قرأ آية صلوا  
عليه فيصلي المستمع سرا في نفسه وينصت بلسانه عملاً بما جرى صلوا وانصتوا  
واليعيد عن الخطيب والقريب **سيان** في افتراض الانصات فروع يجب  
الاستماع للقرآن مطلقاً لأن العبرة لهجوم اللفظ لا بأس أن يقرأ سورة ويعيدها  
في الثانية وإن يقرأ في الأولى من محل وفي الثانية من آخر ولو من سورة  
أن بينهما آيتان فأكثر ويكره الفصل بسورة قصيرة وإن يقرأ منكوساً الا إذا  
ختم فيقرأ من البقرة وفي القينة قراء في الأولى الكافرون وبدأ في الثانية  
المرثى وتنت ثم ذكر يتم وقيل يقطع ويبدأ ولا يكره في النقل شيء من  
ذلك وثلاث تبلغ قدر أفضر سورة أفضل من آية طويلة وفي سورة وبعض  
سورة العبرة للأكثر وبسطناه في الخوازم **باب الإمامة** هي  
صغرى وكبرى فالكبرى استحقاق تصرف عام على الأنام وتحقيقه في علم  
الكلام ونصيبه أهم الواجبات فلذا قدموه على دفن صاحب المعجزات ويشترط  
كونه مسلماً حراً ذكراً عاقلاً بالغاً قادراً قرشياً لاهاشيمياً علوياً معصوماً  
ويكره تقليد الفاسق ويعزله به الالفتنة ويجب أن يدعى له بالصلاحي  
وقصص سلطنة مستطاب للضرورة وكذا صبي وينبغي أن يقوض أمور التقليد على وال  
تابع له والسلطان في الرسم هو الولد وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة أدسته  
بقضاء وجمعة كافي الاشياء عن النزاهة وفيها لو بلغ السلطان والوالي يحتاج  
إلى تقليد جديد والصغرى ربط صلاة الموتى بالإمام بشرط عشرة نية الموتى  
بالإمام الاقتداء واتحاد مكانهما وصلاتها وصحة صلاة إمامه وعدم صحادة  
أمرأة وعدم تقدمه عليه وعلمه بانتقالاته وبحاله من إقامة وسفر  
ومشاركته في الأركان وكونه مثله أو دونه فيها وفي الشرايط كما بسط  
في البحر قتل وشبوتها بأكواع الرأعين ومن حكمتها نظام الالفه  
وتعلم الجاهل من العالم **هي أفضل من الأذان** عندنا خلافاً للشافعي قاله  
العيني وقول عمر لولا الخلافة لأذنت أي مع الإمامة إذا جمع أفضل وقيل  
بعضهم أخاف أن تترك الفاتحة أن يعاتبني الشافعي أو قرأتها يعاتبني أبو  
حنيفة فاخترت الإمامة **والجماعة سنة مؤكدة للرجال** قال الزاهدي  
أرادوا بالتأكيد الوجوب الاتي جمعة وعيد فشرط وفي التراويح سنة كفاية

الإمامة الكبرى



وفي وتر رمضان مسخنة على قول وفي وتر غيره وتطوع على سبيل التداخي  
مكروهة وسخيفة ويكره تكرار الجماعة بأذان واقامة في مسجد محلة لا في مسجد  
طريق او مسجد الامام له ولا مؤذن **واقلمها اثنان** واحد مع الامام ولو مميزا  
او ملكا او جنيا في مسجد وغيره وتصح امامة الجنى اشياء **وقيل واجبة وعليه**  
**العامه** اي عامة مشايخنا وبه جزم في التحفة وغيرها قال في البحر وهو  
الراجح عند اهل المذهب **فتسن او تجب** ثمرته تظهر في الاثر بتركها مرة  
على الرجال العقل البالغين الاحرار القادرين على الصلاة بالجماعة من غير  
حرج ولو فاته ندب طلبها في مسجد آخر الا المسجد الحرام وخو **فلا تجب على**  
**مرضى ومقعدين وزمن ومقطوع يد ورجل من خلاف** او رجل فقط ذكره  
الحمداني ومفلوج **وشيوخ كبير عاجز واعى** وان وجد قايما **ولا على من**  
**حال بينه وبينها مطروطين** وبرد شديد وظلمة كذلك وريح ليلا لانهارا  
وخوف على ماله او من غريم او ظالم ومدافعة احد الاجنبيين وارادة سفس  
وقيامه بمرضى وخضوع طعام تتوقه نفسه ذكره الحمداني وكذا اشتغاله بالبقعة  
لا بغيره كذا جزم به الباقي تبعاً للهنسي اي الا اذا واطى تكاسلا فلا  
يعذر ويعزر ولو باخذ المال يعني بجلبه عند مدة ولا تقبل شهادته الا  
بتاويل بدعة الامام او عدم مراعاته **والاحق بالامة** تقديم ما يلخصها مجمع الانهر  
**الاعلى باحكام الصلاة** فقط صحة وفساداً بشرط اجتنابه للفواحش الظاهرة  
وحفظ قدر فرض وقيل واجب وقيل سنة **ثم الاحسن تلاوة وتجويد للقرآن**  
**ثم الاورع** اي الأكثر اتقاً للشبهات والتقوى اتقاً المحرمات **ثم الاسن** اي  
الاقدم اسلاما فيقدم شاب على شيخ اسلم وقالوا يقدم الاقدم ورعاً  
وفي التهر عن الزاد وعليه يقاس سائر الخصال فيقال يقدم اقدمهم علماً  
وبخوة وجيند فقلما يحتاج للفرقة **ثم الاحسن خلقاً بالضم** العفة  
بالناس **ثم الاحسن وجهها** اكثرهم تاجداً زاد في الزاد ثم اصبحهم اي اسهم  
وجهها ثم اكثرهم حسناً **ثم الاشرف نسباً** زاد في البرهان ثم الاحسن  
صوتاً وفي الاشياء قبيل ثمن المثل ثم الاحسن زوجة ثم الأكثر مالاً ثم  
الأكثر جاهاً **ثم الاطف** ثوباً ثم الأكبر رأساً والاصغر عضواً ثم المقيم  
على المسافر ثم الحر الاصل على المعتق ثم المتيمم عن حدث على متيمم عن جنابة  
**فايدة** لا يقدم احد في التراحم الا بمرجح ومنه سبق الى الدرس والافتا  
والدعوى فان استووا في المحيى افرع بينهم انتهى كلام الاشياء وفي  
الفصل الثاني والثلاثون من حظر التاثر خائيه وفي طلب العلم يقدم  
السابق فان اختلفوا وثمة بينة فيها والا افرع لمحييهم معاً كما في الحرفي

مطلب  
تصح امامة الجنى

مطلب  
السبق الى  
الدرس

والغزقي

والغزقي اذا لم يعرف الاول ويجعل كأنهم ما تواصوا وفي محاسن القرا الاب  
وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم جاز ان يقدم من شأوا اكثر مشايخنا على  
تقديم السابق واول من سنة ابن كثير **فان استبوا ويقع** بيت المستوين  
**او الخيار الى القوم** فلو اختلفوا اعتبر اكثرهم ولو قدموا غير الاولي اساءوا بلا  
اثر واعلم ان صاحب البيت اولى بالامامة من غيره مطلقاً الا ان يكون  
معه سلطان او قاض فيقدم عليه لعموم ولايتهما وصرح الحمداني بتقديم الوالي  
على الراتب والمتعير والمستاجر احق من المالك لما مر فلوام قوما وهم  
له كارهون ان الكراهة لفساد فيه او لانهم احق بالامامة منه كره له ذلك  
تحريراً لحديث ابي داود لا يقبل الله صلاة من يقدم قوما وهم له كارهون  
وان هو احق **لا والكراهة عليهم** ويكره تنزيها امامة عبيد ولو معتقاً فاستأفى عن  
الخلاصة ولعله ما قدمناه من تقديم الحر الاصل اذ الكراهة تنزيهية فتنبه واعرابي  
ومثله ترك كان والكراد وعامي **فاسق واعى** ونحو ما لا عسى نهر **الا ان يكون** اي  
غير الفاسق **اعلم القوم** فهو الحق اولى **ومبتدع** اي صاحب بدعة وفي اعتقاد  
خلاف المعروف عن الرسول لا بما نذرة بل بنوع شبهه وكل من كان من قبلتنا  
**لا يكفر بها** حتى الخوارج الذين يتخلون دماً فاداموا لنا وسبوا الرسول ويتكروا  
صفاته تعالى وجواز رويته كونه عن تاويل وشبهه بدليل قبول شهادتهم  
الا الخطائية ومن امن كفرهم **وان** انكر بعض ما علم من الدين ضرورة كفرهم بالقوله  
جسم كالاجسام وانكاره صحة الصديق **فلا يصح الاقتداء به اصلاً** فليحفظ **وولد**  
**الزنا** هذا ان وجد غيرهم والا فلا كراهة بحسب بحثنا وفي التهر عن المحيط صلي  
خلف فاسق او مبتدع نال فضل الجماعة وكذا نكره خلف امرء وسفيه ومفلوج  
وابرص شاع برصه وشارب خمر وكل ربا وتمام ومراي ومتصنع ومن  
ام باجرة فتتأني زاد ابن ملك ومخالف كشافعي لكن في وتر البحر ان يتقن  
المراعاة لم يكره او عدمها لم يصح وان شك كره ويكره تحريماً **تطويل الصلاة**  
على القوم زايدي قدر السنة في قراءة واذكار رضى القوم او لا لاطلاق الامر  
بالتحفيف تهر وفي الشرنبلالية ظاهر حديث معاذ انه لا يزيد على صلاة  
اضعفهم مطلقاً ولذا قال الكمال الا للضرورة وصح انه عليه السلام قرأ بالمعوية  
في الفجر حين سمع بكاصبي وتكره تحريماً **جماعة النساء** ولو في التراويح في غير  
**صلاة جنازة** لانها لم تشرع مكررة فلو بقردت تقوتهن بفراغ احد هن  
ولو امت فيها رجالا لا تقاد لسقوط الغرض بصلاتها الا اذا استخلفها الامام  
وخلفه رجال ونساء فتفسد صلاة الكل **فان فعلن تقف الامام وسطحهن**  
فلو تقدمت اثنت الا لحنى فيتقدمهن كالعراة فيتوسطهن الامام وتكره جماعتهن

مطلب  
تصح امامة الجنى

مطلب  
الاقتداء بغيره



تحرى ما فتح ويكره حضورهن الجماعة ولو لجمعة وعيد ووعظ مطلقا ولو عجزا  
 ليلا على المذهب المفتى به لفساد الزمان واستثنى الحال بحثا العجائز المتفانيه  
 كما تكثر امامة الرجل لهن في بيت ليس معهن رجل غيره ولا محرم منه كاختيه  
 اوز وختنه او امته اما اذا كان معهن واحد من ذكر او امه في المسجد لا  
 يكره سجود ويقف الواحد ولو صبيا اما الواحدة فتتأخر محاذيا اي مساويا لليمين  
 امامه على المذهب ولا غيره بالراس بل بالقدم فلو صغير فالاصح ما لم يتقدم اكثر  
 قدم الموتى لا تقصد فلو وقف عن يساره كره اتفاقا وكذا يكره خلفه على الاصح  
 لمخالفة السنة والزائد يقف خلفه فلو توسط اثنتين كره تنزيها وتحرى ما  
 لو اكثر ولو قام واحد يجنب الامام وخلفه صف كره اجماعا ويصف اي يصفهم  
 الامام بان يامرهم بذلك قال الشمني وينبغي ان يامرهم بان يتراصوا ويسدوا الخلل  
 ويسدوا منابهم ويقف وسطا وخي صفوف الرجال اولها في غير جنازة ثم  
 وثمر ولو صلى على دفوف المسجد ان وجد في صحنة مكانا كره كقيامه في صف خلف  
 صف فيه فرجة قلت وبالكراهة ايضا صرح الشافعية قال السيوطي في  
 بسط الكف في اتمام الصف وهذا الفعل مفوت لفضيلة الجماعة الذي هو التضعيف  
 لا اصل بركة الجماعة فتضعيفها غير بركتها وبركتها هي عود بركة الكمال  
 منهم على الناقص انتهى ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني له خرق الثاني  
 لتقصيرهم وفي الحديث من سد فرجة غفر له وصح خياركم النكاح في الصلاة  
 وبهذا يعلم جهل من يستسك عند دخول داخل بجنبه في الصف ويظن انه  
 ربا كما بسط في البحر لكن نقل المصنف وغيره عن القنية وغيرهما ما يخالفه  
 ثم نقل تصحيح عدم الفساد في سيلة من جذب من الصف فتأخر فهل ثم  
 فرق فليحذر الرجال ظاهره يعم العبيد ثم الصبيان ظاهره تعددهم فلو واحد  
 دخل في الصف ثم الحسنات ثم النساء قالوا الصفوف الممكنة اثني عشر لكن  
 لا يلزم صحة كلها لمعاملة الحنثا بالالاضر واذا حاذقته ولو بوضو واحد  
 وخصه الذليعي بالساق والكعب امرأة ولوامة مشتتة حالا كبت تسع  
 مطلقا وثمان وسبع لو ضحكة او ماضيا كعجوز ولا حائل بينهما اقله قدر  
 ذراع في غلظ اصبع او فرجة تسع رجلا في صلاة وان لم تتحد كنيتهما  
 ظهرا بمصلي عصر على الصبح سراج فانه يصح نقلا على المذهب سجود وسجوي  
 مطلقة خرج الجنازة مشتركة فحاذة المصلية لمصل ليس في صلاتها  
 مكروه لا مفسد فتح تحريمية فان سبقت ببعضها وادأ ولو حكا كلا حقين بعد  
 فراغ الامام بخلاف المسبوقين والمحاذات في الطريق واتحدت الجهة فلو  
 اختلفت كما في جوف الكعبة وليلة مظلمة فلا فساد فسدت صلاته لو مكلفا

مطل  
 الدخول في الصف

والا لا

والا لا ان نوى الامام وقت شروعه لابعده امامتها وان لم تكن حاضرة على الظاهر  
 ولو نوى امرأة معينة او النساء الالهة علمت نيته والا ينويها فسدت صلاتها  
 كما لو اشار اليها بالتأخير فلم يتأخر لتركها فرض المقام فتح وشرطوا كونها عا قلة  
 وكونها في مكان واحد في ركن كامل فالشروط عشرة ومحاذاة الامر بالصبح المفتي  
 لا يفسدها على المذهب تضعيف لما في جامع المحبوبي ودرر البحار من الفساد لانه  
 في المرأة غير معلول بالشهوة بل بترك فرض القيام كما حققه ابن الهمام ولا يصح  
 اقتدار رجل بامرأة وخنثي وصبي مطلقا ولو في جنازة ونفل في الاصح وكذا  
 لا يصح الاقتدار بمجنون مطبق او منقطع في غير حالة افاقته او سكران اف  
 معتوه ذكره الحلبي ولا طاهر بمعدور هذا ان قارن الوضوء الحدث او طرا  
 عليه بعده وصح لو توضأ على الانقطاع وصلى كذلك كما اقتدار بمقتصد امين  
 خروج الدم وكاقتدار امرأة بمثلها وصبي بمثلها ومعدور بمثلها وذو عذرين  
 بذو عذر لا عكسه كزى انفلات بذو سلس لان مع الامام حدث وبجاسته وما في  
 المجتبي الاقتدار بالمماثل صحيح الا ثلاثة الخنثي المشكل والصلالة والمخاضة اي الاحمال  
 الخبيص فلو انتفى صح ولا حافظ آية من القرآن بغير حافظ لها وهو الامي ولا امي  
 باخر من لقدرة الامي على التخرمية فصحه عكسه ولا مستور عورة بعار فلو ام  
 العاري عريانا ولا بسين فصلاة الامام ومماثلة جائزه اتفاقا وكذا ذوجرج  
 بمثلها وبصحيح ولا قادر على ركوع وسجود بعاجز عنهما لبتا القوي على  
 الضعيف ولا مفترض بمتنفل وبمفترض فرضا آخر لان الاتحاد الصلاتين  
 شرط عندنا وصح ان معاذا كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم نقلا  
 وبقومه فرضا ولا نادر بمتنفل ولا بمفترض ولا بناذر لان كلاهما لمفترض  
 فرضا آخر الا اذا نذر احدهما عين منذورا لآخر للاتحاد ولا نادر  
 بحالف لان المنذورة اقوى فصحه عكسه وبجالف بمتنفل ومصلية  
 ركعتي طواف كنادرين ولو اشتركا في نافلة فافسداها صح الاقتدار الا ان  
 افسداها منفردين ولو صلى الظهر ونوى كل امامة الاخر صحت الا ان  
 نوى الاقتدار والفرق لا يخفى ولا لاحق ولا مسبوق بمثلها لما تقر ان  
 الاقتدار في موضع الافراد مفسد كعكسه ولا مسا في مقيم بعد الوقت فيما  
 يتغير بالسفر كالظهر سوا الحرم المقيم بعد الوقت او فيه فخرج فاقتردى  
 المسافر بل ان احرم في الوقت فخرج صح وان لم يتبعوا لامامه اما بعد الوقت فلا  
 يتغير فرضه فيكون اقتدارا بمتنفل في حق قعدة او قرة بالاقتدار به في  
 شفع اول اذان ولا نادر براكب ولا ركب براكب دابة اخرى فلو معه صح  
 ولا غير الشغ به اي بالتغ على الاصح كما في البحر عن المجتبي وحرر الحلبي

مطل  
 محاذاة الامر

مطل  
 صلاة النذر



وابن الشحنة انه بعد بذل جهده دايما حتما كالا في فلا يؤم الا مثله ولا تصح  
صلاته اذا امكنه الاقتداء بمن يحسنه او ترك جهده او وجد قدر الفرض  
ما لا تلغ فيه هذا هو الصحيح المختار في حكم الالتفات وكذا من لا يقدر على التلفظ  
بحرف من الحروف او لا يقدر على اخراج الفا الابتكار واعلم انه اذا **فسد**  
**الاقتداء** باي وجه كان لا يصح شروعه في صلاة نفسه لانه قصد المشاركة  
وهي غير صلاة الانفراد على الصحيح فيحيط وادعى في الجرائد المذهب في ترك  
المصنف لكن كلام الخلاصة يفيد ان هذا قول محمد خاصة **قلت** وقد ادعى  
فيما مر بعد تصحيح السراج بخلافه ان المذهب انقلابها نقلها من راح  
فالاشبه ما في الزيلعي انه متى فسد لفقد شرط كطاهر بمعذور لم تنعقد أصلا  
وان لا اختلاف الصلاتين تنعقد بغير مضمون وثمرته الانتقاض بالفتنة  
ويمنع من **الاقتداء** صف من النساء بلا حایل قدر ذراع وارتفاعهن قدر  
قامة الرجل مفتاح السعادة او طريق ثم فيه **عجالة** آلة يجنبها الثور او  
**منهر** تجري فيه السفن ولو زور قارو في المسجد **وخلا** اي فصلا في الصحراء  
او في مسجد كبير جدا كالمسجد المقدس ليسع صفيين الا اذا اتصلت الصفوف  
فيصح مطلقا كان قام في الطريق ثلاثة وكذا اثنان عند الثاني لا واحد  
اتفاقا لانه كراهة صلاته صار وجوده كعدمه في حق من خلفه **والحایل**  
**لا يمنع** الاقتداء ان لم يشبهه حال امامه بسماع او روية ولو من باب مشكك  
يمنع الوصول في الاصح **ولم يختلف المكان** حقيقة كالمسجد ويبيت في الاصح  
قفيه ولا حكا عند اتصال صفوف ولو اقتدى من سطح داره المتصلة بالمسجد  
لم يجر لا اختلاف المكان درر وجو غيرهما واقره المصنف لكن تعقبه في الشبهة  
ونقل عن البرهان وغيره ان الصحيح اعتبار الاشتباه فقط **قلت** وفي  
الاشباه وزواجر الجواهر ومفتاح السعادة انه الاصح وفي النهر عن الزاد  
اختيار جماعة من المتأخرين **وصح** اقتداء متوضي لا مما معه **بمنهم** ولو مع  
توضي بسور حمار مجتبي **وغا** سل **بما** صح ولو على عكس جيرة **وقايم** بقاعد  
يركع ويسجد لانه عليه السلام صلى اخر صلاته قاعا وهم قيام وابوبكر يبلغهم  
تليين وبه علم جواز رفع المودنين اصواتهم في جمعة وغيرها يعني  
اصل الرفع اما ما تقار فوه في زماننا فلا يبعد انه مفسد اذا الصياح ملحق  
بالكلام **فتح** **وقايم** باحدب وان بلغ خدبه الركوع على المعتمد وكذا باعرج  
وغيره اولى **وموم** **بمثله** الا ان يوحى الامام مضطجعا والموتم قاعا او قايما  
هو المختار وتنقل بمقتضى في غير التراويح في الصحيح خاتمه وكأنه  
لانها سنة على هيئة مخصوصة فيراعى وصفها الخاص للخروج عن العادة

مطل  
جواز رفع المودنين  
اصواتهم

فروع

فروع صح اقتداء متنفذ بمن قبل ومن يرى الوتر واجبا بمن يراه سنة ومن  
اقتدى في العصر وهو مقيم بعد الغروب بمن احرم قبله لا اتحاد واذا اظهر حدث  
امامه وكذا كل مفسد في رأى مقتد بطلت فيلزمه اعادتها لتضمنها صلاة  
المؤتم صحة وفساد كما يلزم الامام اخبار القوم اذا امهم وهو محدث او جنب  
او فاقد شرط او ركن وهل عليهم اعادة ان عدل نعم والا ندرت وقيل لا  
لفقه باعترافه ولو زعم انه كافر لم يقبل منه لانه الصلاة دليل الاسلام  
واجبر عليه **بالقدر الممكن** بلسانه وبكتاب او رسول على الاصح لو معينين والا لا  
يلزمه حجر عن المراجع وصح في مجمع الفتاوى عدمه مطلقا لكونه عن خطأ معفو  
عنه لكن الشروع مرجحة على الفتاوى **واذا اقتدا** امي وقاري بامى ففسد صلاة  
الكل للقعدة على القراءة بالاقتداء بالقاري سواء علم به او لا نواه او لا على المذهب **وتختلف**  
**الامام اميا في الآخرين** ولو في التشهد اما بعده فتصح لخروجه بصنعه ففسد صلاتهم  
لان كل ركعة صلاة فلا تخلى عن القراءة ولو تقديرا وصحت لو صلى كل من الامي والقاري  
وحده في الصحيح بخلاف حضور الامي بعد افتتاح القاري اذا لم يقتد به وصلى  
منفردا فانها تفسد في الاصح لما مر واعلم ان المدرس من صلاتها كاملة مع  
الامام واللاحق من فاتة الركعات او لكن بعد اقتداء به بعد ركعة واحدة وسبق  
حدث وصلاة خوف ومقيم انتم عساف وكذا من سبق امامه في ركوع وسجود  
فانه يقضى ركعة وحكمة كونه فلا ياتي بقراءة ولا سهو ولا يتغير فرضه بنية اقامة  
ويبدأ بقضا ما فاتة عكس المسبوق بشر يتابع امامه ان امكنه ادراكه والا تابعه  
ثم صلى ما نام فيه بلا قراة ثم ما سبق به بها ان كان مسبوقا ايضا ولو عكس  
صح وان لم يترك الترتيب **والمسبوق من سبقه الامام بها او بعضها** وهو منفرد  
حتى يثنى ويتعوذ ويقرأ وان قراء مع الامام لعدم الاعتداد بها لكرهتها  
مفتاح السعادة **فيما يقضية** اي بعد ما بعته لامامه فلو قبلها فالأظهر الفساد  
ويقضى اول صلاته في حق قراة واخرها في حق تشهد فدر كركعة من غير  
خبر ياتي بركتين بفاتحة وسورة وتشهد بينهما وبرابعة الرباعي بفاتحة فقط  
ولا يقعد قبلها الا في اربع فتمقتد احدها لا يجوز الاقتداء به وان صح الاختلاف  
في حد فاته لاحالة القضاء فلا استثناء أصلا كما زعمه في الاشباه نعم لو نسي احد  
المسبوقين فقصى ملاحظا لآخر بلا اقتداء صح وثانيها ياتي بتكبيرات التشريق  
**اجماعا** وثالثها كوكبر ينوي استئناف صلاته وقطعها يصير مستأنفا و  
**قاطعا** لا ولا بخلاف المنفرد كما سيحى ورابعها لو قام الى قضا ما سبق به وعلى  
الامام سجد تاسه ولو قبل اقتداء به فعليه ان يعود ويثنى ان يصير حتى يفهم  
انه لا سهو على الامام ولو قام قبل السلام هل يعتد باذيته ان قبل فعود الامام



قدرا المشهد لا وان بعده نعوذ بغيره بحسب ما لا العذر كخوف حدث وخروج وقت  
فجر وجمعة وعيد ومعذور وغام مدة مسح ومرور ما بين يديه فان فرغ  
قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صحت **ولو لم يعد كان عليه ان يسجد للسجدة**  
**آخر صلاته** استحانا قيد بالسجدة لان الامام لو تذكر سجدة صليته او تلاوته  
فرضت المتابعة وهذا كله قبل تقييد ما قام اليه بسجدة اما بعده فتصدق في صليته  
مطلقا وكذا في تلاوته وسهوان تابع والا لا ولو سلم ساهيا ان بعد امامه لزومه  
السجود والا لا ولو قام امامه الخامسة فتابعه ان بعد القعود تقصد والا لا  
حتى يقيد الخامسة بسجدة ولو ظن الامام السهو فسجد له فتابعه فبان ان  
السهو فالاشبه الفساد لاقتديا في موضع الافراد **باب الاستخلاف**  
اعلم ان لجواز البناء ثلاثة عشر شرطا كون الحدث ساهيا من بدنه غير موجب  
لفعل ولا تادير وجود ولم يود ركنا مع حدث او مشي ولم يفعل منافاة  
او فعلا له منه بد ولم يتراخ بلا عذر ركز حجة ولم يظهر حدثه السابق  
كمضي مدة مسحه ولم يتذكر فائتة وهو ذو ترتيب ولم يتم الموتر في غير مكانه  
ولم يتخلف الامام غير صالح لها **سبق الامام حدث** سماوى لا اختيارا للعبد  
فيه ولا في سببه كسفر جلة من شجرة وكحدته من نحو عطاس على الصحيح  
**غير مانع للبناء** كما قدمناه **ولو بعد التشهد** لياق بالسلام **استخلاف** اي  
جاز له ذلك ولو في جنازة باشارة او جرحا لم يوجب ولو سبق ويشير باصبع لبقا  
ركعة وباصبعين لركعتين ويضع يده على ركبتيه لتترك ركوع وعلى جبهته  
للسجود وعلى فمه لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجود تلاوة او صدره لسهو  
**ماله حياء** **وز الصفوف** **لوفي الصفراء** **ماله** **يتقدم** فخذ السرة او موضع السجود  
على المقعد كالمنفرد **ومال يخرج من المسجد** او الجبانة او الدار لو كان يصلي  
فيه لانه على امامته **ماله حياء** وهذا احد ولم يتقدم احد ولو بنفسه مقامه  
ناويا الامامة وان لم يجاوز حتى لو تذكر فائتة او تكلم لم تقصد صلاة القوم  
لانه صار مقتديا ولو كان الما في المسجد لم يجتز للاستخلاف واستيناف افضل  
تخرج عن الخلاف ويتعين الاستيناف ان لم يكن تشهد الجنبين او حدث  
عهد او خرج من مسجد يظن حدث او احتلام بنوم او تفكر او نظر او مسى  
بشهوة او اغا او فقهه لندرتها وكذا يجوز له ان يتخلف اذا حضر  
**عن قراءة قدر المفروض** حديث ابى بكر الصديق رضي الله عنه فانه لما احسن  
بالنبي صلى الله عليه وسلم لم يحصر عن القراءة فتاخر تقدم النبي صلى الله عليه وسلم  
واغم الصلاة فلو لم يكن جازي لما فعله بدائع وقال لا تقصد وبكس الخلاف  
لو حضر يبول او غايط ولو عجز عن ركوع وسجد همل يتخلف كالقراءة لماره

كحل

هذا الحديث يدل على ان السجدة هي التي يتبعها في الصلاة  
فان كان الساجد في سجدة واحدة لم يجز له ان يتخلف  
فان كان في سجدة واحدة لم يجز له ان يتخلف  
فان كان في سجدة واحدة لم يجز له ان يتخلف  
فان كان في سجدة واحدة لم يجز له ان يتخلف

لجل ايلاجل خجل او خوف اعتراه لا يتخلف اجماعا لو شئ القراءة اصلا لانه  
صار اميا واصابه عطف على المنفى بول كثير اي نجس مانع من غير سبق  
حدثه فلو منه فقط بنى او كشف عورته في الاستنجاء والمرأة ذراعها للوضوء  
اذا لم يضطر له فلو اضطر لم تقصد او قراء في حالة الذهاب والرجوع لادايه  
ركنا مع حدث او مشي بخلاف تسبيح في الاصح **او طلب الما بالاشارة او شراه**  
**بالمعاطاة** للمنا في او جاوز ما الى اخر الا قدر صفين او لسيان او زحمة او لونه  
يبى الان الاستتقا يمنع البناء على المختار **او مكث** **قدر** اذا دكن وان لم ينو  
الاداء **بعد سبق الحدث** **الا لعذر كنوم** ورعاف واذا ساع له البنا فتوضاء  
فورا بكل سنته وبني على ما مضى بلا كراهية ويتم صلاته ثمة وهو اولى  
تقليلا للمشي او يعود الى مكانه ليتحد مكانه كمنفرد فانه مخير وهذا ان  
فرغ خليفته **والا عاد الى مكانه** حتما لو بينهما ما يمنع الاقتدا كما لمقتدى اذا  
سبقه الحدث واعلم انه ان تعمد عملا بنا فيها بعد جلوسه قدر التشهد  
واو بعد سبق حدثه تمت لتمام فرايضها نعم تغادر لترك واجب السلام  
ولو وجد المنا في بلا صنفه قيل القعود بطلت اتفاقا ولو بطلت في المسائل الاثني  
عشرية عنده وقالوا صحت ورجحه الكمال وفي الشرب لا ليه والاظهر قوله بالصححة  
في الاثني عشرية وهي ما ذكره بقوله **كما تبطل** لوفوع بالغا كما في الدرر لكان اولى  
بقدرية التيمم على الماء وامام مسئلة رؤية المتوضي الوتر بمتميم الما فيها خلاف  
زفر فقط وتنقلب نقلا ومضى مدة مسحه ان وجد ماء ولم يخف تلف رجله  
من برد والا فيمضي على الاصح كما مر في بابيه وتعلم اي اية اي تذكره او حفظه  
بلا صنف ولو كان الامي مقتديا بقارى على ما عليه الاكثر لكن في الظهيرية  
صح الصحة قال الفقيه وبه فاحذ **وجود القارى** سائر انصح به الصلاة  
ومثله لو صلى بنجاسة فوجد ما يزيلها او اعتقت الامة ولم تنقح فورا ونزع  
الماسح **خففه** الواحد **بعل سبب** فلو كثيرا تنم اتفاقا وقدره موم على الاركان  
وتذكر فائتة عليه او على امامه وهو صاحب ترتيب والوقت يتسع وتقدير  
القارى اميا مطلقا وقيل لا فساد لو كان استخلافه **بعد التشهد** بالاجماع  
وهو الاصح كما في الكافي لانه عمل كثير وطلوع الشمس في الفجر وزوالها  
في العيد ودخول وقت من الثلاثة على مصلي القضاء ودخول وقت العصر  
بان بقي في قعدته الى ان صار الظل مثليه في الجمعة بخلاف الظهر فانها لا  
تبطل وزوال عذر المعذور بان لم يعد في الوقت الثاني وكذا خروج وقته  
وسقوط جبرته عن برء واعلم انه لا تنقلب الصلاة في هذه المواضع  
العشرين نقلا اذا بطلت الا في ثلاث فيما اذا تذكر فائتة او طلعت الشمس



او خرج وقت الظهر في الجمعة كما في الجوهرية زاد في الحاوي والموحى اذا قدر على الاركان ويزاد سيلة الموتى بتيميم كما قدمنا والظاهر ان رواها في العبد ودخول الاوقات للركوعة في القضاء كذلك ولما رده **ولو استخلف الامام مسبقا** او لاحقا او مقيما وهو مسافر **صح** والمدرک اولی ولو جهل الكمية تعد في كل ركعة احتياطا ولو مسبقا بركعتين فرضنا القعدتين ولو اشار له انه لم يقرأ في الاولى فرضنا القراءة في الاربعة **فلواتر المسبوق صلاة الامام** قدم مدرکا للسلام ثم لو اتى بما ينافيها كضمك تقصد صلاته دون القوم المدرکين لتمام اركانها وكذا تقصد صلاة من حاله كماله للمنافي في خلاها وكذا تقصد صلاة الامام الاول المحدث ان لم يفرغ فان فرغ بان توصنا ولم يفته شيء **لا تقصد في الاصح** لما مرانه كونه وتقصد صلاة مسبوق عند الامام بقهقهة امامه وحديثه **الحمد في اي بعد قعوده قدر التشهد** الا اذا قيد ركعته بسجدة لتأكد انفراده **ولو تكلم امامه او خرج من مسجده** لا تقصد اتفاقا لانها منهيان لا مفسدان ولذا يلزم المدرکين السلام ويقومون في القهقهة بلا سلام **خلاف المدرک** فانه كالامام اتفاقا **ولو لاحقا ففي فساد صلاته** **تصححان** **صح** في السراج الفساد وفي الظهيرية عدمه وظاهر البحر والنهر تأييد الاول ولو احدث الامام لاحضورية له في هذا المقام في ركوعه او سجوده توضي وبني واعادها في التبا على سبيل الفرض حاله لم يرفع راسه منها مریدا **للاذاما** اذا رفع راسه مریدا به اذا ركن فلا يبنى بل تقصد ولو لم يرد الا اذا فروايتان كما في الكافي والمجتبي ويتاخر محدودا ولا يرفع مستويا فتقصد **ولو تذكر** المصلي في ركوعه او سجوده انه ترك سجدة صلوية او تلاوية فاختط من ركوعه بلا رفع او رفع من سجوده فسجدها عقيب التذكر **اعادها** اي الركوع والسجود ندب بالقوطة بالنسيان وسجد للسهو ولو اخرها لآخر صلاته قضائها فقط ولو ام واحد فقط فاحدث الامام اي وخرج من المسجد والافه على امامته كما متى تعين المأموم للامامة لو صلح لها اي لا امامة الامام بلائنة لعدم المزاحمة والايصلح كصبي فسدت صلاة المقتدى اتفاقا دون الامام على الاصح لبقا الامام اماما والموتى بلا امام هذا اذا لم يتخلفه فان استخلفه فصلاة الامام والمختلف كليهما باطلة اتفاقا ولو ام رجل رجلا فاحدثا وخرج من المسجد تمت صلاة الامام وبني على صلاته وفسدت صلاة المقتدى لما مر اخذه رعا في يملك الى انقطاعه ثم يتوضى وبني لما مر **باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها عقيب العارض** الا اضطراري بالاختيار في يفسد ها التكلم هو ان ينطق بحرفين او حرف

مطل  
تفسد صلاة الامام  
دون القوم

كل عمل مفيد لا يكره في الصلاة فله  
وكل ما لا يفيد يكره فعليه فيها وضع  
انه عليه كصلاة ومسلم  
الفرق ما بينه فيها وقام  
وتفصيل ثوبه

مفهوم

مفهوم كع وق امر او لو استعطف كلما او هرة او ساق حمارا لا تقصد لانه صوت لا هجاء له **عمده وسهوه قبل قعوده قدر التشهد** **بيان** وسوا كان فاسيا او نايما او جاهلا او مخطيا او مكرها هو المختار وحديث رفع عن امتي الخطأ محمول على رفع الاثر وحديث ذي اليمين منسوخ بحديث مسلم ان صلاتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس **الا السلام** للتحليل اي للخروج من الصلاة قبل ان تمامها على ظن اكملها فلا تقصد بخلاف السلام على انسان للتحية او على ظن انها تروحية مثلا او سلم قايما في غير جنازة **فانه يفسد ها مطلقا** فان لم يقل عليكم **ولو ساهيا** فسلام التحية مقصد مطلقا وسلام التحليل ان عمدا ورد السلام ولو سهاها بلسانه لا يبده بل يكره على المعتد نعم لو ساه في بنية السلام قالوا تقصد كانه لانه عمل كثير وفي التهر عن صدر الدين القوي **سلامك مكرورة على من ستمع** ومن بعد ما ابرى يسى ويشع **مصل وتال ذا كرو محدث** خطيب ومن يصغي اليهم ويسمع **مكرر فقه جالس لقضاء به** ومن يجثوا في الفقه دعهم لينفعوا **مؤذن ايضا او مقيم مدرس** كذا الاجنبيات الفتيات امنع **ولعاب شطرنج وشبه خلقهم** ومن هو مع اهل له يتمتع **ودع كافر ايضا وكشف عورة** ومن هو في حال التغوط اشنع **ودع اكلا الا اذا كنت جايعا** وتعلم منه انه ليس يمنع **كذلك استاذ مفن مطير** فهذا اختام والزيادة تنفع **وشرح في الضيا بوجوب الرد في بعضها** وبعد ما بقوله سلام عليكم بحزم الميم **والتخنج بحرفين بلا عذر** امامه بان نشأ من طبعه فلا او بلا غرض **صح** فلو لتعين صوته او لهتدى امامه او للاعلام انه في الصلاة فلا فساد على الصحيح **والرعا بما يشبه كلامنا خلافا للشافعي والابن** هو قوله اه بالقصر والتاوه كقوله آه بالمد والتايفان او وقف واليك بصوت يجعل به حروف لوجه او مصيبة قيد الاربعة الا المريض لا يملك نقه عن اثنين وتاوه لانه حينئذ كعطاس وسعال وجشأ وتشاوب وان حصل حروف للضرورة لا لذكر الجنة والدار **فلو اعجبت** تارة الامام فجعل يبيكي ويقول بلى او نعم او اري لا تقصد سر آجيه لدلائله على الخشوع ويفسدها تشميت عاطس لغيره بغير حرك الله ولو من العاطس لنقله لا بعلمه التامين بعد التشميت وجواب خير سواء بالاسترجاع على المذهب لانه يقصد الجواب صار كلام الناس وكذا يفسدها كلما قصد به الجواب كأنه قيل امع الله اله فقال لا اله الا الله او ما مالك فقال الخيل والبغال والحمير او من اين جيت فقال وبيئ معطلة وقصر مشيدا **والخطاب** كقوله لمن اسمه يحيى او موسى







لم يشدها لانه اسقط حرمة نفيه **ويغفر** زندقا بدائع الامام وكذا المفرد  
 في الصلوات نحوها ستره بقدر ذراع طولا **وغلظ اصبع** لتبند والناظر حقن به  
 دون ثلاثة اذرع على هذا **احد حاجبيه** لا بين عينيه والا يمين افضل ولا يلفي الوضع  
 ولا الخط وقيل يكفي فيخط طولا وقيل كالحجاب **ويده** فعه هو رخصته فتتركه  
 افضل بدائع قال الباقي فلو ضربته فمات لا شيء عليه عند الشافعي خلافا لما على  
 ما يفهم من كتبنا **بتسبيح** او جهر بقراءة او اشارة ولا يزا عليه عندنا فمستأنى  
 لانهما فانه يكره والمرأة تصفق لا يطن على بطن ولو سجدت وصفق يكره  
**وكفت ستره الامام** للكل ولو عدم المرور والطريق جاز تركها وفعلها اولى  
 وكره هذه نعم التنزيهية التي مرجعها خلاف الاولى فالفارق الدليل فان تهيا  
 ظن الثبوت ولا صار في فتح عينية والافتتن بهية **سدل** تخريما للنهي **توبه** اي رساله  
 بلا لبس معتاد وكذا القباكم الى ورا ذكره الحلبي كشد ومنديل يرسله من كتفيه  
 فلو من احدها لم يكره كماله عذر وخارج صلاة في الاصح وفي الخلاصة اذا لم يدخل  
 اليد في كراة الفرجي المختار انه لم يكره وهل يرسل الكراة ويمسك خلاف والا حوط  
 الثاني فمستأنى وكره **كفه** اي رفعه ولولتراب كشمرك او ذيل وعينه به اي  
 بثوبه **وبجسه** للنهي الاحتاج ولا بأس به خارج صلاة **وصلاته** في ثياب  
 بذلة يلبسها في بيته ومهنة اي خدمته ان له غيره والا **واخذ درهما** ونحوه في  
 فيه **لم يمنع من القراءة** فلو منعه تفسد **وصلاته** حاسرا اي كاشفا راسه  
**للتكاسل** ولا بأس به **للتدلل** واما الالهانة بها فكنز ولو سقطت فاعادتها  
 افضل الا اذا احتاجت للتكوير او عمل كثير **وصلاته مع مدافعة الاخيشين**  
 او احدهما او **الرجل** للنهي **وعقص شعره** للنهي عن كفه ولو جمعه او ادخال  
 اطرافه في اصوله قبل الصلاة اما فيها فمفسد **وقلب الحصى** للنهي **الاستحادة**  
 التام فينحصر مرة وتركها اولى **وفرقة الاصابع** وتشبيكها ولو مستظرا  
 لصلاة او ماشيا اليها للنهي ولا يكره خارجها الحاجة **والتخصر** وضع اليد  
 على الخصرة للنهي ويكره خارجها تنزيها **والالتفات** بوجهه كله او بعضه  
 للنهي ويبصره يكره تنزيها وبصدرة تفسد كما مر **وقيل** قايله قاضي خات  
**تفسد بتحويله والمعتدلا** **واقعاوه** كالكلب للنهي **وافتراش الرجل ذراعيه**  
 للنهي **وصلاته الى وجه انسان** كراهية استقباله فالاستقبال لو من المصلي  
 فالكره عليه والا فعلى المستقبل ولو بعيدا ولا حائل **ورد السلام** بعده او براسه  
 كما مر **فرع** لا بأس بتكلم المصلي واجابته براسه كما لو طلب منه شيء او اوى درهما  
 وقيل اجيبه فاما بنعم اولا **اما** لو قيل له تقبلم فتقدم او دخل احد الصف  
 فوسع له فورا فسدت ذكره الحلبي وغيره خلافا لما سرت عن البحر وكره التربع

لو صعد رافعا بكفة في محضر يكره  
 ولو صعد رافعا بكفة في محضر يكره  
 عذبه يكره المصلي ان يافقه لاسر  
 شقة او فرجتي ولو رجل يدينه  
 اختلاف فيمنع من تركها  
 واختار انه يكره كما في المحققين  
 درم

مطل  
 دخول الصف

تنزيها

تنزيها لترك الجلسة المستوفى **بغير عذر** ولا يكره خارجها لانه عليه السلام  
 كان جل جلوده مع اصحابه التربع وكذا عمر رضي الله عنه والتشاوب ولو خارجها  
 ذكره مسكين لانه من الشيطان والافنيا محفوظون منه **وتقيض عينيه** للنهي الا  
 الكمال خشوع وقيام الامام في المحراب لا سجوده فيه وقدماء خارجة لان العبرة  
 للتقدم **مطلقا** وان لم يشتهر حال الامام ان علق بالتشبه وان بالاشتباه فلا اشتباه  
 في نفي الكراهية وانفراد الامام على الركن للنهي وقدر الارتفاع بذراع ولا بأس بما  
 دونه وقيل ما يقع به الامتياز وهو الاوجه ذكره الكمال وغيره وكره عكسه في الاصح  
 وهذا كله **عند عدم العذر** كجمعه وعيد فلو قاموا على الرفوف والامام على الارض  
 او في المحراب لضيق المكان لم يكره كما لو كان معه بعض القوم في الاصح وبه جرت العادة  
 في جوامع المسلمين ومن العذر ارادة التعليم او التبليغ كما بسط في البحر وقدمنا  
 كراهية القيام في صف خلف صف فيه فرجة للنهي وكذا القيام منفردا وان لم يجد  
 فرجة بل يجذب احدا من الصف ذكره ابن الكمال لكن قالوا في زماننا تركه اولى قلنا  
 قال في البحر يكره وحده الا اذا لم يجد فرجة **وليس ثوب به** ثياب ذي روح  
 وان يكون فوق راسه او بين يديه او يحذا به بمنته او يسرق او يحل سجوده  
 تمثال ولو في وسادة منصوبة لا مفروشة **واختلف** فيما اذا كان التمثال خلفه  
 والظاهر الكراهية ولا يكره لو كانت تحت قدميه او محل جلوسه لانها مهانة  
 او في يده عبارة الشئني بدنه لانها مستورة بثيابه او على خاتمه ينقش غير  
 حستين قال في البحر ومفاده كراهية المستبين لا المستقيم بليس او صرة او  
 ثوب اخر واقره المصنف **او كانت صغيرة** لا تنبئ تفاصيل اعضائها  
 للناظر قايما وهي على الارض ذكره الحلبي **او مقطوعة الزمان** او الوجه المحو  
 عضوا لا تعيش بدونه **او لغير ذي روح** لا يكره لانها لا تعبد وخبر جبريل  
 بخصوص بغير المهانة كما بسطه الكمال واختلف المحدثون في امتناع ملائكة  
 الرحمة بما على النقيدين تنفاه عياض واشتبه النوروي وكره تنزيها **عدا** **الاي**  
**والسورة والتسبيح** باليد في الصلاة **مطلقا** ولو نفلا اما خارجها فلا يكره  
 كعده بقلبه او بغيره انا مله وعليه يحمل ما جاء من صلاة التسبيح **فرع** لا بأس  
 بانخاذ المشجة لغير رياء كما بسط في البحر لا يكره **قتل حية** او عقرب ان  
 خاف الاذي اذا الامر للاجاجة لانه منفعته لنا فالاولى ترك الجنية البيضاء  
 لحوف الاذي **مطلقا** ولو فعل كثير على الاظهر لكن صح الحلبي الفساد ولا يكره  
**صلاة الى ظهر قاعد** او قاييم ولو **يتجدد** الا اذا خيف الغلط بجديته  
**ولا الى مصحف ارسيف** **مطلقا** او شمع او سراج او نار توقد لان الجوس  
 انما تعبد الحجر لا النار الموقدة فتيه او على بساط فيه تماثيل ان لم يسجد

بغير عذر  
 تنزيها



عليها الماستر فروع يكره اشتغال الصا والاعتجار والتلثم والتختم وكل عمل قليل بلا  
 عذر كغرض لقلة قبل الاذى وترك كل سنة او مستحب وحمل الطفل وما ورد من شئ  
 جديث ان في الصلاة لشغلا وبياح قطعها نحو قتل حية وندابة وفور قدر وضاع  
 ما قيمته درهم لدا وغيره ويستحب لدافعة الاختشين والخروج من الخلاف ان لم يخف  
 فوت وقت او جماعة ويحب لا غائبة ملهوف وغريق وحريق لا لئلا احدا بوبيه  
 بلا استغاثة الا في النفل فان علم انه يصلي لا باس ان لا يجيبه وان لم يعلم اجابة  
 وكره تخريما استقبال القبلة بالفرج ولو في الحلال بالمديت التقوط وكذا استدبارها  
 في الاصح كما كره لبناغ امساك صبي ليلوك نحو القبلة كما كره مدرج ليه في نوم او غيره  
 اليها اعمد لا نذاسة ادب قاله من لا يكبر بالكرام الى مصحف او شئ من الكتب الشرعية  
 الا ان تكون على موضع مرتفع عن المجازاة فلا يكره قاله الكمال وكما كره غلق باب المسجد  
 الا خوف على متاعه به يفتى وكره تخريما الوطى فوقه والبول والتقوط لانه مسجد  
 الى عنان السماء واتخاذ طريقا بغير عذر وصرح في القنية بنفسه باعتياده  
 وادخال الحاسة فيه وعليه فلا يجوز الاستصباح بدفن خمس فيه ولا تطييبه  
 بنجس ولا البول والقصد فيه ولو في آنا ويحرم ادخال صبيان ومجانين  
 حيث غلب تخسيسهم والافكره وينبغي لداخله تعامد نعله وخفه وصلاته  
 فيها افضل لا يكره ما ذكر فوق بيت جعل فيه مسجد بل ولا فيه لانه ليس  
 بمسجد شرعا واما المتخذ للصلاة جنازة او عبيد فهو مسجد في حق جوار  
 الاقتدا وان افضل الصنفون رفقا بالناس لا في حق غيره به يفتى منها به  
 فخل دخوله الحنب وحايض كفنا مسجد ورباط ومدرسة ومساجد حياض  
 واسواق لا قوارع ولا باس بنقشه خلا محرابه فانه يكره لانه يلهم المصلي  
 ويكره التكلف ويكره التكلف بدقايق النقوش ونحوها خصوصا في جدار القبلة  
 قاله الحلبي وفي قطر المجتبى وقيل يكره في المحراب دون السقف والمؤخر انتهى  
 وظاهره ان المراد بالمحراب جدار القبلة فيلحظ بحص ومآذبه لو باله الحلال  
 الا ان مال الوقف فانه حرام وضمن متوليه لو فعل النقش او البياض الا اذا خيف  
 طمع الظلمة فلا باس به كما في والا اذا كان لاحكام البناء والواقف فعل مثله  
 لقوله انه يعمل الوقف كما كان وغمامه في البحر فروع افضل المساجد مكة  
 ثم المدينة ثم القدس ثم قبا ثم الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ومسجد استاذ  
 لدنسه او لسماع الاخبار افضل اتفاقا والصحيح ان ما الحق بمسجد المدينة ملحق  
 به في الفضيلة نعم تحوى الاول اولى وهو ما ية في مائة ذراع ذكره من لا على في  
 شرح لباب المناشك ويحرم فيه السوان ويكره الاعطاء وقيل ان تحطوا انشاد  
 ضالة او شعر الا ما فيه ذكر ورفع صوت بذكر الا المتفقهة والوضوء الا فيما عدا

لذلك

لذلك وغرس الاشجار الا لنفع كقفل نر وتكون للمسجد واكل ونوم الامتكتف وغرس  
 ودخول اكل خورثوم ويمتنع منه وكذا كل مؤذ ولو يلسانه وكل عقد الامتكتف  
 بشرطه والكلام المباح وبيده في الظهيرة بان يجلس لاجله لكن في النهار الاطلاق  
 اوجه وتخصيص مكان لنفسه وليس له اندعاج غيره منه ولو مدرسا واداماف  
 فلمصلي ازعاج القاعد ولو مشغلا بقراءة او درس بل ولا هل المحلة منع من ليس  
 منهم عن الصلاة فيه ولهم نصب متولي وجعل المجددين واحدا وعكسه لصلاة  
 لا لدرس او ذكر في المسجد عظة وقران فاستماع العظة اولى ولا ينبغي الكتابة  
 على جدرانها ولا باس برمي عشب خفاش وحام لتسقيته يا **ب الوتر**  
**والنوافل** كل سنة نافلة ولا عكس هو فرض علا وواجب اعتقادا وسنة ثبوتا  
 بهذا وفقوا بين الروايات وعليه فلا يكفر بضم فسكون اي لا ينسب الى الكفر جحد  
 وقد كره في الفجر مفسده له كعكسه بشرطه خلافا لهما ولكنه يقضى ولا يصح قاعدا  
 ولا راكبا اتفاقا وهو ثلاث ركعات بتسليمه كما لمخرجه حتى لو نسي القعود لا يعود  
 ولو عاد ينبغي الفساد كما سيجي ولكنه يقرأ في كل ركعة منه فاتحة وسورة احتياطا  
 والسنة السور الثلاث وزيادة العوذتين لم يخترها الجمهور وكبر قبل ركوع  
 ثالثة رافعا يديه كما مر ثم يعتمد وقيل كالداعي وقت فيه ويسن الدعاء المشهور  
 ويصلي على النبي به يفتي وصرح الجدي بالكسب معني الحق ويلحق بمعني لا حق ونحفظ  
 بدال مهمله فسرع فان قرأ بحجة فسدت حاشية كانه لانه كلمة مهمله مخافتا على الاصح  
 مطلقا ولو اما ما الحديث خير الدعاء الخفي وصرح الاقتدا فيه ففي غيره اولى ان لم  
 يتحقق منه ما يفسدها في اعتقاده في الاصح كما بسط في البحر بشافعي مثالا لم  
 يفصله بسلام لا ان فصله على الاصح فيهما للاتحاد وان اختلف الاعتقاد ولذا  
 ينوي الوتر لا الوتر الواجب كما في العيدين للاختلاف ويبقى الماموم بقنوت  
 الوتر ولو بشافعي يقنت بعد الركوع لانه مجتهد فيه لا الفجر لانه منسوخ بل  
 يقف ساكتا على الاظهر مرسلانية ولو نسيه اي القنوت ثم تذكره في  
 الركوع لا يقنت فيه لغوات محله ولا يعود الى القيام في الاصح لان فيه رفض  
 الفرض للموجب فان عاد اليه وقتت ولم يعد الركوع لم تفسد صلاته  
 لكون ركوعه بعد قراءة تامة ومسجد للسهر وقتت او لا لزواله عن محله ركع  
 الامام قبل فراغ المقتدي من القنوت قطعه وتابعه ولو لم يقرأ منه شيئا  
 تركه ان خاف فوت الركعة معه بخلاف التشهد لان المخالفة فيما هو مست  
 الاركان او الشرايط مفسدة لا في غيرها قنت في اولى الوتر او ثانيته سهو السهر  
 يقنت في الثالثة اما لو شك انه في ثانيته او ثالثة كرهه مع القعود في الاصح  
 والفرق ان الساهي قنت على انه موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف الشاك وصرح

خلا  
 المخالفة القصد



الشروع في النوافل ويجعلها قولاً **نظم**  
من النوافل سبع تلزم الشارع **هـ** اخذ ذلك مما قاله الشارع **هـ**  
صوم صلاة طواف حجه رابع **هـ** عكوفه عمرة احرامه السابع **هـ**  
وقضى ركعتين لو نوى اربعاً غير موكدة على اختيار الحلبي وغيره وقضى في خلال  
الشفع الاول والثاني اي وتشهد الاول ولا يقصد الكل اتفاقاً والاصل ان  
كل شفع صلاة الا يعارض اقتداً او نذر او ترك قعود اول **كما** يقضي ركعتين  
لو ترك القراءة في شفعية او تركها في الاول فقط او الثاني او احدي ركعتي  
الثاني او احدي ركعتي الاول او الاول واحدي الثاني لا غير لان الاول  
لما بطل لم يصح بنا الثاني عليه فهذه تسع صور للزوم ركعتين وقضى  
اربعا في ست صور لو ترك القراءة في احدي كل شفع او في الثاني واحدي  
الاول وبصورة القراءة في الكل تبلغ ستة عشر لكن بقي ما اذا لم يقعد او قعد  
ولم يقم لثلاثة اوقام ولم يقيد بها بسجدة او قيدها بقتبته وميز المتداحل  
وحكم مؤتم ولو في تشهد كامام **ولا قضا لو نوى اربعاً وقعد قدر التشهد ثم**  
**فقص** لانه لم يشرع في الثاني او شفع في فرض ظاناً انه عليه فذكر اياه انقلب  
تفلاً غير مضمون لانه شرع مسقطاً لا يترجمه ملكاً او صلى اربعاً فكثر ولم يتعد  
بينهما استحساناً لانه بقيامه جعلها صلاة واحدة فبقي واجبة والحائمة هي القرينة  
وفي التشريح صلى الف ركعة ولم يقعد الا في اخرها صح خلافاً للمجد ويسجد للمسهو  
ولا يثنى ولا يتعوذ فيلحفظ ويتنفل مع قدرته على القيام قاعداً لا مضطجعا  
الابعد ابتداءً وكذا بنا بعد الشروع بلا كراهة في الاصح اعكسه بحجرو فيه  
اجر غير النبي عليه السلام على النصف الابعذر **ولا يصلي بعد صلاة مفروضة**  
**مثلاً في القراءة او في الجماعة ولا تفاد عند توهم الفساد للهني وما نقل ان**  
**الامام قضى صلاة عمر فان صح نقول** كان يصلي المغرب والوتر اربعاً بثلاث قعدات  
ويقعد في كل نقله **كما في التشهد على المختار** ويتنفل المقيم **راكباً خارج المص**  
**محلى القصر مومياً** فلو سجد اعتباراً بما لانها انما شرعت بالاجزاء الى اي جهة توجهت  
دايته ولو ابتداء عندنا ولو على سرجه نجس كثير عندنا لاكثر ولو سيرها بعمل  
قليل لا بأس به واذا افتتح النفل ركباً ثم ترك بني وفي عكسه لان الاول  
ادى الكل مما وجب والثاني بعكسه ولو افتتحها خارج المص ثم دخل المص اتم  
على الدابة بايما وقيل لا يل يترك وعليها لاكثر قاله الحلبي ولو صلى على دابة في شق  
محمل وهو يقدر على النزول بنفسه لا تجوز الصلاة عليها اذا كانت واقفة  
الا ان تكون عيدان المحمل على الارض بان ركز تحت خشبة واما الصلاة على العجلة  
ان كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير ولا تسير فهي صلاة على الدابة فتجوز

في حالة العذر المذكور في التيمم لا غيرها ومن العذر المطر وطيق يغيب فيه  
الوجه وذهاب الوفا ودابة لا تترك الا بعثاً او بعين ولو محرماً لان قورة الغيب لا  
تعتبر حتى لو كان مع امه مثلاً في شق محمل واذا نزل لم تقدر ترك وحدها جاز  
له ايضاً كما افاده في البحر فيلحفظ وان لم يكن طرف العجلة على الدابة جاز لو واقفة  
لتعليقهم بانها كالسري وهذا كله في القرض والواجب بانواعه وستة الفجر بشرط  
ايقافها للقبلة ان امكنه والا فيقدر الامكان ليلا يختلف سبيلها المكان واما  
في النقل فيجوز على المحمل والعجلة مطلقاً فرادى لا بجماعة الاعلى دابة واحدة ولو  
جمع بين نية فرض ونقل ولو تحية رجع الفرض لقوته وبطلها بمجد والاية الثلاثة  
ولو نذر ركعتين بقدر ظهر لزماه به عنده اي ابي يوسف كما لو نذر بغير  
قراءة او عريانا او ركعة وكذا نصف ركعة عند ابي يوسف وهو المختار واهدره الثالث  
اي مجد او نذر عبادة في مكان كذا فاداه في اقل من شرفه جاز لان المقصود القرية  
خلافاً للزفر والثلاثة ولو نذرت عبادة كصوم وصلاة في غد فحاضت فيه يلزمها  
قضاؤها لانه يمنع الاداء الوجوب ولو نذرتها يوم حيضها لا لانه نذر بمعية  
التراويح سنة موكدة لمواظبة الخلفاء الراشدين للرجال والنساء اجماعاً ووقتها  
بعد صلاة العشاء الى الفجر قبل الوتر وبعده في الاصح فلو فاتت بعضها وقام الامام  
الى الوتر او ترعه ثم صلى ما فاتته ويحب تأخيرها الى ثلث الليل ونصفه ولا  
تكره بعده في الاصح ولا تقضى اذا فاتت اصلاً ولا وحده في الاصح فان قضاها  
كانت نفلاً مستحباً وليس بتراويح كسنة مغرب وعشاء والجماعة فيها سنة  
على الكفاية في الاصح فلو تركها اهل مسجد اتموا الا لو ترك بعضهم وكما شرع بجماعة  
فالمسجد فيه افضل قاله الحلبي وهي عشرون ركعة حكمت مساواة الكل للمحمل  
بعشر تسليمات فلو فعلها بنسليمة فان قعد لكل شفع صححت بكراهة والا نابت عن  
شفع واحد بديفتي **جلس** ندياً بين كل اربعة بقدرها وكذا بين الخامسة والوتر  
ويجوزون بين شيع وقراءة وسكوت وصلاة فرادى نعم تكره صلاة ركعتين بعد كل  
ركعتين والختم مرة سنة ومربعين فضيلة وثلاثاً افضل ولا يترك الختم لكل القوم لكن  
في الاختيار لا افضل في زماننا قدر ما لا يتحمل عليهم واقوه المصنف وغيره وفي المجتبى عن  
الامام لوقر ثلاثاً قصاراً او اية طويلة في القرض فقد احسن ولم يسن في غاظنك  
بالتراويح وفي فضائل رمضان للزاهدي اختي ابو الفضل الكرمانى والوسرى انه  
اذا قرأ في التراويح الفاتحة واية او اثنين لا يكره ومن لم يكن عالماً باهل زمانه فهو  
جاهل ويأتى الامام والقوم بالشأن في كل شفع وينبذ الامام على التشهد الا ان  
يمل القوم فيأتى بالصلوات ويكتفى باللهم صل على محمد لانه الفرض عند الشافعي  
ويترك الدعوات ويحتمل المنكرات هدرمة القراءة وترك قعود وتسمية

في

في







عند الشافعي والاعادة فعل مثله في وقته خلل غير الفساد لقولهم كل صلاة اديت مع كراهة المحترم تعاد اي وجوبها في الوقت واما بعده فتدبا والقضاء فعل الواجب بعد وقته والحلاقة على غير الواجب كالتي قبل الظهر مجازا الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر اذا وقضا لا تزم يفوت الجواز يفوته الجهر المشهور من نام عن صلاة وبه قلب الفرض العملي وقضا الفرض والواجب والسنة فرض وواجب وستة لف ونشر مرتب وجميع اوقات العمر وقت للقضا الا الثلاثة المنهية كما مر فلم يجز تقريع على اللزوم فجر من تذكر انه لم يوتر لوجوبه عنده الا استثنائا من اللزوم فلا يلزم الترتيب اذا ضاق الوقت المستحب حقيقة اذ ليس من الحكمة تفويت الوقتية لتدرك الغايته ولو لم يسع الوقت كل الفوايت فالاصح جواز الوقتية محتبي وفيه ظن من عليه العشاء ضيق وقت الجهر فصلها وفيه سعة يكررها الى الطلوع وفرضه الاخير او نسيت الغايته لانه عذر او فانت ست اعتقادية لدخولها في حد التكرار المقضي للخروج **خروج وقت السادسة** على الاصح ولو متفرقة او قديمة على المعتمد لانه متى اختلف الترجيح ربح الطلاق المتون بحسب **او ظن ظنا معتبرا** اي يقيظ لزوم الترتيب ايضا بالظن المعتبر كن صلى الظهر ذكرا الترك الفجر فسقط ظهره فاذا قضى الفجر ثم صلى العصر ذكرا للظهر جاز العصر اذ لا فائتة عليه في ظنه حال اذا العصر وهو ظن معتبر لانه يجتهد فيه وفي المجتبى من جهل فرضية الترتيب لمحق بالناس واختاره جماعة من ائمة بخاري وعليه يخرج ما في الفتية صبي بلغ وقت الفجر وصلى الظهر مع تذكره جاز ولا يلزم الترتيب بهذا القدر ولا يعود لزوم الترتيب بعد سقوطه بكثرتها اي الفوايت يعود الفوايت الى القلة بسبب القضاء لبعضها على المعتمد لان الساقط لا يعود وكذا لا يعود الترتيب بعد سقوطه لباقي السقاط السابقة من النسيان والضيق حتى لو خرج الوقت في خلال الوقتية لا نقصد وهو مود هو الاصح محتبي وفساد اصل الصلاة بترك الترتيب موقوف عند ايجح سوا ظن وجوب الترتيب فان كثرت وصارت الفوايت مع الغايته **سنا ظهر صحتها** بخروج وقت الخامسة التي هي سادسة الفوايت لان دخول وقت السادسة غير شرط لانه لو ترك فجر يوم وادى باقي صلواته انقلبت صحيحة بعد طلوع الشمس والا يان لم تنصر سنا لا يظهر صحتها بل يصير نفلا وفيها يقال صلاة تصح خمسا واخرى تقصد خمسا ولومات وعليه صلوات فائتة وادعى بالكفاية يعطى لكل صلاة نصف صاع من بر كالقطرة وكذا حكم الوتر والصوم وانما يعطى من تلك ماله ولو لم يترك ما لا يستقر من وارثه نصف صاع مثلا ويدفعه لفقير ثم يدفعه الفقير للوارث ثم وشم حتى يتم ولو قضاها ورثته باسم لم يجوز لانها عبادة بدنية بخلاف الحج لانه يقبل النيابة ولو ادى

مطل  
اسقاط الصلاة

لفقير

لفقير اقل من نصف صاع لم يجز ولو اعطاه الكل جاز ولو ادى عن صلاة في مرضه لا يصح بخلاف الصوم ويجوز تاخير الفوايت وان وجبت على الفور لعذر السعي على العيال وفي الخوايج على الاصح وسجدة التلاوة والنذر المطلق وقضا رمضان موسع وصنيق الحلو اني كذا في المجتبى ويعذر بالجهل حرجي اسلم ثمة ومكث مدة فلا تقضا عليه لان الخطاب اما يلزم بالعلم او بدليله ولم يوجد كالا يقضى مرتد ما فاتت زمنها ولا ما قبلها الا الحج لانه بالردة يصير كالكافر الاصلي ولذا يلزم باعادة فرض اداءه ثم ارجد عقبه **وتاب** اي اسلم في الوقت لانه حبط بالردة قال تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وخالف الشافعي بدليل فيجده وهو كافر قلنا افادة علمين وخبرين احباط العمل والخلود في النار فالاحباط بالردة والخلود بالموت عليها فيلحفظ **فروع** صبي احتلم بعد صلاة العشاء واستيقظ بعد الفجر لم يمتد قضاها صلى في مرضه بالتييم والائتماء ما فاتت في صحة صح ولا يعيد لو صح كثرة الفوايت لوى اول ظهر عليه او آخر وكذا الصوم نوى من رمضانين هو الاصح ويقتضى ان لا يطالع غيره على قضائه لان التاخير معصية فلا يظهرها **باب سجود السهو** من اضافة الحكم الى سببه واولاه بالفوايت لانه لاصلاح ما فات وهو والشك والنسيان واحد عند الفقهاء والظن الطرف الرابع والوهم الطرف المرجوح **يجب له بعد سلام واحد** عن يمينه فقط لانه المعهود وبه يحصل التحليل وهو الاصح بحسب المجتبى وعليه لو اتي بتسليمتين سقط عنه السجود ولو سجد قبل السلام جاز وكرة تنزيها وعند مالك قبله في التقصان وبعده في الزيادة فيعتبر القاف بالقاف والدال بالدال **سجدتان** ويجب ايضا **تشهد وسلام** لان سجود السهو يرفع التشهد دون القعدة لقوتها بخلاف الصلوية فانها ترفعها وكذا التلاويه على المختار ويأتي بالسلام على النبي والدعاء في القعود الاخير في المختار وقيل بينهما احتياطا **اذا كان الوقت صالحا** فلو طلعت الشمس في الفجر واحمرت في القضا او وجد منه ما يقطع البناء بعد السلام سقط عنه فتحة وفي الفتية لو بني النفل على فرض سهى فيه لم يسجد بترك متعلق **يجب واجب** مما مر في صفة الصلاة **سهوا** فلا يسجد في العهد قيل الا في اربع ترك القعدة الاولى وصلاته على النبي وتفقده عمدا حتى شغله عن ركن وتاخير احدي سجدتي الركعة الاولى الى اخر الصلاة **نهر وان تكرر** لان تكراره غير مشروع كركوع متعلق بترك واجب قيل قراة الواجب لوجوب تعديها ثم انما يتحقق الترك بالسجود فلو تذكر ولو بعد الرفع من الركوع عادت ثرا عاذا الركوع الا انه في تذكر القابعة يعيد السجدة ايضا وتاخير قيام الى الثانية بزيادة على التشهد بقدر ركن وقيل

قوله بعد سلام واحد على قول الامام وهو اختيار اكثرهم وهو قول الامام في غيره وهو كحبط وهو لا يعد في الفوايت وهو كصواب وقالا بعد تسليمتين وفي الهداية وهو صحيح وفي المفيد يعلم من مجتهديه وبارك في مذهبهم وبين وهو الصحيح وفي الباعين مع التسليمتين اجمع وفي البدائع وهو قول عامة اصحابنا وفي قول جواز تركها في السلام لفصل بين الامرين وتكرارها في الصلاة به وهذا يحصل بسلام واحدة ولا السلام للتحليل والجمعة في التحليل على اصل الصلاة دون التحليل لانها لقطع التعمير فصار ضم السلام الثاني الى الاول عينا للتحليل غير انفاضة المظنونة منه فانه فاعدا للتحريم لوضعه اليه فلا يمكن سجود السهو وذكر شيخنا في شرح كتاب الصلاة انه لو لم يتبين لوانه يسجد السهو بعد ذلك لانه غير متعلق بالركعة ووجه قولهم انه لا يسجد عليه ولم يكرهوا سجدة بغيره وذكر السلام كالحلف وكذا من غفر

قوله بعد سلام واحد على قول الامام وهو اختيار اكثرهم وهو قول الامام في غيره وهو كحبط وهو لا يعد في الفوايت وهو كصواب وقالا بعد تسليمتين وفي الهداية وهو صحيح وفي المفيد يعلم من مجتهديه وبارك في مذهبهم وبين وهو الصحيح وفي الباعين مع التسليمتين اجمع وفي البدائع وهو قول عامة اصحابنا وفي قول جواز تركها في السلام لفصل بين الامرين وتكرارها في الصلاة به وهذا يحصل بسلام واحدة ولا السلام للتحليل والجمعة في التحليل على اصل الصلاة دون التحليل لانها لقطع التعمير فصار ضم السلام الثاني الى الاول عينا للتحليل غير انفاضة المظنونة منه فانه فاعدا للتحريم لوضعه اليه فلا يمكن سجود السهو وذكر شيخنا في شرح كتاب الصلاة انه لو لم يتبين لوانه يسجد السهو بعد ذلك لانه غير متعلق بالركعة ووجه قولهم انه لا يسجد عليه ولم يكرهوا سجدة بغيره وذكر السلام كالحلف وكذا من غفر

قوله بعد سلام واحد على قول الامام وهو اختيار اكثرهم وهو قول الامام في غيره وهو كحبط وهو لا يعد في الفوايت وهو كصواب وقالا بعد تسليمتين وفي الهداية وهو صحيح وفي المفيد يعلم من مجتهديه وبارك في مذهبهم وبين وهو الصحيح وفي الباعين مع التسليمتين اجمع وفي البدائع وهو قول عامة اصحابنا وفي قول جواز تركها في السلام لفصل بين الامرين وتكرارها في الصلاة به وهذا يحصل بسلام واحدة ولا السلام للتحليل والجمعة في التحليل على اصل الصلاة دون التحليل لانها لقطع التعمير فصار ضم السلام الثاني الى الاول عينا للتحليل غير انفاضة المظنونة منه فانه فاعدا للتحريم لوضعه اليه فلا يمكن سجود السهو وذكر شيخنا في شرح كتاب الصلاة انه لو لم يتبين لوانه يسجد السهو بعد ذلك لانه غير متعلق بالركعة ووجه قولهم انه لا يسجد عليه ولم يكرهوا سجدة بغيره وذكر السلام كالحلف وكذا من غفر

قوله بعد سلام واحد على قول الامام وهو اختيار اكثرهم وهو قول الامام في غيره وهو كحبط وهو لا يعد في الفوايت وهو كصواب وقالا بعد تسليمتين وفي الهداية وهو صحيح وفي المفيد يعلم من مجتهديه وبارك في مذهبهم وبين وهو الصحيح وفي الباعين مع التسليمتين اجمع وفي البدائع وهو قول عامة اصحابنا وفي قول جواز تركها في السلام لفصل بين الامرين وتكرارها في الصلاة به وهذا يحصل بسلام واحدة ولا السلام للتحليل والجمعة في التحليل على اصل الصلاة دون التحليل لانها لقطع التعمير فصار ضم السلام الثاني الى الاول عينا للتحليل غير انفاضة المظنونة منه فانه فاعدا للتحريم لوضعه اليه فلا يمكن سجود السهو وذكر شيخنا في شرح كتاب الصلاة انه لو لم يتبين لوانه يسجد السهو بعد ذلك لانه غير متعلق بالركعة ووجه قولهم انه لا يسجد عليه ولم يكرهوا سجدة بغيره وذكر السلام كالحلف وكذا من غفر

قوله بعد سلام واحد على قول الامام وهو اختيار اكثرهم وهو قول الامام في غيره وهو كحبط وهو لا يعد في الفوايت وهو كصواب وقالا بعد تسليمتين وفي الهداية وهو صحيح وفي المفيد يعلم من مجتهديه وبارك في مذهبهم وبين وهو الصحيح وفي الباعين مع التسليمتين اجمع وفي البدائع وهو قول عامة اصحابنا وفي قول جواز تركها في السلام لفصل بين الامرين وتكرارها في الصلاة به وهذا يحصل بسلام واحدة ولا السلام للتحليل والجمعة في التحليل على اصل الصلاة دون التحليل لانها لقطع التعمير فصار ضم السلام الثاني الى الاول عينا للتحليل غير انفاضة المظنونة منه فانه فاعدا للتحريم لوضعه اليه فلا يمكن سجود السهو وذكر شيخنا في شرح كتاب الصلاة انه لو لم يتبين لوانه يسجد السهو بعد ذلك لانه غير متعلق بالركعة ووجه قولهم انه لا يسجد عليه ولم يكرهوا سجدة بغيره وذكر السلام كالحلف وكذا من غفر

قوله بعد سلام واحد على قول الامام وهو اختيار اكثرهم وهو قول الامام في غيره وهو كحبط وهو لا يعد في الفوايت وهو كصواب وقالا بعد تسليمتين وفي الهداية وهو صحيح وفي المفيد يعلم من مجتهديه وبارك في مذهبهم وبين وهو الصحيح وفي الباعين مع التسليمتين اجمع وفي البدائع وهو قول عامة اصحابنا وفي قول جواز تركها في السلام لفصل بين الامرين وتكرارها في الصلاة به وهذا يحصل بسلام واحدة ولا السلام للتحليل والجمعة في التحليل على اصل الصلاة دون التحليل لانها لقطع التعمير فصار ضم السلام الثاني الى الاول عينا للتحليل غير انفاضة المظنونة منه فانه فاعدا للتحريم لوضعه اليه فلا يمكن سجود السهو وذكر شيخنا في شرح كتاب الصلاة انه لو لم يتبين لوانه يسجد السهو بعد ذلك لانه غير متعلق بالركعة ووجه قولهم انه لا يسجد عليه ولم يكرهوا سجدة بغيره وذكر السلام كالحلف وكذا من غفر

قوله بعد سلام واحد على قول الامام وهو اختيار اكثرهم وهو قول الامام في غيره وهو كحبط وهو لا يعد في الفوايت وهو كصواب وقالا بعد تسليمتين وفي الهداية وهو صحيح وفي المفيد يعلم من مجتهديه وبارك في مذهبهم وبين وهو الصحيح وفي الباعين مع التسليمتين اجمع وفي البدائع وهو قول عامة اصحابنا وفي قول جواز تركها في السلام لفصل بين الامرين وتكرارها في الصلاة به وهذا يحصل بسلام واحدة ولا السلام للتحليل والجمعة في التحليل على اصل الصلاة دون التحليل لانها لقطع التعمير فصار ضم السلام الثاني الى الاول عينا للتحليل غير انفاضة المظنونة منه فانه فاعدا للتحريم لوضعه اليه فلا يمكن سجود السهو وذكر شيخنا في شرح كتاب الصلاة انه لو لم يتبين لوانه يسجد السهو بعد ذلك لانه غير متعلق بالركعة ووجه قولهم انه لا يسجد عليه ولم يكرهوا سجدة بغيره وذكر السلام كالحلف وكذا من غفر

قوله بعد سلام واحد على قول الامام وهو اختيار اكثرهم وهو قول الامام في غيره وهو كحبط وهو لا يعد في الفوايت وهو كصواب وقالا بعد تسليمتين وفي الهداية وهو صحيح وفي المفيد يعلم من مجتهديه وبارك في مذهبهم وبين وهو الصحيح وفي الباعين مع التسليمتين اجمع وفي البدائع وهو قول عامة اصحابنا وفي قول جواز تركها في السلام لفصل بين الامرين وتكرارها في الصلاة به وهذا يحصل بسلام واحدة ولا السلام للتحليل والجمعة في التحليل على اصل الصلاة دون التحليل لانها لقطع التعمير فصار ضم السلام الثاني الى الاول عينا للتحليل غير انفاضة المظنونة منه فانه فاعدا للتحريم لوضعه اليه فلا يمكن سجود السهو وذكر شيخنا في شرح كتاب الصلاة انه لو لم يتبين لوانه يسجد السهو بعد ذلك لانه غير متعلق بالركعة ووجه قولهم انه لا يسجد عليه ولم يكرهوا سجدة بغيره وذكر السلام كالحلف وكذا من غفر



جرف وفي الزيلعي الاصح وجوبه باللهم صلى على محمد **والجهر فيما يخاف** للامام  
 وعكسه لكل مصل في الاصح والاصح تقديره بقدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين  
 وقيل قايله قاضي خان يجب السهو **ما ادى الجهر والمخافة مطلقا** قل واكثر  
 وهو ظاهر الرواية واعقده الخواص على مفرد متعلق بيجب ومقتد بسهوا امامه  
 ان يسجد امامه لوجوب المتابعة وسهوه اصلا والمسبق يسجد مع امامه مطلقا  
 سواء كان السهو قبل الاقتداء او بعده **فمقتضيها ما فاته ولو سهى فيه سجد ثانيا** وكذا الاخر  
 لكنه يسجد في آخر صلاته ولو سجد مع امامه اعاده والمقيم خلف المسافر كالسبوق وقيل كالا  
 سهى عن القعود **الاول من الفرض ولو عليا** اما النقل فيعود ما لم يقيد بالسجدة ثم ذكره  
 عاد اليه وتشهد ولا سهو عليه في الاصح **ما لم يستقم قايما** في ظاهر المذهب وهو الاصح فتح  
 والا اي وان استقام قايما لا يعود لا شغاله بفرض القيام **وسجد للسهو** لترك الواجب  
 فلو عاد الى القعود بعد ذلك **تفسد صلاته** لو فرض الفرض لما ليس بفرض وصحح الزيلعي  
 وقيل لا تفسد لكنه يكون مسيئا ويسجد لتأخير الواجب **وهو الاشبه** كاحققة الحال  
 وهو الحق وهذا في غير الموشى اما الموشى فيعود حتما وان خاف فوت الركعة لان القعود  
 فرض عليه حكم المتابعة سراج وظاهره انه لو لم يجد بطلت **تجسرت** وفيه كلام  
 والظاهر انها راجية في الواجب فرض في الفرض نهى ولو سهى عن القعود **الاخير**  
 كله او بعضه عاد ويكفي كون كل الجلستين قدر التشهد ما لم يقيد بها بسجدة لانت  
 مادون الركعة محل الرض وسجد للسهو لتأخير القعود **وان قتلها بسجدة** عامدا  
 او ناسيا **تحول فرضه** نقلا برفعه الجبهة عند سجدة ويقتضى لان تمام الشيء باخره  
 فلو سبقه الحدث قبل رفعه توفنا وبني خلا فالابن يوسف حتى قال نوه صلاة  
 فسدت اصلها الحدث والعبرة للامام حتى لو عاد ولم يعلم بد القوم حتى سجدوا  
 لم تفسد صلاتهم ما لم يتجدوا والسجود وفيها يلغى اى مصل ترك القعود الاخير وقيد  
 الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه **وضم سادسة** ولو في العصر والفجر ان شأ الاختصاص  
 الكراهة والاطم بالقصود **ولا يسجد على الاصح** لان النقصان بالفاد لا يتجبر وان  
 تعد في الرابعة مثلا قدر التشهد ثم قام عاد وسلم ولو سلم قايما صح ثم  
 الاصح ان القوم ينتظرونه فان عاد تبعوه وان عاد **للخامسة** ولو في العصر وخامسة  
 في المغرب ورابعة في الفجر به يفتى **لتصير الركعتان** له نفلا والضم هنا أكد  
 ولا عهدة لوقطع ولا باس با تمامه في وقت كراهة على المعتمد **وسجد للسهو** في الصورين  
 لنقصان فرضه بتأخير السلام في الاولى وتركه في الثانية **والركعتان لا يتوبان**  
**عن الستة** الراتبة في الاصح لان المواظبة عليهما انما كانت بتحرمة مبتدأة ولو  
 اقتدى به فيهما صلاهما ايضا وان افسد قصدا لهما به يفتى نقاية **ولو ترك القعود**  
**الاول في النقل سهوا** وسجد ولم يفسد **استحبا** نا لان كما شرع ركعتين شرع اربعاً

قوله للامام صوابه  
 لكل مصل في الاصح  
 خلافا لمن جعل المنفرد  
 مخيرا فيما يخاف من  
 الجهر والمخافة قوله  
 وعكسه لكل مصل  
 صوابه للامام

مطلق  
 صلاة فسدت  
 اصلها الحدث

وقد مرنا

وقد مرنا انه يعود ما لم يقيد الثالثة بسجدة وقيل لا واذا صلى ركعتين فرضا او  
 نفلا وسهى فيها فسجد له بعد السلام ثم اراد بنا شفع عليه لم يكن له ذلك  
 البناء اى يكره تحريما لا يبطل سجوده بلا ضرورة بخلاف المسافر اذا نوى الاقامة  
 لانه لو لم يبين بطلت ولو فعل ما ليس له من البناء صح بناؤه لبقا التحريم  
 ويعيد هو والمسافر سجود السهو على المختار لبطائه بوقوعه في خلال الصلاة  
 سلام من عليه سهوا يخرج منه من الصلاة خروجا موقوفا ان يسجد عاد اليها  
 والا لا وعلى هذا فيصح الاقتداء به ويبطل وضوءه بالقهقهة ويصير فرضه  
 اربعاً بنيت الاقامة ان يسجد للسهو في المسائل الثلاث والاسجد لا تثبت  
 الاحكام المذكورة كذا في عامة الكتب وهو غلط في الاخيرتين والصواب انه لا  
 يبطل وضوءه ولا يتغير فرضه سجد او لا لسقوط السجود بالقهقهة وكذا بالنية  
 ليلا يقع في خلال الصلاة وتامة في البحر واليه وسجد للسهو ولو مع سلامة  
 ناويا للقطع لان نية تغيير المشروع لغو ما لم يتحول عن القبلة او يتكلم لطلان  
 التحريم ولو نسي السهو وسجدة صلوية او تلاوتية يلزمه ذلك مادام في المسجد  
**سلم مصل الظهر مثلا** على راس الركعتين **توهمها** اتمامها اربعاً وسجد  
 للسهو لان السلام ساهيا لا يبطل لانه دعاء من وجه بخلاف ما لو سلم على ظن  
 ان فرض الظهر ركعتان بان ظن انه مسافر او انها الجمعة او كان قريب  
 عهد بالسلام فظن ان فرض الظهر ركعتان او كان في صلاة العشاء فظن انها  
 التراويح **فسلم** او سلم ذكرا ان عليه ركنا حيث تبطل لانه سلام عمد وقيل لا تبطل  
 حتى يقصد به خطاب آدمي **والسهو في صلاة العيد والجمعة والكتوبة والتطوع**  
**سواء** والمختار عند المتأخرين عدمه في الاولين لدفع الفتنة كما في جمعة البحر  
 واقره المصنف به جنم في الدرر **واذا شك** في صلاته من لم يكن ذلك اى الشك  
 عادة له وقيل من لم يشك في صلاة قط بعد بلوغه وعليه اكثر المشايخ تجزى  
 عن الخلاصة **كم صلى استأنف** بعمل مناف وبالسلام فاعدا الاولى لانه المحلل وان  
 كثر مثله عمل بغالب ظنه ان كان له ظن للحرج **والاخذ الاقل** لتيقنه وقعد  
 في كل موضع قوهمة موضع قعوده ولو واجبا ليلا يصير تاركاً فرض القعود او واجبه  
 واعلم انه اذا شغله ذلك الشك فتفكر قد راد اركن ولم يستغل حالة الشك  
 بقراءة ولا تسبيح ذكره في الذخيرة **وجب عليه** سجود السهو في جميع صور الشك  
 سواء عمل بالتحرى او بنى على الاقل فتح لتأخير الركن لكن في السراج انه يسجد للسهو  
 في اخذ الاقل مطلقا وفي غلبة الظن ان تفكر قد ركن **فروع** اجزءه عدل بان ما صلى  
 الظهر اربعاً وشك في صدقه وكذبه اعاد احتياطا ولو اختلفت الامام والقوم فلو  
 الامام على يقين لم يعيد والا اعاد بقولهم شك انها ثمانية الوتر ام ثلثة فثبت

مطلق  
 لا يسجد في عهد وعقد



وقعد ثم صلى اخرى وقت ايضا في الاصح شك هل كبر للاقتتاح اولا او احدث  
اولا او اصابه بخاسة اولا او مسح راسه اولا استقبال ان كان اول مرة والا لا اختلف  
لو شك في اركان الحج وظاهر الرواية البناء على الاقل وعليك بالاشباه في قاعدة اليقين  
لا ينزل بالشك **باب صلاة المريض** من اضافة الفعل لفاعله او محله  
ومناسبتة كونه عارضا ساويا فتاخر سجود التلاوة ضرورة من تعذر عليه القيام  
كله **مرض** حقيقى وحده ان يلحقه بالقيام ضرره يفتى قبلها او بينها الى الفريضة  
او حكمي بان خاف زيادته او بطؤ برئيه بقيامه او دوران راسه او وجد  
لقيامه الماشدیدا او كان لو صلى قائما سلس بوليه او تعذر عليه الصوم كما مر  
صلى قاعدا ولو استند الى وسادة او انسان فانه يلزمه ذلك على المختار كيف  
شأ على المذهب لان المرض اسقط عنه الاركان فالهيات اولى وقال الزمركاشي  
قيل وبه يفتى بركوع وسجود وان قدر على بعض القيام ولو شكيا على عصا  
او حائط قام لزوما بقدر ما يقدر ولو قدر اية او تكبير على المذهب لا ت  
البعض معتبر بالكل وان تعذرا ليس تعذرها شرط بل تعذر السجود كاف لا القيام  
او ما بالهتق قاعدا وهو افضل من الايمان قايما لقربه للارض ويجعل سجوده اخفض  
من ركوعه لزوما ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه فانه يكره تحريما فان فعل  
بالنبا للمجهول ذكره العيني وهو يخفف برأسه فسجوده اكثر من ركوعه صح  
على انه ايمان لا سجود الا ان يجد قوة الارض واليخفف لا يصح لعدم الايمان وان  
تعذر القعود ولو حكما او ماء مستلقيا على ظهره ورجلاه نحو القبلة غير انه  
ينصب ركبته لكرامة مدارجها الى القبلة ويرفع راسه يسيرا ليصير وجهه اليها  
او على جنبه الايمن او الايسر ووجهه اليها والاول افضل على المعتمد وان  
تعذرا الايمان برأسه وكثرت الغوايت بان زاد على يوم وليلة سقط القضاء  
عنه وان كان يفهم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الظهيرية لان مجرد العقل  
لا يكفي لتوجيه الخطاب واذا سقطت الاركان سقطت الشرايط عند العجز بالاولى ولا  
يعيد في ظاهر الرواية بدائع ولو اشتبه على مريض اعداد الركعات او السجرات  
لنفا من يلحقه لا يلزمه الاداء ولو اداها بتلقين غيره ينبغي ان تجزئ به كذا في الفتية  
ولم يوم بعينه وقلبه وحاجبه خلا فالزفر ولو عرض له مرض في صلاته  
بتم بما قدر على المعتمد ولو صلى قاعدا بركوع وسجود فصيح بنى ولو كان يصلى  
بالايمان فصيح لا يبني الا اذا صح قبل ان يركع بالسجود والسجود كما لو كان يومى  
مضطجعا ثم قدر على القعود ولم يقدر على الركوع والسجود فانه يستأنف  
على المختار لانه حاله القعود اقوى فلم يجز بناؤه على الضعيف والمتطوع  
الاتكا على شئ كعصا وجدار مع الاعياى التعب بلا كراهة وبدونه يكره وله

القعود بلا كراهة مطلقا هو الاصح ذكره الكمال وغيره صلى الفرض في فلكل حجار  
قاعدا بلا عذر صح لغلبة العجز واساء وقال لا يصح الا بعدد وهو الاظهر برهان  
والمربوضة في الشط كالشط في الاصح والمربوضة بلجة البحر ان كانت الزح  
بحر لها شديدا فكالمسيرة والا فكالواقفة ويلزم استقبال القبلة عند الافتتاح  
وكلما دارت ولوام قوما في فلكين مربوطتين صح والا لا ومن جن او اغنى عليه  
ولو يقنع من سبع او ادمى يوما وليلة قضى الخمس وان زاد وقت صلاة  
سارستلا للحرج ولو افاق في المدة فان لافاقته وقت معلوم قضى والا لزال  
عقله بينج او خمر او دوا لزمه القضاء وان طال لانه يصنع العباد كالنوم ولو قطعت  
يداه ورجلاه من المرفق والكعب وبوجهه جراحة صلى بغير طهارة ولا يتيمم  
ولا يعيد هو الاصح وقدم في التيمم وقيل لا صلاة عليه وقيل يلزمه غسل موضع  
القطع **فروع** يمكن الغريق الصلاة بالايما ولا عمل كثير لزمه الاداء والا امره  
الطبيب بالاستلقاء النزغ المأمن عينه صلى بالايمان لان حرمة الاعضا كحرمة النفس  
مريض تحته ثياب نجسه وكلما بسط شيئا تنجس من ساعته صلى على حاله وكذا لو  
لم يتنجس الا انه يلحقه مشقة بتجريكه **باب سجود التلاوة** من اضافة  
الحكم الى سببه يجب بسبب تلاوة اية أى اكثرها مع حرف السجدة من اربع عشر  
اية اربع في النصف الاول وعشرة الثاني منها اولى الحج اما ثانيته فضلا تية  
لاقتنائها بالركوع **وص** خلا للشافعي واحد ونفى مالك سجود المفصل بشرط  
سما عها فالسبب التلاوة وان لم يوجد السماع كتلاوة الاصح والسماع شرط في  
حق غير الثاني ولو بالفارسية اذا اخبر او بشرط الاتمام الى الاقتداء بمن تلاها  
فانه سبب لوجوبها ايضا وان لم يسمعها ولم يحضرها للمتابعة ولو تلا الموت لم  
يسجد المصلى اصلا لا في الصلاة ولا بعدها بخلاف الخارج لان الحجر بيت للطينين  
فلا يعد وهم حتى لو دخل معهم سقطت ولا يجب على من تلا في ركوعه او سجوده او تشهد  
الحج فيها عن القراءة بشرط الصلاة المتقدمة خلا للحرمة ونية التعيين وقدرها  
ما يفيدها وركنها السجود او بدله كركوع مصل وايمان مريض وراكب وهي سجدة  
بين تكبيرتين مستويتين جهرا وبين قيامين متحين بلا رفع يد وتشهد وسلام  
وفيها تشييع السجود في الاصح على من كان متعلقا بحبب الوجوب الصلاة  
لانها من اجزاها ادا كالاصم اذا قلا او قضا كالحجب والسكران والنائم فلا يجب  
على كافر وصبي ومجنون وحائض ونفسا قروا او سمعوا لانهم ليسوا اهلا لها  
ويجب بتلاوتهم يعنى المذكورين خلا للمجنون المطبق فلا يجب بتلاوته  
لعدم اهليته ولو قصر جنونه فكان يوما وليلة او اقل تلزمه تلا او سمع وان  
كثر لا تلزمه بل تلزم من سمعه على ما حره سلا خسر ولكن جنم الشربلا الى



بأختلاف الرواية ونقل الوجوب بالسماع من المجنون عن الفتاوى الصغرى والجوهرة  
قلت وبه جزم القهستاني لا يجب **بسماعه من الصدا والطير ومن كل تال حرفاً**  
ولا بالتهجي ولا من الموتى لو كان السماع في صلواته أي صلاة الموتى بخلاف الخارج  
كما مر وفي على التراخي على المختار ويكره تأخيرها تنقيرها ويكره أن يسجد عدداً عليه  
بلا تعيين ويكون مودياً وتسقط بالحض والردة **أن لم تكن صلاته فعلى الفور**  
لصيرورتها حتى أمنا فيما شرنا خيرها ويقضيها ما دام في حرم الصلاة ولو بعد  
السلام فتح نثر هذه النسبة هي الصواب وقولهم صلاته خطأ قال المصنف  
لكن في العناية أنه خطأ مستعمل وهو عند الفقهاء خير من صواب نادراً ومن سمعها  
من أمام ولو باقتدائه به فإيتم به قبل أن يسجد الإمام لها **سجد معه ولو**  
**أيتم بعده لا يسجد أصلاً** كذا أطلق في الكفرية تعال للأصل **وإن لم يقتد به أصلاً**  
**سجدها وكذا لو اقتدى به في ركعة أخرى على ما اختاره البردوي وغيره وهو ظاهر**  
الهداية ولو تلاها في الصلاة **سجدها فيها لا خارجها** لما مر وفي البدائع وإذا لم  
يسجد أثم فقلن من التوبة إلا إذا فسدت بغير الحيض فلو به تسقط عنها السجدة ذكره  
في الخلاصة فيسجد خارجها لأنها لما فسدت لم يبق إلا مجرد تلاوة فلم تكن صلوة  
ولو بعد ما سجدها لم يعد لها ذكره في القنية ومخالفة ما في الخاتمة تلاها في نفل فافسد  
قصاه دون السجدة إلا أن يجمل على ما إذا كان بعد سجودها وتؤدي بركوع وسجود  
غير ركوع الصلاة وسجودها في الصلاة وكذا في خارجها ينوب الركوع عنها في ظاهر  
المروى بنزاهة لها أي التلاوة وتؤدي بركوع صلاة إذا كان الركوع على الفور  
من قراءة آية أو على الراجح وتؤدي بسجودها كذلك أي على الفور وإن لم ينو بالاجماع  
ولو نواها في ركوعه ولم ينوها الموت لم يجزه ويسجد إذا سلم الإمام ويعيد القعدة  
ولو تركها فسدت صلاته كذا في القنية وينبغي حمله على الجهرية نعم لو ركع وسجد لها  
فورا ناب بلائيه ولو ركع لها فظن القوم أنه ركع فمن ركع رفضه وسجد لها ومن ركع  
وسجد سجدة اجزائه عنها ومن ركع وسجد سجدة فسدت صلاته لأنه انفرد بركعة  
تامة ولو سمع المصلي السجدة من غيره لم يسجد فيها لأنه غير صلاته بل يسجد بعدها  
لسماعها من غير محجور ولو سجد فيها لم تجزه لأنها ناقصة للنهي فلا ينادى بها  
للكامل وإعادة أي السجود لما مر إلا إذا تلاها المصلي غير الموتى ولو بعد سماعها سراج  
دونها أي الصلاة لأن زيادة ما دون الكعبة لا يفسد إلا إذا تابع المصلي التالي  
فتفسد لما تبعه غير ما معه ولا تجزيه عما سمع تجديس وغيره وإن تلاها في غير  
الصلاة فسجدتها ثم دخل في الصلاة فتلاها فيها **سجد أخرى ولو لم يسجد أولاً**  
كفته واحدة لأن الصلوات أقوى فتستتبع غيرها وإن اختلف المجلس ولو لم يسجد  
في الصلاة سقطا في الأصح وأثر كما مر ولو كررها في مجلسين تكررت وفي مجلس

واحد

واحد لا تتكرر بل كفته واحدة وفعلها بعد الأولى أولى قنيه وفي البحر التاخير  
أحوط والأصل أن مبناها على التداخل دفعا للمخرج بشرط اتحاد الآية والمجلس  
وهو تداخل في السبب بأن يجعل الكل كقوة واحدة فتكون الواحدة سبباً والباقي  
تبعاً لها وهو اليق بالعبادة لأن تركها مع وجود سببها شنيع لا تداخل في الحكم  
بأن يجعل كل تلاوة سبباً للسجدة فتداخلت السجرات فالتفتي بواحدة لأنه اليق  
بالعقوبة لأنها للزجر وهو ينجز بواحدة فيحصل المقصود ولكنهم يعفون مع قيام  
سبب العقوبة وإذا دلفق بقوله فتنب **الواحدة في تداخل السبب عما قبلها**  
**وعما بعدها ولا تنوب في تداخل الحكم** إلا عما قبلها حتى لو زنا فحدث زنا في المجلس  
حدثانياً وأسداً **الثوب ذاهباً وإيباً وانتقاله من غصن سجرة إلى غصن**  
**آخر وسحبه في نهر أو حوض بتدليل المجلس أو الآية فتجب سجدة أو سجرات**  
**أخرى بخلاف زوايا مسجد وبيت وسفينة سايرة وفعل قليل ككل لغمتين**  
وقيام ورد سلام وكذا دابة يصلي عليها لأن الصلاة تجمع الأماكن ولو لم يصل  
تتكرر كما تتكرر لو تبدل مجلس سماع دون تال حتى لو كرره وأجاب يصلي وغلا  
يمشي تتكرر على الغلام لا الرأب لا تتكرر في عكسه وهو تبدل مجلس التالي  
دون السماع على المفتي به وهذا يفيد ترجيح سبب السماع وأما الصلاة على  
الرسول فلكذلك عند المتقدمين وقال المتأخرون تتكرر إذا تداخل في حقوق  
العباد وأما العطاس فالأصح أنه إذا زاد على الثلاث لا يشتمه خلاصه وكره ترك  
آية سجدة وقراءة باقي السورة لأن فيه قطع نظم القرآن وتغيير تأليفه وانتاع النظم  
والتأليف ما موريه بدائع ومفاده أن الكراهة تحريمية لا يكره عكسه ولكن نذب  
ضم آية أو آيتين إليها قبلها أو بعدها لدفع وهم التفصيل إذا كل من حيث أن كلام الله  
في رتبة وإن كان لبعضها زيادة فضيلة باشتغال على صفاته تعالى واستحسن أخفاؤها  
عن سامع غير متبرئ للسجود واختلف التصحيح في وجوبها على متشاغل يعمل ولم يسمعها  
والراجح الوجوب زجره عن تشاغل عن كلام الله فتزله سامعاً لأنه بعرضيته أن  
يسمع ولو سمع آية سجدة من قوم من كل واحد منهم **حواله لم يسجد لأنه لم يسمعها من**  
**تال خائيه فقد أضاف اتحاد الثاني شرط مهمة لكل مهمة في الكافي قيل من قراء**  
**أي السجدة كلها في سجد وسجد لكل منها كفاه الله ما أهمه وظاهره أنه يقرؤها ولا يشتر**  
يسجد ويحتمل أنه يسجد لكل بعد قراتها وهو غير مكره كما مر وسجدة الشكر مستحبة  
به مفتي لكنها ترك بعد الصلاة لأن الجهلة يعتقدونها سنة أو واجبة وكل مباح  
يؤدي إليه فمكره يكره للإمام أن يقرأها في مخافتة ونحو جمعة وعيد إلا أن تكون بحش  
تؤدي بركوع الصلاة أو سجودها ولو تلى على المنبر سجد وسجد السامعون والله أعلم  
باب صلاة المسافر من إضافة الشيء إلى الشرط أو محله ولا يخفى



ان التلاوة عارض هو عبادة والسفر عارض مباح الابعاض فلذا اخر وسمي به لانه  
يسفر عن اخلاق الرجال من خرج من عمارة موضع اقامته من جانب خروجه  
وان لم يجاوز من الجانب الاخر في الحائنة ان كان بين الفنا والمصر اقل من علوة  
وليس بينهما من رعة تشتت مجاوزته والافلا قاصدا ولو كان فيهما طواف الدنيا  
بلا قصد لم يقصر مسيرة ثلاثة ايام وليا ليهما من اقصر ايام السنة ولا يشتت سفر  
كل يوم الى الليل بل الى الزوال ولا معتبر بالفرا سنج على المذهب بالسير الوسط مع  
الاستراحات المعتادة حتى لو اسرع فوصل في يومين قصر ولو لموضع طريقان احدهما  
مدة السفر والاخر اقل قصر في الاول لا الثاني صلى الفرض الرابعي ركعتين  
وجوب القول ابن عباس ان الله فرض على المسلمين لسان نبيلكم صلاة المقيم اربعاً  
والمسافر ركعتين ولذا عول المصنف عن قولهم قصر لان الركعتين ليستا بقصر حقيقة  
عندنا بل هما تمام فرضه والاكمل ليس رخصة في حقه بل اساءة ولو كان عاصيا  
بسفوه لان القبح المجاور لا يعدم المشروعية حتى يدخل موضع مقامه ان سار  
مدة السفر والايتيم بحمد نية العود لعدم استحكام السفر او ينوي ولو في  
الصلاة اذ لم يخرج وقتها ولم يك لاحقا اقامة نصف شهر حقيقة او حكما  
لما في البرازية وغيرها لو دخل الحاج الشام وعلم انه لا يخرج الامع القافلة في نصف  
شوال اتمر لانه كناوى الإقامة بموضع واحد صالح لها من مصر او قرية او صحراء  
دارنا وهو من اهل الاخبية فيصلي ركعتين ان نوى الإقامة في اقل منه اى من نصف  
شهر او نوى فيه لكن في غير صالح كبحر او جزيرة او نوى فيه لكن بموضعين  
مستقلين كلكة ومنى فلو دخل الحاج مكة ايام العشر لم يصح نيته لانه يخرج الى  
منى وعرفة فصار كنية الإقامة في غير موضعها وبعد عوده من منى تصح كما لو  
نوى مبيته باحدهما او كان احدهما تبعا للآخر بحيث تجب الجمعة على ساكنه بلدة  
ولم ينوها اى مدة الإقامة بل تقرب السفر غدا او بعده ولو بقي على ذلك سنين  
الا ان يعلم تاخر القافلة نصف شهر لما سرت وكذا يصلي ركعتين عسكر دخل ارض  
حرب او حاصر حصنا فيها ومن دخلها بامان فانه يتم او حاصر اهل البغي دارنا  
في غير مصر مع نية الإقامة مدتها للتردد بين القلار والفرار بخلاف اهل اخبية  
كعرب وتركمان ونورها في المفازة فانها تصح في الاصح وبه يفى اذا كان عندهم  
من الماء والكل ما يكفيهم مدتها لان الإقامة اصل الا اذا قصدوا موضعاً بينهما مدة  
السفر فيقصر ون أن نروا سفرا والا لا ولو نوى غيرهم الإقامة معهم لم يصح في الاصح  
والحاصل ان شروط الاتمام ستة النية والمدة واستقلال الراى وترك السير  
وانحاد الموضع وصلاحيته فمستأنق فلو اتم مسافرا ان تعد القعدة الاولى ثم  
فرضه ولكنه اساء لو عاين التأخير السلام وترك واجب القصر وواجب تكبيره

اقتناع

اقتناع النفل وخطب النفل بالفرض وهذا لا يحل كما حوره الفهستان بعد ان فسر  
اسبابا ثم واستحق النار وما زاد نفل لمصلي الفجر اربعاً وان لم يقصد بطل فرضه  
وصار الكل نفلا لترك القعدة المفروضة الا اذا نوى الإقامة قبل ان يقعد الثالثة  
بسجدة لكنه يعيد القيام والركوع لوقوعه نفلا فلا ينوب عن الفرض ولو نوى في السجدة  
صار نفلا وصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعده فاذا قام المقيم الى الاتمام  
لا يقرأ ولا يسجد للسهو في الاصح لانه كاللاحق والقعدتان فرض عليه وقيل لا فتنبه  
ونذب للامام هذا يخالف ما في الحائنة وغيرها ان العلم بحال الامام شرط لكن في  
حاشية الهداية للهندي الشرط العلم بحاله في الجملة لا في حال الابتداء وفي شرح  
الارشاد ينبغي ان يخبرهم قبل شروعه ولا يقعد سلامه ان يقول بعد التسليمين  
في الاصح اتموا صلاتكم فاني مسافر لرفع لوزم انه سمي ولو نوى الإقامة لا لتحقيقها  
بل ليتم صلاة المقيمين لم يصح مقيما واما اقتداء المسافر بالمقيم فيصيح في الوقت ويتم  
لا بعده فيما يتغير لانه اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة لو اقتدى في الاوليين  
او القراءة لوفى الاخرين ويأتي المسافر بالمسكن ان كان في حال امن وقرار والابان  
كان في خوف وقرار لا ياتي بها هو المختار لانه ترك لعذر تجنيس قيل الا سنة الفجر  
والمعتبر في تغيير الفرض اخر الوقت وهو قدر ما يسع التحريم فافا كان المكلف في  
آخره مسافرا وجب ركعتان والافاربع لانه المعتبر في السببية عند عدم الادا قبله  
الوطن الاصل هو موطن ولا دته او تاهله او توطنه يبطل بمثله اذا لم يسبق له بالاول  
اهل فلو بقي لم يبطل بل يتم فيها لا غير ويبطل وطن الإقامة بمثله وبالوطن الاصل  
وبانشاء السفر والاصل ان الشئ يبطل بمثله وبما فوقه لا بما دونه ولم يذكر وطن السكنى  
وهو ما نوى فيه اقل من نصف شهر لعدم فايدته وما صورته الزيلعي رده في البحر  
والمعتبر بينه المتبوع لانه الاصل لا التابع كامرأة وفاها مهرها المعجل وعبد غيب  
مكاتب وجندي يرتزق من الامير اديت المال واجيب واسير وغنم وتلميذ مع زوج  
ومولى وامير ومستاجر لف ونشر مرتب قلت تقيد المعية ملاحظة في بحق  
النتيجة مع ملاحظة الارتزاق في الجندی ووفقا المهر في المرأة وعدم كتابة العبد  
وبه بان جواب حادثة جزيره كريد سنة ثمانين والف ولا بد من علم التابع بنية  
المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم على الاصح كما في  
المحيط وغيره دفعا للضرر عنه فاني الخلاصة عبد امر مولاة فنوى المولى الإقامة ان  
اتم صحت صلاتها والا لا مبني على غير الاصح والقصنا يحكى اى يشابه ادا سفرا  
وحضرا لانه بعد ما تقرر لا يتغير غير ان المريض يقضى فائنة الصحة في مرضه بما قدر  
فروع سافر السلطان قصر تزوج المسافر يبطل صلاته مقيما على الوجه طهرت الحايض  
وبقي لمقصدها يومين ثم في الصحيح كسبي بلغ بخلاف كافر اسلم عبد مشترك بين مقيم



وسافر ان نهايا قصرة فوبة المسافر والا يفرض عليه القعود الاول ويتم احتياط اول  
يا ثم بمقيم اصلا وهو ما يلغى قال لنسايه من لم يرد منكن كركعة فرض يوم وليلة  
فهي طالق فقالت احد عشر وعشرون والثانية سبعة عشر والثالثة خمسة عشر والرابعة  
احدى عشر لم يطلن لان الاولى ضمت الوتر والثانية تركته والثالثة ليوم الجمعة  
والرابعة للمسافر **باب الجمعة تثليث الميم** وسكونها هي فرض عين يكفر  
جا حدها بشروطها بالدليل القطعي كما حققه الكمال وهي فرض مستقل اكد من الظاهر  
وليست بدلا عنه كما حرره الباقي معزيا السري الدين ابن الشحنة وفي البحر وقد  
وقد اقيمت مرارا بعد صلاة الاربع بغيرها بنية آخر ظهر خوف اعتقاد عدم فرضه  
الجمعة وهو الاحتياط في زماننا وامان لا يخاف عليه مفسدة منها فالاولى ان تكون  
في بيته خفية **ويشترط لصحتها سبعة اشيا الاول المص وهو ما لا يسع البر مساجد**  
**اهله الكلفين بها** وعليه فتوى اكثر الفقهاء مجتبي لظهور التواني في الاحكام وظاهر  
المذهب انه كل موضع له امير وقاض يقدر على اقامه الحدود كما حرره فيما علقناه  
على المتن وفي الفتاوى اذن الحاكم بيتا الجامع في الرستاق اذن بالجمعة اتفاقا على  
ما قاله السرخسي واذا انفصل به الحكم صار مجمعا عليه فيحفظ او فناءه بكسر الفاء وهو  
ما حوله **انفصل به** اولا كما حرره ابن الكمال وغيره **لاجل مصالحه** كدفن الموتى  
وركن الخيل والمختار للفتوى تقديره بغير نسخ ذكره الولوالجي والثاني السلطان ولو  
متغلبا او امرأة فيجوز امرها باقامتها لا اقامتها او ما مورده باقامتها ولو عبدا ولو عمل  
ناحية وان لم تجز النكحة واقضيته **واختلف في الخطيب المقرر من جهة الامام**  
**الا عظم او من جهة ناييه هل يملك الاستئابة في الخطبة فليل لا مطلقا**  
اي لضرورة اولا الا ان يفرض اليه ذلك وقيل ان لضرورة جاز ولا لا وقيل نعم  
يجوز **مطلقا** بلا ضرورة لانه على شرف الغوات لتوفيه فكان الامر به اذنا بالاستخلاف  
دلالة ولا كذلك القضا **وهو الظاهر** من عباراتهم في البدائع كل من ملك الجمعة  
ملك اقامة غيره وفي الجمعة في تعداد الجمعة لابن جرباش انما يشترط الاذن  
لاقامتها عند بناء المسجد ثم لا يشترط بعد ذلك بل الاذن مستصحب لكل خطيب  
وتامه في البحر وما قيده الزيلعي لا دليل له وما ذكره من لا خسر وغيره رده ابن  
الكمال في رسالة خاصة برهن فيها على الجواز بلا شرط واظن فيها وابدع  
ولكثير من الفوائد ودع وفي مجمع الانهر انه جائز مطلقا في زماننا لانه وقع في  
تاريخ خمس واربعين وتسعمائة اذن عام وعليه الفتوى وفي السراجية لو صلى  
احد بغير اذن الخطيب لا يجوز الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة بغير ذلك  
انه يلزم اذا النقل بجماعة واقره شيخ الاسلام مات **والي مصر** فجمع خليفته او  
صاحب الشرط بفتحيتين حاكم السياسة والقاضي الماذون له في ذلك **جاز**

لان

لان الفتوى من امر العامة اليهم اذن بذلك دلالة فلما قضى القضاء بالشام ان يقيمها  
وان يولي الخطيب بلا اذن صريح ولا تفويض بالباشا وقالوا يقيمها امير البلد ثم الشرطي  
ثم القاضي ثم من ولاه قاضي القضاء **ونصب العامة للخطيب غير معتبر مع وجود من**  
**ذكر امامهم** فيجوز للضرورة **وجازت الجمعة بمنى في الموسم** فقط لوجود الخليفة  
او امير الحج **الحجاز** او العراق او مكة ووجود الاسواق والسكك وكذا كل امنية نزل بها  
اكثرية وعدم التعيين بمعنى التخفيف لا تجوز لامير الموسم لقصور ولايته على امور الحج  
حتى لو اذن له جاز ولا يعرف ان لانها مفازة وتؤدي في مصر واحد بموضع كثيرة  
مطلقا على المذهب وعليه الفتوى شرح المجمع للعتبي وامامة فتح القدير دفعا للحرج  
وعلى المرجوح فالجمعة لمن سبق تخريجه وتفسد بالمعية كما حرره في البحر وفي مجمع الانهر  
معزيا للمطلب والاحوط بنية اخر ظهر اذركت وقته لان وجوبه عليه باخر الوقت  
فتنبه **والثالث وقت الظهر** فبطل الجمعة بخروجه مطلقا ولو لاحقا بعد زوم  
او زحمة على المذهب لان الوقت شرط الادا لا شرط الافتتاح **والرابع الخطبة** فيه فلو  
خطب قبله وصلى فيه لم يصح **والخامس كونها قبلها** لان شرط الشيء سابق عليه **بحضرة**  
**جماعة** تتعقد الجمعة بهم ولو كانوا اصلا او بيا ما فلو خطب وحده لم يجز على الاصح  
كما في البحر عن الظهيرية لان الامر بالسعي ليس الا الاستماع والمأمور جمع وجزم في الخلاصة  
بانه يكفي حضور واحد **وكفت تحييدة او تهليل او تشبيحة** للخطبة المفروضة مع الكراهة  
وقالا لا بد من ذكر طويل واقله قدر الشهد الواجب **بنيتها فلو حدها طاسه او قنجا**  
**لم تنب عنها على المذهب** كما في التسمية على الذبيحة لكنه ذكر في الذبايح انه ينوب قنابل  
وبين خطبتان حقيقتان وتكره زيادتهما على قدر سورة من طوال الفصل بجلسته  
بينهما بقدر ثلاث ايات على المذهب وتاركها مسمى على الاصح كتركه قراءة قدر  
ثلاث ايات ويجهز بالثانية لا كالأولى ويبدأ بالتعوذ سرا ويكبر ويكبر في الخلفاء  
الراشدين والغير لا الرعا للسلطان وجوزه القهستاني ويكره تحريا وصفة بما ليس  
فيه ويكره تكلمه فيها الا لا امر معروف لانه منها ومن الستة جلوسه في مخدعه  
عن عيين المنبر وليس السواد وترك السلام من خروجه الى دخوله في الصلاة  
وقال الشافعي اذا استوى على المنبر سلم مجتبي **وطهارة** وستر عورة **قائما** وهل  
هي قائمة مقام ركعتين الاصح لا ذكره الزيلعي بل كشرطها في الثواب ولو خطب  
جنباً ثم اغتسل وصلى جاز ولو فصل باجنبتي فان طال بان رجوع لبيته فتغدى  
او جامع واغتسل استقبال خلاصة اي لزوما لبطلان الخطبة سراج لكن سيجي انه  
لا يشترط اتحاد الامام والخطيب **والسادس الجماعة** **واقلها ثلاثة رجال** ولو  
عز الثلاثة الذين حضر والخطبة سوى الامام بالنص لانه لا بد من الذكر وهو  
الخطيب وثلاثة سواء بنص فاسعوا الى ذكر الله فان قصر واقبل سجوده وقالوا

مطلوب  
يكفي التكلم في الخطبة  
الا لا يبرح وف



قبل التخرية بطلت وان بقي ثلاثة رجال ولذا اتى بالتأويل فنفى ما بعد سجود  
اعادوا وادركوه راكعا او قفرا وبعد الخطبة وصلى باخرين لا تنطل وانما الجمعة  
والسابع الاذن العام من الامام وهو يحصل بفتح ابواب الجامع للواردين كافي  
فلا يضر غلق باب القلعة لعدو او لعادة قديمة لان الاذن العام مقرر لا هله  
وغلقه لمنع العدو ولا المصلي نعم لو لم يغلق لكان احسن كما في مجمع الانهر معزيا  
لشرح عيون المذاهب قات وهذا اولى مما في البحر والمخ فليحفظ **فلو دخل امين**  
**حصنا او قصره واغلق بابه وصلى باصحابه لم تنعقد ولو فتحه واذن للناس**  
**بالدخول جاز وكره** فالامام في دينه ودينه الى العامة محتاج فبما من تنزه  
عن الاحتياج وشرط لا فتراضها تسعة تختص بها **اقامة بمصر** واما المنفصل  
عنده فان كان يسمع النداء تجب عليه عند محمد وبريفتي كذا في الملتقى وقدر مناع  
الاولا الجمة تقديره بفرسخ ورجح في البحر اعتبار عوده لبيته بلا كلفة **وصحة** والحق  
بالمريض المرضي والشيخ الغافى **وحرية** والاصح وجوبها على مكاتب ومبعض واجير  
ويسقط من الاجر بحجابه لو بعيدا والا لا ولو اذن له مولا وجبت وقيل بخير جوهرة  
ورجح في البحر التحجير **وذكورة** محققة **وبلوغ** وعقل ذكرها الزيلعي وغيره وليس  
خاصين **ووجوده** قصر فتجب على الاعور وقدرته **على المشي** جزم في البحر  
بان سلامة احداهما كان للوجوب لكن قال الشمني وغيره لا تجب على مفلوج الرجل  
ولا مقطوعها **وعدم حبس** وعدم خوف وعدم مطر شديد ووحل وثلج ونحوها  
وفاقدتها اى هذه الشروط او بعضها ان اختارا العزيمة وصلاتها وهو مكلف بالغ  
عاقل وقعت فرضا عن الوقت لئلا يعود على موضوعه بالنقض وفي البحر هي فصل  
الا للمرأة ويصلح للامامة فيها من صلح اماما لغيرها فجازت لمساقر وعيد ومريض  
وتنعقد الجمعة **هم** اى بحضورهم بالطريق الاولى **وحرم** لمن لا عذر له صلاة  
الظهر قبلها اما بعدها فلا يكره غاية في يومها لكونه سببا لتقويت الجمعة  
وهو حرام فان فعل ثم ندم وسعى عبرته اتباعا للآية ولو كان في المسجد لم  
يبطل الا بالشرع قيد بقوله **اليها** لانه لو خرج لحاجة او مع فراغ الامام  
او لم يقمها اصلا لم يبطل في الاصح فالبطالان به مقيد بامكان ادراكها بان انفصل  
عن باب داره والامام فيها ولو لم يدركها بعد المسافة فالاصح انه لا يبطل  
سراج بطل ظهره لا اصل الصلاة ولا ظهر من اقتدى به ولم يسمع ادراكها **اولا**  
بلا فرق بين معذور وغيره على المذهب وكره تخريما **لعذور** وسجود ومسافر  
اذا ظهر جماعة في مصر قبل الجمعة وبعدها لتقليل الجماعة وصورة المعاوضة  
وافاد ان المساجد تغلق يوم الجمعة الا الجامع وكذا اهل مصر فانتهم الجمعة  
فانهم يصلون الظهر بغير اذان ولا اقامة ولا جماعة ويستحب للمريض تأخيرها

الى فراغ الامام وكره ان لم يوجد هو الصحيح ومن ادركها في تشهد او سجود سهو على القول  
به فيها **يتم الجمعة** خلافا للمحمد كما يتم في العيد اتفاقا كافي في عيد الفتح لكن في السراج انه  
عند محمد لم يصمدركا له **وينوي جمعة لا ظهر** اتفاقا فلو نوى الظهر لم يصح اقتداؤه  
بشر الظاهر انه لا فرق بين المسافر وغيره **نهر** بحثنا **واذا خرج الامام من الحجرة** ان كان  
والا فقيامه للصعود شرح المجمع **فلا صلاة ولا كلام الى تمامها** وان كان فيها ذكر الظلة  
في الاصح **خلافا** فائنة لم يسقط الترتيب بينهما وبين الوقتية فانها لا تتركه سراج  
وغيره كضرورة صحة الجمعة والا لا ولو خرج وهو في السنة او بعد قيامه لثالثة النقل  
يتم في الاصح ويخفف القراءة **وكما حرم في الصلاة حرم فيها اى** في الخطبة خلاصه وغيرها  
فيحرم اكل وشرب وكلام ولو تسبحا او رد سلاما او امرامعروف بل يجب عليه ان يستمع  
ويستبلا **بلا فرق بين قريب وبعيد** في الاصح يحيط ولا يرد تحذير من خيف هلاكه  
لانه يجب لحق ادمي وهو محتاج اليه والانصات لحق الله ومبناه على المسامحة وكان ابو  
يوسف ينظر في كتابه ويصححه والاصح انه لا بأس بان يشير برأسه او يده عند روية منكرو  
والصواب انه يصلي على النبي عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب تثميت ولا رد سلامه  
يفتي وكذا يجب الاستماع لسائر الخطب كخطبة نكاح وختم وعيد على المعتد وقال لا بأس  
بالكلام قبل الخطبة وبعدها واذا جلس عند الثاني والخلاف في كلام يتعلق بالآخرة اما غيره  
فيلزم اجماعا وعلى هذا فالترقية المتعارفة في زماننا تتركه عنده لا عند لها واما ما يفعله  
المؤذنون حال الخطبة من الترضي ونحوه فكرهه اتفاقا وتامة في البحر والعجب ان  
المرقي ينهى عن الامر بالمعروف بمقتضى حديثه ثم يقول انصتوا وحكم الله **الا**  
**ان يحمل على قولها** تمنبه **ووجب سعي اليها وترك بيع** ولو منع السعي وفي المسجد اعظم  
وزرا **بالاذان الاول** في الاصح وان لم يكن في زمن الرسول بل في زمن عثمان وافاد  
في البحر صحة اطلاق الحرمة على المكروه تخريما **ويؤذن ثانيا بين يديه** اى الخطيب  
افاد بوحدة الفعل ان المؤذن ان كان اكثر من واحد اذنوا واحدا بعد واحد ولا  
يجتمعون كما في الجلاي والترتاشي ذكره القهستاني **اذا جلس على المنبر** فاذا انشأ  
اثبت ويكره الفصل بامر الدين اذ كره العيني لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب لانها  
كشي واحد فان فعل بان خطيب صبي باذن السلطان وصلى بالغ جاز هو المختار  
**لا بأس بالسفر يومها اذا خرج من عمران المصر قبل خروج وقت الظهر** كذا  
في الخائنة لكن عبارة الظهيرية وغيرها بلفظ دخول بدل خروج وقال في شرح  
المسنية والصحيح انه يكره السفر بعد الزوال قبل ان يصليها ولا يكون قبل الزوال  
الشرعي اذا دخل المصر يومها ان نوى المكث ثمة ذلك اليوم لزمته الجمعة وان  
نوى الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها او بعده لا تلتزمه لكن في النهر ان نوى  
الخروج بعده لزمته والا لا وفي شرح المسنية ان نوى المكث الى وقتها لزمته



وقيل لا كما لا تلزم لو قدم مسافر يومها على عزيم ان لا يخرج يومها ولم ينو الا في  
نصف شهر **خطب** الامام بسيف في بلدة فتحت به ملكة **والا** كالدية وفي  
الحاوي القدسي اذا فرغ المودعون قام الامام والسيف في يساره وهو متكئ عليه  
وفي الخلاصة ويكره ان يتكى على قوس او عصا **فروع** سمع النداء وهو ياكل تركه  
ان خاف فوت الجمعة او مكتوبة لاجتماعه رستاقي سعي يد الجمعة وحواليه  
ان معظم مقصوده الجمعة نال ثواب السعي اليها وبهنا يعلم ان من شرك في عبادة  
فالعبادة للاغلب الافضل خلق الشعر وقلم الظفر بعدها لا بأس بالتخطي ما لم يأخذ  
الامام في الخطبة ولم يؤذ احد الا ان لا يجد الا فرجة امامه فيتخطى اليها للضرورة  
ويكره التخطي للسؤال بكل حال وسئل عليه السلام عن ساعة الاجابة فقال ما بين  
جلوس الامام الى ان يتم الصلاة وهو الصحيح وقيل وقت العصر واليه ذهب المشايخ  
كما في التاتارخانية وفيها سئل بعض المشايخ ليلة الجمعة افضل ام يومها فقال  
يومها وذكر في احكامات الاشياء ما اختص به يومها قراءة الكهف فيه ومن فهم  
عطفه على قوله ويكره افراده بالصوم وافراد ليلة بالقيام فقد وهم وفيه تجمع  
الارواح وتزار القبور ويامن الميت من عذاب القبر ولا تسبح فيه جهنم وفيه  
يزار اهل القبور وفيه يزور اهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى انتهى والله اعلم  
**باب العيدين** سمي به لان الله تعالى فيه عوايد الاحسان  
ولعوده بالسرور غالبا وتفاولا ويستعمل في كل يوم فيه مرة ولذا قيل  
عيد وعيد وعيد وعيد صرن مجتمعة **وجه الحبيب** ويوم العيد والجمعة  
فلما اجتمعوا لم يلزم الا صلاة احداهما وقيل الاولى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد كما  
في القهستاني عن الترمذي **قلت** قد راجعت الترمذي فرائيه حكاها عن القوي  
وبصيغة التريخ فتنبه وشرع في الاولى من الهجرة **تجب** صلاتها في الاصح **على**  
**من تجب عليه الجمعة بشرائطها** المتقدمة **سوى الخطبة** فانها سنة بعدها وفي  
القيتة صلاة العيد في القرى تتركه بخير ما اى لانه اشتغال بما لا يصح لان المصنف شرط  
الصحة وتقدم صلاتها **على صلاة الجنازة اذا اجتمعا** لانه واجب عينا والجنازة  
كفاية وتقدم **صلاة الجنازة على الخطبة** وعلى سنة المغرب وغيرها والعيد على  
الكسوف لكن في البحر قبيل الاذان عن الحلبي القوي على تاجير الجنازة عن السنة واقره  
المصنف كانه لما قالها بالصلاة لكن في آخر احكام دين الاشياء ينبغي تقديم الجنازة  
والكسوف حتى على الفرض ما لم يصفق وقته فتأمل **وندى يوم الفطر كله** حلوا وترا  
ولو قرويا قبل خروجه الى صلاتها واستنابا له واغتسالا له ونظيها بماله ونحوه لا  
لونه **وليسه احسن ثيابه** ولو غير ابيض **واذا فطرته** صح عطفه على كله لان  
الكلام كله قبل الخروج ومن شر في بكلمة **فخر** خروجه ليفيد تراجعه عن جميع ما مس

تقدم صلاة الجنازة  
على خطبة العيد

ما شيا

ما شيا الى الجبانة وفي المصلي العام والواجب مطلق التوجه والخروج اليها الى الجبانة  
لصلاة العيد سنة وان وسعهم المسجد الجامع هو الصحيح ولا بأس باخراج منبر  
اليها لكن في الخلاصة لا بأس بينيا فدون اخراجه ولا بأس بعوده راكبا وندب  
كونه من طريق آخر والظهار البشاشة واكثر الصدقة والتختم والتهنية بتقبل  
الله منا ومنكم لا ينكر **ولا يلبس في طريقها ولا يتنفل قبلها مطلقا** يتعلق بالتكبير  
والتنفل كما قرره المصنف تبعا للبحر لكن تعقبه في النهروان محققا لها بالجمهور  
زاد في البرهان وقال الجمهور به سنة كالاصح وهو رواية عنه ووجهها ظاهر  
قوله تعالى ولتكلوا العدة وتكبروا الله ووجد الاول ان رفع الصوت بالذكر  
يدعة فيقتصر على مورد الشرع انتهى **وكذا لا يتنفل بعدها في مصلاها** فاته  
مكرهه عند العامة **وان تنفل بعدها في البيت جاز** بل يندب تنفل باربع وهذا  
للخواص اما العوام فلا يمنعون من تكبير ولا تنفل اصلا لقلة رغبتهم في الخيرات  
بحر وفي هاشمه بخط ثقة وكذا صلاة رعايا وبراة وقد ران عليا رضي الله  
عنه راي رجلا يصلي بعد العيد فقيل اما تمنعه يا امير المؤمنين فقال اخاف ان  
ادخل تحت الوعيد قال تعالى ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى **وقتها من الارتفاع**  
قد ررح فلا تصح قبله بل تكون نقلا محرم الى الزوال باسقاط الغاية **فلورالت**  
**وهو في اثنا عشر فصدت** كما في الجمعة كذا في السراج وقدمناه في الاثني عشرية **ويصلي**  
**الامام بهم ركعتين** شيئا قبل الزوايد وهي ثلاث تكبيرات في كل ركعة ولو زاد قابله  
الى ستة عشر لانه ما قرالا ان يسمع من المكبرين فياقي بالكل ويوا الى ندب ما بين  
الركعتين ويقر كما لجمعة **ولو ادرك المؤخر الامام في القيام** بعد ما كبر كبر في الحال  
براي فقه لانه مسبوق ولو سبق بركة يقرأ ثم يكبر لئلا يتوالى التكبير **فلو لم**  
**يكبر حتى ركع الامام قبل ان يكبر المومثم لا يكبر في القيام** ولكن ليكره ويكره في الركوع  
على الصحيح لان للركوع حكم القيام فالإتيان بالواجب اولى من المسنون كما لو ركع  
الامام قبل ان يكبر فان الامام يكبر في الركوع ولا يعود الى القيام ليكبر في ظاهر  
الرواية فلو عاد ينبغي الفساد ويرفع يديه في الزوايد وان لم يراماه ذلك الا  
اذ كبر **والكفا** كما مر فلا يرفع يديه على المختار لان اخذ الركبتين سنة في  
محله وليس بين تكبيراته ذكر مستنون ولذا يرسل يديه ويسكت بين كل تكبيرتين  
**ثلاث تسبحات** هذا يختلف بكثرة الزحام وقلة **ويخطب بعدها خطبتين**  
وهما سنة **فان خطب قبلها صح** واساء لترك السنة وما يسن في الجمعة ويكره  
يسن فيها ويكره والخطب ثمان بل عشر **يبدا بالتحميد في ثلاث خطبة جمعة**  
**واستقوا فكا** ويدعي ان تكون خطبة الكسوف وختم القرآن كذلك ولما رآه  
ويبدأ بالتكبير في خمس **خطبة العيدين** وثلاث خطب ايج الا ان التي بمكة

الخطبة ثمان بل عشر



وعرفة ويبدأ فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا في خزانة أبي الليث **ويستحب**  
 ان يستفتح الاولى بتسعة تكبيرات تنزى اى متتابعات **والثانية تسعة** هو السنة  
 وان يكبر قبل نزول من المنبر **اربع عشرة** واذا صعد عليه لا يجلس عند ناعراج **ويعلم**  
 الناس فيها احكام **صدقة الفطر** ليؤديها من لم يؤدها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي  
 قبلها يخرجوها في محالها ولزارة وهكنا كل حكم احتيج اليه لان الخطبة شرعت للتعليم  
 ولا يصليها وحده ان فاتت مع الامام ولو بالافساد اتفاقا في الاصح كما في تيمم البحر  
 وفيها يلغز اى رجل افسد صلاة واجبة عليه ولا قضاء عليه ولو امكنه الذهاب لآمام  
 اخر ففعل لانها تؤدى بمصر واحد بموضع كثيرة اتفاقا فان عجز صلى اربعا كالضحي  
 وتوخر بعد ركعة الى الزوال **والزوال من الغد فقط** من الثاني كالاول وتكون قضا لا  
 اذا كما سيجي في الاضحية وحكى القس في قولين **واحكامها احكام الاضحية لكن**  
**هنا يجوز تأخيرها الى ثالث ايام الغر بلا عذر مع الكراهة** وبه اى بالعذر  
 بدونها فالعذر هنا النفي للكراهة وفي الفطر للصحة **ويكبر جهر** اتفاقا في الطريق  
 قبل وفي المصلي وعليه عمل الناس اليوم لان البيت ويندب تأخير اكله عنها وان  
 لم يصح في الاصح ولو اكل لم يكره اى تخريا **ويعلم الاضحية** وتكبير التشريق في الخطبة  
 ووقوف الناس يوم عرفة في غيرها تشبيها بالواقفين ليس بشئ هو نكرة في موضع النفي  
 فتعلم انواع العبادة مرفوض وواجب ومحب فيفيد الاباحة وقيل يستحب ذلك كذا  
 في مسكين وقال الباقي لواحدة عوا الشرف ذلك اليوم ولسماع الوعظ بلا وقوف وكشف  
 راس جاز بلا كراهة اتفاقا **ويجب تكبير التشريق** في الاصح للامر به صراحة وان زاد عليها  
 يكون فضلا قاله العيني صفته **الله اكبر الله الاكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر**  
**والله اكبر** هو المأثور عن الخليل والمختار ان الذي سمع اسماعيل وفي القاموس انه الاصح  
 قار ومعناه مطيع الله **عقب كل فرض عيني** بلا فصل يمنع القضاء ادى جماعة او  
 قضى فيها منها من عامه لقيام وقته كالاضحية **سحرة** خرج جماعة النساء والعرأة  
 لا العبيد في الاصح جوهره **اوله من فجر عرفة** واخره **الى عصر العيد** بادخال  
 الغاية فهي ثمان صلوات ووجوبه على امام مقيم بمصر وعلى مقدم مسافر او  
**قروى** او امرأة بالتبعية لكن المرأة تخافت ويجب على مقيم اقتدى بمسافر وقال  
 بوجوبه **فوق كل فرض مطلقا** ولو منفردا او مسافرا او امرأة لانه تنع للمكتوبة  
 الى عصر اليوم الخامس **اخر ايام التشريق** وعليه **الاعتقاد والعمل** والفتوى في عامة  
 الامصار وكافة الاعصار ولا بأس به عقب العيد لان المسلمين يؤادونه فوجب  
 اتباعهم وعليه البلخيون ولا يمنع العامة من التكبير في الاسواق في الايام العشرية  
 وبه نأخذ **يجوز** ويجزى غيرها **وياتي في الموقر به** وجوبا **وان تركها مأمرا** لادائه  
 بعد الصلاة قال ابو يوسف صليت بهم المغرب يوم عرفة فسهوت ان اكبر فكبر

يجب اتباع ما توارثه  
المسلمون

بهم ابو حنيفة **والمسبوق يكبر** وجوبا كالاخر لكن عقب القضاء لما فاته ولو كبر  
 مع الامام لا تقصد ولو لم يفسدت **ويبدأ الامام بسجود السهو** لوجوبه في تحريكها  
 ثم بالتلبية **لو محرم** احدها خلاصه وفي الولولجية لوبداء بالتلبية سقط السجود  
 والتكبير **باب الكسوف** مناسبة اما من حيث الاتحاد والتضاد  
 بشر الجمهور انه كالكان والخال للشمس والقمر يصلي بالناس من يملك اقامة الجمعة  
 بيان للمستحب وما في السراج لا بد من شرايط الجمعة الا الخطبة رده في الجوز عند الكسوف  
**ركعتين** بيان لاقلها وان شأ اربع او اكثر كل ركعتين يتسليهما وكل اربع تجتنب  
 وصفتها كالنفل اى بركوع واحد في غير وقت مكره بلا اذان ولا اقامة ولا جهر  
 ولا خطبة وينادي الصلاة جامعة ليجمعوا ويبطل فيها الركوع والسجود والقراءة  
 والادعية والاذكار الذي هو من خصايص النافلة ثم يدعوا بعد دعائها جالس مستقبل  
 القبلة او قايما مستقبل الناس والقوم يؤمنون حتى تجلي الشمس كلها وان لم يحضر  
 الامام للجمعة صلى الناس فرادى في منازلهم تجوز من القننة كالحسوف للقمر والريح  
 الشديدة والظلمة القوية نهارا والنوء القوي ليلا **والفزع** الغالب ونحو ذلك من  
 الايات المخوفة كالزلازل والصواعق والثلج والمطر الدائم وعموم الامراض ومنه  
 الدعا برفع الطاعون وقول ابن حجر انه بدعة اى حنة وكل وبا طاعون ولا عكس  
 وقامه في الاشياء وفي العيني صلاة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها  
 وصلاة الحسوف حنة وكذا البقية وفي الفتح واختلف في استئذان صلاة الاستسقا  
 فلذا اخى **باب الاستسقا** هو دعاء واستغفار والسبيل لارسال  
 الامطار **بلا جماعة** مسنونة بل هي جائرة **وبلا خطبة** وقال لا يفصل كالعيد وهل يكبر  
 للزوايد خلاف **وبلا قلب ردا** خلافا لمحمد **وبلا حضور ذي** وان كان الرابع  
 ان دعاء الكافر قد يستجاب استدراجا واما قوله تعالى وما دعاء الكافرين الا في  
 ضلال ففي الاخرة شروخ مجمع **وان صلوا فرادى** جاز في شروعة المنفرد وقول  
 التحفة وغيرها ظاهر الرواية الا صلاة اى جماعة **ويخرجون ثلاثة ايام** لا اذ لم ينقل  
 اكثر منها **متتابعات** ويستحب للامام ان يامرهم بصيام ثلاثة ايام قبل الخروج  
 وبالتوبة ثم يخرج بهم في الرابع مشاة في ثياب غسيلة او مرفعة منذ ذلك **تؤم**  
**خامسة** لله ناكسي رؤسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويجددون  
 التوبة ويستغفرون للمسلمين ويستسقون بالضعفة والشيوخ والعجايز والصبيان  
 ويعدون الاطفال عن اسمائهم ويستحب اخراج الدواب والاولى خروج الامام  
 معهم وان خرجوا باذنه او بغيره اذنه جاز **ويحتمون في المسجد بركة** وبيت المقدس  
 ولم يذكر المدينة كانه لضيقه وان دام المطر حتى اضر فلا بأس بالدعاء بحسبه وصرفه  
 حيث ينفع وان سقوا قبل خروجهم نذب ان يخرجوا شكرا لله تعالى والله اعلم

المطالع مع الطاعون



**باب صلاة الخوف من اضافة الشئ لشرطه هي جائزة بعده عليه السلام**  
**عندهما** اي عند ابي حنيفة ومحمد خلافا للشافعي بشرط حضور عدد وبقينا فلو صلوا على  
ظنته فبان خلافه اعادوا وسبع اوجبة عظيمة ونحوها وحان خروج الوقت كما  
في مجمع الانهر ولباره لغيره فيلحفظ فيجعل الامام طائفة **بازا العدو** ارها باله **ويصل**  
**باخرى ركعة في الثنأى** ومنه الجمعة والعيد وركعتين في غيره **لنوما قلت** ثم رأت  
في شرح البخاري للعيني انه ليس بشرط الاعتد البعض قال النجاشي **وذهبت اليه**  
**وجاءت الاخرى** فصلي بهم ما بقى وسلم وحده وذهبت اليه ندبا وجاءه الطائفة الاولى  
**واتوا صلاتهم بلا قراة** لانهم لاحقون وسلموا **انزعجت الطائفة الاخرى واتوا صلاتهم**  
**بقراة** لانهم مسبوقون وهذا ان تنازعوا في الصلاة خلف واحد والا فلا فضل ان يصلي  
بكل طائفة امام **وان اشتد خوفهم** وعجزوا عن التزول **صلوا ركبا فاردى الا**  
**اذا كان رديفا** للامام فيصح الاقتداء بالايما الى جمعه **قدرتهم** للضرورة **وفسد**  
**بمشي** لغير اصطفاة وسبق حدث وركوب مطلقا **وقال كثير** لا بقليل كرمية **هم**  
**والسابع** في البحر ان امكنه ان يرسل اعضاءه ساعة **صلى بايما والا** لا تصح كصلاة  
الماشي والسابق وهو يضرب بالسيف **الراكب** ان كان مطلوبا تصح صلاته  
وان طال بالعدم خوفه شرعوا نزع هب العدو لم يخرجوا خرافهم وبعبارة جاز لا تشرح  
صلاة الخوف للعاصي في سفره كما في الظهيرية وعليه فلا تصح من البغاة صح انه عليه  
السلام صلاها في اربع ذات الرقاع وبطن نخل وعسفان وذى قرت والله اعلم  
**باب صلاة الجنائز** من اضافة الشئ لسببه وهي بالفتح الميت وبالكسر  
السريع وقيل لغتان والموت صفة وجودية خلقت منه الحياة وقيل عدمية  
**يوجه المحتضر** وعلامته استرخاء قدميه واعوجاج منخره وانحساف صدغيه  
**للقبلة** على يمينه هو السنة **وجاز الاستلقاء** على ظهره **وقدماه اليها** وهو المعتاد  
في زماننا ولكن يرفع راسه قليلا ليتوجه للقبلة **وقيل يوضع كما تيسر على الاصح**  
**صححه** في المتن **وان شق عليه بترك على حاله** والمرجوم لا يوجه معراج **ويلقن**  
ندبا وقيل وجوبا **بذكر الشهادتين** لان الاولى لا تقبل بدون الثانية **عنده**  
قبيل الغرغرة واختلف في قبول توبة الياس والمختار قبول توبته لا ايمانه  
والفرق في النزائية وغيرها من غيرهما **من غير امره بها** ليلا يصحح واذا قال الهامزة كفاه  
ولا يكسر عليه ما لم يتكلم ليكون اخر كلامه لا اله الا الله ويندب قراة يسين  
والرعد **ولا يلحق بعد تلجده** وان فعل لا ينهي عنه وفي الجوهرة انه مشروع عند  
اهل السنة ويكفي قول يا فلان يا ابن فلان اذكر ما كنت عليه وقل رضيت بالله  
ربا وبالاسلام ديننا وبمحمد نبيا قتل يا رسول الله فان لم يعرف اسمه قال ينسب  
الى حوا ومن لم يسأل ينبغي ان يلحق والاصح ان الانبياء لا يسألون ولا اطفال المؤمنين

مطلعين الميت بعد الدفن

وتوقف

وتوقف الامام في اطفال المشركين وقيل هم خدم اهل الجنة ويكوه غنى الموت وتماحه  
في النهر وسيجي في الحظر وما ظهر منه من كلمات كفرية **تغتفر في حقه** ويعامل معاملة  
**موتى المسلمين** حملا على انه في حال زوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال عقله قبل  
موته ذكره الكمال **واذا مات تشد لحياه** وتغض عيناه **تحناله** ويقول  
مغضنه بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده  
واسعده بقلائك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ثم يمدا اعضاءه ويوضح  
على بطنه سيف او حديد لئلا ينتفخ ويحضر عنده الطيب ويخرج من عنده الحافض  
والنفس والجنب ويعلم به جيرانه واقرباؤه ويسرع في جهانه ويقرا عنده القرآن  
الى ان يرفع الى الغسل كما في القسطنطيني **وليس في التنف** **قلت** وليس في التنف الى  
الغسل بل الى ان يرفع فقط وفوره في البحر يرفع الروح وعبارة الزيلعي وغيره تكرر القراة  
عنده حتى يغسل وعمله الشربلالي في امداد الفتاح بقوله تنف بها للقران عن نجاسة  
الميت لتنجسه بالموت قيل نجاسة خبث وقيل حدث وعليه فينبغي جوازها لقراة المحدث  
**ويوضع** كما مات **كما تيسر في الاصح** على سريره **ومجره** وترا الى سبع فقط فتح لكفته وعند  
موته منى ثلاث لا خلفه ولا في القبر **وكوه قراة قران** عنده الى تمام غسله عبارة  
الزيلعي حتى يغسل وعبارة النهر قبل غسله **وتستوعورته الغليظة فقط على الظاهر**  
من الرواية **وقيل مطلقا** الغليظة والحقيقة **صح** صححه الزيلعي وغيره **ويغسلها تحت**  
**خرقة السترة** **يهدلف** خرقة مثلها على يديه حرمة المسك للنظر ويجرد من ثيابه  
**كما مات** وغسله عليه السلام في قميصه من خواصه **ويوضي** من يومر بالصلوة بلا مضغنة  
**واستنشاق** للمخرج وقيل يغسلان بخرقة وعليه العمل اليوم ولو كان جنبا او حائضا او قسا  
فغلا اتفاقا تتيمم للطهارة كما في امتداد الفتاح مستند من شرح المقدسي وينبذ  
بوجهه ويسح راسه **ويصيب عليه ما مغلى بسدر** ورق النبق او روض بضم فسكون  
الاشنان ان تيسر **والا فخالص مغلى** ويغلى راسه **ولحيته بالخظمي** نبت بالعراق  
ان وجد **والا فبالصابون** ونحوه هذا لو بها شعر حتى لو كان امرد او اجرد لا يفعل  
**ويضجج على يساره** ليمد يمينه فيغسل حتى يصل المالى ما يلي التخت منه ثم على  
يمينه كذلك ثم يجلس مستندا باليمنى للمفعول اليه ويمسح بطنه رقيقا وما خرج  
منه يغسله ثم بعد افعاده **يضججه على شقه الايسر** ويغسله وهذه غسله  
ثلاثة ليحصل المسنون **ويصيب عليه الماء عند كل اضعاج** ثلاث مرات لما مروان  
زاد عليها او نقص **جاز اذا الواجب مرة** ولا يعاد غسله ولا وضوءه بالخارج منه  
لان غسله ما وجب لرفع الحدث لبقائه بالموت بل لتنجسه بالموت كسائر الحيوانات  
الدورية الا ان المسلم يطهر بالغسل كرامته له وقد حصل بخر وشرح مجمع وينشف  
في ثوب **ويجعل الخنوط** وهو يفتح الحاء **العطر المركب من الاشياء الطيبة** غير

مطلعين الميت بعد الدفن



وعفان وورس لكراهما للرجال وجعلها في الكفن جهل على راسه ولحيته ندبا  
والكا فور على صاحبه كرامة لها ولا يسرح شعره اى يكره ذلك تخريما ولا يقص  
ظفره الا المكسور ولا شعره ولا يجتن ولا يابس يحمل القطن على وجهه وفي مخارقه  
كديرو قبل واذن وفخر وتوضع يده في جانيه لا على صدره لانه من عمل الكفار  
ابن ملك ويمنع زوجها من غسلها ومسها لامن النظر اليها على الاصح منيه  
وقالت الائمة الثلاثة يجوز ان عليها غسل فاطمة رضي الله عنهما قلنا هذا صحيح  
على بقا الزوجية لقوله عليه السلام كل سب ونسب ينقطع بالموت الاسبي ونسب  
مع ان بعض الصحابة انكر عليه شريح الجمع للعيني وهي لا تمنع من ذلك ولو ذمية  
بشرط بقا الزوجية بخلاف ام الولد والمديرة والمكاتب فلا يغسلونه ولا يغسلهن  
على المشهور بجنتي والمعتبر في الزوجية صلاحيتها بالفضل حالة الفصل لا حالة الموت  
فتمنع من غسله لو بانت قبل موته او ارتدت بعده ثم اسلمت او مست ابنه شهوة  
لزوال النكاح وجاز لها غسله لو اسلم زوج الجوسية فانت فاسلمت بعده لحل مسها  
حينئذ اعتبارا بحالة الحياة وجد راس ادمى او احد شقيه لا يغسل ولا يصلى  
عليه بل يرفق الا ان يوجد اكثر من نصفه ولو بل راس والافضل ان يغسل الميت  
مجانا فان ابتغى الغسل الاجر جاز ان كان ثمة غيره والا لا لتعينه عليه  
وينبغي ان يكون حكم الحمال والحفار كذلك سراج ولو غسل الميت بغيره اجزاء  
اى لطهارته لا لاسقاط الفرض عن ذمة المكلفين ولذا قالوا لو وجد ميت  
في الماء فلا بد من غسله ثلاثا لانا امرنا بالغسل فيجرك في الماء بنية الغسل  
ثلاثا فتح وتعليله يفيد انهم لو صلوا عليه بلا إعادة غسله صح وان لم يسقط  
وجوبه عنهم فتدبره وفي الاختيار الاصل فيه تفصيل الملايكة لادم عليه السلام  
وقالوا الولد هذه سنة موتاكم فروع لولم يدر اسلام ام كافر ولا علامة فان  
في دارنا غسل وصلى عليه والا لا اختلط موتانا بكفار ولا علامة اعتبر الاكثر  
فان استنوا وغسلوا واختلف في الصلاة عليهم ومحل دفنهم كدفن ذمية جبلى من  
مسلم قالوا والا حوط دفنها على حدة ويجعل ظهره للقبلة لان وجه الولد لظهرها  
ماتت بين رجال او هو بين نسائها المحرم فان لم يكن فالاجنبى بخرقه ويسم  
الخنثى المشكل لومرا هقا والافلغيره فيغسله الرجال والنساء يسمن لفقد ما وصل عليه  
بشر وجوده غسلوه وصلوا عليه ثانيا وقيل لا ويسن في الكفن له ازار وقيص  
ولغافة وتكره العامة للميت في الاصح مجتبي واستحسنها المتأخرون للعلماء  
والاشراف ولا يابس بالزيادة على الثلاثة ويجتن الكفن لحديث حسنوا اكفان  
الموتى فانهم يتزاوون فيما بينهم ويتفخرون بحسن اكفانهم ظهره  
ولها درع اى ثياب وازار وخمار ولغافة وخرقة تربط بها ثدياها وبطنها

وكفائته

وكفائته له ازار ولغافة في الاصح ولها ثوبان وخمار ويكره اقل من ذلك وكفن  
الضرورة لهما ما يوجد واقله ما يعم البدن وعند الثاقي ما يستر العورة كالحي  
تبسط اللغافة او لا تبسط الازار عليها ويقص ويوضع على الازار ويلف بياره  
ثم يمينه ثم اللغافة كذلك يكون الايمن على الايسر وهي تلبس الدرع ويجعل  
شعرها صغيرتين على صدرها فوقه اى الدرع والخمار فوقه اى الشعر تحت اللغافة  
ثم يفعل كما مر ويعقد الكفن ان خيف انتشاره وخنثى مشكل كما مر فيه اى  
الكفن والمحرم كالحلال والمراهق كالبالغ ومن لم يراهق ان كفن في واحد جاز والقط  
يلف ولا يكفن كالعضو من الميت وادمى منبوش طرى لم يتفسخ يكفن كالذى لم  
يدفن مرة بعد اخرى ومن تفسخ كفن في ثوب واحد والى هنا صار المكفنون  
احد عشر والثاني عشر الشهيد ذكرها في المجتبى ولا يابس في الكفن ببرود  
وكتان وفي النساء بحريز ومنعصر لجوازه بكل ما يجوز لبسه حال  
الحياة واحبه البياض او ما كان يصلى فيه وكفن من لا مال له على من تجب  
عليه نفقته وان تعددوا فعلى قدر ميراثهم واختلف في الزوج والفتوى  
على وجوب كفتها عليه عند الثاني وان تركت مالا خائنه ورجحه في البحر بانه  
الظاهر لانه لكسوتها وان لم يكن ثمة من تجب عليه نفقته ففي بيت المال  
فان لم يكن بيت المال معورا او منتظما فعلى المسلمين تكفينه فان لم يقدروا  
سألو الناس له ثوبا فان فضل شئ رد للمتصدق ان علم والا كفن به مثله  
والا تصدق به مجتبى وظاهره انهم لا يجب عليهم الاسوال كفن الضرورة لا  
الكفاية ولو كان في مكان ليس فيه الا واحدا وذلك الواحد ليس له الا ثوب لا يلزمه  
تكفينه به ولا يخرج الكفن على ملك المتبرع والصلاة عليه صفتها فرض  
كفاية بالاجماع فيكفن منكرها لانه انكر الاجماع قنينة كدفنه وغسله وبجهرته  
فانها فروض كفاية وشروطها ستة اسلام الميت وطهارته ما لم يهل عليه  
التراب فيصل على قبره بلا غسل وان صلى عليه او لا استحسانا في القنينة  
الطهارة من النجاسة في ثوب وبدن ومكان ويستتر العورة شرط في حق  
الميت والامام جميعا فلو امر بلا طهارة والقوم بها اعيدت وبعبارة لا كما  
لو امتت امرأة لسقوط فرضها بواحد وشروطها ايضا حضوره ووضعها وكونه  
امام المصلي فلا تصح على غائب ومحمول على خودا به وموضوع خلفه لانه كالامام  
من وجهه دون وجه كصحتها على الصبي وصلاة النبي عليه السلام على النجاشي لغوثة  
او خصوصية وصحت لو وضعوا الراس موضع الرجلين واساوا ان تعدوا ولو اخطا  
القبلة صحت ان تحرروا والا لا مقتاح السعادة وركنها شيان التكبيرات الأربع  
فالاولى ركن ايضا لا شرط فلذا لم يجز بتا اخرى عليها والقيام فلم تجز قاعدا بلا



عذر وسننها ثلاثة التمسك والثناء والدعاء فيها ذكره الزاهدي وغيره وما فهمه  
الكلام من ان الدعاء ركن والتكبير الا في شرط رده في البحر بتصرحهم بخلافه وهي فرض  
على كل مسلم مات خلا اربع بغاة وقطاع طريق فلا يغسلوا ولا يصلى عليهم **اذا**  
**أقتلوا في الحرب** ولو بعده صلى عليهم لا نه حاد وقصاص وكذا اهل عصبة مكابرة  
مصر لئلا بسلاح وحناق خنق غير مرة فحلمهم كالبلغاة من قتل نفسه ولو عمدا  
يقتل ويصلى عليه به يفتي وان كان اعظم وزرا من قاتل غيره وزجج الكمال قول  
الثاني بما في مسلم انه عليه السلام اتى برجل قتل نفسه فلم يصلى عليه لا يصلى على قاتل ابوه  
اها نه له والحقة في النهر بالبلغاة وهي اربع تكبيرات كل تكبيرة قائمة مقام ركعة  
يؤرخ يديه في الاولى فقط وقال ائمة بلخ في كلها ويثنى بعدها وهو سبحانه  
اللهم وبحمدك ويصلى على النبي عليه السلام كما في التشهد بعد الثانية لان تقديمها  
سنة الدعاء ويدعو بعد الثالثة بامور الآخرة والماتورا ولى وقدم فيه  
الاسلام مع ابنه الايمان لانه مبنى على الانقياد فكانه دعاء في حال الحياة بالايمان  
والانقياد واما في حال الوفاة فالانقياد وهو العمل غير موجود **ويسلم** بلا دعاء بعد  
الرابعة تسليمين ناويا الميت مع القوم ويسن الكل الا التكبير زليجي وغيره لكن  
في البدايع العمل في زمانا على الجهر بالتسليم وفي جواهر الفتاوى يحجرون بواحدة ولا قراءة  
ولا تشهد فيها وعين الشافعي الفاتحة في الاولى وعندنا يجوز بنية الدعاء ويكره  
بنية القراءة لعدم ثبوتها فيها عنه عليه السلام وافضل صفونها اخرها اظهار التواضع  
ولو كبر امامه **خالف** لم يتبع لانه منسوخ **تمت** الموت حتى يسلم بعده اذا سلم  
به يفتي هذا اذا سمع من الامام ولو من المبلغ تابعه وينوي الافتتاح بكل تكبيرة وكذا  
في العبد ولا يستغفر فيها لصبي ومجنون ومعتوه لعدم تكليفهم **بل يقول بعد**  
**دعا البائسين اللهم اجعله لنا فرطا** ففتحين اي سابقا الى الخوض ليهي الماء  
وهو دعاء له ايضا بتقدمه في الخير لاسيما وقد قالوا حسنت الصبي له لا ابنة  
بل لها ثواب التعليم **واجعله ذخرا** يضم الذال المعجمة ذخيرة **وشافعا** مشفعا  
مقبول الشفاعة ويقوم الامام ندبا بحذا الصدر مطلقا للرجل والمرأة لانه  
محل الايمان والشفاعة **اجله** **المبوق** ببعض التكبيرات لا يكبر في الحال بل ينتظر  
تكبير الامام ليكبر معه للافتتاح لما مر ان كل تكبيرة ركعة والمسبوق لا يبدأ بمفاته  
وقال ابو يوسف لا ينتظر الحاضر في حال التحريمة بل يكبر اتفاقا للتحريمة لانه  
كالمدرك ثم يكبر ان ما فاتهما بعد الفراغ فسقا بلا دعاء ان خشياد رفع الميت على  
الاعتناق وما في المجتبى من ان المدرك يكبر الكل للحال شاذ ينهر **فلوجا** المسبوق  
بعد تكبير الامام **الرابعة** فائنة الصلاة لتعذر الدخول في تكبيرة الامام عند ابي  
يوسف يدخل لبقا التحريمة فاذا سلم الامام كبر ثلثا كما في الحاضر وعليه الفتوى

مظن  
حسنات الصبي له  
لا لا بويه

ذكره

ذكره الحلبي وغيره واذا اجتمعت الجنائز فافراد الصلاة على كل واحدة اولى من الجمع  
وتقديم افضل افضل وان جمع جاز ثم ان شأ جعل الجنائز صفا واحدا وقام عند  
افضلهم وان شأ جعلها صفا مما يلي القبلة واحدا خلف واحد بحيث يكن صدر  
كل جنازة مما يلي الامام ليقوم بحذا صدر الكل وان جعلها درجا فحسب لحصول المقصود  
وراعى الترتيب المهود خلفه حالة الحياة فيقرب منه افضل فالافضل الرجل  
مما يليه فالصبي فالحنثي فالبالغة فالمرأة هقة والصبي الحر يقدم على العبد والعبد  
على المرأة واما ترتيبهم في قبر واحد لضرورة فنعكس هذا فيجعل افضل مما يلي  
القبلة فتح ويقدم في الصلاة عليه **السلطان** ان حضرا ونائبه وهو امير المص  
ثم القاضي ثم صاحب الشرطة ثم خليفته ثم خليفة القاضي ثم امام الحى فيه ايها ام  
وذلك ان تقديم الولاة واجب وتقديم امام الحى مندوب فقط بشرط ان يكون  
افضل من الولى والا فالولى اولى كما في المجتبى وشرح الجمع لمصنفه وفي الدراية  
امام المسجد الجامع اولى من امام الحى اي مسجد محله نهر **ثم الولى** بترتيب عصوبة  
الاتكاح الا الاب فيقدم على الابن اتفاقا الا ان يكون عالما والاب جاهلا فالابن  
اولى فان لم يكن ولى فالزوج ثم الخيران ومولى العبد اولى من ابنه الحر لبقا ملكه  
والفتوى على بطلان الوصية بعنقه والصلاة عليه **وله** اي للولى ومثله كل من  
يقدم عليه من باب اولى الا اذن لغيره فيها لانه حقه فملك ابطاله الا اذا كان  
هناك من يساويه فله اي لذلك المساوى ولو اصغر سننا **المنع** لمشاركته في الحق  
اما البعيد فليس له المنع فان صلى غيره اي الولى بمن ليس له حق التقدم على الولى  
**ولم يتابعه** الولى اعاد الولى ولو على قبره ان شأ اجل حقه لا لاسقاط الفرض  
ولذا قلنا ليس لمن صلى عليها ان يعيد مع الولى لان تكرارها غير مشروع والاى  
وان صلى من له حق التقدم كقاض او نايبه او امام حى او من ليس له حق  
التقدم وتابعه الولى لا يعيد لانهم اولى بالصلاة منه **وان صلى هو** الى الولى بحق  
بان لم يحضر عليه **لا يصلى غيره بعده** وان حضر من له التقدم لكونها بحق اما  
لو صلى الولى بحضرة السلطان مثلا اعاد السلطان كما في المجتبى وغيره وفيه حكم  
صلاة من لا ولاية له لعدم الصلاة اصلا فيصلى على قبره مالم يتمرق وان دفن  
واهيل عليه التراب **بغير صلاة** او بها بلا غسل او بمن لا ولاية له **صلى على**  
**قبره** استحسانا **الم يغلب على الظن** نقضه من غير تقديم هو الاصح وظاهره  
انه لو شك في نقضه صلى عليه لكن في النهر عن محمد لا كانه تقديم للمانع **ولم تجز**  
الصلاة عليها **راكبا** ولا قاعدا **بغير عذر** استحسانا **وكرهت تحريما** وقيل  
تنزيها في مسجد جماعة هو اي الميت فيه وحده او مع القوم **واختلف** في الخناج  
عن المسجد وحده او مع بعض القوم **والمختار** الكراهة مطلقا خلاصه بتا على ات



المسجد انما بنى المكتوبة وتواضعها كذا فلة وذكر وقد ريس علم وهو الموافق لاطلاق  
حديث ابى داود من صلى على ميت في المسجد فلا صلاة له ومن ولد مات **يغسل ويصلى**  
**عليه** ويرث ويورث ويسمى **ان استهل** بالثنا للفاعل اي وجد منه ما يدل على حياته  
بعد خروج اكثره حتى لو خرج راسه فقط وهو يصيح فذبح رجل فعليه الغرة وان  
قطع اذنه فخرج حيا فمات فعليه الدية **ولا يستهل غسل** وسمى عند الثاني وهو الاصح  
ينفي به على خلاف ظاهر الرواية كراما لبنى آدم كما في ملتقى البحار وفي النهر عن الظهيرية  
وان استبان بعض خلقه غسل وحشر هو المختار وادرج في خرقة ودفن **ولم يصل**  
**عليه** وكذا لا يرث اذا انفصل بنفسه **كصبي سبي مع احد ابويه** لا يصل عليه **الان تقع**  
له اي في احكام الدنيا لا العقبى لما مر انهم خدم اهل الجنة ولو سبي بدونه فهو مسلم  
تعال للدار والساجد اوبه فاسلم هو واسلم الصبي وهو عاقل اي ابن سبع سنين  
**صلى عليه** لصيرورته مسلما قالوا ولا ينبغي ان يسأل العاقل عن الاسلام بل يذكر عنده حقيقة  
وما يجب الايمان به ثم يقال له هل انت مصدق بهذا فاذا قال نعم اكتفى به ولا يضر  
توقفه في جواب ما الايمان ما الاسلام فتح **ويغسل المسلم** ويكفن ويدفن قريبه كماله  
**الكافر الاصبي** اما المرتد فيلقى في حفرة كالكلب **عند الاحتياج** فلوله قريب فالاولى  
تركه لهم **من غير مراعات السنة** فيغسله غسل الثوب النجس ويلبسه في خرقة ويلقيه  
في حفرة وليس للكافر غسل قريبه المسلم **واذا حمل الجنازة** وضع نديا مقدما  
بكسر الدال وتفتح وكذا المؤخر **على يمينه** عشر خطوات لحديث من حمل جنازة اربعين  
خطوة كفرت اربعين كبيرة ثم وضع **مؤخرها** على يمينه كذلك ثم **مقدمها** على يساره  
ثم **مؤخرها** كذلك فيقع الفراغ خلف الجنازة فيمشي خلفها وصح انه عليه السلام حمل جنازة  
سعد بن معاذ ويكره عندنا حمله بين عمودي السرير بل يرفع كل رجل قائمة باليد  
لا على العنق كالامتعة ولذا كره حمله على ظهر ودابة والصبي الرضيع والفتيم اوفوق  
ذلك قليلا يحمله واحد على يديه ولورا كبا وان كان كبير **احمل على الجنازة** ويسرع  
بها بلا خيب اي عدوسريع ولو به كره وكره تأخير صلاته ودفنه **ليصل عليه**  
**جمع عظيم** بعد صلاة الجمعة الا اذا خيف فوتها بسبب دفنه قتيبة كما كره لمبعضها  
جلوس قبل وضعها وقيام بعده **ولا يقوم من في المصلي لها** اذا راحها قبل وضعها  
وندى المني خلفها لانها متنوعة الا ان يكون خلفها نساء فالمشي امامها احسن  
اختيار ويكره خروجهن تحريما وتزجوا الناحية ولا يترك اتباعها لاجلها ولا يمشي  
عن يمينها ويسارها ولو مشى **امامها جاز** وفيه فضيلة ايضا ولكن **ان تشاء**  
**عنها** او تقدم الكل او ركب امامها كره كما كره فيها رفع صوت بذكر او قراءة فتح  
وصفر قبره في غير دار مقدار نصف فامة وان زاد فحسن **ويلحد ولا يشق**  
الا في ارض رخوة ولا يجوز ان يوضع فيه مربة وما روى عن علي في قبر مشهور

اي ان لم

لا يؤخذ

لا يؤخذ به ظهريه ولا يابس بانحاء تابوت ولو من حجارة جديد له عند الحاجة كرخاة  
الارض ويسن ان يغرش فيه التراب مات في سفينة غسل وكفن وصلى عليه  
والقى في البحر ان لم يكن قريبا من البر فتح ولا ينبغي ان يدفن الميت في الدار ولو كان  
صغيرا لاختصاص هذه السنة بالانبياء واقعات ويستحب ان يدخل من قبل القبلة  
بان يوضع من جهتها ثم يحل فيلحد وان يقول **واضعه بسم الله وبالله وعلى**  
**سنة رسول الله** ويوجه اليها وجوبا وينبغي كونه على شقه الايمن ولا ينشر  
ليوجه اليها **ويحل العقدة** للاستفتاء عنها **ويسوي الدين عليه** والقصب لا الاجر  
المطبوخ **والجثث** لو حول الميت اما قوته فلا يكره ذكره ابن ملك **وجاز** ذلك حوله  
بارض رخوة كالتابوت **وليسجى** اي يغطي قبرها ولو خشي لا قبره الا العذر كطمر  
ويقال التراب عليه ويكره الزيادة على ما خرج منه اي من التراب لانه بمنزلة البناء يستحب  
حشيه من قبل راسه ثلاثا وجلس ساعة بعد دفنه لدعاء وقراءة بقدر ما ينجز وزر  
ويفرق لحمه ولا يابس برش الماء عليه حفظا لتوايه عن الاندرا من ولا يرفع للمني عنه  
ويسم ندبا وفي الظهريه وجوبا قدر شبر **ولا يحصى** للمني عنه ولا يطحن ولا يرفع  
عليه بنا وقيل لا يابس به هو المختار كما في كراهة السراحيه وفي جنازتها لا يابس بالكتابة  
ان احتيج اليها حتى لا يذهب الاثر ولا يمسهن **ولا يخرج** منهم بعد اهلالة التراب الا  
لحق ادمي كان تكون الارض مفضوبة او اخذت بشقعة ويخير المالك بين اخراجه  
ومساواته بالارض كما جاز زرعه والتبا عليه اذا لم يضر وصار ترابا زيلعي **حامل مات**  
**وولدها حي** يضطرب شق بطنها من الايسر **ويخرج** ولدها ولو بالعكس وخيف على  
الامر قطع واخرج لوميتها والا لا كما في كراهة الاختيار ولو بلغ مال غيره ومات هل يشق  
قولان والاولى نعم فتح **والاتباع** افضل من النوافل لولقرابة او جوار او صلاح  
معروف ينذب دفنه في جهة موته وتجييله **وستر** موضع غسله فلا يراه الا غاسله ومن  
يعينه وان راى ما يكره لم يجز ذكره لحديث اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم  
لا يابس بنقله قبل دفنه وبالاعلام بموته وبارثائه بشعر او غيره لكن يكره الافراط في موه  
ولا سيما عند جنازته لحديث من تعزى بعز الجاهلية وتعزى به اهلها وتوعى بهم في العبر  
وبانحاء طعام لهم وبالجولوس لها في غير مسجد ثلاثة ايام واولها افضل وذكره بعدها الا  
لغايب وتكره التعزية ثانيا وعند القبر وعند باب الدار ويقول اعظم الله اجر ك  
واحين عزاك وغفر لميتك وزيارة القبور ولو للنساء الحديث كنت نهيتكم عن  
زيارة القبور الا فزوروها ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا انتم ان شاء الله  
بكم لاحقون ويقول يس وفي الحديث من قرأ الاخلاص احد عشر مرة ثم وهب اجرها  
للاموات اعطى من الاجر بعد الاموات ويحفر قبر النفس وقيل يكره والذي ينبغي انه  
لا يكره تهيشة نحو الكفن بخلاف القبر يكره المشي في طريق ظن انه محدث حتى لو لم

مطال  
ارتنا الميت بالشعر



يصل الى قبره الا بوطئ قبر تركه لا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس القارين عند القبر  
هو المختار عظم الذمى محترم اغايذب الميت بيكا اهله اذا اوصى بذلك كتب على جبهة  
الميت او عمامته او كفنه عهد فانه يوجب ان يغفر الله للميت اوصى بعضهم ان يكتب في جبهته  
وصدوره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روى في المنام فيسيل فقال لما وضعت في القبر  
جأتني ملايكة العذاب فلما راوا مكتوبا على جبهتي بسم الله قالوا انت من عذاب الله  
**باب الشهيد** فعيل بمعنى مفعول لانه مشهود له بالجنة او فاعل للذمى  
عند ربه فهو شاهد **هو كل مكلف مسلم طاهر** فالخايع ان رأت ثلاثة ايام غلت  
والا لا تعدم كونها حايضا ولم يعد عليه السلام غسل حظالة لحصوله بفعل الملايكة بريل  
قصة آدم قتل ظلما بغير حق **بجراحة** اي بما يوجب القصاص ولم يجب بنفس القتل  
مال بل قصاص حتى لو وجب المال بعارض كالصلح او قتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة  
ولم يرتب ثلث فلوارث غسل كما سيحى وكذا يكون شهيدا **لو قتل باغ او حربي او قاطع**  
**طريق ولو تسببا او بغير الله جراحة** فان مقتولهم شهيد باي الله قتلوه لا ت  
الاصل فيه شهيد احد ولم يكن كلهم قتيلا سلاح او وجد جس **بجائيتان**  
**مفركتهم** المراد بالجراحة علامة القتل كخروج الدم من عينه او اذنه او حلقه  
صافيا لامن انقه او ذكره او دبره او حلقه جامدا **فيخرج عنه ما لا يصلح للدفن**  
ويؤاد ان نقص ما عليه عن كفن السنة **ونقص** ان زاد لاجل ان يتم كفنه المسنون  
ويصلى عليه بلا غسل ويدفن بدمه وثيابه حديث زملوهم بكمومهم ويغسل  
من وجد قتيلا في مصر او قرية فيما اى في موضع نجس **فيه الدية** ولو في بيت  
المال كالمقتول في جامع وشارع **ولم يعلم قاتله** او علم ولم يجب القصاص فان  
وجب كان شهيدا كمن قتله اللصوص ليلا في المصر فانه لا قسامة ولا دية فيه  
للعلم بان قاتله اللصوص غاية الامر ان عينه لم تعلم فليحفظ فان الناس غافلون  
او قتل بجدا وقصاص اى يغسل وكذا بتعزير او افتراس سبع او جرح وارث  
وذلك بان اكل او شرب او نام او تنابى ولو قليلا او اوى خيمة او مضى عليه  
وقت صلاة وهو يعقل ويقدر على ادايتها او نقل من الحركة وهو يعقل سوا وصل  
حيا او مات على الايدى وكذا لو قام من مكانه الى مكان اخر بدافع لا خوف وطى الخيل  
او اوصى بامور الدنيا وان بامور الآخرة لا يصير مرتعا عند محمد وهو الاصح جوهرة  
لانه من احكام الاموات او باع او اشترى او تكلم بكلام كثير والا فلا وهذا كله  
اذا كانت بعد انقضاء الحرب ولو فيها اى في الحرب لا يصير مرتعا بشئ مما ذكر وكل  
ذلك في الشهيد الكامل والا فالمرتبة شهيد الآخرة وكذا الجنب ونحوه ومن قصد  
العدو فاصاب نفسه والغريق والحريق والعزيب والمهدوم عليه والمبطون والمطعون  
والنفا والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات وهو يطلب العلم وقد

عدهم

عدهم السيوطى نحو ثلاثين **باب الصلاة في الكعبة في الباب زيادة**  
على الترجمة وهو حسن يصح فرض ونفل فيها وفوقها ولو بلا سترة لان القبلة عندنا  
هي العروة والهوى الى عنان السماء وان كره الثاني للنهي وترك التعظيم منفردا او  
بجماعة وان وصلية اختلفت وجوههم في التوجه الى الكعبة **الاذا جعل قفاه الى**  
**وجه امامه** فلا يصح اقتداره **لتقدمه عليه** ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حاييل  
ولو جنبه لم يكره في اربع وتصح لو تخلقوا حولها ولو كان بعضهم اقرب اليها  
من امامه ان لم يكن في جانبته لتأخره حكما ولو وقف مسامتا لو كن في جانب  
الامام وكان اقرب لم يره وينبغي الفساد احتياطا لترجيح جهة الامام وهذه  
صورته **وكذا لو اقتدوا من خارجها بامام فيها والباب مفتوح**  
**صح** لانه **موت م** امام كقيامه في المحراب **كتاب الزكاة** قرأها  
بالصلاة في اثنين وثمانين موضعنا في التنزيل دليل على كمال الاتصال بينهما وفرضت  
في السنة الثانية قبل فرض رمضان ولا تجب على الانبياء اجماعا هي لغة النظافة  
والما وشرعا **تمليك** خروج الاباحة فلو اطعم يتيما نارا الزكاة لا تجزيه  
الا اذا دفع اليه المطعوم كما لو كساه بشرط ان يعقل القبض الا اذا حكم عليه بنفقتهم جزء  
مال خرج المنفعة فلو اسكن فقيرا داره سنة نارا لا تجزيه **عينه الشارع**  
وهو ربع عشر مضاب حولى خرج النافلة والفطرة من **مسلم فقير** ولو معتوها  
غيرها شتى **ولا مولا** اى معتقه وهذا معنى قول الكثر عليك المال اى المعهود  
اخرجه شرعا مع قطع المنفعة عن المملك من كل وجه فلا يدفع لاصله وفرضه  
لله تعالى بيان لاشراط النية وشرط اقتراضها عقل وبلوغ واسلام وحرية  
والعلم به ولو حكما ككونه في دارنا وسببه اى سبب اقتراضها ملك مضاب  
**حولى** نسبة الحول لحواله عليه تام بالرفع صفة ملك خرج مال المكاتب  
اقول انه خرج باشرط الحرية على ان المطلق ينصرف للكمال ودخل ما  
ملك بسبب خبيث كعصوب خلطه اذا كان له غيره منفصل عنه يوفى دينه  
**فارغ عن دين له مطالب من جهة العباد** سوا كان لله كزكاة وخراج او لعبد  
ولو كفالته او مؤجلا ولو صداق زوجته المؤجل للفراق او نفقة لزمته بقضا  
او رضا بخلاف دين نذر وكفارة ويحج لعدم المطالب ولا يمنع الدين وجوب  
عشر وخراج وكفارة **وفارغ عن حاجته الاصلية** لان المشغول بها كالمعذور  
وفرغ ابن ملك بما يدفع عنه الهلاك تحقيقا كشيأ به او تقديرا كدينه **نام لو**  
**تقدرا** بالقدرة على الاستئمان ولو بناه وفتح على سببه بقوله **فلا زكاة**  
**على مكان** لعدم الملك التام ولا في كسب ماذون ولا في مرهون بعد قبضته  
ولا فيما اشتراه لتجارة قبل قبضه **ومردون للعبد بقدر دينه** فيزكى الزايد



ان بلغ نصابا وعروض الدين كالهلاك عند محمد ورحمته في البحر ولوله نصب  
 صرف الدين لا يسهلها قضا ولو اجناسا صرف لافلها زكاة فان استويا كان  
 شاة وحتى ابل خيس **ولا في ثياب البدن المحتاج اليها** الدفع الحز والبرد ابن ملك  
**واثاث المنزل ودور السكنى ونحوها** وكذا الكتب وان لم تكن لاهلها اذا لم  
 ينو التجارة غير ان الاهل له اخذ الزكاة وان ساوت نصيبا الا ان تكون غير  
 فقه وحديث وتفسير او تنزيد على مستختين منها هو المختار وكذلك الات  
 المحترفين الا ما يبقى اثر عينه كالعصفور لدفع الجمل فقيه الزكاة بخلاف ما لا يبقى  
 كصابون يساوي نصيبا وان حال الحول وفي الاشياء الفقيه لا يكون غنيا بكتبه  
 المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع له **ولا في مال مفقود** وجده بعد سنين **وسا قط**  
**في بحر** استخرجه بعدها **ومغصوب لا بينة عليه** فلوله بينة تجب لما مضى الا في غصب  
 السائمة فلا تجب وان كان الغاصب مقرا خائنه **ومد فون في بنية نسي مكانه** شمر  
 تذكره وكذا الوديعة عند غير معارفه بخلاف المدفون في حرز واختلف في المدفون  
 في كرم وارض مملوكة ودين كان **مجدد المديون سنين** ولا بينة عليه **ثمر صارت له**  
**اقرعها عند قوم** وقيدته في مصرف الخائنة بما اذا حلف عليه عند القاضي اما قبله  
 فتجب لما مضى وما اخذ مصادرة اي ظلمنا **ثمر وصل اليه بعد سنين** لعدم النوى والاصل  
 فيه حديث على لا زكاة في مال الضمان وهو ما لا يمكن الانتفاع به مع بقا الملك ولو  
 كان الدين على مقر على او على **مصر او مفسد** اي يحكم بالفلاسه او على جاحد عليه  
**بينة** وعن محمد لا زكاة وهو الصحيح ذكره ابن ملك وغيره لان البينة قد لا تقبل او  
 علم به قاضي سيحي ان المفتي به عدم القضا بعلم القاضي **فوصل الى ملكه** لزوم زكاة  
 ما مضى وسنفضل الدين في زكاة المال **وسبب لزوم ادائها توجه الخطاب** يعني  
 قوله تعالى اتوا الزكاة **وشروطه** اي شرط افتراض ادائها **حول الحول** وهو  
 في ملكه **وثمنية المال كالدراهم والدنانير** لتعنيها للتجارة باصل الحلقة فتلزم  
 الزكاة كيف ما امسكها ولو للنفقة او السوم بقبيلها الا في **اوبنية التجارة** في  
 العروض اما صريحا ولا بد من مقارنتها لعقد التجارة كما يحكي اود لالة بان يشترى  
 عينا بعرض التجارة او يوجر داره التي للتجارة بعرض فيصير للتجارة بلائنة صريحا  
 واستثنوا من اشتراط البينة ما يشتريه المضارب فانه يكون للتجارة مطلقا  
 لانه لا يملك بما لها غيرها ولا تضع بنية التجارة فيما خرج من ارضه العشرة او الحراجه  
 والمناجرة والمستعارة ليعلا يجتمع الحقان **وشروط صحة ادائها بنية مقارنته**  
**له** اي لا اذا ولو كانت المقارنة **حكما** كما لو دفع بلائنة ثمر نوى والمال قايما  
 في يد الفقير او نوى عند الدفع للوكيل ثمر دفع الوكيل بلائنة او دفعها لذمي  
 ليدفعها للفقير جاز لان المعبر بنية الامر ولذا لو قال هذا تطوع او عن

كفارتي

كفارتي ثمر نواه عن الزكاة قبل دفع الوكيل صح ولو خلط زكاة موكله ضمن وكانت  
 متبرعا الا اذا وكله الفقير والوكيل ان يدفع لولده الفقير وزوجه لا لنفسه الا اذا قال  
 ربها ضمنها حيث شئت ولو تصدق بدراهم نفسه اجزا ان كان على نية الرجوع  
 وكانت دراهم الموكل قائمة او مقارنته **بعض ما وجب كله** او بعضه ولا يخرج  
 عن العهدة بالعزل بل بالاداء للفقير **او تصدق بأكمله** الا اذا نوى نذرا او واجبا  
 آخر فيصح ويضمن الزكاة ولو تصدق ببعضه لا تسقط حصته عند الثاني خلافا للثالث  
 واطلقه نعم العين والدين حتى لو ابر الفقير عن النصاب صح وسقط عنه واعلم ان اذا  
 الدين عن العين عن العين وعن الدين يجوز واد الدين عن العين وعن دين  
 سيقبض لا تجوز وحيلة الجواز ان يعطى مديونه الفقير زكاته ثمر ياخذها عين  
 دينه ولو امتنع المديون مديده واخذها لكونه ظفر بجنس حقه فان ما نعد دفعه  
 للقاضي وحيلة التكفين بها التصديق على فقير ثمر هو يكتف فيكون الثواب لهما وكذا  
 في تعمير المسجد وتماحة في حيل الاشياء **وافترأصنها عمري** اي على التراخي وصحة  
 الباقي وغيره **وقيل فوري** اي واجب على الفور **وعليه الفتوى** كما في شرح الوهبية  
**فيما ثمر بتأخيرها** بلا عذر **وتترد شهادته** لان الامر بالصرف الى الفقير معه  
 قرينة الفور وهي انه لدفع حاجته وهي محجلة مفتي لم تجب على الفور له يحصل  
 المقصود من الايجاب على وجه التمام وتماحة في الفتح لا يبقى للتجارة ما اي عبد  
 مثلا اشتراه لها فهو بعد ذلك خدمته ثمر ما نواه للخدمة لا يصير للتجارة وان  
**نواه لها ما لم يبعه** يحسن ما فيه الزكاة والفرق ان التجارة عمل فلا تتم بمجرد النية  
 بخلاف الاول فانه ترك العمل فيتم بها **وما اشتراه لها** اي للتجارة **كان لها** لمقارنة  
 البنية لعقد التجارة لا ما ورثه ونواه لها لعدم العقد الا اذا تصرف فيه اي ناويا  
 فتجب الزكاة لاقتتان البنية بالعمل **الا الذهب والفضة والسائمة** لما في الخائنة  
 لو ورث سائمة لزمه زكاتها بعد حوله نوى او لم ينو وما ملكه **بصنعه كهيئة او وصية**  
**او نكاح او خلع او صلح عن قود** فينبى بالقود لان العبد للتجارة اذا قتله عبيد  
 حنظا ودفع به كان المدفوع للتجارة خائنه وكذا كل ما تويع به مال التجارة فانه  
 يكون لها بلائنة كاسر ونواه لها كان لها عند الثاني **والاصح** انه لا يكون لها بدائع  
 وفي اول الاشياء ولو قارنت البنية ما ليس بدل مال بل لا تصح على الصحيح **لا زكاة**  
**في اللبالي والجواهر** وان ساوت الوفا اتفاقا **الا ان تكون للتجارة** والاصل انه ما عدا  
 المحجرين والسواير انما يركى بنية التجارة بشرط عدم المانع المودى الى الثمن بشرط مقارنتها  
 لعقد التجارة وهو كسب المال بالمال بعقد شرا او اجارة او استقرار فلونوى التجارة  
 بعد العقد او اشترى شيئا للفتنة فاويا انه ان وجد رجلا بابعه لان زكاة عليه كالونوى  
 التجارة فيما خرج من ارضه كما مر وكما لو اشترى ارضا خراجية ناويا للتجارة او عثية

الدين ٢  
 اي الدين ٢  
 ما لا ينفق بغيره  
 ما لا ينفق بغيره











فحب زكاتها اذا تم نضابا وحال الحول لكن لا فور بل عند قبض اربعين درهما  
من الدين القوي كقرض وبذل مال تجارة فكما قبض اربعين درهما يلزمه  
درهم وعند قبض ما بين مئة لغيرها اي من بدل مال لغير تجارة وهو المتوسط كثمان  
سائمة وعبيد خدمة ونحوها مما هو مشغول بجوارحه الاصلية كطعام وشرب  
واملاك ويعتبر ما مضى من الحول قبل القبض في الاصح ومثله مال الورث دينا على  
رجل وعند قبض ما بين مئة حولان الحول بعده اي بعد القبض من دين ضعيف  
وهو بدل غير مال كبرودية وبدل كتابة وخلع الا اذا كان عنده ما يضمنه الى الضعيف  
كما مر ولو ابرار الدين المديون بعد الحول فلا زكاة سواء كان الدين قويا  
او لا خائنه وتنبه في المحيط بالمصر ما المورس فهو استهلاك فليحفظ تجرد  
في النهر وهذا ظاهر في انه تقيد للاطلاق وهو غير صحيح في الضعيف كما لا  
يخفى ويجب عليها اي المرأة زكاة نصف مهر من نقد مرد ود بعد معنى الحول  
من الف كانت قبضته مهرا ثم ردت النصف لطلاق قبل الدخول نترك الكحل  
لما تقر ان التقود لا تتقين في الفوخ والعقود وتسقط الزكاة عن موهوب له  
في نضاب مرجوع فيه مطلقا سواء رجع بقبض او غيره بعد الحول لورود الاستحقاق  
على عين الموهوب ولذا لا رجوع بعد هلاكه قيد به لانه زكاة على الواهب اتفاقا  
لعدم الملك وهي من الجبل ومنها ان يهبه لطفله قبل التمام بيوم **باب العاشر**  
في هذا من تسمية الشيء باسم بعض احواله ولا حاجة اليه بل العشر علم لما ياحظه  
العاشر مطلقا ذكره سعدى اي علم جنس هو حرم مسلم بهذا يعلم حرمه تولية اليهود  
على الاعمال غيرها شتمى لما فيه من شبهة الزكاة **قادر على الحماية** من التصرف والقطاع  
لان الجباية بالحماية نصيبه الامام على الطريق للمساكين خرج الساعي فانه الذي  
يسعى في القبائل لياخذ صدقة المواشي في اماكنها **ياخذ الصدقات** تغلبا للعبادة  
على غيرها من التجار بوزن فجار المادين باموالهم الظاهرة والباطنة عليه وما  
ورد من ذم العشار محمول على الاخذ ظاهرا **فن انكر تمام الحول** او قال لمرانو التجارة  
او على دين محيط او منقص للنضاب لان ما ياحظه زكاة معراج وهو الحق تجر  
ولذا اطلقه المصنف او قال **اديت الى عاشر اخر** وكان عاشر اخر محقق او قال  
**اديت انا للفقير في المصر** لا بعد الخروج لما ياتي وحلف صدق في الكحل بلا اخراج براءة  
في الاصح لا شبهة الخط حتى لو اتى بها على خلاف اسم ذلك العاشر وحلف صدق وعذر  
عدم ما لو ظهر كذبه بعد سنين اخذ منه **الا في السواجم والاموال الباطنة**  
**بعد اخرجها من البلد** لانها بالاجراي التحقت بالاموال الظاهرة فكان الاخذ  
فيها للامام فيكون هو الزكاة والا لو ينقلب نفلا وياخذها منه بقوله لقول عمر  
لا تنبشوا على الناس متاعهم لكنه يحلفه اذا اتهمه **وكل مال صدق فيه مسلم** مما مر

صدق

مطلوب  
حرمه قول الامام

صدق فيه ذمهم لانهم مالنا الا في قوله اديت انا الى فقير لعدم ولاية ذلك لا يصدق حرمي  
في شئ الا في ام ولده وقوله لغلام يولد مثله مثله هذا ولدى لفقد المالية فان لم  
يولد عتق عليه وعشر لانه اقربا لعنق فلا يصدق في حق غيره والا في قوله اديت الى  
عاشر اخر وعشر عاشر اخر لئلا يؤدي الى استيصال المال جزم به من لا خسر وذكره الزيلعي  
تبع السروجي بلفظ ينبغي كذا نقله المصنف عن البحر لكن جزم في العناية والعناية  
بعدم تصديقه ورجحه في النهر واخذ من ربع عشر ومن الذمى سوا كانت  
تقليبا او لم يكن كما في البرجندى عن الظهيرية ضعفه ومن الحنفي عشر بذلك  
امر عمر بشرط كون المال لكل واحد نضابا لان ما دونه عفو وبشرط جهلنا  
قدر ما اخذ وامنا فان علم اخذ مثله مجازاة الا اذا اخذوا الكل فلا ناخذه  
بل نترك له ما يبلغه ما منه ابقا للامان ولا ناخذ منهم شيئا اذا لم يبلغ  
ما لهم نضابا وان اخذوا منا في الاصح لا نه ظلم ولا متابعة عليه او لم ياخذوا  
منا ليستمر واو لا ناحق بالمكارد ولا يؤخذ للعشر من مال صبي حرمي الا  
ان يكونوا ياخذون من اموال صبيانا شيئا بحسب اخذ من الحرمي مرة لا  
يؤخذ منه ثانيا في تلك السنة الا اذا عاد الى دار الحرب لعدم جواز الاخذ  
بلا تجدد حول او عهد ولو من الحرمي بعاشر ولم يعلم به العاشر حتى دخل دار  
الحرب ثم خرج ثانيا لم يعشره لما مضى لسقوطه باقطاع الولاية بخلاف المسلم  
والذمى لعدم السقوط ذكره الزيلعي ويؤخذ بنصف عشر من قيمة خمر وجلود ميتة  
كما قرر كذا اقتر المصنف ثمنه في شرحه لو للتجارة ويبلغ نضابا ويؤخذ عشر القيمة  
من حرمي بلائنة تجارة ولا يؤخذ من المسلم شئ اتفاقا لا يؤخذ من خنزير  
مطلقا لانه قيمى فاخذ قيمته كمينه بخلاف الشفعة لانه لو لم ياخذ الشفع بقيمة  
الخنزير يبطل حقها اصلا فيتضرر ومواضع الضرورة مستثناة ذكره سعدى ولا  
يؤخذ ايضا من مال في بيته مطلقا ولا من بضاعة الا ان تكون لحرمي ولا من مال مضاربة الا  
ان من كح المضارب فيعشر نصيبه ان بلغ نضابا ولا من كسب ما دون مديون بدين  
محيط بما له ورقيقته او ما دون غير مديون لكن ليس معه مولاة على الصحيح في الثلاثة  
لعدم ملكهم ولذا لا يؤخذ العشر من الوصي اذا قال هذا مال لليتم ولا من عبد وكنات  
مر على عاشر الخوارج فعشره ثم مر على عاشر اهل العدل اخذ منه ثانيا لتقصيره  
بمروره بهم بخلاف ما لو غلبوا على بلد فرج من نضاب بطاب التجارة كبطيخ ونحو  
لا يعشر عند الامام الا اذا كان عند العاشر فقرا فياخذ ليدفع لهم ثمس بجنا واداعلم  
**باب الركاز** الحق بالزكاة لكونه من الوظائف المالية **هو لغة**  
من الركن اي الاثبات بمعنى المركز وشرعا مال مركز تحت ارض من كون ذكره  
الحائق او المخلوق فلذا قال **من معدن خلق خلقه الله** ومن كثر اى مال منقون دفنه

اعلم



الكفار لانه الذي يخمس وجد مسلم او ذمي ولو قنا صغيرا انشئ معدن نقد ونحو حديد  
وهو كل جامد ينطبع بالنار ومنه الزبيق فخرج المايح كنفط وقار وغير المنطبع  
كمعادن الاحجار في ارض خراجية او عشرية خرج الدار لا المفازة لدخولها  
بالاولى خمس مخففا اي اخذ خمسة لحديث وفي الركاز الخمس وهو بيع المعدن كما مر  
وباقية لما لكها ان ملكك والاحجيل ومفازة فللواحد والمعدن لا شيء فيه  
ان وجدته في داره وحانوته وارضه في رواية الاصل واختارها في الكنتز ولا  
شيء في ياقوت وزهر د فيروزنج ونحوها وجدت في جبل اي في معادنها ولو وجدت  
وفي الجاهلية اي كثر خمس لكونه غنمة والحاصل ان الكنتز يخمس كيف كان والمعدن ان  
كان ينطبع ولا في لولو هو مطر الربيع وغير حشيش في البحر او خشي دابة وكذا جميع ما  
يستخرج من البحر من حلية ولود ذهب كان كثر في قعر البحر لا يرد عليه القهر فلم يكن  
غنمة وما عليه سمة الاسلام من الكنتز فقد ادغره فلقطة سيحى حكمها وما عليه سمة  
الكفر خمس وباقية لما لك اول الفتح او لوارثه لو حيا والا فليت المال على الاوجه وهذا  
ان ملكك ارضه والا فللواحد ولو ذميا قنا صغيرا انشئ لانهم من اهل الغنمة خلا حربي  
مستامن فانه يشترط منه ما اخذ الا اذا عمل في المفاوز باذن الامام على شرط فله  
المشروط ولو عمل رجلا في طلب الركاز فهو للواحد ولو كانا اجيرين فهو للمستاجر  
وان خلا عنهما اي العلامة او اثبتته الضرب فهو جاهلي على ظاهر المذهب ذكره الزيلعي  
لانه الغالب وقيل كاللقطة ولا يخمس ركاز معدن كان او كثر او وجد في صحراء الحرب  
بل كله للواحد ولو مستامنا لاننا كالمناقص ولذا دخله جماعة ذو منعة وقطروا  
بشي من كنوزهم ومعدنهم خمس لكونه غنمة وان وجدته اي الركاز مستامنا في  
ارض مملوكة لبعضهم رده الى مالكه تحوزا عن القدر فان لم يرد واخرجه منها  
ملكه ملكا خبيثا فيسبيله التصديق به فلو باع صح لقيام ملكه لكن لا يطيب للمشتري  
ولو وجدته اي الركاز غيره اي غير مستامن فيها اي في ارض مملوكة لهم حل له فلا يرد  
ولا يخمس لما مر بلافق يعين متاع وغيره وما في النقاية من ان ركاز متاع ارض لم  
تملك بخمس سوا الا ان يجال على متاعهم الموجود في ارضنا فخرج للواحد صرف الخمس  
لنفسه واصله وفرعه واجنبى بشرط فقرهم **باب العشر يجب العشر**  
**في غسل وان قل ارض غير الخراج** ولو غير عشرية تجبل ومفازة بخلاف الخراجية لئلا  
يجتمع العشر والخراج وكذا يجب العشر في ثمره جبل او مفازة ان حماه الامام لانه مال  
مقصود لا ان لم يجده لانه كالصيد ويجب في سقى سما اي مطر او سيج كنهر بلا شرط  
نصاب راجع للملك وبلا شرط بقا وحولان حول لان فيه معنى المؤنة ولذا كان للامام  
اخذ جبرل ويؤخذ من التركة ويجب مع الدين وفي ارض صغير ومجنون ومكاتب  
وما دون ووقف وتسمية زكاة مجاز **الا في** ما لا يقصد به استغلال الارض **نحو**

لا يجب

كان

حطب

حطب وقصب فارسي وحشيش وتبن وسعف وصمغ وقطران وخطمي واشنان  
وشجر قطن وباد نجان وبزر بطيخ وقنا وادوية كلبية وشونيز حتى لو شغل ارضه  
بها يجب العشر ويجب نصفه في سقى غرب اي دلو كبير ودالية اي دولا ب  
لكثرة المؤنة وفي كتب الشافعية او سقاء بما اشترته وقوا عرنا قنا ماه ولو سقى سيما  
وبالة اعتبر الغالب ولو استويا فنصفه وقيل ثلاثة ارباعه بلا رفع مؤن اي  
ككف الزرع وبلا اخراج البذر لتقر بحجم بالعشر في كل الخارج ويجب نصفه في ارض  
عشرية تغلبي مطلقا وان كان طفلا او انثى او اسلم او ابتاعها من مسلم او ابتاعها  
منه مسلم او ذمي لان التضعيف كالحراج فلا يتبدل واخذ الحراج من ذمي غير  
تغليبي اشترى ارضا عشرية من مسلم وفي بعضها منه للتنافي واخذ العشر من مسلم  
اخذها منه من الذمي بشفعة لتحول الصفقة اليه او ردت عليه بفساد البيع او بخيار  
شرط او روية مطلقا او عيب بقضا ولو غيره بقيت خراجية لانه اقالة لا فسخ  
واخذ حراج من دار جعلت بستانا او من ردة ان كانت لذمي مطلقا او لمسلم  
وقد سقاها بما يدرى له ارضه به واخذ عشرين سقاها المسلم بما يدرى او بها لانه البقي  
به ولا شيء في دار ومقرة ولولذمي ولا في عين قير اي زفت وقطط دهن يعطو الماء  
مطلقا اي في ارض عشر او حراج ولكن في حريمها الصالح للزراعة من ارض  
الحراج حراج لانها تتعلق بالحراج بالتكس من الزراعة واما العشر فيجب في حريمها  
العشرى ان زرعه والا لا تتعلق بالحراج ويؤخذ العشر عند الامام عند ظهور  
الثمره وبدو صلاحها برهان وشرط في النهر امن فسادها ولا يحل لصاحب ارض  
خراجية اكل غلتها قبل ادا حراجها ولا ياكل من طعام العشر حتى يودي العشر  
وان اكل ضمن عشره فجمع الفتاوى وللامام خمس الخارج للحراج ومن منع الحراج  
سينى لا يؤخذ لما مضى عند ابي حنيفة خائنه وفيها من عليه عشر او حراج اذا مات  
اخذ من تركته وفي رواية لا بل يسقط بالموت والاولة ظاهر الرواية فروع  
تمكن ولم يزرع وجب الحراج دون العشر ويسقطان بهلاك الحراج والحراج على  
الفاصل ان زرعهما وكانا جاحدا ولا يثبت لربها والحراج في بيع الوفا على البايع  
ان بقي في يده ولو باع الزرع ان قبل ادراكه فالعشر على المشتري ولو بعد هذا  
فعلى البايع والعشر على الموجب الحراج موظف وقال على المستاجر المستعير  
مسلم وفي الحواوي وبقولهما فاحذروا في المزارعة ان البذر من رب الارض فعليه  
ولو من العامل فعليهما بالحصصة من له حظ في بيت المال ظفر بما هو موجود له  
له اخذه ديانة وللمودع صرف ودبعة مات ربها بلا وارث لنفسه او غيره  
من المصارف دفع النايبة والظلم عن نفسه اولى الا اذا تحمل حصته باقهم ونصح  
الكفالة بها ويؤجر من قام بتوليها بالعدل وان كان الاخذ باطلا وهذا يعرف



ولا يعرف كفا المادة الظلم يجوز ترك الخراج للمالك لا العشر ويحيى تمامه مع بيان  
 بيوت المال ومصارفها في الجهاد ونظمها ابن الشحنة فقاد  
 بيوت المال اربعة لكل مصارف بيتها العالمونا  
 فاولها الغنا يرم والكسوز الركان وبعدها المتصدقونا  
 وثالثها خراج مع عشور وجالية يليها العالمونا  
 ورابعها الضوايع مثل مالا يكون له اناس وارثونا  
 فصرف الاولين اتي بنص وثالثها حواء مقاتلوننا  
 ورابعها فصرفه جهات تساوي النفع فيها المسلمونا  
**باب المصروف** اي مصرف الزكاة والعشر واما خمس المعدن فصرفه  
 كالغنايم هو فقير وهو من له ادنى شئ اي دون نصاب او قدر نصاب غير  
 تام مستغرق في الحاجة ومسكين من لا شئ له على المذهب لقوله تعالى او مسكينا  
 ذامرية واية السفينة للتزحم وعامل يعم الساعى والعاشر فيعطى ولو غنيا لا  
 هاشميا لان فرغ نفعه لهذا العمل فيحتاج الى الكفاية والغنى لا يمنع من تناولها  
 عند الحاجة كابن السبيل يجوز عن البدائع وبهذا التعليل يقوى ما نسب للواقف  
 من ان طالب العلم يجوز له اخذ الزكاة ولو غنيا اذا فرغ نفسه لا فادة العلم  
 واستفادته لمحزنة عن الكسب والحاجة داعية الى ما لا بد منه كذا ذكره المصنف  
**بقدر عمله** ما يكفيه واعوانه بالوسط لكن لا يزد على نصف ما قبضه ومكاتب  
 لغني هاشمي ولو عجز حل لمولاه ولو غنيا لفقير استغنى وابن سبيل وصل لما له  
 وسكت عن المولفة قلوبهم لسقوطهم اما بن والعلة او نسخ بقوله عليه السلام  
 لمعاذ في آخر الامر خذها من اغنيايهم ورد لها على فقر ايهم **ومديون لا يملك**  
**نصاها فاستل عن دينه** وفي الظهيرية الدفع للمديون اولى منه للفقير وفي  
**سبيل الله وهو منقطع الغزاة** وقيل الحاج وقيل طلبية العلم وفرضه في البدائع  
 بجميع القرب وثمره الاختلاف في نحو الاوقاف **وابن السبيل وهو كل من له**  
**مال لا معه** ومنه ما لو كان ماله موجلا او على غايب او معسر او جاحد ولو له  
 بيعة في الاصح **يصرف المزدكى الى كلهم او الى بعضهم** ولو واحدا من اي صنف  
 كان لان الجنس يتصل بالجمعية وشرط الشافعي ثلاثة من كل صنف ويشترط  
 ان يكون الصرف تملك لا اباحة كما مر لا يصرف الى بيتا نحو مسجد ولا الى  
**كفن ميت وقصا دينه** اما دين الحي الفقير فيجوز لو بامر له ولو اذن فمات  
 فاطلاق الكتاب يفيد عدم الجواز وهو الوجه فيهم ولا الى ثمن ما ايقن يعتق  
 لعدم التملك وهو الركن وقد منا ان الحيلة ان يتصدق على الفقير بامر به بفعل  
 هذه الاشياء وهل له ان يخالف امره لم اره والظاهر نعم **ولا الى من بيننا مولاه**

مطلوب  
 يجوز لطالب العلم  
 اخذ الزكاة ولو غنيا

ولو لمولوكا لفقير او بيننا زوجية ولو مبانة وقال لا تدفع هي لزوجهها ولا الى ملوك المزدكى  
 ولو مكاتب او مديونا ولا الى عبد اعتق المزدكى بعضه سواء كان كله له او بينه وبين ابنته  
 فاعتق الاب حظه معسر لا يدفع له لانه مكاتب ومكاتب ابنته واما المشترك بينه  
 وبين اجنبي فحكمه علم عام لا لانه اما مكاتب بنفسه او غيره وقال يجوز مطلقا لانه  
 حر كله او حر مديون فافهم **ولا الى غنى** يملك قدر نصاب فارغ عن حاجته الاصلية  
 من اي مال كان كن له نصاب سايمة لا تساوي ما في درهم كما جزم به في البحر  
 والنهر واقره المصنف قايلا وبه يظهر ضعف ما في الوهبانية وشرحها من انه  
 تخل له الزكاة وتضمنه الزكاة انتهى لكن اعتمد في الشربلالية ما في الوهبانية  
 وحرر وجزم بان ما في البحر وهم ولا الى ملوكه اي الغنى ولو مديونا او مبانة ليس  
 في عيال مولاه او كان مولاه غايبا على المذهب لان المانع وقوع الملك لمولاه **غير**  
**المكاتب** والمادون المديون بحيط فيجوز ولا الى طفل بخلاف ولده الكبير وابيه  
 وامراته الفقرا وطفل الغنية فيجوز لا تنفك المانع ولا الى بني هاشم الا من ابطال  
 النص قرابته وهم بنو لهب فتخل لمن اسلم منهم كما تخل لبني المطلب ثم ظاهر المذهب  
 الحلاق المانع وقول العيني والمهاشمي يجوز له دفع زكاة مثله صوابه لا يجوز  
**ولا الى مواليتهم** اي عتقايتهم فارقاؤهم اولى بحديث مولى القوم منهم وهل كانت  
 تخل لساير الانبياء خلاف واعتمد في النهر حلها لاقر بايهم لا لهم **وجازت التطوعات**  
**من الصدقات وغلة الاوقاف لهم** اي لبني هاشم سواء ساهم الواقف او لا على  
 ما هو الحق كما حققه في الفتح لكن في السراج وغيره ان ساهم جاز والا لا قلت  
 وجعله محشي الاشياء محل القولين ثم نقل عن البحر عن المبسوط وهل تخل  
 الصدقة لساير الانبياء قيل نعم وهذه خصوصية لبني ناصلي الله عليه وسلم  
 وقيل لا بل تخل لقراباتهم فهي خصوصية لقرابة نبينا اكراما واطهارا والفضيلة  
 صلى الله عليه وسلم فيحفظ **ولا تدفع الى ذي** الحديث معاذ **وجاز دفع غيرها وغير**  
**العشر والخراج اليه** اي الذي ولو واجبا كنذر وكفارة وفطرة خلافا للشافعي وقوله يفي  
 حياوي القدسي واما الحربي ولو مستامنا فيجمع الصدقات لا تجوز له اتفاقا جاز عن  
 الغاية وغيرها لكن جزم الزيلعي بجواز التطوع له **دفع بشئ** لمن يظنه مصرفا وان  
 بان فبان انه عبده او مكاتبه او جزئي ولو مستامنا اعادها لما من وان بان  
 غناؤه او كونه ذميا او انه ابوه او ابنته او امراته او هاشمي لا يعيد لانه اتي  
 بما في وسعه حتى لو دفع بلا تخير لم يجز ان اخطا وكره اعطا فقير نصا او كثر  
**الا اذا كان المدفوع اليه مديونا او كان صاحب عيال بحيث لو فرقه عليهم**  
**لا يخص كلا** او لا يفضل بعد دينه نصاب فلا يكره فتح وكره نقلها الا الى قرابته  
 بل في الظهيرية لا تقبل صدقة الرجل وقرابته محاذ حتى يبيداهم فيسد حاجتهم

لا يدفع الى فقير زوجها او  
 فقه لها النفقة او لا عند  
 الامام ومحمد بن ابي



او اوج او اصلح او ارفع او وقع للمسلمين او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب  
 علم وفي الميراث الصدقة على العالم الفقير افضل او الى الزهاد او كانت **مججلة** قبل  
 تمام الحول فلا يكره خلاصه **ولا يجوز دفعها لاهل البدع** لان مقوت المعرفة من  
 جهة الذات يلحق بمقوت المعرفة من جهة الصفات فجمع الفتاوى **لا يجوز دفع**  
**زكاة الزاخي لولده** منه اي من الزنا وكذا الذي نفاه احتياطاً **الا اذا كان الولد**  
**من ذات زوج معروف** فضولين والكلمة الاشباه **ولا يحل ان يسأل شيئاً**  
**من القوت من له قوت يومه** بالفعل او بالقوة كالصحيح المكسب وياثر معطيه  
 ان علم بحاله لا عانت على المحرم **ولو سأل للكنوة** او لا اشتغاله عن الكسب بالجهد  
 او طلب العلم **جاز لو محتاجاً فروع** يتكسب دفع ما يغنيه يومه عن السؤال  
 واعتبار حاله من حاجة وعيال والمعتبر في الزكاة فقر أمكان المال وفي الوصية  
 مكان الوصي وفي الفطرة مكان المؤدّي عند محمد وهو الاصح لان رؤسهم تبع لرأسه  
 دفع الزكاة الى صبيان اقربا به برسم عيدا او الى مبشرا ومهدي الباكورة جاز الا اذا  
 نضر على التعويض ولو دفعها لاختد ولها على زوجها مهر يبلغ نصاباً وهو مكي  
 مقر ولو طلت لم يمنع من الاداء لا يجوز والا جاز ولو دفعها للمعلم لخليفته ان كان  
 بحيث يعلم له لولم يعطه صح والا لا ولو وضعها على كفه فانتهبها الفقرا جاز ولو  
 سقط ماله من فقه فقير فرضي به جاز ان كان يعرفه والمالك قايماً خلاصه  
**باب صدقة الفطر من اضافة الحكم لشرطه** والفطر لفظ اسلامي  
 والفطرة مولد بل قيل لحق وامر بها في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة  
 وكان عليه السلام يخطب قبل الفطر بيومين يأمر باخا جها ذكره الشئني **يجب**  
 وحديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر معناه قدّر للاجماع  
 على ان منكرها لا يكفر **موسعا في العمر** عند اصحابنا وهو الصحيح بخلاف البدائع  
 معلل بان الامر بادائها مطلق **زكاة** على قول كما مر ولو مات فادائها وارثه  
 جاز وقيل مضيقا في يوم **الفطر عينا** فبعده يكون نقدا واختاره الكمال في  
 تحريمه ورجحه في تنوير البصائر **على كل حر مسلم** ولو صغير او مجنون حتى لو لم  
 يخرجها وليها وجب الاداء بعد البلوغ **ذي نصاب** فاضل عن حاجته الاصلية  
 كدينه وحواليج عياله **وان لم ينم** كما مر وبه اي بهذا النصاب **تخم الصدقة** كما مر  
 وتجب الاصلية ونفقة المحارم وانما لم يشترط النولان **وجوبها بقدره** مملكت  
 هي ما يجب تحجر التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها لبقاء الوجوب لانها شرط  
 محض لا بقدره **ميسرة** هي ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فغيره من العسر  
 الى اليسر فيشرط بقاؤها لانها شرط في معنى العملة وقد حررناه فيما علقناه على  
 المنار ثم فرغ عليه **فلا تسقط** الفطرة وكذا الحج **بهلاك المال** بعد الوجوب

ولا يشترط في الصدقة ان يكون المستحق من المسلمين

مطلق دفع الزكاة برسم العبدية جاز

كما لا يسطر النكاح يموت الشهود والعشر والخراج بخلاف الزكاة والعشر والخراج لا شرط  
 بقا الميمنة عن نفسه متعلق يجب وان لم يصم لعذر وطفله الفقير والكبير المجنون ولو  
 تعدد الاباء فعلى كل فطرة ولو زوج طفلة الصالحة لخدمة الزوج فلا فطرة والحج  
 كالا ب عند فقد او فقره كما اختاره في الاختيار **وعبد** لخدمته ولو مديونا او متاجرا  
 او موهونا اذا كان عنده وفا بالدين واما الموصى بخدمته لواحد وبرقته لآخر ففطرة  
 على مالك الرقبة كالعبد العارية والوديعة وقوله الجاني وقول الذي يلي لا يجب سبق  
 قلم فتح ومدرسه وام ولده ولو كان عبده كافرا للتحقق السبب وهو راس يمينه ويلى  
 عليه لا عن زوجته ولده الكبير العاقل ولو ادى عنها بلا اذن احرا استحسانا للاذن  
 حادثة اي لو في عياله والا فلا يجب الا بامره فتستاقى عن المحيط فليحفظ **وعبد**  
**الابق والماسور والمغضوب المحمود** ان لم يكن عليه بينة خلاصه **الا بعد عوده**  
**فيجب** لما مضى ولا عن مكانه ولا يجب عليه لان ما في يده لمولاه **وعبيد مشتركة**  
 الا اذا كان عبيدين اثنين ونهايا ووجد الوقت في نوبة احدهما فتجب في قول  
 وتوقف الوجوب لو كان المملوك **مبيعا بخيار** فاذا مر يوم الفطر والخيار  
 باق تلزم من يصير نصف صاع فاعل يجب من بر او دقيقه او سويق او زبيب  
 وجعله كالتمر وهو رواية وصحها البهني وغيره وفي الحقايق والشرنبلية عن  
 البرهان وبها يفتى **وصاع تمر** او شعير ولو رد يا وما لم ينص عليه كذرة وخبز يعتبر  
 فيه القيمة وهو اي الصاع المعتبر ما يسع الفا واربعين درهما من ماش او عدس  
 انما قدر بهما التساويهما قليلا ووزنا ودفع القيمة اي الدراهم افضل من دفع العين  
 على المذهب المفتي به جوهره ويخرج عن الظهيرية وهذا في السعة اما في الشدة  
 فدفع العين افضل كما لا يخفى **بطلوع الفجر** متعلق يجب فن مات قبله اي الفجر  
 او ولد بعده او اسلم **لا تجب** عليه ويستحب اخا جها قبل الخروج الى المصلي  
 بعد طلوع فجر الفطر عملا بامره وفعله عليه السلام وصح اداؤها اذا قدمه  
 على يوم الفطر واخره اعتبارا بالزكاة والسبب موجود اذ هو الراس بشرط  
 دخول رمضان في الاول اي مسألة التقديم هو الصحيح وبه يفتي جوهره ويخرج  
 عن الظهيرية لكن عامة المتون والشروح على صحة التقديم مطلقا وصحة غير  
 واحد ورجحه في النهر ونقل عن الولوالجية انه ظاهر الرواية **قلست** فكان  
 هو المذهب **وجاز دفع كل شخص** فطرته الى مسكين او مساكين على ما عليه  
 الاكثر وبه جزم في الولوالجية والخانية والبدائع والمحيط وبتبعهم الزيلعي في الظاهر  
 من غير ذكر خلاف وصحة في البرهان فكان هو المذهب كتنزيق الزكاة والامر  
 في حديث اهل غنهم للندب فيفيد الاولوية ولذا قال في الظهيرية لا يكون التاخير  
 اي تخريا كما جاز دفع صدقة جماعة الى مسكين واحد لا خلا ف يعتد به **خلطت**



امراة امرها زوجها باءا فطرته حنطته بغير اذن الزوج ودفعته الى  
 فقير جاز عنها لاعتنه لما مر ان الخلط عند الامام استهلاك يقطع حق صاحبه  
 وعند لها لا يقطع فيجوز ان اجاز الزوج ظهريه ولو بالعكس قال في النهي له اراء  
 ومقتضى ما مر جوازه عنها بلا اجازتها ولا يبعث الامام على صدقة الفطر ساعيا  
 لانه عليه السلام لم يفعل بديع وصدقة الفطر كالزكاة في المصارف وفي كل حال  
 الا في جواز الدفع الى ذمي وعدم سقوطها بهلاك المال وقدمت ولو دفع صدقة  
 فطره الى زوجة غيره جاز وان كانت تفقتهها عليه عمدة الفتاوى للشهيد خاتمة  
 واجبات الاسلام سبعة الفطرة وثيقة ذي رحم وتستر واصحية وعمرة وخدمة  
 ابويه والمرأة لزوجها حدادى **كتاب الصوم** قيل لو قال الصيام  
 لكان اولى لما في الظهريه لو قال لله على صوم لزم يوم ولو قال صيام لزمه ثلاثة ايام  
 كما في قوله تعالى فقد تيمم من صيام وتعقب بان الصوم له انواع على ان ال تبطل  
 معنى الجمع والاصح انه لا يكره قول رمضان وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشر  
 في شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف **هو لغة امساك مطلقا وشرعا امساك عن**  
**المفطرات** الاية حقيقة او حكما كمن اكل ناسيا فانه مسك حكما في وقت مخصوص  
 وهو اليوم من شخص مخصوص سلم كايين في دارنا او عالم بالوجوب طاهر عن حيض  
 ونفاس مع النية الممهودة واما البلوغ والافاقة فليسا من شرط الصحة لصحة  
 صوم الصبي ومن جن او اغنى عليه بعد النية وانما لم يصح صومها في اليوم الثاني لعدم  
 النية وحكمه نيل الثواب ولو منهي عنه كما في الصلاة في ارض معصوبة وسبب  
 صوم المنذور النذر ولذا لو عين شهرا وصام شهرا قبله عند اجزاه لوجوب السبب  
 ويلغو التعيين والكفارات الحنث والقتل و**رمضان** شهر وجزء من الشهر من  
 ليل او نهار على المختار كما في الجبازية واختار فخر الاسلام وغيره انه الحزى الذي  
 يمكن انشا الصوم فيه من كل يوم حتى لو افاق المحبون في ليلة او في اخر ايامه بعد  
 الزوال لا قضا عليه وعليه الفتوى كما في المجتبى والنهر عن الدراية وصحة غير واحد  
 وهو الحق كما في الغاية **هو** اقسام ثمانية فرض وهو نوعان معين **كصوم رمضان**  
 اذا وغير معين كصومه **قضا** وصوم الكفارات لكنه فرض عملا لا اعتقادا ولذا  
 لا يكره جاحده قاله البهسي تبعا لابن الكمال **واجب** وهو نوعان معين كالنذر للمعين  
 وغير معين كالنذر المطلق واما قوله تعالى وليوفوا نذورهم فدخله الخصوص  
 كالنذر بمعية فلم يبق قطعيا وقيل قايلا الاكل واعتمده الشرب لا لئلا ينعقه  
 سعدى بالفرق فان المنذورة لا تورد بعد صلاة العصر بخلاف الغائبة **هو فرض**  
**على الاظهر** كالكفارات يعني عملا لان مطلق الاجماع لا يفيد الفرض القطعي كما بسطه  
 حنري وتقل غيرها **يعم** السنة كصوم عاشوراء مع التاسع والمنذوب كايام البيض

مطلوب  
 مطلق الاجماع لا  
 يفيد الفرضية

من كل

من كل شهر ويوم الجمعة ولو منفردا وعرفة ولو لحاج له يضعفه والمكروه تحريما  
 كالعيدين وتنزيها كعاشوراء وحده وسبت وحذو ونسروم ورجان ان تقدره  
 وصوم صمت ووصال ودهر وان افطر الايام الخمسة وهذا عند ابى يوسف كما في المحيط  
 فهي خمسة عشر وانواعه ثلاثة عشر سبعة متتابعة رمضان وكفارة ظهار  
 وقتل وعين وافطار رمضان ونذر معين واعتكاف واجب وستة بخير فيها  
 نقل وقضا رمضان وصوم متعة وفدية حلق وجزا حديد ونذر مطلق اذا انقرر  
 هذا فيصير اداء صوم رمضان والنذر للمعين والنقل بنية من الليل فلا تصح  
 قبل الغروب وعند **الى الضحوة الكبرى** لا بعدها ولا عندها اعتبارا الاكثر اليوم **ومطلق**  
**النية** اي نية الصوم وبنية نقل لعدم المزاحمة وبخطا في وصف كنية واجبا اخر  
 في اداء رمضان فقط لتعيينه بتعيين الشارع **الا** اذا وقعت النية من مريض او مسافر  
 حيث يحتاج حينئذ الى التعيين لعدم تعيينه في حقها فلا يقع عن رمضان بل يقع عما  
 نوى من نقل او واجب **على ما عليه الاكثر** يحس وهو الاصح سراج وقيل بان ظاهر الرواية  
 فلذا اختاره المصنف تبعا للدرر لكن في اوائل الاشباه الصحيح وقوع الكل عن رمضان  
 سوى مسافر نوى واجبا اخر واختاره ابن الكمال وفي الشرب لا يكره عن البرهان انه الاصح  
 والنذر للمعين لا يصح بنية واجب اخرى بل يقع عن واجب نواه مطلقا فقايبين تعيين  
 الشارع والعبد ولو صام مقيم عن غير رمضان ولو جهله به اي بر رمضان فهو عنه  
 لا عن ما نوى لحديث اذا جاز رمضان فلا صوم الا عن رمضان **ويحتاج** صوم كل يوم  
 من رمضان الى نية ولو صحيحا مقيما تعيينا للعبادة عن العادة وقال زفر وما لك تكفي  
 نية واحدة كالصلاة قلنا نساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة والشرط للباقي  
 من الصيام فان النية للفجر والوحكم وهو تبين النية للضرورة وتعيينها لعدم  
 لعدم تعيين الوقت والشرط فيها ان يعلم بقلبه اي صوم يصومه قال الحدادى والستة  
 ان يتلقت بها بها ولا تبطل بالمشيئة بل بالرجوع عنها بان يعزم ليل على القطر  
 ونية الصائم الفطر ونية الصوم في الصلاة صحيحة ولا تقسدها بلا تلفظ  
 ولو نوى القضاء نهارا صار نقلا فيقضيه لو افسده لان الجهل في دارنا غير معتبر  
 فلم يكن كالمنظنون **بحر** ولا يصام يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان وان لم  
 يكن علة اي على القول بعدم اختلاف المطالع لجوان تحقق الروية في بلدة اخرى  
 واما على مقابلة فليس بشك ولا يصام اصلا شرح الجمع للمعنى عن الزاهدى **الا**  
**نقلا** ويكره غيره ولو صامه لواجب آخر كره تنزيها ولو جزم بكونه عن رمضان كره  
 تحريما ويقع عنه في الاصح ان لم يظهر رمضان نية والابان ظهرت فعنه لو مقيما  
 والتفتل فيه احب اي افضل اتفاقا ان وافق صوما يعتاده او صام من اخر شعبان  
 ثلاثة فالكثير لا اقل لحديث لا تقدموا رمضان بصوم يوم او يومين اما حديث من



صام يوم الشك فقد عصي ابا القاسم فلا اصل له والا يصومه الخواص ويفطر  
غيرهم بعد الزوال برفعتي تغيا لثمة النهي وكل من علم كيفية صوم الشك فهو  
من الخواص والا فن العوام والنية المعتبرة هنا ان ينوي التطوع على سبيل الجزم  
من لا يعتاد صوم ذلك اليوم اما المعتاد فحكمه من ولا يخطر بباله ان كان  
من رمضان فعند ذكره اخي زاده وليس بصائم لو ردد في اصل النية بان نوى ان  
يصوم غذا ان كان من رمضان والا فلا اصوم لعدم الجزم في العزم كما انه ليس  
بصائم لو نوى انه ان لم يجد غذا فهو صائم والا ففطر ويصير صائما مع الكراهة  
لو ردد في وصفها بان نوى ان كان من رمضان فعنده والا فعن واجب آخر  
وكذا يكره لو قال انا صائم ان كان من رمضان والا فعن نقل للتردد بين  
مكروهين او مكروه وغير مكروه فان ظهر رمضان نية فعنده والا فقل فيها اى  
الواجب والنقل غير مضمون بالقضاء لعدم التسفل قصد الكل المتكلم ناسيا قبل النية  
كالكه بعدها هو الصحيح شرح مذهبنا راي مكلف هلال رمضان او الفطر  
ورد قوله بدليل شرعى صام مطلقا وجوبا وقيل ندبا فان افطر قضى فقط  
فيما شبهة الرد واختلف المشايخ لعدم الرواية عن المتقدمين فيما اذا افطر  
قبل الرد لشهادته والراجح عدم الكفارة وصحة غير واحد لان ما رآه يحتمل ان  
يكون حينا لا هلالا واما بعد قبوله فتجب الكفارة ولو فاسقا في الاصح وقيل بلا  
دعوى وبلا لفظ اشهد وبلا حكم ومجلس قضا لان خبر لا شهادة للمصوم مع علة  
كفيم وغبار خبر عدل او مستور على الاصح ما صححه البرازي على خلاف ظاهر الرواية  
لا فاسق اتفاقا وهل له ان يشهد مع علم بفسقه قال البرازي بغير ذلك  
القاضي ربما قبله ولو كان العدل قنا او انثى او محد ودان في قذف قاب بيت  
كيفية الرواية اولا على المذهب وتقبل شهادة واحد على آخر كعبد وانثى ولو  
على مثلها ويحب على الجارية المخدرة ان تخرج في ليلتها بلا اذن مولاهما  
وتشهد كما في الحافطية وبشرط للفطر مع العلة والعدالة **نصاب الشهادة**  
**ولفظ اشهد** وعدم الحد في قذف لتعلق نفع العبد لكن لا تشترط الدعوى  
كما لا تشترط في عتق الامة وطلاق الحرة ولو كانا ببلدة لاحكام فيها صاموا  
بقول ثقة وافطر و **ابا جبار** عدلين مع العلة للضرورة ولو راه الحاكم  
وحده خير في الصوم بين نضب شاهد وبين امرهم بالصوم بخلاف العبد كما في  
الجوهرة ولا عبرة بقول الموقنين ولو عدوا على المذهب قاس في الوهبانية  
وقول اول التوقيتين ليس بموجب وقيل نعم والبعض ان كان يكسر  
وقيل بلا علة جمع عظيم يقع العلم الشرعى وهو غلبة الظن بخبرهم وهو  
مفوض الى راي الامام من غير تقدير بعدد على المذهب وعن الامام انه يكتفى

بشاهدين

بشاهدين واختاره في البحر و صح في الاقضية الاكتفاء بواحد ان جاء من خارج  
البلد او كان على مكان مرتفع واختاره ظهير الدين قالوا وطريق اثبات رمضان  
والعبد ان يدعى وكالة معلقة بدخوله بقبض دين على الحاضر فيقربا بالدين والوكالة  
ويترك الدخول فيشهد الشهود بروية الهلال فيقضى عليه ويثبت دخول الشهر  
ضمنا لعدم دخوله تحت الحكم **شهدوا انه شهد عند قاضي مصر** كذا شاهدان  
برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي به ووجد استجماع شرائط الدعوى  
قضى اى جاز لهذا القاضي ان يحكم بشهادة تمام لان قضا القاضي حجة وقد شهدوا  
به لاوشهدوا بروية غيرهم لانه حكايته نعم لو استفاض الخبر في البلدة الاخرى لزمهم  
على الصحيح من المذهب مجتبى وغيره وبعد صوم ثلاثين بقول عدلين حل الفطر  
البات متعلقة بصوم وبعد متعلقة بحل لوجود نصاب الشهادة ولو صاموا بقول عدل  
حيث يجوز ونعم هلال الفطر لا يحل على المذهب خلا فالحمد كذا ذكره المصنف لكن  
نقل ابن الكمال عن الذخيرة انه اذا غم هلال الفطر حل اتفاقا وفي الزيلعي الاشبه  
ان غم حل والا لا وهلال الاصحى وبقيته الاشهر التسعة كالفطر على المذهب وروية  
بالنهار لليلة الاية مطلقا على المذهب حدادى واختلاف المطالع وروية نهارا  
قبل الزوال وبعده غير معتبر على ظاهر المذهب وعليه اكثر المشايخ وعليه الفتوى  
بحج عن الخلاصة فيلزم اهل المشرق بروية اهل المغرب اذا ثبت عندهم بطريق  
موجب رؤية اولئك بطريق موجب كما مر وقال الزيلعي الاشبه انه يعتبر لكن قال  
الكمال الاخذ بظاهر الرواية احوط فرع اذا رادوا الهلال يكره ان اكثيروا اليه  
لانهم من عمل الجاهلية كما في السراجية وكراهة البراذنية **باب ما يفسد الصوم**  
**وما لا يفسد** الفساد والبطلان في العبادات سياتى اذا اكل الصائم او شرب او جامع  
حال كونه ناسيا في الفرض والنفل قبل النية او بعدها على الصحيح بحج عن القنية  
الا ان يذكر فلم يتذكر ويذكره لو قويا والا لا وليس عذرا في حقوق العباد او دخل  
حلقه غبارا او ذبابا او دخان ولو ذكرا استحسانا لعدم امكان التحرز عنه وفقاره  
انه لو ادخل حلقه الدخان افطراي دخان كان ولو عودا وغبرا لو ذكرا لا كان التحرز  
عنه فتنبه له كما بسطه الشرنبلالي او ادهن او احتجم او التخل وان وجد طعمه في حلقه  
او قبل ولم ينزل او احتلم او اتول بنظر ولو الى فرجها مرارا او بفكر وان طال مجمع  
او بقي بلل في فيه بعد المضغمة وابتلع مع الريق كطعم ادوية او فصل اهليلج بخلاف نحو  
سكر او دخل الماء في اذنه وان كان بفعله على المختار كما لو حرك اذنه بعد ثمر اخرجه عليه  
ورن ثمر ادخله ولو مرارا او ابتلع ما بين اسنانه وهو دون الحصة لانه تبع لريقه  
ولو قدرها افطر كما سيحكي او خرج الدم من بين اسنانه ودخل حلقه يعني ولم يصل الى  
جوفه اما اذا وصل فان غلب او تساوى فسد والا لا اذا وجد طعمه بزازية وان غلب



المصنف وهو ما عليه الأكثر وسيجيء أو طعن برجح **فوصل إلى جوفه** وإن بقي في جوفه  
كما لو ألقى حجر في الحايقة أو نفذ السهم من الجانب الآخر ولو بقي في النصل في جوفه  
فسد أو **دخل عودا** ونحوه في مقعده وطرفه **خارج** وإن غيبه فسد وكذا لو  
ابتلع خشبة أو خيطا ولو فيه لقمة مربوطة إلا أن يفصل منها شيء مفاده أن استقرار  
الداخل في الجوف شرط للنسابة **أو أدخل أصبعه** **لياسة** فيه أي يديه أو فرجها  
ولو مبتلة فسد ولو أدخل قطنه أن غابت فسد وإن بقي طرفها في فرجها الخارج  
لا ولو بالغ في الاستنجا حتى بلغ موضع المحقنة فسد وهذا قلما يكون ولو كان فيورث  
رأه عظيم **أو نزع الجامع** حال كونه **ناسيا** في الحال **عند ذكره** وكذا عند طلوع الفجر  
وإن أمني بعد النزاع لأنه كالاحتلام ولو ملك حتى أمني ولم يتحرك قضى فقط وإن حرك  
مقبسه قضى وكفر كما لو نزع ثراويل **أو رمى اللقمة** من فيه عند ذكره أو طلوع الفجر ولو  
ابتلعها أن قبل آخرها كفر بعده لا **أو جامع** فيما دون الفرج ولم ينزل يعني في غير  
السبيلين كسرة ونحوه وكذا الاستنسا بالكف وإن كره تخريا لحديث نأح اليد ملعون ولو  
خاف الزنا يرحى أن لا وبال عليه **أو أدخل في بهيمة** أو ميتة من غير أنزال أو من فرج  
بهيمة أو قبلها فانزلا **وأفطر في أحليله** ما أودعها وإن وصل إلى المثانة على المذهب  
وأما في قبلها ففسد إجماعا لأنه كالحقنة **أو أصبح جنبا** وإن بقي كل اليوم **أو اغتصاب**  
من العجيبه **أو دخل أفقه مخاط فاستنشه** **فدخل حلقه** وإن نزل إلى راس أفقه كما لو  
ترطب شفتاه بالبراق عند الكلام ونحوه فابتلعه أو سال ريقه إلى ذقنه كالحيط  
ولم ينقطع فاستنشه **ولو عمدا** خلافا للشافعي في القادر على مجئ التمامة فينبغي ألا  
**أو ذاق شيئا بقله** وإن كره لم يفطر جواب الشرط وكذا لو قتل الحيط بريقه مرارا  
وإن بقي فيه عقد البراق إلا أن يكون مصبوغا وظهر لونه في ريقه وابتلعه ذاكرا  
ونظمه ابن الشحنة رحمه الله تعالى فقال  
كره بل الحيط بالريق فانتلا  
وعن بعضهم أن يبلغ الريق بعد ذاك  
يضرك صبيغ لونه فيه يظهر  
وإن أفطر خطا كان تمضض فسبقة لما أو شرب نايما أو شجر أو جامع على ظن عدم  
طلوع الفجر أو أوجر مكرها أو نايما أو ما حديث رفع فالمراد رفع الأثر وفي الخبر  
المواخذة بالخطا جائزة عندنا خلافا للمعتزلة **أو أكل أو جامع ناسيا** أو احتلم أو  
أرأى منظر أو ذرعه القئ **فظن أنه أفطر فأكمل عمدا** للشبهة ولو علم عدم فطره لم يمتنع  
الكفارة إلا في مسئلة المتن فلا كفارة مطلقا على المذهب لشبهة خلاف مالك خلافا  
لها كما في الجمع وشروحه فقيده الظن إنما هو لبيان الاتفاق **أو احتقن أو استعط**  
في أفقه شيئا **أو أفطر في أذنه** **أو دأري جافية** أو أمة فوصل الدوا حقيقة  
إلى جوفه ودماغه **أو ابتلع حصاة** ونحوها مما لا يأكله الإنسان أو يماقه أو يستفد

ونظمه

ونظمه ابن الشحنة فقال  
وستقذر مع غير ما كوله مثلنا  
ففي الكله التكفير يلغى ويمحى  
أو لم ينو في رمضان كله صوما ولا فطر مع الإمساك لشبهة خلاف زفر أو أصبح  
غير ناسيا وللصوم فأكمل عمدا ولو بعد النية قبل الزوال لشبهة خلاف الشافعي  
ومفاده أن الصوم بمطلق النية كذلك **أو دخل حلقه مطرا** أو ثلج بنفسه لا مكان  
التحرز عنه بضم فيه بخلاف نحو الغبار والعطرين من دموعه أو عرقه وأما  
في الأكثر فإن وجد الملوحة في جميع فيه واجتمع شيء كثير وابتلعه أفطر والألا  
خلاصة أو وطئ امرأة ميتة أو صغيرة لا تشتهى نكحها أو بهيمة أو نكحها أو بطن  
أو قبل ولو قبله فاحشة بأن يدغدغ أو يمض شفتها أو لمس ولو بجابل لا يمنع  
الحجارة أو استمنى بكفه أو بمباشرة فاحشة ولو بين المراتين فانزل قيد  
للنكاح حتى لو لم ينزل لم يفطر كما مر **أو فسد غير صوم رمضان** إذا اختصامها  
بهتكت رمضان أو وطئ نائمة أو مجنونة بأن أصبحت صائمة فنجت أو شجر  
أو يظن اليوم أي الوقت الذي أكل فيه ليلا والحال أن الفجر طالع أو الشمس لم  
تغرب لغد ونشرويكفى الشك في الأول دون الثاني عملا بالأصل فيهما ولو لم يتبين  
الحال لم يقض في ظاهر الرواية والمسئلة تنقزع إلى ستة وثلاثين محلها المطولات  
قضى في الصور كلها فقط كما لو شهد على الغروب وآخران على عدمه فافطر فظهر  
عدمه ولو كان ذلك في طلوع الفجر قضى وكفر لأن شهادة النفي لا تعارض شهادة  
الأبشاد وأعلم أن كل ما انتفى فيه الكفارة محله ما إذا لم يقع منه ذلك مرة بعد  
أخرى لأجل قصد المعصية فأن فعله وجبت زجره بذلك أفقئ أئمة الأصهار  
وعليه الفتوى فتنبه وهذا حسن **والأخير أن يمساك ببقية يومها وجوبا**  
**على الأصح** لأن الفطر قيمه وتركه القبيح شرعا وأجب كسافر أقام وحايض ونفسا  
طهرت ومجنون أفاق ومريض صح ومفطر ولو مكرها أو خطا أو صبي بلغ وكافر  
أسلم وكلهم يقضون ما فاتهم إلا **الأخيرين** وإن أفطر لعدم أهليتهما في الجزء  
الأول من اليوم وهو السبب في الصوم لكن لو نوبا قبل الزوال كان نقلا فيقضى  
بالإفساد كما في الشرب لآله عن الحائض ولو نوى المسافر والمجنون والمريض قبل  
الزوال صح عن الفرض ولو نوى الحايض والنفسا لم يصح أصلا للمنافاة أول الوقت  
وهو لا يتجزئ ويومر الصبي بالصوم إذا أطاقه ويضرب عليه ابن عشر كالصلاة  
في الأصح **وإن جامع المكلف** أدبيا مشتهى في رمضان **أو أوجع** ونوارت  
الحشفة في أحد السبيلين أنزل أو لا أو أكل أو شرب **عقرا** بكسر الغين وبالذال  
المعجنتين والمدما يتغذى به **أو دأوا** ما يتداوى به والصنابط وصول ما فيه  
صلاح بدنه لجوفه ومنه ريق حبيبه فيكفر لوجود معنى صلاح البدن دراية

أفطر



وغيرها وما نقله الشريفي عن الخراساني رده في الشهر **عند راجع لكل اذا احتج** اي فعل  
 ما لا يظن الفطرية كفسد وكل ولمس وجماع بهيمة بلا انزال وادخال اصبع في دبر  
 ونحو ذلك **فقط فطره به فاكل عند قضى** في الصور كلها **وكفر** لانه ظن في غير محله  
 حتى لو افتاه مفت يعتمد عليه او سمع حديثا ولم يعلم تأويله لم يكفر للشبهة وان  
 احط المفتي ولم يثبت الاثر الا في الادهان وكذا الغيبة عند العامة زيلعي لكن  
 جعلها في الملتقى كالحجامة ورجحه في البحر للشبهة **ككفارة المظاهر** الثابتة بالكتاب  
 واما هذا في السنة ومن ثم شبهوها بها ثم انما يكفر ان نوى ليلا ولم يكن يكرها  
 ولم يطر مسقط لمرض وحيض واختلف فيما لو مرض يجوز نفسه او سوفي يكرها  
 والمعتد لزومها وفي المعتاد حتى وحيض والميتقن قتال عدو ولو افطر ولم يحصل الغدر  
 والمعتد سقوطها ولو تكرر فطره ولم يكفر للاول تكفيه واحدة ولو في رمضان  
 عند محمد وعليه الاعتماد بزانه ومجتنبي وغيرهما واختار بعضهم للمفتوى ان الفطر  
 بغير الجماع تداخل والا لا ولو اكل عند الشهرة بلا عذر يقتل وتماحه في شرح  
 الوهبانية **وان ذرعه القى وخروج** ولم يعد **لا يفطر مطلقا** او لا **فان عاد بلا**  
 صنعه **ولو هو ملاء الصوم** قد ذكره للصوم **لا يفسد** خلافا للثاني **وان اعاده او قدر**  
 حصه منه فاكثر حدادي **افطرا جماعا** ولا كفارة **ان ملا الفم** والالا هو المختار  
**وان استنقا** اي طلب القى عاذا اي متذكر الصوم **ان كان ملا الفم ففسد**  
**بالاجماع** مطلقا **وان اقل** لا عند الثاني وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية كقول محمد  
 انه يفسد كما في الفتح عن الكافي **فان عاد بنفسه لم يفطر** وان اعاده فقير وايان  
 اصحهما لا يفسد محيط **وهذا كله في طامام او ما او مرة او دم** فان كان بلغما  
**فغير مفسد** مطلقا خلافا للثاني واستحنه الكمال وغيره **ولو اكل لما بيت**  
**استناته** ان مثل حصه فاكثر قضى فقط وفي اقل منها لا يفطر الا اذا  
**اخرجه** من فقه فأكله ولا كفارة لان النفس تعافه **واكل مثل سمسة** من خارج  
 يفطر ويكفر في الاصح **الا اذا صنع بحيث تلاشت** في فقه الا ان يجرد الطعم  
 في حلقه كما مر واستحنه الكمال قايلا وهو الاصل في كل قليل مضغه **وكره**  
**له ذوق شئ وكذا مضغه بلا عذر** قيد فيها قاله العيني لكون زوجهها  
 او سيدها سئ الخلق فتاقت وفي كراهة الذوق عند الشرا فولا في وفي في النهي  
 بانه ان وجد بدا ولم يخف غبنا والا لا وهذا في الفرض لا النفل كذا قالوا  
 وفيه كلام لحرمة الفطرية بلا عذر على المذهب فتبقى الكراهة **وكره مضغ**  
**علك** ابيض مضغ ملتئم والا فيفطر ويكره للمفتريين الا في الخلوة بعذر  
 وقيل بباح ويستحب للنساء لانه سواهن فتج **وكره قبلة** ومس ومعاذقة  
 ومباشرة **فاحشة ان لم يامن** المفسدة وان امن لا بأس لا يكره **دهن شارب**

ولاكل

**ولاكل** اذا لم يقصد الزينة او تطويل اللحية اذا كانت بقدر المسنون وهو القبضة  
 وصرح في النهاية بوجوب قطع ما زاد على القبضة بالضم ومقتضاه الاثر بتكره  
 الا ان يحمل الوجوب على الثبوت واما الاخذ منها وهي دون ذلك كما يفعل بعض المغاربة ومحنة  
 الرجال فلم يحزه احد واخذ كلها فعل اليهود ومجوس الاعاجم وحديث التوسعة على العيال  
 يوم عاشوراء صحيح واحاديث الاكتمال فيه ضعيفة لا موضوعة كما زعم ابن عبد العزيز  
**ولا سواك ولو عشيا** او طبيا بالما على المذهب وكرهه الشافعي بعد الزوال وكذا لا تتركه  
 حجامه وتلفف بثوب مبتل ومضمضة واستنشاق واغتسال للبرد عند الثاني وبه يفتي  
 شريفا ليه عن البرهان ويستحب السحور وتأخير السحور والسواك **فروع** لا يجوز ان يعمل عملا يحصل  
 المرسلين تعجيل الافطار وتأخير السحور والسواك **فروع** لا يجوز ان يعمل عملا يحصل  
 به الى الضعف فيجب نصف النهار ويستريح الباقي فان قال لا يكفي كذب باقصر  
 ايام الشتاء فان اجهد الحرق نفسه بالعمل حتى مرض فافطر **فصل في العوارض**  
 المبينة لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها خمسة وبقي الاكراه وخوف هلاك او نقصان عقل  
 ولو يعطش او جوع شديد او لسعة حية لمسافر سفر شرعا ولو عصبية او حامل او مرضع  
 اما كانت او طير على الظاهر **خافت** بغلبة الظن على نفسها او ولد لها وقيد به يهني  
 تبعها لابن الكمال بما اذا تقيت الارضاع او مريض **خاف** الزيادة لمرضه وصحبه خاف  
 المرض وخادمة خافت الضعف بغلبة الظن بامارة او تجربة او اخبار طبيب  
 حاذق مسلم مستور وافاد في الشهر تبعها للبحر جواز التطيب بالكا فير فيما ليس  
 فيه ابطال عبادة قلت وفيه كلام لان عنده نصح المسلم كقر فأتى بتطيب بهم  
 وفي البحر عن الظهيرية للامة ان تمتنع من امتثال امر المولى اذا كان يعجزها عن  
 اقامة الفرائض لانها مبقاة على اصل الحرية في الفرائض **الفطر** يوم العذر الا السفر  
 كما سيحى وقصوا الزوما قدر وبلا فدية وبلا ولا لانه على التراخي ولذا جاز الطوع  
 قبله بخلاف فضا الصلاة ولو جاز رمضان الثاني قدم **الاداء على القضاء** ولا فدية لما مر  
 خلافا للشافعي ويندب على الصوم لاية وان تصوموا حينكم والحيز بمعنى البر  
 لا افضل تفضيل **ان لم يضر** فان شق عليه او على رفيقه فالفطر افضل لموافقة  
 الجماعة **فان ما توافق فيه** اي في ذلك العذر **فلا تجب** عليهم الوصية بالقدية  
 لعدم ادراكهم عدة من ايام آخر ولو توافقوا بعد زوال العذر وجبت الوصية بقدر  
 ادراكهم عدة من ايام آخر واما من افطر عمدا فوجبها عليه بالاولى وفدى  
 لزوما عنه اي عن الميت وليه الذي يتصرف في ماله **كالفطرة** قدرا بعد قدرته عليه  
 اي على فضا الصوم **وفوته** اي فوت القضاء بالموت فلو فاته عشرة ايام فقد  
 على خمسة فداها فقط **بوصية من الثلث** متعلق بفدى وهذا قوله وارث  
 والافن الكل فتستاق وان لم يوص وتبوع وليه به جاز ان شاء الله ويكون الثواب

قطع ما زاد من  
 اللحية على القبضة

لا يجوز ان يعمل عملا يحصل  
 المرسلين تعجيل الافطار وتأخير السحور والسواك

التطيب بالكا فير



للمولى اختيار وان صام او صلى عنه المولى لا حديث لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن يطعم كذا يجوز لو تبرع عنه وليه بكفارة يمين او قتل بالهعام او كسوة بغير الاعتناق لما فيه من الزام المولى للميت بلارضاه وفدية كل صلاة ولو تبرع كما ستر في قضاء الفعاليات كصوم يوم على المذهب وكذا الفطرة والاعتكاف الواجب يطعم عنه لكل يوم كالفطرة ولو اجمعه والحاصل ان ما كان عبادة بدنية فان الوصى يطعم عنه بعد موته عن كل واجب كالفطرة والمالية كالزكاة يخرج عنه القدر الواجب والمركب كالحج يحج عنه رجلا من مال الميت يحج وللشيخ الفاني العاجز عن الصوم يفطر ويغدي وجوبا ولو في اول الشهر وبلا نقدر فقير كالفطرة لو موسرا ولا يستغفر الله هذا اذا كان الصوم اصلا بنفسه وخطوب باداية حتى لو لم يمت الصوم لكفارة يمين او قتل ثم عجز لم يحج الفدية لان الصوم هنا بدل عن غيره ولو كان مسافرا مات قبل الاقامة لم يحج الا بصاوستي قدر قضى لان استمرار العجز شرط للخلفية وهل تكفي الاباحة في الفدية فلو ان المشهور نعم واعتمده الحال ولزم نفل شرع فيه قصد كما ستر في الصلاة فلو شرع ظنا فافطر اى فور فلا قضاء اما الوصى ساعة لزمه القضاء لانه بعضيها صار كانه نوى المصطفى عليه في هذه الساعة مجتنبى اذا وقضا اى يجب اتمامه فان فسد ولو بعد وضو حيض في الاصح وجب القضاء الا في العيدين وايام التشريق فلا يلزم لصيرورته ما يما بنفس الشرع فيصير تركها للنهي اما الصلاة فلا يكون مصليا ما لم يجد بدلا لمصلحة اليمين ولا يفطر الشارع في نفل بلا عذر في رواية وهي الصحيحة وفي اخرى يحل بشرط ان يكون من نيته القضاء واختارها الحال وتاج الشريعة وصدرها في الوقاية وشرحها والضيافة عذر للضيف والمضيف ان كان صاحبها ممن لا يرضى بمجرد حضوره ويتأذى بتترك الافطار فيفطر والا لاهو الصحيح من المذهب ظهريه ولو حلف رجل على الصائم بطلان امراته ان لم يفطر افطر ولو كان صائما قضا ولا يجتنبه على المعتد بزاوية وفي النهر عن الذخيرة وغيرها هذا اذا كان قبل الزوال اما بعده فلا الا احد ابويه الى العصر لا بعده وفي الاشياء دعاه احد اخوانه لا يكره فطره لو صائما غير قضا رمضان ولا تصوم المرأة بقلا الا باذن الزوج الا عند عدم الضرر به ولو فطرها وجب القضاء باذنه او بعد البيوتة ولو صام العبد وما في حكمه بلا اذن المولى لم يجوز وان فطره قضى باذنه او بعد العتق ولو نوى مسافر الفطر او لم يتو فاقام ونوى الصوم في وقتها قبل الزوال صح مطلقا ويجب عليه الصوم لو كان في رمضان لزوال المرض كما يجب على مقيم اتمام صوم يوم منه اى رمضان سافر فيه اى في ذلك اليوم ولكن لا كفارة لو افطر فيها للشبهة في اوله واخره الا اذا دخل مصر لشيء بنسبة فافطر فانه يكفر ولو نوى الصائم الفطر لم يكن مفطرا كما مر كما لو نوى التكلم في صلاة ولم يتكلم شرح الرهبانية قال وفيه خلاف الشافعي وقضى ايام اغمايه ولو كان الاغما مستغرقا للشهر لندرة امتداده بسوى يوم حدث الاغما فيه اوفى ليلة فلا يقضيه

الاذا علم انه لم ينو وفي الجنون ان لم يستوعب الشهر قضى ما مضى وان استوعب جميع ما يمكنه انشا الصوم فيه على ما مضى لا يقضى مطلقا للحرج ولو نذر صوم الايام المنهية او صوم هذه السنة صح مطلقا على المختار وفوقا بين النذر والشرع فيها بان نفس الشرع معصية ونفس النذر طاعة فصح ولكن افطر الايام المنهية وجوبا تخاميا عن المعصية وقضاها اسقاطا للواجب وان صامها خرج عن العهدة مع الحرمة وهذا اذا نذر قبل الايام المنهية فلو بعد ها لم يقضى شيئا وانما يلزمه باقى السنة على ما هو الصواب وكذا الحكم لو نكر السنة بشرط التتابع فيفطرها لكنه يقضيها هنا متتابعة ويعيد لو افطر يوما بخلاف المعينة ولو لم يشترط التتابع يقضى خمسة وثلاثين ولا يجوز له صوم خمسة في هذه الصورة واعلم ان صيغة النذر تحتل اليمين فلذا كانت ست صور ذكرها بقوله فان لم ينو بنذره الصوم شيئا او نوى النذر فقط دون اليمين او نوى النذر ونوى ان لا يكون يمينيا كان في هذه الثلاث صور نذرا فقط اجماعا عملا بالصيغة وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان في هذه الصورة يمينيا فقط اجماعا عملا بتعيينه وعليه كفارة يمين ان افطر لحشة وان نواها او نوى اليمين بلا نفي النذر كان في صورتين نذرا ويمينيا حتى لو افطر بحجب القضاء للنذر والكفارة لليمين عملا بعموم الحجاز خلافا للشافعي ونذير تفريق صوم الستين من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافا للشافعي حاوى والاتباع الكرويه ان يصوم الفطر وخمسة بعده فلو افطر الفطر لم يكره بل يستحب ويسن ابن الكمال ولو نذر صوم شهر غير معين متتابع فافطر يوما ولو من الايام المنهية استقبل لانه اخل بالوصف مع خلو شهر عن ايام نهى بخلاف السنة لا يستقبل في نذر شهر معين ليلا يقع كله في غير الوقت والنذر من اعتكاف او حج او صلاة او صيام او غيرها غير معين ولو معين لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقر فلو نذر التقصد في يوم الجمعة بمكة بهذا الدرهم على فلان في الف جاز وكذا لو جعل قبله فلو عين شهر للاعتكاف او للصوم فجعل قبله عنه صح وكذا لو نذر ان يحج بسنة كذا في سنة قبلها صح او صلاة في يوم كذا فضلاها قبله لانه تعجيل بعد وجود السبب هو النذر فيلحقوا التعيين شرعا لانه يفيض بخلاف النذر المعلق فانه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط كما سيجي في الايمان ولو قال مريض لله على ان اصوم شهرا ثمانا قبل ان يصح لاشي عليه وان صح ولو يوم ما لم يصمه لزمه الوصية بجميعه على الصحيح كالصحيح واذا نذر ذلك ومات قبل تمام الشهر لزمه الوصية بالجميع بالاجماع كما في الجبازية بخلاف القضاء فان سنيه ادرك العدة فروع قال والله اصوم لاصوم عليه بل ان صام حنث كما سيجي في الايمان نذر صوم رجب فدخل وهو مريض افطر وقضى كرمضان او صوم الا بد فضعف لاشتغاله بالعيشة افطر وكفر كما ستر او يوم يقدم فلان فقدم بعد الاكل والزوال او حيضها قضى



عند الثالث في خلافاً للثالث ولو قدم في رمضان فلا قضاء اتفاقاً ولو عني به الميعن كغيره فقط الا اذا قدم قبل نيته فنواه عنه برأى النية ووقع عن رمضان ولو نذر شهراً لزمه كاملاً او الشهر فبقية او جمعة فالاسبوع الا ان ينوي اليوم ولو نذر صوم يوم السبت ثمانية ايام صام سبتين ولو قال سبعة فسبعة اسبوت والفرق ان السبت لا يتكرر في السبعة فحل على العدد بخلاف الاول واعلم ان النذر الذي يقع للاموات من اكثر العوام وما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت ونحوها الى صريح الاولين الكرام تقرى اليهم فهو بالاجماع باطل وحرام ماله يقصد واصرفها لفقراء الانام وقد ابتلى الناس بذلك لا سيما في هذه الاعصار وقد بسطه العلامة قاسم في شرح درر البحار ولقد قال الامام محمد لو كان العوام عبيدي لا اعتقتهم واسقطت ولاي وذلك لانهم لا يهتدون فاكل بهم يتعبدون **باب الاعتكاف وجه المناسبة له والتاخير** اشتراط الصوم في بعضه والطلب الاكد في العشر الاخير هو لغة اللبث وشرعا **البث** بفتح اللام وقسم اللبث **ذكر** ولو مميّزاً في مسجد جماعة هو ماله امام ومؤذن اديت فيه الخمس ولا وعن الامام اشتراط اداء الخمس فيه وصححه بعضهم وقال لا يصح في كل مسجد وصححه الشروحي واما الجامع فيصح فيه مطلقاً اتفاقاً **اولث امرأة في مسجد بيتها** وتكره في المسجد ولا يصح في غير موضع صلاتها من بيتها كما اذا لم يكن فيه مسجد ولا يخرج من بيتها اذا اعتكفت فيه وهل يصح من الخنثى في بيته لمراره والظاهر لا لاحتمال ذكوريته **بنية** فاللث هو الركن والكون في المسجد والنية من مسلم عاقل طاهر من جنابة وحيض ونفاس شرطان وهو ثلاثة اقسام **واجب بالنذر** بلسانه وبالشرع وبالعتيق ذكره ابن الكمال **دسنة موكدة في العشر الاخير من رمضان** اي سنة كفاية كما في البرهان وغيره لاقتراضها بعدم الافكار على من لم يفعل من الصحابة **ومستحب في غيره من الازمنة** هو بمعنى غير الموكدة وشرط الصوم لصحة الاول اتفاقاً فقط على المذهب **فلو نذر اعتكاف ليلة لم يصح** وان نوى معها اليوم لعدم محليتها للصوم اما لو نوى بها اليوم صح والفرق لا يخفى بخلاف ما لو قال في نذره **ليلا ونهاراً فانه يصح** وان لم يكن الليل محلاً للصوم لانه **يدخل نهاراً** واعلم ان الشرط في الصوم مراعاة وجوده لا ايجاده للمشرط **فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لزمه واجزاء** صوم رمضان **عن صوم الاعتكاف** لكن قالوا لو صام نطوعاً شرمزاً اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لا نعماده من اوله نطوعاً فتعذر جعله واجباً وان لم يعتكف رمضان المعين قضى شهراً تخيره بصوم مقصود لعود شرطه الى الكمال الاصلي فلم يحسن في رمضان آخر ولا في واجب سوى قضاء رمضان الاول لانه خلق عنه وتحقيقه في الاصول في بحث الامر **واقله** **فلا ساعة من ليل او نهار** عند محمد وهو ظاهر الرواية عن الامام لبناء النقل على المسامحة وبه يفتي والساعة في عرف الفقهاء جزء من

قال القاضي ابو يوسف روي عن ابي حنيفة في الاعتكاف في شهر رمضان لا يصح الا في شهر رمضان ولا في غيره من الشهور

قصد

مطلب  
تفريع مقار  
الساعة

الزمان

الزمان لاجزائه اربعة وعشرين كما يقوله المجنون كذا في غرر الاذكار **فلو شرع في نذر ثم قطع** لا يلزمه قضاءه لانه لا يشترط له الصوم على الظاهر من المذهب وما في بعض المعتبرات انه يلزم بالشرع مفرغ على الضعيف قاله المصنف وغيره وحرم عليه **وحرم عليه** اي على المعتكف اعتكافاً واجباً اما النقل فله الخروج لانه مشرطه لا يبطل كما مر **الخروج** **الا حاجة الانسان** طبيعته كبول وغائط وغسل لواحتماله لا يمكنه الاغتسال في المسجد كذا في النهر **او شرعية** كعيد واذان لومودنا وباب المنارة خارج المسجد **المجعة وقت الزوال ومن بعد منزله** اي معتكفه **خرج في وقت يدركها مع سننها** يحكم في ذلك رايه ويستثنى بعدها اربعاً او ستاً على الخلاف ولو ملك اكثر لم يفسد لانه محل له وكره تنزيهاً لمخالفة ما التزمه بلا ضرورة **فلو خرج** ولو ناسياً ساعة زمانية لارملية كما مر **بلا عذر فسد** فيقضيه الا اذا فسد بالردة واعتبر اكثر النهار قالوا وهو الاستحسان وبحث فيه الكمال وان خرج **بعذر يغلب وقوعه** وهو ما مر لا غير لا يفسد واما ما لا يغلب كما بخائزني وانهدام مسجد فسقط لانه لا يبطلان والا لكان النسيان اولى بعدم الفساد كما حققه الكمال خلافاً لما فصله الزيلعي وغيره لكن في النهي وغيره جعل عدم الفساد لانهدامه وبطلان جماعة واخراجها كرها استحساناً وفي التاخير عن الحجة لو شرط وقت النذر ان يخرج لعيادة مريض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فيلحفظ **وخص المعتكف باكل وشرب ونوم** وعقد احتاج اليه لنفسه او عياله فلو لتجارة كره **كبيع ونكاح** **درجعة** فلو خرج لاجلها فسد لعدم الضرورة **وكره** اي تخوياً لانها محل الحلاقهم بحج احضار مبيع فيه كما كره فيه مبايعة غيره للمعتكف مطلقاً انتهى وكذا اكله ونومه الا لغريب اشباه وقد قدمناه قبيل الوتر لكن قال ابن الكمال لا يكره الاكل والشرب والنوم فيه مطلقاً ونحوه في المجتبى وكره تخوياً **وصمت** ان اعتقده قربة والا لا حديث من صمت بخارجي الصمت كما في غرر الاذكار عن شتر حديث رحم الله امرأه تكلم فغتم او سكنت فسلم **وتكلم الا بخير** وهو ما لا اثر فيه ومنه المباح عند الحاجة اليه لا عند عدمها وهو محل ما في الفتح انه مكروه في المسجد ياكل الحنات كما تاكل النار الخطب كذا حققه في النهر **كقراءة قرآن وحديث** **وعلم** وتدريس في سبيل الرسول عليه السلام وقصص الانبياء عليهم السلام وحكايات الصالحين وكتابة امور الدين **وبطل بوطئ في فرج** انزل اولاً ولو كان وطئيه خارج المسجد **ليلاً** او نهاراً عامداً او ناسياً في الاصح لان حالته مذكرة وبطل بانزال بقبلة **اولس** او تفخيد ولو لم ينزل لم يبطل وان حرم الكل لعدم الخروج ولا يبطل بانزال بفكر او نظر ولا يسكر ليلاً ولا ياكل ناسياً لبقاء الصوم بخلاف اكله عمد او ردة وكذا اغماؤه وجنونه ان دام فان دام جنونه سنة قضاءه استحساناً **ولزمه** **الليالي بنذره** بلسانه **اعتكاف ايام** ولا اي متتابعة وان لم يشترط التسامع **لعله**



لانه ذكر احد العدد من بلفظ الجمع وكذا التثنية يتناول الآخر **فلو نوى في نذر الايام**  
**النهر خاصة صحته نيته** لنية الحقيقة **وان نوى بها اي بالايام الليالي لا يلزمه**  
**كلاهما كالونذر اعتكاف شهر ونوى النهار خاصة او نوى عكسه** اي الليل خاصة  
 فانه لا يفسخ نيته لان الشهر اسم لمقدر يشمل الايام والليالي فلا يحتمل ما دونه  
 الا ان يستثنى الليالي فيختص بالنهر ولو استثنى الايام صح ولا شيء عليه لما مر وعلم  
 ان الليالي تابعة للايام الاليلة عرفة وليالي الخريف تتبع للنهار الماضية رفقا بالناس  
 كما في الضحية الواجبة هذا وليلة القدر اية في رمضان اتفاقا الا انها تقدم  
 وتتاخر خلافا لهما وثمرته تظهر فيمن قال بعد ليلة منه انت حروا انت طالق ليلة القدر  
 فعنده لا يقع حتى ينسلخ رمضان الا في جواز كونها في الاول في الاول وفي الاخر في الاخرة  
 وقا لا يقع اذا مضى مثل تلك الليلة في الاخر ولا خلاف انه لو قال قبل دخول رمضان  
 وقع بمضيه قال في المحيط والفتوى على قول الامام لكن فيه يكون المجال فقيها يعرف  
 الاختلاف والافهم ليلة السابع والعشرين **كتاب الحج** هو بفتح الحاء  
 وكسر هاء لغة القصد الى معظم المطلق القصد كما ظنه بعضهم وشرعا **زيارة** اي طواف  
 ودخول **مكان مخصوص** اي الكعبة وعرفة **في زمن مخصوص** في الطواف من طلوع  
 فجر النحر الى آخر العمر وفي الوقوف من زوال شمس عرفة لغجر النحر **بفعل مخصوص** بان  
 يكون محرما بنية الحج سابقا كما سيجي لم يقل لا داركن من اركان الدين ليعم حج التقل فرض  
 سنة تسع واما اخره عليه السلام لعشر لعذر مع علمه ببقا حياته ليكمل التبليغ **مرة**  
 لان سببه البيت وهو واحد والزيارة تطوع وقد يجب كما اذا جاوز الميقات بلا احرام  
 فانه كما سيجي يجب عليه احد النسكين فان اختار الحج انقص بالوجوب وقد يتصرف بالحرم  
 كما للحج بالاحرام وبالكراهة كما للحج بلا اذن من يجب استيذانه وفي النوازل لو كان الابن  
 صبيحا فللاب منه حتى يلتمح **على الفور** في العام الاول عند الثاني واصح الروايتين عن  
 الامام ومالك واحد فيفسق وترد شهادته بتأخيرته اي سنيها لان تأخيرها صغيرة وبازكها  
 مرة لا يفسق الا بالاصل ويحرم وجهه ان الفورية ظنية لان دليل الاحتياط ظني ولذا  
 اجمعوا على انه لو تهاخي كان آذوان اثم بموته قبله وقالوا لو لم يحج حتى اتلف ماله وسعه ان  
 يستقرض ويحج ولو غير قادر على وفايه ويرحمي ان لا يواخذه الله بذلك اي لو ناولا وفاه  
 اذا قدر كما فيه في الظهيرية **على مسلم** لان الكافر غير مخاطب بفروع الايمان في حق  
 الايمان وقد حققناه فيما علقناه على المنار **حرم مكلف** عالم بفرضيته اما بالكون بدارنا  
 او باخبار عدل او مستورين **صحيح** البدن بصير غير محبوس وخايف من سلطان يمنع  
 منه **ذي زاد** يصح به بدنه فالمعتاد للحج ونحوه اذا قدر على خبز وجبن لا يعد قادرا  
**وراحلة** مختصة به وهو المسمى بالمقرب ان قدره الا فتشترط القدرة على المحارة  
 للافاقي لا ملكي يتطوع الشئ لشبهه بالسعي الى الجمعة فاذا نذر لو قدر على غير الراحة

في ليلة القدر

من يفعل

من يفعل او حمار لم يجب قال في البحر ولما راد صريحا وانما صر حوايا الكراهة وفي السراجية  
 الحج راكبا افضل منه ماشيا به يفتي والمقرب افضل من الحارة وفي اجارة الخلاصة حمل الحمل  
 ما تان واربعون نارا والحار مائة وخمسون وظاهر ان البغل كالحمار ولو وهب الاب لابنه  
 ما لا يوجب به لم يجب قوله لان شرايط الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا منها باتفاق الفقهاء  
 خلافا للاصوليين **فصل في ما لا بد منه** كما مر في الزكاة ومنه المسكن ومرسته ولو كبر لم يمكن  
 الاستغناء ببعضه والحج بالفاضل فانه لا يلزمه بيع الزايد نعم هو الافضل وعلم به عدم لزوم  
 بيع الكل ولا اكتفى بسكنى الاجارة بالاولى وكذا لو كان عنده ما لو اشترى به مسكنا وخادما  
 لا يبقى بعده ما يكفي للحج لا يلزمه خلاصة وحرر في النهر انه يشترط بقاداس مال  
 لحرفته ان احتاجه لذلك والا لا وفي الاشياء معه الف وخاف العزوبة ان كان قبل  
 خروج اهل بلده فله التزوج ولو وقته لم يرد الحج **ومضلا عن نفقة عياله** من  
 يلزمه نفقته لتقدم حق العبد **الى حين عوده** وقيل بعده بيوم وقيل بشهر  
**مع امن الطريق** بعلية السلامة ولو بالرشوة على ما حققه الكمال وسيجي آخر  
 الكتاب ان قتل بعض الحجاج عذر وهل ما يؤخذ في الطريق من المكس والخفارة  
 عذر قولان والمعتمد لا كما في القنية والمجتهى وعليه فيجب في الفاضل عما لا بد منه القدر  
 على المكس ونحوه كما في مناسك الطر بلبي ومعر زوج او محرم ولو عيدا اذ ميا او  
 برضاع **بالف** قيد لها كما في النهر بجشا **عاقل والمراهق** كبا لغ جوهره **غير**  
**مجنون ولا فاسق** لعدم حفظهما **مع** وجوب النفقة لمحرما عليها لانه  
 محبوس عليها **لا امرأة حرة** ولو عجزوا في سفر وهل يلزمها التزوج قولان وليس  
 لزومها منها عن حجة الاسلام ولو حجت بلا محرم جاز مع الكراهة **ومع عدم عدة**  
**عليها مطلقا** اية عدة كانت ابن ملك **والعبرة** لوجوبها اي العدة المانعة من  
 سفرها وقت خروج اهل بلدها **بحر** وكذا سائر الشروط **فلوا حرم صبي**  
**عاقل** او احرم عنه ابوه صار محرما وينبغي ان يحرمه قبله ويلبسه ازارا ورداء  
 ببسوط وظاهره ان احرامه عنه مع عقله صحيح فمع عدمه اولى **فبلغ او عذر ففتق**  
 قبل الوقوف **فمضى** على احرامه لم يسقط فرضها لان عقاده نقلا **فلو وجد الصبي**  
**الاحرام قبل وقوفه بعرفة ونوى حجة الاسلام** اجزاه ولو فعل العبد **المعتق**  
**ذلك التجدد المذكور لم يجزه** لان عقاده لازما بخلاف الصبي والكافر والمجنون  
**والحج فرضه ثلاثة الاحرام** وهو شرط ابتدائه حكم الركن انتها حتى لم يجز  
 لفائت الحج استدامتة ليقتضى به من قابل **والوقوف بعرفة** في اوانه سميت بها  
 لان ادم وحواء عارفا فيها **ومعظم طواف الزيارة** وهما ركنان **واجبه** ينف  
 وعشرون **وقوف جمع** وهو المزدلفة سميت بذلك لان ادم اجتمع بجوا وازدلف  
 اليها اي دنى **والسعي** وعند الايتام الثلاثة هو ركن **بين الصفا** سعى به لانه ليس

مطلوب  
يكره الحج على الحمار  
والحج راكبا افضل

عندها غرمها وليس



عليه ادم صفوة الله والمرورة لانه جلس عليها امرأة وهي حوا ولذا انتشت ورجى الحمار  
 لكل من حج وطواف الصدرى الوداع لا فاقى غير الحايض والحلق والتقصير  
 وانتاش الاحرام من الميقات ومد الوقوف بعرفة الى الغروب ان وقف نهارا  
 والبداء بالطواف من الحجر الاسود على الاشبه لمى اظنته عليه وقيل فرض وقيل  
 سنة واليتا من فيه في الطواف في الاصح **والمشى فيه لمن ليس له عذر يمنعه**  
 منه ولو نذر طوافا فاحفظ لزمه ما شيا ولو شرع مستظلا نجفا فشيء افضل **والطهارة**  
 فيه من النجاسة الحكيمة على المذهب قيل والحقيقة من ثوب وبدن ومكان طواف  
 والاثر على انه سنة مؤكدة كما في شرح لباب المناسك **وستر العورة فيه** وبكشف  
 ربع العضو فالكثير كما في الصلاة بحب الدم وبداية السعي بين الصفا والمروة من  
 الصفا ولو بداء بالمروة لا يعتد بالمشوط الاول في الاصح **والمشى فيه في السعي**  
**لمن ليس له عذر كما مر** وذبح الشاة للقارن والمتنع وصلاة ركعتين لكل اسبوع  
 من اى طواف كان فلو تركها هل عليه دم قيل نعم فيوصى به **والترتيب الاى بيا** انه  
 بين الرمي والحلق والذبح يوم النحر واما الترتيب بين الطواف وبين الرمي والحلق  
 فسنة فلو طاف قبل الرمي والحلق لاشئ عليه ويكون لباب وسيجي ان المفرد لا ذبح  
 عليه وسنخقه **وفعل طواف الافاضة اى الزيارة في يوم من ايام النحر ومن**  
 الواجبات كون الطواف وراء الحطيم وكون السعي بعد طواف معتد به وتوقيت الحلق  
 بالمكان والزمان وترك المحذور كالجماع بعد الوقوف ولبس الخيط وتغطية الرأس  
 والوجه والضابط ان كلما يجب بتركه دم فهو واجب صرح به في الملتقى وستفهم في  
 الجنايات **وغيرها سنن واداب** كان يتوسع في النفقة ويحافظ على الطهارة  
 وعلى صون لسانه ويستأذن ابيه وداينه وكفيله ويودع المسجد بركعتين  
 ومعارفه ويستحلهم ويلبس دعاهم ويتصدق بشئ عند خروجه ويخرج يوم الخميس  
 فقيه خرج عليه السلام في حجة الوداع او الاثنين او الجمعة بعد التوبة والاستخارة  
 اى انه هل يشترى او يكتري وهل يسافر بر او يجرا وهل يرافى فلانا او لا لان  
 الاستخارة في الواجب والكروه لا محل لها وتعامه في النهر **واشهره سؤال وذو**  
**القعدة** بفتح القاف وتكسر **وعشر ذى الحجة** بكسر الحاء وتفتح وعند الشافعى ليس  
 منها يوم النحر وعند مالك ذوالحجة كله عملا بالاية قلنا اسم الجمع يشترك فيه ما  
 وراء الواحد وفايدة التاقيت انه لو فعل شيئا من افعال الحج خارجها لا يجزيه  
**وانه يكره الاحرام له قبلها** وان امن على نفسه من المحذور لشبه بالركن  
 كما مر واطلاقها يفيد التحريم **والعمرة في العمر مرة سنة مؤكدة** على المذهب وصح في  
 الجوهرة وجوبها قلنا المأمور به في الاية الاتمام وذلك بعد الشروع وبه نقول  
**وهي احرام وطواف وسعي وحلق او تقصير فالاحرام شرط ومعظم الطواف ركن**

وغيرها

وغيرها واجب هو المختار ويفعل فيها كالفعل الحاج **وجازت في كل السنة** وتندبت في  
 رمضان **وكرهت حتى يما يوم عرفة** **واربعة بعدها** اى كره اشاؤها بالاحرام حتى  
 يلزمه دم وان رفضها لا اداؤها فيها بالاحرام سابق كفارت فاقته الحج فاعتز فيها لم  
 يكره سراج وعليه فاستثنا الخائفة القارن منقطع فلا يختص بيوم عرفة كما قوله  
 في البحر **والمواقيت اى المواضع التى لا يجاوزها مريرة مكة** الا بحر ما حصة **ذوالحليفة**  
 بضم ففتح مكان على ستة اميال من المدينة وعشر مراحل من مكة تسحبها العوام ابار  
 على بن عوف انه قاتل الجن في بعضها وهو كذب **وذات عرق** بكسر فسكون على  
 مرحلتين من مكة **ومحفة** على ثلاث مراحل بقرب رابع **وقرن** على مرحلتين وفتح  
 الراء خطأ ونسبة اويس الىه خطأ آخر **ويللم** جبل على مرحلتين ايضا **المدينى والعراقى**  
**والشامى** الغيب المار بالمدينة بقريته ما ياتى **والجدي واليمنى** لف وشر مرتب  
 ويجمعها قوله **عرق العراق** يللم اليمنى **وبذى الحليفة** يحرم المدينى **و**  
**للشام محفة** ان مررت بها **ولا هل يجردون فاستبين** **وكذا**  
**اهل من مربها من غير اهلها** كالشامى يمر بميقات اهل المدينة فهو ميقاته  
 قاله النووي الشافعى وغيره وقالوا لو مر بميقاتين فاحرامه من الابد افضل ولو  
 اخره الى الثانى لاشئ عليه على المذهب وعبرة الباب سقط عند الدم ولو لم يمر  
 بها تحرى واحرم اذا احلها واحدها وابدوها افضل فان لم يكن بحيث يجازى  
 فعلى مرحلتين **وحرم تاخير الاحرام عنها كلها لمن** اى لافاقى **قصد دخول مكة** يعنى  
 احرم **ولو الحاجة** غير الحج اما لو قصد موصفا من الحل كجليص وجده حل له مجاوزته  
 بلا احرام فاذا دخل به التحق باهله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لمريد  
 ذلك الامام **والحج للمخالفة لا يحرم التقويم** للاحرام عليها بل هو الافضل ان فى  
 اشهر الحج وامن على نفسه **وحل لاهل داخلها** يعنى لكل من وجد فى داخل المواقيت  
**دخول مكة غير محرم** ما لم يرد نسكا للحرج كما لو جاوزها خطأ بوا مكة فهذا  
 ميقاته **الحل** الذى بين المواقيت والحرم والميقات **لمن بمكة** يعنى من بداخل الحرم  
**للحج الحرم وللعمره الحل** ليحقق نوع سفر والتنعيم افضل وتنظم حدود الحرم ابن الملقى فقال  
**والحرم** التحديد من ارض طيبة **ثلاثة اميال** اذا رت اتقانه **وسبعة اميال** عراق وطائف **وحدة عشر** شر تسع جعر انه **فصل**  
**في الاحرام وصفة المفرد بالحج ومن شأ الاحرام** وهو شرط صحة  
 النسك كتكبير الافتتاح فالصلاة والحج لهما تحريم وتحليل بخلاف الصوم والزكاة  
 ثم الحج اقوى من وجهين الاول انه يقضى مطلقا ولو مطلقا بخلاف الصلاة الثانى  
 انه اذا اتم الاحرام بالحج او عمرة لا يخرج عنه الا بعمل ما احرم به وان افسده الا فى  
 الفوات فبعمل العمرة والا لا يصار فيندى الهدى **توضا وغسله احب وهو للنظافة**



للاظهار فيجب تحاميه في حق حايض ونفاس وصبي والتيمم له عند العجز عن الماء  
ليس بمشروع لانه ملوث بخلاف جمعة وعيد ذكره الذي لم ينعى وغيره لكن سوى في الكافي  
بين ما وبين الاحرام ورجحه في المنع بشرط لنيل السنة ان يحرم وهو على طهارة وكذا  
يستحب لمريد الاحرام ازالة ظفوه وشاربه وعانته وحلق راسه ان اعتاده والا فليس  
وجامع زوجته او جاريتها لو حصه ولا مانع منه لحيض ولبس ازار من السرة للركبة  
وزد على ظهره وبين ان يدخل تحت عيونه ويلبسه على كفة الايسر فان زرعه او خلله او عقده  
اسا ولا دم عليه **جد يدان او غسيلين طاهرين** ابضين كلفن الكفاية وهذا بيان السنة  
والافتراء العورة كاف وطيب بدنه ان كان عنده لاثوبه بما يتبقى عنه هو الاصح **وصلى ندبا**  
بعد ذلك **شغفا** يعني ركعتين في غير وقت مكره وتجزئة المكتوبة **وقال المفرد بالجم** بلسانه  
مطابقا لجنانته **اللهم اني اريد الحج فيسره لي** لمشتقته وطول مدته وتقبله مني لقول  
ابراهيم واسماعيل ربنا تقبل منا وكذا المعتمر والقارن بخلاف الصلاة لان مدتها يسيرة  
كذا في الهداية وقيل يقول ذلك في الصلاة وعمه الذي يلحق كل عبادة وما في الهداية  
اولى **ثم لي دين صلواته** ناويا بها بالتلبية **الحج** بيان الاكل والا يصح الحج بمطلق  
النية ولو قبله لكن بشرط تقارنها بذكر يقصده التعظيم كسبيح وتهليل ولو بالفارسية  
وان احسن العربية والتلبية على المذهب **وهي ليبيك اللهم ليبيك لا شريك لك ليبيك**  
**ان الحمد بكسر الهمزة وتفتح والنعمه** بالفتح او مبتدأ وخبره **لك والمك** لا شريك لك  
وزد ندبا فيها اي عليها لا في خلاها **ولا تنقص منها** فانه مكره اي تخروجا لقولهم  
انها مرة شرط والزيادة سنة ويكون مسيا بتركها وترك رفع الصوت بها واذا  
لي ناويا نسكا او ساقى الهدى او قلداى ربط قلادة على عنق بدنة **ثقل** او جزا  
صيد قتله في الحرم او في احرام سابق **وخو** كجناية ونذر ومتعة وقران وتوجه  
معها والمحال انه يريد الحج وهل العمرة كذلك ينبغي نعم او بعثتها **شر توجه** ولحقها **قبل الميقات**  
فلو بعده لزمه الاحرام بالتلبية من الميقات **او بعثتها لمتعة** او قران وكان التقليد  
والتوجه في شهره والا لم يصح محرما حتى يلحقها وتوجه بنية الاحرام وان لم  
يلحقها استحبابا فقد احرم لان الاجابة كما تكون بكل ذكر تعظيمي تكون بكل فعل مختص بالاحرام  
ثم صحة الاحرام لا تتوقف على نية نسك لانه لو اهتم الاحرام حق طواف شوطا واحدا صرف للعمرة  
ولو اطلق نية الحج صرف للفرض ولو عين نقلا فنقل وان لم يكن حج الفرض شربا ليه عن الفتح  
ولو اشعرها يجوز سنامها الايسر وجللها بوضع الجبل او بعثتها **لا لمتعة** وقران ولم يلحقها  
كما ستر او قلده شاة لا يكون محرما لعدم اختصاصه بالنسك وبعده اي الاحرام بلا مهلة  
يتقى الوقت اي للجماع او ذكره بحضرة النساء والنسك اي الخروج عن طاعة الله والجدال  
فانه من الحرم اشنع وقتل صيد البر لا البحر والاشارة اليه في الحاضر والدلالة عليه في  
الغايب ومحل تحريمها اذا لم يعلم الحرم اما اذا علم فلا في الاصح **والطيب** وان لم يقصده ويكره

شمة وقلم الظفر **وستر الوجه** كله او بعضه كفه وذقنه نعم في الخائبة لا باس بوضع يديه  
على انفه والراس بخلاف الميت وبقية البدن ولو حمل على راسه ثيابا كان تقطية لا  
حمل عدل وطبق ما لم يمتد يوما وليلة فتلزم صدقة وقالوا لو دخل تحت ستر اللعبة  
فاصاب راسه او وجهه كره والا فلا باس به **وعسل راسه وحجته** **نخطي** لا نطيط  
او يقتل الهوام بخلاف صابون ودلك واشنان اتقا قازا في الجوهره وسدر  
وهو مشكل وقصرها اي الحية وحلق راسه وازالة شعر يديه الا الشعر النابت  
في العين فلا شئ فيه عندنا **وليس قيض** وسراويل اي كل معمول على قدر بدنه  
او بعضه كزردية وبرنس وقبا ولو لم يدخل يديه في كفيه جاز عندنا الا ان يزرعه  
او يخلله ويجوز ان يرتدي بقبض وجبة ويلتحف به في نوم وغيره اتقا  
وعامة وقلنسوة وخفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما اسفل من الكعبين  
عند معقد الشراك فيجوز لبس الزموزة للجورين وثوبا صبيغ بماله طيب  
كورس وهو الكركم وعصفر وهو زهر القرطم **لا بعد زواله** بحيث لا يفوح في الاصح  
لا يتقى الاستحمام لحديث البيهقي انه عليه السلام دخل الحمام في المحفة والاستغلال  
بييت ومحل لم يصيب راسه او وجهه فلو اصاب احداهما كره كما مر وشدهميان  
بكسر الهاء في وسطه ومنطقة وسيف وسلاح وتختم زيلعي لعدم التقطية واللبس  
**والتحال** بغير مطيب فلو التحل بمطيب مرة او مرتين فعليه صدقة ولو كثيرا فعليه دم  
سراجيه ولا يتقى ختانا وفضدا وحجامة وقلع خرس وجبر كسر وحك راسه وبدنه  
لكن يرفق ان خاف سقوط شعره او قلة فان في الواحدة يتصدق بشئ وفي الثلاث كف  
من طعام غر اذا كره واكثر المحرم التلبية ندبا حتى صلى ولو قفلا او علا شفا او  
هبط واديا او لقي ركبما جمع ركب او جمعا شاة وكذا لو لقي بعضهم بعضا او احدهم دخل في  
السجود التلبية في الاحرام كالتكبير في الصلاة **رافعا** استنانا صوته بها بلا جهد كما يفعل العوام  
واذا دخل مكة بدبا **المسجد** المحرم بعد ما يامن على امتعته داخل من باب السلام نهارا ندبا  
ملبيا متواضعا خاشعا ملاحظا لجلالة البقعة ويسن الفسل لدخولها وهو للخطاة فيجب  
لحايض ونفاس وحين شاهد البيت كبر ثلاثا ومعناه الله اكبر من الكلمة **وهلل** ليلا يقع  
نوع شرك **فتر** ابتدأ بالطواف لانه تحية البيت ما لم يخف فوت المكتوبة او جماعها او الوتر  
او سنة رابطة فاستقبل **الحجر** بكبرا مهلا **رافعا** يديه كالصلاة واستلمه بكفيه وقبله  
بلا صوت وهلل يسجد عليه قيل نعم **بلا ايدرا** لانه سنة وتركه الا اذا واجب فان لم يقدر  
يضعهما ثم يقبلها او احدهما ولا يمكنه ذلك بحس بالحج شيئا في يده ولو عصا ثم قبله  
اي الشئ وان عجز عنها اي الاستسلام والامساس استقبله مشبرا اليه ياطن كفيه  
كانه واضعها عليه وكبر وهلل **وحمد الله تعالى** وصلى على النبي عليه السلام ثم يقبل كفيه  
وفي بقية الرفع في الحج يجعل كفيه للسماء الا عند الحجرتين فللكعبة وطاف بالبيت طواف القدوم



في قبل الاعادة

وسن هذا الطواف للافاق لانه القادم واخذ الطائف عن يمينه مما يلي الباب  
لتصير الكعبة عن يساره لان الطائف كالموتير بها والواحد يقف عن يمين الامام ولو  
عكس اعاد مادام بمكة فلو رجع فعليه دم وكذا لو ابتدأ من غير الحجر كما مر قالوا ويمر بجميع  
بدنه على جميع الحجر **جاغلا** قبل شروعه **رداه** تحت ابطة اليمنى ملقيا طرفه  
على كتفه اليسرى استنفاً وراء الحطيم وجوبا لان منه ستة ادرع من البيت فلو  
طاف من الفرجة لم يجز كما يستقبله اخياطا وبه قبر اسمعيل وهاجر سبعة اشواط  
فقط فلو طاف ثامنا مع علمه به فالصحيح انه يلزمه اتمام الاسبوع للشروع  
اي لانه شرع فيه ملتزما بخلاف ما لوطن انه سابع لشروعه مسقطا لا ملزما بخلاف  
الحج واعلم ان مكان الطواف داخل المسجد ولو ورازم لا خارج له لصيرورته طائفا  
بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه او من السعي الى الجحيزة او مكتوبة او تجديد وصنو  
ثم عاد بني وجاز بينهما اكل وبيع واقتا وقراءة لكن الذكر افضل منها وفي منسك التوى  
الذكر الماثور افضل واما في غير الماثور فالقراءة افضل فليراجع **ورمل** اي مشي بركة  
مع تقارب الخطا وهن كفتيه في الثلاثة الاولى استنفاً فقط فلو تركه او نسيه  
ولو في الثلاثة لم ير مل في الباقي ولو زحمه الناس وقف حتى يجد فرجة فيرمل بخلاف  
الاستلام لانه بدلا من الحجر الى الحجر في كل شوط كلما مر بالحجر فعل ما ذكره  
الاستلام واستلم الركن اليماني وهو مندوب لكن بلا تقبيل وقال محمد هو سنة وقبيله  
والدلائل تؤيده ويكره استلام غيرها وختم الطواف باستلام الحجر استنفاً **ناظر** على شفا في  
وقت صباح **يجب** بالحجيم على الصحيح بعد كل اسبوع عند المقام حجارة ظهر فيها اثر قدح الخليل  
او غيره من المسجد وهل يتعين المسجد قولان **ثم** التزم الملتزم وشرب من زمزم عاد ان اراد  
السعي واستلم الحجر وكبر وهلل وخرج من باب الصفا ندبا **فصعد** الصفا بحيث يرى  
الكعبة من الباب واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على النبي عليه السلام بصوت مرتفع  
خائفة ورفع يديه نحو السما ودعا لحقمة العباد عاصيا لان حجر المريعين شيئا لانه يذهب  
برقة القلب وان تترك بالماثور فحسن **ثم** مشى نحو المروة ساعيا بين الميلين الاخضرين  
المتخذين في جدار المسجد وصعد عليها وفعل ما فعله على الصفا يفعل هكذا ساعيا **يبدأ**  
**بالصفا** ويختم الشوط السابع بالمروة فلو بدأ بالمروة لم يعتد بالاول هو الاصح وندب ختمه  
بركتين في المسجد ختم الطواف **ثم** سكن بمكة **محرم** بالحج ولا يجوز فسح الحج بالعمرة عندنا  
**وطاف** بالبيت ففلا ما شأ بلارمل وسعى وهو افضل من الصلاة نافلة للافاق وقلبه  
الحلى وفي الحج ينبغي تقييده بمن من الموسم والا فالطواف افضل من الصلاة مطلقا وخطب  
الامام اولى خطب الحج الثلاثة سابع ذي الحجة بعد الزوال وبعد صلاة الظهر وكبره  
قبله وعلم الناس فيها المناسك فاذا صلى بمكة **الفجر** يوم التروية ثامن الشهر وخرج الى  
منى قرية من الحرم على فرسخ من مكة ومكث فيها الى فجر عرفة **ثم** بعد طلوع الشمس راح

مط  
الذكر افضل من القراءة

المتقين

الى

الى عرفات على طريق منب وعرفات كلها موقف الابطن عرفة بفتح الراء وضمها من  
الحرم غربي مسجد عرفة فبعد الزوال قبل صلاة الظهر خطب الامام في المسجد خطبتين  
كالجمعة وعلم فيها المناسك وبعد الخطبة صلى بهم الظهر والعصر باذان واقامت  
وقراءة سرية ولم يصل بينهما شيئا على المذهب ولا بعد اداء العصر وقت الظهر بالحج  
فيهما اي الصلاتين فلا تجوز العصر المنفرد في احدهما فلو صلى الظهر وحده لم يصل العصر  
مع الامام ولا تجوز العصر لمن صلى الظهر جماعة قبل احرام الحج **ثم** احرام الاقي وقتره  
وقالا لا يشترط لصحة العصر الا الاحرام وبه قالت الثلاثة وهو الاظهر شرنا لانه عن  
البرهان **ثم** ذهب الى الموقف بفعل سق ووقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة  
عند الصخرات الكبار مستقبلا القبلة والقيام والنية فيه اي الوقوف ليست بشرط  
ولا واجب فلو كان جالسا جاز **حججه** وذلك لان الشرط الكينونة فيه فصح وقوف  
مجتاز وهارب وطالب غنم ونائم ومجنون وسكران ودعا جري بجهد وعلم المناسك  
ووقف الناس خلفه بقية مستقبلين القبلة ساعين لقوله خاشعين ياكيت  
وهو من مواضع الاجابة وهي بمكة خمسة عشر مظهما صاحب النهر فقال  
**دعاء** البرايا يستجاب بكعبته **ملتمزم** والموقفين كذا الحجر  
**طواف** وسعي مرتين وزمزم **مقام** وميزاب جهار كن تعتبر  
زاد في اللباب وعند روية الكعبة وعند السدرة والركن اليماني وفي الحجر وفي منى  
في نصف ليلة الدير واذا غربت الشمس اتى على طريق المازمين مزدلفة وحدها من  
مازجي عرفة الى ما زجي محشر ويستحب ان ياتنها ما شيا وان يكبر ويهلل ويحمد ويلبي  
**ساعة** فصاعة والمزدلفة كلها موقف **الا** وادي محشر هو وادي بين منى ومزدلفة فلو  
وقف به او بطن عرفة لم يجز على المشهور **ونزل** عند جبل قزح بضم ففتح لا ينصرف  
للعلمية والعدل من قازح بمعنى مرتفع والاصح انه المشعر الحرام وعليه سيدة قيل كانون آدم  
وصلى العشاين باذان واقامة لان العشا في وقتها فلم تحج للاعلام كما لا احتياج هنا  
للامام ولو صلى المغرب او العشا في الطريق او في عرفات اعاده للحديث الصلاة  
اما لك فتوقفتا بالزمان والمكان والوقت فالزمان ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت  
وقت العشا حتى لو وصل الى مزدلفة قبل العشا لم يصل المغرب حتى يدخل وقت العشا  
فتصلح لغزاً من وجوه **ما لم يطلع الفجر** فيعود الى الجواز وهذا اذا لم يحف طلوع الفجر  
في الطريق فان خاف صلاهما ولو صلى العشا قبل المغرب بمزدلفة صلى المغرب **ثم** عاد  
العشا فان لم يعد حتى ظهر الفجر **عاد** العشا الى الجواز وينوي المغرب اذا وبترك سنتها  
ويحسبها فانما اشرف من ليلة القدر كما افتي به صاحب النهر وغيره وجزم شرع البخاري  
سيما القسطلاني بان عشرة ذي الحجة افضل من العشا الاخير من رمضان وصلى الفجر بغلس  
لاجل الوقوف **ثم** وقف بمزدلفة ووقته من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو مارا كاف

وشرط لصحة هذا الحج  
الامام الاعظم واباشه  
والاصلاوا وحداً والاعلام



صلى الله عليه

عرفة لكن لو تركه بعد ركز حجة لاشي عليه **وكبر وهلل ولي وصلى على المصطفى**  
**ودعا واذا اسفر جدا** انى منى مهلا مصليا فاذا بلغ بطن محسر اسرع قدر رمية  
حجر لانه موقف الضاري ورمى **حجرة العقبة** من بطن الوادي ويكره تنز بها من  
فوق **سبع** اخذ فابحجتين اى برؤس الاصابع ويكون بينهما خمسة اذرع ولو وقعت  
على ظهر رجل او حمل ان وقعت بنفسها بقرب الحجرة جاز والا وثلاثة اذرع بعيد  
ومادونه قريب جوهرة **وكبر بكل** اى مع كل منها وقطع تليته باولها فلورمى بالكثير  
منها اى السبع جاز لا لورمى بالاكل فالتقييد بالسبع لمنع النقص لا الزيادة **وجاز**  
**الرمي بكل ما كان من جنس الارض كالحجر والمدرة والطين والمغرة وكل ما يجوز به**  
**التيمم ولو كفا من تراب** فيقوم مقام حصاة واحدة لا يجوز خشب وعبر ولو لو  
كبار وجواهر لانه اعزاز لا الهانة وفيل يجوز **وذهب وفضة** لانه يسمى نثارا  
لارميا **ويكره** لانه ليس من جنس الارض وما في فروق الاشياء من جوازه بالبر خلاف  
المذهب ويكره اخذها من عند الحجرة لانها مرودة حديث من قبلت حجة رفعت حجة  
ويكره ان يلتقط حجرا واحدا فيكسره **سبعين حجرا صغيرا** وان يرمى بمختصة بيقين  
ووقته من الفجر الى الفجر ومن طلوع ذكاز والها ومباح لغروبها ويكره للفجر  
ثم بعد الرمي **ذبح** ان شأ لانه مفرد ثم **قصر** بان ياخذ من كل شعرة قدر الاغلة وجوبا  
وتقصير الكل مندوب والربع واجب ويجب اجترأ الموسى على الاقترع ان امكن **وحلقه**  
**الكل افضل** ولو ازاله بنحو نورة جازا على اقترع وذى قروح ان اسكن والاسقط ومتى  
تقدرا احدهما لعارض تقين الآخر فلو لبده بجمع بحيث تغذي التقصير تعين احلق  
**وحلقه الكل افضل** ولو ازاله بنحو نورة جاز وحل له كل شئ الا النساء قتل والطيب  
والصيد ثم طواف للزيارة يوم من ايام النحر الثلاثة بيان لوقته الواجب  
سبعة بيان للاكمل والا فالكرك اربعة **بلارمل ولا سعى** ان كان سعى قبل هذا  
الطواف **والافعلها** لان تكرارها لم يشرع وطواف الزيارة اول وقته بعد طلوع  
النحر يوم النحر وهو فيه اى الطواف في يوم النحر الاول **افضل** ويمتد وقته الى اخر  
النحر وحل له النساء بالخلق السابق حتى لو طاف قبل الحلق لم يحل له شئ فلو قل  
ظفره مثلا كان جناية لانه لا يخرج من الاحرام الا بالخلق فان اخره عنها اى عن  
ايام النحر وليا ليها سنها كره تخريا ووجب دم لترك الواجب وهذا عند الامكان  
فلو ظهرت الحايض ان قدرا اربعة اشواط ولم تفعل لزمها دم والا لا ثم اثنى  
منى فيبيت بها للرمي **وبعد ذوال** ثانيا **النحر رمى الجمار الثلاث** بيدها استنانا  
**بما يلي مسجد الخيف** ثم بما يليه الوسطى ثم بالعقبة **سبع** سبعا ووقف حامدا  
مهلا مكبرا مصليا قد قرأ البقرة بعد تمام كل رمي بعده رمي فقط فلا  
يقف بعد الثالث ولا بعد رمي يوم النحر لانه ليس بعده رمي ودعا لنفسه وغيره

وكبر

رافعا

رافعا كفيه نحو السماء والقبة ثم رمى غدا كذلك ثم بعده كذلك ان مكث وهو احب  
وان قدم الرمي فيه اثنى في اليوم الرابع على الزوال جاز فان وقت الرمي فيه من الفجر  
للغروب واما في الثاني والثالث فمن الزوال لطلوع ذكاه **والنحر من منى قبل طلوع**  
**فجر الرابع** لا بعده لدخول وقت الرمي وجاز الرمي كله راجحا لكنه في الاولين  
اى الاولى والوسطى ما شيا افضل لانه يقف لا في الاخرة اى العقبة لانه يصرف والراكب  
اقد ر عليه واطلق فضيلة المشي في الظهيرة ورجحه الكمال وغيره ولو قدم ثقله بفتحين  
متاعه وخدمه الى مكة واقام بمنى للرمي او ذهب لعرفة كره ان لم يامن لا ان امن  
وكذا يكره للمصلي جعل نحو نعله خلفه لشغل قلبه واذا فخر الحاج الى مكة نزل ولو ساعة  
بالمحصب بضم ففتحين الا بطح وليست المقبرة منه **ثم** اذا اراد السفر طاف للصدر  
اى للوداع **سبعة اشواط** بلارمل وسعى وهو الواجب الاعلى اهل مكة ومن في حكمهم  
فلا يجب بل يندب كمن مكث بعده ثم النية للطواف بشرط فلو طاف هاربا او طالبا لم  
يجز لكن يكفى اصلها فلو طاف بعد ارادة السفر ونوى التطوع اجزاه عن الصدر كما لو طاف  
بنية التطوع في ايام النحر وقع عن الفرض ثم بعد ركعتيه شرب من زمزم وقبل العتبة  
نظما للعبادة ووضع صدره ووجهه على الملتزم وتشبث بالاستار كما لم تشفع بها  
ولو لم ينلها يضع يديه على راسه مبسوطتين على الجدار قائمتين والتصق بالجدار  
ودعا مجتهدا ويكلى او يتسكى ويرجع تهقري اى الى خلف حتى يخرج من المسجد  
ويصره ملاحظ للبيت وسقط طواف القدوم عن من وقف بعرفة ساعة قبل  
دخول مكة ولا شئ عليه بتركه لانه سنة واسا ومن وقف بعرفة ساعة عرفية  
وهو اليسير من الزمان وهو المحمل عند اطلاق الفقهاء من زوال يومها اى عرفة  
الى طلوع فجر يوم النحر او اجتاز مسرعا او نايما او نفي عليه وكذا لو اهل عنه  
رفيقه وكذا غير رفيقه فتح به اى بالحج مع احرامه عن نفسه فاذا التفتة وافاق  
واثنى بافعال الحج جاز ولو بقي الاثما ان الاثما بعد احرامه طيف به المناسك وان  
احرموا عنه التفتي بما شرفهم ولم ار ما لو حن فاحرموا عنه وطافوا به المناسك  
وكلام الفتح يفيد الجواز **وجعل انها عرفة صح** حجة لان الشرط للنيوتة لا النية  
ومن لم يقف فيها فاته حجة حديث الحج عرفة **فطاف وسعى وحلل** بافعال العرق  
وقضى ولو مجد نذرا او تطوعا من قابل ولا دم عليه والمرأة فيما مر كالرجل  
لعموم الخطاب ما لم يقم دليل الخصوص لكنها تكشف وجهها لاراسها ولو سدت  
شئيا عليه وجاقت عنه جاز بل ندب ولا تلي جهرا بل تسمع نفسها دفعا  
للفتنة وما قيل انه عورة ضعيف ولا تمل ولا تضطبع ولا تشق بين الميدين  
ولا تحلق بل تقصر من ربع شعرها كمر وتلبس المخيط والخفين والحلى ولا تقرب  
الحجر في الزحام لمنعه من ممانسة الرجال والخنثى المشكل كالمراة فيما ذكر احتياطا

استنانا



وحينئذ لا يمنع نسكا الا الطواف ولا شئ عليها بتأخيرها اذا لم تطهر الا بعد ايام النحر  
فلوطهرت فيها بقدر اكثر الطواف لزمها الدم بتأخيرها لباب وهو بعد حصول  
ركبته يسقط طواف الصدر ومثله النفاس والبدن جمع بدنه من ابل ويقتر  
والهدى منها ومن الغنم كما سيحى **باب القرآن** هو افضل الحريث  
اتاني آت من ربي وانا بالعقيق فقال يا ابا محمد اهلوا بحجة وعمره معا ولا تاشق  
والصواب انه عليه السلام احرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة لبيان اجواز فصارتا  
**ثم التمتع ثم الافراد والقرآن** لغة الجمع بين شئين وشرعا ان يهل اي يرفع  
صوته بالتلبية بحجة وعمره معا حقيقة او حكما بان يحرم بالعمرة او لا ثم بالحج  
قبل ان يطوف لها اربعة اشواط او عكسه بان يدخل احرام العمرة على الحج قبل ان يطوف  
للقدوم وان اسأ او بعده وان لزمه دم من الميقات اذا القارن لا يكون الا افاقيا  
او قبله في اشهر الحج او قبلها ويقول اما بالنصب والمراد به النية او مستأنف  
والمراد به بيان السنة اذ النية بقلبه تكفي كالصلاة مجتنبى **بعد الصلاة اللهم اني**  
**اريد الحج والعمرة** فيسرها لي وتقبلها مني ويستحب ان يقدم العمرة في الذكر لتقدمها  
في الفعل وطاف للعمرة او لا وجوبا حتى لو نواه للحج لا يقع الا لها سبعة اشواط يرمل  
في الثلاثة الاولى ويسعى بلا حلق فلو حلق لم يحل من عمرته ولزمه دمان  
ثم يحج كما سق فيطوف للقدوم ويسعى بعده ان شا **فان ابي بطواف** فيزني  
ثم سعيين لهما جاز واسأ ولا دم عليه وذبح للقرآن وهو دم شكروا كل منه  
بعد رمي يوم النحر لوجوب الترتيب وان **عجز صام ثلاثة ايام** ولو متفرقة  
اخرها يوم عرفة فبعده لا يجزيه فقوله المنح كالحج ببيان للافضل فيه كلام  
وسبعة بعد تمام ايام حجة فضا او واجبا وهو بمضى ايام التشريق **حج** اين شاء  
لكن ايام التشريق لا تجزيه لقوله تعالى وسبعة اذ رجعت اى فرغتم من افعال  
الحج فعم من وطنه منى او اتخذها موطنها **فان كانت الثلاثة تعين الدم** فلو لم  
يقدر تحلل وعليه دمان ولو قدر عليه في ايام النحر قبل الحلق بطل صومه **فان**  
**وقف القارن بعرفة قبل الترتيب** العمره بطلت عمرته فلو اتى باربعة  
اشواط ولو بقصد القدوم او النطوع لم يتبطل ويتمها يوم النحر والاصل ان  
الماتى به من جنس ما هو متلبس به في وقت يصلح له ينصرف للتلبس به وقضيت  
لشروعه فيها **ووجب دم الرض** للعمرة وسقط دم القرآن لانه لم يوفى للتسكين  
**باب التمتع** هو لغة من المتاع او المتعة وشرعا ان يفعل  
العمرة او اكثر اشواطها في اشهر الحج فلو طاف الاقل في رمضان مثلا ثم طاف  
الباقي في شوال ثم حج من عامه كان متمتعا فتح قال المصنف فلتغير النسخ الى  
هذا الشريف ويطوف ويسعى كما سق ويحلق ويقصر ان شا ويقطع التلبية في

اول طوافه للعمرة واقام بمكة حلالا ثم يحرم بالحج في سفر واحد حقيقة او حكما بان  
يلم باهله الما ما غير صحيح ويوم التروية وقتله افضل للحج كالمفرد لكنه يرمل  
في طواف الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قد مر ما بعد الاحرام وذبح كالقارن ولم  
تنب الاضحية عنه فان عجز عن الدم صام كالقرآن وجاز صوم الثلاثة  
بعد احرامها الى العمرة لكن في اشهر الحج لا قبله اى الاحرام وتأخيرها افضل  
رجا وجود الهدى كما سق وان اراد المتمتع السوق للهدى وهو افضل احرم  
ثم ساق هديه معه وهو اولى من قوده الا اذا كانت لا تساق فيقودها  
وقدر بدنة وهو اولى من التحليل وكوه الاشعار وهو شق ستامها من  
الايسر او الايمن لان كل احد لا يحسنه فاما من احسنه بان قطع الجلد فقط  
فلا بأس به واعتمر ولا يتحلل منها حتى يحج ثم احرم للحج كما سق فيمن لم  
يسق وحلق يوم النحر واذا حلق حل من احرامه على الظاهر والمكروه في حكمة  
يفرد فقط ولو قرت او تمتع جاز واسأ وعليه دم جبر ولا يجزيه الصوم لو قصر  
ومن اعتمر بلا سوق هدى ثم بعد عمرته عاد الى بلده وحلق فقد اتم الما ما  
صححنا فبطل تمتعه ومع سقوته تمتع كالقارن وان طاف لها اقل من اربعة قبل  
اشهر الحج وانما فيها وحج فقد تمتع ولو طاف اربعة قبلها لا اعتبارا  
للاشركو في اى افاق حل من عمرته فيها اى الاشهر وسكن مكة اى داخل  
المواقيت او بصره اى غير بلده وحج من عامه متمتع بقاسفنه ولو افسدها  
ورجع من البصرة الى مكة وقضاها وحج لا يكون متمتعا لانه كالمكلى الا اذا  
المر باهله ثم رجع واتى بها لانه سفر اخر ولا يفركون العمرة قضا عما افسده  
واي التسكين افسده المتمتع اتمه بلام للقتع بل للفساد **باب**  
**الحنايات** الجنانية هنا ما تكون حرمة بسبب الاحرام او الحرم وقد يجب  
بها دمان او دم او صوم او صدقة ففصلها بقوله **الواجب دم على محرم بالحج**  
فلا شئ على الصبي خلافا للشافعي ولو ناسيا او جاهلا او مكرها فيجب  
على نائم غطي راسه ان طيب عضوا كاملا ولو فنه باكل طيب كثيرا وما يبلغ عضوا  
لو جمع والبدن كله لعضو واحد ان اتخذ المجلس والا فكل طيب كفارة ولو ذبح ولم  
يزله لزمه دم اخر لتكره واما الثوب المطيب الكثره فيشترط للزوم الدم دوا مر  
لبسه يوما او غضب راسه بحنا رقيق اما المتلبس به دمان او ادهن  
بنزيت او حل بفتح الميملة الشيرج ولو كانا خالصين لانهما اصل الطيب بخلاف  
بقية الادهان فلو اكله او استعطه او داوى به جراحة او شقوق رجليه او اقطره  
في اذنه لا يجب دم ولا صدقة اتفاقا بخلاف المتك والعنبر والغافية والكافور  
وخوها ما هو طيب في نفسه فانه يلزمه الجنابة الاستعمال ولو على وجه التداوى



ولو جعله في طعام قد طبخ فلا شيء فيه وإن لم يطبخ وكان مغلويا كره أكله كشم طيب  
وقفاح أو ليس **مخططا** لبس معتادا فلو انتزعه أو وضعه على كتفيه لا شيء عليه  
**أوستر رأسه** بمعتادا ما يحمل اجانته أو عدل فلا شيء عليه **يوما كاملا** أو ليلة كاملة  
وفي الأقل صدقة والزائد على اليوم كاليوم وإن ترعه ليلا وأعادته نهارا ولو جميع مكان  
يلبس ما لم يعزم على الترك للبدن عند الترع فإن عزم عليه أي الترك **ثم ليس**  
**تعدد الجزأين** للأول أو لا وكذا يتعدد الجزأين لو لبس يوما فأراق دما للبدن  
ثم دام على لبسه يوما آخر فعليه **الجزأين** أيضا لأنه محذور فكان لدوامه حكم الابتداء  
وداوم اللبس بعد ما أحرم وهو لبسه كأنشأه بعده ولو مكرها أو ناسيا ولو تعدد  
بسبب اللبس تعدد الجزأين ولو اضطر إلى قبض فلبس قبضتين أو إلى قلنسوة فلبسها  
مع عمامة لزمه دم وإن لم يتيقن زوال الضرورة فاستمر كقراخرى وتقطعة الرأس **ربع**  
أو الوجه كالكل ولا بأس بتقطعة أذنيه وقفاؤه ووضع يده على إبطه بلا ثوب  
**أو طلق** أي أزال **ربع رأسه** أو ربع لحية أو خلق **محاظه** يعني واحتجم ولا فصدقة  
كما في البحر عن الفتح أو خلق إحدى أبطيه أو عانتته أو رقبته كلها أو **قص أظفار**  
**يديه** أو رجليه أو الكلى في مجلس واحد فلو تعدد المجلس بقدر الدم إلا إذا  
اتخذ المجلس لخلق أبطيه في مجلسين أو رأسه في أربعة أو **يد أو رجل** إذا الربع كالكل  
**أو طاف** للقعود وجوبه بالشرع أو للصدر جنبيا أو أيضا **أو للفرض** محدثا ولو  
جنبيا بدنة أن لم يجد له الأصح وجوبها في الجنابة ونزبها في الحدث وإن المعتبر الأول  
والثاني جازي له فلا يجب إعادة السعي جوهرية وفي الفتح ولو طاف للعمرة جنبيا أو محدثا  
فعليه دم وكذا لو ترك من طوافها شوطا لأنه لا يدخل للصدقة في العمرة أو **أفاض من**  
**عرفة** ولو بند بعيره قبل الإمام والغروب ويسقط الدم بالعود ولو بعده في الأصح  
غاية أو ترك **أقل سبع الفرض** يعني ولم يطف غيره حتى لو طاف للصدر انتقل إلى  
الفرض من ما يحل ثم إن بقي أقل الصدر فصدقة والأفرد **وبترك أكثره** بقي محرما  
أبدا في حق النساء حتى يطوف فكما جامع لزم دم إذا تعدد المجلس إلا أن يقصد  
الرفض فتح أو ترك طواف الصدر أو أربعة منه ولا يتحقق الترك إلا بالخروج من  
مكة أو ترك السعي أو أكثره أو ركب فيه بلا عذر **أو الوقوف بجميع** يعني بمزدلفة  
أو الرمي كله أو في يوم واحد أو الرمي الأول أو أكثره أي أكثر رمي يوم أو خلق  
في حل **كحج** في أيام النحر فلو بعدها فزمان أو عمرة الاختصاص الحلق بالحرم لا دم  
في معتمر خرج ثم رجع من حل إلى الحرم ثم قصر وكذا الحاج أن رجع في أيام النحر  
والأفرد للتأخير أو قتل عطف على خلق أو لمس بشهوة أنزل أو لا في الأصح أو استمنى  
بلقه أو جامع هيمة وانترك أو أحيا الحاج الحلق أو طواف الفرض عن أيام  
النحر لثوقتها بها أو قدم نسكا على آخر فيجب في يوم النحر أربعة أشيا الرمي ثم

الذبح

الذبح لغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لا شيء على من طاف قبل الرمي والحلق نعم  
يكفه لبنا ب وقد تقدم كالأشياء على المفرد إلا إذا حلق قبل الرمي لأن ذبحه لا يجب  
**ويجب دمان على قارن خلق قبل ذبحه** دم للتأخير ودم للقران على المذهب كما حره  
المصنف قال وبه اندفع ما توهم بعضهم من جعل الدمين للجنابة وإن طيب جوابه  
قوله إلا أن تصدق أقل من عضو أو ستر رأسه أو ليس أقل من يوم في الجنابة  
في الساعة نصف صاع وفيما دونها قبضة وظاهره أن الساعة فلكية أو خلق شارب  
أو أقل من ربع رأسه أو لحية أو بعض رقبته أو قص أقل من خمسة أظافره  
أو خمسة إلى ستة عشر متفرقة من كل عضو أربعة وقد استقر أن لكل ظفر نصف  
صاع إلا أن يبلغ دما فينقص ما شأ أو طاف **للقعود** أو للصدر محدثا أو ترك  
للاشياء من **سبع الصدر** ويجب لكل شوط منه ومن السعي نصف صاع أو **أحد**  
**الحجار الثلاث** ويجب لكل حصاة صدقة إلا أن يبلغ دما فكم مر وافاد الحدادي  
أنه ينقص نصف صاع أو خلق رأس بحرم أو حلال غيره أو رقبته أو قلم ظفره بخلاف  
ما لو طيب عضو غيره أو البس مخططا فلا شيء عليه إجماعا ظهريه **تصدق بنصف**  
**صاع من سبب** كالفطرة وإن طيب أو خلق أو لبس بعذر خيبر أو شأ ذبح في الحرم  
أو تصدق بثلاثة أصوع طعام على ستة مساكين إن شأ أو صام ثلاثة أيام ولو  
متفرقة ووطيه في إحدى السبيلين ولو ناسيا أو مكرها أو ناسيا أو صبييا أو مجنونا **من أدى**  
ذكره الحدادي لكن لا دم ولا قضاء عليه قبل وقوف فرض **يفسد حجه** وكذا لو استدخلت  
ذكر حمار أو ذكر أمقطوعا فسد حجه إجماعا **ويقتى** وجوبا في فاسده كجائزه ويذبح  
**ويقتى** ولو فعلا ولو أفسد القضاء هل يجب قضاءه لمراره والذي يظهر أن المراد  
بالقضاء الإعادة ولم يتفرقا وجوبا بل ند بان خاف الوقاع ووطيه بعد وقوفه  
لم يقصد ويجب بدنة وبعد الحلق قبل الطواف نشأة لحقة الجنابة ووطيه في عمرته  
قبل طوافه أربعة مقصد لها قضى وذبح وقضى وجوبا ووطؤه بعد أربعة ذبح  
ولم تقصد خلافا للشافعي فإن قتل محرم صيدا أي حيوانا برياً متوحشا باصطيد  
خلقه أو دل عليه قاتله مصدقا له غير عالم وانصل القتل بالدلالة أو الإشارة  
والدال والمشير باق على إحرامه وأخذه قبل أن ينفلت عن مكانه بدأ أو عودا سهوا  
أو عمدا مباحا أو مملوكا فعليه جزاؤه ولو سبعا غير صائيل أو متناشيا أو صامما  
ولو مسرولا يفتخ الوأوما في رجله ريش كالسر وال أو هو مضطرا إلى أكله كما يلزمه  
القصاص لو قتل أنسانا أو أكل لحمه ويقدم الميتة على الصيد والصيد على مال الغير  
ولحم الإنسان قتل والتخزير ولو الميتة يباح له يحل بحال كما لا ياكل طعام مضطرا خروفي  
البرازية الصيد المذبوح أولى اتفاقا أشباهه ويغرم أيضا ما أكله لو بعد الجزأين والجزأين  
هو ما قومه عدلان وقيل الواحد ولو القاتل يكفي في مقتله أو في أقرب مكان منه



ولو جعله فطعام قد طبخ فلا شيء فيه وإن لم يطبخ وكان مغلويا كره أكله كشم طيب  
 وتفتح أو ليس **يخيط** لبس معتادا فلو انتزعه أو وضعه على كنفه لا شيء عليه  
 أو **ستر رأسه** بمعتادا ما يحمل اجانته أو عدل فلا شيء عليه **يوما** كالملا أو ليلة كاملة  
 وفي الأقل صدقة والزائد على اليوم كاليوم وإن ترعه ليلا وأعادها نهارا ولو جميع ما  
 يلبس ما لم ينعزم على الترك للبدن عند الترخ فان عزم عليه أي الترك **فليس**  
**تعدد الجزاء** للجزء الأول أو لا وكذا يتعدد الجزاء لو لبس يوما فأراق دما للبدن  
 ثم دام على لبسه يوما آخر فعليه **الجزاء** أيضا لأنه محذور فكان له دمه حكم الابتداء  
 ودوامه ليس بعد ما أحرم وهو لبسه كأنشأه بعده ولو مكرها أو ناسيا ولو تعدد  
 بسبب اللبس تعدد الجزاء ولو اضطر إلى قبض فلبس قبضتين أو إلى قلنسوة فلبسها  
 مع عمامة لزمه دم وإن لم يتيقن زوال الضرورة فاستمر كقراخرى وتقطعة الرأس **ربع**  
 أو الوجه كالكل ولا بأس بتقطعة أذنيه وقفاؤه ووضع يده على انقه بلا ثوب  
 أو طلق أي أزال **ربع** رأسه أو ربع لحية أو خلق **حاجمه** يعني واحتجم ولا فصدقة  
 كما في البحر عن الفتح أو خلق إحدى أبطيه أو عانتته أو رقبته كلها أو **قص** أظفار  
 يديه أو رجله أو الكلى في مجلس واحد فلو تعدد المجلس بقدر الدم إلا إذا  
 اتخذ المجلس لخلق أبطيه في مجلسين أو رأسه في أربعة أو يد أو رجل أو ربع كالكل  
 أو طواف للقعود لوجوبه بالشرع أو للصدر جنبيا أو أيضا أو للفرج محدثا ولو  
 جنبيا بدنة أن لم يجد ولا صح وجوبها في الجنابة ونذرها في الحدث وإن المعتبر الأول  
 والثاني جازي له فلا تجب إعادة السعي جوهرية وفي الفتح ولو طواف للحرمة جنبيا أو محدثا  
 فعليه دم وكذا لو ترك من طوافها شوطا لأنه لا مدخل للصدقة في الحرمة أو **افاض** من  
**عرفة** ولو بند بعينه قبل الإمام والغروب ويسقط الدم بالعود ولو بعده في الأصح  
 غاية أو ترك **أقل سبع الفرض** يعني ولم يطف غيره حتى لو طاف للصدر انتقل إلى  
 الفرض من ما يحل ثم إن بقي أقل الصدر فصدقة والافترس وبترك أكثره بقي محرما  
 أبدا في حق النساء حتى يطوف فكما جامع لزم دم إذا تعدد المجلس إلا أن يقصد  
 الفرض فتح أو ترك طواف الصدر أو أربعة منه ولا يتحقق الترك إلا بالخرج من  
 مكة أو ترك السعي أو أكثره أو ركب فيه بلا عذر أو الوقوف **بجمع** يعني بمزدلفة  
 أو الرمي كله أو في يوم واحد أو الرمي الأول أو أكثره أي أكثر رمي يوم أو خلق  
 في حل **بجمع** في أيام النحر فلو بعدها فرمان أو عمرة لاختصاص الحلق بالحرم لا دم  
 في معتمر خرج ثم رجع من حل إلى الحرم ثم قصر وكذا الحاج أن رجع في أيام النحر  
 ولا قدم للتأخير أو قبل عطف على حلق أو لمس بشهوة أنزل أولا في الأصح أو استثنى  
 بقلعه أو جامع هبة وأنزل أو احتج الحاج الحلق أو طواف الفرض عن أيام  
 النحر لثبوتها بها أو قدم نسكا على آخر فيجب في يوم النحر أربعة أشيا الرمي ثم

الذبح

الذبح لغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لا شيء على من طاف قبل الرمي والحلق نعم  
 يكره لبنا ب وقد تقدم كالأشياء على المفرد إلا إذا حلق قبل الرمي لأن ذبحه لا يجب  
 ويجب دمان على قاون خلق قبل ذبحه دم للتأخير ودم للقران على المذهب كما حره  
 المصنف قال وبه اندفع ما توهم بعضهم من جعل الدمين للجنابة وإن طيب جوابه  
 قوله لا أن تصدق أقل من عضو أو ستر رأسه أو لبس أقل من يوم في الخزانة  
 في الساعة نصف صاع وفيما دونها قبضة وظاهره أن الساعة فلكية أو خلق شارب  
 أو أقل من ربع رأسه أو لحية أو بعض رقبته أو قص أقل من خمسة أظافره  
 أو خمسة إلى ستة عشر متفرقة من كل عضو أربعة وقد استقر أن لكل ظفر نصف  
 صاع إلا أن يبلغ دما فينقص ما شأ أو طواف للقعود أو للصدر محدثا أو ترك  
 لأكثر من سبع الصدر ويجب لكل شوط منه ومن السعي نصف صاع أو إحدى  
 الجمار الثلاث ويجب لكل حصاة صدقة إلا أن يبلغ دما فكم مر وافاد الحدادي  
 أنه ينقص نصف صاع أو خلق رأس بحرم أو حلال غيره أو رقبته أو قلم ظفره بخلاف  
 ما لو طيب عضو غيره أو لبسه بخيطا فلا شيء عليه إجماعا ظهريه **تصدق** بنصف  
 صاع من سبب كالفطرة وإن طيب أو خلق أو لبس بعذر خيبر أو شاذ **بجمع** في الحرم  
 أو تصدق بثلاثة أصوع طعام على ستة مساكين إن شأ أو صام ثلاثة أيام ولو  
 متفرقة ووطيه في إحدى السبيلين ولونا سببا أو مكرها أو ناسيا أو صبيبا أو مجنونا  
 ذكره الحدادي لكن لا دم ولا قضاء عليه قبل وقوف فرض **يفسد** حجه وكذا لو استدخلت  
 ذكر حمار أو ذكر أمقطوعا فسد حجه إجماعا ويقضي وجوبا في فاسده كجائزه ويذبح  
 ويقضي ولو فعلا ولو أفسد القضاء هل يجب قضاءه لمراره والذي يظهر أن المراد  
 بالقضاء الإعادة ولم يفرقا وجوبا بل ند بان خاف الوقاع ووطيه بعد وقوفه  
 لم يفسد ويجب بدنة وبعد الحلق قبل الطواف شاة لحقة الجنابة ووطيه في عمرته  
 قبل طوافه أربعة مقصد لها قضى وذبح وقضى وجوبا ووطؤه بعد أربعة ذبح  
 ولم يفسد خلافا للشافعي فإن قتل محرما صيدا أي حيوانا برياً مؤحشا بأصل  
 خلقته أو دل عليه قاتله مصادقا له غير عالم واتصل القتل بالدلالة أو الإشارة  
 والدال والمشير باق على إحرامه وأخذه قبل أن ينفلت عن مكانه بدأ أو عودا سهوا  
 أو عمدا مباحا أو مملوكا فعليه جزاءه ولو سبعا غير صائيل أو متأنسا أو حاما  
 ولو مسرولا يفتح الواو ما في رجله ريش كالسروال أو هو مضطرا إلى أكله كما يلزمه  
 القصاص لو قتل أنسانا أو أكل لحمه ويقدم الميتة على الصيد والصيد على مال الغنم  
 ولحم الإنسان قبل والخنزير ولو الميتة قبل اللحم لا ياكل طعام مضطرا خروفي  
 البرازية الصيد المذبوح أولى اتفاقا أشباهه ويغرم أيضا ما أكله لو بعد الجزاء والجناء  
 هو ما قومه عدلان وقيل الواحد ولو القاتل يكفي في مقتله أو في أقرب مكان منه

من أدى ٢



ان لم يكن له في مقتله قيمة فاللغو في سبغ اي حيوان لا يוכל ولو  
حتنيرا او فيلا لا يزداد على قيمة شاة وان كان السبع اكبر منها لان الفساد في غير  
الماكل ليس الا بارتقاء الدم فلا يجب الا دم ولذا لو قتل معلما ضمنه لحق الله غير معلم  
وما كلف معلما له اي للقاتل ان يشتري به هديا ويذبحه بركة او طعاما ويصدق  
اين شاة على كل مسكين ولو ذميا نصف صاع من برا او صاعا من تمر او شعير كالقطرة  
لا يجوز ان ياكل او اكثر منه بل يكون تطوعا او صام عن طعام كل مسكين يوما  
وان فضل عن طعام مسكين او كان الواجب ابتداء اقل منه تصدق به او صام  
يوما بدله ولا يجوز ان يفرق نصف صاع على مسكين قال المصنف تبعا  
للمحكي هكذا ذكره هنا وقدم في الفطرة الجواز فينبغي كذلك هنا وتكفي الاباحة  
هنا كدفع القيمة ولا ان يدفع كل الطعام الى مسكين واحد هنا بخلاف الفطرة  
لان العدد مخصوص عليه كما لا يجوز دفعه الى الجزاء الى من لا تقبل شهادته له  
كاصله وان علا وفرعه وان سفل وزوجته وزوجها وهذا هو الحكم في كل  
صدقة واجبة كما مر في المصنف ويجب بحرجه ونصف شعره وقطع عضوه ما  
نقص ان لم يقصد الاصلاح فان قصده لتخليص حمامة من سنور او شبكة فلا  
شي عليه وان ماتت ويجب بنصف ريشه وقطع قوائميه حتى يخرج عن حيز الاستماع  
وكسر بيضه غير المذمر وخروج فيخ ميت به اي بالكرس وفيه حلال صيد الحرم  
وحليه لبنه وقطع حشيشه وشجره حال كونه غير مملوك يعني الثابت بنفسه  
سواء كان مملوكا او لاحق قالوا لو بنت في ملكه ام غيلان فقطعها انسان فعليه قيمة  
لما كلفها واخرى لحق الشرع بتاعلي قولها المفتي به من تملك ارض الحرم ولا منبت  
اي ليس من جنس ما ينبت الناس فلو من جنسه فلا شيء عليه كملوع وورق لم  
يقرب بالشجر ولذا حل قطع الشجر المثلان اثماره اقيم مقام الابنات قيمته في كل ما ذكر  
الا ما جفا وانكسر لعدم الثمار او ذهب بحفر كنفون او ضرب فسطاطا والعبارة  
للاصل لا لغصنه لانه تنبع وبعضه اي الاصل كونه حيا للحرم والعبارة كان  
الطير فان كان على غصن بحيث لو وقع الصيد وقع في الحرم فهو صيد الحرم  
والالا ولو كان قوائم الصيد القايم في الحرم ورأسه في الحل فالعبارة لقوائم  
وبعضها كلها لا لرأسه وهذا في القايم فلو نالها فالعبارة لرأسه لسقوط اعتبار  
قوائمها حينئذ فاجتمع المبيح والحرم فالعبارة لم يرد الرمي الا اذا رماه من الحل ومث  
السهم في الحرم يجب الجزاء استخانا بدرايع ولو شوى بيضا او جرادا او حلب  
لبن صيد فضله لم يحرم اكله وجاز بيعه ويكره ويجعل ثمنه في الغدا ان شاء  
لعدم الذكاة بخلاف ذبح الحرم او صيد الحرم فانه ميتة ولا يبرئ حشيشه بدليه  
ولا يقطع بمخل الا الاخر ولا بأس باخذ كاته لانها كالجاف وبقتل قملة

فيه ٢

منه ٢

من بدنه

من بدنه او القاتها او القاثوبه في الشمس لموت تصدق بما شأ جرادا ويجب الجزاء  
فيها اي القملة بالدلالة كما في الصيد ويجب في الكثير منه نصف صاع والكثير هو الزايد  
على ثلاثة والجراد كالمثل بجره ولا شيء بقتل غراب الا العقق على الظاهر ظهريه وتعيم البحر  
رده في النهر وحدا بكرة فقتلتين وجوز البرجندى فتح الحما وذيب وعقرب وحية  
وفارة بالهمز وجوز البرجندى التسهيل وكل عفور اي وحشي اما غيره فليس بصيد  
اصلا ويعوض ونمل لكن لا يحل قتل ما لا يؤذي ولذا قالوا يحل قتل الكلب الا اهلي اذا  
لم يؤذ والا مر بقتل الكلاب بنسوخ كما في الفتح اي اذا لم تضر وبرغوث وقرا ولسفافة  
بضم ففتح فسكون وفراش وذباب ووزغ ونشور وقنفذ وصرصر وصياح ليل وابن عرس  
وام حنين وام اربعة واربعين وكذا جميع هوام الارض لانها ليست بصيود ولا تنولد  
من البدن وسبع اي حيوان صايل لا يمكن دفعه الا بالقتل فلو امكن بغير لزمه الجزاء  
كما تلتزم قيمته لو مملوكا ولو ذبح شاة ولو ايوها ضييا لان الام هي الاصل وبقر وبغير  
ودجاج وبط اهلي واكل ما صاده حلال ولو لحرم وذبحه في الحل بلا دالة يحرم ولا  
امر به واعانته فلو وجد احدها حل للحلال لا للحرم على المختار ويجب قيمة بذبح حلال  
صيد الحرم وتصدق بها ولا يجوز به الصوم لانها غرامة لا كفارة حتى لو كان الذابح  
محرم اجزاء الصوم وقيد بالذبح لانه لا شيء في دلالة الا الاثم ومن دخل الحرم ولو  
حلالا او احرم ولو في الحل وفي يده حقيقة يعني الجارحة صيد وجب ارساله اي  
الطارته او ارساله للحل ودعيته فتهتاق على وجه غير مضيع له لان تسييت الدابة  
حرام وفي كراهية جامع الفتاوى شري عصا فيرمي الصياد واعتقها جاز ان قال من اخذها  
نهي له ولا يخرج عن ملكه باعتاقه وقيل لا لانه تضييع للمال انتهى قلت وحينئذ  
فيقيد الطارة بالاباحة فتأمل وفي كراهية مختارات النوازل سبب دابته فاخذها  
آخر واصطلم صلحها فلا سبيل للمالك عليها ان قال عند تسييتها لم يلمن اخذها وان  
قال لا حاجة لي بها فلا اخذها والقول له يمينه انتهى لا يجب ان كان الصيد  
في بيته لم ير ان العادة الفاشية بذلك وهي من احدى الحجج او قفصه ولو القفص  
في يده يدليل اخذ المصحف بخلافه للمحدث ولا يخرج الصيد عن ملكه بهذا الارسال  
فله امساكه في الحل وله اخذه من انسان اخذ منه لانه لم يخرج عن ملكه وهو حلال  
بخلاف ما لو اخذه وهو محرم كما ياتي فلو كان جارحا كباذ فقتل حمام الحرم فلا شيء  
عليه لفعله ما وجب عليه فلو باعه در المبيع ان بقي والا فعليه الجزاء لان حرمة الحرم  
والاحرام تمنع بيع الصيد ولو اخذ حلال صيدا فاحرم ضمن مرسله من يده الحكيمة  
اتفاقا ومن الحقيقة عنده خلا فالحما وقولها استخان كما في البرهان ولو اخذه  
محرم لا يضمن مرسله اتفاقا لان الحرم لم يملكه وحينئذ فلا ياخذ من اخذه والصيد  
لا يملكه الحرم بسبب اختياره كشر وهدية بل بسبب جبري والسبب الجبري في احد



عشر سيلة بسوطة في الاشياء فلذا قال تبعاً للبحر عن المحيط كالارث وجعله في الاشياء  
بالا اتفاق لكن في النهر عن السراج انه لا يملكه بالمرث وهو الظاهر فان قتلته محرم اخر بالغ مسلم  
ضمننا جزأين الاخذ بالاخذ والقاتل بالقتل ويصح اخذه على قاتله لانه قد راعى ما كان يعرض  
السقوط وهذا ان كفى بمال وان يصوم ليلاً على ما اختاره الكمال لانه لم يغير شيئا ولو كانت  
القتال مهمة لم يرجع على ربه ولو صيبا او نصراينا فلا جبر عليه لله تعالى ولكن رجوع الاخذ  
عليه بالقيمة لانه يلزمه حقوق العباد دون حقوق الله تعالى وكل ما على الفرد به من  
سبب جنائية على احرامه يعني بفعل شيء من محظوراته مطلقا اذ لو ترك واجبا من واجبات  
الحج او قطع نبات الحرم لم يتعد الجنح لانه ليس جنائية على الاحرام فعلى القارن ومثله  
مقتنع ساق الهدى دمان وكذا الحكم في الصدقة فتشئ ايضا الجنائية على احراميه لا بمجاوزة  
الميقات غير محرم استثنائنا منقطع فعليه دم واحد لانه حينئذ ليس بقارن ولو قتل  
محرمات صيدا تعدد الجنح لتعدد الفعل ولو حلا لان صيدا محرم لا لاتحاد المحل وبطل  
بيع محرم صيدا وكذا كل تصرف وشراؤه ان اصطاده وهو محرم والا فالباع فاسد فلو قبض  
المشتري فخطب في يده فعليه وعلى البائع الجزاء وفي الفاسد يضمن قيمته ايضا كما مر ولدت  
ظبية بعدما اخرجت من الحرم وما تاخر مهابا وان ادى جزاها الى الام ثم ولدت له  
يكنه اى الولد لعدم سريته الامن حينئذ وهل يجب رد هابعد ادا الجزاء الظاهر نعم افاق  
مسلم بالغ يريده الحج ولو نفلا او القرع فلوله يرد واحد منها لا يجب عليه دم بمجاوزة الميقات  
وان وجب حج او عمرة ان اراد دخول مكة او الحرم على ما مر وجاوز وقته ظاهرا ما في  
النهر عن البدائع اعتبار الارادة عند المجاوزة ثم احرمت لزمه دم كما اذا لم يحرم  
فان عاد الى ميقات ثم احرمت او عاد اليه حال كونه محرما لم يشرع في نسك صفة محرما  
كطواف ولو شوطا واما قال ولي والا ففعل لان الشرط عند الامام تجديد التلبية عند الميقات  
بعد العود اليه خلافا لما سقط دمه والا ففعل عوده الا اذا خاف فوت الحج والى اى وان  
لم يعد او عاد بعد شروعه لا يسقط الدم كلى يريده الحج ومقتنع فرغ من عمرته وصار مكيا  
وخرجا من الحرم واحرما بالحج من الحل فان عليها دم بمجاوزة ميقات المكي بلا احرام وكذا  
لو احرما بعمرة من الحرم وبالعود كما مر ليسقط الدم دخل كوفي اى افاق البستان اى مكانا  
من الحل داخل الميقات لحاجة قصدتها ولو عند المجاوزة على ما مر ونية مدة الاقامة ليت  
بشرط على المذهب له دخول مكة غير محرم ووقته البستان ولا شيء عليه لانه التحق باهله  
كما مر وهذه حيلة لافاق يريده دخول مكة بلا احرام ويجب على من دخل مكة بلا احرام  
لكل مرة حجة او عمرة فلو عاد فاحرم بنسك اجزاه عن آخر دخوله وتامه في الفتح وصح  
منه اى اجزاه عما لزمه بالدخول لو احرمت عليه من حجة اسلام او نذر او عمرة منذورة  
لكن في عامه ذلك لتداركه التروك في وقته لا بعد له بصيرورته دينيا بتحويل السنة جاز  
الميقات بلا احرام فاحرم بعمرة ثم افسد ما مضى وقضى ولا دم عليه لتكرار الوقت لغيره

بالاحرام

بالاحرام منه في القضاء مكي ومن بكمه طاف لعمرة ولو شوطا اى اقل اشواطها فاحرم بالحج وقضه  
وجوبا بالحق لنهاى المكي عن الجميع بينهما وعليه دم لاجل الرقص وحج وعمرة لانه كفايت  
الحج حتى لو حج في سنته سقطت العمرة ولو رفضها قضاها فقط فلو انتمها صح واسا وذبح  
وهو دم جبروت في الافاق دم شكر ومن احرمت حج وحج ثم احرمت يوم النحر باخر فان كان قد حلق الاول  
لزمه الاخر في العام القابل يلا دم لانتها الاول والاحاق الاول فع دم قصر عبره ليعم المرأة او لا  
لجنايته على احرامه بالتقصير والتاخير ومن اتي بعمرة الا الحلق فاحرم باخرى ذبح الاصل ان  
الجمع بين احرامين لعمرتين مكره بخبر ما فيلزم الدم لا بختين في ظاهر الرواية فلا يلزم افاق  
احرم حج ثم احرمت بعمرة لزمانه وصار قارنا سيبا كما مر ولذا بطلت عمرته بالوقوف قبل  
انفائها لانها لم تشترع مرتبة على الحج لا بالتوجه الى عرفته فان طاف له طواف القدم ثم  
احرم بها فمضى عليها ذبح وهو دم جبروت وندم رفضها لتاكده بطوافه فان رفض قضى لصحة  
الشروع فيها وراق دم الرقصا حج فاهل بعمرة يوم النحر وفي ثلاثة ايام بعده لزمته  
بالشروع لكن مع كراهة التحريم ورفضت وجوبا بخلصه من الاثم وقضيت مع دم للرفض وان  
مضى عليها صح وعليه دم لارتكاب الكراهة فهو دم جبر فاقا الحج اذا احرمت به او بها وجب  
الرفض لان الجمع بين احرامين بختين او بعمرتين غير مشروع ولما فاته الحج بقى في احرامه  
فيلزمه ان يتحلل عن احرامه بالحج بافعال العمرة ثم بعده يقضى ما احرمت به لصحة الشروع  
ويذبح للتحلل قبل اوانه بالرفض باب **الاحصاء** هو لغة المنع وبشرعا  
منع عن ركن اذا احصر بعد او مرض او موت محرم او هلاك نفقة حل للتحلل بخيئة  
بعث المفرد دما لا قيمته فان لم يجد بقي محرما حتى يتجدد او يتحلل بطواف وعت  
الثاني انه يقوم الدم بالطعام ويتصدق به فان لم يجد صام عن كل نصف صاع يوما والقارن  
ومين فلو بعث واحدا لم يتحلل عنه وعين يوم الذبح ليعلم متى يتحلل او يذبحه في احرم  
ولو قبل يوم النحر خلا فالحل ولو لم يفصل ورجع الى اهله بغير تحلل وصبر محرم ما حتى زال  
الحرق جاز فان ادرك الحج فيها ونعت والاحتلال بالعمرة لان التحلل بالذبح انما هو  
لا ضرورة حتى لا يمتد احرامه فيشئ عليه زكوى ويذبحه محل ولو بلا حلق وتقصير هذا  
فايدة التعيين فلو ظن ذبحه ففعل كالحلال فظهر انه لم يذبح او ذبح في حل لزمه جزا  
ما جنى ويجب عليه ان حل من حجه ولو فلا حجة بالشروع وعمرة للتحلل ان لم يحج من عامه وعلى  
المعتمر عمرة وعلى القارن حجة وعمرة فان احديهما للتحلل فان بعث ثم زال الاحصاء  
وقدر على ادراك الهدى والحج معا توجه وجوبا ولا يقدر عليهما لا يلزمه التوجه وهي  
رباعية ولا احصاء بعد ما وقف بعرفة للامن من الفوات والمنوع لو مكة من الركنين  
محصر على الاصح والقادر على احدهما لا اما على الوقوف فلتمام حجه به واما على الطواف  
فلتحلله به كما مر باب **الحج عن الغير** الاصل ان كل من اتي بعبادة مما له جعل  
ثوابها لغيره وان نواها عند الفعل لبقه لظاهر الادلة واما قوله تعالى وان ليس



للإنسان إلا ما سقى أي إلا إذا وهبه له كما حققه الكمال أو اللام بمعنى على كافي ولهم اللعنة  
ولقد أفصح الزاهد عن اعتزاله ههنا والله الموفق **العبادة المالية** كزكاة وكفارة **تقبل**  
**النيابة** عن المكلف **مطلقا** عند القدرة والعجز ولو نائب ذميا لأن العبرة بنية الموكِّل ولو عند  
دفع الوكيل **والبدنية** كصلاة وصوم **لا** تقبلها **مطلقا** **والركنية** منها حج الفرض **تقبل**  
**النيابة** عند العجز فقط **لكن بشرط** دوام العجز **إلى الموت** لأنه فرض في العمر حتى تلزم  
الاعادة بنحو والعدول بشرط **نية الحج عند أي الأمر** فيقول أحرمت عن فلان وليكن  
عن فلان ولو نسي اسمه فتوى عن الأمر صح وتكفي نية القلب **هذا** أي اشتراط دوام العجز  
إلى الموت إذا كان العجز كالحبس والمرض **يجوز** زواله أي يمكن وإن لم يكن كذلك **كالعمى**  
**والزمانة** سقط الفرض **حج العجز عنه** فلا إعادة مطلقا سواء استمر ذلك العجز  
**به أم لا** ولو حج وهو صحيح ثم عجز واستمر لم يجزه لفقد شرطه **وبشرط** الأمر به أي الحج  
عنه **فلا يجوز حج الفرع** بغير إذنه **إلا إذا حج** أو **أحج الوارث** عن مورثه لو جود  
الأمر دالة وبقي من الشرايط النفقة من مال الأمر كلها أو أكثرها وحج المأمور بنفسه  
وتعيينه إن عينه فإن قال حج عني فلان لا غيره لم يجز حج غيره ولو لم يقل لا غيره  
جاز وأوصلها في الباب إلى عشرين شرط منها عدم اشتراط الأجرة فلو استأجر  
رجلا بان قال استأجرتك على أن تحج عني بكذا لم يجز حجه وإنما يقول امرئك أن  
تحج عني بلا ذكر أجرة ولو اتفق من مال نفسه أو خلط النفقة بماله وحج وانفق  
كله أو أكثره جاز وبرئ من الضمان **وشرط العجز المذكور** **لحج الفرض لا النفل** **الاشعاع**  
بأبه **ويقع الحج** المفروض **عن الأمر على الظاهر** من المذهب وقيل عن المأمور نفلا وللأمر ثواب  
النفقة **حج النفل** **لكنه يشترط لصحة النيابة أهلية المأمور لصحة الأفعال** ثم فرغ عليه  
بقوله **فإن حج الضرورة** بمهلة من لم يحج المرأة ولوامة والعبد وغيره كالمراهق وغيرهم  
أولى لعدم الخلاف ولو أمر ذميا أو مجنونا لا يصح وإذا مرض المأمور بالحج **في الطريق**  
ليس له دفع المال إلى غيره **لحج** ذلك الغير **عن الميت** إذا اذن له بذلك بان قيل  
له وقت **الرجوع** أصنع ما شئت فيجوز له ذلك مرضا أو لا لأنه صار وكيلا مطلقا  
**خرج المكلف** إلى الحج ومات في الطريق وأوصى بالحج عنه **أما** تجب الوصية به إذا أخره  
بعد وجوبه **أما** لو حج من عامه فلا فإن فسر المال أو المكان **فالأمر عليه** أي على ما فسر  
**والأصح** عنه من بلده قياسا لا استحسانا فليحفظ فلو حج عنه الوصي من غيره لم يصح  
أن وفي به أي بالحج من بلده **ثلاثة** وإن لم ينفق من حيث يبلغ استحسانا ولو وصى الميت  
أو وارثه أن يترد المال من المأمور ما لم يحرم ثمران رده لحينائه منه فتفقد  
الرجوع في ماله والافتي مال الميت **أوصى** **حج فتطوع عنه رجل لم يجزه** وإن أمره  
الميت لأنه لم يحصل مقصوده وهو ثواب الاتفاق لكن لو حج عنه ابنه ليرجع في  
التركة جازان لم يقل من ماله وكذا لو حج لا يرجع كالدين إذا قضاه من مال نفسه ومن

حج عن كل من أمر به وقع عنه **وضمن** ماله **لأنه** خالفها **ولا يقدر على جعله من أحدهما**  
لعدم الأولوية وينبغي صحة التعيين لو أطلق الأحكام ولو أمره فان عين أحدهما قبل الطواف  
والوقوف **جاء بخلاف مالواهل** **حج** عن أبويه أو غيرهما من الأجانب حال كونه متبرعا  
**فعين** بعد ذلك **جاء** لأنه متبرع بالثواب فله جعله لأحدهما أو لهما وفي الحديث  
من حج عن أبويه فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج وبعث من الأبرار  
**ودم الإحصار** لا غير **على الأمر** ماله ولو ميتا قيل من الثلث وقيل من الكل ثمران فاته  
لتقصير منه ضمن وإن باقة سداية لا **ودم القران** والتمتع **والجناية على الحاج** أن  
أذن له الأمر بالقران والتمتع **والأفصير** مخالفا فيضمن **وضمن النفقة** أن جامع قبل  
وقوفه فيعيد بماله نفسه وإن بعده فلا حصول المقصود وإن مات المأمور وسقط  
**نفقته في الطريق** قبل وقوفه **حج من منزلا** مرة **بثلث** ما بقي من ماله فإن لم يبق من  
حيث يبلغ فإن مات أو سرق ثانيا حج من ثلث الباقي بعدها هكذا مرة بعد أخرى إلى أن لا  
يبقى من ثلثه ما يبلغ الحج فتبطل الوصية قلت وظاهره أنه لا رجوع في تركه المأمور قبل إجماعه **لا**  
**من حيث مات** خلا فإلها في قولها استحسان **فروع** يصير مخالفا بالقران والتمتع  
كما لا بالتأخير عن السنة الأولى وإن عينت لأنه لا استعجال للتنفيذ والفضل أن يعود  
إليه وعليه رد ما فضل من النفقة وإن شرط له فالشرط باطل لأن يتركه سهيئة الفضل من نفسه  
أو يوصي الميت به لعين ولو ارتدان يسترد المال من المأمور ما لم يحرم ولذا إن أحرم وقدر دفع  
إليه **لحج** عنه وصيه فأحرم ثمرات الأمر والوصي أن يحج بنفسه إلا أن يأمره بالدفع أو يكون وارثا  
ولم تجز البقية ولو قال صنعت وكذبوه لم يصدق إلا أن يكون أمرا ظاهرا ولو قال حج وكذبوه  
صدق بيمينه إلا إذا كان مديون الميت وقدا مرا بالاتفاق ولا يقبل بيمينهم أنه كان يوم النحر  
بالبلد إلا إذا برهننا على إقراره أنه لم يحج **باب الهدى** هو في اللغة والشرع  
ما يهدى إلى الحرم من النعم لينتقرب به فيه أدناه شاة وهو أبل ابن خمس سنين وقيل  
ابن سنتين وغنم ابن سنة **ولا يجب** تربيته بل ينذب في دم الشكر **ولا يجوز** في الهدايا  
إلا ما جاز في الضحايا كما سيجي فصيح **أشرك** ستة في بدنة شريت لقربة وإن اختلفت  
أجناسها **وتجوز الشاة** في الحج في كل شيء إلا في طواف الركن جنبيا أو حائضا ووطئ  
بعد الوقوف قبل الحلق كما مر **ويجوز** أكله بل ينذب كما لا يخفى من هدى التطوع إذا بلغ  
أحرم والمتعة والقران فقط ولو أكل من غيرها ضمن ما أكل **وتعين** يوم النحر أي وقته  
وهو الأيام الثلاثة **لذبح المتعة والقران** فقط فلم يجز قبله بل بعده وعليه دم وتعين  
الحرم لأنني للكل الفقير لكنه أفضل ويتصدق بجلاله **وحظا** أي زمامه **وليربط**  
**أجوا** الجزأ أي الذابح منه فإن أعطاه ضمنه أما لو تصدق عليه جاز ولا يركب مطلقا بلا  
ضرورة فإن اضطر إلى الركوب ضمن ما نقص بركوبه وحمل متاعه وتصدق به على الفقراء  
شرئلا ليه فإن أطعم منه غنيا ضمن قيمته بسوط **ولا يحلبه** وينضح ضرعا بالمال البارد







مطل  
لا يشترط العلم بمعنى  
الايجاب والقبول

والقبول اتحاد المجلس لو حاضرين وان لا يخالف الايجاب للقبول كقبول النكاح لا المهر ثم يصح  
الخط كزيادة قبلتها في المجلس وان لا يكون مضافا ولا معلقا كما سيأتي ولا المتكوه مجهولة  
ولا يشترط العلم بمعنى الايجاب والقبول فيما يستوي فيه ايجد والهزل اذا لم يحتج لنيته يفتي  
**وانما يصح بلفظ تزويج ونكاح** لانها صريح وما عداها كناية وهو كل لفظ وضع  
لتمليك عين كاملة فلا يصح بالشركة في الحال خذرج الوصية غير المفيدة بالحال **لهية**  
**وتملكك** وصدقة وعطية وسلم واستحادة وفرض وصلى وصرف وكل ما تملك به الرقاب  
بشرط نيته او فريضة وفهم الشهود المقصود **لا يصح بلفظ اجازة** براء او زاي واعارة وصية  
ورهن ووديعة ونحوها مما لا يفيد الملك لكن تثبت به الشبهة فلا يحد ولها الاقل  
من المسمى ومهر المثل وكذا ثبت بكل لفظ لا ينعقد به النكاح **فليحفظ والفاظ صحيحة لتجاوز**  
لصدوره لا عن قصد صحيح بل عن تحريف وتحييف فلم يكن حقيقة ولا مجاز لعدم العلاقة بل  
غلطا فلا اعتبار به اصلا **تزوج** نعم لو اتفق قوم على النطق بهذه اللفظة وصدرت عن قصد  
كان ذلك وضعا جديدا يصح به كما فتى به ابو السعود واما الطلاق فيقع بها قضا كما في اوائل  
الاشياء ولا يتعاطا احتراما للفروج **وشروط سماع كل من العاقلين لفظ الاخر**  
ليتحقق رضاها وشروط حضور شاهدين حريين او حرة وحررتين مكلفين سامعين  
معا قولها على الاصح فاهمين انه نكاح على المذهب بحري مسلمين لنكاح مسلمة ولو  
فاسقين او محذودين في ذنوب او اعميين او بنى الزوجين او بنى احدهما وان لم  
يثبت النكاح بهما بالاشنين ان ادعى القرب كما صح نكاح مسلم ذمية عنده ميين  
ولو مخالفين لدينهما وان لم يثبت بهما مع انكاره والاصل عندنا ان كل من ملك قبول  
النكاح بولاية نفسه انعقد بحضرة امرائه رجالا ان يزوجه صغيرته فزوجها  
**عند رجل او امرأتين والحال ان الاب حاضر صح** لانه يجعل عاقدا حكما والا لاولو  
زوج ابنته البالغة العاقلة **بحضر شاهد واحد جاز ان كانت ابنته حاضرة** لانها  
تجعل عاقدة **والا الاصل ان الامر محض جعل مباشر** ثم انما تقبل شهادة المأمور اذا لم  
يذكر انه عقد له لئلا يشهد على فعل غيره ولو تزوج المولى عبده البالغ بحضرة واحد  
لم يجز على الظاهر ولو اذن له فعقد بحضرة المولى ورجل صح والفرق لا يخفى **ولو قال رجل**  
**لاخر زوجتي ابنتك فقال الاخر زوجت او قال نعم** محينا له **لم يكن نكاحا مالم**  
**يقبل الموجب بعده قيلت** لان زوجتي استخبار وليس بعقد بخلاف زوجتي لانه توكل  
**غلط وكيلها بالنكاح في اسم ابيها** غير حضورها **لم يصح** للمجهالة وكذا لو غلط في اسم  
بنته الا اذا كانت حاضرة واشاد اليها فيصح ولو له بنتان اراد تزويج الكبرى فغلط  
فماها باسم الصغرى صح للصغرى خاتمه ولو بعث مريد النكاح اقواما **للخطبة فزوجها**  
**الاب او الوكي بحضرتهم صح** فيجعل النكاح فقط خاطبا والباقي شهودا به يفتي فتح **فروع**  
قال زوجتي ابنتك على ان امرها بيدك لم يكن له الامر لانه تفويض قبل النكاح وكله بان

يزوجه

مطل  
النكاح الوقوف كالقاسد

يزوجه فلانة بكذا فزاد الوكيل في المهر لم ينفذ فلولم يعلم حتى دخل بقي الخيار بين  
اجازته وفسخه ولها الاقل من المسمى ومهر المثل لان الوقوف كالفاسد تزوج بشهادة  
الله ورسوله لم يجز بل قيل يكفر **فصل في المحرمات اسباب التحريم** انواع  
قربة ومصاهرة رضاع جمع ملكه شرك ادخال امة على حرة فهي سبعة ذكرها المصنف بهذا  
الترتيب وبقي التظليق ثلاثا وتعلق حق الغير بنكاح او عدة ذكرها في الرجعة **حرم**  
**على المتزوج ذكرها كان او انثى نكاح اصله وفرعه** علا او نزل **وبنت اخيه واخته**  
**وبنتها ولو من زنا وعمته وخالته** فهذه السبعة المذكورة في اية حرمت عليكم  
امهاتكم وتدخل عمه جدته وجدته وخالتها الاشقا وغيرهن واما عمه امة وخالة  
خاله ابيه فحلال كبنيت عمه وعمته وخاله وخالته لقوله تعالى واحل لكم ما وراءكم وحرم  
بالمصاهرة **بنت زوجته الموطوءة وام زوجته** وجداتها مطلقا كحرم العقد الصحيح  
**وان لم توطأ الزوجة لما تقوران وطى الامهات يحرم البنات ونكاح البنات يحرم الامهات**  
وتدخل بنات الربيبة والربيب وفي الكشاف واللمس ونحوه كالدخول عند ابي ح واقرة  
المص و**زوجة اصله وفرعه مطلقا** ولو بعيدا دخل بها او لا وامابت زوجة ابيه  
او ابنه فحلال **وحرم الكل** مما مر تحريمه نسبيا ومصاهرة **رضاعا** الا ما استثنى في بابه  
**فرع** يقع بغلطة فيقال لطلق امراته طلقين ولها منه لبن فاعتدت فنكت صغيرا  
فارضعته فحمت عليه فنكت اخر فدخل بها فابانها فهل تعود للاول بواحدة ام بثلاث  
الجواب لا تعود اليه ابدا الصيرور بها حليلة ابنه رضاعا بشرى امة ابيه لا تخل له ان علم انه ووطئها  
تزوج بكرا فرجدها ثيبا وقالت ابوك فضني ان صدقها بانته بالامهر والا لا شئني **وحرم**  
ايضا بالصحرة **اصل من نيته** اراد بالزنا الوطئ المحرم **واصل** محسوسة بشهوة وليس  
بشعر على الرأس بجابل لا يمنع الحرارة **واصل** ما استد وناظرة الى ذكره **والمنظور الى فرجها**  
**المودر الداخل ولو نظره من زجاج او ما هي فيه وفروعه من مطلقا والعبرة** للشهوة عند  
المس والنظر لا بعدد ما وحدها **يتم تحريك التنازل** بزيادة به يفتي وفي امرأة ونحو شيخ  
تحرك قلبه او زيادته وفي الجوهره لا يشترط في النظر للفرج تحريك التنازل بزيادة به يفتي وفي  
اذا لم يتحرك فلولوا نزل مع مس او نظر فلا حرمة به يفتي ابن كمال وغيره وفي الخلاصة وطى اخت  
امرته لا تحرم عليه امراته لا تحرم **المنظور الى فرجها الداخل** اذا رآه **من امرأة او ما**  
لان المراهي مثاله **بالا فحلاس** لاهو هذا اذا كانت حية **مشتبهة** ولو ما ضيا **اما**  
**غيرها** يعني الميتة والصغيرة لم تشتبه فلا تثبت الحرمة بها اصلا كوطئ دبر مطلقا وكما  
لو افضاها لعدم يتقن كونه في الفرج مالم تجلس منه بلا فرق بين زنا ونكاح **فلو تزوج**  
**صغيرة لا تشترى** فدخل بها فطلقها **واقضت عدتها وتزوجت** باخر جاز لا اول  
التزوج بينتها لعدم الاشتباه وكذا تشترط الشهوة في الذكر فلو جامع غير مراهق  
زوجته ابيه لم تحرم فتح **ولا فرق** فيما ذكر بين المس والنظر بشهوة بين عمد ونسيان

مطل  
وطى الامهات يحرم البنات  
وبالعكس



وخطا وكراهة فلو ايقظت زوجته او ايقظته في الجماع فست يده بنتها المشتبهة او يدها  
ابنه حرمت الام اذ افتح قبل ام امراته في اي موضع كان على الصحيح جوهر حرمت  
عليه امراته ما لم يظهر عدم الشهوة ولو على الغمركا فزعمه في الذخيرة وفي المس  
لا تخرم ما لم تعلم الشهوة لان الاصل في التقييل الشهوة بخلاف المس والمعاينة  
كالتيقيل وكذا القوص والعقد بشهوة ولو لا جنسية وتكفي الشهوة من احدهما واهق  
ومجنون وسكران كماله بزازيه وفي الفنية قبل السكران بنته تحرم وبجسمة المصاهرة  
لا يرفع النكاح حتى لا يحل لها التزوج باخر الا بعد المنيارة وانقضا العدة  
والوطي بها لا يكون زنا وبنت منها دون تسع ليست بمشتبهة به يفتي وان  
ادعت الشهوة وانكرها الرجل فهو مصدق لاهل الا ان تقوم اليها فتنشرا  
النته فيها فحقها القرينة اذ به او ياخذ ثديها او يركب معها او يمسها على الفرج  
او يقبلها على الغمركا له الحدادي وفي الفتح بترأى الحاق اخدين بالغمركا في اخلاصة  
قيل له ما فعلت بامر امراتك فقال جاعتها فبنت الحومة ولا يصدق انه كذب  
ولو هازلا وتقبل الشهادة على الاقرار بالمس والتقييل عن شهوة وكذا تقبل  
على نفس المس والتقييل والنظر الى ذكره او فرجها عن شهوة في المختار تجتنب  
لان الشهوة مما يوقف عليها في الجملة بانتشار واثر وحرمة الجمع بين المحارم نكاحا  
اي عقدا صحيحا وعدة ولو من طلاق باين وحرمة الجمع وطيا بملك يمين بين امرأتين  
ايتهما فرضت ذكر المخل للآخرى اذ الحديث مسلم لا تنكح المرأة على عمتها وهو مشهور  
يصح مخصصا لتلك كتاب في الجمع بين امرأة وبنت زوجها وامرأة ابنتها وامرأة  
ثم سبقتها لانه لو فرضت المرأة او امرأة الابن او السيدة ذكر المجرم بخلاف عكسه  
وان تزوج بنكاح صحيح اختامة قد وطئها صحيح النكاح لكن لا يبطا واحدة  
منها حتى يحرم حل استمتاع احداهما عليه بسبب ما لان للعقد حكم الوطي حتى لو  
نكح مشرق مغربية ثبتت نسب اولادها منه ايكون لثبوت الوطي حكما ولو لم يكن  
وطي الامه له ووطي المتكوحة ودواعي الوطي كالوطي ابن كمال وان تزوجها معا الى الاختين  
او من بمعناهما او بعقدين ونسب النكاح الاول فرق القاضي بينه وبينها ويكون  
طلاقا ولها نصف المهر يعني في مسئلة النسيان اذ الحكم في تزوجها معا البطلان  
وعدم وجوب المهر الا بالوطي كما في عامة الكتب فتنبه وهذا اذا كان مهرهما  
متساويين قدر او جندا وهو مسمى في العقد وكانت الفرقة قبل الدخول وادعى كل  
منها انها الاولى ولا يثبت لهما فان اختلف مهرها فان علما فلكل ربع مهرها والا فلكل  
نصف اقل المسميين وان لم يكن مسمى فالواجب متعة واحدة لهما بدل نصف المهر  
وان كانت الفرقة بعد الدخول وجب لكل واحدة مهر كامل لتقره بالدخول  
ومنه يعلم حكم دخوله بواحدة وكذا الحكم فيما جمعها من المحارم في نكاح وحرمة نكاح

المولى

المولى امته والعبد سيده لان المملوكية تنافي للملكية نعم لو فعل المولى احتياطا كان حسنا وحرمة  
نكاح الوثنية بالاجماع وصح نكاح كتابية وان كره تزويها مؤمنة بنى مرسل مقرة بكتاب  
منزلي وان اعتقدوا المصحح لها وكذا حل ذبيحتهم على المذهب بحرق في النهر يجوز مناحية  
المعتزل لانه لا ينفقوا احدا من اهل القبلة وان وقع الزنا في المباحث لا يصح نكاح عابدة  
كاتب لا كتاب لها ولا وطئها بملك يمين والجوسية والوثنية هذا ساقط من شرح الشرح  
ثابت في نسخ المتن وهو عطف على عابدة كوكب وقوله والحرمية كج او عرق ولو تحرم عطف  
على كتابية فتنبه والامة ولو كانت كتابية او مع طول الحرة الاصل عندنا ان كل وطئ يحل  
بملك يمين يحل بنكاح وما لا فلا وان كره تخريما في الحرمة وتزويها في الامة وحرة على  
امة لا يصح عكسه ولو ام ولد في عدة حرة ولو من باين وهي لو راجعها اي الامة على  
حرة لبقاء الملك ولو تزوج اربع من الاماء وخمس من الخواير في عقد واحد صح نكاح  
الاما لبطلان الجنس وصح نكاح اربع من الخواير والاما فقط للحرة لا لثري ولو اشترى  
بما شأ من الاما فلوله اربع والف سريه واراد شرا اخرى فلامه رجل خفيف عليه الكفر  
ولو اراد فقا لثامراته اقتل نفسه لا يمتنع لانه مشروع لكن لو ترك ليلا يغيبها يوجب  
لحديث من رق لامتي رق الله له بزازيه ونصفها للعبد ولو مدبرا ويمتنع عليه غير  
ذلك فلا يحل له الشري اصلا لانه لا يملك الا الطلاق وصح نكاح حبل من زنا الا حبل  
من غيره اي الزنا الثبوت ونسبه ولو من حربي او سيدها المقر به وان حرم وطئها ودواعيه  
حتى تضع متصل بالمسيلة الاولى ليلا يسقي ماء زرع غيره اذ الشعر يثبت منه  
فروع لو نكحها الزاني حل له وطؤها اتفاقا والولد له ولزومه النفقة ولو زوج  
امته او ام ولده الحامل بعد علمه قبل اقراره به جاز وكذا نكاح نكاح وصح نكاح  
الموطوءة بملك يمين ولا يستنبريها زوجها بل سيدها وجوبها على الصحيح ذخير او  
الموطوءة بنقا اي جاز نكاح من رآها تزني وله وطئها بلا استبراء اما قوله تعالى الزانية  
لا ينكحها الا ان تفسوخ باينة فانكحها ما طاب لكم من النساء وفي اخره حظر المجتبى لا يجب  
على الزوج تطليق الفاجرة ولا عليها تسريح الفاجرة الا اذا اخاف ان لا يقيمها حدود الله  
فلا باس ان يتفرقا فانما في الوطئ بينة ضعيف ذكره المصنوع وصح نكاح المضمومة الى محرمة  
والمسك كمالها ولو دخل بالحرمه فلها مهر المثل وبطل نكاح متعة وموقت وان جهلت  
المدة او طالت في الاصح وليس منه ما لو نكحها على ان يطلقها بعد شهر او نوى ملكه معها  
مدة معينة ولا باس بتزوج النهاديات عتيق وبطل له وطئ امرأة ادعت عليه عند قاضي  
انه تزوجها بنكاح صحيح وفي اي الحال انها محل للانفاس اي لا نشأ النكاح خلية  
عن الموانع وقضى القاضي بنكاحها ببينة اقامتها ولم يكن في نفس الامر تزوجها  
وكذا انحله لو ادعى هو نكاحها خلافا لهما وفي الشر بنسب ليه عن المواهب ويقول لهما  
يفتي ولو قضى بطلانها بشهادة الزور مع علمها بذلك فقد وحل لها التزوج

لا تملك احدا من اهل القبلة

خفيف عليه الكفر



بآخر بعد العدة وحل للشاهد زورا تن وجها وحرم على الاول وعند الثاني لا تحل  
لها وعند محمد تحل للاول ما لم يدخل الثاني وهو من فروع القضا بشهادة الزور كما سيجي  
والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط كتنزجك ان رضى الى لم ينقذ النكاح لتعليقه  
بالخطر فما في الدرر فيه نظر ولا اضافة الى المستقبل كتنزجك غذا وبعد عدتي  
لم يصح ولكن لا يبطل النكاح بالشرط الفاسد وانما يبطل الشرط دونه يعني لو عقد  
مع شرط فاسد لم يبطل النكاح بل الشرط بخلاف ما لو علقه بالشرط الا ان يعلقه بشرط  
ماض كامين لا محالة فيكون تحقيقا فينعقد للحال كان خطب بنتا لابنه فقال ابوها  
زوجتها فملك من فلان فكذا به فقال ان لم يكن زوجها فلان فقد زوجها لا ينكح  
فقبل فخر علم كذبه انعقد لتعليقه بوجوده وكذا اذا وجد المعلق عليه في المجلس ذكره جوى  
زاده وعمه المص بحثا لكن في النهي قليل كتاب الصرف في مسئلة التعليق برضى الاب  
والحق الاطلاق فليتنا مل المفتي باب **الولى هو لغة خلافا للعدو وعرفا**  
**العارف بالله وشرعا البالغ العاقل الوارث** ولو فاسقا على المذهب ما لم يكن  
متهتكا وخروج خصوصي ووصي مطلقا على المذهب **والولاية تنفذ القول على**  
**الغير** ثبتت بربع قرينة وملك وولا وامامه شأوا بابا وهي هنا نوعان ولاية  
تدب على المكلفه ولو بكرة وولاية اجبار على الصغيرة ولو ثيبا ومعتوهة ومرفوعة  
كما افاده بقوله وهو اى الولى شرط صحة نكاح صغير ومجنونة ووثيق لا مكلفه تنفذ  
نكاح حرة مكلفه بلا رضى ولى والا اصل ان كل من تصرف في ماله تصرف في نفسه ومالا  
فلا وله اى الولى اذا كان عصية ولو غير محرم كابن عم في الاصح خاتبة وخبر ذوولى  
الارحام والام والقاضى الاعتراض في غير الكفر فيفسخه القاضى ويتجدد بتجدد  
النكاح ما لم يسكت حتى تلد منه لئلا يضيع الولد وينبغي الحاق الجبل الظاهر  
به وبمفتي في غير الكفر بعدم جواز اصلا وهو المختار للفتوى لفساد الزمان فلا  
تحل مطلقة ثلاثا تحت غير كفوف بلا رضى ولى بعد معرفته اياه فليحفظ ويتابع على  
الاول وهو ظاهر الرواية فرضى البعض من الاوليا قبل العقد او بعده كالكمل لثبوت  
لكل كمال كولاية امان وقود وسحقته في الوقف لو استنوا في الدرجة والا فلا  
قر منهن الفسخ وان لم يكن لها ولى فهو اى العقد صحيح فاذا مطلقا اتفاقا  
وقبضته اى الولى ولى له حق الاعتراض المهر ونحوه ما يدل على الرضا رضا دالة  
ان كان عدم الكفاة ثابتا عند القاضى قبل مخاصمته والا لم يكن رضا كما لا يكون  
سكوتها رضا ما لم تلد واما تصديقها بانه كفوف فلا يسقط عن الباقي بتوسط  
ولا تجبر البالغة اليك على النكاح لانقطاع الولاية بالبلوغ فان استاذنها هو  
اى الولى وهو السنة او وكيله او رسوله او زوجها وليها واخرها رسوله  
او فضولى عدل فسكت عن رده مختارة او ضلكت غير مستهينة او تبست

او بكت

او بكت بلا صوت فلو بصوت لم يكن اذا فاولا ردا حتى لو رضىت بعده انعقد سراج وغير  
فما في الوقاية والمتن في نظر فهو اذ اتى توكيل في الاول ان اتخذ الولى فلو تعدد الزوج  
لم يكن سكوتها اذنا واجازة في الثاني ان بقى النكاح لا لو بطل بموته ولو قالت بعد موته  
زوجنى اى بامرى وانكرت الورثة فالقول لها فتوث وتعتد ولو قالت بغير امرى لكنه  
بلغنى فرضيت فالقول لهم وقولها غيره اولى منه رد قيل العقد لا بعده ولو زوجها  
لنفسه فسكوتها رد بعد العقد لا قبله ولو استاذنها في معين فردت ثم زوجها  
منه فسكتت صح في الاصح بخلاف ما لو بلغها فردت ثم قالت رضيت لم يجز لبطلان الرد  
ولذا استحسنوا التجديد عند الزفاف لان الغالب اظهار النقرة عند مجادة السماع ولو  
استاذنها فسكتت فوكل من يزوجه من سماه جانا ان عرف الزوج والمهر كما في  
الفتية واستشكل في البحر بانه ليس للوكيل ان يوكل بلا اذن فمقتضاه عدم الجواز وانها  
مستثناة ان علمت بالزوج انه من هو لتظهر الرغبة فيه او عنه ولو في ضمن العام خير اى  
او مبنى على لو يحصون والا لا ما لم تفوض الامر لا العلم بالمهر وقيل بشرط طرده هو قوله  
المتاخرين بخر عن الذخيرة واقره المص وما صحه في الدرر عن الكافي رده الحال وكذا  
اذا زوجها الولى عندها اى بحضرتها فسكتت صح في الاصح ان علمته كما مر فان استاذنها  
غير الاقرب كاجنبى او ولى بعيد فلا عبرة بسكوتها بل لا بد من القول كالثيب البالغة  
لا فرق بينهما الا في السكوت لان رضاها يكون بالذلة كما ذكره بقوله او ما هو في معناه  
من فعل يدل على الرضا كطلب مهرها وفققتها وتكليفها من الوطى ودخوله بها برضاها  
ظهيريه وقبول التهنئة والصحك سرورا وخوذا لك بخلاف خدمته او قبول هديته من  
زالت بكارتها بوشة اى نطحة او درود حيف او حصول جراحة وتغيبس اى  
كبر بكر حقيقة لتقريب يجب او عنة او طلاق او موت بعد خلوة قبل وطى وزنا وهذه  
فقط بكونها ان لم يتكرر ولم تجده والا فتب كوطوة بشبهة ونكاح فاسد قال الزوج  
للبيكر البالغ بلغك النكاح فسكتت وقالت بل ردوت النكاح ولا بينة لها على ذلك ولم  
يكن دخل بها طوعا في الاصح فالقول قولها بيمينها على المفتي به وقبيل بينته على  
سكوتها لانه وجودى بضم الشفتين ولو برهننا فبينتها اولى الا ان يبرهن على رضاها  
او اجازتها كما لو زوجها ابوها مثلا زاعما عدم بلوغها فقالت انا بالغة والنكاح  
لم يصح وهي مرا هقة وقال الاب او الزوج بل هي صغيرة فان القول لها ان ثبت ان  
سنتها تسع وكذا الواد على المراهق بلوغه ولو برهننا فبينته بالبلوغ اولى على الاصح بخلاف  
قول الصغيرة ردوت حين بلغت وكذبها الزوج فالقول له لا نكاحه زوال ملكه لو اختلفا  
بعد زمان البلوغ ولو هذا حاله البلوغ فالقول لها شرع وهما بينه فليحفظ والولى الا فى  
بيان نكاح الصغيرة الصغيرة جبراً ولو ثيبا لمعتوه ومجنون شهراً ولزم النكاح ولو  
يقين فاحش بنقص مهرها وزيادة مهر او زوجها بغير كفوف ان كان الولى المزوج



بنفسه بغين ابا او جد وكذا المولى وابن المجنونة لم يعرف منهما سوء الاختيار مجازة  
وفسقا وان عرف لا يصح النكاح اتفاقا وكذا لو كان سكرانا فزوجها من فاسق او شرير  
او فقيرا او ذي حرفة دينية لظهور سوء اختياره فلا تعارضه شققة المظنونة بجواز  
كان المزوج غيرهما اي غير الاب وابيه ولو الام او القاضى او وكيل الاب لكن في النهر  
بحثا لو عين الوكيل القدر صح لا يصح النكاح من غير كفوء او بغين فاحش اصلا  
وما في صدر الشريعة صح ولهما فسحة وهم وان كان من كفوء وبمهر المثل صح ولكن لهما  
اي لصغير وصغيرة ولحق بهما خيار الفسخ ولو بعد الدخول بالبلوغ والعلم بالنكاح بعده  
لقصور الشفقة وبغين عنه خيار العتق ولو بلغت وهو صغير فرق بحضرة ابية او وصيه  
بشرط القضاء للفسخ فيتورثان فيه ويلزم كل المهر ثم الفرقة ان من قبلها ففسخ لا ينقص  
عدد طلاق ولا يلحقها طلاق الا في الردة وان من قبله فطلاق الا بملك او ردة او خيار  
عتق وليس لنا فرقة منه ولا مهر عليه الا اذا اختار نفسه بخيار عتق بشرط لكل  
القضا الاثمانية ونظمه في النهر فقال

• فرق النكاح انتكح جمعا ناعما	• فسخ طلاق وهذا الدريكيها
• تباين الدار مع نقصان مهر كذا	• فساد عقد فسخا لكفوء ينعينها
• تقبيل سبي واسلام المحارب او	• ارضاع ضرثها قدر عدد افيها
• خيار عتق بلوغ ردة وكذا	• ملك لبعض وتلك الفسخ يحصيا
• اما الطلاق نجس عنة وكذا	• ايلاده ولعان ذاك يتلوها
• قضنا قاضا في شرط الجميع خلا	• عتق وملك واسلام اتى فيها
• تقبيل سبي مع الايلا يا املى	• تباين مع فساد العقد يدينها

ويجوز خيار البكر بالسكوت لو مختارة عالمة باصل النكاح ولو سالت عن قدر المهر  
قبل الخلوة او عن الزوج او سلمت على الشهود لم يبطل خيارها ثم بحثا ولا يعتمد الى آخر  
المجلس لانه كالشفعة ولو اجتمعت معه تقول اطلب الحقيين ثم قيد بخيار البلوغ لانه  
دينى وتشهد قايمة بلغت الآن ضرورة احيا الحق وان جهلت به لتفرغها للعلم بخلاف  
خيار المحقة المعتقة فانه يمتد لشغلها بالمولى وخيار الصغير والنيب اذا بلغا  
لا يبطل بالسكوت بلا صريح رضا او دلالة عليه كقبلة ولمس ودفع مهر ولا يبطل  
بقيامها عن المجلس لان وقتة العمر فيبقى حتى يوجدا الرضا ولو ادعت التمكن كرها صدقت  
ومفاده ان القول لم يدعى الاكراه لو في حبس الوالى فلم يحفظ الوالى في النكاح لا المال العصبة  
بنفسه وهو من يتصل بالميت حتى المعتقة بلا توسط انثى بيان لما قبله على ترتيب  
الارث والمحج فيقدم ابن المجنونة على ابيها لانه محجبه بحجب نقصان بشرط حرية وتكليف  
واسلام في حق مسلمة تزويجا ولو لمسلم لعدم الولاية وكذا الولاية في نكاح  
ولا مال لمسلم على كفرة الا بالسبب العام بان يكون المسلم سيدا كفرة او سلطانا

مطلب  
القول على الاكراه

اوناييه او شاهدا ولكافر ولاية على كافر مثله اتفاقا فان لم يكن عصية فالولاية  
للأم ثم للام الاب وفي القنية عكسه ثم للبنت ثم لابن ثم لبنت الابن ثم لابن  
لبنت ابن الابن ثم لبنت بنت الابن وهكذا ثم للجد الفاسد ثم للاخت الابوام  
ثم للاخت لاب ثم لولد الام الذكر والانثى سوا ثم لاولادهم ثم لذوي الارحام  
العمات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام وبهذا الترتيب اولادهم ثم بنات  
مولى الموالاة ثم السلطان ثم لقاضى نهر له عليه في منشوره ثم لنوابه ان قوض  
له ذلك والا لا وليس للموصى من حيث هو وصى ان يزوج اليتيم مطلقا وان وصى  
اليه الاب بذلك على المذهب نعم لو كان قريبا او حاكما يملكه بالولاية كما لا يخفى فزوج  
ليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه ولا من لا تقبل شهادته كما في معين  
الحكام واقره المصنف وبه علم ان فعله حكم وان عرى عن الدعوى صغيرة زوجت  
نفسها واولادها ولا حاكم ثمة توقف ونقد باجارتها بعد بلوغها لان له مجيز وهو  
السلطان ولو زوجها وليان مستويان قدم السابق فان لم يردا ووقع معا بطلا  
وللمولى الا بعد التزويج بغيبة الاقرب فلزوج الا بعد حال قيام الاقرب  
توقف على اجازته ولو تحولت الولاية اليه لم يجز الا باجازته بعد التحول فترتاني  
وظهيرية مسافة القصر واختاره في الملتقى ما لم ينتظر لكفر الخاطب جوابه واعتمده  
الباقي ونقل ابن الكمال ان عليه الفتوى وثمره الخلاف تظهر فيمن اختفى في  
المدينة هل تكون غيبة منقطعة ولو زوجها الاقرب حيث هو جاز النكاح على  
الظاهر ظهيرية ويثبت للابعد من اوليا النسب شرح الوهبانية لكن في الترتيب  
عن الغياث لو لم يزوج الاقرب زوج القاضى عند فوت الكفوء التزويج بفضل  
الاقرب اي بامتناعه عن التزويج اجماعا خلاصه ولا يبطل تزويجه السابق بعد  
الاقرب لحصوله بولاية تامة ومولى المجنونة والمجنون ولو عارضا في النكاح اما التفرق  
في المال فلا ب اتفاقا ابنها وان سفل دون ابيها كما مر والاولى ان يامر الاب  
به ليصح اتفاقا ولو اقر مولى صغيرا وصغيرة او اقر وكيل رجل او امرأة او مولى  
العبد بالنكاح لم ينفذ لانه اقر على الغير بخلاف مولى الامة حيث ينفذ اجماعا  
لان منافع بضعها ملكه الا ان يشهد الشهود على النكاح بان ينصب القاضى  
خصما عن الصغير حتى ينكر فتقام البينة عليه او يدرك الصغير والصغيرة  
فيصدقن اي المولى المقى او يصدق الموكل او العبد عند ابي حنيفة وقال لا يصدق  
في ذلك وهذه المسئلة مخرجة من قولهم من ملك الانثى ملك الاقرار به ولها  
نظاير فزوج حل لمولى مجنون ومعتوه تزويجه اكثر من واحدة لمرارة ومنعه  
الشافعي وجوزه في الصبي للحاجة باب الكفاة من كافاه اذا  
ساواه والمراد هنا مساواة مخصوصة او كون المرأة ادنى الكفاة معتبرة في ابتداء



النكاح للزوجه او لصحته من جانبته اي الرجل لان الشريعة تاني ان تكون فراشا للذي  
ولذا لا تعتبر من جانبها لان الزوج مستقر فلا يغيظه دناة الفراش وهذا عند  
الكل في الصحيح كما في الحنازية لكن في الظهيرية وغيرها هذا عنده وعندنا تعتبر في جانبها  
ايضا والكفاة هي حق الولي لا حقها فلو تكلت رجلا ولم تعلم حاله فاذا هو عبد لا خيار  
لها بل للاوليا ولوزوجها ولم يعلموا بعدم الكفاة فشرعوا الاختيار لاحد الا اذا شرطوا  
الكفاة واخبرهم بها وقت العقد فزوجوها على ذلك فشرعوا ان غير كفوء كان لهم الخيار  
ولو الحية فليحفظ **وتعتبر الكفاة للزوج النكاح خلا لما لك نسبا فقريش بعضهم**  
**اكفا بعض وبقية العرب بعضهم اكفا بعض** واستثنى في الملتقى تبعا للهداية  
بني باهلة لحسنهم والحق الاطلاق قاله المص كالبحر والنهر والفتح والشر بن لاليه ويعصده  
اطلاق المص كاللبن والدرر غير كفوء لمن ابوها مسلم او حرا ومعتق وامها حرة الا اصل  
ومن ابوه مسلم او حرا غير كفوء لذات ابوين **وابوان فيهما كالا با التمام النسب** بالجد  
وفي الفتح ولا يبعد مكافاة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه واما معتق الوضيع فلا يكا في  
معتقه الشريف واما مرتد اسلم فلكفول من لم يرتد واما الكفاة بين الدينين فلا  
تعتبر الا لفتنة وتعتبر في العرب والعجم **ديانة** اي تقوى فليس فاسق كفوء  
لصالحه او فاسقة بنت صالح معلنا كان او لا على الظاهر فلهن **وما لا بان** يقدر  
على المجل ونفقة شهر لو غير محترف والا فان يكسب كل يوم كفايتها لو تطبيق الجماع  
**وحرفة** مثل حائك غير كفوء لمثل خياط ولا خياط لبزاز وتاجر ولا لها عالم وقاض  
واما اتباع الظلمة فاحسن من الكل واما الوظائف فن الحرف فصاحبها كفوء  
للتاجر لو غير دينية كبوابة وتدريس او نظير كفوء لبنت الامير بمصر **محرر والكفاة**  
**اعتبارها عند ابتداء العقد فلا يضرز والها بعد** فلو كان وقتها كفوا ثم فخر  
لم يفسخ واما لو كان دبا غاشر صار تاجرا فان بقى عارضا لم يكن كفوا والا لا يفسخ  
بجنا العجم لا يكون كفوا للعربية ولو كان العجمي عالما او سلطانا وهو الاصح فتح  
عن الدينا بيع وادعى في الجمر ان ظاهر الرواية واقره المص لكن في النهي ان فسر الحبيب  
بذي المنصب والجاه فغير كفوء للعلوية كما في الدينا بيع وان بالعالم فلكفولان شرف العلم  
فوق شرف النسب والمال كما جزم به البزازي وارفضاه الكمال وغيره والوجه فيه ظاهر  
ولذا قيل ان عايشة افضل من فاطمة رضي الله عنهما ذكره القهستاني والحنفي كفوء لبنت  
المشافعي ومتى سئلنا عن مذهبه اجابنا بمذهبهنا كما بسطه المص **والقروى كفوء للمدني**  
فلا عبرة بالبلد كما لا عبرة بالجمال خانيه ولا بالعقل ولا بعيوب يفسخ بها البيع خلافا  
للمشافعي لكن في النهي عن المرقين في المحنون ليس بكفوء للعاقلة **وكذا الصبي كفوء**  
**بفتا ابيه** او امه او جده **نسب** بالنسبة الى المهر يعني المجل كما في النسبة الى النفقة  
لان العادة ان الاباء يتخلون عن الابناء المهر لا النفقة ذخيرة ولو تكلت باقل من

طالع  
عايشة افضل من فاطمة  
على كفو للصبية والحنفي  
فالربيع كفو  
للعاقلة وكذا القروية والقروى  
كفو للبلدية كما في المحيط  
قهستاني

مهرها

مهرها فلم يولي العصبة الاعتراض حتى يتم مهر مثلها او يفرق القاضى بينهما دفعا  
للعاد ولو طلقها الزوج قبل تفرق الولي قبل الدخول فلها نصف المسمى ولو فرق  
الولي بينهما قبل الدخول فلا مهر لها وان بعد فلها المسمى وكذا لو مات احداهما قبل التفرق  
فليس للولي المطالبة لانتمها النكاح بالموت جواهر الفتاوى **امره بتزويج امرأه فزوجها**  
**امه جاز** وقال لا يصح وهو استحسان ملتقى تبعا للهداية وفي شرح الطحاوي قولها  
احسن للفتوى واختاره ابراهيم الليث واقره المص واجمعوا انه لو زوج بنة الصغيرة  
او موليته لم تجز كالأمره بمعينته او بحرة او امه فخالف او امرته بتزويجها فزوجها  
غير كفوء لم تجز اتفاقا ولو زوج المأمور بنكاح امرأة او امرأتين في عقد واحد لا  
ينفذ للمخالفة وله ان يحيزهما او احدهما ولو في عقدين لزم الاول وتوقف للثاني ولو  
امره بامراتين في عقدة فزوج واحدة او اثنتين في عقدتين جاز الا اذا قال لا تزوجني  
الا امرأتين في عقدة او في عقدتين لم تجز المخالفة **ولا يتوقف الايجاب على قبول غايب**  
**عن المجلس في سائر العقود من نكاح وبيع وغيرها بل يبطل الايجاب ولا يلحقه**  
**الاجازة اتفاقا ويتولى طرفي النكاح واحد** بايجاب يقوم مقام القبول في محض  
صور كان كان وليا او وكيل من الجانبين او اصيلا من جانب وكيل او وليا من آخر  
او وليا من جانب وكيل من آخر كزوجت بنتي من موكل ليس ذلك الواحد **ففضولي**  
**ولو من جانب** وان تكلم بكلايين على الراجح اذ قبوله غير معتبر بشرعنا لما تقررت ان الايجاب  
لا يتوقف على قبول غايب **ونكاح عبد وامه بغير اذن السيد موقوف** على الاجازة  
**نكاح الفضولي سخي** في البيوع توقف عقوده كلها ان لها محيز حالة العقد ولا تبطل  
**ولا بن العم ان يزوج بنت عمه الصغيرة** فلو كبيرة فلا بد من الاستئذان حتى لو تزوجها  
بلا استئذان فسكت او افضحت بالرضا لا يجوز عندهما وقال ابو يوسف يجوز  
وكذا المولى المعتقد والحاكم والسلطان جواهره يعني بخلاف الصغيرة كما مر فيلزم من  
نفسه فيكون اصيلا من جانب وليا من آخر **كالوكيل الذي وكلته ان يزوجها**  
**من نفسه** فان له ذلك فيكون اصيلا من جانب وكيل من آخر بخلاف ما لو  
وكلته بتزويجها من رجل فزوجها من نفسه لانها نصبتة من زوجها لا من زوجها  
او وكلته ان يتصرف في امرها وقالت له زوج نفسي من شيت لم يصح تزويجها  
من نفسه كما في الحنازية والاصل ان الوكيل معرفة بالخطاب فلا يدخل تحت التركة  
ولو اجاز من له الاجازة **نكاح الفضولي بعد موته صح** لان الشرط قيام العقود  
له واحدا العاقدين فقط **بخلاف اجازة بيعه** فانه يشترط قيام اربعة اشيا  
كما سيحى **فروع الفضولي قبل الاجازة** لا يملك نقض النكاح بخلاف البيع يشترط  
للزوم عقد الوكيل موافقته في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل **باب المهر**  
ومن اسماء الصداق والصدقة والنحلة والعطية والعقر وفي استيلاء الجوهره العقر



في الحايير مهر المثل وفي الاما عشر قيمة البكر ونصف عشر قيمة الثيب **اقله عشرة**  
**دراهم** لحديث البيهقي وغيره لا مهر اقل من عشرة دراهم ورواية الاقل تحمل على المجل  
**فصله وزن سبعة** مثاقيل كما في الزكاة **مضروبة كانت اولا** ولودينا او عرضا  
 قيمته عشرة وقت العقد اما في ضمانها بطلاق قبل وطئ فيوم القبض **يجب العشرة**  
**ان سماها او دونها** ويجب **الاكثر منها ان سمي الاكثر** ويتأكد عند وطئ او طوة  
**صحت من الزوج او موت احدهما** او تزوج ثانيا في العدة او انا لا يكرها بنحو  
 حجر بخلاف ان اذلتها بدفعة فانه يجب النصف بطلاق قبل وطئ ولو الدفع من  
 الاجنبي فعلى الاجنبي ايضا نصف مهر مثلها ان طلقت قبل الدخول والا فكله نهى  
 بحشا ويجب **نصفه بطلاق قبل وطئ او خلوة** فلو كانت نكحها بما قيمته خمسة  
 كان لها نصفه ودرهمان ونصف وعاد **النصف الى ملك الزوج** بمجرد الطلاق  
 اذ لم يكن مسلما لها وان كان مسلما لها لم يبطل ملكها منه بل توقف عوده الى  
 ملكه على **القضاء او الرضا** فلهذا لا تقاد لعنته اى الزوج عبد المهر بعد طلاقها  
 قبله اى قبل القضاء ونحوه لعدم ملكه قبله **ونفذ تصرف المرأة** قبله في الكل بقاء  
**ملكها** وعليها نصف قيمة الاصل يوم القبض لان زيادة المهر المفصلة تنصف قبل  
 القبض لا بعده **وجوب مهر المثل في الشفارة** هو ان يزوجه بنته على ان يزوجه  
 الآخر بنته مثلا معاوضة بالعقدين وهو منى عنه لخلوه عن المهر فاوجبت فيه  
 مهر المثل فلم يبق شفارا وفي **خدمته زوج حرسنة** **للامهار الحرة** او امة  
 لان فيه قلب الموضوع كذا قالوا ومفاده صحة تزوجها على ان يخدم سيدها او وليها  
 كقصه شعيب مع موسى كصته على خدمته عبده او امة او عبد الغير برضا مولاه او حرا  
 آخر برضاه وفي **تعليم القران** المتص بالاتباع بالمال وبان وجنتك بما معك من القران  
 للبيبة او للتعليل لكن في الشهر ينبغي ان يصح على قول المتأخرين **ولها خدمته** لو كان  
 الزوج **عبدا** ما ذون في ذلك اما الحر فخدمته لها حرام لما فيه من الاهانة والاذلال  
 وكذا استخدامته **نهر** وكذا **يجب مهر المثل** فيما اذا لم يسم مهرها او نفق او وطئ  
 الزوج او مات احدهما اذا لم يتراضيا على شيء يصلح مهر او **الا فذاك الشيء**  
**هو الواجب** او سمي حرا او خنزيرا او هذا الخلل وهو حرا وهذا العبد وهو حرا  
 لنقد التسليم او دابة او ثوبا او دارا ولم يبين جنسها لغش الجهالة ويجب  
 متعة المفوضة هي من زوجت بلا مهر طلقت قبل وطئ وهي درع وخمار ونخعة  
 لا تنزيد على نصفه اى نصف مهر المثل لو الزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة  
 دراهم لو فقيرا وتعتبر المتعة بحالها كالنفقة به يفتى **وتستحب المتعة لمن لوها**  
 اى المفوضة الا من سمي لها مهر وطلقت قبل وطئ فلا تستحب لها بل للموطوعة سمي لها  
 مهر او لا فالملقات أربع وما فرض بتراضيهما او بفرض قاض مهر المثل بعد العقد العالي

عن المهر **او زيد على ما سمي** فانها تلزمه بشرط قبولها في المجلس او قبول والى الصغيرة ومعرفة  
 قدرها وبقا الزوجية على الظاهر نهى في الكافي جدد النكاح بزيادة الف لزمه الالفان  
 على الظاهر وفي الحاشية لو وهبته مهرها ثم اقر بكذا من المهر وقبلت صح ويجعل  
 على الزيادة وفي البنائية الاشبه ان لا يصح بلا قصد الزيادة **لا يتنصف الاختصاص**  
 التنصيف بالمفروض في العقد بالنص بل يجب المتعة في الاول ونصف الاصل في الثاني  
**وصح حطها** لكونه او بعضه **عنه** قبل او لا ويرتد بالرد بحجر **والخلوة** مستأخره  
 قوله الا في كالوطئ بلا مانع **حسى** كمن لا حد لها يمنع الوطئ او طبعى كوجود ثالث  
 عاقل ذكره ابن الكمال وجعله في الاسرار من الحسى وعليه فليس للطبعى مثال مستقل **وشرعى**  
 كاحرام لفرض او نفق **ومن الحسى رفق** بفتحين التلاحم وقرن بالسكون عظم وعصل  
 بفتحين غدة وصغر ولو بزواج لا يطاق معه الجماع وبلا وجود ثالث معهم ولو  
 نايما او اعمى **الا ان يكون الثالث صغيرا لا يعقل** بان لا يعبر عما يكون بينهما **او مجنونا**  
 او مغمى عليه لكن في البنائية ان في الليل صحت في النهار وكذا الاعمى في الاصح او  
 جارية احدهما فلا تمنع به يفتى **والكلب يمنع** ان كان عقورا مطلقا وفي  
 الفتح وعندى ان كلبه لا يمنع مطلقا او كان للزوجة **والا** يكن عقورا او كان له لا يمنع  
 وبقي عدم صلاحية المكاف كسجد وطريق وحمام وصحرا وبيت باب مفتوح وما  
 اذا لم يعرفها وصوم التطوع والمنذور والكفارة والقضاء غير مانع **لصحتها** في الاصح  
 اذ لا كفارة بالافساد ومفاده انه لو اكل ناسيا فاسك فخلى بها ان تصح وكذا كلما سقط  
 الكفارة **نهر بل المانع صوم رمضان** اذا وصلاة الفرض فقط **كالوطئ** فيما يجزئ  
 ولو كان الزوج **محبوبا او غنيا او خصيا او خنثى** ان ظهر حاله والا فكل حده  
 موقوف وما في البحر والاشباه ليس على ظاهره **نهر** وفيه وتكون العنة لمرضا وضعف  
 خلقته او كبر سن في ثبوت النسب ولو من المحبوب وفي **نكاح المهر المسمى** ومهر المثل  
 بلا تسمية والنفقة والسكنى والعدة وحرمة نكاح **اختها واربع** سواها في  
 عدتها وحرمة نكاح الامة ومراعاة وقت الطلاق **في حقها** وكذا في وقوع طلاق  
 بآين اخر على المختار لا تكون كالوطئ في حق بقية الاحكام كالغسل **الاحصان**  
**وحرمة البنات وحلها** **للاول والرجعة والميراث** وتزوجها كالابكار على المختار  
 وشرط ذلك تظهر كما نظمه صاحب النهر فقال  
 • وخلوة الزوج مثل الوطئ في صور • وغيره وبهذا العقد تحصيل  
 • تكميل مهر واعداد كذا نسب • اتفاق سكنى ومنع الاخت مقبول  
 • واربع وكذا قالوا الا بما ولقيد • راعوا زمان فراق فيه ترحيل  
 • واوقعوا فيه تطليقا اذا حقا • وقيل لا والصواب الاول القيل  
 • اما المعايير فالاحصان يا املى • ورجعة وكذا التورث معقول



سقوط وطى واحلال لها وكذا ٥ تختم بنت نكاح البكر مبذول  
كذلك الفى والتكفير ما قدرت ٦ عبادة وكذا بالغسل تكميل  
ولو افرقا فقالت بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول فالقول لها الانكادها  
سقوط نصف المهر واذا انكر الوطى ولو لم تمكنه فى الخلوة فان بكر اصحت والا لان البكر اذا  
توطى لكرها كما بحشه الطرسوسى واقوه المص ولو قال ان خلوت بك فانى طالى فخلا  
بها طلقت باين الوجود الشرط ووجب نصف المهر ولا عدة عليها بنزاهة ونجب  
العدة فى الكل اى كل انواع الخلوة ولو فاسدة احتياط اى استحباب التوهم الشغل وقيل  
قايله القدورى واختاره التمرقاشى وقاضى خان ان كان المانع شرعيا كصوم ونجب  
العدة وان كان حقيقيا كصغر ومرض مدنف لا نجب والمذهب الاول لانه نص محمد قاله  
المص وفى المجتبى الموت ايضا كالوطى فى حق العدة والمهر فقط حتى لو ماتت الام قبل دخوله  
بها حلت بنتها قبضت الف المهر فوهبت له وطلقت قبل وطى وجع عليها بنصفه  
لعدم تعيين النفود فى العقود وان لم تقبضه او قبضت نصفه فوهبت الكل فى الصورة  
الاولى وما بقى وهو النصف فى الثانية او وهبت عرض المهر كثوب معين او فى الذمة  
فقبل القبض او بعده لا رجوع لحصول المقصود نكحها بالف على ان لا يخرجها من  
البلد ولا يتزوج عليها او نكحها على الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخوجها  
فان وفى بما شرطته فى الصورة الاولى واقام بها فى الثانية فلها الاقل رضاها بها والا  
يوف ولهم نعم فهو المثل لنقد رضاها بنفوت النقع لكن لا يزداد المهر فى المسئلة الاخيرة  
على الفين ولا ينقص عن الف لانها قهما على ذلك ولو طلقها قبل الدخول فنصف المسمى  
فى الميسلين لسقوط الشرط وقال الشرحان صحيحان بخلاف ما اذا تزوجها على الف  
ان كانت قبيحة وعلى الفين ان كانت جميلة فانه يصح الشرطان اتفاقا فى الاصل لقلة  
الجهالة بخلاف ما لو رد فى المهر بين القلة والكثرة للثبوتة واليكارة فانها ان ثبنا  
لزمه الاقل والا فمهر المثل لا يزداد على الاكثر ولا ينقص على الاقل فتح ولو شرط البكارة  
فوجدتها ثيبا لزمه الكل ددر ورجحه فى البنزانية ولو تزوجها على هذا العبد او على  
هذه الالف او الالفين او على هذا العبد او على هذا العبد او على احد هذين واحدها  
او كس حكم القاضى بمهر المثل فان مثل الافرغ او فوqe فلها الافرغ او مثل الاوكس  
او دونه فلها الاوكس والا فمهر المثل وفى الطلاق قبل الدخول تخم متعة المثل  
لانها الاصل حتى لو كانت نصف الاوكس اقل من المتعة وجبت المتعة ولو تزوجها  
على فريس او عيدا او ثوب هروى او فرائش بيت او عدد معلوم من نحو ابل فالواجب  
فى كل جنس له وسط الوسط او قيمته وكل ما لم يحجز السلم فيه فالخيار للزوج والا  
فللمراة وكذا الحكم وهو لزوم الوسط فى كل حيوان ذكر جنسه هو عند الفقهاء المقول  
على كثيرين من مختلفين فى الاحكام دون نوعه هو القول على كثيرين متفقين فيها

بخلاف مجهور الجنس كثوب و دابة لانه لا وسط له ووسطه للعبيد في زماننا الحبشي  
 وان امرها العبد **دين** والحال ان **احدها حر** فخر العبد عند الامام ان ساوى  
 اقله اى عشرة دراهم **والاكل لها العشرة** لان وجوب المسمى وان قل يمينع مهر المثل وعند الثاني لها  
 قيمته الحر لو عبدا ورجحه الكمال كما لو استحق احدها **ونحو** مهر المثل في **نكاح** فاسد وهو الذى  
 فقد شرطاً من شرائط الصحة كشهود **بالوطى** في القبل **لا بغيره** كالخلوة لحرمة وطئها ولم يزد مهر المثل  
 على **المسمى** لو ضاها بالخط ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل لفساد التسمية بفساد العقد  
 ولو لم يسم او جهل لزم بالغاً ما بلغ ويثبت لكل واحد منها **فسخه** ولو بغير محضر من صاحبه  
**دخل بها** **اولا** في الاصح حر وجامن العصية فلا ينال في وجوبه بل يجب على القاضى التفرق  
 بينهما **ونحو** **العدة** بعد الوطى لا الخلوة للطلاق لا للموت من وقت التفرق او متاركة  
 الزوج وان لم تقلم المرأة بالمتاركة في الاصح ويثبت **النسب** احتياطاً بلا دعوة وتعتبر  
 مدته وهي ستة اشهر من **الوطى** فان كانت منه الى الوضع اقل مدة **الحمل** يعنى ستة اشهر  
 فالتى يثبت **النسب** **والابان** ولدته لاقل من ستة اشهر لا يثبت وهذا قول محمد وبه يفتى  
 وقالوا ابتداء المدة **وقت** العقد كالصحيح ورجحه في التهرى بان احوط اذ كونه من التفرقات الفاسدة  
 احد وعشرين ونظم منها العشرة التى في الخلاصة فقال

واحرة مهر مثلها الشرعي مهر مثلها لغوي اي مهر امرأة تماثلها من قوم ابيها لا  
امها ان لم تكن من قومه كينت عمه وفي الخلاصة ويعتبر باخواتها وعماتها فان  
لم يكن فينت الشقيقة وبنت العم انتهى ومفاده اعتبار الترتيب فيلحفظ وتعتبر  
المماثلة في الاوصاف وقت العقد سنا وجمالا وما لا يولد وعصا وعقلا ودينيا وبكارة  
وتبوة وعفة وعلمها وادبا وكال خلق وعدم ولد ويعتبر حال الزوج ايضا ذكره الكمال  
قال وهو الامة بقدر الرغبة فيها ويشترط فيه اي في ثبوت مهر المثل لما ذكر اخبار  
رجلين او رجل وامرأتين ولفظ الشهادة فان لم يوجد شهود عدول فالقول للزوج  
بيمينه وما في المحيط من ان القاضي فرض المهر حكمة في الشهر على ما اذا ارضيا بذلك فان لم  
فان لم يوجد من قبيلة ابيها من الجانب من قبيلة تماثل قبيلة ابيها فان لم يوجد فالقول له  
اي للزوج في ذلك بيمينه كما سيوضح فان الولي مهرها ولو المرأة صغيرة ولو عاقرا



لأنه سفير لكن بشرط صحته فلو في مرض موته وهو وارثه لم يصح والاصح من الثالث  
وقبول المرأة أو غيرها في مجلس الضمان **وتطالب أيا شأت من زوجها البالغ أو الولي**  
**الضامن** وإن أدى رجوع على الزوج أن امركا هو حكم الكفالة **ولا يطالب الابن بمهر**  
**ابنه الصغير الفقير** أما الغني فيطالب أبوه بالدفع من مال ابنه لا من مال نفسه إذا  
زوجه امرأة إلا إذا ضمنه على العتد كما في النفقة فانه لا يواخذ بها إلا إذا ضمن  
ولا رجوع للاب إلا إذا اشتهد على الرجوع عند الأداء **لها منعه من الوطئ** ودواعيه شرح  
تجمع والسفر بها ولو بعد وطئ وخلوة وضيتها لأن كل وطئة معقود عليها فتسليم البعض  
لا يوجب تسليم الباقي لاخذ ما بين تجهيله من المهر كلاً أو بعضاً أو أخذ قدر ما يجعل مثلها  
عرفاً به يفتى لأن الموقوف كالمشروط أن لم يوجله أو يجعل كله فكما شرطاً لأن المرفوع يفوق  
الدلالة إلا إذا جهل الأجل جهالة فاحشة فيجب حالاً غاية إلا التناجيل لطلاق أو موت فيصح  
للعرف بزيادة وعن الثاني لها منعه أن أجله كله وبه يفتى أصحاً ناولاً في وفي النهر لو تزوجها  
على ما ية على حكم الحول على أن يجعل أربعين لها منعه حتى تقبضه ولها النفقة بعد المتع ولها السفر  
والخروج من بيت زوجها للحاجة ولها زيارة أبيها كل جمعة مرة أو المحارم كل سنة أو كونها قابلة أو غاسلة  
تخرج إلحق لها أو عليها أو لزيارة أبيها كل جمعة مرة أو المحارم كل سنة أو كونها قابلة أو غاسلة  
لا فيما عدا ذلك وإن اذن كافاً عاصيين والمعتمد جواز الحمام ثلاثين من أشباهه وسبحي في النفقة **ومياتر**  
**بها بعدد أكله** مؤجلاً ومجلاً إذا كان ما مونا عليها **والأب يورثه** كله أو لم يكن ما مونا لا ينافر  
بها وبه يفتى كما في شروح الجمع واختاره في ملتقى البحار وجمع الفتاوى واعتقده المص  
وبه أفتى شيخنا الرمي لكن في النهر والذي عليه العمل في ديارنا أنه لا يسافر بها جبراً عليها وبه  
جزم البزار وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصول يفتى بما يقع عنده من المصلحة وينقلها  
بينما دون مدته أي السفر من مصر إلى القرية وبالعكس ومن قرينة لقرينة لأنه ليس بغربة  
وقيدته في التنازل خافيه بقرينة يمكنه الرجوع قبل الليل إلى وطنه وأطلق في الكافي قايلاً عليه  
الفتوى وإن اختلف في المهر ففي أصله حلف منكر التسمية فان نكل ثبتت وإن حلف **يجب**  
**مهر المثل** وفي المهر يحلف أجماعاً وإن اختلفا في قدره حال قيام النكاح فالقول لمن  
شهد له مهر المثل بيمينه وإي أقام بينة قبلت **سواء شهد مهر المثل**  
**له أو لها أو لا وإن أقام البينة** فيبينتها مقدمة أن شهد له مهر المثل  
وبينته مقدمة أن شهد مهر المثل لها لأن البينات لا يثبت خلاف الظاهر وإن كان مهر  
المثل بينهما مخالفاً فإن حلفا أو برهنا قضى به وإن برهن أحدهما قبل برهانه لأنه  
نور دعواه وفي الطلاق قبل الوطئ حكم متعة المثل لو المسمى ديناً وإن عينا كمسئلة  
العبد والجارية فلها المتعة بلا تحكيم إلا أن يرضى الزوج بنصف الجارية وإن أقام  
بينة قبلت فإن أقام ما بينتها أولى أن شهد له المتعة وبينته أن شهدت لها وإن  
كانت المتعة بينهما مخالفاً وإن حلفا وجب متعة المثل وموت أحدهما أحياها

في الحكم

في الحكم أصلاً وقد راعى عدم سقوطه بموت أحدهما وبعد موتهما في القدر القول لورثته  
وفي الاختلاف في أصله القول لمنكر التسمية لم يقض بشئ ما لم يبرهن على التسمية وقال  
يقض بمهر المثل كحال حياة وبه يفتى وهذا كله إذا لم تسلم نفسها فإن سلمت ووقع  
الاختلاف في الحالتين الحياة وبعدهما لا يحكم بمهر المثل لأنها لا تسلم نفسها إلا بعد تعجيل  
شئ عادة بل يقال لها لا بد أن تقضى بما تجلت ولا قضينا عليك بالمقارن تعجيل  
ثم يجعل في الباقي كما ذكرنا وهذا إذا ادعى الزوج إيصال شئ إليها يتجرس ولو بعث إلى امرأته  
شئاً ولم يذكر جهة عند الدفع غير جهة المهر كقوله لشع أو حنا ثم قال أنه من  
المهر لم يقبل قتيته لوقوعه هديته فلا ينقلب مهرًا فقالت **هو أي المبعوث هدية**  
**وقال هو من المهر** ومن الكسوة فالقول له بيمينه والبينة لها فإن حلف والمبعوث  
قائم فلها أن ترضه وترجع بباقي المهر ذكره ابن الكمال ولو عرضته ثم ادعاه عارية  
فلها أن تسترد العوض زبلي في غير المهر لئلا يكل كتياب وشاة حية وسمن وعسل وما  
يبقى شهرًا أخرى زاده والقول **لها بيمينها في المهر** له كخبز ولحم مشوي لأن الظاهر يكذب  
ولذا قال الفقيه المختار أنه يصدق فيما لا يجب عليه كحق وملاة لا فيما يجب كخار ودرع يعني ما لم  
يدع أنه كسوة لأن الظاهر معه خطب بنت رجل وبعث إليها أشياء ولم يزوجها أبوها فما  
بعث للمهر يسترد عينه قايماً فقط وإن تغيب بالاستعمال أو قيمته ها كلاً لأنه معاوضة  
ولم تتم فجاز الاسترداد وكذا يسترد ما بعث هدية وهو قايماً دون الها لك والمستهلك  
لأن فيه معنى الهبة ولو ادعت أنه أي المبعوث من المهر وقال هو وديعة فإن كان  
من جنس المهر فالقول لها وإن كان من خلافه فالقول له بشهادة الظاهر اتفق  
رجل على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها بعد عدتها إن تزوجته لا رجوع مطلقاً  
وإن ابت فله الرجوع أن كان دفع وإن أكلت معه فلا مطلقاً بخلافه عن العاديه  
وه فيه عن المبتغي **جهز ابنته بجهاز** وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها  
ولا لورثته بعده أن سلمها ذلك في صحته بل تختص به وبه يفتى وكذا لو اشترى لها في  
صفرها ولو أجيء والحيلة بأن يشهد عند التسليم إليها أنه أفا سلمه عادية ولا حوط أن  
يشترى منها ثم يبريه درر أخذ أهل المرأة شيئاً عند التسليم فللزوج أن يسترده لأنه  
رشته **جهز ابنته** ثم ادعى أن ما دفعه لها عادية وقالت هو تمليك أو قال الزوج  
ذلك بعد موته ليرث منه وقال الأب أو ورثته بعد موته عادية فالمعتمد أن  
القول للزوج ولها إذا كان العرف مستمر أقوالاً لا يدفع مثله جهازاً لا عادية  
وما أن كان مشتركاً كالمهر والشام فالقول للأب كما لو كان الشئ مما يحسن به  
مثلها والام كالأب في تجهيزها وكذا ولي الصغيرة شرح وهبانية واستحسن في النهر  
بما لقاضي خان أن الأب من الأشراف لم يقبل قوله أنه عادية ولو دفعت في تجهيزها  
لا بنتها شيئاً من متعة الأب يحضرته وعلمه وكان ساكتاً وزفت إلى الزوج فليس

مستحب



للأب ان يستود ذلك من ابنته لجران العرف به وكذا لو انفقت الام في جهازها  
ما هو معتاد والأب مسألت لا تقمن الام وهما من المسائل السبع وثلاثين بل الثاني واخير  
على ما في زواهر الجواهر التي السكوت فيها كالنطق **قوله** لو زفت اليه بلا جهاز يلق  
به فله مطالبة الأب بالنقد قنيه زاد في البحر عن المبتغي الا اذا سكت طويلا فلا  
خصومة له لكن في النهي عن البنا ذية الصحيح انه لا يرجع على الأب بشئ لان المال في النكاح  
غير مقصود نكح ذي اوسنام ذمية او حر في حرية ثمة بميتة او بلا مهر بان سكتا عنه او فياه  
والحال ان اذا جاز عندهم فوطيت او طلقت قبله او مات عنها فلا مهر لها ولو اسلم او ترقا  
الينا لانا امرنا بتكلمهم وما يدنيون وثبتت بقية احكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب  
النفقة في النكاح ووفوق الطلاق ونحوها لعدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وحر  
مطلقة ثلاثا ونكاح محرم وان نكحها بنحر او خنزير عين اي مشار اليه ثم اسلم او اسلم احد  
قبل القبض فلها ذلك فتخلل الخمر وتسيب الخنزير ولو طلقها قبل الدخول فلها نصفه ولها  
في غير عين قيمة الخمر ومن المثل في الخنزير اذا اخذ قيمة القيمة كخذه عينه فروع الوطى في دار  
الاسلام لا يخلو عن حد او مهر الا في مسيلتين صبي نكح بلا اذن وطاوعته وبابيع امة قبل تسليم ويسقط  
من الثمن ما قبل البكارة والا فلا تدفع جارية مع اخرى فزال بكارتها لزمها مهر مثل  
لأب الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان تخلفت الرجل قال الزاوي لا يعتبر  
السن فلو تسلمها فمهرت لم يلزمه طلبها خدع امرأة واخذها حبس الى ان ياتي بها او يعلم موتها  
المهر مهر السر وقيل العلانية الموجه الى الطلاق يتجمل بالرجعي ولا يتأجل بمراجعتها ولو وهبته  
المهر على ان يتزوجها فاني فالمهر ياتي نكحها او لا ولو وهبته لاحد وولته يقبضه صح ولو اخلت  
به انسانا ثم وهبته للزوج لم يصح وهذه حيلة من يريد ان يهب ولا تصح باب  
**نكاح الرقيق** هو المملوك كالا وبعضا والقتن المملوك كالا **توقف نكاح قن وامة ومكاتب**  
**ومدبر وام ولد على اجازة المولى** فان اجاز فخذ وان رد بطل فلا مهر مالم يدخل في طالب  
بمهر المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى من له ولاية تزويج الامة كاب وجد وقاض ووصي ومكاتب  
ومفاوض ومتول واما العبد فلا يملك تزويجه الا من يملك اعتاقه **درر فان نكحوا بالاذن**  
**فالمهر والنفقة عليهم على القن وغيره** لو حود سبب الوجوب منه ويسقطان بموتهم لفوات  
محل الاستيفاء ويبع قن فيهما لا يباع غيره كدبر بل يسعي ولو مات مولاه لزمه حيلة  
ان قدر مهر وقنيه لكنه يباع في النفقة **مرا** ان تجددت وفي المهر مرة ويطالب  
بالباقى بعد عتقه الا اذا باعه منها خاتنة ولو زوج المولى امته من عبده لا يجيب المهر  
في الاصح ولو اخرجته وقال الزاوي بل يسقط ومحل الخلاف اذ الم تكن الامة مأخوذة مدبونة  
فان كانت بيع ايضا لانه يثبت لها ثم يثبت للمولى ثمهر فلو باعه سيده بعد ما زوجه  
امراة فالمهر برقيته يدور معه اين ما دار كدين الاستهلاك لكن للمرأة فسح البيع  
لو المهر عليه لانه دين فكانت كالامرأة ممتح وقوله لعبد طلقها رجعية اجازة للنكاح

الموقوف لا يطلقها او فارقتها لانه يستعمل المتاركة حتى لو اجاز به بعد ذلك لا ينفذ بخلاف  
الفضولي واذا تله بعد في النكاح يفتنم جازية فاسده فيباع العبد لمن نكحها فاسد  
بعد اذ نه فوطيتها خلافا لها ولو نوى المولى الصحيح فقط تقيد به كالموتن على الفاسد صح وصح  
الصحيح ايضا نهون ولو نكحها ثانيا صحيحا او نكح اخرى بعدها صحيحا وقف على الاجازة لا نهون  
الاذن بمرة وان نوى مرارا ولو مرتين صح لانها كل نكاح العبد وكذا التوكيل بالنكاح **بخلاف**  
**التوكيل به فانه لا يتناول الفاسد فلا ينفذ به به يفتي والوكيل بنكاح فاسد لا يملك الصحيح**  
بخلاف البيع ابن ملك وفي الاشياء في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة الاذن في النكاح والبيع  
والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد وبالنكاح لا واليمين على نكاح وصلاة وصوم وحج وبيع  
ان كانت على الماضي تناوله وان على المستقبل لا ولو زوج عبد الله ما ذونا مدبونا  
صح وسأوت المرأة غرماء في مهر مثلها والاقول والزايد عليه يطالب به بعد كسبها  
الغرماء كدين الصحة مع دين المرض الا اذا باعه منها كامر ولو زوج بنته مكاتبه ثم  
مات لا يفسد النكاح لانها لم تملك المكاتب بموت ابها الا اذا عجز فرد في الوق فحينئذ  
يفسد للتنا في زوج امته او ام ولده لا يجب عليه تنويرتها وان شرطها في العقد اما  
لو شرط الحر حرية او لادها فيه صح وعنت كل من ولته في هذا النكاح لان قبول المولى الشرط  
والتزوج على اعتباره هو معنى تعليق الحرية بالولادة فيصح فتح ومفاده انه لو باعها  
اومات عنها قبل الوضع فلا حرية ولو ادعى الزوج الشرط ولا يثبت له حلف المولى نهون لكن  
لا نفقة ولا سكنى لها الا بها بان يرفعها اليه ولا يستخدمها **وتخدم المولى ويطاء**  
**الزوج ان طفر بها** فان غرة عن خدمته المولى ويكفي في تسليمها قوله متى طفرت بها وطيتها  
نهون فان بواها ثم رجع عنها صح رجوعه ببقا حقه وقطعت النفقة ولو خدمته اي السيد  
بعد التبوية بلا استخدام او استخدمها نهون واغادها لبنت الزوج ليللا لا تسقط لبقائه  
التبوية وله اي المولى السفر بها اي بامته وان اباه زوجها طهرت به وله اجبار قنه  
وامته ولوام ولد ولا يلزمه الاستبراء بل يندب فلو ولدت لاقول من نصف حول فهو من  
المولى والنكاح فاسد تجس من الاستبراء وبثوث النسب على النكاح وان لم ير ضيا لامكاتبه  
ومكاتبته بل يتوقف على اجازتهما ولو صغيرين الحاقا بالبالغ فلو اديا فعتقا عاد موقوف  
على اجازة المولى لا على اجازتهما لعدم اهليتهما ان لم يكن عصبة غيره ولو عجن اتوقف نكاح  
المكاتبه على رضى المولى ثانيا لعوده من النكاح عليه وبطل نكاح المكاتبه لانه طراح  
بات على موقوف فابطله والدليل بعمل الجواب وبجث الكمال ههنا غير ما يبع ولو قتل المولى  
امته قبل الوطى ولو خطا فتح **وهو مكلف** فلو صيبا لم يسقط على الراجح ذكره المص **سقط**  
**المهر لمنعه المبدل كحرة ارتدت ولو صغيرة لا الو ففعلت ذلك القتل امرأة ولو امته على الصحيح**  
خاتنة بنفسها او قتلها وارثها او ارتدت الامة او قبلت ابن زوجها كرجحة في النهي ان لا  
تقوى من المولى **وفعله بعده** اي الوطى لتقوى به ولو فعله بعبد او مكاتبه او ما ذوته



المدونة لم يسقط اتفاقا والاذن في العزل وهو الانزال خارج الفرج لمولى الامنة كالمها  
 لان الولد حقه وهو ينفيد النقيض بالبالغة وكذا الحرة **ويمنع من الحرة** وكذا المكاتب  
 نخصر بختا باذنها لكن في الخائنة انه يباح في زماننا لفساده قال الكل فليعتبر عذرا مسقطا  
 لاذنها وقالوا يباح اسقاط الولد قبل اربعة اشهر ولو بلا اذن زوج **وعن امته** يعبر  
 اذنها بلاكراة فان ظهر بها حمل فليقبله ان لم يعد قبل بول **وخير تامة** ولو لم ولد  
 ومكاتبته ولو حكما لمعتقة بعض عتقت تحت حرا وعبد له لو كان النكاح برضاها دفعا لزيادة  
 الملك عليها بطلقة ثالثة فان اختارت نفسها فلا مهر لها او زوجها فالمهر لسيدها ولو  
 صغيرة تاخر بلوغها وليس لها خيار بلوغ في الاصح او كانت الامنة عند النكاح حرة  
**ثم صارت امته** بان ارتد او لحق بدار الحرب ثم سبى معا فاعتقت خبرت عند الثاني  
 خلا فاللثالث مبسوط **والجمل بهذا الجواز** اي خيار العتق عذر فلو لم تعلم به حتى ارتد  
 وحقا فعلت ففسخت صح الا اذا قضى بالحاق وليس هذا بحكم بل فتوى كافي **ولا يتوقف**  
**على التقضا** ولا يبطل بسكوت ولا يثبت لغلام ويقتصر على مجلس كخيار مخيرة بخلاف خيار  
 البلوغ في الكل كما في الخائنة **نكح عبيد بلا اذن** فعتق او باعه فاجاز المشتري **نفذ**  
 لزوال المانع وكذا حكم الامنة **ولا خيار** لها لكون النفوذ بعد العتق فلم يتحقق زيادة  
 الملك وكذا لو اقرت بان زوجها فضوى واعتقها فضوى واجازها المولى وكذا مدبرة  
 عتقت بعوته وكذا ام الولدان دخل بها الزوج والا لم ينفذ لان عدتها من المولى تمنع  
 ففاد النكاح **فلو وطئ الزوج** الامنة قبله اي العتق فالمهر **المسمى له** اي للمولى او بعده فلها  
 لمقا بلته بمنفعة ملكتها من وطئ فتنة ابنه فولدت فلو لم تلد لم ينفذ عتقها وانكح محرما ولا يحد  
 فاذا فقه **واذ عاه الاب** وهو حرم مسلم عاقل ثبتت نسبته بشرط بقاء ابنه من وقت الوطئ الى الدعوى  
 ويبيعها الا حينه مثلا لا يضر نكاحها **وصارت ام ولده** لاستناد الملك لوقت العلوق وعليه قيمتها  
 ولو فقير الفقص وحاجة بقا نسبه عن بقا نفسه ولذا يحل له عند الحاجة الطعام لا الوطئ ويجوز على  
 نفقة ابنة لا على دفع جارية لتسريح **لا عقرها ولا قيمة ولدها** ما لم تكن مشتركة فتجب حصته  
 الشريك وهذا اذا ادعاه وحده فلو مع الابن فان شريكين قدم الاب والا فالابن ولو ادعى ولد  
 ام ولده المتفق او مدبرته او مكاتبته شرط تصديق الابن **وجد صحيح** كاب بعد زوال ولا ينفذ  
 بموت وكفر وجنون ورق فيه اى في الحكم المذكور **لا يكون** كالا ب قبله اي قبل الزوال المزور  
 ويشترط بثبوت ولا ينفذ من حين الوطئ الى الدعوى **ولو تزوجها ولو فاسدا ابوه** ولو بالولاية  
**قولدت** لم تصرام ولده لتولده من النكاح **ويجب المهر** لا القيمة **ولدها** حق بملك اخيه له  
 ومن الحمل ان يملك امته لطفله ثم يترجى زوجها **ولو وطئ جارية امرته او ولده او جده فولدت**  
**وادعاه** لا يثبت النسب **الا بتصديق المولى** فلو كذب به ثم ملك الجارية وقتا ما ثبت النسب  
 وسيجي في الاستيلاء **وحرة** متزوجة برقيق قالت لمولى زوجها انكحها **اعتقته** عني بالف  
 او زادت ويطل من خمر اذ الفاسد هذا كالحكم **ففعول** فسد النكاح لتقديم الملك اقتضا كانه

مطل  
 يباح اسقاط الولد  
 قبل اربعة اشهر

قال

قال بعته منك واعتقته عنك لكن لو قال كذلك وقع العتق عن المأمور لعدم القبول كما  
 في الحواشي السعدية ومفاده انه لو قال قبلت وقع عن الامر والاولا لها ولزمتها الا ان سقط  
 المهر ويقع العتق عن كفارتها ان نوقه عنها ولو لم تقبل بالف لا يفسد لعدم الملك والاولا  
 له لانه المعتق باب **نكاح الكافر** يشمل المشرك والكثافي وههنا ثلاثة اصول  
 الاول ان كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح من اهل الكفر خلافا لما لك ويرده قوله  
 تعالى وامراته جملة الخطيب وقوله عليه الصلاة والسلام ولدت من نكاح لا من سفاح والثاني  
 ان كل نكاح حرم بين المسلمين لعقد شرطه لعدم شهود يجوز في حقهم اذا اعتقدوه عند  
 الامام ويقررون عليه بعد الاسلام والثالث ان كل نكاح حرم حرمة المحل كحرم يقع  
 جانيا وقال مشايخ العراق لابل فاسدا والاول اصح وعليه فتجب النفقة ويجوز قاذفه  
 واجمعوا انهم لا يتوارثون لان الارث ثبت بالنصر على خلاف القياس في النكاح الصحيح  
 مطلقا فيقتصر عليه ابن ملك اسلم المتزوجان بلا سماع شهود او في عدة كافر معتقدين  
 ذلك اقربا عليه لانا امرنا بتزويجهم وما يعتقدون ولو كانا اي المتزوجان اللذان اسلما  
 محرمين او اسلم احدهما لم يفرق بينهما الا بفرق لبقا حق الآخر بخلاف اسلامه لان الاسلام  
 يعلو ولا يعلى الا اذا طلقها ثلاثا وطلبت التفريق فانه يفرق بينهما اجماعا كما لو خالها  
 ثم اقام معها من غير عقد او زوج كتابية في عدة مسلم او تزوجها قبل زوج اخر وقد  
 طلقها ثلاثا فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مراعاة تجزئ عن المحيط خلافا للمزاييع والموا  
 من اشتراط المرافعة واذا اسلم احدهما الزوجين **المجوسيين** او امرأة الكثافي **عرص**  
**الاسلام على الآخر** فانه اسلم فيها والا بان اي او سكت ففرق بينهما ولو كان الزوج مسييا  
 مميذا اتفاقا على الاصح والصبيبة كالصبي فيما ذكر والاصل ان كل من صح منه الاسلام اذا  
 اتى به صح منه الابا اذا عرض عليه وينتظر عقل اي تميز غير المميز ولو كانت مجنونا لا ينتظر  
 لعدم نهايته بل يعرض من الاسلام على ابويه فايهما اسلم تبعه فيبقى النكاح فان لم يكن له اب  
 نصب القاضي عنه وصييا فينقض عليه بالفرقة باقائي عن البهسي عن روضة العلماء للزاهدي  
 ولو اسلم الزوج وهي مجوسية فتهودت او تنصرت بقي نكاحهما كما لو كانت في الابتداء كذلك  
 لانها كتابية مالا والتفريق بينهما طلاق ينقص العدة **لو ابى** لا لو ابى لان الطلاق لا يكره  
 من النساء واما المميز واحد ابوى المجنون طلاق في الاصح وهي من اغرب المسائل حيث  
 يقع الطلاق من صغير ومجنون زليعي وفيه نظر اذا الطلاق من القاضي وهو عليها لانها  
 فليسا باهل للايقاع بل للوقوع كما لو ورث قريبه ولو قال ان جنت فانت طالق فجن لم  
 يقع بخلاف ان دخلت الدار فدخلها مجنونا وقع **ولو اسلم احدهما** اي احد المجوسيين  
 او امرأة الكثافي ثمة اي في دار الحرب وملحق بها كالحرم المالح **لم تن** حتى تحيض ثلاثا  
 او تنضي ثلاثة اشهر قبل اسلام الاخر اقامة لشرط الفرقة مقام السبب وليست



بعدة لدخول غير المذخور بها ولو اسلم زوج الكتانية ولو ما لا كما من فريه له والمراة  
تبين بتبين الدارين حقيقة وحكما لا بالنسبة فلو خرج احدها اليها تسلم او ذميا  
او اسلم او صار ذمة في دارنا او اخرج مسيبا واخذ له دارنا بان بتبين الدارين  
اهل الحرب كالموتى ولا نكاح بين حي وميت وان سيبا او خرجا اليها معا معينين او ملين  
ثم اسلم او صار ذميين لا تبين لعدم التباين حتى لو كانت المسيبة منكوحة مسلم او ذميا  
لم تبين ولو تكهما ثمة ثم خرج قبلها بان وان خرجت قبله لا وما في الفتح عن المحيط  
تخريف شهر ومن هاجرا اليها مسلة او ذمية حايلا بان بلا عدة فيحل تزوجها اما  
اما الحامل فحتى تضع على الاظهر لا للعدة بل لشغل الرحم بحق الغيب وارتداد احداهما اي  
الزوجين فسح فلا ينقص عددا عاجلا بل اقضا فللموطوءة ولو حكا كل مهرها لتاكده به  
ولغيرها نصفه لومسما او المتعة لو ارتدت وعليه نفقة العدة ولا شيء من المهر والنفقة  
سوى السكينة يفتي لو ارتدت لمجيء الفرقة منها قبل تاكده ولو ماتت في العدة ورثها  
زوجها المسلم وتغر خمسة وسبعين وتجر على الاسلام وعلى تجديد النكاح زجرهما  
بغير يسير كدينار وعليه الفتوى ولو اخرجها فافتى مشايخ بلخ بعدم الفرقة بردها  
زجرا وتيسر الاسماء التي تقع في المكفر ثم تنكر قال في النهر والافتاء بهذا اولى من الافتاء  
بما في النوادر لكن قال المص ومن تصفح احوال نسائنا وما يقع منهن من موجبات الردة  
سكروا في كل يوم لم يتوقف في الافتاء برواية النوادر قلت وقد بسطت في الفتنة المحتج  
والفتح والبحر وحاصلها انها بالردة تسترق وتكون فيينا للمسلمين عندا في حنفية وشيخها  
الزوج من الامام او يصرفها اليه لو صرفا ولو استحوط عليها الزوج بعد الردة ملكها وله بيعها  
ما لم تكن ولدت منه فتكون كام الولد ونقل المص في كتاب الغصب ان عمرهم على ناحية فطر بها  
بالردة حتى خاها فقيل يا امير المؤمنين قد سقط خاها فقال لانها لا حرمتها ومن هنا  
قال الفقيه ابو بكر البلخي حين من نسا على شط نهر كاشفات الروس والذراع فقيل له  
كيف ثم فقال لا حرمتها لهن اما الشك في ايمانهم كانهن حرييات وبقي النكاح ان ارتدا  
معا بان لم يعلم سبق فيجعل كالفرق في ثم اسلم ذلك استحنا وفسد ان اسلم احدهما  
قبل الاخر ولا مهر قبل الدخول لو المتأخر هي ولو هو فنصفه ومنعة والولد يتبع خير الابوين  
دنيا ان اتخذت الدار ولو حكا بان كان الصغير في دارنا والاب ثمة بخلاف العكس والمجوس  
ومثله كوثني وسائر اهل شرك شر من الكتاني والنصراني شر من اليهودي في الدارين لانه لا ذبيحة  
له بل يخنى كجوسي وفي الاخرة اشد عذابا وفي جامع الفصولين لو قال النصرانية خير من اليهودية  
او من المجوسية كفر لا ثباته بخلاف ما قطع بالقطع لكن ورد في السنة ان المجوسي اسعد حاله من  
المعتزلة لا ثبات المجوسي خالفين فقط وهو لا خالقا لاعدله بزاوية ونهر ولو تجس ابو صغيرة  
فصرانية تحت مسلم بان لا مهر قد ماتت الام نصرانية مثلا وكذا عكسه لم تبين لتساوي  
التبعية بموت احدهما ذميا او مسلما او مرتدا فلم تبطل بكفر الآخر في المحيط لو ارتدا لمرتين

مطل  
تسترق بالردة

ما لم يلحقا ولو بلغت عاقلة مسلمة شرحت فارتدت لم تبين مطلقا مسلم تحتها نصرانية فتجس او تنصرا  
بان لا يصح ان يتكح مرتدا او مرتدة احدا من الناس مطلقا اسلم الكافر وتحتة حنيفة  
مضا عدا او اختان او ام وبقتها بطل نكاحهن ان تزوجهن بعقد واحد فان رتب فالآخر  
باطل وخبره محمد والشافعي عملا بحديث فيروز قلنا كان تخييره في التزوج بعد الفرقة  
بلغت المسلمة المنكوحة ولم تنصف الاسلام بان لا مهر قبل الدخول وينبغي ان يذكر له  
نقالي بجميع صفاته عندها ونقر بذلك ونماه في الكافي باب القسم بفتح  
القاف القسمه وبالكسر النصيب يجب وظاهر الآية انه فرض نهر ان يعدل اي ان لا  
يجوز فيه اي في القسم بالتسوية في البيوتة وفي الملبوس والماكل والصحية لانه الجامعة  
كالحمية بل يجب وليسقط حقها بمرة ويجب ديانة احيانا ولا يبلغ مدة الايلا الا برضاها  
ويؤمر المتعبد بصحتها احيانا وقدرة الطحاوي بيوم وليلة من كل اربع لحرة وسبع لامة  
ولو تضررت من كثرة جماعة لم تجز الزيادة على قدر طاقتها والراي في تعيين المقدار  
للقاضي بما يظن طاقتها نهر بخشا لا فرق فيه بين نخل وخصي وعين ومحبوب ومريض  
وصحيح وصبي دخل بامرته وبالغ لم يدخل بغير بختا واقره المصنف ومريضة وصحيحة وحيض  
وذات نفاس ومجنونة لا تخاف ورتقا وقرنا وصغيرة يمكن وطئها ومحرمة ومظاهر مول  
منها ومقابلاتها وكذا مطلقه رجعية ان قصد رجعتها والا لا تجز ولو اقام عند واحدة  
شهر في غير سفر ثم خاضته الاخرى في ذلك يوم من العدة بينهما في المستقبل وهدر  
ما مضى وان اشترى لان القسم تكون بعد الطلب وان عاد الى الجور بعد نهر القاضي  
عز ريغي جسد جوهره لتقوية الحق وهذا اذا لم يقبل انما فعلته ذلك لان حيا الدور  
لي في يقضى بقدره نهر بخشا والبكر والشيب والجديدة والقديمة والمسلمة والكتانية  
سوا الاطلاق الآية والامة والمكاتبه وام الولد والمديرة والمبعدة نصف ما للحرة اي  
من البيوتة والسكنى معها اما النفقة فتجملها ولا قسم في السفر دفعا للحرج فله السفر بمن  
شأتهن والفرقة احب تطيبا لقلوبهن ولو تركت قسمها بالكسراي فوبقتها لفرقتها  
صح ولها الرجوع في ذلك في المستقبل لانه ما وجب فاسقط ولو جعلته لعينة هل له  
جعله لغيرها ذكر الشافعية لا وفي البخاري بخشا نعم ونازعه في النهر ويقع عند كل واحدة  
منها يوما وليلة لكن انما تلزم التسوية في الليل حتى لو جلا لاولي بعد الغروب وللثانية  
بعد العشا فقد ترك القسم ولا يجامعها في غير نوبتها وكذا لا يدخل عليها بالليل الا لعيادتها  
ولو اشتد في الجوهره لا بأس ان يقيم عندها حتى تشفى او يموت انتهى يعني اذا لم يكن عندها  
من يونسها ولومرض هو في بيته دعي كلا في نوبتها لانه لو كان صحيحا واراد ذلك ينبغي يقبل منه  
نهر وان شأنا ثلثا اي ثلاثة ايام وليا لهما ولا يقيم عندها الا بالاذن الاخرى  
خلاصة زاد في الحائنة والراي في البداية في القسم اليه وكذا في مقدار الدور هذانية وتبين وقت  
في الفتح بخشا عدة الايلا او جمعه وعمه في البحر ونظر فيه في النهر قال المصنف وظاهر بختها انها



لم يطلع على ما في الخلاصة من التقييد بالثلاثة أيام كما عولنا عليه في المختصر **فروع** لو كان عمله ليلا كالحارس ذكر الشافعية انه يقسم نهارا وهو حسن وحقه عليها ان تطيعه في كل مباح يأمرها به وله منعها من الغزل ومن كل ما يتأذى من الحنا والنقش ان تأذى برأيتها نهى وتماه فيما علقناه على الملتقى **باب الرضاع هو لغة بفتح وكسر** مصر القدي وشرا من ثدي ادمية ولو بكرا او ميتة او ايسة والحق بالمصر الوجور والسعوط في وقت مخصوص هو حوران ونصف عنده وحوران فقط عندنا وهو الاصح فتح وبه يفتى كافي تصحيح القدوري عن العون لكن في الجوهر انه في الحولين والنصف ولو بعد الفطام محرم وعليه الفتوى واستدلوا بقول الامام بقوله تعالى وحده فضلا له ثلاثون شهرا اى مدة كل منها ثلاثون غير ان النقص في الاول قام بقوله عايشة لا يبقى الولد اكثر من سنتين ومثله لا يعرف الاسماء والاية مؤولة لتوزيعهم الاجل على الاقل والاكثر فلم تكن دلالتها قطعية على ان الواجب على المقتدا العمل بقول المجتهد وان لم يظهر دليله كما افادوه في رسم المفتي لكن في آخر الحاوي فان خالفا قيل بخير المفتي والاصح ان العبرة بقوة الدليل ثم الخلاف في التحريم اما لزوم اجراء الرضاع للمطلقة فمفقد بخولين بالاجماع **وبثبت التحريم في المدة فقط ولو بعد الفطام والاستغناء بالطعام على ظاهر المذهب** وعليه الفتوى فتح وغيره قال مصر كالمصر في الزيلعي خلاف المعتقد لان الفتوى متى اختلفت رجح ظاهر الرواية ولم يسح الارضاع بعد مدته لانه جزء آدمي والانتفاع به لغير ضرورة حرام على الصحيح شرح الوهبانية وفي البحر لا يجوز التداوى بالمحرم في ظاهر المذهب اصله بول المأكول كما مر وللأب اجبار امته على فطام ولدها منه قبل الحولين ان لم يرضه اى الولد الفطام كما له ايضا اجبارها اى امته على الارضاع وليس له ذلك يعنى الاجبار بنوعيه مع زوجته الحرة ولو قبلها لان حق التربية لها جوهره ويثبت به ولو بين الحريين بزازية وان قل ان علم وصوله لجوفه من فيه او انفه لا غير فلو التغير الحلة ولم يدر ادخل اللبن في حلقه ام لا لم يحرم لان في المانع شك ولو ايجابية ولو ارضعها اكثر اهل قرية ثم لم يدر فاراد احدهم تزوجها ان لم يظهر علاقه ولم يشهد بذلك جاز خاتمة امومية المرضعة للرضيع وثبت ابوة زوج مرضعة اذا كانت لبنها منه له والا لا كما يحكى فيحرم منه اى بسببه ما يحرم من النسب رواه الشيخان واستثنى بعضهم احدى وعشرين صورة وجمعها في قوله . يفارق النسب الارضاع في صور . . . . . كام نافلة او حدة الولد . . . . . وام اخت واختاين وام اخ . . . . . وام خال وعممة ابنت اعتمد . . . . . الام اخيه واخته استثنا منقطع لان حرمة من ذكر بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن الحريث مثنا ولا استثناه الفقهاء فلا تخصيص بالفعل كما قيل فان حرمة ام اخته واخيه نسبيا لكونها امه او موطوءة ابيه وهذا المصطفى مفقود في الرضاع وفتى عليه **اخت ابنته** وينتبه وخبرة ابنته وام عمه وعمته وام خاله وخالته ولذا عمه ولده وبنت عمته وبنت

اخته

اي البنت التي رضعته من الميته

اخت ولده وام اولاد اولاده فهو الام الرضاع حلال للرجل وكذا اخوات المرأة ما لم يمهز هذه عشر صور تفصل باعتبار الذكورة والانوثة والعشرين وباعتبار ما يحل له اولها الحار جين مثلا يجوز تزوجها بام اخيه وتزويجها بابن اخيه وكل منها يجوز ان يتعلق الحار والمحرور اعني من الرضاع تعلقا معنويا بالمضاف كالام لان كان تكون له اخت نسبية لها ام رضاعية او بالمضاف اليه كالاخ كان يكون له اخ نسبي له ام رضاعية او بها كان يجتمع مع آخر على ثدي اجنبية ولاخيه رضاعا لم يرضع رضاعية في مائة وعشرون وهذا من خواص كتابنا **وتحل اخت اخيه رضاعا** يصح انضاله بالمضاف كان يكون له اخ نسبي له اخت رضاعية وبالمضاف اليه كان يكون لاختيه رضاعا اخت نسبيا وبها وهو ظاهر وكذا نسبيا بان يكون لاختيه لبيبة اخت لام فهو متصل بها لا باحد ههما للزوم التكرار كما لا يخفى **ولا هل بين رضيعي امرأة** لكونها اخوين وان اختلفا لزمان والاب **ولا حل بين الرضعة وولد مرضعتها** اى التي ارضعتها **وولد ولدها** لانه ولد لالاخ ولبن بكر بنت تسع سنين فالكثير محرم والا لا جوهره **وكذا يحرم لبن ميتة** ولو حملوا بام فيصير ناكحها محرما للميتة فيمهما ويدفعها بخلاف وطئها وافرقت بوجود التقدي لا المدة ومخلوط تمام او دوا او لبن اخرى او لبن شاة اذا غلب لبن المرأة وكذا اذا استويا لعدم الاولوية جوهره وعلق محمد الحرمة بالمراتين مطلقا قيل وهو الاصح لا يحرم المخلوط بطعام مطلقا وان حساه حسوا وكذا لو جينه لان اسم الرضاع لا يقع عليه تحريم ولا الاختقان والاقطار في الاذن واحليل وجايفة وامته ولا لبن رجل ومشكل الا اذا قال النساء انه لا يكون على غزائه الا المرأة والا لا جوهره ولا لبن شاة وغيرها لعدم الكرامة ولو ارضعته الكبيرة ولو بمائة ضررتها الصغيرة وكذا لو اوجره رجل في فيها حرمتا ابدان دخل بالام او اللبن منه والاجاز تزوج الصغيرة ثانيا ولا مهر للكبيرة ان لم تنوطا لمحي الفرقه منها وللصغيرة نصفه لعدم الدخول ورجع الزوج به على الكبيرة وكذا على المؤخر ان تعذر الفساد بان تكون عاقلة طابعة متيقظة عالمة بالتكاح وبافساد الارضاع ولم تقصد دفع جوع او هلاك والا لان التشيب يشترط فيه التقدي والقول لها ان لم يظهر منها تعذر الفساد معراج طلق ذات لبن فاعتدت وتزوجت باخر فجلت وارضعت فحلمه من الاول لانه منه يقيين فلا ينزل بالشك ويكون ربيبا للنثا في حتى تله فيكون اللبن من الثاني والوطئ بشبهة كالحلال قيل وكذا الزنا والا وجه لا فتح قال لزوجه هذه رضيعتي ثم رجعت عن قوله صدق لان الرضاع ما يخفى فلا يمنع التناقض فيه ولو ثبت عليه بان قال بعده هو حق كما قلت ونحوه هكذا فصل النثا في الهداية وغيرها فرق بينهما وان اقرت المرأة بذلك ثم اكدت نفسها وقالت اخطأت وتزوجها جاز كما لو تزوجها قبل ان تكذب نفسها وان اصرق عليه لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتى في جميع الوجوه بزازية ومفاده انها لو اقرت بالثلاث من رجل حل لها تزوجه او اقرت بذلك جميعا ثم اكدت با نفسها وقالوا اخطانا ثم تزوجها جاز وكذا للقرار



في النسب ليس يلزمه الا ما ثبت عليه فلو قال هذه اختي او امي وليس نسبها معروفا  
 ثم قال وهما صدق وان ثبت عليه فرق بينهما والرضاع حجة المال وهو شهادة  
 عدلين او عدل وعلتين لكن لا تقع الفرقة الابتغى القاضى لتضمنها حق العبد وهل  
 يتوقف ثبوته على دعوى المرأة الظاهرة لا لتضمنها حرمة الفرج وهي من حقوقه تعالى  
 كما في الشهادة بطلاقها ولو شهد عند عدلان على الرضاع بينهما او طلاقها ثلاثا وهي  
 تحذف ثمراتنا او غابا قبل الشهادة عند القاضي لا يسعها المقام معه ولا قتله به يفتى ولا  
 التزوج باخر وقيل لها التزوج ديانة شرح وهبانية **فروغ** قضى القاضي  
 بالتفريق برضاع بشهادة امرأة لم ينفذ مص رجل ثدي زوجته لم تحرم تزوج صغيرتين  
 فارضعت كلا امرأة ولبنها من رجل لم يضمن وان تعدنا الفساد لعروضه بالاختية قبل  
 الابن زوجته اميه وقال تعدت الفساد غرم المهر وكوطيها وقال ذلك لا يلزم احد فلم  
 يلزم المهر **كتاب الطلاق هو لغة** رفع القيد لكن جعلوه في المرأة طلاقا  
 وفي غيرها اطلاقا فلذا كانت مطلقة بالسكون كناية وشرعا رفع **فقد النكاح في الحال** بالآيين  
 او المال بالرجم **بلفظ مخصوص** هو ما اشتمل على الطلاق فنخرج الفسوخ كخيار عتق وبلوغ ورده  
 فانه فسخ لا طلاق وبهذا علم ان عبارة الكفر والملتقى منقوضة طردا وعكسا بحسب ايقاعه **باح**  
 عند العامة لا طلاق الآيات اكل وقيل قابله الكمال **الاصح حظوه** اي منعه **الحاجة** كربية  
 وكبر والمذهب الاول كما في البحر وقولهم الاصل فيه الحظر معناه ان الشارع ترك هذا الاصل  
 فاباحه بل يستحب لومؤذية او تاركة صلاة غايه ومفاده ان لا تترك معاشرته من لا تقصلي  
 ويجب لوفات الامساك بالمعروف ويحرم لو بدعي ومن محاسنه التخلص به من المكراه وبه  
 يعلم ان طلاق الدور بخوان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا واقع اجماعا كما حرره المصنف  
 معن يا جواهر الفتاوى حتى لو حكم بصحة الدور كما لا ينفذ اصلا واقسامه **ثلاثة**  
**حسن واحسن وبدعي** يا ثريه **والفاظله من** مح ولاحق به وكناية ومحله المنكحة  
 واهله زوج عاقل بالغ مستيقظ وركنه لفظ مخصوص خال عن استثنائات **طلقة رجعية فقط**  
 في طهر لا وطى فيه وتركتها حتى تمضي عدتها **الحسن** بالنسبة الى البعض الآخر وطلقة  
 لغير موطوءة ولو في حيض و**لموطوءة** تفريق **الثلاث** في ثلاثة اطهار لا وطى  
 فيها ولا في حيض قبلها ولا طلاق فيه **فمن** حيض وفي ثلاثة اشهر في حق غيرها  
**حسن** وسنى فعلم ان الاول سنى بالاولى وحل طلاق من اى الايسة والصغيرة والحامل  
 عقيب وطى لان الكراهة فيمن حيض لتوهم الحمل وهو مفقود هذا **والبدعي** ثلاثة متفرقة  
 او ثنتين بمرة او مرتين في طهر واحد لا رجعة فيه وواحدة في طهر وطيت فيه او  
 واحدة في حيض موطوءة لوقال **والبدعي** ما خالفها كان او جزوا وقد **وجب رجعتها**  
 على الاصح **فيه** اى في الحيض دفعا للمعصية فاذا طهرت **طلقها** ان شاء او اسكها قيد  
 بالطلاق لان التخيير والاختيار والخلع في الحيض لا يكون محبتي والنفاس كالحيض جوهرة

قال

قال لموطوءة وهي حال كونها من حيض انت طالق ثلاثا او ثنتين للسنة وقع عند كل  
 طهر طلقة وتقع اولها في طهر لا وطى فيه فلو غير موطوءة ولا تحيض تقع واحدة للحال  
 ثم كلما تكلمها او مضى شهر تقع وان نوى ان تقع الثلاث الساعة او ان تقع عند  
 راس كل شهر واحدة صحت نيته لانه محفل كلامه ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل  
 ولو تقديرا بدائع ليدخل السكران ولو عبدا او ملكها فان طلاقه صحيح لا يفسده بالطلاق  
 وقد نظم في الشهر ما يصح مع الاكراه فقاس  
 طلاق وايل اظهر او رجعة نكاح مع استيلاء وعفو عن العبد  
 رضاع وامايات وفي وندره فتول لا يبدع كذا الصلح عن عمد  
 طلاق على جعل عيّن به انت كذا العتق والاسلام تدير للعبد  
 وايجاب احسان وعتق فهذه تصح مع الاكراه عشرين في العبد  
 او هازلا لا يقصد حقيقة كلامه **وسيفيه** اخفيف العقل او سكرانا ولو بنينا وحيش  
 او افيون او بنج زجرا به يفتى تصحيح القدورى واختلف التصحيح فيمن سكر ملكها او مضطرا  
 نعم لو زال عقله بالصداع او عياع لم يقع وفي القهستاني معن يا لاهدى انه لو لم يبين ما يقوم  
 به الخطاب كانت تصرفه باطلا انتهى واستثنى في الاشياء من تصرفات السكران سبع مسائل منها  
 الوكيل بالطلاق صاحبها لكن قيده بالزوى بكونه على مال والا وقع مطلقا ولم يقع الشافعي طلاق  
 السكران واختاره الطحاوى والكرخي وفي التاترخاينة عن النخعي والفتوى عليه **والخمس** ولو  
 طاريا ان دام الموت به يفتى وعليه فتصرفاته موقوفة واستحسن الكمال اشتراط كناية بشارته  
 المعهوده فانها كناية الناطق استحسانا **او محطيا** بان اراد التكلم في حق لسانه الطلاق  
 او لفظ به غير عالم بمعناه او غافلا او ساهيا او بالفاظ مصحفة يقع قصرا فقط بخلاف  
 الهازل واللاعيب فانه يقع قصرا وديانة لان الشارح جعل هن له جدا فتحت **او مضيا** او كافرا  
 لوجود التكليف واما طلاق الفضولي والاجازة قولا فعلا فكان النكاح بزاره بنا على  
 اعتبار الزوج المذكور **لا يقع طلاق المولى على امرأة عبده** لحديث ابن ماجة الطلاق  
 لمن اخذ بالساق الا اذا شرط في العقد فقال زوجته منك على ان امرها بيدى طلقها  
 كل ما شئت فقال العبد قبلت وكذا لو قال العبد اذا تزوجتها فامرها بيدك ابدا كان كذلك  
 خاتمة **والجنون** الا اذا علق عاقل لا يخرج فوجد الشرط او كانت عينيا او مجبوا او اسلمت  
 وهو كافر واي ابواه الاسلام وقع الطلاق اشباه **والصبي** ولو مرهقا او اجازة  
 بعد البلوغ اما لو وقعته وقع لانه ابتدئ ايقاع وجوزه الامام احمد **والمفتوه** من  
 العته وهو اختلال في العقل **والمرسوم** من البرسام بالكسر علة الجنون **والغنى** عليه  
 وهو لفظة الغنى **والدهوش** فتح وفي القاموس دهش الرجل تخير ودهش بشا المفعول  
 فهو مدهورش وادهشه الله **والنائم** لا شقا الارادة ولذا لا يتصف بمصدق ولا كذب  
 ولا عيب ولا افشا ولو قال اجزته واقعه لا يقع لانه اعاد الضمير الى غير معتبر جوهرة

طاهر ما يصح مع الاكراه  
 من خلا في وغير



ولو قال او قعت ذلك الطلاق او جعلته طلاقا وقع بحسب واذا ملك احدكما الآخر كله  
او بعضه بطل النكاح ولو حررت حرة حين ملكته فطلقها في العدة او خرجت الحربية  
الى مسلمة فخرج زوجها كذلك مسلما فطلقها في العدة الغاء الثاني في السيلتين  
واوقعه الثالث فيهما واعتبار عدده بالنساء وعند الشافعي بالرجال **فطلاق حررة**  
**ثلاث وطلاق امة ثنتان مطلقا ويقع الطلاق بلفظ العتق بنية او دلالة حال لا**  
**عكسه لان ازالة الملك اقوى من ازالة القيد فتزوج كنيته الطلاق ان متبيننا على نحو**  
**لوح وقع ان نوى وقيل مطلقا ولو على نحو المأ فلا مطلقا ولو كتب على وجه الود سائلة والخطاب**  
**كان يكتفى به فلا بد اذا اتاك كتابي هذا فانت طالق طلقت بوصول الكتاب جوهره**  
**وفي البحر كتب لامرأته كل امرأة غيرك وغير فلانة طالق ثم هي اسم الاخيرة وبعثه**  
**لم تطلق وهذه حيلة عجيبة وسيجي ما لو استثنى بالكتابة **باب الصريح****  
**صريحه ما يستعمل الا فيه ولو بالفارسية كطلقتك وانت طالق ومطلقة بالتشديد**  
**قيد بخطابها لانه لو قال ان خرجت يقع الطلاق او لا يخرج الاباذني فان حلفت بالطلاق**  
**فخرجت لم يقع لترك الاضافة اليها ويقع بها اي بهذه الالفاظ وما بعناهما من الصريح ويدخل**  
**نحو طلاغ وتلاغ وطلاك وتلاك او طل اقا وطلاق باش بلان في بين عالم وجاهل وانت**  
**قال تعمدتة نحو يفا لم يصدق قضا الا اذا شهد عليه قبله به يفتي ولو قيل له طلقت امرأتك**  
**فقال نعم او بلا بالهي طلقت بحسب واحدة وجعية وان نوى خلا فها من البائين او اكش**  
**خلا فاللشافعي ولم ينو شيئا ولو نوى به الطلاق وثاق دين ان لم يقوته بعدد ولو مكرها**  
**صدق قضا ايضا كما لو صرح بالوثاق او القيد وكذا لو نوى طلاقها من زوجها الاول على**  
**الصحيح خاتمة ولو نوى عن العمل لم يصدق اصلا ولو صرح به دين فقط وفي انت الطلاق**  
**او طلاق وانت طالق الطلاق وانت طالق طلاقا يقع واحدة رجعية ان لم ينو شيئا**  
**او نوى يعني بالمصدر لانه لو نوى بطلاق واحدة وبالطلاق اخرى وقعتا رجعتين لو مرخولا**  
**بها لقوله انت طالق انت طالق زليجي واحدة او ثنتين لانه صرح بمصدر لا يحتمل العدد فان**  
**نوى ثلاثا فثلاث لانه فرد حكمي ولذا كان الثنتان في الامة وكذا في حررة تقدر بها واحدة**  
**جوهره لكن جزم في البحر بانسهو بمغزلة الثلاث في الحررة ومن الالفاظ المستعملة في الطلاق**  
**يلزم مني والحرام يلزم مني وعلى الطلاق وعلى الحرام فيقع بلانية للعرف ولو لم يكن له امرأة يكون**  
**يمينا فيكفر بالحنث نصيحة القدوري وكذا على الطلاق من ذراعي بحر ولو قال طلاقك على**  
**لا يقع ولو زاد واجب او لازم او ثابت او فرض هل يقع قال الذراعي المختار لا وقال الخاوي**  
**المختار نعم ولو قال طلقك الله هل يفتقر لنية قال الكمال الحق نعم ولو قال لها كوني طالقا**  
**او اطلقني او يا مطلقه بالتشديد وقع وكذا يا طال بكسر اللام وضمها لانه ترجم اوانت**  
**طال بالكسر والانوقف على النية كما لو ناجي به او بالعنف وفي النهر عن التصحيح الصحيح عدم**  
**الوقوع بوهبتك طلاقك ونحوه واذا اضاف الطلاق اليها كانت طالق او الى ما يعبر**

مطلبة  
حيلة في الطلاق

مطلبة  
الالفاظ المستعملة  
في الطلاق يقع بها

يد عنها كالرقبة والعنق والروح والبدن والجسد الاطراف داخلة في الجسد دون البدن  
والفروج والوجه والراس وكذا الاست بخلاف البضع والبرس والدم على المختار خلاصة او اضافه  
الى جزء شايع منها كنصفها وثلاثها وقع لعدم تجزئته ولو قال نصفك الاعلا طالق واحدة ونصفك  
الاسفل ثنتين وقعت بخاري فافتى بعضهم بطلقة وبعضهم بثلاث عملا بالاعتناء بثلثي خلاصة  
واذا قال الرقبة منك او الوجه او وضع يده على الراس والعنق والوجه وقال هذا  
العتق طالق لم يقع في الاصح لانه لم يجعله عبارة عن الكل بل عن البعض حتى لو لم يصنع  
يده بل قال هذا الراس طالق واشاد لراسها وقع في الاصح ولو نوى تحصيل العضو ينبغي  
ان يدين فتح كما لا يقع لو اضافه الى اليد الابنية المجاز والرجل والبرس والشعر والاق  
والساق والفخذ والظهر والبطن واللسان والاذن والعمى والصدر والذقن والسن  
والريق والعرف وكذا الثدي والدم جوهره لانه لا يعين به عن الجملة فلو عبر قوم به عنها  
وقع وكذا كل ما كانت من اسباب الحرمة لا الحل اتفاقا **وجزء الطلقة** ولو من الفجره تطلقة  
لعدم التجزئ ولو زادت الاجزا وقع اخرى وهكذا ما لم يقل نصف طلقة وثلاث طلقة وسدس  
طلقة فيقع الثلاث ولو بلا او فواحدة ولو قال طلقة ونصفها فثنتان على المختار جوهره  
وكذا لو قال مكان السدس ربعا فثنتان على المختار وقيل واحدة فتستفي ويحيى ان استثنى  
بعد التعليل لغو بخلاف ايقاعه ويقع بقوله من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى  
ثنتين واحدة ويقوله من واحدة او ما بين واحدة الى ثلاث ثنتان الاصل فيما اصله  
الخطر دخول الغاية الاولى فقط عند الامام وفيما مرجعه الاباحة كخذ من مالي من مائة الى  
الف الفاتين اتفاقا ويقع بثلاثة انصاف طلقتين ثلاث وقيل ثنتان وبثلاثة انصاف  
طلقة او نصف طلقتين طلقتان وقيل يقع ثلاث والاول اصح وبواحدة في ثنتين واحدة  
ان لم ينو او نوى الضرب لانه يكثر الاجزا لا الافراد وان نوى وثنتين فثلاث لو مرخولا  
بها وفي غير الموطوء واحدة كقوله لها واحدة وثنتين لانه لم يبق للثنتين محل وانت  
نوى مع الثنتين فثلاث مطلقا ويقع بثنتين في ثنتين ولو بينة الضرب ثنتان لما مر  
ولو نوى معنى الواو مع فكما مر بقوله من هنا الى الشام واحدة رجعية مالم يصفها بطول  
او كبر فياينة قانت طالق مكية او في مكة او في الدار والظل او الشمس او ثوب كذا تنجيب  
يقع للمحال كقوله انت طالق مريضة او مصلبة او وانت مريضة او وانت فصلين ويصير  
في الكل ديانة لا قضا لو قال عنيبت اذا دخلت واذا البست واذا مرضت ونحو  
ذلك فيتعلق به كقوله الى سنة او الى راس الشهر او الشتاء اذا دخلت مكة تعليق وكذا  
في دخولك الدار او في لبسك ثوب كذا او في صلاتك ونحو ذلك لان الظرف يشبه الشرط  
ولو قال لرخو لك او لحيضك تنجيز ولو بالانغلاق وفي حيضك وهي حايض فحتى تحيض  
اخرى وفي حيضتك حتى تحيض وتطهر وفي ثلاثة ايام تنجيز وفي مجي ثلاثة ايام تعليق  
سوى يوم حلفه لان الشرط تعتبر في المستقبل ويوم القيمة لغو وقيل تنجيز وفي طالق تطلقة

مطلبة  
الظرف يشبه الشرط



حسنة في دخولك الدار ان رفع حسنة تتجزى وان نصبتها تعلق وسال الكسائي مجازا عن قال المرأة  
 فان ترفقي يا هند فالرفق ايمت **ك** وان تحرقى يا هند فالحرق اشام **هـ**  
 فان طلاق والطلاق عزيمة **هـ** ثلاث ومن يخوق اعق واظلمه **هـ**  
 كبر يقع فقال ان رفع ثلاثا فواحدة وان نصبتها ثلاثا ونماه في المقتى وفيما علقناه  
 على الملتقى ويقول له انت طالق غدا او في غد يقع عند طلوع الصبح وصبح في الثاني نية العصر  
 اي اخر النهار قصدا وصدق فيها ديانة ومثله انت طالق شعبان وفي شعبان وفي انت  
 طالق اليوم غدا او غدا اليوم اعتبر اللفظ الاول ولو عطف بالواو يقع في الاول واحدة  
 وفي الثاني ثنتان كقوله انت طالق بالليل والنهار او اول النهار واخره وعكسه او اليوم  
 وراس الشهر والاصل انه متى اضاف الطلاق لوقتتين كايين والمستقبل بحرف عطف فان  
 بدا بالكاين اتحدوا والمستقبل تعدد وفي انت طالق اليوم واذ اجاء غدا وانت طالق لايل  
 غدا طلقت واحدة للحال واخرى في الغدا انت طالق واحدة **وا** او مع موتى او مع موتك  
 لغوا اما الاول فلحرف الشك واما الثاني فلاضافته لحالة منافية للايقاع او الوقوع كذا انت  
 طالق قبل ان تزوجك او اسس وقد تكلمها اليوم ولو تكلمها قبل امس وقع الان لان الانشا  
 في الماضي انشا في الحال ولو قال امس واليوم تعدد وبكسبه اتحد وقيل بعكسه او انت طالق  
 قبل ان اخلق او قبل ان تخلق او طلقتك وانا صبي او ناكح او محنون وكان معه هودا كانت  
 لغوا بخلاف قوله انت حر قبل ان اشتريك او انت حراس وقد اشتراه اليوم فانه يعتق  
 كما يعتق لو اقر لصدره اشتراه لاقترا في بحريته انت طالق قبل موتى بشهرين او اكثر  
 ومات قبل معنى شهرين لم يقطع لان اتفاق الشرط وان مات بعده طلقت مستندا الاول المدة  
 لا عند الموت وفايدته انه لا ميراث لها لان العدة قد تنقضي بشهرين بثلاث  
 حيض قال لها انت طالق كل يوم او كل جمعة او راس كل شهر ولا يثبت له تقع واحدة  
 فان نواه كل يوم او قال في كل يوم او مع او عند او كلما مضى يوم يقع ثلاث في ايام ثلاث  
 والاصل انه متى ترك كلمة الطرف اتحدوا لا تعدد وفي الخلاصة انت طالق مع كل يوم  
 تطليقة وقع ثلاث للحال قال اطلقك الآن لا تطلق حتى تموت احدهما  
 فتطلق الاخرى لوجود شرطه حينئذ قال انت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم  
 بعد شهر وقع الطلاق مقتضرا اعلم ان طريق ثبوت الاحكام اربعة الانقلاب  
 والاقتصار والاستناد والتبيين فالانقلاب صيرورة ما ليس بعلة علة كالعلق والاقصا  
 ثبوت الحكمة في الحال والاستناد ثبوتها في الحال مستندا الى ما قبله بشرط بقا المحل  
 كل المدة كل يوم الزكاة حين الحول مستندا لوجود النصاب والتبيين ان يظهر في الحال  
 تقدم الحكم كقوله ان كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فيها  
 تطلق من حين القول فتعتمد منه انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او  
 حتى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت للحال بسكوته وفي ان لم اطلقك

لا تطلق بالسكوت بل بمقتضى النكاح حتى يموت احدهما قبله اي قبل تطليقة فتطلق قبيل  
 الموت لتحقيق الشرط ويكون فارا وتلك اذا ما واذا بلاينة مثل ان عنده ومثل متى عندها  
 وقد مر حكمها وان نوى الوقت او الشرط اعتبرت بنية اتفاقا وفي قوله انت طالق ما لم اطلقك  
 انت طالق مع الوصل بقوله ما لم اطلقك طلقت بالمنجزة الاخيرة فقط استحانا **ف** قال  
 ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثلاثا فحيلة ان يطلقها على الف ولا تقبل المرأة فان مضى  
 اليوم لا تطلق به فيبقى خاتمة لان التطليق المقتدي يدخل تحت المطلق انت طالق يوم اتزوجك  
 فتكلمها ايلا حثت بخلاف الامر باليد اي امرك بيدك يوم يقدم زيد فقدم ليلا لم يتغير  
 ولو نهارا ابقى للغروب والاصل ان اليوم متى قرن بفعل يستوعب المدة يراد به النهار كالامر  
 باليد فانه يصح جعله بيدها يوما او شهرا ومتى قرن بفعل لا يستوعبها يراد به مطلق الوقت  
 كما يقع الطلاق فانه لو قال طلقك شهر كان ذكر المدة لغوا وتطلق الحال انا منك طالق  
 او برى ليس بشئ ولو نوى به الطلاق وتبين في البايين والحرام اي انا منك باين او  
 انا عليك حرام ان نوى لان الابانة لازالة الوصلة والنجس لازالة الحل وهما مشتركان فتصح  
 الاضافة اليه حتى لو لم يقل منك او عليك لم يقع بخلاف انت باين او حرام حيث يقع اذا  
 نوى وان لم يقل متى نعم لوجعل امرها بيد شرط قولها باين متى ويقع بابرئك عن الزوجية  
 بلاينة انت طالق ثنتين مع عتق مولاك اياك فاعتق سيدها طلقت ثنتين وله الرجعة  
 لوجود التطليق بعد الاعتاق لانه شرطه ونقل ابن الكمال ان كلمة مع اذا التمر بين جنسين مختلفين  
 يحل محل الشرط ولو علق بالنسبة للمجهول عتقها وطلقتها تسمى الغد فاما الغد لارجعة لها لتعلقها  
 بشرط واحد وعدتها في المستلثين ثلاث حيض احتياطا ولو كان الزوج مريضا لا تترث منه  
 لوقوعه وفي امة فلا تترث مبسوط انت طالق هكذا مشيرا بالاصابع المنشورة وقع بعده بخلاف  
 مثل هذا فانه ان نوى ثلاثا وقعن والا فواحدة لان الكاف للتشبيه في الذات ومثل للتشبيه  
 في الصفات ولذا قال ابو حنيفة ايمان في كايان جبريل امثال ايمان جبريل بحر وتعتبر المنشورة  
 لا المضمومة الا ديانة كلف والمعتد في الاشارة بالكف شتر كل الاصابع ونقل المتهتات ان  
 يصدق قضائية الاشارة بالكف وهي واحدة ولو لم يقل هكذا يقع واحدة لغعد التشبيه  
 ولو قال انت هكذا مشيرا ولم يقل طالق لمراره ولو اشار بظهورها فالمضمومة للعرف ولو كان  
 روسها نحو الخاطب فان شرا عن ضم فالعبرة للنشر وان ضمنا عن نشر فالضم ابن كمال ويقع  
 بقوله انت طالق باين او البينة وقال الشافعي يقع رجعي الموطوءة او الخش الطلاق  
 او طلاق الشيطان او البدعة او اشد الطلاق او كالجبل او كالف او ملا البيت او تطليقة  
 شديدة او طويلة او عريضة او اسوء او اشد او اخشنه او اكبر او اعرضها او اطول  
 او اغلظه واحدة باينة في الكل لانه وصف الطلاق بما يحتمله ان لم ينو ثلاثا في الحرة وثنتين  
 في الامة فيصح لما سركا لو نوى بطالق واحدة ونحو باين اخرى فيقع ثنتان باينتان ولو  
 عطف وقال وباين او ثمر باين ولم ينو شيئا فجميعه ولو بالثلاثا فباينة ذخير كما يقع

ايان كايان جبريل



البابين لو قال انت طالق طلقة تملكى بها نفسك لانها لا تملك نفسها الا بالباين ولو قال  
انت طالق على ان الرجعة عليك لدا الرجعة وقيل لا جوهره ورجح في البحر الثاني وخطا من  
افتى بالرجعي في التعاليق وقول الموثقين تكون طالق طلقة تملكى بها نفسها الخ لكن في النزاهة  
وغيرها قال المدخولة ان طلقك واحدة فهي باينة او ثلاث ثم طلقها يقع رجعي لان الوصف  
لا يسبق الموصوف وكذا لو قال ان دخلت الدار فكلنا ثم قبل دخولها الدار قال جعلتني باينة  
او ثلاثا لا يصح لعدم وقوع الطلاق عليها انتهى ومفاده وقوع الرجعي متى تزوجت عليك  
فانت طالق طلقة تملكى بها نفسك اذ غايته مساواته لانت باين والوصف لا يسبق الموصوف  
كذا حرره المصنف هنا وفي امكننايات **بخلاف انت طالق اكثر** اي الطلاق **بالتثنية** من  
فوق فانه يقع به الثلاث ولا يرد في ارادة **الواحدة** كما لو قال اكثر الطلاق وانت طالق  
مرارا او الوفا او قليلا ولا كثيرا فثلاث هو المختار كما في الجوهره ولو قال اقل الطلاق فواحدة  
ولو قال عامة الطلاق او اجملة او لونين منه او اكثر الثلاث او كبير الطلاق فثنتان وكذا الاكثر  
ولا قليل على الاشبه مضمرات وفي الفتية طلقك آخر الثلاث تطليقات فثلاث وطالق  
آخر ثلاث تطليقات فواحدة والفرق في حق **فروغ** يقع بانت طالق كل التطليقة  
واحدة وكل تطليقة ثلاث وعدد التواب واحدة وعدد الرمل ثلاث وعدد شعر ابليس او عدد  
شعر بطن كفي واحدة وعدد شعر ظهر كفي اوساق اوساقك او فرجك او عدد ما في هذا الخوض  
من السمك وقع بعده ان وجد والا لست لك بزواج او لست لي بامرة او قالت له لست  
لي بزواج فقال صدقت طلاق ان نواه خلافا لهما ولو اكره بالقسم اوسئل الكف امرأة فقال  
لا تطلق اتفاقا وان نوى لان اليمين والسوال قرينة ارادة النفي فيها وفي الخلاصة قبل  
له اطلقها بطلاق ببلى لا ينفع وفي الفتح ينبغي عدم الفرق للعرف وفي النزاهة قالت له انا امرأتك  
فقال لها انت طالق كان اقرارا بالنكاح وتطلق لاقتضا الطلاق النكاح وصفا علم انه حلف  
ولم يدرب طلاق او غيره لغى كما لو شك اطلق ام لا ولو شك اطلق واحدة او اكثر بني على  
الاقل وفي الجوهره طالق المنكوحه فاسد ثلاثا له تزوجها بلا محلل ولم يحكم خلافا  
**باب طلاق غير المدخول بها قال لزوجه غير المدخولة انت**  
**طالق** يا زانية ثلاثا فلا حد ولا لعان لو وقع الثلاث عليها وهي زوجته ثم بانت بعده وكذا انت  
طالق ثلاثا يا زانية ان شاء الله تعالى الاستثنا بالوصف بزانية **وقعن** لما تقرر انه متى ذكر  
العدد كان الوقوع به وما قيل انه لا يقع لتروك الآية في الموطوءة باطل محض منشاوه الغفلة  
عما تقرران العبرة لعموم اللفظ لا خصوص السبب وحمله في غير الاذكار على كونها متفرقة فلا  
يقع الا الاولى فقط **وان فرق** لوصف او جبر او جعل بعطف او غيره **بانت** بالاولى لا الى عدة ولذا  
**لم تقع الثانية بخلاف** الموطوءة حيث يقع الكل وعمر التفريق قوله **وكذا انت طالق ثلاثا**  
**متفرقات** او ثنتين مع طلاق اياك فطلقها واحدة وقع **واحدة** كما لو قال نصفها واحدة  
على الصحيح جوهره ولو قال واحدة ونصف فثنتان اتفاقا لانه جملة واحدة ولو قال واحدة وعشرين

او ثلاثين

او ثلاثين فثلاث لما سر والطلاق يقع بعد قرن به لا به نفسه عند ذكر العدد وعند  
عدمه الوقوع بالصيغة فلو ماتت بعم الموطوءة وغيرها بعد الايقاع قبل تمام العدد لغا  
لما تقرر ولو مات الزوج او اخذ احد فقبل ذكر العدد وقع واحدة عملا بالصيغة لان  
الوقوع بلفظه لا بقصد له ولو قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة واحدة بالمعنى او  
قبل واحدة او بعد واحدة تقع واحدة باينة ولا تلحقها الثانية لعدم العدة و**انت**  
**انت طالق واحدة بعد واحدة** او قبلها واحدة او مع واحدة او معها واحدة **ثلاث**  
الاصل انه متى وقع بالاولى الثاني او بالثاني افتقرنا لان الايقاع في الماضي ايقاع  
في الحال ويقع بانت طالق واحدة ان دخلت الدار فثنتان لو دخلت لتعلقها بالشرط  
دفعه ويقع واحدة ان قدم الشرط لان المعلق كالمجن ويقع في الموطوءة ثنتان في كلهما الوجود  
العدة ومن سأل قبل وبعد ما قيل **شهر** ما يقول الفقيه ايده الله **ولا زال** عنده الاحسان  
**في فتى** علق الطلاق بشهر **قبل ما بعد** قبله رمضان **ويتشد** على ثمانية اوجه فيقع بمحض قبل في ذي الحجة وبمحض بعد في جمادى الاخرة  
وبقبل او لا او وسطا او اخر في شوال ويبعد كذلك في شعبان لالتقاء الطرفين قبله او  
بعده رمضان ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان او ثلاث تطلق واحدة منه ولم يجز  
التعيين واما تنصيح الزيلعي فانما هو في غير الصريح كما مر في حرام كاحراره المص وبيحي في  
الابلاء قال للنسائي اربع بينكن تطليقة طلقت كل واحدة تطليقة وكذا لو قال بينكما  
تطليقتان او ثلاثا او اربع الا ان ينوي قسمة كل واحدة بينهما فطلق كل واحدة ثلاثا  
ولو قال بينكن خمس تطليقات يقع على كل واحدة طلاقا هكذا الى ثمان تطليقات فان  
زاد عليها طلقت كل واحدة ثلاثا ومثله قوله اشركتكن في تطليقة حائنه وفيها قال لا مرتين  
لم يدخل بواحدة منهما امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال اردت واحدة منهما لا يصدف  
ولو مدخولتين فلو ايقاع الطلاق على احدهما لصحة بغيري الطلاق على المرحوله لا  
غير قال لامرأته طالق ولم يسم ولم يسم وله امرأة معروفة طلقت امرأته استحسانا فان قال لي  
امرأة اخرى واياها عنيت لا يقبل قوله الا ببينة ولو كانت له امرأتان كلتاها معروفة  
له صرفه اليها ما شاء خائنه ولم يحكم خلافا **فروغ** كروا لفظ الطلاق وقع الكل فان نوى  
التشكيك التاكيد دين كان اسمها طالقا او حرة فناداها ان نوى الطلاق او العتاق وقعا والا لا  
قال لامرأته هذه الكلمة طالق طلقت او لعبد هذا الجار حر عتق قال انت طالق وانت حر وعنى  
به الاجبار كذا وقع قصدا الا اذا شهد على ذلك وكذا المظنوم اذا شهد عند استحلاف الظالم  
بالطلاق الثلاث انه يحلف كاذبا صدق قصدا وبيانه شرح وهبانية وفي النهي قال فلا تطلق  
واسمها كذلك وقال عنيت غيرها دين ولو غيره صدق قصدا وعلى هذا وحلف لداينه بطلاق  
امرأته فلا نه واسمها غيره لا تطلق وقد كثر في زماننا قول الرجل انت طالق على

مط المظنوم اذا شهد عند استحلاف الظالم



الاربعة مذاهب قال المصنف وينبغي الخزم بوقوعه فضا وديانة لو قال انت طالق في قول الفقهاء  
 او فلان القاضي او المفتي دين قات نسأ الدنيا او نسأ العالم طواق لم تطلق امراته بخلاف نسأ  
 المحلة والدار والبيت وفي نسأ القرية والبلدة خلاف الثاني وكذا العتي قالت لزوجه طلقني فقال  
 فعلت طلق فان قالت زدي فقال فعلت طلق اخرى ولو قالت طلقني طلقني طلقني فقال  
 طلق فواحدة ان لم ينو الثلاث ولو عطف بالواو وثلاث ولو قال طلق نفسي فاجاز  
 طلق اعتبارا بالانشاء كذا انبت نفسي اذ نوى ولو ثلاثا بخلاف الاول وفي اختبرت لا يقع  
 لانه لم يوضع الاجوابا وفي البرازية قال بين اصحابه من كانت امراته عليه حراما فيفعل هذا  
 الامر ففعله واحد منهم فهو اقرا منه بحرمته وقيل لا انتهى وسئل ابو الليث عن قال لجماعة كل  
 من له امارة مطلقة فليصفق بيده فصفقوا فقال طلقني وقيل ليس باقرار جماعة يتحدثون  
 في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامرته طالق ثم تكلم الخائف طلق امراته لان كلمة  
 من للتعظيم والخائف لا يخرج نفسه عن اليمين فيجوز **باب الكنايات**  
 كناية عن عند الفقهاء ما لم يوضع له اي الطلاق واحتمله وغيره فالكنايات لا تطلق بها  
 قصدا لا بنية او دلالة الحال وهي حالة مذاكرة الطلاق والغضب فالخالات ثلاث رضى  
 وغضب ومذاكرة والكنايات ثلاث ما يحتمل الرد او يصلح للسب او لا ولا فهو اخر جى واذهى  
 وقوى فتنى تخمى استترى انتقلى انطلقى اغزى اعزى من الغربة والعزوبة يحتمل رد او نحو  
 خلية برية حرام باين ومراد فقها كنبه بطله يصلح سبا ونحو اعتدى واستترى وحكمى انت  
 واحدة امتحرة اختارى امرك بيدك سرحتك فارقتك لا يحتمل الرد والسب ففي حالة  
 الرضا اي غير الغضب والمذكرة يتوقف الاقسام الثلاثة تاثيرا على نيته لاحتمال القول  
 له بيمينه في عدم النية ويكفي تخليفها له في منزله فان ابى رفعته الحاكم فان نكل فرق بينهما  
 مجتبى وفي الغضب يتوقف الاول ان نوى وقع والا لا وفي مذاكرة الطلاق يتوقف الاول  
 فقط ويقع بالاخيرين وان لم ينو مع الدلالة لا يصدق قصدا في نفي النية لانها اقوى  
 لكونها ظاهرة والنية باطنة ولذا تغفل بينتها على الدلالة لا على النية الا ان تقام على  
 اقاربه بها عمادية ثم في كل موضع تشترط النية فلو السؤال بهل يقع يقول نعم ان نويت  
 ولو لم يقع يقول واحدة ولا يتعذر من لا يشترط النية بزازية فيلحفظ وتقع رجعية بقوله  
 اعتدى واستترى وحكمى وانت واحدة وان نوى اكثر ولا عبرة باعراب واحدة في الاصح  
 ويقع بباقيها اي باقى الفاظ الكنايات المذكورة فلا يرد وقوع الرجعي ببعض الكنايات  
 ايضا نحو انا برى من طلاقك وخليت سبيل طلاقك وانت مطلقة بالتخفيف وانت  
 اطلق من امارة فلان وهي مطلقة وانت طلق وغير ذلك كما صرحوا به خلا اختارى فان  
 نية الثلاث لا تصح فيه ايضا بل ولا يقع به ولا بامرك بيدك ما لم تطلق المرأة نفسها  
 كما ياتى **البابان ان نواها او التنتين** لما تقر بان الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد وثلاث  
 ان نواه للوحدة الجنسية ولذا صح في الامة نية التنتين قال **اعتدى ثلاثا ونوى بالاول**

مطلق  
 كلمة من التعظيم

طلاق

طلاقا وبالباقي جضا صدق قصدا لنية حقيقة كلامه وان لم ينو به اي بالباقي شيئا فثلاث  
 لدلالة الحاف بنية الاول حتى لو نوى بالثاني فقط فثنتان او بالثالث فواحدة ولو لم ينو بالكل  
 يقع واقسامها اربعة وعشرون ذكرها الكمال وينادى نوى بالكل واحدة فواحدة ديانة  
 وثلاث قصدا ولو قال انت طالق اعتدى او عطقه بواو او قافان نوى واحدة فواحدة او  
 ثنتين وقعا ولو لم ينو في الواو ثنتان وفي القافيل واحدة وقيل ثنتان **طلقها**  
 واحدة بعد الدخول **فجعلها ثلاثا صح** كما لو **طلقها رجعيًا فجعله** فثلاث الرجعة باين  
 او ثلاثا وكذا لو قال في العدة الزمت امرأتى ثلاث تطليقات بتلك التطليقة او الزمتها  
 بطليقتين فهو كما قال ولو قال ان طلقتك فمضى باين او ثلاث ثم طلقها يقع رجعيًا لان  
 الوصف لا يسبق الوصف كما مر فتذكر **الصرح يلحق الصريح** ويلحق البايين بشرط  
 العدة **والباين يلحق الصريح** الصريح مالا يحتاج الى نية باين كان الواقع به او رجعيًا فتح  
 ثمة الطلاق الثلاث فيلحقها وكذا الطلاق على مال فيلحق الرجعي ويجب المال والباين  
 ولا يجب يلزم المال خلاصة فالمعتبر فيه اللفظ لا المعنى على المشهور لا يلحق البايين البايين  
 اذا لم يكن جعله اخبارا عن الاول كانت باين او ابنتك بتطليقة فلا يقع لانه اخبار  
 فلا ضرورة في جعله انشاء بخلاف ابنتك باخرى وانت طالق باين او قال نويتا لبيسونة  
 الكبرى لتعذر حملها على الاخبار فيجعل انشاء ولذا وقع المعلق كما قال **الا اذا كانت البايين**  
**معلقا بشرط او مضافا قبل ايجاد المخز البايين** كقوله ان دخلت الدار فانت باين ناويا ثم  
 ابانها ثم دخلت بانت باخرى لانه لا يصلح اخبارا ومثله المضاف كانت باين غدا ثم ابانها  
 ثم جازا الغد يقع اخرى ولو قال ان دخلت الدار فانت باين ثم قال ان كلمت زيدا فانت باين  
 ثم دخلت الدار وبانت ثم كلمت زيدا يقع اخرى ذخيره وفي البرازية ان فعلت كذا خلال  
 الله على حرام ثم قال كذلك لا مر آخر ففعل احدهما بانت وكذا لو فعل الثاني على الاشبه  
 فليحفظ قيد بالقبيلية لانه لو ابانها ولا ثم اضاف البايين وعلقه لم يصح كنجيزه بدائع  
 ويستثنى ما في البرازية قال كل امارة له طالق لم يقع على المحتلعة ولو قال ان فعلت كذا  
 فامرأة كذا لم يقع على معتدة البايين ويضبط الكل ما قيل **تطعنا** . . .  
 . . . **الحوقا اجزا باينها مع مثله** . . . **الا اذا علقته من قبله** . . .  
 . . . **الا بكل امارة وقد خلع** . . . **والحق الصريح بعد لم يقع** . . .  
**كل فرقة هي صريح من كل وجه** كاسلام وردة مع لحاق وخيار بلوغ وعق **لا يقع الطلاق**  
**في عدتها مطلقا وكل فرقة هي طلاق يقع** الطلاق في عدتها على نحو ما بيناه  
**فروغ** انما يلحق الطلاق لمعتدة الطلاق اما المعتدة للوطى فلا يلحقها خلاصة  
 وفي الفتنة زوج امراته من غيره لم يكن طلاقا ثم رفرم ان نوى طلقها اذ هي وتزوجي تقع  
 واحدة بلا نية اذ هي الى جهنم يقع ان نوى خلاصه وكذا اذ هي عني واقلي وضعت النكاح  
 وانت على الميتة او لم الخنزير او حرام كما لا لانه تشبيه بالمرعة ولا يقع باربعة طرق عليك ثم



وان نوى ما لم يقل خذي اي طريق شئت **باب تفويض الطلاق لما ذكرنا**  
يوقعه غيره باذنه وانواعه ثلاثة تفويض وتوكيل ورسالة والفاظ التفويض ثلاثة  
تخيير وامر ببدن ومشيئة قال لها اختاري او امرك بيدك ينوي تفويض الطلاق لاني  
كناية فلا يعملان بلائيه او يطلق نفسهك فلها ان تطلق في مجلس علمها به شافهة او اخبارا  
وان طال يوما او اكثر ما لم يوقته ويمضي الوقت قبل علمها ما لم تتم لتبدل مجلسها  
حقيقة **وحكام بان تعمل ما يقطع** ما يدل على الاعراض لانه تمليك فيتوقف على قبولها في  
المجلس لا توكيل فلم يصح رجوعه لو خيرها ثم حلف ان لا يطلقها فطلقت لم يجز في الاصح  
لا تطلق بعده اي المجلس الا اذا زاد على قوله طلق نفسك واخواته متى شئت ومتى  
كما شئت اذا شئت او اذا ما شئت فلا يتقيد بالمجلس ولم يصح رجوعه لما مر واما  
في طلق ضربتك او قوله الاجنبى طلق امرأتي يصح رجوعه عنه ولم يقيد بالمجلس لانه  
توكيل بمحض وفي طلق نفسك وضربتك كان عليك في حقها توكيلا في حق ضربتها جوهره  
الا اذا علقه بالمشيئة فيصير عليك لا توكيلا والفرق بينهما في خمسة احكام ففي التمليك  
لا يرجع ولا يعتزل ولا يبطل بجنون الزوج ويتقيد بالمجلس لا بعقل فيصح تفويضه لمجنون  
وصبي لا يعقل بخلاف التوكيل يجزى نعم لو جن بعد التفويض لم يقع فنهنا تسويع ابتدا  
لا بقا على القاعدة فليحفظ وجلس القاينة وانكا القاعدة وقعود المتكبة ودعا  
الاب او غيره للمشورة بفتح فظم المشاورة ودعا شهود للاشهاد على اختيارها الطلاق  
اذا لم يكن عندها من يدعوهن سوا اخوت عن مكانها والا في الاصح خلاصة **وايقاف**  
دابة هي رآيتها لا يقطع المجلس ولو اقامها او جاعلها مكرهه بطل لعمها في الاختيار  
والفلك لها كالبنت وسير دابتها كسيرها حتى لا يتبدل المجلس يجزى الفلك ويتبدل  
بسير الدابة لاضافة اليها الا ان تجيب مع سكوتها او يكونا في محمل يفقدان الحال فاته  
كالبنت وفي اختاري نفسك لا تصح نية الثلاث لعدم تنوع الاختيار بخلاف ان  
باني وامرك بيدك بل تبين بواحدة ان قالت اخترت نفسي او انا اختار نفسي سخانا  
بخلاف قوله طلق نفسك فقالت انا طالق او انا اطلق نفسي لم يقع لانه وعد جوهره  
ما لم يتعارف او ينو الانشأ فتح وذكر النفس او الاختيار في احد كلامها شرط  
لصحته الوقوع بالاجماع ويشترط ذكرها متصلا فان كان منفصلا فان في المجلس  
صح لانها تملك فيه الانشاء والا لا ان يتصادقا على اختيار النفس فيصح وان  
خلا كلاهما عن ذكر النفس درر وتاجيه واقره الهنسي والباقي لكن رده الكمال  
ونقله الاكل بغير فالحق ضعفه **فوق قال اختاري اختيارة او طلقته**  
او امك **وقال اخترت** فان ذكر الاختيار ذكر النفس اذا توافقه للوحدة  
وكذا ذكر التولية وتكرار لفظ اختاري وقولها اخترت ابي او امي او الهل والازواج  
يقوم مقام ذكر النفس والشرط ذكر ذلك في كلام احدهما كما مثلنا فلم يختص اختياره

بكلام الزوج كما ظن ولو قالت اخترت نفسي وزوجي او نفسي لابل زوجي وقع وما في الاختيار  
من عدم الوقوع سهو نعم لو عكست لم يقع اعتبار المقدم وبطل امرها كما لو عطفت باوا وشاها  
لختاره فاختارته او قالت لحقت نفسي باهلي ولو كررها اي لفظه اختاري ثلاثا بعطف  
او غيره فقالت اخترت او اخترت اختيارة او اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة يقع بلا  
نية من الزوج لدلالة التكرار ثلاثا وقال لا يقع في اخترت الاولى الى اخره واحدة بآية  
واختاره الطحاوي بجو واقره المقدسي وفي الحاوي القدسي وبه نأخذ انتهى فقد افاد  
ان قولها هو المفتى به لان قولهم وبه نأخذ من الالفاظ المعلم بها على الافتاء كذا بخط الشرف  
القنوي محشي الاشياء ولو قالت في جواب التخيير المذكور طلقت نفسي او اخترت نفسي بتولية  
او اخترت الطلقة الاولى بآية واحدة في الاصح لتفويضه بالباين فلا تملك غيره  
امرك بيدك في تولية او اختاري بتولية فاخترت نفسها طلقت رجعية  
لتفويضه اليها بالصرح والمقيد للبينونة اذا اقرن بالصرح صار رجعية كعكسه قيد  
بفي ومثلها البا بخلاف لطلق نفسك او حتى تطلق في بآية كما لو جعل امرها بيدك لم تصل  
نقضي اليك فطلق نفسك متى شئت فلم تصل فطلقت كان بآية لان لفظه الطلاق لم تكن  
في نفس الامر فزوج قال للرجل خير امرأتي فلم تختار له خيرا بخلاف اخبرها بالخيار  
لاقراره قال لها انت طالق ان شئت واختاري فقالت شئت واخترت وقع ثنتان  
قال اختاري اليوم وغدا اتخذ ولو واختاري غدا تعدد قال اختاري اليوم او امرك بيدك  
هذا الشهر خيرت في بقيتهما وان قال يوما او شهرا فن ساعة تكلم الى مثلها من الغد والى  
تمام ثلاثين يوما ولو جعله لها راس الشهر خيرت في الليلة الاولى ويومها ولا يبطل  
الموقت بالاعراض بل بمعنى الوقت لمثلت **باب الامر باليد هو الاختيار**  
الا في نية الثلاث لا غير اذا قال لها ولو صغيرة لانه التعليق بآية امرك بيدك او  
بشمالك او فلك او لسانك ينوي ثلاثا تفويضها فقالت في مجلسها اخترت نفسي  
بواحدة او قبلت نفسي او اخترت امرى او انت على حرام او مني باين او انا منك باين او  
طالق **وقعن** وكذا لو قال ابرها قبلتها خلاصة ويبلغ ان تقيد بالصغيرة واعرتك  
**طلاقك** وامرك بيد الله ويدك وامري بيدك على المختار خلاصة كما مر بيدك  
وذكر اسمه تعالى كمركا للتبرك وان لم ينو ثلاثا فواحدة ولو طلقت ثلاثا فقال  
نويت واحدة ولا دلالة حلف وتقبل ببيتها على الدلالة كما مر واتحاد المجلس وعلمها  
وذكر النفس او ما يقوم مقامها شرط فلو جعل امرها بيدك ولم تعلم بذلك وطلقت  
نفسها لم تطلق لعدم شرطه خائنه وكل لفظ يصلح للايقاع منه يصلح للجواب منها او ما  
لا يصلح للايقاع منه فلا يصلح للجواب منها فلو قالت انا طالق او طلقت نفسي وقع بخلاف  
خوطقتك لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اختيار الالفاظ الاختيار خاصة  
فانه ليس من الفاظ الطلاق ويصلح جوابا عنها بدائع لكن يرد عليه صحة بقولها وقبول



ابيهما كما مر فتدبر وفي قولها في جوابه **طلقت نفسي واحدة** واختارت نفسي بتطبيقه  
بانت بواحدة لما تقر بان المعبر تفويض الزوج لا ايقاعها ولا يدخل الدليل في قوله  
امرك بيدك اليوم وبعد غد لانها مملكتك فان ردت الامر في يومها بطل الامر  
في ذلك اليوم وكانت امرها بيدك بعد غد ولو طلقت ليلا لم يصح ولا تطلق الامرة  
ويدخل الليل في امرك بيدك اليوم وغدا وان ردت في يومها لم يبق في الغد <sup>تفويض</sup> لا تفويض  
واحد ولو قال **امرك بيدك اليوم وامرك بيدك غدا** فمما امر ان خائنه ولم يذكر  
خلافه ولا يدخل الليل كما لا يخفى **فنيته** ظاهر ما مر انه يريد بدورها لكن في العادة  
انه يريد قبل قبوله لا بعده كالابن وانته في المتحد لا يبقى في الغد لكن في الوالدية امرك  
بيدك الى راس الشهر فقالت اختارت زوجي بطل خيارها في اليوم ولها ان تختار  
نفسها في الغد عند الامام ووجهه في الدراية بانته في ذكر الوقت اعتبر تعليقاً والافتقار  
بقي لو طلقتها بائناً هل يبطل امرها ان كان التفويض مخيراً نعم وان معلقاً كان دخلت الدار  
او موقفاً لا لكن في البحر عن القنية ظاهر الرواية ان المعلق كالمخير **فزوج** تكلمها  
على ان امرها بيدك صحيح ولو ادعت جعله امرها بيدك لم تسمع الا اذا طلقت نفسها بحكم  
الامر ثم ادعت تسمع قالت طلقت في المجلس بلا تبدل وانكر فالقول لها جعل امرها بيدك  
ان ضربها بغير جنابة فضر بها ثم اختلفا فالقول له لانه منك وتقبل بينتها على الشرط المنفي  
كما سيجي طلب اولياؤها طلاقها فقال الزوج لا يسها ما تريد مني افعل ما تريد وخرج  
فطلقها ابوها لم تطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول له فيه خلاصة لا يدخل نكاح  
الفضولي ما لم يقل ان دخلت امرأة في نكاحي جعل امرها بين رجلين فطلقها احداهما لم  
يقع **فصل في المشيئة** قال لها طلق نفسك ولم ينو او نوى واحدة  
او ثنتين في الحرة فطلقت وقعت رجعية وان طلقت ثلاثاً ونزاه وقعت قيد  
بخطاياها لانه لو قال طلق اي نسائي شئت لم تدخل تحت عموم خطابه وبقي لها في جوابه  
**ابنت نفسي** طلقت رجعية ان اجازته لانه كناية لا باخترت نفسي وان اجازته لان  
الاختيار ليس بصريح ولا كناية **ولا يملك الزوج الرجوع عنه** اي عن التفويض  
ثلاثة اشياء لما فيه من معنى التعليق وتقييد بالمجلس لانه عليك الا اذا  
زاد متى شئت ونحوه مما يفيد عموم الوقت فتطلق مطلقاً ولو قال لرجل ذلك  
او قال لها طلق ضرتك لم يتيقيد بالمجلس لانه توكل فله الرجوع الا اذا زاد وكلما  
عن لك فانك وكيل الا اذا زاد ان شئت فيتقيد به ولا يرجع لصيرورته عليك  
في الخاتمة طلقها ان شئت لم يصير وكلاهما لم تشا فان شئت في مجلس علمها طلقها في مجلسه  
لا غير والاولا عنه غافلون قال لها طلق نفسك ثلاثاً او ثنتين وطلعت واحدة  
وقعت لانها بعض ما فوضه وكذا الوكيل وكذا الوكيل ما لم يقل بالق لا يقع شيء  
في عكسه وقالوا واحدة طلق نفسك ثلاثاً ان شئت فطلعت واحدة وكذا عكسه

لا يقع فيها لا بشرط الموافقة لفظاً لما في تعليق الخاتمة امرها العشر فطلعت ثلاثاً او بواحدة فطلعت  
نصفاً لم يقع امرها بين فطلعت او رجعي فعكست في الجواب وقع ما امر الزوج به ويلغو  
وصفها والاصل ان المخالفة في الوصف لا تبطل بخلاف الاصل وهذا اذا لم يكن معلقاً بمشيئتها  
فان علقه فعكست لم يقع شيء لانها ما انت بمشيئته ما فوض اليها خائنه ونحوه قال لها انت  
طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت انت فقال شئت ينوي الطلاق او قالت  
بشئت ان كذا المعلوم اي لم يوجد بعد كان شا ابني وان جال الليل وهي في النهار يبطل الامر فقد  
الشرط وان قالت ان كان كذا الامر قد مضى اراد بالماضي المحقق وجوده كان ان كان ابني  
في الدار وهو فيها او ان كان هذا ليلاً وهي فيه مثلاً طلعت لانه تجيز قال لها انت طالق  
متى شئت او متى ما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت فردت الامر لا يرد ولا يقييد  
بالمجلس ولا تطلق نفسها الا واحدة لانها نعم الا زمان لا الافعال فتملك لتطبيق في كل زمان لا  
تطبيقاً بعد تطبيق ولها تفرق الثلاث في كل ما شئت ولا تجمع ولا تشي لانها عموم الافراد ولو  
طلعت بعد زوج آخر لا يقع ان كانت طلقت نفسها ثلاثاً متفرقة والا فلها تفرقها بعد زوج  
اخر وهي مسئلة المهدم الاثنية انت طالق حيث شئت او اين شئت لا تطلق الا اذا شئت  
في المجلس وان قامت من مجلسها قبل شئتها لا مشيئة لها لانها للمكان ولا تعلق للطلاق به فجعلها  
مجا زاعن ان لانها ام الياب وفي كيف شئت يقع في الحال رجعية فان شئت بائنة او ثلاثاً  
وقع ماشاءته مع نيته والاف رجعية لو موطوءة والابنت وبطل الامر وقول الزبلي والعيني قبل الدخول  
صوابه بعدة فتيته وفي كمر شئت او ما شئت لها ان تطلق ما شئت في مجلسها ولم يكن  
بدعياً للضرورة وان ردت او اتت بما يفيد الاعراض اريد لانه عليك في الحال فجوابه كذلك  
قال لها طلق نفسك من ثلاث ما شئت فطلق ما دون الثلاث ومثله اختار من  
الثلاث ما شئت لان من تبعية نيته وقال لا يباينة فتطلق الثلاث والاول اظهر **فزوج**  
قال انت طالق ان شئت وان لم تشاى طلقته الحال ولو قال ان كنت تجيزين الطلاق فانت  
طالق وان كنت تبغضينه فانت طالق لم تطلق لانه يجوز ان لا تجيب ولا تبغض ولا يجوز ان  
تشا ولا تشا ولو قال لها اشدك حباً للطلاق او اشدك بغضاً له طالق فقال لا انا اشد  
حباً لم يقع لدعوى كل ان صاحبها اقل حباً منها فلم يتم الشرط بشرط التعليق بالمشيئة او الارادة او الرضا  
او الهوى او المحبة يكون عليك فيه معنى التعليق فيتقيد بالمجلس كما مر بك بخلاف التعليق  
بغيرها **باب التعليق** هو علقه تعليقاً جعله معلقاً بامور واصطلاحاً  
ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى ويسمى بمينا مجازاً وشرط  
صحته كون الشرط معدوماً على خطر الوجود فالمحقق كان كان السام فوقنا تجيز والمخجل  
كان دخل المجلس في سيم الحياط لغوه وكونه متصل بالاعذار وان لا يقصد به المجازاة  
فلو قالت يا سقوله فقال ان كنت كما قلت فانت كذلك او لا وذكر الشرط فنحو انت طالق  
ان لغوبه يفتي بوجوده رابط حيث تاخر الجزا كما ياتي **شرط الملك** حقيقة كقوله لقنه

كذلك تجيز كان كذلك



ان فعلت كذا فانت حرة او حاكم ولو حكما **كقوله لمنكوحته او معتدته ان ذهبت فانت طالق او الاضافة اليه** اي الملك الحقيقي عاما او خاصا كان ملكك عبدا او ان ملكك لمعين فكذا ارا الحكمي كذلك **كان نكحت امرأة او ان نكحتك طالق** وكذا كل امرأة ويكفي معنى الشرط الا في المعينة باسم او نسب او اشارة فلو قال المرأة التي اتت وجهها طالق تطلق بتزوجها ولو قال هذه المرأة الخ لا لتعريفها بالاشارة تلغي الوصف **فلنقول له الاجنبية ان ذرت زيدا فانت طالق قلتمها فزارت** وكذا كل امرأة اجتمع معها في فراش فهي طالق فتزوج لم تطلق ومثله كل جارية اطواها حرة فاشترى جارية فوطيها لم تعتق لعدم الملك والاضافة اليه واذا في البحر ان زيارة المرأة في عرفنا لا تكون الا بطما معها يلجئ عند الزور فليحفظ **كأنما ايقاعه** اي الطلاق **مقارنا لثبوت ملك** كانت طالق مع نكاحك ويصح مع تزوجي اياك لتام الكلام بفاعله ومفعوله **او زواله** كسبح موقى او موتك **قابلة** في المجتبى عن محدة المضافة لا يقع وبها فتى ائمة خوارزم انتهى وهو قول الشافعي وتلغفي تقليده بفسخ قاض بل محكم بافتاء عبد او بفتوتين في حادثتين وهذا يعلم ولا يفتى به بزاريه **ويبطل نكح الثلاث للحرة والمثنتين للامة** تعليقه للثلاث وما دونها الا المضافة الى الملك كما لا تجزئ مادونها اعلم ان التعليق يبطل بزوال الحل لا بزوال الملك فلو علق الثلاث او مادونها بدخول الدار ثم تجزئ الثلاث ثم نكحها بعد التحليل بطل التعليق فلا يقع بدخولها شيء ولو كانت تجزئ مادونها لم يبطل فيقع المعلق كله ووقع محبة بنية الاول وهي مسئلة الهدم الائمة وثمرته فيمن علق واحدة ثم تجزئ ثنتين ثم نكحها بعد زوج آخر فدخلت له رجعتا خلافا للمحمد وكذا يبطل لمحاة مرتدا بدار الحرب خلافا لهما ويفوت محل البركان كمت فلانا او دخلت هذه الدار فما تب او جعلت بيتنا نا كما بسطناه فيما علقناه على الملتقى وسبحي مسئلة الكوز بفرعها **فتزوج** قال لزوجه الامة ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فدخلت له رجعتا فاعتدت **فتية والفاظ الشرط** اي علامات وجود الجزاء ان المسورة فلو فتحها وقع للحال ما لم ينو التعليق فيدين وكذا لو حذف الفا من الجواب في نحو **قوله** **هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ** طلبية واسميته ويجامد **هـ هـ** وبما وقد وبلن وبالنقيس **هـ** كالحصاة في شرح الملتقى واذا واذا ما وكل ولم تسمع كلما الامنصوبة ولو مبتدأ لاضافتها لمبني ومتى ومتى ما ونحو ذلك كل نحو انت طالق لو دخلت الدار تطلق بدخولها ومن نحو من دخل منكن الدار فهي طالق فلو دخلت واحدة مرارا طلقت بكل مرة لان الدخول اضيق الى جماعة فازداد عموما كذا في الغاية وهي غريبة وجعله في البحر احد القولين وفيها كلها **تخل** اي تبطل اليمين ببطلان التعليق اذا وجد الشرط مرة الا في كلما فانه **تخل** بعد الثلاث لاقتضاها عموم الافعال كقتضا كل عموم الاسماء فلا يقع ان نكحها بعد زوج آخر الا اذا دخلت كلما على التزوج نحو كلما تزوجت فانت كذا الدخول

مطلوب  
في معنى الزيارة

على

على سبب الملك وهو غير مشناه ومن لطيف مساييلها لو قال لموطوته كلما طلقتك فانت طالق فطلقها واحدة تقع ثنتان وفي كلما وقع عليك طلاق يقع ثلاث لتكرر الوقوع لكنه لا يزيد على الثلاث **وزوال الملك** من نكاح او يمين **لا يبطل اليمين** فلو ابانها او باعه ثم نكحها واشترى فوجد الشرط طلقت وعنت بقا التعليق ببقا محله **وتخل اليمين بعد** وجود الشرط مطلقا لكن ان وجد في الملك طلقت وعنت والا فحيلة من علق الثلاث بدخول الدار ان يطلقها واحدة ثم بعد العدة تدخلها فتخل اليمين فينكحها فان اختلفا في وجود الشرط اي ثبوتة ليعبر العدى **فالقوله مع اليمين** لانكاره الطلاق ومفاده انه لو علق طلاقها بعدم وصول نفقتها ايا ما فادعي الوصول وانكرت ان القول له وبه جزم في القتية لكن صح في الخلاصة والبرازية ان القول لها واقره في البحر والنهر وهو يقتضي تخصيص المثنون لكن قال المص وحزم شيخنا في فتواه بما تفقده المثنون والشرع لانها الموضوعة لنقل المذهب كما لا يخفى **الا اذا برهنت** فان البينة تقبل على الشرط وان كان نفيها كان لم تجزئ صهر في الدلالة فامري كذا فشهد انها لم تجزئ قبلت وطلقت نكح وفي التبيين ان لم اجماعك في حيضك فانت طالق للسنة ثم قال جامعك ان حايضا فالتقول له لانه يملك الانشاء والا انتهى **قلت** فالمسئلة السابقة والائمة ليستا على الحلما وما لا يعلم وجوده **الا انها صدقت** في حق نفسها خاصة استحسانا بلا يمين فلهذا رما هتفة كيا لغة واحتلام كحيض في الاصح **كقوله ان حضت فانت طالق وفلان** او ان كنت تحبين عذاب الله فانت كذا او عبده جوفلوات **حيض** او الحيض قايمة فان انقطع لم يقبل قولها ذكبي وعدادي **واحب طلقت هي فقط** ان كذبها الزوج فان صدقها او علم وجود الحيض منها طلقتا جميعا حدادي وفي **ان حضت لا يقع بروية** الدم لاحتمال الاستحاضة فان استمر ثلاثا وقع من حين رأت وكانت بدعييا فلو عيس مدخولة فتزوجت باخر في ثلاثة ايام صح فلو ماتت فيها فادتها للزوج الاول دون الثاني وتصدق في حقها دون ضررتها وفي **ان حضت حيضة** او نصفها او ثلثها او سدسها لعدم تجزئها لا يقع **حتى تظهر منها** لان الحيضة اسم للكل ثم انما يقبل قولها ما لم تزح حيضة اخرى جوهره وفي **ان صمت يوما فانت طالق تطلق حين** غربت الشمس من يوم صومها بخلاف **ان صمت** فانه يصدق بساعة قال لها ان ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدتها ولم يدر الاول تلزمه طليقة واحدة قضنا وثنتان تنزهها اي احتياطا لاحتمال تقدم الجارية ومضت **العدة** بالثاني فلذا لم يقع به شيء لان الطلاق المقارن لانقضاء العدة لا يقع فان علم الاول فلا كلام وان اختلفا فالقول للزوج لان منكر وان تحقق ولادتهما معا وقع الثلاث وتعتد بالاقرام وان ولدت غلاما وجاريتهين ولا يدرى الاول

قوله ورواه حفص لا يقع بروية  
الدم المح لا فرق بين هذا والآخر  
قوله فانه هر الزم اثنا فيه فيما  
لا شرط روية الدم ثلاثا لا يقع  
الطلاق وهو ان يقول ان حضت  
حيضة كانه خارج الحيض  
قوله طلقك لا مرفعة اذا حضت  
حيضة لم تطلق من كلامه لان  
الحيض بانها لها وذلك بالظهر والله  
اعلم



يقع ثنتان قصا وثلاث تنزها وان ولد غلاميت وجارية فواحدة قصا وثلاث تنزها  
لو قال ان كان حملك غلاما فانت طالق واحدة وان كان جارية فثنتين فولدت غلاما  
وجارية لم تطلق لان الحمل اسم لكل فالر يكون الكل غلاما او جارية لم تطلق وكذا لو قال  
ان كانت ما في بطنك غلاما والمسيلة بحالها العموم ما بخلاف ان كان في بطنك والمسيلة  
بحالها فانه يقع الثلاث لعدم اللفظ العام **فروع** علق طلاقها بحملها لم تطلق حتى  
تولد اكثر من سنتين من وقت البين قال ان كان ولدت ولدا فانت طالق فولدت اوجرة فولدت  
ولدا سيتطلقت دعنت قال لام ولده ان ولدت فانت حرة تنقضي به العدة جوهره **علق**  
العناق والطلاق ولو الثلاث بشيين حقيقة يتكر والشروط او لا كان جازيد وبكر فانت  
كذا يقع العلق ان وجد الشرط الثاني في الملك والا لا لاشراط الملك حالة الخنش  
والمسيلة رباعية علق الثلاث والعتق لامته بالوطي حنث بالتقاء الحثان نيت  
ولم يجب عليه العقر في السيلتين باللبث بعد ايلاج لان اللبث ليس بوطي ولذا لم يصح  
به مراجع في الطلاق الرجعي الا اذا خرج ثم ارجع ثانيا حقيقة او حكما بان حرك  
نفسه فيصير مراجعا بالحركة الثانية ويجب العقر للاتحاد المجلس لا تطلق الجديدة في قوله  
للقديمة ان نكحها اي فلانة عليك فمى طالق اذا نكح فلانة عليها في عدة البائين لان الشرط  
مشاركتهما في القسم ولم يوجد ولو نكح في عدة الرجعي ولم يقل عليك طلقت الجديدة ذكره  
سكين وقيد في النهر بجحا بما اذا اراد رجعتها والا فلا قسم لها كما مر قال لها انت  
طالق ان شاء الله متصلا الا التنفس او سعال او جشا او عطاس او ثقل لسان او اسك  
فمر او فاصل مفيد لتأكيد او تكيل او حاد او طلاق او نكاح كانت طالق يا زانية او يا طالق  
ان شاء الله صح الاستثنا برأيه وخائنه بخلاف الفاصل اللفظي كانت طالق رجعيان ان شاء  
الله وقع وبأينا لا يقع ولو قال رجعيان او بأينا يقع بنية البائين لا الرجعي قبيح وقواه في النهر  
سموعا بحيث لو قرب شتم اذ نكح فيه يسمع فصيح استثنا الاصم خائنه لا يقع للشك  
واخر ما ت قبل قوله ان شاء الله وان مات يقع ولا يشترط فيه القصد ولا التلفظ لهما  
فلو تلفظ لهما فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثنا موصولا او عكس او ازال الاستثنا بعد  
الكتابة لم يقع عمادية ولا العلم بمعناه حتى لو اتى بالمشيئة من غير قصد جاهلا لم يقع  
خلافا للشافعي وافق الشيخ الرمي الشافعي فيمن حلف على شيء بالطلاق فانشأ له الغير  
ظانا صحته بعدم الوقوع انتهى **قلت** ولم اره لاحد من علمائنا والله اعلم ولو شهدا  
بها وهو لا يذكرها ان كان بحال لا يدري ما يجري على لسانه لغضب جاز له الاعتقاد  
عليهما ويقبل قوله ان ادعاه وانكرته في ظاهر المروي عن صاحب المذهب وقيل لا  
يقبل الابينة وعليه الاعتماد والفتوى احتياط الغلبة الفساد خائنه وقيل  
ان عرق بالصلاح فالقول له وحكم من لم يوقف على مشيئته فيما اذا كالا لانس والجن  
والملايكة والحيار كذلك وكذا لو شرك كان شاهدا وشكازيد لم يقع اصلا ومثل ان

الا وان لم يداوفا وما لم ومن الاستثنا انت طالق لولا ابوك ولولا احسنك او لولا اني  
احبك فلا يقع خائنه ومنه سبحانه الله ذكره ابن الهام في فتواه قال انت طالق ثلاثا  
وثلاثا ان شاء الله وانت حر وحران شاء الله طلقت ثلاثا وعتق العبد عند الامام لان  
اللفظ الثاني لغو ولا وجه لكونه توكيدا للفصل بالواو بخلاف قوله حر حرا وعتق  
لان توكيد وعطف تفسير فيصح الاستثنا وكذا يقع الطلاق بقوله ان شاء الله انت طالق  
فانه تطلق عندهما تعليق عند ابى يوسف لان اتصال المبطل بالاحباب فلا يقع  
كما لو اخر وقيل الخلاف بالعكس وعلى كل فالمفتي به عدم الوقوع اذا قدم المشيئة ولم  
يات بالثقات اني بها لم يقع اتفاقا كما في البحر والشر بنيليه والفتاوى وغيرهم  
فليحفظ وثمرته تظهر فيمن حلف لا يحلف بالطلاق وقاله حنث على التعليق لا الابطال  
وبانت طالق بمشيئة الله او بارادته او بحجته او بوضاياه لا تطلق لان البتة للصاق  
فكان كالصاق الجزا بالشرط وان اضاف الى المذكور من المشيئة وغيرها الى العبد كان ذلك  
تمليكا فيقتصر على المجلس كما مر وان قال بامره او بحمله او بقضايه او باذنه او بعلمه او بقدرته  
يقع في الحال اضعف اليه والى العبد اذ يراد بمثله التخيير عرفا لقوله انت طالق بحكم  
المقاضي وان قال ذلك باللام يقع في الوجوه كلها لانه لتعليل وان كان ذلك بحرف في  
ان اضاف الى الله لا يقع في الوجوه كلها لان في بعض الشرط الا في العلم بانه يقع في  
الحال وكذا القدرة ان نوى بها صندا العجز لوجود قدرة الله قطعاً كالعلم وان اضاف الى  
الى العبد كان تمليكاً في الرابع الاول وما بمعناها كالهوى والرؤية تعليقا في غيرها  
وهي ستة ثم العشرة اما ان تضاف لله او للعبد والعشرون اما ان تكون بيا اولام او في  
فهي ستون وفي البراذنية كتب الطلاق واستثنى بالكتابة صح وعلى ما مر عن العمادية فهي مائة  
وثمانون وفي كيف شاء الله تطلق رجعية **انت طالق ثلاثا** الا واحدة يقع ثنتان وفي  
الاشنتين بقی واحدة وفي الاثلاثا يقع ثلاث لان استثنا الكل باطل ان كان بلفظ  
الصدر او مساويه وان تغير بها كسائر طواق الا هو لا لا زنيب وعمة وهند وعبيد  
احرار الا هو لا او الآسما وغائما وراشدا وهم الكل كما سيحى في الاقرار ويعتبر في المستثنى  
كونه كلا او بعضا من جملة الكلام لا من جملة الكلام الذي يحكم بصفته وهو الثلاث  
فتي انت طالق عشرة الاسماء يقع واحدة والا ثمانية يقع ثنتان ولا سبعة يقع ثلاث  
ومنى تعدد الاستثنا بلا وكان كل اسقاط مما يليه يقع ثنتان بانت طالق عشرة  
الا تسعا الا ثمانية الاسبعة ويلزمه خمسة بله على عشرة الا ٩ الا ٨ الا ٧ الا  
٤ الا ٥ الا ٣ الا ٢ الا واحدة وتقريبه ان تاخذ العدد الاول يمينك  
والثاني يسارك والثالث يمينك والرابع يسارك وهكذا ثم تسقط ما يسارك مما يمينك  
فما بقي فهو الواقع **خارج بعض** التطبيق لغو بخلاف ايقاعه فلو قال انت طالق ثلاثا  
الانصف تطليقة وقع الثلاث في المختار وعن الثاني ثنتان فتح وفي السابعة انت

ص



طالق الا واحدة يقع ثنتان انتهى فكانت استثنان من ثلاث مقدر سالت المرأة  
الطلاق فقال انت طالق خمسين طلقة فقالت المرأة ثلاث تكتفين فقال ثلاث  
لك والبواقي لصواحبك وله ثلاث نسوة غيرها فتطلق الخاطبة ثلاثا لا غيرها اصلا  
هو المختار لصيرة الباقي لغوا فلم يقع بصره لصواحبها شيء **فروع** في ايمان الفتح مالفظ  
وقد عرف في الطلاق انه لو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق  
ان دخلت الدار فانت طالق وقع الثلاث واقره المصنف ان سكنت هذه الدار فامراته طالق  
وخرج فوراً فخلع امراته ثم سكنها قبل العدة لم تطلق بخلاف فانت طالق فيلحظ ان تزوجتك  
وان تزوجتك فانت كذا لم يقع حتى تزوجها مرتين بخلاف ما لو قدم الجزأ فيلحفظ ان  
ضمت عنك اربعة اشهر فامرك بيدك ثم طلقها فاعتدت فزوجت ثم عادت للاول  
ثم غاب اربعة اشهر فلها ان تطلق نفسها ولو اختلعت لا لانه تجبني والاول تعليق  
دعائها للوقوع فانت فقال متى يكون فقال غدا فقال ان لم تفعل على هذا المراء غدا فانت كذا ثم  
نسيه حتى مضى الغد لا يقع حلف لاياتها فاستلحق وجاءت فجمعت ان ستيقظا حث ان  
لم اشبعك من الجماع فعلى انزالها ان لم اجامعها الف مرة فكذا فعلى المبالغة لا العدد ان  
وطئتكم فعلى جماع الفرج وان نوى الدوس بالقدم حثت به ايضا له امرأة جنب وحائض ونفساء  
فقال اخشكن طالق طلقت النفسا وفي اخشكن على الحائض قال الى اليك حاجة فقال امراته  
طالق ان لم اقضها فقال هي ان تطلق امرتك فله ان لا يصدقها قال لا صحابه ان لم اذهب بكم  
الدلة الى منزلي فامراته كذا فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم العسس فحبسوهم لا يحث  
ان خرجت من الدار الا باذني فخرجت لحيقها لا يحث حلف لا يرجع ثم رجع لشيء نسيه  
لا يحث حلف لا يخرج من ساكن داره اليوم والساكن ظالم ان لم يمكنه اخراجه فاليمن على التلفظ بالسأ  
ان لم يحث بفلاق وان لم تردى ثوبى الساعة فانت طالق فجاء فلان من جانب آخر بنفسه واخذ  
الثوب قبل دفعها لا يحث كذا ان لم ادفع اليك الدينار الذي على الى راس الشهر فكذا فامراته  
قبل الشهر بطل اليمن بقي ما يكتب في التعاليق متى نقلها او تزوج عليها او ابرأته كذا في من  
بأق صدقها فلو دفع لها الكل هل تبطل الظاهر لا تصرح بهم بصحة براءة الاسقاط والرجوع  
بما دفعه حلف بالله انه لا يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبده حر ان لم يكن دخل الكفارة ولا  
يعتق عبده اما لصدقه او لانها غموس ولا مدخل للقضا في اليمن بالله حتى لو كانت يمينه  
الاولى يعتق او طلاق حث في اليمن لدخولها في القضاء اخذت من ماله درهما فاشتريت  
به لحما وخططه للحام بدرهم وقال زوجها ان لم تردى اليوم فانت كذا فيلحظ ان تاخذ كيس  
الحمام وتسلمه للزوج ولوضاع من الحمام فالمرء يعلم انه اذ يب او سقط في البحر لا يحث  
حلف ان لم يكن اليوم في العالم او في هذه الدنيا فكذا يحبس ولو في بيت حتى يمضي اليوم ولو  
حلف ان لم يخرب بيت فلان غدا فقيده ومنع حتى مضى الغد حث كذا ان لم اخرج من هذا  
المنزل فكذا فقيده او ان لم اذهب بك الى منزلي فاخذها فمهرت منه وان لم تحضري الليلة

منزلي

منزلي قلنا ففتحها ابوها حث في المختار بخلاف لا اسكن فاغلق الباب او قيد لا يحث في المختار  
قلت قال ابن الشحنة والاصل انه متى عجز عن شرط الحث حث في العدمي لا الرجودي  
قال في النهر ومفاده الحث فيمن حلف ليودين اليوم دينه فحجر لفقره وفقد من يقرضه  
خلا لما بحثه في البحر فتدبر باب **طلاق المريض** عنون به لاصالته  
ويقال له الفار ففاره من ارثها فيرد عليه قصده الى تمام عدتها وقد يكون الفار منها  
كما سيحكي من غالب حاله الهلاك بمرض او غيره بان اضناه مرض عجز به عن اقامته  
فصلحه خارج البيت هو الاصح كعجز الفقيه عن الايمان الى المسجد وعجز السوقي  
عن الايمان الى دكانه وفي حقها ان تعجز عن مصالحها اخله كما في البرازية ومفاده  
انها لو قدرت على نحو الطبخ دون صعود السطح لم تكن مريضة قال في النهر وهو الظاهر  
قلت وفي اخر وصايا المجتبي المرض المعتبر المصنعي المبيع لصلاته قاعدا والمقعود والمفلوج  
والمسلول اذا تطاول ولم يقعه في الفراش كالصبيح ثم مرض شيخ حد التطاول سنة  
انتهى وفي القنية المفلوج والمسلول والمقعود مادام يزاد كالمريض او بارز رجلا اقوى  
منه او قدم ليقتل من قضاى ارجم او بقي على لوح من السفينة او اقترسه سبع وبقي  
في فيه قارب بالطلاق خبير من ولا يصح تبرعه الامر الثالث فلوا بانها وهي من اهل  
الميراث علم باهليتها ام لا كان اسلمت او اعتقت ولم يعلم طايعا بلارضاهما فلو اكره او  
رضيت لم ترث ولو اكرهت على رضاها او جامعا ابنة مكرهة ورثت وهو كذلك بذلك  
الحال ومات فيه فلو صح ثمرات في عدتها لم ترث بذلك السبب موقته او بغيره كان  
يقتل المريض او يموت بجهة اخرى في العدة المدخولة ورثت هي منه لاهو منها  
لرضاه باسقاطه وعدا حث ثرت بعد العدة ما لم تزوج باخر وكذا ثرت طالبة  
رجعية او طلاق فقط طلقت باينا او ثلاثا لان الرجعي لا ينيل النكاح حتى حل  
وطيها ويتوارقان في العدة مطلقا وتكفي اهليتها للارث وقت الموت بخلاف البائين  
وكذا ثرت ميانة قبلت او طاعت ابن زوجها المحرم بيمينوته ومن لا عنها  
في مرضه او آل منها مريضاً كذلك اي ثرته لما مر وان الى صحته وبانت به بالايلا  
في مرضه او ابانها في مرضه فمات او ابانها فارثت فاسلمت فمات لا ترث لانه  
لا بد ان يكون المرض الذي طلقها فيه مرض الموت فاذا صح تبين انه لم يكن مرض الموت  
ولا بد في البائين ان تستمر اهليتها للارث من وقت الطلاق الى وقت الموت حتى لو كانت  
كتائبة او مملوكة وقت الطلاق ثم اسلمت او اعتقت لم ترث كما لا ترث لو طلقها رجعية  
او لم يطلقها فطاعت او قبلت ابنه المحرم لحي الفرقه منها او ابانها بامرها قيد به  
لانها لو ابانت نفسها فاجاز ورثت عملا باجازته قتيه او اختلعت منه او اختلعت  
نفسها ولو يبلوغ وعنت وجب وعنة لم ترث لرضاهما ولو كان الزوج محصورا  
يجبس او في صف القتال ومثله حال نشو الطاعون اشباهه او قايما بمصالحه خارج



البيت شتكا من المهر او محوما او محبوسا بقصاص او رجم لا تترث لغيره  
السلامة والحامل لا تكون فارة الا بتبنيها بالحاض وهو الطلاق لانها حينئذ  
كالمریضة وعند مالك اذا اتم لها ستة اشهر اذا علق المریض طلاقها البائين  
بفعل الجبني اي غير الزوجين ولو ولدها منه او بحج الوقت والحال ان التعلق  
والشرط في مرضه او علق طلاقها بفعل نفسه وهما في المرض او الشرط فقط فيه  
او علق بفعلها ولا بد لها منه طبعاً او شرعاً ككل وكلام ابوين وهما في المرض  
والشرط فيه فقط ورثت لقراره ومنه ما في البدايع ان لم اطلقك او ان لم اتزوج  
عليك فانت طالق ثلاثا فلم يفعل حتى مات ورثته ولو ماتت هي لم يرثها وفي  
غيرها لا يرث وهو ما اذا كان في الصحة او التعلق فقط او بفعلها ولها منه بد  
وحاصلها ستة عشر لان التعلق اما بحج وقت او بفعل اجنبي او بفعله  
او بفعلها وكل وجه على اربعة لان التعلق والشرط اما في الصحة او المرض  
او احدهما وقد علم حكمها قال لها في صحته ان تشيت انا وفلان فانت طالق  
ثلاثا ثم مرض فشاء الزوج والاجنبي الطلاق معا وشاء الزوج ثم الاجنبي  
ثم مات الزوج لا تترث وان شاء الاجنبي او لا ثم الزوج ورثت كذا في الخاتمة  
والفرق لا يخفى اذ بمشيئة الاجنبي او لا اصدار الطلاق معلقا على فعله فقط تصادقا  
اي على المریض مرض الموت والزوجة على ثلاث في الصحة وعلى مضي العدة ثم اقر  
لها بدين او عين او وصى لها شئ فلها الاقل منه اي ما اقتراد وصى ومن  
الميراث للثمة وتعد من وقت اقراره وبه يفتي ولو مات بعد مضى فلها  
جميع ما اقتراد وصى عما دبره ولو لم يكن بمرض موته صح اقراره ووصيته ولو كذبت  
لم يصح اقراره شرح مجمع وفي الفصول ادعت عليه مريضا انه ابانها فحلف وحلفه  
القاضي فحلف ثم صدقته ومات ترثه لو صدقته قبل موته لا لو بعد كن طلق ثلاثا  
بامرها في مرضه ثم وصى لها او اقر فان لها الاقل قال صحيح لامرأته احدا كما طالق  
ثم بين الطلاق في مرضه الذي مات فيه في احدى ما صار فارا بالبيان فترث منه  
كافي ومفاده انه لو حلف صحيحا وحث مريضا في بيته في احديهما صار فارا ولم اره تهر  
ولا يشترط علمه اي الزوج باهليتها اي المرأة للميراث فلو طلقها بائنا في مرضه  
وقد كانت سيدتها اعتقها قبله لو كانت كتابية فاسلمت ولم يعلم به كان فارا  
فتوته طهره بخلاف ما لو قال لامته انت حرة عدا وقال الزوج انت طالق  
ثلاثا بعد عدان علم بكلام المولى كان فارا والا يعلم لا تترث خاتمة ولو علق  
بعقدها او بمرضه او بكل به وهو صحيح فواقعه حال مرضه قادر على عزله كان فارا ولو  
باشرت المرأة سبب الفرقة وهي اي والحال انها مريضة وماتت قبل انقضاء  
عدتها ورثها الزوج كما اذا وقعت الفرقة بينهما باختیارها نفسها في خيار

البلوغ

البلوغ في العتق او بتبنيها او مطاوعتها ابن زوجها وهي مريضة لانها من قبلها  
ولذا لم يكن طلاقا بخلاف وقوع الفرقة بينهما بالجلب والعتة واللعان فانه لا يرثها  
على ما في الخاتمة والفتح عن الجامع وجزم به في الكافي قال في البحر فكان هو  
المذهب لانها طلاق فكانت مضافة اليه وقيل قايله الزيلعي هو كالاول فيرثها  
ولو ارتدت ثم مات او لحقت بداد الحرب فان كانت الردة في المرض ورثها  
زوجها استخانا والابان ارتدت في الصحة لا يرثها بخلاف ردته فانها في  
معنى مرض موته فتوته مطلقا ولو ارتدا معا فان اسلمت هي ورثته والا لانيه  
قال آخر امرأة اتزوجها طالق ثلاثا فنكح امرأة ثم اخرى ثم مات الزوج طلقت  
الاخرى عند الزوج ولا يصير فارا خلافا لهما لان الموت مفرق وانقضاء بالآخر  
من وقت الشرط فيثبت مستندا درر فرفع ابانها في مرضه ثم قال لها اذا  
تزوجتك فانت طالق ثلاثا فتزوجها في العدة ومات في مرضه لم يرث  
لانها في عدة مستقلة وقد حصل التزوج بفعلها فلم يكن قرارا خلافا لمحمد  
خاتمة كذبها الورثة بعد موته في الطلاق في مرضه فالقول لها كقولها طلقني وهو  
نايم وقالوا في اليقظة ولو اجمية طلقها في المرض ومات بعد العدة فالمشكك من  
متاع البيت لو ارث الزوج لصيروريتها اجنبية بخلافه في العدة جامع الفصولين  
**باب الرجعة بالفتح وتكررت بعدى ولا يتعدى هي استدامة الملك**  
**القائم** بلا عوض ما دامت في العدة اي عدة الدخول حقيقة اذ لا رجعة في عدة  
الخلوة ابن كمال وفي النزائية ادعى الوطى بعد الدخول وانكرت فله الرجعة لا في عكسه  
وتصح مع الكراه وهزل ولعب وخطا **بخطو** متعلق باستدامة راجعتك ورددتك  
ومسكتك بلائمة لانه صريح وبالفعل مع الكراهية بكل ما يوجب حرمة المصاهرة كس  
ولونها اختلاسا او نايما او مكرها او مجنونا او معتوها ان صدقها هو او ورثته  
بعد موته جوهره ورجعة المجنون بالفعل بزانية وتصح بزوجه في العدة به  
يفتي جوهره ووطئها في الدبر على المعتمد لانه لا يخلو عن مس بشهوة ان لم  
يطلق بائنا فان ابانها فلا وان ابنت او قالت ابطلت رجعتي والان جفت لى فله  
الرجعة بلا عوض ولو سمي هل يحمل زيادة في المهر قولان وتجييل الموطأ جل بالرجعي  
ولا يتأجل برجعتها خلاصة وفي الصيرفية لا يكون جالا حتى تنقضي العدة وندب  
اعلامها بها لئلا تنكح غيره بعد العدة فان نكحت فرق وان دخل شتمني وندب  
الاشهاد لعدلين ولو بعد الرجعة بالفعل وندب عدم دخولها بلا اذنها عليها  
لتناءه وندب وان قصد رجعتها لكراهتها بالفعل كما مراد غالها بعد العدة فيها بان  
قال كنت راجعتك في عدتك فصدقته صح بالمصادقة والا لا يصح ولذا لو اقام  
بينه بعد العدة انه قال في عدتها قد راجعتها وانده قال قد جاء معها وتقدم



قبولها على نفس المس والتفصيل فليحفظ كان رجعة لان الثابت بالبيننة كالثابت  
بالمعاينة وهذا من عجيب السائل حيث لا يثبت اقاربه باقراره بل بالبيننة **قال**  
**فيها كنت راجعتك امر** فانتها تصح وان كذبته لملكه الانشا في الحال بخلاف  
قوله لها **راجعتك** يريد الانشا فقالت مجيبة له مضت عدتي فانها لا تصح عند  
الامام لمقارنتها لانقضاء العدة حتى لو سكنت ثم راجعت صححت اتفاقا كما لو نكحت  
عن اليمين عن معنى العدة قال زوج الامة بعدها اي العدة راجعتها فيها فصدقه  
السيد وكذبته الامة ولا بينة او قالت مضت عدتي وانكر الزوج والمولى فالقول  
لها عند الامام لانها امينة فلو كذب به المولى وضدقته الامة فالقول له اي  
المولى على الصحيح لظهور ملكه في البضع فلا يمكنها ابطاله قالت **انقضت عدتي**  
**ثم قالت لم تنقض** كان له الرجعة لا خبا رها بكذبها في حق عليها شتمني شمر  
انما تعتبر المدة لو بالحيض لا بالسقط وله تخليفها انه مستبين الخلق ولو بالولادة  
لم يقبل الا بينة ولو حرقت فتخ وتقطع الرجعة اذا ظهرت من الحيض الاخير  
يعم الامة لعشرة ايام مطلقا حتى تغتسل ولو بسوء حار مع وجود المطلق لكن  
لا تصلى ولا تنزع احتياطا او يضي جميع وقت صلاة فتصير دينها في ذمتها  
ولو عاودها ولم يجاوز العشرة فله الرجعة او حتى يتيمم عند عدم الماء وتصلى ولو قلا  
صلاة قامة في الاصح وفي الكتابية يجرد الانقطاع ملتي لعدم خطا بها **قلت**  
ومفاده ان المجنونة والمعتوهة كذلك ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو تنقطع  
لشارع الجفاف فلو تيقنت عدم الوصول وتركت عمدا لا تنقطع ولو نسيت عضوا  
لا تنقطع وكل واحد من المضممة والاستنشا كالاقل لانها عضو واحد على الصحيح بهنسي  
**طلق حاملا متكررا وطبها فراجعتها قبل الوضع فجات بولد لاقل من ستة اشهر**  
فضاعدا من وقت النكاح **صحت** رجعة السابقة وتوقف ظهور صحتها على الوضع  
لا ينافي صحتها قبله فلا مسامحة في كلام الوقاية كما **صحت** لو طلق من ولدت قبل الطلاق  
فلو ولدت بعده فلا رجعة لصح العدة **متكررا وطبها** لان الشرع كذبه يجعل الولد للفراش  
فيطل زعمه حيث لم يتعلق باقراره حق الغير ولو خلا بها **ثم انكر** اي الوطى **ثم طلقها**  
لا يملك الرجعة لان الشرع لم يكرهه ولو اقر به وانكرته فله الرجعة ولو لم يجمل بها فلا رجعة  
له لان الظاهر شاهد لها ولو الجحمة فان طلقها فراجعتها والمسيئة بحالها فجات بولد  
لاقل من حولين من حين الطلاق **صحت** رجعة السابقة لصيرورقه كذبا كما مر ولو قال  
**اذا ولدت فانت طالق فولدت** فطلقت فاعتدت **ثم ولدت آخر بطنين** يعني بعد  
ستة اشهر ولو لاكثر من عشرة سنين ما لم تقرب بانقضاء العدة لان امتداد الطهر لا غاية  
له الا الاياس فهو اي الولد الثاني رجعة اذ يجعل الخلق بوطى حادث في العدة  
بخلاف ما لو كانا يبطن واحد وفي كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلاث بطون تقع

الثلاث

الثلاث والولد الثاني رجعة في الطلاق الاول كما مر وتطلق به ثانيا **قال** الولد الثاني  
فاته رجعة في الثاني وتطلق به ثلاثا عملا بطحا وتعتد للطلاق الثالث بالحيض  
لانها من ذوات الاقرا ما لم تدخل في سن الاياس فبالاشهر ولو كانا يبطن يقع ثنتان  
بالاولين لا بالثالث لانقضاء العدة به فتح والمطلقة الرجعية تنقض ويحرم ذلك  
في البائن والوفاء لزوجه الحاضر لا الغائب لفقد العلة اذ كانت الرجعية موجبة  
والا فلا تفعل ذكره مسكين ولا يخرجها من بيتها ولو لمادون سفر للنهي المطلق  
ما لم يشهد على رجعتها فتبطل العدة وهذا اذا صرح بعدم رجعتها فلو لم يصرح  
كان السفر رجعة دلالة فتح واقره المص والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى خلافا  
للساقي فلو وطى لاعقر عليه لانه مباح لكن فكره الخلوة بها تنزيها ان لم يكن من  
قصد المراجعة والا لا يكره ويثبت القسم لها ان كان من قصد المراجعة والا  
لا قسم لها يخرج عن البدائع قال وصرحوا بان له ضرب امراته على ترك الزينة  
وهو شامل للمطلقة رجعيًا وينكح مباتته بماد وث الثلاث في العدة وبعدها  
بالاجماع ومنع غيره فيها لاشتباه النسب لا ينكح مطلقة من نكاح صحيح نافذ  
كما يحققة بها بالثلاث لو حررت وتنقض لوانة ولو قبل الرخول وما في الثلاث  
باطل او مؤول كما مر حتى يوطاها غيره ولو الغير مراها فجامع مثله وقدره شمس  
الاسلام بعشر سنين او خصيا او مجنونا او ذميا لذمية بنكاح نافذ خرج الفاسد  
والوقوف فلو نكحها عبد بلا اذن سيده ووطيها قبل الاجازة لا يحلها حتى يوطاها  
بعدها ومن لطيف الحيل ان تزوج لم لو كمرهاق بشاهدين فاذا ادرك يملكه لها  
فيطل النكاح ثم تبعه لبلدا آخر فلا يظهر امرها لكن على رواية الحسن المقتى بها انه  
لا يحلها لعدم الكفاية ان لها ولي والا فيحلها اتفاقا كما مر **وتنقض عدته اي الثاني**  
**لا يملك يمين** لاشتراط الزوج بالنص فلا يحلها وطى المولى ولا ملك امة بعد  
طلقتين او حررة بعد ثلاث وردة وسبى نظيره من فرق بينهما بظهار او لعان شمر  
ارتدت وسببت ثم ملكها لم تحل له ابدا والشرط اليقين بوقوع الوطى في المحل  
المتيقن به فلو كانت صغيرة لا يوطا مثلها لم تحل للاول والاحلت وان افضاها  
بزازية فلو وطى مفضاة لا تحل الا اذا حبست ليعلم ان الوطى كان في قبلها كما لو  
تزوجت بمجنون فانها لا تحل حتى تحبل لوجود الدخول كما حتى يثبت النسب  
فتح فالاعتصام على الوطى قصور الا ان يحجم بالحقيق والحكمي والا يلاح في حمل البكارة  
يحلها والموت عنها لا كما في القنية واستشكل المص وفي النهر وكأنه ضعيف لما في  
التبيين ليشترط ان يكون الايلاج موجبا للفعل وهو التقاء الختانين بلا حائل  
يمنع الحرارة وكونه عن قوة نفسه فلا يحلها من لا يقدر عليه الا بمساعدة اليد الا اذا  
انتعش وعمل ولو في حيض ونفاس واحرام وان كان حراما وان لم ينزل لان الشرط

حلية لطيفة



الدوق لا الشبح **قلت** وفي المحتجى الصواب حلها بدخول الحشفة مطلقا لكن في شرح المشارق لابن مالك لو وطئها وهي نائمة لا يحلها الا لاول لعدم ذوق العسيلي ويلبغى ان يكون الوطئ في حالة الاتكاء كذلك **وكره** التزوج للثاني **تخيلا** الحديث لعن المحلل والمحلل له بشرط التحليل كثر وجتلك على ان احلكك وان حلت للاول لصحة النكاح وبطلان الشرط فلا يجزى على الطلاق كما حققه الكمال خلا لما زعمه البرازي ومن لطيف الخيل قوله ان تزوجتكم وجامعتكم او واسكنكم فوق ثلاث مثلا فانت باين ولو خافت ان لا يطلقها تقول زوجتك نفسي على ان امرج بيدي زيلعي وتماه في العماذير اما اذا ضمن ذلك لا يكره وكان الرجل ما جورا لقصد الاصلاح وتناول للمعن اذا شرط الاجر ذكره البرازي ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول حتى لو كان بلا ولي بل بعبارة المرأة ولو بلفظ هبة او بحضرة فاسقين ثم طلقها ثلاثا واراد حلها بلا زوج يرفع الامر لشافعي فيقتضي به وبطلان النكاح اى في القاييم والان لا في المنقضي بنزايه وفيها قال الزوج الثاني كان النكاح فاسدا ولم ادخل بها وكذبته فالقول لها ولو قال الزوج الاول ذلك فالقول له **والزوج الثاني يهدم بالدخول** فلولا يدخل لم يهدم اتفاقا قتيه **مادون الثلاث ايضا** اى كما يهدم الثلاث اجماعا لانه اذا هدم الثلاث فمادونها اولى خلافا للمحمد من طلقته دونها وعادت اليه بعد آخر عادت بثلاث لو حرة وثنتين لو امة وعند محمد وباقي الائمة لا بما بقي وهو الحق فتح واقره المصنف **ولو اخبرت مطلقة الثلاث بمضي عدته** وعدة الزوج الثاني بعد دخوله والمدة تختم له اى الاول ان يصيد فيها ان غلب على ظنه صدقها واقل مدة عدة عنده بحض شهران ولامه اربعون يوما ما لم تدع السقطه كما مروا وتزوجت بعد مدة تختم له ثم قالت لم تنقض عدتي او ما تزوجت باخر لم تصدق لان اقدامها على التزوج دليل الحلو وعن السرخسي لا يحل تزوجها حتى يستفسرها وفي البرازية قالت طلقني ثلاثا ثم ارادت تزويج نفسها منه ليس لها ذلك اصرت عليه ام الكذب نفسها سمعت من زوجها انه طلقها ولا تقدر على منعه من نفسها الا بقتله لها قتله بدوا خوف القصاص ولا تقتل نفسها وقال الاوزجندى ترفع الامر للقاضي فان حلف ولا بينة فالاشم عليه وان قتلته فلا شئ عليها والباين كالثلاث بنزايه وفيها شهد انه طلقها ثلاثا لها التزوج باخر للتحليل لو غايبا انتهى **قلت** يعني ديانة والصحيح عدم الجواز قتيه وفيها لو لم يقدر هوان يتخلص عنها ولو غاب سحرته وردته اليها لا يحل له قتلها ويبعد عنها جهده **وفيل** لا تقتله قايله الاسيحي وبه يفتي كافي التاترخاينه وشرح الوهبانية عن الملتقط اى والاشم عليه كما مر قال بعده اى بعد طلاقه ثلاثا كان قبلها طليقة واحدة وانقضت عدتها وصدقته المرأة في ذلك لا يصدق ان على المذهب المفتي به كما لو لم تصدقه هي وقيل يصدق ان ولو طلقها اثنتين

الثلاث

قبل

قبل الدخول ثم قال كنت طلقها قبلها واحدة اخذ بالثلاث قتيه **باب الايلا** مناسبتة البيوت مالا هو لغة اليمن وشرعا الحلف على ترك قربة بانها مسدقة ولو ذميا والمولى هو الذي لا يمكنه قربة بان امراته الابتنى مشق يلزمه الامناع كقرب ركنه الحلف بشرط محلية المرأة بكونها منكوبة وقت تنجيس الايلا ومنه ان تزوجتكم فوالله لا اقربك ولو زاد فانت طالق ثم تزوجها لزمه كفارة بالقرابة ووقع باين بتركه **واهلية الزوج للطلاق** وعندنا للكفارة فصيح **ايلا الذمي** بغير ما هو قربة وفايدته وقوع الطلاق ومن شرايطه عدم النقص عن المدة وحكمه وقوع طليقة باينة ان بر ولم يبطا ولزوم الكفارة **والجزا المعلق ان حثت بالقرابان والمدة قلها للحرة اربعة اشهر والامة شهران ولاحد لاكثرها فلا ايلا** بخلفه على اقل من الاقلين وسببه كالسبب في الرجعي والفاظه صريح وكناية فمن امرج لو قال والله وكل ما ينعتق به اليمن لا اقربك لغير حايض ذكره سعدى لعدم اضافة المنع حينئذ الى اليمن او والله لا اقربك لا جامعك لا اطاولك لا اغفل منك من جنابة اربعة اشهر ولو حايض لتعين المدة وان قربتك فعلى حج او نحوه مما يشق بخلاف فعلى صلاة ركعتين فليس بمول لعدم مشقتها بخلاف فعلى مائة ركعة وقياسه ان يكون موليا بمائة ختمة او اتباع مائة جنازة ولم اره او فانت طالق او عنده حر ومن الكناية لا اسكنك لا اتيك لا اغشاك لا اقرب فراشك لا ادخل عليك ومن الموبد نحو حتى تخرج الدابة او الدجال او تطلع الشمس من مغربها فان قربها في المدة ولو مجتونا حثت وحينئذ في الحلف بالله **وجبت الكفارة** وفي غيره وجب الجزا وسقط الايلا لانتها اليمن والا يقربها بانه بواحدة بمضيها ولو ادعاه بعد مضيتها لم يقبل قوله الا بينة وسقط الحلف لو كانت موقتا ولو بمدة تين اذ يمضي الثانية تيقن ثانية وسقط الايلا لو كان موبدا وكانت ظاهرة كما مروى فعليه فلو تكلمها ثانيا وثالثا ومضت المدة تان بلا في اى قربان بانه باخرين والمدة من وقت التزوج فان تكلمها بعد زوج آخر لم تطلق لانتها هذا الملك بخلاف ما لو بان بانه بالايلاء بما دون ثلاث وابانها بتنجيس الطلاق ثم عادت بثلاث يقع بالايلا خلافا للمحمد كما مر في مسئلة الهدم وان وطئها بعد زوج آخر كفر بقاء اليمن للحث والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ايلاء لتتحقق المدة ولو مكث يوما اراد به مطلق الزمان اذ الساعة كذلك يجوز ثم قال والله لا اقربك شهرين لم يكن موليا قال بعد الشهرين الاولين ولا لنقص المدة لكن ان قاله اتحدت الكفارة والاتعدت او قال والله لا اقربك سنة الا يوما لم يكن موليا للحال بل ان قربها وبقي من السنة اربعة اشهر فالكثير صار موليا والا لا ولو حذف سنة لم يكن موليا حتى يقربها



فيصير مولى ولو زاد الا يوما اقر بك فيه لم يكن مولى ابدا لانه استثنى كل يوم  
يقربها فيه فلم يتصور منعه ابدا **او قال** وهو بالبرقة والله لا يدخل مكة وهي  
بها لا يكون مولى لانه يمكنه ان يخرجها منها فيطأها الى من المطلقة رجعا صح  
لبقاء الزوجية ويبطل بمضي العدة ولو الى من ميانة او اجنبية نكحها بعده  
اي بعد الايلا ولم يصفقه للملك كما لا يصح لغوات محله ولو وطئها كفر لبقاء  
اليمين ولو آلى فابانها ان مضت مدته وهي في العدة بانت باخرى والا لا خائفة  
**عجز** عجزا حقيقيا لا حكما كاحرام لكونه باختياره عن وطئها المرض باحدهما او  
صغرهما او رفقها او جبه او غشيه او عسافه لا يقدر على قطعها في مدة الايلا  
**او جبهته** اذ لم يقدر على وطئها في السجن كما في البحر عن الغاية وقوله لا يحق لمراره  
لغيره فليراجع وكذا حبسها ونشوزها ففيه **خو قوله** بلسانه فيث اليها ارجعتك  
او ابطلت الايلا او رجعت عما قلت وخو لانه اذا اها بالمتع فيرضيها بالوعد فان  
**قدر على الجماع في المدة ففيه الوطئ في الفرج** لانه الاصل فان وطئ في غيره كدبر  
لا يكون فيثا ومفاده اشتراط دوام العجز من وقت الايلا الى مضي مدته وبه  
صرح في المتن وفي الحاوي الى وهو صحيح ثم مر من لم يكن فيث الا الجماع وبقي شرط  
ثالث ذكره في البدائع وهو قيام النكاح وقت الفء باللسان فلو ابانها ثمر فاء بلسانه بقي  
الايلا **قال لامرأته انت على حرام** ونحو ذلك كانت معنى في الحرام ايلا ان نوى التحريم  
او لم ينو شيئا وظاهر ان نواه وهدر ان نوى الكذب وذا ديانته واما قصته  
فايلا فتهتاني وتطبيقه باينة ان نوى الطلاق وثلاث ان نواه وبقي باينة  
**طلاق باين وان لم ينو** لغلبة العرف ولذا لا يخلف به الا الرجال ولو لم يكن له امرأة  
او حلفت به المرأة كان يمينا كما لو مانت او بانت لا الى عدة ثم وجد الشرط لم تطلق  
امرأته المتن وجهه به يفتي لصيرورتها يمينا فلا تنقلب طلاقا ومثله انت معي في  
الحرام والحرام يلزم معي وحرمتك على وانت محرمة او حرام على او لم يقل على وانتا  
عليك حرام او محرم او حرمت نفسي عليك او انت على كالحرام والتحريم بزازيه ولو  
كان له اربع نسوة والميئلة بحالها وقع على كل واحدة منهن طلاقه باينة وقيل  
**تطلق واحدة منهن واليه البيان** كما مر في الصريح وهو الاظهر والاشبه ذكره  
الزيلعي والبرازي وغيرهما وقال الكمال الاشبه عندى الاول وبه جزم صاحب  
البحر في فتاواه وصححه في جواهر الفتاوى واقره المصنف في شرحه لكن في النهر  
يجب ان يكون معنى قول الزيلعي والميئلة بحالها يعني التحريم لا يعتد انت على حرام مخاطبا  
لواحدة كافي المتن بل يجب فيه ان لا يقع الاعلى المخاطبة انتهى **قلت** يعني بخلاف  
حلال الله او حلال المسلمين فانه يعم وبه يحصل التوفيق فلم يفظ **فتى** وانت على  
حرام الف مرة يقع واحدة طلقها واحدة ثم قال لها انت حرام ناويا اثنين وقع واحدة

كرره

كرره مرتين ونوى بالاول طلاقا والثاني يمينا صح **قال** ثلاث مرات حلال الله عليه حرام ان  
فعل كذا ووجد الشرط وقع الثلاث قال لها انتما على حرام ونوى في احدهما ثلاثا وفي الاخرى  
واحدة فكما نوى به يفتي وتامة في البرازية **قال** انتما على حرام حنث بوطئ كل ولو قال والله  
لا اقر بكما لم يحنث الا بوطئهما والفرق لا يخفى وفي الجوهر كره والله لا اقر بك ثلاثا في مجلس  
ان نوى التكرار اتحد والا فلا ايلا واحد واليمين ثلاث وان تعدد المجلس تعدد الايلاء  
واليمين **باب الخلع** هو لغة الازالة واستعمل في ازالة الزوجية بالضم  
وفي غيره بالفتح وشرعا كما في البحر **ان ازالة ملك النكاح** خرج به الخلع في النكاح الفاسد وبعد  
اليمين والردة فانه لغو كما في الفصول **المستوفقة على قبولها** خرج ما لو قال خلعتك  
ناويا الطلاق فانه يقع باينة غير مسقط للحقوق لعدم توقفه عليه بخلاف حالعتك  
بلفظ الفاعلة او اختلعي بالامر ولم يسم شيئا فقبلت فانه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت  
البذل رده خائنه **بلفظ الخلع** خرج الطلاق على مال فانه غير مسقط فتح وزاد قوله  
**او ما في معناه** ليدخل لفظ المبرة فانه مسقط كما يحكى ولفظ البيع والشراء فانه كذلك  
كما صح في الصغير خلافا للخائنة وافاد التعريف صحة صحة خلع المطلقة رجعا **ولا بأس**  
**به عنه الحاجة** للشقاق بعدم الوفاق بما يصلح للمهر يعني عكس كل لصحة الخلع  
بدون العشرة وبما في يدها وبطن غنمها وجوز العيني انعكاسها وشرطه كالطلاق وصحة  
ما ذكره بقوله هو يمين في جانبته لانه تعليق الطلاق بقول المال فلا يصح رجوعه عنه  
قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس اي مجلسه ويقتصر بقولها  
على مجلس علمها وفي جانبها معاوضة بما لا يصح رجوعها قبل قبوله وصح شرط الخيار  
لها ولو اكثر من ثلاثة ايام يحس ويقتصر على المجلس كالباع فائدة يشترط في  
قبولها علمها بمعناه لانه معاوضة بخلاف طلاق وعتاق وتديبر لانه اسقاط والاستقاء  
يصح مع الجهل وطرف العبد في العتاق على مال كطرفها في الطلاق والخلع يكون  
**بلفظ البيع والشراء والطلاق والمبرة** كبيع نفسك او طلاقك او طلقتك على كذا  
او بارائك اي فارقتك وقبلت المرأة وحكمه ان الواقع به ولو بلا مال وبالطلاق  
الصريح على مال طلاق باين وثمرته فيما لو بطل البذل كما سيجي والخلع هو من  
**الكنايات** فيعتبر فيه ما يعتد فيها من قرائن الطلاق لكن لو قضى بكونه فسحا  
نفذ لانه يجتهد فيه وقيل لا خلاصها ثم قال لم انويه الطلاق فانه ذكره ببدل  
**لم يصدق** قصصا في الصور الاربع والاصدق في ما اذا وقع بلفظ الخلع والميئلة  
لانها كنايةان ولا قرينة بخلاف لفظ بيع وطلاق وفيه اشارة الى اشتراط النية  
وهو ظاهر الرواية لان المشايخ قالوا لا تشترط النية ههنا لانه يحكم غلبة الاستعمال  
صار كالصريح كما في القهستاني عن متفرقات طلاق المحيط **وكروله** تحريمه اخذ بشي  
ويلحق به الا برأعها عليه ان نشر وان نشر لا ولو منه نشوزا ايضا ولو بالكر

مطل  
يشترط عليها بمعنى الجماع



مما اعطاها على الوجه فتح وصح الشئ كراهة الزيادة وتغيير الملتقى بلا باس يفيد  
انها تنزيمية وبه يحصل التوفيق **اكرهها الزوج عليه بطلاق بلا مال** لان الرضا  
شرط للزوم المال وسقوطه ولو هلك بدله في يدها قبل الدفع او استحق فعليها  
**قيمتها لو البذل قيميا ومثله لو مثليا** لان الخلع لا يقبل الفسخ **خلعها او طلقها بخر**  
**او خنزير او ميتة** وخواها مما ليس بمال وقع طلاق **باين في الخلع رجعي في غيره**  
وقوعا **مجانا** فيما لبطلان البذل وهو الثمرة كما مر ولو سمت حلا لا كهذا الخل فاذا  
هو خمر رجوع بالمهر ان لم يعلم والا لا شئ له **الحا لاني على ما في يدي اى الحسنة ولا**  
**شئ في يدها** لعدم التسمية وكذا عكسه لكن لو كان في يده جوهره لها فقبلت فهي  
له علمت او لا ضرارها بنفسها بقبولها وان زادت من مال او درهم ردت عليه في الاول  
**مهرها** ان قبضته والا لا شئ عليها جوهره او ثلاثة دراهم في الثانية ولو في يدها  
اقل كملتها ولو سمت دراهم فبان دنائرها **والبيت والصندوق ويطن الجارية**  
اذ لم تلد لاقل من المدة و**يطن الغنم** وثمر الشجر كاليد فذكر اليد مثال كما في البحر  
قال وقيدته في الخلاصة وغيرها بعدم العلم فقال لو علم انه لا احتياج في البيت او انه  
لا مهر لها عليه في خلعها بمهرها لا يلزمها شئ لانها لم تطعمه فلم يصبر مغرورا ولو  
ظن ان عليه المهر ثم تذكر عدمه ردت المهر **خالعت على عبد ابق لها على براتها**  
**من ضمانه لم تبرأ** وعليه تسليمه ان قدرت والا فقيمة لانه لا يبطل بالشرط الفاسد  
كالنكاح **قالت طلقني ثلاثا بالالف او على الف فطلقها واحدة وقع في الاولى باينة**  
**بثلاثية** اى بثلاث الالف ان طلقها في مجلسه والا فمجانا فتح وفي الثانية لو كان طلقها  
ثنتين فله كل الالف وفي الثانية رجعية **مجانا** لان على للشرط وقال كالبكا قال لها طلقني  
**نفسك ثلاثا بالالف او على الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع شئ لانه لم يبر صق**  
بالبينونة الا بكل الالف بخلاف ما مر لرضاها بها بالالف فبعضها اولى وقوله  
**لها انت طالق بالالف او على الف فقبلت** في مجلسها لزم ان لم تكن مكرهة كما مر  
ولا سفيهة ولا مريضة كما يحكى **الالف** لانه تقويض او تعليق وفي البحر عن التاتري انه  
قال لامرأته احدا طالق بالالف درهم والاخرى بماية دينار فقبلت طلقنا بغير شئ  
**انت طالق وعليك الف وانت حرة عليك الف طلقنا وعق مجانا** وان لم  
يقبل لان قوله وعليك الف جملة تامة وقال ان قبلا صح ولزم المال عملا بان  
او او الحال وفي الحاوي ويقولها يفتي **قال طلقتك على الف فلم تقبلي وقالت قبلت**  
**فالقول له بيمينته بخلاف قوله بعثتك طلاقك امس على الف فلم تقبلي** وقالت  
قبلت **فالقول لها وكذا لو قال لعبدك كذلك كقوله لغيره بعث منك هذا العبد**  
**بالف امس فلم تقبلي** وقال المشتري قبلت فان القول للمشتري والفرق ان الطلاق  
بمال يمين من جانبته وهي تدعى حنثه وهو ينكر اما البيع فاقراره به اقرارا بالقبول

فانكاره رجوع فلا يسمع ولو برهننا اخذ بيئتها فاقترخا منه **ولو ادعى الخلع على مال**  
**وهي تنكر بيع الطلاق باقراره والدعوى في المال** فيكون القول لها لانها تنكر  
**وعكسه** لا يقع كيف ما كان بزايه **فروع** انكر الخلع او ادعى شرطا او استثنى او ان ما  
قبضه من دينه او اختلفا في الطوع والكراهة فالقول له ولو قالت كان بغير بدل فالقول لها  
**ادعت المهر ونفقة العدة** وان طلقها وادعى الخلع ولا بينة فالقول لها في المهر وله في النفقة  
خلع امرأته على عبد قسمت قيمته على سميها خلعتك على عبدى وقف على قبولها ولم يجب شئ  
**بخر ويسقط الخلع في نكاح صحيح** ولو بلفظ بيع وشراء كما اعتده العادى وغيره **والمباراة**  
اى الايمان من الجانبين **كل حق ثابت وقتها لكل منهما على الاخر ما يتعلق بذلك النكاح** حتى  
لو اباها ثم تلحقها ثانيا بمهر آخر فاختلفت منه على مهرها بى عن الثاني لا الاول  
ومثله المتعة بزايه وفيها اختلفت على ان لا دعوى لكل على صاحبه بغير ادعى ان له كذا  
من القطن صح لاختصاص البراة بحقوق النكاح **النفقة العدة** وسكنها فلا يسقطان  
**الا اذا نص عليها** فانفسط النفقة لا السكنى لانها حق الشرع الا اذا ابرأته عن مؤنة السكنى  
فيصح فتح وهو مستغنى عنه بما ذكرنا اذ النفقة والسكنى لم يجبا وقتها بل بعدهما **وقيل**  
**الطلاق على مال مسقط للمهر كخلع والمعتد لا ذكره** الزاوى ولا يبرأ ببارك الله  
ذكره اليميني **شرط البراة من نفقة الولدان وقتا وقتا كسنة صح ولزم والا لا بحر**  
وفيه عن المنتقى وغيره لو كان الولد رضيعا صح وان لم يوقت او ترصعه حولان بخلاف  
القطيع ولو تر وجها او هربت او ماتت او مات الولد رجعت ببقية نفقة الولد والعدة اذا  
شرطت براتها ولها مطالبة بكسوة الصبي الا اذا اختلفت عليها ايضا ولو فطما فيصح كالظيئر  
**ولو خالعت على نفقة ولده شهرا مثلا وهي معسرة فطالبة بالنفقة يحجر عليها**  
وعليه الاعتماد فتح وفيه لو اختلفت على ان تنسكه الى البلوغ صح في الاثنى لا الغلام ولو تزوجت فللزوج  
اخذ الولدان اتفاقا على تركه لانه حق الولد وينظر الى مثل امسكته لتلك المدة فيرجع به عليها  
**خلع الاب صغيرته بماله او مهرها طلق في الاصح** كما لو قبلت هي وهي مينة **ولم يلزم** المال  
لان تبوع وكذا الكبيرة الا اذا قبلت فيلزمها المال ولا يصح من الام المثل لزم البذل ولا على صغير اصلا  
**كما لو خالعت المرأة بذلك اى بماله او مهرها وهي غير رشيدة** فانها تطلق ولا يلزم حتى  
لو كان بلفظ الطلاق يقع رجعيانها شرح وبيانها **فان خالعتها الاب على مال ضمانا له اى**  
ملتزم ما لا كفيلا لعدم وجوب المال عليها **صح والمال عليه** كخلع مع الاجنبى فالاب اولى **بلا**  
**سقوط مهر** لانه لم يدخل تحت ولاية الاب ومن حيل سقوطه ان يجعلا بدل الخلع على  
اجنبى بقدر المهر ثم يحيل به الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه بزايه **وان شرطه**  
اى الزوج الضمان **عليها اى الصغيرة فان قبلت وهي من اهلها** بان تعقل ان النكاح جالب  
والخلع سالب **طلقت بلا شئ** لعدم اهلية الغرامة وان لم يقبل او لم تعقل لم تطلق وان قبل  
الاب في الاصح ويلى وفتح **قال الزوج خالعتك فقبلت المرأة** ولم يذكر اما لا طلقت



لوجود الايجاب والقبول وبني عن المهر المؤجل لو كان عليه والا يكن عليه من الموجد شيء روت  
عليه ما ساق اليها من المهر المجل لما مرانه معاوضة فتعتبر بقدر الامكان **خلق المريضة** يعتبر  
من الثلث لانه تبرع فله الاقل من ارثه وبدل الخلع ان خرج من الثلث والاقل من ارثه  
والثلث ان ماتت في العدة ولو بعدها او قبل الدخول فله البدل ان خرج من الثلث وقامه في  
الفصولين **اختلعت المكاتب** لزومها المال بعد العتق ولو باذن المولى لمجرها عن التبرع  
والامة وام الولدان باذن المولى لزومها المال للمحال فتباع الامة وتسعى ام الولد والمذنبه  
ولو بلا اذن فبعد العتق خلع الامة مولاها على رقبته ان زوجها **حرام الخلع** حراما  
وان زوجها مكاتب او عبدا او مدبرا **صح** وصارت امه للسيد فلا يبطل النكاح اما الحر  
فلو ملكها بطل النكاح فبطل الخلع فكان في تصحيحه ابطاله **اختيار** **فروغ** قال خلعتك  
على الف قاله ثلاثا فقبلت طلقت بثلاثة الاف لتعليقه بقبولها في المتفق انت طالق اربعاً بال  
فقبلت طلقت ثلاثاً وان قبلت الثلاث لم تطلق لتعليقه بقبولها باثراء الاربع انت طالق على  
دخولك الدار توقف على القبول وعلى ان تدخل الدار توقف على الدخول **قلت** فيطلب الفرق  
فان ان والفعل بمعنى المصدر فتدبر قال خلعتك واحدة بالف وقالت انما سالتك الثلاث تلك  
ثلاثها فالقول لها خلعتها على ان صدقتها الولد او اجنبي او على ان تمسك الولد عنده **صح** الخلع  
وبطل الشرط قالت اختلعت منك فقال لها طلقتك بانت وقيل رجعي ولا رواية لوقالت ابرأتك  
من المهر بشرط الطلاق فطلقها رجعي لكن في الزيادات انت طالق اليوم رجعي وغدا اخرى  
رجعي بالف فابدل لهما وهما بايتان لكن يقع غدا يعني شيء ان لم يعد ملكه وفي الظهيرية  
قال لصغيرة ان غبت عنك اربعة اشهر فامرك بيدك بعد ان تبين من المهر فوجد الشرط  
فابراته وطلقت نفسها لا يسقط المهر ويقع الرجعي وفي البرازية اختلعت بمهرها على ان  
يعطيها عشرين درهما او كذا من الارز **صح** ولا يشترط بيان مكان الايقاع لان الخلع  
اوسع من البيع **قلت** ومفاده صحة ايجاب بدل الخلع عليه فيلحظ وفي العتبية  
اختلعت بشرط الصك او بشرط ان يرد اليها اقتشتها فقبل لم تحرم ويشترط كونه الصك  
وردا لا قسمة في المجلس **باب الظهار هو لغة** مصدر ظاهر من امراته  
اذا قال لها انت على كظهر امي وشرعا **تشبيه المسلم** فلا ظهار لذمي عندنا **زوجته** ولو  
كتابية او صغيرة او مجنونة او تشبيه ما يعبر به عنها من اعضائها او تشبيه جرمها  
**منها يحرم عليه** **تأبيد** بوصف لا يمكن زواله فخرج تشبيهه باخت امراته او بطلقت  
ثلاثا وكذا بجوسية لجواز اسلامها وقوله يحرم صفة لشخص متناول للذكر والانثى فلو  
شبهها بقدر ابيه او قريبه كان ظهارا قاله المصنف تبعاً للبحر ورده في التمهيد بما في  
البدائع من شرط الظهار كون المظاهر به من جنس النساء حتى لو شبهها بظهر ابيه  
او ابنه لم يصح لانهم اعم عرف بالشرع والشرع ورد في النساء نعم يسد ما في الخائبة انت على  
كأدم والحزن والخمر والغيبة والنميمة والزنا والربا والرشوة وقتل المسلم ان نوى

طلاقا او ظهارا فكم نوى على الصحيح كانت على كامي فان التشبيه بالام تشبيه بظهرها وزيادته  
ذكره القسطنطين معزيا للمحيط **صح** اضافته الى ملك او سببه كان تحتك فكذا احتق  
لو قال ان تزوجتك فانت على كظهر امي مائة مرة فعليه لكل مرة كفارة تتأخر خائبة وظهارها  
**منه لغو** فلا حرمة ولا كفارة به يفتي جوهرة ورجح ابن الشحنة ايجاب كفارة يميت  
وذا اي الظهار كانت على كظهر امي او امك ولذا وحذف على ما في النهر او واسك  
كظهر امي ونحوه كالرقبة بما يعبر به عن الكل او نصفك ونحوه من الجنى الشايع  
كظهر امي وكبطنها او كغدها او كفرجها او كظهر اخي او عمتي او فريج امي او فريج بنتي  
كذا في نسخ الشرح ولا يخفى ما فيه من التكرار والذي في نسخ المتن او كفرج ابي بالباء  
او قريبي وقد علت رده يصير به مظهرا بلائمة لا نصريح فيحرم وطئها عليه  
**ودواعيه** المنع عن التماس الشامل للكل وكذا يحرم عليها تمكينه ولا يحرم النظر وعن محمد لو  
قدم من سفره له تقبيلها للشفقة حتى يكفر وان عادت اليه بملك يمين او بعد زواج  
اخرى بقا حكم الظهار وكذا اللعان فان وطئ قبله تاب واستغفر وكفر للظهار فقط  
وقيل عليه اخرى للوطئ ولا يعود لوطئها ثانيا قبلها اي قبل الكفارة وعوده المذكور في  
الاية **عزمه** عز ما مؤكدا فلو عزم ثم ردا له لا كفارة عليه **على** استباحة وطئها اي برجعوه  
بما قالوا فيريدون الوطئ قال الفراء العود الرجوع واللام بمعنى عن والمرام مطالبة بالوطئ  
لتعاقب حقها به **وعليها ان تمتنع** من الاستمتاع حتى يكفر وعلى القاضى الزامه به  
بالتكفير دفعا للضرر عنها بحسب او ضرب الى ان يكفر او يطلق فان قال كبرت مدق ما لم يعرف بالكذب  
ولو قيد بوقت سقط عصبية وبقيته بمشقة الله بطله بخلاف مشقة فلان وان نوى بانت  
على مثل امي او كامي وكذا وحذف على خائبة بر او ظهارا او طلاقا **صح** نيته ووقع ما نواه  
لانه كناية ولا ينوشيا وحذف الكاف **لها** وتعين الادنى اي البر يعني الكرامة ويكره قوله  
انت امي ويا بنتي واخيتي ونحوه **وبانت** على حرام كامي **صح** ما نواه من ظهار وطلاق وتمتنع  
ارادة الكرامة لزيادة لفظ التحريم وان لم ينو تحريمها ثبت الادنى وهو الظهار في الاصح **وبانت**  
على حرام كظهر امي ثبت الظهار لا غير لانه صريح ولا ظهار صحيح من امته ولا من تلحها بلا  
امرها ثم ظاهرها **منها اجازت** لعدم الزوجية انت على كظهر امي ظهار منهن اجماعا وكفو  
لكل وقال مالك واحد يكفيه كفارة واحدة كالابلاء **ظاهر** من امراته مرارا في مجلس او  
مجالس فعليه لكل ظهار كفارة فان عني التكرار والتاكيد فان يجلس صدق والا لا  
على المعقد وكذا لو علقه بينكما كما مر عن التاترخائية **فروغ** انت طلق على كظهر  
امي كل يوم اتخذ ولواقي بني تجدد وله قربانها ليلا ولو قال كظهر امي اليوم وكلما جاء  
يوم فكما جاء يوم صار مظاهرا ظهارا آخر مع بقا الاول ومتى علق بشرط متكرر تكرر  
ولو قال كظهر امي رمضان كله ورجب كله اتخذ استغانا ويصح تكفيره في رجب لا في  
شعبان كمن ظاهر واستثنى يوم الجمعة مثلا ان كفر في يوم الاستثناء لم يجز والا



جاءنا ترخاينة ويحيى **باب الكفارة** اختلفت في سببها والجمهور  
انه الظهار والعود وهي لغة من كفر الله عنه الذنب محاه وشرعا تحق من رقة قبل  
الوطي اي اعتاقها بنية الكفارة فلو ورث اباه ناولا الكفارة لم يحسن ولو صغيرا رضيعا او  
كافرا او مباح الدم او موهونا او مديونا او ابنا علمت حياته او مرتدة وفي المرتد  
وحرى خلى سبيله خلاف **او اصبر** ان يصبر به يسمع والا لا **او حضي** او محبوا او رثقا او  
قربا او مقطوع الاذنين او ذاهب الحاجبين وشعر الحية ورأس او مقطوع انف او  
شفتين ان قدر على الاكل والا لا **او اعور** او اعشى او مقطوع احدى يديه او اخدى  
رجليه من خلاف او مكاتب لم يؤد شيئا واعتقه مولا لا الوارث وكذا يقع عنها  
شرائط بنية الكفارة لانه يصنعها بخلاف الارث واعتاق نصف عبده ثم باقته  
عنها استخانا بخلاف المشرى كما يحكى لا يحصى فابت جنس المنفعة لانه هالك حكما  
كما لا يحصى ولا يعقل فمن يفيق يجوز في حالة افاقة ومريض لا يرجي برؤه وساقط  
الاسنان والمقطوع بده او ابها ماه او ثلاث اصابع من كل يده او رجلاه او يد رجل  
من جانب ومعتوه ومغلوب كافي ولا يحصى مديونام ولد ومكاتب ادى بعض  
بدله ولم يحصى نفسه وهي حيلة الجواز بعد ادايه شيئا واعتاق نصف عبد مشترك ثم  
باقته بعد ضمانه لم تكن القصان ونصف عبده عن تكفيره ثم باقته بعد وطئ من  
ظاهر منها **الا مريه** قبل التماس فان لم يجد المظاهر ما يعتق وان احتاج لخدمته او  
لقضاء دينه لانه واحد حقيقة بدائع فاني الجوهرة له عبد للخدمة لم يحسن الصوم الا ان يكون  
منها انما يعنى العبد ليتوافق كلامهم ويحتمل رجوعه للمولى لكنه يحتاج الى نقل ولا  
تعتبر مسكته ولوله مال وعليه دين مثله ان ادى الدين اجزاء الصوم والا فتقوان  
ولوله مال غائب انتظره ولو عليه كفارتان وفي ملكه رقة فصام عن احدهما ثم اعتق  
عن الاخرى لم يحسن وبعبارة جاز صيام شهرين ولو ثمانية وخمسين لو بالهلال والا  
فستين يوما ولو قدر على التحريم في آخر الاخير لزمه العتق وانما يوم ندبا ولا قضاء لى  
افطروا ان صار نقلا متنا يعين قبل المسيس ليس فيها رمضان وايام منهي عن صومها  
وكذا كل صوم شرط فيه التتابع فان افطر بعد ركسفر ونفاس بخلاف الحيض الا اذا  
ايسر او غيره او وطئها اي المظاهر منها اما الوطئ غيرها وطيا غير مفطر لم يفرض اتفاقا  
كالوطئ في كفارة القتل فيهما اي الشهرين **مطلقا** ليلا او نهارا عامدا او ناسيا كافي  
المختار وغيره وتقييد ابن ملك الليل بالعد غلط يحكى لكن في القهستانى ما يخالفه  
فتنبه استأنف الصوم لا الطعام ان وطئها في خلا ليله لا طلاق النص في الطعام  
وتقييده في تحريم وضيايم والعبد ولو مكاتب او مستسقى وكذا الحر المجور عليه بالسقة  
على المعتد لا يحسن الا الصوم المذكور ولم ينتصف لما فيها من معنى العباد ولبس السيد  
منعه ولو وصليته اعتق سيده عنه او اطعم ولو باخره لعدم اهلية التملك الا في الاخصار

فيطعم عنه المولى قبل ندبا وقيل وجوبا فان **عن** عن الصوم لم يرض لا يرجي برؤه او كبير اطعم  
اي ملك ستين سكيناً ولو حكا ولا يحسن غير المراهق بدائع كاللفظة قدر ريقها او قيمة  
في ذلك من غير المنصوص اذ العطف للمخايقة وان اراد الاباحة فعداهم وعشاهم او غداهم  
واعطاهم قيمة العشا او عكسه او اطعمهم غداين او عشائين او عشأ وسحوا وشبعهم جاز بشرط  
ادام في خبز شعير وذرة لا يس كجا ولو اطعم واحد استين يوما لتجده الحاجة ولو اباحه كل  
الطعام في يوم واحد دفعة اجزا عن يومه ذلك فقط اتفاقا وكذا اذا ملكه الطعام بذات  
في يوم واحد على الاصح ذكره الزيلعي لفقد التعدد حقيقة وحكا امر غيره ان يطعم عنه عن  
ظهاره ففعل الغير ذلك صح وهل يرجع ان قال على ان يرجع رجوع وان سكت ففي الدين يرجع  
اتفاقا وفي الكفارة والزكاة لا يرجع على المذهب كما صحت الاباحة بشرط الشبع في طعام الكفارة  
سوى القتل وفي العتق لصوم وجبانية حج وجاز الجمع بين اباحة وتعليك دون الصدقات العشر  
والضابط ان يكون ما شرع بلفظ الطعام وطعام جاز فيه الاباحة وما شرع بلفظ اشياء او اذ شرط  
فيه التملك حرر عبيد من عن ظهارين من امرأة وامراتين ولم يعين والظاهر لو احدى  
صح عنها ومثله في الصحة الصيام اربعة اشهر والاطعام مائة وعشرين فقرا للاتحاد الجنس بخلاف  
اختلافه الا ان ينوى بكل كافي صح وان حرر عنهما رقة واحدة او صام عنهما شهرين  
صح عن واحد بعينه وشرطا التي كفر عنهما دون الاخرى وعن ظهار وقتل لا يصح لما  
مر بالمعجز ركافة فتصح عن الظهار استحفا لعدم صلاحيتها للقتل اطعم ستين سكيناً  
كلاما عابدا دفعة واحدة عن ظهارين كما مر صح عن واحد كذا نسخ الشرح ونسخ  
المتن لم يصح اي عنها خلافا لمحمد ورجحه الكمال وعن افطار وظهار صح عنها اتفاقا  
والاصل ان نية التعتين في الجنس المتحد سببه لغو وفي المختلف سببه مقيد **فروع**  
المعتق في اليسار والاعسار وقت التكليف اطعم مائة وعشرين لم يحسن الا عن نصف الطعام  
فيعيد على ستين منهم غدا او عشأ ولو في يوم اخر للزوم العدد مع المقدار ولم يحسن اطعام  
فيطعم ولا شعيات **باب اللعان** هو مصدر لا عن كفا تل من اللعن وهو  
الطرد والابعاد سمي به لا باللعن للعن نفسه قبلها والسبق من اسباب التي جميع  
وشرعا شهادات اربعة كشهود الزنا موكلات بالايان مقرونات بشهاداته باللعن  
وشهاداته باللعن باللعن يكثرون اللعن فكان الغضب اذرع لها قائمة شهاداته مقام حد  
القذف في حقه وشهاداته مقام حد الزنا في حقها اي اذا تلاعنا سقط عنه حد القذف  
وعنها حد الزنا لان الاستشهاد بالله مهلكة كالحبيل اشد وشرطه قيام الزوجية وكوت  
النكاح صحيحا لا فاسدا وسببه قذف الرجل زوجته قد فاجب الحد في الاجنبية نكحت  
بذلك لانها هي المعتد وقد فتم لها شروط الاخصان وركنه شهادات باليمين واللعن  
وحكمه حرمة الوطئ والاستمتاع بعد التلاعن ولو قبل التقرين بينهما الحد في المتلاعنان  
لا يجتمعان ابداءوا هله من هو اهل للشهادة على المسلم فمن قذف يصرح الزنا في دار الاسلام



زوجته الحية بنكاح صحيح ولو في عدة الرجعي المصيفة عن فعل الزنا وتهمته بان لم يوطأ حراما  
ولو مرق بشبهة ولا بنكاح فاسد ولا لها ولد بلا بلاء وصلى لاد الشهاده على المسلم فخرج  
خوفن وصغير ودخل الاعمي والفاسق لانهما من اهل الاثم او من تقي نسب الولد منه او من غره  
وطالبته الولد المنفي به اي بموجب القذف وهو الحد عند القاضي ولو بعد العفو وان تقدم  
فان تقدم الزمان لا يبطل الحق في قذف وقصاص وحقوق عباد وجدهم والافضل لها الستر  
والحاكم ان يامرهابه **لاعن** خبرن اي ان اقرب قذف او ثبت قذفه بالبينه فلو انكر ولا  
بينه لها لم يستحق ويسقط اللعان فان **اي حبس حتى يلاعن** او يكذب نفسه فيحد للقذف  
فان **لاعن** لاعت بعده لانه المدعي فلو بدلا لعانها اعادت فلو فرق قبل الاعادة صح لحصول  
المقصود اختيارا **والاحبست حتى تلاعن** او تصدقه فيندفع به اللعان ولا تخذوان  
صدقته اربعا لانه ليس باقرار قصدا ولا ينتفي النسب لا نه حق الولد فلا يصدر فان في ابطاله  
ولو امتنع احبسا وحمله في البحر على ما اذا لم تعف المرأة واستشكل في التهرجيسها بعد  
امتناعه لعدم وجوب عليها **وان لم يصلح الزوج شاهد الرقة** او كرهه **وكان اهلا للقذف**  
اي بالغا قالا ناطقا **حد** الاصل ان اللعان اذا سقط لعني من جهته فلو القذف صحيحا حد  
والافلاحد ولا لعان **وان صلح** شاهدا والحال انها هي لم تصلح ومن لا يحرق قاذفها حد عليه كالمولى  
قذفها اجنبى ولا لعان لانه خلفه لكنه يعز رحما لهذا الباب وهذا قصر بما فهم **ويجبر الاحصا**  
عند القذف فلو قذفها وهي امه او كافرة فمراسلت او عتقت فلاحد ولا لعان زيلعي ويسقط  
اللعان بعد وجوبه بالطلاق البائن ثم لا يعود يتزوجها بعده لان الساقط لا يعود وكذا يسقط  
بزناها ووطئها بشبهة وبردتها ولا يعود لو اسلمت بعده ويسقط بموت شاهد القذف  
وعينيته لا يسقط لو عني الشاهد او فسق او ارتد ولو قال لزوجته زنيته فانت صبيته  
او مجنونة وهو اي الجنون معهود فلا لعان لاسناده لغير محله **كلا في زنيته** وانت ذمية  
او امة او من ذار بعين سنة وعمرها اقل حيث يتلاعنا لاقتصاره فتح وصفته مانطق النص  
الشرعي به من كتاب وسنة فان التلعنا ولو اكثره بانت بتفريق الحاكم فيتوارثان قبل تفريقه  
الذي وقع اللعان عنده ويفرق **وان لم يرضيا بالفرقة** شتمى ولو زالت اهلية اللعان فان  
بما يرعى زوال الجنون فرق والا لا ولو تلاعنا فتاب احدهما وكل بالتفريق فرق ثاثر خاتنه  
ومفاده ان اذا لم يוכל ينتظر فلو لم يفرق الحاكم حتى عزل او مات استقبله الحاكم الثاني  
خلا فالجهد اختيارا ولو احاط الحاكم بفرق بينهما بعد وجود الاكثر من كل منهما صح ولو  
**بعد الاقل** اى مرة او مرتين لا ولو فرق بعد طعانه قبل لعانها حد لانه مجتهد فيه ثاثر خاتنه  
وفيه في البحر يغيى القاضي الخفي اما هو فلا ينفذ وحر وطئها بعد اللعان قبل التفريق  
لما لها نفقة العدة **وان قذف الزوج** بولد حتى نفى الحاكم نسبة عن ابيه والحقة بامه  
بشرط صحة النكاح وكون العلوق في حال يحس فيه اللعان حتى لو علق وهي امه او كذا بية فصحت  
او اسلمت لا ينتفى لعدم التلاعن واما شروط النفقة فمذكورة في البدايع وتاق وان كذب نفسه

ولو دلالة بان مات الولد المنفي عن مال فادعى نسبة حدة للقذف وله بعد ما كذب نفسه  
ان يتكلمها حدا ولا وكذا اذا قذف غيرها فحد او صدقته او زنت وان لم تحذر واللعنة  
والحاصل ان له تن زوجها اذا خرجا او احدهما عن اهلية اللعان ولا لعان لو كانا اخرسين  
او احدهما وكذا لو طر ذلك الخرس بعده اى اللعان قبل التفريق فلا تفريق لاحد لردية  
بالشبهة مع فقد الركن وهو لفظ اشهد ولذا لا تلاعن بالكتابة كما لا لعان بنفى الحمل لعدم تيقنه  
عند القذف ولو تيقناه بولادتها لاقل المدة يصير كانه قال ان كنت حاملا فكذا والقذف لا يصح  
تعليقه بالشروط وتلاعنا بقوله زنيته وهذا الحمل منه للقذف الصريح ولم ينف الحاكم الحمل  
لعدم الحكم عليه قبل ولا دتد ونفيه عليه السلام ولد لاله بالوحي نفي الولد الحى عند التهنينة  
ومدتها سبعة ايام عادة وعند ابتياع الة الولادة صح وبعده لا اقرار به دلالة ولو غايبا  
فيالة عليه كالحالة ولا دتها **ولاعن** فيها اذا صح اولا لوجود القذف فقد تحقق اللعان بنفى  
الولد ولم ينتف النسب ف قوله فيما مر ونفى نسبة ليس على اطلاقه **نفي اول التومين** واقر بالثاني  
حد ان لم يرجع لتكذبه نفسه **وان عكس لاعن** ان لم يرجع لقذفها بنفيه والنسب ثابت  
ينها لانها من ما واحد ولو جاءت بثلاثة في بطن واحد فنفي الثاني واقر بالاول والثالث  
لاعن وهم بنوه ولو نفي الاول والثالث واقر بالثاني حد وبنوه كوت احدهم شتمى  
مات ولدا للعان وله ولد فادعاء الملاعن ان ولدا للعان ذكر اثبت نسبة اجماعا  
وان كان انثى لا الاستغناء به بنسب ابيه خلا فالحال ان ملك **فزوج** الاقرار بالولد الذي  
ليس منه حرام كالسكوت لا يستلحاق نسب من ليس منه يحس وفيه يسقط اللعان بوجدهما ان  
ثبت النسب بالاقرار او بطريق الحكم لم ينتف بنسبه ابد فلو نفاه ولم يلاعن حتى قذفها  
اجنبى بالولد فحد فقد ثبت نسب الولد ولا ينتفى بعد ذلك نفي نسب التومين ثم مات  
احدهما عن تومعه وامه واخ الام فالارث اثلاثا فرضا ورثة للام السدس والاخرين الثلث  
والباقي ير د عليهم وبه علم ان نفيه يخرج عنه كونه عصبة قال وصرحوا ببقاء نسبه بعد  
القطع في كل الاحكام لقيام فراشها الا في حليين الارث والنفقة فقط حتى لا تصح دعوة غير  
النافي وان صدقه الولد انتهى **قلت** قال البهسي الا ان يكون ممن يولد مثله لمثله او ادعاه  
بعد موت الملاعن فليحفظ **باب العنين** وغيره هو لغة من لا يقدر على  
الجماع فعيلى بمعنى مفعول وجمعه عنن وشرعا من لا يقدر على جماع فرج زوجته يعنى  
لما نفع منه كغيره من اوسحى اذ الرثقا لا خيار لها لما نفع منها خاتنه اذا وجدت زوجها  
مجبوبا او مقطوع الذكر فقط او صغره جدا كالزور ولو قهر لا يمكنه ادخاله داخل الفرج  
فليس لها الفرقة تجر وفيه تطرف وفيه المحبوب كالعينين الا في مسيلتين التاجيل وجمعى  
الولد فرق الحاكم بطئها الوحرة بالغة غير رتقا وقرنا وغير عالمة بحاله قبل النكاح وغير  
راضية به بعده بينهما في الحال ولو المحبوب صغير لعدم فائدة التاخير فلو وجب بعد  
وصوله اليها مرة او صار عنيثا بعده اى الوصول لا يفرق لحصول حقها بالوطئ



مرة جأت امرأة المحبوب بولد ولم تعلم بحبه فادعاه فثبت نسبه ثم علمت فلها الفرقة ثالثة  
ولو ولدت بعد التفريق الى سنتين ثبت نسبه لانزاله بالسحق والتفريق باق بحاله لبقاء  
حبه ولو كان عينا بطل التفريق لوزال عنته بثبوت نسبه كما يبطل التفريق بالبينة  
على اقاربهما بالوصول قبل التفريق لا بعده للتمتع فسقط نظر الزيلعي ولو وجدته عينا هو من  
لا يصل الى النساء المرض أو كبر أو سحر أو يسي المعقود وهما يمين أو خصيا هو من لا ينشر ذكره فان  
انتشر لم يخير بحج عليه فهو من عطف الخاص على العام لحفايه وان كان باولان الفقهاء يتساهلون  
في ذلك **أجل سنة** لاشتغالها على الفصول الاربعة ولا عبرة بناجيل غير قاضي البلدة **قرينة**  
بالاهله على المذهب وهي ثلثا ثمانية واربع وخمسون يوما وبعض يوم وقيل شمسية بالايام وهي ازيد  
بأحد عشر يوما قيل وبه يفتى ولو اجل في أثناء الشهر فبالايام اجماعا **ورضان** و**ايام حيضها**  
**منها** وكذا حجه وغيبته **لامدة** حجهها وغيبتها **ومرته** **ومرته** مطلقا به يفتى ولو الحجة ويؤجل  
من وقت الحضومة ما لم يكن صبيبا او مريضا او محميا ما فيعد بلوغه وصحته واحرامه ولو اظهر  
لا يقدر على الصنق اجل سنة وشهرين **فان وطئ مرة فيها والا بانته بالتفريق من**  
القاضي ان ابى طلاقها **بطلبها** يتعلق بالجمع فيع امرأه المحبوب كما مر ولو محبونة بطلب ولها  
او من نصبه القاضي **ولوامة** **فالخير لمولاها** لان الولد له وهو اى هذا الخيار **على**  
**النزاحي** لا الغور فلو وجدته عينا او محبوبا ولم تخاصم زمانا لم يبطل حقها فكذا  
لو خاضته ثم تركت مدة فلها المطالبة ولو خاضته تلك الايام خائنه كما لو رفعت الى  
قاضي فاجله **سنة** ومضت السنة ولم تخاصم زمانا زيلعي **ولو ادعى الوطئ وانكرته**  
**فان قالت امرأة ثقة** والثنتان احوط **هي بكر** بان قبول على جدار او يدخل في فرجها  
مع بيضة خيرت في مجلسها **فان قالت هي ثيب** او كانت ثيبا **صدق بحلفه** فان نكل في  
الابتداء اجل وفي الانتهاء خيرت كما يصدق لو وجدت ثيبا **وزعمت زوال عذرتها**  
**بسبب آخر غير وطئ** كما صعبه مثلا لانه ظاهر والاصل عدم اسباب اخرى معراج وان  
اختارته ولو دالة **بطل حقها** كما لو وجد منها دليل اعراض بان قامت من مجلسها  
او اقامها **اعوان القاضي** او قام القاضي قبل ان تختار شيئا به يفتى واقعات لا مكانه  
مع القيام فان اختارت طلق او فرق القاضي **تزوج الاولى** او امرأة اخرى **علمته بحاله**  
**لا حياء** ولها على المذهب المفتي بدخول المحيط خلافا للتصحيح الخائنة ولا يخير احد الزوجين  
**بعبء الامر** ولو فاحشا كجنون وجذام وبرص ورتق وقرن وخالف الاثمة الثلاثة في الخمسة  
لولا الزوج ولو قضى بالرد صح **ولو تراخيا** اى العنين وزوجه **على النكاح** ثانيا بعد  
التفريق صح وله شق رتق امته وكذا زوجته وهل يخبر الظاهر نعم لان التسليم الواجب عليها  
لا يمكن بدونه **تس** واذا بالهنسي انها لو تزوجته على انه حرا وسنى او قادر على  
المهر والنفقة فبان بخلافه او على انه فلان ابن فلان فاذا هو لقيط او ابن زنا كان لها الخيار  
**باب العدة** هي لغة بالكسر الاحصاء وبالضم الاستعداد الامر وشرعا تزويج

يلزم المرأة او الرجل عند وجود سببه وموضع تزويجه عشرون مذكورة في الخزانة  
خاضلها يرجع الى ان من امتنع نكاحها عليه لما نكح زواله كنكاح اختها واربع سواها  
واصطلاحا **تربص يلزم المرأة** او ولي الصغيرة **عند زوال النكاح** فلا عدة لزنا او  
**شبهة** كنكاح فاسد ومن فرقة لغير زوجها وينبغي زيادة او شبهتها ليشمل عدة ام  
الولد **وسبب وجوبها عقد النكاح المتأكد بالتسليم وما جرى مجراه من موت او**  
**خلوة اى صحبة** فلا عدة بخلوة الرقنا وشرطها الفرقة **وركنها حرمان ثابته**  
**بها** حرمة تزوج وخروج **وصحة الطلاق** فيها اى في العدة وحكمها حرمة نكاح اختها  
وانواعها حيض واشهر ووضع حمل كما افاده بقوله **وهي في حق حرة** ولو كتابية تحت  
سلم **تخيض لطلاق** ولو رجعي او فسخ بجميع اسبابه ومنه الفرقة بتقيل ابن الزوج  
تتس **بعد الدخول حقيقة** او **حكما** اسقطه في الشرح وجزم بان قوله الاثني ان وطئت  
راجع للجميع **ثلاث حيض كوايل** لعدم تجزئ الحيضة فالاولى لتعرف براءة الرحم  
والثانية لحرمة النكاح والثالثة لتفضيلة الحرية **كذا حده ام ولد مات مولاه او اغتتبا**  
لان لها فرشا كالحرة ما لم تكن حاملا او ايسه او محرمه عليه ولومات مولاه وزوجها  
ولم يدرا الاول تعتد باربعة اشهر وعشرا وبأبعد الاجلين بحج ولا تترث من زوجها لعدم  
تحقق حرمتها يوم موته ولا عدة على امه ومدبرة كان يطاها لعدم الفراش جوهره وكذا  
**موطوءة** **بشبهة** كزفوفة لغير جعلها او نكاح فاسد كوقت في الموت والفرقة يتعلق  
بالصورتين معا والعدة في حق من لم تخص حرة او ام ولد **لصغير** بان لم تبلغ تسعا  
**أو كبر** بان بلغت سن الاياس او بلغت بالسن وخروج بقوله **ولم تخص** الشابة الممتدة الطهر  
بان حاضت ثم امتد طهرها فتعتد بالحيض الى ان تبلغ حد الاياس جوهره وما في شرح  
الوهبانية من اقتضائها تسعة اشهر غريب مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به كيف  
وفي نكاح الخلاصة لو قيل لحنفى ما مذهب الشافعي في كذا وجب ان يقول قال ابو حنيفة  
كذا نعم لو قضى ما لكى بذلك فقد بحج ونكح وقد نظم شيخنا الخير الرملى سلما من النقد فقال  
**لمتدة طهرها تسعة اشهر** وقاعدة في ما لكى **يقدر**  
**ومن بعده لا وجه للنقض** هكذا **يقال** بالنقد عليه **ينظر**  
واما ممتدة الحيض فالمفتي به كما في حيض الفتحة تقدر طهرها بشهرين فسته اشهر  
للطهار وثلاث حيض بشهر احتياطا **ثلاثة اشهر** بالاهلة لوفى العدة والافيا لايام  
بحج وغيره **ان وطئت** في الكل ولو حكما كالخلوة ولو فاسدة كما مر ولو رضيعا تجب العدة  
لا المهر قنيه والعدة **للموت** اربعة اشهر بالاهلة لوفى العدة كما مر **وعشرا** من الايام  
بشرط بقاء النكاح صحيحا الى الموت **مطلقا** وطئت او لا ولو صغيرة او كتابية تحت مسلم  
ولو عبدا فلم يخبر عنها الا الحامل قلت وعم كلامه ممتدة الطهر كالمريض وفي واقعة  
الفتوى فلتراجع في حق امته **تخيض** لطلاق او فسخ **حيضتان** لعدم تجزئ وفي امته **لم**



تخضع لطلاق أو فسخ أو مات عنها زوجها نصف الحرة لقبول التتصيف وفي حق الحامل  
 مطلقا ولو أمته أو كتابية أو من زنا بان تزوج حبل من زنا فدخل بها ثم مات أو طلقها  
 فتتد بالوضع جواهر الفتاوى وضع جميع حملها لان الحمل اسم لجميع ما في البطن وفي البحر خروج  
 أكثر الولد كالكل في كل الاحكام الا في حملها لان زواج احتياط ولا عبرة بنحو وجع الرأس ولو  
 مع الاقل فلا قصاص بقطعه ولا يثبت نسبه من المبانة لولا اقل من سنتين تلبا بقية الأكثر  
 ولو كان زوجها الميت صغيرا غير مراهق وولدت لاقل من نصف حول من موته في الاصح  
 لعدم آية واولات الاحمال وفيمن جلت بعد موت البهي بان ولدت لنصف حول فالكثير  
 عدة الموت اجماعا لعدم الحمل حين الموت ولا نسب في حاله اذ لا ما للصبي نعم ينبغي ثبوته  
 من المراهق احتياط ولو مات في بطنها ينبغي بقا عدتها الى ان يتولد او تبلغ حد الاياس  
 وفي حق امرأة الفارس من الطلاق البايين ان مات وهي في العدة **أبعد الاجلين من عدة**  
**الوفاة وعدة الطلاق** احتياط بان تنقضي اربعة اشهر وعشر من وقت الموت منها  
 ثلاث حيض من وقت الطلاق شمتي وفيه قصور لانها لو لم ترفيها حيضا تعتد بعدها  
 بثلاث حيض حتى لو امتد طهرها تبقى عدتها حتى تبلغ الاياس فتح ويعد بالباين لا ب  
 المطلقة الرجعي ما للموت اجماعا والعدة **فيمن اعتقت في عدة رجعي لأعدة البايين ولا**  
**الموت** ان تتم كعدة حرة ولو اعتقت في احداهما اي البايين او الموت **فعدة أمه لبقاء**  
 النكاح في الرجعي دون الاخيرين وقد تنقل عدة ستا كامة صغيرة منكوبة طلقت رجعيًا  
 فتعتد بشهر ونصف فحاضت تصير حيضتين فاعتقت تصير ثلاثا فامتد طهرها للاياس  
 تصير بالاشهر فعدادها تصير بالحيض فأت زوجها تصير اربعة اشهر وعشر **اليسنة**  
**اعتدت بالاشهر ثم عاد ومها** على جاري عاداتها او جلت من زوج آخر بطلت عدتها وفسد  
 نكاحها واستأنفت بالحيض لان شرط الخليفة تحقق الاياس عن الاصل وذلك بالعجز الدائم  
 الى الموت وهو ظاهر الرواية كما في الغاية واختاره في الهداية فتعين المصير اليه قال في البحر  
 بعد حكاية ستة اقوال صحيحة واقره المص لكن اختار البهني ما اختاره الشهيد انها ان  
 راته قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعدها وهو ما اختاره صدر الشريعة وملا حشر  
 والباقي واقره المص في باب الحيض وعليه فالزكاح جائز وتعتد في المستقبل بالحيض  
 كما صح في الخلاصة وغيرها وفي الجوهر والمجتبى انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح الفتوى  
 وهذا التصحيح اولى من تصحيح الهداية وفي التمهيد انه اعدل الروايات وتامه فيما علقته  
 على الملتقى والصغيرة لو حاضت بعد تمام الاشهر لا تستأنف **الا اذا حاضت في اشهرها**  
 فتستأنف بالحيض كما تستأنف عدة بالشهور من حاضت حيضة او ثنتين ثم رأت  
 تحوز عن الجمع بين الاصل والبدل والاياس سنة للزوجية وغيرها خمس وخمسون عند  
 الجمهور وعليه الفتوى وقيل الفتوى على خمسين نهر وفي البحر عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين  
 سنة ولم تخص حكم باياسها **عدة المنكحة نكاحا فاسدا** فلا عدة في باطل وكذا موقوف

قبل

قبل الاجازة لاختيار لكن الصواب ثبوت العدة والنسب بحسب **الموطوءة بشبهة وممنه**  
 تزوج امرأة الغير غير عالم بما لها كما سيحى والموطوءة بشبهة ان تقم مع زوجها  
 الاول وتخرج باذنه في العدة لقيام النكاح بينهما انما حرم الوطئ حتى تلزمه نفقتها وكسوتها  
 يحى يعني اذ لم تكن عالمة راضية كما سيحى **وام الولد** فلا عدة على مدبرة ومعتقة غير  
**الايستة والحامل** فان عدتها بالاشهر والوضع **الحيض للموت** اي موت الوطئ وغيره  
 كفرقة او متاركة لان عدة هؤلاء لتعرف برأة الرحم وهو بالحيض ولم يكتف بحيضه  
 احتياط ولا اعتداد **لحيض طلقت فيه اجماعا** واذا وطئت المعتدة بشبهة ولو من  
 المطلق **وجب عدة اخرى** لتجدد السبب وقد اختلفت والمرى من الحيض منها وعليها  
 ان تتم العدة **الثانية ان تمت الاولى** وكذا بالاشهر او بها لو معتدة وفاة فلو حذف قوله  
 والمرئي منها لعمها وعم الحامل لو جلت عدتها الوضع الا معتدة الوفاة فلا تنقضي بالحمل  
 كما مر وصح في البدائع **وبدء العدة بعد الطلاق** وبعد الموت على الفور وتنقضي  
**العدة وان جهلت المرأة** اي بالطلاق والموت لانها اجل فلا يشترط العلم بمضي  
 سوا اعترف بالطلاق او انكر فلو طلق امرأته ثم انكروا فاقمت عليه بيينة وقضى القاضي  
 بالفرقة كان ادعته عليه في شوال وقضى به في المحرم **فالعدة من وقت الطلاق**  
**لا من القضاء** بزمانه وفي الطلاق المبهم من وقت البيان ولو شهدا بطلاقها ثم بعد  
 ايام عدلا فنقض بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة لا القضاء بخلاف ما لو اقر بطلاقها منذ  
**زمان ماض** فان الفتوى انها من وقت الاقرار مطلقا نفيا للثمة المأذنة لكن ان كذبته  
 في الاسناد او قالت لا ادري **وجبت العدة من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى**  
**وان صدقته فلذلك غير انه** ان وطئها الزمة مهر ثان اختيار **ولا نفقة ولا كسوة ولا**  
**سكنى** لقبول قولها على نفسها خائنه وفيها ابانها ثم اقام معها ما فان اقر بطلاقها  
 تنقضي عدتها الا ان منكر وفي اول طلاق جواهر الفتاوى ابانها واقام معها فان اشهر طلاقها  
 فيما بين الناس تنقضي والا لا وكذا لو خالعه فان بين الناس واشهد على ذلك تنقضي والا  
 لا هو الصحيح وكذا لو كنتم طلاقها لم تنقضي زجر انتهى وجيز فبندوها من وقت الثبوت  
 والظهور ومبدها في **النكاح الفاسد بعد التفرق** من القاضي بينهما ثم لو وطئها حدة  
 جوهره وغيرها وقيد في البحر بجثا لكونه بعد العدة لعدم الحد بوطئ المقعدة او المتاركة  
 اي **اظهار العزم** من الزوج **على ترك وطئها** بان يقول بلسانه تركتك ونحوه ومنه  
 الطلاق وانكاد النكاح لو حضرتها والا لا مجرد العزم لو مدخولته والا فيك في تفرق  
 الا بدان والخلو في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينقض عدد الطلاق  
 لانه فسخ جوهره ولا تعتد في بيت الزوج بزمانه **قالت مضت عدتي والمدة تحمله**  
**وكذبها الزوج قبل قولها مع حلفها والا تحمله المدة** لان الاعيين انما يصدق فيما لا  
 يخالفه الظاهر ثم لو بالشهور فالمقدر المذكور ولو بالحيض فاقطعها حرة ستون يوما ولامة

مطالع  
 انما يصدق الايمان فيما لا  
 يكتف به الخاص



اربعون مالم تدع السقط كما مر في الرجعة وما لم يكن طلاقها معلق بولادتها فيضم لذلك خمسة وعشرين للنفاس كما مر في الحيض **نكح** كما حاشيها معتدته ولومن فاسد وطلقاتها قبل الوطى ولو حكا وجب عليه مهر تمام وعليها عدة مبتدأة لانها مقبوضة في يده بالوطى الاول لبقاء اثره وهو العدة وهذه احدى المسائل العشر المبينة على ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني وقول زفر لا عدة عليها فتحل للزوج ابطله المصنف بما يطول وجزم بان القاضي المقلد اذا خالف مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه في الاصح كما لو ارتضى الا ان ينص السلطان على العمل بغير المشهور فيسوغ فيصير حنفيا زفريا وهذا لم يقع بل الواقع خلافه فليحفظ ذمته غير حامل لطلاقها ذمى او مات عنها لم تعتد عند ابى حنيفة اذا اعتقد ذلك لاننا امرنا بتركهم وما يعتدون ولو كانت الذميمة حاملا تعتد بوضعها اتفاقا وقيد الوالوي بما اذا اعتقدوها والذميمة لو طلقها مسلم او مات عنها تعتد اتفاقا مطلقا لان المسلم يعتقده وكذا لا تعتد مسيحية افتقرت بتباين الدارين لان العدة حيث وجبت وجبت حقا للعباد والحرى ملحق بالجاء الا الحامل فلا يصح تزوجها الا لانها معتدة بل لان في بطنها ولدا ثابت النسب كحرية خرجت اليها مسلمة او ذميمة او مسيحية ثم اسلمت او صارت ذميمة لما مر انه ملحق بالجاء الا الحامل لما مر وكذا لا عدة لتزوج امرأة الغير ووطيها عالم بذلك وفي نسخ المتن ودخل بها ولا بد منه وبه يفتى ولهذا يجدد مع العلم بالحرمه لانه زنا والمرضى بها لا تحرم على زوجها وفي شرح الوهبانية لوزن المرأة لا يقرب بها زوجها حتى يفيض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسقى ماء زرع غيره فليحفظ لغيره **بخلاف ما اذا لم يعلم** حيث تحرم على الاول الى ان تنقضي العدة ولا نفقة لعدتها على الاول لانها صارت ناشرة خاتمة يعني لو عالمة راضية كما مر فتدبر ادخلت منه فرجها هل تعتد في البحر بحثا نعم لاحتمالها لتعرف براءة الرجم وفي النهج بحثا ان ظهر حملها نعم والا في القنية ولدت ثم طلقها ومضى سبعة اشهر فمكثت اخر لم يصح اذا لم تحض فيها ثلاث حيض وان لم تكن حاضت قبل الولادة لان من لا تحيض لا تحبل وفيها طلقها ثلاثا ويقول كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلو مضى بها معلوما عند الناس لم تقع الثلاث ولا تقع ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالبينة بعد انكاره فلو برهن انه طلقها قبل ذلك عدة طلبة لم يقبل بحج وفيه عن الجوهرة اخبرها ثقة ان زوجها الغائب مات او طلقها ثلاثا او اتاها منه كتاب على يد ثقة بالطلاق ان اكبر رأيها ان ذلك فلا بأس ان تعتد وتزوج وكذا لو قالت امرأة لرجل طلقني زوجي وانقضت عدتي لا بأس ان يتكلمها وفيه عن كافي الحاكم لو شكت في وقت موته تعتد من وقت تستيقظ به حياطا وفيه عن المحيط كذبته في مدة تحمله لم تسقط نفقتها وله فكاك اختها عملا بخبريها بقدر الامكان ولو ولدت اكثر من نصف حول ثبت نفيه ولم يفسد نكاح اختها في الاصح فتوثق لو مات دون المعتدة **فصل في الحداد** جاء من باب احد ومد وفر

مطلب القاضي المقلد  
مطلب حنفيا زفريا

مطلب من لا تحيض البحر

وروي بالجيم وهو لغة كما في القاموس ترك الزينة للعدة وشيئا ترك الزينة ونحوها لمعتدة بآين او موت **نكح** بضم الحاء وكسر هاء كما مر مكلفة مسلمة ولو اامة متكوفة بنكاح صحيح ودخل بها بدليل قوله اذا كانت معتدة بت او موت وان امرها المطلق او المبيت بنكاحه لانه حق الشرع اظهارا للتاسف على فوات نعمة النكاح **ترك الزينة** بحلى او حريش او امتشاط بصنيق الاسنان والطيب وان لم يكن لها كسب الا فيه والدهن ولو بلا طيب كزيت خالص والكحل والحنا وليس للمعسر والمرعوف ومصبوغ بمرة او ورين **الابعد** راجع للجميع اذا ضرورت تبيح المحظورات ولا بأس باسود وازرق ومعضف خلق لا راحة له لا حداد على سبعة كافر وصغيرة ومجنونة ومعتدة عتق كوت عن ام ولده ومعتدة نكاح فاسد او ووطى بشبهة او طلاق رجعي وبياح الحداد على قرابة ثلاثة ايام فقط وللزوج منعها لان الزينة حقه فتح وينبغي حل الزيادة على الثلاث اذا رضى الزوج او لم تكن مزروجة نهى وفي التا تاريخا فيه ولا تعتد في لبس السواد وهي آثمه الا الزوجة في حق زوجها فتعذر الى ثلاثة ايام قال في البحر وظاهره منعها من السواد تاسفا على موت زوجها فوق الثلاث وفي النهى لو بلغت في العدة لنسبها الحداد فيما بقي والمعتدة اي معتدة كانت عتقت فتعمر معتدة عتق ونكاح فاسد واما الخاتمة فتخطب اذا لم يخطبها غيره وترضى به فلو سكتت فقولا ان **تحرر خطبتها** بالكسرة تضم **وصح التعريض** كإريد الزوج لو معتدة الوفاة لا المطلقة اجماعا لافضائه الى العداوة المطلق ومفاده جواز لمعتدة عتق ونكاح فاسد ووطى بشبهة نهى لكن في القهستاني عن المضمرات ان بنا التعريض على الخروج ولا يخرج معتدة رجعي وبآين باى فرقة كانت على ما في الظهيرية ولو محتلعة على نفقة عدتها في الاصح اختيارا وعلى السكني فيلزم بها ان تكتري بيت الزوج معراج لو حرة او اامة مباحة ولومن فاسد مكلفة من بيتها اصلا لا ليلا ولا نهارا ولا الى صحن دار فيها منازل لغيره ولو باذنه لا نكح الله بخلاف خواتم لتقدم حق العبد ومعتدة موت **تخرج في الجديد** في بيت اكثر الليل في منزلها لان نفقتها عليها فيحتاج للخروج حتى لو كان عندها كفايتها صارت كال المطلقة فلا يحل لها الخروج فتح وجوز في القنية خروجها لا اصلاح ما لا بد لها منه كزراعة ولا وكيل لها **طلقت** او مات وهي زانية في غير مسكنها عادت اليه فور الوجوب عليها وتعتدان اي معتدة طلاق وموت في بيت وجبت فيه ولا يخرجان منه الا ان يخرج او ينهدم المنزل او تخاف انه يهدم او تلف مالها او لا تجد كرا البيت ونحو ذلك من الضرورات فتخرج الاقرب موضع اليه وفي الطلاق الى حيث شأ الزوج ولو لم يكن لها نصيبها من الدار اشترت من الاجانب بحجتي وظاهره وجوب الشر او قارة او الكرا بحجتي واقوه اخوه والمصنف قلت لكن الذي رأيته بنسختي المجتبي استنوت من الاستتار فيخرج ولا بد من شتر بينهما في البآين ليلا يختلي بالاجنبية ومفاده ان الحاييل يمنع الخلوة المحرمة وان ضايق المنزل



عليها وكان الزوج فاسقا فخرج وجهه اولى لان مكثها واجب لامكته ومفاده وجوب  
الحكم به ذكره الكمال وحسن ان يجعل القاضي بينهما املا ثقة تترق من بيت المال  
بحسب عن تلخيص الجامع فادارة على الخيلولة بينهما وفي المجتبي الافضل الخيلولة بسير ولو  
فاسقا فامراة قال ولها ان يسكنها بعد الثلاث في بيت اذا لم يلتقيا التثاقا الا زواج  
ولم يكن فيه خوف فتنة انتهى وسئل شيخ الاسلام عن زوجين افتقرا وكل منهما  
ستون سنة وبينهما اولاد تتعذر عليهما بفارقهم فيسكنان في بيتهم ولا يخفان  
في فراش ولا يلتقيان التثاقا الا زواج هل له ذلك قال نعم واقوه المص اياها  
او مات عنها في سفر ولو في مصر وليس بينهما وبين مصر هامة سفر رجعت  
ولو بين مصرها مدته وبين مقصدها اقل مضت وان كانت تلك اى مدة السفر  
من كل جانب منها ولا يعتبر ما في ميمنة وميسرة فان كانت في مفازة خبرت بين  
رجوع ومضى معها ولى اولاد في صورتين والعود احمد لتعذر منزل الزوج ولكن  
ان مرت بما يصلح للاقامة كما في البحر وغيره زاد في النهى وبينه وبين مقصدها سفرا  
او كانت في مصر او قرية تصلح للاقامة فعت ثمة ان لم تجد محرما اتفقا وكذا ان  
وجدت عند الامام ثم خرج محرم ان كان وتنتقل المعتدة المطلقة بالبادية مع  
اهل الكلا في محفة او خيمة مع زوجها ان تضررت بالكث في المكان الذي طلقها به فله  
ان يتحول بها والا وليس للزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن رجعي بحسب ومطلقة الرجعي  
كالبائن فيما ستر غير انها تمتع من مفارقة زوجها في مدة سفر لتيام الزوجية بخلاف  
البائنة كما متى فروع طلب من القاضي ان يسكنها بحواره لا يجيبه وانما يعتد في مسكن  
المفارقة ظهريه قبلت ابن زوجها فلما السكنى لا النفقة تا تاريخا لا تمتع معتدة  
نكاح فاسد من الخرج مجتبي قلت سر عن البرازية خلافة لكن في البدائع لم منعها  
للتحصين ما به ككتايبه ومجنونة وام ولد اعتقها فليحفظ فصل في ثبوت النسب  
الشمدة الحمل سنتان لحبو عايشة كما مر في الرضاع وعند الائمة الثلاثة اربع سنين  
واقبلها ستة اشهر اجماعا ثبتت نسب ولد معتدة الرجعي ولو بالاشهر لا ياسبها بدائع  
وفاسد النكاح في ذلك كصحة في ستا في وان ولدت لاكثر من سنتين ولو لعشرين سنة فالتز  
لاحتمال امتداد طهرها وعلوقها في العدة ما لم تقرب بعضى العدة والمدة تحمله وكانت  
الولادة رجعة لو في الاكثر منها او لتامها لعلوقها في العدة لا في الاقل للشك وان  
ثبت نسبها كما ثبتت بلادعوة احتياطا في ستون جات به لاقل منها من وقت الطلاق  
لجواز وجوده وقته ولم تقرب بعضها كما مر وان لتامها لا يثبت النسب وقيل يثبت لتصور  
العلوق في حال الطلاق وزعم في الجوهر انه الصواب الا بدعوة لانه التزمه وهي شبهة عقد ايضا  
والا اذا ولدت توأمين احدهما لاقل من سنتين والاخر لاكثر والا اذا ملكها فيثبت ان ولدت  
لاقل من ستة اشهر من يوم الشراء ولو لاكثر من سنتين من وقت الطلاق وكالطلاق ساير

اسباب الفرقة بدائع لكن في التفتا في شرح الطحاوى ان الدعوة مشروطة في الولادة لاكثر  
منها وان لم تصدق المرأة في روايته وهي الاوجه فتح ويثبت نسب ولد المطلقة ولو رجعا المراهقة  
المدخول بها وكذا غير المدخولة وان ولدت لاقل من الاقل غير المقررة بانقضاء عدتها  
وكذا المقررة ان ولدت لذلك من وقت الاقرار اذا لم تدع حيلة فلو ادعته فكلبالة لاقل  
من تسعة اشهر منذ طلقها لكون العلوق في العدة والا لا يكونه بعدها لانها لصغرهما  
يجعل سكوتها كالاقتران بمعنى عدتها فلو ادعت حيلة فهي ككسيرة في بعض الاحكام الاخرى  
بالبلوغ ويثبت نسب ولد معتدة الموت لاقل منها من وقته اى الموت اذا كانت كبيرة  
ولو غير مدخول بها اما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام ثبتت والا  
لا ولو اقرت بمضيها بعد اربعة وعشر فولدت لستة اشهر لم يثبت واقا الايسة فكمما يرض  
لان عدة الموت بالاشهر لكل الا الحامل فيلبي وان ولدت لاكثر منها من وقته لا يثبت  
بدائع ولو لها فكا لاكثر بحسبنا وكذا المقررة بمضيها ولو لاقل من اقل مدته من وقت  
الاقرار ولاقل من اكثرها من وقت البت للتيقن بكذبها والا يثبت الاحتمال حدوثه  
بعد الاقرار واكتفيا بالمقابلة قيل وبسجل او حبل ظاهر وهل تكتفى بالشهادة بكونه كان ظاهرا  
في البحر بحسبنا ثم اقرار الزوج به بالحبل ولو انكر تعيينه تكتفى بشهادة القابلة اجماعا  
كما تكتفى في معتدة رجعي ولدت لاكثر من سنتين لا اقل او تصديق بعض الورثة  
في حق المقرين وانما يثبت النسب في حق غيرهم حتى الناس كافة ان تهر نصا بالشهادة  
هم بان شهد مع المقر رجل آخر وكذا لو صدق المقر عليه الورثة وهم من اهل التصديق  
فيثبت النسب ولا ينفع الرجوع والا يتم نصابها لا يشارك المكذبين وهل يشترط  
لفظ الشهادة ومجلس الحكم الاصح لانظر الشبه الاقرار وشرطوا العدد ونظر الشبه  
الشهادة ونقل المص عن الزيلعي ما يفيد اشتراط العدالة ثم قال فتقول شيخنا وينبغي ان لا  
يشترط العدالة لا ينبغي قلت وفيه انه كيف تشترط العدالة في المقر اللهم الا ان يقال  
لاجل السرية فتأمل وليراجع ولو ولدت فاختلغا في المدة فقالت المرأة تكتفى منذ نصف  
حول وادعى الاقل فالقول لها بلا يمين وقال لا تخلف وبه يفتى كما سيجي في الدعوى  
وهو اى الولد ابنته لشهادة الظاهر لها بالولادة من نكاح حلالا لها على الصلاح قال  
ان تكتفى فهي طالق فتكفيها فولدت لنصف حول منذ نكحها لزمه نسبة احتياطا لتصور  
الوطى حالة العقد ولو ولدت لاقل منه لم يثبت وكذا لاكثر ولو بيوم لكن بحث فيه في الفتح  
واقوه في البحر ولزمه مهرها لجعله واطيا حكا ولا يكون به محصنا بها به على طلاقها  
بولايتها لم تطلق بشهادة امرأة بل بحجة تامة خلافا لهما كما متى ولو اقر المطلق مع ذلك  
بالحبل او كان ظاهرا طلق بالولادة بلا شهادة لا قراه بذلك وانما النسب ولو ازمه  
كما مومية ان كان بها حبل فهو متى فشهدت امرأة ظاهره يعم غير القابلة بالولادة فهي ام  
ولده اجماعا ان جات به لاقل من نصف حول من وقت مقالته وان لاكثر منه لا











ولدها كل يوم كما في جانبها فيلحظ **قلت** وفي السراجية اذا سقطت حصانة الام واخذ الاب  
لا يجوز على ان يرسله لها بل هي اذا ارادت ان تراه لا تمنع من ذلك وافتى شيخنا الرمي بانه  
يسافر فيه بعد تمام حصانتها وبان غير الاب من العصابات كالاب وعزاه للخلاصة والتا تاريخه  
**فتخرج** بالولد ثم تطلقها فظالمته برده ان اخذته با ذنها لا يلزم رده وان بغى  
اذنها الزمه كالخروج برده ثم ردها ثم تطلقها فعليه رده بحسب والله تعالى اعلم  
**باب النفقة** هي لغة ما ينفعه الانسان على عياله وشرعا هي  
الطعام والكسوة والسكنى وعرفا هي الطعام **ونفقة** الغير **تجب على الغير** باسباب  
ثلاثة زوجية وقربية وملك بدالاول لمناسبة ماسا ولا نهى اصل الولد **فتجب**  
للزوجة بنكاح صحيح فلو بان فسادها وبطلان رجوع بما اخذته من النفقة **تجوز على زوجها**  
لان تجوز الاعتباس بكل محبوس لمنفعة غيره تلزم نفقته كفت وقاض ووصي ريلعي وعامل  
ومقاتلة قاصد دفع العدو ومضارب سافر بحال مضاربة ولا يرد الرهن لحبس لمنفعتيها  
**ولو صغيروا** اذ كان ماله لا على ابيه الا اذا كان ضمنها كما مر في المهر **لا يقدر على الوطني**  
لان المانع من قبله او فقيرا ولو كانت سلمة او كافرة او كبيرة او صغيرة **تطبق الوطني**  
او تشتهى الوطني فيمادون الفرج حتى لو لم تكن كذلك كان المانع منها فلا نفقة كالوكانا  
صغيرين **فقيرة او غنية موطوءة** او لا كان الزوج صغيرا او كانت رتقاء او قرنا او  
معتوهة او كبيرة لا توطأ وكذا صغيرة تنصلي الخدمة او لا استيناس ان اسلمها في بيته عند  
الثاني واختاره في النفقة **منعت نفسها للمهر** دخل بها او لا ولو كله مؤجلا عند الثاني وعليه  
الفتوى كما في البحر والنهر وارتضاه محشي الاشباه لانه منع بحق فتستحق النفقة **يقدر حالها**  
به يفتي ويخاطب بقدر وسعة والباقي دين الى اليسرة ولو موسرا وهي فقيرة لا يلزمه ان يطعمها مما  
ياكل بل يندب **ولو هي في بيت ابيها** اذا ربطا لها الزوج بالنفقة به يفتي وكذا اذا طلبها ولم تمنع  
او امتنع للمهر او مرضت في بيت الزوج فان لها النفقة استحسانا لقيام الاحتباس وكذا  
لو مرضت ثم ائله نقلت او في منزلها بقيت ولتقسما ما منعت وعليه الفتوى كما حره في الفتح  
وفي الخانية مرضت عند الزوج فانقلت لدار ابيها ان لم يمكن نقلها بحفنة ونحوها فلها النفقة  
والالا كما لا يلزمه مداواتها **لا نفقة** لاحد عشر مرتدة ومقبلة ابنه ومعتدة موت ومنكوحة  
فاسدا وعدته وامة لم يتوا وصغيرة لا توطأ **وخارجة من بيته** **بحسب حق** وهي الناشئة حتى  
تعود ولو بعد سفره خلافا للشافعي والقول لها في عدم التشوز بيمينها وتسقط به المفروضة  
لا المستدانة في الاصح كالوقت قيد بالخروج لانها لو ما نعتت من الوطني لم تكن ناشئة  
وشمل الخروج الحكمي كان المنزل لها فمعتت من الدخول عليها فهي كالخارجة ماله لم تكن  
سالتة النفقة ولو كان فيه شبهة كبيت السلطان فامتنعت منه فهي ناشئة لعدم اعتبار الشبهة  
في زماننا بخلاف ما خرجت من بيت الغيب او ايت الذهاب اليه او السفر معه او مع  
اجنبي بعته لينقلها فلها النفقة وكذا لو اخرجت نفسها الاوضاع صبي وزوجها شريف

مطل  
كل محبوس لمنفعة غيره  
تلزمه نفقته

مطل  
تسقط النفقة المفروضة  
بالتشوز لا المستدانة

ولم يخرج وقيل تكون ناشئة ولو سلمت نفسها بالليل دون النهار او عكسه فلا نفقة لنقص  
التسليم قال في المجتبى وبه عرف جواب واقعة الفتوى في زماننا لان لو تزوج من المحنرات  
التي تكون بالنهار في مصالحها وبالليل عنده فلا نفقة لها انتهى قال في النهر وفيه نظر **ومحبوسة**  
ولو ظلم الا اذا حبسها هو بدين له فلها النفقة في الاصح جوهرية وكذا لو قدر على الوصول اليها في  
الحبس صير قتيه كحسه مطلقا لكن في نصيحه القدوري لو حبس في سجن السلطان فالصحيح سقوطها  
وفي البحر عن مال الفتاوى ولو حيف عليها الفساد تجبس معه عند المتأخرين **ومريضه لم ينفق**  
اي لا يمكنها الانتقال معه اصلا فلا نفقة لها وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم تقديره **بالحس** **ومعصوم**  
كرها **وحاجة** ولو نقلت لامه **ولو تحرم لغوات الاحتباس** ولو معه فعليه نفقة **المحضر خاصة**  
لان نفقة الضرورة لا الكرا **امتنعت المرأة من الطحن** **والخبز ان كانت ممن لا تخدم** او كان بها  
علة فعليه ان ياتىها **بطعام مهيا** **والا** بان كانت ممن تخدم نفسها وتقدر على ذلك **لا يجب**  
عليه ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك لوجوبه عليها اذ ياتى ولو شريفة لانه عليه السلام قسم الاعمال  
بين علي وفاطمة فجعل اعمال الخارج على علي والداخل على فاطمة مع انها سيدة نساء العالمين بحسب  
**وتجب عليه آلة الطحن** **وايئة شرب** **وطبخ** **كلوز** **وجرة** **وقدر** **ومغرفة** **وكذا** **ساير ادوات**  
البيت كخمسير ولبد وطنفة وما تنتظف به ونحوه يل الوسخ كمشط واشنان وما يمنع الصنات  
ومداس رجلها وتامة في الجوهرة والبحر وفيه اجرة القابلة على من استاجرها من زوجة او  
زوج ولو جات بلا استيجار قيل عليه وقيل عليها **وتقصر** **لها الكسوة** **في كل نصف حول**  
**مرة** **لتجدد الحاجة** **حرا** **وبردا** **او للزوج** **الاتفاق** **عليها بنفسه** ولو بعد فرض القاضي خلاصه  
**الا ان يظهر للقاضي عدم انفاقه** **يفرض** **اي** **يقدر** **لها** **بطلبها** **مع** **حضرة** **وبيامره** **ليعطها** **ان**  
**شكت** **مطله** **ولم** **يكن** **صاحب** **مايدة** **لان** **لها** **ان** **تاكل** **من** **طعامه** **وتتخذ** **قربا** **من** **كره** **باسه** **بلا** **اذ** **ته**  
**فان** **لم** **يمط** **حبسه** **ولا** **تسقط** **عنه** **النفقة** **خلاصة** **وغيرها** **وقوله** **في كل شهر** **اي** **كل** **مدة** **تناسبه**  
**كمون** **للمحترق** **وسنة** **للدعقات** **وله** **الدفع** **كل** **يوم** **كما** **لها** **الطلب** **كل** **يوم** **عند** **المسا** **اليوم** **الآتي** **ولها**  
**اخذ** **تقيل** **بنفقة** **شهر** **فاكثر** **خوفا** **من** **غييبته** **عند** **الثاني** **وبه** **يفتي** **فتح** **وقدس** **ساير** **الديون** **عليه**  
**وبه** **افتى** **بعضهم** **جواهر** **الفتاوى** **من** **كفالة** **الباب** **الاول** **ولو** **كفل** **لها** **كل** **شهر** **كل** **ايد** **وقع** **على** **الايد**  
**وكذا** **لو** **لم** **يقبل** **ابدا** **عند** **الثاني** **وبه** **يفتي** **بحسب** **وفيه** **عليها** **دين** **لزوجها** **لم** **يلتقيا** **فما** **صا** **الابوضاه**  
**لسقوطه** **بالموت** **بخلاف** **ساير** **الديون** **وفيه** **اجرت** **دارها** **من** **زوجها** **لم** **يلتقيا** **فما** **صا** **الابوضاه**  
**عليه** **ولو** **دخل** **بها** **في** **موت** **كانت** **فيه** **باجر** **فطولبت** **به** **بعد** **سنة** **فقالت** **له** **اخبر** **تلك** **بان** **المنزل**  
**بالكرا** **عليك** **الا** **جر** **فهو** **عليها** **لانها** **العاقدة** **بذل** **ذيه** **ومفهومه** **انها** **لو** **سكنت** **بغير** **اجارة** **في**  
**وقف** **او** **مال** **يقيم** **او** **معد** **لا** **استغلال** **فالاجرة** **عليه** **فليحفظ** **ويقدر** **لها** **بقدر** **العلا** **والخص**  
**ولا** **تقدر** **بدر** **الهم** **وودنا** **نيز** **كما** **في** **الاختيار** **وعزاه** **المص** **لشرح** **المجمع** **للمص** **لكن** **في** **البحر**  
**عن** **المحيط** **نثر** **المجتبى** **ان** **شأ** **القاضي** **فرضها** **اصنافا** **او** **قومها** **بالدرهم** **ثم** **يقدر** **بالدرهم**  
**ويقدر** **لو** **قوت** **على** **نفسها** **فله** **ان** **يرفعها** **للقاضي** **لتاكل** **بما** **فرض** **لها** **خوفا** **عليها** **من** **المنزل**



فانه يفره كماله ان يرفعها للقاضي ليس الثوب لان الزينة حقها **وتزاد في الشاخصة** وسوالا  
وما يدفع به اذى حر وبرد وحافا وفراشا وحدها لانها ربما تتعزل عنها ايام حيلتها ومرجتها  
**ان طلبته ويختلف ذلك** يسارا واعسارا وحالا او بطلا واختيار وليس عليه خفها بل خف امتها  
مجتبى وفي البحر قد استفيد من هذا انه لو كان لها امتعة من فرش ونحوها لا يسقط عنها الزوج  
ذلك بل يجب عليه وقد رايته من يامرها بفرش امتعتها ولا ضيا فيه جبر عليها واذ لك حرام  
لمنع كسوتها انتهى لكن قد منا في المهر عنه عن المبتغى لو زفت اليه بلاجهان يليق به فله  
مطالبة الاب بالنقد الا اذا سكت انتهى وعليه فلو زفت به اليه لا يحرم الله عليه الانتفاع به وفي  
عرفنا يلزم من كثرة المهر لكثرة الجهار وقلته لقلته ولا شك ان المعروف كالشرط فيبغى العمل  
بما تركه في النهر وفيه عن قضا البحر هل تقرير القاضي بالنفقة حكم منه قلت نعم لان طلب  
التقرير بشرط دعوى فلا يسقط بمضى المدة ولو فرض لها كل يوم او كل شهر هل يكون قضا  
ما دام النكاح قلت نعم الا مانع ولذا قالوا الا برأ قبل الفرض باطل وبعده يصح مما مضى وموت  
شهر مستقبل حتى لو شرط في العقد ان النفقة تموين من غير تقدير والكسوة كسوة الشتاء  
والصيف لم يلزم فلها بعد ذلك طلب التقرير فيها ولو حكم بموجب العقد ما لكى يرى ذلك  
فلما حنفى تقريرها لعدم الدعوى والحادثة بقى لو حكم الحنفى بفرضها دراهم هل للشاخي بعده  
ان يحكم بالتقوين قال الشيخ قاسم في موجبات الاحكام لا وعليه فلو حكم الشاخي بالتقوين  
ليس للحنفى بخلافه فليحفظ لو اتفقا بعد الفرض على ان تاكل معه تمويها بطل الفرض السابق  
لرضاها بذلك وفي السراجية قور كسوتها دراهم ورضيت وقضى به هل لها ان ترجع وتطلب  
كسوة قاشا اجاب نعم وقالوا ما بقى من النفقة لها فيقضى باخرى بخلاف اسراف وسرفقة  
وهلاك ونفقة محرم وكسوة الا اذا تمرت بالاستعمال المعتاد او استعملت معها اخرى فيفرض  
اخرى ويجب **لخادمها المملوك** لها على الظاهر ملكا تاما ولا شغل له غير خدمتها بالفعل  
فلو لم يكن في ملكها او لم يخدمها لا نفقة له لان نفقة الخادم بازاء الخدمة ولو جازها بخادم  
لم يقبل منه الا برضاها فلا يملك اخراج خادمها بل زاد وعليه بحر جرحا **لو حرة** لامة  
جوهره لعدم ملكها **موسرا** لا معسرا في الاصح والقول له في العسار ولو برضا في بيتها اولى  
حايته **ولو له اولاد** لا يكتفيه خادم واحد فرض عليه **لخادمين** او اكثر اتفاقا فتح وعزل الثاني  
غنية زفت اليه بخدم كثير استحققت نفقة الجميع ذكره المصنف ثم قال وفي البحر عن الغاية  
وبه نأخذ قال وفي السراجية ويفرض عليه نفقة خادمها وان كانت من الاشراف فرض  
نفقة خادمين وعليه الفتوى ولا يفرق بينها **بغيره** عنها بانواعها الثلاثة **ولا**  
**بعدم ايقايه** لو غايبا **حقها** ولو **موسرا** وجوز الشاخي باعسار الزوج وتبعضها بغيبة  
ولو قضى به حنفى لم ينفذ نعم لو امر شافعيًا ففرضي به نفذ اذ المهر ينشئ الامر والمأمور  
بحر وبعد الفرض **يا امرها القاضي** بالاستدانة لتحيل عليه وان ابى الزوج اما بدوين  
الامر فيرجع عليها وهي عليه ان صرحت بانها عليه او نوت ولو انكر نيتها فالقول له مجتبى

وتجب الادانة على من تجب عليه نفقتها ونفقة الصغار لولا الزوج كاخ وعمر ويجبس الاخ  
ونحوه اذا امتنع لان هذا من المعروف بل يلى واختيار وسيستخرج قضي بنفقة الاعسار  
ثم ايسر في صمته ثم نفقة يساره في المستقبل او بالعكس **وجب الوسط** كما مر صاحت  
زوجها على نفقة كل شهر على دراهم ثم قالت لا تلقيني ذيرت ولو قال الزوج لا يطبق ذلك فهو  
لازم فلا التفات لمقاتلته بكل حال الا اذا تغير سعر الطعام وعلم القاضي ان ما دون ذلك المصالح عليه  
يلقيها في يفرض كفايتها بقله المص من الحايته وفي البحر عن الزخيرة الا ان يتعرف القاضي عن  
حاله بالسؤال من الناس فيوجب بقدر طاقتة والظهيرية صالحها عن نفقة كل شهر على مائة  
درهم والزوج محتاج لم يلزمه الا نفقة مثلها **والنفقة لا يصير دينا الا بالقضاء والرضا**  
اي اصطلاحها على قدر معين اصنافا او دراهم فقبل ذلك لا يلزم شيء وبعده ترجع بما انفقت  
ولو من مال نفسها بلا امر قاض ولو اختلفت المدة فالقول له والبينة لها ولو انكرت اتفاقية  
فالقول لها بيمينها ذخيرة **وموت احداهما وطلاقها** ولو رجعا ظهريه وحايته واعتمد  
في البحر بحثا عدم سقوطها بالطلاق لكن اعتمد المص ما في جواهر الفتاوى والفتوى على عدم  
سقوطها بالرجمي كيملا يتخذ الناس ذلك صلة واستحسنة محشي الاشياء وبالاول افتى شيخنا  
لكن صحح الشربلا في شرحه لوهيانية ما بحثه في البحر من عدم السقوط ولو باينا قال وهو  
الاصح ورد ما ذكره ابن الشحنة فتأمل عند الفتوى **يسقط المفروض** لانها صلة **الا اذا**  
**استدان** بامر قاض فلا تسقط بموت او طلاق في الصحيح لما مر انها كاستدانته بنفسه  
وعبارة ابن الكمال الا اذا استدانته بعد فرض قاض ولو بلا امره فيلحق **ولا ترد النفقة والكسوة**  
**المجالة** بموت او طلاق عجلها الزوج او ابوه ولو قايمة به يفتى **ببيع الفن** ويسعى بدير  
ومكاتب لم يجز **المأذون بالنكاح** وبدونه يطالب بعد عتقه **في نفقة زوجته** المفروضة  
اذا اجتمع عليه ما يجزى عن اديه ولم يفده ذخيرة ولو بنت المولى لامة ولا نفقة ولده  
ولو زوجته حرة بل نفقته على امه ولو مكاتبه لتبعته للام ولو مكاتبين سعى لامة ونفقته  
على ابيه جوهره **مرة بعد اخرى** اي لو اجتمع عليه نفقة اخرى بعد ما اشتراه من علم به  
او لم يعلم ثم علم فرضي بيع ثانيا وكذا المشتري الثالث وهلم جرا لانه دين حادث قاله  
الكمال فاني الدرر تبعها للمصدر وهو وتسقط **بموته وقته** في الاصح **وبيع في دين غيرها**  
مرة لعدم التجرد وسيجي في المأذون ان للفرما استسعا ومفاده ان لها استسعا ولو لنفقة  
كل يوم بحر قال وهل بيع في كفتها ينبغي على قول الثاني المفقى به نعم كما يباع في كسوتها  
**ونفقة الامة المنكوحة** ولو مدبرة او ام ولد اما المكاتبه فكالحرة **انما تجب** على الزوج ولو  
عبدا بالتبوية بان يدفعها اليه ولا يستخدمها فلو استخدمها المولى او اهله **بعد لها او**  
**بواها بعد الطلاق** لاجل **انقضاء العدة** لا قبله اي ولم يكن جواها قبل الطلاق سقطت  
بخلاف حرة نشرت فطلقت فعادت وفي البحر بحثا فرضها قبل التبوية باطل ونفقات  
الزوجات المختلفة مختلفة بحالهما وكذا تجب لها السكنى في بيت خال عن اهله سوى طفله



مط  
المس

الذي لا يفهم للمخاع وامته وام ولده **واهلها** ولو ولد لها من غير **بقدر حالها** كطعام وكسوة وبيت  
مفرد من دار له غلق زاد في الاختيار والعيني ومراق ومفاده لزوم كنيف ومطبخ وينبغي  
الاقتناء بحسب كفاها لحصول المقصود هداية وفي البحر عن الخاتمة يشترط ان لا يكون في الدار  
احد من احوال الزوج يوذيتها ونقل المص عن الملتقط كفايته مع الاحياء الامع الضرايس  
فلكل من زوجته مطالبة ببيت من دار على حدة **ولا يلزمه ان يات بها بموسنة** ويأمره باسكانها  
بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش سراجية ومفاده ان البيت بلا جيران ليس مسكنا  
شرعيا بحسب وفي النهروان وجوبها لو البيت خاليا عن الجيران لاسيما اذا خشيت على  
عقلها من سعة قلبه **قلت** لكن نظرية الشرع لا يلا بما من ان ما لا جيران له غير مسكن شرعي  
فتنبه **ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين** في كل جمعة ان لم يقدر على ان يات بها على ما اختاره في  
الاختيار ولو ابواه من امثلا واختارها فعليه ان يات بها ولو كافرا وان ابى الزوج فتح **ولا**  
**يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل سنة** لها الخروج ولهم  
الدخول زليعي **ومنهم من الكينونة** وفي نسخة من البيتونة لكن عبارة من لا مسكين من  
القرار **عندها** به يفتي خاتمة ومنعها من زيارة الاجانب وعبادتهم والوليمة وان اذن كانا  
عاصيين كما مر في باب المهر وفي البحر له منعها من الغزل وكل عمل ولو تبرا عالا اجنبى ولو قابله  
او معسلة لتقدم حقه على فرض الكفاية ومن مجلس العلم الا النازلة امتنع زوجها من سواها  
ومن المحام الا النفسا وان جاز بلا تزيين وكشف حورة احد قال الباقي وعليه فلا خلاف في  
منعها من العلم بكشف بعضه وكذا في الشرع لائمية معزيا للكمال **وتفرض** النفقة بانواعها  
لزوجة الغائب مدة سفر صير فيه واستحسنة في البحر ولو مفقودا **وطفله** ونشأه كغيره من  
وانثى مطلقا وابويه فقط فلا تفرض لملوكه واخيه ولا يقضى عنه دينه لانه قضاء على الغائب  
في ماله له من جنس حقه كغير وطعام اما خلافة فيفتقر للبيع ولا يباع مال الغائب انتقا قأ  
**عند او على من يقرب به عند الامانة** وعلى للدين ويبدأ بالاول ويقبل قول المودع في الدفع  
للفقعة لا المديون الا بينة او اقرارها بحسب وسببها ولو اتفقا بلا فرض ضمنا بل ارجوع **وبالزوجه**  
وبقرابة الولاد وكذا الحكم ثابت **اذا علم قاض بذلك** اي بمال وزوجية ونسب ولو علم يجرها  
احتياج على الاقرار بالآخر ولا يمين ولا بينة هنا عدم الخصم **واقفها** اي اخذ منها كفيلا بما اخذته  
وجوبا في الاصح **ويجلفها معه** اي مع الكفيل احتياطا وكذا كل اخذ نفقة فلو ذكر الضمير كان الكمال  
لكان اولى ان الغائب **لم يعطها النفقة** ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها فان حضر  
الزوج وبرهن انه اوفاها النفقة طولت على او كفيلا بردها اخذت وكذا لو لم يبرهن ونكحت  
ولو اقرت طولت فقط **لا تفرض على غائب باقامة الزوجة بينة على النكاح** او النسب **ولا**  
تفرض ايضا **ان لم يخلف مالا فاقامت بينة ليفرض عليه ويأمرها بالاستدانة** ولا يقضى  
به لانه قضاء على الغائب **وقال زفر يقضى بها اي بالنفقة لايه** اي بالنكاح **وعمل**  
القضاة اليوم على هذا للحاجة فيفتي به وهذا من الست التي يفتي بها بقول زفر وعليه

فلو

فلو غاب وله زوجة وصغار تقبل بينتها على النكاح ان لم يكن عالما به ثم يفسر من لم يعلمها  
بالانفاق او الاستدانة لتزجج بحر **وتجب لمطقة الزوجي والباين والفرقة بلا معصية**  
**اختيار عتق وبلوغ وتفريق بعدم كفاية النفقة والسكنى والكسوة** ان طالت المدة  
ولا تسقط النفقة المفروضة بمعنى العدة على المختار من اذيه ولو ادعت امتداد الطهر  
فلها النفقة مالم يحكم بانقضائها مالم تدع الحبل فلها النفقة المستتين من طلقها  
فلو مضت ثم تبين ان لا حبل فلا رجوع عليها وان شرطه لانه شرط باطل بحسب ولو  
صالحها عن نفقة العدة ان بالاشهر صح وان بالحض لا بالجمالة **لا تجب** النفقة  
بانواعها **لمعدة موت مطلقا** ولو حاملا **الا اذا كانت ام ولد** وهي حامل من مولاه  
فلها النفقة من كل المال جرهره **وتجب السكنى فقط لمعدة فرقة بمعصيتها** الا  
اذا خرجت من بيتة فلا سكنى لها في هذه الفرقة فتستاق وكفاية كردة وتقتيل ابنه **لا**  
**غيرها** من طعام او كسوة والفرق ان السكنى حق الله فلا تسقط بحال والنفقة حقها  
فتسقط بالفرقة بمعصيتها **وتسقط النفقة برودتها بعد البت** اي ان خرجت من  
بيتة والا فواجبة فتستاق **لا بتكليف ابنه** لعدم حبسها بخلاف المرتدة حتى لو لم تحبس  
فلها النفقة الا اذا لحقت بدار الحرب ثم عادت وثابت لسقوط العدة بالحاق لانه  
كالوفا بحسب وهو يشترى الى انه قد حكم بالحاقها والا فتعود نفقتها بعودها فيلحظ تجب  
النفقة بانواعها على الحق **لطفلة** يوم الانثى واجمع **الفقير** الله الحق فان نفقة المملوك  
على مالكة والغنى في ماله الحاضر فلو غايبا فعلى الاب ثم يرجع اذا شهد لا ان تولى الادانة  
ولو كانا فقيرين فالاب يكتب او يتكلف وينفق عليهم ولو لم يتيسر انفق عليهم القريب وجع  
على الاب اذا اليسر ذخيره ولو خاصته الام في نفقتهم فرضها القاضي وامره بدفعها للام مالم  
يثبت خيانتها فيدفع لها صبا حا ومساء او يامر من ينفق عليهم وصح صلبها عن نفقتهم  
ولو بزيادة لیسيرة تدخل تحت التقدير وان لم تدخل طرحت ولو على مالا ليقيم زيدا  
بحسب ولو ضاعت رجعت بنفقتهم دون حصتها وفي المنية اب معسروا م موصى نوؤس  
الام بالاتفاق ويكون دينها على الاب وهي اولى من الجدا المؤس وفيها النفقة على الحر الاولاد من  
الامة ولا على العبد الاولاد ولو من حرة وعلى الكافر نفقة ولده المسلم كما سيجي **وكذا تجب**  
**لولده الكبير العاجز عن الكسب** كانه مطلقا ومن ومن يلحقه العار بالتكسب وطالب علم  
لا يتفرغ لذلك كذا في الزليعي والعيني واقفي ابو حامد بعد ما لطلبة زماننا كما بسط في القنية  
ولذا قيده في الخلاصة بذي رشد **لا يشاد** كاي الاب ولو فقيرا **احد** **لك النفقة ابويه**  
**وعرسه** به يفتي مالم يكن معسرا فيلحق بالبيت فتجب على غيره بل ارجوع عليه على الصحيح من  
المذهب الا لام موصى بحسب قال وعليه فلا بد من اصلاح المتن جوهره **فدرو** لو لم يقدر  
الا على نفقة احد ابويه فالام احق ولوله اب وطفل فالطفل احق وقيل يقسمها بينهما وعليه  
نفقة زوجة ابنه وام ولده بل وتزويجها ونسبه ولوله زوجات فعليه نفقة واحدة يدفعها







مطلوب  
لا يصح الا ان يستدان له من  
عليه بعد البلوغ

المتنع من نفقة القريب المحرم يضرب ولا يجبر لفواتها بعضى الزمن فيستدرك بالضرب  
وقيد في النهر بجنا بما فوق الشهر لعدم سقوط ما دونه كما هو ولا يصح الاستدانة ليرجع  
عليه بعد البلوغ **وتجب النفقة** بانواعها **المملوك** منفعة وان لم يملكه رقبة كوصى بخدمته  
وفي القنية نفقة المبيع على البائع مادام في يده هو الصحيح واستشكل في البحر بانه  
لا يملك له رقبة ولا منفعة فينبغي ان تلزم المشتري **فان امتنع فهو في كسبه** ان قدر بانه  
كان صحيحا ولو غير عارف بصناعته فيوجز نفسه كعقبت البناء **والا** لكونه زنا او جارية لا يوجز مثلها  
**امره القاضى يبيعه** وقال لا يبيعه القاضى وبه يفتى **ان محله** والاكدم ورواها ولد الزم بالاتفاق لا  
غير **عبد لا ينفق عليه مولاه** اكل او اخذ من مال مولاه قدر كفايته بلاء رضاه ان عاجزا عن الكسب  
او لم ياذن له فيه **والا** ياكل لحما الوقت عليه مولاه لا ياكل منه بل يكتب ان قدر محتجتي وفيه ثنا زعا  
في عبد او دابة في ايديهما يجبران على نفقته **نفقة العبد المصوب على الغاصب** الى ان يرد  
الى مالكه **فان طلب الغاصب من القاضى الامر بالنفقة** ان يبيع لا يجيبه لانه مضمون عليه ولكن  
ان خاف القاضى على العبد الضياع باعه القاضى لا الغاصب وامسك القاضى ثمنه **فان طلب**  
**المودع** او اخذ الا بقى او احد شرى بكي عبد غابا احدها من القاضى الامر بالنفقة على عبد الودعة  
وتجوزها لا يجيبه لئلا تاكله النفقة بل **يوجز وينفق منه او يبيعه** ويحفظ ثمنه **لمولاه** دفعا للفر  
والنفقة على الاخر والراهن والمستعير واما كسوته فعلى المعير وتسقط بعقته ولو زنا وتلزم  
بيت المال خلاصة دابة مشتركة بين اثنين امتنع احدهما من الاتفاق **اجبر القاضى** لئلا  
يتضرر شريكه جوهره وفيها **ويومر** اما بالبيع واما بالاتفاق على ما يمد ديانة **لاقتضا على**  
**ظاهر المذهب** انتهى عن تغذيب الحيوان واصناعته المال وعن الثاني يجبر ورجحه الطحاوى  
والكامل وبه قالت الايمة الثلاثة ولا يجبر في غير الحيوان وان كره فضييع المال ما لم يكن له  
شريك كما مر **قلت** وفي الجوهر وان كان العبد مشتركا فامتنع احدهما انفق الثاني ورجع  
عليه ونقل المصنف عن الجهر عن الخلاصة انفق الشريك على العبد في غيبة شريكه بلا اذن الشريك  
او القاضى فهو مستطوع وكذا الخمل والزرع والودعة واللقطة والدار المشتركة اذا استمرت  
**كتاب العتق** يوزن الاسقاطات باسماء اختصاصا فاسقاط الحق عن  
القصاص عفو وعما في الذمة ابرا وعن البضع طلاق وعن الرق عتق وعتوق به لا بالاتفاق  
ليعم نحو استيلاء وملكك قريب **هو** لغة الخروج عن المملوكية من باب ضرب ومصدره  
عتق وعتاق وشرعا عبارة عن اسقاط المولى حقه عن مملوك بوجه مخصوص **يصير**  
**المملوك** به اى بالاسقاط المذكور من الاحرار وركنه اللفظ الدال عليه او ما يقوم مقامه  
ملكك قريب ودخول حوزنى اشترى مسلمات الحرب وصفته واجبة لكفارة ومباح بلاء  
نية لانه ليس بعبادة حتى صح من الكافر ومنه ديب لوجه الله لحديث عتق الاعضاء وهل  
يحصل ذلك بتدبير وشر قريب الظاهر نعم ومكره لقلان وحرام بل كفر للشيطان  
**ويصح من حر مكلف** ولو مسكران او معوها او مخطيا او مريضا او لا يعلم بانه مملوك كقول

الغاصب

الغاصب للمالك او البائع المشتري اعتق عبدي هذا واثار الخ المبيع عتق لا من صبي ومعتوه  
ومدهوش ومنه رسم ومغنى عليه ومجنون ونأيم كالا يصح طلاقهم ولو اسند له حالة ما ذكر او قات  
واذا حرم في دار الحرب وقد علم ذلك فالقول له **في ملكه** ولو رقبة لمكاتب وخرج عتق  
الحمل اذا ولدته لستة اشهر فالتش ولو لا قل صح **ولو باضافته اليه** كان ملكتك او الى سبيته  
مجانا اشتريتك فانت حر بخلاف ان مات مورثي فانت حر لا يصح لان الموت ليس سببا للملك  
ومن لطايف التعليق قوله لامته ان مات ابى فانت حرة فباعها لابييه ثم نكحها فقال ان مات ابى  
فانت طالق تثبتت فمات الاب لم تطلق ولم تعتق ظهريه وكانه لان الملك ثبت مقارنا له بالموت  
تأمل **بصريه بلاينة** سواء وصفه به كانت حرة او عتق او عتقها او عتق او محرم ولو  
ذكر الحبر فقط كان كناية او اخبر بخبر تركك او اعتقتك او اعتقك الله في الاصح ظهريه  
**وهذا مولاي** او نادى بخي **يا مولاي** او يا مولاي بخلاف افا عبدك في الاصح او يا حر  
او يا عتقك ولو قال اردت الكذب او حرية من العمل دين الا اذا سماه به واشهد اذا  
ناداه بمرادفه بالجمية كما زاد او عكس بان سماه بازا و ناداه بالعربية بيا حر عتق  
لعدم العلنية **كذا راسك حر** ووجهك حر وتجوها ما يصر به عن البدن كما مر في الطلاق  
ولو اضافه لغيره شايع كثلثة عتق ذلك القدر لغيره عند الامام كما سيجي ومن الضريح قوله  
لعبدك انت حرة ولا مته انت حر خائنه ومنه وهبتك او بعثك نفسك فيعتق مطلقا ولو  
زاد بكرا توقف على القبول فتح ومنه المصدر نحو العتاق عليك وعتقك على فيعتق بلاء  
نية ولو زاد واجب لم يعتق لجواز وجوبه لكفارة ظهريه وفي البدائع قيل له اعتق عبدك  
فاوما برسه ان نعم لم يعتق ولو زاد من هذا العمل عتق قضا ولو قال يا سالم فاجابه غانم فقال  
انت حر ولا نية له عتق المجيب ولو قال عتيت سالما عتق قضا وفي الجوهره قال لمن لا يجز  
العربية قل لعبدك انت فقال له عتق قضا ولو قال راسك راس حرة بالامانة لا يعتق  
وبالتنوين عتق لانه وصف لا تشبيه **وبكنايته ان نوى** للاختلال **كلامك لي عليك**  
**اولا سبيل** اولارق **وخرجت من ملكي** وخليت سبيلك وكقوله لامته **قد اطلقتك**  
وانت اعتق او لزوجه اطلق من فلات وهي مطلقة تعتق وتطلق ان نوى كتمهجهما  
وفي الخلاصة قال لعبدك انت غير مملوك لا يعتق بل تثبت له احكام الاحرار حتى يعتق  
بانه مملوك ويصدق فيه فيملكه وكذا ليس هذا بعبدى لا يعتق وقاس عليه في البحر لا يملك  
لي عليك لكن نازعه في النهر ويصح ايضا **هذا ابني** او بنتي **للاصغر** بن من المالك **ولا اكبر**  
**وكذا هذا ابني** او جدى او هذه امي **وان لم يصلحوا لذلك** او لم ينو العتق لانها صريح  
الاكناية ولذا جاءوا بالبا واخرها لتفضيلها فان صلحوا وجهوا انسابهم في مولدهم وليس للقبائل  
اب معروف ثبت النسب ايضا ما لم يقل ابني من الزنا فيعتق فقط وهل يشترط تصديقه  
فيما سوى دعوة النبوة قولان ولا نصير امه ام ولد ولو قال لعبدك هذه بنتي او لامته هذا  
ابني اقتصر للنية وفي هذا خالي او عمي عتق واخي لا مال له ينو من النسب لا يعتق بيا ابني



ويا اخي ويا اخي ويا اخي ولا سلطان عليك ولا بالفاظ الطلاق صريحه وكنايته بخلاف  
عكسه كما ست وان نوى قتل الاخيرة لتوقفه في النزاع على النية كما نقله ابن الكمال وكذا  
نفي السلطان كارجحه الكمال واقره في البحر وكذا انت مثل الحر يعتق بالنية ذكره ابن  
الكمال وغيره الا في قوله اطلقتك ولولعبدك فتح امرك بيدك او اختاري فانه  
عنتق مع النية فهو من كنايات العتق ايضا ولا بدع بدائع ويتوقف على القول في المجلس  
وكذا اختار العتق او امر عتقك بيدك وان لم يحجج للنية لان التمليك كالطلاق ولا عتق بخو  
انت على حرام وان نوى لكن يكفر بوطيها ويصح ايضا بقوله عتدي او حارري او جداري  
حر كما لوجع بين امراته وبهيمة او حجر وقال احدا كاطلق امراته لا لوجع بين  
امراته او امته الحية والميتة جوهره وزيلعي ويصح ايضا بملك ذي رحم محرم اي قريب  
حرم نكاحه ابد او شقصا فيعتق بقدره عنده او حملا كشرار وجهه ابيه الحامل منه  
ولو المالك صبيبا او مجنونا او كافرا في دارنا حتى لو اعتق المسلم او الحر عتده  
في دار الحرب لا يعتق بعتقه بل بالتخلية فلا ولا له خلافا للثاني ولوعبدك مسلما او ذميا  
عتق بالاتفاق لعدم محليته للاسترقاق زيلعي ويصح ايضا بتخي بر لوجه الله والشيطان  
والصنم وان اشر وكفره بالاعتاق للصنم المسلم عند قصد التعظيم لان تعظيم الصنم كفر  
وعبادته الجوهرة لو قال للشيطان او للصنم كفر ويصح ايضا بكراهي الكراه ولو غير  
ملجي وسكر بسبب مخطور سبي ان كل مسكر حرام فلا يخرج الا شرب المضطر فانه كالانحاء  
وتصح ايضا مع هذا هو عدم قصد حقيقة ولا مجاز وان علق العتق بشرط كدخول  
دار صح وعنتق اذا دخل والتعليق بامر كايين تخيخ فلو قال لعبدك وهي في ملكه  
ان ملكك فانت حر عتق للمال بخلاف قوله لكانت ان انت عتدي فانت حرا  
يعتق لقصور الاضافة ظهير به وفيها تصح حرا تعليق وتقوم حرا تخيخ قال ان سقطت  
حارري فزهب به للما ولم يشرب عتق لان المراد عرض الما عليه قال عتدي الذي هو قدوم  
الصبيبة حر عتق من صحبة سنة هو المختار ولو قال انت عتق ونوى في الملك دين ولو  
زاد في السن لا يعتق وعنتق بما انت الاحر لا بما انت الا مثل الحر وان نوى ولا  
بكل ما حر ولا بكل عبد في الارض وكل عبيد الدنيا او اهل بلخ حر عند الثاني وبه  
يفي بخلاف في هذه السكة او الدار بحر حر حاملا عتقا اصالة وقصدا اذا ولدته  
بعد عتقها لاقل من نصف حول ولو لاكثر عتق تبعا وثمرته انحرار ولا به ولو حرره  
ولو بلفظ علقته ومضغة او ان حملت بولد فهو حر عتق فقط ولم يجز بيع الام وجاز  
هبتها ولو دبره لم تجز هبتها في الاصح لانه كشاع وبطل شرط المال عليه وكذا على امه  
لكن يشترط قبولها للعتق وفي الظهيرية قال ما في بطنك متى ادى الى الفاعل تعليق وفيها  
اوصى به ومات فاعتقه الورثة جاز وصنوه يوم الولادة ولو قال ابي ولد في  
بطنك حر فولدت ولدين فاولها خروجا ابي والولد مادام جنيبا يتبع الام ولو

مطل  
القدم سنة

ولو بهيمة فيكون لصاحب الانثى وبوكل ويضحي به لو امه كذلك في الملك بساير اسبابه  
والرق الاول والمغرور وصورة الرق بلا ملك كالكفار في دار الحرب فان كلهم ارقا غير  
مملوكين لاحد فاول ما يوجب الاسير يوصف بالرق لا المملوكية حتى يجوز بدرا فاذ  
اخذت ومعها ولديتها في الرق فتستاق والحرية والعتق وفروعه ككتابة وتدبير  
مطلق واستيلاد اذ الرق يشترط الزوج حرية الولد كما مر وفي رهن ودين وحق اضحية واستزاد  
بيع وشريان ملك فمى اثنا عشر ولا يتبعها في كفالة واجارة وجناية وحدوق و  
وزكاة سائمة ورجوع في هبة وايضا بخدمتها ولا يتذكر في ذكاة امه فهي تسع  
كما بسط في بيع الاشياء وزاد في البحر ولا في نسب حتى لو نكحها شمي امه فولد لها  
هاشمي كايه رقيق كامة ولا يتبعها بعد الولادة الا في سيئلتين اذا استخفت الام بينة  
واذا بيعت البهيمة ومعها ولدها وقتها وولد الام من زوجها ملك لسيدتها  
بتعالها وولدها من مولاها حر وقد يكون حرا من رقيقين بلا تخيير كان نكح  
عبد امه ابيه فولد حر لانه ولد للمولى ظهير به وعليه فولد لها من سيدتها او  
من ابنه او ابيه حر في حرم حلت امته كافر من كافر فاسلم هل يوم ما لكها الكافر  
بييعها لاسلامه تبعا قال في الاشياء لمراره قلت الظاهر انه لا يجبر لانه قبل  
الوضع موهوم وبه لا يسقط حق المالك باب عتق البعض اعنتق  
بعض عبده ولو بهما صح ولزمه بيانته وسبق فيما بقي وان شاء حرره وهو اي يعتق  
البعض كما تب حتى يودي الا في ثلاث بلا رد الى الرق لو عجز ولو جمع بينه وبين قن  
في البيع بطل فيها ولو قتل ولم يترك وفا فلا قود بخلاف المكاتب وقال من اعتق بعضه  
عتق كله والصحيح قول الامام فتستاق عن المضمرات والخلاف مبني على ان الاعتاق  
يوجب زوال الملك عنده وهو متجن وعندها زال الرق وهو غير متجن وعلى هذا  
الخلاف التدبير والاستيلاد لا خلاف في عدم تجزى العتق والرق من الضرب ما في  
البدائع من تجزى بهما عند الامام لان الامام لو ظهر على جماعة من الكفرة وضرب الرق على  
انصافهم ومن على الانصاف جاز ويكون حكمهم بقا كالمبعض ولو اعتق شريك نصيبه  
فلشريكه ست خيارات بل سبع اما ان يحوز نصيبه تجزى او مضافا لمدة الاستسقاء فتح  
او يصالح او يكاتب لا على اكثر من قيمته لوم من التقدين ولو عجز استسقى فان امتنع اجره  
جبرا او يدبر وتلزمه السعاية للحال فلو مات المولى فلا سعاية ان خرج من الثلث  
او يستسقى العبد كما مر والولد لهما لانهما المعتقان او يضمن المعتق للموسر او قد  
اعتق بلا اذنه فلو يد استسعا على المذهب ويرجع بما ضمن على العبد والولا كله له  
لصدور العتق كله من جهته حيث ملكه بالضان وهل يجوز الجمع بين السعاية والضمان  
ان تعدد السر كما نعم والا لا ومتى اختار امراتين الا السعاية فله الاعتاق ولو باعه  
او وهبه نصيبه لم يجز لانه كما تب ويساره بكونه مالكا قدر قيمة نصيبه الاخر

مطل  
هاشمي كايه رقيق كامة



يوم الاعتاق سوى ملبوسه وقوت يومه في الاصح يحسب ولو اختلفا في قيمته ان قايا قوم  
للحال والا فالقول للمعتق لانكاره الزيادة وكذا لو اختلفا في ساره وعساره ولو شهد  
اي اخبر بعدم قبولها وان تعدد والجرحهم مغنا بدائع كل من شريكين يعتق الاخر  
حظه فانكر كل سعي لهما ماله يحلفهما القاضي في يسير او يسعي في حظه ولو نكل  
احدهما صار معتق فلا سعاية ولو مات قبل ان يتفقا فليبت المال بحس مطلقا  
ولو موسرين او مختلفين **والولا لهما** وقال لا يسعي للموسرين لا للموسرين لو تخا القايصار  
**سعي للموسر لا لصده** وهو المعسر والولا موقوف في الكل حتى يتصادقا كذا في البحر  
والملقى وعامة الكتب **قلت** ففي المتن خلل لا يخفى فتنبه ثم رايت شيخنا الرملي نبه  
على ذلك كذا في فقه الحمد **فروع** قال احد شريكين لاخر بيعت منك نصيبى  
وان لم اكن بعته منك فهو حر وقال الاخر ما اشتريته وان كنت اشتريته منك فهو حر  
فالقول لمنك الشراييمينه فان حلف ولا يثبت للبايع عتق بلا سعاية المدعى البيع بل لاخر  
في حظه بكل حال وكذا عندها لو البايع معسرا ولو موسرا لم يسع الا احد في الاصح ولو **عليق**  
**احدهما عتقه بفعل غدا** مثلا كان دخل فلان الدار غدا فانت حر **وعكس الشريك الاخر**  
فقال ان لم يدخل فنتي الغد **وجهل شرطه** ادخل ام لا عتق نصفه لخت احدهما يفتي  
وسعي في نصفه لهما مطلقا والولا لهما **ولا عتق** والمثيلة بحالها لو حلفا على عبد من كل  
واحد منهما لا **احدهما** لتفاحش الجهالة حتى لو اتحد المالك كان اشتراهما من علم بحلفهما  
وعتق عليه احدهما وامر بالبيان فتح او الحالف بان قال عبده حر ان لم يكن فلان دخل  
هذه الدار اليوم ثم قال امراته طالق ان كان دخل اليوم عتق وطلقت لا بدك يمين  
زعم الخنث في الاخرى بخلاف ما لو كانت الاولى بالله اذ الغوس لا يدخل تحت الحكم  
ليكذب به في الاخرى ومن ملك قريبه بسبب ما مع رجل اخر عتق حظه بلا ضمان  
علم الشريك بقربائه **اولا** على الظاهر لان الحكم يدار على السبب ولشريكه ان يعتق  
او يستسعي اما لو ملك مستولدة بالكاح مع اخر فيضمن حظ شريكه لكونه ضمانا ملك وان اشترى  
نصفه اجنبي ثم القريب باقيه فله ان يضمن المشتري موسرا او يستسعي العبد هذه  
ساقطة من نسخ الشرح وان اشترى نصف قريبه من يملكه كله لا يضمن لبايعه  
مطلقا لما ذكرته في العلة وقيد بملكه لانه لو اشتراه من احد الشريكين لزمه الضمان اجماعا  
للمشريك الذي لم يبيع لو المشتري موسرا عبد بين ثلاثة ويرو واحد وبجده اغتقه اخر  
وبها موسرا من الساكت الذي لم يدبر ولم يحذر مدبره ان شئت لك قيمته قنا ورجع  
بها على العبد لا معتقه لان التدبير ضمان معاوضة وهو الاصل وضمن المدبر معتقه ثلثه  
مدبرا لا ماضنه المدبر من ثلثه قنا لنقصه بتدبيره وسعي ان قيمة المدبر ثلثا قيمته قنا  
والولا بين المعتق والمدبر ثلثا ثلثا لثلاثة المدبر وما بقى للمعتق لعتقه هكذا على ملكهما  
ولو قوام ولد شريك وانكر شريكه ولا يثبت تخدعه يوما وتتوقف بلاخذمة يوما على اقراره

ونفقها

ونفقها في كسبها ولا فعلى المتكر وجناتها موقوفة ولا قيمه لهما لام ولد الا لضرورة اسلام  
ام ولد النصارى وقوماها بثلاث قيمتها فتنة ولا يضمن غنى اعتقها مشتركة بان ولدت  
فادعيها وصارت ام ولد لهما فاعتقها احدهما لم يضمن وكذا لو ولدت فادعيها احدهما ثبت  
نسبه ولا ضمان ولا سعاية خلا فالحال وانما تضمن بالجناية اجماعا فلو قربها الى سبع  
فاقتربها ضمن لانه ضمان جناية لا عتق ولذا يضمن الصبي الحر بمثله زيلعي ولو قال  
لعبد من عنده من ثلاثة اعبد احدا حر فخرج واحد ودخل اخر فاعاد قوله احدا  
حر فادام حيا يؤمر بالبيان وان مات بلا بيان عتق من ثبت ثلاثة اربعة  
نصفه بالاول ونصفه نصفه بالثاني وعتق من كل من غيره نصفه لثبوته بطريق  
التوزيع والضرورة فلم يتعد وان صدر ذلك المذكور منه في مرضه وضاق الثلث  
عنهم ولم يحزن وارثه وقيمتهم سوا قسم الثلث بينهم كما مر بان جعل كل عبد سبعة  
اسهم كسهم المعتق لاحتياجهما الى مخرج له نصف وربع واقله اربعة فتقول لسبعة وهي  
ثلث المال وعتق من ثبت ثلاثة من سبعة ويسعي في اربعة وعتق من كل من غيره  
سهمان ويسعي في خمسة فيلغت سهام السعاية اربعة عشر وسهام الوصايا سبعة لتفادها  
من الثلث وان طلق نسوته الثلاث كذلك ومهرهن سوا قبل وطى ليفيد البيونة  
سقط ربع مهرهن خرجت وثلاثة اثمان من ثبنت ومن دخلت لان بالايجاب  
الاول سقط نصف مهر الواحدة منصفها بين الخارجة والثابتة فسقط ربع كل ثمر بالايجاب  
الثاني سقط الربع منصفها بين الثابتة والداخلية **واما الميراث** لهن من ربع او ثمن  
قلل داخله نصفه لانه لا يزا حهما الا الثانية والنصف الاخرين الخارجة والثابتة  
نصفان لعدم المرجح وعلى كل منهن عدة الوفاة احتياطا لا الطلاق لعدم الدخول  
والوطى والموت بيان في طلاق بايت مبهم كقوله لامرأتيه احديكما بايت فوطى احديهما  
او ماتت كان بياننا لاخرى قيل وكذا التقيل لا الطلاق وهل التهديد بالطلاق كالطلاق  
كالعرض على البيع كالباع لمراره كبيع ولو فاسدا وموت ولو يقتل العبد نفسه وشعر ولو  
معلقا وتدير ولو مفيدا واستيلاء وكذا كل تصرف لا يصح الا في الملك ككتابة واجازة وايضا  
وتتزوج ورهن وهبة وصدقة ولو غير مسلمتين ذكره ابن الكمال لان المساومة بيان بهذه  
اولى بلا قبض بدائع في حق عتق مبهم كقوله احديكما حر ففعل ما ذكر تعين الاخرى  
ولو قيل لهما نويت فقال لم اعن هذا عتق الاخر ثم ان قال لم اعن هذا عتق الاول  
ايضا وكذا الطلاق بخلاف الاقرار اختيار ولو جنى احدهما تعين الجاني وعليه الدية  
دفعها للضرر ولو الجنية لا يكون الوطى وذواعيه بيان فيه وقال لا هو بيان جلت او  
لا وعليه الفتوى لعدم حله الا في الملك وكذا الموت لا يكون بيان في الاخبار ومتفقا  
فلو قال لفلانين احدا كما ابني او قال لجاريين احدا كما ام ولدي مات احدهما  
لا يتعين الباقي للعتق ولا للاستيلاء لان الاخبار يصح في الحي والميت بخلاف



الافتشاً قال لانه ان كان اول ولد تلمذ به ذكراً فانت حرة فولدت ذكراً وانثى ولم يدر الاول  
 رقب الذكر بكل حال وعنت نصف الامر والانثى لعنتها بتقدير الذكر ورقمها بعكسه فيعتق  
 نصفها وليس فيها في نصف قيمتها شهيداً يعتق احد مملوكيه ولو اشتهى لغت عند الحنفية  
 كقولها على عتق مريم الا ان تكون شهادتهما في وصيته ومنها التدبير في الصحة والعتق  
 في المرحى وطلاق مريم فتقبل اجماعاً والاصل ان الطلاق الميهم يحرم الفرج اجماعاً فيكون  
 حق الله فلا تشترط له الدعوى بخلاف العتق الميهم فلا يحرمه عنده لكن لم يجز ان يفتي  
 به فليحفظ كما تقبل لو شهد بعد موته انه اى المولى قال في محنة لقنييه احدكم  
 حر على الاصح لشيوع العتق فيهما بالموت فصار كل خصماً متعيناً وصحة ابن الكا وغيره  
 فروغ شهيداً يعتقه سالماً ولا يعرّفونه عتق ولوله عتق كل اسمة سالم ومجد فلا  
 عتق كشهادتهما بعتقه لمعينة سماها فنسيا اسمها او بطلاق احدي زوجتيه وسماها فنياها  
 لم تقبل للجهالة فتج باب الحلف بالحلف قال ان دخلت الدار فكل مملوك  
 لي يومئذ حر عتق من له حين دخوله ولوليلاً سوا ملكه بعد حلفه او قبله لان  
 المعنى يوم ان دخلت فاعتبر ملكه وقت دخوله ولذا لو لم يقل يومئذ من له وقت حلفه  
 فقط كقوله كل عبد لي او ملكه حر بعد غد او بعد شهر اعتبر وقت حلفه لان في او  
 امملكه للحال فلا يتناول الاستقبال حتى لو لم يملك شيئاً يوم حلفه لغى عيونه ودبر بطل  
 عبد لي او ملكه حر بعد موتى من كان له مملوك يوم قال هذا القول لا يكون مدبراً  
 مطلقاً بل متيناً من ملكه بعده ولكن ان مات عتق من الثلث لتعليقه بالموت فيصير  
 وصية المملوك لا يتناول الحمل لانه يتبع لأمه فلا يعتق حمل جارية من قال كل مملوك  
 لي ذكر فهو حر ولو لم يقل ذكر لدخل الحامل فيعتق الحمل تبعاً وكذا لفظ المملوك والعبد  
 لا يتناول المكاتب والمشترك ويتناول المدبر والمهرجون والمأذون على الصواب ولو نوى  
 الذكور او لم ينو المدبر دين وفي ماله كلهم احرار لم يدرين لدفع احتمال التخصيص بالتاكيد  
 فروغ حلف لا يعتق عبده فكاتب واشترى قريشاً واشترى العبد نفسه حيث  
 ان يعتك فانك حر فباعه فاسد عتق وصحح الا ان دخلت دار فلان فانت حر فشهد  
 فلان واخوانه دخل عتق وفي ان كلمته لالا انها على فعل نفسه ولو شهد ابناً فلان انه  
 كلم اباهما جازت ان جحد وكذا ان ادعاه عند محمد وابطلها الثاني باب العتق  
 على جعل بالضم وبفتح المال اعتق عبده على مال صحيح معلوم الجنس والقدر فقبل العبد  
 كل المال في المجلس يعم مجلس علمه لو غايياً عتق وان لم يؤد لانه معلق على القبول لا الاداء  
 حتى لو رد او اعرض بطل واقفاً علقته باذنيه كان اديت فانت حر صار مأذوناً له  
 دالة وهل يصح حجره تردد فيه في البحر لا مكاتباً لانه صريح في تعليق العتق بالاداء  
 وهو يخالف المكاتب في عشرين مسألة ذكرتها تسعة فقال فلا يتوقف عتقه على  
 قبوله ولا يبطل برده والمولى يبيعه قبل وجود شرطه وهو الاداء ولو باعه ثم اشتراه

هل

هل يجب قبول ما ياتي به خلاف وعنت بالتخلية بحيث لو مديده للمال اخذه ولو  
 ادى عنه غيره تبرعاً او امر غيره بالاداء فادى لا يعتق لان الشرط اداؤه ولم يوجد  
 كما لا يعتق لو قيد بدراهم فادى فانين او يكيس ايضاً فدفن في كيس اسود او بهذا  
 الشهر فدفن في غيره او حط عنه البعض بطلبه وادى الباقي وكذا لو ابراه او مات  
 المولى واداه الى الورثة لعدم الشرط بل العبد باكسائه للورثة كما لو مات العبد قبل  
 الاداء فتركت له ولولاه بل له اخذ ما ظفر به او ما فضل عنده من كسبه ولو ادى من كسبه  
 قبل التعليق عتق وجميع السيد بمثله عليه وتعلق اداؤه بالمجلس ان علق بان وبأذا  
 لا ولا يتبعه اولاده بخلاف المكاتب في الكل وهو اى المال وبين صحيح التكيف  
 به بخلاف بدل الكتابة فانه لا يصح الكفالة به وهذه الموفية عشرون ويزاد ما في  
 الذخيرة لو علقه بالف فاستقرضها ودفنوها لمولاه عتق ورجع العتق على المولى لان  
 غرماً المأذون احق بما له حتى يتم ديونهم ولو استقرض الفين فرفع احدهما والكل الاخرى  
 فللمفترس مطالبة المولى بها بالمنع بعنته من بيعه بدينه ولو قال انت حر بعد موتى بالف  
 ان قبل بعده اى موته واعتقه مع ذلك وارث او وصي او قاض عند امتناع الورث  
 هو الاصح لان الميت ليس باهل للاعتاق عتق بالالف والوكال للميت والا يوجد كلا  
 الامرين لا يعتق بذلك ولو حرره على خدمته حولا مثلاً كما عتقتك على ان تخدم منى  
 سنة فقبل عتق في الحال وفي ان خدمتني سنة فانت حر لا يعتق الا بالشرط فلو خذمه  
 اقل منها او عرض عنها او قال ان خدمتني واو ادى فمات بعض اولاده لا يعتق لان ان  
 للمتعليق وعلى المعروضية وخدمته الخدمة المعروفة بين الناس مدته ايا كانت فان جهلت  
 او مات هو ولو حاكم كعبي او مولاه قبلها ولو خدم بعضاً فبحسبها تجب قيمته عليه فتؤخذ  
 منه للورثة او من تركته للمولى وعند محمد تجب قيمة خدمته وبه ناخذ حاوى وهل نفقة  
 عيال له لو فقير على مولاه في المدة كالوصى له بالخدمة او يكتسب للاتفاق حتى يستغنى ثم  
 يخدم المولى كالمعسر بحث في البحر الثاني والمص الاول كبيع عبد من بعين كبعثك  
 نفسك بهذا العين فهلك او استحققت تجب قيمته وعند محمد قيمتها ولو قال رجل  
 لمولى امة اعتق امتك بالف على ان تزوجنيها ان فعل العتق وابت الكاح عتقت  
 حياً ثانياً ولا شيء له على امره لصحة اشتراط البدل على الغير في الطلاق لا العتاق ولو زاد  
 لفظ عني قسم الالف على قيمتها ومهرها اى مهر مثلها لتضمنه الشر اقتضاه ولذا تجب  
 حصته ما سلم اى القيمة وتسقط حصته المهر فلو اتمت القابل لخصته مهر مثلها  
 من الالف مهرها فيكون لها في وجهيه ضم عني وتركه وما اصاب قيمتها في الاولى  
 هدر وفي الثانية لمولاهما باعتبار تضمن الشر وعدمه اعتق المولى امة على ان  
 تزوجه نفسها فنزولها مهر مثلها وجوزها الثاني اقتداً بفعله عليه السلام  
 في صفية قلنا كان عليه السلام مخصوصاً بالنكاح بلا مهر فان ابنت فقلها السعاية قيمتها

ملاحظة  
 من حضر صلاته على السلام  
 النكاح بلا مهر



اتفاقا وكذا لو اعتقت المرأة عبدا على ان يتكلمها فان فعل فلها مهرها وان ابى فعله  
 قيمته ولو كانت المعتقة على ذلك ام ولده فقلت فان ابنته نكاحه فلا شيء عليها خا نية  
 لعدم تقوم الولد **فخرج** قال اعتق عني عبدا وانت حر فاعتق عبدا جيدا لا يعتق  
 وفي اد الى يعتق لانه ادخال في ملكه فيكون راضيا بالزيادة واما المعتق اخراج لانه  
 كسبه للموت **باب التدبير هو لغة الاعناق عن ربي وهو ما بعد**  
 الموت وشرعا **تعلق العتق بطلاق موته** ولو معنى كان مت الى مائة سنة وخرج  
 بقيد الاطلاق التدبير المقيد كما سيحكي بموته تغليفه بموت غيره فانه ليس بتدبير  
 اصلا بل تغليف بشرط كما اذا اوصى اوان مت او هلك او حدث في حادث فانت حر  
 او عتق او معتق او انت حر **دبر مني او انت مدبر او دبرك** زاد بعد موني او لا  
 او انت حر يوم اموت اريد به مطلق الموت لقوله بما لا يمتد فان نوى النهار صح  
 وكان مقيدا او ان مت الى مائة سنة مثلا وغلب موته قبلها هو المختار لانه  
 كالكاين لا محالة وافاد بالكاف عدم المحصر حتى لو اوصى لعبده بفسهم من ماله عتق  
 بموته ولو نجس لا والفرق لا يخفى ذكرناه في شرح الملتقى **دبر عبده ثم ذهب عقله**  
**فالتدبير على حاله** لما سقاه تغليف وهو لا يبطل بجنون ولا رجوع **بخلاف الوصية**  
 ببقائه لانسان تخرج فانت بطل ولا يقبل التدبير الرجوع عنه **ويصح مع الاكراه بخلافها**  
 فالتدبير كوصية الا في هذه الثلاث اشباهه ويزاد مدبر السفينة ومدبر قتل سيده فلا يباع  
 المدبر المطلق خلافا للشافعي فلو قضى بجمحة بيع نفذ وهل يبطل التدبير قيل نعم نعم لو قضى  
 يبطلان ببيع صارا كالححر ولا يوجب **ولا يرهق** فشرط واقف الكتب الرهن باطل لان الوقف  
 في يد مستعيره امانة فلا يثاق الايقا والاستيفاء بالرهن به تجزى **ولا يخرج من الملك الا**  
**بالاعتاق والكتابة** لتجيبا للمرية ويستصح في بابه والحيلة لمريد التدبير على وجه يملك بيعه  
 ان يدبره مقيدا كان مت وانت في ملكي او ان بقيت بعد موني فانت حر **ويستخدم المدبر**  
**ويستاجر وينكح والامة نوطا وتنكح حبرا** والمولى احق بكسبه وارثه ومهرها والمدبرة  
 لبقا ملكه في الجملة **وموته ولو هلكا كحماقه مرتدا عتق في آخر جزء من حياته المولى من ثلثه**  
 اي ثلث ماله يوم موته الا اذا قال في صحته انت حر او مدبر ومات مجعلا فيعتق نصفه من  
 الكل ونصفه من الثلث حاوي **وسمي** بحسابه ان لم يخرج من الثلث وفي ثلثيه  
 لان عتقه من الثلث ان لم يترك غيره وله وارث **لم يجزه** اي التدبير فان لم يكن وارث  
 او كان واجازه **عتق كله** لانه وصية ولذا لو قتل سيده سعي في قيمته كمدبر السفينة ولو قلته  
 ام الولد لا شيء عليها كما بسط في الجوهره **وسمي في كله** اي كل قيمته مدبرا مجتبي وهو ح ككاتب  
 وقالا اخر مديون لو المولى مديونا محيط ولودبوا احد الشريكين فلا خير خبارا العتق  
 فان ضمن شريكه فانت سعي في نصفه مختار **وولد المدبرة** تدبير مطلقا مدبر اما المقيد  
 فلا يتبعها وذكر المص في البيع الفاسدان ولذا المدبر كاييه فقال واما تدبير الحمل

شرط وقف الكتب

فلعنقه

فلعنقه ولو ولدت المدبرة بن سيدها فهي ام ولده ويطل التدبير لانه من الثلث  
 والاستيلاء من الكل فكان اقوى **وبيع** ووهب ورهن المدبر القيد كان قال له ان مت  
 من سقري او مرضي هذا او الى عشرين سنة مثلا سما يقع غالبا او ان مت وغسلت  
 او كفتت او ان مت او قتلت خلا فالزفر ورجه الكمال او انت حر بعد موتي وموت  
 فلان مالم يميت فلان قبله فيصير مطلقا **او انت حر بعد موت فلان** كما في الدرر  
 والكنز ورواه في البحر بما في البسوط وغيره من انه ليس بتدبير بل تغليف حتى لو مات  
 فلان والمولى حي عتق من كل المالك ولو مات المولى ولا يبطل التغليف **وبيعتق المقيد ان**  
**وجد الشرط** بان مات سقري او مرضي ذلك كعتق المدبر من الثلث لوجود الاضافة  
 للموت قال ان مت من مرضي هذا فهو حر فقتل لا يعتق بخلاف ما لو قال في مرضي ففرق بين  
 من وفي ولوله حي فتحول صداعا او بعكسه قال محمد هو مرض واحد مجتبي وقيمة المدبر  
 المطلق **ثلث قيمته قنا** به يفتي والمدبر المقيد يقوم قنادر عن الحانية وفيها تنها  
 صحيح قال لعبدك انت حر قبل موتي بشهر فانت بعد شهر عتق من كل ماله زاد في المجتبي  
 ولو لاه بيعه في الاصح **فخرج** قال مرضي اعتقوا غلاما بعد موتي ان شاء الله صح الا ايضا  
 وفي هو حر بعد موتي ان شاء الله لم يصح لان الاول امر والاستثناء فيه باطل والثاني ايجاب  
 فصح الاستثناء **باب الاستيلاء** هو لغة طلب الولد من زوجة او امة  
 وخصة الفقهاء بالثاني **اد ولدت** ولو سقطت الامة ولو مدبرة من سيدها ولو  
 باستدخال نية فرجها **باقراره** ويلبغ ان يشهد ليلاسترق ولده بعد مائة ولو  
**حاملا** كقوله حملها او ما في بطنها مني كما سرق في ثبوت النسب وهذا قضا اما ديانة  
 فيثبت بلا دعوة كاستيلاء معتوه ومجنون وهبانية **ولدت من زوج** تزوجها ولو  
 فاسد كوطي بشبهة فولدت **فامتنعوا الزوج** اي ملكها كلا او بعضها فهي ام وليد  
 من حين الملك فلو ملك ولدها من غيره فله بيعه وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت  
 او لحقت بملكها فان عتق ام الولد يتكر الملك كالحارم بخلاف المدبرة والمستولدة  
**حكمها كالمدبرة** وقدم من الالة ثلاثة عشر مذكورة في فروع الاشياء والبيع الفاسد من البحر  
 منها **انها تعتق بموته من كل ماله** والمدبرة من ثلثه من غير سقاية والمدبرة  
 تسعي ولو قضى بجواز بيعها لم ينفذ بل يتوقف على قضا قاض اخر امضا وابطالا ذخير  
 وينفذ في المدبرة كما مر فان ولدت بعده ولدا ثبت **نسبه بلا دعوة** اذا لم يحرم عليه  
 بخونكاج او كتابته او وطئ ابنه او المولى امها فلو ولدت لا اثر من ستة اشهر لا يثبت  
 الا بدعوة الا في الزوجة فلا يثبت بل يعتق عليه بدعوة ولو اقل من ستة ثبت بلا  
 دعوة وفسد النكاح لتدبير استبرأ بها قبله بحر وقد مناه في نكاح احذر وثبوت  
 نسب **لكنه يفتي بنفيه من غير توقف على امان** لان الفرائض اربعة ضعيف للامة  
 ومتوسط لام الولد وعلم حكمها وقوى الملوحة فلا ينتفى الا باللعان واقوى للمعدة

وفي المهر والبرغاة  
 الاستثناء في الامور  
 الاجاب صحيح

المهر  
 الفرائض اربعة



فلا ينتفى اصل لعدم اللعان الا اذا قضى به قاض غير حنفى يرى ذلك فيلزمه بالقضاء  
او تطاول الزمان وهو ساكت كما مر في اللعان لانه دليل الرضا بحجر فلا ينتفى بنفسه  
في هاتين الصورتين اذا اسلمت ام ولد الذمي يعنى الكافر ومدبر فيه مسكين عرض  
عليه الاسلام فان اسلم فمولى له والا سعت نظرو المجانيين لان خصومة الذمي  
والدابة يوم القيمة اشد من خصومة المسلم في ثلث قيمتها فنته وعنت بعد  
اذا يهاى القيمة التي قدرها القاضي وهي مكنته في حال سعياتها الا في صورتين  
بلا رد الى الرق لو عجزت اذ لو ردت لا عيبت ولو مات قبل سعياتها ولها ولد  
ولدت في سعياتها سعيها عليها والاعتقت مجازا لانها ام ولد حكم وكذا حكم  
المدبر فيسعى في ثلثي قيمته ولو اسلم الذمي عوض الاسلام عليه فان اسلم فيها والا  
امر ببيعه تخلصا من يد الكافر ذكره مسكين فان ادعى ولد امة مشتركة  
ولو مع ابية ثبت نصيبه منه ولو كافرا او مريضا او مكنا لانه ان عجزت فله بيعها  
وهي ام ولده وضمن يوم العلوق نصف قيمتها ونصف عقرها ولو غسل لا قيمة  
ولدها لانه علق حر الاصل وان ادعيها بها او جهل السابق وقد استويا  
وقت الدعوة لا العلوق في الاوصاف فهو ابنة فلوله يستويا قدم من العلوق  
في ملكه ولو فكاح واب ومسلم وحر وذمي وكثاني على ابن وذمي وعبد ومرتد ومجوس  
شرك لا يثبت نسب ولدان بلاد عوى حرمة الوطى كما مر وهي ام ولدها ان جلت  
في ملكها لا الواتر ياها جلي لانها دعوة عتق فولاه لها وبادعا احدهما يضمن نصف  
قيمته الولد لا العقر وعلى كل نصف عقرها ونقاصها الا اذا كانت نصيب احدهما  
اكثر فيأخذ منه الزيادة لان المهر بقدر الملك بخلاف البنوة والارث والولاء  
فان ذلك لها سوية وان كان احدهما اكثر نصيبا من الآخر لعدم تجزى النسب  
فيكون سوية لعدم الاولوية ويتبعه الارث والولاء وورث الابن من كل ارث ابن  
كامل وورث امة ارث اب واحد وكذا الحكم عند الامام لوكثر اولادها وتاممت  
في البحر وفيه لوماتها احدها واعتقها عتقت بلا شئ قلت فالعتق انما يجزى  
في العتق لا في ام الولد بل يعتق بعضها يعتق كلها اتفاقا مجتبي فليحفظ جارية بين  
رجلين ولدت فادعاه احدها واعتقه الاخر وخرج الكلامان منها معا فالدعوة  
اولى لاستنادها للعلوق خاينه ادعى ولد امة مكنته وصدقه الكاتب لزم النسب  
بتصادقها كدعوقه ولجارية الاجنبي اما ولد مكنته فلا يشرط تصديقها كما سيجي ولزم  
المدعى العقر وقيمة الولد يوم ولد وسقط المردعة للشبهة ولم تقصر ام ولده لعدم  
ملكه وان كذب الكاتب لم يثبت النسب لحجره على نفسه بالعقد ولدت منه جارية غيره  
وقال اجلها الى مولاه والولد ولدى تصدق المولى في الاحلال وكذب في الولد لزم  
ثبتت نسبته فان صدقه فيها جميعا يثبت والا لا وولد الزليعي ولو صدقه في الولد يثبت

اي مع

اي مع تصد يقفه في الاحلال فلا مخالفة كما لا يخفى ولو ملكها او ملكه بعد تكذيبه اي المولى ولو كانت  
يوما من الدهر ثبت النسب وتصير ام ولده اذا ملكها بعقا اقاربه ولو استولجها ربة احد ابويه  
او جده او امراته وقال ظننت حلها لي فلا حد للشبهة ولا نسب الا ان يصدقها فيها وان  
ملكه يوما عتق عليه وان ملك امه لا تصير ام ولده لعدم ثبوت نسبته كذا ذكره المصنف تبعا  
للزليعي لكنه نقل هنا في نكاح الرقيق عن الدرر والحائنة انه لو ملكها بعد تكذيبه يوما ثبت  
النسب لبقاء الاقرار فتدبر نعم في الحائنة فابامة فولدت فملكها لم تقصر ام ولده وان ملك الولد  
عتق وفي الاشياء لو ملك اخنته لامه من الزنا عتقت ولو اخنته لابيها لا فروع او اد  
وطى امة لا تصير ام ولده يملكها الطفلة مثر يتر وجها اقربا موميتها في مرضه ان هناك  
ولد او حبل تعتق من الكل والا فن الثلث وما في يدها للمولى الا اذا اوصى لها به نعم في  
المجتبي استحس محذون يترك لها الحنفية وفيض ومفنة ولا شئ للمدبر والله اعلم  
كتاب اليمان مناسيته عدم تأثير الهزل والاكرام وقدم العتاق  
لمشاركتها للطلاق في الاسقاط والسرارية اليمين لغة القوة وشرعا عبارة عن عقد قوي  
بعدم الحالف على الفعل او الترك فدخل التعليق فانه يمين شرعا الا في خمس مذكورة  
في الاشياء فلو حلف لا يحلف حيث بطلاق وعتاق وشرطيها الاسلام والتكليف وان كان  
البر وحكمها البر او الكفارة وركبها اللفظ المستعمل فيها وهل يكره الحلف بغير الله قليل  
نعم للمنى وعامتهم لا وبة اقنوا لاسيما في زماننا وحملوا النوى على الحلف بغير الله لا على وجه  
الوثيقة كقولهم يا بيبك ولعمرك ونحو ذلك عيني وهي اي اليمين بالله لعدم تصور  
الغوس واللعوق في غيره فعلى فيقع بها الطلاق ونحوه عيني فليحفظ ولا يرد نحو طوي يورى  
لانه كناية عن اليمين بالله وان لم يعقل وجه الكناية بدرايع غموس تقسمه في الاثر ثم النار  
وهي كبرى مطلقا لكن اثر الكياير متفاوت نهر ان حلف على شئ كاذب عمدا ولو  
غير فعل او ترك كوالله انه يحو الان في ماض كوالله ما فعلت كذا عالما بفعله او  
حال كوالله ما له على الف عالما بخلافه ووالله لئن بكر عالما بانه غيره وفتقيدهم  
بالفعل والماضي اتفاقا واكثر ويا مثر بها فتلزمه التوبة وتأمينها لغوا لا مواخذة  
فيها الا في ثلاث طلاق وعتاق ونذر اشياء فيقع الطلاق على غالب الظن اذا تبين  
خلافه وقد اشتهر عن الشافعية خلافه ان حلف كاذبا بظنه صادقا في صحتها كما مر  
او حال فالعارق بين الغوس واللعوق بعد الكذب واما في المستقبل فالمستعققة وخصمه  
الشافعي بما يجزى على اللسان بلا قصد مثل لا والله وبلى والله ولو لايت فلذا قال  
ويجى عقوه او توأمنعا وتادبا وكما لغو حلفه على ما في صا كوالله اني لقيام الان  
في حال قيامه وثالثها منقذة وهي حلفه على مستقبل آت يمكنه نحو والله لا اموت  
ولا تطلع الشمس من الغموس وهذا القسم فيه الكفارة لانه واحفظوا ايمانكم ولا يتصور  
حفظ الا في مستقبل فقط وعند الشافعي يكفر في الغموس ان خنت وهي اي الكفارة ترفع



الاثر وان لم توجد منه التوبة عنها **مصلها** اي مع الكفارة سراجيه ولو الحالف مكرها او مخطيا  
 او ذاهلا او ساهيا او ناسيا بان حلف ان لا يفعل شيئا فيكفر مرتين مرة الحنث واخرى  
 اذا فعل المحلوف عليه عيني حديث ثلاث هو من جدتها اليمين **في اليمين او في الحنث** فيحنث  
 بفعل المحلوف عليه مكرها خلافا للشافعي وكذا يحنث لو فعله وهو مخفي عليه او يحنث فيكفر  
 بالحنث كيف كانت **والقسم بالله تعالى** ولو برفع اليها او نصبها او حذفها كما يستعمله الاثراك  
 وكذا واسم الله حلف النصارى وكذا بسم الله عند محمد وزججه في البحر بخلاف بله بكسر اللام  
 الا اذا كسر الهمزة وقصد اليمين او باسم اخي من اسمائه ولو مشتركاً تعورف الحلف به او لا على  
 المذهب كالرحمن والرحيم والحليم والعليم وما لك يوم الدين والطالب الغالب **والحق** معروفا  
 لا منكرا كما سيجي وفي المجتبى لو نوى بغير الله غير اليمين او بصفة **يحلف بها عرفا من**  
**صفاته تعالى** صفة ذات لا يوصف بصفهها **كقوله الله وجلاله وكبريائه** وملكوته  
 وحيروته وعظمته وقدرته او صفة فعل يوصف بها وبصفهها كالغضب والرضا  
 فان الايمان مبنية على العرف فما تعورف الحلف به فيمين وما لا فلا لا يقسم **بغير الله**  
**تعالى كالنبي والقرآن والكعبة** قال الكمال ولا يخفى ان الحلف بالقرآن الآن متعارف فيكون  
 عينا واما الحلف بكلام الله فيدور مع العرف وقال العيني وعندي ان المصحف يمين لا  
 سيما في زماننا وعند الثالثة المصحف والقرآن وكلام الله يمين زاد احمد والنبي ايضا ولو  
 تبرأ من احدها فيمين اجماعا الامن المصحف الا ان تبرأ مما فيه بل لو تبرأ من دفتر فيه  
 بسمة كان يميننا ولو تبرأ من كل اية فيه او من الكتب الاربعة فيمين واحدة ولو كرر القراءة  
 فاما ان بعددتها وبرئ من الله وبرئ من رسوله يمينان ولو زاد والله ورسوله  
 بربيتان منه فاربعة وبرئ من الله الف مرة يمين واحدة وبرئ من الاسلام او صوم  
 رمضان او الصلاة او من المؤمنين او اعيد الصليب يمين لان كفر وتعليق الكفر بالشرط  
 يمين وسيجي ان اعتقد الكفر بكفره لا يكفر وفي البحر عن الحائنة والتجريد وتعدد  
 الكفارة لتعدد اليمين والمجلس والمجالس سواء ولو قال عنيث بالثاني الاول ففي حلقه  
 بالله لا يقبل وبجدة او عمرة يقبل وفيه معزيا للاصل هو يهودي هو نصراني يمينان  
 وكذا والله والله او والله والرحمن في الاصح وان تقفوا ان والله والرحمن يمينان وبلا  
 عطف واحدة وفيه معزيا للفتح قال الرازي اخاف على من قال بجماتي وحياتك وحياة  
 راسك انه يكفر وان اعتقد وجوب البر فيه يكفر ولو لا ان العامة يقولونه ولا يعلمونه  
 لقلبت انه مشرك وعن ابن مسعود رضي الله عنه لان احلف بالله كاذبا احب الي من ان  
 احلف بغيره صادقا **ويقسم بقسم بصفة لم يتعارف الحلف بها من صفاته تعالى**  
**كوحشته وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه** ولعنته وشره ودينه وحده وده  
 وصفته وسبحان الله ونحو ذلك لعدم العرف **والقسم ايضا بقوله له الله** اي بقاؤه  
**وايم الله** اي يمين الله **وعهد الله** ووجه الله وسلطان الله ان نوى قدرته وميثاقه

حنث بفعل المحلوف عليه مكرها  
 خلافا للشافعي

المصحف يمين

وذمته

وذمته والقسم ايضا بقوله **اقسم الواحلف او اعزم او اشهد** بلفظ المضارع وكذا الماضي الاولي  
 كما قسمت وحلفت وعزمت وآليت وشهدت **وان لم يقل بالله** اذا علقه بشرط **وعلى نذر فان نرى**  
 بلفظ النذر قربة لزم منه والالزمة الكفارة وسيتضح **وعلى يمين او عهد وان لم يصف الى الله**  
 اذا علقه بشرط مجتبى **والقسم ايضا بقوله ان فعل كذا فهو يهودي او نصراني او فاشهدوا على**  
**بالنصرانية او شريك للكفار او كافر** فيكفر بحنثه لو في المستقبل اما الماضي عالما بخلافه فهو س  
 واختلف في كفره **والاصح انه اى الحالف لم يكفر سبوا علقه باحق او آت ان كان عنه في اعتقاده**  
**انه يمين وان كان جاهلا وعنده انه يكفر في الحلف** بالنعوس وبمباشرة الشرط في المستقبل  
**يكفر فيها** الرضاه بالكفر بخلاف حالة الكفر فلا يصير سلبا بالتعليق لانه ترك كما بسطه المصنف في  
 فتاويه وهل يكفر بقوله الله يعلم الله او يعلم الله انه فعل كذا او لم يفعل كذا كما قال الزاهد في الاثر  
 نعم وقال الشافعي الاصح لا لانه قصد ترك الكذب دون الكفر وكذا لو وطئ المصحف قايلا ذلك  
 لانه تركه وترك كذبه لا هانئة المصحف مجتبى وفيه اشهد الله لا افعل يستغفر الله ولا كفارة وكذا  
 اشهدك واشهد ملايكتك لعدم العرف وفي الدخلة ان فعلت كذا فلا اله في السماء يكون يمين  
 ولا يكفر وفي فانابى من الشفاعة ليس يمين لان منكرها مستبعد لا كافر وكذا فضلا في وصيا  
 لهذا الكافر واما فصحى لليهود فيمين ان اراد به القرينة لان اراد الثواب **وقوله مستدا**  
**خبر قوله الا لا وحقا** الا اذا اراد به اسم الله **وحق الله** واختاره الاختيار انه يمين للعرف  
 ولو بالبا فيمين اتفاقا بحسب حرمة وجوه شتم الله وبجوه لا اله الا الله وبحسب الرسول  
 او الايمان او الصلاة **وعذابه وقوابه ورضاه ولعنة الله** واما فته لكن في الحائنة امانة  
 الله يمين وفي النهر ان نوى العبادات فليس يمين **وان فعل فعليه غضبه وسخطه او**  
**لعنة الله او هو زان او سارق او شارب خمر او اكل ربا** لا يكون قسما لعدم التعارف فلو  
 تعورف هل يكون عينا ظاهرا كلامهم نعم وظاهر كلام الكمال لا وتامة في النهر وفي البحر ما يباح  
 للضرورة لا يكفر مستحله كدم وخنزير **الا اذا اراد الحالف بقوله حقا اسم الله تعالى فيمين**  
**على المذهب كما صححه في الحائنة ومن حروفه الواو والياء والتا واللام** القسم وحرف التثنية  
 وهجرة الاستفهام وقطع الفاء الوصل والميم المكسورة والمضمومة كقوله الله وهما الله ومرا الله  
**وقد ضم حروفها** فيختص اسم الله بالحركات الثلاث وغيره بغير الجر والتنوين رفع  
 ايمن ولعمري الله **كقوله الله** ينصبه بنوع الحافض وجوه الكوفيين مسكين **لا فعلن كذا**  
 اخاذ ان اضمار حرف التاكيد في القسم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله **احلف بالعربية**  
**في الاثبات لا يكون الا بحرف التاكيد وهو اللام والنون** كقوله والله لا افعلن كذا  
 والله لقد فعلت كذا مقرونا بكلمة التوكيد وفي النفي بحرف النفي حتى لو قال والله افعل كذا  
 اليوم كذا اليوم كانت عينية على النفي وتكون لامضمة كانه قال لا افعل كذا انتناع حذف حرف  
 التوكيد في الاثبات الاضمار العرب في الكلام الكلمة لا بعض الكلمة من البحر عن المحيط وكفارته  
 هذه اضافة للشرط لان السبب عند الحنث تحريم رقية او اطعام عشرة مساكين كما مر

طالع  
 ما يباح الف ورة الا يلف  
 مستحله



في الطهارة وكسوتهم بما يصلح للاوساط وينتفع به فوق ثلاثة اشهر ويستتر عامة الدين  
 فلم يجز السراويل الا باعتبار قيمة الطعام ولو ادى الكل حيلة او مرتيا ولم ينو الا بعد  
 تمامها للزوم التستر لصحة التكفير وقع عنها واحد هو اعلائها قيمة ولو ترك الكل  
 عقيب بواحد همل اذ اناها قيمة لسقوط الفرض بالاولى وان عجز عنها كلها وقت  
 الاداء عندنا حتى لو هب ماله وسلمه ثم صام ثم رجع بهيته اجزاء الصوم مجتبي  
 قلت وهذا يستثنى من قولهم الرجوع في الهبة فسخ من الاصل صام ثلاثة ايام وكلاء  
 ويصل بالحيض بخلاف كفارة الفطر وجوز الشافعي التفرق واعتبر العجز عند الحنث مكين  
 والشرط استمرار العجز الى الفراغ من الصوم فلو صام المعسر يومين ثم قبل فراغه ولو  
 بساعة ايسر ولو يموت مورثه موصرا لا يجزيه الصوم ويستأنف بالمال خائيه  
 ولو صام ناسيا للمال لم يجز على الصحيح مجتبي ولو نسي كيف خلق بالله او بطلاق او بصوم لا  
 شئ عليه الا ان يتذكر خائيه ولم يجز التكفير ولو بالمال خلافا للشافعي قيل حيث ولا يستره  
 من الفقير لو وقع صدقة ومصرفها مصرف الزكاة فما لا يقل الا الذي خلا للشافعي بقوله  
 يفتي كما مر في بابها ولا كفارة بيمين كافر وان حنث مسلما بآية انهم لا ايمان لهم واما  
 وان نكثوا ايمانهم فيعني الصوري كتحليف الحاكم وهو اي الكفر مطلقا اذا عرض بعدها  
 فلو حلف مسلما ثم اذنت والعياد بالله ثم اسلم ثم حنث فلا كفارة اصلا لما تقر  
 ان الاوصاف الراجعة للمحل يستوي فيها الابتداء والبقاء كالحرمية في النكاح وكذا لو  
 نذر الكافر بما هو قربة لا يلزمه شئ ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع ابيه  
 او قتل فلان وانما قال اليوم لان وجوب الحنث لا يتأق بالوقت اما المطابقة  
 فحنثه في آخر حياته فيومى بالكفارة بموت الحالف ويكفر عن يمينه بهلاك المحلوف  
 عليه غاية وجب الحنث والتكفير لانه هون الامرين وحاصله ان المحلوف عليه اقسا  
 فعل او ترك وكل منهما اما معصية وهي مسئلة المتن او واجب خلقه ليصلين الظهر  
 اليوم وبره فرض او هو اولى من غيره او غيره اولى منه كلفه على ترك زوجته شهرا ونحوه  
 وحنثه اولى ومستويان كلفه لا ياكل هذا الخبر مثلا وبره اولى واية واحفظوا ايمانكم تفيد وجوبه  
 فتح زعي عشرة ومن حرم اي على نفسه لانه لو قال ان اكلنا هذا الطعام فهو على حرام فاكله لا كفارة خلاصه  
 واستشكل المص شيا ولو حراما او ملكك غيره كقوله الحرام وقال فلان على حرام فيمين ما لم يرسد  
 الاخبار خائيه ثم فعله باكل او نفقة ولو تصدق او هب لم يحنث بحكم العرف زيلي لغيره ليمينه  
 لما تقر بان تحريم الحلال يمين ومنه قولها لزوجها انت على حرام او حرمتك على نفسي فلو طأعته  
 في الجماع او اكلها لغرت مجتبي وفيه قال لقوم كلامك على حرام او كلام الفقرا واهل بغداد او اكل هذا  
 الرغيف على حرام حنث بالبعض وفي والله لا اكلمكم ولا اكله لم يحنث الا بالكل زاد في الاشياء اذا  
 لم يمكن اكله في مجلس واحد وحلف لا يكلم فلانا وقلنا ونوى احدهما او لا يكلم اخوة فلان ولا يخ  
 واحد ونماه فيها قلت وبه عرف جواب حادثة حلف بالطلاق ان اولاد زوجته لا يطعن

مطلب الرجوع في الهبة فسخ

مطلب الردة بتطل اليمين

بيت فطلع واحد لم يحنث كل حل او حلال الله او حلال المسلمين على حرام زاد الكمال او المحرم يلزم من  
 ونحوه فهو على الطعام والشراب ولكن الفتوى في زماننا على انه تبين انما قد بتطبيقه ولوله  
 اكثر من جميعا بلائيه وان نوى ثلاثا ثلاثا وان قال لم اطلقا لم يصدق قضا العلة الاستعمال  
 ولذا لا يحنث به الا الرجال ظاهريه وان لم يكن له امرأة وقت اليمين سوانك بعده ام لا فيمين  
 فيكفر باكله او شربه لو يمينه على آت ولو بالله على ما مضى فتعوس اولفو ولوله امرأة وقتها فبانث  
 بلا عدة فاكل فلا كفارة لانها لطلاق وقد مر في الايلا ومن نذر نذرا مطلقا او معلقا  
 بشرط وكامن جنسه واجب اي فرض كما سيجر به بتبع البحر والدرر وهو عبادة مقصودة  
 خرج الوضوء وتكفين الميت ووجد الشرط المعلق به لزم النذر والحديث من نذر وسعى  
 فويله الوفا بما سمي كصوم وصلاة وصدقة ووقف واعتكاف واعتاق رقبة وحج ولو ما شيا  
 فانها عبادات مقصودة ومن جنسها واجب لوجوب العتق في الكفارة والمشي للحج على القادر  
 من اهل مكة والعدة الاخيرة في الصلاة وهي لبت كالاعتكاف ووقف مسجد للمسلمين واجب على  
 الامام من بيت المال والا فعلى المسلمين فتح ولم يلزم النذر ما ليس من جنسه فرض كعبادة  
 مريض وتشيع جنازة ودخول مسجد ولو مسجد الرسول والا فتى لانه ليس من جنسها  
 فرض مقصود وهذا هو الضابط كما في الدرر وفي البحر شريطة خمسة فزاد ان لا يكون معصية  
 لذاته فصح نذر صوم يوم النحر لانه لغريم وان لا يكون واجبا عليه قبل النذر فلونذر حجة الاسلام  
 لم يلزمه شئ غيرها وان لا يكون ما التزمه اكثر مما يملكه او ملكا لغيره فلونذر التصديق  
 بالف ولا يملك الامانة لزمه المائة فقط خلاصه انتهى قلت وينبذ ما في زواهر الجوهر  
 وان لا يكون مستحيل الكون فلونذر صوم امس واعتكافه لم يصح نذره وفي القنية نذر التصديق  
 على الاغنياء لم يصح ما لم ينو ابنا السبيل ولونذر التسيجات بغير الصلاة لم تنلزمه ولونذر ان  
 يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا لزمه وقيل لا نذر ان المعلق فيه تفصيل فان علقه  
 بشرط يريد به كان قد غايى او شفى مريض يوفى وجوبا ان وجد الشرط وان علقه بما  
 لم يرسده كان نذرا بقلالة مثلا نذر في بنذره او كفر ليمينه على المذهب لانه  
 نذر بظاهره يمين بمعناه فيخير ضرورة نذر مكلف بعقوبة رقبة في ملكه وفي يده والا  
 يبقى النذر بالتوك ولا يدخل تحت الحكم فلا يجزى القاصي فذرا في نذر ولله فعله شاة  
 لقصة الخليل والغاة الشافي والشافي كذا بقتله ولغا لو كان يذبح نفسه او عبده واجبه  
 محمد الشاة ولو بذبح ابيه واجده او امه لغا اجماعا لانهم ليسوا كسبه ولو قال ان يري من  
 مرضي هذا ذبحت شاة او على شاة فبوري لا يلزمه شئ لان الذبح ليس من جنسه فرض  
 بل واجب كالاصحية فلا يصح الا اذا زاد وانصدق بلحما فيلزمه لان الصدقة من جنسها  
 فرض وهي الزكاة فتح وتجر في متن الدرر تناقض منحو ولو قال لله على ان يحاذج  
 جزورا وانصدق بلحمة فذبح ملكانه سبع شياه جاز كذا في مجموع النوار له وجه  
 لا يخفى وفي القنية ان ذهبت هذه العلة فعلى لذا ذهبت شرع عادت لا يلزمه شئ نذر لفقرا

مطلب شريط النذر خمسة



ملكة جاز الصرق الى تقراء غيرهما لما تقر في كتاب الصوم ان النذر غير المعاني لا يختص بشئ  
نذر ان يتصدق بعشرة دراهم من الخبز فتصدق يعني جاز ان ساوى العشرة كتصدق  
بثمنه نذر صوم شهر معين لزمه متتابعاً لكن ان افطر فيه يوماً قضاؤه وحده وان  
قال متتابعاً بلا لزم استيقال لانه معين ولو نذر صوم الابد فاكل لغذر فدى نذر ان  
يتصدق بالف من ماله وهو يملك دونها لزمه ما يملك منها فقط هو المختار لانه  
فيما لم يملك لم يوجد النذر في الملك ولا مضاًفا الى سببه فلم يصح كما لو قال مالي في  
المساكين صدقة ولا مال له لم يصح اتفاقاً نذر التصديق بهذه المائة يوم كذا على  
زيد فتصدق بمائة اخرى قبله قبل ذلك اليوم على فقير آخر جاز لما تقر فيهما من  
قال على نذر ولم يزد عليه ولا نية له فعليه كفارة يمين ولو نوى صيا ما بلا  
عدد لزمه ثلاثة ايام ولو صدقة فاطعام عشرة مساكين كالفطرة ولو نذر ثلاثين  
حجة لزمه بقدر عمره وصل خلفه ان شاء الله بطل يمينه وكذا يبطل به اي بالاستئذان  
المتصل كلما تعلق بالقول عبادة او معاملة او بصيغة الاخبار ولو بالامر والنهي كاعتقوا  
عبدى بعد موتى ان شاء الله وبع عبدى هذا ان شاء الله لم يصح الاستئذان بخلاف المتعلق  
بالقلب كالنية كما مر في الصوم باب **اليمين في الدخول والخروج والسكنى**  
**والايمان والركوب وغير ذلك الاصل ان الايمان مبنية عند الشافعي على الحقيقة اللغوية**  
وعن مالك على استعمال القرآن وعند احمد على النية وعندنا على العرف ما لم ينوما بحقيقة  
اللفظ فلا حنث في لا يهدم بيتا بيت العنكبوت الا بالنية فتح الايمان مبنية على اللفظ  
لا على الاغراض فلو اغتاط على غيره وحلف ان لا يشتري له شيئا بفلس فاشترى له بدرهم  
او اكثر شيئا لم يحنث لمن حلف لا يخرج من الباب او لا يضره اسواط او ليفقد يمينه  
اليوم بالف فخرج من السطح وضرب بعضها وغذى برغيغ اشترى بالف اشياء لم  
يحنث لان العبرة لعموم اللفظ الا في مسائل حلف لا يشتري بعشرة حنث باحد عشر بخلاف  
البيع اشياء لا يحنث بدخول الكعبة والمسجد والبيعة للنصارى والكليسة لليهود  
والدهليز والظلة التي على الباب اذ لم يصلحها الا للبيثونية بحكم في حلفه لا يدخل بيتا  
لانها لم تعد للبيثونية ولذا يحنث في الصف والايوان على المذهب لانه يبيات فيه صبيفا  
وان لم يكن مسقفا فتح وفي لا يدخل دارا لم يحنث بدخولها خربة لانياف فيها اصلا وفي  
هذه الدار يحنث وان صارت صحرا او بنيت دارا اخرى بعد الانتهاء لان الدار اسم  
للعرصة والبناء وصف والصفة انما تعتبر في المنكر لا المعين الا اذا كانت شرطا او داعية  
للممين كحلفه على هذا الرطب فيتعبد بالوصف وان جعلت بعد الانتهاء بستانا او مسجدا  
او حائما او بيتا او غلب عليها الما فصارت نهرا لا يحنث وان بنيت دارا بعد  
ذلك كهذا البيت وكذا بيتا بالاولى تهدم او بنى بيتا آخر ولو بنقض الاول  
لزوال اسم البيت ولو هدم السقف دون الحيطان فدخل حنث في المعين

لانه

لانه كالصفة لا في المنكر لان الصفة تعتبر فيه كما مر وعزاه في البحر للبدايع لكن نظريه  
في النهر بانه لا فرق حيث صلح للبيثونية قيد بهذه الدار لانه لو اشار ولم يسم بان قال  
هذه حنث بدخولها على اي صفة كانت كهذا المسجد فخر ببقائه مسجدا الى يوم القيمة به  
يفتى ولو زيد فيه حصه فدخلها لم يحنث ما لم يقبل مسجد بني فلان فحنث وكذلك الدار  
لانه عقد يمينه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة بدائع ويحسن ولو حلف لا يجلس الى  
هذه الاسطوانة او الى هذا الحائط فهدم ما شربنيا ولو بنقضا هذه السفينة فنقضت  
نذر اعيدت بخشبها لم يحنث كما لو حلف لا يكتب بهذا القلم فكتبه فخر براه فكتب به لان غير  
البري لا يسمى قلما بلا انبوا فاذا كسر فقد زال الاسم ومتى زال بطلت اليمين والواقف على السطح  
داخل عند المتقدمين بخلاف المتأخرين ووفق الكمال بحمل الحنث على سطحه سائر وعدمه على مقابله  
وقال ابن الكمال ان الحالف من بلاد العجم لا يحنث قال مسكين وعليه الفتوى وفي البحر افادته لو  
ارتقى شجرة او حائطاً حنث وعلى قول المتأخرين لا والظاهر قول المتأخرين في الكل لا يسمى دخلا  
عرفا كما لو حفر سردابا او قنطرة لا يفتنح بها اهل الدار قال وعم اطلاق المسجد فلو فوقه سكن  
فدخله لم يحنث لانه ليس بمسجد بدائع ولو قيد الدخول بالباب حنث بالمحادث ولو نقبا الا اذا  
عينه بالاشارة بدائع والواقف بقدميه في طاق الباب اي عتبة التي يحنث لو اغلق الباب  
كان خارجا لا يحنث وان كان بعكسه يحنث لو اغلق كان دخلا حنث في حلفه لا يدخل  
ولو كان المحلوق عليه الخروج افكس الحنث لكن في المحيط حلف لا يخرج فرتق شجرة حتى صار  
بحال لو سقط سقط في الطريق لم يحنث لان الشجرة كبناء الدار وهذا الحكم المذكور اذا كان  
الحالف واقفا بقدميه في طاق الباب فلو وقف باحدى رجليه على العتبة وادخل الاخرى  
فان استوى الجانبان او كان الجانب الخارج اسفل لم يحنث وان كان الجانب الداخل  
اسفل حنث زيلعي وقيل لا يحنث مطلقا هو الصحيح ظهريه لان الانفصال التام  
لا يكون الا بالقدمين ودوام الركوب واللبس والسكنى كالانشاء فيحنث بمكة ساعة  
لا دوام الدخول والخروج والتزويج والتطهير والصنابطان ما يمتد فلو دام حكم الابتداء  
والافلا وهذا الواو اليمين حال الدوام اما قبله فلا فلو قال كذا ركبت فانت طالق او ففعل درهم  
شركب ودوام لزمه طلقة ودرهم ولو كان راسا لزمه في كل ساعة يمكنه التزول طلقة  
ودرهم قلبي في عرفنا لا يحنث الا بابتداء الفعل في الفصول كلها وان لم ينو واليه  
مال استاذنا يحنثي حلف لا يسكن هذه الدار او البيت او المحلة يعني المحارة فخرج  
وبقي متاعه واهله حتى لوبقى ونذر حنث واعتبر محمد بن قنبل ما يقوم به السكنى وهو ارفق  
وعليه الفتوى قاله العيني والوالي سكة او مسجد على الوجه قاله الكمال واقره في النهر وهذا  
لو يمينه في العربية ولو بالفارسية برى بخروج كالمكان سكناه تبعا وكما لو ابنت المرأة  
النقلة وغلبته او لم يمكنه الخروج ولو بدخول ليل او غلق باب او اشتغل بطلب دار اخرى  
او دابة وان بقي اياها او كان لراصة كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه وان امكنه ان يستكرى

من ازال الاسم بطلت اليمين

حنث بالباب الحادث



دابة لم يحث ولو نوى التحول يبدنه دين عند الشافعي يكفى خروجه بنية الانتقال **خلاف المص**  
والبلد والقرية فانه يبرئ نفسه فقط **فخرج** خلف لا يسكن فلانا فساكنه في عرصته دارا وهذا  
في حجرة وهذا في حجرة حث الا ان تكون دارا كبيرة ولو تقاسمها بحائط بينهما ان عين الدار في  
يمينه حث وان انكرها لا ولو دخلها فلان غصبا ان اقام معه حث علم او لا وان انتقل فورا كما لو  
نزل ضيفا وكذا الوسايف الحالف فساكن فلان مع اهله به يفتى لانه لم يساكنه حقيقة ولو قيس  
المساكنة بشهر حث بساعة لعدم امتدادها بخلاف الإقامة بحجر وفي خزائن الفتاوى  
حلف لا يضربها من غير قصد لا يحث **وحث في لا يخرج** من المسجد ان حمل ما خرج فحذر  
بأمره وبدونه بان حمل مكرها لا يحث **ولو راضيا بالخروج** في الاصح ومثله لا يدخل ائسا  
**واحكاما** واذا لم يحث بدخوله بلا امره او يترك او يهرب بريح او جمع دابة على الصحيح  
ظهري لا يتحل يمينه لعدم فعله **على المذهب الصحيح** فتح وغيره وفي الجرح الظهري بيه  
يفتى لكنه خالف في فتاويه فافتى باحلالها اخذ بقول ابي شعاع لانه ارفق لكنت علمت المعتمد  
ولا يحث في قوله **لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها** قاصدا عند انفصاله من باب داره  
مشى معها ام لا لما في البداه ان خرجت الا الى المسجد فانت طالق فخرجت تريد المسجد ثم  
بدلها فذهبت لغير المسجد لم تطلق **ثم اتى امر اخر** لان الشرط في الخروج والذهاب والرواح  
والعبادة والزيارة النية عند الانفصال لا الوصول الا في الاثنان فلو حلف **لا يخرج او لا يذهب**  
او لا يروح بجر بحتا الى مكة فخرج بريدتها ثم رجع عنها قصد غيرهما ام لا انتهى **حنث**  
اذا جاوز عماران مصره على قصدها ان يمينه وبينها مدة سفر والا حث بحجر الانفصال فتح  
بحتا وفيه حلف ليخرج مع فلان العالم الى مكة فخرج معه حتى جاوز البيوت بروج لا يخرج  
من بغداد فخرج مع جنازة والمقابر خارج بغداد حث وفي لا ياتيها لا يحث الا بالوصول  
كما مر والفرق لا يخفى كما لا يحث لو حلف ان لا تاتي امراته عرس فلان فذهبت قبل  
العرس وكانت ثمرة حتى مضى العرس لانها ما انت العرس بل العرس اناها ذخيره حلف  
ليأتيته فهو ان ياتي منزله او حانوته لقيه او لا فلو لم يات حتى مات احداهما **حنث**  
في آخر حياته وكذا كل عين مطلقة اما الموقنة فيعتبر آخره فان مات قبل مضيه فلا حث  
وقوله حث يفيد انه لو اوتد ولحق لا يحث لبطلان يمينه بالله بمجرد الردة كما مر فتدبر  
حلف ليأتيته غدا ان استطاع فهي استطاعة الصحة لانه المتعارف فتقع على رفع الموانع  
كمرض او سلطان وكذا جنون او نسيان بجر بحتا وان قوى بها القدرة الحقيقية المقارنة  
للفعل **صدق ديانة** لا قضا على الاوجه فتح لانه خلاف الظاهر وقد اظهر الزاهدي اعتزله  
هنا في المجتبى كما اظهره في القنية في موضعين من الفاظ التكفير **لا يخرج** يعني اذني او لا  
**بأذني** او يامري او بعلي او برضائي **شرط** للبر لكل خروج اذن الا لفرق او حرق او فرقة  
ولو نوى الاذن مرة دين وتحل يمينه بخروجها مرق بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد  
اذنت لك سقط اذنه ولو نهيها بعد ذلك صح عند محمد وعليه الفتوى ولو اخرجته وفي العير

مطل  
الشرط في الفعل النية

مطل  
ظهور اعتزال الزاهدي

حلف

حلف بالطلاق لا ينقل اهله لبلد كذا فرفع الامر الحاكم فبعث رجلا باذنه فنقل اهله لا يحث  
**خلاف قوله الا ان او حتى** اذن لك لانه للغاية ولو نوى التحول صدق **حلف لا يدخل دار**  
فلان يراد به نية السكنى اليه عرفا ولو تبعها او باعارة باعتبار عموم المجاز ومعناه  
كون محل الحقيقة فردا من افراد المجاز او حلف لا يضع قدمه في دار فلان حث بدخولها  
**مطلقا** ولو حافيا او راكبا لما تقر ان الحقيقة متى كانت متعذرة او محجوزة صير الى  
المجاز حتى لو اضطلع ووضع قدميه لم يحث **وشرط الحث** في قوله ان خرجت مثلاً  
فانت طالق وان ضربت عبدك فعبدي حر لم يرد الخروج والضرب فعله قوم لان  
قصد المنع عن ذلك الفعل عرفا ومدار الايمان عليه وهذه تسمى يمين الفور فتقر ابو  
حنيفة باظهارها ولم يخالفه احد وكذا في حلفه ان تعديت فكذا بعد قول الطالب  
تعال تعدي معي شرط الحث تعدي معه ذلك الطعام المدعو اليه وان ضم الى ان تعديت  
اليوم او معك فعبدي حر **حنث** بمطلق التعدي لزيادة على الجواب فجعل مبتدأ  
وفي طلاق الاشياء ان التراضي الا بقرينة الفور ومنه طلب جامعها فانت فقال ان لم  
تدخل معي البيت فدخلت بعد سكون شهوته حث وفي البحر عن المحيط طول الشجر  
لا يقطع الفور وكذا لو خافت فوت الصلاة فصلت واشتغلت بالوضوء للصلاة المكتوبة  
واشتغلت بالصلاة المكتوبة لانه عذر شرعا وكذا عرفا مركب العبد الماذون والمكاتب  
ليس لمولاه في حق اليمين الا بشرطين اذ لم يكن دينه مستغرا وقد نواه في حث  
**حلف لا يركب** فاليمين على ما يركبه الناس عرفا من فرس وحمار فلو ركب فطر انسان  
او بعيره او بقره او فيلا لا يحث استحسانا لا بالنية ظهريه قلت وينبغي حثه  
بالعير في مصر والشام وبالفيل في الهند للتعارف قاله الصنف ولو حمل على الدابة مكرها فلا  
حنث لحلفه لا يركب فرسا فركب برذونا او بعكسه لان الفرس اسم للعري والبرذون  
للعجمي والحيل يعم هذا لو يمينه بالعربية ولو بالفارسية حث بكل حال ولو حلف لا يركب  
او لا يركب مركبا حث بكل مركب سفينة او محملا او دابة سوى الادحى وسيجى  
ما لو حلف لا يركب حيوانا او دابة **باب** **اليمين في الاكل والشرب**  
**واللبس والكلام** حث الاكل ايصال ما يحتمل المضغ بفيه الى الجوف كخبز وفاكهة  
مضغ او لاى وان ابتلع بلا مضغ والشرب ايصال ما لا يحتمل المضغ من المايعات  
الى الجوف كما وعسل ففي حلفه لا ياكل بيضة حث ببلعها وفي لا ياكل عينا مثلاً لا  
يحث بمصه لان المص نوع ثالث ولو عصره واكل قشره حث بدافع كمن في نهديب القلاسي  
حلف لا ياكل سكر لا يحث بمصه وفي عرفنا يحث واما الذوق فعمل الفم لمجرد معرفة  
الطعم وصل الى الجوف ام لا وكل اكل وشرب ذوق ولا عكس ولو تمضمض للصلاة لا يحث  
ولو غنى بالذوق الاكل لم يصدق الا لدليل **حلف لا ياكل من هذه الخلة** او الكرمة تقيد  
**حنثه باكله من ثمرها** بالمشقة اى ما يخرج منها بلا تغير بصنعة جديدة فيحث بالعصير



لا يالدين المطبوخ ولا يوصل عصص منها بشجرة اخرى وان لم يكن للشجرة ثمرة تنصرف لميت  
 الى ثمنها فيحنت اذا اشترى به ما كولا واكله ولو اكل من عين النخلة لا يحنت وان نواها  
 لان الحقيقة مجورة ولولو الحية وفي المحيط لولوى اكل عينها لم يحنت باكل ما يخرج منها لانه  
 ثوى حقيقة كلامه قال المصنف تبع الشجرة وينبغي ان لا يصدق قضا لتعين المجاز زاد في  
 النهر فان قلت ورق الكرم ما يوكل عرفا فينبغي صرف اليمين لعينه قلت اهل العرف  
 اذ اياكلونه مطبوخا وفي الشاة يحنت باللحم خاصة لا باللبن لانها مأكولة فتعقد  
 اليمين عليها ولا يحنت في حلفه لا ياكل من هذا البسر والرطب او اللبني باكله  
 رطبة وثمره وشراذمه لان هذه صفات داعية الى اليمين فتتقيد به بخلاف لا يكلم  
 هذا الصبي او هذا الشاب فكله بعد ما شاخ ولا ياكل هذا الحمل بفتحتين ولد  
 الشاة فاكله بعد ما صار كبشا فانه يحنت لانها غير داعية والاصل ان الحلو في عليه  
 اذا كان بصيغة داعية الى اليمين تقيد به في العرف والمنكر فاذا زال اليمين وما لا  
 يصلح داعية اعتبر في المنكر دون العرف وفي المجتبى حلف لا يكلم هذا المجنون نبوا او هذا  
 الكافر فاسلم لا يحنت لانها صفة داعية وفي لا يكلم رجلا فكل صبيانا حنت وقيل لا كلا  
 يكلم صبيانا وكلم بالغ لا بعد البلوغ يدعى شابا وفتى الى ثلاثين فكل الى خمسين فشيخ او لا  
 ياكل هذا العنب فصار زيبيا هذا وما بعده معطوف على قوله من هذا البسر مما لا يحنت  
 به او لا ياكل هذا اللبني فصار جينا او لا ياكل من هذه البيضة فاكل فرار حيا كذا  
 في نسخ الشرح وفي نسخ المتن فوخها ولا يذوق من هذا الخمر فصار خلا او من زهر  
 هذه الشجرة فاكل بعد ما صار لوزا او شمشا لم يحنت بخلاف حلفه لا ياكل تمر فاكل  
 حيا فانه يحنت لانه تمر مفتت وان ضم اليه شئ من السمن او غيره يحس وفيه الاصل  
 فيما اذا حلف لا ياكل معينا فاكل بعضه ان كل شئ ياكله الرجل في مجلس او يشربه في شربة  
 فالحلف على كله والا فلي بعضه وكذا لا يحنت لو حلف لا ياكل بسرا فاكل رطبا او لا ياكل  
 عنبيا فاكل زيبيا بخلاف نخوجوز ولوز فان الاسم يتناول الرطب ايضا ولو حلف لا ياكل  
 رطبا او بسرا او حلف لا ياكل رطبا ولا بسرا حنت باكل المذنب بلسر النون لا كل المحلوف  
 عليه وزيادة ولا حنت بشرا كبا سة بلسر الكاف اي عرجون ويقال عنقود بسرها رطب  
 في حلفه لا يشترى رطبا لان الشرا يقع على الجملة والمغلوب تابع بخلاف حلفه على الاكل لوقوعه  
 شيئا فشيئا ولا حنت في حلفه لا ياكل لحما باكل سرقة او سمك اذا نواها ولا في كذا  
 يركب دابة فركب كافرا او لا يحلس على وقد يحلس على جمل مع تسميتها في القران لحا ودابة  
 واوتنا والعرف وما في التبيين من حنته في لا يوكب حيوانا بركوب الانسان رده في النهر  
 بان العرف العملي يخصص عندنا كالعرف القولي ولحم الانسان والكبد والكلى والريز والغلب  
 والطحال والخنزير لحم هذا في عرف اهل الكوفة اما في عرفنا فلا كما في البحر عن الخلاصة وغيرها  
 ومنه علم ان الجحش يعتبر عرفه قطعاً وفي الثانية الراس والاكارع لحم في يمين الاكل لا في عين

مطل  
 شاب وكهد وشيخ

مطل  
 العرف العملي كالقولي

الشرا

الشرا وفي لا ياكل من هذا الحمار يقع على كرايه ومن هذا الكلب لا يقع على صيده ولا يعم البقر  
 الحاموس ولا يحنت باكل النوى هو الاصح ولا يحنت بشحم الظهر وهو اللحم السمين في حلفه  
 لا ياكل شحما خلافا لما بل يشحم البطن والامعاء اتفاقا لا بما في العظم اتفاقا فتح واليمين على شرا  
 الشحم ويضع كره على اكله حكما وخلافا ليلعي ولا يحنت بالبيضة في حلفه لا ياكل او لا يشترى شحا  
 او لحما لانها نوع ثالث ولا يحنت بخبز او دقيق او سويق في حلفه لا ياكل هذا البرا لا بالقص  
 من عينها لمقلية كاللبيلة في عرفنا اما لو قضها بيضة فلا حنت الا بالبيضة فتح وفي النهر عن  
 الكشف المسئلة على ثلاثة اوجه احدها ان يقول هذه الحنطة ويشير لصبرة وهي مسئلة  
 المختصر الثانية ان يقول هذه بلا ذكر حنطة فيحنت باكلها كيف كان ولو بيضة او خبزا  
 الثالثة ان يقول حنطة فيحنت باكلها ولو بيضة لا بنحو الخبز ولو زرع له لم يحنت بالخارج  
 وفي هذا الدقيق حنت بما يتخذ منه كالحب ونحوه كعصيدة وحلوى لا يسقه في الاصح  
 كما في اكل عين النخلة والخبز ما اعتاده اهل بلد الحالف فالشامي بالبر واليميني  
 بالذرة والطبري بخبز الارز وبعض اهل القرى بالشعير فلو دخل بلد البر واستمر لا ياكل  
 الا الشعير لم يحنت الا بالشعير لان العرف الخاص معتبر فتح حلف لا ياكل من خبز فلانة  
 انصرف الى الخبز التي تضر به في التور لا لمن يحنته وهيئة للضرب ظهيرة ومنه  
 الرقاق لا الفطائر والتزير او ما بعد مادقه او فته لانه لا يسمى خبزا وحنث في لا ياكل  
 طعاما من طعام فلان باكل خله او زيته او لحمه ولو بطعام نفسه لا واخذ من بيده او ما به  
 فاكل به خبزا وفي لا ياكل سمنا فاكل سويقا ولا بيضة لانه ان يحنت لو عمر سال السمن حنت والا لا  
 جوده وفي البدايع لا ياكل طعاما فانظر لينة فاكل لم يحنت والشوا والطبخ يقعان على اللحم  
 المستوي والمطبوخ بالما هذا في عرفهم اما في عرفنا فاسم الطبخ يقع على كل مطبوخ بالما ولو  
 بودك او زيت او سمن كما نقله المص عن المجتبى وفي النهر الطعام يعم ما يوكل على وجه التطعيم  
 وقائمة لكن في عرفنا لا والرأس ما يباع في مصر اي مصر الحالف باعتبار العرف والقائمة  
 التفاح والطبخ والمشش ونحوها لا القصب والرماد والرطب خلافا لما خلافا  
 عصر والعبرة للعرف فيحنت بكل ما يعد قائمة عرفنا ذكره الشمي واقه المص والحلوى  
 ما ليس من جنسه حامض فيحنت باكل خبيص وعسل وسكر لكن المرجع فيه  
 عادات الناس ففي بلادنا لا حنت في فاميد وعسل وسكر كما نقله المص عن الظهير والادام  
 والادام ما يصطنع به الخبز اذا اختلط به خل وزيت وملح لذوبه في الفم لا اللحم والبيض  
 والجبن وقال محمد هو يوكل مع الخبز غالبا به يفتي كما في البحر عن التهذيب وفيه مما يوكل وحده  
 غالبا لتمر وزيت وجوز وعنب وبطيخ وبقل وسائر الفواكه ليس اذاما الا في موضع يوكل بها  
 للخبز غالبا اعتبارا للعرف وفي البدايع الجوز رطبة قائمة ويا بيضة ادم فروع حلف  
 لا ياكل لحما ولا ياكل بصلا والاخر فلفلا فطبخ حشوفه كل ذلك فاكلوا لم يحنتوا الا صاحب  
 الغنفل لانه لا يوكل الا كذا وهذا ان وجد طعمه ويزاد في النهر عن وبر عينه وفي لا ياكل لبنا فطبخ



بارز ولا ينظر الى فلان فنظر الى بده او حمله او اعلا راسه لم يحث والى راسه فظهره  
وبطنه حث وفي المس يحث بمس اليد والرجل عرض عليه اليمين فقال نعم كان حلفا في الصحيح  
كذا في الصيرفية وغيرها قال المصنف هذا هو المشهور لكن في فرائد شيخنا عن التناثر خاتمة  
انه بنعم لا يصير حلفا هو الصحيح ثم فرغ انما يقع من التعاليق في المحاكم ان الشاهد يقول  
للزوج تغليقا فيقول نعم لا يصح علي الصحيح **التعدي الاكل المترادف الذي يقصد به الشبع**  
وكذا التعشيش لا بد ان ياكل الثمرة نصف الشبع في غدا وعشا وسحر وفي وقت خاص وهو ما بعد  
**طلوع الفجر** وفي البحر عن الخلاصة طلوع الشمس قال وينبغي اعتماده للعرف زاد في النهر  
واهل مصر يسمونه فطورا الى ارتفاع الضحى الاكبر فيدخل وقت الغدا فيعمل بغير فهم  
**قلت** وكذلك اهل الشام ثم لا بد ان يكون مما يتعدى به اهل بلدة عادة وغدا كل بلدة  
ما تعرف اهلها حتى لو شبع بشرب اللبن يحث البدوي لا الحضرى زيلعي **والتعشيش منه**  
اي الزوال وفي البحر عن الاسيما في وعرفنا وقت العشا بعد صلاة العصر **قلت** وهو  
عرف مصر والشام الى نصف الليل والسحر هو الاكل بعد نصف الليل الى طلوع الفجر قال  
**ان اكلت او شربت او لم تشرب او لم تاكل** ونحو ذلك فبعدى حرر ونوى معينا  
اي خبزنا او لبننا او قطنا مثلا لم يصدق اصلا فيحث باي شئ اكل او شرب وقيل يدين  
كما لو نوى كل الاطعمة او كل مياه العالم حتى لا يحث اصلا لئلا يتحمل كلامه **ولو ضم** لان اكلت  
**طعاما او شربت شرابا او لم تشرب او لم تاكل** اذا قال عني شيا دون شئ لانه ذكر اللفظ  
العام القابل للتخصيص لانه تلو في سياق الشرط فتعم كالنكرة في النفي والاصل ان النية  
انما تصح في الملفوظ الا في ثلاث فيدين في فعل الخروج والسكنة وتخصيص الجنس كحشيه  
او عربية لا الصفة ككوفية او بصرية فتج نية **تخصيص العام** **نقص ديانته** اجماعا فلو  
قال كل امرأة انتزجها من طالق ثم قال نويت من بلد كذا لا يصدق **قصا** وكذا من غصب  
دراهم انسان فلا حلفه الخضم عاما فوى خاصا به **يفتي** خلافا للخصاف وفي الولو الحية  
متى حلفه ظاهرا واخذ بقول الخصاف فلا بأس به وقالوا لئلا يحلف لو بطلاق او  
عتاق وكذا بالله لو مظلوما وان ظاهرا فله حلف ولا تعلق للقضا في اليمين بالله حلف  
**لا يشرب من شئ** يمكن فيه الكرع نحو **دجلة** فيمينه **على الكرع** منه حتى لو شرب من نهر  
اخذ منه لم يحث وفي البحر عن الظهيرية الكرع لا يكون الا بعد الخوض في الماء لكن  
في القهستان في عن الكشف انه ليس بشرط **بخلاف** ما دجلة فيحث بغير الكرع ايضا **ديما**  
لا يتاقي فيه الكرع كالبيتر والحب يحث بالشرب بالانا مطلقا سوا قال من البيتر  
او من ما البيتر لتعين المجاز ولو تكلف الكرع فيما لا يتاقي فيه ذلك اي الكرع لا يحث  
في الاصح لعدم العرف **امكان البر في المستقبل** شرط انعقاد اليمين ولو بطلاق  
وبقائها اذ لا بد من تصور الاصل لتنعقد في حق الحلف وهو الكفارة ثم فرغ عليه  
ففي حلفه لا يشرب ما هذا الكون اليوم ولا ما فيه او كان فيه ما وصيه ولو يفعله

مطلوب  
التعاليق التي تقع في المحاكم

او بنفسه في يومه قبل الليل او اطلق يمينه عن الوقت ولا ما فيه لا يحث سوا علم وقت الحلف  
ان فيه ما اولا في الاصح لعدم امكان البر وان اطلق وكان فيه ما **قصب حث** لوجوب البر  
في المطلقة كما فرغ وقد فات بصيه اما الموقته ففي آخر الوقت وهذا الاصل فروع  
كثيرة منها ان لم تصل الصبح غدا فانت كذا لا يحث بحبها بكرة في الاصح ومنها ان لم  
تودي الدينار الذي اخذته من كسي فانت طالق فاذا الدينار في كسه لم تطلق لعدم  
تصور البر ومنها ان لم تهين صداقك اليوم فانت طالق وقال ابوها ان وهبته  
فامك طالق فالحيلة ان يشتري منه مهرها ثوبا ملفوفا وتقبضه فاذا مضى اليوم لم يحث  
ابوها لعدم الهبة ولا الزوج لعجزها عن الهبة عند الغروب لسقوط المهر بالبيع ثم اذا ارادت  
الرجوع ردت بخيار الروية وفي حلفه والله ليصعدن السماء او ليقلبن اذهبا **حث**  
**الحال** لا مكان البر حقيقة ثم يحث للعجز عادة ولو وقت اليمين لم يحث ما لم يعض  
ذلك الوقت وفي حيرة الفقهاء قال لامرأة ان لم اعرج الى السماء هذه الليلة فانت كذا ينصب  
سما ثم يعرج الى سما البيب لقوله تعالى فيلمدد بسبب الى السماء اي سما البيت فانت  
الباقي والظاهر خروجها عن قاعدة مبنى الايمان وكذا الحكم لو حلف ليقتلن فلانا عالما بموته  
اذ يمكن قتله بعد احيائه فيحث **وان لم يكن عالما بموته فلا** يحث لانه عقد يمينه على حياة  
كانت فيه ولا يتصور مسئلة الكوز وكقوله ان تركت من السماء فبعدى حرر لان التردد لا  
يتصور في غير المقدور **حلف لا يكلمه فناداه وهو نائم** فليحفظه فلو لم يوقظه لم يحث هو  
المختار ولو مستيقظا حث لو يحث لسمع بشرط انفصاله عن اليمين فلو قال بوصول ان كنتك  
فانت طالق فاذهبي او واذهي لا تطلق ما لم يرد الاستيناف ولو قال اذهبي طلقت لانه  
ستأنف ولو قال يا حايط اسمع او اصنع كذا وكذا وقصدا سماع المحلوف عليه لم يحث زيلعي  
وفي السراجية سال محمد حال صفه ابا حنيفة فيمن قال لآخر والله لا اكلمك ثلاث مرات فقال  
ابو حنيفة ثم ماذا اقتبس محمد وقال انظر حسنا يا شيخ فتنس ابو حنيفة ثم قال حث  
مرتين فقال محمد احسنت فقال ابو حنيفة لا ادري اي الكلمتين ارجع لي قوله حسنا  
او احسنت او حلف لا يكلمه **الاباذنة فاذن له ولم يعلم** بالاذن فكلمه **حث** لاشتقاق  
الاذن من الاذن فيشترط العلم بخلافه لا يكلمه الا بوضاه فرضي ولم يعلم لان الله الرضى من  
اعمال القلب فيتم به **الكلام** والتحدث لا يكون الا باللسان فلا يحث باشارة وكناية  
كما في التنف وفي الخائنة لا اقول له كذا فكتب اليه حث ففوق بين القول والكلام  
لكن قل نقل المص بعد مسئلة شتم الریحان عن الجامع انه كالكلام خلافا لابن سماعه  
والاخبار والاقرار والبشارة تكون بالكتابة لا بالاشارة والايمان والاطهار والافشاء  
والاعلام يكون بالكتابة وبلاشارة ايضا ولو قال له انرا الاشارة دين وفي لا يدعوه  
او لا يبشره يحث بالكتابة **ان اجبرني** او اعلتني ان فلانا قدم ونحوه يحث بالصدق  
والكذب ولو قال بقدر مده ونحوه فعلى الصدق خاصة لا فادتها الصاق الخبز بنفس

هذا الحجب



القديم كما حققناه في بحث البائن الاصول وكذا ان كتبت بقدم فلان كما سيجي في  
الباب الآتي وسأل الرشيد محمد اعني حلف لا يكتب الى فلان فاوما بالكتابة هل يحث  
فقال نعم يا امير المؤمنين ان كان مثلك لا يكلمه شهرا **فن حين حلفه** ولو عرفه فعل  
باقية **بخلاف** لا تغلفن او لا صومن شهرا فان التعيين اليه والفرق ان ذكر الوقت  
فيما يتناول الابد لاخراج ما وراه وفيما لا يتناول له المد اليه ذيلحى حلف لا يتكلم فقراء القرآن  
او سبح في الصلاة لا يحث اتفاقا وان فعل ذلك خارجها حث على الظاهر كما رجه  
في البحر ورجح في الفتح عدمه مطلقا للعرف وعليه الدرر والملتقى بل في البحر عن التهذيب  
انه لا يحث بقراءة الكتب في غير عرفنا انتهى وقواه في الشر بنلاية قايلا ولا عليك من كثرة  
التصحيح له مع مخالفة العرف ويقاس عليه القاء درس ما لكن يعكس عليه ما في الفتح واما  
الشعر فيحث به لانه كلام منظوم انتهى فغير المنظوم اولى فتأمل **حلف لا يقرأ القرآن**  
**اليوم** يحث بانقضاء في الصلاة او خارجها ولو قرأ البسملة فان نوى ما في النمل  
**حثت والا** لانهم لا يريدون به القرآن ولو حلف لا يقرأ سورة كذا او كتاب فلان لا  
يحث بالتظنية وفهمه به يعني واقعات **حلف لا يكلم فلانا اليوم** فعل الجريدين  
لقراءته اليوم بفعل لا يمتد فمع فان نوى النهار صدق لانه الحقيقة ولو قال ليلة اكلم  
فلانا فكذا فهو على الليل خاصة لعدم استعماله مفردا في مطلق الوقت قال **ان كلمته**  
**اي عمرو** الا ان يقدم زيد او حتى او الا ان ياذن او حتى ياذن فكذا فكله قبل  
قدمه او قبل اذنه حث ولو بعدهما لا يحث لجعله القديم والاذن غاية لعدم  
الكلام وان مات زيد قبله سقط الحلف بتأخير الجزا لانه لو قدمه فقال لامرأته  
انت طالق الا ان يقدم زيد لم تكن للغاية بل للشرط لان الطلاق مما لا يحتمل التانيث فلا  
تطلق بقدمه بل بموته كما لو قال لعنوه والله لا اكلمك حتى ياذن لي فلان او قال  
لعنيمه والله لا افارقك حتى تقضي حتى او حلف ليوفينه اليوم فمات فلان قبل الاذن  
او برئ من الدين فاليمين ساقطة والاصل ان الحالف اذا جعل ليمينه غاية وقامت الغاية  
بطل اليمين خلا للثاني كلمة ما زال وما دام وما كان غاية تنفهي اليمين بها فلو حلف  
لا يفعل كذا ما دام بخاري فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحث لانها اليمين وكذا لا ياكل هذا  
الطعام ما دام في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحث باكل باقية لانها اليمين يبيع البعض وكذا  
لا افارقك حتى تعطيني حتى اليوم او حتى اقدمك الى السلطان اليوم لا يحث بمعنى اليوم  
بل بمفارقة بعده ولو قدم اليوم لا يحث وان فارقه بعده بحس وكذا لو حلف ان يحج الى  
باب القاضى ويحلفه فاعترف الخصم او ظهر شهود سقط اليمين لتقيده من جهة المعنى  
بحال انكاره كما سيجي في باب اليمين في الضرب وفي حلفه **لا يكلم عبده** اي عبد فلان او عرسه  
او صديقه او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا ياكل طعامه او لا يركب دابة ان زالت  
اخطا فته يبيع او طلاق او عفاؤه وكلم لم يحث في العبد ونحوه مما يملك كذا وراشار اليه

بهذا **اولا** على المذهب لان العبد ساقط الاعتبار عند الاحرار فكان كالثوب والدار وفي  
غيره اي في تكلم غير العبد من العرس والصديق لا الدار لانها لا تكلم فتكون الدار مسكوتا  
عنها للعلم بانها كالعبد بالطريق الاولى فتنبه ان اشار بهذا او عين حث لان الحث  
هجر لذاته والا يشروم يعين لا يحث **وحث بالمجود** بان اشترى عبدا وتزوج بعد اليمين  
لا يكلم صاحب هذا الهيلسان مثلا فكله بعد ما باعه حث لان الاضافة للتعريف ولذا  
لو كالم المشتري لم يحث الزمان والحين ومنكرها ستة اشهر من حين حلفه لانه الوسط  
وبها اي بالنية مانوى فيها على الصحيح بدائع وغرة الشهر ورايس الشهر اول ليلة  
منه ويومها واوله الى مادون النصف واخره اذا مضى خمسة عشر يوما فلو حلف  
ان يصوم اول يوم من آخر الشهر وآخر يوم من اول الشهر صام الخامس عشر  
والسادس عشر والنصف من حين القا الحشو الى لبسه عند الشراء بدائع وفي حلفه  
لا يكلمه الدهر والابد هو للعمري اى مدة حياة الحالف عند عدم النية وهو منكر لم يرد  
**وقال اهو كالحين** وغير خاف انه اذا لم يرد عن الامام شئ في مسئلة وجب الاقتاء  
بقوله ما تروى في السراج توقف الامام في اربعة عشر مسئلة وتقل لا ادرى عن الائمة  
الاربعة بل عن النبي عليه السلام وعن جبريل ايضا الايام وايام كثيرة والشهور والسنون  
والاذنة والا حايين والدهور عشرة من كل صنف لانه اكثر ما يذكر في لفظ الجمع ففي لا  
يكلمه الا زمته خمس سنين ومنكرها ثلاثة لانه اقل الجمع مالم توصف بالكثرة كما مر  
**حلف لا يكلم عبيدا او عبيد فلان او لا يركب دوابه او لا يلبس ثيابه** ففعل ثلاثة  
منها حث وان كان له اي لفلان اكثر من ثلاثة من كل صنف والا بان كل من اقل من  
ثلاثة لا يحث وتصح نيته لكل ولو كانت يمينه على زوجاته او اصدقائه او اخوته  
لا يحث **حلم يكلم الكل** ما سمي لان المنع لمعنى في هؤلاء فتعلقت اليمين باعيانهم ولو لم  
يكن له الا اخ واحد فان كان يعلم به حث والا لا كما في الواقعات والحق في الشهر الا صدقا  
والزوجات قلت وهي من المسائل الاربعة التي يكون فيها الجمع لواحد كما في الاشياء  
واما الاطعمة والسيارات والنساء فيقع على الواحد اجماعا لان صرف العرف للعهد ان امكن والا  
فلمجنس ولو نوى الكل صح **باب اليمين في الطلاق والعناق** الاصل  
فيه ان الولد الميت ولد في حق غيره لا في حق نفسه وان الاول اسم لفرد سابق والاخير  
لفرد لاحق والوسط لفرد بين العديدين المتساويين وان المتصف باحدهما لا يتصف  
بالاخرى للتنافي ولا كذلك الفعل لعدمه لان الثاني غير الاول فلو قال اخر تزوج  
انتزوج فالتى اتزوجها طالق طلقتا لمتزوجتين لانه جعل الآخر وصفا للفعل  
وهو العقد وعندها هو الآخر **اول عبد اشترى به حوفا** اشترى عبدا عتق لما ترات  
الاول اسم لفرد سابق وقد وجد **ولو اشترى عبيدين معا ثم اخر فلا عتق اصلا**  
لعدم الفردية فان زاد كلمة وحده او اسود او بالذنان عتق الثالث عملا بالوصف

توقف الامام في عمليته



ولو قال اول عبد اشترى واحد فاشترى عبدين ثم اشترى واحدا لا يعتق الثالث  
واشار الى الفرق بقوله للاختلاف ان لان قوله فاحدا يحتمل ان يكون حالا من العبد والمولى  
فلا يعتق بالتك وجوز في البحر صفة للعبد فهو كوحده وفي النهر ارفع خبرا مبتدأ  
محذوف فهو كواحد ولو قال اول عبد امكله فهو حر فملك عبدا ونصف عبد عتق  
الكامل وكذا الشياخ بخلاف المكيلات والموزونات للمزاحمة زيلعي قال اخر عبد امكله  
فهو حر فملك عبدا فانت الحالف لم يعتق اذ لا بد للاخر من الاول بخلاف العكس كالعبد  
لا بد له من قبل بخلاف القبل فلو اشترى الحالف المذكور عبدا ثم عبدا ثم ما انت الحالف  
عتق الثاني مستندا الى وقتها لشرها فيعتبر من كل المال لو اشترى في الصحة والافن الثلث  
وعليه فلا يصير فار الوعتق البايين او الثالث بالآخر خلافا لهما واما الوسط ففي  
البدايع انه لا يكون الا في وثق في الثلاث وسط وكذا ثالث الخمسة وهكذا ان  
ولدت فانت كذا اجنت بالميت ولو سقطا سببين الخلق والا لا بخلاف فهو حر  
فولدت ميتا ثم اخرجيا عتق المحي وحده لبطان الرق بالموت بخلاف الولد او  
الولادة البشارة عرفا اسم لغيره من خارج الضار فليس ببشارة عرفا بل لغة ومنه  
ومنهم من يسمونه بعتاب اليم صدق خرج الكذب فلا يعتق ليس للبشرى علم فيكون من  
الاول دون الباقيين فلو قال كل عبد بشرى بكذا فهو حر فبشره ثلاثة متفرقون  
عتق الاول فقط لما قلنا وتكون بكتابة ورسالة تام ينو المشافهة فيكون كالحق  
ولو ارسل بعض عبده عبدا آخر ان ذكر اى المولى الرسالة عتق المرسل والا الرسول  
وان بشره معا عتقوا التحققها من الكل بدليل فبشره بغلام عليم والبشارة الفرق  
فيها بين ذكر الباء وعدمها بخلاف الخبر فانه انما يختص بالصدق مع الباء كما مر في  
الباب قبله والكتابة كالحبر فيما ذكر والاعلام لا بد فيه من الصدق ولو بلا باء كالبشارة  
لان الاعلام اثبات العلم والكذب لا يفسده بدائع قاعدة النية اذا قارنت علة العتق  
الاختيارية كالشراء مثلا بخلاف الارث لانه جبري والحال ان ورق المعتق كامل صحيح التكليف  
والابان لم تقارن العلة او قارنتها والرق غير كامل كام الولد لا يصح التكليف ثم فرع عليها  
بقوله قصص شر ابيه للكفارة للمقارنة لاشرا من حلف بعقده لعدمها ولا شر استولة  
بنكاح عتقها عن كفارة بشر ابيها لنقصان رقها بخلاف ما اذا قال لقنة  
ان اشترى بك فانت حرة عن كفارة يمين فاشترى اها حيث تجزى عنها المقارنة  
كاتها ب ووصية ناويا عند القبول بخلاف ارث لما مر زيلعي وعتق بقوله ان تشر  
امة فمى حرة من تسراها وهي ملكه ح اى حين حلقه لمصادفتها الملك لا يعتق من  
اشترى اها فتسراها ويثبت النشري بالتخصيص والوطي بشرطه الثاني عدم العزل فتح  
لو قال ان تشرى امة فانت طالق او عبدي حر فتسرى من في ملكه او من اشترى اها  
بعد التعليق طلقت وعتق واذا الفرق بقوله لوجود الشرط بلا مانع لصحة تعليق طلاق

مط  
تعرىف البشارة

الملكوة

الملكوة باى شرط كان فيلحق كل ملك كلى حر عتق عبده ومدبروه ويدين في نية  
الذكور لا الاناث وامهات اولاده لملكهم رتبة ويدا لا مكاتبه الا بالنية ومعتق  
البعض كالمكاتب لعدم الملك يدا وفي الفتح ينبغي في كل مرفوق الى حر ان يعتق المكاتب  
لام الولد الا بالنية هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخيرة وخيرة الاولين  
وكذا العتق والاقرار لان اولاد المذكورين وقد ادخلها بين الاولين وعطف  
الثالث على الواقع منها فكان كاحدا كما طالق وهذه ولا يصح عطف هذه على هذه  
الثانية للزوم الاخبار عن المثني بالمفرد وهذا الذي ذكره الثاني والثالث خبرا فان ذكر بان  
قال هذه طالق او هذه وهذه طالق او قال هذا حر او هذا وهذا حران فانه لا  
يعتق احد ولا تطلق بل يجزى ان اختار الايجاب الاول عتق الاول وحده وطلقت  
الاولى وحدها وان اختار الايجاب الثاني عتق الاخيران وطلقت الاخيرتان حلف  
لايسكن فلانا فساد الحالف فسكر فلان مع اهل الحالف حنت عنده لا عند الثاني وبه  
يفتى قال لعبد ان لم تاتي الليلة حتى اضر بك فاني فلم يضر به حنت عند الثاني لا عند الثالث  
وبيفتى اختلف في لحاق الشرط باليمين المعقود بعد السكوت فصحة الثاني وبطله الثالث  
وبه يفتى فلا حنت في ان كان كذا فكذا وسكت ثم قال ولا كذا ثم ظهر انه كان كذا خاتية  
باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها الاصل فيه ان  
كل فعل يتعلق حقوقه بالمباشرة كبيع واجارة لا حنت بفعل ما مورده وكل ما يتعلق حقوقه  
بالامرك ككاح وصدقة وما لا حقوق له كاجارة وبراءة بحيث بفعل وكيله ايضا لانه سفير  
ومعبر بحيث بالمباشرة بنفسه لا بالامرك اذا كان ممن يباشر بنفسه في البيع ومنه  
الهيئة لبعض ظهيري والشراء ومنه السلم والاقالة قبل والتعاطي شرح وهما نية  
والاجارة والاستيجار فلو حلف لا يؤجر وله مستغلات اجرتها امراته واعطته  
الاجرة لم يحنث كتركها في ايدي الساكنين وكذا اجرة شهر قد سكنوا فيه بخلاف  
شهر لم يسكنوا فيه ذخير والصلح عن مال وقيد بقوله مع الاقرار لانه مع الانكاح  
سفي والفتنة والخصومة وضرب الولد اى الكبير لان الصغير يملك ضربه فيملك التفويض  
فينحنث بوكيله كالتقاضى وان كان الحالف ذا سلطان كقاض وشريف لا يباشر هذه  
الاشياء بنفسه حنت بالمباشرة وبالامر ايضا لتقيد اليمين بالعرف وبمقصود الحالف  
وان كان يباشر مرة ويفوض اخرى اعتبر الاغلب وقيل تعتبر السلعة فلو ممتا  
يشترى بها بنفسه لشرفها لا يحنث بوكيله والاحتث ويحنث بفعله وقيل ما مورده  
لم يقل وكيله لان من هذا النوع الاستقراض والتوكيل به غير صحيح في النكاح لا الانكاح  
والطلاق والعتاق الواقعيين بكلام وجد بعد اليمين لا قبله كتعليق بدخول دار زيلعي  
والخلع والكتابة والصلح عن دم عمدا وانكاد كامر بالمهمة ولو فاسدة او بعوض  
وان صدقة والفرض والاستقراض وان لم يقبل وضرب العبد قبل الزوجة والبنا والمناطة



وان لم يحسن ذلك خاتمة والذبح والابداع والاستبداع وكذا الاعارة والاستعارة  
اذ اخرج الوكيل الكلام فخرج الرسالة فلا حنث فالتخاينة وقضا الدين وقبضه والكسب  
وليس منها التكليف الا اذا اراد السئودون التملك سراجيه والحمل وذكر منها في البحر نيفاً  
واربعين وفي التهر عن شارح الوهبانية نظم والذي ما لا حنث فيه بفعل الوكيل لانه  
الاقل مشير الى حنثه فيما بقي فقال  
بفعل وكيل ليس يحنث حالف **بييع** شراء صلح مال خصومة **اجارة** استيجار الضرب لابنه **كذا** قسمته والحنث في غيرها اثبت **ولام** دخل مبتدأ خبره اقتضى الاتي **على فعل** اراد بدخولها عليه فربها منه ابن كمال  
يخري فيه النياية للغير كبيع وشراء واجارة وخياطة وصياغة وبنا اتقنى  
اي اللام امره اي توكيله ليخضع به اي بالمخوف عليه اذ اللام للاختصاص ولا يتحقق الا بامر  
المفيد للتوكيل فلم يحنث في ان بعت لك ثوباً ان باعه بلام امر لا تتفأ التوكيل سوا  
ملكه اي الخاطب ذلك الثوب **ولا** بخلاف ما لو قال ثوباً لك فانه يقتضي كونه ملكاً له  
كما سيجي فان دخل اللام على عين اي ذات **او على فعل** لا يقع ذلك الفعل عن غيره  
اي لا يقبل النياية كاكل وشرب ودخول وضرب الولد بخلاف العبد فانه يقبل النياية  
اقتضى دخول اللام ملكه اي ملك الخاطب للمخوف عليه لانه كمال الاختصاص **حنث**  
في ان بعت ثوباً لك ان باع ثوبه بلام امره هذا نظير الدخول على العين وهو الثوب  
لان تقديره ان بعت ثوباً هو مملوكك واما نظير دخوله على فعل لا يقع من غيره فذكره بقوله  
وكذا اي مثل ما مر من اشتراط كون المخوف عليه ملك الخاطب قوله **ان اكل لك طعاما**  
**او شربت لك شربا** اقتضى ان يكون الطعام والشراب ملك الخاطب كما في ان اكلت طعاما  
لك لان اللام هنا القرب الى الاسم من الفعل والقرب من اسباب الترجيح واما ضرب الولد  
فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل يرد الاختصاص **وان نوى غيره** اي ما سري صدق  
فيما فيه تشديد عليه قضا وديانة ودين فيما له شرف الفرق بين الديانة والقضا الاتيان  
في اليمين بالله لان الكفارة لا مطالب لها كما مر قال **ان بعت او ابتعته فهو حر** فعقد  
عليه بيعاً بالخييار لنفسه **حنث** لوجود الشرط ولو بالخييار لغيره لا وان اجبر بعد  
ذلك في الاصح كما لو قال ان ملكته فهو حر لعدم ملكه عند الامام وقيد بالخييار لانه  
لو قال ان بعتته فهو حر فباعه بيعاً صحيحاً بلا خيار لا يعتق لزوال ملكه وتنحل  
اليمين بتحقيق الشرط بل يبيح **حنث** الحالف في الميثلتين بالبيع او الشراء الفاسد والموت  
لا بالباطل لعدم الملك فان قبضه ولو اشترى مدبراً او مكاتباً لم يحنث الا باجارة قاض ومكاتب  
فخرج قال لا امتد ان بعت منك شيئا فانت حرة فباع نصفها من زوج ولدت منه او من  
ابيه لم يقع عتق المولى ولو من اجنبي وقع والفرق في الظهيرية واما قيد بالبيع لانه في حلفه  
لا يتزوج امرأة او هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد في الصحيح وكذا لو حلف لا يبيع

اولا

اولا يصوم اولاً يحج لان المقصود منها الثواب ومن النكاح الحلال ولا يثبت بالفاسد فلا  
تنحل اليمين بخلاف البيع لان المقصود منه الملك وانه يثبت بالفاسد والهيئة والاجارة  
كبيع ولو كان ذلك كله في الماضي كان تزوجت او صمت فهو عليها اي الصحيح والفاسد لانه  
اجبار فان عني به الصحيح صدق لانه النكاح المعنوي بدائع **ان لم ابع هذا الدقيق**  
**فكذبا** فاعتق المولى او دبر رقيقة تدبيراً مطلقاً فلا يحنث بالمقيد فتح واستول لانه  
حنث لتحقيق الشرط بفوات محلية البيع حتى لو قال ان لم ابعك فانت حر فدبر واستولد  
عتق ولا يعتبر تكرار الرق بالردة لانه موهوم قالت له امراته تزوجت على فقال كل امرأة  
لي طالق **طلقت الحلفة** بكسر اللام وعن الثاني لا وصححه السرخسي وفي جامع قاضي خان وفي  
اخذ عامة مشايخنا في الذخيرة فان في حال الغضب طلقت والا لا ولو قيل له لك امرأة  
غير هذه المرأة فقل كل امرأة لي مني كذا لا تطلق هذه المرأة لان قوله غير هذه المرأة لا يحفل  
هذه المرأة فلم تدخل تحت كل بخلاف الاول **فزوج** يتفرع على الحنث لفوات المحل نحو  
ان لم تنصبي هذا في هذا الصحن فانت كذا فكسرتة وان لم تذهبي فتاتي بهذا الحمام فانت كذا  
وطا والحمام طلقت قال المحرمه ان تزوجتك فعبدي حر فتزوجها حنث لان يمينه تنصرف  
الى ما يتصور حلف لا يتزوج بالكون فذ عقد خارجها لان المعبر مكان العقد ان تزوجت شيئاً  
منه كذا فطلق امراته ثم تزوجها ثانياً لا تطلق اعتباراً للغرض وقيل تطلق حلف لا يتزوج  
من بنات فلان وليس لعلان بنت لا يحنث بمن ولدت له بحسب النكحة قد دخل تحت النكحة  
والعرفه لا تدخل تحت النكحة فلو قال ان دخل هذه الدار احد فكذا والدار له او لغيره فدخلها  
الحالف حنث لتكثيره ولو قال داري او دارك لا حنث بالحالف لتعريفه وكذا لو قال ان مسى  
هذا الرأس احد واثار الى داسه لا يحنث الحالف بمسه لانه منفصل به خلقته فكان معرفة اقوى من ياء  
الاضافة بحسب وذكره المصنف قبيل باب اليمين في الطلاق معزياً بالاشياء **الا بالنية وفي العلم**  
كان كلام غلام محمد بن احمد فكذا دخل الحالف لو هو كذا لك لجواز استعمال العلم في موضع النكحة  
فلم يخرج الحالف من عموم النكحة بحسب قلبي وفي الاشياء المعرفة لا تدخل تحت النكحة الا  
المعرفة في الجزا اي فتدخل في النكحة التي هي في موضع الشرط كان دخل داري هذه احد فانت  
طالق فدخلت هي طلقت ولو دخلها هو لم يحنث لان المعرفة لا تدخل تحت النكحة وتامة في القسم  
الثالث من ايمان الظهيرية **ويجب حج او عمرة ما شيا من بلد** في قوله على المني الى بيت الله  
ثاني او الكعبة وارق دماً ان ركب لادخاله التقص ولو اراد بيت بعض السجادة لم يلزمه  
شيء ولا شيء بعلى الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشي الى الحرم او الى المسجد  
الحرام او باب الكعبة او منزلها او الصفا والمروة او مزدلفة او عرفة لعدم العرف لا يعتق  
عبد قيل له ان لم ارجع العام فانت حر ثم قال حجت وانكر العبد واتي بشاهدين فشهدا  
بخره لا ضيمته بكوفة لم تقبل لقيامها على نفخي الحج اذ التضيعة لا تدخل تحت القضا وقال  
محمد يعتق ورجه الكال حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية وان افطر لوجود



شرطه ولو قال لا اصوم صوما او يوما حنث بيوم لانه مطلق فيصرف للكمال **حلف**  
ليصوم من هذا اليوم وكان بعد اكله او بعد النذر والصحى اليمين وحنث للحال  
لان اليمين لا تعتمد الصحة بل التصور كتصوره في الناس وهو كما لو قال لامرأة ان لم تفعل  
اليوم فانت كذا فحلفت من ساعتها او بعد ما صلت ركعة فان اليمين تفصح وتطلق  
في الحال لان درود الدم لا يمنع كما في الاستحاضة بخلاف مسئلة الكوز لانه محل الحكم الفاعل  
وهو اما غير قائم اضلا فلا يتصور بوجه وحنث في لا يصلي بركعة بنفس السجود بخلاف  
ان صليت ركعة فانت حر لا يعتق الا بالولي شفع لتحقق الركعة وفي لا يصلي صلاة بشفع وان  
لم يقعد بخلاف لا يصلي الظهر مثلا فانه يشترط التشهد وحنث في لا يوم احدا باقترا قوم به  
بعد شروعه وان وصليته قصد ان لا يوم احدا لانهم وصدق ذبانه فقط ان نواه  
اي ان لا يوم احدا وان اشهد فيل شروعه ان لا يوم احدا لا يحنث مطلقا لادبانه ولا قضاء  
وصح الاقتداء ولو في الجمعة استحسانا كما لا حنث لو اصرهم في صلاة الجنائز او سجدة التلاوة لعدم  
كمالها بخلاف النافلة فانه يحنث وان كانت الامامة في النوافل منى عنها **فروع** ان صليت  
فانت حر فقال صليت وانكر المولى لم يعتق لان المكان الوقوف عليها بلا حر قال ان تركت الصلاة  
فطالق فصلتها قضا طلقت على الاظهر ظهيرة حلف ما اخر صلاة عن وقتها وقد نام فقطضا هكا  
استظهر الباقي عدم حنثه لحديث فان ذلك وقتها اجتمع حدثان فالطهارة منها حلف ليصليين  
هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة ويجمع امراته ولا يفصل يصلي الفجر والظهر والعصر بجماعة ثم يجامعها  
ثم يفصل كما غربت ويصلي المغرب والعشاء بجماعة فلا يحنث لوقوع غسله ليلا لانها راولوا الجمعة  
**حلف لا يخرج فعلى الصحيح منه** فلا يحنث بالفاسد ولا يحنث حتى يقف بعرفة **عن الثالث**  
اي محمد او حتى يطوف اكثر الطواف المفروض عن الثاني وبه جزم في المنهاج للعلامة  
عمر بن محمد العقيلي الانصاري كان من كبار فقهاء بخاري ومات بها سنة سبعين  
وخمماية ولا يحنث في العرة حتى يطوف اكثرها ان لم يست من مغز ولكن فهو هدي اي  
صدقة انصدق به بمكة **فلك** الزوج قطنا بعد الحلف فغز لته ونسج فليس فهو  
**هدي** عند الامام وله الصدق بيمينته بمكة لا غير بشرط ملكه يوم حلف ويقف بقولها  
في ديارنا لانها انما تغز من كتان نفسها او قطنها ويقولون في الديار الرومية لغز لها من  
كتان الزوج نسج حلف لا يلبس من غزلها فليس تكة منها لا يحنث عند الثاني وبه  
يفتي لانه لا يسمى لا بشاعر فاكالا يلبس ثوبا من نسج فلان فليس من نسج غلامه  
لا يحنث اذا كان فلان يعمل بيده والاحنث لتعين الجواز كما حنث بلبس خاتم  
ذهب ولو رجلا بلا قص او عقد ولو او ازيرجد او زمررد ولو غير مرصع عندهما  
وبه يفتي **حلفه** لا يلبس حليا للعرف لا يحنث بخاتم فضة بدليل حله للرجال الا  
اذا كان منصوبا على هيئة خاتم النساء بان كان له فص فيحنث هو الصحيح ليعني  
ولو كان موهبا بذهب ينبغي حنثه به **نهر** الخيال وسوار **حلف لا يجلس على الارض**

مطل  
نذر حنثه مطلقا منها في الطهارة

مطل  
الثقة ليست لها

جلس

جلس على حائل منفصل خشب او جلد او بساط او حصير او حلف لا ينام على هذا الفراش  
فحلف فوقعه افس فنام عليه او لا يجلس على هذا السرير فجلس فوقه افس لا يحنث  
في الصور الثلاثة كما لو اخرج الحشون من الفراش للعرف ولو نكر الاخيرين حنث مطلقا  
للعوم وما في القدر من تنكير السرير حمل في الجوهره على العرف بخلاف ما لو حلف لا  
ينام على الواح هذا السرير او الواح هذه السفينة ففرض على ذلك فراش لم يحنث  
لانه لم ينم على الواح بخلافه في نسخ الشرح لكن ينبغي التعبير باداة التشبيه بخلافه  
الى آخر الكلام او تاخير عن مقالة العرام ليصح المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام وكما هو  
الموجود في غالب نسخ المتن بديارنا دمشق الشام ولو جعل على الفراش قرام بالكر  
الملاة او جعل على السرير بساط او حصير حنث لانه يعد نايما وجالسا عليها عرفا  
بخلاف ما من بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح هذا السرير او الواح هذه  
السفينة ففرض على ذلك فراش فانه لا يحنث لانه لم ينم على الواح حلف لا يمشي  
على الارض ففرض على ذلك فراش فانه لا يحنث لانه لم يمش على الارض حلف لا يمشي  
لا يحنث **فروع** ان غمت على ثوبك او فراشك فلكذا اعتبر اكثر بدنه انتهى والله اعلم  
**باب** **اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك مما يناسب ان يترجم**  
بمسائل شتى من الغسل والكسوة الاصل هنا ان ما شارك الميت فيه الحي يقع اليمين  
فيه على الحالتين الموت والحياة وما اختص بحالة الحياة وهو كل فعل يلزم ويؤثر  
ويغمر ويسركشم وتقتيل تقتل بها ثم فزع عليه فلو قال ان ضربتك او كسوتك او  
كلمتك او دخلت عليك او قتلتك فقتل كل منهما بالحياة حتى لو علق بها طلاقا او  
عتقا لم يحنث بفعله في ميت بخلاف الغسل والحل والمس والباس والثوب كحلفه  
لا يغسله او لا يحمله لا يتقيد بالحياة يحنث في خلفه ولو بالفارسية لا يضرب زوجته  
فقد شعرها او خنقها او عضها او قرصها ولو ما زحاما خلافا لما صححه في الخلاصة  
والقصد ليس بشرط فيه اي في الضرب وقيل بشرط على الاظهر والاشبه بخي وبه  
جزم في الخائبة والسراجية واما الايلاء بشرط به يفتي ويكفي جمعها بشرط اصابة  
كل سوط واما قوله تعالى وخذ بيدك ضغثا اي خزمة ربحان خصوصية لرحمة  
زوجة ايوب عليه السلام فتح **حلف ليضربن** او ليقتلن فلانا الف مرة فهو على  
الكثرة والمبالغة كحلفه ليضربن حتى يموت او حتى يقتله او حتى يتوكله لا حيا ولا  
ميتا ولو قال حتى يغشي عليه او حتى يتغيب او يبكي فعلى الحقيقة ان لم اقتل زيدا  
فلكذا وهو اي زيد ميت ان علم الحالف بموته حنث والا لا وقد قدما عند ليصعدن السما  
حلفه لا يقتل فلانا باللكوفة فضر به بالسواد ومات بها حنث كحلفه لا يقتله يوم الجمعة  
فخرجه يوم الخميس ومات يوم الجمعة حنث وبعبارة اخرى بكونه بكونه وموت بالسواد لا يحنث  
لان المعتبر زمان الموت ومكانه بشرط كون الضرب والجرع بعد اليمين ظهيرة وفيها ان لم



ما تني حتى اضر بك فهو على الاثبات ضربه ولا ان رايته لا يضربه فعلى التواخي ما لم ينوال فور  
ان وايتك فلم اضر بك فراه الحالف وهو مريض لا يقدر على الضرب حنت ان لقيتك فلم اضر بك  
فراه من قدر ميل لم يحنت بحر الشهر وما فرقته ولو الى الموت بعيد وما دونه  
قريب فيعتبر ذلك في يقضين دينه او لا يكلمه الى بعيد او الى قريب ولفظ العاجل  
والسريع كالقريب والاجل كالبعيد وهذا بلائيه وان نوى بقريب او بعيد مدة  
معينة فيهما فعلى ما نوى ويدين فيما فيه تخفيف عليه بحر حلف لا يكلمه مليا او طويلا  
ان نوى شيئا فذاك والا فعلى شهر ويوم كذا في البحر عن الظهيرية وفي النهر عن  
السراج على شهر وكذا كذا يوما احد عشر وبالا واحد وعشرون وبضعة عشر ثلاثة عشر  
يبر في حلفه ليقضين دينه اليوم لو قضاه بنهر حنة ما يبرده التجار او زيوفا ما  
يرده بيت المال او مستحقة للغير ويعتق المكاتب بدفعها لا يبر لو قضاه رصا صا  
او مستوقة وسطها غش لا يبر لهما ليسا من جنس الدراهم ولذا لو جوزهما في صرف وسلم لم  
يجز ونقل مسكين ان النهر حنة اذا غلب غشها لم يوجز واما المستوقة فاخذها حرام لانها بخاس  
انتهى وهذه احدي المسائل التي جعلوا الزيوف فيها كالجناد ويبر المديون في حلفه لرب  
الدين لا يقضين ما لك اليوم فانه فلم يجده ودفع للقاضي ولو في موضع لا قاضي له حنت به  
يفتي منية المفتي وكذا يبر لو وجده فاعطاه فلم يقبل فوضعه حيث تناله يده لو اراد به  
قبضه والا يكن كذلك لا يبر ظهريه وفيها حلف ليجد في قضا ما عليه لفلان باع ما للفاضي  
بيعه لو رفع الامر اليه وكذا يبر بالبيع ونحوه مما تحصل المقاصد فيه به اي بالدين لان  
الديون تقضى بالمال بها وهبته الدين منه اي من المديون ليس بقضا لان الهبة  
اسقاط لا مقاصد وح فلا حنت لو كانت اليدين بوقته لعدم امكان البر مع هبة الدين وامكان  
البر شرط البقا كما هو شرط الابتداء كما مر في مسألة الكوز وعليه لو حلف ليقضين  
دينه غدا فقضاه اليوم او حلف ليقضين فلانا غدا فبات اليوم او حلف ليا كن هذا  
الوعيف غدا فاكله اليوم لم يحنت في حلفه ليقضين دين فلان فامر غيره بالاداء  
واحاله فقبض بر وان قضى عنه متبرع لا يبر ظهريه وفيها حلف لا يفارق غير محنت  
يستوفي ففقد بحيث يراه او يحفظه فليس بمفارق ولو نام او غفل او شعله النساء  
بالكلام او منعه عن الملازمة حتى هرب عزمه لم يحنت ولو حلف بطلاقها ان يعطيها  
كل يوم درهما فربما يدفع اليها عند الغروب او عند العشاء قال اذا لم يخل يوما وليلة  
عن دفع درهم لم يحنت حلف لا يقض دينه من عزمه درهما دون درهم فقبض بعضه  
لا يحنت حتى يقض كله قبضا متفرقا لوجود شرط الحنت وهو قبض الكل بصيغة  
التفرق لا يحنت اذا قبضه بتفريق ضروري كان يقبضه كله بوزنين لانه لا يغير تفريقا  
عرفا مادام في عمل الوزن لا ياخذ ما له على فلان الاجلة او الا جمعا فترك منه درهما  
ثم اخذ الباقي كيف شا لا يحنت ظهريه وهو الحيلة في عدم حنته في المسئلة الاولى كما لا

يحنت من قال ان كان لي الامانية او غيرا وسوى مائة فكذا يملكها اي المائة او بعضها  
لان غرضه تفي الزيادة على المائة وحنت بالزيادة لو ما فيه الزكاة والا لا حتى لو قال امراتك كذا  
ان كان له مال وله عروض وصناع ودور لغير التجارة لم يحنت خزائنه اكل حلقه لا يفعل  
كذا ان كان له على الابد لان الفعل يقتضي مصداق استلزام النكرة في النفي نعم فلو فعل الحالف  
عليه مرة حنت واخلك يمينه وما في شرح الجمع من عدمه فهو فلو فعل مرة اخرى  
لا يحنت الا في كل ما ولو قيدها بوقت كوالله لا افعل اليوم فمضى اليوم قبل الفعل بر  
لوجود ترك الفعل في اليوم كله وكذا ان هلك الحالف والمخوف عليه بر لتحقيق العدم  
ولو جاز الحالف في يوم حنت عندنا خلافا لاحد فتح ولو حلف ليفعله بر مرة لان النكرة  
في الاثبات تخص والواحد هو المتيقن ولو قيدها بوقت فمضى قبل الفعل حنت ان بقي الامكان  
والابان وقع الياس بموته او بقوت المحل بطلت يمينه كما مر في مسألة الكوز فيلبي حلفه  
وال ليعلمه بكل داعر يهملتين اي مفسد دخل البلدة تقيد حلفه بقيام ولا يبره بيان  
لكون اليمين المطلقة تصير مقيدة بدلالة الحال وينبغي تقيد يمينه بقوله عليه واذا سقطت لا  
تعود ولو ترقى بلا عزل الى منصب اعلا فاليمين باقية لزيادة تمكنه فتح ومن هذا الجنس  
مسائل منها ما ذكره بقوله كما لو حلف رب الدين عن مائة او الكفيل باسم المكفول عنه ان لا  
يخرج من البلد الا باذنه تقيد بالخروج حال قيام الدين والكفالة لان الاذن  
انما يصح ممن له ولاية المنع ولا يبر المنع حال قيامه ومنها لو حلف لا يخرج امراته الا  
باذنه تقيد بحال قيام الزوجية بخلاف لا يخرج امراته من الدار لعدم دلالة التقيد  
في لبي حلف ليهن فلانا فوهبه له فلم يقبل بر وكذا كل عقد نبيع كعارية ووصية اقرار  
بخلاف البيع ونحوه حيث لا يبر بلا قبول وكذا في طرف النفي والاصل ان عقود التبرعات  
بأزوال الايجاب فقط والمعاوضات بأزوال الايجاب والقبول معا وحضرة الموهوب له شرط  
في الحنت فلو وهب الحالف لغايب لم يحنت اتفاقا ابن ملك فليحفظ لا يحنت في حلفه  
لا يشتم رجلا ناشم ورد ويأسمين والمعول عليه العرف فتح ويمين الشم يقع على الشم  
المقصود فلا يحنت لو حلف لا يشتم طبيا فوجد رجلا وان دخلت الرايحة الى دماغه  
فتح ويحنت في حلفه لا يشتم ينفجا او وردا بشرا ودرهما لادهنها للعرف حلف  
لا يتزوج فزوجه فضولي فاجاز بالقول حنت وبالفعل لا ومنه الكتابة خلافا لابن  
ساعة لا يحنت به يفتي خائنه ولو زوجه فضولي فزوجه لا يتزوج لا يحنت بالقول  
اتفاقا لا استنادها لوقت العقد كل امرأة تدخل في نكاحي او تصير حلالا فكذا اجاز نكاح  
فضولي بالفعل لا يحنت بخلاف كل عبيد يدخل في ملكي فهو حر فاجازه بالفعل حنت  
اتفاقا لكثرة اسباب الملك عادية وفيها حلف لا يطلق فاجاز طلاق فضولي قولا  
او فعلا فهو كالنكاح غير ان سوق المهر ليس باجازة لوجوبه قبل الطلاق قال لامرأة  
الغير ان دخلت دار فلان فانت طالق فاجاز الزوج فدخلت طلقت ومثله في عدم



حنته باجازه فعله ما يكتبه الموثقون في التعاليق من نحو قوله **ان تزوجت امرأة**  
**بنفسى او بوكلى او بفضولى** او دخلت في نكاحي بوجه ما تلتن زوجته طالق لان قوله  
او بفضولى الى اخره عطف على قوله بنفسى وعامله تزوجت وهو خاص بالقول وانما  
يتسد باب الفضولى لوزاده واجزت نكاح فضولى ولو بالفعل فلا مخلص له الا اذا كان  
المعلق طلاق المتزوجة فيرفع الامر الى شاقى ليفسخ اليمين المضافة وقد منا في التحليق  
ان الافتا كاف في ذلك **بحر حلف لا يدخل دار فلان انتظمت الماولة والمستاجرة**  
**والمستعارة** لان المراد به المسكن عرفا ولا يدان تكون سكناه لا بطريق التبعية فلو حلف  
لا يدخل دار فلانة فدخل دارها وزوجها ساكن بها لم يجتث لان الدار انما تنسب الى  
الساكن وهو الزوج تنسب عن الواقعات **لا يجتث في حلفه انه لا مال له وله دين على**  
**مفلس** يتشد يد اللام اى محكوم بافلاسيه او على ملى غنى لان الدين ليس بحال بل وصف في  
الذمة لا يتصور فينبه حقيقة **قروع** قال غيره والله لتفعلن كذا فهو حالف فان لم  
يفعله المخاطب حنت ما لم ينو الاستخلاف قال غيره اقسمت عليك بالله او لم يقل عليك  
لتفعلن كذا فالحالف هو المبتدى ما لم ينو الاستفهام ولو قال عليك عهد الله ان فعلت  
كذا فقال نعم فالحالف الجيب لا يدخل فلان داره فيمينه على النهى ان لم يملك منعه والا  
فعلى النهى والمنع جميعا اجرة داره فخر حلف انه لا يترك فيها بتر بقوله اخرج لا يدع  
ماله اليوم على غريمه فقدمه للقاضي وحلفه بتر قيل له ان كنت فعلت كذا فامرتك طالق  
فقال نعم وقد كان فعل طلقت وفي الاشياء القاعدة الحادية عشر السوال معاذ في الجواب  
قال امرأة زيد طالق او عبده حر او عليه المشي لبيت الله ان فعل كذا وقال زيد نعم كان  
حالفا الخ ادعى عليه فحلف بالطلاق ماله عليه شئ فبرهن بالمال حنت به فيفتي حلف ان  
فلانا ثقيل وهو عند الناس غير ثقيل وعنده ثقيل لم يجتث الا ان ينوى ما عند الناس  
لا يعمل معه في الفضاوة مثلا فعل مع شريكه حنت ومع عبده الماذون لا لا يزوع ارض  
فلان فزوع ارضا بينه وبين غيره حنت لان نصف الارض تسمى ارضا بخلاف لا ادخل  
دار فلان فدخل المشتركة اذ لم يكن ساكنا **كتاب الحدود**  
لغة المنع وشرعا عقوبة مقدرة **وجبت حقا لله** زجرا فلا تجوز الشفاعة فيه بعد  
الوصول للحاكم وليس مطهر عندنا بل المطهر التوبة واجمعوا انها لا تسقط الحد  
في الدنيا **فلا تمنى** يرحد لعدم تقديره **ولا قصاص حد** لان حق الولي والزنا موجب  
لحد وطى وهو اذ خال قدر حشفة من ذكر **مكلف** خرج الصبي والمعتوه **ناطق**  
خرج وطى الاخرى فلا حد عليه مطلقا للشبهة واما الاعمى فيجد للزنا بالاقرار  
لا بالبرهان شرح وهبانية **طابع** في قبل **مشتبهة** حالا او ماضيا خرج الكره والذم  
ونحو الصغرة **خالع** ملك اى ملك الواطى **وشبهة** اى في المحل لا في الفعل ذكره ابن  
الكامل وزاد **الحال في دار الاسلام** لانه لا حد بالزنا بدار حرب او تمكينه من ذلك

بان استلقى

بان استلقى فتعدت على ذكره فانها يجردان لوجود التمكن او تمكينها فان فعلها ليس وطيا  
بل تمكين فتعد التعريف وزاد في المحيط العلم بالتمكين بالتختم فلو لم يعلم لم يجد للشبهة  
ورده في الفتح بحر منه في كل ملة ويثبت **بشهادة اربعة رجال في مجلس واحد**  
فلو تنفر قيت حد وباللفظ **الزنا** لا مجرد لفظ الوطى والجماع وظاهر الدرر ان ما يفيد  
معنى الزنا يقوم مقامه ولو كان الزوج احدهم اذ لم يكن الزوج قد فيها ولو شهد زناها  
بولده للتبعية لانه يدفع اللعان عن نفسه في الاول ويسقط نصف المهر لو قبل الرخول او  
نفقة العدة لو بعده في الثانية ظهيره **فيسا لهم الامام عنه ما هو اى عن ذاته** وهو  
الايلاج عيني وكيف هو وابن هو ومتى زنا ومن زنا لجواز كونه مكرها او بدار حرب  
او في صباه او بامة ابنه فيستقصى القاضي احتيا لا للدرء فان بينوه وقالوا رايناه  
وطهرناه **فرجها كالميل في الحلة** هو زيادة بيان احتيا لا للدرء **وعدلوا سرا** وعلنا  
اذ لم يعلم بحالهم **حكم به** وجوبا وترك الشهادة بدوى ما لم يتهتك فالشهادة اولى تنس  
ويثبت ايضا باقراره صريحا صياحا ولم يكذب بالآخر ولا ظهر كذبه بحجة او رققها ولا  
اقر بزناه بخبر سا او هوى باخر من لجواز ايدا ما يسقط الحد ولو اقر به او سرقه في حال  
سكره لاحد ولو سرق او زنا حد لان الاثنا لا يحتمل التكذيب والاقرار يحتمل نهر **اربعا**  
**في مجالسه اى المقر الاربعة كلما اقر روه** بحيث لا يراه **وسأله** كما مر حتى عن المزني بها لجواز  
بيانه بامة ابنه نهى فان بينه كما يحق **حد** فلا يثبت بعم القاضى ولا بالبينه على الاقرار ولو  
قضى بالبينه فاقر مرة لم يجد عند الثاني وهو الاصح ولو اقر اربعا بطلت الشهادة اجماعا سراج  
ويحلى سبيله ان يرجع عن اقراره قبل الحد او في وسطه ولو رجوعه بالفعل لم يرو به بخلاف  
الشهادة وانكار الاقرار رجوع كما ان انكار الرودة توبة كما سيحى وكذا يصح الرجوع عن  
الاقرار بالاحصان لانه لما صار شرطا للحد صار حقا لله تعالى فصح الرجوع عنه لعدم التكذب  
بحى ولذا عن سائر الحدود **الحالصة** لله كحد شرب وسرقه وان ضمن المال ونذبت تلقينه  
الرجوع **بلفك** قبلت او لمست او وطيت **بشبهة** حديث ما عن ادمى الزاني انها زوجته  
سقط الحد عنه وان كانت زوجته للغير بلا بينة ولو تنزجها بعد زناها  
او اشترها لا يسقط في الاصح لعدم الشبهة وقت الفعل بحر ويرجم **محض** في قضا  
حتى يموت ويصطفون كصفوف الصلاة لرحمة كلما رجم قوم تنحوا ورجم اخرون فلو قتل  
شخص او فقا عينه بعد القضا به فهدر ويذبح ان يعز ولا قتيلا على الامام نهى ولو قبله  
اى قبل القضا به **يجب القصاص** في العمد والدية في الخطا لان الشهادة قبل الحكم بها لا حكم  
لها والشرط بداية الشهود به ولو بحصة صغيرة الا العذر كمن رض فيرجم القاضى بحضرتهم  
فان ابوا او ماتوا او غابوا او قطعوا بعد الشهادة او بعضهم سقط **الرجم** لفوات الشرط ولا  
يجدون في الاصح **كالوخرج** بعضهم عن الاهلية للشهادة **بفسق** او عمى او خرس او قذف  
ولو بعد القضا لان الانصاف من القضا في الحدود وهو لا لو حصنا اما غيره فيحد في الموت والقيية



كافى الحاكم في الامام هذا ليس حتما كيف وحضوره ليس بلازم قاله الكمال وما نقله المصنف  
 عن الكمال تعقبه في النهار ثم الناس افاد في الشهر ان حضورهم ليس بشرط فيهم كذلك  
 فلا امتنعوا باليسقط ويبدأ الامام لومقرا مقتضاها انه لو امتنع لم يحل للقوم رجعه وان امرهم  
 لغوت شرطه فتح لكن ميجي انه لو قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجم وسعك رجعه  
 وان لم تقاين الحجة ويكره للحجيم الرجيم وان فعل لا يحرم الميراث **وغسل وكفن وصلى عليه**  
 وصح انه عليه السلام صلى على الغامدية وغير **الحصن يجلد مائة ان حرا ونصفها للعبد**  
 بولا النص والمراد بالمحصنات في الآية الحرا يوزكه اليصاوى وغيره وذكر ان يلقى انه غلب الاناث  
 على الذكور لكنه عكس القاعدة والعبد لا يحده سيده بغير اذن الامام ولو فعله هل يكتفى الظاهر  
 لا لقولهم ركنه اقامة الامام ثم بسوط لا عقدة له في الصحاح ثمرة السياط عقد اطرافه  
**متوسطا بين الخارج وغير المؤمل وتنزع ثيابه خلا ازاره** لستر عورته و **فوق جلده على**  
**بدنه خلا راسه ووجهه وفرجه قتل وصدرة وبطنه ولو جلده في يوم خمسين متوازية**  
 ومثلها في اليوم الثاني اجزاء على الاصح جوهره وقال على رضي الله عنه **يضرب الرجل قايما**  
 والمرة قاعدة في الحدود والتعازير غير محدود على الارض كما يفعل في زماننا فانه لا يجوز  
 ثم وكذا لا يمد السوط لان المشترك في النقي يعمر ابن كمال **ولا تنزع ثيابها الا الفرو والخش**  
**وتضرب جالسة لما روينا ويحفر لها الى صدرها في الرجم** وجاز تركه لسترها بثيابها  
 ولا يجوز اخفله ذكره الشمني ولا يربط ولا يمسك ولو هرب فان بقرا لا يتبع والا تتبع حتى  
 يموت كما مر ولا جمع بين جلد ورجم في الحصن ولا بين جلد ونفي اي تغلظ في البكر  
 وضرة في النهاية بالحبس وهو احسن واسكن للفتنة من التعذيب لانه يعود على موضوعه بالنقص  
**الاسياسة** وتغزير فيفوض للامام وكذا في كل جناية ثم **ويرجم مريض زنى ولا يجلد**  
 حتى يبرأ الا ان يقع الياس من برئه فيقام عليه بجر ويقام على الحامل بعد وضعها لا قبله اصلا  
 بل تجس لوزناتها بينة فان كان حدها الرجم رجمت حين وضعت الا اذا لم يكن للمولود  
 من يريه فحتى يستغنى ولو ادعت الحبل برئها النساء فان قلن نعم جسها سنتين ثم رجمها  
 اختيار وان كان الجلد فيبعد النفاس لانه مرض وشرايط احصان الرجم سبعة **الحرية**  
**والتكليف عقل وبلوغ والاسلام والوطى** وكونه بنكاح صحيح حال الدخول وكونها بصفة  
**الاحصان** المذكورة وقت الوطى فاخصان كل منهما شرط لصيرورة الآخر بمحصنا فلو نكح امة  
 او الحرة عبد فلا احصان الا ان يطاها بعد العتق فيحصل الاحصان به لا بما قبله حتى لو زنى ذمى  
 بمسلمة ثم اسلم لا يرجم بل يجلد وبقي شرط آخر ذكره ابن الكمال وهو ان لا يبطل احصانها بالارتداد  
 فلو ارتد ثم اسلم لم يعد الا بالدخول بعده ولو بطل بجنون او عته عاديا لا فاقة وقيل بالوطى بعد  
 واعلم انه لا يجب بقاء النكاح لبقائه اي الاحصان فلو نكح في عمره مرة ثم طلق وبقي محررا  
 وذمى رجم ونظم بعضهم الشرط فقال شروط الاحصان انت ستة فخذها عن النص مستقاه  
 بلوغ وعقل وحرية ولا يبعها كونه مسلما وعقد صحيح ووطى سباح متى اختلف شرط فلا يرجاه

مطلق  
 غلب الاناث على الذكور

مطلق  
 المشترك في النقي

باب

**باب الوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب لقيام الشبهة لحدوث ادراك**  
 الحدود بالشبهات ما استطعت الشبهة ما يشبه الشيء الثابت وليس بثابت في نفس الامر  
 وهي ثلاثة انواع شبهة حكمية في المحل وشبهة اشتباه في الفعل وشبهة في العقد والتحقيق  
 دخول هذه في الاولين وتحققه فان ادعاه اى الشبهة فبرهن قبل برهانه وسقط  
 الحد وكذا يستقط ايضا بغير دعواها الا في دعوى الاكراه خاصة فلا بد من البرهان  
 لانه دعوى بفعل الغير فيلزم ثبوته بجر لا بد من شبهة المحل اى الملك وتسمى شبهة حكمية  
 اى الثابت حكم الشرع بجلده وان ظن حرمة كوطى امة ولده وولد له وان سفل ولو ولد له حيا  
 فتح الحد انت وما لك لا بيك ومعتدة الكنايات ولو خلا خلا عن مال وان نوى بها ثلاثا  
 تنهر لقول عمر الكنايات راجع ووطى البانيق امة البيعة والزواج امة المهورة قبل  
 تسليمها المشتري وزوجة وكذا بعده في الغامدية ووطى الشريك اى احد الشريكين للمادية  
 المشتركة ووطى جارية مكاتبه وعنده الماذون له وعليه دين محيط بماله ورقبته ويملك  
 ووطى جاريته من الغنمية بعد الاحراز برارنا او قبله ووطى جاريته قبل الاستبراء والى  
 فيها خيار للمشتري والتي هي اخته رضاعا وزوجة حرمت بردها او مطاوعتها لابنه او جماعة  
 لامها او بنتها لان من الايمة من لم يحرم به وغير ذلك كما لا يخفى على المتابع فدعوى المحصر  
 في ستة مواضع ممنوع ولا حد ايضا بشبهة الفعل وتسمى شبهة اشتباه اى شبهة في حق  
 من حصل له اشتباه ان ظن خله العبر لدعوى الظن وان لم يحصل له الظن ولو ادعاه احدها  
 فقط لم يجد احتج بقول جميعا بعلمها بالحكمة تنهر كوطى امة ابويه وعليها ثمنى ومعتدة الثلاث  
 ولو جملته امة امراته وامة سيده ووطى المرتين امة المهرونة في رواية كتاب الحدود وهي  
 المختارة زليقي وفي الهداية المستعير للرهن كالمزني وسيجي حكم المستاحرة والمفصولة  
 وينبغي ان تكون المهرونة عليه كالمهرونة تنهر ومعتدة الطلاق على مال وكذا المختلعة على الصحيح  
 بدرايع ومعتدة الاعتاق والحال انها هي ام ولده والواطي ان ادعى النسب ثبت في الاول  
 شبهة المحل لا في الثانية اى شبهة الفعل لتحقق زنا الا في المطلقة ثلاثا بشرطه بان  
 تلد لاقل من ستين لا اكثر لا بدعوة كما مر في بابها وكذا المختلعة والمطلقة يعوض بالاولى  
 نهاية والافى ووطى امرأة زفت اليه وقال النساء هي زوجتك ولم تكن كذلك معتد اجزهن  
 فثبت نسبه ولا حد ايضا بشبهة العقد اى عقد النكاح عنده اى الامام كوطى محرم  
 نكحها وقال لا ان علم بالحرمة حد وعليه الفتوى خلاصة لكن المرح في جميع الشروع قول  
 الامام فكان الفتوى عليه اولى قاله قاسم في تصحيحه لكن في الفهرست ان الفتوى  
 على قولها وجوز في الفتح من شبهة المحل وفيها يثبت النسب كما مر ووطى نكاح بغير شهود  
 لا حد لشبهة العقد وفي المختني تزوج بمحرمة او منكوبة الغيرة ومعتدة ووطىها ظانها الحل  
 لا يحد ويعزر وان ظانها الحرمة فذلك عنده خلافا لهما فظهر ان تقسيمها لثلاثة اقسام  
 قول الامام وحد بوطى امة اجنه وعمة وسائر محارمه سوى الوالد لعدم البسطة ووطى



وجدت امرأة على فراشه فظنها زوجته ولو هو اعني لتفريقه بالسؤال الا اذا عاها فاجابته قايمة انا  
زوجك او انا فلا ندب باسم زوجته فواقعها لان الاخبار دليل شرعي حتى لو اجابته بالنعيل  
او بنعم حد و ذمينة عطف على ضمير حد وجاز للفصل **زنا بها حرمي** مستامن وحد **حرمي**  
**زنا بحرمي** مستامنة لا يجد الحريم في الاولى والحريمية في الثانية والاصل عند الامام ان  
الحدود كلها لا تقام على مستامين الا حد القذف ولا يجد بوطي بهيمة بل يعزروا وتذبح  
ثم تحرق ويكره الانتفاع بها حية وميتة مجتبي وفي النهر الظاهر انه يطالب ندب القولهم  
تضمن بالقيمة ولا يجد بوطي اجنبية زنت اليه وقيل جزا الواحد كاف في كل ما يعمل فيه  
بقول النساء **سحر** هي عرسك وعليه مهرها بذلك قضى عمر وبالعدة اربوطي وبر وقال ان  
فعل في الاجانب حد وان في عبده او امته او زوجته فلا حد اجماعا بل يعزروا قال في  
الدرر بنحو الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكليس من محل مرفوع بانواع الاحجار وفي  
الحاوي والحد الاصح وفي الفتح يعزروا ويسجن حتى يموت اربوطا ولو اعتاد اللواط  
قتله الامام سياسة **قلت** وفي النهر معزيا الى البحر التقييد بالامام يفهم ان القاضي  
ليس له الحكم بالسياسة **فروع** في الجوهرة الاستحرام وفيه التميز ولو لم يكن امراته او امته  
من العتبت بذكره فانزل كره ولا شيء عليه ولا تكون اللواط في الجنة **على الصحيح** لان تعالى استبقها  
وسماها خبيثة والجنة منزلة عنها فتخرج وفي الاشياء حرمتها عقلية فلا وجود لها في الجنة  
وقيل سمعية فتوجد وقيل بخلاف الله تعالى طائفة نصفهم الاعلى كالذكور والاسفل كالاناث  
والصحيح الاول وفي البحر حرمتها اشد من الزنا لحرمتها عقلا وشرعا وطبعيا والزنا ليس بحرام  
طبعيا وتزول حرمة بتزوج وشرأ بخلافها وعدم الحد عندها لان حلفتها بل للتعليل لانه  
مطهر على قول وفي المجتبى يكفر مستحلبا عند الجمهور **او زنى في دار الحرب والبنى** الا اذا  
زنى في عسكر لا يبرأ ولاية الاقامة هداية ولا حد بزنى غير مكلف بمكفنة مطلقا لا عليه  
ولا عليها وفي عكسه حد فقط ولا حد بالزنا بالتاجرة له اي للزنا والحق وجوب الحد  
كالتجارة للخدمة فتخرج ولا بالزنا باكره ولا باقراره انكره الاخر للشبهة وكذا لو قال  
اشتريتها ولو حرة مجتبي وفي قتل امه بن ناهها الحد بالزنا والقيمة بالقتل ولو اقبى عنها  
لزمه قيمتها وسقط الحد لملكه الجنة العيا فاورث شبهة هداية وتفصيل مالوا فضاها  
في الشرح ولو غصبها ثم زنا بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه اتفاقا بخلاف مالوزنا  
بها ثم غصبها ثم ضمن قيمتها كالوزنا بحرة ثم تملكها لا يسقط الحد اتفاقا فتخرج والخلقة  
الذي لا والى فوفد يؤخذ بالقصاص والاموال لانها من حقوق العباد فيستوفيه ولو اقبى  
اما بملكه او بمنعه المسلمين وبه علم ان القضاء ليس بشرط الاستيقاض القصاص والاموال  
بل للمتلين فتخرج ولا يجد ولو قذف لغلبة حق الله واقامته اليه ولا ولاية لاحد عليه  
بخلاف امير البلدة فانه يجد بامر الامام **باب الشهادة على الزنا**  
والرجوع عنها شهيد واجد متقدم بلا عذر ركوض او بعد سافة او خوف طريق لم

مطلوب  
جزا الواحد بكفى

مطلوب  
ليس للقاضي الحكم بالسياسة  
مطلوب  
لا يكون اللواط في الجنة

تقبل

حق العبد  
بالنقد

تقبل المظنة الا في حد القذف اذ فيه حق العبد ويضمن المال المروق لانه حق العبد فلا يسقط بالتقدم  
ولو اقرب اى باحد مع التقدم حد لا تنفذ والمظنة الابغ الشرب كما سيحى وتقادمه بن والزوج  
ولغيره بمعنى شهر هو الاصح ولو شهدوا بن نامتقدم حد الشهود عند البعض وقيل لا كذا في  
الحائنة شهيد واعلى زناه بغايبته حد ولو على سرقة من غايب كالشرطية الدعوى في السرقة  
دون الزنا اقرب بالن فاجزولة حد وان شهد واعليه بذلك لا احتمال انها امراته او امته  
كاختلافهم في طوعها او في البلد ولو كانت على كل زنا اربعة لكذب احدا الفريقتين  
يعنى اذا ذكروا وقتا واحدا وتباعد المكان والاقبلت فتخرج ولو اختلفوا في زاويتي  
بيت واحد صغير حد اى الرجل والمرأة استحانا لا مكان التوفيق ولو شهدوا على زناها  
ولكن هي بكر او رتقا او قرنا او هم نسقة او شهدوا على شهادة اربعة وان وصليته  
شهد الاصول بعد ذلك لم يجد احد وكذا لو شهد واعلى زناه فوجد محبوبا ولو  
شهدوا بالزنا وكنت هم عريان او محدودون في قذف او ثلاثة او اربعة محدود  
او عيبد او وجد احدهم كذلك بعد اقامة احد حدوا ان طلبه المقذوف وارث جلد وان  
مات منه هدر خلا فالحما ودية رجه في بيت المال اتفاقا ويجد من رجع من الاربعة بعد  
الرجم فقط لانقلاب شهادة بالرجوع قذفا وغرم ربع الدية وان رجع قبله اى الرجيم  
حد والقذف ولا رجم لان الامضاء من القضاة باب الحدود ولا شيء على خامس رجع بعد  
الرجم فان رجع آخر حد وغرم ربع الدية ولو رجع الثالث ضمن الربع ولو رجع الحنفة  
ضمنوها احماسا حاوى ضمن المترك دية المرجوم ان ظهر واغبر اهل للشهادة عبيدا او  
كفارا وهذا اذا اخبر المترك بحرية اليهود واسلامهم ثم رجع قايلا فتعدت الكذب  
والا فالدية في بيت المال اتفاقا ولا يحدون للقذف كانه لا يورث سحر كما لو قتل من امر  
برحمه بعد التزكية فظهر واكذلك غير اهل فان القاتل يضمن الدية استحانا للشبهة صحة  
القضاة فله قتل قبل الامر او بعده قبل التزكية اقتضت منه كما يقتضى بقتل المقضى بقتل قضاة  
ظهر اليهود عبيدا او لا لان الاستيقاض المولى يلقى من الردة وان رجم ولم تزك الشهود  
فوجوهوا عبيدا فديته في بيت المال لامتنال امر الامام فنقل فعليه اليه وان قال شهود الزنا  
ينخدنا النظر قبلت لابعثه لتحمل الشهادة الا اذا قالوا نعم ذلك للتلذذ فلا تقبل لضمهم  
فتخرج وان انكر الا حصان فشهد عليه رجل وامرأتان او ولدت زوجته منه قبل الزنا  
شهر رجم ولو خلا بها ثم طلقها وقال وطيتها وانكرت فهو محصن باقراره دونها  
لما تقروا ان الاقرار حجة قاصرة كما لو قالت بعد الطلاق كنت نصرانية وقال كانت  
مسلمة فيرجم المحصن ويجلد غيره وبه استغنى عما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله  
اذا كان احدا الزانيين محصنا يحد كل واحد منهما حده فتأمل تزوج بلا ولي فخل  
بها لا يكون محصنا عند الثاني لشبهة الخلاف انتهى **باب حد الشرب**  
الحرم يجد مسلم فلو ارتد فسكر فاسلم لا يجد لانه لا يقيم على الكفار فظهر به لكن في منية



المفتي سكران الذي من الحرام حد في الاصح لحرمة السكر في كل ملة **طرق** فلا يجد اخر من  
الشبهة **مكلف** طابع غير مضطر **شرب الخمر ولو قطرة** بلا قيد سكر او سكر من نبيذ متا  
به يفتي **طوعا** عالما بالحرمة حقيقة او حكما بكونه في دارنا لما قالوا لو دخل حرنى دارنا فاسلم  
فشرب الخمر جاهلا بالحرمة لا يجد بخلاف الزنا لحرمة في كل ملة **قلت** يرد عليه حرمة  
السكر ايضا في كل ملة فتأمل **بعد الافاقه** فلو حد قبلها فظاهره انه يعاد عتبي اذا اخذ  
الشارب ورجع ما شرب من خمر او نبيذ فتح فن قصر الراجحة على الخمر فقد قصر موجودة  
خبر الرمح وهو مونت سماعي غايه **الا ان تنقطع** الراجحة **بعد المسافة** روح فلا بد ان  
يشهد بالشرب طابعاً ويقول اخذناه ورجعها موجودة **ولا يثبت** الشرب **بها**  
بالراجحة **ولا يثبته** بل بشهادة رجلين يسألها الامام عن ماهيتها وكيف شرب  
لا احتمال الاكراه ومتى شرب لا احتمال التقادم **ومضى** شرب الاحتمال شربه في دار الحرب فاذا  
بينوا ذلك حصة حتى يسأل عن عدائهم ولا يقضى بظاهرها في حد ما خائنه ولو  
اختلفا في الزمان او شهد احدهما بسكره من الخمر والاخر من السكر لم يجد ظهريه او يثبت  
باقراره مرة صاحبا ثمانية سوطا متعلق بحد الخمر ونقصها للعبد و **فرق على**  
**بينه** كحد الزنا كما مر فلو اقر سكران او شهدوا **بعد زوال رجاها** لا بعد  
مسافة او اقر كذلك او رجع عن اقراره لا يجد لان داخل حتى الله فيعمل الرجوع فيه  
شبهة باجماع الصحابة ولا اجماع الايراني عمرو ابن شعور وطها شرط قيام الراجحة والسكران  
من لا يفرق بين الرجل والمرأة **والسما والارض** وقال **لا من يخطئ كلامه** غالبا فلو نصفه  
مستقيما فليس بسكران **ويختار للفتوى** لصعق دليل الامام فتح ولو اقر **السكران**  
لم يصح **فلا تحرم** عرسه وهذه احدى السائل السبع المستثناة من انه كالصالحى كما بسطه  
المصنف معن بالاشباه وغيرها ونقل في الاثرية عن الجوهرية حرمة اكل بنج وحشيشة  
وافيوت لكن دون حرمة الخمر ولو سكر بالكلية لا يجد بل يعزى انتهى وفي الخمر التحقيق ما في  
العتاية ان البنج مباح لانه حشيش اما السكر منه حرام **اقيم عليه بعض الحد** فمهر ب **شرب**  
اخذ بعد التقادم لم يجد لما مر ان الاضنا من القضاء باب الحدود ولو شرب اوزنا ثانيا **يثبت**  
**الحد** لتدخل المتحد كما سيجي **فمن** سكران او صاح جمعه به فرسه فقدم النساء فان قاد  
على منعه ضمن والا لا تص وعادة به **باب حد القذف** هو لغة الرمح  
وشرفا الرمي بالزنا وهو من الكبائر بالاجماع فتح لكن في النهر قذف غير المحصن كصغيرة  
ومملوكة وحرمة متشككة من الصغار **هو كحد الشرب كميته** وثبوتا فيثبت برجلين  
يسألها الامام عن ماهيته وكيفيته الا اذا شهدا بقوله يا زاني ثم يجسه ليس له عنهما  
كما يجسه لسهوديهما احصا في ثلاثة ايام والا لا ظهريه ولا محكم يكفله خلافا للثا  
نهر **ويحد الحر والعبد** ولو ذميا او امرأة **قاذف المسلم الحر** الثابتة حرمة والافقية  
التعزير **بالبالغ العاقل العفيف** عن فعل الزنا فينقص عن احصان الرجم بشيئين

مسألة  
حرمة البنج والخبث  
والافيتون

النكاح

النكاح والدخول وبقي من الشوطان لا يكون ولده او ولد ولده او اخر من وجوباً او خصياً او وطئ  
بنكاح او ملك فاسد او هي رفقا او قنا وان يوجد الاخصان وقت الحد حتى لو ارتد سقط  
حد القاذف ولو اسلم بعد ذلك فتح **يصريح الزنا** ومنه انت ازني من فلان او منى على منى  
في الظهريه ومثله النيك كما نقله المصنف عن شرح المنار ولو قال يا زاني بالهمز لم يجد شرح  
تكملة او بقوله **زنا في الجمل** بالهمزة فانه مشترك بين الفاحشة والصعود وحالة  
الغضب تعين الفاحشة **اولست لانيك** ولو زاد ولست لامك او قال لست لا بويك  
فلا حد **اولست بان فلان لا يبيد** المعروف به **والحال ان امه محصنة** لانها المقدوفة  
في الصورتين اذا المعتبر احصان المقدوف لا المطالب شئني **في غضب** يتعلق بالصورة  
الثلاث **بطلب المقدوف** المحصن لانه حق له المقدوف ولو المقدوف غاييا عن مجلس القاذف حال القذف  
وان لم يسمعه احد فهو بل وان امره المقدوف بذلك شرح تكملة ويتزوج القزو والحشو فقط  
اظهار التخفيف باحتمال صدقه بخلاف حد شرب وزنا لا يجد بلس باني فلان جده لصدقه  
وينسبته اليه **والى خاله او عمه او ربه** بتشديدا لبا مريميه ولو غير زوج امه زيلعي لانهم آباء  
مجازا ولا بقوله **يا بن ماء السماء** فيه نظير ابن كمال ولا يقوله يا بنطي لعزى في النهر متى نسب لغير  
قبيلته او نقاه عنها عزرو فيه يافرخ الزنا يا بيض الزنا يا حبل الزنا يا سخل الزنا قذف  
بخلاف ياكش الزنا او ياحرام زاده فتيه وفيها لو مجد ابوه نسبه فلا حد **ولا حد** بقوله لامرأة  
زنت ببعير او بشور او بجاري او بفرس لا نه ليس بنى فاشترعا بخلاف زنت ببقرة او  
بشاة او بناقة او بحماره او بشوب او بدرهم فانه يجد لا تصلح للايلاج فيراد زنت واخذت  
البدل ولو قيل هذا الرجل فلا حد لعدم العرف باخذه للمال وانما يطلبه بقذف الميت من  
يقع القذف في نسبه بسبب قذفه اى الميت وهم الاصول والفروع وان علوا وسفلوا  
ولو كان الطالب محجوبا او محروفا عن الميراث بقتل اوراق او كفر او ولد بنت ولو مع  
وجود الاقرب او عفو او تصديقه للحوقم العار بسبب الجنينة قيد بالميت لعدم مطالبته  
في الغايب لجواز تصديقه اذا حضر **قال يابن الزانيين** وقدمات ابواه فعليه **حد واحد**  
للتداخل الا في ثمر موت ابويه ليس بقيد بل فايدته في المطالبة ذكر في آخر المبسوط ان معتوهة  
قالت لرجل يا ابن الزانيين نجابها الى ابن ابي ليلى فاعتقت فخذها حدين في المسجد فبلغ  
ابا حنيفة فقال احطأ في سبع مواضع بنى الحكم على اقوال المعتوهة والزنا الحد وحدها  
حدين واقامها معا في المسجد وقائمة وبلا حاضرة وليها وقال في الدرر ولم يتعرف ان  
ابويه حيان فتكون المحصومة لهما او ميتان فتكون لابن **اجتمعت عليه اجناس مختلفة**  
بان قذف وشرب وسرق وزنا غير محصن **يقام عليه الكل** بخلاف المتحد ولا يور الى  
**بينها** خيفة الهلاك بل يجس حتى يبرأ **فيبدأ بحد القذف** الحق العبد فهو اى الامام  
**خير ان شابدا بحد الزنا وان شا بالقطع** لثبوتها بالكتاب **ويؤخر حد الشرب**  
لثبوتها باجتهاد الصحابة ولو فقاء ايضا ببدء بالفقائش بالقذف ثم يبرحم لو محصنا ونفى

لأنها ص



غيرها بحرق وفي الحاروي ولو قتل ضرب للقتل وضيق للسوقة ثم قتل وترك ما بقي ويؤخذ  
ما سرق من تركته لعدم قطعه **تاس** ولا يطالب ولد أي فرع وإن سفل وعبد أباه أي  
أصله وإن علا وسيد له ونشر مرتب **بقذف أمه الحرة المسلمة المحصنة** فلو كان لها  
ابن من غيره أو اب أو نحوه **ملك الطلب** في النهر وإذا سقط عنه الحد عزربل بستم ولده  
يعزربل ولا رث فيه خلافاً للشافعي ولا رجوع بعد إقرار ولا اعتياض أي أخذ عوض  
ولا صلح ولا عفو فيه **وعنه** نعم لو عفي القذف فلا حد للصحة العفو بل لترك الطلب حتى لو  
عاد وطلب حد شتمني ولذا لا يتم الحد إلا بخصوصية **قال الأخرى يا زناي فقال الأخرى بل**  
**انت حد** الغلبة حق الله فيه **بخلاف ما لو قال له مثلاً يا خبيث فقال بل انت لم يعزربل**  
لأنه حقه ما قد تساوى في تكافؤ ما سيجي لو تشابها بين يدي القاضي أو تضارباً  
لم يتكافأ لحدك مجلس الشرح ولتفاوت القرب **ولو قال لعمره** وهو من أهل الشها دة  
**فردت به حد** ولا لعان الأصل إن الحدين إذا اجتمعوا في تقديم أحدهما إسقاط الآخر  
وجب تقديره احتياطاً للدرء واللعان في معنى الحد ولذا قالوا لو قال لها يا زانية بنت الزانية  
بدا بالحد لئلا يفتي اللعان **ولو قالت** في جوابه **فبنت بك** أو معك **هذر** أي الحد واللعان  
للمشك قيد بالخطاب لأنها لو أجابته بانت أزني مني حد وحده خائيه ولو كان ذلك مع  
أجنبية حدث دونه لتصديقها أقرب بولد ثم نفاه يلاعن وإن عكس حد القذف  
والولد له فيها لإقراره **ولو قال ليس بابني ولا بابنتك** فهذا لا ينافي قوله **قال للمرأة**  
**يا زناي حد** أتفا قال إن لها تخذف للترخيم ولرجل **يا زانية** لا وقال محمد بحد لأن المص  
تدخل للمبا لفة كعلامه قلنا الأصل في الكلام التذكير ولا حد بقذف من لها ولد لا أب له  
معروف في بلد القذف أو من لا عنت بولد لأنه أمانة الزنا أو بقذف رجل وطئ في غير  
ملكه بكل وجه كامة ابنه أو بوجه كامة مشتركة وفي ملكه المحرم أبداً كامة هي اخته  
رضاعاً في الأصح لفوات العفة أو بقذف من زنت في كفرها لسقوط الإحصان أو بقذف  
مكاتب مات عن وفا لا اختلاف الصحابة في جرثومة فاورث شبهة **وحد قاذف وأطى عرسه**  
**حايضاً وأمة مجوسية** ونكابة ومسلم نكح محرمه في كفره أثبت ملكه فيها وفي الأخرى  
خلافهما وحد **ستامن قذف مسلماً** لأنه التزم إيقاع حقوق العباد **بخلاف حد الزنا**  
**والسرقة** لأنها من حدود الله المحضة كحد الخمر وأما الذي في الكل إلا الخمر غاية لكن قد منا  
عن المنية تصحيح حده بالسكرايضاً وفي السراجية وإذا اعتقدوا حرمة الخمر كانوا كالمسلمين وفيها  
لوسرق الذمي أو زنا فاسلم أن ثبت بإقرار أو بشهادة المسلمين حد وان بشهادة أهل الذمة  
**لا إقرار القاذف بالقذف** فإن أقام أربعة على زنايه ولو في كفره لسقوط إحصانه كما مر  
**أو أقر بالزنا** أربعاً كما مر عبارة الدرر وإقراره بالزنا فيكون معناه وإقام بينة على  
إقراره بالزنا وقد جرح في البحر أن البينة على ذلك لا تقصير أصلاً ولا يعول عليها لأنه إن كانت  
متكراً فقد رجع فتلغوا البينة وإن كان مقرراً لا تنفع مع الإقرار إلا في سبع مذكورة في الأشباه

ليست

ليست هذه منها فلذا غير المص العبارة فتنبه حد المقدوف يعني إذا لم تكن الشهادة بحد متقدماً  
كما لا يخفى وإن عجز عن البينة الحال واستأجل لأحضاره شهوده في المصير رجل إلى قيام  
المجلس فإن عجز حد ولا يكفل ليذهب لطلبهم بل يجبس ويقال **ابعت اليهم** من يحضهم  
ولو أقام أربعة فساقاً له كما قال دري الحد عن القاذف والمقدوف والشهود ملتقط يلتقي بحد  
واحد لحنايات **أخذ جندها بخلاف ما اختلف** جندها كما بيناه وعم إطلاقه ما إذا أخذ  
المقدوف ثم أقام تعدد بكلمة أم كلمات في يوم أم أيام طلب كلهم أم بعضهم وما إذا حد للقذف الاسوطا  
ثم قذف آخر في المجلس فانه يتم الأول ولا شيء للشاقي للتداخل وما إذا قذف فقتل فقتل  
أخر حد حد العبد فإن أخذه الثاني كل له ثمانون لوقوع الأربعين لها فتح وفي سبعة الزيلعي  
قذفه فحد ثم قذفه لم يحد ثانياً لأن المقصود هو إظهار كذبه ودفع العار حصل بالاول انتهى  
ومفاده أنه لو قال له يا ابن الزانية وأمه ميتة فخاصمه حد ثانياً كما لا يخفى وأما تقييده بأحد  
أن التعزير يتعدد بتعدد الفاظه لأنه حق العبد **فمنع** عاين القاضي رجلاً زني أو شرب  
لم يحده استخانا وعن محمد يحده قياساً على حد القذف والقود قلنا الاستيفاء للقاضي  
وهو مندوب للدرء بالخبر فالحققة المتهمة حواشي سعيدية **باب التعزير**  
**هو لغة** التأديب مطلقاً وقوله القاموس أنه يطلق على ضربه دون الحد غلط ثم شرعاً  
تأديب دون الحد أكثره تسعة وثلاثون سوطاً وأقله ثلاثة لو بالضرب وجعله في الدرر  
على أربع مراتب وكله مبنى على عدم تفويضه الحاكم مع أنها ليست على الخلاف فان من كان من أشراف  
الأشراف لو ضرب غيره فادماه لا يكفي تعزيره بالأعلام وأرى أنه بالضرب صواب انتهى ولا يفرق  
الضرب فيه وقيل يفرق ودفع بانه إن بلغ أقصاه يفرق والألا شرح وهبانية ويكون فيه  
وبالحبس وبالصفع على العنق وترك الأذن وبالكلام العنيف وينظر القاضي له بوجه عبوس  
ويشتم غير القذف مجتبي وفيه عن الرخصي لا يباح بالصفع لأنه من أعلى ما يكون من الاستحقاق  
فيصان عنه أهل القبلة لا بأخذ مال في المذهب بحرق وفيه عن البزارية وقيل يجوز  
ومعناه أن يمسه مدة لينزجر ثم يعيده له فان أيس من ثوبته صرفه إلى ما يرى وفي  
المجتبي أنه كان في ابتداء الإسلام ثم نسخ والتعزير ليس فيه فقد مر بل هو مفوض إلى  
رأي القاضي وعليه مشايخنا زيلعي لأن المقصود منه الزجر وأحوال الناس فيه  
مختلفة بحسب ويكون التعزير بالقتل لمن وجد رجلاً مع امرأة لا يحل له ولو أكرهها  
فلها قتله ودمه هدر وكذا الغلام وهبانية أن كان يعلم أنه لا ينزجر بهتياً  
وضرب بمادون السلاح والألا بان علم أنه ينزجر بما ذكر لا يكون بالقتل وإن كانت  
المرأة مطاوعة قتلها كذا عزاه الزيلعي للمهند وأى ثم قال وفي منية المفتي لو كان مع  
امراته وهو يزني بها أو مع محرمه وهما مطاوعان قتلها جميعاً انتهى وأقره  
في الدرر قال في البحر ومفاده الفرق بين الأجنبية والزوجة والمحرم مع الأجنبية لا يحل  
القتل إلا بالشرط المذكور من عدم الاتجار الزبور وفي غيرها يحل مطلقاً انتهى ورده



في المهر بما في النزاهة وغيرها من التوبة بين الاجنبية وغيرها ويدل عليه تنكير الهندواني للمرأة نعم  
ما في المنية مطلق فيحمل على المقيد ليتفق كلامهم ولذا جزم في الوهبانية بالشرط المذكور مطلقا وهو  
الحق بلا شرط احصان لانه ليس من الامر بالمعروف وفي المجتبى الاصل ان كل شخص راى مسلما يزني  
ان يحل له قتله وانما يمتنع خوفا من ان لا يصدق انه زنا **وعلى هذا القياس المكابر بالنظم**  
**وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة بادى شئ له قيمة وجميع الكباير والاغوية والسعاة**  
يباح قتل الكل ويشاب قاتلهم انتهى وافتي الناصحي بوجوب قتل كل موزو في شرح الوهبانية  
ويكون بالنفي عن البلد وبالمجموع على بيت المفسدين وبالاخراج من الدار ويهدمها وكسر  
دنان الحمر وان لمحوها ولم ينقل احراق بيته **ويقسمه كل مسلم حال مباشرة المعصية**  
قتله **واما بعد ما فليس ذلك لغيا الحاكم والزوج والمولى كاسيحي فرع** من عليه  
التعزير لو قال لرجل اقم على التعزير ففعله ثم رفع الحاكم فانه يحبس به قتيته واقره المص  
ومثله في دعوى الخيانة لكن في الفتح ما يجب حقا للعبد لا يقيم الا الامام لتوقفه على  
الدعوى الا ان يحكم فيه فيلحفظ ضرب غير بغير حق وضربه المضروب ايضا **يعززان** كما  
لو تشا تامين يدى القاضي ولم يتكافا كما مر وينبذ ابا قامة التعزير بالبادى لانه اظلم  
قتله وفي مجمع الفتاوى جاز المجازاة بمثله في غير موجب حد للاذن به ولين انتصر بعد  
ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل والعفو افضل من عني واصح فاجره على الله **وصح حبه** ولو في  
بيته بان يمنعه من الخروج منه **ثم مع ضربه** اذا احتيج لزيادة تاديب **وضربه اشد** لانه  
خفف عدا فلا يخفف وضعا **ثم حد الزنا** الثبوت بالكتاب **ثم حد الشرب** لثبوتها باجماع الصحابة  
لا بالقياس لانه لا يحصى في الحدود **ثم القذف** لضعف سببه باحتمال صدق القاذف **وعز**  
**كل من كذب منكر او مودى مسلم بغير حق بقول او فعل** الا اذا كان الكذب ظاهرا كما كذب  
بحر ولو **بغير العين** او اشارة اليد لانه غيبة كما ياتي في الخطر فتركبه مرتكب محرم وكل  
مرتكب معصية لاحد فيها قلها التعزير استباه **فيعز ربشتم** ولوه وقذفه **وبقذف مملوك**  
ولو ام ولده وكذا **بقذف كافر** من ليس بمحصن **بننا** ويبلغ به غايته كما لو اصاب من اجنبية  
محر ما غير جماع او اخذ السارق بعد جمعة للمتناع قبل اخراجه وفيما عداها لا يبلغ غايته  
**وبقذف اى شتم مسلم ما يبا فاسق** الا ان يكون معلوم **الفسق** كما س مثلا او علم  
القاضي بفسقه لان الشين قد الحقه هو بنفسه قبل قول القاذف **فان اراد القاذف**  
**اثباته بالبينة محرم** لا بلا بيان سببه لا يسمع ولو قال **يا زاني واراد اثباته** تسمع لثبوت  
الحكم بخلاف الاول حتى لو بينوا فسقه بما فيه حق الله او للعبد قبلت وكذا في جرح  
الشاهد وينبغي ان يسأل القاضي عن سبب فسقه فان بين سببا شرعيا كقتيل  
اجنبية وعناقتها وخلوته بها طلب بينة ليعززه ولو قال هو ترك واجب سال  
القاضي المشتوم عما يجب عليه فعلمه من الفرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى  
من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته والمراد ما يجب عليه فعلمه منه **نهن وعز**

الشائم **يبا كافر** وهل يكفر ان اعتقد المسلم كافرا نعم والا لانه يفتى شرح الوهبانية ولو  
اجابه بليتك كفر خلاصة وفي اثنا تاريخه قبل لا يعزير ما لم يقل يا كافر بانه كافر بالطاغوت  
فيكون محتملا **يا خبيث** **يا سارق** **يا فاجر** **يا مخنث** **يا خاين** **يا سفيه** **يا بليد** **يا حق** **يا باغي**  
**يا غواني** **يا لوطي** وقيل يسأل فان عني انه عز قوم لوط عليه السلام لا يعزروا ان اراد انه  
يعمل عملهم عز رعدنه وحد عندها والصحيح تعزيره لور في غضب او هزل **فتح يا زنديق**  
**يا منافق** **يا رافضي** **يا مستدعي** **يا يهودي** **يا نصراني** **يا ابن النراق** **يا لصي** **الا ان يكون**  
**لصا** **الصدق** **القايل** كما مروا لانه ليس بقيد اذا الاخبار كانت او فلان فاسق وخونه  
كذلك ما لم يخرج مخرج الدعوى قتيته **يا ديوت** هو من لا يعار على امراته ومحمده **يا قريبا**  
مراد في ديوت بمعنى معصية **يا شارب الخمر** **يا كل الربا** **يا ابن القبيح** قتيه ايا الى انه  
اذا شتم اصله عز رطلب الولد كما ابن الفاسق يا ابن الكافر وانه يعزير بقوله يا قبيح  
لا يقال القبيح عرفا الخش من الزانية لكونها نجاسا به بالاجرة لانا نقول لذلك المعنى لم  
يحد فان الزنا بالاجرة يسقط الحد عنده خلافا لما ابن كمال لكن صرح في المضرات بوجوب  
الحديث قال المص وهو ظاهر **يا ابن الفاجر** **انت ماوى اللصوص** **انت ماوى الزواني**  
**يا من يلعب بالصبيان** **يا حرام زاده** معناه المتولد من الوطى الحرام فيعزم حالة الخيض لا  
يقال في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لا نقول كثيرا ما يراد به الخداع اللئيم  
فلا يحد **فرع** اقر على نفسه بالديانة او عرف بها لا يقتل ما لم يستحل ويبلغ في تعزيره  
او يلاعن جواهر الفتاوى وفيها فاسق تاب وقال ان رجعت فهو كافر فرجع تلزمه  
اندر اقصى فرجع لا يكون رافضيا بل عاصيا ولو قال ان رجعت فهو كافر فرجع تلزمه  
كفارة يمين لا يعزير **يا حار** **يا خنزير** **يا كلب** **يا تيس** **يا قرد** **يا ثور** **يا بقرة** **يا حية**  
لظهور كذبه واستحقاق الهداية التعزير لولا الخطاب من الاشراف وتبعه الزيلعي وغيره  
**يا حجام** **يا ابله** **يا ابن الحجام** **وابوه ليس كذلك** واوجب الزيلعي التعزير في يا ابن  
الحجام **يا مواجر** لانه عرفا بمعنى المؤجر **يا بغا** هو الما بون بالفارسية وفي اللتقط  
في عرفنا يعزير فيها وفي ولد الحرام **نهن** والصواب انه متى نسبة الى فعل اختيارى  
محرم شرعا ويعزرا عارفا يعزروا لا لابن كمال **يا ضحكك** بسكون الحاء من يضحك  
عليه الناس اما بفتحها من يضحك على الناس وكذا **يا مسخرة** واختاره في الغاية  
التعزير فيها وفي يا فاجر يا ساحر يا مقامر وفي الملتقى واستحسنوا التعزير لو انقول  
له فقيهها او علويها كما لو ادعى سرقة على شخص وعجز عن اثباتها لا يعزير كما لو ادعى  
**الاخر بدعوى** **توجب تكفيره** **وعجز المدعي** عن اثبات ما ادعاه فانه لا شئ عليه  
اذا صدر للكلام على وجه الدعوى عند جاك شرعي واما اذا صدر على وجه السب  
او الانتقام فان يعزير فتاوى قارى الهداية **بخلاف** **دعوى الزنا** فانه اذا لم  
يثبت يحد لما مر وهو اى التعزير **حق العبد** غالب فيه **فيجوز فيه الابن والعفو**



والتكليف زيلعي **واليمين** ويحلفه بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعي لا بالله ما قلت  
خلاصة **والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين** كافي لحقوق العباد ويكون  
ايضا حقا لله تعالى فلا يغفو فيه الا اذا علم الامام ان جارا الفاعل ولا يمين كما لو ادعى  
عليه انه قبل اخيه مثلا ويجوز اثباته بحدع شهيد فيكون مدعيه شاهدا الوعد اخر  
وما في القنية وغيرها لو كان المدعي عليه ذامرة وكان اول ما فعل يوعظا استجانا ولا  
يعزرب يجب ان يكون في حقوق الله فان حقوق العباد ليس للقاضي اسقاطها فتح وما في  
كراهة الظهيرة رجل يصلي ويقرأ الناس بيده ولسانه فلا بأس باعلام السلطان به ليتزجر  
يفيدانه من باب الاخبار وان اعلام القاضي بذلك يكفي لتعزيره **نهر قلت** وفيه  
من الكفاية معز بالبحر وغيره للقاضي تعزير **لهم** المتهم وان لم يثبت عليه وكل تعزير له  
تعالى يكفي فيه خبر العدل لانه في حقوقه تعالى يقضي فيها بعلها اتفاقا ويقبل فيها الجرح  
المجرد كما مر وعليه فايكتب من المحاضر في حق انسان يعمل به في حقوق الله ومن ائتمنى  
بتعزير الكاتب فقد اخطا انتهى لمخضا وفي كفاية العيني عن الثاني من يجمع الخمر ويشربه  
ويترك الصلاة اجسده وأود به ثم اخرجته ومن يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس اجسده  
واخلده في السجن حتى يتوب لان شر هذا على الناس وشر الاول على نفسه **شتم مسلم ذميا عزز**  
لانه اذ كتب معصية فتقيد مسائل الشتم بالمسلم اتفاني فتح وفي القنية قال ليهودي او مجوسي  
يا كافر يا ثمر ان شق عليه ومقتضاه انه يعزرب لارتكابه الاثم بحسب واقره المصنف لكن  
نظر فيه في النهر **قلت** ولعل وجهه ما مر في فاسق فتأمل **يعزرب المولى عبده والزوج**  
**زوجته** ولو صغيرة لما سيجي على تركها الزينة الشرعية مع قدرتها عليها وتركها غسل  
**الجنابة وعلى الخروج من المنزل** لو بغير حق **وترك الاجابة الى الفراش** لو طاهرة  
من نحو حيض ويلحق بذلك ما لو ضربت ولدها الصغير عند بكاء ما وضعت جارية غيره ولا تنقط  
بوعظه او شتمه ولو نحو باحمار او دعت عليه او مزقت ثيابه او كلمته ليسمها الجنبى او كشفت  
وجهها لغير محرم او كلمته او شتمته او اعطت ماله من حجر العادة به بلا اذنه والضابط كل معصية  
لا حد فيها فللزواج والمولى التعزير وليس منه ما لو طلبت نفقتها او كسوتها والحد لان لصاحب  
الحق مقالا بجر ولا على ترك الصلاة لان المنفعة لا تعود اليه بل اليها كذا اعتمد المصنف  
للدور على خلاف ما في الكتب والمفتي واستظهره في حظر الجنبى **والاب يعزرب الابن عليه**  
وقد منا ان للمولى ضرب ابن سبع على الصلاة ويلحق به الزوج **نهر** وفي القنية له كراه طفله  
على تعلم قرآن وادب وعلم لقرضيته على الوالدين وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولده الصغير  
**لا يمنع وجوب التعزير فيجوزي بين الصبيان** وهذا الوجه عبد اما لو كان **حق الله** بان زنا او رق  
منع الصغير منه بجنبى من حد او عزز فذلك **فدعه** لا الامارة عززها زوجها بمثل ما مر فانت  
لان تاديبه مباح فيتعيد بشرط السلامة قال المصنف بهذا ظهرا انه لا يجب على الزوج ضرب زوجته  
اصلا ادعت على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه عزز كما لو ضرب المعلم الصبي ضربا فاحشا

فانه يعزرب ويضمنه لومات شتى وعن الثاني لو زاد القاضي على مائة فوات فنصف الدية في بيت  
المال لقتله بفعل ما دون فيه وغير ما دون فينتصف ذيل **قروح** ارتدت لتفارق  
زوجها يجبر على الاسلام وتعزرب خمسة وسبعين سوطا ولا تنقض زوج بغيره به يفتي  
ملنقط ان تحل الى مذهب الشافعي يعزرب سراجية قذف بالتعريض يعزرب حاكمي زنا بالمرأة  
ميتة يعزرب اختيارا دعي على آخر انه وطئ امته وحيلت فنقضت فان برهن فله قيمة  
النقصان وان حلف خصمه فله تعزير المدعي ميتة وفي الاشياء خدع امرأة انسان اخرجها  
وزوجها يجبس حتى يتوب او يموت لسعيه في الارض بالفساد من له دعوة على آخر  
فلم يجده فامسك اهله للظلمة فحبسوا ولم يغرموا عزز يعزرب على الورع البار كتعريف  
خوثة التعزير لا يسقط بالتوبة كالحديث قال واستثنى الشافعي ذوى الهبات **قلت**  
قد قدمناه لاصحابنا عن القنية وغيرها وزاد الناطفي في اجناسه ما لم يتكرر فيضرب  
التعزير وفي الحديث تجافوا عن عقوبة ذوى المرأة الا في الحد وفي شرح الجامع الصغير  
للمناوى الشافعي في حديث اتق الله لا تاتى يوم القيمة بيعس تحمله على رقتك له رغاء  
او بقره لها خوارا وشاة لها ثواج قال يوخذ منه تجريس السارق ونحوه فليحفظ  
**كتاب السرقة هي** لغة اخذ الشيء من الغير خفية وتسمية المسروق  
سرقة مجازا وشرعا باعتبار اكرامة اخذه كذلك بغير حق نضابا كان ام لا وباعتبار القطع  
**اخذ مكلف** ولو ائتمى او عبدا او كافرا او مجنونا حال افاقته **ناطق بصير** فلا يقطع اخر من  
لا احتمال لقطعه بشبهة ولا ائتمى لجهله بما له مال غيره **عشرة دراهم** لهما لم يقل مضروبة لما في  
المغرب الدواهم اسم للمضروبة **حيادا ومقدارها** فلا قطع بنقرة وزنها عشرة لا تساوى  
عشرة مضروبة ولا بدينا رقيته دون عشرة وتعتبر القيمة وقت السرقة ووقت القطع وكانه  
يتقوسم عدلين لهما معرفة بالقيمة ولا قطع عند اختلاف المقومين ظهريه **مقصودة**  
بالاخذ فلا قطع بثوب قيمته دون عشرة وفيه دينارا او دراهم مضروبة الا اذا كان وقعا  
لها عادة بجنبى **ظاهرة الاخراج** فلو ابتلع دينار في الحرز وخرج لم يقطع ولا  
ينتظر تعوطه بل يضمن مثله لانه استهلكه وهو سبب الضمان للحال **خفيه** ابتداء  
وانتهالوا الاخذ نهارا ومنه ما بين العشائين وابتداء فقط لوليلاهل العيرة  
لنعم السارق امر لنعم احد لها خلاف **من صاحب يد ضحية** فلا يقطع السارق من السارق  
فتح **ما لا يسارع اليه الفسار** كالحكم وفواكه محتبة ولا بد من كون المسروق شقوما مطلقا  
فلا قطع بسرقة خمر مسلم مسلما كان السارق او ذميا وكذا الذي اذا سرق من ذمى خمر  
او خنزيرا او ميتة لا يقطع لعدم تقومها عندنا ذكره الباقي **في دار العدل** فلا يقطع  
بسرقة في دار حرب او بغى بدائع **من حرز بكرة واحدة** كماله ام تعدد الاشبهة ولا تاويل  
**فيه** وثبت ذلك عند الامام كما يستفح فيقطع **ان اقربها** واليه رجع الثاني **طائعا** فاقراره  
بها مكرها باطل ومن المتأخرين من ائتمى بصحة ظهريه زاد القهستاني في معنى الحق انه للفتين

مطلوب بين السارق ونحو



ويحل فيه ليقرب من حقيقة **لو شهد رجلان** ولو عبدا شرط حضرة مولاه ولا تقبل على اقراره ولو  
بحضرة خاتمة من الماذون وسالهما الاسام كيف هي واين هي ولم هي زاد في الدرر وما هي ومتى  
هي ومن سرق ويبناها احتيا لا الدرر ويجسه حق يسأل عن الشهود لعدم الكفالة في الحدود  
ويسأل المقر عن الكل الا الزمان وما في الفتح الا المكان تحريق شهر وصح وجوعه عن اقراره  
وان ضمن المال ولذا لو جمع احدهم او قال هو مالي او شهدا على اقراره بها وهو بخلاف او  
يسكت فلا قطع بشرح وهبانية فان اقر بها فزهره فان ثوره لا يتبع بخلاف الشهادة كذا  
نقله المصنف عن الظهيرية ونقله شارح الوهبانية بلا قيد الفورية ولا قطع بتكول واقرا موثوق  
على عبده بها وان لم يزم المال لا اقراره على نفسه والسارق لا يفتي بمقتوبته لانه يجوز تجنيس  
وعزاه الفهستاني للواقعات معللا بانه خلاف الشرع ومثله في السراجية ونقل عن التجنيس  
عن عصام انه سئل عن سارق ينكر فقال عليه اليميني فقال الامير سارق ويمين هاتوا  
بالسوط فاضربوه عشرة حتى اقر فاق بالسرقه فقال سبحان الله ما رايت جورا اشبه  
بالعدل من هذا وفي الكراه البزازية من المشايخ من افتى بصحة اقراره بها مكرها وعن  
الحسن يحل من به حتى يقر ما لم يظهر العظم ونقل المصنف عن ابن العز الحنفى انه صح انه عليه  
السلام امر الزبير بن العوام بتعذيب بعض المعاهدين حين كنتم كثر حتى بن اخطب  
ففعولهم على المال قال وهو الذي يسع الناس وعليه العمل والا فالشهادة على السرقات اندر  
الامور ثم نقل عن الزبلي في اخر باب قطع الطريق جواز ذلك سياسة واقرة بتبع البحر  
وابن الكمال زاد في النهر وينبغي التعويل عليه في زماننا الغلبة الفساد ويجمل ما في التجنيس على  
زمانهم ثم نقل المصنف قبله عن القنينة لو كسر سنة او يده ضمن الشاكي ارضه كالمال لا لسوء  
حصول ذلك بتسوره الجدار ومات بالضرب لتدوره وعن الذخيرة لو صدر الصلح ليفتر  
خوف التعذيب فسقط فوات نظر ظررت السرقة على يد آخر كان للورثة اخذ الشاكي بديه  
ايهم وبما غرمه للسلطان لتعديده في هذا التسيب وسيجي في الغصب فتى بالقطع بينة او  
اقراره فقال المصنف منه هذا متاعه لم يسرقه متى وانما كنت ادعته او قال شهد شهودي بزور  
او اقر بياطل او ما اشبه ذلك فلا قطع ويندب تلقينه كيلا يقر بالسرقه كما لا قطع لو شهد كافران  
على كافرو مسلم بها في حقها اي الكافر والمسلم ظهيريه تشاكر جمع واصاب كلا قدر نصيب فظموا  
وان اخذ المال بعضهم استخانا سدا لباب الفساد ولو فيه صغيرا ومجنونا او معتوه او محرم لم  
يقطع احد وشروط للقطع حضور شاهدين وقتها وقت القطع لحضور المدعى بنفسه حتى لو  
غابا او ماتا لا قطع وهذا في كل حد سوى رجم وقود بحجر قلت لكن نقل المصنف في الباب  
الآتي تصحيح خلافة فتنبه ويقطع بساج وقنا وابنوس بفتح الباء وعود ومسك وادهان وود  
وزعفران وصندل وعنبر وقصوص حضرت اى زمرديا قوت وزبرجد ولولو ولعل  
وفير وزج وانا وباب غير مركب ولو مخدج من خشب وكذا بكل ما هو اعز من الاموال  
وانفسها ولا يوجد في دار العدل مباح الاصل غير مرغوب هذا هو الاصل لا يقطع بتأفده اى حقير

مطلوب  
يفضل الشاكي الارش

يوجد مباحا في دارنا خشب لا يجر عاده وحشيش وقصب وسبك ولو ملح او طير ولو بطا  
او دجاجا في الاصح غايه وصيد وزنج ومغرم وتورق زاد في المجتبى واشنان ونخم  
وملح وخزف وزجاج لسرعة كسره ولا بما يتسارع فسادا كطين ولحم ولو قد بدا وكل مهيا  
لاكل الخبز وفي ايام فخط لا قطع بطعام مطلقا شتمى وفالكهته وثمر على شجر وبطيخ وكل مالا  
يبقى حولا وزرع لم يحدد لعدم الاحراز واشربة مطوية ولو الا ناهبا والا الهود ولو طبل  
الفراة في الاصح لان صلاحيته للموصارت شهيرة غايه وصليب ذهب وفنفة ونطرح ونردنا ويل  
الكس نيبا عن التكر وباب مسجد ودار لانه حرز لا حرز وصحف وصبي حرز ولو محليين لانت  
الحلية تتبع وعبد كبير يعبر عن نفسه ولو نايما او مجنونا او اعمى لانه اما غصب او خلع ودفاتر  
غير الحساب لانها لو شرعية لكتب تفسير وحديث وفقه فمصحف والا فطنبور بخلاف العبد  
الصغير ودفاتر الحجاب الماضي حاسبها لان المقصود ورقتها فيقطع ان يبلغ نصاها اما المعول بها المقصود  
علم ما فيها وهو ليس بمال فلا قطع بل لا فرق بين دفاتر تجار وديوان وادقاف منتهى  
وكلب وقهقه ولو عليه طوق من ذهب علم السارق به او لا لانه يتبع ولا بخيا منه في ودعيه  
وتهب اى اخذ فتهرا واختلاس اى اختطاف لانتفا الركن ونبتش لقبور ولو كان القبر  
في بيت مقفل في الاصح او كان الثوب غير الكفن وكذا لو سرقه من بيت فيه قرا وميت لتأوله  
بنزارة القبر او التجهيز وللادى بدخوله عاده ولو اعتاده قطع سياسة ومال عامة  
او شترك وحصر مسجد واستار كعبة ومال وقف لعدم المالك تجر ومثل دينه ولو دينه  
موجلا او زيدا عليه او اجد لم يصير ورته شريكا اذا كان من جنسه ولو حكا بان كان له درهم  
فوق دينارين وبعبكسه هو الاصح لان التقدين جنس واحد حكما بخلاف العرض ومنه الحلي  
فيقطع به كما لم يقل اخذته رهنا او قضا واطلق الشافعي اخذ خلاف المجتبى المجانسة  
في المالية قال في المجتبى وهو واسع فيعمل به عند الضرورة بخلاف سرقة من غريم ابيه او غريم  
ولده الكبير او غريم مكاتبه او غريم غيره الماذون المديون فانه يقطع لان حق الاخذ لغيره ولو سرق  
من غريم ابنه الصغير لا سرقة شي قطع فيه لم يغير ما لو تبدل العين او السبب كالبيع قطع على ما في  
المجتبى ومن ذى رحم محرم لا برصاع فلو محرميته برصاع قطع كابن عم هو اخ رضا عا فانه  
رحم نسب محرم رضا عا عتي فسقط كلام الزبلي ولو المروق مال غيره اى غير ذى الرحم  
بخلاف ماله اذا سرق من بيت غيره فانه يقطع اعتبارا بالحرز وعدمه وبخلاف مرضعته  
صوابه مرضعه بلا تا ابن كمال مطلقا سوا سرق من بيتها او بيت غيرها فانه يقطع لما  
س والاسرقه من زوجته وان تزوجها بعد القضا بالقطع جوهره وزوجها ولو كان  
المروق من حرز خاص له ولا عبدا من عبده او عرسه او زوج سيدته لادنى بالادخول  
عاده ولا من مكاتب وختنه وصهره ومغتم وان لم يكن له حق فيه لانه مباح الاصل فصار  
شبهة غايه بجنا وحام في وقت جرت العاده بدخوله وكذا حواشيت التجار والخانات  
مجتبى وبيت اذن في دخوله ولو اذن لمخصوصين فدخل غيرهم وسرق ينبغي ان يقطع واعلم



انه لا يعتبر الحرز بالحافظ مع وجود الحرز بالمكان لانه اقوى فلا يعتبر الحافظ في الحرام  
لانه حرز ويعتبر في المسجد لانه ليس بحرزه يفتي شئ وكل ما كان حرز النوع فهو  
حرز للانواع كلها فيقطع بسرقة لولوة من اصطبل على المذهب وقيل حرز كل شئ معتبر بحرز  
مثله والاول هو المذهب عندنا مجتبي لكن جزم القريشاني بان الثاني هو المذهب  
فتنبه ولا يقطع قناق هو من يسرق الدراهم بين اصابعه وفشاش بالقان مهيما لغلق  
الباب ما يفتح اذا فشى حانوتا او باب دارها او خلا البيت من احد فلو فيه اخذ  
وهو لا يعلم به قطع شئ ويقطع لو سرق من السطح نصا بالانه حرز شرح وهباينة ومن  
المسجد اراد به كل مكان ليس بحرز فعم الطريق والصمراء ورب المتاع عنده اي بحيث  
يراه ولو الحافظ تايما في الاصح لا يقطع لو سرق ضيف من اصابته ولو من بعض بيوت  
الدار او من صندوق مقفل لا اختلال الحرز او سرق شيئا ولم يخرج من الدار لثبته عدم  
الاخذ بخلاف الغصب وان اخرج من حجرة الدار المتسعة جدا الى صحنها او اغار من اهل  
الحجرة على حجرة اخرى لان كل حجرة حرز او تقب فدخل والقي كذا رايته في نسخ المتن والشرح  
باو وصوابه بالواو كما في المتن شيئا في الطريق يبلغ نصا با نثر اخذه قطع لان الرمي حيلة  
يعتادها السارق فاعتبر الكل فعلا واحدا ولو لم ياخذه او اخذه غيره فهو مضيع لا سارق  
او حمله على دابة فضاقة واخر حمارا علق رسته في عنق كلب وزجره لان سيره يضاف اليه  
او القاء في الماء فخرجه بخرجه السارق لما سقى او لا بخرجه بل اخرج به بقوة جريه على الاصح لانه  
اخرجه بسيرة يلقى قطع في الكل لما ذكرنا ويشكل على الاخير ما قالوا لو علقه على طائر فطار الى  
منزل السارق لم يقطع فلذا والله اعلم جزم الحدادي وغيره بعدم القطع وان تقب نثرنا وله  
اخر من خارج الدار او دخل يده في بيت واخذ ويسمى اللص الظريف ولو وضعه في الثقب نثر  
خرج واخذه لم يقطع في الصحيح شئ او طراى شق صرة خاوية من نفس الكرم فلو داخلته  
قطع وفي الحل بعكسه او سرق من مرعى او من ظفار يفتح القنق الا بل على شق واحد ويجوز  
او حمله عليه لا يقطع لان السابق والقائد والراعي لم يقصدوا للحفظ وان كان معها حافظا  
وشق الحل فسرق منه او سرق جوالقا يقيم الجيم فيه متاع ورية يحفظه او يابم عليه او يقرب  
او يدخل يده في صندوق غيره او في جيبه او لمه فاحذ المال قطع في الكل والاصل ان الحرز  
ان امنك دخوله في ملكه بدخوله والا فبادخل اليد فيه والاخذ منه فروع لسرق  
فسطاطا منصوبا لم يقطع ولو ملقوا او في فسطاط اخر قطع فتح اخرج من حرز  
شاة لا تبلغ نصا با فتبعها اخرى لم يقطع سرق ما لا من حرز فدخل اخرج من السارق  
بما معه قطع المحول فقط سراج قال انا سارق هذا الثوب قطع ان اضاف لكونه اقرا  
بالسرقة وان لونه ونصب الثوب لا يقطع لكونه عدة لا اقرا درر وتو صيحه اذا قيل  
هذا قاتل زيد معناه انه قتل واذا قيل قاتل زيد معناه انه يقتله والمضارع يجفل  
الحاك والاستقبال فلا يقطع بالشك قلت وفي شرح الوهبانية يلين الفرق

بين العالم والجاهل لان العوام لا يفرقون الا ان يقال يحفل شبهة لدره الحد وفيه بعد  
للامام قتل السارق سياسة لسعيه في الارض بالفساد درر وهذا ان عاد واما قتله  
ابتداء فليس من السياسة في شئ نهر قلت وقد مناعه معنى بالبحر في باب  
الوطي الموجب للحد ان التقييد بالامام يفهم انه ليس للقاضي الحكم بالسياسة فليحفظ  
باب كيفية القطع واثباته **تقطع يمين السارق من رزقه** هو  
مفصل الرسخ وتشم وجوبا الاثني وعند الشافعي نذر با فتح الا في حرور شديد فلا  
يقطع لان الحد را حى لا تلتف ويجس ليتوسط الامر ومن رزقه وموته كاجرة حداد  
وكلفة حشم على السارق عندنا للتنبيه بخلاف اجرة المحقر الخصوم ففي بيت المال  
وقيل على التمرد شرح وهباينة قلت وفي قضا الخائنة هو الصحيح لكن في قضا البرازية  
وقيل على المدعي وهو الاصح كالسارق ورجل اليسرى من اللعب ان عاد فان عاد ثلثا لا وجس  
وعز را ايضا بالضرب حتى يتوب اي تظهر اماراة التوبة شرح وهباينة وما روى يقطع  
ثالثا ورابعيا ان حرم على السياسة او تسخ كمن سرق واهبته اليسرى مقطوعة او مثلا او  
اصبعان منها سوى الاثام او رجله اليمنى مقطوعة او شلاله يقطع لانه اهلا كى بل يجس  
ليتوب ولا يفتي قاطع اليد اليسرى ولو عمدا في الصحيح نهر اذا امر بخلافه لانه اختلف واختلف  
من جنسه ما هو خير منه وكذا الوقطعة غير الحراد في الاصح ولو قطع احد قبل الامر والقضا وجب  
القصاص في العهد والدية في الخطا وسقط القطع عن السارق سوا قطع يمينه ام يساره وقضا القنا  
بالقطع كالامر على الصحيح فلا ضمان كافي وفي السراج سرق فلم يواخذ بها حتى قطعت يمينه قضا ما  
قطعت رجله اليسرى وطلب المروق منه المال لا القطع على الظاهر بحر شرط القطع مطلقا في  
اقرار وشهادة على المذهب لان الخصومة شرط لظهور السرقة وكذا حضوره اي المروق  
منه عند الاداء للشهادة وعند القطع لا احتمال ان يقر له بالملك فيسقط القطع لا  
حضور الشهود على الصحيح شرح المنظومة واقره المص قلت لكنه مخالف لما قدمه متنا  
وشرحا فيحرر وقد حرمه في الشر بنبلالية بما يفيد ترجيح الاول فتأمل ثم فرع على  
قوله وطلب المروق الخ فقال فلو اقر انه سرق مال الغايب توقف القطع على  
حضوره ومخاصمته وكذا لو قال سرق هذه الدراهم ولا ادري لمن هي او لا اخبر  
من صاحبها لا قطع لانه يلزم من جهالة عدم طلبه وكل من له يد صحيحة ملك الحصة ومنه نثر  
فرع عليه بقوله كمودع وغاصب ومترهق ومتول واب وصي وقابض على سوم  
نثر او صاحب ربايان باع درهما بدرهين وقبضها فسر قامنه لان الشراء فاسدا بمنزلة  
المغصوب بخلاف معطى الربا لانه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد شئ ولا قطع بسرقة  
اللقطة خائنة ومن لا يد له صحيحة فلا يملك الخصومة كسارق سرق منه بعد القطع  
لم يقطع بخصومة احد ولو مالكا لان يده ليست بصحيحة كما ياتي انفا ويقطع بطلب المال  
ايضا لو سرق منه سراى من الثلاثة وكذا بطلب الراهن مع غيبة المرتهن على الظاهر لانه



هو المالك لا يطلب المالك للعين المسروقة او يطلب السارق لو سرق من سارق بعد القطع  
لسقوط عصمته بخلاف ما اذا سرق الثاني من السارق الاول قبل القطع او بعد ما  
درى بشبهة فان له ولرب المال القطع لان سقوط التقويم ضرورة القطع ولم يوجد  
فصار كالغاصب ثم بعد القطع هل الاول استرداده روايتان واختار الكمال ردّه  
للمالك سرق شيئا ورده قبل الحضور عند القاضي الى ما كلفه ولو حكما كاصوله ولو في غير  
عياله او ملكه اى المسروق بعد انقضاء بالقطع ولو بهتة مع قبض او ادعى انه ملكه وان لم  
يبرهن للشبهة او نقصت قيمة من النصاب ينقصان السعر في بلد الحضور لا يقطع في  
المسائل الاربع اقرايسرقة نصاب ثم ادعى حصة سقطت للقطع لم يقطع قيد باقرارها لانه  
لو اقر انه سرق وفلان فانكر فلان قطع المقر كقوله قتلنا انا وفلان ولو سرقا  
وغاب احدهما وشهد اى شهدا ثلثان على سرقتهما قطع الحاضر لان شبهة الشبهة لا تعتبر  
ولو اقر بعد مكلف بسرقة قطع وترد السرقة الى المسروق منه لو قامت عليه بينة بذلك لكن  
بشرط حفرة بولاه عند اقامتها خلافا للثاني لا عند اقراره بحد اتفاقا ولا غرم على السارق بعد  
ما قطعت عينة هذا لفظ الحديث درر وغيرها ورواه الكمال بعد قطع يمينه وترد العين لو  
تامة وان باعها او هبها البقايها على ملك مالكيها ولا فرق في عدم ضمان بين هلاك العين  
وامتهلاكها في الظاهر من الرواية لكنه يفتى باذا قيمتها ديانة وسوا كان الاستهلاك قبل القطع  
او بعده محتجبي وفيه لو استهلك المشتري منه او الموهوب له فللمالك تضمينه ولو قطع لبعض  
السرقات لم يضمن شيئا وقال لا يضمن ما لم يقطع فيه سرق ثوبا فاشقه نصفين ثم اخرج به قطع ان بلغت  
قيمة نصابا بعد شقه ما لم يكن انلا فاما بان ينقص اكثر من نصف القيمة فله تضمين القيمة  
فيملكه مستندا الى وقت الاختلاف قطع زبلي وهل يضمن مقصان الشق مع القطع صح  
الخبارى لا وقال الكمال الحق نعم ومتى اختار تضمين القيمة يسقط القطع لما سرق لو سرق  
شاة فزبحها فخرجها لا يقطع لما سرقه لا قطع في اللحم وان بلغ لحمها نصابا بل يضمن قيمتها  
ولو فعل ما سرق من الجرحين وهو قد رخص وقت الاخذ دبراهم ودنا نير او ائنه قطع وردت  
وقالا لا يرد لتقوم الصنعة عند هلاكه او اما نحو الحاس لوجعله او اى فان كان  
يباع وزنا فذلك وان عددا فهو للسارق اتفاقا اختيار ولو صبغه احمر او طحن الخنفة  
اولت السوق فقطع لارد ولا ضمان وكذا لو صبغه بعد القطع بجر خلافا لما في  
الاختيار ولو صبغه اسود رده لان السواد نقصان خلافا للثاني وهو اختلاف  
زمان لا برهان سرق في ولاية سلطان ليس سلطان اخر قطعه اذ لا ولاية له على من ليس  
تحت يده فليحفظ هذا الاصل اذا كان السارق كفا في معصم واحد قيل يقطعان وقيل  
ان تمزق الاصلي ولكن لاقتصارا على قطعها لم يقطع الزايد لانه غير مستحق للقطع والا  
تكن متميزة قطعها هو المختار لانه لا يمكن من اقامة الواجب الا بذلك سراج  
باب قطع الطريق وهو السرقة الكبرى من قصده ولو في المصر

ليل لا يفتى وهو معصوم على شخص معصوم ولو ذبوا فلو على المتنامين فلا حد فاخذ قبل  
اخذ شي وقيل نفس حبس وهو المراد بالنفي في الآية وظاهران المراد توزيع الاجزية  
على الاحوال كما تقر في الاصول بعد التنزيل لما شرته منكر التوقيف حتى يتوب لا بالقول بل  
بظهر ورسما الصلحا او يموت وان اخذ ما لا معصوم ما بان يكون لمسلم او ذمى كما مر واصل منه كلا  
نصاب قطع يده ورجله من خلاف ان كان صحيح الاطراف لئلا يفوت قصده وهذه حالة ثانية  
وان قتل معصوما ولم ياخذ ما لا هذه حالة ثالثة حدا لا قصاصا فلذا لا يعفوه ولى ولا  
يشترط ان يكون القتل موجبا للقصاص او جوبه جنى المجارئة لله تعالى يتحالفه امره وبهذا الحل يستغنى  
عن تقدير مضاف كما لا يخفى والحالة الرابعة ان قتل باخذ مال خيلا امام بين ستة احوال  
ان شأ قطع من خلاف ثم قتل او قطع ثم صلب او فعل الثلاثة او قتل و صلب او قتل فقط  
او صلب فقط لانه فصله الزبلي ويصلب حيا في الاصح وكيفية في الجوهره ويبيع بطنه بريح  
تشهيرا له ويجضضه به حتى يموت ويترك ثلاثة ايام من موقد ثم يحل بينه وبين اهله  
ليدفنوه لا الشرح منها على الظاهر وعن الثاني يترك حتى يتقطع وبعدا قاتله عليه  
لا يضمن ما فعل من اخذ مال و قتل رجوع ذبلي ونجوى الاحكام المذكورة على الكل بما شره بعضهم  
الاخذ والقتل والاخافة وحجر وعصى لهم كيف والحالة الخامسة ان انضم الى المخرج اخذ قطع من خلاف  
وهو رجوعه لعدم اجتماع قطع وضمان وان جرح فقط اى لم يقتل ولم ياخذ نصابا قال الزبلي  
ولو كان مع هذا الاخذ قتل فلا حد ايضا لان المقصود هذا المال دهن من الغريب او قتل عمدا واخذ  
المال فتاب قبل مسكه ومن تمام توبته رد المال ولو لم يردده قيل لا حد وكان منهم غير مكلف او  
اخرى او كان ذررح محرم من احدا المارة او شريك معاوضا وقطع بعض المارة على بعض او قطع  
شخص الطريق ليل او نهارا في مصرابن مريم وعن الثاني ان قصده ليل معلقا او نهارا بسلاح  
فهو قاطع وعليه الفتوى بجر ودرر واطره المص فلا حد جواب للمسائل الست وللولى  
القود في العمد او الارش في غيره والعقد فيها العبد في حكم قطع الطريق لغيره وكذا المارة  
في ظاهر الرواية فتح لكنها لا تصلح محتجبي وفي السلاجية والدرر فيهم امرأة فباشرت الاخذ  
والقتل قتل الرجال دونها هو المختار عشرة نسوة قطعن واخذن وقتلن قتلن وضمن المال  
ويجوز ان مقاتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا ويقتل من يقا تل عليه لاطلاق الحديث  
من قتل دون ماله فهو شهيد فتح ومن تكرر الخنق بكسر النون منه في المصر اى خنق مرارا  
ذكره مسكين قتل به سياسة لسعيه بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل والا  
بان خنق مرة لا لانه كالقتل بالثقل وفيه القود عند غير اى حنيفة رحمه الله تعالى  
كتاب الجهاد اوردته بعد احوال ولا تخاد المقصود وجه الترتيب  
غير خفى وهو لغة مصدر جاهد في سبيل الله وشرعا الدعا الى دين الحق وقتال من لم  
يقبله شتمنى وعرفه ابن الكمال لانه بذل الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة او معاونة  
بمال او راي او تكثير سواد او غير ذلك انتهى ومن ثوابه الرباط وهو الاقامة في مكان



ليس ورأه اسلام هو المختار وصح ان صلاة المربط تحسمانية ودرهمه بسبعماية وان مات  
فيه أجرى عليه عمله ورزقه وامن العتاق وبعت شهيدا آمن من الفزع الآلئ وتماه  
في الفتح هو فرض كفاية كل ما فرض لغيره فهو فرض كفاية اذا حصل المقصود باليعض والافرض  
عين ولعله قدم الكفاية لثبوتها ابتداء وان لم يبدونا واما قوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم  
وتحريم في الاشهر الحرم فنسخ بالعمومات كاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ان قام به  
البعض ولو عييدا او نساء سقط عن الكل والا يقيم به احد في زمن ما اثموا بتوكفه  
اي اثم الكل من المكلفين وياك ان تتوهم ان فرضيته تسقط عن اهل الهند بقيام اهل الروم  
مثلا بل يفرض على الاقرب فالاقرب من العدو والى ان تقع الكفاية فلم تقع الا بكل الناس  
فرض عين كصلاة وصوم وشل المنازة والتجهيز وتماه في الدرر لا يفرض على صبي وبالغ  
له ابوان او احدهما لان طاعتها فرض عين وقال عليه السلام للعباس بن مرداس لما اراد الجهاد  
الزم امك فان الجنة عند رجل امك سراج وفيه لا يحل سفن فيه خطرا لا باذنها وما لا خطو  
فيه يحل بلا اذن ومنه السفن في طلب العلم وعبد وامرأة لحق المولى والزوج ومفاده وجوب  
لوامرها الزوج به فتح وعلى غير المروجة فهو قلبي لتقليل الشئ بضعب بنتها  
يفيد خلافة وفي البحر انما يلزمها امر فيما يرجع الى النكاح وتابعة داعي ومقعد اي  
اعرج فتح واقطع لجزعهم ومديون بغير اذن غير مبدل وكفيله ايضا لو بامرته بخيس ولو  
بالنفس نهى وهذا في الحال اما المولى جل فلا يخرج ان علم برجوعه قبل حلوله ذخيره  
وعالم ليس في البلدة افقه منه فليس له الغن وخوف ضياعهم سراجيه وعم في البرازية  
السفر ولا يخفى ان المقيد بغيره بالاولى وفرض عين ان هجم العدو فيخرج الكل ولو  
بلا اذن وبانحر الزوج ونحوه بالمتع ذخيرة ولا بد لفرضيته من قيد اخر وهو الاستطاعة  
فلا يخرج المريض المدنف اما من يقدر على الخروج دون الدفع ينبغي ان يخرج لتكثير  
السواد اربابا فتح وفي السراج وشرط لوجوب القدرة على السلاح لا امن الطريق  
فان علم انه اذا حارب قتل وان لم يحارب اسر لم يلزمه القتال وتقبل خبر المستغرق  
مداى السلطان ولو كان كل منها فاسقا لانه خبر يشتر في الحال ذخيره وكراهه الجعل اي اخذ  
المال من الناس لاجل الغزاة مع الفئ اي مع وجود شئ في بيت المال درر وصدر شرعي  
ومفاده ان الفئ هنا بيع الغنيمة فيلحفظ والا لا دفع الضرر الاعلى بالادنى فان  
حاصرناهم دعوناهم الى الاسلام فان اسلموا فيها والا فالجزية ولو حلالها كما سيجي  
فان قبلوا ذلك فلههم ما لنا من الانصاف وعليهم ما علينا من الانتصاف فخرج  
العبادات اذ الكفار يخاطبون بها عندنا يؤيده قول علي رضي الله عنه انما بدلو الجزية  
لتكون دما وهم كدماينا واموالهم كامالنا ولا يحل لنا ان نقاتل من لا تبلغه الدعوة  
يفتح الدال الى الاسلام وهو وان اشتبه في زماننا مشرقا وغربا لكن لا شك ان في  
بلاد الله من لا شعوره بذلك بقي لوبلغة الاسلام لا الجزية ففي التاتر خانية لا ينبغي

مطل  
طاعة الامويين فرض عين

قتالهم

قتالهم حتى يدعواهم الى الجزية نهى خلافا لما نقله المصنف وندعوا قديما من بلغة الا اذا نض  
ذلك ضرا ولو ببلغة الظن كان يستعدون او يتحصنون فلا يفعل فتح ولا يقبلوا الجزية  
نستعين بالله ونحاربهم ينصب المجانيق وحرقتهم وقطع اشجارهم ولو  
مشرقة وفساد ذرعهم الا اذا غلب على الظن ظفرنا فيكره فتح ودرمهم بنيل ونحوه وان  
تتوسوا ببعضنا ولو شتر سوا يبنى سبيل ذلك البني ونقصهم اي الكفار وما اصاب  
منهم اي من المسلمين لا دية فيه ولا كفارة لان الفروض لا تقترن بالفرامات ولو فتح  
الامام بلدة وفيها مسلم او ذمي لا يحل قتل احد منهم اصلا ولو اخرج واحد منا  
حل حينئذ قتل الباقي لجواز كون المخرج هو ذاك فتح ونهينا عن اخراج ما يجب  
نقطه ويجوز الاستخفاف به لمصنف وكتب فقده وحديث وامرأة ولو عجزوا للمداواة  
هو الاصح وخيره واراد بالهني ما في مسلم لا تساق وبالقراق في ارض العدو لا في جيش  
يؤمن عليه فلا كراهة لكن اخراج العجائز والامهات والى واذا دخل مسلم اليهم بامان  
جاز حمل المصنف معه اذا كانوا يوفون بالعهد لان الظاهر عدم تعرضهم هداية ونهينا  
عن غدر وغلول وعن مثله بعد الظن بهم اما قبله فلا بأس بها اختيار وعن قتل  
امرأة وغير مكلف وبتشيخ خر فان لا مباح ولا نسل له فلا يقتل ولا اذا ارتد داعي ومقعد  
وزمن ومعتوه وراهب واهل كتاب لم يخاطبوا الناس الا ان يكون احدكم ملكا او مقاتلا  
او ذاراي او مال في الحرب ولو قتل من لا يحل قتله من ذكر فعليه التوبة والاستغفار فذكر كسائر المعاصي  
لان دم الكافر لا يتقوم الا بالامان ولم يوجد ثم لا يتوكونهم في دار الحرب بل يحلونهم تكثيرا  
للمشقي وتماه في السراج وسيجي فرعان الاول لا بأس بحمل راس المشرك لو فيه  
غنيطهم او فراغ قلبنا وقد حمل ابن مسعود يوم بدر راس ابي جهل والقاء بين  
يدي عليه السلام فقال عليه السلام الله اكبر هذا فرعون وفرعون امتي كان مشره  
على وعلى امتي اعظم من شر فرعون على موسى وامته ظهيره الثاني لا بأس بنش  
قبورهم طلبا للمال شارق خانية وعبادة الخانية قبور الكفرة فحمت الذمي ولا يحل للفرع ان  
يبدا اصله المشرك يقتل كما لا يبدأ قريبه الباغ ويمتنع الفرع عن قتله بل يشغله لاجل ان  
يقتله غيره فان فقد قتله ولو قتله فهدر لعدم العاصم ولو قصد الاصل قتله ولا يمكن  
دفعه الا بقتله قتله لجواز الدفع مطلقا ويجوز الصلح على ترك الجهاد معهم بمال  
منهم او من الوخير القول تعالى وان جنوا للسلح فاجنح لها وتبذ اي تعلمهم بنقص  
الصلح تحرز عن العذر المحرم لو خير الفعلة عليه السلام باهل مكة ونقاتلهم بلا  
بند مع خيانة ملكهم ولو قاتل ذي شعبة باذنه ولو بدونه انتفض حقهم فقط  
ومصالح المرتدين اذا غلبوا على بلدة وصار دارهم دار حرم لو خير بالمال والا  
يغلبوا على بلدة لا لان فيه تقصير المرتد على الردة وذلك لا يجوز فتح وان اخذ  
المال منهم لم يرد لانه غير معصوم بخلاف اخذه من بغاة فانه يرد بعد وضع



الحرب او زادها فتح ولم تبع في الزيلعي مجرم ان يبيع منهم ما فيه تقويتهم على الحرب كحديد  
وعبيد وخيل فلا تحمله اليهم ولو بعد صلح لانه عليه السلام نهى عن ذلك وامر بالميرة وهي  
الطعام والفاش فجاز استحسانا ولا تقتل من استعرا وحرمة ولو فاستأ او اعطى او غانيا او صيبا  
او عبدا اذن لها في القتال باي لغة كان الامان وان كافوا لا يعرفونها بعد معرفة المسلمين  
ذلك بشرط سماعهم ذلك من المسلمين فلا امان لو كان بالبعد منهم ويصح بالصريح  
كأنت او لا بأس عليكم وبالكفاية كقتال اذا ظنه امان وبالاشارة بالا صبح الى السما ولونادي  
المشرك بالامان صح لو تمتعنا وصح طلبه لذرا رية لا لاهله ويدخل في الاولاد الانثى الاولاد البنات  
ولو غار عليهم عسكر اخر ثم بعد القسمة علموا بالامان فعلى القاتل الدية وعلى الواطئ المهر والولد  
حرم لم يتبع الابيه ونزد النساء والاموال الى اهلها يعني بعد ثلاث حيض ويتقضى الامام الامان  
لو بقاوه شرا ومباشرة بلا صلح يوجب وبطل امان ذمى الا اذا امر به مسلم شتمني  
واسير وتاجر وصبي وعبد مجنونين عن القتال وصح محمد امان العبد في الخائنة خدنة المسلم بركاه  
الحربي امان له ومجنون وشخص اسلم ثمة ولم يهاجر لينتالانهم لا يملكون القتال والله اعلم  
**باب المغنم وقسمته** في المغرب الغنمة ما ينيل من الكفار عنوة والحرب  
قائمة فتقسم وباقيها للغنائم والغنى ما ينيل منهم بعد الحرب وهو لكافة المسلمين اذا فتح الامام  
بلدة صلحا جرى على موجب وكذا بعده من الامراء وارضها تبقى مملوكة لهم ولو فتحها عنوة بالفتح  
اي قهرا قسمها بين الجيش ان شاءوا وارضها عليها بخير على رؤسهم وخراج على ارضهم والاول  
اولى عند حاجة الغنائم او اخرهم منها وانزل بها قوما غيرهم ووضع عليهم الخراج والجزية لو كانوا  
كفارا فلو مسلمين وصنع العشرة لا غير وقتل الاسارى ان شاءوا لم يسلموا او استرقهم او تركهم  
احرار اذمنة لنا الا مشركي العرب والمرقدين كما سيحكي وحرم منهم اي اطلاقهم فجاءنا ولو  
بعد اسلامهم ابن كمال لتعلق حق الغنائم وجوز الشافعي لقوله تعالى فاما من بعد واما  
فدا قلنا نسخ بقوله تعالى اقتلوهم حيث وجدتموهم شرح مجمع وحرم فدم ادم بعد  
تمام الحرب اما قبله فيجوز بالمال لا بالاسير المسلم دور وصدر شرعيه وقال لا يجوز وهو  
اظهر الروايتين عن الامام شتمني وانفقوا انه لا يقادى بنساء وصبيان وخيل وسلاح الا  
لضرورة ولا باسير اسلم بمسلم اسير الا اذا امن على اسلامه وحرم ردهم الى دارهم ثابت في  
نسخ الشرح تبعا للدرر دون المتن تبعا لابن الكمال للعلم به من منع المن بالاولى وحرم  
عقد اية شق قتلها الى دارنا فندج وتحرق بعده اذا لا يعذب بالنار الاربعها كما تحرق السحرة  
وامتعة تعذر قتلها وما لا يحرق منها الحديد يدفن بموضع خفي وتكسر اوانيهم وتراق ادهانهم  
معايضة لهم ويتوك صبيان ونساء منهم شق اخر لها بارض خربة حتى يموتوا جوعا وعطشا  
للهي عن قتلهم ولا وجه الى ابقائهم وجد المكون حية او عقر با في رحالهم ثمة اي في دار  
الحرب يتزعمون ذنبا العقب وانياب الحية قطعها للضرر عنا بلا قتل ابقا للنسل تاثر خائنة  
وفيهما ماتت نساء سلمات ثمة واهل الحرب يحامعون الاموات يحرقن بالنار

ولا يقسم

ولا تقسم غنمة ثمة الا اذا قسم عن اجتهاد او الحاجة الغزاة فتصحب اولاد ايداع فتحل  
اذا لم يكن للامام حيلة فان ابوا هل يجبرهم باجر المثل روايتان فاذا تعذر فان  
بحال لو قسمها قدر كل على حيلة قسم بينهم ولا فهو ما شق نقله وسبق حكمه ولم تبع  
الغنمة قبلها لا للامام ولا لغير يعني للمتمول اما لو باع شيئا بطعام جاز جوهره ورد البيع  
لو وقع دفعا للفساد فان لم يمكن رد ثمنه لغنمة خائنة ومدد لهم ثمة كقائل لا سوق وخرى  
او مرتد اسلم ثمة بلا قتال فان قاتلوا شاركوهم ولا من مات ثمة قبل قتل اوسع ولو مات  
بواحد ثمة او بعد الاحراز بدارنا يورث نصيبه لتاكذلك ملكه تاثر خائنة وفيها ادعى رجل  
شهود الوقعة وبرهن وقد قسمت لم تنقض استحسانا ويعوض بقدر حظه من بيت  
المال وما في البحر من قياس الوقف على الغنمة رده في النهر وحررناه في الوقف  
والهجر الى الغنائم لا غير الانتفاع فيها اي في دار الحرب يعلف وطعام وخطب وسلاح ودهن  
بلا قسمة اطلق الكل تبعا للكل وقيد في الوقاية السلاح بالحاجة وهو الحق وقيد الكل في  
الظهيرية بعدم نهى الامام عن اكله فان نهى لم يبح فينبغي تقييد المتون به وبلا بيع وتمول  
فلو باع رد ثمنه فان قسمت تصدق به لو غير فقير ومن وجد ما لا يملكه اهل الحرب  
كصيد وعمل فهو مشترك فيتوقف بيعه على اجازة الامير فان هلك او الشتم انفع اجازة  
والارادة للغنمة تجزى وبعد الخروج منها لا الا برضاهم ومن اسلم منهم قبل مسكه عصم نفسه وطفله  
وكل مامعه فان كانوا اخذوا اخرز نفسه فقط او اودعه معصوما ولو ذميا فلو عند حربي  
ففي كمال اسلم ثم خرج اليها ثم ظهر فاعلى الدار فانه ثمة فيئى سوى طفله لتبعيته لاولده  
الكبير وزوجه وحملها وعقاره وعبد المقاتل وامته المقاتلة وحملها لانه جزى الام حربي دخل دارا  
غير امان فاخذه احدنا فهو ومامعه فيئى لكل المسلمين سواء اخذ قبل الاسلام او بعده وقالوا  
لا اخذه خاصة وفي الخمس روايتان فتيه وفيها استاجرة لخدمة سفره فغزا بغير من  
المستاجر وسلاحه فسهمة بينهما الا اذا شرط في العقد انه للمستاجر **فصل في**  
**كيفية القسمة المعتبرة في الاستحقاق** لمسههم فارس وراجل وقت المجاوزة الى الانفصال  
مزدارنا وعند الشافعي وقت القتال فلو دخل دار الحرب فارتقى اى مات فمسه  
استحق سهمين ومن دخل راجلا فشرى فمسه استحق سهما ولا يسهم لغيره فارس  
واحد صحيح كبير صالح للقتال فلو مر ايضا ان صح قبل الغنمة استحقته استحسانا  
لا للمهر فكبير تاثر خائنة وكان الفرق حصول الارهاب بكبير مريض لا بالمهر ولو  
غصب فمسه قبل دخوله او ركب اخر او نفر ودخل راجلا ثم اخذه فله سهمان لا لوباعه  
ولو بعد تمام القتال فانه يسقط في الاصح لانه ظهر ان قصده التجارة فتح واقره المص لكن  
نقل في الشربلية عن الجوهرية والبيهين ما يخالفه وفي القسمة في لوباعه في وقت القتال  
فراجل على الاصح وبعد القتال فارس بالانفاق انتهى فتيه ولتحفظ هذه القيود وخوف  
الخطا في الافتاء والقضا لا يسهم لعبد وصبي وامرأة وذمى ومجنون ومعتوه



ومكاتب ورضخ لهم قبل اخراج الخس عندنا اذا باشر والقتال او كانت المرأة تقوم  
**بعضا** المرضى او تدوى الجرحى او دل الذمي على الطريق ومفاده جواز الاستعانة بالكافر  
عند الحاجة وقد استعان عليه السلام باليهود على اليهود ورضخ لهم ولا يبلغ به السهم الا  
في الذمي اذا دل فيزد على السهم لانه كالاجرة والبراذين خيل العجم والعناق بكسر العين جمع عتيق  
كرام خيل العرب والمهجين الذي ابوه عزي وامة عجمية والمعرف عكسه قاموس سؤالا  
يسهم للراحلة والبغل والحمار لعدم الارهاب والخس الباقي يقسم اثلاثا عندنا لليتيم  
والمسكين وابن السبيل وجاز منه لصف واحد فتح وفي المنيعة لو صرفه للغنائم  
لحاجتهم جاز وقد حققته في شرح الملتقى وقدم فقرا ذري القرني من بني هاشم منهم اى  
من الاصناف الثلاثة عليهم لجواز الصدقات لغيرهم لا لهم ولا حق لا غنياء هم عندنا  
وما نقله المصنف عن البعض من ان ما في الحاروي يفيد ترجيح الصرف لا غنياءهم نظري فينه  
في النهي وذكره تعالى للترك باسمه في ابتداء الكلام اذ الكل لله تعالى وسهمه عليه الصلاة والسلام  
مقطوعه لانه حكم علق بمشقة وهو الرسالة كالصفي الذي كان عليه السلام يضطفيه  
لنفسه ومن دخل دارهم باذن الامام او منعه اى قوة فاغار خمس ما اخذوا لانه غنيمة  
والالا لانه احتلاس وفي المنيعة لو دخل اربعة خمس ولو ثلاثة لا قال الامام ما اصبحت  
لا خمسة فلو لم منعة لم يجز والا جاز ونذب للامام ان ينقل وقت القتال حشا  
وتحريضا فيقول من قتل قتيلا فله سلبه سماه قتيلا لقرية منه او يقول من اخذ شيئا فله ولقد  
يكون بدفع مال وترتيب مال فالتحريض نفسه واجب للامرية واختيار الادعى  
للمقصود مندوب ولا يخافه تعبير القدوري بلا باس لانه ليس مطردا لما تركه اولى بل  
يستعمل في المندوب ايضا قاله المصنف ولذا عبر في المبسوط بالاستحباب ويستحق الامام لو  
قال من قتل قتيلا فله سلبه اذا قتل هو استحبابا بخلاف ما لو قال من قتل من قتلته  
انا فلي سلبه فلا يستحق الا اذا عم بعده ظهيريه ويستحقه مستحق سهم او رضى نعم الذمي  
وغيره وذا اى التنفيل انما يكون في مباح القتل فلا يستحقه بقتل امرأة ومجنون  
وتخوها من لم يقتل وساع القاتل مقالة الامام ليس بشرط في استحقاته ما نقله اذ ليس في الوعد  
استماع الكل ويعم كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا وان مات الوالى اى غنل ما لم ينفه الثاني  
نهى وكذا يعم كل قتل لانه نكرة في سياق الشرط وهو بخلاف ان قتل قتيلا ولو قال ان قتل  
ذلك الفارس فلك كذا الرجح وان قطعت راس اوليك القتل فلك كذا صح ولو نقل السرية  
هي قطعة من الجيش من اربعة الى اربعة ما خوزة من السرى وهو المشى ليلا درر الربع وسبع  
العكر ومنها فلهم النخل استحبابا ظهيريه وجاز التنفيل بالكل او بقدر منه لسرية للعكر  
والفرق في الدرر ولا ينقل بعد الاراز هنا اى يدارنا الا من الخس لجوازه لصف واحد  
كما مر وسلبه ما معه من مركبه وثيابه وسلاحه وكذا ما على مركبه لا ما على دابة اخرى  
والتنفيل حكمه قطع حق الباقي لا الملك قبل الاراز بدار الاسلام فلو قال الامام

من اصاب

من اصاب جارية فهي له فاصابها سلم فاستبرأها لم يحل له وطئها ولا بيعها كالمال  
اخذها المتلصص ثمة واستبرأها لم يحل لها جاعا والسلب للكل ان لم ينقل لحدث ليس لك  
من سلب قتيلك الا ما طابت به نفس امارتك فحلفتنا حديث السلب على التنفيل قلت وفي  
مروضات المفتي ابي السعود وهل يحل وطئ الاما المشتراة من الغزاة الآن حيث وقع  
الاستبراء في قسمتهم بالوجه المشرع فاجاب لا توجد في زماننا قسمة شرعية لكن في  
سنة ثمان واربعين وتسمايه وقع التنفيل الكلى فبعد اعطاء الخس لا تبقى شبهة انتهى فليحفظ  
باب **استيلاء الكفار** على بعضهم بعضا او على اموالنا اذا سبي كافر اخر  
بدار الحرب واخذ ماله ملكه لاستيلايه على مباح ولو سبي اهل الحرب الذمة من دارنا  
لا يملكها يملكونهم لانهم احرار وملكنا ما بحره من ذلك السبي للكافر ان غلبنا عليهم اعتبارا  
بساير املاكهم وان غلبوا على اموالنا ولو عبادا مومنا وحرزوها بدارهم ملكوها لا للاستيلاء على  
مباح لما ان الصحيح من مذهب اهل السنة ان الاصل في الاشياء التوقف والاباحة راي المعتزلة  
بل لان العصمة من جملة الاحكام المشروعة وهم لم يخاطبوا بها فبقي في حقهم ما لا غير معصوم  
فيملكونه كما حققه صاحب الجمع في شرحه ويفترض علينا ابتاعهم فان اسلموا اتقروا ملكهم وان غلبنا  
عليهم اى بعد ما حرزوها بدارهم اى اقلبه فمى املاكهم بجانا مطلقا فن وجد ملكه قبل القسمة  
بين المسلمين لا بين الكفار كما حققه في الدرر فهو له **مجانا** بلا شئ وان وجد بعد هاهنا بالقياس  
جبر الضررين بالقدر الممكن ولو كان ملكه مقلبا فلا سبيل له عليه بغيرها اذ لو اخذه اخذه بمثله  
فلا يفيد ولو قبلها اخذه بجانا كما مر وبالثلث الذي اشتراه به لو اشتراه منهم تاجس اى من العدو  
واخرجه الى دارنا بقيمة العرض لو اشتراه به وبالبقية لو اتهم به منهم زاد في الدرر او ملكه بغير فاسد  
لكن في البحر شراء بخبر او خنزير ليس لملكه اخذه باتفاق الروايات وكذا لو شراه بمثل نسبه  
او بمثله قدرا ووصفا بعقد صحيح او فاسد لعدم الغايرة فلو باقل قدرا او اردي ووصفا  
فله اخذه لانه يفيد وليس بريا لانه قدرا وان وصليته فقا عينه او قطع يده واخذ مشويه  
ارثه او نقاهها المشتري فاخذه بكل الثمن ان شأ لان الاوصاف لا يقابلها شئ منه والقول للمشتري  
في مقدار اى الثمن يمينه عند عدم البرهان لان البيعة بينية ولو برهننا فبيعت المالك ايضا خلافا  
للثاني ثمس وان تكرر الاسر والشرايان اسر ثانيا وشراه اخر اخذ المشتري الاول من الثاني جبر  
لورود الامر على ملكه فكان الاخذ له **نشر** ياخذ المالك القديم بالثمن ان شأ لقيامه عليه بهما وقيل  
اخذ الاول لا ياخذ القديم كيلا يضيع الثمن ولا يملكون حرنا ومدبرنا وام ولدنا ومكاتبنا  
لحريةهم من وجه فباخذه ماله بجانا لكن بعد القسمة فودي قيمته من بيت المال ونملك عليهم  
جميع ذلك بالقبلة لعدم العصمة ولو فداه لهم دابة ملكوها التحقق الاستيلاء اذ لا يد العجا  
وان ابق اليهم فن مسلم فاخذه فهو الا خلافا لما للظاهر يده على نفسه بالخروج من  
دارنا فنم يبق محلا للملك بخلاف ما اذا ابق اليهم بعد ارتداده فاخذه ملكوه اتفاقا ولو  
ابق ومعه فرس او متاع فاشترى رجل ذلك كله منهم اخذ المالك العبد بجانا لما مر انهم لا يملكوه

الاصول في الاشياء التوقف



واخذ غيره بالثمن لانهم ملكوه وعقبتهم مسلم او ذمى لا يجرى بيعه ايضا زيلعي  
شراء مستامن خروجا او دخلا دارهم اقامة لتباين الدارين مقام الاعتاق كما لو استولوا عليه  
وادخلوه دارهم فابقى النبا قيد بالمستامن لان له لو مشاه حربي لا يعتق عليه اتفاقا لما منع حق  
استرداده فظهر كجبرهم اسلم ثمة بجائنا الى دارنا او الى عسكرنا ثمة او اشترا مسلم او ذمى  
او حربي ثمة او عرضة على البيع وان لم يقبل المشتري بحسب وظهرنا عليهم ففي هذه  
الشع صور يعتق العبد بلا اعتاق ولا ولا لا احد عليه لان هذا اعتق حكمي درر وفي الزيلعي  
لو قال الحربي لعبد اخذ ايده انت حر لا يعتق عند ابن حنيفة لان معتق يبيانه مسترق  
بيدانه **باب المستامن اي الطالب للامان هو من يدخل داره**  
**غير با مان** مسلما كان او حريبا دخل مسلم دار الحرب با مان حرم تعرضه لشئ من دم ومال وفرج  
منهم اذ المسلمون عند شر وطهم فلو اخذ حربي الينا شيئا ملكه ملكا حراما للعذر فيصدق به  
وجوبا فيند بالخراج لان لو غضب منهم شيئا رده عليهم وجوبا بخلاف الاسير فيباح تعرضه  
وان اطلقه طوعا لانه غير مستامن فهو كالمخلص فانه يجوز له اخذ المال وقتل النفس **باب**  
**الفرج** لانه لا يباح الا بالملك الا اذا وجد امراته الماسورة او ام ولده او مدبرته لانهم  
ما ملكوهن بخلاف الامنة ولم يباحن اهل الحرب اذ لو وطئهن تجب العدة للشبهة فان اداته  
حربي دينيا يبيع او قرض او بركة او غضب احدها صاحبه وخرجها اليها لم يقض لاحد بشئ لانه ما  
التزم حكم الاسلام فيما مضى بل فيما يستقبل ويقتل المسلم ببرد المحضوب زيلعي زاد الكمال وبرد  
الدين ايضا ديانا لا قضا لان عدم وكذا الحكم يحكي في حربيين فعلا ذلك اي الادانة والغضب  
في استامنا لما بينا حربي حربي مع مسلم الى العسكر فادعى المسلم انه اسير وقال الحربي كنت مستامنا  
فالقول للحربي الا اذا قامت قرينة ككونه مكتوبا او مغلولا او مغللا بالظاهر بحسب وان خرجا الى الحربيين  
مسلمين ونحنا كما فقي بينهما بالدين لوقوعه صحيحا للتراضي واما الغضب **فلا** لما مر انه  
ملكه قتل احد المسلمين المستامين صاحبه عدا او خطا بخلاف الدية لسقوط القود ثمة كالحد  
في ماله فيها التقدر الصيانة على العاقلة مع تباين الدارين والكفارة ايضا في الخطا لا اطلاق  
النص وفي قتل احد الاسيرين الاخر كفوف فقط لما مر بلا دية في الخطا ولا شئ في العدا اصلا  
لانه بالاسر صار تبعاهم فسقطت عصمته الموقومة لا الموثمة فلذا يكفر في الخطا كقتل مسلم  
اسيرا او من اسلم ثمة ولو ورثته مسلمون ثمة فيكفر في الخطا فقط لعدم الاحراز بدارنا  
**قصة** في استيمان الكافر لا يمكن حربي مستامن فينا سنة لئلا يصير عينا لهم ودارنا  
عليها وقيل له من قبل الامام ان اقت سنة قيد اتفاقا في الجواز توقيت مادونهما كشهر وشهر  
درر لكن ينبغي ان لا يلحقه ضرر بتقصير المدة جدا فتح وضعنا عليك الجزية فانه ملك سنة بعد  
قوله فهو ذمى ظاهر المتون ان قوله الامام له ذلك شرط لكونه ذميا فلو اقام سنة  
او سنتين قبل القول فليس بذي وبه صرح العتابي وقيل نعم وبه جزم في الدرر قال  
في الفتح والاول اوجه ولا جزية عليه في حوله الملك لا بشرط اخذها منه فيه واذا

صار ذميا يحكي القصاص بينه وبين المسلم ويقض المسلم قيمة خمره وخنزيره  
اذا اقلقه ويحب الدية عليه اذا قتله خطا ويحب كف الاذى عنه ويحرم غيبته كالمسلم  
فتح وفيه لومات المستامن في دارنا وورثته ثمة وقف ماله لهم وبأخذ وببيته  
ولومن اهل الذمة فيكفيل ولا يقبل كتاب ملكهم واذا اراد الرجوع الى دار الحرب بعد الحول  
ولو لتجارة او قضا حاجة كما يفيد الاطلاق **منع** لان عقدا الذمة لا ينقص ومفاده منع  
الذمى ايضا كما يمنع لو وضع عليه الخراج بان الزم به واخذ منه عند حلول وقته لان  
خراج الارض كخراج الراس او صار لها اي للمستامنة الكتابية زوج مسلم او ذمى  
لتبعيتها له وان لم يدخل بها **لا عكسه** لا مكان طلاقها ولو نكحها هنا فطال بقية مهرها  
فلها منعه من الرجوع تا توخا فيه فلوم يفقه حتى مضى حوله ينبغي صيرورته ذميا  
على ما مر عن الدرر ومنه علم حكم الدين الحادث في دارنا فان رجع المستامن اليهم  
ولو لغير داره حل دمه لبطلاق امانه فان ترك وديعة عند معصوم مسلم او ذمى او دينا  
عليها فاسرا وظهر بالبناء المحمول بمعنى غلب عليهم فاحذوه او قتلوه سقط دية وسيله  
وما غضب منه واجرة عين اجرها لسبق يده وصار ماله كوديعة وما عند شريكه مضاربة  
وما في بيته في دارنا **في** واختلف في الرهن وزجج في النهار انه للمرته بدنيه وفي  
السراج لو بعث من ياخذ الوديعة والقرض وجب التسليم اليه انتهى وعليه فيوفى منه  
دينه هنا ولو صارت وديعته دينا وان قتل او مات فقط بلا غلبة عليهم فدينه وقرضه ووديعته  
لو رثته لان نفسه لم تصر مغنومة فلذا ماله كما لو ظهر عليه فهرب فماله حربي هذا له ثمة  
عمرس واو لاد ووديعة مع معصوم وغيره فاسلم هنا او صار ذميا فظهرنا عليهم فظهر في  
لعدم يده ولايته ولو سبي طفله لينا فهو قن مسلم وان اسلم ثمة فجاء الى هنا فظهر عليهم  
فطفله حرم لا اتحاد الدار ووديعة مع معصوم له لان يده كيد مخترمة وغيره في ولو  
عينا غضبها مسلم لعدم النيابة فتح ولا ملحق اخذ دية مسلم لا دية اصلا ودية مستامن  
اسلم هنا من عاقلة فانه خطا لقتله نفسا معصومة وفي العدا لقتل قاصدا والدية صلحا  
لا العفو نظر الحق العامة حربي او مرتدا ومن وجب عليه قود التجاء بالحرم لا يقتل بل  
يحبس عند العدا ليخرج فيقتل لان دخله فهو آمن بالنص وسجي في الجنابات لا تقصير اد  
الاسلام دار حربي لا بد من ثلاثة باجرا احكام اهل الشرك وبانصا لها بدار الحرب وبان  
لا يبقى فيها مسلم او ذمى آنا بالاولى والاولى على نفسه ودار الحرب تقصير او الاسلام  
باجرا احكام اهل الاسلام فيها كجمعة وعيد وان بقي فيها كافر اصلي وان لم تنصل بدار  
الاسلام درر وهذا ثابت في نسخ المتن سابق من نسخ الشرح فكان تركه لمجي بعضه ووضوح  
بانيه **باب العشر والخراج والجزية** ارض العرب هي من حد الشام والكوفة  
الى اقصى اليمن وما اسلم من اهل طوعا او فتح عنوة وقسم بين جيشنا واليهرة ايضا باجماع  
الصحابه عشرة لانه اليق بالمسلم وكذا بستان مسلم او كرمه كان داره درر ومصر في باب



العاشر بانهم من هذا وحررناه في شرح الملتقى وسواد قري العراق وحدث من الغريب بضم  
 ففتح قرية مزقري الكوفة الى عقبة حلوان ابن عمران بضم فسكون قرية بين بغداد وهران  
**عرضنا ومن الهلك** بفتح فسكون فتلثة قرية شرق دجلة موقوفة على العلوية وما قيل من  
 التعلية بفتح فسكون غلط مصر عن المغرب الى عبادان بالتشديد حصن صغير يشط البحر في  
 المثل ليس وراعياد ان قرية مستنقطة **طولا** وبالايام اثنان وعشرون يوما ونصف وعرضه  
 عشرة ايام سراج وما فتح غنوة لم يقسم بين جيشنا الامكة سوا **اقرا هله عليه** اي نقل اليه  
 كفارا جزا وفتح صلح ارضه لانه اليق بالكاثر وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها ويصرفهم هداية  
 وعند الائمة الثلاثة هي موقوفة على المسلمين فلم يجوز بيعهم ففتح **ويجب الخراج في الارض** الا لشراة  
 من بيت المال اذا وقفها بشرطها فلا عشر ولا خراج شربلا ليه مغزيا للبحر ولذا لو لم يوقفها  
 كما ذكرته في شرح الملتقى والصبي والمجنون لو كانت الارض خراجية والعشر لو عشرين دردر ومصر في  
 الزكاة وقالوا ارض الشام ومصر خراجية وفي الفتح الماخوذ الان من ارض مصر اجرة  
 لاخراج الا ترى انها ليست مملوكة للزراع كانه يملوك المالكين شيئا فشيئا بلا وارث فصار  
 لبيت المال وعلى هذا فلا يصح بيع الامام ولا شراؤه من وكيل بيت المال شيئا منها لانه  
 كولي اليتيم فلا يجوز الا للضرورة والعيادة بالله زاد في البحر او رغب في العقار بضعف  
 قيمته على قول المتأخرين المفتي به **قلت** وسيجي في باب الوصي جواز بيع عقار الصبي  
 في سبع مسابيل واقتي مفتي دمشق ففضل الله الرمل بان غالب اراضيها سلطانية لانقرض  
 ملاكها فالت لبيت المال فتكون في يد زراعتها كالعارية انتهى وفي النهر عن الواقعات  
 لو اراد السلطان شراها لنفسه يامر غيره ببيعها ثم يشتريها منه لنفسه انتهى واذا لم  
 يعرف الحال في الشراء من بيت المال فالاصل الصحة وبعرف صحة وقف المشتراة من بيت  
 المال وان شروط الواقفين صحيحة وانه لاخراج على اراضيها وموادة احياء ذي باذن الامام او  
 رضى له كما مر خراجي ولو احياء مسلم اعتبر قربة ما قارب الشيء يعطى حكمه وكل منهما اي العشرة  
 والخراجية ان سقى بما العشر اخذ منه العشر لا ارض كما فرسقى بما العشر اذ الكافر لا يبيد بالعشر  
 وان سقى بما العشر اخذ منه الخراج لان النابا لما وهو اي الخراج نوعان خراج مقاسمة ان كان  
 الواجب بعض الخراج كالحبس ونحوه وخراج وظيفة ان كان الواجب شيئا في الزمة  
 يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض كما وضع عمر رضي الله عنه على السواد لكل جريب  
 هو ستون ذراعا في ستين بذراع كسرى سبع قضات وقيل المعتبر في كل بلدة عرفهم  
 وعرف مصر التقدير بالفدان ففتح وعلى الاول الممول بحجر يبلغه الماصا عاشر او شعير ودرها  
 عطف على صاعا من اجرد النقد ويبلغ الجريب الرطبة خمسة دراهم والجريب الكرم  
 او النخل متصلة فتد فيها نصفها ولا سواه مما ليس فيه توظيف عمر كغفران وبستان هوكل  
 ارض يحوطها حائط وفيها اشجار متفرقة يمكن الزرع تحتها فلو ملتقة اي متصلة لاكن  
 زراعتها رضا هو كرم وفيه لو غرس بارض الخراج كرم او شجر فعليه خراج الارض الى ان

هذا  
 ارض الشام ومصر خراجية

الخراج

يطعم

يطعم وكذا الوقع الكرم وزرع الحب فعليه خراج الكرم واذا اطعم فعليه قدر ما يطبق ولا  
 يزيد على عشر دراهم ولا ينقص عما كان وكل ما يمكن الزرع تحت الشجرة فستان وما لا يمكن  
 فكرم واما الاشجار التي على المسناة فلا شيء فيها انتهى وفي زكاة الحائنة قوم شراضية فيها  
 كرم وارض فشري احدها الكرم واخر الاراضي وارادوا قسم الخراج فلو معلوما فمما كانت  
 قبل الشراء والا كان كان جملة فان لم تعرف الكرم الا كرم وما قسم بقدر الحصص قرية  
 خراجهم متفاوت فطلبوا التسوية ان لم يعلم قدره ابتداء ترك على ما كان طاقته وغاية الطاقة  
 نصف الخراج لان التصيف غير الانصاف فلا يرد عليه في خراج المقاسمة ولا في الموقوف على  
 مقدار ما وظفه عمر وان طاقت على الصحيح كافي وينقص مما وظف عليها ان لم تقط بان  
 لم يبلغ الخراج ضعف الخراج الموقوف فينقص الموقوف الخراج وجوبا وجواز عند الطامة  
 وينبغي ان لا يرد على النصف ولا ينقص عن الخمس حدا ولا خراج ان غلب الماء على  
 ارضه وانقطع الماء او اصاب الزرع افة سماوية كحرق وحرق وشدة برد  
 الا اذا بقي من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانيا اما اذا كانت الافة غير سماوية ويمكن  
 الاحتراز عنها ككل قودة وسباع ونحوها كنعام وفارودة بحري او هلك الخراج بعد  
**الحصاد** لا يسقط وقيل يسقط ولو هلك بعضه ان فضل عن ما انفق شيء اخذ منه مقدار  
 ما يناسب سراج وتماحه في الشربلا ليه مغزيا للبحر قال وكذا حكم الاجارة في الارض  
 المتاجرة فان عطلها صاحبها وكان خراجها موطفا واسلم صاحبها او اشترى  
 سلم مزرعة ارض خراج يجب الخراج ولو منعه انسان من الزراعة او كان  
**الخراج خراج مقاسمة** لا يجب شيء سراج وقد علمت ان الماخوذ من ارض مصر  
 لاجرة لاخراج فما يفعل الآن من الاخذ من العلاح وان لم يزرع ويسمى ذلك فلا حنة واجاره على  
 السكنى في بلدة معينة يعمر داره ويزرع الارض حرام بلا شبهة شهر ونحوه في الشربلا ليه  
 مغزيا للبحر حيث قال وتقدم ان مصر الان ليست خراجية بل بالاجرة فلا شيء على من لم يزرع  
 ولم يكن مستاجرا ولا جبر عليه بشيها فما يفعل الظلمة من الاضرار به حرام خصوصا اذا اراد  
 الاشتغال بالعلم وقالوا الوزرع الاخرس قادر على الاعلى كزعفران فعليه خراج الاعلى وهذا  
 يعلم ولا يفتي به كيلا يتجرى الظلمة باع ارضا خراجية ان بقي من السنة مقدار ما يتمكن  
 المشتري من الزراعة فعليه الخراج والا فعلى البايع عناية ولا يوجد العشر من الخراج  
 بل ارض الخراج لانها لا يجتمعان خلافا للشافعي ولا يتكرر الخراج في سنة لو موطفا  
 والا بان كان خراج مقاسمة تكرر لتعلقه بالخراج حقيقة كالعشر فانه يتكرر وتكرر الخراج  
 او نايه الخراج لو لا ارض او وهبه له ولو بشفاعة جاز عند الثاني وحل له لو صرفا  
 والا تصدق به به هفتي وما في الحاوي من تزجيم حله لغير المصروف خلاف الشهرور ولو ترك  
 العشر لا يجوز اجها عا ويخرجه بنفسه للفقراء سراج خلافا لما في قاعدة نعرف الامام  
 منوط بالمصلحة من الاشياء مغزيا الى البرازية فنبه وفي النهر يعلم من قول الثاني حكم

هذا  
 المسكن الفدان حرام  
 بلا شبهة



الافطاعات من ارضي بيت المال اذ حاصلها ان الرقبة لبيت المال والخراج له ولا يصح بيعه ولا هبته ولا وقفه نعم له اجارة تخير بجارة المستاجر ومن الحوادث لو اقطعها السلطان له ولا ولاده ونسله وعقبه على ان من مات منهم انتقل نصيبه الى اخيه ثم مات السلطان وانتقل من اقطع له في زمن سلطان آخر هل يكون لولاده له ارضه ووقفه وقواعدهم القفا التعليق بموت المعلق فتدبره ولو اقطع السلطان ارضا مواتا او ملكها السلطان ثم اقطعها له جاز وقفه لها والارصاد من السلطان ليس بايقاف البتة وفي الاشياء قبيل العول في الدين افنى العلامة قاسم بصحة اجارة القطع وان للامام ان يخرج به متى شاء وقيد به ابن نجيم بغير الموات فليس للامام اخراجه عنه لانه تملكه بالاحياء فيلحقه **فصل في الجزية** هي لغة الجزا لانها جزت عن القتل والجمع جزى كحمية وحى وهو نوعان الموضوع من الجزية يصلح لا يقدر ولا يغير بخير زاعن القدر وما وضع بعد ما تهر ووافقا وعلم على ملكهم يقدر في كل سنة على فقير محتمل يقدر على تحصيل التقدين باى وجه كان يتابع وتكفي صحته في اكثر السنة هداية اثني عشر درهما في كل شهر درهم وعلى وسط الحال ضعفه في كل شهر درهمان وعلى الملك ضعفه في كل شهر اربعة وهذا للتسهيل لا للبيان الوجوب لان باول الحول بنايه ومن ملك عشرة الاف درهم فصاعدا غنى ومن ملك ما يتى درهم فصاعدا متوسط ومن ملك ما دون المائتين او لا يملك شيئا فقير قاله الكرخي وهو احسن الاقوال وعليه الاعتماد بحرقا واعتبر ابو جعفر العرفي وهو الاصح تأخره ويعتبر وجود هذه الصفات في اخر السنة فتح لانه وقت وجوب الاداء وتسرع في كتابي يدخل في اليهود السامرة لانهم يدينون بشريعة موسى عليه السلام وفي النصارى الفريسي والارمن واما الصابية ففي الخانية تؤخذ منهم عنده خلافا لها **ومجوسى** ولو عرفها الوضعة عليه اسلام على مجوسى هجر وثني **عجمى** لجواز استرقاقه فجاز ضرب الجزية عليه لا على وثني **عربى** لان المعجزة في حقه اظهر فلم يعذر **ومرقد** فلا يقبل منهما الا الاسلام او السيف ولو ظهر باعلمهم قسما وهم وصيياهم فينى **وصبى وامرأة وعبد** ومكاتب ومدير وابن ام ولد **وزمن** من زمن يزمن زحمانه تقص بعض اعضائه او تعطل قواه فدخل المفلوج والشيخ العاجز **واعى** وقص غير محتمل **وراهب لا يخاط** لانه لا يقتل والجزية لا اسقاطه وحزم الحدادى بوجوبها ونقل ابن الكمال انه القياس ومفاده ان الاستحسان بخلافه فتأمل **والمعتزة في الاهلية للجزية** وعدمها وقت الوضع فمن افاق او عتق او بلغ او برأ بعد وضع الامام لم توضع عليه بخلاف الفقير اذا ايسر بعد الوضع حيث توضع عليه لان سقوطها المعزى وقد زال اختياره وهي اى الجزية لبيت رضى ما يكفرهم كاطن المردة بل انما هي عقوبة لهم على اقامتهم على الكفر فاذا اجازتها لهم للاستدعاء الى الايمان بدونها فيها اولى وقال تعالى حتى يعطوا الجزية واخذها عليه السلام من مجوسى هجر ونصارى بخران واقروه على دينهم ثم فرغ عليه بقوله **فتسقط بالاسلام** ولو بعد تمام السنة ويسقط الحمل لسنة لا لسنتين فيرد عليه شدة خلاصة

والموت

والموت والتكرار للتدخل كالحج وبالعلم والزمانه وصبر وورثة فقيرا او مقعدا او شيخا كبيرا لا يستطيع العمل ثم بين التكرار فقال واذا اجتمع عليه حولان تداخلت والاصح سقوط جزية السنة الاولى بدخول السنة الثانية ذيل على لان الوجوب باول الحول يعكس خراج الارض ويسقط الخراج بالموت في الاصح حاوى بالتدخل كالحزبية وقيل لا يسقط كالغنى وينبغي ترجيح الاول لان الخراج عبودية بخلاف العشر كجبر قال المصنف عزاه في الخانية لصاحب المذهب فكان هو المذهب وفيها لا يحل اكل الفلة حتى يودى الخراج ولا يقتل من الذمى لو بعثها على يد نايبه في الاصح بل يكلف ان ياتي بنفسه فيعطىها قايما والقابض منه قاعدا هداية ويقول اعطى يا عدو الله ويصفعه في عنقه لا ياكف ويأثم القابل ان اذاه به قتله ولا يجوز ان يحدث بيعة ولا كنيسة ولا صومعة ولا بيت نادر ولا مقبر ولا صنما حاوى في دار الاسلام ولو قرية في المختار فتح ويماد المهندم اى لا ما هدمه الامام بل ما انهدم اشياه في اخر الدعاير رفع الطاعون من غير زيادة على النوا الاول ولا يعدل عن النقض الاول ان كفى وتماه في شرح الوهبانية واما القديمة فتترك مسكنا في القفحة ومعبدا في الصليحة بحرق خلافا لما في القهستان في فتنه ويميز الذمى عن غيره بالكرس ليامه وهينته ومركبه وسرجه وسلاحه فلا يركب خيلا الا اذا استعان بهم الامام لمحاربة وذهب عتاه ذخيره وجاز يغفل وحما دنا ترخاينه وفي الفتح هذا عند المتقدمين واختار المتأخرون انه لا يركب اصلا الا للضرورة وفي الاشياء والمعمدان لا يركبوا مطلقا ولا يلبسون العمام وان ركب الحمار للضرورة تنزل في الجامع **ديركب سرجا كالكف** كالبردعة في مقدمه شبه الرمانة ولا يعمل بسلاح **ويظهر الكسج** فارسي معرب الزنار من صوف او شعر وهل يلزم تعيينهم بكل العلامات خلاف اشياء والصحيح ان فتحها عنوة فله ذلك والافعلى الشرط تأخر خاينه **ويمنع من لبس العامة** ولو زرقا او صفرا على الصواب تهر وسخوه في البحر واعتمده في الاشياء كما قدمناه وانما تكون طويلة سودا ومن زرقا او بوسيم والنياب الفاخرة المختصة باهل العلم والشرق كصوف مربع وجوخ رفيع وابرد رفيقة ومن استكنابه ومباشرة يكون بها معظما عند المسلمين وتماه في الفتح وفي الحاوى وينبغي ان يلازم الصغار فيما يكون بينه وبين المسلم في كل شئ وعليه فيمنع من القعود حاله قيام السلم عنده بحرق ويحرم تعظيمه وتكره مصافحته ولا يبدى اسلام الحاجة ولا يزداد في الجواب على عليك ويضيق عليه في المرور ويجعل على داره علامة وتماه في الاشياء من احكام الذمى وفي شرح الوهبانية للشربلا لمة ويمنعون من استيطان مكة والمدينة لانها من ارض العرب قال عليه السلام لا يجتمع في ارض العرب دينان ولو دخل التجارة جاز ولا يطيل واما دخوله المسجد الحرام فذكر في السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير عدمه والسير الكبير اخر تصانيف محمد فالظاهر انه اورد فيه بالاستقرار عليه الحال انتهى وفي الخانية تمين فاهم لا عيبهم بالكسج **الذمى اذا اشترى دارا** اى اذا اشترى دارا في مصر لا ينبغي ان تباع منه فلوا اشترى بحجر على بيعها من المسلم وقيل لا يجبر الا اذا اشترى دارا في مصر ومن وصات المفتي ابو السعود من كتاب الصلاة سيل عن مسجد يبيع في اطرافه بيت احد من

لا يحل اكل الفلة حتى يودى الخراج



المسلمين واحاط به الكفرة فكان الامام والمؤذن فقط لاجل وظيفة ما بذهبا اليه فيؤذنان ويصليان  
فهو يحل لهم الوظيفة فاجاب بقوله تلك البيوت ياخذها المسلمون بغيرها جبراعا على الفور وقد  
ورد الامر الشريف السلطاني بذلك ايضا فالحاكم لا يؤخر هذا اصلا وفيها من الجهاد وبعد ان  
ورد الامر الشريف السلطاني بعدم استخدام الذميين للعبيد والجوار لو استخدم ذمى عبدا او حاربه  
ماذا يلزمه فاجاب يلزمه التفرير الشديد والجس في الحائنة ويومرون بما كان استخفا فالهم  
وكذا تميز دورهم عن دورنا انتهى فلحفظ ذلك واذا تكاثر اهل الذمة ورافيا بين المسلمين  
ليسكنوا فيها في المصارح لعود فقعه اليها وليروا تعاملنا فيسلموا بشرط عدم تقليل الجماع  
لسكنائهم شرطه الامام الحلواني فان لم يكن ذلك مسكناهم امروا بالاقتزال عنهم وانكسرت  
بناحية ليس فيها مسلمون وهو محفوظ عن ابي يوسف بحرق عن الذخيرة وفي الاشبه والخلف  
في سكنائهم بيننا في مصر والمعتد الجواز في محلة خاصة انتهى واقتره المص وغيره لكن رده شيخ  
الاسلام جوى زاده وجزم بانه فهم خطأ فكانه فهم من الناحية المحلة وليس كذلك فقد  
صرح الترمذاني في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي انهم يومرون ببيع دورهم  
في امصار المسلمين والخروج عنها بالسكنى خارجها لئلا يكون لهم محلة خاصة نقلت عن  
النسفي والمراد اي بالمنع المذكور عن الامصار ان يكون لهم في المص محلة خاصة ليسكنونها  
ولهم فيها منعة عارضة لمنفعة المسلمين فاما سكنائهم بينهم وهم مقهورون فلا كذلك كذا في  
فتاوى الاسكوي فليحفظ وينتقض عهده **بالغلبة على موضع الجراب او بالحق بدار**  
**الحرب** زاد في الفتاوى او بالامتناع من قبول الجزية او **يجعل نفسه طليعة للمسلمين** بان  
يبعث ليطلع على اخبار العدو وقولهم يبعثوه لذلك لم ينتقض عهده وعليه يحمل كلام المحيط  
وصار الذمى في هذه الاربع صور **المرتد في كل احكامه الا انه لو اسرى يترك والمرقد**  
**يقتل ولا يجبر على قبول الذمة** والمرقد يجبر على الاسلام لا ينتقض عهده بقوله **فقتض**  
**العهد** ذيل في خلاف الامان للحرب فانه ينتقض بالقول بجس ولا بالا باء عن آداب الجزية  
بل عن قبولها كما مر ونقل العيني عن الواقعات قتله بالاباء عن الادا قال وهو قول الثلاثة  
لكن ضعفه في البحر ولا بالزنا بمسلة **وقتل مسلم** واقتتان مسلم عن دينه وقطع الطريق  
وسب النبي صلى الله عليه وسلم لان كفره المقارن له لا يمنع فالتطاري لا يرفع فلو من مسلم قتل  
كاسيحي ويؤوب الذمى ويغيب على سبه دين الاسلام او النبي او القرآن حاوى وغيره  
قال العيني واختيارى في السب ان يقتل انتهى وتبعه ابن الهمام **قلت** وبه افتى شيخنا  
الحبيب الراملي وهو قول الشافعي نثر راي في عروضات المفتي الى السعود انه ورد امر سلطاني  
بالعمل بقول ائمتنا القائلين بقتله اذا ظهر انه معتاده وبه افتى نثر افتى في بكر اليهودي  
قال لبشر النصراني نبيكم عيسى عليه السلام ولزنا بانه يقتل لسبه الانبياء عليهم السلام انتهى  
**قلت** ويؤيده انه ابن كمال ياشا في احاديثه الاربعينية في الحديث الرابع والثلاثون  
يا عايشة لا تكوني فاحشة ما مضى والحق انه يقتل عندنا اذا اعلن بشتمه عليه السلام صرح به

في سير

وبه قال مالك والشافعي

في سير الذخيرة حيث قال واستدل محمد لبيان قتل المرأة اذا اعلنت بشتم الرسول بما روى  
عن عمر بن عبد الله لما سمع عصا بنت مروان تؤذى الرسول فقتلها لئلا مدحه صلى الله عليه  
وسلم على ذلك انتهى فليحفظ **ويؤخذ من مال بالغ تغلبى وتغلبى** لا من طفلهم الا الخراج  
**ضعف زكاتها** باحكامها ما تجب فيه الزكاة المعهودة بيننا لان الصلح وقع كذلك و  
يؤخذ من مولاة اي معتقه التغلبى في الجزية والخراج **كولى القرشي** وحديث مولو القوم  
منهم مخصوص بالاجماع ومصرف الجزية والخراج ومال التغلبى وهديتهم للامام وانما  
يقبلها اذا وقع عندهم ان قتالنا للدين لا الدنيا جوهره وما اخذ منهم بلا حرب ومن تركه  
ذمى وما اخذه عاشق منهم ظهير به مصاحبا خبر مصرف كسند ثغورنا وبناتنطرة وحبر  
**وكفاية العلماء** والمتعلمين تجليس ونبه يدخل طلبة العلم فتح والقضاة والعمال ككتابة قضاة  
وسهود قسمة ورقبا سواحل ورزق المقاتلة وذرايم اي ذراى كل من ذكر مسكين  
واعتمده في البحر قايلا وهل يعطون بعد موت ابايهم حالة الصغر لم اره والى هنا  
تمت مصارف بيت المال ثلاثة فهذا مصرف جزية وخراج ومصرف زكاة وعشر من  
في الزكاة ومصرف خمس دركاف مر في السير وبقي رابع وهو لقطه وتركته بلا وارث  
ودية مقتول بلاولى ومصرفها لقيط فقير وفقير بلاولى وعلى الامام ان يجعل لكل شوع  
بيت يخصه وان يستقرض من احداهما ليعرفه للآخر ويعطى بقدر الحاجة والفقه والفضل فان  
قصر كان الله عليه حسينا زيلعى وفي الحاوى المراد بالحافظ في حديث لحافظ القرآن ما قاض دينار  
هو المفتى اليوم ولا شئ لزمى في بيت المال الا ان يهلك لصنعة فيعطيه ما يسد جوعته ومن  
مات ممن ذكر في نصف الحول **لحم من العطا** لانه صلة فلا تملك الا بالقبض واهل العطا في زماننا  
القاضي والمفتى والمدرس صدر شريعة ولومات في اخره او بعد تمامه كما صححه اخي زاده **مستحب**  
**الصرف الى قريبه** لانه او في تعب في تدب الوقا له ومن تجمله ثمرات او عزل قبل الحول  
قيل يجب رد ما بقى وقيل لا كالنفقة المحلة زيلعى والمؤذن والامام اذا كان لهما وقف  
**ولم يستوفيا حتى ماتا** فانه يسقط لانه كالمصلحة **قلت** القاضي وقيل لا يسقط لانه  
كالاجرة وهذا ثابت في نسخ الشرح ساقط من نسخ المتن هنا تمامه في الدرر وقد خصناه  
في الوقف باب **المرتد هو لغة الراجع مطلقا وشرعا الراجع عن دين**  
الاسلام وركنها اجرا كلمة الكفر على اللسان بعد الايمان وهو تصديق محمد صلى الله عليه وسلم  
في جميع ما جاء به عن الله تعالى مما علم بحجبه ضرورة وهل هو فقط او هو مع الاقرار قولان واكثر  
الخفية على الثاني والمحققون على الاول والاقرار بشرط الاجر الاحكام الدينونية بعد الاتفاق  
على انه يعتقده متى طوبى به اتي به فان طوبى به فلم يغير فهو كفر عناد قاله المص وفي الفتاوى  
من هزل بلفظ كفر ارتد وان لم يعتقده لا يستخفاف فهو كفر عناد والكفر لغة  
الاستودار شرعا تكذيبه عليه السلام في شئ مما جاء به من الدين ضرورة والفاظه تعرف في الفتاوى  
بل افردت بالتأليف مع انه لا يفتى بالكفر بشئ منها الا فيما اتفق المشايخ عليه كما سيجي قال



في البحر وقد الرمت نفسه ان لا افتي بشيء منها **وشرايط صحتها العقل والصحو والطوع** فلا تصح ردة  
مجنون ومعتوه وموسوس وصبي لا يعقل وسكران ومكره عليها واما البلوغ والذكورة فليس بشرط  
بدايع وفي الاشياء لا تصح ردة السكران الا الردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى  
عنه من ارتد عن الحاكم عليه السلام استجابا على المذهب بلوغه الدعوة **وتكشف شبهته**  
بيانا لثمة العرش **ويجس وجوبا** وقيل ندبا **ثلاثة ايام** يعرض عليه الاسلام في كل يوم منها  
خاتمة **ان استعمل** اي طلب المهلة والاقتله من ساعته الا اذا رجع اسلامه بدايع وكذا  
لو ارتد ثانيا لكنه يضرب وفي الثالثة يجس ايضا حتى تظهر عليه التوبة فان عاد فكل ذلك  
ناظر خاتمة **قلت** لكن نقل في الزواهر عن اخر حدود الخاتمة مغريا للبلخي ما يفيد  
قتله بلا توبة فتنبه **فان اسلم** فيها **والاقتل** الحديث من بدل دينه فاقتلوه **واسلامه ان**  
**تبراهن** عن الايمان سوى الاسلام **او عن ما انتقل اليه** بعد نطقه بالشهادتين وتعامه في الفتح ولو  
افتي بها على وجه العادة لم ينفعه ما لم يتبرأ من ابيه **وكره** تنزيها لما مر **قتله قبل الرض بلاءه** فان  
لان الكفر مبيح للدم قيد باسلام المرتد لان الكفار اصناف خمسة من ينكر الصانع كالذرية  
ومن ينكر الوجدانية كالشوثية ومن يقر بها لكن ينكر بعثة الرسل كالفلا سفة ومن ينكر  
الكل كالوثنية ومن يقر بالكل لكن ينكر عموم رسالة المصطفى كالعيسوية فيكتفي في الاولين  
يقول لا اله الا الله وفي الثالث يقول محمد رسول الله وفي الرابع باحدثها وفي الخامس بها  
مع التبري عن كل دين يخالف دين الاسلام بدايع وآخر كراهية الدرر ورح فيستقر من  
جهل حاله بل عم في الدرر اشتراط التبري في كل يهودي ونصراني ومثله في فتاوى المصراويين  
نجيم وغيرها وفي رهن فتاوى قاري الهداية كذا افتي علما وانا الذي افتي به صحة بالشهادتين  
بلا توبى لان التلطف بها صار علامة على الاسلام فيقتل ان رجع ما لم يعد واعلم انه **لا يفتي**  
**بتكفير مسلم** **امكن حمل كلامه على محل حسن او كان في كفره خلاف ولو كان ذلك رواية**  
**ضعيفة** كما حوره في البحر وعزاه في الاشياء الى الصغرى وفي الدرر وغيرها اذا كان في المسئلة  
وجوه توجب الكفر واحدا يمنع فعل المفتي الميل لما يمنع نثر وتليده ذلك فسلم والامر  
ينفعه حمل المفتي على خلافه وينبغي التعوذ بهذا الدعاء صباحا ومساء فانه سبب العصمة  
من الكفر بوعده الصادق عليه السلام اللهم اتي اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا  
اعلم واستغفر لك لما لا اعلم انك انت علام الغيوب وتوبة الياس مقبولة دون ايمان الياس  
درر وفيها ايضا شهد نصرانيان على نصراني انه اسلم وهو ينكر لم تقبل شهادتهما وكذا لو شهد  
رجل وامرأتان من المسلمين وفي النوازل تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة  
نصرانيين على نصراني بانه اسلم انتهى **وكل مسلم او تد فتوبته مقبولة** **الاجماع** من تكررت  
ردته على ما سطر **الكافر بسبب** **بي** من الانبياء فانه يقتل حدا ولا تقبل توبته مطلقا ولو سب الله  
فعلى قبلت لانه حق الله والاول حق عبد لا يزول بالتوبة ومن شك في عذابه وكفره كفر وتعامه  
في الدرر في فصل الجزية مغريا بالبزازية وكذا لو بغضه بالقلب فتح واشباهه وفي فتاوى المصوي يجب

الحاق الاستنار والاستخفاف به لتعلق حقه ايضا وفيها مثل عن قال الشريف لعن الله والذين  
والدين الذين خلفوك فاجاب الجمع المضاف يعم ما لم يتحقق عهد خلا لا بني هاشم وامام الحرمين  
كافي جمع الجوامع ورح فيعم حضرة الرسال فينبغي القول بكفره واذا كفر بسببه لا توبة له على ما ذكره  
البرازي وقارده الشارحون نعم ولو لحظ قول هاشم وامام الحرمين باحتمال العهد فلا  
كفر وهو اللابق بمذهبنا النصريهم بالميل الى ما لا يكفر وفيها من نقص مقام الرسالة  
بقوله بان بسبه عليه السلام او بفعله بان بغضه بقلبه قتل حدا كما مر النصري به لكن  
صرح في آخر الشفا بان حكمه كالمتردد ومفاده قبول التوبة كما لا يخفى زاد المص في شرحه  
وقد سمعت من مفتي الحنفية بمصر شيخ الاسلام ابن عبد الغا دل ان الكال وغيره تبعوا البرازي  
والبرازي تبع صاحب السيف المسلول وعزاه اليه ولم يعزه لاحد من علماء الحنفية وقد صرح  
في التنف ومعين الحكام وشرح الطحاوي وحاوي الزاهدي وغيرها بان حكمه كالمتردد ونقط  
التنف من سب الرسول فانه مرتد وحكمه حكم المرتد ويقبل به ما يفعل بالمرتد انتهى وهو  
ظاهر في قبول توبته كما مر عن الشفا انتهى فيلحظ **قلت** وظاهر الشفا ان قوله يا بن  
الف خير يا ويا بن مائة كلب وان قوله لها شمي لعن الله بني هاشم كذلك وان شتم الملايكة  
كالانبياء فيلحظ ومن حوادث الفتوى ما لو حكم حنفي بكفره بسبب بنى هل للشافعي ان  
يحكم بقبول توبته الظاهر نعم لانها جاذبة اخرى وان حكم بموجبه فهو **قلت** ثم رايته  
في معروضات المفتي اليه السعود سوا لا لمخضه ان طالب علم ذكر عنده حديث بنوي  
فقال اكل احاديث النبي عليه السلام صدق يعمل بها فاجاب بانه يكثر او لا بسبب استنهامه  
الانكارى وثانيا بالحاقه الشين للنبي عليه السلام ففي كفره الاول عن اعتقاد يومه وتحديد  
الايمان فلا يقتل والثاني في يفيد الزندقه فبعد اخذه لا تقبل توبته اتفاقا فيقتل وقبله  
اختلف في قبول توبته فعند ابي حنيفة لا يقبل ولا يقتل وعند بقية الائمة لا تقبل ويقتل حدا  
فلذلك ورد امر سلطاني في سنة اربع واربعين وتسعاية لقضاة الممالك المحمية  
برعايته راي الجانبين بانه ان ظهر صلاحه وحسن توبته واسلامه لا يقتل ويكتفي بتعزيره  
وجسسه عملا بقول الامام الاعظم وان لم يكن من الناس يفرهم خيرهم يقتل عملا بقول بقية  
الائمة ثم في سنة خمس وخمسين وتسعاية تقرير هذا الامر باخر فينظر القايل من ابي  
الفريقين هو فيعمل بمقتضاه انتهى فيلحفظ وليكن التوفيق **او الكافر بسبب الشين**  
**او بسبب احدهما** في البحر عن الجوهره مغريا بالشهيد من سب الشين او طعن فيهما كفر ولا  
تقبل توبته وبه اخذ الدبوسي وابوالليث وهو المختار للفتوى انتهى ويجزم به في الاشياء  
واقوه المص قايلا وهذا يقوى القول بعدم قبول توبة سباب الرسول وهو الذي ينبغي التوقيل  
عليه في الافتاء والقضا رعاية لما ثبت حضرة المصطفى انتهى لكن في التبر وهذا لا وجود له في  
اصل الجوهره وانما وجد على هامش بعض النسخ فالحق بالاصل مع انه لا ارتباط له بما قبله  
انتهى **قلت** ويكفي ما من من الامر فتدبر وفي المعروضات المزبورة ما مغناه ان من



قال عن فصوص الحكم للشيخ محمد الدين العربي انه خارج عن الشريعة وقد صنفه للاضلال  
ومن طالع الحد ما ذابله اجاب نعم فيه كلمات تباين الشريعة وتكلف بعض المتصنفين  
لارجاعها الى الشرع لكننا يتقنا ان بعض اليهود افتراها على الشيخ فيجب الاحتياط بترك مطالعة  
تلك الكلمات وقد صدر امر سلطاني بالتهني فوجب الاجتناب من كل وجه انتهى فليحفظ وقد  
انني صاحب القاموس عليه في سوال رفع اليه فيه فكتب اللهم انطق بما فيه رضاك الذي  
اعتقده وادين الله به انه كان رضي الله عنه شيخ الطريقة حلالا وعلميا وامام الحقيقة حقيقة  
ورسما ومحبي رسوم المعارف فعلا واسما **شعر** اذا تغفل فكر المرء في طرفه من غلة غرق في خواطره  
عباب لا تدره الذل وسحاب تتقاصى عنه الانواء كانت دعوتة تخرق السبع الطباقي وتفرقت  
بركاته فغلا الآفاق واى اصفه وهو يقينا فوق ما وصفته وناطق بما كئبته وغالب طغي  
اى ما انصفته **شعر** وما على اذا ما قلت معتقدي **شعر** دمع الجهول يظن الجهل عدوانا  
والله والله والله العظيم ومن **شعر** اقامه حجة لله برهانها ان الذي قلت بعض من مناقبه  
ما زدت الا على زدت نقضنا الى ان قال ومن خواص كنيته من واطب على مطالعتها  
انشرح صدره لفكر المعضلات وحل المشكلات وقد اثني عليه الشيخ العارف عبد الوهاب  
الشعراني سيما في كتابه تنبيه الاغبياء على قنطرة من بحر علوم الاوليا فعليك به وبالله التوفيق  
والكفر بسبب اعتقاد **السحر** لا توبة له **ولو امرأة** في الاصح لسيماها في الارض بالفساد ذكره الشريف  
ثم قال كذا الكافر بسبب **اذا اخذ** لا توبة له وجعله في الفتح ظاهر المذهب لكن في حظر الخائنة  
الفتوى على انه قبل توبته الساحر او الزنديق المعروف الداعي قبل توبته ثم تاب لم يقبل ويقتل  
ولو اخذ بعقلها قبلت وافاد في السراج ان الخناق لا توبة له وفي الشمني الكاهن قبل كاسح  
وفي حاشية البضاوي لمن لا حضرة الراعي الى الاتحاد والاباحي كالزنديق وفي الفتح والمنافق  
الذي يظن الكفر ويظهر الاسلام كالزنديق الذي لا يتدين بدين وكذا من علم انه ينكر  
في الباطن بعض الضروريات كحرمة الخمر ويظهر اعتقاد حرمة وتامه فيه وفيه يكفر الساحر  
بتعلمه وفعله اعتقد تخريبه ولا ويقتل انتهى لكن في حظر الخائنة لو استعمله للتجربة و  
الامتحان ولا يعتقد لا يكفر وح **فالمستثنى** احر عشر واعلم ان كل مسلم ارتد فانه يقتل ان  
لم ينيب الا جماعة المرأة والخمسة ومن اسلامه تبعا والصبي اذا اسلم والمكره على  
الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا زاد في الاشياء ومن ثبت اسلامه  
بشهادة رجل وامرأتين انتهى ولو شهد نصرانيان على نصراني انه اسلم وهو ينكر لم يقبل  
شهادتهما وقيل تقبل ولو على نصرانية قبلت اتفاقا وتامه في آخر كراهية الدرر ويلحق  
بالصبي من ولده المردة بيننا اذا بلغ مرتقا والسكران اذا اسلم وكذا اللقيط لان اسلامه  
حكمي لا حقيقي وقيد في الخائنة وغيرها المكروه بالحربي اما الذمي والمستامن فلا يصح اسلامه  
انتهى لكن حمله المصنف في كتاب الاكراه على جواب القياس وفي الاستحسان يعجز فليحفظ وح  
فالمستثنى اربعة عشر **شهد** واعلم على مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له لا التلذيب للشهود

في كتابه محمد الدين  
العربي ومطالعها

العدول بل لان افكاره توبة ورجوع يعني فيمتنع القتل فقط وتثبت بقية احكام  
المرتد كحبط عمل وبطلان وقف وبينونة زوجته لو فيما تقبل توبته والقتل كالردة  
بسببه عليه السلام كما مر اشياء زاد في البحر وقد رايته من يخلط في هذا المحل واقره للمص  
رح **فالمستثنى** اربعة عشر وفي شرح الوهبانية للشربلاني ما يكون كفرا اتفاقا يبطل العمل  
والنكاح فاولاده اولادنا وما فيه خلاف يؤمر بالاستغفار والتوبة وتجديد النكاح  
**ولا يترك** المرتد على ردة باعطاء الجنية **ولا بامان موقت** **ولا بامان مؤبد** **ولا يجوز**  
**استرقاقه** بعد الحاق بدار الحرب بخلاف المرتدة خائنة والكفر كله مله واحدة خلافا  
لشافعي فلو تنصر يهودى او عكسه ترك على حاله ولا يجبر على العود ويحول ملك  
المرتد عن ماله زوالا موقوفا فان اسلم عاد ملكه وان مات او قتل على ردة ما وحكم  
بالحاقه **ورث** كسب اسلامه وارثه المسلم ولو زوجته بشرط العدة زيلعي بعد  
قضاء دين اسلامه وكسب ردة فيى بعد قضاء دين ردة وقال اميراث ايضا  
لكسب المرتدة وان حكم القاضي بالحاقه عتق مدبره من ثلث ماله وام ولده من كل  
ماله **وخل** دينه وقسم ماله ويودي مكاتبه الى الورثة والولا المرتد لانه المعتق بدائع  
ويبلغ ان لا يصح القضاء الا في ضمن دعوى بحق العبد انتهى اعلم ان تصرفات المرتد على  
اربعة اقسام فينفذ منه اتفاقا ما لا يعتد تمام ولاية وهي خمس الاستيلاء والطلاق  
وقبول الهبة وتسليم النفقة والحجر على عبده الماذون ويبطل منه اتفاقا ما يعتمد  
الملة وهي خمس النكاح والذبيحة والصيد والشهادة والارث ويتوقف منه اتفاقا  
ما يعتمد المساواة وهو المفاوضة وولاية متعدي وهي **النكاح** على ولده الصغير ويتوقف  
منه عند الامام وينفذ عندها كل ما كان مبادلة مال بمال او عقد تبرع كالمباينة  
والصرف والسلم والعتق والتدبير والكتابة والهبة والرهن والاجارة والصلى عن  
اقرار وقبض الدين لانه مبادلة حكمية والوصية وبقي امانه وعقله ولا شك في بطلانها  
واما ايراعه واستبداعه والتقاطه ولقطته فينبغي عدم جوازها نهى ان اسلم فقد وان  
هلك يموت او قتل ولحق بدار الحرب **وحكم** بلحاظه بطل ذلك كله فان تجاوزا  
قبله قبل الحكم فانه لم يبرئ وكما لو عاد بعد الموت الحقيقي زيلعي وان حاسما  
بعده وماله مع وارثه احذره بقضاء او رضا ولو في بيت المال لانه فيى شهر  
فان هلك ماله او اذا له الوارث **عن** ملكه لا ياخذ ولو قاما لصحة القضاء وله ولا مدبر  
وام ولده ومكاتبه له ان لم يود وان عجز عاد رقتا له بدائع **ويبقى** ما ترك من عبادة  
في الاسلام لان ترك الصلاة والصيام معصية والمعصية تبقى بعد الردة وما ادى منها  
فيه يبطل **ولا يقضى** من العبادات **الا** **الحج** لانه بالردة صار كافرا **الا** صلى  
فاذا اسلم وهو غنى فعليه الحج فقط **سلم** اصحاب ما لا او شيئا **حج** به القضا من  
اوجد السرقة يعني المال المسروق لا الحد خائنه واصله انه يواخذ بحق العبد واما



غيره ففقيه التفصيل او الدية ثم ارتداد اصابه وهو متدين في دار الاسلام ثم لحق وحاربنا  
 زمانا ثم جاسما يواخذ بكمه ولو اصابه بعد ما لحق مرتدا فاسلم لا يواخذ بشئ من ذلك  
 لان الحرب لا يواخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حال كونه محاربا لنا اجبرت باقراره وجهها  
 قلها التزوج باخر بعد العدة استحسانا كما في الاخبار من ثقة بموتة او تطلقه ثلاثا وكذا  
 لو لم يكن ثقة فماتها بكتاب طلاقها والبر وادبها ان يحق لابيها بان تقيد وتتزوج مبسوط  
 والمرتدة ولو صغيرة او ختنى بحجر نجس ابدا ولا تجالس ولا تاكل حقايق حتى تسلم ولا تقتل  
 خلافا للشافعي وان قتلها احد الايمن شيئا ولو امة في الاصح ونجس عند مولاهما لخدمته سوى  
 الوطى سوا طلب ذلك ام لا في الاصح ويتولى ضربها جميعا بين الحقيقين وليس المرتدة التزوج  
 بغير زوجها به يغني وعن الامام تسترق ولو في دار الاسلام ولو اتى به جاسما لقصد لها  
 السبي لا باس به وتكون قنة للتزوج بالاستيلاء بجنتي وفي الفتح انها فيني للمسلمين فيشتريها  
 من الامام او يهبها له لو مصرفا وصح تصرفها لانها لا تقتل والتسابيها مطلقا ورثتها ويرثها  
 زوجها المسلم لو مريضة وماتت في العدة كما سرق طلاق المريض قلت وفي الزواهر  
 انه لا يورثها الوصيحة لانها لا تقتل فلم تكن فارة فتامل ولدت امته فادعاه فهو ابنته  
 حوايرته في امته المسلمة مطلقا ولدته لافل من نصف حول او اكثر لاسلامه بتعا لامة  
 والمسلم يرث المرتدان مات المرتد او لحق بدارهم وكذا في امته النصرانية او الكتابية الا  
 اذا جات به لاكثر من نصف حول منذ ارتد وكذا النصف لعلوقة من ما المرتد في تبعه لقربه  
 للاسلام بالحجر عليه والمرتد لا يرث المرتد وان لحق بماله اى مع ماله وظهر عليه فهو اى ماله  
 فيني لا نفسه لان المرتد لا يسترق فان رجع اى بعد ما لحق بلامال سواقضى بلحاقة او لا  
 في ظاهر الرواية وهو الوجه فتح فلحق ثانيا بماله وظهر عليه فهو لوارثته لانها بالحاق  
 انتقل لوارثته فكان مالها قديما وحكها ما مرانه له قبل قسمته بلا شئ وبعدها بقيمتان  
 شأ ولا يأخذه لو مثليا لعدم الفائدة وان قضى بعبد شخص مرتد لحق بدارهم لا بنبه  
 الابن فجاء المرتد مسلما فبذلها والولا كلاهما للاب الذي عاد مسلما لجل الابن كالوكيل  
 مرتد قتل رجلا خطا فلحق او قتل فزنته في كسب الاسلام ان كان والا ففي كسب الردة  
 جنى عن الخائنة وكذا لو اقر بخصب اما لو كان الغصب بالمعينة او بالبيعة فانه في الكسبين  
 اتفاقا ظهريه واعلم ان جنات العبد والامة والمكاتب والمدبر كجنائهم في غير الردة  
 قطعت بده عمرا فارتد والعياذ بالله ومات منذا ولحق فحكم به فجا مسلما فمات منه  
 ضمن القاطع نصف الدية في ماله لوارثته في المسيلتين لان السراية طلت محللا غير  
 معصوم فاهدرت قيد بالعدا لانه في الخطا على العاقلة وقيدنا بالحكم بلحاقة لانه ان  
 عاد قبله او اسلم هربنا ولم يلحق فمات منه بالسراية ضمن الدية كلها لكونه معصوما  
 وقت السراية ايضا ارتد القاطع فقتل او مات ثم سرى الى النفس فهدر ولو عمدا لغوات  
 محل القود ولو خطا فالدية على العاقلة في ثلاث سنين من يوم القضاء عليهم خائنه

ولا عاقلة

ولا عاقلة المرتد ولو ارتد مكاتب ولحق والكتب ما لا واخذ بماله ولم يسلم فقتل فبذل مكاتبته  
 لمولاه وما بقى من ماله لوارثته لان الردة لا تؤثر في المكتابة زوجها ارتد ولحقا فقلت  
 المرتدة ولدا وولد له اى لذلك المولود ولد فظهر عليهم جميعا فالولدان فيني كاصحابها  
 والولد الاول يحبس بالضرب على الاسلام وان جلت به ثمة لتبعيته لابيويه لا الثاني  
 لعدم تبعية الجد على الظاهر حكمه كجنى وقيد بردها لانه لو مات مسلم عن امرأة حامل  
 فارقت ولحقته فولدت هناك فمهر ظهر عليهم اى على اهل تلك الدار فانه لا يسترقا  
 ويرث اياه لانه مسلم ولو لم تكن ولدته حتى سببت ثم ولدته في دار الاسلام  
 فهو مسلم تبع لابييه مرقوق متبع لامة فلا يرث اياه لوقه بدائع اذا ارتد  
 صبي عاقل صح خلافا للثاني ولا خلاف في تخليده في النار لعدم العفو عن الكفر ولو كج  
 كاسلامه فانه يصح اتفاقا فلا يرث ابيويه الكافرين تقريعا على الثاني ويحجر عليه  
 بالضرب تقريعا على الاول والعاقلة المميز وهو ابن سبع فاكثر مجتبي وسراية وقيل  
 الذي يعقل ان الاسلام سبيل النجاة ويميز الجنيث من الطيب والحلوم من الحمر  
 قايلا الطرسوسى في انقع الوسائل فلا يلا ولما رمن قدره بالسن قلت وقد راييت  
 نقله ويؤيده انه عليه السلام عرض الاسلام على على وسنه سبع وكان يفتخر به حتى قال  
 . . . سبقتكم الى الاسلام طرا . . . غلاما ما بلغت او ان حُلم . . .  
 . . . وسبقتكم الى الاسلام فهرا . . . بصادم همتي واوان عزى . . .  
 ثم هل يقع فرضا قبل البلوغ ظاهر كلامهم نعم اتفاقا وفي التحريم المختار عند الماتريدي  
 انه مخاطب بادا الايمان كالبالغ حتى لو مات بعده بلا ايمان خلد في النار شهرين وشرح  
 الوهبانية بدرويش درويش كافر بعضهم . . . وصح ان لا كفر وهو المحرر . . .  
 . . . كذا قول شيعة قيل يكفرون . . . ويا حاضرا يا ناظر ليس يكفرون . . .  
 . . . ومن يتحل الرقص فالوايكفره . . . ولا سيما بالدق يلهم وينصر . . .  
 . . . ومن لولى قال طي سافة . . . يجوز جهولا ثم بعض يكفر . . .  
 . . . واثباتها في كل ما كان خارقا . . . عن النسخ في النجم يردى وينصر . . .  
 باب البغاة البغي لغة الطلب ومنه ذلك ما كنا نبغي وعرفا طلب ما لا  
 يحل من جور وظلم فتح وشرعا هم الخارجون على الامام الحق بغير حق فليسا  
 ببغاة وتامة في جامع الفصولين ثم الخارجون عن طاعة الامام ثلاثة قطاع طريق  
 وعلم حكمهم وبغاة وچيى حكمهم وخوانج وهم قوم لهم مكنة خرجوا عليه بتاويل  
 يرون انه على باطل كفر ومعصية توجب قتاله بتاويلهم يتحلون دمانا واموالنا  
 ويسبون نساونا ويكفرون اصحاب نبينا وحكمهم حكم البغاة باجماع الفقهاء كما حققه  
 في الفتح وانما لا تكفرهم لكونه عن تاويل وان كان باطلا بخلاف المستحل بلاتاويل  
 كما مر في باب الامامة والامام يصير اماما بامر من بالمبايعة من الاشراف والاعيان



بان ينفذ حكمه في رعيته خوفا من قهره وجبر وتزلفان بايع الناس الامام ولم ينفذ  
حكمه منهم لعجزه عن قهرهم لا يصير اماما فاذا صار اماما فخارا لا ينعزل ان كان له قهر  
وغلبة لعوده بالقهر فلا يفيد ولا ينعزل به لانه مفيد خاتمة وتامه في كتب الكلام فاذا خرج  
جاعة مسلمون عن طاعته او طاعة نائبه الذي الناس به في امان درر وعلبوا على بلرد عالم  
اليه الى طاعته وكشف شبهتهم استجبا با فان تخرجوا مجتمعين حل لنا قتالهم بدا حتى  
نفترق جمعهم اذ الحكم يدار على دليله وهو الاجتماع والامتناع ومن دعاه الامام الى  
ذلك اي قتالهم افترض عليه اجابته لان طاعة الامام فيما ليس بمعصية فرض فليف فيما هو  
طاعة بربيع لو قادرا والا لزم بيته درر وفي المبتغي لو بغوا لاجل ظلم السلطان  
ولا يمتنع عنه لا ينبغي للناس معاونة السلطان ولا معاونة لهم ولو طلبوا الموادعة اجيبوا  
اليها ان خير المسلمين كما في اهل الحرب والا لا يجابوا بحس ولا يؤخذ منهم شيء فلو  
اخذنا منهم وهو نا واخذوا منا وهو نا فز غدرنا وقتلوا رهونا لانقتل رهونا  
ولكنهم يجيبون ان يهلك اهل البقي ويتوجوا وكذلك اهل الشرك اذا فعلوا بهونا  
ذلك لانفعل بهونا ولكن يجبرون على الاسلام او يصبروا ذمة لنا ولو لهم فينة  
اجهر على جرحهم اي اتم قتله وانبع مولاهم والا لا لعدم الخوف والامام بالخيار في  
السيرهم ان شاق قتله وان شاحبسه حتى يتوب اهل البقي فان تابوا حبسه ايضا حتى  
يحدث توبة سراج ونقا تلمهم بالمخيق والاغراق وغير ذلك كاهل الحرب ومالا يجوز  
قتله من اهل الحرب كنساء وشيوخ لا يجوز قتله منهم ما لم يقاتلوا ولا يقتل عادل محرم  
مباشرة ما لم يرد قتله ولم نسب لهم ذرية ونحس اموالهم الى ظهور توبتهم فتود عليهم  
وبيع الكراع اول لانه انفع فتح ويقاس عليه العبيد نس ونقاتل بسلاحهم وخيلهم  
عند الحاجة ولا ينفع بغيرها من اموالهم مطلقا ولو عند الحاجة ولو قال الباغي  
تبت والقي السلاح مزيدة كف عنه ولو قال كف عني لا نظرف امرى لعلى انوب  
والقي السلاح كف عنه ولو قال اذا على دينك ومنعه السلاح لانه وجود السلاح  
معه قرينة بقا بعينه فتى القاه كف عنه والا لا فتح ولو قتل باغ مثله فظهر عليهم فلا  
شيء فيه لكونه مباح القتل فتح فلا اثر ايضا وقتلنا شهيدا ولا يصلى على بقاء بل  
يلقون ويدفنون بدائع ويكره نقل رؤسهم الى الآفاق وكذلك رؤس اهل الحرب  
لانها مثله وجوز بعض المتأخرين لوفيه كسر شوكتهم او فراغ قلبنا فتح ومتر في الجهاد  
ولو غلبوا على مصر فقتل مصري مثله عمدا فظهر على المصر قتل به ان لم يحجر على اهله  
اي المصر احكامهم وان جرى لا انقطاع ولاية الامام عنهم واذا قتل عادلا باغيا ورثه  
مطلقا وبالعكس اذا قال الباغي وقت قتله انا على باطل لا يرثه اتفاقا لعدم الشبهة  
وان قال انا على حق في اخروج على الامام وامر على دعواه ورثه اما لو رجع تبطل  
ديانته فلا ارث ابن كمال وفي الفتح لودخل باغ بامان فقتله عادل عمر الزمة الدية

مطل  
طاعة الامام فرض

مطل  
يكره قتل رؤسهم

كافي

كافي المستامن لبقا شبهة الاياحة ويكره تحريم بيع السلاح من اهل الفتن ان  
علم لانه اعانة على المعصية وبيع ما يتخذ منه كالحديد ونحوه يكره لاهل الحرب لا  
لاهل البقي لعدم قهرهم لعله سلاحا لقرب زوالهم بخلاف اهل الحرب نيل في  
وافاذ كلامهم ان ما قامت المعصية بعينه يكره بيعه تحريما والافتز بها فهو وفي الفتح  
ينفذ حكم قاضيه لو عاد لا والا لا ولو كتب قاضيه الى قاضينا كتابا فان علم انه قضى  
بشهادة عادلين نفذه والا لا **كتاب في اللقيط** عقبه مع اللقطة  
بالجهاد امرضها لفوات النفس والمال وقدم اللقيط لتعلقه بالنفس وفي مقدمة على المال  
هو لغة ما يلتقط فعيل بمعنى مفعول ثم غلب على الولد النبوذ باعتبار المال وشريعا  
اسم لحي مولود طرحة اهله خوفا من العيلة او فرارا من التهمة الريبة مضيقا ثم  
ومحروزه غانم التقاطه فرض كفاية ان غلب على طيته هلاكه لو لم يرفعه ولو لم  
يعلم به غيره ففرض عين ومثله رؤيه اعني يقع في بيوت شتى والافتز به لما فيه من  
الشفقة والاحياء وهو حر مسلم يتبع الدار الابحة رقه على خصم وهو الملتقط  
لسبق يده وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة وسكنى ودوا ومهر اذ ان وجه السلطان في  
بيت المال ان يرهن على التقاطه وان كان له مال او قوابة ففي ماله او على قرابته وارثه  
ولو دية في بيت المال كجناية لان العزم بالغنم وليس لاحد اخذه منه قهرا واهل الامام  
الا عظم اخذه بالولاية العامة في الفتح لا واقره المصنف تبعا للبحر وحرره في المنز  
لكن لا ينبغي اخذه الا بموجب فلو اخذه احد وخاصة الاول رد اليه الا اذا  
رفعه باختياره لانه ابطال حقه وهذا اذا اتحد الملتقط فلو تعدد وتزوج احدها  
كالموجود مسلم وكافر فتنازعنا قضى به للمسلم لانه انفع للقيط خاتمة ولو استويا  
فالراي للقاضي بحسب جثا ويثبت فيه من واحد بمجرد دعواه ولو غير الملتقط استحسننا  
لوحيا والافبا لبينة خاتمة ومن اثنين مستويين كولد امة مشقة وعبرة المنية  
ادعاه الاخر من اثنين فعلى الامام انه الى خمسة ظاهرة في عدم قبول دعوى الزايد  
ولا يشترط اتحاد الام نهج لكن في الفتنة في عن النظم ما يفيد ثبوتة من الاكثر فليحرر  
ولو ادعته امرأة واحدة ذات زوج فان صدقها زوجها او شهدتها لها القابلة  
او قامت ببينة ولو رجلا وامرأتين على الولادة صحت دعوتها والا لا لافيه من  
تحمل النسب على الغير وان لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين ولو ادعته  
امرأتان واقامت احدهما البينة فهي اولى به وان اقامتا جميعا فهو ابناهما  
خلا فاهما الكل من الحاتمة وان ادعاه خارجان ووصف احدهما علامة اي يجسده لاثبوت  
ووافق فهو احق اذ لم يمارضها اقوى منها كبينة الاخر وسبقه واسلامه وحرية ولو  
ادعى احدهما انه ابنه والاخر انه ابنته فاذا هو جنشي فلو مشكلا قضى لهما والا فليدعى  
انه ابنه ولو شهد للمسلم ذميان وللذمي مسلمان قضى به للمسلم تاخر خاتمة ويثبت فيه



**مزدني** ولكن هو مسلم استخانا فينتزع مزبده قبيل عقل الادريان مالم يبرهن عليين  
 انه ابنه فيكون كافرا **ان لم يكن** اي يوجد في مكان **اهل الزكوة** يقيمونهم او بيعة او كنيسة  
 والميلة رباعية لانه اما ان يحده مسلم في مكانا مسلم او كافرا في مكانهم فكافرا او  
 كافرا في مكانا او عكسه فظاهر الرواية اعتبار المكان لسبقه اختيار ويثبت من  
**عبد وهو حر** وان ادعى انه ابنه من زوجته الامة عند محمد وكلام الزبلي في ظاهره اختياره  
 ولو ادعاه حران احدها انه ابنه من هذه الحرة والآخر من الامة فالذي يدعيه  
 من الحرة اولى لثبوت من جانبين زبلي وان وجد معه مال فهو له عملا بالظاهر ولو  
 فوقه او تحتة او دابة هو عليها لاما كان بقربه فيصرفه الواجد وغيره اليه بامر القاضي  
 في ظاهر الرواية لانه مال ضايع **ولو قرر القاضى ولاه للملتقط** صح ظهريه لانه قضيا  
 في فصل مجتهد فيه نعم له بعد بلوغه ان يوالى من شاء مالم يعقل عنه بيت المال خائنه ويرفعه في  
 حرفة وينقبض هيبته وصدقته وليس له ختنه فلو فعل فهلك ضمن ولو علم الختان انه  
 ملتقط ضمن ذخيرة **وله ثقله حيث شا** وينبغي منعه من مزايا قرية بحسب ولا ينفذ للملتقط  
 عليه نكاح وبيع وكذا اجارة في الاصح لان الولاية عليه في ماله ونفسه للسلطان حديث  
 السلطان ولي من لا ولي له **فروغ** لو باع او كفل او دبر او كاتب او اعتق او وهب  
 او تصدق وسلم ثم اقر انه عبد لزيد لا يصدق في ابطال شئ من ذلك لانه منهم وتامه  
 في الخائنة ومجهول نسب كلقيط **كتاب اللقطة** هي بالفتح وتسكن  
 اسم وضع للمال الملتقط عيني وشرعا ما يوجد ضايعا ابن كمال وفي التاتارخانية عن  
 الحضرات مال يوجد ولا يعرف مالكة وليس يباح كمال الحرى وفي المحيط **رفع شئ ضايع**  
**الحفظ على الغير لا للتخليك** وهذا يعنى ما علم مالكة كالواقع من السكران وفيه انه امانة  
 لا لقطة لانه لا يعرف بل يدفع لما لكة **ندب رفعها لصاحبها** ان امن على نفسه تعريضها والا فالترك  
 اولى وفي البدائع وان اخذها لنفسه حرم لانها كالغصب **ووجب** اي فرض فتح وغيره  
**عند خوف ضايعها** كما متى لان المال المسلم حرمة كالنفسه فلو تركها حتى ضاعت اثم  
 وهل يضمن ظاهر كلام الترمذي وظاهر كلام المصنف لما في الصيرفية مما راي كل حنطة انسان  
 فلم يمنع حتى اكل قال البديع الصحيح انه يضمن انتهى وفي الفتح وغيره لو رفعها ثم ردها  
 لمكانها لم يضمن في ظاهر الرواية وصح التقاط صبي وعبد لا يحنون ومد هوش ومعتوه  
 وسكران لعدم الحفظ منهم **فان اشهد عليه** بانه اخذه ليرده على ربه ويكفيه ان يقول من  
 سمعته وينشد لقطة فدلوه على **وعرف** اي نادى عليها حيث وجدها وفي المجامع الى  
 ان علم صاحبها لا يظلمها او انها تنفسد ان بقيت **كالاطعمة** والثا ركانت امانة لم  
 تضمن بلاقده فلو لم يشهد مع التمكن منه او لم يعرفها ضمن ان انكر ربها اخذه  
 للرد وقبل الثاني قوله بيمينه وبه ناخذ حاوي واقره المص وغيره ولو من الحرم او قليلة  
 او كثيرة فلا فرق بين مكان ومكان ولقطة ولقطة فينتفع الراجع بها لو فقير والاصح

ربها

بها على فقير ولو على اصله وفرعه وعرضه الا اذا عرف انها لدمى فانها توضع في  
 بيت المال تاخر خائنه وفي الفقيه لورجى وجود المالك وجب الايضافا فان جازا مالها بعد  
 التصديق خير بين اجازة فصله ولو بعد هلاكها وله ثوابها او تضمينه والظاهر  
 انه ليس للوصى والاب اجازتها نهى وفي الوهبانية الصبي كبالغ فيضمن ان لم يشهد ثم  
 لا يبره او وصيه التصديق وضمانها في مالها لاما مال الصغير ولو تصدقه بامر القاضي في الاصح كما  
 له ان يضمن القاضي او الامام لو فعل ذلك لانه تصدق بمال الغير يعني اذ نه ذخيرته او يضمن  
 المسكين وايها ضمن لا يرجع به على صاحبه ولو العين قايسة اخذها من الفقير ولا شئ للملتقط  
 لاما او هيبته او ضمان من جعله اصلا الا بالشرط لمن رده فله كذا فله اجر مثله تاخر خائنه كاجار وقايسة  
 ونزب التقاطه البهيمية الضالة وتغريضها مالها تحجب ضايعها فيجب وكره لو معها ما تدفع  
 به عن نفسها كقرن لبقر وكدم لابل تاخر خائنه ولو كان الالتقاط في الصحرا ان ظن امنها  
 ضالة حاوي وهو في الاتفاق على اللقيط واللقطة متبع لقصور ولايته الا اذا قال  
 له قاضى افق لتراجع فلو لم يذكر الرجوع لم يكن دينيا في الاصح او يصدق اللقيط بعد  
 بلوغه كذا في المجمع اي يصدق على ان القاضي قال له ذلك لاما زعمه ابن الملك نهى ثم  
 المديون رب اللقطة وبواللقيط او سيده او هو بعد بلوغه وان كان لها نفع اجرها  
 باذن الحاكم وانفق عليها منه كالضال بخلاف الابن وسبجي في بابه وان لم يكن باعها  
 القاضي وحفظ ثمنها ولو الاتفاق اصح امر به لان ولايته نظرية اختيار فلو لم يكن ثمة  
 نظر لم ينفذ امره به فتح بحثا وله منعها من ربها لياخذ النقطة فان هلك بعد حبه سقطت  
 وقبله لا ولا يدفعها الى غيرها جزا عليه بلا بينة فان بين علامة حل الدفع بلا جبر ولا يجل  
 ان صدقه مطلقا بين اولاد اخذ كقيل الاعم البيعة في الاصح نهائية التقط لقطة  
 قضاعت منه ثم وجدها في يد غيره فلا خصومة بينهما بخلاف الوديعة مجتبي  
 ودوازل لكن في السراج الصحيح ان له الخصومة لان يده احق عليه ديون ومظالم جهل  
 اربابها وايضا من عليه ذلك من معرفتهم فصله التصديق بقدرها من ماله وان استغرت  
 جميع ماله هذا مذهب اصحابنا لانعلم بينهم خلافا لمن في يده عروض لا يعلم مستحقها القبال  
 للديون بالاغبان وسبق فعل ذلك سقط عنه المطالبة من اصحاب الديون في العقبي  
 مجتبي وفي الصمدية وجد لقطة وعرضها ولم يبر ربها فانتفع بها لفقير ثم ايسر حجب  
 عليه ان يتصدق بمثلها مات في البادية جاز لرفيقه بيع متاعه ومركبه وحمل ثمنه  
 الى اهل خطب وجد في الما ان له قيمة فلقطة والاخلال لاخذه كساير المباحات  
 الاصلية درر وفي الحاوي غريب مات في بيت انسان ولم يعرف وارثه فتركته كلقطة  
 مالم يكن كثير فليبت المال بعد الفحص عن ورثته سنين فان لم يجد هم فله لو مصرقا  
**محضنة** اي بوج حام اختلط بها اهلي لغيره لا ينبغي له ان ياخذها وان اخذه طلب  
 صاحبه ليرده عليه لانه كاللقطة فان فرخ عنده فان كانت الام غريبة لا تعرض لفرخها

قال القاضي افق لتراجع صح



لانه ملك الطيب وان الام لصاحب الخضة والغريب ذكر فالفرخ له ولولم يعلم ان  
يرجيه غريبيا لاشئ عليه ان شاء الله **قلت** واذا لم يملك الفرخ فان فقيرا اكله وان  
غنيا تصدق به ثم اشتراه وهكذا كان يفعل الامام الحلواني ظهيره وفي الوهبانية من  
بشمار تحت اشجار في غير امصار لابس بالتناول ما لم يعلم النهي صريحا او دلاله وعليه العقاد  
**٦** واخذك تفاحا من النهر جاريا **٦** يجوز وكثير في الجوز ينكره  
**كتاب** **الابق** مناسبتة عرضية التلف والزوال والابق انطلاق  
الرتيق تمر اذا عرفه ابن الحال ليدخل الهارب من موجهه ومستعيره ومودعه  
ووصيه اخذ فرض ان خاف ضياعه ويحرم اخذه لنفسه ويندب اخذه ان قوى عليه والا  
فلا ندب لما في البدائع حكم اخذه كلقطة فان ادعاه اخر دفعه اليه ان برهن واستوثق  
منه بكفيل ان شاعرا ان يدعيه اخر ويحلف الحاكم ايضا بالله ما اخرجته عن ملكه بوجه  
وان لم يبرهن عطف على ان برهن واقر العبد انه عبده او ذكر المولى علامته وحليته  
دفع اليه بكفيل فان انكر المولى اباقة مخافة جعله حلق الا ان يبرهن على اباقة او على  
اقرار المولى بذلك ذليعي فان طالت المدة اى مدة نجى المولى باعد القاضى ولو علم مكانه ليلا  
يتضرر المولى بكثرة النفقة وحفظ ثمنه لصاحبه وامسك من ثمنه ما اففق عليه من واث  
جا المولى بعده وبرهن او علم دفع باقى الثمن اليه ولا يملك المولى نقض بيعه اى بيع  
القاضى لانه بامر الشرع حكمه لا ينقض **قلت** لكن في معروضات المفتى اى السعود انه صدر  
امر سلطانى بمنع القضاة عن اعطاء الاذن ببيع عبيد العسكارية وحينئذ فلا يصح بيع عبيد  
الساكنية فلم اخذها من شتر بها ويرجع المشتري بثمنه على البايع واما عبيد الرعايا فان  
كان بعين فاحش فذلك والا فللرعايا الثمن وبذلك ورد الامر ايضا انتهى بالمعنى فليحفظ  
فانه مهم **ولو زعم** المولى تدبيره او كتابته او استيلا دها لم يصدق في نقضه الا ان يكون  
عنده ولدها او يبرهن على ذلك **تس** واختلف في الضال قيل اخذه افضل وقيل تركه ولو عرف  
بيته فاوصله اليه اولى ابق عيده فجا به رجل وقال **لما اجد معه شيئا من المال صدق**  
**ولا شئ عليه** **ولم يرد**ه خير لقوله الا في اربعون درهما اليه من مدة سفر فالكثير وهو اى والحال  
ان الراد ولو صديقا او عبدا لكن الجعل لولا **من يتحقق الجعل** قيد به لانه لا جعل لسلطان  
وشحنة وخفي ووصى يتيم وعائلة ومن استعان به كان وجده فخذ فقال نعم او كان  
في عياله وابن واحد الزوجين مطلقا ذليعي وشريك شرف ورهبان ولو اجمعه فالمستثنى  
احد عشر اربعون درهما فبطل صلحه فيما زاد عليها ولو بلا شرط استحسانا ولو رد  
امة ولها ولديها الا باق فجعلان **تس** **يجئا** وان لم يعد لها عند الثاني لثبوتها بالنقض فلذا  
عول عليه ارباب المتون ان اشهدانه اخذه ليس له والا لاشئ له ولزاده من اقل منها  
بتسطة وقيل يرضى له براهي الحاكم او يقدر باصطلاحها به **يفتى** تانترخاينه ويجز  
ولو من المصر فيرضى له او بتسطة كما سردام ولد ومدير وما ذون **كفتن** في الجعل

وان مات المولى قبل وصوله اى الابق وهو مديرا وام ولد فلا جعل له لعققتها  
بموته وان ابق بعد اشهاد المتقدم لم يضمن لانه امانة حتى لو استعمله في حاجة  
نفسه ثم ابق ضمن ابن ملك من القتيبة وفي الوهبانية لو انكر المولى اباقة قبل قوله يمينه  
ويلزم مريد الرقيمة ما لم يبين اباقة **ضمن** لو ابق او مات قبله مع تمكنه منه لانه  
غاصب **ولا جعل له في الجهر** خلا فاللثاني في الثاني لان الاشهاد عنده ليس بشرط فيه  
وفي اللقطة **ولا جعل** يرد كما تبخرية يدا وجعل عبد الرهن على المرتين لو قيمته مساوية  
للدين او اقل ولو اكثر من الدين فعليه بقدر دينه والباقي على الرهن لان حقه  
بالقدر المضمون منه وجعل عبدا وصى برقبته لانيان وبخدمته لاخرى على صاحب  
الخدمة في الحال لان المنفعة له فاذا انقضت الخدمة رجع صاحبها على صاحب الرقبة  
او بيع العبد فيه اى في الجعل وجعل ما ذون مديون على من يستقر له الملك فان  
بيع براء الجعل والباقي للغرماء **كما يجب** جعل ابق جنى خطا لا في يد الاخذ على من  
يسير له ومغضوب على غاصبه وموهوب على موهوب له وان رجع الواهب  
بعد الرد لان زوال ملكه بالرجوع بتقصير منه وهو ترك التصرف وجعل عبدا وصى في  
ماله **والابق** نفقة نفقة لقطعة كما مر وله جسه لدين نفقته ولا يوجره القاضي  
خشية اباقة ثانيا ولكن **يجسه** تغزير له وقيل يوجره للنفقة وبه جزم في الهداية  
والكافي **بخلاف** اللقطة والضال وقدر في التانترخاينة مدة جسه بستة اشهر  
وتفقتة فيها من بيت المال ثم بعد لها يبيعه القاضي كما مر **فرغ** ابق بعد البيع  
قبل القبض للمشتري رفع يده الامر للقاضى ليفسخ **كتاب** **المفقود**  
هو لغة المعدوم وشرعا غايب لم يدر احيى هو فيتوقع قدومه ام ميت او **خرج**  
**المعد** اليلقع اى القفر جمعه بلاقع فدخل الاسير ومرد لم يدر الحق ام لا وهو في  
حق نفسه **حي** بالاستصحاب هذا هو الاصل فيه فلا ينكر عرسه غيره ولا يقسم ماله  
**قلت** وفي معروضات المفتى اى السعود انه ليس لامين بيت المال نزعه من يد من  
بيده عن امنه عليه قبل ذهابه لما سيجي معز ياخرانة المفتين ولا تقض اجارته ونصب  
القاضى من اى وكيل لا يخذ حقه كفلاته وديونه المقربها ويحفظ ماله ويقوم عليه عند  
الحاجة فلوله وكيل فله حفظ ماله لا تعمير داره الا باذن الحاكم لانه اعلم ما تولا  
يكون وصيا تجنيس **لكنه** اى هذا الوكيل المنصوب ليس بخصم فيما يدعى على  
المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار او رقيق ونحوه لانه ليس بملك  
ولا نايب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بلا  
خلاف ولو قضى بخصومته لم ينفذ زاد الزليعي في القضا وتبعه الكمال لا تنفيذ  
قاض آخر لكن في الخلاصة الفتوى على النفاذ يعنى لو القاضي جتهدا **تس** **لا يبيع**  
القاضى مالا يخاف فسادة في نفقة ولا في غيرها بخلاف ما يخاف فسادة فانه يبيعه



القاضي ويحفظ ثمنه **قلت** لكن في عروضات المفتي إلى السعود ان القضاة امناء  
بيت المال في زماننا ما مورون بالبيع مطلقا وان لم يخف فسادا فان ظهر حيا فله  
التمن لان القضاة غير ما مورين بفسخه نعم اذا ابيع بغير عيب فاحش فله فسخه  
انتهى فليحفظه وينفق على عرسه **ولا داوهم** اصوله وفروعه ولا يفرق بينه  
وبينها ولو بعد **بعض** اربع سنين خلافا لما لك وميت في حق غيره فلا يرث  
من غيره حتى لو مات رجل عن بنتين وابن مفقود وللمفقود بنتان وابنا والتركه  
في يد البنيتين والكل مقرون بفقد الابن واختصوا للقاضي لا ينبغي له ان يحرك المال  
عن موضعه اى لا ينزع من يد البنيتين خزانة المفتين **ولا يتحقق ما اوصى له**  
**اذا مات الموصي بل يوقف قسطه الى موته** اقترانه في بلده على المذهب لانه  
الغالب واختار الزيلعي تفويضه للامام وطريق قبول البيعة ان يجعل القاضي من  
في يده المال خصا عنه او ينصب عليه قيدا تقبل عليه البيعة **قلت** وفي واقعا  
المفتين لقد رى افندي محزيا للفتنة انه انما يحكم بموته بقضا لان امر محتمل فالمر  
ينضم اليه القضا لا يكون حجة فان ظهر قبله قبل موت اقترانه **حيا فله ذلك** القسط وبعد  
يحكم بموته في حق ماله يوم علم ذلك اى موت اقترانه فتعقد مته عرسه للموت  
ويقيم ماله بين من يرثه الابن ويحكم بموته في حق مال غيره من حين فقد  
في الموقوف له الى من يرثه مورثه عند موته لما تقرران الاستصحاب وهو  
ظا هر الحال حجة دافعة لا مثبتة ولو كانت المفقود وارث **يجب** به لم يعط الوارث  
شيئا وان انقص حقه به اعطى اقل من النصيبين ويوقف الباقي **كالجمل** ومجمله الفراض  
ولذا حذفه القدوري وغيره **فرع** ليس للقاضي تزويج كامة غايب ومجنون وعبد لها  
وله ان يكاتبها ويبيعها **كتاب الشركة** لا يخفى مناسبتها للمفقود  
من حيث الامانة بل قد يتحقق في ماله عند موته مورثه هي بكسر فسكون في العرف  
لغة الخلطة سمي بها العقد لانها سببه وشرعا عبارة عن عقدين المتشاركين  
في الاصل والربح جوهرها وركنها في شركة العين اختلاطها وفي العقد اللفظ  
المفيد له وشرط جوازها كون الواحد قابلا للشركة وهي ضربان شركة ملك وهي  
ان يملك متعدي اى اثنان فكثر عينا او حفظا كثوب هبة الربح في دارهما  
فانها شريكان في الحفظ متساويان او ذين اعلى ما هو الحق فلو دفع المديون لاحدهما  
فللاخر الرجوع بنصف ما اخذ فتح وسيجي متساوي الصلح وان من جيل اختصاصه  
بما اخذه ان يهبه المديون قدر حصته ويهبه رب الدين حصته وهما يتباركان او  
بيع او غيرهما باي سبب كان جريا او اختياريا ولو متعاقبا كما لو اشترى شيئا ثم  
اشرك فيه اخو ماله وكل من شركا الملك اجنبي في الامتناع عن تصرف مصرف  
مال صاحبه لعدم تضمنها الوكالة فصح له بيع حصته ولو لم يكن من غير شره بلا اذن

الا في صورة الخلط لما لهما بفعلها كخطة بشعين وكبنا وزرع وشجر مشترك قهرا  
وتماحه في الفصل الثلاثين من العمادية ونحوه في فتاوى ابن نجيم وفيها بعد ورقتين  
ان المبطن كذلك لكن فيها بعد ورقتين اخرين جواز بيع النسا او الفراس المشترك في  
الارض المشتركة ولو للاجنبي فتنبه **والاختلاط** بلا صنع من احدهما فلا يجوز بيعه الا باذنه  
لعدم شمول الشركة في كل حصة بخلاف نحو حمام وطاحون وعبد ودابة حيث يصح بيع  
حصته اتفاقا كما بسطه المصنف في فتاويه ثم الظاهر ان البيع ليس بقيد بل المراد الاخراج عن الملك  
ولو هبة او وصية واما الانتفاع به بغيره شركة ففي بيت وخادم وارض ينتفع بالكل ان كانت  
الارض ينفعهما الزرع والا لا تجزى بخلاف الدابة ونحوها وتامة في الفصل الثالث والثلاثين  
من الفصولين وشركة عقد اى واقعة بسبب عقد قابلة للوكالة **وركنها** اى ماهيتها **الاجاب**  
**والقبول** ولو معنى كما لو دفع له الفاء وقال اخرج مثلها واشترى والربح بيننا وشرطها اى شركة  
العقد كون المفقود عليه قابلا للوكالة فلا تصح في سباح كاحتطاب وعدم ما يقطعها  
كشرط دراخم مسماة من الربح لاحدهما لانه قد لا يربح غير المسمى وحكمها الشركة في الربح وهي  
اربعة مفاوضة وعنان وقبول ووجوه وكل من الاخيرين يكون مفاوضة وعنانا كما سيجي  
اما مفاوضة من التفويض بمعنى المساواة في كل شئ ان تقسمت وكالة وكفالة لصحة الوكالة بالمجهول  
ضمننا لا قصدا وتساويا **مالا** تصح به الشركة وكذا ربحا كما حققه الوافي ونصرفا ودينا  
لا يخفى ان التساوي في النصف يستلزم التساوي في الدين واجازها ابو يوسف مع اختلاف  
الملة مع الكراهة فلا تصح مفاوضة وان صحت عننا نايين حر وعبد ولو مكاتب او ما ذونا  
وصبي وبالغ ومسلم وكافر لعدم المساواة وافاد انها لا تصح بين صبيين لعدم اهليتهما للوكالة  
ولا ما ذونين لتفاوتهما قيمة وكل موضع لم تصح المفاوضة لفقد شرطها ولا يشترط ذلك  
في العنان كان عنانا كما حتى لا يستجماع شرائطها كما سيتضح وقصص المفاوضة بين حنفي وشافعي  
وان عفا وتاخر في متروكة التسمية لتساويها ملة ولاية الالزام بالحجة ثابتة **ولا تصح الا**  
**بلفظ المفاوضة** وان لم يعرف معناها سراج او بيان جميع مقتضياتها ان لم يذكر لفظها اذ  
العبرة للمعنى لا للمبنى واذا صحت فاشترى احدهما يقع مشتركا في الاطعام اهله وكسوته  
استحسانا لان المعلوم بدلالة الحال كالمشروط بالقال واراد بالمستثنى ما كان من حوايجه ولو  
جارية للموطى باذن شره كما ياتي وللبيع مطالبة ايها شأ بينهما اى الطعام والكسوة **فرع**  
**الاخر** بما ادى على المشتري بقدر حصته اذ ادى من مال الشركة وكل دين لزم احدهما **تجارة**  
واستقراض وغصب واستهلاك وكفالة بمال باصول لزم الاخر والاول منه باقلا **والاذا اقر**  
لمن لا تقبل شهادة له ولو معتقه فيلزمه خاصة كسهر وخلع وجناية وكل ما لا تصح الشركة  
فيه وفايدة الزوم انه اذا ادعى على احدهما فله تخليف الاخر ولو ادعى على الغايب له تخليف الماضر  
على علمه ثم اذا قدم له تخليف البتة ولو الجنية وبطلت ان وهب لاحدهما او ورث  
ما تصح فيه الشركة مما يجي ووصل ليد ولو بصدقة او ايضا الفواة المساواة بقا وهي شرط



كما لا يتبدل الا بتبطل قبض ما لا تصح فيه الشركة كعرض وعقار واذا بطلت بما ذكر صارت  
عنا نا اي تنقلب اليها ولا تصح مفاوضة وعنا في ذكر فيها المال والا فيها تقبل ووجوه بغير  
النقددين والفلوس النافقة والتبر والنقرة اي ذهب وفضة لم يضر با ان جرى  
جرى النقود التعامل بينهما والا فكم عرض وصحت بعرض هو المتاع غير النقدين ويجري قايوس  
ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر فمعاوضتها او عنا نا وهذه  
حيلة لصحتها بالعرض وهذا ان تساوي القيمة وان تفاوتتا باع صاحب الاقل بقدر ما تثبت  
به الشركة ابن كمال فقول له بنصف عرض الآخر اتفاق ولا تصح بمال غائب او دين مفاوضة  
كانت او عنا نا التعذر المقتضى على موجب الشركة واما عنا نا بالكسر فتفتح ان تضمنت وكالة فقط  
بيان لشروطها فتصح **ماهل** التوكيل كصبي ومعتوه يعقل البيع وان لم يكن اهلا للكفاية لكونها  
لا تقتضي الكفاية بل الوكالة ولذا تصح عاما وخصوصا ومطلقا وموقتا ومع التفاضل في المال  
دون الربح وعكسه وبيع بعض المال دون بعض وبخلاف الجنس كدنانير من احدىها ودرهم  
من الآخر وبخلاف الوصف كبيض وسود وان تفاوتت قيمتهما والربح على ما شرطوا مع  
عدم الخلط استناد الشركة في الربح الى العقد لا المال فلم يشترط مساواة واتحاد وخلط  
ويطالب المشتري بالثمن فقط لعدم تضمن الكفاية ويرجع على شريكه بحصته منه ان ادى ثمنه  
اي مع بقاء مال الشركة والا فالشركة خاصة لئلا يصير مستديرا على مال الشركة بلا اذن بحسب  
وتبطل الشركة بهلاك المالكين او احدى قبل الشراء والهالك على مال له قبل الخلط وعليها بعده  
وان اشترى احدىها بماله وهلك مال الشركة بعده مال الآخر قبل ان يشتري به شيئا  
بالمشتري بافتتح بينهما شركة عقد على ما شرطوا ورجع على شريكه بحصته منه اي من الثمن اقيام  
الشركة وقت الشراء وان هلك مال احدىها ثم اشترى الآخر بماله فان صرحا بالوكالة في عقد  
الشركة بان قال على ما اشتراه كل منهما بماله هذا يكون مشتركا ثم صدر شرعيه فالمشتري  
مشارك بينهما على ما شرطوا اصل المال لا الربح لصيرورتها شركة ملك لبقا الوكالة المخرج  
بها ويرجع بحصته ثمنه والا اي وان ذكر مجرد الشركة ولم يتصاذا على الوكالة فيها ابن كمال  
فهو لمن اشتراه خاصة لان الشركة لما بطلت بطل ما في ضمنها من الوكالة وتقتصد  
باستراط دراهم مسماة من الربح لاحدهما لقطع الشركة كما مر لا لانه شرط لعدم فسادهما  
بالشرط وظاهر بطلان الشرط لا الشركة بحسب مقتضى قلت صرح الشرط بالشرعية وابن  
الكمال بفساد الشركة ويكون الربح على قدر المال ولكل من شريك العنان والمفاوضة ان  
يس تاجر من يتجر له او يحفظ المال ويبضع اي يدفع المال بضاعة بان يشترط الربح  
لرب المال ويودع ويعير ويضارب لانها دون الشركة فتضمنتها ويوكل اجنبيا ببيع وشراء  
ولو نهاه المفاوض من الآخر صح نهيته بجره ويبيع بما عثر وهان خلاصة بنقد ونسيئة تزاوية  
ويسافر بالمال له حمل او لا هو الصحيح خلافا للاشياء وقيل ان له حمل يضمن والا لا ظهر  
وموئنه السفر والكر من راس المال ان لم يربح خلاصة لا يملك الشريك الشركة الا باذن

شريكه

شريكه جوهره ولا الرهن الا باذنه او يكون هو العاقد في موجب الدين وح فيصح اقراره بالرهن  
والا رتھان سراج ولا الكتابة والاذن بالتجارة وتزويج الائمة وهذا كله لو عنا نا اما المفاوض  
فله كل ذلك ولو فاض ان باذن شريكه جاز ولا تتعقد عنا نا بحسب ولا يجوز لها في عنا نا  
ومفاوضة تزويج العبد ولا الاعتناق ولو على مال ولا الهبة اي لتوب ونحوه فلم يجز  
في حصته شريكه وجاز في نحو لحم وخنزير وفاكهة ولا الهبة الا باذن شريكه اذ فاضل حيا  
فيه سراج وفيه واذا قال له اعمل براك فله كل تجارة الا القرض والهبة وكذا كل ما  
كان اتلا فالل مال او كان تمليك للمال بغير عرض لان الشركة وضعت للاسترباح  
وتوابعه وما ليس كذلك لا ينتظمه عقدها وصح بيع شريك مفاوض من تود شهادته له  
كأنه وابيه وينفذ على المفاوضة اجماعا لا يصح اقراره بدين فلا ينفذ على المفاوضة عنده  
بنزائية وفي الخلاصة اقر شريك العنان بجارية لم يجز في حصته شريكه ولو باع احدهما  
ليس للآخر اخذ ثمنه ولا الخصومة فيما باعه او ادانه وهو اي الشريك امين في المال فيقبل  
قوله بيمينه في مقدار الربح والخسران والضمايع والدفع لشريكه ولو ادعاه بعد موته كما  
في البحر مستدلا بما في وكالة الوالدية كل من حكمي امرا لا يملك استينافه ان فيه ايجاب الضمان  
على الغير لا يصدق وان فيه نفق الضمان عن نفسه صدق انتهى فيحفظ هذا الضابط ويضمن  
بالتعدي وهذا حكم الامانات وفي الحائنة التقييد بالمكان صحيح فلو قال لا تجاوز خوارزمر  
فجاز ضمن حصته شريكه وفي الاشياء نهي احدى شريكه عن الخروج وعن بيع النسيئة جاز  
كما يضمن الشريك عنا نا او مفاوضة بحسب موته بمجهلا بضمي صاحب على المذهب والقول  
بخلافه كما في وقف الحائنة ويسمي في الوديعة خلافا للاشياء في المحيط قد وقع  
حادثتان الاولى نيه عن البيع نسبة فباع فاجبت بنفاذه في حصته وتوقفه في حصته  
شريكه فان اجاز فالربح لها الثانية نيه عن الاخراج فخرج فاجبت انه غاصب  
حصته شريكه بالاخراج فينبغي ان لا يكون الربح على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشركة  
ثم وفيه تفريع على كونه امانة ما سئل قاري الهداية عن طلب محاسبة شريكه فاجاب  
لا يلزم بالتفصيل ومثله المضارب والوصي والمتولي ثم قال وقضاة زماننا ليس لهم قصد  
بالمحاسبة الا الوصول الى سحت المحصول واما تقبل وتسمى شركة صنایع واعمال وابدان  
ان اتفق صانعان حيا طان او حيا ط وصبا ع فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان على ان يتقبلا  
الاعمال التي يمكن استحقاتها ومنه تعليم كتابة وقران وفقه على المفتي بخلاف شركة  
دالين ومغنيين وشهود محاكم وقرا مجالس ونخاز وعواظ وسوال لان التوكيل بالسوال  
لا يصح قتيبه واشباهه ويكون الكسب بينهما على ما شرطوا مطلقا في الاصح لانه ليس بنسخ بل  
بدل عمل فصيح تقويمه وكل ما تقبله احدهما يلزمهما وعلى هذا الاصل فيطالب كل واحد  
منهما بالعمل ويطالب كل منهما بالاجر ويبيد افعنها بالدفع اليه اي الى احدىها والحاصل من  
اجز عمل احدهما بينهما على الشرط ولو اخرج مريضا او مسافرا او امتنع عمدا بلا عذر لان الشرط

العرض صح

مطلوب من الشريك عن الخروج

مطلوب من الشريك عن المغنيين وشهود محاكم



مطلق العمل لا عمل القابل الا ترى ان القصار لو استعان بغيره او استأجره استحق الاجر  
بما زيه واما وجوه هذا رابع وجوه شركة العقد ان عقدها على ان يشترى انواعا وانواعا  
بوجوهها اي بسبب وجاهتها ويبيعا فاحصل بالبيع يدفعان منه ثمن ما اشترى بالنسيئة  
وما بقي بينهما ويكون كل منهما من الثقل والوجود عنانا ومفاوضة ايضا بشرطه السابق  
واذا اطلقت كانت عنانا وتنضم شركة كل من الثقل والوجود الوكالة لا اعتبارها  
في جميع انواع الشركة والكفالة ايضا اذا كانت مفاوضة بشرطها والرجح فيها على  
ما شرط من مفاوضة المشتري بفتح الراء او مثالثته ليكون الزم بقدر الملك ليلا  
يودي المرحم ما لم يضمن بخلاف العنان كما مرو في الدرر لا يستحق الزم الا باحدى  
ثلاثة بآل او عمل او تقبل **فصل في الشركة الفاسدة لا تصح شركة في**  
**احتطاب واحتشاش واصطياد واستقفا وسائر مباحات كاحتشاش من جبال**  
**وطلب معدن من كنز وطيح اجر من طين مباح لمقتنهما الوكالة والنزك في اخذ المباح**  
**لا يصح وما حصله احدهما فله وما حصله معا فلهما نصفين ان لم يعلم ما لكل وما**  
**حصله احدهما باعانة صاحبه فله ولصاحبه اجر مثله بالغا ما بلغ عند محمد وعند**  
**ابي يوسف لا يحاقر به نصف ثمن ذلك قيل فقد يجرهم قول محمد يؤذن باختياره تنه**  
**وعتايه والرجح في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا عبرة بشرط الفصل فلو كل المال**  
**لاحداهما فلاخر اجر مثله كالودفع دابته لرجل ليوجرها والاخر بينهما فالشركة فاسدة**  
**والرجح للمالك وللآخر اجر مثله وكذلك السفينة والبيت ولو لبييع عليها البر فالرجح**  
**لرب البر وللآخر اجر مثل الدابة ولو للاحدهما بفعل وللآخر بعير فالاجر بينهما على مثل**  
**ما اجر البغل والبعير ثم تبطل الشركة اي شركة العقد بموت احدهما علم الاخر او لا**  
**لانه عزل حكمي ولو حكم بان قضى لمحاقر مرتدا وتبطل ايضا بانكارها وبقوله لا اعمل**  
**معك فتح وبفسخ احدهما ولو المال عروضيا بخلاف المضاربة هو المختار بآراءه خلافا**  
**للزيلي ويتوقف على علم الآخر انه عزل قصدي ويجوز فيه مطبقا فالرجح بعد ذلك**  
**للعامل لكنه يتصدق بمنح مال المحنون تاخر خايته ولم يترك احدهما مال الاخر بغير**  
**اذنه فان اذن كل فاديا معا او جهل ضمن كل نصيب صاحبه وقفا صا او رجع**  
**بالزيادة وان اديا متعاقبا كان الضمان على الثاني علم باءا صاحبه او لا كما لو**  
**بأداء الزكاة او الكفارة اذا دفع للفقير بعد اداء الامر بنفسه لان فعل الامر عز**  
**حكمي وفيه لا يشترط العلم خلافا لما اشترى احد المتفاوضين امة باذن الآخر**  
**صريحا فلا يكفي سكوت ليطاها فهي له لا لشركته بلا شيء لتضمن الاذن بالشرا للوطي الهبة**  
**اذ لا طريق لحمل الابها لحرمة وطى المشتركة وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة وقالا يلزمه**  
**نصف الثمن والبايع والمحقق اخذ كل بثمانها وعقرها لتضمن المفاوضة للكفالة ومن**  
**اشترى عبدا مثلا فقال له آخر اشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان**

مطل  
هبة المتاع فيما لا يقسم جائزة

بعده صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خبي عند العلم به ولو قال اشركني  
فيه فقال نعم ثم لقيه آخر وقال مثله واجيب بنعم فان كان القايل عالما بمشركة  
الاول فله ربحه وان لم يعلم فله نصفه لكونه مطلوبه شركة في كامله وحينئذ خرج  
العبد من ملك الاول ما اشترى من اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك فقال نعم  
جازا بشيائه وفيها تقبل ثلاثة عملا بلا عقد شركة فعلمه احدهم فله ثلث الاجر ولا شيء  
للاخرين **فروغ** القول لمنكر الشركة برهن الورثة على المفاوضة لم تقبل حتى يبرهنوا  
انه كان مع الحي في حياة الميت برهنوا على الارث والحي على المفاوضة قضى له بنصفه  
فتح تصرف احد الشريكين في البلد والاخر في السفر واراد القسمة فقال ذواليد قد استقرضت  
انفا فالقول له ان المال في يده شرا واكرما فباعوا ثمرته ودفعوه لاحدهم ليحفظه فدسه  
في التراب ولم يجده حلف فقط دفعه لآخر ما لا اقرضه نصفه وعقد الشركة في الكل فشري  
امتعة فطلب رب المال حصته ان لم يصبر لئنه اخذ المتاع بقيمة الوقت بينهما متاع على دابة  
في الطريق سقطت فالتوى احدهما بغيبته الاخر خوفا من هلاك المتاع او نقصه رجع بحصة  
قنية دابة مشتركة قال البيطارون لا بد من كيهما فكواها الحاضر لم يضمن دارين اثنين  
سكن احدهما وخربت ان خربت بالسكنى ضمن طاحون مشتركة قال احدهما لصاحبه عمرها  
فقال هذه العمارة تكفي لارضى بعمارتك فعمرها لم يرجع خواهر الفتاوى وفي السراجية  
طاحون مشتركة انفق احدهما في عمارتها فليس بمطوع ولو انفق على عبد مشترك او ادى  
خارج كرم مشترك فهو مطوع الكل من منحه المص **قلت** والضابط ان كل من اجبر  
ان يفعل مع شريكه اذا فعله احدهما بلا اذن فهو مطوع والا لا ولا يجبر الشريك على  
العمارة الا في ثلاث وصى وناظر وضرة تغدر قسمة كسرى ونهر وممرته قناه ونير  
ودولاب وسفينة معينة وحائط لا يقسم اساسه فان كان الحائط يحتمل القسمة  
ويبنى كل واحد في نصيبه الستة لم يجبر والا جبر وكذا كل ما لا يقسم كحمام وخائب  
وطاحون وتماحه في متفرقات قضا البحر والعيني والاشياء وفي غصب المحتجب زرع بلا  
اذن شريكه فدفع له نصف البذر ليكون الزرع بينهما قبل النبات لم يجز وبعده جاز وان  
اراد قلعه يقاسمه فقلعه من نصيبه ويضمن الزرع نقصان الارض بالقلع والصواب  
نقصان الزرع وفي قسمة الاشياء المشترك اذا انهدم المشترك فابى احدهما العمارة  
فان احتمل القسمة لاجر وقسم والا بنى فاجر ليجمع وتامة في شركة المنظومة المجبة وفيها  
• باع شريك شقصه لآخر • ولو بلا اذن شريك ناظر •  
• فيما عدا الخلط والاختلاط • جوز ذاك البيع والتعاطي •  
• ثم الشريك ههنا لوباعا • حصته من غرضه وابتا عاه •  
• ذلك منه الاجنبي واهلكا • وكان ذا بغير اذن الشريك •  
• فان يشاوا ضمنوا الشريك ا • من اشترى منه على ما قدر روي •

مطل  
سكن الشريك في الارض فحقت

مطل  
لا يجبر الشريك الا في

مطل  
زرع بلا اذن شريك







مطلب  
لا يضر البناء للبحر  
لمصلحة

فيه حيث لا يكون مسجدا الا اذا شرط الطريق زيلعي **فرع** لو بنى فوقه بيتا للامام  
لا يضر لانه من المصالح اما لو تمت المسجد به شراراد البناء منع ولو قال عنيت ذلك لم  
يصدق تأخر خانيه فاذا كان هذا في الواقع فكيف بغيره فيجب هدمه ولو على جدار  
المسجد ولا يجوز اخذ الاجرة منه الا ان يحمل شيئا منه مستغلا ولا سكني بزازيه **ولو خرب**  
**ما حوله واستغنى عنه بقي مسجدا** عن الامام والثاني ابدال الى قيام الساعة وبه يفتي حاكمة  
القدس **وعاد الى الملك** اي ملك الباني او ورثته **عند محمد** وعن الثاني ينقل الى مسجد  
آخر باذن القاضي ومثله في الخلاف المذكور حيث شئس المسجد وحصره مع الاستغناء عنها  
وكذا الرباط والبيت اذا لم يفتفع بهما فيصرف وقف المسجد والرباط والبيت والخوض  
الى اقرب مسجد او رباط او بيت او حوض اليه تفريع على قولها مدر وفيها وقف ضبيعة  
على الفقهاء وسلمها للمتولي شر قال لوصيه اعط من غلتها فلانا فلانا فلانا فلانا لم يصح خروج  
عن ملكه بالتسجيل فلو قبله صح **قلت** لكن سيحى معن يافتاوى مؤيد زاده ان اللوا وقف  
الرجوع في الشروط ولو سجد لا تخد الواقف والجهة وقيل من سوسم بعض الوقوف عليه  
بسيب خراب وقف احدهما جاز الحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانهما  
ح كشي واحد وان اختلف احدهما بان بنى رجلان مسجدين او رجل مسجدا ومدرسة ووقف  
عليهما اوقافا لا يجوز له ذلك **ولو وقف الفقار بيقه والوتة** بفتحتين عبيده المراثون صح ذلك  
استحسانا تبعا للفقار وبيان وقف القن على مصالح الرباط خلاصة ونفقة وجنايته في مال  
الوقف ولو قتل عمدا لا قود فيه بزازيه بل تجب قيمته ليشترى بها بدل كما صح وقف مشاع  
**قضى بجوازه** لانه مجتهد فيه فلم يخفى المقلدان يحكم بصحة وقف المشاع وبطلانه لاختلاف الترجيح  
واذا كان في المسئلة قولان مصححان جاز القضاء والافتاء باحدهما تحجى وقص وكما صح ايضا  
وقف كل منقول **فصدا فيه تعامل للناس كفا** وس قدوم بل ودرهم ودنانير **قلت**  
بل ورد الامر للقضاء بالحكم به كما في معروضات المفتي الى السعود وسكيل وموزون فينياع  
ويبرقع ثمة مضاربة او بضاعة فعلى هذا لو وقف كرا على شرط ان يقرضه لمن لا يذكر له ليزرع  
لنفسه فاذا ادرك اخذ مقداره ثم اقرضه لغيره وهكذا جاز خلاصه وفيها وقف بقرة  
على ان ما خرج من لبنها وسمتها للفقراء ان اعتادوا ذلك رجوت ان يجوز **وقدر وجنازة**  
ونيا بها ومصحف وكتب لان التعامل يترك به القياس لحديث ما رواه الحون حسنا فهو  
عند الله حسن بخلاف ما لا تعامل فيه كثيرا بومتاع وهذا قول محمد وعليه الفتوى اختيار  
والحق في البحر السفينة بالمتمتع وفي النزازية جاز وقف الاكسية على الفقراء فتدفع  
اليهم شيئا ثم يرد ونها بعده وفي الدرر وقف مصحفا على اهل مسجد للقرأة ان يحصون  
جاز وان وقف على المسجد جاز ويقرأ فيه ولا يكون محصورا على هذا المسجد وبه عرف حكم  
كتب الاوقاف من محالها للانتفاع بها والفقراء بذلك يستولون فان وقفها على مستحق  
وقفه لم يجز نقلها وان على طلبة العلم وجعل مقرها في خزائنه التي في مكان كذا فهي

مطلب  
نقل كتب الوقف

جواز النقل تردد **نهر** ويبدا من غلته **بجارتها** شر ما هو اقرب لعمارة كمام مسجد ومدرسة  
مدرسة يعطون بقدر كفايتهم نهر السراج والبساط كذلك الى اخر المصالح وتما في البحر  
**وان لم يشترط الواقف** لشوقه اقتضا وقطع الجهات للعمارة ان لم يخف ضرر بيت  
فتح فان خيف كمام وخطيب وفرش قد سوا فيعطوا الشروط لهم واما الناظر والكاتب  
والجاني فان عملوا من العمارة فلم اجرة عملهم لا الشروط بحسب قال في النهر وهو الحق  
خلاف لما في الاشياء وفيها عن الذخيرة لوصف الناظر لهم مع الحاجة الى التغير ضمن  
وهل يرجع عليهم الظاهر لا لتعديده بالدفع وما قطع للعمارة ليسقط راسا وفيها لو شرط  
الواقف تقديم العمارة نهر الفاضل للفقراء والمستحقين لزوم الناظر اسكان قدر  
العمارة في كل سنة وان لم يحتج الا ان لجواز ان يحدث حدث ولا غلة بخلاف ما اذا  
لم يشترط فيلحفظ الفرق بين الشرط وعدمه وفي الوهبانية لوزاد المتولى دانقا على  
اجرا المثل ضمن الكل لوقوع الاجارة له وفي شرحها للشريل الى عند قوله **هـ**  
**هـ** ويدخل في وقف المصالح قيم **هـ** خطيب امام والمؤذن يعبر **هـ**  
الشعائر التي تقدم شرط ام لم يشترط بعد العمارة هي امام وخطيب ومدرس ووقاد  
وفرش ومؤذن وناظر وثمان زينة وقناديل وحصر وما وضوء وكلفة نقله للمبضاة  
فليس مباشر وشاهد وشاد وجاب وخازن كتب من الشعائر فتقدمهم في دفتر المحاسبات  
ليس بشرعي ويقع الاشتباه في بواب ومن ملاقي قال في البحر **قلت** ولا تردد في تقديم  
بواب ومن ملاقي وخادم مطهرة انتهى **قلت** انما يكون المدرس من الشعائر لو مدرس  
المدرسة كما مر اما مدرس الجامع فلا لانه لا يتعطل لغيبته بخلاف المدرسة حيث تفعل  
اصلا وهل ياخذ ايام البطالة كعيد ورمضان لم اره وينبغي الحاقه ببطالة القاضي  
واختلفوا فيها والاصح انه ياخذ لانها للاستراحة اشباه من قاعدة العادة محكمة وسيجي  
ما لو غاب فيلحفظ **ولو كان** الموقوف **دارا فعمارة على من له السكنى** لو تعدد ذابن ماله لامن  
الغلة اذ العزم بالغنم درر ولم يزد في الاصح يعني انما تجب العمارة عليه بقدر الصفة  
التي وقفها الواقف **ولو ابي** من له السكنى **وعجز** لفقوه **عمر الحاكم** اي اجرها الحاكم  
منه او من غيره وعمرها **باجرتها** العمارة الواقف ولم يزد في الاصح الا برضي من له السكنى  
ذيلعي ولا يحجب الا بي على العمارة ولا تضع اجارة من له السكنى بل المتولى او القاضي  
**نهر دها** بعد التغير **الى من له السكنى** رعاية للحقين فلا عمارة على من له الاستغلا  
لانه لا سكني له فلو سكن هل تلزمه الاجرة الظاهر لا لعدم الفائدة الا اذا احتج  
لعمارة فياخذها المتولى ليعمر بها ولو هو المتولى ينبغي ان يجبر القاضي على عمارة  
مما عليه من الاجر فان لم يفعل نصب متوليا ليعمرها ولو شرط الواقف غلتها له وموتها  
عليه صحا وهل يجبر على عمارتها الظاهر لا نهر وفي الفتح لو لم يجد القاضي من  
يستاجرها لم اره وخطري ان يخبره بين ان يعمرها او يرد هالورثة الواقف

مطلب  
وقف المحاسبات



قلت فلو هو الوارث له اراد وفي فتاوى قارى الهداية ما يفيد استبداله او رد ثمنه  
للورثة او الفقراء **وصرف** الحاكم والمتولى حاوى **نقصته** او ثمنه ان تعذرت اعاده عينه  
الى عمارته ان احتاج **والاحفظه لاحتاج** الا اذا خاف ضياعه فيبيعه ويمسك  
ثمنه لاحتاج حاوى **ولا يقسم** النقص او ثمنه **بين متحق الوقف** لان حقهم في المنافع لا  
العين **جعل شئ** اى جعل الباقي شيئا من **الطريق مسجد** لصيقه ولم يضر بالمأرب **جاز**  
لانها للمسلمين **كعكسه** اى يجوز عكسه وهو ما اذا جعل في المسجد ممر لتعارف اهل  
الامصار في الجوامع و **جاز** لكل احد ان يمر فيه حتى الكافى الا الجنب والحائض والدراب  
ز يلجى **كما جاز جعل** الامام **الطريق مسجد** **الاعكسه** لجواز الصلاة في الطريق لا المرور  
في المسجد **توجد ارض** ودار وحانوت **يجنب مسجد ضايق على الناس** بالقيمة **كرها** **در**  
وعاديه **جعل** الواقف **الولاية لنفسه** **جاز** بالاجماع وكذا لو لم يشترطها لاحد فالولاية له  
عند الثاني وهو ظاهر المذهب **نهر** خلافا لما نقله المصنف لوصيه ان كان والا فللحاكم  
فتاوى ابن نجيم وقارى الهداية **ويصح** وجوبا بزيادة **لو** الواقف **در** فقيره  
بالاولى **غير مأمون** او عاجزا او ظهريه فسق كشر بخر ونحوه فتح او كان يصرف ماله  
في الكفاية **بحثا وان شرط عدم نفعه** او ان لا ينزعه قاض ولا سلطان لمخالفته حكم الشرع  
فيبطل كالوصى فلو ما موثقا لم نفع بولاية غيره **اشباه** **وجاز جعل علة الوقف** او الولاية  
**لنفسه** عند الثاني وعليه الفتوى **وجاز شرط الاستبدال** به ارضا اخرى **او شرط**  
**بيعه** ويشترى بثمنه ارضا اخرى **اذا اشافا** **فأفعل** **صارت** **الثانية** **كالاولى** في  
**شرائطها** وان لم يذكرها **ثم لا يستبدلها** **بثالثه** **لان** حكم ثبت بالشرط والشرط وجد  
في الاولى **لا الثانية** **واما** الاستبدال ولو للمساكين **ال بدون الشرط** **فلا يملكه القاضى** **در**  
وشرط في البحر خروجه عن الانتفاع بالكلية وكون البدل عقارا والمستبدل قاضى  
الجنة المفسر يذى العلم والعمل وفي النهر ان المستبدل قاضى الجنة فالتقسيم بطنينه فلا  
يجب ضياعه ولو بالدراهم والدنانير وكذا الوشرط عدمه وهي احدى المسائل السبع  
التي يخالف فيها شرط الواقف كما بسط في الاشباه وزاد ابن المصنف في زواجره ثامنة  
وهي اذ ارض الواقف وراى الحاكم ضم مشارف جاز كالوصى وعزاهم الانتفع الوسايل وفيها  
لا يجوز استبدال العامر الا في اربع **قلت** لكن في معروضات المفتى الى السعود  
ان في سنة احدى وخمسين **وتصح** **در** **الامر الشريف** يمنع استبدال امرات  
يصير باذن السلطان **بتع** **التج** **صدر** **الشرعية** انتهى فليحفظ وفيها ايضا لو شرط  
الواقف العزل والنصب وسائر التصرفات لمن يتولى من اولاده ولا يدر اخلهم احد من  
القضاة والامراء وان داخلهم فعليهم لعنة الله هل يمكن مدخلتهم فاجاب بانه في  
سنة اربع واربعين **وتصح** **در** **هذه** **الوقفيات** **المشروطة** **هكذا** **فالمتولى** **لو**  
من الامراء **يعرضون** **للدولة** **عليه** **على مقتضى** **الشرع** **ومن** **دونهم** **رتبة** **يعرض** **بارايم**

مطل  
فان في المفتى او السعود

مع قضاة البلاد على المشروع من المواد لا يخالف القضاة المتولين ولا المتولون القضاة  
بهذا ورد الامر الشريف فالواقفون لو ارادوا اى ضا دصد ريصدر واذا اخلهم  
القضاة والامراء فعليهم اللعنة قهرا للمعروف لما تقر بان الشرايط المخالفة للشرع  
جميعها لغو وباطل انتهى فليحفظ **بني على ارض ثم وقف البناء** قصد ابدونها **ان الارض**  
**ملوكة لا يصح** وقيل يصح وعليه الفتوى سئل قارى الهداية عن وقف البناء والغراس  
بلا ارض فاجاب الفتوى على صحة ذلك ورجه شارح الوهبانية واقره المصنف معللا  
بانه منقول فيه تعامل فيتعين به الافتاء **وان موقوفة على ما عين البناء** **جاز** **تبع**  
**اجماعا وان** الارض **لجهة اخرى** **فختلف** **فيه** **والصحيح** الصحة كما في المنظومة المحببة  
وسئل ابن نجيم عن وقف الاشجار بلا ارض فاجاب يصح لو الارض وقفها ولو لغير  
الواقف وسئل ايضا عن البناء والغراس في الارض المحتكرة هل يجوز بيعه ووقفه  
وهل يجوز وقف العين الموهونة او المستأجرة فاجاب نعم وفي البرازية لا يجوز  
وقف البناء ارض عارية واجارة واما حكم الزيادة في الارض المحتكرة ففي المنية  
حانوت الرجل في ارض وقف فابى صاحبه ان يستأجر الارض باجر مثل ان العمارة  
لورفعت تستأجر بالكثر مما يستأجره امر برفع العمارة ويؤجر لغيره والا تترك في  
يده بذلك الاجر ومثله في البحر وفيه لو زيد عليه ان اجارته مشاهرة تقسح عند راس  
الشهر ثم ان ضرر رفع البناء لم يرفع وان لم يضر رفع او يملكه القيم برضى المستأجر  
فان لم يرض يبق الى ان يخلص ملكه محيط ببقى لواجارته مساهمة او مدة طويلة والظاهر  
انه لا تقبل الزيادة دفعا للضرر عليه ولا ضرر على الوقف لان الزيادة انما كانت بسبب  
البناء لا الزيادة في نفس الارض انتهى واما وقف الاقطاعات ففي النهر لا يجوز الا  
اذا كانت الارض مواتا او ملكا للامام فاقطعها رجلا قال واغلب **واقف** **الامر** **بمصر**  
انما هو اقطاعات يخلونها مشتراة صورة من وكيل بيت المال وفي الوهبانية  
**ولو وقف السلطان من بيت مالنا** **لمصلحة** **عمت** **يجوز** **ويؤجر** **در**  
**قلت** وفي شرحها للثربلاى وكذا يصح اذ نه بذلك ان فتحت عنوة لاصلاح النقا  
ملك ما لكها قبل الفتح **اطلق** **القاضى** **بيع** **الوقف** **غير المسجد** **لو ارث** **الواقف** **فباع**  
**صح** وكان حكما ببطالان الوقف لعدم تسجيله حتى لو باع الواقف او بعضه او رجع عنه  
ووقفه لجهة اخرى وحكم بالنا في قبل الحكم بلزوم الاول صح الثاني لو وقع في محل  
الاختباء وكما حققه المصنف وافتى به تنوع الشخ وقارى الهداية والمولى الى السعود  
**قلت** لكن حملة في النهى على القاضى المجتهد فراجع **ولو اطلق القاضى البيع لغيره** اى  
غير الوارث **لا يصح** **بيعه** **لانه** **اذا** **بطل** **عاد** **الى** **ملك** **الوارث** **وبيع** **مال** **الغير** **لا يجوز**  
**در** **يعنى** **بغير** **طريق** **شرعى** **لما** **فى** **العمادية** **باع** **القيم** **الوقف** **بامر** **القاضى** **ورايه**  
**جاز** **قلت** **واما** **المسجل** **لو انقطع** **ثبوته** **واراد** **اولاد** **الواقف** **ابطاله** **فقال** **المفتى**



ابو السحود في معروضاته قد منع القضاة من استماع هذه الدعوى انتهى فليحفظ الوقف  
في مرضه وتكلمه فيه من الثلث مع القبض فان خرج الوقف من الثلث او اجاز الوارث  
نفذ في الكل والابطال في الزائد على الثلث ولو اجاز البعض جاز بقدره وبطل وقف  
راهن معسر ومريض مديون بحيط بخلاف صحيح لو قبل الحجر فان شرط وقاد ينفذ  
من غلته صحيح وان لم يشرط يوفي من الفاضل عن كفايته بلا سرف ولو وقفه على غيره  
فغلته لمن جعله له خاصة فتاوى بن نجيم **قلت** قيد بالحيط لان غير المحيط يجوز  
في ثلث ما بقي بعد الدين لولده ورثته والا ففي كله فلو باعها القاضى ثم ظهر مال شري  
به ارض بدلها وتماه في الاسعاف من باب وقف المريض وفي الوهبانية  
وان وقف الموهون فافتكه يحسن فان مات عن عين تفي لا يغير  
اي والا فيبطل او للغلة يجهل فليتأمل **قلت** لكن في معروضات المفتي ابو السحود  
سئل عن وقف على اولاده وهرب من الدين هل يصح فاجاب لا يصح ولا يلزم القضاة  
منوعون من الحكم وتسجيل الوقف بمقدار ما شغل بالدين انتهى فليحفظ **الوقف على**  
**ثلاثة اوجه** اما للفقراء او للاغنيا ثم للفقراء او يستوي فيه الفريقان كرباط وخان  
ونقابر وسقايات وقناطر ونحو ذلك كساجد وطاحون وطست لاحتياج الكل  
لذلك بخلاف الادوية فلم تجز لغنى بلا تقسيم او تنصيص فيدخل الاغنيا تبعاً للفقراء فنيه  
**فخرج** اقر بوقف صحيح وبانه اخرج من يده ووارثه يعلم خلافاً لجاز الوقف ولا تسمع  
دعوى وارثه قضا درر وفي المنظومة الوهبانية في ذلك قوله **قال**  
**وتبطل اوقاف امرء بارتداد** فحال ارتداد من لا وقف اجدر  
**فصل** في اعي شرط الواقف في اجارته فلم يزد القيم بل القاضى لانه ولاية  
النظر لفتيى وغايب وميت فلو اهل الواقف مدتها فيل تطلق الزيادة للقيم وقيل  
تقييد بمسئلة مطلقاً وبها اي بالنسبة يفتى في الدار وثلاث سنين في الارض الا اذا كانت المصلحة بخلاف  
ذلك وهذا ما يختلف زماناً وموضعاً وفي البرازية لو احتيج لذلك بعقد عقوداً فيكون  
العقد الاول لازماً لانه ناجز والثاني لانه مضاف **قلت** لكن قال ابو جعفر الفتوى  
على ابطال الاجارة الطويلة ولو بعقد ذكره الكرماني في الباب التاسع عشر واقره قدرى  
افندى وسيجيى في الاجارة ويوجر باجر المثل فلا يجوز بالاول ولو هو المستحق قارى الهذلية  
الانقصان ليسير واذا لم يرغب فيه الا بالاكل اشياء فلو رخص اجره بعد العقد لا يفسخ  
العقد للزوم الضرر ولو اذ اجره على امر مثله قبل بعقد ثانياً به على الاصح في الاشياء  
لو زاد اجر مثله في نفسه بلا زيادة احد فليمتوى فسحها به يفتى وما لم يفسخ فله المسمى  
وقيل لا يعقد بزيادة واحدة واحدة تعيناً فانها لا تعتبر وسيجيى في الاجارة والمتاجر  
الاول اولى من غيره اذا قبل الزيادة والموقوف عليه الغلة او السكنى لا يملك الاجارة ولا  
الدعوى لو غصب منه الوقف الابتدائية او اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه

الفتوى عماديه لان حقه في الغلة لا العين وهل يملك السكنى من يستحق الربيع في الوهبانية  
وفي شرحها للشرنبلالي والتحريم نعم والموقوف اذا اجره المتولى بدون اجر المثل ثم المتأجر  
لا المتولى كما غلط فيه بعضهم **ثم** ما اى تمام اجر المثل كاب وكذا وصى خاتمه اجر منزل  
صغيرة بدونه فانه يلزم المتاجر تمامه اذ ليس لكل منها ولاية الخط والاسقاط وفي  
الاشياء عن القنية ان القاضى يامر بالاستيجار باجر المثل وعليه تسليم زود السنين  
الماضية ولو كان القيم ساكتاً مع قدرته على الرفع للقاضى لا غرامة عليه وانما هي على المتاجر  
واذا ظفر الناظر بالساكن فله اخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه انتهى فليحفظ  
**قلت** وقيد باجارة المتولى لما في غصب الاشياء لوجر الغاصب ما منفعه مضمونة  
من مال ووقف او يتم او معد فعلى المتاجر المسمى لا اجر المثل وعلى الغاصب رد ما قبضه  
لا غير لتأويل العقد انتهى فليحفظ **يفتى بالضان في غصب عقار الوقف وغصب منافع**  
او اذ لا فيها كما لو سكن بلا اذن او اسكنه المتولى بلا اجر كان على الساكن اجر المثل ولو غير  
معد للاستغلال به يفتى صيانة للوقف وكذا منافع مال اليتيم درر وكذا يفتى بكل ما هو ارفع  
للووقف فيما اختلف العلماء فيه حاوى القدسي ومتى قضى بالقيمة شري بها عقاراً اخر  
فيكون وقفاً بدل الاول والذي تقبل فيه الشهادة حسنة بدون الدعوى اربعة عشر  
على ما في الاشياء منها الوقف لان حكمه التصديق بالغلة وهو حق الله بقى لو الوقف على معينين  
هل تقبل بلا دعوى في الخاتمة ينبغي لا اتفاقاً وفي شرح الوهبانية للشيخ حسن وهذا التخصيص  
هو المختار وفي التاتارخانية ان هو حق الله تقبل والا لا بالدعوى فليحفظ **قلت**  
لكن بحث فيه ابن السخنة ووفق المصنف بقبولها مطلقاً لثبوت اصل الوقف لما له للفقراء  
بأشراط الدعوى لثبوت الاستحقاق لما في الخاتمة لو كان ثمة مستحق ولم يدفع له شيء من  
الغلة وتصرف كلها للفقراء **قلت** ومفاده انه لو ادعى استحقاق مع انها لا تسمع منه على  
المفتى به الا بتوليته كما مر فتدبر وفي الاشياء لنا شاهد حسنة في اربعة عشر وليس لنا  
مدع حسنة الا في دعوى الموقوف عليه اصل الوقف تسمع فانها تسمع عند البعض والمفتى به لا  
الا بتولية فاذا لم تسمع دعواه فالاجنبى اولى انتهى وقد مر فتنبه **ويستتر** في دعوى الوقف  
**بيان الواقف** ولو الوقف قد عاى **الصحيح** بوزار به ليلا يكون اثباتاً للمجهول وفي العادة يقبل  
وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة النساء الرجال والشهادة بالشهرة لاثبات  
اصله وان مر حوايه اي بالسامع في المختار ولو الوقف على معينين حفظاً لا اوقاف  
القديمة عن الاستهلاك بخلاف غيره لا تقبل بالشهرة لاثبات شرائطه في الاصح درر  
وغيرها لكن في المجتبى المختار قبولها على شرائطه ايضاً واعتمده في العراج واقره الشرنبلالي  
وقواه في الفتح بقولهم يسلك بمنقطع الثبوت المجهولة شرائطه ومصارفه ما كان عليه  
في دواوين القضاة انتهى وجوابه ان ذلك للضرورة والمدعى اعم بحج وبيان المصنف  
كقولهم على مسجد كذا من اصله لتوقف صحة الوقف عليه فتقبل بالسامع وبعض مستحقه وكذا

الشهادة حسنة

شهادة بيان الواقف



بعض الورثة ولا ثالث لهما كما في الاشياء قلت وكذا لو ثبت اعساره في وجه احد  
 الغرماء كما سيجي فتأمل وقالوا قبل بينة الافلاس بغية المدعي وكذا بعض الاولياء  
 المتساويين يثبت الاعتراض لكل كمالا وكذا الامان والقود وولاية المطالبة بازالة الضرر  
 العام عن طريق المسلمين والتبع يقتضي عدم الحصر ثم انما ينتصب احد الورثة خصما عن  
 الكل لو دعوى دين لا عين فالمرئى به فيحفظ **بانتصاب خصما عن الكل** اي اذا كان  
 وقف بين جماعة وواقفه واحد فلو احدى منهم او وكيله الدعوى على واحد منهم او وكيله  
**وقيل لا ينتصب** فلا يصح القضاء الا بقدر ما في يد الحاضرين وهذا اي انتصاب  
 بعضهم اذا كان اصل الوقف ثابتا والا فلا ينتصب احد المتخفين خصما وتماه  
 في شرح الوهبانية اشترى المتوفى بمال الوقف دارا للوقف لا تلحق بالمنازل  
 الموقوفة ويجوز بيعها في الاصح لان للزومه كمالا كثيرا ولم يوجد ههنا ما لم يؤذن  
 والامام ولم يتوفيا وظيفتها من الوقف سقط لانه صلة كالفاضي وقيل لا يسقط  
 لانه كالأجرة كذا في الدرر قبل باب المرتد وغيرها قال المصنف ثمة وظاهر ترجيح الاول  
 الحكاية الثاني بقيل قلت قد جزم في البغية لتخصيص القينة بانه يورث بخلاف  
 رزق الفاضي كذا في وقف الاشياء ومقيم النهر ولو على الامام دار وقف فلم يستوف  
 الاجرة حتى مات ان اجرها المتوفى سقط وان اجرها الامام لا عماديه اخذ الامام  
 الغلة وقت الادراك وذهب قبل تمام السنة لا يشترط منه غلة باقية السنة فصارت الحجة  
 وموت الفاضي قبل الحول ويحل للامام غلة باقية السنة لو فقيرا وكذا الحكم في طلب العلم في  
 المدارس درر ونظر ابن الشحنة الغينة المنقطعة للمعلوم المقضية للعزل ومثله  
 وما ليس بدمنة اذ لم يزد على ثلاث شهور فهو يعفى ويغفر  
 وقد اطبقوا لا ياخذ السهم مطلقا لما قدم في الحكم في الشرع يسفرو  
 قلت وهذا كله في مكان المدرسة وفي غير فرض الحج وصلة الرحم امّا  
 فيها فلا يستحق العزل والمعلوم كما في شرح الوهبانية وفي المنظومة المحببة  
 لا تجزأتنا به الفقيه لا ولا المدرس لعذر حصلا  
 كذا حكم سائر الارباب او لم يكن عذرا من باب  
 والمتوفى لو وقف اجرا لكنه في صكه ما ذكره  
 من اجهة تولى الوقفا ما جوزه اذ لك حيث يلقي  
 ومثله الوصي اذ يختلف حكمها في اعلما يعرف  
 بحسب التقليد والنصب فقس كل التفرقات كيلا تلتبس  
 قلت لكن للسيوطي رسالة سماها الضابحة في جواز الاستنابة ونقل الاجماع على  
 ذلك فيحفظ ولاية نصيب القيم الى الواقف ثم لو صبه لقيامه مقامه ولو جعله  
 على امر الوقف فقط كان وصيا في كل شيء خلا للثاني ولو جعل النظر لرجل ثم جعل

آخر

آخر وصيا كانا ناظرين ما لم يخصص وتماه في الاسعاف فلو وجد كتابا وقف في  
 كل اسم متول وقادح الثاني في متأخر اشتراك فخرج طالب التولية لا يولى الا  
 المشروط له النظر لانه مولى فيريد التنفيذ ثم اذا مات المشروط له بعد موت  
 الواقف ولم يوص الى احد فولاية النصب للقاضي اذ لا ولاية للمحقق الا بتولية كأم  
 وما دام يصلح احد للتولية من اقارب الواقف لا يجعل المتوفى من الاجانب لانه  
 اشفق ومن قصده نسبة الوقف اليهم اراد المتوفى اقامة غيره مقامه في حياته  
 وصحته ان كان التفويض له بالشرط عاما صح ولا يملك عزله الا اذا كان الواقف  
 جعل له التفويض والعزل والا فان فوض في صحته لا يصح وان في مرض موته صح ينفذ  
 ان يكون له العزل والتفويض الى غيره كالايشاء اشباه قال وسالت عن ناظر معين  
 بالشرط ثم من بعده للحاكم فلو اذ افوض النظر لغيره ثم مات ينتقل للحاكم فاجبت  
 ان فوض في صحته فنعم وان في مرض موته لا مادام المفوض له باقيا لقيامه مقامه وعن  
 واقف شرط مهيكل مرتبا لرجل معين ثم من بعده للقراف فخرج عنه لغيره ثم مات هل  
 ينتقل للقراف فاجبت بالاتقال وفيها للواقف عزل الناظر مطلقا به يفتي ولم ار حكم عزله  
 للمدرس وامام ولاها ولو لم يجعل ناظرا فنصب القاضي لم يملك الواقف اخراجه ولو  
 عزل الناظر فقه ان علم الواقف او القاضي صح والا لا باع دارا ثم باعها المشتري  
 ثم اخرج ثم ادعى اني كنت وقفها او قال وقف على لم يصح فلا يحلف المشتري ولو اقام  
 بينة او ابرز حجة شرعية قبلت فيسقط البيع ويلزم اجر المثل فيه لاني الملك لو استحق  
 على الاحتياز بآزبه وغيرها وليس للمشتري حبسه بالتمن منه من الاستحقاق وهي احدى  
 المسائل السبع المستثناة من قولهم من سعى في تقصص ما تم مرجحة فسيحبه مردود عليه  
 واعتمد في الفتح والبحرانه ان ادعى وقفًا محكوما بلزومه قبل والا لا وهو تفصيل  
 حين اعتمده المصنف في باب الاستحقاق لكن اعتمد الاول آخر الكتاب تبعا للكثر وغيره  
 وفي العمادية لا تقبل عند الامام وهو المختار وصوبه الذي يلي قال وهو احوط في دعوى  
 المنظومة المحببة وهذا في وقف هو حق الله اما لو كان على العباد لم يجز قلت  
 قد قد منا فتولها مطلقا لثبوت اصله لما له للفقراء فتدبر وفي فتاوى ابن نجيم نعم  
 تسمع دعواه وبينته ويسقط البيع الباقي للمسجد اولى من القوم بنصب الامام  
 والمؤذن في المختار الا اذا عين القوم اصلح مما عينه الباقي طم الوقف قبل  
 وجود الموقوف عليه فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له او على مكان هياؤه  
 لبناء مسجد او مدرسة صح في الاصح ونصرف الغلة للفقراء الى ان يولد لزيد او يبنى  
 المسجد عماديه زاد في النهر وينبغي ان لو وقفه على مدرسة يدرس فيها المدرس  
 مع طلبته فدرس في غيرها لتعذر التدريس فيها ان تصرف الغلة له لا للفقراء  
 كما يقع في الروم فروع مهمة حدثت للفتوي ارصد الامام ارضا على ساقية

الحال  
 باع دارا ثم ادعى  
 انه وقفها



ليصرف خراجها لكتبتها فاستغنى عنها الخراب البلد فنقلها وحمل الامام لساقية هي ملك هل يصح  
اجاب بعض الشافعية بان الارصاد على الملك ارضاء على المالك يعني فيصح وح فيلزم المرصد  
عليه اذ ارتها كما كانت لما في الحاوي الحوض اذا خرب صرفت اوقافه في حوض اخر فتدبر  
داو كبر فيهما بيوت وقف بيتا منها على غنيته فلان والباقي على ذريته وعقبه ثم على  
عتقائه قال الوقف الى العتق هل يدخل من خصه بالبيت في الثاني اختلف الافتاء  
اخذا من خلاف مذكور في الذخيرة لكن في الحاشية اوصى لرجل بمال ولفقرا بمال والموصى  
له محتاج هل يعطى من نصيب الفقرا اختلفوا فيه والاصح نعم استاجر ارضا موقوفة فيها اشجار  
ثمرة هل له الاكل منها الظاهر ان اذ لم يعلم شرط الواقف لم يأكل منها لما في الحاوي غرس في  
المسجد اشجارا تثمر ان غرس للسبيل فلكل مسلم الاكل والافتناع لمصالح المسجد قولهم شرط  
الواقف كقص الشارع اى في المفهوم والدلالة وجوب العمل به فيجب عليه خذمة وظيفته  
او تركها لمن يعمل والاشر السيمان يلزم بتركها تعطيل الكل من النهر وفي الاشياء الجائنة  
في الاوقاف لها شبه الاجرة اى في زمن المباشرة والحل للاغنيا وشبه الصلة فلو مات  
او عزل لا تسترد المجل وشبه الصدقة لتصح اصل الوقف فانه لا يصح على الاغنيا اشرافا  
وتامه فيها يكره اعطاء مضارب لفقير من وقف الفقراء الا اذا وقف على فقر قرابته اختيار ومنه  
يعلم حكم المرتب الكثير من وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء فيلحفظ ليس للقاضي ان  
يقدر وظيفته في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ الا النظر على الوقف بالجر  
مثله فنية يجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكتفيه وكان عالما تقيا  
ثم قال بعد درجتين والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة قلت واعتمده في المنقولة  
المجبية ونقل عن الميسوط ان السلطان يجوز له مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات الوقف  
قوى ومزارع فيعمل بامر وان غير شرط الواقف لان اصلها البيت المال يصح تعليق التقرير  
في الوظائف فلو قال القاضي ان مات فلان او شغرت وظيفته كذا فقد قرر تركها فيها صح ليس  
للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانتة وكذا الوصى الناظر  
اذا اجر انما فانه رب ومال الوقف عليه لم يضمن ولو فرط في خشب الوقف حتى ضاع ضمن لا يجوز  
الاستدانة على الوقف الا اذا احتيج اليها لمصلحة الوقف كتحجير وشراء بذر فيجوز بشرطين  
الاول اذن القاضي فلو ساعد منه يستدين بنفسه الثاني ان لا يتيسر احارة العين والصرف  
من اجرتها والاستدانة القرض او الشراء نسبية وهل للمتولى شراء متاع فوق قيمته ثم بيعه  
للمعارة ويكون الربح على الوقف الجواب نعم اقرب ارض في يد غيره انها وقف وكذلك ثمر ملكها  
صادرة وقفا يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالفت كتاب الوقف لكن في حق المقر  
خاصة فلو اقر المشروط له الربيع او النظرة يستحقه فلان دون صح فان جعله لغيره لا يصح  
آخر الاقرار ولا يكفي صرف الناظر لشيء استحقاقه بل لا بد من اثبات نسبه وسبب  
في دعوى ثبوت النسب متى ذكر اواقف شرطين متعارضين يعمل بالمناخر منها عندنا

مطل  
اشجار المسجد وعمره  
المفروسة في الوقف  
مطل  
اجام عليه

مطل  
يعمل بالمصادقة  
على الاستحقاق

لانه ناسخ الاول الوصف بعد الجمل يرجع الى الاخير عندنا والى الجميع عند الشافعية ولو بالو  
ولو يثم فالى الاخير اتفاقا الكل من وقف الاشياء وتامه في القاعدة التاسعة متى وقف  
حال صحته وقال على الفريضة الشرعية قسم على ذكرهم وانا شهم بالسوية هو المختار عن الاختيار  
كما حققه مفتي دمشق يحيى بن المقار في الرسالة المرصية على الفريضة الشرعية ونحوه في فتاوى  
المص وفيها متى ثبت بطريق شرعي وفاقية مكان وجب نقض البيع ولا اثر على البايع مع  
عدم علمه وللمتولى اجر مثله ولو بنى المشتري او غرس فذلك لها فيسلك معها بالانقاع  
للووقف وفي النزائية معزيا للجامع انما يرجع بقيمة البناء بعد نقضه ان سلبه المشتري  
للبايع وان امسكه لم يرجع بشئ بخلاف ما لو اشترى المبيع ولو انقطع ثبوته فاما كان في  
دواوين القضاة اتباع والافق برهن على شئ حكم له به والا صرف للفقراء ما لم يظهر وجه  
بطلانه بطريق شرعي فيعود للملك واقفه او وارثه اولبيت المال فلو وقفه السلطان  
عاما جاز ولو لوجهة خاصة فظاهر كلامهم لا يصح لوشهد المتولى مع آخر بوقف مكان كذا على  
المسجد فظاهر كلامهم قبولها لا تلزم الحاشية في كل عام ويكتفى القاضي منه بالاجمال لو  
مروفا بالامانة ولو متما يحبره على التعيين شيئا فشيئا ولا يحبس بل يهدده ولو  
اتهمه بحلفه فنية قلت وقد منافي الشركة ان الشريك والمضارب والوصى والمتولى  
لا يلزم بالتفصيل وان غرض قضائنا ليس الا الوصول لسحت المحصول لو ادعى المتولى الدفع  
قبيل قوله بلا يمين لكن افتى المولى ابو السعود ان الدفع من غلة الوقف في وقفه كاولاده  
واولاد اولاده قبل قوله وان ادعى الدفع الى الامام بالجامع والبواب ونحوها لا يقبل قوله  
كما لو استاجر شخصا للبناء في الجامع باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله  
قال المص وهو تفصيل في غاية الحسن فيعمل به واعتمده ابنه في حاشية الاشياء قلت  
وسيجي في الامارية معنى لا احمي زاده لو اجر القيم ثم عزل فقضى الاجرة للمنصوب وهل  
يملك المخزول مصادقة المستاجر على التعير قيل نعم قال المص والذي توخى عندي لا ليس  
للمتولى اخذ زيادة على ما قرر له الواقف اصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من غاوي  
شرعية وعرفية لمصارف الوقف الشرعية ويجب على الحاكم امر المرتضى بورد الرشوة  
على الراشي غيب الدعوى الشرعية الكل من فتاوى المص قلت لكن سيجي في الوصايا  
ومتى ايضا ان للمتولى اجر مثل عمله فتنبه لو وقف لفقراء قرابته لم يستحق مدعيها  
ولو وليا الصغير الابينة على فقره وقرابته مع بيان جهتها فاذا قضى له استحققه من  
حين الوقف عليه فتاوى ابن نجيم وفيها سئل عن شرط السكنى لزوجته فلانه بعد وفاة  
مادامت عزبا فماتت وتزوجت وطلقت هل ينقطع حقها بالتزوج اجاب نعم قلت  
وكذا لو وقف على امهات اولاده الامن تزوج او على بنى فلان الامن خرج فخرج بعضهم  
ثم عاد او على بنى فلان ممن يتعلم العلم فترك بعضهم ثم استغل به فلا شئ له  
الا ان يشترط انه لو عاد فله فيلحفظ خزانة المفتين وفي الوصاية قضى بدخول

مطل  
لو انقطع شئ

مطل  
لا تلزم الحاشية  
في كل عام











التعاطي من الاعطاء من الجانبين وعليه الاكثر قاله الطرسوسي واختاره البزازي وافق  
 به الحلواني والتقي الكرماني بتسليم البيع مع بيان الثمن فتحرر ثلاثه اقوال وقد علمت  
 المفتي به وهو ان في شرح الملتقى صحة الاقالة والاجارة والبرف بالتعاطي فليحفظ  
**فروغ** ما يتجره الانسان من البيع اذا حاسبه على ثمنها بعد استهلاكها جاز  
 استحسانا ببيع البوابات التي يكتبها الديوان على العمال لا يصح بخلاف بيع خطوط الائمة  
 لان مال الوقف قائم ثمة ولا كذلك هذا الاشياء وقنيه ومفاده انه يجوز للمشتري بيع خبره قبل  
 قبضه من المشرق بخلاف الجندی بحرقه في الهرة وافق المص بطلان بيع الجاهلية لما في  
 الاشياء ببيع الدين انما يجوز من المديون وفيها وفي الاشياء لا يجوز الاعتراض عن الحقوق  
 المجردة كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتراض عن الوظائف بالاوقاف وفيها في آخر بحث  
 تعارض العرف مع اللغة المذهب عدم اعتبار العرف الخاص لكن افتى كثير باعتباره وعليه فيفتي  
 بجواز التزول عن الوظائف بمال وبلزوم خلو الحوائت فليس لرب الحائز اخراجه ولا اجازتها  
 لغيره ولو وقفها انتهى لمحض وفي معنى المفتي للمص عزيا للولوية عمارة في ارض بيعت  
 فان بنا او اشجارا جاز وان كرايا او كرى انهار ونحوه ما لم يكن ذلك بمال ولا بعين مال  
 لم يجز انتهى **قلت** ومفاده ان بيع المسكة لا يجوز وكذا رهنها ولذا جعلوه الان فراغا  
 كالوظائف فليجوز انتهى وسنذكره في بيع الوفا ونعقد ايضا بلفظ واحد **كافي** بيع  
 القاضى والوصى و **الاب من طفله** وشرايه منه فانه لو فور شفقتة جعلت عبارته كعبارتين  
 وتماه في الدرر واذا **الواجب قبل الآخر** بايعا كان او مشتريا في المجلس لان خيار القبول  
 مقيد به **كل المبيع بكل الثمن او ترك** ايلا يلزم تفريق الصفقة **الا اذا** اعاد الايجاب والقبول  
 ورضي الآخر وكان الثمن منقسما على المبيع بالاجزا كيكل وموزون والا لان رضى الآخر  
 لعدم جواز البيع بالحصة ابتداء كما حرره الواني **وبين** ثمن كل لقوله بعتهما كل واحد  
 بماية وان لم يكر لفظ بعث عند ابى يوسف ومحمد وهو المختار كما في الشربلالية عن البرهان  
 وعالم يقبل بطل **الايجاب ان رجوع** **الواجب** قبل القبول او قام احدهما وان لم يذهب  
**عن مجلسه** على الراجح انتهى وان كان فانه كجلس خيار المخيرة وكذا ساير التمليكات فتح **واذا**  
**وجد الزم** البيع بلا خيار الا لغيره او روية خلافا للشافعي وحديثه محمول على تفريق الاقوال  
 اذا الاحوال ثلاث قبل قبولها ومعه وبعد احدها والاطلاق المتبايعين في الاول مجاز الاول  
 وفي الثاني مجاز الكون وفي الثالث حقيقة فيحمل عليه **وشرط لصحة معرفة قدر** مبيع  
 وثنى ووصف ثمن كبرى او مشتق غير مشار اليه لا يشترط ذلك في مشار اليه لنفي  
 الجهالة بالاشارة ما لم يكن ديونا قوبل بجنسه او سلما اتفقا او راس مال سلم او مكيلا  
 او موزونا خلافا لما كاسيحي **فروغ** او كان الثمن في صرة ولم يعرف ما فيها من خاوج  
 خير وليسمى خيار الكمية لا خيار الروية لعدم ثبوته في النقود فتح **وصح** بثنى حال وهو  
 الاصل **ومؤجل** الى معلوم ليلا يفضى الى النزاع ولو باع مؤجلا صرف لشهر به يفتي

مطل  
ما يتجره الانسان  
من البيع

مطل  
يجوز التزول عن الوظائف  
بمال  
مطل  
لزم خلو الحوائت  
لغيره

بوينى انه بايع اذا اوجب في  
شتر قبل المشتري بعض فذلك  
او اوجب المشتري شتر فقبل  
البائع في بعضه لم يجز لان فيه  
تفريق الصفقة واحدا  
المعنى قد بين لا يملك ذلك  
لان فيه ضررا على المشتري  
او البائع

ولو اختلفا في الاجل فالقول لنا فيه الا في السلم ولو في قدره فلم يدرى الاقل والبينة فيها للمشتري  
 ولو في مضيه فالقول والبينة للمشتري ويبطل الاجل بموت المديون **فروغ** باع بحال  
 ثرا جله اجلا معلوما او مجهولا كثير وز وحصاد صار مؤجلا منه له الف من ثمن مبيع  
 فقال اعط كل شهر مائة فليس بتاجيل بزازيه عليه الف ثمن جعله ربه نحو ما ان اخل  
 بنجم حل الباقي فالامر كما شرطا ملتقط وهي كثير الوقوع **قلت** وما يكثر وقوعه ما لو  
 شري بقطع رايحة فكسدت بضرب جديدة تخب قيمتها يوم البيع من الذهب لغير  
 اذا لا يمكن الحكام الحكم بمثلها لمنع السلطان منها ولا يدفع قيمتها من الفضة الجديدة لانها  
 ما لم يغلب غشها فخيرها ورديها مساويا اما ما غلب غشه ففيه الخلاف كما سيحي  
 في فصل القرض فتنبيهه ايجاب سعدى فتدى وهذا اذا **ابيع** بثنى دين فلو بعين  
 فسد فتح **وبخلاف جنسه** ولم يجمعها **قدر** ما فيه من ربا النساء كما سيحي في باب  
**والاجل ابتداءه من وقت التسليم** ولو فيه خيار فذ سقط الخيار عنده خاتمه  
**والمشتري بثنى مؤجل الى سنة منكرة اجل سنة ثانية** مذ تسلم لمنع البائع **السلعة**  
 عن المشتري **سنة الاجل** للثمة تحصيلها لفايدة التاجيل فلو معينة او لم يمتنع البائع  
 من التسليم لان اتفاقا لان التقصير منه والثنى المسمى قدره لا وصفه ينصرف **مطلقة** الى  
**غالب فقد البلد** بلد العقد مجمع فتاوى لان المتعارف وان اختلف النقود مالية  
 كذهب شريفي وبندقي فسد العقد مع الاستواء في رواجها الا اذا بين في المجلس  
 لرواى الجهالة **وصح** بيع الطعام هو في عرف المتقدمين اسم للخطوة ودقيقها كيلا او  
**جزا** فامثلت الجيم معرب كزاف المجازفة اذا كان بخلاف جنسه ولم يكن راس المال  
 سلم لشرطية معرفته كما سيحي او كان بجنسه وهو دون نصف صاع اذا لا ربا فيه  
 كما سيحي ومن المجازفة البيع با فانا وجر لا يعرف قدره قيد فيها والمشتري الخيار  
 فيها نهى وهذا اذا لم **يحتل** الاثنا **التقصير** والحجر **النقت** فان احتلها لم يجز  
 كبيعها قدر ما يملأ هذا البيت ولو قدر ما يملأ هذا الطشت حاز سراج **وصح** في ما  
 سمي صاع في بيع صبرة كل صاع بكذا مع الخيار للمشتري لتفريق الصفقة عليه وسمى خيار التلشف  
**وصح في الكل ان** كيلت في المجلس لرواى المفسد قبل تقريره او سمي **جملة** فقرانها بلا  
 خيار لو عند العقد وبه لو بعده في المجلس او بعده عندهما وبه يفتي فان رضى هل يلزم  
 البيع بلا رضى البائع الظاهر نعم **تمس** **وفسد** **الكل** في بيع ثلة بفتح فتشديد قطع  
 الغنم **وتوب كل شاة** او ذراع لف ونشر **يكذا** وان علم عدد الغنم في المجلس ثم ينقلب  
 صحيحا عنده على الاصح ولورضيا العقد بالتعاطي ونظيره البيع بالرقم سراج **وكذا**  
**الحكم في كل معدود متفاوت** كابل وعبيد وبطنج وكذا كل ما في تبغيضه ضرر بصوغ  
 او ان يدافع ولو سمي عدد الغنم والذرع او جملة الثمن مع اتفاقا **والفابط** لكلمة كل  
 ان الافراد ان لم نعلم بنهايتها فان لم نود للجهالة فلا استغراق كيمين وتعليق والا فان لم

المجازفة هو محرم بل كسلا  
 وزنه كما ذكره المظهر  
 ومحرم من الظن والتجسس  
 في مؤخر

مطل  
خيار التلشف



تعلم في المجلس فعلى الواحد اتفاقا كاجارة وكفالة واقرار والافان تفاوتت الافراد كالغتم  
لم يصح في شيء عنده والاصح في واحد عنده كالصبرة وصحاحه فيهما في الكل بحسب وفي النهر عن  
العيون والشرنبلالية عن البرهان والفتناني عن المحيط وغيره ويقولها يفتي تيسيرا  
وان باع صبرة على انها مائة قفيز مائة درهم وهي اقل واكثر اخذ المشتري  
الاقل بحصته ان شاء او فسح لتفرق الصنفية وكذا كل كيل وموزون ليس بتعريضه  
ضرر وما زاد للبائع لو وقع العقد على قدر معين وان باع المذروع مثله على انه مائة  
ذراع مثلا اخذ المشتري الاقل بكل الثمن او ترك الا اذا قبض المبيع او شاهده  
فلا خيار له لان اتفاق الغرور نهى واخذ الاكثر بلا خيار للبائع لان الذرع وصف  
لتعيينه بالتعريض ضد القدر والوصف لا يقابل شي من الثمن الا اذا كان مقصودا  
بالتناول كما افاده بقوله وان قال في بيع المذروع كل ذراع بدرهم اخذ الاقل بحصته  
لصيرورته اصلا بافراده بذكر الثمن او ترك لتفرق الصنفية وكذا اخذ الاكثر  
كل ذراع بدرهم او فسح لدفع ضرر الترام الزايد وفسد بيع عشرة اذرع من  
مائة ذراع من دار وحمام وصحاحه وان لم يسم حملتها على الصحيح لان ازالها بيدها  
لا يفسد بيع عشرة اسهم من مائة سهم اتفاقا لشيوع السهم لا الذراع بقي لو  
تراضيا على تعيين الاذرع في مكان لم اره ويصح اقلها به صحيحا لو في المجلس ولو بعده  
فبيع بالتعاطي نهى اشترى عددا من قيمتي ثيابا او غنما جوهره على انه كذا فنقص  
او زاد فسد للجهالة ولو اشترى ارضا على ان فيها كذا نخلا مثرا فاذا واحدة فيها  
لا تفسد بحسب كذا لو باع عددا من الثياب او غنما واستثنى واحدا بغير عينه  
فسد ولو بعينه جاز البيع خاتمه ولو بين ثمن كل من القيمي بان قال كل ثوب  
منه بكذا ونقص ثوب صح البيع بقدره لعدم الجهالة وخير لتفرق الصنفية  
وان زاد ثوبا فسد للجهالة المزيد ولورد الزايد او غنله هل يحل له الباقي خلاف  
اشترى ثوبا تتفاوت جوانبه فلو لم تتفاوت كل باس لم تحل له الزيادة ان لم  
يضره القطع وجاز بيع ذراع منه نهى على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذ  
بعشرة في عشرة وزيادة نصف بلا خيار لانه انقص واخذه بتسعة في تسعة  
ونصف بخيار لتفرق الصنفية وقال محمد ياخذ في الاول بعشرة ونصف بالخيار  
وفي الثاني بتسعة ونصف وهو اعدل الاقوال بحسب واقره المصنف وغيره قلت  
لكن صح الفتناني وغيره قول الامام وعليه المتون فعليه الفسخ **فصل**  
فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل الاصل اذ ما يل هذا الفصل مبني على قاعدتين  
احدهما ما افاده بقوله كل ما كان في الدار من البناء يعني كل ما هو متناول اسم  
المبيع عرفا يدخل بلا ذكر وذكر الثانية بقوله او متصلا به تبعا لها دخل في بيعها  
يعني ان كل ما كان متصلا بالمبيع اتصال اقرار وهو ما وضع لالا ان يفصله البشر

دخل تبعا وما لا فلا وما لم يكن من القسمين فان من حقوقه ومرافقه دخل بذكرها  
والالا فيه محل فدخل البناء والمفاتيح المتصلة اغلاقها كضمة وكيلون ولومن فضة  
لا القفل لعدم اتصاله والسلم المتصل والسريج والدرج المتصلة والرحى ولو انفلها  
مبينا والبركة لا الدلو والحبل ما لم يقل بمرافقتها في بيعها اي الدار وكذا بستانها كما ينبغي  
في باب الاستحقاق ويدخل في بيع الحمام القدور لا القضاة وفي الحمام اكا فدان  
شراء من المزارعين واهل القرى لا لومن الحمرين وتدخل قلاوته عرفا ويدخل  
ولد البقرة الرضيع وفي الاثان لا رضيعا ولا به يفتي وتدخل ثياب عبد وجارية  
اي كسوة مثلها يعطيها هذه او غيرها لا حليها الا ان سلمها او قبضها وسكنت  
وتامة في الصيرفية ويدخل الشجر في بيع الارض بلا ذكر قيد في المسئلة في الذكر  
اولى مئتمركا نت اولا صغيرة او كبيرة الا اليابسة لانها على شرف القلع فتح اذا  
كانت موضوعة فيها كالبناء للمقار فلو فيها صغار تطلع من الربيع ان من  
اصلها تدخل وان من وجه الارض لا الابا بشرط وتامة في شرح الوهبانية وفي القنينة  
شري كرم دخلت الوتايد المنصوبة في الارض وكذا الاعدة المدفونة في الارض التي  
عليها اعصان الكرم المسماة بارض الخليل بر كائن الكرم وفي النهر كلما دخل تبعا لا  
يقابل شي من الثمن لكونه كالوصف وذكره المصنف في باب الاستحقاق قبيل السلم ولا  
يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية الا اذ نبت ولا قيمة له فدخل في الاصح شرح  
مجمع ولا الثمر في بيع الشجر بدون الشرط عبر هنا بالشرط وثمة بالتسمية ليفيد ان لا  
فرق وان هذا الشرط غير مفسد وخصه بالثمر ابتغاء لقوله عليه السلام الثمرة للبائع  
الا ان يشترط المبتاع ولو امر البائع بقطعها اي الزرع والثمر وتسليم المبيع الارض  
والشجر عند وجوب تسليمها فلو لم ينقد الثمن لم يورثه خاتمه وان لم يظهر صلاحه  
لان ملك المشتري مشغول بملك البائع فيجب على تسليمه فارغا كما لو اوصى بنخل لرجل  
وعليه بخر حيث يجزى الورثة على قطع النسر هو المختار من الرواية ولو اخرج وما في  
الفصولين باع ارضا بدون الزرع فهو للبائع باجر مثلها محمول على ما اذا رضى المشتري من  
من باع عشرة بارزة اما قبل الظهور فلا يصح اتفاقا ظهر صلاحها اولا صح في الاصح  
ولو برز بعضها دون بعض لا يصح في ظاهر المذهب وصحة الرضى وان في الخلاف بالجواز لو  
الخارج اكثر زيلعي وبقطعها الشري في الحال جبر عليه وان شرط تركها على الاشياء في البيع كشرط  
القطع على البائع حاوي وقيل قايله محمد لا يفسد اذا انتاهت الثمرة للتعارف فكان شرطها  
يقترضه العقد وبه يفتي بحسب عن الاسرار لكن في الفتناني عن المضرات انه على قولها  
الفتوى فتنبه قيد بالشرط التارك لانه لو شرها مطلقا وتركها باذن البائع طاب له  
الزيادة وان بغير اذنه فصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما انتاهت لم يتصدق  
بشيء وان استاجر الشجر الى وقت الادراك بطلت الاجارة وطابت الزيادة بقا الاذن







المشتري عدم ضمانه بزيادة ولو في يد الوكيل ضمنه من ماله بل الرجوع الا باسره  
بالسوم خائنه واما على سوم النظر فغير مضمون مطلقا وعلى سوم الوهن بالاقل من  
قيمتها ومن الدين وعلى سوم القرض بقرض ساومه به وعلى سوم النكاح الامة بقيمتها  
**ويخرج عن ملكه اي البايع مع خيار المشتري فقط فيملك في يده بالتمن كتنقيبه**  
فيها بيع لا يرتفع كقطع يد فيلزمه قيمته في المسئلة الاولى والبايع فسخ البيع  
واخذ نقصان القيمة المثلثية الربا حدا في ثمنه في الثانية ولو يرتفع كرض  
فان زال في المدة فهو على خياره والا لزمه العقد لنقد الرد ابن كمال **ولا يملك المشتري**  
**خلافا لهما** ليلا يصير سايبة قلنا السايبة هي التي لا ملك فيها لاحد ولا تعلق بملك والثاني  
موجود هنا ويلزم كمال اجتماع البدلين والعود على موضوعه بالنقص بشرائه ولا يخرج  
شيء منها اي من بيع وثمن من ملك بايع ومشتري عن ملكه اتفاقا **اذا كان الخيار لهما**  
وايهما فسخ في المدة انفسخ البيع واياهما اجاز بطل خياره فقط وهذا الخلاف يظهر ثمرته  
في عشر مسائل جمعها العيني في قوله **اسحق عزك فخم** **الالف** من الامة لو شرها بخيار  
وهي زوجة في النكاح **والسين** من الاستبراء فيضها في المدة لا يعتبر استبراء والحكم من المحرم فلا  
يعتق محرمه والقاف من القران لمنكحة المشتري فله ردّها الا اذا نقصها به والعين من  
الوديعة عند بايعه فهلك على البايع لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك والزاي من الزوجة  
المشترية لو ولدت في المدة في يد البايع لم تهرام ولد ولو في يد المشتري لزمه العقد  
لان الولادة عيب درر وابن كمال وفي البحر عن الخائنة اذا ولدت بطل خياره وان  
كان الولد ميتا ولم تنقصها الولادة لا يسطل خياره واقره المص **والكاف** من الكلب للعبد  
في المدة فهو للبايع بعد الفسخ **والفا** من الفسخ لبيع الامة فلا استبراء على البايع **والخا** من الخمر  
فلو شره ذمي من مثله بالخيار فاسلم احدهما فهو للبايع عيني وبقعه المص لكن عبارة ابن  
الكمال اسلم المشتري والميم من الماذون لو اسره البايع عن الثمن صح استحسانا وبقى خياره لانه  
يلى عدم التملك كل ذلك عنده خلافا لهما **قلت** وزيد على ذلك سائل منها التعليق  
كان ملكه فهو حشره بخيار لم يعتق واستدامة السكنى باجارة او اعاره ليس باختيار  
وصيد شره بخيار فاحرم بطل البيع والزوايد الحادثة في المدة بعد الفسخ للبايع والعصير  
في بيع مسلمين لو تخم في المدة فسد خلافا لهما فينبغي ان يبرهن لهما فقط تنصده ويضم  
لوم الرمن ولم اره لاحد فيلحفظ **اجاز من له الخيار** ولو اجنبيا صح ولو مع جهل  
صاحبه اجماعا الا ان يكون الخيار لهما وفسخ احدهما فليس للآخر الاجازة لان المفسوخ  
لا تحقه الاجازة **فان فسخ بالقول لا يصح الا اذا علم** الاخر في المدة فلو لم يعلم لزم  
العقد والحيلة ان يستوثق بكفيل مخافة الغيبة او يرفع الامر للحاكم لينصب من يرد  
علمه عيني قيدنا بالقول لصحته بالفعل بلا علم اتفاقا كما افاده بقوله **ونتم العقد بمدة**  
ولا يخلفه الوارث بخيار روية وتعترى ونقد لان الاوصاف لا تورث واما خيار العيب

والعقبن

والعقبن وفوات الوصف المرغوب فيه فيخلفه الوارث فيها لانه يورث خياره درر  
فليحفظ **ومضى المدة** وان لم يعلم المرص او اعما **والاعتناق** ولو بعينه **وتواضعه** وكذا كل تصرف  
لا ينفذ او لا يحل الا في الملك كاجارة ولو بلا تسليم في الاصح ونظر الى فن ح داخل شهوة  
والقول لم تكن الشهوة فتح ومفاده انه لو شرها بالخيار على انها بكر فوطئها يعلم اهي  
بكر ام لا كان اجازة ولو وجدها ثيبا ولم يلبث فله الرد بهذا العيب **نهر** وسيجي في باب  
ولو فعل البايع ذلك كان فسخا **وطلب الشفعة** وان لم ياخذها معراج بها اي بدار فيها  
خيار الشرط بخلاف خيار روية وعيب معراج **من المشتري اذا كان الخيار له** لانه دليل  
الاجازة **ولو شرط المشتري او البايع** كما يفرضه كلام الدرر وبه جزم البهني **الخيار لغيره**  
عاقدا كان او غيره **تمت** صح استحسانا وثبت الخيار لهما فان اجاز احدهما من النايب  
والمستنيب **ونقص صح** وان وافقه الآخر فان اجاز احدهما وعكس الآخر فلا سبق اولى  
لعدم المزاحم **ولو كانا معا فالفسخ** اخق في الاصح زبلي لان المجاز يفسخ والمفسوخ لا يجاز  
واعترض بان المجاز لما في البسوط لو تفا سحا ثم تراصيا على فسخ الفسخ وعلى اعادة العقد بينهما  
جاز اذ فسخ الفسخ اجازة واجيب بمنع كونه اجازة بل بيع ابتدأ باع عبددين على انه بالخيار في  
**احدهما ان فصل من كل واحد منهما** الذي فيه الخيار صح البيع للعلم بالمبيع والتمن والايعين ولا  
يفصل او عيني فقط او فصل فقط لا يصح لجهالة المبيع والتمن واحدهما وكذا لو كان الخيار  
للمشتري يتا في ايضا الانواع الاربعة **ففسخ** وكله يبيع بشرط الخيار فباعه بلا شرط  
لم يحن ولو وكله بالشر او الحالة هذه نفذ على الوكيل والفرق ان الشراشي لم ينفذ على الامر  
ينفذ على المامور بخلاف البيع فتح وسيجي في الفضولي والوكالة فيلحفظ **وصح خيار العقين**  
في القيميات لا المثليات لعدم تفاوتها ولو للبايع في الاصح كافي لانه قد يورث قيميا  
ويقبضه ويملكه ولا يعرفه فيبيعه بهذا الشرط فست الحاجة اليه **نهر** فيما دون الاربعة  
لان دفاع الحاجة بالثلاثة لو وجد جيد وردى ووسط ومدة خيار الشرط ولا بشرط  
معه خيار بشرط في الاصح فتح **ولو اشترى** شيئا على انها بالخيار ففسخ احدهما بالبيع  
مرجا او دلالة لا يرد **الاخر** بل بطل خياره خلافا لهما وكذا الخلاف في خيار الروية  
**والعيب** فليس لاحدهما الرد بعد روية الآخر ورضاه بالعيب خلافا لهما لضرر البايع بعيب  
الشركة كما يلزم البيع لو اشترى رجل عبدا من رجلين صفقة واحدة **على ان**  
**الخيار لهما** للبايعين فوضي احدهما دون الآخر فليس لاحدهما الانفراد اجازة اذ خلافا  
لهما يجمع **اشترى عبدا بشرط خبزه او كسبه** اي حرفه كذلك فظهر بخلافه بان  
لم يوجد معدا في ما يطلق عليه اسم الكناية والخبز اخذه بكل الثمن ان شاء او ترك  
لفوات الوصف المرغوب فيه ولو ادعى المشتري انه ليس كذلك لم يحجر على الفض حتى  
يعلم ذلك وكذا سائر الحرف اختيار ولو امتنع الرد بسبب ما قوم كاتبه وعبر كاتب  
ورجع بالتفاوت في الاصح بخلاف شره شاة على انها حامل **وتحلب كذا** **اطلا** او يحن

الخيار لا يورث



كذا صاعا او يكتب كذا قدرا فسد لانه شرط فاسد لا وصف حتى لو شرط انها حلوب المليون  
جان لانه وصف القول المنكر لو اختلفا في شرط الخيار على الظاهر كما في دعوى الاجل والمضى  
والاجازة والزيادة اشترى جارية باختيار فرد غيرها بدلها قايلا بانها المشتراة فقال  
البائع ليست هي ولا بينة له فالقول للمشتري بيمينه وجاز للبائع وطهرها درر وانعقد بيعها  
بالتعاطي فتح وكذا الرد في الردعية فيلحقظ ولو قال البائع عند رده كان يحس ذلك لكنه  
نسي عندك فالقول للمشتري لان الاصل عدم الخبز والكتابة وكان الظاهر شاهدا له  
ولو اشتراه من غير اشتراط كتبه وجزه وكان يحس ذلك ففسية في يد البائع ورده عليه  
لتغير المبيع قبل قبضه زيلعي قال ولو اختار اخذه بكل الثمن لما سران الاوصاف لا يقابلها شئ  
من الثمن **فروع** باع داره بما فيها من الخبز والابواب والخشب والنخل فاذا ليس  
فيها شئ من ذلك لا خيار للمشتري شري دارا على انها ان بناها حجر فاذا هولبن اوارضا  
على ان شجرها كلها مثمرة فاذا واحدة منها لا تثمر او ثوبا على انه مصبوع بعصف فاذا هو  
بنو عفران فسد ولو على انها بعلة مثلا فاذا هو بخل جاز وخير وبعبارة جاز بلا خيار لكونه  
على صفة جنس من الشروط فحجتي فيلحقظ الضابط المبيع لا يبطل الشرط في اثنين وثلاثين موضعا  
مذكورة في الاشياء شرط انها مغنية ان للتبري لا يقصد وان الرغبة فسد ببيع ولو شرط  
حبلها ان الشرط من المشتري فسد وان من البائع جاز لان حبلها عيب فذكره للبقاء منه  
حتى لو كان في بلد يربون في شراء الآمال لا يولد فسد خاينه ولو شرط انها ذات لبن جاز على  
الاكثر **قلت** والضابط لا اوصاف ان كل وصف لا يضر فيه فاشترطه جاز لا اما فيه غرر  
الا ان لا يرغب فيه وفي الخاتمة في فصل الشروط المفسدة متى عاين ما يعرف بالعيان انتهى  
الغرر **باب** خيار الرؤية من اضافة المسبب الى السبب وما قيل من  
اضافة الشئ الى شرطه ظاهر لما سيجي ان له الرد قبل الرؤية هو ثبت في اربعة مواضع الشرا  
للاعيان والاجارة والفتنة والصالح عن دعوى المال على شئ بيمينه لان كلاهما معاوضة  
فليس في ديون القود وعقود لا تنسخ بالفسخ خيار الرؤية فتح **والاجارة والفتنة والصالح**  
دعوى المال على شئ اى المبيع او الى مكانة شرطه الجواز فلو لم يشر لذلك لم يجوز اجماعا فتح ويجزى في  
حاشية اخرى زاده الاصح الجواز وله اى للمشتري ان يرده اذا رآه الا اذا حمله البائع  
لبيت المشتري فلا يرده انها اعاده الى البائع اشباه وان رضى بالقول قبله اى قبل ان يراه  
لان خياره معلق بالرؤية بالنص ولا وجود للمعلق قبل الشرط ولو فسخه قبلها قبل الرؤية  
**صح** فسخه في الاصح يجوز لعدم لزوم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع متبرما ويثبت  
**الخيار للرؤية مطلقا غير موقت** بمدة هو الاصح غناية لا اطلاق النص مالم يوجد بطله وهو  
بطل خيار الشرط مطلقا ومفيدا الرضا بعد الرؤية لا قبلها درر فله الاخذ بالشفعة شرر  
الاول بالرؤية درر من خيار الشرط فيلحقظ ويشترط لفسخ علم البائع بالفسخ خوف  
الغرر ولا خيار للبائع ما لم يسه في الاصح وكفى رؤية ما يؤذن بالمقصود كوجه صبرة وريق ووجه

شبه  
اي عيب

صح الشراء والبيع  
للممير يراه والاشارة  
اليه صح

دابة تركب **وكفلها** ايضا في الاصح ورؤية ظاهر ثوب مطوي وقال زفر لا بد من نشره كله  
وهو المختار كما في اكثر المعينات قاله المص **وداخل دار** وقال زفر لا بد من رؤية داخل البيت  
وهو الصحيح وعليه الفتوى جوهره وهذا اختلاف زمان لا برهان ومثله الكرم والبستان  
وكفى **جس شاة لحم** ونظر جميع جس شاة قنيت للدر والنسل مع خرعها ظهريه  
وضرع بقرة حلوب وناقته لانه المقصود جوهره وكفى ذوق **مطعوم** وشم شوم **لا**  
**خارج دار** وصحتها على المفتي به كما مر او رؤية دهن في زجاج لوجود الحامل وكفى  
رؤية وكيل قبض وكيل بشرا لا رؤية رسول المشتري ويبيانه في الدرر وصح عقد الاعي  
ولولغيره وهو كالبصير الا في اثني عشر مسئلة مذكورة في الاشياء **وسقط خياره بحس**  
**بيع وشبهه** وذوقه فيما يعرف بذلك **وصف عقار** وشجر وعبد وكذا كل ما لا يعرف  
بحس وششم وذوق جادى او بنظر وكيله ولو ابصر بعد ذلك فلا خيار له هذا كله  
اذا وجدت المذكورات كشم الاعي وكذا رؤية البصير وجه الصبرة وخوها **نهر قبل**  
**شرايه** ولو بعده ثبت **الخيار بها** اى بالمذكورات لانها مسقطه كما غلط فيه بعضهم  
فيمتد خياره في جميع عمره على الصحيح **حاله يوجد منه ما يدل على الرضا من قول او فعل او**  
**يتعيب** او يهلك بعينه عنده ولو قبل الرؤية ولو اذن لا كان ان يزرعها قبل الرؤية  
فزرعها بطل لان فعله بامره كفعله عيني ولو شري ناهج مسك فاخرج المسك منها  
لم يرد بخيار رؤية ولا عيب لان الاخراج يدخل عليه عيبا ظاهرا **ومن رأى احد**  
**توبين فاشترىها ثم رأى الاخر فله ردها** ان شأ لا رد الاخر **وحده** لتفريق الصفقة  
ولو اشترى ما رأى حال كونه قاصدا **لشرايه** عند رؤيته فلوراه لا يقصد شرايه شرايه قيل له  
الخيار ظهريه ووجهه ظاهر لانه لا يتامل المتامل المفيد بحج قال المص ولقوه مدركه عولنا  
عليه **عالمنا** منه مرئية السابق وقت الشراء فلو لم يعلم به خيرا لعدم الرضا درر فلا خيار له  
الا ان تغير فيغير رأى شيابا فوقع البائع بعضها **ثم اشترى الباقي** ولا يعرفه فله الخيار  
وكذا لو كانا ملفوفين وثنهما متفاوت لانهما يكون الاردى بالاكثر ولو سمي لكل واحد  
من الثياب عشرة لا خيار له لان الثمن لما لم يختلف استويا في الاوصاف بحج والقول  
للبائع بيمينه اذا اختلفا في التغير هذا **لوالدة قريبة** وان يميته فالقول للمشتري عملا بالظاهر  
وفي الظهريه الشهر فافوقه بعيد وفي الفتح الشهر في مثل الدابة والمملوك قليل كما ان  
القول للمشتري بيمينه **لو اختلفا في اصل الرؤية** لانه ينكر الرؤية وكذا لو انكر البائع  
كون المردود مبيعا في بيع بات او فيه خيار بشرط او رؤية فالقول للمشتري ولو فيه خيار  
عيب فالقول للبائع والفرق ان المشتري ينفرد بالفسخ في الاول لا الاخر **اشترى عدلا**  
من متاع ولم يره **وباع** اوليس **ثم منه ثوبا** بعد القبض او وهب وسلم رده بخيار  
**عيب لا بخيار رؤية او بشرط** الاصل ان رد البعض يوجب تفريق الصفقة وهو بعد  
التمام جائز لا قبله خيار الشرط والرؤية يمتنعان تمامها وخيار العيب يمنع قبل القبض



لا بعده وهل يعود خيار الروية بعد سقوطه عن الثاني لا خيار شرط وصحة قاضي خان  
 وغيره **فروغ** شري شيئا لم يرد ليس للبائع مطالبة بالثمن قبل الروية ولو تباعا  
 عينا بعين فلم يما الخيار بحيث يشرى جارية بعبد والفقهاء أيضا يتردد بايع الجارية  
 العبد بخيار روية لم يبطل البيع في الجارية بحصة الف ظهيره لما مر أنه لا خيار في الدين  
 أراد بيع ضيعته ولا يكون المشتري خيار روية فالحيلة أن يقرب بثوب لأنسان ثم يبيع  
 الثوب مع الضيعة ثم القوله يستحق الثوب المقرب فيبطل خيار المشتري للثوب وتفرق  
 الصفقة وهو لا يجوز إلا في الشفعة ولو الجية شري شيئين وباحدهما عيب أن قبضهما  
 له رد المعيب والا لا لما مر **باب خيار العيب** هو لغة ما يخلو عنه  
 أصل الفطرة السليمة وشرعا ما افاده بقوله من **وجد بمشربه ما ينقص الثمن** ولو سيرا  
 جوهره **عند التجار** المراد بهم أرباب المعرفة بكل تجارة وصنعة قاله المصنف **بكل الثمن** وأورد  
 ما لم يتعين أسأله كحلايين فأجرهما أو أحدهما وفي المحيط وصي أو وكيل أو عبد ماذونا  
 شري شيئا بالف وقيمتة ثلاثة آلاف لم يرد بعيب للأضرار بيمين وموكل وموكل بخلاف  
 خيار الشرط والرؤية أشباه وفي التمس وبنيغى الرجوع بالنقصان كوارث شري من  
 التركة كفتنا ووجد به عيبا ولو تباع بالثمن اجنبي لا يرجع وهذه إحدى ست  
 مسائل لا رجوع فيها بالنقصان مذكورة في البنازية وذكرنا في شرح معنا على المتلقي مغزيا  
 للقيمة أنه قد يرد بالعيب ولا يرجع بالثمن **كالأباق** إلا إذا ابق من المشتري أو البائع  
 في البلدة ولم يخف عنده فإنه ليس بعيب واختلف في الثور والاحسن أنه عيب وليس  
 للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل عوده من الأباق ابن ملك وقينه **والبول في الفرائش**  
**والمرقة** إذا سرق شيئا للأكل من المولى أو يسير أكفلس وفلسين ولو سرق عند المشتري  
 أيضا فقطع رجوع ببيع الثمن لقطع بالسرقتين جميعا ولو رضى البائع بأخذه رجع  
 بثلاثة أرباع ثمنه عتي **وكما تختلف صفته** أي مع التمييز وقد روه بخمس سنين  
 أو أن ياكل ويلبس وحده وتامه في الجوهره فلو لم ياكل ولم يلبس وحده لم يكن عيبا  
 ابن ملك **وكبرا** لأنها في الصغر لقصور عقل وضعف مثانة عيب وفي الكبير لسوء  
 اختيار ودراباطن عيب فعند اتحاد السبب وعند الاختلاف لا يكونه عيبا حادثا  
 كلاهما في صغر أو كبره له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف لا يكونه عيبا حادثا  
 كعبد حرم عند بايعه ثم حرم عند مشتريه أن من نوعه له رده والا لا عيني لو وجد  
 يبول ثم تعيب حتى رجع بالنقصان ثم بلغ هل للبائع أن يستره بالنقصان لروا  
 ذلك العيب بالبلوغ ينبغي نعم فتح **والجنون** هو اختلال القوة التي بها أدراك الكليات  
 تلوح وبه علم تعريف العقل أنه القوة المذكورة ومعدنه القلب وشعاعه في الدماغ ودر  
**وهو لا يختلف** بها لاتحاد سببه بخلاف ما مر وقيل يختلف عتي ومقداره فوق  
 يوم وليلة ولا بد من معاودة عند المشتري في الأصح والأقل رد الألف ثلاث زنا الجارية

مطلب  
الأباق والبول في الفرائش

مطلب  
تعريف العقل

والنول

والتولد من الزنا والولادة فتح قلت لكن في البنازية الولادة ليست بعيب إلا أن  
 تزج نقصانا وعليه الفتوى واعتمده في النهر وفيه الجمل عيب في نبات آدم لا في  
 البهايم والجذام والبصر والعبي والعور والحول والصمم والحرس والقروح والامراض عيوب  
 وكذا الأدر وهو انتفاخ الأنثيين والعينين والحصى عيب وإذا اشترى على أنه خصي  
 فوجده بخلاف خيار له جوهره **والبحر** نتن الفم **والذفر** نتن الأبط وكذا نتن اللثة **والزنا**  
**والزنا والقول** منه كلها عيب فيها لا فيه ولو أمر في الأصح خلاصه **الأن** **فحش** **الاولان**  
 فيه بحيث يمنع القرب من المولى أو يكون الزنا عادة له بان يتكرر أكثر من مرتين والولادة  
 بها عيب مطلقا وبه أن مجانا لا نولد ليل الابنة وأن باجر لا قينة وفيها شري حمارا نعلوه  
 الحمر أن طوع فيعيب والا لا وأما التخت بلين صوت وتكسر مشي فأن كثر رد لا أن قل  
 بنازية **والكفر** باقسامه وكذا الرفض والاعتزال بحر محتا عيب **فيهما** ولو اشترى  
 ذميا سراج **وعدم الخيض** لبنت سبعة عشر وعندها خمسة عشر ويعرف بقولها إذا انقم  
 إليه تكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح ملتي ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر  
 عند الثاني **والاستحاضة** والسعال القديم لا المعتاد **والدين** الذي يطالب به في الحال  
 لا الموحل لعقده فإنه ليس بعيب كما نقله مسكين عن الذخيرة لكن عم الكمال وعلمه بنقصان  
 ولا به وميراثه **والشعر** **والأنا في العين** وكذا كل مرض **فيها** فهو عيب معراج كسبل وحوص  
 وكثرة دم **والتلويح** بمثلثة كزبور يثر صفاد صلب مستدير على صور شئ جمعة ثايل  
 قاعوس وقيرة بالكثرة بعض شرح الهداية **وكذا الكي** عيب **لو عن د** **والالا** **لا** **لا** **لا** **لا**  
 الأصبع عيب والأصبعان عيبان والأصابع مع الكف عيب واحد والعس وهو من يعمل  
 بيساره فقطط إلا أن يعمل باليمين أيضا كالحمر ابن الخطاب رضي الله عنه والشيب وشرب خمر  
 جهر وقماران عديبا وعدم ختانها لكبير من مولدين وعدم نهق حمار وقلة أكل دواب  
 وكناح وكذب وغيمة وترك صلاة لكن في القينة تركها في العبد لا يوجب الرد وفيها لو  
 ظهر أن الدار مشومة ينبغي أن يتمكن من الرد لأن الناس لا يرغبون فيها وفي المنظومة المحية  
 والخال عيب لو على الذقن أو الشفة أو الخد أو العيوب كثيرة برانا الله منها **حدث عيبا**  
**عند المشتري** يعني فعل البائع فلو به بعد القبض رجع بحصته في الثمن ووجب الأرش وأما  
 قبله فله أخذه أو رده بكل الثمن مطلقا ولو برهن البائع على حدوثه والمشتري على قدمه  
 فالقول للبائع والقيمة للمشتري ولا يرد جبراله حمل وموتة إلا في بلد العقد بحر **رجع بنقصانه**  
 إلا فيما استثنى ومنه ما لو شره تولية أو خاطه لطفله زيلجي أو رضى به البائع جوهره  
 وكذا الرد برضى البائع إلا المانع عيب أو زيادة كان **اشترى ثوبا فقطعه فاطلع على عيب**  
 قديم **رجع به** أي بنقصانه لتعذر الرد بالقطع **اشترى ثوبا فقطعه فاطلع على عيب** لأنه  
 اسقط حقه ولو اشترى بموفا فخره فوجد معاه فاسدا لا يرجع لافساد مالته كما لا يرجع  
 لو باع المشتري الثوب كله أو بعضه أو وهبه **بعد القطع** لجواز رده مقطوعا لا مخيضا

مطلب  
الجمل عيب في نبات  
آدم لا في البهايم

فإن قبله البائع كذا كان ذلك



كما افاده بقوله **فلو قطعه** المشتري **وخاطه او صبغه** باي صبغ كان عيني اولت  
**السوق** بمن او جبن الدقيق او غرس او بني ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه لا امتناع  
الرد بسبب الزيادة لحق الشرع لحصول الرضا حتى لو تراصيا على الرد لا يقضي القاضي  
به **درر** وابن كمال كما يرجع لو باعه اي المتنع رده في هذه الصور لعدم روية بجعل الرضى  
به صريحا او دلالة **او مات العبد** المراد هلاك المبيع عند المشتري **او اعتقه** او رده او اشتد  
او اوقف قبل علمه بعيبه **او كان المبيع طعاما فاكله او صبغه** او اطعمه عبده او بذر  
او ام ولده او ليس الثوب حتى تحرق فانه يرجع بالنقصان استحسانا عندها وعليه  
الفتوى بحر وعنها يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى اختيارا ومنها  
ولو كان في وعائين فله رد الباقي بحصته من الثمن اتفاقا ابن كمال وابن ملك ويحيى  
قلت فعلى ما في الاختيار والفتوى في ترجيح القياس فتنبه **ولو اعتقه على مال او**  
**كاتبه او قتله** او ابق او اطعم طفله او امراته او مكاتبه او صبغه فحتى بعد اطلاقه  
على عيب كذا ذكره المصنف تبعا للعيني في الرمن لكن ذكر في الجمع في الجميع قبل الروية واثره  
شراحه حتى العيني فيفيد البعدية بالا ولوية فتنبه لا يرجع بشئ لا امتناع الرد بفعله والاصل  
ان كل موضع للبائع اخذه معيبا لا يرجع باخراجه عن ملكه والارجح اختيارا وفيه  
الفتوى على قولها في الاكل واثره الفتوى في **مشرى خويض** ويطبخ كوز وقتا فكمه فوجه  
**فاسدا ينتفع به** ولو علفا للدواب **فله** ان لم يتناول منه شيئا بعد علمه بعيبه نقصانه  
الا اذا رضى البائع به ولو علم بعيبه قبل كسره فله رده وان لم ينتفع به اصلا فله كل  
الثمن لبطان البيع ولو وجد الثمن فاسدا جاز بحصته عندها ثم وفي المجتبى  
لو كان سمنا ذابيا فاكله ثم اقر بايعه بوقوع فارة فيه رجع بنقصان العيب  
عندها وبه يفتى **باع ما اشتراه** فردد المشتري الثاني عليه **بعيب رده على بايعه** لو رده عليه  
**بقصدا** لانه فسخ ما لم يحدث به عيب آخر عنده فيرجع بالنقصان وهذا لو بعد قبضه  
فلو قبله رده مطلقا في غير العقار كالرد بخيار روية او شرط درر وهذا اذا باعه  
قبل اطلاقه على العيب فلو بعده فلا رد مطلقا بحر وهذا في غير النقدين لعدم ثبوتها  
فله الرد مطلقا شرح مجمع **ولو رده برضا** بلا قضا لا وان لم يحدث مثله في الاصح  
لانه اقاله ادعى عيبا موجبا لفسخ او حط ثمن **بعد قبضه المبيع لم يحبس المشتري على دفع**  
**الثمن للبائع بل يبرهن المشتري** لاثبات العيب **او يحلف بايعه** على نفيه ويدفع الثمن  
ان لم يكن شهود وان ادعى عيبه شهود **دفع الثمن ان حلف بايعه** ولو قال احفرم  
الى ثلاثة ايام اجله ولو قال لا بينة لي فخلقه ثم اتي بها تقبل خلافا لما فتح **ولزم**  
**العيب ينكوله** اي البائع عن الحلف ادعى المشتري **ابا ق** ونحوه مما يشترط لرد  
وجود العيب عندها لكونه سرقة وجنون **لم يحلف بايعه** اذا انكر قيامه للحال  
حتى يبرهن المشتري انه قد ابق عنده **فان برهن حلف بايعه** عندها **بالله** ما ابق وما سرق

وما جن

مطالع العيوب انواع

وما جن **قطعه** وفي الكبير بالله ما ابق مذ بلغ مبلغ الرجال لا اختلافا صغرا وكبرا  
واعلم ان العيوب انواع خفي كباقي وعلم حكمه وظاهر كعور وصمم واصبع زائدة او ناقصة  
فيقتضى بالرد بلا عيبين للتيقن به اذا لم يدع الرضى به وما لا يعرفه الا الاطباء كالكبد فيلكن  
قول عدل ولا ثباته عند بايعه عدلين وما لا يعرفه الا النساء كرتق فيلكن قول الواحدة  
ثم يحلف البائع عيني قلت وبقي خامس ما لا ينظره الرجال والنساء في شرح  
قاضي خان شري جارية وادعى انها اختفى حلف البائع **استحق بعض المبيع فان**  
**كان استحقاقه قبل القبض للكل خيرا** **الكل** لتفرق الصفقة **وان بعد خيره**  
**القيمي لا في غير** لان تبعض القيمي عيب كالمثلي كما سيحى **وان شري شيئين فقبض**  
**احدهما دون الآخر فحكمه حكم ما قبل قبضهما** فلو استحق او تعيب احدهما خير وهو  
اي خيار العيب بعد روية العيب **على التراضي** على المعتمد وما في الحاوي غريب بحر  
**فلو خاصم ثم ترك ثم عاد وخصم فله الرد** ما لم يوجد بطله كدليل الرضى فتح وفي  
الخلاصة لو لم يجد البائع حتى هلك رجع بالنقصان **والليس والركوب والمداواة**  
له وبه عيني **رضي بالعيب** الذي يداويه فقط ما لم ينقصه برجته وكذا كل مفيد  
رضي بعد العلم بالعيب يمنع الرد والارش ومنه العرض على البيع الا الدرهم اذا  
وجد هان يوفى فافرضها على البيع فليس برضا كعرض ثوب على خياط لينظر ايكفه  
ام لا او عرضه على المقومين ليقوم ولو قال له البائع اتبعه قال نعم لزم ولو قال  
لا لان نعم عرض على البيع ولا تقرب من ملكه برأيه لا يكون رضا **الركوب للرد** على  
البائع **او الشرا المعلق لها او للسقي والحال** ان المشتري لا بد له منه اي الركوب لعجن  
او صعوبة طريق وهل هو قيد للاخيرين او للثلاثة استظهر البرجدي الثاني واعتد  
المصنف للدردر والبحر والشمخ وغيرهم الاول ولو قال البائع ركبها لاحتك وقال  
المشتري بل لا ردها فالقول للمشتري بحر وفي الفتح وجد بها عيبا في السفر فحملها فمهرق  
عذرا **اختلفا بعد التقابض في عدد المبيع** او اعدام متعدد ليتوزع الثمن على تقدير الرد وفي  
عدد المقبوض **فالقول للمشتري** لانه قابض والقول للقابض مطلقا قدرا او صفة او تعيينا  
فلو جاء ليرده بخيار شرط او روية فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في تعيينه  
ولو جاء ليرده بخيار عيب فالقول للبائع كما لو اختلفا في طول المبيع وعرضه فتح **اشرى**  
**عبد يمين** اي شيئين ينتفع باحدهما وحده صفقة واحدة وقبض احدهما وجد به او بالآخر  
عيبا لم يعلم به الا بعد القبض **اخذها او ردها** ولو قبضها **ردا المعيب** بحصته سالما  
وحده لجواز التفريق بعد التمام **كما لو قبض كميليا او زينا** او زوجي خف ونحوه  
كزوجي ثور الف احدهما الآخر بحيث لا يعمل بدونه **ووجد بيعه عيبا فان له رد كل**  
**او اخذه بعيبه** لانه كشي واحد ولو في وعائين على الاظهر عنائية وهو الاصح برهان **اشرى**  
**جارية فوطيها** او مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها مطلقا ولو ثبنا خلافا

مطالع اذا ادعى الحادية لا يرد لها مطلقا



لشافعي واحد ولنا انه استوفى ماها وهو جزؤها ولو الرأطي زوجها ان تباردها  
وان بكرة لا يجوز رجوع بالنقصان لا امتناع الرد وفي المظنونة المحببة لو شرط بكارتها فبانت  
ثيبا لم يرد لها بل يرجع بارجع في درهما بنقصان هذا العيب وفي الحاوي والمثلث  
الثبوت ايت بعيب الا اذا شرط البكارة في ردها لعدم الشروط الا اذا قبلها البائع  
لان الامتناع لحقه فاذا رضى زال الامتناع ويعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب  
الحادث لعود المنوع بزوال المانع درر فيرد المبيع مع النقصان على الراجح متهر  
ظهر عيب بمشترى البائع الغائب واثبتته عند القاضي فوضعه عند عدل فاذا هلك  
هلك على المشتري الا اذا قضى القاضي بالرد على بايعه لان القضا على الغائب بلا  
خصم ينفذ على الاظهر درر قتل العبد المقبوض او قطع بسبب كان عند البائع  
كقتل او ردة رد المقتول او امسكه ورجع بنصف قيمته فجمع واخذ منهما اي ثمت  
المقتول والمقتول ولو تدا ولته الا يردى فقطع عند الاخير او قتل رجوع الباعة بعضهم  
على بعض وان علموا بذلك لكونه كالاستحقاق لا كالعيب خلافا لهما وصح البيع بشرط  
البرائة من كل عيب وان لم يسم خلافا للشافعي لان البرائة عن الحقوق المجهولة لا تصح عنده  
وتصح عندنا لعدم افضائه الى المنازعة ويدخل الموجد والحادث بعد العقد قبل  
القبض فلا يرد بعيب وخصه محمد ومالك بالموجود كقوله من كل عيب به ولو قال  
ما يحدث صح عندنا الثاني وفسد عندنا الثالث نهى ابراه من كل ما فهو على المرض وقيل  
على ما في الباطن واعتمده المصنف للاختيار والجوهرة لانه المعروف في العادة وما سواه  
في العرف مرض ولو ابراه من كل غاييله فهي السرة والاباق والزنا اشترى عدا فقال  
لمن ساومه اياه اشتره فلا عيب به فلم يتفق بينهما البيع فوجد مشترى به عيبا  
فله رده على بايعه بشرطه ولا يمنع من الرد عليه اقراره السابق بعدم العيب لانه  
مجاز عن التفرق ولو عينه اي العيب فقال لا عور به او لا شلل لا يرد له لاحاطة  
العلم به الا ان لا يحدث مثله فلا اصبع به زائدة ثم وجدها فله رده لليقين بكذبه  
قال لاخر عبيد هذا ابق فاشتره فاشتراه وباعه من اخر فوجده المشتري الثاني  
ابقا لا يرد له لما سبق من اقرار البائع الاول عالم يرضى عنه ابق عنده لانت  
اقرار البائع الاول ليس بحجة على البائع الثاني الموجود منه السكوت اشترى جارية  
لها لبن فادفعت صبيها له ثم وجدها عيبا كان له ان يرد لها لانه استخار  
بخلاف الشاة المصراة فلا يرد لها مع لبنها او صاع تمر يل يجمع بالنقصان على المختار  
شرح مجمع وحررناه فيما علقناه على المنار كالاستخدام في غير ذلك ففي  
المبسوط الاستخدام بعد العلم بالعيب ليس برضا استحانا لان الناس يتوسعون  
فيه وهو للاختيار وفي النزاهة الصحيح انه رضا في المرة الثانية الا اذا كان في نوع  
آخر وفي الصغرى انه مرة ليس برضا الا على كره من القن بخر قال المشتري ليس به بالمبيع

مطلب  
القضا على الغائب ينفذ

مطلب  
الاستخدام بعد العلم بالعيب

اصبع

اصبع زائدة او نحوه مما لا يحدث مثله في تلك المدة ثم وجده ذلك كان له الرد بلا  
يمين لما مر باع عبدا وقال للمشتري بريت اليك من كل عيب به الا الا باق فوجده  
ابقا فله الرد ولو قال الا اباقة لا لانه في الاول لم يصف الا باق للعبد ولا وصفه  
به فلم يكن اقرارا باق له للحال وفي الثاني اضافة اليه فكان اخبارا بانه ابق فيكون  
راضيا به قبل الشراخاينه وفيها لوبرا من كل حق له قبله دخل العيب لا الدرك  
مشتري لعبد او امته قال اعتق البائع العبد او دبر او استولد الامة او هو حو الاصل  
وانكر البائع حلف لعجز المشتري عن الاثبات فان حلف قضى على المشتري بما  
قاله من الحق ونحوه لا قراره بذلك ورجع بالعيب ان علم به لان المبطل للرجوع  
اذا لته عن ملكه الى غيره بانشائه او اقراره ولم يوجد حتى لو قال باعه وهو  
ملك فلان وصدقه فلان واخذه لا يرجع بالنقصان لانه باقراره كانه  
وهبه وجد المشتري لغنيمة محرزة بدارنا او غير محرزة لو البيع من الامام او امينه  
بحر قال المصنف قيد محرزه غير لازم عيبا لا يرد عليهما لان الامين لا يتقصد خصما  
بل ينصب له الامام خصما فيرد على منصوب الامام ولا يحلفه لان فائدة الحلف  
التكول ولا يصح تكوله واقاره فاذا ارد عليه المبيع بعد ثبوته يباع ويدفع الثمن  
اليه ويرد النقص والفضل الى محله لان الغرم بالغنم درر وجد المشتري  
بمشترى عيبا واداد الرد به فاصطالحا على ان يدفع البائع الدراهم الى المشتري  
ولا يرد عليه جاز ويجعل حظا من الثمن وعلى العكس وهو ان يصطالحا على ان يدفع  
المشتري الدراهم الى البائع ويرد عليه لا يصح لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز  
وفي الصغرى ادعى عيبا فضا لحة على مال ثم براء او ظهر ان لا عيب فللبائع ان يرجع  
بما ادى ولو ازال بمحاجة المشتري لا قية رضى الوكيل بالعيب لزم الموكل ان كان  
المبيع مع العيب الذي به يساوى الثمن المسمى والايساوه لا يلزم الموكل فروغ  
لا يحل كتمان العيب في مبيع او ثمن لان الغش حرام الا في مسيلتين الاولى الاسر لو شري  
شيئا ثم ودفع الثمن بفسو شاجاز ان كان حرا لا عيبا الثانية يجوز اعطاء الزبوف  
وانقص في الجايات اشباه وفيها رد المبيع بعيب بقضا فسخ في حق الكل الا في  
مسيلتين احدهما لو احال البائع بالثمن ثمر رد المبيع بعيب بقضا لم تبطل الحوالة الثانية  
لو باعه بعد الرد بعيب بقضا من غير المشتري وكان منقولا لم يحن قبل قبضه ولو كان فسخا  
لجاز وفي النزاهة شري عبدا فضمن له رجل عيوبه فاطلع على عيب ورده لم يفتن لانه  
ضمان العهدة وصقته الثاني لانه ضمان العيوب وان ضمن السرقة او الحرقة او الجنون  
او العمي فوجده كذلك ضمن الثمن وفي جواهر الفتاوى شري ثمر كرم ولا يمكن قضاها  
لقبلة الزنايين ان بعد القبض لم يرد له وان قبله فان انتقص المبيع بتناول الزنايين  
فله الفسخ لتفرق الصفقة عليه با فسخ البيع الفاسد المراد بالفاسد

مطلب  
ضمان العهدة



المتنوع مجازا عرفيا فيعلم الباطل والمكروه وقد يذكر فيه بعض الصحيح تبعا وكل ما اوردت  
خلالا في ركن البيع فهو بطل وما اوردته في غيره ففسد **بطل بيع ما ليس بالمال** ما يميل  
اليه الطبع ويجري فيه البذل والمنع درر فخرج التراب وخوه **كالدلم** المسفوح فجاز  
بيعه كبد وطحال **والميننة** سوى السمك والجراد ولا فرق في حق المسلم بين التي ماتت خنق  
انفها او خنق وخوه **والحر والبيع به** اي جعله ثمنا با دخال الثا عليه لان ركن البيع  
مبادلة المال بالمال ولم يوجد **والعدم كبيع حق الثقل** اي علو سقط لانه معدوم ومنه  
بيع ما اصله غاييب كجزر وفجل او بعضه معدوم كورد وباسمين وورق فرصاد وجوز  
مالك لتعامل الناس وبه افتى بعض مشايخنا عملا بالاستحسان وهذا اذا ثبت ولم يعلم  
وجوده فان علم جاز له خيار الرؤية وتكفي روية البعض عندها وعليه الفتوى شرح  
مجمع **والضامين** ما في ظهوره لا با من المني **والملاقي** جمع ملفوحة ما في البطن من الجنين  
**والنناج** بكسر النون جبل الحيلة اي نتاج النتاج لداية او ادمى **وبيع امة** تبين انه  
ذكر الضمير لتذكير الخبر **وعكسه** بخلاف البهائم والاصل ان الذكر والانثى من بني آدم جنسا  
حكما فيبطل وفي سائر الحيوانات جنس واحد فيصح ويتخير لغوات الوصف **ومتروك التسمية**  
**عدا** ولو من كاف بزازية وكذا ما ضم اليه لان حرمة بالنص **وبيع الكراب** وكري الانهار  
لانه ليس بمال متقوم بخلاف بئنا وشجر فيصح اذا لم يشتط تركها ولو اجمية **وما في حكمه**  
اي حكم ما ليس بمال **كام الولد والمكاتب والمدبر المطلق** فان بيع هؤلاء باطل اي بقا لم  
يملكوا بالقبض لا ابتداء فصح بيعهم من انفسهم وبيع قن ضم اليهم درر وقول ابن الكمال  
بيع هؤلاء باطل موقوف ضعفه في البحر بان المرحم اشتراط رضا المكاتب قبل البيع وعدم  
نفاذ القضاء ببيع ام الولد وصح في الفتح نفاذه **قلت** لا وجه لتوقفه على قضاء  
آخر امضاء او ردائي ونهر فليكن التوفيق وفي السراج ولده هؤلاء وكهم وبيع بعض  
كحر وبطل **بيع مال غير متقوم** اي غير مباح الانتفاع به ابن كمال فليحفظ **الحمر** وحقن  
**وميتة** لم تمت خنق **انقها** بل بالخنق وخوه فانها مال عند الذمي خمر وخنقير وهذا  
ان بيعت بالثمن اي بالدين كدراهم ودنانير ومكيل وموزون بطل في الكل وان بيعت  
بعين كعرض بطل في الخمر وفسد في العرض فيملكه بالقبض بقيمته ابن كمال وبطل **بيع قن ضم**  
**الى حر و ذكية ضمت الى ميتة ماتت خنق** **انقها** فيدبر لتكون كالحر وان سمي **كل ثمن كل**  
اي فصل الثمن خلافا لهما وبني الخلاف ان الصفقة لا تتعدد بمجرد تفصيل الثمن بل  
لا بد من تكرر لفظ العقد عنده خلافا لهما وظاهر النهاية يفيد انه فاسد **خلاف بيع قن**  
**ضم الى مدبر وخوه او قن غير هو ملك ضم الى وقف غير المسجد العام** فانه كالحر بخلاف  
العام بالمسجة الخراب فليدبر اشباه من قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال **ولو محكوم به** في  
الاصح خلافا لما افتى به الملا ابو السعود فيصح بحصته في القن وعنده الملك لانها مال  
في الجملة ولو باع قرية ولم يستثن المساجد والمقابر لم يصح عيني **كاي بطل بيع صبي لا يعقل** ومجنون

شياء

شياء وبول ورجيع آدمي لم يغلب عليه تراب فلو مغلوبا به جاز كسرتين وبعير والتقى في البحر  
بمجرد خلطه بتراب **وشعر انسان** للكرامة الادمي ولو كافرا ذكره المص وغيره في بحث شعر  
الخنزير وبيع ما ليس ملكه لبطلان بيع المعدوم وماله خطا لعدم **لا بطريق السلم** فانه صحيح  
لان عليه السلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص في السلم وبطل **بيع صريح**  
**الثن فيه** لا انعدام الركن وهو المال والبيع الباطل **حكمه عدم ملك المشتري** اياه اذا قبضه  
**فلا ضمان لو هلك** الببيع عنده لانه امانة وصحة في القنية ضمانه قتل وعليه الفتوى  
وفيها بيع الخمرى اياه او ابنه قتل باطل وقيل فاسد وفي الصفح في النصف بيع المصطر وشراؤه فاسد  
البيتم بغبن فاحش باطل وقيل فاسد ورجح في النصف بيع المصطر وشراؤه فاسد  
**وفسد بيع ما سكت** اي وقع السكوت فيه **عن الثمن** كبيع قيمته وفسد **بيع عرض** هو المتاع  
القيمي ابن كمال **بخر وعكسه** فينعقد في العرض لا الخمر كما مر وفسد **بيعه** اي العرض بام  
الولد والمكاتب والمدبر حتى لو تقابضا ملك **المشتري للعرض** لما مر انهم مال  
في الجملة وفسد **بيع سكر** لم يصد ولو بالعرض والافناطل لعدم الملك صدر شرعيه او صيد  
بشر القن في مكان لا يؤخذ منه **الا بحيلة** للعجز عن التسليم **وان اخذ بدونها صح** وله  
خيار الرؤية الا اذا دخل بنفسه ولم يسد مدخله فلو سده ملكه ولم يتجر اجارة بركة  
ليصاد منها السمك **بخر** وبيع طير في الهوا لا يرجع بعد رساله من يده اما قبل صيده اصلا  
فباطل لعدم الملك وان كان يطير **ويرجع** كالحمام صح وقيل لا يرجع في النهر وبيع **الحمل**  
اي الجنين وجزم في البحر بطلان كالتناج وامتد **الاحمل** الفاسد بالشرط بخلاف هبة ووصية  
**ولبن في صرع** وجزم البوحندي بطلانه **ولو لونه صدف** للغرر **وصوف على ظهر غنم** وجوزه  
الثاني وما لك وفي السراج لو سلم الصوف واللبن بعد العقد لم ينقلب صحيحا وكذا كل ما  
انضم اليه خلق كجلد حيوان ونوى تمر ويزر بطيخ لما مر انه معدوم عرفا وانما صحوا ببيع  
الكراش وشجر الصفصاف واوراق التوت باغصانها للتعامل وفي القنية باع اوراق توت  
لم تقطع قبل سنة جاز وبسنتين لا لانه يشبه موضع قطعه عرفا **وجذع** معين في سقف  
اما غير المعين فلا ينقلب صحيحا ابن كمال **وذراع من ثوب يضره التبعية** فلو قطع  
وسلم قبل فسخ المشتري عاد صحيحا ولو لم يضره القطع كمر باس جاز لا انتفاء المانع  
**وضريرة القافض** بقاف ونون الصايد **والغايص** بغين بحجة الغواص والبيع فيها باطل  
للغرر بخر ونهر والكمال وابن الكمال قال المص وقد نظمه متلا خرو في سلك الفاسد  
فتبعته في المختصر ويجب ان يراد به الباطل لانه ما ليس ملكه كما مر **والمرابنة** هي بيع  
الربط على التخل بخر مقطوع مثل كيله تقديرا شرع مجمع ومثله الغيب بالزبيب عليه  
للنهي ولشبهة الربا قال المص فلو لم يكن رطبا جاز لاختلاف الجنس **واللاسقة** للسقعة  
**والمنابذه** اي بندها للمشتري **والنقا** الحجر عليها وهي من بيوع الجاهلية فمنها كلها  
عيني لوجود القمار فكانت فاسدة ان سبق ذكر الثمن بخر وبيع ثوب من ثوبين او عبد

مطلوب الادمي بدم ولو كافرا

مطلوب بيع المصطر وشراؤه فاسد



من عبد بن لجهالة المبيع فلو قبضها وهلك معا فمن نصف قيمة كل اذا فاسد معتبر  
بالصحيح ولو مرتين فقيمة الاول لتعذر رده والقول للضامن وهذا اذا لم بشرط خيار  
التعيين فلو شرط اخذ ايها شاء جاز لما مر **والمراعى** اي الكلا **واجارتها** اما بطلان بيعها  
فلعدم الملك لحديث الناس شركا في ثلاث في الماء والكلا والنار واما بطلان اجارتها فلا  
على استهلاك عين ابن كمال هذا اذا بنت بنفسه وان ابنته بسقي وتربية ملكه وجاز  
بيعه عتيق وقيل لا قال وبيع القصيل والوطبة على ثلاثة اوجه ان ليقطعه او ليس  
درابته فتا كل جاز وان ليقتره لم يجز وحيلته ان يستاجر الارض لضرب فسطاطه او  
لايقف دوابه او لمنفعة اخرى كقيل ومراح وتماه في وقف الاشياء وبيع **دور القتر**  
اي الابريس **وبينه** اي بزره وهو بزر الفيلق الذي فيه الدود **والخل المحرز** وهو  
دود العسل وهذا عند محمد وبه قالت الثلاثة وبه يفتي عيني وابن مالك وخلاصة  
وغيرها وجوز ابو الليث بيع العلق وبه يفتي للحاجة محتج **بخلاف غيرهما من الهوام** فلا  
يجوز اتفاقا لحيات وضب وها في جوكسرطان الا السمك وما جاز الانتفاع بحلده  
او غظمه والحاصل ان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع محتج واعقده المص وسيجى  
في المتفرقات **فروع** انما تجوز الشركة في القتر اذا كان البيض منهما والعمل منهما وهو  
بينهما انصافا لا اثنان فلو دفع بزر القتر او بقرة او دجاجة لاخر بالعلف مناصفة فالخارج  
كله للمالك لحدوثه من ملكه وعليه قيمة العلف واجرم مثل العامل عتيق لمخاضا وشك دفع  
البيض كما لا يخفى **والابق** ولو لطفله او ليتيم في حجره ولو وهبه لهما صح عيني وما في الاشياء  
تخريف **نهر الامن بزعيم انه** اي الاابق **عنده** في يجوز لعدم المانع وهل يصير قابضا  
ان قبضه لنفسه او قبضه ولم يشهد نعم وان اشهد لا لانه قبض امانة فلا ينوب عن قبض  
الضامن لانه قوي عناية والاذا ابقى من القاصب فباعه المالك منه فانه يصح لعدم  
لزوم التسليم ذخيرة **ولو باعه ثمر عاد** وسلمه **بيتم البيع** على القول بفساده ورجحه الكمال  
**وقيل لا يتم** على القول ببطلانه وهو الاظهر من الرواية واختاره في الهداية وغيرها  
وبه يفتي البلخي وغيره بجواز ابن كمال ولبن امرأة ولو في **وتعا ولو امانة** على الاظهر لانه جزئ  
ادمي والرق مختص بالحي ولا حياة في اللبن فلا يحله الرق **وشعر الخنزير** لخاصته عينه  
فيبطل ببيع ابن كمال وان جاز الانتفاع به ضرورة **الخمر حتى** لو لم يوجد بلا ثمن جاز  
الشرا للضرورة وكره البيع فلا يطيب ثمنه ويفسد الماء على الصحيح خلافا لمحمد قيل  
هذا في المنتوق اما المحزوز فظاهر عناية وعن ابي يوسف يكره الخمر لانه نجس  
ولذا لم تلبس السلف مثل هذا الخف ذكره القهستاني ولعل هذا في زمانهم واما في زماننا  
فلا حاجة اليه كما لا يخفى **وجلد ميتة قبل الدبغ** لو بالعرض ولو بالثمن فباطل ولم يفصله  
ههنا اعتمادا على ما سبق قاله الواني فيلحظ **وبعده** اي الدبغ **يباع** الاجل انسان  
وخنزير وحية **وينتفع** به لطهارته **لغير الاكل** ولو جلد ما كول على الصحيح سراج لقوله

تعالى

تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا جزؤها في الجمع وتجيز بيع الدهن المتنجس والانتفاع  
به في غير الاكل بخلاف الورك **كما ينتفع بالاخله حياة** منها كعصاها وصوفها كما مر  
في الطهارة **وفسد ثرا ما باع بنفسه** او بوكيله من الذي اشتراه ولو حكا كوارثه بالاقل  
من قدر الثمن الاول **قبل فقد كل الثمن** الاول صورته باع شيئا بعشرة ولم يقبض  
الثمن ثمر شراه بخمسة لم يجز وان رخص السعر للربا خلافا للشافعي **وشرا من لا تجوز شهادة**  
**له كانه وابنه كشرائه بنفسه** فلا يجوز ايضا خلافا لهما في غير عبده ومكاتبه ولا **يد**  
لعدم الجواز **من اتحاد جنس الثمن** وكون المبيع بجاله فان اختلفا جنس الثمن او تعيب المبيع  
**جاز مطلقا** كما لو شراه باذيرا وبعد النقد والدراهم والدنانير **جنس واحد** في ثمان حسابيل  
منها هنانة في قضادين وشقعة واكرام ومضاربة ابتداء وانتهاء وبقا واستناع مراحنة  
ويتراد زكاة وشركة وقيم متلفات واروش جنائيات كما بسطه المص غير بالعمادية وفي  
الخلاصة كل عوض ملك يعقد ينسخ بهلاكه قيل قبضه لم يجز التصرف فيه قبل قبضه  
**وصح البيع فيما ضم اليه** كان باع بعشرة ولم يقبضها ثم شراه مع شئ اخر بعشرة ففسد  
في الاول وجاز في الاخر فيقسم الثمن على قيمتهما ولا يشيع الفساد لانه طاري ولمكان  
الاجتهاد وبيع **زيت على انه يزنه بظرفه** ويطرح عنه بكل ظرف كذا رطلا لان  
مقتضى العقد طرح مقدار وزنه كما افاده بقوله **بخلاف شرط طرح وزن الظرف**  
فانه يجوز كما لو عرف قدر وزنه ولو اختلفا في نفس الظرف وقدره **فالقول للمشتري**  
بيمينه لانه قابض او متكر **وصح بيع الطريق** وفي الشريعة لانية عن الحائنة لا يصح ومن  
نسمة الوهبانية وليس لهم قال الامام تقاسم بدرب ولم ينفذ كذا البيع يذكر وفي معانيها  
وارتضاء في الغاز الاشياء وما لك ارض ليس يملك بيعها لغير شريك ثم لو منه ينقض  
**حد اي بين له طول وعرض او لا وهبته** واذا لم يبين يقدر بعرض باب الدار العظمى  
**لا يبيع مسيل الماء وهبته** لجهالته اذ لا يدري قدر ما يشغله من الماء **وصح بيع حق المرور**  
**تبعها** للارض **بلا خلاف** مقصود **اوحده** في رواية وبه اخذ عامة المشايخ شتمني وفي  
الاخرى لا وصح ابو الليث وكذا يبيع الشرب وظاهر الرواية فساده الاتباعا خاتية وشروح  
وهبانية وسنخفته في احيا الموات **لا يصح بيع حق التسييل وهبته** سواء كان على  
الارض لجهالة محل كاسر او على السطح لانه حق التحليم وقد مر بطلانه **ولا البيع** بثلثين مؤجل  
**الى النير** وهو اول يوم من الربيع تخل فيه الشمس بنح المحل وهذا ليس وز السلطان ويروز  
المجوس يوم تخل في الحوت وعده البرجندى سبعة فاذا لم يبينها فالعقد فاسد ابن كمال  
**والمهر جاز** هو اول يوم من الخريف تخل فيه الشمس بنح الميزان **وصوم النصارى** وفطرهم  
**وفطر اليهود** وصومهم فالتقي بذكر احدهما سراج اذ لم يذكر المتعاقدان النير وزوما بعده  
فلو عرفاه جاز **بخلاف فطر النصارى** بعد ما شرعوا في صومهم للعلم به وهو خمسون  
يوما **ولا الى قدوم الحاج والحصاد** للزرع والدياس **الحب** والقطاف للعب لانها تتقدم



وتشأخى ولو باع مطلقا عن هذه الآجال **ثمن الثمن** الدين اما تأجيل المبيع او  
الثمن العين ففسد ولو لم يعلم **ثمن الثمن** التاجيل كما لو قفل الى هذه الاوقات  
لان الجاهل لا يبصر متحله في الدين والكفالة لا الفاحشة **واسقط** المشتري الاجل في الصور  
المذكورة قبل حلوله وقبل فسخه وقبل الافتراق حتى لو تفرقا قبل الاسقاط تاكد الفساد  
ولا يتقلب جائزا اتفاقا ابن كان وابن ملك كجها لة فاحشة كهبوب الترح وجنى مطر  
فلا يتقلب جائزا وان ابطال الاجل عيني او من المسلم ببيع خبر او خنبر او شرابها  
اي وكل المسلم ذميا او ام المرحوم غيره اي غير المرحوم ببيع صيده يعني صح ذلك عند الامام  
مع اشتر كراهة كما صح ما سلكه العاقد يتصرف باهليته وانتقال الملك الى الامر حكمي  
وقالا لا يصح وهو الاظهر شرعا لانه عن البرهان ولا يبيع بشرط عطف على النير وز  
يعنى الاصل الجامع في فساد العقد بسبب شرط لا يقتضيه العقد ولا يلايمه وفيه  
**نفع لا يهدى** او فيه نفع لمبيع هو من اهل الاستحقاق للنفع بان يكون ادنيا فلو لم يكت كشرط  
ان لا يركب الدابة المبيعه لم يكن مفسدا كما سيجي ولم يجز العرف به ولم يرد الشرع بجوازه  
اما لو جرى العرف بركيب مع شرط تشريكه او ورد الشرع به كجواز شرط فلا فساد  
**كشرط ان يقطع البايع ويحيطه** قبا مثال لما لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري هو  
او يتخذ مثالا لما فيه نفع للبايع وانما قال **شهر** لما مر ان الخيار اذا كان ثلاثة ايام  
جاز ان يشترط فيه الاستخدام **درا او يعتقه** فان اعتقه صح ان بعد قبضه ولزم الثمن  
عنده والا لشرع مجمع او يدبره او يكاتبه او يستولدها ولا يخرج القن عن ملكه  
مثال لما فيه نفع لمبيع يتحقق ثم فرع على الاصل بقوله **ويصح** البيع بشرط يقتضيه العقد  
**كشرط الملك للمشتري** بشرط حبس المبيع لاستيفاء الثمن او لا يقتضيه ولا يقع فيه  
**لاحد** ولو اجنبيا ابن ملك فلو شرط ان يسكنها فلان او ان يقرضه البايع او المشتري  
كذا فالظاهر الفساد ذكره اخي زاده وظاهر البحر ترجيح الصحة **كشرط ان لا يبيع** غير  
ابن الكمال بتركيب الدابة المبيعه فانها ليست باهل للنفع ولا يقتضيه لكن يلايمه كشرط  
وهو معلوم وكفيل حاضر ابن ملك او جرى العرف به **بيع نفل** اي حرم سواه باسم يول عيني  
**على ان يجد** وه البايع ويشركه اي يصنع عليه الشراك وهو اليسير ومثله تسمير القناب  
**استحسانا** للتعامل بلانكسر هذا اذا علقه بكلمة على وان بكلمة ان بطل البيع الا ان يعيب  
ان رضى فلان ودقته خيار الشرط اشباه من الشرط والتعليق ويجوز من مسائل شتى  
**واذا قبض المشتري المبيع برضى** عني ابن الكمال باذن بايعة صريحا او دلالة بان قبضه  
في مجلس العقد بحضرة **في البيع الفاسد** وبه خرج الباطل وتقدم مع حكمه وح فلا حاجة  
لقول الهداية والعناية وكل من عوضه مال كما افاده ابن الكمال لكن اجاب سعدى بانه  
لما كان الفاسد يعم الباطل مجازا كما مر حقق اخراجه بذلك فتنبه **ولم ينه** البايع عنه  
ولم يكن فيه خيار بشرط **ملك** الا في ثلاث في بيع الهازل وفي شراء الاب من ماله لطفله

او يبيعه له كذلك فاسد الا يملكه حتى يستحله وفي المقنن في يد المشتري امانة لا يملكه به واذا  
ملكه تثبتت كل احكام الملك الا خمسة لا يحل له اكله ولا لبسه ولا وطئها ولا ان يتزوجها عند البايع  
ولا شفقة لجاره لو عفا او الشياء وفي الجوهرية وشرح الجمع ولا شفقة بها فهي سادسة  
**عشله ان مثليا** والابقية يعني بعد هلاكه او تقدر رده يوم قبضه لان به يدخل في ضمانه  
فلا تقبض زيادة قيمته كالمضروب **والقول فيها للمشتري** لا كفارة الزيادة **ويجب على كل واحد**  
**منها فسخه قبل القبض** ويكون امتناعا عنه ابن ملك او بعده مادام البيع بحال جوهره في  
يد المشتري اعدا ما للفساد لانه معصية فيجب رفعها بحج ولا الا يشترط فيه قضا قاض لان الواجب  
شرعا الاحتجاج للقضاء **درا** واذا امر احداهما على مسأله وعلم به القاضى فله فسخه جبر عليها  
حقا للشرع بزأريه وكل مبيع فاسد رده المشتري على بايعة هبنة او صدقة او بيع او بوجه  
من الوجوه كاعارة واجارة ونصب ووقع في يد بايعة فهو متاركة للبيع وبولي المشتري من ضمانه  
ثنيه والاصل ان المستحق بجهة اذا وصل الى المستحق بجهة اخرى اعتبر واصلا بجهة مستحقة  
ان وصل اليه من المستحق عليه والا فلا وتامة في جامع الفصولين **فان باعه** اي باع المشتري  
المشترا فاسدا **بيعا صحيحا** باقا فلو فاسدا او خيار لم يمتنع الفسخ **لغير بايعة** فلو مته  
كان نقضا للاول كما علمت **وقساده** **بغير الاكراه** فلو به ينتقض كل تصرفات المشتري  
**او وجهه وسلم او اعتقه** او كاتبه او استولدها ولو لم تحبل ردها مع عقربا اتفاقا  
**سراج بعد قبضه** فلو قبله لم تعتق يعتقه بل يعتق البايع بامره وكذا الوامر بطحن  
الحنطة او ذبح الشاة فيصير قايضا اقتضاء فقد ملك المأمور ما لا يملك الامر وما في  
الحائنة على خلاف هذا اما رواية او غلط من الكاتب كما بسطه العمادى **او وقفه** وقفا صحيحا لانه  
استهلكه حين وقفه واخرجه عن ملكه وما في جامع الفصولين على خلاف هذا غير صحيح كما بسطه  
المصا **ورهنه او وصى** او تصدق به **نفذ** البيع الفاسد في جميع ما مر بالفسخ الفسخ يتعلق  
حق العبد به الا في اربع مذكورة في الاشياء وكذا كل تصرف قولي غير اجارة وكذا ع وهل يبطل  
نكاح الامة بالفسخ المختار نعم والوجه ومعنى زال المانع كرجوع هبنة وعجز مكاتب وذلك رهن  
عاد حق الفسخ لو قبل القضاء بالقيمة لا بعده **ويبطل حق الفسخ بموت** احدهما فيخلفه الوارث  
به يفتى وبعد الفسخ لا **ياخذ** بايعة حتى **يرد ثمنه** المنقود بخلاف ما لو شري من مديونة بدنية  
شرا فاسدا فليس للمشتري حبسه لاستيفاء دينه كاجارة ورهن وعقد صحيح والفرق في الكافي  
**فان مات** احدهما او المورث والمستقرض او الراهن فاسدا عيني وزيلعي بعد الفسخ **فالمشتري**  
**ونحوه** **احق به** من سائر الغرماء بل قبل تجهيزه فله حق حبسه حتى ياخذ ماله **فياخذ**  
المشتري **درا** **الثمن بعينه** او قايمة ومثلها لو هلكه بتا على تعيين الدراهم في البيع  
الفاسد وهو الاصح وانما **طاب للبايع ما ربح** في الثمن الاعلى الرواية الصحيحة المقابلة  
للاصح بل على الاصح ايضا لان الثمن في العقد الثاني غير متعين ولا يضر تعيينه في الاول  
كما افاده سعدى **لا يطيب** للمشتري ما ربح في بيع يتعين بان ما باعه باز يد يتعلق



العقد بعينه فتمكن الجنب في الرخ فيتصدق به **كما طالب نكاح مال ادعاه** على اخر قصده  
على ذلك **فقصي** اي اوفاه اياه **ثم ظهر عدم نكاحها** انه لم يكن عليه شيء لان مدل المتحقق  
مملوكا ملكا فاسدا والجنب لفساد الملك انما يعمل فيما يتعين الا فيما لا يتعين وانما الجنب  
بعدم الملك كالغصيب فيعمل فيها كما بسطه خرو وابن الكال وقال الكال لو تعدا الكذب  
في دعواه الدين لا يملكه اصلا وقواه في النهر وفيه الحرام ينتقل فلو دخل بامان واخذ  
مال حربي بلا رضا واخرجه اليها ملكه وصح بيعه لكن لا يطيب له ولا للمشتري منه  
بخلاف البيع الفاسد فانه لا يطيب له لفساد عقده ويطيب للمشتري منه لصحة عقده  
وفي حظر الاشهاد الحرمه تعدد مع العلم بها الا في حق الوارث وقيد في الظهيرية  
بان لا يعلم ارباب الاموال وسحقه ثمة بني **وغرس فيما اشتراه فاسدا** شروع  
فيما يقطع حق الاسترداد من الافعال الحسية بعد الفراغ من القولية **لزمه قيمته** ما وامتنع  
الفسخ وقال لا ينقضها ويرد المبيع ورجحه الكال وتعقب في النهر لحصولها بتسليط البائع  
وكذا كل زيادة متصلة غير متولدة كصبغ وخياطة وطحن حنطة ولت سويق وغزل  
قطن وجارية علفت منه فلو منفصلة كولد او متولدة كسمي فله الفسخ ويضمنها باسرها  
سوى منفصلة غير متولدة جوهره وفي جامع الفصولين لو نقص في يد المشتري بفعل  
المشتري او المبيع او باقة سمادية اخذه البائع مع الارش ولو بفعل البائع صار مشتريا  
ولو بفعل اجنبي خير البائع **وكره** تخريما مع الصحة **البيع عند الاذان الاول** الا اذا  
تباعا بمشيان فلا بأس به لتعليل النهي بالاضلال بالسعي فاذا انتفى انتفى وقد خص  
منه من الاجمعة عليه ذكره المص **وكره الخش** بفتحين ويسكن ان يزيد ولا يبيد الشرا  
او يمدحه بما لا ليس فيه ليروجه ويجوز في النكاح وغيره ثم النهي بحمول على ما اذا  
**كانت السلعة بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ لا يكره** لان انتفا الخداع عنانية **والسوم على**  
**سوم غيره** ولو ذيبا او مستامنا وذكر الاخ في الحديث ليس قيدا بل لزيادة التغير فهو  
وهذا بعد الاتفاق على مبلغ الثمن او المهر **والالا يكره** لانه يبيع من يريه وقد  
باع عليه السلام قدحا وحلسا ببيع من يريه **وتلقى الجلب** بمعنى الجلوب او الجالب  
وهذا اذا كان يضر باهل البلد او يلبس **السعر** على الواردين لعدم علمهم به فيكره  
للضرر والفرار اما اذا انتفيا فلا يكره **وبيع الحاضر للبادي** وهذا في حالة الخطوع  
**والالا** لانعدام الضرر قبيل الحاضر المالك والبادي المشتري والاصح كما في المجتبى انهما  
السماسر والبائع لو افقته اخر الحديث دعوا الناس يوزق بعضهم بعضا ولذا عدى  
بالام لا يمن **لا يكره بيع من يريه** لا يكره بيع الدلالة **ولا يفرق** عبي بالزنى بالغة  
في المنع للعنة عليه السلام من فرق بين والد وولده واخيه رواه ابن حنبل وغيره  
عنتي وعن الثاني فساد مطلقا وبه قال زفر والائمة الثلاثة **بين صغير غير بالغ**  
**وذي رحم محرم منه** اي محرم من جهة الرحم لا الرضاع كابن عم هو اخ رضاعا

فانهم

مجلس  
بيع من يريه

مجلس  
تلقى الجلب

فانهم **الا اذا كان** التفريق باعتاق وتوابعه ولو على مال او يبيع من حلف بعقده او  
كان المالك كافر لعدم مخاطبته بالشرايع او متعدد او لوالاخر لطفله او مكاتبه فلا بأس به  
او تعدد محارمه فله بيع ما سوى واحد غير الاقرب والا يوين والمحقق بها فتح **او بحق**  
**محقق** كمن وجه مستحق **وكذا رفع احداهما بالجناية وبيعه بالدين** او باتلاف مال الغير  
**ورده يجب** لان النظر في دفع الضرر عن الغير لا في الضرر بالغير **بخلاف الكبيرين**  
**والزوجين** فلا بأس به خلافا للاحد فالمستثنى احد عشر **وكما يكره التفريق ببيع وغيره**  
من اسباب الملك كصدقة ووصية **يكره** بشراء الامن حربي ابن ملك ونقصة في الميراث  
**والفنايم** جوهره واعلم ان فسخ المكره واجب على كل واحد منهما ايضا بغيره وغيره  
لدفع الاثم بجمع وفيه نصيح شراء كافر مسلما او مصحفا مع الاجبار على اخراجهما  
عن ملكه ويجوز في المتفرقات **فصل في الفصول** من اسبته ظاهرة وذكره  
في الكتب بعد الاستحقات لانه من صور **هو** من يشتغل بما لا يعنيه فالتقابل لم ين  
يا من المعروف انت فضولي يخشى عليه الكفر فتح واصطلاحا من يتصرف في حق غيره بمنزلة  
الجنس **بغير اذن شرعي** فصل خرج به نحو وكيل ووصي **كل تصرف صدر منه** تملك  
كان كبيع وتزويج او اسقاطا كطلاق واعتاق **ولو مجتزأ** اي لهذا التصرف من يقدر  
على اجازته **جاز وقوعه** **ان يحقد موقفا** وما لا يجوز له حالة العقد لا ينقض اصلا  
بيان صبي باع مثلا ثم بلغ قبل اجازة وليه فجاز جاز لان له وليا يجيزه حالة  
العقد بخلاف ما لو طلق مثلا ثم بلغ فجاز به نفسه لم يجز لانه وقت العقد لا يجزى  
له فيبطل ما لم يقل او قعته فيصح انشأ الاجازة كما بسطه العامري **وقف بيع مال الغير**  
لو الغير بالغا عاقلا فلو صغير او مجنون لم ينقض اصلا كما في الرواخر مغزيا للمحاوي وهذا  
ان باعه على انه **لما لكة** اما لو باعه على انه لنفسه او باعه من نفسه او شرط الخيار  
فيه **لما لكة** المكلف او باع عرضا من غاصب عرضا للمالك به فالبيع باطل والحاصل  
ان بيعه موقوف الا في هذه الخمسة فباطل قيد بالبيع لانه لو اشترى لغيره نقذ  
عليه الا اذا كان المشتري صبيبا او مجنونا عليه فينوقف هذا اذا لم يضمنه الفضولي  
الى غيره فلو وافقه بان قال بع هذا العبد لفلان فقال البائع بعته لفلان توقف  
بزاريه وغيرها **وقف بيع العبد والصبي المجنورين** على اجازة المولى والمولى وكذا  
المعتوه وفي العمادية وغيرها لا تنتقد اقرار العبد ولا عقوده وسحقه في الحجر  
**وقف بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد** على اجازة القاضي **وبيع المراهون**  
**والمستاجر والارض في مزارعة الغير** على اجازة مرتين ومستاجر ومزارع **وقف**  
**بيع شيء برقمه** اي بالكتوب عليه فان علمه المشتري في مجلس البيع نقذ والا بطل  
**قلت** وفي مزارعة البحر انه فاسد له غرضية الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه  
فقوم مباشرته وعلى الضعيف لا وترك المص قول الدرر وبيع المبيع من غير مشترية



لدخوله في بيع مال الغير وبيع المرتد والبيع بما باع فلان والبايع يعلم والمشتري لا  
يعلم والبيع بمثل ما يبيع الناس به او بمثل ما اخذ به فلان فان علم في المجلس صح والابطل  
وبيع الشيء بقيمة فان بين في المجلس صح والابطل وافي وبيع فيه خيار المجلس  
كما وقف بيع الغاصب على اجازة المالك يعني اذا باعه لما ملكه لا لنفسه على ما سعت  
البايع ووقف ايضا بيع المالك المعضوب على البيعة او اقرار الغاصب وبيع ما في  
تسليمه ضرر على تسليمه في المجلس وبيع المريض لوارثه على اجازة الباقي وبيع الورثة  
التركة المستغرقة على اجازة الغرماء وبيع احد الوكيلين او الوصيين او الناظرين اذا باع  
بحضرة الآخر توقف على اجازته او بعينه فباطل واوصله في النهي الى نصف وثلاثين  
وحكمه اي بيع الفضولي لولده محذور حال وقوعه كما مر قبول الاجازة من المالك  
اذا كان البايع والمشتري والبيع قائما بان لا يتغير المبيع بحيث يعد شيئا آخر لان  
اجازته كاي بيع حكما وكذا يشترط قيام الثمن ايضا لو كان عرضا معينا لانه مبيع  
من وجه فيكون ملكا للفضولي وعليه مثل المبيع لو مثليا والافقيته وغير العرض ملك  
للمحذور اما ان يبيد الفضولي ملتقى وكذا يشترط قيام صاحب المتاع ايضا فلا تجوز اجازة  
وارثه لبطلانه بموته وحكمه ايضا اخذ المالك الثمن او طلبه من المشتري ويكون  
اجازة عمادية وهل للمشتري الرجوع على الفضولي بمثله لو ملك في يده قبل الاجازة الا ان  
نظم ان لم يعلم انه فضولي وقت الاداء الا ان علم قتيبه واعقده ابن الشحنة واقره المص وحزم  
الزيلي وابن ملك بان امانة مطلقا وقوله اسات يبيس ما صنعت احسن واسات على  
المختار فتح وهبة الثمن من المشتري والصدق عليه به اجازة لو المبيع قائما عمادية  
وقوله لا يجوز رد له اي للمبيع الموقوف فلو اجاز بعده لم يجوز لان المفسوخ لا يجاز  
بخلاف المستاجر لو قال لا اجيز بيع الاجر ثم اجاز جاز واذا كلامه جواز الاجازة بالفعل  
وبالقول وان للمالك الاجازة والقسح والمشتري الفسخ لا الاجازة وكذا للفضولي قبلها في  
البيع لا النكاح لانه معبر بمحض بنزاهة وفي الجمع لو اجاز احد المالكين خيرا للمشتري في حصته  
والزمنه محمد بها سمع ان فضوليا باع ملكه فاجاز ولم يعلم مقدار الثمن فلم اعلم رد  
البيع فالمعتبر اجازته لصيرورته بالاجازة كالوكيل حتى يصح حظه من الثمن مطلقا  
بنزاهة اشترى من غاصب عبدا فاعتقه المشتري وابعه فاجاز المالك بيع الغاصب  
او ادى الغاصب الضمان الى المالك على الاصح هداية او ادى المشتري الضمان اليه على الصحيح  
زيلي فخذ الاول وهو العتق لا الثاني وهو البيع لان الاعتاق انما يفتقر للملك وقت  
نفاذه لا وقت ثبوته فيد بعث المشتري لان عتق الغاصب لا ينفذ باء الضمان لثبوت  
ملكه بدون يلع ولو قطعت يده مثلا عند مشتريه فاجيز البيع فارشه اى القطع له وكذا كل ما  
يجد من البيع كالكسب والولد والعرق ولو قبل الاجازة يكون للمشتري لان الملك ثم له من  
وقت الشر بخلاف الغاصب لما مر وقصد في ما زاد على نصف الثمن وجوبا لعدم

دخوله

دخوله في ضمانه فتح باع عبده غيره بغير امره قيد اتفاق فيوهن المشتري مثلا على اقرار  
البايع الفضولي او على اقرار رب العبد انه لم يامر بالبيع للعبد واوداد المشتري  
رد البيع ردت بينته ولم يقبل قوله للتناقض كما لو اقام البايع البيعة انه باع بلا امر  
او برهن على اقرار المشتري بذلك واصله ان من سعى في نقض ما تم من جهته كما يقبل  
الا في مسئلتين وان اقر البايع المذكور ولو عند غير القاضى بجر بان رب العبد له  
يامره بالبيع ووافقه عليه على عدم الامر للمشتري انتقض البيع لان التناقض لا  
يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة فاذا اتوا فقا بطل في حق المالك للمعبد  
ان كذبهما او ادعى انه كان يامر به فيطالب البايع بالثمن لانه وكيل لا المشتري خلافا  
للمثاني باع دار غيره بغير امره واقبضها المشتري ثم واما ادخالها في بناء المشتري فيقيد  
اتفاق درر ثم اعترف البايع الفضولي بالغصب وانكر المشتري لم يضمن البايع  
قيمة الدار لعدم سرية اقراره على المشتري فان برهن المالك اخذها لانه نور  
دعواه بها فرفع باع فضولي وآجره اخر او زوجة او رهنه فاجيز معايش الاقوي  
فتصير مملوكة لازمة ففتح سكوت المالك عند العقد ليس باجازة خائنه من آخر  
فصل الاقالة باب الاقالة هي لغة الرفع من اقال اجور ياربي  
وشرعا رفع البيع وعم في الجوهره فغير بالعقد ونقض بلقطين ماضين وهذا ركنها  
واحد هما مستقبل كالقلى فقال اقلتك لعدم المساومة فيها فكانت كالنكاح وقال محمد  
كالبيع قال البرجندى وهو المختار ونقض ايضا بفا سخنتك وتركت وتاركتك وفتحت  
وبالقاطي ولو من احد الجانبين كالبيع هو الصحيح بنزاهة وفي السراجية لا بد من  
التسليم والقبض من الجانبين ويتوقف على قبول الآخر في المجلس ولو كان القبول  
فعلا كما لو قطعه وقبضه فور قوله المشتري اقلتك لان من شرطها اتحاد المجلس  
ورضى المتعاقدين او الورثة او الوصى وبقا المحل القابل للفسخ بخيار فلوناد زياره  
تمنع الفسخ لم تنص خلافا لهما وقبض بدل الصرف في اقالته وان لا يهب البايع الثمن للمشتري  
قبل قبضه وان لا يكون البيع بالكثير من القيمة في بيع ما دون وصي ومتول ونص اقالة  
المتولي ان جيز للوقف والا لا الاصل ان من ملك البيع ملك اقالته الا في خمس ثلاثة  
المذكورة والوكيل بالشراء قبيل وبالسلم اشباه ولا اقالته في نكاح وطلاق وعتاق جوهره  
وابرا بجر من باب التحالف وهي مندوبة للحديث وتجب في عقد مكره وفاسد بجر  
وفيما عدا اذا غره البايع يسيرا ثم بخرها فلو فاحشا فله الرد كما سيجي وحكمها انها  
فسخ في حق المتعاقدين فيما هو من موجباته بفتح الجيم اى احكام العقد اما لو  
وجب بشرط زائد كانت بيعا جديدا في حقها ايضا كان شري بدينه الموجهل عينا  
ثم تقايلا لم يعد الاجل فيصير دينه جالا كانه باعه منه ولورده بخياره بقبضه عاد  
الاجل لانه فسخ ولو كان به كفيل لم تعد الكفالة فيها خائنه ثم ذكر كونها فسخا فرعا



فالاول انها تبطل بعد ولادة المبيعة لتعذر الفسخ بالزيادة المنفصلة بعد القبض  
حقا للشرع لا قبله مطلقا ابن مالك والثاني تصح بمثل الثمن الاول وبالسكوت  
عنه ويورد مثل الشروط والمقبوض اجود او اوردى ولو تقايلا وقد كسدت رد الكاسد  
الا اذا باع المتولى او الوصي للوقف او للصغير شيئا بأكثر من قيمته واشتريا  
شيئا بأقل منها للوقف او للصغير لم يخرب اقالته ولو بمثل الثمن الاول وكذا الماذون  
كما متى وان وصليته شرط غير جنسه أو أكثر منه أو أجله وكذا في الأقل الامع فقيمه فيكون  
فخا بالاقول بقدر العيب لا ازيد ولا انقص قيل لا بقدر ما يتغابن الناس فيه والثالث  
لا تقصد بالشرط الفاسد وان لم يصح تعليقها به كما سيجي والرابع جاز للبائع بيع  
المبيع منه ثانيا بعدها قبل قبضه ولو كان بيعا في حقها لبطل كبيعته من غير  
المشتري عيني والخامس جاز قبض المكيل والموزون منه بعدها بلا اعادة  
كيله ووزنه والسادس جاز هبة المبيع منه بعد الاقالة قبل القبض ولو  
كان بيعا في حقها لما جاز كل ذلك وانما هي بيع في حق ثالث لو بعد القبض بلفظ  
الاقالة فلو قبله فهي فسخ في حق الكل في غير العقار ولو بلفظ مفا سخرة او متاركة  
او تراه لم تجعل بيعا اتفاقا ولو بلفظ البيع فبيع اجماعا وثمرته في مواضع فالاول  
لو كان المبيع عقارا فسلم الشفع الشفعة ثم تقايلا قضى له بها لكونها بيعا  
جديدا فكان الشفع ثالثا والثاني لا يورد البائع الثاني على الاول بعيب عليه بعدها  
لانه بيع في حقه والثالث ليس للموهاب الرجوع اذا باع الموهاب له الموهاب  
من آخر ثم تقايلا لانه كالمشتري من المشتري منه والرابع المشتري اذا باع المبيع  
من آخر قبل فقد الثمن جاز للبائع شراؤه منه بالاقول والخامس اذا اشتري  
بعروض التجارة عبدا للخدمة بعد ما حال عليها الحول ووجده عيبا فصرده  
بغير قضا واسترد العروض فملك في يده لم تسقط الزكاة فالفقير ثالثا لهما  
اذا رد بعيب بلا قضا اقالة وينزل التقاض في الصرف ووجوب الاستبراء لانه حق  
الله فالله ثالثا صدر شريعه والاقالة بعد الاجارة والرهن فالمرتهن ثالثا لهما شهر  
فهي تسعة والاقالة يمنع صحتها هلاك المبيع ولو حكا كباقي لا الثمن ولو في يد  
الصرف وهلاك بعضه يمنع الاقالة بقدره اعتبارا بالجزء بالكل وليس منه ما لو اشتري  
صابونا نجف فتقايلا لبقاء كل المبيع فتح اذا هلك احد البدين في المقايضة وكذا في السلم  
صححت الاقالة في الباقي منهما وعلى المشتري قيمة الهالك ان قيميا ومثله ان مثليا  
ولو هلكا يطلب الا في الصرف تقايلا فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه  
او هلك المبيع بعدها قبل القبض بطلت بئرا به وان اشتري ارضا مشجرة فقطعه  
او عجزا فقطعت يده واخذ ارضها ثم تقايلا صححت ولزمه جميع الثمن ولا  
شيء لباعه من ارض الشجر واليدين عالما به بقطع اليد والشجر وقت الاقالة وان

غير

غير عالم خير بين الاخذ بجميع ثمنه او الترك فقيه وفيها شري رصنا مزرعة ثم  
حصده ثم تقايلا صححت في الارض بحصتها ولو تقايلا بعد ادراكه لم يجز وفيها تقايلا ثم  
علم ان المشتري كان وطئ المبيعة ردها واخذ ثمنها وفيها مؤنة الرد على البائع مطلقا وتصح  
اقالة الاقالة فلو تقايلا البيع ثم تقايلا لها اي الاقالة ارتفعت وعاد البيع  
الاقالة السلم فاتها لا تقبل الاقالة لكون المسلم فيه ديناسقط والساقط لا يعود  
اشباه وفيها راس المال بعد الاقالة كره وقيلها فلا يتصرف فيه بعدها كقبليها الا في ميلتين  
لواختلفا فيه بعدها فلا تحالف ولو تفرقا قبل قبضه جاز الا في الصرف وفيها اختلاف  
المبتاعين في الصحة والبطلان فالقول لمدعي البطلان وفي الصحة والفساد لمدعي الصحة  
قيل الا في مسئلة انما اذا ادعى المشتري بيعه من باعه باقل من الثمن قبل النقد وادعى  
البائع الاقالة فالقول للمشتري مع دعواه الفساد ولو بعكسه تخالفنا بشرط قيام المبيع الا  
اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري ورايت معنى الخلاصة باع كروما وسله فاكل ثمره  
تركه سنة ثم تقايلا لم يصح باب المراجعة والتولية لما بين المثلين  
شرع في الثمن ولم يذكر المساومة والوضيعة لظهورها المراجعة مصدر راجح وشرعا  
بيع ما ملكه من العروض ولو هبة او ارث او وصية او غصب فانه اذا ثمنه بما قام  
عليه وبفضل مؤنة وان لم تكن من جنسه كاجر قصار ونحوه ثم باعه مراجعة على  
تلك القيمة جاز مبسوط والتولية مصدر ولو غيره جعله واليا وشرعا بيعه بثمنه الاول  
ولو حكا يعني بقيته وعبر عنها به لانه الغالب بشرط صحة كوف العوض مثليا او قيميا  
ملوكا للمشتري وكون الزبح شيئا معلوما ولو قيميا مشار اليه كهذا الثوب لانتقال المبالاة  
حتى لو باعه بن كح ده يارده اي الحشرة باحد عشر لم يجز الا ان يعلم بالثمن في المجلس  
فيجوز شرح مجمع العيني ويضم البائع الى راس المال اجر العصار والنصب بباي لون كان  
والطراز بالكثر علم الثوب والقتل وحمل الطعام وسوق الفخ واجر الغسل والخياطة وكسو  
وطعام المبيع بلا صرف وسقى الزرع والكروم وكسوها وكري المسناة والانهار وغرس الاشجار  
وتخصيص الدار واجر السمسار هو الدال على مكان السلعة وصاحبها الشروط في العقد على  
ما جزم به في الدرر ورجح في البحر الاطلاق وضابطه كما ميزيد في المبيع او في قيمته يفهم درر  
واعتمد العيني وغيره عادة التجار بالضم ويقول قام على بكذا ولا يقول اشترت ثوبا لانه كذب  
وكذا اذا قوم الموروث ونحوه او باع برفقه لو صادقا في الرقعة لا يضم اجر الطبيب  
والعلم درر ولو للعلم والشعر وفيه ما فيه فلذا علله في المبسوط بعدم العرف والدلالة والراعي  
ولا تفققة فقصة ولا اجر عمل بنفسه او تطوع به متطوع وجعل الايق وكرايت الحفظ  
بخلاف اجرة الخزن فانها تضم كما مر جوابه وكانه للعرف والا فلا فرق يظهر فتدبر وما يؤخذ  
في الطريق من الظلم الا اذا جرت العادة بضمه هذا هو الاصل كما علمت فليكن الخول عليه  
كما يفيد كلام الحال فان ظهرت خيانتته في مراجعة باقراره او برهانه على ذلك او بتكوله



عن اليمين اخذه المشتري بكل ثمنه ورده لغوات الرضا ولو الخط قدر الجناية في التولية لتحقيق  
التولية ولو هلك المبيع او استهلك في المراجعة قبل رده او حدث به ما يمنع منه من الرد لزمه  
جميع الثمن المسمى وستقط خياره وقد مناه لو وجد المولى بالمبيع عيبا ثم حدث آخر لم يرجع  
بالنقصان شراء ثانيا بجنس الثمن الاول بعد بيعه **بمن** فان راجح طرح مانح قبل  
ذلك وان استغرق النسخ ثمنه لم يراجح خلافا لما هو ارفق وقوله او نثق بخبر ولو بين  
ذلك او باع بغير الجنس او تخلل ثالث جان اتفاقا فتج راجح اى جاز ان يبيع مراجعة  
لغيره سيد شوى من مكانه او ما ذونه ولو المستغرق دينة لرقبته فاعتبار هذا القيد  
لتحقيق الشرا فغير المديون بالاولى على ما شري الماذون كعكسه نفيًا للثمة وكذا كل  
من لا تقبل شهادته له كاصله وفرعه ولو بين ذلك راجح على شرائه ان كان ولو كان  
مضارباً معه عشرة بالنصف اشترى بها ثوبا وباعه من رب المال بخمسة عشر راجح الثوب  
مراجعة رب المال باثني عشر ونصف لان نصف النسخ ملكه وكذا عكسه كما سيجي في باب  
وتحقيقه في النهر يراجح مريد لها بلايات اى من غير بيان انه اشتراه سليما اما بيان  
نقص العيب فواجب فتعيب عنده بالتعيب باقة سماوية او بصنع المبيع ووطي الثيب  
ولم يتقصها الوطى كقرض فار وحرقت نار للثوب المشتري وقال ابو يوسف وزفر الثلاثة  
لا بد من بيان قال ابو الليث وبه نأخذ ودجحة الكال واقوه المص ويراجح بيبات  
بالتعيب ولو بفعل غيره بخير امره وان لم ياخذ الارش وقيد اخذه في الهداية وغيرها  
اتفاق في فتح ووطي البكر كتكر ينشره وطيه لصيرة الاوصاف مقصودة بالاتفاق ولذا  
قال ولم يتقصها الوطى اشتراه بالثمن نسيئة وباع بمنح مائة بلايات خير المشتري  
فان تلف المبيع بتعيب او بغيره فعلم بالاجل لزم كل الثمن حالاً وكذا حكم التولية  
في جميع ما مر وقال ابو جعفر المختار للفتوى الرجوع بفضل ما بين الحال والمؤجل قبل  
تجحر وممنه ولو رجلا شيئا اى باعه تولية بما قام عليه او بما اشتراه به ولم يعلم  
المشتري بكم قام عليه فسند المبيع لجهالة الثمن وكذا حكم المراجعة وخير المشتري بين  
اخذها وتركه لو علم في مجلسه والابطال اعلم انه لا رد بغير فاحش هو ما لا  
يدخل تحت تقويم المقومين في ظاهر الرواية وبه افتى بعضهم مطلقا كما في القنية  
ثم رفق وقال ويفتي بالرد رفقا بالناس وعليه اكثر روايات المضاربة وبه يفتي  
شمر رفق وقال ان غره اى غير المشتري البايع او بالعكس او غره الدال فله الرد  
والالا وبه افتى صدر الاسلام وغيره ثم قال وتفرقه في بعض المبيع قبل علمه بالغيب  
غير مانع منه فيرد مثل ما اتلفه ويرجع بكل الثمن على الصواب انتهى لمخصا بقى لو  
كان قيميا لم اره قلت وبالاخير حزم الامام علا الدين السمرقندى في تحفة الفقهاء  
وصححه الزيلعي وغيره وفي كفاية الاشياء عن يبيع الخانية من فصل الغرور والغرور  
لا يوجب الرجوع الا في ثلاث منها هذه وضابطها ان يكون في عقد يبيع نفعه

الى الزانع

الى الزانع كود بعة واجارة فلو هلكا ثم استحقا رجع على الزانع بما ضمنه ولا رجوع  
في عارية وهبة لكون القبض لنفسه الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة  
كما يبيعوا عبدي او ابني فقد اذنت له ثم ظهر حرا او ابن الغير رجعا عليه الغرور  
ان كان الاب حرا والابن عبدا العتق وهذا ان اضاف اليه وامر بمبايعته ومنه لو بنى المشتري واشترى  
ثم استحقا رجع على البايع بقيمة البناء والولد ومنه ما ياتي في باب الاستحقاق اشترى فانا  
عبد اذ انتهى الثالثة اذا كانت الغرور بالشرط كالوزن وجه امرأة على انها حرة ثم استحققت  
رجع على المخبر بقيمة الولد المستحق وسجي آخر الدعوى قد عهل ينتقل الرد بالتعديس  
الى الوارث استظهر المص لا التصريح بهم بان الحقوق المجردة لا تورث قلت وفي  
حاشية الاشياء لابن المص وبه افتى شيخنا العلامة على المقدسي مفتي مصر قلت  
وقد مناه في خيار الشرط مغزيا للدرر لكن ذكر المصنف في شرح منظومته الفقهية  
ما يخالفه ومال الى انه يورث خيار العيب ونقله عنه ابنه في كتابه معونة المفتي  
في كتاب الفرائض وايدى بما في بحث القول في الملك من الاشياء قبيل التاسعة  
ان الوارث يورث بالعيب ويصير مغرورا بخلاف الوصي فتأمل وقد مناه عن الخانية  
انه متى عاين ما يعرف بالعيان انتفى الغرر فتدبر **فصل** في التصرف في  
المبيع والثمن قبل القبض والزيادة والخط فيها وتأجيل المديون **صحيح** عتار  
**لا يخشى هلاكه قبل قبضه** من بايعه لعدم الغرر لندرة هلاك العقار حتى لو كانت  
علوا او على شط نهر ونحوه كان كمنقول فلا يصح اتفاقا ككتابة واجارة بيع  
منقول قبل قبضه ولو من بايعه كما سيجي بخلاف عتقه وتدييره وهبته والتصدق  
به واقرضه ورهنه واعارته من غير بايعه فانه صحيح على قول محمد وهو الاصح والاصل  
ان كل عوض ملك بعقد يفسخ به هلاكه قبل قبضه فالتصرف فيه غير جائز وما لا يجازي  
عيني والمنقول لو وهبه من البايع قبل قبضه فقبل البايع انتقض البيع ولو باعه  
منه قبله لم يصح هذا البيع ولم ينتقض البيع الاول لان الهبة مجاز عن الاقالة  
بخلاف بيعه قبله فانه باطل مطلقا جوهره قلت وفي المواهب وفسد بيع المنقول  
قبل قبضه انتهى ونفى الصحة تحتها فتدبر اشترى مكينا بشرط الكيل حرم اى كره تحريما  
بيعه واكله حتى يكيله وقد مر حوا بساده وبانه لا يقال لا كذا انه اكل حراما لعدم التلازم  
كما بسطه الكال لكونه اكل ملكه ومثله الموزون والمعدود بشرط الوزن والعدول احتمال  
الزيادة وهي للبائع بخلافه مجاز فانه لان الكال المشتري وقيد بقوله غير الدراهم والدنانير  
لجواز التصرف فيها بعد القبض قبل الوزن كبيع القعاطي فانه لا يحتاج في الموزونات  
الوزن المشتري ثانيا لانه صار بيعا بالقبض بعد الوزن فتيه وعليه الفتوى خلاصه  
وكفى كيله من البايع **بخصته** اى المشتري بعد البيع لا قبله اصلا او بعده بغيره  
فلو كيل بحفرة رجل فشره فباعه قبل كيله لم يجز وان اكدت له الناقص لعدم كيل الاول



فلم يكن قابضا فتح ولو كان الكيل او الموزون ثمننا جاز التصرف فيه قبل كيله ووزنه لجوازه قبل  
القبض فقبل الكيل اولى لا يحتم المذروع قبل ذرعه وان اشتراه بشرطه الا اذا افرز لكل  
ذراع ثمننا فهو في حرمه ما ذكر كموزون والاصل ما مر مرارا ان الذرع وصف لا قدر فيكون  
كله للمشتري الا اذا كان مقصودا واستثنى ابن الكمال من الموزون ما يضره التبعض لان  
الوزن ح فيه وصفه **وجاز التصرف في الثمن** بهبة او بيع او غيرها لو عينها اي مثارا اليه ولو  
دينارا فالتصرف فيه تملك من عليه الدين ولو بعوض ولا يجوز من غيره ابن مالك **قبل قبضه** سواء  
**تعيين بالتعيين** لمكيل او لا كنقود فلو باع ابلا بدراهم او بكر برجاز اخذ بدلها شيئا اخر وكذا  
**الحكم في كل دين قبل قبضه كهي واجر** وضمان متلف وبدل خلع وعتق بمال وموروث وموصى  
به والحاصل جواز التصرف في الاثمان والديون كلها قبل قبضها عيني **سوى صرف وسلم** فلا  
يجوز اخذ خلاف جنسه لغوات شرطه **وصح الزيادة** فيه ولو من غير جنسه في المجلس او بعده  
من المشتري او وارثه خلاصه ولفظ ابن الملك او من اجنبي ان في غير صرف وقيل **البائع**  
في المجلس فلو بعده بطلت خلاصه وفيها لو ندم بعد ما زاد اجبر **وكان المبيع قايما** فلا تصح  
بعده هلاكه ولو حكم على الظاهر بان باعه ثم شره ثم زاده زاد في الخلاصة وكونه محلا  
للمقايلة في حق المشتري حقيقة فلو باع بعد القبض او دبر او كاتب او مات الشاة فزاد  
لم يجز لغوات محل البيع بخلاف ما لو اجر او دهن او جعل الحديد سيفا او ذبح الشاة  
لقيام الاسم والصورة وبعض المنافع **وصح الخط منه** ولو بعد هلاك المبيع وقبض  
الثن والزيادة والخط **يلتحقان باصل العقد** بالاستناد فبطل خط الكل واثر الاتحاق  
في تولية ومراجعة وشفعة واستحقاق وهلاك وحبس مبيع وفساد صرف لكن انما يظهر  
في الشفعة الخط فقط **وصح الزيادة في المبيع** ولزم البائع دفعها ان في غير سلم زيلعي  
وقيل المشتري يلتحق ايضا بالعقد **فلو هلك** الزيادة قبل القبض سقط حصتها من الثمن  
وكذا لو زاد في الثمن عرضا فهلك قبل تسليمه انفسح العقد بقدره **قنه** ولا يشترط للزيادة  
**هنا قيام المبيع** فتصح بعده هلاكه بخلافه في الثمن كما سيأتي **وصح الخط من المبيع** ان كان  
المبيع دينارا وان عينه لا يصح لانه اسقاط واسقاط العين لا يصح بخلاف الدين فيرجع  
بما دفع في براءة الاسقاط لافي براءة الاستيفاء اتفاقا ولو اطلقها فقولان واما الاستبراء  
المضاف الى الثمن فتصح ولو بهبة او خط فيرجع المشتري بما دفع على ما ذكره السرخسي فيقال  
عند الفتوى بحج قال في النهر وهو المناسب للاطلاق وفي النزائية باعه على ان يهبه  
من الثمن كذا لا يصح ولو على ان يحط من ثمنه كذا جاز للخط باصل العقد دون  
الهبة **والاستحقاق** لبائع او مشتري او شفيع يتعلق بما وقع عليه العقد وقد يتعلق بالزيادة  
ايضا فلورده بنحو عيب رجع المشتري بالكل ولزم تاجيل كل دين ان قبل المديون الا في  
سبع على ما في مديونات الاشياء بدلى صرف وسلم وثن عند اقاله وبعدها وما  
اخذ به الشفيع ودين الميت والسابع **القرض** فلا يلزم تاجيله الا في اربع اذ كان

مجهورا

مجهورا او حكم مالكي بلزومه بعد ثبوت اصل الدين عنده او حاله على آخر فاجله المقرض  
او حاله على مديون مؤجل دينه لان الحوالة مبرئة والرابع الوصية او وصي بان يقرض  
من ماله **الف درهم فلانا الى سنة** فيلزم من ثلثه ويسامح فيها نظر الموصى او وصي  
تاجيل قرضه الذي له على زيد سنة فيصح ويلزم والحاصل ان تاجيل الدين على ثلاثة اوجه  
باطل في بدل صرف وسلم وصح غير لازم في قرض واقالة وشفيع ودين ميت ولازم فيما عدا  
ذلك واقره المصنف وتعبه في النهر بان الملحق بالقرض تاجيله باطل قلت ومن جيل تاجيل  
القرض كفا لثمة مؤجلا فيتاخر عن الاصيل لان الدين واحد بحر ونهر فهي خامسة  
فلتحفظ وفي جيل الاشياء جيلة تاجيل دين الميت ان يقرض الوارث بانة ضمن ما على الميت  
في حياته مؤجلا الى كذا ويصدق في الطالبانة كان مؤجلا عليها ويقر الطالب بان الميت  
لم يترك شيئا والا لامر الوارث بالبيع للدين وهذا على ظاهر الرواية من ان الدين اذا حل  
بموت المديون لا يحل على كفيله **قلت** وسيجيء آخر الكتاب ان لو حل بموته اراداه  
قبل حلوله ليس له من المراجعة الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المتأخرين والله اعلم  
**فصل في القرض هو لغة** ما تعطيه لتقاضيها وشرعا ما تعطيه من مثلي لتقاضيها  
وهو اخص من قوله **عقد مخصوص** بلفظ القرض ونحوه **يرد على دفع مال** بمنزلة الجنس مثلي  
خرج القيمي **الاخر يرد مثله** خرج بنحو ودية وهبة **وصح القرض في مثلي** هو كل ما يضمن بالمثل  
عند الاستهلاك **لا في غيره** من القيمات كحيوان وخطب وعقار وكل متفاوت لتعذر رد  
المثل واعلم ان المقبوض بقرض فاسد لمقبوض يبيع فاسد سواء فحرم الانتفاع به لا يبيعه  
لثبوت الملك جامع الفصولين **فيصح استقراض الدراهم والدنانير وكذا كل ما يكال**  
**او يوزن او يعد** متقاربا **فاصح استقراض جوز وبيض وكاغد** عددا وحكم وزنا  
وخين وزنا وعددا كما سيجيء **استقرض من الفلوس الرجحة والعدا الى فسد** ففعليه  
مثلهما كاسدة ولا يغرم قيمتها وكذا كل ما يكال ويوزن لما سبق انه مضمون بمثله فلا  
عبرة بغلاية ورخصه ذكر في المبسوط من غير خلاف وجعله في النزائية وغيرها قول الامام  
وعند الثاني عليه قيمتها يوم القبض وعند الثالث قيمتها في آخر يوم رواجها وعليه الفتوى  
قال وكذا الخلاف اذا استقرض طعاما بالعراق فاخذه صاحب القرض بمكة فعليه  
قيمتها بالعراق يوم اقترضه عند الثاني وعند الثالث يوم اختصا وليس عليه ان  
يرجع معه الى العراق فياخذ طعامه ولو استقرض الطعام ببلد الطعام فيه رخص  
فلقية المقرض في بلد الطعام فيه غالي فاخذه الطالب بحقه فليس له حبس المطلوب  
ويؤمر المطلوب بان يوثق له بكفيل حتى يعطيه طعامه في البلد الذي اخذ منه  
استقرض شيئا من الفواكه كيلا او وزنا فلم يقبضه حتى انقطع فانه يحبس صاحب  
القرض على تأخيره الى مجيء الحديث الا ان يتراضيا على القيمة لعدم وجوده بخلاف  
الفلوس اذا كسدت وغامة في صرف الحائنة ويمتلك المستقرض القرض بنفسه القبض عندهما



اي الامام ومحمد خلافا للثاني فله رد المثل ولو قايما خلافا له بنا على انعقاده بلفظ  
القرض وفيه تصحيحان وينبغي اعتماد الانعقاد لا قادته الملك للحال بحسب جاز  
شرا المستقرض من القرض ولو قايما من المقرض بدراهم مقبوضة فلو تفرقا قبل قبضها  
بطل لانه اقرا عن دين بزازية فيلحق **اقرض صيبا** بحجور **فاستملكه الصبي** لا يضمن  
خلافا للثاني وكذا الخلاف لو باعته او اودعه وشبهه **المفتوه** ولو كان المستقرض  
**عبدًا بحجور** لا يواخذ به قبل العتق خلافا للثاني وهو كالوديعه سواء خائنه وفيها  
**استقرض من آخر دراهم فاته المقرض بها فقال المستقرض القها في الماء قال**  
**قال محمد لا شيء على المستقرض** وكذا الدين والسلم بخلاف الشرا والوديعه فانه  
بالا لقا بعد قابضا والفرق ان له اعطاء غيره في الاول والثاني وعزاه لغريب الرواية  
وفيها القرض لا يتعلق بالجائز من الشروط **فالفاسد منها لا يبطل ولكنه يلحق**  
**بشرط رد شيء آخر فلو استقرض من الدراهم المكسورة على ان يؤدي صحيا كانت**  
**بالحلا** وكذا لو اقرضه طعاما بشرط رده في مكان آخر وكان عليه مثل ما قبض فان قضاه  
اجود بلا شرط جاز ويجزي الدائن على قبول الاجود وقيل لا تجزى وفي الخلاصة القرض  
بالشرط حرام والشرط لغو بان يقرض على ان يكتب به الى بلد كذا اليوم في دينه وفي الاشياء  
كل قرض جر نفعا حرام فله للمقرض سكنى المرهونة باذن الراهن **فروغ** استقرض  
عشرة دراهم وارسل عبده لاخذها فقال المقرض دفعته اليه واقر العبد به وقال دفعتمها  
الى مولاي فانكر المولى قبض العبد العشرة فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد  
لانه اقرا قبضها بخمسة عشر رجلا جاوا واستقرضوا من رجل وامروه بالدفع لآخرهم فرفع  
ليس له ان يطلب منه الا حصته **قلت** ومفاده صحة التوكيل بقبض القرض لا بالاستقرار  
ففيه وفيها استقرض العبد وزنا يجوز ويذبح جوارحه في الخيرة بالاوزن سيئله عليه السلام عن  
خمية يتعاطاها الجيران ايلكون ربا فقال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه السيئ  
قيحا فهو عند الله قبيح وفيها شرا الشيء اليسير يثنى غال الحاجة القرض يجوز ويكره واقره  
المص **قلت** وفي عروضات المعنى الى السعود لو اذ ان زيد العشرة باثني عشر او بثلاثة  
عشر بطريق المعاملة في زماننا بعد ان ورد الامر السلطاني وفتوى شيخ الاسلام بان لا تقط  
العشرة باز يد عشره ونصف وبنه على ذلك فلم يمتثل ما اذيل منه فاجاب يعزرو بحسب ان  
يظهر توبته وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة هل يرد ما اخذه من الزخ لصاحبه فاجاب  
ان حصله منه بالتراخي ورد الامر بعدم الرجوع لكن يظهر ان المناسب الامر بالرجوع وان  
مرد ذلك السلم حتى ان بعض الفرق قد خربت بهذا الخصوص انتهى وبالله تعالى التوفيق  
**باب الربا هو لغة مطلق الزيادة وشرعا فصل** ولو حكما فدخل ربا  
النسيئة والبيع الفاسد فكما من الربا فيجب رد عين الربا لو قايما لارد ضمانه لانه مملوك  
بالقبض فنه ويجوز **خال عن عوض** خرج مسئلة صرف الجنس لخلاف جنسه **بمعيار شرعي**

وهو

وهو الكيل والوزن فليس الذرع والعد بربا **شرط** ذلك الفضل لاحد المتعاقدين اي بايع  
او اشتري فلو شرط لغيرهما فليس بربا بل بيعا فاسدا **في المعايير** فليس الفضل في الهبة بربا  
فلو شري عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم وزاده دافعا ان وهبه منه الغرم الربا ولم يفسد  
الشرا وهذا ان ضررها الكسر لانها هبة مشاع لا يقسم كما في المنع عن الذخيرة عن محمد وفيه مجمع  
ان صحة الزيادة والخط قول الامام وان محمدا اجاز الخط وجعله هبة مبتدأة كخط كل الثمن وبطل  
الزيادة قال ابن الملك والفرق بينهما اخفى عندي قال وفي الخلاصة لو باع درهما بدرهم  
واحدهما الكثر وزنا فخلله زيا دته جان لانه هبة مشاع لا يقسم ولو باع قطعة لحم بلحم  
الكث وزنا فوطب الفضل لم يجز لانه هبة مشاع يقسم **قلت** وما قدمناه عن الذخيرة  
عن محمد صريح في عدم الفرق بينهما وعليه فالكل من الزيادة والخط والعقد صحيح عند محمد وكذا عند  
الامام سوى العقد فيفسد لعدم التساوي فيلحق فاني لم ارم منه على هذا **وعلمته** اي علة تجزى  
الزيادة **القدر** المعهود بكيل او وزن **مع الجنس** فان وجدا حرم الفضل اي الزيادة **والفضل**  
بالملة التأخير فلم يجز بيع قنينة بر قنيتين منه متساويا واحدهما نسا وان عد ما يكسر الدال  
من باب علم ابن ملك **حلا** كهروى بروين لعدم العلة فبقى على اصل الاباحة وان وجدا حرمها  
اي القدر وحده او الجنس **حل الفضل وحرم النسا** ولو مع التساوي حتى لو باع عبدا  
بعبد الى اجل لم يجز لوجود الجنسية واستثنى في الجمع والدرر اسلام منقود في سوزون  
كيلا يفسد الشرا بواب السلم ونقل ابن الكمال عن الغاية جواز اسلام الخنطة في الزينة  
**قلت** ومفاده ان القدر بانقراده لا يحرم النسا بخلاف الجنس فليجوز وقد مر في السلم  
ان حرمة النسا تتحقق بالجنس وبالقدر المتفق فتنبيه ثم فرع على الاصل الاول بقوله  
**فحرم بيع كيلي ووزن في جنسه متفاضلا ولو غير مطعوم** خلافا للشافعي **كجس** كيلي  
**وحديد** وزن في ثمر اختلاف الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصود كما  
بسطه الكمال **وحل** بيع ذلك **فما تلا** لا متفاضلا **وبلا** **بمعيار شرعي** فان الشرع لم يقدر  
المعيار بالذرة وبما دون نصف صاع **كحفنة** **بجفتين** وثلاث وخمس مالم يبلغ نصف  
الصاع **وقفا حنة** **بتفاحتين** **وقلس** **بفلسين** او اكثر **بأعيا** **لها** لو اخره لكان اولي لما  
في النهي انه قيد في الكل فلو كانا غير معينين او احدهما لم يجز اتفاقا **وثمره** **بثمرتين** وببضعة  
ببضعتين وجوزة بجوزتين وسيف بسيفين ودواة بدواتين وانما باثقل منه مالم يكن  
من احد التقدين فيمنع التفاضل فتج وبرة بابرتين وذرة من ذهب وفضة **سما لا يدخل**  
**تحت الوزن بمثلها** فجاز الفضل لفقد القدر وحرم النسا لوجود الجنس حتى لو انتفى  
كحفنة بر جفتين شعير فيحل مطلقا لعدم العلة وحرم الكل محمد وصح كما نقله الكمال وما نص  
الشاع على كونه كيليا كبر وشعير وتمر وملح او وزنيا كذهب وفضة فهو كذلك لا يتغير  
ابدا فلم يصح بيع حنطة بحنطة وزنا كما لو باع ذهبا بذهب او فضة بفضة كيلي  
ولو مع التساوي لان النص اقوى من العرف فلا يترك الاقوى بالادنى ومالم ينص عليه

ن  
والنسا



**حل على العرف** وعن الثاني اعتبار العرف مطلقا ورجحه الكمال وخرج عليه سعدى  
افندي استقراض الدرام عدد او بيع الدقيق وزنا في زماننا يعني بمثله وفي الكافي  
الفتوى على عادة الناس بجر واقره المصنف **والمعتبر في تعيين الربوي في غير الصرف**  
ومصوغ ذهب وفضة **بلا شرط تقابض** حتى لو باع بوا ببيعينهما وتفرقا قبل القبض  
جاز خلافا للشافعي في بيع الطعام ولو احدثها دينها فان هو الثمن وعين قبل التفرق جاز  
والا لا لبيعه ماله ليس عنده سراج **وجيد مال الربا لا حقوق العباد** وورديه سوا الا في  
اربع مال وقف ویتيم ومريض وفي القلب الدهن اذا انكسر اشياء **باع فلوسا بمثلها**  
**او بدراهم او دنانير فان نقدا حدها جاز** وان تفرقا بلا قبض احداهما لم يجز لما سر  
**كاجاز بيع لحم حيوان ولو من جنسه** لانه بيع الموزون بما ليس بموزون فيجوز كيف  
جا كان بشرط النقيض اما نسيئة فلا بشرط محدود زيادة الجائز ولو باع مذبوحة بحية  
او مذبوحة جاز اتفاقا وكذا الملوحة ان تساويا وزنا ابن ملك واراد بالملوحة المقصورة  
عن السقط كجرش واما بخر وكما جاز بيع كرياس **بقطن مطلقا** كيف كانت  
لاختلافها جنتا **كبيع قطن بعزل** القطن في قول محمد وهو الاصح حاوي وفي  
القنية لا باس بعزل قطن بثياب قطن يرايبد لانها ليسا بموزونين ولا جنسين  
وكذلك عزل كل جنس بثيابه اذ لم توزن **وكبيع رطب برطب او بتمر مائلا**  
كيلا لا وزنا خلافا للعين في الحال لا المال خلافا لهما فلو باع بمجازفة او موازنة  
لم يجز اتفاقا ابن ملك **وعنب بعنب او زبيب بمثلها** كذلك وكذا كل ثمرة تجف  
كثمين ودمان يباع رطبها برطبها وبيابها كبيع برطبها او بملولها بمثلها وباليابس  
وكذا يبيع تمر او زبيب منقوع بمثلها او باليابس منها خلافا لمحمد في بيع وفي العناية كل  
تفاوت خلق كالرطب والتمر والجيد والردى فهو ساقط الاعتبار وكل تفاوت يصنع  
العباد كالحنطة بالدقيق والحنطة المقلية بغيرها فيفسد كما سيجي **وكبيع لحم مختلف**  
**بعضها ببعض متفاوتا** لا يرايبد **ولبن بقر وغنم وخل دقل** بفتختين ردحا لتمر وحفه  
باعتبار العادة **بخل عنب وشحم بطن** بالية بالفتح ما يسميه العوام لينة ولحم وخنزير  
ولو من بر بجر او دقيق ولو منه وزيت مطبوخ بغير المطبوخ ودهن مزني بالبنفسج  
بغير المزني منه **متفاوتا** او وزنا كيف كان لاختلاف اجناسها فلو اتحد لم يجز متفاوتا  
الا في لحم الطير لانه لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يجز يبيع وفي الفتح لحم الدجاج والاوز  
وزني في عادة مصر وفي الهير لعله في زمنه اما في زماننا فلا والحاصل ان الاختلاف  
باختلاف الاصل او المقصود او بتبدل الصفة فليحفظ وجاز الاخير ولو الخبز نسيئة به  
يفتي درري اذا التي بشرائط السلم لحاجة الناس والا حوط المنع اذ قلما يقبض من جنس  
ما سمي وفي القنستان في معنى يا لحن انت الحسن ان يبيع خاتما مثلا من الخناز بقدر  
ما يريد من الخنزير ويجعل الخنزير الموصوف بصفة معاومة ثمنها حتى يصير دينيا في ذمة الخناز

ويسلم

ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبروقية معزيا للمضرات يجوز السلم في الخبز وزنا وكذا  
عدد او عليه الفتوى وسيجي جواز استقراضه ايضا **وجاز بيع اللبن بالخبز** لاختلاف المقاصد  
والاسم حاوي لا يجوز **بيع البر بدقيق او سويق** هو الحمر وش ولا دقيق بسويق **مطلقا**  
ولو متساويا لعدم المساوي فيجوز لشبهه بالربا خلافا لهما واما بيع الدقيق بالدقيق متساويا  
كيلا اذا كانا عليوين فجاز اتفاقا ابن ملك كبيع سويق بسويق وحنطة مقلية بمقلية  
واما المقلية بغيرها ففاسد كما من **ولا الزيتون بزيت والسهم بحل** بهملة الشرح حتى  
**يكون الزيت والحل اكثر مما في الزيتون والسهم** ليكون قدره بمثله والزائد بالشفط  
وكذا كل ما استغله قيمة كجوز يدق منه لبن بسمه وعنب بعصيره فاذا لا قيمة له كبيع  
تراب ذهب يذهب فسد بالزيادة لربا الفضل ويستقرض الخبز وزنا وعددا عند محمد وعليه  
الفتوى ابن ملك واستحسن الكمال واختاره المصنف تيسيرا وفي المجتبى باع رغيفا نقدا برغيفين  
نسيئة جاز وبعبارة لا جاز بيع كسيرة كيف كان **ولا ربا بين سيد وعبيده** ولو مدبر لا  
مكاتب اذ لم يكن دينه مستغرا لرقبته **وكسبه** فلو استغرا يتحقق الربا اتفاقا ابن ملك  
وغيره لكن في البحر عن المراجح التحقيق الاطلاق وانما يرد الزائد للربا بل لتعلق الغرماء  
**ولا ربا بين متفاوئين** وشربكي عنان اذا تبايعا من مالهما اي مال الشراكة زيلعي  
**ولا بين حربي وسلم مستأمن** ولو بعقد فاسدا وفارضة **لان ماله ثمة مباح** فيحمل برضاه  
مطلقا بلا عذر خلافا للثاني والثلاثة **وحكم من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر محربي** فلمسلم  
الربا معه خلافا لهما لان ماله غير معصوم فلو هاجر اليها ثم عاد اليهم فلا ربا اتفاقا جوزه  
قلنت ومنه يعلم حكم من اسلم ثمة ولم يهاجر والحاصل ان الربا حرام الا في هذه الست  
مسائل **باب الحقوق** في البيع اخرها التبعيتها والتبعيتها ترتيب الجامع  
الصغير اشترى بيتا فوقه آخر لا يدخل فيه العلو مثلث العين ولو قال **بكل حق**  
هو له او بكل قليل وكثير ما لم ينص عليه لان الشيء لا يستتبع مثله ولذا لا يدخل العلو بشرا  
منقول هو ما لا اصطبل فيه الا بكل حق هو له او بمرافقة اي حقوقه كطريق ونحوه وعند  
الثاني المرافق المنافع اشياء او بكل قليل او كثير هو فيه او منه ويدخل العلو بشرا  
دار وان لم يذكر شيئا ولو الابنية يترايب او بخيام وقباب وهذا التفصيل عرف الكوفة  
وفي عرفنا يدخل العلو بلا ذكر في الصور كلها فتح وكافي سوا كان المبيع بيتا فوقه علوا وغيره الادار  
الملكي فتسمى سراي تهر كما يدخل في شرا البيت والدار الكفيف **وبير الما والاشجار التي في**  
**عنها وكذا البستان الداخل وان لم يصرح بذلك لا البستان الخارج الا اذا كان اصغر**  
**منها** فتدخل تبعها ولو مثلها او اكبر فلا الا بالشرط زيلعي وعيني **والظلة لا تدخل في بيع الدار** بنايها  
على الطريق فاخذت حكمه **لا بكل حق ونحوه** مما مر وقالا ان يفتقها في الدار فتدخل كالعلو ويدخل  
**الباب الاعظم في بيع بيت** او دار مع ذكر المرافق لانه من مرقفها حائنه لا يدخل الطريق  
والمسيل والشرب **لا يجوز كل حق ونحوه** مما مر بخلاف **الاجارة** لدار واراض فتدخل بلا ذكر



لأنها تعقد للانتفاع لا غير الرهن والوقف خلاصه ولو اقر بدار او صالح عليها او وصى  
بها ولم يذكر حقوقها ومراقبتها لا يدخل الطريق كالباع ولا يدخل في القسمة وان  
ذكر الحقوق والمراقب الا بوضعي صريح من الفتح وفي الخواشي اليعقوبية ينبغي ان يكون  
الرهن كالباع اذا لا يقصد به الانتفاع قلت هو جسد لو لا مخالفة للمنفق كالمس  
ولفظ الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة كالأجارة واعتمده المص  
نعا للبحر نعم ينبغي ان تكون الهبة والنكاح والحلح والعنق على مال كالباع والوجد فيها  
لا يخفى **باب الاستحقاق وهو طلب الحق الاستحقاق نوعان احدهما مبطل**  
**للملك بالكلية كالعتق والحرية الاصلية ونحوه كندبير وكتابة وثاينها فاقبل له من شخص اخر**  
**كلا استحقاق به اي بالملك بان ادعى زيد على بكر ان ما في يده من العبد ملك له وبرهن فالتاقل**  
**لا يوجب فسخ العقد على الظاهر لانه لا يوجب بطلان الملك والحكم به حكم على ذي اليد وعلى من**  
**تلقى ذواليد الملك منه ولو مورثه فيتعدي الى بقية الورثة اشباه فلا تنزع دعوى الملك**  
**منهم للحكم عليهم بل دعوى النكاح ولا يرجع احد من المشتريين على بايعه ما لم يرجع عليه**  
**ولا على الكفيل ما لم يقض على المكفول عنه لئلا يحتج عثمان في ملك واحد لان بدل المستحق**  
**مملوك ولو صالح بشئ قليل او اسراء عن ثمنه بعد الحكم لم يرجع عليه فلبايعه ان يرجع على بايعه**  
**ايضا لان بدل العبد عن ملكه ولو حكم للمستحق فصاله المشتري لم يرجع لانه بالصلح ابطال حق الرجوع**  
**وتماذه في جامع الفضولين فالباطل يوجب اي يوجب فسخ العقود اتفاقا ولكل واحد من**  
**الباعه الرجوع على بايعه وان لم يرجع عليه ويرجع هو ايضا كذلك على الكفيل ولو قبل**  
**القضا عليه لعدم اجتماع الثمين اذ بدل الحر لا يملك والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة**  
**من الناس سواء كان بيينة او بقوله انا حر اذ لم يسبق منه اقرار بالرق اشباه فلا تنزع**  
**دعوى الملك من احد وكذا العتق وفروعه بمنزلة حرية الاصل واما الحكم بالعتق**  
**في الملك المورج فعلى الكافة من وقت التاريخ ولا يكون قضا قبله كما بسطه مثلا**  
**خسرو ويعقوب ياشا فاحفظه فان اكثر الكتب عنه خالية واختلفت في القضا بالوقف**  
**قبل الحرية وقبل لا فتسمع فيه دعوى ملك آخر ووقف آخر وهو المختار وصحة العادي**  
**وفي الاشباه القضا يتعدى في اربع حرية ونسب ونكاح وولا وفي الوقف يقتصر**  
**على الاصح ويثبت رجوع المشتري على بايعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبيينة**  
**لما سيجي انها حجة متعددة اما اذا كانت الاستحقاق باقرار المشتري او بكتوله فلا رجوع**  
**لانه حجة قاصرة والاصل ان البيينة حجة متعددة تظهر في حق كافة الناس لكن لا في كل**  
**شئ كما هو ظاهر كلام الزيلعي والعيني بل في عتق ونحوه كما مر ذكره المص لا الاقرار**  
**بل هو حجة قاصرة على المقر لعدم ولايته على غيره بقي لو اجتمعا فان ثبت الحق بهما قضى**  
**بالاقرار الا عند الحاجة فبالبيينة اولى فتح ونهر فلو استحققت مبيعة ولدت عند المشتري**  
**لا باستيلاده بيينة يتبعها ولدها بشرط القضا به اي بالولد في الاصح زيلعي**

191  
وكلام البزازي يفيد تقييده بما اذا سكت اليهود فلو بينا انه لذى اليد او قالوا لا ندري  
لا يقضى به فهو ثم استيلاده لا يمنع استحقاق الولد بالبيينة فيكون ولد المخرور حرا  
بالقيمة المستحقة كما مر في باب دعوى النسب وان اقر ذواليد بها لرجل لا يتبعها  
في اخذها وحدها والفرق ما مر من الاصل وهذا اذا لم يدعه المقر له فلو ادعاه تبعها  
وكذا سائر الزوايد نعم لضمان بهلاكها كزوايد المغصوب ولم يذكر النكول لانه في حكم  
الاقرار فتمسك في معزيا للعادية ومنع التناقض اي التنازع في الكلام **دعوى الملك**  
**لعين او منفعة لما في الصغرى طلب نكاح الامة يمنع دعوى عتقها وكما يمنعها لنفسه**  
**يمنعها لغيره الا اذا وفق وهل يكتفى بمكان التوفيق خلاف سخرقة في منقرقات القضاء**  
**وفروع هذا الاصل كثيرة سيجي في الدعوى ومنها ادعى على آخر انه اخوه وادعى عليه**  
**النفقة فقال المدعى عليه ليس هو باخي ثم مات المدعى عن تركته فجاء المدعى عليه بطلب**  
**ميراثه ان قال هو اخي لم يقبل للتناقض وان قال ابني او ابني قبيل والاصل ان التناقض**  
**يمنع دعوى ما يخفى سببه كالنكاح والطلاق وكذا الحرية فلو قال عبيد لمشتري فانا عبيد**  
**لزيد فاشتره معتدا على بقائه فاذا هو حر اي ظهر حرا فان كان البائع حاضرا او غائبا**  
**غيبته معروفة يعرف مكانه فلا شئ على العبد لوجود القابض والارجع المشتري على العبد**  
**بالثمن خلافا للثاني ولو قال اشترى فقط او انا عبيد فقط لارجوع عليه اتفاقا فادرس**  
**ورجع العبد على البائع اذا ظفر به بخلاف الرهن بان قال ارهنني فاني عبيد لم يضمن**  
**اصلا والاصل ان التعزير يوجب الضمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة باع**  
**حقا راثر برهن انه وقف محكوم بلزومه قبل والا لان مجرد الوقف لا يزيل**  
**الملك بخلاف الاعناق فتح واعتمده المصنف تبعا للبحر على خلاف ما صوبه الزيلعي**  
**وتقدم في الوقف وسجي آخر الكتاب اشترى شيئا ولم يقبضه حتى ادعاه**  
**آخر اخيه له لا تسمع دعواه بدون حضور البائع والمشتري للقضا عليها ولو**  
**قضى له بحضرتهما ثم برهن احدهما على ان المستحق باع من البائع فمهر هو باع من المشتري قبل**  
**ولزم البيع وتماذه في الفتح لا عبرة بتاريخ الغيبة بل العبرة بتاريخ الملك فلو قال المستحق**  
**عند الدعوى غابت عني هذه الدابة منذ سنة فقبل القضا بها المستحق يحكمه اخص المستحق**  
**عليه البائع عن القضا فقال البائع لي بيينة انها كانت ملكي منذ سنتين فلا يبرهن**  
**على ذلك لا تندفع الخصومة بل يقضى بها للمستحق بقادعواه في ملك مطلق خال عن تاريخ**  
**من الطرفين العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من الرجوع على البائع عند الاستحقاق**  
**فلو استولد مشتريه يعلم غيب البائع اياها كان الولد رقيقا لا لعدم الغرور ويبع بالثمن**  
**وان اقر بملكه المبيع للمستحق دبر وفي القسمة لواق بالملك للبائع ثم استحق من يده**  
**ورجع لم يبطل اقراره فلو وصل اليه بسبب ما امر بتسليمه اليه بخلاف ما اذا لم يقبل لانه**  
**محتمل بخلاف النص لا يحكم القاضي بسجل الاستحقاق بشهادة انه كتاب قاضي كذا**



لان الخط يشبه الخط فلم يحسن الاعتماد على نفس السجل بل لا بد من الشهادة على مضمونه  
ليقضى للمشتري عليه بالرجوع بالثمن **كذا الحكم في ماسوى نقل الشهادة والوكالة من محاضر**  
وسجلات وصكوك لان المقصود بكل منها الزام الخصم بخلاف نقل وكالة وشهادة لانها لا تحصل  
العلم للقاضي ولذا لم يسلّمهم ولو الخصم كما في الرجوع في دعوى حق مجهول **مزارع صولح**  
**على شيء معين واستحق بعضا لجواز دعواه فيما بقي ولو استحق كلها رد كل الصولح لدخول المدعى**  
**في المتيقن والتقييد منه** اي من جواب المسئلة امر ان احدهما صحة الصلح عن مجهول على معلوم لان  
جهالة الساقط لا تقضى الى المنازعة والثاني عدم اشتراط صحة الدعوى بصحة الجاهل الذي  
به حتى لو برهن لم يقبل ما لم يدع اقراره به **ورجع المدعى عليه بحصته في دعوى كلها ان استحق**  
**شيئ منها** لفوات سلامة المبدل قيد بالجهول لانه لو ادعى قدر معلوما كرجعها لم  
يرجع ما دام في يده ذلك المقدار وان بقي اقل رجع بحساب ما استحق منه **فرض لو صلح**  
من الدنانير على دراهم وقبض الدراهم فاستحققت بعد التفرق رجع بالدنانير لان هذا  
الصلح في معنى الصرف فاذا استحق البدل بطل الصلح فوجب الرجوع دراهمها  
فروع اخرى فلتنظر وفي المنظومة الحجية مهمه منها قوله  
لو مستحقا ظهر المبيع له على بايعه الرجوع بالثمن الذي له قد دفعه الا اذا الباع ههنا ادعى  
بانه كان قدما اشترى ذلك من المشتري بل امرا لو اشترى خراصة واقفا شيئا على تعميمها وطبقا  
ذلك يسوي بعدا كما بها ثم استحق رجل ثمنها فالمشتري في ذلك ليس اجبا على الذي غدا بالتكديلا  
ولا على المشتري مطلقا هذا الذي كان عليها اتفاقا وان يبيع مستحقا ظهرا ثم قضى القاضي على من اشترى  
به فضاح الذي ادعاه صلى على شيء له اذا رجع في ذاك بكل الثمن على الذي تدبا عنه فاستثنى  
وفي المنية اشترى دارا وبني فيها فاستحق رجع بالثمن وقيمة البنا متبينا على البائع  
اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير كما لو استحق بجمع بنائها  
لما تقدر ان الاستحقاق متى ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع بقيمة  
البنا مثلا ولو حفر بئر او نقي البالوعة او رم من الدار شيئا ثم استحق لم يرجع  
بشيء على البائع لان الحكم يوجب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة كما في مسئلة الخراصة حتى  
لو كتب في الصك ما اتفق المشتري فيها من نفقة او رم فيها من مربة فعلى البائع  
يفسد البيع ولو حفر بئر او طواها يرجع بقيمة الطي لا بقيمة الحفر فاذا شرطه فسد  
وكذا لو حفر ساقية ان قنطر عليها رجع بقيمة بنا القنطرة لا بنفقة حفر الساقية  
في الجملة فانما يرجع اذا بنى فيها او غرس بقيمة ما يمكن نقصه وتسليمه الى البائع فلا  
يرجع بقيمة حص وطين وتما في الفصل الخامس عشر من الفصولين وفيه شرى  
كرما فاستحق نصفه له رد الباقي ان لم يتغير في يده ولم ياكل من ثمره ولو شرى ارضين  
فاستحق احداهما ان قبل القنض خيرا المشتري وان بعده لزمه عن المتيقن بحصته  
من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد او البقرة لم يرجع بما اتفق ولو استحق ثيابا اتفقا

او برودة الحمار لم يرجع بشيء وكل شيء يدخل في البيع تبعا لاحصنة له من الثمن ولكن  
يخير المشتري فيه فتيقن ولو استحق من زيد المشتري الاخير كان قضا على جميع  
البايعة ولكل ان يرجع على بايعه بالثمن بلا اعادة بينة لكن لا يرجع قبل ان يرجع عليه  
المشتري عندا في حينة وقال ابو يوسف له ان يرجع قال لا ترى ان المشتري الثاني لو اشترى  
الاول من الثمن كان للاول الرجوع كما لو وجد العبد حرا فكل الرجوع قبله خائنه لكن في  
الفصولين ما يخالفه فتيقن ولو اشترى عبدا فاعتقه بحال اخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع  
المستحق بالمال على المعتق ولو اشترى دارا عبدا واخذت بالشفقة ثم استحق العبد بطلت  
الشفقة وياخذ البائع الدار من الشفع ليطلان البيع **باب السلم هو**  
لغة كالسلف وزنا ومعنى بشر عا **بيع اجل** وهو السلم فيه بعاجل وهو راس المال وركنه  
ركن البيع حتى ينعقد بلفظ بيع في الاصح ويسمى صاحب الدراهم **رب السلم** والمسلم بكسر  
اللام ويسمى الاخر **المسلم اليه** والخطبة مثلا المسلم فيه والثمن راس المال وحكم بثبوت  
الملك للمسلم اليه ولو لم يسم في الثمن والمسلم فيه فيه لف ونشر مرتب ويصح فيما امكن ضبط  
صفته كجودته وورداة ومعرفة قدره ككسكيل وموزون ونحوه بقوله مثمن الدراهم  
والدنانير لانها اثمان فلم يحسن فيها السلم خلافا لما لك وعدوى متقارب يجوز ويصح  
وقاس وكثير من مشتمش وتبين ولبن بكسر الباء **أجر** معلن معين بين صفته ومكان  
ضربه خلاصة وذو عي كقوب بين قدره طولا وعرضا وصفته كقطن وكتان ومركب منهما  
وصفته كعمل الشام او مصر او زبد او عمرو وورقة او غلظة ووزنه ان يبيع به فان البائع  
كلما ثقل وزنه زادت قيمته والحريس كلما خف وزنه زادت قيمته فلا بد من بيان  
مع الذرع **لا يصح** في عدوى متفاوت هو ما تتفاوت ماليتها كبطيخ وقرع ودرر  
ورمان فلم يحسن عددا بلامين وما جاز عدا جاز كيلا ووزنا فهو ويصح في سمك  
مليح وما في لغة ردية وفي طري حين يوجد وزنا وضربا اي نوعا قيد لها لا عدد  
للتفاوت ولو صفا واجاز وزنا وكبيلا وفي الكبار روايتان مجتبي لا في حيوان ما خلافا  
للساقي والطرافه كروس والكارع خلافا لما لك وراز في رواية ولا في خطب بالجنم  
ووطبة بالجوز الا اذا ضبط بما لا يودي الى نزاع وراز في رواية ولا في خطب بالجنم  
الاصغار ولو لبس **وزنا** لانه انما يعلم به ومنقطع لا يوجد في الاسواق من وقت العبد  
اذ وقت الاستحقاق ولو انقطع في اقليم دون آخر لم يحسن في المنقطع ولو انقطع بعد الاستحقاق  
خير رب السلم بين انتظار وجوده والفسخ واخذ راس ماله **وهم** ولو منزع عظم وجوازه  
اذا بين وصفه وموضعه لانه موزون معلوم وبه قالت الايمة الثلاثة وعليه الفتوى  
بحر وشرح مجمع لكن في القهستاني انه يصح في المنزوع بلا خلاف انما الخلاف في غير المنزوع  
فتنبه لكن صرح غيره بالروايتين فتدبر ولو حكم بجواز صح اتفاقا بآزبه وفي الغني  
انه قيمى عنده مثلى عندها ولا بمكيال **وذراع مجهول** قيد فيها رجوزه الثاني في الماء



قربا للتعامل فتح **بوقرية** بعينها وثمر نخلة معينة الا اذا كانت النسبة لثمر او نخلة او قرة  
**بيان الصفة** لا لتعيين الخارج كقبح مرجح او يلزم بدلا فاما المانع والمقتضى العرف فتح  
ولا في حنطة حديثة قبل حدوثها لانها منقطعة في الحال وكونها موجودة وقت العقد الى  
وقت الحمل بشرط فتح وفي الجوهره اسلم في حنطة جديدة او في درة حديثة لم يجز لانها لا يرى  
اكون في تلك السنة شيئا لا قلت وعليه فليكتب في وثيقة السلم من قوله جديد عامه  
مفسد له اي قبل وجود الجديد اما بعده فيصح كما لا يخفى **وشرطه** اي شروط صحته التي تذكر  
في العقد سبعة **بيان جنس كبر او عمر وبيان نوع كسفي او بعلي وصفة كجيد او ردي وقدر** لكذا  
كيلا لا ينقض ولا ينسبط **واجل واقلة** في السلم **شهر** به يقضى وفي الجاهل لا بأس بالسلم في  
نوع واحد على ان يكون حلول بعضه في وقت وبعضه في وقت آخر **ويطيل الاجل بموت السلم**  
**اليه لا بموت رب السلم فيؤخذ** المسلم فيه من تركته **حالا** لبطان الاجل بموت الديون ولذا شرط  
دوام وجوده لتدوم القدرة على تسليمه بموته **ويبين قدر راس المال** ان تغلق العقد بمقداره  
كما في مكيل وموزون وعددي غير متفاوشتا اكتفيا بالاشارة كما في مذروع وحيوان قلنا ربحا لا  
يقدر على تحصيل السلم فيه فيحتاج الى رد راس المال ابن كمال وقد ينفق بعضه ثم يجد باقية  
معينا فيجوز ولا يستبدل به رب السلم في مجلس الرد فينفسخ العقد في المردود ويبقى في غيره قلزم  
جهالة السلم فيه فيما بقي ابن مالك فوجب بيانه والسابع بيان مكان الايقاع **للمسلم فيه فيما له حمل**  
وموتة وشله الثمن والاجر والقسمه وعينا مكان العقد وبه قالت الثلاثة كسح وقرض  
واتلاف وغصب قلنا هذه واجبة التسليم في الحال بخلاف الاول **شرط الايقاع في مدينه فكل**  
**محلاتها سواء فيه** اي في الايقاع حتى لو اوفاه في محلة منها برئ وليس له ان يطالبه في محلة اخرى  
بترديه وفيها قبله شرط حمله الى منزله بعد الايقاع في المكان المشروط لم يصح اجتماع الصنفين  
الاجارة والتجارة وما لا حمل له ككسك وكافور وصغار ولو لا لشرطه في بيان مكان الايقاع  
اتفاقا ويوفى حيث شا في الاصح وصح ابن كمال مكان العقد ولو عين فيما ذكر مكانا فحين في الاصح فتح  
لانه يفيد سقوط خطر الطريق وبقي من الشروط قبض المال ولو عين قبل الافتراق بايديها  
وان ناما او سارا فرسما او اكثر ولو دخل ليخرج الدراهم ان توارى عن المسلم اليه بطل وان  
يجت يراه لا وصحت الكفالة والحالة والادتهان براس مال السلم بترديه وهو شرط بقائه  
على الصحة لا لشرط انعقاده بوصفها فينقض صحيحا ثم يبطل بالافتراق بلا قبض ولو ابى  
المسلم اليه قبض راس المال اجبر عليه خلاصه وبقي من الشروط كون راس المال منقودا وعدم  
الحياد وان لا يشعل البدلين احدي علي الربا وهو القدر المنفق او الجنس لان حرمة النساء  
تتحقق وعددها العيني تبعاً للغاية سبعة عشر وزاد المرد وغيره القدرة على تحصيل السلم  
فيه ثم فرغ على الشروط الثامن بقوله فان اسلم ما في درهم في كسبهم فتشديد ستون  
قفيز او القفيز ثمانية ككالك واللو كصاع ونصف عيني **بر** حال كون الماتن مقسومة  
مائة دينار عليه اي على المسلم اليه ومائة نقدا نقدها رب السلم وافتراقا على ذلك فاسلم في

حصه الدين باطل لانه دين بدين وصح في حصه النقد ولم يشع الفساد لانه طارح حتى  
لوقد الدين في مجلسه صح في الكل ولو احديهما دانا نيرا وعلى غير العاقد فسد في الكل ولا يجوز  
التصرف للمسلم اليه في راس المال ولا الرب السلم في السلم فيه قبل قبضه بخويع وشركة ومراجعة  
وتولية ولو من عليه حتى لو وهبه منه كان اقالة اذا قبل وفي الصغرى اقالة بعض السلم  
جائز ولا يجوز لرب السلم شرائي من المسلم اليه براس المال بعد الاقالة في عقد السلم  
الصحيح فلو كان فاسدا جاز الاستبدال كسابر الديون قبل قبضه بحكم الاقالة لقوله عليه  
السلام لا تاخذ الا سلمك او راس مالك اي الا سلمك حال قيام العقد او راس مالك  
حال انقضاخه فامتنع الاستبدال بخلاف بدل الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه لكن  
بشرط قبضه في مجلس الاقالة لجواز تصرفه فيه بخلاف السلم ولو شري المسلم اليه في كس  
كرا وامر المشتري رب السلم بقبضه قضاهما عليه لم يصح للزوم الكيل مرتين ولم يوجد  
وصح لو كان الكس قرضا وامر مقرضه به لانه اعارة للاستبدال كما صح لو امر المسلم اليه  
رب السلم بقبضه منه له ثم لنفسه فاكثاله مرتين لزوال المانع امره اي السلم اليه وب  
السلم ان يكيل المسلم فيه في ظرفه فكاله ظرفه اي وعاربه السلم بقبضه اما بغيره  
فيصير قابضا بالتخلية او امر المشتري البائع بذلك فكاله ظرفه ظرف البائع لم يكن قبضا لحقه  
بخلاف كيله في ظرف المشتري بلرقانه قبض لان حقه في العين والاول في الزمة كيل العين المثل  
ثم كيل الدين السلم فيه وجعلها في ظرف المشتري قبض بامر لتبعية الدين للعين وعكسه وهو  
كيل الدين او لا لا يكون قبضا وخبراه بين نقض البيع والشركة اسلم امه في كس بر  
وقبضت تقبلا لا السلم فانت قبل قبضها بحكم الاقالة بقي عقد الاقالة او ماتت تقبلا  
صح لبقا المعقود عليه وهو السلم فيه وعليه قيمته ايوم القبض فيهما في المثلتين  
لانه سبب الضمان كذا الحكم في المقابلة بخلاف الشراء بالثمن فيهما لان الامنة اصل  
في المبيع والحاصل جواز الاقالة في السلم قبل هلاك الجارية وبعده بخلاف البيع  
تقبلا لا البيع في عيب فابق بعد الاقالة مزيد المشتري فان لم يقدر على تسليمه للبائع  
بطلت الاقالة والبيع بحاله قتيبه والقول لمدعي الرداة والتأجيل لا لنا في الوصف وهو  
الرداة والاجل والاصل ان من خرج كلامه تعنتا فالقول لصاحبه بالاتفاق وان خرج  
خضومة ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمدعي الصحة عندها وعنده للمنكر  
ولو اختلفا في مقداره فالقول للطالب مع يمينه لانكاره الزيادة واي برهن قبل  
وان برهنا قضى بيمينه المطلوب لا ثباتها الزيادة وان اختلفا في مضيه فالقول المطلوب  
اي السلم اليه بيمينه الا ان يبرهن الاخر وان برهنا بيمينه المطلوب ولو اختلفا في السلم  
تخالفنا استحانا فتح والاستصناع هو طلب عمل الصنعة باجل ذكر على سبيل الاستسما لا  
الاستعمال فانه لا يصير سلما سلم فتعتبر شرائي بغيره في تعامل ام لا وقال الاول  
استصناع ويدونه اي الاجل فيما فيه تعامل الناس كحف وثقفة وطست جهلة وذكره



في المغرب بالشين المجعة وقد يقال طشت **صح** الاستبضاع **بيعا لعدة** على الصحيح  
ثم قرع عليه بقوله **فيجب الصانع على عمله ولا يرجع الامر عنه** ولو كان عدله لما  
لزم **والبيع هو المبيع لا عمله** خلافا للبرذعي فان جاء الصانع بمصنوع غيره او بمصنوعه  
**قبل العقد** فاخذه **صح** ولو كان المبيع عمله لما صح ولا يتعين المبيع له اى الامر بلا رضاه  
**فصح بيع الصانع لمصنوعه قبل روية امره** ولو تعين له لما صح بيعه وله اى الامر  
**اخذه وتركه** بخيار الروية ومفاده انه لا خيار للصانع بعد روية المصنوع له وهو  
الاصح **تسرى ولم يصح فيما لم يتعامل به كالثوب الاباجل** كما مر فان لم يصلح فدان ذكر الاجل  
على وجه الاستعمال وان للاستعمال على ان تفرغه غذا كان صحيحا فروع السلم في الدبس  
لا يجوز لما في اجارة جواهر الفتاوى لو جعل الدبس اجرة لا يجوز لانه ليس بمثل لان  
النار عملت فيه ولذا لا يجوز السلم فيه فلا يجب في الذمة حتى لو كان عينا جاز قلت  
وسيجي في الغصب ان الرطب والقطر واللحم والفحم والاجر والصا بون والعصفور والسرقة والبلود  
والصرم وير مخلوط بشيء قيمى فيلحفظ انتهى **باب المتفرقات** من ابوابها  
وعبر في الكثر مما يل منثورة وفي الدرر مما يل شتى والمعنى واحد اشترى ثورا او فرسا من  
**خزف لاجل استئناس الصبي لا يصح ولا قيمة له ولا يضمن متلفه وقيل بخلافه** يصح ويضمن  
قنية وفي آخر حظر المجتبى عن ابي يوسف يجوز بيع اللعبة وان يلعب بها الصبيان  
**صح بيع الكلب** ولو عقورا **والفهد والفيل والقرود والباع** يساير انواعها حتى الهرة  
وكذا الطيور **علمنا ولا سوى** الخنزير وهو المختار للانتفاع بها ويجلد لها كقدماه  
في البيع الفاسد والتسخير بالقرود وان كان حراما لا يمنع بيعه بل يكرهه كبيع العصير شرح  
وهبانه فروع لا ينبغي اتخاذ كلب الا خوف لص او غيره فلا باس ومثله ساير سباع عيى  
وجاز اقتناؤه لصيد وحراسة ماشية وزرع اجماعا **كصح بيع خرز حمام كثير** صح هبته  
قنية وادنى القيمة التي تشترط لجواز البيع **فلس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز**  
قنية **كما لا يجوز بيع هوام الارض كالخناتس والقنقار والبق والوزغ والضب**  
**ولا هوام البحر كالسرطان** وكلما فيه سوى سمك وجوز في القنية بيع ماله ثمن  
كسفنقور وجلود خز وجل الما لوجيا واطلق الحسن الجواز وجوز ابو الليث بيع  
الحبات ان انتفع بها في الادوية والا لاورده في البذايع بانه ليس غير سديد لان المحرم  
شرا لا يجوز الانتفاع به للتداوى كالحمر فلا تقع الحاجة الى شرح البيع **وجوز بيع**  
**وهن خمس اى متجنس** كما قد مناه في البيع الفاسد **ينتفع به للاستصباح** في غير مسجد  
كما هو **والذمى كالمسلم في بيع** كصرف وسلم وربا وغيرها **غير الحمر والخنزير وبيته**  
**لم تمت حتف انقها** بل بنحو خنق او ذبح مجوسى فانها كخنزير وقد امرنا بتركهم  
وما يدينون **صح شراوه** اى الكافر كما قد مناه في البيع الفاسد **عبد اسلم او مصفا**  
او شقفا منها **ويجب على البيع** ولو المشتري صغيرا جبر عليه فلو لم يكن اقام القاض له

وليا

وليا وكذا لو اسلم عنده ويتبعه طفله ولو اعتقه او كاتبه جاز فان عجز اجبر ايضا  
ولو دبره او استولدها سعيها في قيمتها ويرجع ضربا لو طينه ملحمة وذلك حرام فروع  
من عادت شرا المردان يجبر على بيعه دفعا للفساد بغير غيره وكذا يحرم اخذ صيدا  
يوم ربا رساله ولو اسلم مقرض الخمر سقطت ولو المستقرض فروايتان **وطى زوج** الا انه  
**المشترى** التي انكحها شترى بها قبل قبضها **قبض** لمشتريها الحصول بتسلطه فصار  
فعله كفعله **لا مجرد نكاحها** استحسانا **فلو انتفض البيع** قبل القبض **بطل النكاح** في قول  
الثاني وهو المختار وقيد الكمال بما اذا لم يكن بطلانه بموتها فلو به قبل القبض  
لم يبطل النكاح وان بطل البيع فيلزمه المهر للمشتري **فتح اشترى شيئا منقولاً** اذ  
العقار لا يبيعه القاضى **وغاب المشتري قبل القبض** وفقد الثمن غيبة معروفة  
**فاقام بايعه بينة** انه باعه منه لم يبيع في دينه لا مكان ذهابه اليه **وان جهل**  
**مكانه بيع** المبيع اى باعه القاضى او ما موره نظرا للغايب وادى الثمن وما فضل بمسكه  
للفايب وان نقص تبعه البايع اذا ظفر به **وان اشترى اثنان شيئا وغاب واحد منهما** فليض  
دفع كل ثمنه ويجبر البايع على قبول الكل ودفع الكل للحاضر وله قبضه **وحبسه** عن  
شريكة اذا حضر حتى ينقد شريكه الثمن بخلاف احد المستاجرين والفرق ان للبايع حبس  
المبيع لاستيفاء الثمن فكان مضطرا بخلاف المؤجر اللهم الا اذا شرط تعجيل الاجرة **باع**  
**شيئا بالف مثقال ذهب** وقضه **تنصفا** اى بالمثل قال فيجب خمسية مثقال من كل منهما  
لعدم الاولوية وفي بيعه شيئا **بالف من الذهب والفضة** تنصفا وانصرف للوزن المعهود  
فالنصف من الذهب **مثاقيل** والنصف من **الفضة دراهم** ومثله له على كرجنطة وشعر  
وسمسم لزم من كل ثلث كرو وهذا قاعدته في المعاملات كلها كالمهر وصية ووديعة  
وغصب واجارة وبدل خلغ وغيره في وزون ومكيل ومعدود ومذروع عيى  
وقوله **وزن سبعة** تقدم في الزكاة وافاد الكمال ان اسم الدرهم ينصرف للتعارفا  
في بلد العقد ففي مصر ينصرف للفلوس وافاد في النهر ان قيمته تختلف باختلاف  
الازمات فان فى اللقاني بانه يساوى نصفاً وثلاثة فلوس فلو اطلق الواقف  
الدرهم اعتبر زمانه عرف والاصرف للفضة لانه الاصل كالوفيه بالنقرة كواقف الشيخونية ونحوها  
فقينة درهمها نصفان وافاد المص ان النقرة تطلق على الفضة والذهب وعلى الفلوس الخاين  
يعرف مصر الآن فلا بد من مرجح فان لم يوجد فالعمل على الاستيمارات القديمة للوقت كما عولوا  
عليها في نظايره كعرفة خراج ونحوه قال وبه افنى الملا ابو السعود افندى **ولو قبض ريقا**  
**بدل جيد** كان له على آخر **جاهلا به** فلو علم وانفقته كان قضا اتفاقا **ونفق او انفق** فلو قايما  
رده اتفاقا **فهو وقضا** الحقه وقال ابو يوسف اذا لم يعلم يرد مثل زيفه ويرجع بجيده  
استحسانا كما لو كانت ستوفة او نهرجة واختاروه للفتوى ابن كمال قلت ورجحه في  
البحر والنهر والشرى لئلا يله فيه يفتى **ولو فرخ او باض طير في ارض لرجل او تكسر فيها**



خلعي انكسرت رجله بنفسه فلو كسرها رجل كان للكاتب لاخذ فهو لاخذ لسبق يده  
لباح الا اذا هيا ارضه لذلك فهو له او كان له صاحب الارض قريبا من الصيد بحيث  
يقدر على اخذه لو مديده فهو لصاحب الارض لكنك منه فلو اخذه غيره لم يملكه فهو وكذا مثل ما  
من صيد فعلق بشبكة نصبت الجفاف او دخل دار رجل وذرهم او سكر نثر فوقع على ثوب لم يرد  
سابقا ولم يملك لاحقا فلو اعده او كفه ملكه بهذا الفعل فروع عسل الخلة ارضه ملكه مطلقا لانه  
صار من اثارها شري دارا فطلب المشتري ان يكتب له البايع صك لا يجبر عليه ولا على الاشهاد  
والخروج اليه الا اذا جاء بعدول وصك فليس له الامتناع من الاقرار شري فطنا ففرض امراته  
فكله له المرأة اذا كفت بلا اذن الورثة كفن مثله رجعت في التركة ولو اكثر لا ترجع بشي  
قال رحمه الله ترجع بقيمة كفن المثل لا يبعد اكتسب حراما واشتري به او بالدرهم المغصوبة  
شيئا قال الكرخي ان نقد قبل البيع تصدق بالرجوع والا لا وهذا قياس وقال ابو بكر كلاهما سوا  
ولا يطيب له وكذا لو اشترى ولم يقل بهذه الدراهم واعطى من الدراهم دفع ماله مضاربة لرجل  
جاهل جاز اخذ ربحه مالم يعلم انه اكتسب الحرام من ربحه لا يجوز لاحد اخذه مالم يقل حين ربح  
لياخذ من اراد باع الاب صبيغة طفله والاب مفسد فاسقم يجوز بيعه استحسانا شرت لطفله  
على ان ترجع عليه بالثمن جاز وهو كالمهبة استحسانا قال الاسير اشترى اوقلني فتراه رجعت بما دى  
كانه اقترضه ولو قال بالف فتراه بالشر لم يلزمه الفضل لانه تخليص لاشرا شري دارا وبيع وتاذى  
جيرانه ان على الدوام يتبع منه وعلى التذرة يتحمل منه شر الحما على انه لم غنم فوجده لم معنى  
له الرد قال زنى من هذا اللحم ثلاثة ابطال فوزن له خيس ومن هذا الخبز فوزن لم يخير  
شري بذراخر يقيما فاذا هو ربيعي او شري بذرا بطيخ فاذا هو بذرا القثا ان قايما رده  
وان استهلكا فعليه مثله ساوم صاحب الزجاج فدفع له قدحا ينظره فوقع منه على ادراج فافكر  
ضمن الادراج لا القدر شري شجرة يا صلها وفي قلسها من الاصل ضرر بالبايع يقطع من وجه  
الارض من حيث لا يتضرر به البايع ولو انه دهم من سقوطه حايط ضمن القالع ما قلد من قلعه  
دفع درهم زيوفا ففكرها المشتري لاشي عليه ونما صنع حيث غشه وخانه وكذا يدفع اليه  
لينظر اليه ففكره لا باس ببيع المغشوش اذا بين او كان ظاهرا يره وكذا قال ابو حنيفة في  
خطة خلط فيها الشعير والشعير يري لا باس ببيعه وان طمخه لا يبيع وقال الثاني في رجل  
معه فضة نحاس لا يبيعهما حتى يبين وكل شئ لا يجوز فانه ينبغي ان يقطع ويعاقب صاحبه  
اذا انقعه وهو يعرفه شري فلو سا بد ربح فدفعها اليه وقال هي بدرهك لا ينفقها حتى  
يعدها شري بالدرهم الزيف ورضي باقل مما يشترى بالجيد حل له شري ثيابا ببيعها على  
ان يوفي ثمنه بغير قند لم يجوز لجهالة الاجل باع نصف ارضه بشرط خراج كلها على المشتري  
فهو فاسد اخذ الخراج من الاكار له ان يرجع على الدهقان استحسانا شري القرم مع الخلة  
وقيضه ان رضى الاكار جاز البيع وله حصته من الثمن وان لم يرض لم يجوز بيعه قضاء درهم وقال  
أفقده فان جاز والا فرده على قبله ولم ينفقه لردده استحسانا بخلاف جارية وجد بها عيبا

بيع الاب بمحضه ولو طفله لم يبر

فقال

فقال اعرضها او بيعها فان نفقت والاردها فعرضها على البيع سقط الرد قال ابو حنيفة  
اذا وطئ رجل امته ثم زوجها مكانه فللزوجة وطئها بلا استبراء وقال ابو يوسف استبرأ  
ولا يقربها حتى تحيض حيضة كالوا مشراها كما سيجي في الحظر والكل من الملتقط **فصل**  
**فيما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به ههنا** اصلان احدهما ان كل ما كان مبادلة  
بمال يفسد بالشرط الفاسد كالبيع وما لا فلا كالقرض ثابتهما ان كل ما كان من التمليكات او  
التقييدات كرجعة يبطل تعليقه بالشرط والاصح لكن في اسقاطات والتزامات يحلف بهما  
كحج وطلاق يصح مطلقا وفي اطلاقات ولايات وتخريصات بالملايم بزازية قال اول  
اربعة عشر على ما في الدرر والكنز واجارة الرقاية **البيع** ان علقه بكلمة ان لا يعل على ما  
بيناه في البيع الفاسد **والقسمة** للمثلي اما قسمة القيمي فتصح بخيار شرط وروية  
**والاجارة** الا في قوله اذا اجار اس الشهر فقد اجر تلك دارى بكذا فيصح به فيقضى عماده  
وقوله لغاصب داره فرغها والا فاجر تهكل شهر بكذا جاز كما سيجي في متفرقات الاجارة  
مع انه تعلقي بعدم التقرب **والاجارة** بالزاي فقول البكر اجرت النكاح ان رضيت امر مبطل  
للاجارة بزازية وكذا كل ما لا يصح تعليقه بالشرط اذا انعقد موقوفا لا يصح تعليق اجارة  
بالشرط بخير فقصرها على البيع فنصو **والرجعة** قال المص انما ذكرتها تبعا للكنز وغيره قال  
شيخنا في بحره وهو خطأ والصواب انها لا تبطل بالشرط اعتبارا لما باصلها وهو النكاح  
والحال الكلام لكن تعقبه في النهي وفرق بانها لا تنتقل لشهود ومهر وله رجعة امته على  
حرة فكيف بعد طلاقها وتبطل بالشرط بخلاف النكاح **والصلح عن مال** بمال درر وغيرها  
وفي النهي الظاهر الاطلاق حتى لو كان عن سكوت او انكار كان قدا في حق المنكر ولا يجوز  
تعليقه **والابراء عن الدين** لانه تمليك من وجه الا اذا كان الشرط متعارفا او علقه  
بامر كاي كان اعطيته شريكي فقال لبر اتك وقد اعطاه صح وكذا يموت ويكون وصية  
ولو وارثه على ما بحثه في النهي **وعزل الوكيل والاعطاف** فانها ليسا مما يحلف به فلم  
يجز تعليقهما بالشرط وهذا في احدي الروايتين كما بسطه في النهي والصحيح الحاق الاعطاف  
بالنذر **والمزارعة والمعاملة** اي المساقاة لانها اجارة **والاقرار** الا اذا علقه بخير العبد  
او يموت فيجوز ويلزمه الحال عيني **والوقف** **والرابع عشر التحكيم** كقول المحكمين  
اذا اهل الشهر فاحكم بيننا لانه صلح معنى فلا يصح تعليقه ولا اضافته عند الثاني  
وعليه القوي كما في قضا الثانية وبقي ابطال الاجل ففي البزازية يبطل بالشرط الفاسد وكذا المحي  
على ما في الاشياء وما يصح ولا يبطل بالشرط الفاسد لعدم المعاوضة المالية سبعة وعشرون  
علوما عده المص تبعا للعيني وزدت ثمانية **القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع**  
**والعتق والرهن والايصاء** جعلتكم وصيا على ان تتزوج بنتي **والوصية والشركة والمضاربة**  
**وكذا القضا والامارة** كولييتك بلد كذا موبدا صح وبطل الشرط فله عن له بلا جنة وهل بشرط  
لصحة عن له لمدرس لبره السلطان ان يقول رجعت عن التاييد افتي بعضهم بذلك واختار في







والزائد بالفضة كما مر ويحتمل متفاضلا وزنا وعددا بصرف الجنس لخلافه بشرط  
 التقاضي قبل الافتراق في المجلس في الصورتين لضرب التمييز وان كان الحال كذلك اي مثل  
 المغشوش او اقل منه او لا يدري فلا يصح البيع للربا في الاولين ولا حمله في الثالث وهو اي  
 الغالب الغش لا يتعين بالتعيين ان راجح لثبنته حينئذ لا يرجح تعيينه كسلعة وان  
 قبله البعض فكذا يوفى فيتعلى العقد بجنسه زينا ان علم البائع بحاله والا بجنسه حينئذ  
 وصح المبيعة والاستقراض بما يزوج منه عملا بالعرف فيما لا يفسد فيه فان راجح وزنا  
 فيه او عددا فيه او بهما فيكلا منهما والتساوي غشته وفضته وذهبه كغالب الفضة والذهب  
 في تباع واستقراض فلم يجز الا بالوزن الا اذا كان اشار اليها كافي الخاصة واما في الصرف  
 فكفا بغير غش فيصح بالا اعتبار الماراشري شيئا به بغالب الغش وهو نافق او بفلسوس نافق  
 فكذلك قبل التسليم للبائع بطل البيع كما لو انقطعت عن ايدي الناس فانه كالفساد  
 وكذا حكم الدرهم كوكسدت او انقطعت بطل وصحاه بقيمة المبيع وبه يفتى رفقيا بالناس  
 بحج وحقايق وحده الكساد ان تترك المعاملة بها في جميع البلاد فلوراجت في بعضها  
 لم يبطل بل يتخير البائع لتقييمها وحده الانقطاع عدم وجوده في السوق وان وجد  
 في يد الصيارفة وفي البيوت كذا ذكره العيني وابن الملك بالمطغ خلافا لما في نسخ  
 المص وقد عزاه للهداية ولم اره فيها والله اعلم وفي البرازية لوراجت قبل فسخ البائع  
 المبيع عاد جازي العدم انفساخ العقد بلا فسخ وعليه فقوله المص بطل البيع اي ثبت  
 للبائع ولاية فسخه والله الموفق وقيد بالكساد لانه لو نقصت قيمتها قبل القبض  
 فالبيع على حاله اجماعا ولا يتخير البائع وعكسه لو غلت قيمتها وازدادت فكذا كل البيع  
 على حاله ولا يتخير المشتري ويطلب بنقد ذلك الميار الذي كان وقع وقت البيع  
 فتح وقيد بقوله قبل التسليم لانه لو باع دلال وكذا فضولى متاع الغير فغيره اذ ينه  
 بدرهم معلومة واستوفاهما ففسدت قبل دفعها الى رب المتاع لا يقصد البيع  
 لان حق القبض له عيني وغيره وصح البيع بالفلس النافقة وان لم تعين كالدرهم  
 وبالمسدة لاحق بعينها كبيع وجب على المستقرض رد مثل فلس القرض اذا كسدت  
 واوجب محمد قيمتها يوم الكساد وعليه الفتوى بزازية وفي النهروان جازي صاحب الهداية  
 دليلها ظاهر في اختيار قولها اشترى شيئا بنصف درهم مثلا فلس صح بلا بيان عددها  
 للعلم به وعليه فلس تباع بنصف درهم وكذا بثلاث درهم او رجعه وكذا لو اشترى  
 بدرهم فلس او بدرهمين فلس جاز عند الثاني وهو الاصح للعرف كافي ومن اعطى  
 صير فيا درهمين فقال اعطني به نصف درهم فلوسا بالنصف نصف ونصف من الفضة  
 صغيرا الا حجة صح ويكون النصف الاخير مثله وما في بالفلس ولو كرر لفظ نصف بطل في  
 الكل للزوم الربا وما تقرض ظهر ان الاموال ثلاثة الاول ثمن بكل حال وهو النقداً صحبه  
 البا ولا قبول بجنسه اولا والثاني بيع بكل حال كالشباب والدواب والثالث ثمن

من وجه

من وجه ويبيع من وجه كالمثلثات فان اتصل بها الباقين والالتصيص واما الفلوس فان  
 رايحه فكل من والا فليبيع والتمن من حكمه عدم اشتراط وجوده في ملك المالك عند  
 العقد وعدم بطلانه اي العقد به لا له اي الثمن ويصح الاستبدال به في غير الصرف  
 والسلام لا فيها وحكم البيع خلافاً اي الثمن في الكل فيشترط وجود المبيع في ملكه وهكذا  
 ومن حكمها وجوب التساوي عند المقابلة بالجنس في المقدرات كما تقررت قد نيب  
 في بيع العينة وتأتي متنا في الكفالة وبيع التلجئة وتأتي متنا في الاقرار وهو ان يظهرها  
 عقدا وهما لا يولدانه يلجى اليه لحوف عدو وهو ليس ببيع في الحقيقة بل كالمزول كما يستطه  
 في او اخر شرعى على المنار ونقلت عن التلجئة ان الاقسام ثمانية وسبعين وعقد  
 له قاضي خان فصلا آخر الاكراه ملخصه انه بيع منعقد غير لازم كالمبيع بالخيار وجعله  
 الباقي فاسدا ولو ادعى احدكما بيع التلجئة وانكر الآخر فالقول لمدعى الحد يمينه ولو برهن  
 احدهما قبل ولو برهنه فالتلجئة ولو تباعا في العلانية ان اعترف بيمينه على التلجئة فالبيع  
 باطل لانفاقهما انهما هن لايه والا فلازم ولو لم تحضرها يمينه فباطل على الظاهر من  
 قلت ومفاده انهما لو تواضعا على الوفا قبل العقد ثم عقدا خاليا عن شرط الوفا فالعقد  
 جائز ولا عبرة للمواضعة وبيع الوفا ذكرته هنا تبعا للدرر وصورته ان يبيعه العين بان  
 على انه اذا رد عليه الثمن رد عليه العين وسماه الشافعية بالرهن المعاد ويسمى بمصر بيع  
 الامانة وبالشام بيع الاطاعة قبل هورهن فتضمن زوايده وقيل يبيع بفيد الانتفاع  
 به وفي اقاله شرح المجمع عن النهاية وعليه الفتوى وقيل ان بلفظ البيع لم يكن رهنا ثم  
 ان ذكر الفسخ فيه او قبله او زعمه غير لازم كان بيعا فاسدا ولو بعده على وجه المعاد  
 جاز ولزم الوفاء به لان المواعيد قد تكون لازمة لحاجة الناس وهو الصحيح كافي الخاصة  
 واقره خسرو هنا والمصنف في باب الاكراه وابن الملك في باب الاقالة بزيادة وفي  
 الظهيرية لو ذكر الشرط بعد العقد يلحق بالعقد عند ابن حنيفة ولم يذكر انه في مجلس العقد  
 او بعده وفي البرازية ولو باع الاخر باثنا توقف على اجازة مشتريه وقا ولو باعه المشتري  
 فللبائع او ورثته حق الاسترداد واذا في الشربلاية ان ورثته كل من البائع والمشتري  
 تقوم مقام مورثه نظرا لجانب الرهن فيلحفظ ولو استاجر بايعه لا يلزمه الاجر  
 لانه رهن حكم حتى لا يحل الانتفاع به قلت وفي فتاوى ابن الحلبي ان صدر  
 الاجارة بعد قبض المشتري المبيع وقا ولو للبناء وحده هي صحيحة والاجرة لازمة للبائع  
 طول مدة التواجر انتهى منه قلت وعليه فلو مضت المدة وبقي في يده فافضى  
 علما الروم بلزوم اجرا مثل ويضمنه ببيع الاستغلال وفي الدرر صح بيع الوفا في العقار  
 استحسانا واختلف في المنقول وفي المتنق والمينة اختلفا ان البيع بات او قاجدا  
 هنزل فالقول لمدعى الحد والنيات الا بقرينة الهزل والوفا قلت لكنه ذكر في  
 الشهادات ان القول لمدعى الوفا استحسانا كما سيجي فيلحفظ ولو قال البائع بعثتك

مطلوب  
 بيع العينة والتلجئة

بيع الوفا



بيعا باثنا فالقول له الا ان تدل على الوفاء بنقصان الثمن كثيرا الا ان يدعي صاحبه  
 تغيير السعر وفي الاشياء في او آخر قاعدة العادة محكمة عن الميتة لو دفع غن لا الواجب  
 ليسجه بالنصف جوزه مشايخ بخارى للعرف ثم نقل في اخرها عن اجارة البرازية ان  
 به افتى مشايخ بلخ وخوارزم وابوعلى النسفي ايضا قال والفتوى على جواب الكتاب  
 للمطمان لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص وفيها من البيع الفاسد القول السادس  
 في بيع الوفاء انه صحيح لحاجة الناس فرار من الربا وقالوا ما صاق على الناس امر الا  
 اتسع حكمه ثم قال والحاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن افتى كثير  
 باعتبارها فاقول على اعتبارها ينبغي ان يفتى بان ما يقع في بعض الاسواق من خلو  
 الحوانيت لازم ويصير الخلو في الحانوت حقا له فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه  
 منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفا وكذا قول على اعتبار العرف الخاص قد  
 تغارف الفقهاء المتزول عن الوظائف بما يعطى لصاحبها فينبغي الجواز فانه لو ترك له وتبعض  
 منه المباح ثم اراد الرجوع لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله **قلت** وايدى في  
 زواجر الجواهر بما في واقعات الفريسي رجل في يده دكان فغاب فرفع المتولى امره للقاضي  
 فامر القاضي بفتحها واجارته ففعل المتولى ذلك وحضر الغائب فهو اولى بدكانه وان كان  
 له خلوه فهو اولى بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه  
 وان شاء اجازها ورجع بخلوه على المستاجر ويؤمر المستاجر باذا ذلك ان رضيه ولا  
 يؤمر بالخروج من الدكان انتهى بلفظه **كتاب الكفالة** مناسبتها  
 للبيع لكونها فيه غالبا ولكونها بالامر معا وضعت انتهى **هي** لغة الضم وحكى ابن الفطاع كفلته  
 وكفلت به وعنه وتثليث الفا وشرعا **ضم ذمة الكفيل** **الذمة** الاصيل **المطالبة** **مطلقا**  
 بنفس او بدين او عين كعصوب وخو كما سيجي لان المطالبة تعم ذلك ومن عرفها بالضم  
 في الدين اما اراد تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال لانه محل الخلاف فيه يستغنى عما ذكره فلا  
 خسر **وكشها** **ايجاب** **وقبول** بالالفاظ الاليتية ولم يجعل الثاني ركنا وشرطها **كون المكفول**  
**به نفسا** او مالا **لاعتق** **والنكاح** **من الكفيل** فلم تصح بحد وثود وفي الدين **كونه صحيحا**  
 قايما لا ساقطا بموته مقلسا ولا ضعيفا كبذل كتابة ونفقة زوجة قبل الحكم بها فالنكاح دين  
 بالاولى انتهى **وحكمها** **لزم** **المطالبة** **على الكفيل** بما هو على الاصيل نفسا او مالا **واهلها**  
**من هو اهل للتبرع** فلا تنفذ من مجنون ولا صبي الا اذا استدان له وليه وامره ان يكفل  
 المالا عنه فيصح ويكون اذا نال في الاداء محيط ومفاده ان الصبي يطالب بهذا المال بموجب  
 الكفالة ولو اهلها يطول الولي شهر ولا من مريض الا من التثنت ولا من عيب ولو ما ذونا  
 في التجارة ويطالب بعد العتق الا اذا اذن له المولى ولا من مكاتب ولو باذن المولى **والمدعي** وهو  
 الدين **مكفول له** **والمدعي عليه** وهو الدين **مكفول عنه** ويسمى الاصيل ايضا **والنفس والمال**  
**مكفول به** **ومن لزمته المطالبة** **كفيل** ودليلها الاجماع وسنده قوله عليه السلام الزعيم غام

وتركها

وتركها احوط مكتوب في التوراة الزعامة ملامة واسطها ندامة واخرها غرامة  
 مجتبي **وكفالة النفس** **تتصدق بكفلة** **بنفسه** **وخوها** **ما يعبر به عن بدنه** كالطلاق  
 وقد منامة في انهم لو تغارفوا اطلاق اليد على الحيلة وقع به الطلاق فكذا في الكفالة فتح ويجوز  
 شايع ككفلة **بنفسه** **او بصد** **وتتصدق بنفسه** **او على اولى** **او عندى** **او انا به** **زعم** **او كفيل**  
**او كفيل به** **اي بفلان** **او غيرهم** **او حيل** **بمعنى** **محول** **بذريع** **وتتصدق بقوله** **انا ضامن حتى يحق**  
**او حتى يلتقي** **او يكون كفيلة** **الى الغاية** **تأخره** **وقيل** **لا تتصدق لعدم بيان المضمون به** **اهو**  
**نفس** **او مال** **كما نقله** **في الحاشية** **عن الثاني** **قال** **المص** **والظاهر** **انه ليس** **المذهب** **لكنه** **استنبط** **منه**  
**في فتاويه** **انه لو قال** **الطالب** **ضمت** **بالمال** **وقال** **الضامن** **انا ضمت** **بنفسه** **لا يصح** **ثم قال** **وينبغي**  
**انه اذا اعترف** **انه ضمن** **بالنفس** **ان يواخذ** **بأقراره** **انما فراجع** **كما لا تتصدق** **في قوله** **انا ضامن**  
**او كفيل** **بغيره** **على المذهب** **خلا** **للاثر** **لان** **المطلوب** **بل** **المعرفة** **واختلف** **في** **انا ضامن**  
**لتعريفه** **او على** **تعريفه** **والوجه** **اللزوم** **فتح** **كأن** **الضامن** **لوجهه** **لانه يعبر به عن** **الحيلة** **سراج**  
**وفي** **معرفة** **فلان** **على** **يلزمه** **ان يدل** **عليه** **خاتمه** **ولا يلزم** **ان يكون** **كفيلة** **نفسه** **واذا كفل**  
**الى ثلاثة ايام** **مثلا** **كان كفيلة** **بعدها** **الثلاثة** **ايضا** **اذا** **حتى** **يسلمه** **لما في** **الملتقط** **وشرح**  
**المجمع** **لوسلمه** **للحال** **براه** **وانما** **المدة** **لتأخير** **المطالبة** **ولو زاد** **وانا** **بري** **بعد** **ذلك** **لم يصح**  
**كفيلة** **اصلا** **في** **ظاهر** **الرواية** **وهي** **الحيلة** **في** **كفالة** **لا تلزم** **درر** **واشياء** **قلت** **ونقله**  
**في** **لسان** **الحكام** **عن** **ابن** **الليث** **وان** **عليه** **الفتوى** **ثم** **نقل** **عن** **الواقعات** **ان** **الفتوى** **انه** **يصير**  
**كفيلة** **انتهى** **لكن** **تقوى** **الاول** **بانه** **ظاهر** **المذهب** **فتنبه** **ولا يطالب** **بالكفول** **به**  
**في** **الحال** **في** **ظاهر** **الرواية** **وبه** **يفتي** **وصححه** **في** **السراجية** **وفي** **التوازية** **كفل** **على** **انه** **متى** **او** **كلما**  
**طلب** **فله** **اجل** **شهر** **صحت** **ولما** **اجل** **شهر** **مطلبه** **فاذا** **تم** **الشهر** **فطالب** **لزم** **التسليم** **ولا**  
**اجل** **له** **ثانيا** **ثم** **قال** **كفل** **على** **انه** **بالخيار** **عشرة** **ايام** **او** **اكثر** **صح** **بخلاف** **البيع** **لان** **بناها**  
**على** **التوسع** **وان** **شرط** **تسليمه** **في** **وقت** **بعينه** **احضره** **فيه** **ان** **طلبه** **كدين** **موجب** **حل**  
**فاذا** **احضره** **فيها** **والاجبة** **الحاكم** **حين** **يظهر** **بطله** **ولو** **ظهر** **عجزه** **ابتداء** **لا** **يجب** **عنه**  
**فان** **غاب** **امهله** **مرة** **ذهابه** **وايا** **به** **ولو** **دار** **الحرب** **عيني** **واين** **ملك** **ولو** **لم** **يعلم** **مكانه**  
**لا** **يطالب** **به** **لان** **عاجز** **ان** **ثبت** **ذلك** **بتصديق** **الطالب** **زيلي** **زاد** **في** **البحر** **او** **بيينة**  
**اقامها** **الكفيل** **مستد** **لا** **يما** **في** **القينة** **غاب** **المكفول** **فللدين** **ملازمة** **الكفيل** **حتى** **يحضره**  
**وحيلة** **دفعه** **ان** **يدعي** **الكفيل** **عليه** **ان** **خصمك** **غائب** **غيبته** **لا** **تدري** **فيين** **في** **موضع** **فان**  
**برهن** **على** **ذلك** **تندفع** **عنه** **الخصومة** **ولو** **اختلفا** **فان** **له** **خرج** **حق** **للتجارة** **معرفة** **امر** **الكفيل**  
**بالذهاب** **اليه** **والا** **حلف** **انه** **لا** **يدري** **موضعه** **ثم** **في** **كل** **موضع** **قلنا** **بذهابه** **اليه** **للطالب** **ان**  
**يستوثق** **بكفيل** **من** **الكفيل** **ليلا** **يغيب** **الاخر** **ويبرأ** **الكفيل** **بالنفس** **بموت** **المكفول** **به** **ولو**  
**عبدا** **اراد** **به** **دفع** **توهم** **ان** **العبد** **مال** **فاذا** **تعدت** **تسليمه** **لزمه** **قيمه** **وسيجي** **مال** **الكفيل**  
**بعقبته** **وبموت** **الكفيل** **وقيل** **يطالب** **وارثه** **باحضاره** **سراج** **لا** **بموت** **الطالب** **بل** **وارثه**

ان الضامن حتى يحق  
 او يلتقي تصح



بأحضاره سراج لا يموت **الطالب** بل وارثه أو وصيه يطالب الكفيل وقيل ببراء وهباً بينه والمذهب الأول ويرى بدفعه إلى من كفل له حيث أي في موضع يمكن خاصة سوا قبله الطالب أولاً وإن لم يقبل وقت الكفيل إذا دفعته إليك فأنابك ويرى بتسليمه مرة قال سلمته إليك بجهة الكفالة أولاً أن طلبه منه والا فلا بد أن يقول ذلك ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه فيه ولم يجز تسليمه في غيره به يفتى في زماننا لهاون الناس في إعانة الحق ولو سلمه عند الأمير أو شرط تسليمه عند هذا القاضي فله عند قاض آخر جاز تجز ولو سلمه في السجن لو سجن هذا القاضي وسجن أمير البلد في هذا المصر جاز ابن ملك وكذا يبرأ الكفيل بتسليم المطلوب نفسه لحصول المقصود وبتسليم وكيل الكفيل لقيامه مقامه ورسوله إليه لأن رسوله إلى غيره كالاجنبي وفيه يشترط قبول الطالب ويشترط أن يقول كل واحد من هؤلاء سلمت إليك عن الكفيل درر من كفالته أي بحكم الكفالة عيني واللا يبرأ ابن كمال فليحفظ فان قال إن لم أوف أي أت به غدا فهو ضامن لمعليه من المال فلم يواف به مع قدرته عليه فلو عجز لم يجز أو مرض لم يلزمه المال إلا إذا عجز بموت المطلوب أو جنونه كما أفاده بقوله أو مات المطلوب في الصورة المذكورة ضمن المال في صورتين لأنه علق الكفالة بالمال بشرط متعارف فصح ولا يبرأ عن كفالته النفس لعدم التنا في قولنا براءة عنها فلم يواف به لم يجب المال لفقد شرطه فيزعم موت المطلوب لأنه لو مات الطالب طلب وارثه ولو مات الكفيل طلب وارثه درر فان دفعه الوارث للطالب برئ وإن لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال على الوارث يعني من تركته الميت عيني **ولو اختلفا في الوافاة** وعددها **فالقول للطالب** لأنه منكرها وح **فالمال لا يزم على الكفيل** خاتمة وفيها واختلف الطالب فلم يجده الكفيل نصب عنه القاضي وكذا لا يصدر الكفيل على الوافاة إلا بحجة ادعى على آخر حقا عيني أو مائة دينار ولم يبينها أحيدة أم ردية أم شريفة لتصح الدعوى فقال رجل للمدعي دعه فانا كفيل بنفسه وإن لم أوافك به غدا فعليه أي فعلى المائة في يوان الرجل به غدا فعليه **المائة** التي يراها المدعي أما بالبينة أو بقرار المدعي عليه وتصح الكفالتان لأنه إذا بين المستحق البيان بأصل الدعوى فتبين صحة الكفالة بالنفس فثبت عليها الثانية **والقول له** أي للكفيل في البيان لأنه يدعي صحة الكفالة وكلام السراج يفيد اشتراط إقرار المدعي عليه بالمال فليجوز **لا يجبر المدعي عليه على إعطاء الكفيل بالنفس** في دعوى حد وفود مطلقاً ولا يجبر في فود وحد قذف وسرقة كنعن بر لأنه حق آدمي والمراد بالجبر الملازمة لا الحبس **ولو أعطى** برضاه كفيل في فود وقذف وسرقة جاز اتفاقاً بين كمال وظاهر كلامهم أنها في حقوقه تعالى لا تجوز منه **قلت** وسيجيئ أنها لا تصح بنفس حد وفود فليكن التوفيق **ولا حبس** فيه ما حتى يشهد شاهدان **مستور** أن أو أحد عدل يعرفه القاضي بالعدالة لأنه الحبس للتهمة مشروع وكما تعزير المتهم واحد **معدل** يعرفه القاضي بالعدالة لأن الحبس للتهمة مشروع وكذا تعزير

مطلب  
نص الكفالة بشرط متعارف

مطلب  
نص المتهم وجبه

المتهم

المتهم **بجر فوايد** لا يلزم لحد أحضار واحد فلا يلزم الزوج أحضار زوجته لسماع دعوى عليها إلا في أربع كفيل نفس وسجنان قاض والاب في صورتين في الاشياء وفي حاشيتها لا يثبت المصنف معزياً بالحكام العادية إلا بطلب بأحضار طفله إذا غيب وفيها القاضي يأخذ كفيل بأحضار المدعي وكذا المدعي عليه إلا في أربع مكاتبه وما ذونه ووصى ووكيل إذا لم يثبت المدعي الوصاية والوكالة ومنه يشرح المجمع عن محمد إذا كان المدعي عليه معزياً ولا يجبر على الكفيل ولو كان غريباً لا يجبر اتفاقاً بل حقه في اليمين فقط انتهى بآراء الاصيل ببراء الكفيل الأكفيل النفس إلا إذا قال لا حتى قبله ولا الموكل ولا لیتيم أنا وصيه ولا لوقف أنا متولي في براءة الكفيل استثناء **وأما كفالته المال فتصح به ولو المال مجهول** إذا كان ذلك المال ديناً صحيحاً إلا إذا كان الدين مشكوكاً كما سيجيئ لأن قسمه الدين قبل قبضه لا يجوز ظهير به والإلزام مسيلة النفقة المقررة فتصح مع أنها تسقط بموت وطلاق استثناء وكانهم أخذوا فيها بالاستحسان للمحافظة بالبقاء والإلزام بدل السعاية عنده بزازية وكانه الحق بيد الكتابة والافضل لا يسقط لأنه لا يقبل التجيز فيلحق أي دين صحيح ولا يصح الكفالة به وإي دين ضعيف وتصح به والدين الصحيح **هو ما لا يسقط إلا بالآداء والأبراء** ولو حكما بفعل يلزمه سقوط الدين فيسقط دين المهر بمطاعها لا يبرأ الزوج للابرا الحكمي ابن كمال **فلا تصح** ببدل الكتابة لأنه يسقط بدونها بالتجيز ولو كفل وادى رجع بما أدى بجر يعني لو كفل بامرء وسيجيئ في آخر **تفككت** متعلق بتصحيح عنه **بالف** مثال المعلوم ومثل المجهول بأربعة أمثلة **بمالك عليه** وما يدرك في هذا **البيع** وهذا يسمى ضمان الدرك **وما بايعت فلا فاعلي** وكذا قول الرجل لامرأة العير كفلت لك بالنفقة أبداً ما دمت الزوجية خاتمة **وما غصبك فلا فاعلي** ما هنا شرطية أي أن بايعته فعلى أما اشتريته لما سيجيئ أن الكفالة بالمبيع لا تجوز بشرط في الكل القول أي أو لودلالة بأن بايعه أو غصب منه الحال فهو ولو باع ثانياً لم يلزم الكفيل إلا في كماله وقيل إلا في إذا وعليه القسائي والثريلا فليحفظ ولورجع عنه الكفيل قبل المبايعة صح بخلاف الكفالة بالذوب وبخلاف ما غصبك الناس أو من غصبك من الناس أو بايعك أو قتلك أو من غصبته أو قتلته فانا كفيله فانه باطل لقوله ما غصبك أهل هذه الدار فانا ضامن فانه باطل حتى يسمى إنساناً بعينه أو علق **بشرط صريح** ملايم أي موافق للكفالة بأحد أمور ثلاثة بكونه شرطاً للزوم الحق **خو قوله** أن **استحق المبيع** أو جحدك المودع أو غصبك كذا أو قتلك أو قتل ابنك أو صيدك فعلى الدية ورضي به المكفول جاز بخلاف أن أكلك سبع أو شرطاً لا مكان **الاستيفاء** **خو أن قدم** زيد فعلى ما عليه من الدين وهو معنى قوله **وهو أي** والحال أن زيداً مكفول عنه أو مضارباً أو مودعه أو غاصبه جازت الكفالة المتعلقة بقدومه لقوله لا آداء أو شرطاً **التعذر** أي الاستيفاء **خو أن غاب** زيد عن المص فعلى وأمثلته كثيرة فهذه جملة الشرط التي يجوز تعليق الكفالة بها **ولا تصح** أن علق بغير ملايم **خو أن هبت الريح** أرباً **المر** لأنه تعليق بالخط فبطل ولا يلزم المال وما في الهداية سهو كما

مطلب  
لا يلزم أحد أحضار  
أحد الآخر أربع سائل

مطلب  
إذا كان المدعي عليه معزياً  
لا يجبر على الكفيل

مطلب  
ضمن الدرك

مطلب  
ما فيه الهداية سهو



حرره ابن الكمال نعم لوجعله اجلا صحت ولزم المال للحال فيلحفظ **ولا تصح ايضا جهالة المكفول عنه** في تعليق واضافة لا تخيير ككفلت بمالك على فلان او فلان فتصح والتعيين للمكفول له لانه صاحب الحق **ولا يجهالة المكفول له** وبه مطلقا نعم لو قال كفلت رجلا اعرفه بوجهه لا باسمه جاز واي رجل اتى به وحلف انه هو برى بزازيه وفي السراجية قال لضيفه وهو يخاف على دابته من الذيب ان اكل الذيب حمارك فاناضامن فاكله الذيب لم يضمن نحو ما ذاب اي ثبت لك على الناس او على احد منهم فعلى مثال الاول ونحوه ما يابعت به احدا من الناس معين المقتى او ما ذاب عليك للناس او لاحد منهم عليك فعلى مثال الثاني ولا تصح بنفسك حد وقصاص لان النيابة لا تجزى في العقوبات ولا بحمل دابة معينة متاجرة له وخدمة عبد معين متاجر لها اي الخدمة لانه يلزم تغيير المعقود عليه بخلاف غير المعين لوجوب مطلق الفعل لا التسليم ولا بمبيع قبل قبضته **ومرهون وامانة** باعيانها فلو بتسليمها صح في الكل درر ورجحه الكمال فلو هلك المتاجر مثلا لاشئ عليه ككفيل النفس **وصح** ايضا لو المكفول به ثمننا لكونه ديننا صحيحا على المشتري الا ان يكون مبيعا بحجور عليه فلا يلزم الكفيل تبعا للاصيل خاتمة وكذا لو مقصوبا او مقبوضا على سرق الشرايى سمي الثمن والا فهو امانة كما سرق وبيعا فاسدا وبدل صلح عن دم وخلع ومهر خاتمة والاصل انها تصح بالايمان المضمونة بنفسها لا بغيرها ولا بالامانات ولا تصح الكفالة بنوعيتها **بلا قبول الطالب** اذ ناييه ولو فضوليا في مجلس العقد وجوزها الثاني بلا قبول وبه يفتي درر وبزازيه واقره في البحر وبه قالت الايمة الثلاثة لكن نقل المصنف عن الطرسوسي ان الفتوى على قولها واختاره الشيخ قاسم هذا حكم الانشاء **ولو اخرج عنها** بان قال انا كفيل بجال فلان على فلان حال غيبته **الطالب او كفل وارث المريض** الى عنه بامره بان يقول المريض لو ارثته فكفل عني بما على من الدين فكفل به مع غيبته الغرماء **صح** في الصور بلا قبول اتفاقا استحسانا لانها وصية فلو قال لا جنى لم يصح وقيل يصح شرح مجمع وفي الفتح الصحة اوجه وحقق انها كفالة لكن يرد عليه توقفها على المال ولوله مال غائب هل يؤمر الغريم بانتظاره او يطالب الكفيل لم اره ويلبغى على انه وصية ان ينتظر لا على انها كفالة ويؤمر بامره لان تبوع الوارث بضمائه في غيبته لم يصح وروى الحسن الصحة ولو ضمه بعد موته صح سراج واصله قول الثاني لما سرق تهر وفي البرازية اختلفا في الاجار والانشاء فالقول الخبر ولا تصح **بدين** ساقط ولو من وارث عن ميت **مفلس** الا اذا كان به كفيل او رهن معراج او ظهر له مال فتصح بقدره ابن مملك او لحقه دين بعد موته فتصح الكفالة به بان حفر يبرأ على الطريق فتلق به شئ بعد موته لزمه ضمان المال في ماله وضمان النفس على عاقلة لثبوت الدين مستندا الى وقت السبب وهو الحضر الثابت حال قيام الذمة بحج وهذا عنده وصحاحا مطلقا وبه قالت الثلاثة ولو تبرع به احد صح اجماعا ولا تصح كفالة الوكيل بالثمن **للموكل** فيما وكل يبيعه لان حق القبض له بالاصالة

فيصير

فيصير ضمانا لنفسه ومفاده ان الوصي والناظر لا يصح ضمانهما الثمن عن المشتري فيما باعاه لان القبض لهم ولذا لو ابراه عن الثمن صح وضمانا ولا تصح كفالة المضارب **لرب المال** به اي بالثمن لما سرق لان الثمن امانة عندها فالضمان تغيير حكم الشرع ولا تصح للشريك بدين **مشارك** مطلقا ولو بارث لانه لو صح الضمان مع الشريك يصير ضمانا لنفسه ولو صح حصته صاحبه يؤدي الى قسمة الدين قبل قبضته وهذا يجوز نعم لو تبرع جاز كما لو كان صنفين ولا تصح الكفالة **بالعهدة** لاشتباه المراد بها **ولا بالخلاص** اي تخليص مبيع يستحق لعجزه عنه نعم لو ضمن تخليصه ولو بشر ان قدره لا فيرد الثمن كان كالدرر عيني **فاية** متى ادى بكفالة فاسدة رجع كصححة جامع القصورين ثم قال ونظيره لو كفل بيدل الكفالة لم يصح فيرجع بما ادى اذا حسب انه مجبر على ذلك لضمانه السابق واقره المصنف فيلحفظ **ولو كفل بامرء** اي بامرء المطلوب شرط قوله عني او على انه على وهو غير صبي وعبد مجبورين ابن مملك **وان يغير بما ادى** ان ادى بما ضمنه والا يضمن وان ادى ادى ملكه الدين بالاداء فكان كالطالب وكما لو ملكه بهيمة او ارث عيني **وان يغيره** لا يرجع لتبرعه الا اذا اجاز في المجلس فيرجع بمأثره وحيلة الرجوع بلا امر ان يهبه الطالب الدين ويؤكله بقبضته ولو اجمعة **ولا يطالب كفيل اميلا بما قيل** ان يودي الكفيل عنه لانه تملكه بالاداء نعم للكفيل اخذ رهن من الاصيل قبل اداية خاتمة **فان لو زعم الكفيل لازمه** اي لا زعم هو الاصيل ايضا حتى يخلصه **وان اجسه له جسه** هذا اذا كفل بامرء ولم يكن على الكفيل المطلوب دين مثله والا فلا ملازمة ولا جنى سراج وفي الاشتباه اذا الكفيل يوجب بئها للطالب الا اذا احواله الكفيل على مديونه وشرط براءة نفسه فقط **وبرى** الكفيل **بأداء الاصيل** اجماعا الا اذا برهن على اداية قبل الكفالة فيبرأ فقط كما لو حلف بحج **ولو ابرأ الطالب الاصيل واخر عنه** اي اجله **برى الكفيل** تبعا للاصيل الكفيل النفس كما سرق **واخر الدين عنه** تبعا للاصيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل العمد بما لم يملكه انسان ثم عجز المكاتب تاخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل لان اشتباه **ولا ينعكس** لعدم تبعية الاصيل للفرع نعم لو تكفل بالخال وجلا تاجل عنها لان تاجيله على الكفيل تاجيل عليها وفيه يشترط قبول الاصيل الا براء والتاجيل لا الكفيل الا اذا وهبه او تصدق عليه **درر قلت** وفي فتاوى ابن نجيم اجله على الكفيل يتاجل عليها وعزاه للمأوى القدسي فيلحفظ وفي القية طالب الدين الكفيل فقال له اصبر حتى يجي الاصيل فقال لا تغلق لي عليها انما تغلق عليك هل يبرأ اجاب نعم وقيل لا وهو المختار **واذا اجل الدين المؤجل على الكفيل بموته لا يجزى على الاصيل** فلزاده وارثه لم يرجع لو الكفالة بامرء الا الى اجله خلا فالزفر **لا يجزى** المؤجل **على الكفيل** اتفاقا **واذا اجل على الاصيل** بامرء او بموته ولو ماتا خير الطالب **درر صالح احدهما رب المال عن الف** الدين على نصفه مثلا بريا الا ان المسئلة مربعة فاذا شرط بئها او شرط بئها بريا الدين على نصفه مثلا بريا **الا** ان المسئلة مربعة فاذا شرط بئها او

مطلوب على الكفيل  
تأجل عليه

مطلوب تاخر الطالب  
لزمه



برأة الاصيل او سكت بر يا واذا شرط برأة الكفيل وحده كانت فسخا للكفالة لا استقالا  
لاصل الدين **فينبر** هو وحده عن حسمانية دون الاصيل فتبقى عليه الالف فيرجع  
عليه الطالب بخسمانية والكفيل بخسمانية لو بامر ولو صالح على جنس آخر يرجع بالالف  
كما مر صالح الكفيل الطالب على شئ ليس به عن الكفالة لم يصح الصلح ولا يجزئ المال على الكفيل طائفة  
وهو باطلا فله نعم الكفالة بالمال والنفس **قال الطالب للكفيل برئت الي من المال**  
الذي كفلت به **رجع** الكفيل بالمال على المطلوب اذا كانت الكفالة بامر لا قراره بالقبض  
ومفاده برأة المطلوب للطالب لا قراره كالكفيل وفي قوله للكفيل برئت بلا الى او امرتك  
لا رجوع لقوله انت في حل لانه امر لا قراره بالقبض خلافا لابي يوسف في الاول اي برئت  
فانه جعله كالاول اي التي قيل وهو قول الامام واختاره في الهداية وهو اقرب  
الاختلايين فكان اولى تنهر معزى باللغانية واجمعوا انه لو كتبه في الصك كان اقرارا  
بالقبض عملا بالعرف وهذا كله مع غيبة الطالب ومع حضرته يرجع اليه في البيان لمراه  
اتفاقا لانه الجمل ومثل الكفالة الحوالة **ويطلى بقليل البراة من الكفالة بالشرط الغير**  
الملايم على ما اختاره في الفتح والمراج وافره المص هنا وفي المنقرقات لكن في النهوض ظاهر  
الزبلي وغيره ترجيح الاطلاق فيد بكفالة المال لان في كفالة النفس تفصيل بسيط  
في الخاتمة لا يسترد اصيل ما ادى الى الكفيل بامر ليدفعه للطالب وان لم يعطه يطالبه ولا  
يعمل نبيه عن الادا لو كفيل بامر والاعمال لانه ح يملك الاسترداد حتى واقره  
المص لكنه قدم قبله ما يخالفه فيجوز **وان ربح** الكفيل به **طاب له** لانه ثما ملكه  
حيث قبضه على وجه الاقتضا فلو على وجه الرسالة فلا لتخصه امانة خلافا للثاني  
**وندر دة** على الاصيل ان قضى الدين بنفسه **درر فيما يتعين بالتعيين** كخطة لا فيما  
لا يتعين كنفود فلا يندب ولورده هل يطيب للاصيل الاشبه نعم ولو غنيا عنانية  
**امر الاصل كفيله يبيع العينة** اي يبيع العين بالربح نسيئة ليبيعه المستقرض باقل  
ليقضى دينه اختاره اكله الربا وهو مكره مذموم شرعا لما فيه من الاعراض عن مبرق  
الاقرار **ففعّل** الكفيل ذلك **فالمبيع للكفيل** زيادة **الربح عليه** لانه العاقد ولا شئ على  
الامر لانه اما ضمان الحسن ان او توكيل بمجهول وذلك باطل **كفل** عن رجل بما ذاب له  
او بما قضى له عليه او بما لزمه **له** عبارة الدرر لزم بلا ضمير وفي الهداية وهذا  
ما من اريد به المستقبل كقوله اطال الله بقاءك **فغاب الاصيل** **فبرهن المدعى على**  
**الكفيل ان له على الاصيل كذا لم يقبل** برهانه حتى يحضر الغائب فيقضى عليه فيلزمه تبعا  
لاصيل وان برهن ان له على زيد الغائب كذا من المال وهو اي الحاضر كفيل قضى بالمال  
على الكفيل فقط ولو زاد بامر قضى عليها فللكفيل الرجوع لانه المكفول به هنا مال مطلق  
فامكن اثباته بخلاف ما تقدم وهذه حيلة اثبات الدين على الغائب ولو خاف  
الطالب موت الشاهد يتواضع مع رجل ويدعي عليه مثل هذه الكفالة فيقرر الرجل

بالكفالة

مطلوب  
بيع العينة

بالكفالة ويتكر الدين فيبرهن المدعى على الدين فيقضى به على الكفيل والاصيل ثم يبراه  
الكفيل فيبقى المال على الغائب وكذا الحوالة وتامة في الفتح والبحر كفالته بالدرك تسليم منه  
بمبيع كشفة فلا دعوى له **ككتب شهادته في صك كتب فيه باع ملكه او باع** **بيعا** فاذ باننا  
فانه تسليم ايضا كما لو شهد بالبائع عند الحاكم قضى بها او لا لا يكون تسليما كتبت  
شهادته في صك بمبيع مطلق عمدا كروكتب شهادته على اقرار العاقدين لانه مجرد  
اخبار فلا تناقض ولم يذكر الختم لانه وقع اتفاقا باعتبار عاداتهم **قال الكفيل فنته**  
**لك الى شهر وقاد الطالب** هو حال **فالمقول للضامن** لانه يتكر المطالبة **وعكسه** اي  
الحكم المذكور في قوله **لك على مائة الى شهر** مثلا اذا قال **الاخر** وهو المقر له **حالة** لان المقر  
له يتكر الاجل والحيلة لمن عليه دين مؤجل وخاف الكذب او حلوله باقراره ان يقول  
اهو حال او مؤجل فان قال حال انكره ولا حرج عليه زبلي **ولا يوجب ضمان الدرك**  
**اذا استحق المبيع قبل القضا على البائع بالثمن** اذ بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع  
على الظاهر كما مر **وصح ضمان الخراج** اي الموظف في كل سنة وهو ما يجب عليه في الزمة بقرينة  
قوله **والرهن به** اذ الرهن بخراج المقاسمة باطل نهر على خلافها اطلقه في البحر  
وتجوز الزبلي الرهن في كل ما يتجزأ فيه الكفالة بجامع التوثق منقوض بالدرك  
لجواز الكفالة به دون الرهن **وكذا النوايب** ولو تغير حق كجبايات زماننا فانها في  
المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو اخذت من الاكارف له الرجوع على مالك الارض  
وعليه الفتوى صدر الشريعة واقره المص وابن الكمال وقبده شمس الايمه بما اذا امره  
به طائعا فلو مكرها في الامر لم يعتبر امره بالرجوع ذكره الاكمل وقالوا من قام بتوزيعها  
بالعدل اجر وعليه فلا يفسق حيث عدل وهو نادرو في وكالة البزازية قال لرجل  
خلصني من مصادرة الوالي او قال الامير ذلك فخلصه رجوع بلا شرط على الصحيح قلت  
وهذه تقع في ديارنا كثيرا وهو ان الصوباشي يمسك رجلا ويحبسه فيقول لآخر  
خلصني فيخلصه بمبلغ مخيئ يجمع بغير شرط الرجوع بل بمجرد الامر فتدبر كذا  
بخط المص على هامشها فليحفظ **والقسمة** اي النصيب من النايبة وقيل هي النايبة  
الموظفة وقيل غير ذلك وايا ما كان فالكفالة بها صحيحة صدر الشريعة **قال رجل**  
**لاخر اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلك واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان**  
**مخوفا واخذ ماله فانا ضامن** والمسئلة بجالها ضمن هذا وارد على ما قدمه بقوله  
ولا قصص بجباله المكفول عنه كما في الشربلاية والاصيل ان المغرور انما يرجع على الغار  
اذا حصل الغرور في ضمن المعاوضة او ضمن الغار صفقة السلامة للمغرور وضاد درر  
وتامة في الاشياء ومس في المراجعة **فروع** ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان  
الكفالة للكفيل منع الاصيل من السفر لو كفالته حاله ليخلصه منها باذا او ابرأ وفي  
الكفيل بالنفس يرد له اليه كما في الصغرى اي لو بامر من قام عن غيره بواجب بامر



رجع بما دفع وان لم يشترطه كالأمر بالاتفاق عليه ويقضاه دينه الا في مسائل امره بتمريض  
عن هبته وباطعام عن كفارته وبأداء زكاة ماله وبأن يهبه فلا غنى الفاضل كل موضع  
يملك المدفوع اليه مقابل لا يملك مال فان المأمور يرجع بلا شرط والا فلا وتامة في وكالة  
السراج والكل من الاشياء وفي الملتقط الكفيل للمختلعة بما لها على الزوج من الدين لا يبرأ  
بتجديد النكاح بينهما ثوب غاب عن دلال الاضمان عليه ولو غاب عن صاحب الحانوت وقد  
سأوم واتقفا على ثمن فعليه قيمة الثوب ولو طاف به الدلال ثم ومنعه في حانوت فملك  
صمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان على صاحب الحانوت عند الامام لانه مودع المودع دلال  
معروف في يده ثوب تبين انه مسروق فقال رددت على الذي اخذت منه براء ولو قال  
طالب غريمي في مصر بكذا فاذا اخذت مالي فلك عشرة منه يجب اجر المثل لانه يزاد  
على عشرة ملتقط واقتيت بان ضمان الدلال والسمسار الثمن للبائع باطل لانه وكيل  
بالاجر وذكر وان الوكيل لا يصح ضمانه لانه يصير عاملا لنفسه فليجزي رقا **قاعدة**  
ذكر الطرسوسي في مؤلفه ان مصادرة السلطان لارباب الاموال لا تجوز الا لعمال  
بيت المال مستدلا بان عمر رضي الله عنه صاد ربابا هرمية انتهى وذلك حيث  
استعمله على البحرين ثم عن له واخذ منه اثني عشر الفا ثم دعاه للعمل فابى رواه الحاكم  
وغيره واراد بعمال بيت المال خدمته الذين يجنون امواله ومن ذلك كنبته اذا توسعوا  
في الاموال لان ذلك دليل على خيانتهم ويلحق كنبته الاوقاف وفتارها اذا توسعوا  
وتقاطوا انواع اللهب وبنوا الاماكن فلم يحكم اخذ الاموال منهم وعزلهم فان عرفت خيانتهم  
في وقف معين رد المال اليه والا وضعه في بيت المال ثم وجح وفي التلخيص لو كفل  
الحال موجلا تاخر عن الاصيل ولو قرضا لان الدين واحد **قلت** وقد مرنا انها حجة  
تاجيل القرض وسيجي ان المديون السفر قبل حلول الدين وليس للدين منه ولكن  
يسافر معه فاذا حل منعه ليوفيه واستحسن ابو يوسف اخذ كفيل **قوله** المرأة طلبت  
كفيلة بالنفقة لسفر الزوج وعليه الفتوى وقاس عليه في المحيط بقية الديون  
لكنه مع الفارق كما في شرح الوهبانية للشرنبلالي لكن في المنظومة المحببة  
• لو قاف مديوني مراده السفر • واجل الدين عليه ما لم يستقر •  
• وطلب الكفيل قالوا يلزم • عليه اعطاء كفيل يعلم •  
• لو حبس الكفيل قالوا اجاز له • اذا اراد حبس من قد كفله •  
• لانه قد كان ذا الاجل • حبس فليجاز به فعله •  
• ثم الكفيل ان يموت قبل الاجل • لاشك ان الدين في ذا الحال حل •  
• عليه فالوارث ان اداه لم • يرجع به من قبل ما التاجيل ثم •  
**باب كفاية الرجلين جدين عليها الآخر** بان اشترى يامنه عبدا  
بماية وكفل كل عن صاحبه بامره جاز ولم يرجع على شريكه الا بما اداه زايدها على

وقيل  
جعل له ثمن المدة والموت  
كفيل عند اعادة السفر

**النصف** لرجحان جهة الاصلية على الثبابة ولا منه لورجع بنصفه لادى الى الدور ودر وان  
**كفلا عن رجل بشي بالتعاقب** بان كان على رجل دين فكفل عنه رجلا ن كل واحد  
منهما يجيبه منفردا ثم **كفل كل من الكفيلين عن صاحبه** بامره بالجميع وهذه التوبة خالفت  
الاولى **فما ادى** احدهما رجوع بنصفه على شريكه لكون الكل كفالة هنا او يرجع ان شاء  
بالكل على الاصيل لكونه كفل بالكل بامره وان ابراه الطالب **احدهما** اخذ الطالب الكفيل  
**الاخر ب كله** يحكم كفالة ولو افترق المفاوضان وعليهما دين اخذ الغريم اياهما  
بكل الدين لبقية الكفالة كما مر ولا رجوع على صاحبه حتى يودي الثمن من النصف لما مر  
كاتب عبدي بكتابة واحدة وكفل كل من العبدين عن صاحبه صح استخافا ورجع فما ادى  
احدهما رجوع على صاحبه بنصفه لاستوياهما ولو اعتق المولى احدهما والمسئلة بحالها صح واخذ  
اياهما منها بحصة من لم يعتقه المعتق بالكفالة والاخر بالاصلية فان اخذ المعتق رجوع  
على صاحبه لكفالة وان اخذ الاخر لا اصلية واذا كفل شخص عن عبدا مالا موصوفا  
بكونه لم يظهر في حق مولا بل في حقه بعد عتقه كمال الزم باقرا واواستقرض  
اواستهلاك وديعة فهو اى المال المذكور حال وان لم يسمه اى الحلول لحلوله على العبد  
وعدم مطالبته لعسرة والكفيل غير مصر ويرجع بعد عتقه لو بامره ولو كفل ثوبا جلا  
تاجل كما مر ادعى شخص رقبته عبد فكفل به رجل فانت العبد المكفول قبل  
تسليمه فهو من المدعى انه كان له ضمن الكفيل قيمته لجوازها بالايعان المضمنة  
كما مر ولو ادعى على عبدا مالا فكفل بنفسه اى بنفس العبد رجل فانت العبد برى الكفيل  
كما في الحق ولو كفل عبد غير مديون مستغرق عن سيده بامره جاز لان الحق له فاذا  
عتق فاداه او كفل سيده عنه بامره فاواه ولو بعد عتقه لم يرجع واحدهما على  
الاخر لان عقادها غير موجبة للرجوع لان كلاهما لا يستوجب ديناً على الاخر  
فلا تنقلب موجبة له بعد ذلك كما لو كفل رجل عن رجل بغير امره فبلغه فجاز  
الكفالة لم تكن الكفالة موجبة للرجوع لما قلنا وقالوا فائدة كفالة المولى عن عبده  
وجوب مطالبته بايقاء الدين من ساير امواله وفائدة كفالة العبد عن مولاة تعلقه  
اى الدين برقبته وهذا لم يثبت المصن في شرحه والله اعلم **كتاب الحوالة**  
هي لغة النقل وشرعا نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه وهل توجب البراءة  
من الدين المصحح نعم فتح المديون محيل والدين محتال ومحتال له ومحال له  
ويزاد خامس وهو حويل فتح ومن يقبلها محتال عليه ومحال عليه فالفرق بالصلة وقد  
يخذف من الاول والمال محال به والحوالة شرط لصحتها رضى الكل بلا خلاف الا في الاول  
وهو المحيل فلا يشترط على المختار شرنا ليه عن الما هب بل قال ابن الكمال انها شرطه القدر  
للرجوع عليه فلا اختلاف في الرواية لكن استظهر الاكل ان ابتدأها ان يحل من  
المحيل شرط ضرورة والا لا اراد بالرضا القبول فان قبولها في مجلس الايجاب شرط



الاعتقاد بحسن عن البدايع لكن في الدرر وغيرها الشرط قبول المحتال او نأبيه  
ورضا الباقي لا حضورهما واقره المصنف **وتصح في الدين المعلوم لا في العين** زاد في الجوهر  
ولا في الحقوق انتهى وجه عرف ان حواله العازي بحقه من التهم غنمة محزنة لا تصح  
وكذا حواله المستحق بمعلومه في الوقف الناظر تهرثم قال بعد ورقتين وهذا في الحواله  
المطلقة ظاهر واما المقيدة ففي البحر ان مال الوقف في يد الناظر ينبغي ان تصح كالحاله  
على المودع والا لانها مطالبة انتهى ومقتضاه صحتها بحق الغنمة وعندى فيه تردد  
**ويرى المحيل من الدين والمطالبة جميعا بالقول من المحتال الحواله فلا يرجع المحتال**  
**على المحيل الا بالتوى بالقصر** وعيد هلاك المال لان برأته مقيدة بسلامة حقه وقيد  
في البحر بان لا يكون المحيل هو المحتال عليه ثانيا وهو باحد امرين **ان يحيد المحال**  
**عليه الحواله ويحلف ولا يدين له** اي المحتال ومحيل او يموت المحال عليه **مفلسا** بغير  
عين ودين وكفيل وقال بهما وبان فلسه الحام **ولو اختلفا فيه** اي في موته مفلسا وكذا في  
موته قبل الاداء او بعده **فالقول للمحتال مع يمينه على العلم** لتمكنه بالاصل وهو  
العسرة فيلحق وقيل القول للمحيل بيمينه فتح طالب المحتال عليه المحيل بما اي بمثل ما  
**احال به مدعيه فضاء دينه بامره فقال المحيل انما املت بدين ثابت لي عليك** لم يقبل قوله بل  
**ضمن المحيل مثل الدين للمحتال عليه** لانكاره وقبول الحواله ليس اقرارا بالدين لصحتها  
بدونه وان قال المحيل للمحتال **احلتك على فلان** بمعنى وكلت لك لتقبضه لي فقال المحتال  
**بل احلتني بدين لي عليك** فالقول للمحيل لانه منك ولفظ الحواله يستعمل في الوكالة حاله  
**بماله عند زيد حال كونه ودعيه** بان اودع رجلا الفاشم احوال بها غريمه **صحت**  
**فان هلك** اودعيه **برئ المودع** وعاد الدين على المحيل لان الحواله مقيدة بها  
بخلاف المقيدة بالعصوب فانه لا يبرأ لان مثله يخلفه وتصح بدين خاص فصار  
الحواله المقيدة ثلاثه اقسام وحكمها ان لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه ولا المحتال  
عليه دفعها للمحيل مع ان المحتال اسوة لغريماء المحيل بعد موته بخلاف الحواله المطلقة  
كما بسطه خسرو وغيره **باعت بشرط ان يحيل على المشتري بالثمن غريما له** اي للبايع  
**بطل ولو باع بشرط ان يحال بالثمن صح** لانه بشرط ملايم كشرط الجودة بخلاف  
الاول اي المال في الحواله **الفاسدة فهو بالخيار ان شارح على المحتال القابض**  
**وان شارح على المحيل** وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق بزازيه وفيها ومن صور  
فساد الحواله ما لو شرط فيها الاعطاء من الثمن دار المحيل مثلا لعجزه عن الوقف بالثمن  
نعم لو اجاز جاز كما لو قبلها المحتال عليه بشرط الاعطاء من ثمن داره ولكن لا يجبر على  
البيع ولو باع يجبر على الاداء **ولا يصح تاجيل عقدها** فلو قال ضمننت بمالك على  
فلان على ان احيلك به على فلان الى شهر انصرف التاجيل الى الدين لانه لا  
يصح تاجيل عقد الحواله بحسن عن المحيط **وكرهت السفحة** بضم السين وتفتح

وتفتح

وتفتح التا وهي اقراض لسقوط حظر الطريق فكانه احوال الخطر المتوقع على المستقرض فكان  
في معنى الحواله وقالوا اذ لم تكن المنفعة من شرط ولا متعارفة فلا بأس **فتح** في النهج  
والبحر عن صرف البرازية ولو ان المستقرض ذهب منه الزايد لم يجز لانه مشاع يحتمل القسمة  
**ولو توكل المحيل عن المحتال بقبض دين الحواله لم يصح** ولو شرط المحتال الضمان على المحيل  
صح ويطلب اياها لان الحواله بشرط عدم براءة المحيل كفالة خاينه وفيها عن الثاني  
لو غاب المحال عليه ثم جاء المحال وادعى حجوده المال لم يصدق وان برهن لا بد  
المشرو عليه غايب فلو حاضر او وجد الحواله ولا يينة كان القول له وجعل حجوده  
فسخا **فتح** الاب او الوصي اذا احتال بمال اليتيم فان كان خيرا لليتيم بان كانت  
الثاني اصل صح سراجه واللام يجز كما في مضاربة الجوهره **قلت** ومفادها عدم  
الجواز لو تساويا او تقاربا وبه جزم في الخاينه والوجه له لانه ح اشتغال بما لا  
يفيد والعقود انما شرعت للمغايرة **كتاب القضاء** لما كانت  
الكثير المنازعات تقع في الديون والمبايعات اعقبها بما يقطعها **هو** جهل المدعي وقصر  
لغة الحكم وشرعا **فصل الخصومات وقطع المنازعات** وقيل غير ذلك كما بسط في  
المطولات وادكانه ستة على ما نظمه ابن الفرس بقوله **شعر**  
**اطراف كل قضيه حكيمة ست يلوح بعدد التحقيق**  
**حكم ومحكوم به وله ومحكوم** م عليه وحاكم وطريق  
**اهله اهل الشهادة** اي ادايها على المسلمين كذا في الحواشي السعدية ويرد عليه  
ان الكافر يجوز تقليده القضا ليحكم بين اهل الذمة ذكره الزيلعي في التحكيم  
**وشرط اهليتها شرط اهليته** فان كلا منهما من باب الولاية والشهادة اقوى لانها  
ملزمة على القاضي والقضا ملزم على الخصم فلذا قيل حكم القضا يستقي من حكم الشهادة  
ابن كمال **والفاسق اهله فيكون اهله لكنه لا يقدر** وجوبا وبما ثم مقلده كقابل  
شهادته به يفتي وقيد في القاعدة بما اذا غلب على ظنه صدقه فيلحفظ دونه  
واستثنى الثاني الفاسق ذا الجاه والمروءه فانه يجب قبول شهادته بزازيه  
قال في الشهر وعليه فلا ياشم ايضا بتوليته القضا حيث كان كذلك الا ان  
يفرق بينهما انتهى **قلت** سيجي تضعيفه فراجع وفي معروضات المفتي ابي السعود  
لما دفع التساوي في قضاه زمانا في وجود العدالة ظاهرا ورد الامر بتقديم  
الافضل في العلم والديانة والعدالة **والعدو لا تقبل شهادته على عدوه اذا**  
**كانت دينوية** ولو قضى القاضي بها لا ينفذ ذكر يعقوب ياشا **فلا يصح قضاؤه**  
**عليه** لما تقر بان اهله اهل الشهادة قال المصوبه افتي مفتي مصر شيخ الاسلام  
امين الدين بن عبد المال قال وكذا سجل العدو لا يقبل على عدوه ثم يقتل  
عن شرح الوهبانية انه لم يبر نقلها عندنا وينبغي النفاذ لو القاضي عدلا



وقال ابن وهبان بحثا ان يعلمه لم يجوز وان بشهادة العدول محض من الناس  
 جاز انتهى **قلت** واعتمده القاضي بحج الدين في منظومته فقال **شعر**  
 • ولو على عدوه قاض حكم • ان كان عدلا صحيح ذاك وانبرم •  
 • واختار بعض العلماء فصلا • ان كان بالعلم قضى لن يقبل •  
 • وان يكن محض من الملا • وبشهادة العدول قبلا •  
**قلت** لكن نقل في البحر والعيني والزيلي والمص وغيرهم عند مسئلة التقليد  
 من الجائز عند القاضي في تهذيب ادب القاضي للخصاف ان من لم يجز شهادته  
 لم يجز قضاؤه ومن لم يجز قضاؤه لا يعتمد على كتابه انتهى وهو صريح او كالصريح  
 فيما اعتمده المص كما لا يخفى فليعتمد وبه افتى محقق الشافعية الرملي ومن خطه  
 نقلت انه لو قضى عليه ثم اثبت عداوته بطل قضاؤه فيلحفظ وفي شرح الوهبانية  
 للشربلاي ثم انما تثبت العداوة بخوف ذف وجرح وقتل ولي لا بمخاصمة نعم هي  
 تمنع الشهادة فيما وقعت فيه المخاصمة كشهادة وكيل فيما وكل فيه ووصي وشريك  
**والفاسق لا يصلح مفتيا** لان الفتوى من امور الدين والفاسق لا يقبل قوله في الديانة  
 ابن ملك زاد العيني واختاره كثير من المتأخرين وجزم به صاحب الجمع في متنه  
 وله في شرحه عبارات بليغة هو قول الائمة الثلاثة ايضا وظاهر ما في التمهيد  
 انه لا يحل استفتاؤه اتفاقا كما بسطه المص **وقيل نعم** يصلح وبه جزم في الكثر  
 لانه يجتهد حذار نسبة الخطاء ولا خلاف في اشتراط اسلامه وعقله وشرط  
 بعضهم تنقطة لاهريته وذكر رتبة ونطقه فيصح افتيا الاخرى لا قضاؤه **وتليق**  
**بالاشارة منه لامن القاضي** للزوم صبغة مخصوصة لحكمت والزمتم بعد  
 دعوى صحيحة واما الاطرش وهو من يسمع الصوت القوي فالاصح الصحة بخلاف  
 الاصم **ويفتي القاضي** ولو في مجلس القضا هو الصحيح **من لم يخاصم اليه** ظهريه وسيتم  
**وياخذ القاضي** كالمفتي **يقول ابى حنيفة على الاطلاق ثم يقول ابى يوسف ثم يقول**  
**محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد** وهو الاصح منه وسراجيه وعبارة النهج ثم  
 يقول الحسن فتنبه وصح في الحاوي اعتبار قوة المدرك والاول اضبط **ثم**  
**ولا يخير اذ لم يكن مجتهدا** بل المقلد متى خالف معتد مذهبه لا ينفذ حكمه ويقض  
 هو المختار للفتوى كما بسطه المص في فتاويه وغيره وقد مناه اول الكتاب  
 وسيجي في القسطنطيني وغيره واعلم ان كل موضع قالوا الراي فيه للقاضي فالمراد فان  
 له ملكة الاجتهاد انتهى وفي الخلاصة وانما ينفذ القضا في المجتهد فيه اذا علم انه  
 مجتهد فيه والا فلا **واذا اختلف مفتيان** في جواب حادثة **اخذ بقول افعهما**  
**بعد ان يكون اورعها** سراجيه وفي الملتقط واذا اشكل عليه امر ولا راي له  
 فيه شاور العلماء ونظر احسن اقاويلهم وقضى بما رآه صوابا لا بغيره الا ان يكون

بطل  
غير المجتهد لا يخير

غيره

غيره اقوى في الفقه ووجوه الاجتهاد فيجوز ترك رايه برايه ثم قال وان لم  
 يكن مجتهدا فعليه تقليدهم واتباع رايهم فاذا قضى بخلافه لا ينفذ حكمه **المص شرط**  
**لتفاد القضا في ظاهر الرواية في رواية النواذر** لا ينفذ في القري وفي عقار لا ولاية  
 على الصحيح خلاصة **وبه يفتي** بن اذيه **اخذ القضا بن شوة** للسلطان اول قوله وهو عالم بها او  
 بشفاعته جامع القبولين وفتاوى ابن نجيم **او اقرش** هو او اعوانه بعلمه شربلاي **وحكم**  
**لا ينفذ حكمه** ومنه ما جعل لموليه مبلغا في كل شهر ياخذ منه ويقض اليه قضا ناحية  
 فتاوى المص لكن في الفتح من قلد بواسطة الشفعا لكن قلد احتسابا ومثله في التوازية  
 بن زيادة وان لم يحل الطلب بالشفعا **ولو كان عدلا ففسق بما خذها** او بغيره وخضا  
 لانها المعظم **استحق العزل** وجوبا وقيل يعزل وعليه الفتوى ابن الكمال وابن الملك  
 وفي الخلاصة عن النوادر لو فسق او ارتد او عصى ثم صلح او ابصر فهو على قضائه وما  
 قضى في منقذه وكخوه باطل واعتمده في البحر وفي الفتح اتفقوا في الامرة والسلطنة على  
 عدم الانعزال بالفتوى لانها مبينة على القهر والغلبة لكن في اول دعوى الحائنة او الى  
 كالتقاضى فيلحفظ **ويجب ان يكون موثوقا به في عفافه وعقله وصلاحه وفهمه**  
**وعلمه بالسنن والاثر** ووجوه الفقه والاجتهاد **مشرط الاولوية** لتقذره على انه  
 يجوز خلوا الزمن عنه عند الاكثر فهو فتوى تولى العامي ابن كمال ويحكم بفتوى غيره  
 لكن في ايمان النزائية المفتي يفتي بالديانة والقاضي يقضي بالظاهر دل ان الجاهل  
 لا يمكنه القضا بالفتوى ايضا فلا بد من كون الحاكم في الدماء والنزوح عالما دينا كالكبريت  
 الاحمر وابن الكبريت الاحمر وابن العلم **ومثله** فيما ذكر **المفتي** وهو عند الاصوليين المجتهد  
 اما من يحفظ اقوال المجتهد قليلا يفتي وفتواه ليس بفتوى بل هو نقل كلام كما بسطه  
 ابن الهمام **ولا يطلب القضا** بقلبه **ولا يسال بلسانه** في الخلاصة طالب الولاية لا يولى  
 الا اذا تعين عليه القضا او كانت التولية مشروطة له او ادعى ان العزل من القاضي  
 الاول بغير حجة **ثم قال** واستحب الشافعية والمالكية طلب القضا لحامل الذكر  
 لنشر العلم **ويختار المقلد الاقرب والاولى به ولا يكون قضا غليظا جبارا عندا**  
 لانه خليفة رسول الله وفي الاطلاق اسم خليفة الله خلاف فائز خانية **وكره**  
 تخريما **التقليد** اي اخذ القضا **من خاف الحيف** اي الظلم **او العجز** يعني احدهما في الدلالة  
 ابن كمال **وان تعين له او امضه** لا يكره فتح ثم ان احصر فرض عينه والافاقية بحسب  
**والتقليد رخصة** اي مباح **والترك عزيمة** عند العامة بن اذيه فالاولى عدمه  
**ويجزم على غير الاهل الدخول فيه** قطعا من غير تردد في الحرمة ففيه الاحكام  
 الحنة **ويجوز تقليد القضا من السلطان العادل والجاير** ولو كافرا ذكره مسكين  
 وغيره الا اذا كان عيغه عن القضا بالحق فيجزم ولو فقد والاعلمه كهار وجب  
 على المسلمين تعيين وال وامام الجماعة فتح **ومن سلطان الخوارج** **واهل البغي** واذا

بطل  
يجوز خلوا الزمان  
عن المجتهد  
بطل  
الكبريت الاحمر



صحت التولية صح العزل واذا رفع القاضي قضا الباعث الى قاضي العدل ففذه  
وقيل لا وبه جزم الناصح **فاذا تقلد طلب ديوان قاض قبله** يعني السجلات  
**ونظر في حال المحبوسين** في سجن القاضي واما المحبوس في سجن الوالي فعلى الامام  
النظر في احوالهم فمن لزمه ادب اذبه والا اطلقه ولا يبيت احد في فيد الارجل  
مطلوبا بدم وتفقة من ليس له مال في بيت المال بحرق **اقتر منهم بحق اوقات**  
**عليه بينة الزمه** الحبس ذكره مسكين وقيل الحق **والا نادى عليه** بقدر ما يرى ثم يطلقه  
بكيل بنفسه فان نادى عليه شرا ثم اطلقه **وعمل في الودائع وغلات الوقف بينة**  
**او اقرار** ذي اليد **ولم يعمل** المولى **يقول المقول** لا تخافه بالرعايا وشهادة الفرد لا تقبل  
خصوصا بفعل نفسه درر ومفاده ردها ولو مع آخر **قلت** لكن انقضى قارى الهداية  
بقبولها وتبعه ابن نجيم فتنبه **الا ان يقر ذوا اليد** اي المقول **سلمها** اي الودائع  
والغلات اليه فيقبل قوله **فيهما** انها تزيد الا اذا ابداه واليد بالاقرار للغير ثم اقر  
بتسليم القاضي اليه فاقر القاضي بانها لاخر فيسلم للمقر له الاول ويضمن المقر قيمة او  
مثله للقاضي باقراره الثاني فيسلمه لمن اقر له القاضي **ويقضي في المسجد** ويختار مسجدا  
في وسط البلد ينسب للناس ويستند من القبلة كخطيب ومدرس خاتمة واجرة المحضر  
على المدعي هو الاصح يخرج عن البرازية وفي الخاتمة على المتمر وهو الصحيح **وكذا السلطان**  
والفتي والفقيه **اوفي داره** وياذن عموما **ويؤيد هدية** التكرير للتقليل ابن كمال وهي  
ما يعطى بلا شرط اعانة بخلاف الرشوة ابن ملك ولو تاذى المهدي بالرد يعطيه  
مثل قيمتها خلاصه ولو تعذر الرد لعدم معرفته او بعد مكانه وصنعها في بيت المال  
ومن خصوصياته عليه السلام ان هداياه له تاتر خاتمة ومفاده انه ليس للامام قبول  
الهدية والام تكتن خصوصية وفيها يجوز للامام والمفتي والواعظ قبول الهدية  
لانه انما يهدي الى العالم بعلمه بخلاف القاضي **الامين** اربع السلطان والباشا  
اشباه ويجزى قريبه الحرم او من جرت عادته بذلك بقدر عادته ولا  
حقوقه لها درر ويرد اجابة دعوة خاصة وهي التي لا يتخذها صاحبها **ولا**  
**حضور القاضي** ولو من محرم ومعتاد وقيل هي كالهدي وفي السراج وشرح  
المجمع ولا يجيب دعوة خصم وغير معتاد ولو عامة للمهمة **ويشهد الجنازة ويؤيد**  
**الريض** ان لم يكن لها مال ولا عليها دعوى شر بلا ليه عن البرهان ويسوى وجوبا بين  
الخصمين جلوسا وافتلا **واشارة ونظر** او يمنع عن مسارة احد لها **والاشارة اليه**  
ورفع صوته عليه **والفحك في وجهه** وكذا القيام له بالاولى **وصيافته** نعم لو فعل ذلك معها  
فما جاز **تس** ولا يخرج في مجلس الحكم **مطلقا** ولو لغيرها لذهابه بهما بته **ولا يلقه حجة** وعن  
الثاني لا باس به عيني **ولا يلقن الشاهد شهادته** واستحس ابو يوسف فيما لا يستفيد  
به زيادة علم والفتوى على قوله فيما يتعلق بالقضا الزيادة بخبرته بزازية وفي

الوالي

الولوية حكي ان ابا يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم اني لم اعمل الى احد  
الخصمين حتى بالقلب الا في خصومة فزاني مع الرشيد لم اسوي بينهما وقضيت على  
الرشيد ثم بكى انتهى **قلت** ومفاده ان القاضي يقضي على من ولاه وفي الملتقى  
ويصح لمن ولاه وعليه وسيجي **قرو** في البدايع من جملة ادب القاضي ان لا يكلم  
احد الخصمين بلسان لا يعرفه الاخر وفي التاتر خاتمة والاحوط ان يقول للخصمين  
احكم بينكما حتى اذا كان في التقليد خلل يصير حكما بتحكيمهما قضى بحق ثم امره  
السلطان بالاستيناف يحضر من العلماء لم يلزمه بزازية طلب المقضي عليه  
نسخة من المقضي له ليعرضه على العلماء هو صحيح ام لا فامتنع الزمه القاضي بذلك جواهر  
الفتاوى وفي الفتحة متى امكن اقامة الحق بلا ايفار صدور كان اولي وهل يقبل قصص  
الخصوم ان جلس للقضا لا والا اخذها ولا اخذها ولا ياخذ بما فيها الا اذا اقر  
بلفظ صريحا **فصل في الحبس** هو مشروع بقوله تعالى او ينفوا من الارض  
وحبس عليه السلام رجلا بالهمة في المسجد واحذر السجن على رضي الله عنه بناه  
من قصب سماه نافعا فتنبه للصوم فبنى غيره من مدر وسماه نخيضا بفتح الناء  
وتكسر موضع التخييس وهو التذليل وفيه يقول علي رضي الله عنه **شعر**  
**الا ترائي كيتا مكيتا** ببيت بعد نافع نخيضا **حصنا حصينا** وامينا كيتا **هـ**  
**صقته ان يكون بموضع ليس به فراش ولا وطا** ليضحي فيوفى ومفاده انه لو جئ  
له به منعه منه **ولا يمكن احد ان يدخل عليه للاستيناف الا اقراره وجبراته**  
لاحتياجه للمشاورة **ولا يمكن** عنده طويلا ومفاده ان زوجته لا تحبس معه لو هي  
الحابسة له وهو الظاهر وفي الملتقى يمكن من وطى جارية لو فيه خلوة **ولا يخرج لجمعة**  
**ولا جماعة ولا الحج فرض** فغيره اولي **ولا حضور جنازة ولو كان بكفيل** زليقي وفي  
الخلاصة يخرج بكفيل لجنازة اصوله وفروعه لا غيرهم وعليه الفتوى **ولو مرض مرضا**  
**اضناه ولم يجد من يخرجه يخرج بكفيل والا** لا به يفتي ولا يخرج لمعالجة وكسب  
بل ولا يكتب فيه ولوله ديون اخراج ليخاصم ثم يحبس خاتمة **ولا يهرج المحبوس** الا في  
ثلاث اذا امتنع عن كفارة الظهار والامتناع على قريبه او القسم بين نسائه بعد وعظه  
والضابط ما يفوت بالتأخير لا الى خلف اشباه **قلت** ويزاد ما في الوهبانية  
وان فر يضرب دون قيد تادبا وتطيين باب الحبس في العنت يذكر **ولا يفعل** الا اذا  
خاف فراره فيقيد او يحول لسجن اللصوص وهل يطيب الباب الراي فيه للقاضي بزازية  
**ولا يجرد ولا يواجر** وعن الثاني يوجره لقضاء بينه **ولا يقام بين يدي صاحب الحق**  
**اهانت له** ولو كان يسلكه قاضي فيها لازمه ليلا ونهارا حتى ياخذ حقه جواهر الفتاوى  
**وتعيين مكانه** اي مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق **للقاضي الا اذا طلب**  
**المدعي مكانا آخر** فيجيبه لذلك قتيه وافتى للمص تبعا لقارى الهداية بان العرق في



ذلك لصاحب الحق لا للقاضي انتهى وفي النهر ينبغي ان لا يجاب لو طلب حبسه في مكان  
للصوص ونحوه فرغ في البحر عن المحيط ويجعل للناس سجن على حدة نقياً للفتنة  
**واذا ثبت الحق المدعى** ولو انقا وهو سدس درهم **بيينة عجل حبسه بطلب المدعى**  
لظهور المثل بانكاره **والا** ثبت بيينة بل باقرار **المجمل** حبسه بل يامر بالادافان  
ابي حبسه وعكسه السرجنى وسوى بينهما في الكنف والدرر واختنه الزيلعي والا اول  
مختار الهداية والوقاية والمجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا انتهى **قلت** وفي مينة  
المقتى لو ثبت بيينة حبس في اول مرة وبالاقرار حبس في الثانية والثالثة دون الاولى  
فليكن التوفيق **ويحبس** المديون في كل دين هو بدل مال او ملتزم بعقد درر ومجمع  
وملتقى مثل **الثمن** ولو لمصلحة كالاجرة **والقرض** ولو لدمي **والمهر المجمل** **والزمن** **بلكالة**  
ولو بالدرك او كفيل الكفيل وان كثر وبزانية لانه التزمه بعقد كالمهر وهذا هو  
المعتمد خلافاً للفتوى قاضي خان لتقديم المتوفى والشروح على الفتاوى يحجر فليحفظ  
نعم عده في الاختيار كبديل الخلع هنا خطأ فتنبه وزاد القلانسي انه يحبس ايضاً  
في كل عين يقدر على تسليمها كالعين المغصوبة **لا** يحبس في غيره اي في غير ما ذكر  
وهو تسع صور بدل خلع ومغصوب ومتلف ودم عمد وعتق حظ شريك وارث  
جنابة ونفقة قريب وزوجة وموكل مهر **قلت** ظاهره ولو بعد طلاق وفي  
نفقات البزانية يثبت اليسار بالاجار هنا بخلاف سائر الديون لكن افنى  
ابن نجيم بان القول له يمينه ما لم يثبت غناه فراجع ولو اختلفا فقال المديون  
ليس بدل مال وقال الداين انه ثمن متاع فالقول للمديون ما لم يبرهن ربا الدين  
طرسوسى بحثا واقره في النهر فرغ لا يحبس في دين مؤجل وكذا لا يمنع من السفر  
قبل حل الاجل وان بعد له السفر معه فاذا حل منعه منه حتى يوفيه بدايع  
وقدمناه في الكفالة **ان ادعى** المديون **الفقر** اذا اصل العسرة **الا ان يبرهن غرمه**  
**على غناه** اي قدرته على الوفاء ولو باقتراض او بتقاضي غرمه **فيحبسه** حينئذ  
**بما زاي** ولو يوم ما هو الصحيح بل في شهادات المتلف قال ابو حنيفة اذا كان المفسر  
معروفا بالعسرة لم احبسه وفي الحائنة ولو فقره ظاهره اسال عنه عاجلاً وقيل بينته  
على افلاسه وخلي سبيله نهر وفي البزانية قال المديون حلفه انه ما يعلم اني  
معسرا جابه القاضي فان حلفه حبسه بطلبه وان نكل خلاه واقره المص وغيره **قلت**  
قدمنا ان الراي لمن له ملكة الاجتهاد فتنبه **نهر** بعد حبسه بما يراه لو حاله مشكلاً  
عند القاضي والاعمل بما ظهر بحجر واعتمده المص **سال عنه** احتياطاً لا وجوباً من  
جبرانه ويكتفى عدل بغيبته داين واما المستور فان وافق قوله راي القاضي عمله به  
والا لا انفع الوسائل بحثا ولا يشترط حضرة الخصم ولا لفظ الشهادة الا اذا تنازعا  
في اليسار والاعسار فمستأنى **قلت** لكنها بالاعسار للنفي وهي ليست بحجة ولذا

مطلب  
الدين ما يقضيه  
وتنته وجباً

لم يجب السؤال انفع الوسائل فتنبه **فان لم يظهر له مال خلاه** بلا كفيل الا في ثلاث  
مال يتيم ووقف واذا كان الداين غائباً ثم لا يحبسه ثانياً للاول ولا لغيره  
حتى يثبت غرمه غناه بزانية وفي القنية برهن المحبوس على افلاسه فاراد  
الداين اطلاقه قبل تقليسه فعلى القاضي القضاء به حتى لا يعيده الداين ثانياً  
فرغ احضر المحبوس الدين وغاب ربه يريد تطويل حبسه ان علمه وقدره  
اخذه او كفلاً وخلاه خائنه وفي الاشهاد لا يجوز اطلاق المحبوس الا برضاء  
خصمه الا اذا ثبت اعساره او احضر الدين للقاضي في غيبة خصمه **ولو قال من**  
**يراد حبسه ابيع عرضي واقضى ديني اجله القاضي** يومين او ثلاثة ايام  
**ولا** يحبس لان الثلاثة مدة ضربت لا بل الاقرار ولوله عقار حبسه اي لبيعه **ويقتضى**  
الدين الذي عليه ولو بثمان قليل وبزانية وسيجيئ تمامه في الحجر ولم يمنع غرمه  
**عنه** على الظاهر فيلازمونه نهراً لا ليلاً الا ان يكتسب فيه ويستاجر المرأة امرأة  
تلازمها منيته فرغ لو اختار المطلوب الحبس والطالب الملازمة ففي حجر الهداية  
يجوز الطالب الضرر وكلفة في البزانية لكفيل بالنفس وللطالب ملازمة بلا امر  
قاضي لو مقر بحقه **ولا يقبل برهانه على افلاسه قبل حبسه** لقيامها على النفي وصحة  
عن ميم زاده وصح غيره قبولها والمعول عليه رايه كما مر فان علم اعساره قبلها  
والا لا انتهى فليحفظ **وبيينة يساره** **احق** من بينته اعساره بالقول لان اليسار عارض  
والبيئات للاشبات نعم لو بين سبب اعساره وشهدوا به فتقدم لاثباتها امراً  
عارضاً فتح بحثا واعتمده في النهر وفي القنية ان لم يبينوا مقدار ما يملك قبلت  
والا لم يمكن قبولها لانها قامت للمحبوس وهو منكروا البينة متى قامت المنكر لا يقبل  
**وايد حبس المفسر** لانه جزا الظلم **قلت** وسيجيئ في الحجر انه يباع ماله لديه عندها  
وبه يفتى حينئذ فلا يتا بد حبسه فتنبه **ولا** يحبس **لما قضى من نفقه زوجته**  
**وولديه** اذا ادعى الفقر وان قضى بها لانها ليست بدل مال ولا لزمته بعقد  
على ما مر حتى لو برهنت على يساره حبس بطلبها بل **يحبس** اذا ابرهنت على يساره  
بطلبها كما لو ابي **ان ينفق عليها** او على اصوله وفروعها فيحبس احياناً لهم بحر **قلت**  
وهل يحبس لحرمة لو ابي لم اره وظاهره تقييدهم لا لكن ما مر عن الاشهاد لا يضرب  
المحبوس الا في ثلاث يفيد فتأمل عند الفتوى وسيجيئ حبس الولي بدق الصغير  
**لا** يحبس **اصل** وان علا في دين **فرعه** بكل يقضى القاضي دينه من عين ماله  
او قيمته والصحيح عندها بيع عقاره كبقوله يحجر فليحفظ **ولا يتخلف قاضي ثانياً الا**  
**اذا فوض اليه** صريحاً كقول من شئت او دلالة كحلتك قاضي القضاء والدلالة هنا  
اقوى لان في الصريح المذكور يملك الاستخلاف والعزل وفي الدلالة يملكها كقوله  
ولي من شئت واستبدل او استخلف من شئت فان قاضي القضاء هو الذي



يتصرف فيهم مطلقا تقليدا وعزلا بخلاف **المأور** باقامة **الجمعة** فانه يتخلف  
 بلا تفويض للادن دلالة ابن مالك وغيره وما ذكره من لا خسر وقال في البحر لا اصل  
 له وانما هو فهم فهمه من بعض العبارات وقد مر في **الجمعة** **نايب القاضي المفوض**  
**اليه الاستئابة** فقط لا العزل **نايب عن الاصل** وهو السلطان وحينئذ فلا يملك ان يفرض  
 القاضي بغير تفويض منه للعزل ايضا كوكيل وكل وكذا لا ينعزل ايضا بعزله ولا  
 بموته ولا بموت السلطان بل يعزل له زليعي وعيني وابن مالك وغيرهم في الوكالة  
 واعقده في الدرر والملتقى وفي النزاهة وعليه الفتوى وتامه في الاشياء وفي  
 فتاوى النصارى وهذا هو المعتمد في المذهب لا ما ذكره ابن الغرس لمخالفته للمذهب  
 و**نايب غيره** اي غير المفوض له ان قضى عنده او في عينه **واجازه** القاضي صح  
 قصاؤه لو اهللا بل لو قضى فصولا وهو في غير نوبته واجازه جاز لان المقصود  
 حصول رايه بحج قال وبه علم دخول الفتوى في القضاء قرع في الاشياء  
 والمنظومة المحببة لو فوض لعبد ففوض لغيره صح ولو حكم بنفسه لم يصح ولو عتق  
 فقضى صح بخلاف صبي بلغ **واذا رفع اليه حكم قاض** خرج الحكم ودخل الميت والمغزول  
 والمخالف لرايه لانه نكرة في سياق الشرط فتع فافهم **آخر** قيد اتفاق اذ حكم  
 نفسه قبل ذلك كذلك ابن كمال **نفذه** اي الزم الحكم والعمل بمقتضاه لو جحد  
 فيه عالما باختلاف الفقهاء فيه فلم يعلم لم يجز قصاؤه ولا يمضيه الثاني في  
 ظاهر المذهب زليعي وعيني وابن كمال لكن في الخلاصة ويفتي بخلافه وكانه تيسير  
 فلم يحفظ بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر والا كان افتا فيحكم بمذهبه لا غير  
 بحج وسيجيء آخر الكتاب وانه اذا ارقاب في حكم الاول له طلب شهود الاصل قال وبه  
 عرف ان تنافيد زماننا لا تعتبر لترك ما ذكر وقد تفرقوا في زماننا القضاء بالموجب  
 وهو عبارة عن المعنى المتعلق عما اضيف له في ظن القاضي شرعا من انه يقضى به فاذا  
 حكم حنفيا بموجب بيع المديركان معناه الحكم بطلان البيع ولو قال الموثق وحكم بمقتضاه  
 لا يصح لان الشيء لا يقتضي بطلان نفسه وبه ظهر ان الحكم بالموجب اهم **الامام**  
 عوى عن دليل يجمع او **خالف كتابا** لم يختلف في تاويله السلف كتروك تسمية  
**اوسنة مشهورة** لتحليل بلا وطى لمخالفته حديث العسيلة المشهورة **واجماعا** كل المتعة  
 لاجماع الصحابة على فساده وكسبه ام ولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح ومن ذلك ما  
 لو قضى **بشهادة** **بين** المدعى لمخالفته للحديث المشهور بالبينة على من ادعى  
 واليمين على من انكر او **بقتضا** **بتعيين الولى** **واحد من اهل المحلة** او **بصححة**  
**نكاح المتعة** او **الموت** او **بصححة** **بيع عبد معتق** البعض او **بسقوط الدين**  
**بعضى** **سنتين** او **بصححة** **طلاق الدور** **وبقا النكاح** كما مر في بابيه وقضا عبد وصي  
**مطلقا** وقضا كافر على مسلم **ابد** او **خوذك** **لك** كالتفريق بين الزوجين بشهادة

المرصعة

المرصعة **لا ينفذ** في الكل وعدمها في الاشياء نيقا واربعين وذكر في الدرر لما  
 ينفذ سبع صور منها لو قضيت المرأة بحجود وقود وسيجيء متنا خلافا لما ذكره المص  
 شرحا والاصل ان القضاء يصح في موضع الاختلاف لا الخلاف والفرق الاول  
 دليل لا الثاني وهل اختلاف الشافعي معتبرا لا يصح نعم صدر الشريعة **يوم الموت** لا  
**يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل** فلورهن على موت اميه في يوم كذا  
 ثم برهنتم امرأة ان الميت تكلمها بعد ذلك قضى بالنكاح ولورهن على قتله  
 فيه فبرهنتم ان المقتول تكلمها بعده لا تقبل وكذا جميع العقود والمداينات الا  
 في مثيلة الزوجة التي معها ولد فانه يقبل بينتها بتاريخ مناقض لما قضى القاضي به من يوم  
 القتل اشياء واستثنى محشوها من الاول ما يمل منها ادعياء ميراثا فلا سبقها تاريخا برهن  
 الوكيل على وكالة وحكم بها فادعى المطلوب موت الطالب صح الدفع برهن انه شراء من اميه  
 مد سنة وبرهن ذواليد على موته مد سنتين لم تسمع وقيل تسمع وسره ان القضاء بالبينة  
 عبارة عن رفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس محل للنزاع ليرتفع باثباته بخلاف  
 القتل فانه من حيث هو محل للنزاع كما لا يخفى **وينفذ القضاء بشهادة الزور ظاهرا**  
**وباطنا** حيث كان المحل قابلا والقاضي غير عالم بزورهم **في العقود** كبيع وكفاح **والفسوخ**  
 كما قاله وطلاق لقول على رضي الله عنه لتلك المرأة شاهداك زوجاك وقالوا وزفوا للثلاث  
 ظاهرا فقط وعليه الفتوى شرعا لا يملك من البرهان **بخلاف الاملاك** **المرسلة** اي المطلقة  
 عن ذكر سيب الملك فظاهر فقط اجماعا لتزام الاسباب حتى لو ذكر سيبا معينا فعلى الخلاف  
 ان كان سيبا يمكن انشاؤه والا لا ينفذ اتفاقا كالارث وكما لو كانت المرأة محرمة  
 بنحو عدة او ردة كما لو علم القاضي بكذب الشهود حيث لا ينفذ اصلا كالقضا باليمين  
 الكاذبة زليعي ونكاح الفتح **قضى في مجتهد فيه بخلاف رايه** اي مذهبه يجمع وابن كمال **لا ينفذ**  
**مطلقا** ناسيا او عاذا عندهما والا يمة الثلاثة يجمع ووقايه وملتقى وقيل بالفاذ يفتي  
 وفي شرح الوهبانية للشرينى لا يفتي من ليس بمجتهد احنفية زماننا بخلاف  
 مذهبه عامدا لا ينفذ اتفاقا وكذا ناسيا عندها ولو قيد السلطان بصحيح  
 مذهبه كن ماننا فقيد بخلافه بخلاف لكونه مغرولا عنه انتهى وقد غرق بيت  
 الوهبانية فقلت **• ولو حكم القاضي بحكم مخالف •** لمذهبه ما صح اصلا بيسطر  
**قلت** واما امر الامير فتى صادف فصلا مجتهدا فيه نقدا امره كما قدمناه  
 عن سيرا لتاخر خانيه وغيرها فليحفظ **لا يقضى على غايب ولا له** اي لا يصح بل  
 ولا ينفذ على المفتي به بحج **الاجهور** **نايبه** اي من يقوم مقامه لغايب **حقيقة** **كوكيله**  
**ووصيه** ومتولى الوقف افاد بالاستثناء ان القاضي اما يحكم على الغايب والميت  
 لا على الوكيل والوصي فتكتب في السجل انه حكم على الميت وعلى الغايب بحضرة وكيله وبحجة  
 وصيه جامع الفصولين وافاد بالكاف عدم الحصر فان احد الورثة كذلك ينتصب حضرا

مخالفا لمذهبه لا ينفذ  
 ٢ وبه يفتى صح



عن الباقيين وكذا أحد شرطي الدين واجنبي بيده مال اليتيم وبعض الموقوف عليهم أي لو  
الوقف ثابته كما مر في بابها ونافية **مشرعا كرمي** نصبه **القاضي** خرج المسخر كما سيجي أو  
حكما بان يكون ما يدعى على الغائب سببا لا محالة فلو شري أمه ثم ادعى ان مولاهاز وجهها  
من فلان الغائب وأراد ردّها بعيب الزواج لم يقبل لاحتمال انه طلقها وزال العيب ابن  
كالم المدعى على الحاضر مثاله كما اذا ادعى دارا في يد رجل وبرهن المدعى على ذى اليد  
انه اشترى الدار من فلان الغائب فحكم الحاكم على ذى اليد الحاضر كان ذلك **حكما**  
على الغائب ايضا حتى لو حضر وانكر لم يعتبر لان الشراء من المالك سبب الملكية لا محالة  
وله صور كثيرة ذكرناها في المجتبى تسعا وعشرين ولو كان ما يدعى على الغائب شرطا  
لما يدعى على الحاضر كما اذا ادعى عبد على مولاه انه علق عتقه بتطليق زوجته وبرهن  
على التطليق بغيبته زيد لا يقبل في الاصح اذا كان فيه ابطال حق الغائب فلو لم يكن  
كما اذا علق طلاق امراته بدخول زيد الدار يقبل لعدم ضرر الغائب ومن حيل اثبات  
العتق على الغائب ان يدعى المشهود عليه ان الشاهد عبد فلان فبرهن المدعى ان ماله  
الغائب اعتقه تقبل ومن حيل اطلاق حيلة الكفالة بمهرها معلقة بطلاقه ودعى  
كفالة بنفقة العدة معلقة بالطلاق ومن اراد ان لا يرضى فحيلة ما في دعوى النزائية  
ادعى عليها ان زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فاقرت بنزوية الغائب  
وانكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق يقضى عليها انها زوجها الحاضر ولا يحتاج الى  
اعادة البينة اذا حضر الغائب ولو قضى على غائب بلا نايب **ينفذ** في اظهر الروايتين  
عن اصحابنا ذكره من لا خسر وفي باب خیار العيب وقيل لا ينفذ ورجه غير واحد  
وفي المنية والنزائية ويجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورجم في الفتح توفيقه على امضاء  
قاضي آخر وفي البحر والمعتد ان القضاء على المسخر لا يجوز الا للضرورة وهي في خمس  
مسائل اشترى بالخير فتوارى اختفى المكفول له حلف ليوفيه اليوم فتقيد الدين  
جعل امرها بينها ان لم تصل نفقتها فتغيب الخامسة اذا توارى الخصم فالتأخير  
ان القاضي ينصب وكيله في الكل وهو قول الثاني خائنه **قلت** ونقل شرح الوهاب  
عن شرح ادب القاضي انه قول الكل وان القاضي يختم بيته مدة يراها ثم ينصب  
الوكيل ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة لعدم ملكهم حيث  
كان الدين لغيرهم يقر من القاضي مال الوقف والغائب واللقطة واليتيم من  
مالي مؤتمن حيث لا وصي ولا من يقبل مضاربة ولا مستغلا يشترط له وله اخذ المال  
من اب مبدور ووضعه عند عدل قتيه **ويكتفى بالصك** ندبا ليحفظه لا يقرض  
الاب ولو قاضيا لانه لا يقضى لولده ولا الوصي ولا الملتقط فان اقرضوا ضمنوا  
لعجزهم عن التحصيل بخلاف القاضي ويستثنى اقرضهم للضرورة كحق ونهب فيجوز  
انفاقا بحسب ومتى جاز للملتقط التصديق فلا اقرض اولى ولو قضى بالجور فالغرم

مطل  
حيلة عتق وطلاق وزنا

مطل  
ولاية بيع التركة للقاضي

عليه

عليه في ماله ان متعدها واقربه اي بالعهد ولو خطأ فالغرم على المقضى له **درر**  
وفي المنع مغريا للسراج قال محمد لو قال تعهدت الجور انغزل عن القضاء وفيه عن  
ابي يوسف اذا غلب جوهر ورشوته ردت قضاياء وشهادته **فروع القضاء**  
مظهر لا مثبت ويختص بزمان ومكان وحضرة حتى لو امر السلطان بعدم سماع  
الدعوى بعد خمسة عشر سنة فسمعها لم ينفذ **قلت** فلا تسمع الان بعدها الا بامر  
الافى الوقف والارث ووجود عذر شرعي وبه افتى المفتي ابو السعود فليحفظ امر  
السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا اشياء من القاعدة الخامسة وفوايد شتى  
فلو امر قضائه بتخليف الشهود وجب على العلماء ان ينصوه ويقولوا لا تكلف قضائك الى امر  
يلزم منه سخطك او سخط الخالق قضاء الباشا وكتابه الى القاضي جاز ان لم يكن قاضي  
مولى من السلطان الحاكم كالقاضي الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكنتري  
البحر وفي الفصل الاول من جامع الفضولين القاضي بتأخير الحكم يا ثم ويعزل ويعزر  
وفي الاشياء لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود شرطه الا في ثلاث لربية ولرجا  
صلح اقارب واذا استعمل المدعى لا يصح رجوعه عن قضائه الا في ثلاث لو علمه  
او ظهر خطاه او بخلاف مذهبه فعمل القاضي حكم فلوزوج اليتيم من نفسه وابنته  
لم يحز الا في سبيلتين اذا اذن الولي للقاضي بتزويجها كان وكيلها واذا اعطى فقيرا  
من وقف الفقراء كان له اعطاء غيره امر القاضي حكم الا في مسألة الوقف المذكورة فامر  
فتوى فلو صرف لغيره صح القاضي يحلف غريم الميت ولو اقربه المريع لا يقبل قول  
امين القاضي انه حلف المخدرة الا بشاهدين من اعقد على امر القاضي الذي ليس  
بشرعي لم يخرج عن العهدة انتهى وقد مرنا في الوقف عن المظومة المحببة مغريا بالمسوط  
ان للسلطان مخالفة شرط الواقف لو غلبه قري ومزاج وان يجعل بامر وان غاير  
الشرط فليحفظ **قلت** واجاب صني ائدي بانه متى كان في الوقف سعة ولم  
يقصر في ادا خدمته لا يمنع قتيه وفي الوهبانية يحبس الولي بدين الصغير حتى يوفيه  
او يظهر فقر الصغير **قلت** لكن قدم شارحها عن قاضي خان ان الحر والعبد  
والبالغ والصبي في الحبس سوا فبينا حل نفية هنا قاله الشربلاي قال وليس للقاضي  
البيع مع وجود اب او وصي وهي فائدة حسنة **قلت** وهي في القنية ومتى باعها  
فللقاضي نفقة لو اصيل كما نظمه الشارح نفقته للمتن مغيا لبعضه **قلت** شعر  
• وينقض بيعا من اب او وصيه • ولو اصيل الاصيل النقص بسطر •  
• ويحبس في دين على الطفل والد • وصي وللتاديب بعض تصوراه •  
• وفي الدين لم يحبس اب ومكات • وعبد لمولاه كعكس ومعسر •  
نعم لو العبد مديوننا يحبس الولي بدينه لانه لغرمنا وكذا يحبس بدين مكاتبه الا فيما  
كان من جنس الكتابه ففي عتاق الوهبانية قوله شعر

مطل  
لا تسمع الدعوى بعد  
خمس عشرة سنة

مطل  
قضاء الباشا

مطل  
لا يجوز للقاضي تأخير  
الحكم ولا الرجوع  
عن القضاء

مطل  
السلطان مخالفة  
شرط الواقف

مطل  
ليس للقاضي البيع مع  
وجود اب او وصي



وفي غير جنس الحق يجنس سيدا مكاتبه والعبدية بها محسرة وفي حجرها  
 ويجلس ذوالكتب الصالح المحرر على الدين اذ بالكتب ما هو معسر  
**باب التحكيم هو لغة جعل الحكم في مالك لغيرك وعرفا قولية**  
 الخصم حاكم يحكم بينهما وركنه لقطه الدال عليه مع قبول الآخر ذلك وشرطه  
 من جهة المحكم باللسان العقل لا الحرية والاسلام فصح تحكيم ذمي ذميا وشرطه من  
 جهة المحكم بالفتح صلاحية للقضاء كما مر وتشرط الاهلية المذكورة وقته اي التحكيم  
 وقت الحكم جميعا فلو حكم عيدا فعتق او صبيا فبلغ او ذميا فاسلم ثم حكم لا ينفذ كما هو الحكم  
 في مقار بفتح اللام مشددة بخلاف الشهادة وقد مر انه لو استقصى العبد ثم عتق فقتضى صح  
 وعزاه سعدى افندى للمبتغى حكما رجلا معلوما اذ لو حكم اول من يدخل المسجد لم يخرج اجماعا  
 للجهالة فكيف بينة ما بينة او اقرارا ونكول ورضيا بحكمه صح لو في غير حد وقود ودية على عاقلة  
 الاصل ان حكم الحكم بمنزلة الصلح وهذه لا تجوز بالصلح فلا تجوز بالتحكيم وينفرد احدهما  
 بنقضه اي التحكيم بعد وقوعه كما ينفرد احد العاقلين في مضارعة وشركة ووكاله بلا  
 التماس طالب فان حكم لزمهما ولا يبطل حكمه بغيرهما لصدوره عن ولاية شرعية ولا يتعدى  
 حكمه الى غيرهما الا في مسألة ما لو حكم احد الشريكين وغريمه رجلا فحكم بينهما والزم الشريك  
 تعدى للشريك الغائب لان حكمه كالصلح تجوز فلو حكمه في عيب بيع فقتضى بطله ليس  
 للبائع رده على بايعه الا برضا البائع الاول والثاني والمشتري بتكليمه فتجوز استثنائا  
 الثلاث فيفيد صحة التحكيم في كل المجتهدات حكمه يكون الكنايات راجع وفتح اليمين  
 المضافة الى الملك وغير ذلك لكن هذا مما يعلم ويكتم وظاهر الهداية انه يجب بلا يحل  
 قتلا مل وصح اخباره باقرار احد الخصمين وبعدالة الشاهد حال ولايته اي بقا تحكيمهما  
 لا يصح اخباره بحكمه لا نقضا ولا مئة ولا يصح حكمه لابويه وولده وزوجه حكمه  
 القاضي بخلاف حكمهما اي القاضي والمحكم عليهم حيث يصح كالشهادة حكما رجلين فلا بد  
 من اجتماعهما على المحكوم به ويمضي القاضي حكمه اذ وافق مذهبه والا بطلته  
 لان حكمه لا يرفع خلافا وليس له للمحكم تفويض التحكيم الى غيره وحكمه بالوقت لا يرفع  
 الخلاف على الصحيح خاتمة فلورفع الى موافق لمذهبه حكمه ابتداء بلزومه بشرطه ولا يغيثه  
 لانه لم يقع معتبرا والحاصل انه كالقاضي الا في مسائل عد منها في البحر سبعة عشر منها لو  
 ارتد انغزل فاذا اسلم احتاج لتحكيم جديد بخلاف القاضي ومنها لو رد الشهادة  
 للتممة فلعينه قبولها وينبغي ان لا يبلى الجبس ولم اره وكذا لم ار حكم قبول الهدية وينبغي  
 ان لا يجوز ان اهدى اليه وقت التحكيم **باب كتاب القاضي الى القاضي**  
 وغيره اراد بغيره قوله والمرأة فقتضى الى اخره القاضي يكتب الى القاضي في كل حق به يفتي  
 استخانا غير حدود وللشبهة فان شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب  
 بحكمه ليحفظ وكتاب الحكم هو الجمل الحكمي اي الحق التي فيها حكم القاضي هذا في عرفهم

مظن  
ما يعلم ويحكم

وفي عرفنا كتاب كبير تضبط فيه وقايح الناس وان لم يكن الخصم حاضرا لم يحكم لانه حكم  
 على الغائب وكتب وكتب الشهادة الى قاض يكون الخصم في ولايته ليحكم القاضي المكتوب  
 اليه بها على رايه وان كان مخالفا لراي الكاتب لا ابتداء حكم وهو نقل الشهادة  
 حقيقة ويسمى الكتاب الحكمي وليس يسجل وقرا الكتاب عليهم او علمهم به وختم  
 عندهم اي عند اليهود الطريق وسلم الكتاب اليهم بعد كتابة عنوانه في باطنه  
 وهو ان يكتب فيه اسمه واسم المكتوب اليه وشهرتهما فلو كانت العنوان على ظاهره لم يقبل  
 قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا يكون على الظاهر فيجعل به واكتفى الثاني بان يشهدهم  
 انه كتاب وعليه الفتوى كما في الغزمية عن الكفاية وفي الملتقى وليس الخبر كالبيان  
 فاذا وصل الى المكتوب اليه فطر الى ختمه او لا لا يقبله اي لا يقره الا بحضور الخصم  
 وشهوده ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لذي ذمي لشهادتهم على فعل المسلم  
 الا اذا اقر الخصم فلا حاجة اليهم اي اليهود بخلاف كتاب الامان في دار الحرب  
 حيث لا يحتاج الى مينة لانه ليس يملزم وفي الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسألة كتاب  
 الامان والحق به البراءة ودفتر بيع وصراف وسمسار وجوزه محمد لرا وقاض  
 وشاهد ان يتقن به قيل وبه يفتي ولا بد من مسافة ثلاثة ايام بين القاضيين  
 كالشهادة على الشهادة على الظاهر وجوزها الثاني ان بحيث لا يهود في يومه  
 وعليه الفتوى شربلا ليه وسراجيه ويبطل الكتاب بموت الكاتب وعزله قبل  
 وصول الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل القراءة واجازه الثاني والمبعد  
 فلا يبطل ويبطل بجنون الكاتب وردته وحده لقذف وعمايه وفسقه  
 بعد عدالة لمخروجه عن الاهلية واجازه الثاني وكذا بموت المكتوب اليه وخروجه  
 عن الاهلية الا اذا عم بعد تخصيص اسم المكتوب اليه بخلاف ما لو عم ابتداء وجوزه  
 الثاني وعليه العمل خلاصه لا يبطل بموت الخصم ايا كان لقيام وارثه او وصيه  
 مقامه قلت وكذا لا يبطل بموت شاهد الاصل كما سياتي متنا في بابه خلافا  
 لما وقع في الحاشية هنا فانه مخالف لما ذكره بنفسه ثمة فتنبه واعلم ان الكناية بعمله  
 كالقضا بعمله في الاصح تجزى من جوزه جوزهها ومن لا فلا الا ان المعتد عدم حكمه  
 بعلمه في زماننا استباه وفيها الامام يقضي بعلمه في حد قذف وقود وتعزير قلت  
 فنهى الامام قيد كما قد حناه في الحدود ولم اره لكن في شرح الوهبانية للشربلا لم  
 والخيار لان عدم حكمه بعلمه مطلقا كما لا يقضي بعلمه في الحدود الخاصة لله تعالى  
 كزنا وخبر مطلقا غير انه يعزى من به اثر السكول للتممة وعن الامام ان علم القاضي  
 في طلاق وعتاق وعصب يثبت الحيلولة على وجه الحسنة لا القضا ولا يقبل كتاب  
 القاضي من محكم بل من قاض مولى من قبل الامام يملك اقامة الجمعة وقيل  
 يقبل من قاضى رستاق الى قاضى مصر او رستاق واعتمده المص والكمال كتب



كتابنا الى من يصل اليه من قضاة المسلمين فوصل الى قاض ولى بعد كتابة  
هذا المكتوب لا يقبل لعدم ولايته وقت الخطاب جواهر الفتاوى وفيها لو جعل  
الخطاب للمكتوب اليه ليس لنا فيه ان يقبله والمرأة لا تقضي في غير حد وقود  
وان اشتم المولى لها الجز الجارى لم يفلح قوم ولو امرهم امرأة وتصلح ناظرة لو وقف  
وصية ليتيم وشاهدة فتح فصيح تقى سرها في النظر والشهادة في الاوقاف ولو  
بلا شرط واقف سحر قال وقد افتيت فيمن شرط الشهادة في وقفه لفلان شمر  
لولده فمات وتركني انيها يتحقق وظيفة الشهادة وفي الاشياء من احكام الانثى  
اختار في المسيرة جواز كونها بنية لارسلت لبنا حاله من على التز ولو قضت  
في حد وقود فرفع الى قاض آخر يرى جوازه فامضاء ليس لغيره ابطاله خلاف  
شرح عتيق والحنثي كالانثى سحر واعلم انه اذا وقع للقاضي حادثة اولولده فاناب  
غيره فقصي نائب القاضي له اولولده جاز قضاؤه كالموقضي للامام الذي قلده  
القضا اولولدا الامام سراجيه وفي النزازية كل من تقبل شهادته له وعليه يصح قضاؤه  
له وعليه انتهى خلافا لجواهر والمتنقط فيلحفظ ويقضي النايب بما شهد وابه عند  
الاصل وعكسه وهو قضا الاصل بما شهد وابه عند النايب فيجوز للقاضي ان يقضي  
بتلك الشهادة باحبا والنايب وعكسه خلاصة فروع لا يقضي القاضي لمن لا تقبل  
شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب قاض لمن لا تقبل شهادته له فيجوز قضاؤه به  
استبانه وفيها لا يقضي لنفسه ولا لولده الا في الوصية وحرر الشربلا في شرحه  
للوهابية صحة قضا القاضي لام امراته ولا امرأة ابية ولو في حياة امراته وابه وان  
يقضي فيها هو تحت قطره من الاوقاف وزاد بيتين ففان  
ويقضي ام العرس حال حياتها وعرس ابية وهو تحت محرمه  
وبعد وفاة ان خلى عن نصيبه غير ان مقضي به فتبصر واه  
ويقضي لو وقف مستحق بريحه بوصف القضا والعلم وكان ينظر  
هذه مسائل شتى اي متفرقة وجاوا شتى اي متفرقين يمنع صاحب  
سفل عليه علو اي طبقة اخر من ان يقف اي يدق الوقف في سفله وهو البيت  
التحتاني او يقب كره بفتح اوضح الطاقة وكذا بالعكس دعوى الجمع بلا رضى الاخر  
وهذا عنده وهو القياس سحر وقال لكل فقل ما لا يضروا لو انهم السفل بلا صنع  
ربه لم يجبر على البناء لعدم التعدي ولذي العلو ان يبني ثم يرجع بما اتفق ان بني باذنه  
او اذن قاض والافقية البناء يوم بنا وتما في العيني زايغة مستطيلة اي سكة طويلة  
يتشعب عنها سكة مثلها لكن غير فاذة الى محل آخر يمنع اهل الاولى عن فتح باب المرور  
لا للاستفادة والريح عيني في القصور لغير نافذه على الصحيح اذ لا حق لهم في المرور  
بخلاف النافذة وفي زايغة مستديرة لزق اي اتصل طرقاها اي نهاية سعة عوجاجها

بالمستطيلة

بالمستطيلة لا يمنع لانها كساحة مشتركة في دار بخلاف مالو كانت مربعة فانها كسكة  
في سكة وكذا يمكنهم تصيب البوابة ابن كمال بهذه الصورة

زايغة غير نافذة زايغة نافذة زايغة مستديرة زايغة مربعة

ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بجاره ضررا يمنع من ذلك  
وعليه الفتوى بنزاهة واختاره في العمادية وافتى به قاضي الهداية حتى يمنع الجار من  
فتح الطاقة وهذا جواب المشايخ استحسانا وجواب ظاهر الرواية عدم المنع مطلقا وبه  
افتى طائفة كالامام ظهير الدين وابن الشحنة والدة ورجحه في الفتح وفي قسمة المحتسبي  
وبه يفتى واعتمده المصنف فقال وقد اختلف الافتاء ويلبغني ان يقول على ظاهر  
الرواية انتهى قلت وحيث تعارض منته وشرحه فالعمل على المتون كما تقرر مرارا  
فتدبر قلت وبقي مالو اشكل هل يضرام لا وقد حرر محسبي الاشياء المنع قياسا  
على مسألة السفلى والعلو انه لا يقدر اذا اضر وكذا ان اشكل على المختار للفتوى  
كما في الحائنة قال المحسبي فلما تصرفه في ملكه ان اضر واشكل يمنع وان لم يضرم يمنع قال  
ولم ارجع بيه عليه فليعتم فانه من خواص كتاب انتهى ادعى على آخره هبة مع قبض  
في وقت فسيئل المدعي بينة فقال قد جحدنيها اي الهبة فاشترتها منه اوله  
يقول ذلك اي جحدنيها ومفاده الاكتفاء بامكان التوفيق وهو مختار شيخ الاسلام  
من اقول اربعة واختار المحندي انه يكفي من المدعي عليه لا من المدعي لانه يتحقق ذلك  
وذاك واقع والظاهر يكفي للدفع لا للاستحقاق بنزاهة فاقام بينة على الشرا بعد  
وقتها اي وقت الهبة تقبل في صورتين وقبله لا لوضوح التوفيق في الوجه  
الاول وظهور التناقض في الثاني ولو لم يذكر لها تاريخا او ذكر لا حررها تقبل  
لا مكان التوفيق بتأخير الشرا وهل يشترط كون الكلامين عند القاضي او الثاني فقط خلاف  
ويبغني ترجيح الثاني سحر لان به التناقض والتناقض يرتفع بتصدق الخصم ويقول  
المتناقض تركت الاول وادعى بكذا ويتكذيب الحاكم وتما في البحر واقفه المص كالموادعي  
اولا انها اي الدار مثلا وقف عليه ثم ادعى لنفسه او ادعاها لغيره ثم ادعاها  
لنفسه لم يقبل للتناقض وقيل يقبل ان وفق بان قال كان لفلان ثم اشتريتها ودرر  
في اواخر الدعوى قال ولو ادعى الملك لنفسه او لغيره ادعى الوقف عليه يقبل كالموادعي  
ادعاها لنفسه ثم لغيره فانه يقبل ومن قال لاخر اشتريتها مني هذه الجارية  
وانكر الاخر الشرا جاز للبائع ان يطاها ان ترك البائع الخصومة واقفون تركه  
يفصل يدل على الرضا بالفسخ كما مساكها ونقلها المنزل لما تقرر ان مجموع الحقوق  
ما عدا النكاح فسخ فللبائع ردها بعيب قديم لتام الفسخ بالتراضي عيني اما النكاح

مكان التوفيق

مطلوب ما عدا النكاح فسخ



فلا يقبل الفسخ أصلا فلذا لو جحد انه تزوجها ثم ادعاه وبرهن على النكاح يقبل  
برهانه بخلاف البيع فانه اذا انكروا ثم ادعاه لا يقبل لانفساخه بل لانكار خلاف النكاح  
اقر قبض عشرة دراهم ثم ادعى انها زيوف او بنهرجة **صدق** بيمينه لان اسم الدراهم يعرفها  
بخلاف استوفة لغلبة غشها لذل الوادعي انها استوفة لا يصدق ان كان البيان **مقصولا**  
وصدق لويين موصولا نهائية فالتمصيل في الموصول لا الموصول ولو اقر قبض الجهاد  
لم يصدق مطلقا ولو موصولا للتناقض ولو اقر انه قبض حقه او قبض الثمن او  
استوف حقه صدق في دعواه الزيادة لويين موصولا والا لان قوله جحد  
مفسر فلا يحتمل التأويل بخلاف غيره لانه ظاهر او مضى فيحتمل التأويل ابن كمال  
اقر بدين ثم ادعى ان بعضه قرض وبعضه ربا وبرهن عليه قبل برهانه  
قبيح عن علا الدين وسيجي في الاقرار قال **لا خير لك على الف درهم فوده المقر**  
ثم صدقه في مجلسه فلا شيء للمقر له الابحثة واقرار ثانيا وكذا الحكم في كل ما فيه  
الحق لو احدى من ادعى على آخر ما لا فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء قط فبرهن  
المدعى على انه له عليه الف وبرهن المدعى عليه على القبض اى الايقاع او الابراء ولو  
بعد القضاء اى الحكم بالمال اذا دفع بعد قضاء القاضى صحيح الا في المسئلة الخمسة  
كما سيجي قبل برهانه لا مكان التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا  
للمضمومة وسيجي في الاقرار انه لو برهن على قول المدعى انا مبطل في الدعوى او شهدي  
كذبة او ليس لي عليه شيء صح الدفع الخ وذكره في الدرر قبيل الاقرار في فصل  
الاستشراك يقبل لو ادعى القصاص على آخر فانكر المدعى عليه فبرهن المدعى على  
القصاص ثم برهن على العضو او على الصلح عنه على مال وكذا في دعوى الرق  
بان ادعى عبودية شخص فانكر فبرهن المدعى ثم برهن العبد ان المدعى اعتقه  
يقبل ان لم يصالحه ولو ادعى الايقاع ثم صالحه قبل برهانه الايقاع بجر وفيه برهن  
ان له اربعة اية ثم اقر ان عليه للمنكر ثلاث اية سقط عن المنكر ثلاث اية وقيل لا وعليه  
الفتوى ملتقط وكافه لانه لما كان للمدعى عليه جاحدا فذمته غير مشغولة في رعه فاين  
تقع المقاصة وابنه اعلم **وان زاد كلمة ولا اعرفك ونحوه** كما رأيتك لا يقبل لتعذر التوفيق  
وقيل يقبل لان المحتجب والمخدرة قد يتأذى بالشغب على بابه فيا امر يارضنا الخصم  
ولا يعرفه حتى لو كان ممن يعمل بنفسه لا يقبل نعم لو ادعى اقرار المدعى عليه بالوصول او  
الايقاع صح درر في آخر الدعوى لان التبا قض لا يمنع صحة الاقرار **اقر ببيع عبده** من  
فلان ثم جحد صح لان الاقرار بالبيع بلا ثمن باطل اقرار بزيادة ادعى على اخر انه باعه  
امته منه فقال الاخر لم ابعها منك قط فبرهن المدعى على الشراء منه فوجد  
المدعى بها عيبا واراد ردها فبرهن البايع انه اى المشتري يرى اليه من كل عيب بها  
لم يقبل بينة البايع للتناقض وعن الثاني تقبل لامكان التوفيق ببيع وكيله وابرايه

مطل  
ادعى مالا فانكر

مطل  
لو زاد ولا اعرفك

عن العيب ومنه واقعة سمرقند ادعت انه نكحها بكذا وطالبته بالمهر فانكر فبرهنت فادعى  
انه خلعهها على المهر تقبل لاحتمال انه زوجه ابوه وهو صغير ولم يعلم خلاصه **يبطل جميع**  
**مك** اى يكتب كتيب ان شاء الله في آخره وقالوا اخره فقط وهو استحسان راجح  
على قوله فتح وانفقوا ان الفرجة كفاصل السكوت وعلى انضافه للكل في حمل عطفت  
بواو وعقبت بشرط واما الاستثنا بالاولا وخوايتها فللاخير الا لقرينة كلمة مائة درهم  
وخسرون دينار الادرها فللاول استحسانا واما الاستثنا بان شاء الله بعد جملتين  
ايقاعين فالهما اتفاقا وبعد طلاقين معلقين او طلاق معلق وعق معلق فالهما  
عند الثالث وللأخير عند الثاني ولو بلا عطف او به بعد سكوت فللاخر اتفاقا  
وعطفه بعد سكوت لغو الا بما فيه تشديد على نفسه وتماحه في البحر مات ذمى فقالت  
عرسه اسلمت بعد موته وقالت ورثته قبله صدقوا تخليما للحال كما يحكم  
الحال في مسئلة جريان ما الطاحونة ثم الحال انما تصلح حجة للدفع لا للاستحقاق كما  
في مسلم مات فقالت عرسه الزمية اسلمت قبل موته فارثه وقالوا بعده  
فالقول لهم لان الحادث يضاف لا قريب او قاتل فرغ وقع الاختلاف في كسر  
الميت واسلامه فالقول للمدعى الاسلام بحرق قال المودع بالفتح هذا ابن مودعي  
بالكسر الميت لا وارث له غيره دفعها اليه وجوبا كقول هذا ابن دايني قيد  
بالوارث لانه لو اقرانه وصيه او وكيله او المشتري منه لم يدفعها فان اقر ثانيا بابن اخر  
له لم يقدر اقراره اذا كذب الابن الاول لانه اقرار على الغير ويضمن للثاني حظه ان  
دفع للاول بلا قصدا فيلحق تركه قسمت بين الورثة او الغرماء بشهود لم يقولوا  
نعم كذا نسخ المتن والشرح وعبرة الدرر وغيرها لا تعلم له وارثا او غرماء ولم يكملوا  
خلافا لها لجهالة المكفول له وتيلوم القاضى مدة ثم يقضى ولو ثبت بالاقرار كفلا  
اتفاقا ولو قال الشهود ذلك لا اتفاقا ادعى على اخر دار النقة ولا جبه الغائب  
ادشا وبرهن عليه على ما ادعاه اخذ المدعى نصف المدعى شلعا وترك باقية في  
يد ذى اليد بلا تقبل جحد ذواليد دعواه او لم يجحد خلافا لهما وقولهما التحان  
نهائية ولا تعاد البينة ولا القضاء اذا حضر الغائب في الاصح لانتصاب احد الورثة  
خصما للميت حتى تقضى منه اديونه ثم انما يكون خصما بشرط تسعة مبسوطة في البحر  
والحق الفرق بين الدين والعين ومثله اى العقار المنقول فيما ذكره الاصح درر  
لكن اعتمد في الملتقى انه يؤخذ منه اتفاقا ومثله في البحر قال واجمعوا انه لا يؤخذ  
لوقر اوصى له بثلاث ماله يقع ذلك على كل شيء لانها اخت الميراث ولو  
قال مالى او ما املكه صدقة فهو على جنس مال الزكاة استحسانا وان لم  
يجد غيره امسك منه قدر قوته فاذا ملك غيره تصدق بقدره في البحر  
قال ان فعلت كذا انما املكه صدقة فحيلة ان يبيع ملكه من رجل بثوب في متديل



ويقبضه ولم يبره ثم يفعل ذلك ثم يرد خيار الروية فلا يلزمه شيء ولو قال  
الف درهم من مالي صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو يملك اقل لزمه بقدر ما  
يملك ولو لم يكن له شيء لا يجب شيء **وصح ايضا بلا علم الوصي** فصح تصرفه لا  
يصح التوكيل بلا علم وكيل والفرق ان تصرف الوصي خلافة والوكيل نيابة  
فلو علم الوكيل بالتوكيل ولو من ميمز او فاسق صح تصرفه ولا يثبت عزله  
الا باخبار عدل او فاسق ان صدقة عناية او مستورين او فاسقين في  
الاصح كاجار السيد بخانية عبده فلو باعه كان مختارا للفداء والشفيع بالبيع والبيع  
بالنكاح والمسلم الذي له بها جبر بالشرايع وكذا الاجار يعيب لم يرد شراء  
وجرم ما دون وفسخ شركة وعزل قاض ومتولى وقف فهي عشر يشترط فيها احد  
بشطري الشهادة لا لفظها ويشترط ساير الشروط في الشاهد وفيه في البحر  
بالعزل القصدى وما اذا لم يصدق به ويكون المحزر غير المرسل ورسوله فانه يعمل  
بخبره مطلقا كما سيحى في باب باع قاض او امينه وان لم يقل جعلتك امينا في بيعه  
على الصحيح ولو اجمعه **عبد الدين الغرما واخذ المال فضاغ** ثمه عند القاضى  
**واستحق العبد** او ضاع قبل تسليمه **لا يضمن** لان امين القاضى كالقاضى والقاضى  
كالامام وكل منهم لا يضمن بل ولا يحلف بخلاف نائب الناظر **ورجع المشتري على**  
**الغرماء** لتقدير الرجوع على العاقد ولو باعه الوصى لهم اى لاجل الغرماء بامر  
القاضى بلا امره **فاستحق العبد او مات قبل القبض للعبد من الوصى وضاع الثمن**  
**رجع المشتري على الوصى** لانه وان نصبه القاضى عاقدا نيابة عن الميت فترجع الحقوق  
اليه وهو يرجع على الغرماء لانه عامل لهم ولو ظهر بعده للميت مال رجع الغرم  
فيه بدينه هو الاصح **اخرج القاضى الثلث للفقراء ولم يعطهم اياه حتى**  
**هلك كان الهلاك من مالهم اى الفقراء والثلثان للورثة** لما مر امرك قاض  
عدل برجم او قطع في سرقة او ضرب في حد قضى به بما ذكر **وسمك فعله**  
لوجوب طاعة روى الامر ومنعه محمد حتى يعاين الحجة واستخونه في زماننا  
وفي العيون وبه يفتى الا في كتاب القاضى المفروزة وقيل يقبل لو عدل عالما  
**وان عدل جاهلا ان استفسر فاحسن** تفسير الشرايط **صدق والا لا**  
**وكذا لا يقبل قوله لو كان فاسقا عالما كان او جاهلا للثمة والقضاة اربعة**  
**الا ان يعاين الحجة اى سيبا شرعا صبد دهن الانسان عند الشهود** وادعى  
ماله ضمانه وقال الصاب كانت الدهن بخسة وانكره المالك **فالقول**  
**للصاب لا دكارة الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على عدم النجاسة**  
**ولو قتل رجلا وقال قتلته لردته او لقتله اى لم يسمع قوله** كيلا يؤدى  
الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كانا قتلنا لذلك وامر الدم عظيم

فلا

فلا يهيل بخلاف المال اقرار بزازيه **صدق قاض معزول بلا يمن قال لزيد**  
**اخذت منك الفاقضيت به اى بالالف ليكرودفعت اليه او قال قضيت**  
**يقطع يدك في حق وادعى زيد اخذه الف وقطعه اليد ظلمها واقر بكونها**  
**اى الاخذ والقطع في وقت قضائه وكذا الوزع فعله قبل التقليد وبعد العزل في**  
**الاصح** لانه اسند فعله الى حالة معهودة منافية للضمان فيصدق الا ان يبرهن  
زيد على كونها في غير قضائه فالتقاضى يكون مبطلا صدر شرعية فروع نقل  
في الاشياء عن بعض الشافعية اذا لم يكن للقاضى شيء في بيت المال فله اخذ عشر  
ما يتولى من اموال اليتامى والاوقاف وفي الخاتمة للمتولى العشر في مسئلة الطاحنة  
قلت لكن في النزازية كل ما يجب على القاضى والمفتى لا يحل لهما اخذ الاجر  
به كان كاج صغير لانه واجبه عليه وجواب المفتى بالقول وامر في الكتابة فيجوز  
لها على قدر كتبها لان الكتابة لا تلزمها وتامه في شروح الوهبانية وفيها قال  
وليس له اجر وان كان قاسما **وفي عصرنا** فالقول الاول ينصر **وجوز**  
**المفتى على كتب خطه** على قدره اذ ليس في الكتب يحصر **كتاب**  
**الشهادات** اخرها عن القضاء لانها كالوسيلة وهو  
المقصود **هي لغة خبر قاطع وشرعا اجارا وصدق لاثبات حق** فتح قلت  
فاطلاقها على الزور مجاز كاطلاق اليمين على الغموس **بلقط الشهادة في مجلس القاضى**  
ولو بلا دعوى كما في عتق الاممة وسبب وجوبها طلب ذى الحق او خوف فوت  
حقه بان لم يعلم بها ذى الحق وخاف فوته لزمه ان يشهد بلا طلب فتح شرطها  
احد وعشرون شرايط مكانها واحد وشرايط التحمل ثلاثة **العقل الكامل** وقت  
التحمل والبصر ومعاينة الشهود به الا فيما يثبت بالتسامع وشرايط الاداء سبعة  
عشر عشرة عامة وسبعة خاصة منها **القبض والولاية** فيشترط الاسلام والدرى  
عليه سلبا **والقدرة على التمييز** بالسمع والبصر بين المدعى والمدعى عليه ومن الشرايط  
عدم قرابة ولاد او زوجية او عداوة دينوية او دفع مفرم او جرم معتم كما سيحى  
**وركنها لفظ اشهد** لا غير لتضمنه معنى مشاهدة وقسم واجار الحال فكانه يقول  
اقسم بالله لقد اطلعت على ذلك وانا اجريه وهذه المعاني مفقودة في غيره  
فتعين حتى لو زاد فيما اعلم بطل للشك **وحكمها وجوب الحكم على القاضى بمقربها**  
**بعد التزكية** بمعنى افتراضه فورا الا في ثلاث قد منهاها **فلما تمتع** بعد وجود شرايطها  
انكر لتركه الفرض **واستحق العزل** لفسقه وعز لا كتاب ما لا يجوز شرعا ان يلغى  
وكفران لم يرد **الوجوب** اى ان لم يعتقدا قراضه عليه ابن ملك واطلق الكافي كفه  
واستظهر المص الاوله **ويجب** ادائها **بالطلب** ولو حكا كما مر لكن وجوبه بشرط

هذه الابيات من كتاب  
حسنة الشريعة في  
في سورة النور



سبعة مبسوطة في البحر وغيره منها عدالة قاص وقرب مكانه وعلمه بقبوله او  
بكونه اسرع فتولا وطلب المدعى لو في حق العبدان لم يوجد بدله اي بدل الشاهد  
لانها فرض كفاية تنعني لو لم يكن الاشاهد ان لتحل او ادا او كذا الكاتب اذا  
نعين لكن له اخذ الاجرة لا للشاهد حتى لو اركبه بلا عذر لم تقبل وبه تقبل الحديث  
الكرخي والشهود وجوز الثاني الاكل مطلقا وبه يفتي بحر واقره المص ويجب  
الاذا بلا طلب لو الشهادة في حقوق الله تعالى وهي كثيرة عد منها في الاشياء  
اربعة عشر قال وحتى اخذ شاهد الحبة شهادة بلا عذر فسق فتزد كطلاق  
امراة اي باينا وعقامة وتديروها وكذا اعتق عبد وتديروه شرح وهبانية وكذا  
الرضاع كما مر في بابه وهل يقبل جرح الشاهد حبة الظاهر نعم لكونه حقا  
لله تعالى اشياء فبلغ ثمانية عشر وليس لنا مدعي حبة الا في الوقف على المرجوح  
فليحفظ وستورها في الحدود ابتر حديث من ستر ستر فالاولى الکت الا المتهتك بحر  
والاولى ان يقول الشاهد في السرقة اخذ حيا الحق لا سرقة رعاية للستر ونصاها  
للزنا اربعة رجال ليس منهم ابن زوجها ولو علق عنتقه بالزنا وقع برجلين  
ولا حد ولو شهدا بعنتقه ثم اربعة بزناه محصنا فاعتقه القاضي ثم رجمه  
ثم رجع الكل ضمن الا ولا في قيمته لمولاه والاربعة دينته له ايضا لو وارثه وبقية  
الحدود فالقود منه اسلام كما ذكرنا لما لها لقتله بخلاف الاثني بحر ومثله ردة مسلم  
رجلان الا المعلق فيقع ولا يحد كما مر وللولاة واستهلال الصبي للصلاة عليه وللارث  
عندهما والشافعي واحد وهو ارجح فتح واليكارة وعيوب النساء فيما لا يطلع عليه  
الرجال امراة حرة مسلمة والتثتان اخوط والاصح يقول رجل واحد خلاصه وفي  
البرجندی عن الملقط ان المعلم اذا شهد منفردا في امر حوادث الصبيان تقبل  
شهادته انتهى فليحفظ ونصاها لغيرها من الحقوق سوا كان الحق مالا او  
غيره كنكاح وطلاق ووكالة ووصية واستهلال صبي ولولدارث رجلا  
الا في حوادث صبيان المكنب فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا فاستثنى  
عن التجنيس او رجل وامراة ولا يفرق بينهما لقوله تعالى فتذكر احديهما الاخرى  
ولم تقبل شهادة اربع بلا رجل لئلا يكثر خروجهن وخضهن الا يمة الثلاثة بالاموال  
وفوا بعهدها ولزم في الكل من المراتب الاربع لفظ استشهد بلفظ المضارع بالاجماع وكل مالا  
يشترط فيه هذا اللفظ كطهارة ما وروية هلال فهو اجبا ولا شهادة لقبولها والعدالة  
لوجوبه في الينا بيع العدل من لم يطمع عليه في بطن ولا فوج ومنه الكذب لخروجه  
من البطن لا لصحته خلافا للشافعي فلو قضى بشهادة فاسق نفذ وان ثم فتح الا  
ان يمنع منه اي من القضا بشهادة الفاسق الامام فلا ينفذ لما مرانه ثبقت و  
يتقيد بزمان ومكان وحادثة وقول معتقد حتى لا ينفذ قضائه باقوال ضعيفة

مطلب  
شاهد الحسية

وما في

وما في الفتنية والمجتهبي من قبول ذي المروة الصادق فقول الثاني بحر وضعفه  
الكمال بانه تعليل في مقابلة النص فلا يقبل واقره المصنف وهي ان على حاضر محتاج  
الشاهد الى الاشارة الى ثلاثة مواضع اعني الخصمين والشهود به لو عيننا لادينا  
وان على غايب كما في نقل الشهادة او ميت فلا يد لقبولها من نسبة الى جده فلا يلقى  
ذكر اسمه واسم ابيه وصناعته الا اذا كان يعرف بها اي بالصناعة لا بحالة بان  
لا يشاركه في امر غيره فلو قضى بلا ذكر الجحد نفذ فالمعتبر التعريف لا تكثير  
الحروف حتى لو عرف باسمه فقط او بلقبه وحده كفي جامع الفصولين وملتقط ولا  
يسأل عن شاهد بلا طعن من الخصم الا في حد وقود وعند طهائيسال في الكل  
ان جهل بحالهم بحر سرا وعلنا به يفتي وهو اختلاف زمان لانها كانا في القرون  
الرابع ولو اكتفى بالسرجان تجمع وبه يفتي سراجيه وكفي في التزكية قول المزي  
هو عدل في الاصح لثبوت الحرية بالدار درر يعني الاصل فيمن كان في دار  
الاسلام الحرية فهو بعبارته جواب عن النقض بالعبد وبدلته عن النقض  
بالعبد وبدلته عن النقض بالمحدود ابن كمال والتعديل من الخصم الذي لم يرجع  
اليه في التعديل لم يصح فلو كان مما يرجع اليه في التعديل صح بترديه والراد بتعديله  
تزكيته بقوله هم عدول زاد لكنهم اخطوا او نسوا او لم يزدوا ما قوله صدقوا  
او هم عدول صدقة فانه اعتراف بالحق فيقضي باقراره لا بالبينه عند الجحد  
اختيار وفي البحر عن التهذيب يحلف الشهود في زماننا المتعذر التزكية اذ  
المجهول لا يعرف المجهول واقره المص ثم نقل عن الصغيرية تقويمه للقاضي  
قلت ولا تنس ما مر عن الاشياء والشاهد له ان يشهد بما سمع او راي  
في مثل البيع ولو بالتعاطي فيكون من المزي والاقرار ولو بالكتابة فيكون مرئيا  
وحكم الحاكم والقصب والقتل وان لم يشهد عليه ولو مختفيا برى وجه  
المقضى ويفهمه ولا يشهد على محب بسماعه منه الا اذا تبين القابل بان  
لم يكن في البيت غيره لكن لو فسر لا تقبل درر او يرى شخصها اي القاييلة  
مع شهادة اثنين انها فلانة بنت فلان ابن فلان ويكفي هذا للشهادة على  
الاسم والنسب وعليه الفتوى جامع الفصولين فروع في الجواهر عن محمد لا ينبغي  
للفقهاء كتب الشهادة لان عند الاداء يغضهم المدعي عليه فيضروا اذا كان بين الخصمين  
الخطيين بان اخبر المدعي خطا اقرار المدعي عليه فانكر كونه خطه فاستكتب  
فكتب وبين الخطيين مشابهة ظاهرة على انها خط كاتب واحد لا يحكم عليه  
بالمال هو الصحيح وان افترى قارى الهداية بخلافه فلا يعول عليه واغا يعول  
على هذا الصحيح لان قاضي خان من اجل من يعتمد على تصحيته لذا ذكره المصنف  
هنا وفي كتاب الاقرار واعتمده في الاشياء لكن في شرح الوهبانية لو قال هذا

مطلب  
الشهادة على المدعي

مطلب  
يحلف الشهود

مطلب  
نحو القارى الهداية



خطي لكن ليس على هذا المالك ان كان الخط على وجه الرسالة مصدرا معنونا لا  
يصدق ويلزم بالمال ونحوه في الملتقط وقتاوى قارى الهداية فراجع ذلك ولا  
**يشهد على شهادة غيره ما لم يشهد عليه** وقيدته في النهاية بما اذا سمعته في غير  
مجلس القاضي فلو فيه جاز وان لم يشهد به شربلا لينة عن الجوهره ويخالفه بغير  
صدر الشريعة وغيره وقولهم لا بد من التحمل وقبول التحمل وعدم النهي بعد التحمل  
على الاظهر نعم الشهادة بقبول القاضي صحيحة وان لم يشهد بها القاضي عليه وقيدته  
ابن يوسف بمجلس القضاء وهو الاحوط ذكره في الخلاصة **كفى عدل واحد في اثني**  
**عشر مثيلة** على ما في الاشياء منها اخبار القاضي بافلاس المحيوس بعد المدة و  
**للتزكية** اي تزكية السر واما تزكية العلانية فشهادة اجماعا **وترجمة الشاهد** والخم  
**والرسالة والاشنان احوط** من القاضي الى المترك وجاز تزكية عبد وصبي  
ووالد وقد نظم ابن وهبان منها احد عشر نقاشا **هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ**  
**ويقبل عدل واحد في تقدم هـ** وجرح وتعديل وارث يقدر **هـ**  
**وترجمة والسلم هل هو جيد هـ** وافلاسه الارسال والعيب يظهر **هـ**  
**وصوم على ما سئ او عند علة هـ** وموت اذا للشاهدين بخير **هـ**  
**والتزكية للذمي تكون بالامانة في دينه ولسانه ويده وانه صاحب بقطة**  
فان لم يعرفه المسلمون سألوا عنه عدول المشرئين اختيار وفي الملتقط عدل  
نصراني ثم اسلم قبلت شهادته ولو سكر الذمي لا تقبل **ولا يشهد من رأى خطه**  
**ولم يذكرها اي الحادثة كذا القاضي والراوى** لمشابهة الخط للخط وجوازه  
لوف جوزه وبه ناخذ بحجج عن المبتغي **ولا يشهد احد بما لم يعاينه** بالاجماع الا في  
عشرة عشر على ما في شرح الوهبانية منها العتق والولاء عند الثاني والمهر  
على الاصح بزاريه **والنكاح والموت والدخول بزوجه** ولا يثبته القاضي  
**واصل الوقف** قبل وشرايطه على المختار كما ستر في بابيه واصله هو كلما تعلق به  
صحته **وتوقف عليه** والا فن شرايطه **فله الشهادة بذلك** اذا اخبر بها بهذه  
الاشياء **من يثق** الشاهد به من خبر جماعة لا يتصور طوايطهم على الكذب بلا شرط  
عدالة او شهادة عدلين الا في الموت فيكفي العدل ولو انشئ وهو المختار ملتي وفتح  
وقيدته شارح الوهبانية بان لا يكون المخبر منها كوارث وموصي له ومن في يده شيء  
سوى رقيق علم رقه **ويحبر عن نفسه** والا فهو كمنع ذلك ان تشهد به  
**انه له ان وقع في قلبك ذلك** اي انه ملكه والا لا ولو عاين القاضي ذلك  
جاز له القضاء فزاريه اي اذا ادعاه المالك والا لا **وان فسر الشاهد للقاضي**  
**ان شهادته بالتسامع او بما يثبت بالبرد** على الصحيح **الا في الوقف والموت**  
**اذا فسر او قال فيه** اخبرنا من نشق به تقبل على الاصح خلاصه بل في الصيرفية

مطل  
يكفي عدل واحد  
١٣٢

مطل  
سكرو الذمي يمنع شهادته

عن الخاتمة معني التفسير ان يقول شهادتنا لا نسمعنا من الناس اما لو قال لم نعاين  
ذلك ولكنه اشهر عندنا جازت في الكل وصحة شارح الوهبانية وغيره والله اعلم  
**باب القبول وعدمه** اي من يجب على القاضي قبول شهادته  
ومن لم يجب لاسيما يصح قبولها منه ولا يصح لصحة شهادة الفاسق مثلا كما حققه  
المصنف ليحجب يا شارح وغيره **تقبل من اهل الاقواء** اي اصحاب بدع لا تكفى  
كجبر وقد روي في خروج وتشبيهه وتعطيل وكل منهم اثني عشر فرقة قصارا  
اثني وسبعين **الا الخطائية** صنف من الروافض يرون الشهادة لشيعة  
ولكل من حلف انه يحق فردهم لا يبدعونهم بل لتهمة الكذب ولم يبق لذهبيهم ذكر حجر  
**ومن الذمي لو عدل في دينهم جوهره على مثله** الا في خمس مسائل على ما في الاشياء  
وتقبل باسلامه قبل القضا وكذا بعده لو بعقوبة كفود حجر **وان اختلفا ملة** كاليهود  
والنصارى والذمي على المتان **لا عكسه** ولا مرتد على مثله في الاصح **وتقبل منه**  
**على متان مثله مع اتحاد الدار** لان اختلاف داريهما يقطع الولاية كما يمنع التوارث  
**وتقبل من عدو بسبب الدين** لانها من الدين بخلاف الديونية فانه لا يومن  
من التقول عليه كما سيجي واما الصديق لصديقه فتقبل الا اذا كانت الصداقة متناهية  
بحيث يتصرف كل في مال الآخر فتاى المصنف معزيا لمعين الحكام **ومن مرتكب صغيرة**  
**بلا اضرار ان اجتبى الكباير** كلها وغلب صوابه على صغائره ذرر وغيرها قال  
وهو معنى العدالة وفي الخلاصة كل فعل يرفض المروءة والكرم كبيرة واقفه المصنف  
ابن الكمال قال ومتى ارتكب كبيرة سقطت عدالته **ومن اقلف** لو عذر والا لا  
وبه ناخذ بحجج والاستهزاء بشئ من الشرايع كفر ابن كمال **وحصى** واقطع وولد الزنا  
ولو بالزنا خلافا لما لك **وحشى** كانتى لوشكلا والا فلا اشكال **وعتيق لمعتقه**  
**وعكسه** الا لتهمة لما في الخلاصة شهدا بعد عتقهما ان الثمن كذا عند اختلاف  
بائع ومشتري لم تقبل لحجج النفع باثبات العتق **ولا حنيه وعمه ومن يحرم رضاعا**  
**او مصاهرة** الا اذا امتدت الحصومة وخاصم معه على ما في القنية وفي الخزانة تخاصم  
الشهود وللمدعى عليه تقبل لو عدل **ومن كافر على عبد كافر مولا مسلم او**  
**على وكيل حر كافر موكله مسلم لا يجوز عكسه** لقياسها على مسلم قصدا وسي في  
الاول فتمنا **وتقبل على ذمي ميت وصيه مسلم ان لم يكن عليه دين مسلم** حجر  
وفي الاشياء لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا تبعا كما مر او ضرورة في مسئلتين  
في الاوصاف شهد كافر انه ارصى الى كافر واحضر مسلما عليه حق للميت وفي التسب  
شهد ان النصراني ابن الميت فادعى على مسلم بحق وهذا استحسان ووجهه في  
الذرر **والعمال** للسلطان **الا اذا كانوا اعوانا على الظلم** فلا تقبل شهادتهم  
لغلبة ظلمهم كريس القرية والحجابي والصراف والمعرفون في المراكب والعرفا

مطل  
تقبل من الذمي على مثله



مطلوب  
يجل لعن شاهد  
على باطل

في جميع الاصناف ومحضر قضاة العهد والوكلاء المفتعلة والسكاك وضمان الجهات  
لنقاطعة سوق النجاسين حتى حل لعن الشاهد لشهادته على باطل فتح ونجس  
وفي الوهبانية امير كبير ادعى فشهد له عماله ونوابه ورعاياهم لا تقبل لكثرة الزايع  
لرب الارض وقيل اراد بالعمال المحترفين اي بحرفة لايقة به وهي حرفة ابايه واجداده  
والا فلا ضرورة له لو دينه فلا شهادة له لما عرف في حد العدالة فتح واقره المصنف  
لا تقبل من اعمى اي لا يقضى بها ولو قضى صح وعم قوله **مطلقا** ما لو عمى بعد  
الاداء قبل القضا وما جاز بالسماح خلافا للثاني واذا عدم قبول الشهادة الاخرى  
مطلقا بالاولى **ومرقد ومملوك** ولو مكاتب او مبعضا **وصبي** ومغفل ومجنون الا في  
حال صحته **الا ان يتحولا في الرق والتميز واديا بعد الحرية** ولو لمحتقه  
كما مر **وبعد البلوغ** وكذا بعد ابصار واسلام وتوبة فسق وطلاق زوجة  
لان المعتبر حال الاداء شرح تكلمه وفي البحر متى حكم برده لعلة ثم زالت فشهد  
بها لم تقبل الا اربعة عبد وصبي واعمي وكافر على مسلم واذا حال الكمال احد  
الزوجين مع الاربعة سهر **ومحدود في قدر** تمام الحد وقيل بالاكثر **وان تاب**  
بتكذيبه نفسه فتح لان الرد من تمام الحد بالنص والاستثناء منصرف لما يليه وهو  
واولئك هم الفاسقون **الا ان يجد كافر في القذف فيسلم** فتقبل وان ضرب  
اكثره بعد الاسلام على الظاهر بخلاف عبد حد فعتق لم تقبل **او يقيم** المحدود **بينه**  
**على صدقه** اما اربعة على زناه او اثنين على اقراره به كما لو برهن قبل الحد بحجر  
وفيه الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا المحدود بقذف والمعروف بالكذب وشاهد  
الزور ولو عدلا لا تقبل ابرام ملتقط لكن سيحى ترجيح فتبولها **وسجون في حادثة**  
تقع في السجن وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب ولا شهادة  
النساء فيما يقع في الحمامات وان مست الحاجة لمنع الشرع عما يستحق به السجن  
وملاعب الصبيان وحامات النساء فكان التفسير مضافا اليهم لا الى الشرع  
بما ذكره صغرى وشرب لاله لكن في الحاوي تقبل شهادة النساء وحدهن في  
القتل في الحمام بحكم الدية كيلا يهدد الدم انتهى فليتبينه عند الفتوى وقد مرنا  
قبول شهادة المعلم في حوادث الصبيان **والزوجة لزوجها وهولها** وجاز  
عليها الا في مسيلتين في الاشياء **ولو في عدة من ثلاث** لما في القنية طلقها  
ثلاثا وهي في العدة لم تنج شهادته لها ولا شهادتها له ولو شهد لها ثم تزوجها  
بطلت خاتبة فعلم منع الزوجة عند القضا لا التحمل او ادا **والفرع لاصله** وان  
علا الا اذا شهد الجد لابن ابنه على ابيه اشياء قال وجاز على اصله الا اذا شهد  
على ابيه لأمه ولو بطلا في ضرئها والام في نكاحه وفيها بعد ثمان ورق لا تقبل  
شهادة الانسان لنفسه الا في مسألة القاتل اذا شهد بعفو ولي المقتول فراجحها

وبالعكس  
فان كان له عدة من الاشياء  
فلا تقبل شهادته لها ولا شهادتها له  
ولو شهد لها ثم تزوجها  
بطلت خاتبة فعلم منع الزوجة  
عند القضا لا التحمل او ادا  
والفرع لاصله وان علا  
الا اذا شهد الجد لابن ابنه  
على ابيه اشياء قال وجاز  
على اصله الا اذا شهد على  
ابيه لأمه ولو بطلا في ضرئها  
والام في نكاحه وفيها بعد  
ثمان ورق لا تقبل شهادة  
الانسان لنفسه الا في مسألة  
القاتل اذا شهد بعفو ولي  
المقتول فراجحها

وبالعكس للثمة وسيد لعبد ومكاتبه والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما  
لانها لنفسه من وجه في الاشياء المتضمن ان يطعن بثلاثة برف وحد وشركة  
وفي فتاوى النسفي لو شهد بعض اهل القرية على بعض منهم بزيادة الخراج لا  
تقبل ما لم يكن خراج كل ارض معين اذ لا خراج للسايه وكذا اهل قرية شهدوا على  
صنيعة انها من قريتهم لا تقبل وكذا اهل سكة يشهدون بشئ من مصالح لو غير نافذة  
وفي النافذة ان طلب حقا لنفسه لا تقبل وان قال لا اخذ شيئا تقبل وكذا لو وقف  
المدرسة انتهى فليحفظ **والاجير الخاص لم تاجر** مسانمة او مشاهرة او الخادم  
او التابع او التلميذ الخاص الذي يعد ضررا لستاده ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه  
درر وهو معنى قوله عليه السلام لا شهادة للقانع باهل البيت اي الطالب معاشه  
منهم من القنوع لان القناعة ومفاده قبول شهادة المتاجر والاستاذ له **ومختل**  
بالفتح من **يفعل الردى** وبوقى واما بالكسر فالتكسر المتكسر في اعضائه وكلامه خلقة  
فتقبل بحجر **ومخنية** ولو لنفسها الحرمه رفع صوتها درر وينبغي تقييده بحدوثها  
عليه ليظهر عند القاضي كما في مدر من الشرب على اليهود كره الواقي **ونابجة في مصيبة**  
**غيرها** باجس درر وفتح زاد العين فلو في مصيبتها تقبل وعمله الواقي بزيادة  
اضطرابها وانسلاب صبرها واختيارها فكان كالشرب للتدراوى **وعد وبسبب**  
**الدين** جعله ابن الكمال عكس الفرع لاصله فتقبل له لاهليه واعتمده الوهبانية  
والحبيبة فتبولها ما لم يفسق بسببها قالوا والحقد فسق للتمى عنه وفي الاشياء في ثمة  
قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال ولو العداوة للدنيا لا تقبل سوا شهد على عدوه او  
غيره لانها فسق وهو لا يتجزى وفي فتاوى المصنف لا تقبل شهادة الجاهل على العالم الفسقة  
بتركه ما يجب تغلبه شرعا فينبذ لا تقبل شهادته على مثل وغيره ولما كره تفرقه على تركه  
ذاك ثم قال والعالم من يتخرج المعنى من التركيب كما يحق بحق وينبغي **ومجاز في كلامه**  
او يحلف فيه كثيرا او اعتاد شتم اولاده او غيرهم لانه معصية كبيرة كترك زكاة او حج  
على رواية فورية او ترك جماعة او جمعة او اكل فوق شبع بلا عذر وخروج لفرجة  
قدوم امير وركوب بحر وليس حريز وبول في سوق او الى القبلة او شتم او قهر  
وطغيلي ومخنة ورقاص وشتم الدابة وفي بلادنا يشتمون بايع الدابة فتح  
وغيره وفي شرح الوهبانية لا تقبل شهادة البخيل لانه لخبلة يستقصي فيما يفرض  
للناس في اخذ زيادة على حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة الاشراف من اهل العراق  
لتعصبهم ونقل المصنف عن جواهر الفتاوى ولا من انتقل من مذهب ابي حنيفة الى مذهب  
الشافعي قال وكذا بايع الاكفان والحنوط لتمينه الموت وكذا الدلال والوكيل لوبا ثبات  
النكاح اما لو شهد انها امراته تقبل والحيلة انه يشهد بالنكاح ولا يذكر الوكالة بزيادة  
وقسهيل واعتمده قدرى افندي في واقعة وذكره المصنف اجارة معينه معزيا

مطلوب  
لا تقبل شهادة الجاهل  
على العالم  
مطلوب  
تفسير العالم

مطلوب  
لا تقبل شهادة البخيل



مطلوب  
لا تقبل شهادة  
الدلائل

للبرازيه وملخصه انه لا تقبل شهادة الدلائل والصكاكين والمحضرين والوكلاء المقعولة  
على ابوابهم ونحوه في فتاوى مرید زاده وفيها وصي اخرج من الوصاية بعد قبولها  
لم تجز شهادته للميت ابرا وكذا الوكيل بعد ما اخرج من الوكالة ان خاصم اتفاقا  
والافكذ لك عند ابي يوسف **ومد من الشرب** لغير الخمر لانه بقطره منها يتركب  
الكبيرة فتد شهادته وما ذكره ابن الكمال غلط كما حره في البحر قال وفي غير  
الخمر يشترط الادمان لان شربه صغيرة وانما قال **على الله** ليخرج الشرب للتراوي  
فلا يسقط العدالة لشبهة الاختلاف صدر شرعيه وابن كمال **ومن يلعب بالصبيان**  
لعدم مروقه وكذا غالبا كمال **والطبوبر** الا اذا امسكها للاستيناس فيباح الا ان  
يتجرعها غيره فلا لاكله للمحرام عيتي وعنايه **والطبوبر** وكل له وشييع بين الناس  
كالطناير والمراير وان لم يكن شييعا نحو الحرا وضرب القصب فلا الا اذا فحش  
بان يرقصون به خائنه لدخوله في حد الكبائر تجز **ومن يغني للناس** لانه  
يجعهم على كبره هدايه وغيرها وكلام سعدى افندي يفيد تقييده بالاجرة  
فتأمل واما المغني لنفسه لدفع وحشته فلا بأس به عند العامة عنايه وصحيه  
العيني وغيره قال ولوفيه وعظ وحكمة فجايز اتفاقا ومنهم من اجازه في العرس كاجاز  
ضرب الدف فيه ومنهم من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا انتهى وفي البحر والذهب  
حرمة مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية انه كبره ولونقه واقره المص قال  
ولا تقبل شهادة من يسمع الغنا او يجلس مجلس الغنا زاد العيني او يجلس الفجور والشرب  
وان لم يسكر لان اختلافه بهم وتركه الامر بالمعروف يسقط عدالته **او يترك ما يحسد**  
**به** للفسق ومراده من يترك كبره قاله المص وغيره **او يدخل المحام بغير ازار**  
لانه حرام **او يلعب ببرد** او طاب مطلقا قمارا ولا اما الشطرنج فلشبهة الاختلاف  
بشرط واحد من ست فلذا قال **او يقام بشرط** **او يترك به الصلاة** حتى يفوت  
وقتها **او يحلف عليه كثيرا** **او يلعب به على الطريق** **او يذكر عليه فسقا** اشباه  
او يداوم عليه ذكره سعدى افندي معزيا للكا في والمراج **او ياكل الربا** قيدوه  
بالشهرة ولا يخفى ان الفسق يمنعها شرعا الا ان القاضي لا يثبت ذلك الا بعد ظهوره  
له فالكل سوا تجز فليحفظ **او يبزل** **او ياكل على الطريق** وكذا كل ما يخل بالمرؤة  
ومنه كشف عورتها ليستنجي من جانب البركة والناس حضور وقد كثر في زماننا  
فتج **او يظهر سب السلف** لظهور فسقه بخلاف من يخفيه لانه فاسق مستور  
عيتي قال المص وانما قيدنا بالسلف بتعال الكلام والا لا لاولي ان يقال سب مسلم  
لسقوط العدالة بسب المسلم وان لم يكن من السلف كما في السراج والنهاية وفيها الفرق  
بين السلف والخلف ان السلف الصالح الصدر الاول من التابعين منهم ابو حنيفة والخلف  
بالفتح من بعدهم في الخير وبالسكون في الشر تجز وفيه عن العناية عن ابي يوسف لا يقبل

شهادة

شهادة من سب الصحابة واقبلها ممن يتبرأ منهم لانه يعتقد دينه وان كان على باطل فلم يظهر  
فسقه بخلاف الساب **شهادة ان اباها اوصى اليه فان ادعاه صحت** شهادته بالخنا  
كشهادة داني الميث ومديونيه والموصي لهما ووصية لثالث على الايض وان انكر لان  
القاضي لا يملك اجارا احد على قبول الوصية عيتي **كما لا تقبل لو شهد ان اباها الغائب**  
**وكله يقبض ديونه** **واذ عى الوكيل وانكر** والفرق ان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن  
الغائب بخلاف الوصي **شهد الوصي** اي وصي الميت **بحق للميت** بعد ما عزل له القاضي عن  
الوصاية ونصب غيره او بعد ما دركت الورثة **لا تقبل** شهادة للميت في ماله او غيره  
**خاصم** **او لا لحلول الوصي محل الميت** ولذا لا يملك عزل نفسه بلا عزل قاض وكان كالميت  
نفسه فاستوى خصامه وعدمه بخلاف الوكيل فلذا قال **ولو شهد الوكيل بعد عزله**  
**للوكل ان خاصم** في مجلس القاضي ثم شهد بعد عزله **لا تقبل** اتفاقا للتممة **والا**  
**قبلت** لعدمها خلا فاللثاني فجعله كالوصي سراج وفي فسامته ان يبلغ كل من صار خصما  
في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان بغرضه ان يصير خصما ولم ينتصب خصما  
بعد تقبل وهذا في الاصلان متفق عليهما ونظامه فيه قيدنا بمجلس القاضي لانه  
لو خاصم في غيره عزله قبلت عندها كما لو شهد في غير ما وكل فيه او عليه جامع  
الفتاوى وفي البرازيه وكله بالحضومة عند القاضي في خاصم المطلوب بالف درهم عند  
القاضي ثم عزله فشهد ان لوكله على المطلوب مائة دينار تقبل بخلاف ما لو وكله عند غير  
القاضي وتامه فيها كما قبلت عندها خلا فاللثاني **شهادة اثنين بدين على الميت**  
**لرجلين** ثم شهد المشهود لهما **للشاهدين بدين على الميت** لان كل فريق يشهد بالدين  
في الذمة وهي تقبل حقوقا شتى فلم تقع الشركة له في ذلك بخلاف الوصية بغير عيت  
كما في وصايا الجمع وشروحه وسجئ ثمة **وكشهادة صبيين لو ادرك كبير على اجنبي في غير**  
**مال الميت** فانها مقبولة في ظاهر الرواية كما لو شهد الوصيان على اقرار الميت بشئ معين  
لو ادرك بالغ تقبل من زاده ولو شهد في ماله اي الميت خلا فالهما ولو صغير لم تجز اتفاقا  
وسجئ في الوصايا كما لا تقبل **الشهادة على جرح** بالفتح اي فسق **مجرد** عن اثبات حتى الله  
تعالى او للعبد فان فضمنته قبلت والا لا تقبل **بعد التقدير** ولو قبله قبلت اي الشهادة  
بل الاخبار ولو من واحد على الجرح المجرد وكذا اعتمده المص تبع لما قرره صدر الشريعة  
واقره من لا خسرو وادخله تحت قولهم الدفع اسهل من الرفع وذكر وجهه والطلاق است  
الكل ردوها تبع العامة الكتب وذكر وجهه وظاهر كلام الوافي وعزى زاده الميل اليه وكذا  
المفتي في حيث قال وفيه ان القاضي لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن يترك الشهود سرا  
وعلنا فان عدلوا قبلها وعزاه للمضرات وجعله الرجعي على قولها لا قوله فتنه **مثل**  
**ان يشهدوا على شهودهم** **على الجرح** المفرد **باختصاص** **فسقة** **او زنا** **او اكله**  
**الربا** او شرية الخمر **او على اقرارهم** **انهم شهدوا** **وايزورا** **وانهم اجروا** في هذه الشهادة

مطهر  
في الجرح



لا يقبل بجمع المجرور بعد التعديل

اوان المدعى مبطل في هذه الدعوى اوانه لا شهادة لهم على المدعى عليه في هذه  
الحادثة فلا تقبل بعد التعديل بل قبله درر واعتمده المص وتقبل لو شهدوا على  
الرجح المركب كاقرار المدعى بنفسهم او اقاربه بشهادتهم بغير او بانه استأجرهم  
على هذه الشهادة او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه الحق عيني  
او انهم عبيد او محدودون بقذف اوانه ابن المدعى او ابوه عنانية او قاذف  
والمقذوف يدعيه او انهم زناوا وصفوه او سرخوا منى كذا وبينه او شربوا  
الخمر ولم يتقادم العهد كما سرف بابه او قتلوا النفس عمدا عيني او شركا المدعى  
اي والمدعى مال اوانه استأجرهم بكذا لها الشهادة واعطاهم ذلك مما كان  
في عنده من المال ولو لم يقبله لم تقبل لدعواه الاستيجار لغيره ولا ولاية له  
عليه اواني صاحبهم على كذا ودفعته اليهم اى رشوة والا فلا صلح بالمعنى  
الشعري ولو قال ولم ادفعه لم يقبل على ان لا يشهدوا على ذلك زورا وقيد  
شهدوا زورا وانا اطلب ما اعطيتم وانما قبلت في هذه الصور لا نها حق الله  
والعبد فثبت الحاجة لحياتها **شاهد عدل فلم يبرح** عن مجلس القاضى ولم يطل  
المجلس ولم يكلبه الشهود له حتى قال وهيت اخطأت بعد شهادتي ولا مناقضة  
قبلت شهادته بجميع ما شهد به لوعدا ولو بعد القضاء وعليه الفتوى خاتمة وبحر  
قلت لكن عبارة المتلقى تقتضى قبول قوله او هيت وانه يقضى بما بقى وهو مختار  
السرعى وغيره وظاهر كلام الاكل وسعدى ترجيح فتية وتبصر وان قاله الشاهد  
بعد قيامه عن المجلس لا تقبل على الظاهر احتياطا وكذا لو وقع الغلط في بعض  
الحدود او النسب هداية بينة انه اى المخرج مات من الجرح اولى من بينة  
الموت بعد البرء ولو اقام اوكيا المقتول بينة على ان زيدا جرحه وقتله  
واقام زيد بينة على ان المقتول قال ان زيدا لم يجرحنى ولم يقتلنى فبينة  
زيد اولى من بينة اوكيا المقتول مجمع الفتاوى وبينه الغبن من يتيم  
بلغ اولى من بينة كون القيمة اى قيمة ما استواه من وصيه في ذلك الوقت مثل  
التمن لانها تثبت امر زيدا ولا بينة الفساد ارجح من بينة الصحة درر خلافا  
لما في الوهبانية اما بدون البينة فالقول بمدعى الصحة متينة وبينه كون المتوفى في نحو  
تدبير او خلع او حضومة ذا عقل اولى من بينة الورثة مثلا كونه مخلوط  
العقل او مجنونا ولو قال الشهود لا ندرى اكان في صحة او مرض فهو على المرض  
ولو قال الواحد كان يهدى يصدق حتى يشهد انه كان صحيح العقل بنزاهة  
وبينة الاكراه في اقراره اولى من بينة الطوع ان ارخا واتخذ تاريخها فان اختلف  
اول يومها فبينة الطوع اولى ملتقط وغيره واعتمده المص وابنه وعزمى زاده  
فروع بينة الفساد اولى من بينة الصحة شرح وهبانية وفي الاشياء اختلف

المتبايعان

المتبايعان في الصحة والبطلان فالقول بمدعى البطلان وفي الصحة والفساد لم مدعى  
الصحة الا في مسألة الاقالة وفي الملتقط اختلفا في البيع والرهن فالبيع اولى باختلاف  
في البتات والوفاء والوفاء اولى استحسانا شهادة فاصرة يتمها غيرهم تقبل كان شهيدا  
بالدار بلا ذكر انها في يد الخصم فشهد به آخران او شهدا بالملك في الحدود واخرات  
بالحدود او شهدا على الاسم والنسب ولم يعرفا الرجل بعينه فشهدا آخران انه المسمى  
به درر شهدا واحد فقال البا فون نحن نشهد كشهادته لم تقبل حتى يتكلم كل  
شاهد بشهادته وعليه الفتوى شهادة النفي المتواتر مقبولة الشهادة اذا  
بطلت في البعض بطلت في الكل الا انهما في عبد بين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان  
عليهما بالعتق قبلت في حق النصراني فقط اشياء قلت وزاد محشيا خمسة اخرى  
معزية للبرازية باب **الاختلاف في الشهادة** مبنى هذا الباب  
على اصول مقررة منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوق  
تعالى ومنها ان الشهادة بالكثير من المدعى باطلة بخلاف الاقل للاتفاق فيه ومنها  
ان الملك المطلق ازيد من المقيد لثبوته من الاصل والملك بالسبب مقتصر على وقت  
السبب ومنها موافقة الشهادتين لفظا ومعنى وموافقة الشهادة الدعوى معنى  
فقط ويستصح **تقدم ان الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها** لتوقفها على  
مطابقتها ولو بالتوكيل بخلاف حقوق الله لوجوب اقامتها على كل احد فكل احد خصم  
فكان الدعوى موجودة فاذا وافقتها اى وافقت الشهادة الدعوى قبلت والا فوافقتها  
لا تقبل وهذا احد الاصول المتقدمة **فلو ادعى ملكا مطلقا فشهد به بسبب** كشراء  
وارث قبلت لكونها با لاقل ما ادعى فتطابق معنى كما مر وعكسه بان ادعى بسبب  
وشهدا بمطلق لا تقبل لكونها بالاكثير كما مر قلت وهذا في غير دعوى ارث وشناج  
وشرا من مجهول كما بسطه الكمال واستثنى في البحر ثلاثة وعشرين وكذا يجب مطابقة  
الشهادتين لفظا ومعنى الا في اثنين واربعين مسألة ببسطة في البحر وزاد ابن  
المصر في حاشيته الاشياء ثلاثة عشر اخر تركها خشية التطويل بطريق الوضع لا النقص  
واكتفيا بالموافقة المعنوية وبه قالت الثلاثة ولو شهد احدهما بالنكاح والاخر  
بالتزويج قبلت لاتحاد معناهما وكذا الهبة والعطية ونحوهما ولو شهد احدهما  
بالف والاخر بالفين او مائة وما يتين او طفلة وطفلتين او ثلاث ردت لاختلاف  
المعنيين كما لو ادعى غصبا او قتل فشهدا احدهما بالآخر بالاقرار به لم تقبل  
ولو شهدا بالاقرار به قبلت وكذا لا تقبل في كل قول جمع مع فعل بان ادعى الفا  
فشهدا احدهما بالدفع والاخر بالاقرار بها لا تسمع للجمع بين قول وفعل فنيه الا اذا  
اتحد اللفظا كشهادة احدهما ببيع او فرض او طلاق او عتاق والاخر بالاقرار به  
فتقبل لاتحاد صيغة الانشاء والاقرار فانه يقول في الانشاء بعت واقرضت وفي

مدعى صحة الوفاء او المدعى بفساد

قال العلامة الشيخ محمد الغفر بالله في شرح المحرر والمأه بالموافقة  
مواذقة الشهادة المدعى بالموافقة  
او كونه المشهود به اقل من المدعى  
به بخلاف ما اذا كان اكثر كذا  
في فتح القدر واطلاق الموافقة  
ولم يقدرها باللفظ والمعنى كما  
في الموافقة بين الشاهد وبين المقيد  
عدم التماثل وان الموافقة  
معنى كافي فلو ادعى الغصب  
او القتل وشهدا باقرار المدعى  
عليه بذلك تقبل ولو شهد  
احدهما بالغصب والاخر  
والاخر بالقرار به لا تقبل

ومدعى السر والود كذا في شرح  
الشرايين والشرايين  
عليه الشراء سند شهر تقبل  
القلب لا شرح محنية



الاقراء كنت بعت واقرضت فلم يمنع القبول بخلاف شهادة احدىهما بقتله عمدا بسيف  
والاخر به بسكين لم تقبل لعدم تكرار الفعل بتكرار الالة محيطه وشرب لاله **وتقبل على الف في**  
شهادة احدىهما بالف والاخر بالف **وماية ان ادعى المدعى الاكثر الاقل الا ان يوفق**  
باستيفاء او اقرار ابن كمال وهذا في الدين وفي العين **تقبل على الواحد كما لو شهد**  
**واحد ان هذين العبدين له واخر ان هذا له** قيلت على العبد الواحد الذي اتفقا  
عليه اتفاقا **درو في العقد لا تقبل مطلقا** سواء كان المدعى اقل المالين او اكثرهما عرى  
زاده ثم فرع على هذا الاصل بقوله **فلو شهد واحد بشرا وعبد او كتابته على الف**  
**واخر بالف وخمسائة ردت** لان المقصود اثبات العقد وهو يختلف باختلاف البدل  
فلم يتم العدد على كل حال ومثله العتق بمال والصلح عن قود والرجوع والخلع ان  
ادعى العبد والقاتل والراهن والمرأة لف ونشر مرتب اذ مقصودهم اثبات العقد  
كما مر وان ادعى الاخر كالمولى مثلا **فكدر عوى الدين** اذ مقصودهم المال فتقبل على الاقل ان  
ادعى الاكثر كما مر **والاجارة كالبيع** لو في اول المدة للحاجة لاثبات العقد وكلا دين بعد  
لو ادعى المدعى الموجه ولو المستاجر فدعى عقدا اتفاقا **وصح الكتاب** بالاقل اي بالف  
مطلقا **استخانا** خلافا لهما **ولزمه في صحة الشهادة الجبر** بشهادة اثنان بان يقول مات  
وتركه حيا ثانيا للمدعى **الا ان يشهدا بملكه** عند موته او يريه او يري من يقوم مقامه كتابا  
ومستعير وغاصب ومودع فيغني ذلك عن الجبر لان الايدي عند الموت تنقلب بيد  
ملك بواسطة الضمان فاذا ثبت الملك ثبت الجبر ضرورة **ولا بد مع الجبر المذكور**  
**من بيان سبب الوراثه وبيان انه اخوه لاييه وامه** او لاحدهما ونحو  
ذلك ظهيره وبقي شرط ثالث **وهو قول الشاهد لا وارث** او لا اعلم له وارثا  
**غيره** ورابع وهو ان يدرك الشاهد الميت والابنا طلة لعدم معانية السبب ذكرهما  
البرازي وذكر اسم الميت ليس بشرط وان شهدا بيد حتى سواء قال **لا اشد شهرا** او لا  
ردت لقيامها بمجهول لتتوعد يد الحى بخلاف ما لو شهدا **انها كانت ملكه** وافر  
المدعى عليه بذلك او شهدا **انها كانت ملكه** وافر  
للمدعى لمعومية الاقرار وجهالة القرينة لانها تبطل الاقرار والاصل ان الشهاده  
بالملك المقضى مقبولة لا باليد المنقضية لتتوعد اليد لا الملك بزايه ولو اقر انه كان  
بيد المدعى بغير حق هل يكون اقرار له باليد المقضى به نعم جامع فضولين **فدرو**  
شهد بالف وقاد احدىهما قضى خمسمائة قيلت بالف الا اذا شهد معه آخر ولا يشهد  
من علمه حتى يقر المدعى به شهدا بسرقة بقره واختلاف في لونها قطع خلافا لهما **ولم يظفر**  
صد الشريعة قولهما وهذا اذا لم يذكر المدعى لونها ذكره الذي يلحق ادعى المدعيون الايصال  
متفرقا وشهدا به مطلقا او حمله لم تقبل وهما ينيه شهدا في دين الحى بانه كان عليه كذا  
تقبل الا اذا سالها الخصم عن بقائه الآن فقال لا تدري وفي دين الميت لا تقبل مطلقا حتى

يقولا

يقول مات وهو عليه **بجرح قتل** ويخالفه ما في معين الحكام من ثبوته بمجرد بيان سببه  
وان لم يقول مات وعليه دين انتهى والاختياط لا يخفى ادعى ملكا في الماضي وشهدا به في  
الحال لم تقبل في الاصح كما لو شهدا بالماضي ايضا جامع فضولين **باب الشهادة**  
**على الشهادة هي مقبولة** وان كثرت استخانا في كل حق على الصحيح **الا في حد وقود لسقوطها**  
بالشبهة وجاز الاشهاد مطلقا لكن لا تقبل الا بشرط **تقذر حضور الاصل بموت** اي موت  
الاصل وما نقله القهستاني عن قضائ النهاية فيه كلام فانه نقله عن الخائنة عنها  
وهو خطأ والصواب ما هنا **او مرضا وسعرا** واكتفى الثاني بغيثته بحيث يتعذر ان  
يبين باهله واستخانة غير واحد وفي القهستاني والسراجية وعليه الفتوى واقره  
المصنف **او كون المرأة مخدرة** لا تتخاطب الرجال وان خرجت لحاجة وحمام فتيه وفيها  
لا يجوز الاشهاد لسلطان وامير وهل يجوز لمحجوس ان من غير حاكم الخصومة نعم ذكره  
المصنف الوكالة وقوله **عند الشهادة** عند القاضي قيد لكل لاطلاق جواز الاشهاد لا  
الا اذا كان كاترا وبشرط **شهادة عدد** نصاب ولورجلا وامراتين وما في الحاوي غلط  
يجر عن كل اصل ولو امرأة **لانها يفر فرعى هذا وذاك** خلافا للشافعي وكيفيتها ان يقول  
الاصل مخاطبا للفرع ولو ائنه **يجزى** اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا ويكفي سكوت  
الفرع ولورده ارتد فتيه ولا ينبغي ان يشهد على شهادة من ليس بعدل عنده حاوي  
ويقول الفرع **اشهد ان فلانا اشهد في على شهادته بكذا** وقال **اشهد على شهادتي**  
**بذلك** هذا اوسط العبارات وفيه خمس شينات والاقتصر ان يقول **اشهد على شهادتي**  
بكذا ويقول الفرع **اشهد على شهادته بكذا** وعليه فتوى السرخسي وغيره ابن كمال وهو الاصح  
كما في القهستاني عن الزاهدي **ويكفي تعديل الفرع لاصله** ان عرف الفروع بالعدالة والا  
لزم تعديل الكل كما يكفي تعديل احد الشاهدين صاحبه في الاصح لان العدل لا يتهم مثله وان  
سكت الفرع عنه **نظر القاضي في حاله** وكذا لو قال لا اعرف حاله على الصحيح شربلا لية  
وشرح الجمع وكذا لو قال ليس بعدل على ما في القهستاني عن المحيط فتنبه **وتبطل شهادة الفرع**  
بامور ينهيهم عن الشهادة على الاظهر خلاصه وسيجي متنا ما يخالفه ونجروج اصله  
عن اهليتها الفسق وخرس وعمى **وبافكار اصله الشهادة** كقولهم ما لنا شهادة اولم  
نشهدهم او اشهدناهم وغلطنا ولو سئلوا فسكتوا قبلت خلاصه **شهدا على شهادة اثنين**  
**على فلانة بنت فلان** الفلاني وقال **الاخرا** انما يعرفها **وإذا المدعى بامراة لم يعرف انها هي**  
فيل له هات شاهدين انها هي فلانة ولو مقره ومثله **الكتاب الحكمي** وهو كتاب القاضي  
او القاضي لانه كاشهادة على الشهادة فلو جاء المدعى برجل لم يعرفه كلف اثبات انه هو  
ولو مقر الاحتمال التزوير ويجزى ويلزم مدعى الاشتراك البيان كما بسطة قاضي خان **ولو**  
**قالا فيها التقييمية لم يجز حتى ينسباها الى اخذها كجرها** ويكفي نسبتها لزوجها والمقصود  
الاعلام اشهد على شهادته **مترناها** عنها لم يصح اي نهيته فله ان يشهد على ذلك



درر واقره المص هنا لكنه قد تم جميع خلافه عن الخلاصة كما قرأنا شهادته على شهادة مسلمين  
 كما قرأ على كافر لم تقبل كذا شهادتهما على القضاة كما قرأنا وقبول شهادة رجل على  
 شهادة أبيه وعلى قضا أبيه في الصحيح درر خلافا للملتقط من ظهور أنه شهد بزور  
 بأن قرأ على نفسه ولم يدع سهوا أو غلطا كما حرره ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبدنية  
 لأنه من باب النفي عزربا للشهيد وعليه الفتوى سراجيه وزاد اضربه وجسه مجمع  
 وفي البحر وظاهر كلامهم أن للقاضي أن يستخيم وجهه إذا رآه سياسة وقيل إن رجع مصر  
 ضرب إجماعا وإن تأييدا لم يعزربا إجماعا وتقويض مدة توقيته لرأي القاضي على الصحيح لو  
 فاسقا ولو عدلا أو مستورا لا تقبل شهادته **ابدا قل** وعن الثاني تقبل وبه يفتي  
 عيني وغيره **باب الرجوع عن الشهادة هو أن يقول رجعت عما**  
**شهدت به ونحوه فلو أنكرها لا يكون رجوعا والرجوع شرطه مجلس القاضي**  
 ولو غير الأول لأنه فسخ أو توبة وهي بحسب الجنائية كما قال عليه السلام السرا بالسر  
 والعلائية بالعلانية **فلو ادعى المتهود عليه رجوعا عند غيره وبزهره** أو أراد عينيها  
 لا تقبل لنسب الدعوى بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه إياها ملتقى أو برهن  
 أنها اقرا برجوعها عند غير القاضي قبل وجعل انشا الحال ابن مالك **فإن رجعا قبل**  
**الحكم بها سقطت ولا ضمان** وعزربا ولو عن بعضها لأنه فسق نفسه جامع الفضولين  
 وتبعده لم يفسخ الحكم **مطلقا** الترجمة بالقضا بخلاف ظهور الشاهد عبد الواحد  
 في قذف فإن القضا يبطل ويرد ما أخذ وتلزم الدية لو قضا صا ولا يضمن الشهود لما  
 مر أن الحاكم إذا أخطأ فالفرم على القضي له شرح نكته **وضمن ما ألتفاه للمشهدود**  
 عليه لتضمنها تعديا مع تغذر تضمين المباشر لأنه كالمجاء إلى القضا قبض المدعي المال أو لا  
 به يفتي بحر وبزاريه وخلاصة وخزانة المفتيين وقيد في الوقاية والكترو والدرر والملتقى  
 بما إذا قبض المال لعدم الائتلاف قبله وقيل إن المال عينا فكل الأول وإن دينا فكل الثاني واقره  
 القهستاني والعبرة فيه لمن بقي من الشهود **لا من رجع** فإن رجع أحدها ضمن النصف  
 وإن رجع أحد ثلاثة لم يضمن وإن رجع آخر ضمن النصف وإن رجعت امرأة من  
 رجل وامرأتين ضمن الربع وإن رجعتا فالنصف وإن رجعت ثمان نسوة من  
 رجل وعشر نسوة لم يضمن فإن رجعت أخرى ضمن التسع **وبعد** لبقا ثلاثة أرباع  
 النصاب فإن رجعوا فالفرم بالأسداس وقالوا عليهم النصف كما لو رجعت فقط ولا  
 يضمن راجع في النكاح شهدتهم مثلها أو أقل إذا ائتلاف بعوض كالاتلاف وإن  
 زاد عليه ضمنها لو هي المدعية وهو المنكر عزربا زاده ولو شهدا بأصل النكاح  
 بأقل من مهر مثلها فلا ضمان على العقد لتغذر الما ثلثة بين البضع والمال بخلاف  
 ما لو شهدا عليها بقبض المهر وبعضه ثم رجعا ضمنها لها لا تلا فمها المهر **وضمن**  
 في البيع والشرا ما نقص عن قيمة المبيع لو الشهادة على البايع أو زاد لو الشهادة على

مطل  
للقاضي فعل السياسة

مطل  
خطا الحاكم

المشترى

المشترى للاتلاف بلا عوض ولو شهدا بالبيع وينقد الثمن فلو في شهادة واحدة ضمننا  
 القيمة ولو في شهادتين ضمننا الثمن عيني ولو شهدا على البايع بالبيع بالبيع إلى  
 سنة وقيمتها ألف فإن شأ ضمن الشهود قيمته جالا وإن شأ أخذ المشتري  
 إلى سنة وأيا ما اختار برى الآخر وتامه في خزانة المفتيين وفي الطلاق قبل  
 وطئ وخلوة ضمننا نصف المال المسمى أو المتعة إن لم يسم ولو شهد أنه طلقها  
 ثلاثا وأخران أنه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعوا فضمن نصف المهر  
 على شهود الثلاث لا غير المحرمة الغليظة ولو بعد وطئ أو خلوة فلا ضمان  
 ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول وأخران بالدخول ثم رجعوا ضمن شهود الدخول ثلاثة  
 أرباع المهر شهود الطلاق ربعه اختيار ولو شهدا بعق فرجعا ضمننا القيمة  
 لمولاه مطلقا ولو معسرين لأنه ضمان اتلاف والولا للمعتق لعدم تحول العتق إليهما  
 بالضمنان فلا يتحول الولا هدييه **وفي التدبير ضمنا ما نقصه** وهو ثلث قيمته ولو  
 مات المولى عتق من الثلث ولزمها بقية قيمته وتامه في البحر وفي الكتابة يضمنان  
 قيمته كلها وإن شأ اتبع الكاتب ولا يعتق حتى يردى ما عليه اليها وتصدق بالفضل  
 والولا لمولاه ولو عجز عاد لمولاه ورد قيمته على الشهود وفي الاستيلاء يضمنان نقصان  
 قيمتها بأن تقوم قنة وام ولد لوجاز بيعها يضمنان ما بينهما فإن مات المولى عتقت  
 وضمننا بقية قيمتها امة للورثة وتامه في العيني وفي القضا من الدية في مال الشاهد  
 ورثاءه ولم يفتى بعدم المباشرة ولو شهدا بالعفو لم يضمنان لأن القضا من ليس بمال اختيار  
 وضمن شهود الفرع برجوعهم لا إضافة التلف إليهم لا شهود الأصل بقولهم بعد  
 القضا لم تشهد الفرع على شهادتنا أو شهدناهم وغلطنا وكذا لو قالوا رجعنا  
 عنها لعدم اتلافهم ولا الفرع لعدم رجوعهم **ولا اعتبار بقول الفرع** بعد الحكم  
 كذب الأصول أو غلطوا فلا ضمان ولو رجع الكل ضمن الفرع فقط وضمن الزكون ولو  
 الدية بالرجوع عن التزكية مع علمهم بكونهم عبيدا خلافا لهما أمام الخطا فلا إجماعا  
 بحر وضمن شهود التعليق قيمة القن ونصف المهر لو قبل الدخول لا شهود الإحصان  
 لأنه شرط بخلاف التزكية لأنها علة والشرط ولو وجد على الصحيح عيني قال وضمن شاهدا  
 الإيقاع لا التفويض لأنه علة والتفويض سبب **كتاب الوكالة**  
 مناسبتة أن كلاما من الشاهد والوكيل ساع في تحصيل مراد غيره التوكيل صحيح بالكتاب  
 والسنة قال تعالى فابعثوا أحدكم بوزركم وكل عليه السلام حكيم بن حزام بشراء أضيحة  
 وعليه الإجماع وهو خاص وعام كانت وكيلي في كل شيء عم الكل حتى الطلاق قال الشهيد  
 وبه يفتي وخصدا أبو الليث بغير طلاق وعتاق ووقف واعتمده في الأشياء وخصه قاضي  
 خان بالعمومات فلا يلي العتق والبرعات وهو المذهب كما في تنوير البصائر وزواهر  
 الجواهر وسجي أن به يفتي واعتمده في الملتقط فقال وأما الهبات والعتاق فلا يكون



وكيلا عند أبي حنيفة خلا للمحمد وفي الشربلية ولو لم يكن الموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة **وهو إقامة الغير مقام نفسه** ترفعها أو عجزا في تصرف جازي معلوم فلو جهل ثبت الادنى وهو الحفظ **ممن يملكه** أي التصرف نظرا إلى أصل التصرف وأب امتنع في بعض الأشياء بعرض النهي ابن كمال فلا يصح توكيل مجنون وصبي لا يعقل **مطلقا وصبي يعقل** يتصرف ضار نحو طلاق وعتاق وهبة وصدقة وصح بما ينفعه بلا إذن وليه كقبول هبة وصح بما تردد بين ضرر ونفع كبيع واجارة أن ما ذونا والافتوقف على اجازة وليه كالوفاة بنفسه ولا يصح توكيل عبد محجور وصح لو ما ذونا ومكاتبنا وتوقف توكيل مرتد فان أسلم فقد وان مات أو لحق أو قتل لا خلا فإلها وصح توكيل مسلم ذميا ببيع خمر أو خنزير وشرايها كما ستر في البيع الفاسد ومحرم حلالا ببيع صبي وان امتنع عنه الموكل معارض النهي كما قدمنا فتنبه ثم ذكر شرط الوكيل فقال إذا كان الوكيل يعقل العقود لوصيها أو عبدا محجورا لا يخفى أن الكلام الآن في صحة الوكالة لا في صحة بيع الوكيل فلذا لم يقل ويقصده تبعاً للكنز ثم ذكر ضابط الموكل فيه فقال بكل ما يبشره الموكل بنفسه لنفسه فشمّل الخصومة فلذا قال **فصح بخصومة في حقوق العباد برضا الخصم** وجواز به بلا رضاه وبه قالت الثلاثة وعليه فتوى أبي الليث وغيره واختاره العتابي وصححه في النهاية والختار للفتوى نفويضته للحاكم ذكره إلا أن يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدومه ابن كمال أو مخدرة لم تخالط الرجال كما مر أو جاحضا أو نفساء والحكم بالسجد إذا لم يرض الطالب بالتأخير سجد أو محبوساً من غير حاكم هذه الخصومة فلمنعه فليس بعذر بزانية مجتبا أو لا يحسن الدعوى فإنه لا يكون من الاعذار أن كان الموكل شريفاً خاسم من دونه بل الشريف وغيره سوا سجد وله الرجوع عن الرضا قبل سماع الحاكم الدعوى لا بعده فتنبه ولو اختلفا في كونها مخدرة أي من بنات الأشراف فالقول لها مطلقاً ولو شياً فيرسل أمينه ليحلفها مع شاهدين سجدوا فله المص وإن من الأوساط فالقول لها لو بكر أو أن هلى من الأسافل فلا في الوجهين عملاً بالظاهر بزانية وصح بايضاها وكذا باستيفائها إلا في حد قود بعينية موكله عن المجلس وحقوق عقد لا بد من أصنافه أي ذلك العقد إلى الوكيل كبيع واجارة وصح عن اقراء يتعلق به ما دام حياً ولو غايباً ابن مملك أن لم يكن محجوراً التسليم مبيع وقبضه وقبض ثمن ورجوع به عند استحقاقه وخصومة في عيب بلا فصل بين حضور موكله وغيبته لأنه العاقد حقيقة وحكما تكن في الجوهره لو حضرا فالعهدة على أخذ الثمن لا العاقد في أصح الأقاويل ولو أصناف العقد إلى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل اتفاقاً ابن مملك فليحفظ فقوله لا بد منه فإنه قال ابن كمال يكتفى بالاتفاق إلى نفسه فافهم **وشرط الموكل عدم**

تعلق

تعلق الحقوق به أي بالوكيل لغو باطل جوهره والمالك يثبت للموكل ابتداءً في الأصح فلا يعتق قريب الوكيل بشرايه ولا يفسد نكاح زوجته به ولكن هما ثابتان على الموكل لو اشترى وكيله قريب موكله وزوجته لأن الموجب للعتق والفساد الملك المستقر وفي كل عقد لا بد من أصنافه إلى موكله يعني لا يستغنى عن الأصناف إلى موكله حتى لو أصنافه إلى نفسه لا يصح ابن كمال نكاح وخلع وصح عن دم عدا وعن انكار وعتق على مال وكتابة وهبة وتصدق واعارة وإيداع ورهن واقتراض وشركة ومضاربة عيني تتعلق بموكله لانه لكونه فيها سفيراً محضاً حتى لو أصنافه لنفسه وقع النكاح له فكان كالرسول فلا مطالبة عليه في النكاح بمهر وتسليم للزوجة وللمشتري الأبا عن دفع الثمن للموكل وان دفع له صح ولو مع نهي الوكيل استخافنا ولا يطالبه الوكيل ثانياً لعدم الفائدة نعم تقع المقاصة بدين الوكيل لو وحده وبضمته لموكله بخلاف وكيل يتيم وصرف عيني ومثله أي مثل الوكيل عبد ما ذونا لادين عليه مع مولاة فلا يملك قبض ديونته ولو قبض صح استخافنا ما لم يكن عليه دين لانه للمغرماء بزانية **فصح** التوكيل بالاستقرار باطل لا الرسالة ذكره والتوكيل بقبض القرض صحيح فتنبه **باب الوكالة بالبيع والشراء** الأصل أنها إذ عمت أو علمت أو جهلت جهالة يسيرة وهي جهالة النوع المحض كقرس صحت وإن فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت فإن متوسطة كعبد فإن بين الثمن والصفة كنزكي صحت والألا وكله بشرأ ثوب هروي أو قرس أو بغل صح بما يتحمله حال الأمر بل يلقى فراجه وإن لم يسم ثمناً لانه من القسم الأول وبشرأ داراً وعبد جازان سمي الموكل ثمناً يخص نوعاً أو لا تجزأ ونوعاً كعشي زاد في البرازية أو قدراً كذا قفيز أو الأيسم ذلك لا يصح والحق بجهالة الجنس وهي مالو وكله بشرأ ثوب أو دابة لا يصح وإن سمي ثمناً للجهالة الفاحشة وبشرأ طعام ويبيّن قدره أو دفع ثمنه وقع في عرفنا على المعتاد المهيا للأكل من كل مطعوم يمكن أكله بلا إدام كالحكم مطبوع وشوى وبه قالت الثلاثة وبه يفتي عيني وغيره اعتباراً للعرف كما في اليمين وفي الوصية له أي لشخص بطعام يدخل كل مطعوم ولو دواء به حلاوة كسكنجبين بزانية وللوكيل الرد بالعيب ما دام المبيع في يده لتعلق الحقوق به ولو أدرته أو وصيه ذلك بعد موته موت الوكيل فإن لم يكونا فلموكل ذلك أي الرد بالعيب وكذا الوكيل بالبيع وهذا إذا لم يسلمه فلو سلمه إلى موكله امتنع رده إلا ما مرر لانتها الوكالة بالتسليم بخلاف وكيل باع فاسداً فله الفسخ مطلقاً الحق الشرع فتنبه وللوكيل حبس المبيع بثمن دفعه الوكيل من ماله أولاً لا أولى لأنه كالبايع ولو اشتراه الوكيل بنقد ثم أجله البايع كان للوكيل



المطالبة به حالا وهي الحيلة خلاصه ولو وهبه كل الثمن رجع ب كله ولو بعثه رجع  
 بالباقي لانه حط بحسب هلك المبيع من يده قبل حبه هلك من مال موكله ولم  
 يسقط الثمن لان كيد كيد ولو هلك بعد حبه فهو كبيع فيه هلك بالثمن  
 وعند الثاني كرهن ولا اعتبار بمفارقة الموكل ولو حاضرا كما اعتمد المصنف تبعا  
 للمحكي خلافا للبعين وابن مملك بل مفارقة الوكيل ولو صبيا في صرف وسلم فيسقط  
 بمفارقة صاحبه قبل القبض لانه العاقد والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم لانه  
 لا يجوز ان كان والرسول فيها اي الصرف والسلم لا تعتبر مفارقتها بل مفارقتها مرسلة  
 لان الرسالة في العقد لا القبض واستفيد صحة التوكيل بهما وكله بشرا عشرة ابطال  
 لحم بدرهم فاشترى ضعفه بدرهم ما يباع منه عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة  
 بنصف درهم خلافا لهما والثلاثة قلنا انه ما مور بارطال مقدرة فينقد الزايد  
 على الوكيل ولو اشترى ما لا يساوي ذلك وقع للوكيل اجماعا كغير موزون ولو وكل  
 بشرا شئ بعينه بخلاف الوكيل بالنكاح اذا تزوجها لنفسه صح منيته والفرق في  
 الوافي غير الموكل لا يشترى به لنفسه ولا لغيره الا في عند غيبته حيث لم يكن مخالفا  
 دفعا للفرق فلو اشترى بغير النقود او بخلاف ما سمي الموكل له من الثمن وقع الشراء  
 للوكيل لمخالفة امره وينعزل في ضمن المخالفة عيني وان بشرا شئ بغير عينه فالشراء  
 للوكيل الا اذا اذناه للموكل وقت الشراء او شره بملكه اي مال الموكل ولو تكدأ في النية  
 حكم بالنقد اجماعا ولو توافقا انها لم تحضر فروايتان زعم انه اشترى عبدا لموكله فهلك  
 وقال موكله بل شريته لنفسك فان كان العبد معيناً وهو حي قايم فالقول للمامور اجماعا  
 مطلقا فنقد الثمن او لا اخذاه عن امر عليك استينافه وان ميتا والحال ان الثمن منقود  
 فذلك الحكم والا يكن منقودا فالقول للموكل لانه ينكر الرجوع عليه وان العبد غير معين  
 وهو حي او ميت فكذا اي يكون للمامور ان الثمن منقود الا انه امين والافلا من التهمة  
 خلافا لهما قال بعني هذا عمرو فباعه ثم انكر الامر اي انكر المشتري ان عمر امر  
 بالشرا اخذه عمرو ولغا انكاره الامر لما قضته لا قراره بتوكيله بقوله بعني عمرو الا  
 ان يقول عمرو لم امر به اي بالشرا فلا ياخذ عمر لان اقرار المشتري اذ قد برده الا ان  
 يسلمه المشتري اليه اي الى عمرو لان التسليم على وجه البيع بيع بالتعاطي وان لم يوجد نقد  
 الثمن للعرف امره بشرا شيئين معينين او غير معينين اذا اذناه للموكل كما مر محسوس  
 والحال انه لم يسم ثمننا فاشترى له احدهما بقدر قيمته او بزيادة بغيره يتغايين  
 الناس فيها صح عن الامر والا لا ليس لو كمل الشراء بشره بعين فاحتج اجماعا بخلاف  
 وكيل البيع كما سيجي وكذا بشرها بالف وقيمتها سوا فاشترى احدهما بنصفه او اقل  
 صح ولو بالاكثير ولو يسير لا يلزم الامر الا ان يشترى الثاني من المعينين مثلاً بما بقي  
 من الالف قبل الخصومة لحصول المقصود وجوازه ان بقي ما يشترى مثله الاخر ولو

مطلب  
 بيع التعاطي

امر

امر رجل مديونة بشرا شئ معين بدين له عليه وعينه او عين البايع صح وجعل  
 البايع وكيل بالقبض دلالة فيبر الغريم بالتسليم اليه بخلاف غير المعين لان توكيل المجهول  
 باطل ولذا قال ولا يعين فلا يلزم الامر ونقد على المامور فهلاكه عليه خلافا لهما وكذا  
 الخلاف لو امره ان يسلم ما عليه او يصرفه بئنا على تعين النقود في الوكالة عنه وعدم  
 تعينها في المعاد ضاها عندهما ولو امر اي امر رجل مديونة بالتصدق بما عليه صح امره  
 يجعله المال لله وهو معلوم كما صح امره لوامر الاجر المتاجر بمرمة ما استاجر ما عليه  
 من الاجرة وكذا لو امره بشراء عبد يسوق الدابة وينفق عليها صح اتفاقا للضرورة لانه لا يجد  
 الاجر كل وقت فجعل المومر كالموجر في القبض قلت وفي شرح الجامع الصغير لقاضي  
 خان ان كان ذلك قبل وجوب الاجرة لا يجوز وبعد الوجوب قبل على الخلاف الخ  
 فراجع ولو امره بشرا به بالف ودفع الالف فاشترى وقيمته كذلك فقال الامر  
 اشترى بنصفه وقال المامور بل ب كله صدق لانه امين وان كان قيمته نصفه  
 فالقول للامر بلا يعين درر وابن كمال تبعا لصدور الشريعة حيث قال صدق في الكل  
 بغير الحلف وتبعهم المصنف لكن جزم الوافي بانه تحريف وصوابه بعد الحلف وان لم  
 يدفع الالف وقيمته نصفه فالقول للامر بلا يعين قاله المصنف تبعا للدرر كما مر  
 قلت لكن في الاشياء القول للوكيل بيمينه الا في اربع فباليمينه فتيه وان كان قيمته  
 القايمة فان ثم يفسخ العقد بينهما فيلزم المبيع المامور وكذا لو امره بشراء معين  
 من غير بيان ثمن فقال المامور اشترى بته بكذا وان صدقه بايعه على الاظهر وقال  
 الامر بنصفه تخالفا لوقوع الاختلاف في الثمن وموجب التحالف ولو اختلفا في مقداره  
 اي الثمن فقال الامر امرتك بشرا به بائة وقال المامور بالف فالقول للامر بيمينه  
 فان برهنا قدم برهان المامور لانها اكثر اثباتا ولو امره بشراء اخيه فاشترى بالوكيل  
 فقال الامر ليس هذا المشتري باخي فالقول له بيمينه ويكون الوكيل مشتري بالنفس  
 والاصل ان الشراء متى لم ينفذ على الامر ينفذ على المامور بخلاف البيع كما مر في خيار  
 الشرط وعقود العبد عليه اي على الوكيل لزومه عتقه على موكله فيؤاخذ به خائفيه  
 ولو امره عبد بشرا نفس الامر من مولا بكذا ودفع المبلغ فقال الوكيل لسيد اشترى  
 لنفسه فباعه على هذا الوجه عتق على المال وولاه لسيد وكان الوكيل سفيها  
 وان قال الوكيل اشترى بته ولم يقل لنفسه فالعبد ملك للمشتري والالف للسيد فهما  
 لانه كسبه وعلى العبد الف اخرى في الصورة الاولى بدل الاعتناق كما على المشتري  
 الف مثلهما في الثانية لان الاول مال المولى فلا يصلح بدلا وشراء العبد من سيده  
 اعتناق فتلغوا احكام الشرا فلذا قال فلو اشترى العبد نفسه الى العطاء صح الشرا  
 بجر كما صح في حصته اذا اشترى نفسه من مولا ومعه رجل اخر وبطل  
 الشرا في حصته شريكه بخلاف ما لو اشترى الاب ولده مع رجل اخر فانه يصح فيها

الحال  
 امره من التعاطي  
 من الاجرة صح



بيع الحائنة من بحث الاستحقاق والفرق انعقاد البيع في الثاني لا الاول لان الشرع جعله اعتاقا ولذا بطل في حصة شريكه للزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز **قال العبد اشترى لي نفسك من مولاك فقال لمولاه بعني نفسي لفلان ففعل اي باعه على هذا الوجه فهو للامر فلو وجد به عيبا ان علم بالعبد فلا ردة لان علم الوكيل بعلم الموكل وان لم يعلم فالمراد للعبد اختيار وان لم يقل لفلان عتق لانه اني بتصرف آخر فنقد عليه وعليه الثمن بينهما لزال حجره بعقد باشره مقترنا باذن الموالي درر فرغ الوكيل اذا خالف ان خلافا الى خير في الجنس كبيع بالف درهم فباعه بالف ومائة نفذ ولو بماية دينار لا ولو خيرا خلاصه ودرر **فصل لا يعقد وكيل البيع والشرا والاجارة والعرف والسلم ونحوها مع من تروى شهادته له للتمهنة وجوازه بمثل القيمة الامن عبده ومكاتبه الا اذا اطلق له الموكل كبيع من شئت فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة اتفاقا كما يجوز عقده معهم بأكثر من القيمة اتفاقا اي يبيعه لاشراؤه بأكثر منها اتفاقا كاللوابيع باقل منها بغبن فاحش لا يجوز اتفاقا وكذا ييسر عنده خلافا لهما ابن ملك وغيره وفي السراج لو صح ٢٠٠ جاز اجماعا الا من نفسه ولطفه وعبدته غير المديون **وصح بيعه بما قل او اكثر وبالعرض وحضاه بالقيمة وبالنقد وبه يفتي بزانية ولا يجوز في العرف كدينار بدرهم بغبن فاحش اجماعا لانه يبيع من وجه شر من وجه صيرفي **وصح بالنسيئة ان التوكيل بالبيع للتجارة وان كان الحاجة لا يجوز كالمراة اذا دفعت غرضا الى رجل لبيعها لهما ويتعين التقدير بيفتي خلاصه وكذا في كل موضع قامت الدلالة على الحاجة كما افاده المص ويهذا ايضا ان يبيع الناس نسيئة فان طول المدة لم يجز به يفتي ابن ملك ومتى عين الامر شيئا تعين الا في بيعه بالنسيئة بالف فباعه بالنقد بالف جاز **قلت** وقد مرنا انه ان خالف الى خيره في ذلك الجنس جاز والا لا وانها تنقيد بزمان ومكان لكن في البراذية الوكيل الى عشرة ايام وكيل في العشرة وبعد ها في الاصح وكذا التكفيل لكنه لا يطالب الا بعد الاجل كما في تنوير البصائر وفي زواهر الجواهر قال بعه بشهود او برأى فلان او علمه او معرفته وباع بدونهم جاز بخلاف لا تتبع الابشود او الا تخبر فلان به يفتي **قلت** وبه علم حكم واقعة الفتوى دفع له ما لا وقال اشترى زينة بمعرفة فلان فذهب واشترى بلا معرفته فملك الزيت لم يفن بخلاف لا نشر الا بمعرفة فلان فليحفظ **وصح اخذه رهنا وكفيله بالثمن فلا ضمان عليه ان صاع الرهن في يده او نوى المال على الكفيل لان الجواز الشرعي ينافي الضمان وتقيد شراؤه بمثل القيمة وغبن يسير وهي ما يقوم به مقوم وهذا اذا لم يكن سعرة معروفا وان كان سعرة معروفا بين الناس كخبز ولحم وموز وجبن لا ينفذ على الموكل وان قلت الزيادة ولو فلسا واحدا به يفتي بجو وبنايه وكله ببيع عبده**********

فباع

فباع بصفه **صح** لا اطلاق التوكيل وقال ان باع الباقي قبل الخصومة جاز والا لا وهو استحسان ملتقى وهديته وظاهره ترجيح قولهما والمفتي به خلافه **جرح** وقيد ابن الكمال الخلاف بما يتعيب بالشركة والاجاز اتفاقا فليراجع وفي الشرا يتوقف على شرا بآقيه قبل الخصومة اتفاقا ولورد مبيع بعيب على وكيله بالبيع بعينة او تكوله او اقراره فيما لا يحدث مثله في هذه المدة رده الوكيل على الامر ولو باقراره فيما يحدث لا يردده ولزم الوكيل الاصل في الوكالة الخصوص وفي المضاربة العموم ونزع عليه بقوله فان باع الوكيل نسيئة فقال امرتك بنقد وقال اطلقت صدق الامر وفي الاختلاف في المضاربة صدق المضارب عملا بالا اصل لا ينفذ تصرف احد الوكيلين معا او كلتكما بكذا **وحد** ولو الآخر عبدا او صبيا او مات او جن الا فيما اذا وكلهما على التعاقب بخلاف الوصيين كما سيجي في بابيه وفي خصومة بشرط راي الآخر لا حضرته على الصحيح الا اذا التهميا الى القبض فحتى يجتمعوا جوهرة وعتق معين وطلاق معينة لم يعوضا بخلاف معوض وغير معين وتعليق بمشيئة اي الوكيلين فانه يلزم اجتماعهما عملا بالتعليق قاله المص **قلت** وظاهره عطفه على لم يعوضا كما يعلم من العيني والدرر ونحو العبارة ولا علقا بمشيئتهما فتدبر وفي تدبير ورد عين او دعيمة وعارية ومغصوب ومبيع فاسد خلاصه بخلاف استردادها فلو قبض احدهما ضمن كله لعدم امره بقبض شئ منه وحده سراج وفي تسليم هبة بخلاف قبضها ولو احييه وقضاه دين بخلاف اقتضائه عيني وبخلاف الوصاية لاثنين وكذا المضاربة والقضاه والتحكيم والتولية على الوقف فان هذه الستة كالوكالة فليس لاحدهما الانفراد بجواز الا في سئلة ما اذا اشترط الواقف النظره والاستبدال مع فلان فان الواقف الانفراد دون فلان اشباهه والوكيل بقضاه الدين من ماله او مال موكله لا يجبر عليه اذا لم يكن للموكل على الوكيل دين وهي واقعة الفتوى كما بسطها الهادي واعتمده المص قال ومفاده ان الوكيل يبيع غير من مال الموكل لو فادينه لا يجبر عليه كما لا يجبر الوكيل بخو طلاق ولو بطلها على المعتد وعتق وهبة من فلان ويبيع منه لكونه متبرعا الا في مسائل اذا كان وكله برفع عين ثم غاب او يبيع رهن شرط فيه او بعده في الاصح او بخصومة بطلب المدعي وغاب المدعي عليه اشباه خلافا لما افتي به قاري الهداية **قلت** وظاهر الاشباه ان الوكيل بالاجر مجبر فتدبر ولا تنسئ سئلة واقعة الفتوى وراجع تنوير البصائر فلعله اوفي وفي فروق الاشباه التوكيل بغير رضا المختم لا يجوز عند الامام الا ان يكون الموكل حاضرا بنفسه او مسافرا او مريضا او مخدرة الوكيل لا يوكل الا باذن امره لو جود الرضا الا اذا وكله في دفع زكاة فوكل اخر ثم وثم فدفع الاخير جاز ولا يتوقف بخلاف شرا الاضحية اضحية الحائنة والا الوكيل في قبض الدين اذا وكل لمن في عياله **صح** ابن ملك والاعند تقدير الثمن من الموكل الاول له اي لو وكيل

مطلب  
الاصل في الوكالة الخصوص  
وفي المضاربة العموم

مطلب  
التوكيد بغير رضا المختم



فيجوز بلا اجازته لحصول المقصود **درر** والتفويض الى رايه كما عمل برأيك  
 كما لاذن في التوكيل **الاخ** طلاق **وعتاق** لانها مما يحلف به فلا يقوم غيره مقامه فنية  
**فان** وكل الوكيل غيره **بدون** اذن وتفويض **فصل** الثاني بحضرة او غيبته فاجاره  
 الوكيل **الاول** صح وتعلق حقوقه بالعاقدة على الصحيح **الا** فيما ليس بعقد نحو **طلاق**  
**وعتاق** لتعلقها بالشرط فكان الموكل علقه بلفظ **الاول** دون الثاني وبراءة دين فنية  
 وخصومة وقضاء دين فلا تكفي الحضرة ابن ملك خلافا للحائية وان فعل اجنبي فجاز  
 الوكيل **الاول** جاز **الا** في شرا فانه ينفذ عليه ولا يتوقف متى وجد نفاذا وان  
 وكل به اي بالامر او التفويض فهو اي الثاني وكيلا **الامر** وجنيد فلا ينجز له موكل  
 بموته بعزل موكله او موته وينجز لان **موت** **الاول** كما مر في القضاء وفي  
 البحر عن الخلاصة والحائية لعزله في قوله اصنع ما شئت لرصاه بصنعه وعزله  
 من صنعه بخلاف اعمل برأيك قال المصنف عليه لو قيل للقاضي اصنع ما شئت فله عزل  
 نأبيه بلا تفويض العزل صريحا لان النائب كوكيل الوكيل واعلم ان الوكيل وكالته عامة  
 مطلقة مفوضة انما يملك المعاصيات لا الطلاق والعتاق والتبرعات به يفتي زواهر الجواهر  
 وتنوير البصائر قال لرجل فوضت اليك امر امراتي صار وكيلا بالطلاق وتنفيد  
 طلاقه بالمجلس بخلاف قوله وكلتك في امر امراتي فلا يتقيد به **درر** من لا ولاية  
 له على غيره لم يجز تصرفه في حقه وجنيد فاذا باع عبدا ومكاتب او ذمي وحرني  
 عيني مال صغيره الحر المسلم او شري واحد منهم به او زوج صغيرة كذلك اي حرة  
 مسلمة لم يجز لعدم الولاية والولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه  
 اذ الوصي يملك الايصا ثم الى الجد اب الاب ثم الى وصيه ثم وصي وصيه ثم الى  
 القاضي ثم الى من نصبه القاضي ثم وصي وصيه وليس لوصي الام ووصي الاخ ولاية  
 التصرف في تركة الام مع حضرة الاب او وصية او وصي وصيه او الجد اب الاب  
 وان لم يكن واحد ما ذكرنا فله اي لوصي الام **الحفظ** وله بيع المنقول لا العقار  
 ولا يشترى الا الطعام والكسوة لانها من جملة حفظ الصغير خاتمة **فروع** وصي  
 القاضي كوصي الاب الا اذا قيد القاضي بنوع تقيد به وفي الاب يعم الكل عمادية  
 وفي متفرقات البحر القاضي او امينه لا ترجع حقوق عقد بشاره لليتيم اليها بخلاف  
 وكيل وصي واب فلو ضمن القاضي او امينه ثمن ما باعه لليتيم بعد بلوغه صح  
 بخلافهم وفي الاشياء جاز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل لنفسه الا الوصي فله ان  
 يشترى مال اليتيم لنفسه لا غيره بوكالة وجاز التوكيل بالتوكيل والله تعالى اعلم  
**باب** **الوكالة** بالخصومة والقبض وكييل الخصومة والتقاضى  
 اي اخذ الدين لا يملك القبض عند ذفر ربه يفتي لفساد الزمان واعتمد في البحر  
 العرف ولا الصلح اجماعا بحجج ورسول التقاضى يملك القبض لا الخصومة

اجماعا

اجماعا بحجج ارسلتك او كن رسولا عني ارسال وامر ترك بقبضه توكيل خلافا للزيلي  
**ولا يملكها** اي الخصومة والقبض وكييل الملازمة كما لا يملك الخصومة وكييل الصلح  
 بحجج ووكيل قبض الدين يملكها اي الخصومة خلافا لها لو وكيل الدين ولو وكيل  
 القاضي لا يملكها اتفاقا لو وكيل قبض العين اتفاقا واما وكيل قسمة واخذ شفعة  
 ورجوع هبة ورد يعيب فيملكها مع القبض اتفاقا ابن ملك امره بقبض دينه  
 وان لا يقبضه الا جميعا فقبضه الادبهما لم يجز قبضه المذكور على الامر لمخالفته فلم  
 يصير وكيلا والامر له الرجوع على الغريم بملكه وكذا لا يقبض درهمان درهم بحجج ولو لم  
 يكن للغريم بينة على الايقاف قضى عليه بالدين وقبضه الوكيل فضاء منه ثم برهن  
 المطلوب على الايقاف للموكل فلا سبيل للمديون على الوكيل وانما يرجع على الموكل  
 لان يده يده ذخيرة الوكيل بالخصومة اذا اني الخصومة لا يحجب عليها في الاشياء  
 لا يحجب الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لتبرعه **الا** في ثلاث كما مر بخلاف الكفيل  
 فانه يحجب عليها لا الالتزام وكله بخصوماته واخذ حقوقه من الناس على ان يكون  
 وكيلا فيما يدعي على الموكل جاز هذا التوكيل فلو اثبت الوكيل المال له اي لموكله  
 ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل لانه ليس بوكيل فيه **درر** وصح اقرار الوكيل  
 بالخصومة لا يغيرها مطلقا بغير الحدود والقصاص على موكله عند القاضي  
 دون غيره استحسانا وان انغزل الوكيل به اي بهذا الاقرار حتى لا يدفع اليه المال  
 وان برهن بعده على الوكالة للتناقض **درر** وكذا اذا استثنى الموكل اقراره بات  
 قال وكلتك بالخصومة غير جائز الاقرار صح التوكيل والاستثناء على الظاهر بآذيه فلو اقر  
 عبده اي القاضي لا يصح وخبر به عن الوكالة فلا تسمع خصومته **درر** وصح التوكيل  
 بالاقرار ولا يصير به اي بالتوكيل مقرا بحجج وبطل توكيل الكفيل بالمال ليلا  
 يصير عاملا لنفسه كما لا يصح لو وكله بقبضه اي الدين من نفسه او عبده  
 لان الوكيل متى عمل لنفسه بطلت الا اذا وكل المديون بآثر نفسه فيصح ويصح عزله  
 قبل ابرأيه بنفسه اشياء او وكل المحتال المحيل بقبضه من الحال عليه او وكل  
 المديون وكييل الطالب بالقبض لم يصح لا استحالة كونه قاضيا ومقضيا فنية بخلاف  
 كفيل النفس والرسول ووكيل الامام ببيع القاييم والوكيل بالتزويج حيث  
 يصح ضمانهم لان كلا منهم سفير الوكيل بقبض الدين اذا كفله صح وتبطل الوكالة  
 لان الكفالة اقوى فتصلح ناسخة بخلاف العكس وكذا كلما صحت كفالة الوكيل  
 بالقبض بطلت وكالته فقد تمت الكفالة او تاخرت لما قلنا وكييل البيع اذا  
 ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يجز لما مر انه يصير عاملا لنفسه فان ادى  
 بحكم الضمان رجوع لبطلانه وبدونه لا تبرعه ادعى انه وكيل الغائب بقبض  
 دينه فصدق الغريم امر بدفعه اليه علما باقراره ولا يصدق لو ادعى الايقاف

مطلوب متى عمل الوكيل لنفسه بطلت

مطلوب اذا كفله الوكيل بطلت الوكالة



فان حضر الغائب فصدقه في التوكيل فيها ونعت والامر الغريم بدفع الدين  
اليه اي الغائب ثانياً الفساد الادب ان كان مع يمينه ورجع الغريم به على الوكيل  
اذ باقيا في يده ولو حكا بان استهلكه فانه يضمن مثله خلاصه وان ضاع لاعلا  
بتصديقه الا اذا كان قد ضمنه عند الدفع لقدر ما اخذه الدائن ثانياً اما اخذه  
الوكيل لانه امانة لا يجوز بها الكفالة فيلزم غيره وقال له قبضت منك على اني  
بمعي ابرأتك من الدين فهو كالمو قال الاب للختن عند اخذ مهر بنته آخر منك  
على اني ابرأتك من مهر بنتي فان اخذته البنت ثانياً رجع على الاب للختن على  
الاب فكذا هذا بزاريه وكذا يضمنه اذا لم يصدقه على الوكالة بعم صورتي  
السكوت والتكذيب ودفع له ذلك على زعمه الوكالة فهذه اسباب الرجوع عند الهلاك  
فان ادعى الوكيل هلاكه او دفعه لوكله صدق الوكيل بحلفه وفي الوجوه المذكورة  
كلها الغريم ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب وان برهن انه ليس بوكيل او على  
اقراره بذلك او اراد استخلافه لم يقبل لسعيه في تقض ما اوجبه للغائب نعم لو برهن  
ان الطالب محمد الوكالة واخذ مني المال تقبل تجرد ولو مات الموكل وورثه غريمه  
او وهدبه له اخذه قايما ولو هلكا ضمنه الا اذا صدقه على الوكالة ولو اقر بالدين وانكر الوكالة  
حلفت ما يعلم ان الدائن وكله عتي قال اني وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يور  
بالدفع اليه على المشهور خلافا لابن الشحنة ولو دفع لم يملك الاسترداد مطلقا لما مر وكذا  
الحكم لو ادعى شراها من المالك وصدقه المودع لم يور بالدفع لانه اقرار على الغير ولو  
ادعى انتقالها بالادب او الوصية فصدقه امر بالدفع اليه لان اتفاقهما على ملك الوارث  
اذ لم يكن على الميت دين مستغرق ولا بد من التلوم فيهما لاختلال ظهور وارث آخر  
ولو انكر موته او قال لا ادرى لا يور به مالم يبرهن ودعوى الايصا كوكالة  
فليس لمودع ميت ومديونه الدفع قبل ثبوت انه وصي ولو لا وصي فدفع لبعض الورثة  
براءة عن حصته فقط ولو وكله بقبض مال فادعى الغريم ما يسقط حق موكله  
كاد او امو او اقراره بانه ملكي دفع الغريم المال ولو عقارا اليه اي الوكيل  
لان جوابه تسليم ما لم يبرهن وله تخليف الموكل لا الوكيل لان النيابة لا تجرى  
في اليمين خلافا للزفر ولو وكله بعيب في امة وادعى البايع ان المشتري رضى  
بالعيب لم يرد عليه حتى يحلف المشتري والفرق ان القضا هنا فسخ لا يقبل النقص  
بخلاف ما مر خلافا لهما فلوردها الوكيل على البايع بالعيب فحضر الموكل وصدقه  
على الرضا كانت له لا للبايع اتفاقا في الاصح لان القضا لا عن دليل بل للجهل بالرضا  
ثم ظهر خلافه فلا ينفذ باطنا نهائية والماور بالاتفاق على اهل اوبنا والقضا  
لدين او الشرا او التصديق عن زكاة اذا امسك ما دفع اليه ونقد من ماله ناويا  
الرجوع كذا فيند الخامسة في الاشياء حال قيامه لم يكن متبرعا بل يقع التقاضي تخانا

اذالم

اذالم يصف الى غيره فلو كانت وقت اتفاقه مستهلكه ولو بصرها لدين نفسه او اضاف  
العقد الى دراهم نفسه ضمن وصار مشتريا لنفسه متبرعا بالاتفاق لان الدراهم  
تتعين في الوكالة نهائية وبزاريه نعم في المنتقى لو امره ان يقبض من مديونه القا  
ويتصدق فتصدق بالف ليرجع على المديون جازا سخانا وصى انفق من ماله  
والحال ان مال اليتيم غائب فهو اي الوصي كالا ب متطوع الا ان يشهد انه قرض  
عليه او انه يرجع عليه جامع القسولين وغيره وعمله في الخلاصة بان قول الوصي  
وان اعتبر في الاتفاق لكن لا يقبل الرجوع في مال اليتيم الا بالينة فزوج  
الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم وبيان في الدرر صحيح التوكيل بالسلم لا بقبول  
عقد السلم فللناظر ان يسلم من ريعه في زيته وحصه وليس له ان يوكل به من يجعله  
يحمل امينا على القرية فيامر بعقد السلم ويستلم منه على ما قرر له باطنا لانه  
وكيل الواقف والوكالة امانة لا يصح بيعها وتامه في شرح الوهبانية والله اعلم  
**باب عزل الوكيل الوكالة من العقود الغير اللازمة كالعارية**  
فلا يدخلها خيا وشرط ولا يصح الحكم بها مقصودا وانما يصح في ضمن دعوى  
صحيحة على غريم وبيان في الدرر فللموكل العزل متى شأ ما لم يتعلق به  
حق الغير كوكيل خصومة بطلب الخصم كما سيحى ولو الوكالة دورية في طلاق  
وعتاق على ما صححه النزاري وسيحى عن العيني خلافا فتنبه بشرط علم الوكيل  
اي في القصدى اما الحكمي فيثبت وينعزل قبل العلم كالرسول ولو عزل قبل وجود  
الشرط في المعلقة به اي بالشرط به يقتضى شرح وهبانية ويثبت ذلك اي العزل بمشاهدة  
به وبكتابة مكتوب بعزله وارساله رسولا مميذا عدلا او غيره اتفاقا حرا او عبدا  
صغيرا كبيرا صدقه او كذبه ذكره المصنف في متفرقات القضا اذا قال الرسول  
الموكل ارسلني اليك لبلغك عزله اياك عن وكالته ولو اخبره قضا بالغرل  
ولا بد من احد شرطى الشهادة عددا وعدالة كاخواتها المتقدمة في  
المتفرقات وقد منا انه متى صدقه قبل ولو فاسقا اتفاقا ابن ملك وفع على  
عدم لزومها من الجانبين بقوله فللموكل اي بالخصومة وبشرا المعين لا الوكيل  
بنكاح وطلاق وعتاق وبيع ماله وشرا شئ بغير عينه كما في الاشياء عزله  
نفسه بشرط علم موكله وكذا يشترط علم السلطان بعزل قاض وامام نفسه  
والالا كما بسط في الجواهر وكله بقبض الدين ملك عزله ان بغير حضرة  
المديون وان وكله بحضرة لا لتعلق حقه به كما مر الا اذا علم به بالغرل المديون  
فحينئذ ينعزل ثم فرع عليه بقوله فلورفع المديون دينه اليه اي الوكيل قبل  
علمه اي المديون بعزله يبرأ ويعدله لا لدفعه لغير وكيل ولو عزل العدل الموكل  
بيبيع الوهن نقه بحضرة المرتين ان رضى به بالغرل صح والا لا لتعلق حقه به

وكما صح الوصي ان يشهد



وكذا الوكالة بالخصومة بطلب المدعي عند غيبته كما مر وليس منه توكيله بطلانها بطلها  
على الصحيح لانه لاحق لها فيه ولا قوله كلما عزلتكم فانت وكيل لي لعزله بكما وكلتكم فانت  
معزول عيني وقول الوكيل بعد القول بحضر الموكل الغيب توكيلي او انابري  
من الوكالة ليس بعزل المحجود الموكل بقوله لم او كلك لا يكون عزلا الا ان يقول الموكل  
للكيل والله لا او كلك بشئ فقد عرفت انها وتلك فعزل زبلي لكنه ذكر في  
الوصايا ان محجوده عزله وحله المص على ما اذا وافقه الوكيل على الترك لكن اثبت  
القسماني اختلاف الرواية وقدم الثاني وعلله بان محجود ماعدا النكاح فسخ  
ثم قال وفي الرواية لم ينعزل بالمحجود انتهى فليحفظ وينعزل الوكيل بلا عزل نهائية  
الشئ الموكل فيه كالوكله بقبض دين فقبضه بنفسه او وكله بنكاح فزوج  
الوكيل بنارية ولو باع الموكل والوكيل معا ولم يعلم السابق ببيع الموكل او لدى عند  
محمد وعند ابى يوسف يشتركان ويخيران كما في الاختيار وغيره وينعزل بموت احد  
وجنونه مطبقا بالكرامى مستوعبا سنة على الصحيح ذكره وغيرها لكن في  
الشرع لانه عن المضمرات شهر وبه يفتى وكذا في القسماني والباقي وجعله قاضي خان  
في فضل فيما يقضى بالجهادات قول الجنيقة وان عليه الفتوى فليحفظ وبالحكم بالحقوقه  
مرتدا ثم لا تعود بعوده مسلما على المذهب والابا فاقته بحجروا في شرح الجمع واعلم ان  
الوكالة اذا كانت لازمة لا تبطل بهذه العوارض فلذا قال الا الوكالة اللازمة اذا وكل  
الراهن العبد او المرتين ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا ينعزل بالعزل ولا  
بموت الموكل وجنونه كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفا لا ينعزل بموت  
الموكل بخلاف الوكيل بالخصومة او الطلاق بنارية قلت والحاصل كما في البحر ان  
الوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالعزل حقيقيا او حكيما ولا باخر وجع عن الاهلية يكون  
وردة فيما عداها من الملازمة لا تبطل بالحقيقى بل بالحكمى وبالحجوج عن الاهلية  
قلت فاطلاق الدرر فيه نظر وينعزل بافتراق احد الشريكين ولو بتوكيل ثالث  
بالنصف وان لم يعلم الوكيل لانه عزله حكمى وينعزل بمحجور موكله لو مكاتبه وحججه اى  
موكله لو ما ذواتك اى علم اولا لانه عزله حكمى كما مر وهذا اذا كان وكيله  
في العقود والخصومة اما اذا كان وكيله في قضاء دين واقتضايه وقبضه ودعيه  
فلا ينعزل بمحجور ولو عزله المولى وكيل عبده الماذون لم ينعزل وينعزل بنصفه  
اى الموكل بنفسه فيما وكل فيه تصرفا يحجز الوكيل عن التصرف معه والا لا كما لو  
طلقها واحدة والعدة باقية فللوكيل تطلقها اخرى لبقاء المحل ولو ارتدت  
الزوج او الحق وقع طلاق وكيله ما بقيت العدة ونقود الوكالة اذا عا د اليه اى  
الموكل قديم ملكه كان وكله ببيع فباع موكله ثم رد عليه بما هو فسخ بقى على وكالته  
او بقى اشتره اى اشتره كسيلة العدة بخلاف ما لو تجدد الملك فزوج في الملتقط

عزل

عزل وكتب لا ينعزل ما لم يصله الكتاب وكل غايها ثم عزله قبل قبوله صح وبعده  
لا دفع اليه قمعة ليدفعها الى انسان يصلحها فدفعها ونسي لا يضمن الوكيل بالدفع  
ابراه ماله عليه بوامر الكل قضاء واما في الآخرة فلا الاقدر ما يتوهم ان له عليه وفي  
الاشياء قال المديون من جاك بعلامة كذا ومن اخذ اصبعك او قال لك كذا فادفع  
اليه لم يصح لانه توكيل لمجهول فلا يبرأ بالدفع اليه وفي الوهبانية قال  
ومن قال اعط المال قابض خنصر فاعطاه لم يبرأ وبالمال يخسر  
وبعه وبع بالتقدا وبع لحالد فخالقه قالوا يجوز التغيير  
وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم كذا قول رب الدين والخم يحبس  
ولو قبض الدلال مال المبيع كذا يسلمه منه وضاع يشطر  
**كتاب الدعوى** لا يخفى مناسبتها للوكالة بالخصومة هي  
لغة قول يقصده الانسان ايجاب حق على غيره والفها للتاثير فلا تتوف وجعها  
دعوى بفتح الواو وكفتوى وقتاوى ذكر لكن جزم في المصباح بكسرها ايضا فيهما كخافه  
على الف التاثير وشرعا قول مقبول عند القاضي يقصده طلب حق قبل غيره  
خرج الشهادة والافرار ودفعه اى دفع الخصم عن حق نفسه دخل دعوى دفع  
التعرض قسعه به يفتى بناربه بخلاف دعوى قطع النزاع فلا تسمع سراجيه وهذا  
اذا اريد بالحق في التعريف الامر الوجودى فلواريد ما يعم الوجودى والعدى لم يحج  
لهذا القيد والمدعى من اذا ترك دعواه ترك اى لا يحبس عليها والمدعى عليه بخلافه  
اى يحبس عليها فلوه البلدة قاصيان كله في محلة فالخيار للمدعى عليه عند محجبه يفتى  
بناربه ولو القضاة في المذهب الاربعة على الظاهر وبه افتتت مرارا بحجروا قال المص  
لو الولاية لقاضيين فالكش على السوا فالعبرة للمدعى نعم لو امر السلطان باجابة المدعى عليه  
لزم اعتباره لعزله بالنسبة اليها كما مر مرارا قلت وهذا الخلاف فيما اذا كانت  
كل قاض على محلة على حدة اما اذا كان في المصحنفى وشافعى ومالكى وجنبلى في مجلس  
واحد والولاية واحدة فلا ينبغي ان يقع الخلاف في اجابة المدعى لما انه صاحب الحق كذا  
نخط المص على هامش البرازيه فليحفظ وركتها اضافة الحق الى نفسه لو اصيل كلي  
عليه كذا او اضافته الى من ناب المدعى منابه كوكيل وصلى عند النزاع متعلق باضافة  
الحق واهلها العاقل المميز ولو وصيا لوما ذواته الخصومة والا لا اشياء وشرطها  
اى شرط جواز الدعوى مجلس القضا وحضور خصمه فلا يقضى على غايه وهل  
يخضه بمجرده الدعوى ان بالمصرا بحيث يبيت بمثوله نعم والا فحتى يبرهن او يكلف  
منية ومطلوبه المال المدعى اذ لا يقضى بمجهول ولا يقال مدعى به وبه لا يتضمن الاخبار  
وشرطها ايضا كونها ملزمة شيئا على الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثا وكون المدعى  
ما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده عقلا او عادة باطله لتيقن الكذب

ما قبضه الدلال يشطر

الخيار للمدعى عليه

دعوى المستحيل باطله



في التحليل العقلي كقولنا لعرف النسب او لمن لا يولد مثله لمثله هذا البني وظهوره  
 في التحليل العادي كدعوى معروف بالفقر او الاعطية على اخراجه اياها دفعة  
 واحدة او غصبه منها فالظاهر عدم سماعها بحسب وبه جزم ابن الفرس في الفواكه  
 البدرية وحكمها وجوب **الجواب على الخصم** وهو المدعى عليه بلا او بنعم حتى لو  
 سكت كان انكارا فتسمع البيعة عليه الا ان يكون اخر سا اختيارا وسحقه وسبها  
 تغلق البقا للمقدر بتعاطي المعاملات ولو كان ما يدعيه منقولاً في يد الخصم  
 ذكر المدعى انه في يده **بغير حق** لاحتمال كونه مرهونا في يده او محبوسا بالثمن  
 في يده وطلب المدعى احضاره ان امكن فعلى الغريم احضاره ليشارك اليه في الدعوى  
 والشهادة والاستخلاف وذكر المدعى قيمته ان تغذر احضار العين بان كان في نقلها  
 مؤنة وان قلت ابن كمال مغزيا للخزانة بهلاكها **والرخصة** لانه مثله معنى وان تغذر  
 احضارها مع بقائها كرحى وصيرة طعام وقطيع غنم **بغير القاضى امينه** ليشاركها  
 والا تكن باقية التفتي في الدعوى بذكر القيمة وقال الوادعي انه غصب منه عين كذا  
 ولم يذكر قيمتها تسمع فيحلف خصمه او يجيب على البيان ددر وان ملك ولهذا الوادعي  
 اعياناً مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة كفي ذلك الاجمال  
 على الصحيح وتقبل بيئته او يحلف خصمه على الكل مرة وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة  
 لانه لما صح دعوى الغصب بلا بيان فلان يصح اذا بين قيمة الكل جملة فالاول وقيل  
 في دعوى السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها ايضا با فاما في غيرها فلا يشترط عمادية  
 وهذا كله في دعوى العين لا الدين فلو ادعى قيمة شيء مستهلك اشترط بيان  
 جنسه ونوعه في الدعوى والشهادة ليعلم القاضى بما اذا يقضى واختلف في بيان  
 الذكورة والانوثة في الدابة فشرط ابو الليث ايضا واختاره في الاختيار وشرط  
 الشهيد بيان السن ايضا وتامه في العمادية وفي دعوى الايداع لا بد من بيان  
 مكانه اى مكان الايداع سواء كان له حمل او لا وفي الغصب ان له حمل وموئدة  
 فلا بد لصحة الدعوى من بيانه والا حمل له لا وفي غصب غير المثلبي بيت  
 قيمته يوم غصبه على الظاهر عمادية ويشترط التحديد في دعوى العقار كما يشترط  
 في الشهادة عليه ولو كان العقار مشهورا خلافا لهما الا اذا عرف الشهود  
 الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها كالوادعي ثمن العقار لانه دعوى  
 الدين حقيقة بحسب ولا بد من ذكر بلدة بها الدار ثم المحلة ثم السكة فيبداء  
 بالاعم ثم بالاحص فالاحص كما في النسب ويكتفى بذكر ثلاثة فلو ترك الرابع  
 صح وان ذكره وغلط فيه لا ملتقى لان المدعى يختلف به ثم انما يثبت الغلط باقرار  
 الشاهد فتصوبين وذكرنا سماعها اي الحدود واسما نسائها ولا بد من ذكر  
**المجد لكل منهم ان لم يكن الرجل مشهورا** والا اكتفى باسمه لحصول المقصود وذكر انه

اي والعقار في يده ليصير خصما ويؤيد عليه **بغير حق** ان كان المدعى منقولاً لما  
 ستر ولا تثبت يده في العقار بتصادقها بل لا بد من بيعة او علم قاض لا احتمال  
 نزويها بخلاف المنقول لمعاينة يده ثم هذا ليس على اطلاقه بل اذا ادعى العقار ملكا  
 مطلقا اما في دعوى الغصب ودعوى الشراء من ذي اليد فلا يغتفر لبينة لان دعوى  
 الفعل كما تصح على ذي اليد تصح على غيره ايضا بترازيه وذكر انه يطالب به لتوقفه على  
 طلب ولا احتمال رهنه او جسده بالثمن وبه استغنى عن زيادة بغير حق فانهم ولو كان  
 ما يدعيه ديناً مكيلاً او موزوناً نقداً او غيره ذكر وصفه لانه لا يعرف الا به ولا بد في  
 دعوى المثلبيات من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب فلو ادعى  
 كريدنا عليه ولم يذكر سبباً لم تسمع واذا ذكر في السلم اقاله المطالبة في مكان عينه  
 وفي نحو قرض وغصب واستهلاك في مكان القرض ونحوه بحسب فليحفظ **وبسأل القاضى**  
**المدعى عليه** عن الدعوى فيقول انه ادعى عليك كذا فاذا نقول بعد صحتها والا تصدر  
 صحيحة لا يسأل لعدم وجوب جوابه فان اقر فيها او انكر فيها من المدعى قضى عليه  
 بلا طلب المدعى والا يبرهن **حلفه** الحاكم بعد طلبه اذ لا بد من طلبه اليمين في جميع الدعاوى  
 الا عند الثاني في اربع على ما في البرازية قال واجمعوا على التحليف بلا طلب في دعوى  
 الدين على الميت واذا قال المدعى عليه **لا اقر ولا انكر** لا يستحلف بل يجيب ليقرأ  
**ينكر ددر** وكذا لو لم يزم السكوت بلا اذنة عند الثاني خلاصه قال في البحر وبه ائتمت لما  
 ان الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق بالقضاء انتهى ثم نقل عن البدايع الاشبه  
 انه اذا كان فيستحلف قيدا بتحليف الحاكم لانها لو اصطلى على ان يحلف عند غير قاض  
 ويكون برياً فهو باطل لان اليمين حق القاضى مع طلب الخصم ولا عبرة ليمين ولا لنكول  
 عند غير القاضى فلو يبرهن عليه اى على حقه يقبل والا يحلف ثانيا عند قاض بترازيه  
 الا اذا كان حلفه الاول عنده فكيفي ددر ونقل المصنف عن القنية ان التحليف حق القاضى  
 فام يكن باستخلافه لم يعتبر وكذا لو اصطلى ان المدعى لو حلف فالخصم ضامن للمال  
 وحلف اى المدعى لم يضمن الخصم لان فيه تغييرا للشرع واليمين لا ترد على مدعى الحد يثبت  
 البيئته على المدعى وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل انكره الراوى  
 عيني يبرهن المدعى على دعواه فطلب من القاضى ان يحلف المدعى انه محق في  
 الدعوى او على ان الشهود صادقون او محقون في الشهادة لا يجيبه القاضى  
 الى طلبته لان الخصم لا يحلف مرتين فكيف الشاهد لان لفظ الشاهد عندنا يمين ولا يكرر  
 اليمين لا نأمرنا باكرام الشهود ولذا لو علم الشاهد ان القاضى يحلفه ويعمل بالسنوح  
 له الامتناع عن اداء الشهادة لانه لا يلزمه بترازيه **وبيئة الخارج في الملك المطلق**  
 وهو الذي لم يذكر له سبب احق من بيئته ذي اليد لانه المدعى والبيئته له بالحديث  
 بخلاف المقيد بسبب كنتاج ونكاح فالبيئته لذى اليد اجماعا كما سيحى وقضى القاضى

طلبه الخارج في الملك المطلق



عليه بتكوله مرة لو تكوله في مجلس القاضى حقيقة **يقوله لا احلف او حكا كان سكت**  
وعلم انه من غير افة كرس وطرش في الصحيح سراج وعرض اليمين ثلاثا ثم القضاء  
احوط وهل يشترط القضاء على قول النكول خلاف ذلك ولم ارفه ترجيحاً قاله  
المص قلت قد علمنا انه يفترض القضاء فوراً الا في ثلاث قضى عليه بالنكول  
ثم اراد ان يحلف لا يلتفت اليه والقضاء على حاله ماضٍ ودرر فبلغت طرق القضاء  
ثلاثاً وعدها في الاشياء سبعاً بينة واثراً ويمين ونكول عنه وقسامة وعلم قاض  
على المرجوح والسابع قرينة قاطعة كان ظهر من دار خالته انسان خائف بسكين  
متلوث بدم فدخلوها فوراً فزادوا مدبوحاً حينئذ اخذ به اذ لا يمتري احد انه قاتله  
**شك فيما يدعى عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يحلف** تخوفاً عن الوقوع في الحرام  
**وان ابقى خصمه الاحلف ان اكد رايه ان المدعى مبطل حلف والا بان غلب على ظنه**  
انه يحلف يترديه **وتقبل البينة لو اقامها المدعى** وان قال قبل اليمين لا بينة  
لي سراج خلافاً لما في شرح المجمع عن المحيط **بعد عيّن** المدعى عليه كما تقبل البينة بعد  
القضاء بالنكول خائنه **عند العامة** وهو الصحيح لقول شرح اليمين الفاجرة احق ان ترد  
من البينة العادلة ولان اليمين كالحلف عن البينة فاذا جاء الاصل انتهى حكم الحلف كانه لم  
يوجد اصلاً **ويظهر كذبه باقامتها الى البينة لو ادعاه** اي المال **بلا سبب يحلف** الى المدعى  
عليه ثم اقامها حتى يثبت في يمينه وعليه الفتوى طلاق الخائنة خلافاً لاطلاق الدرر وان  
ادعاه بسبب **حلف** انه لا دين عليه **ثم اقامها المدعى على السب** لا يظهر كذبه لجواز انه  
وجد الفرض ثم وجد الا بطل او الا يفا وعليه الفتوى فصولين وسراج وشيخي وغيرهم **ولا**  
**تحلف في نكاح** انكره هو وهي **ورجعة** جدها هو وهي بعد عدة **وفي ايلاء** انكره احدهما  
بعد المدة **واستبلا** وتدعيه الامة ولا يتناقض عكسه لثبوتها بقراره **ورق ونسب** بان ادعى على  
مجهول انه قتل ابنته وبالعكس **ولا** عتاقة او مولاة ادعاه الاعلاء او الاسفل وحدولعان  
**والفتوى على انه يحلف المنكر في الاشياء البقرة** ومن عدتها ستة الحق امومية الولد بالنسب  
او الرق والحاصل ان المفتي به التحليف في الكل الا في الحدود ومنها حد القذف واللعان فلا  
يمين اجماعاً الا اذا تضمن حقاً بان علق عتق عبده بن نafقسه فللعبد تحليفه فان نكل  
ثبت العتق لا الزنا **وكذا يستحلف السادة لاجل المال فان نكل ضمن ولم يقطع** وان اقر  
بها قطع وقالوا يستحلف في التعزير كما بسط في الدرر وفي الفصول ادعى نكاحها فحيلة دفع  
يمينها ان تنزوح فلا يحلف وفي الخائنة لا استخلاف في احدى وثلاثين مسألة **النيابة**  
**تجرى في الاستخلاف لا الحلف** وفرض عليه الاول بقوله **فالوكيل والوصى والمتولى واب**  
**الصغير عليك الاستخلاف** فله طلب يمين خصمه **ولا يحلف** احدهم **الا اذا ادعى عليه**  
**العقد او صح اقراره** على الاصيل فيستحلف حينئذ فالوكيل بايبيع فان اقره صحيح على الموكل  
فكذلك تكوله وفي الخلاصة كل موضع لو اقر له فادانكره يستحلف الا في ثلاث ذكرها والصواب

في اربع وثلاثين لاسر عن الخائنة وزاد ستة اخرى في البحر وزاد اربعة عشر في تنوير البصائر  
حاشية الاشياء والنظائر وزاد عليها سبعة اخرى في زواهر الجواهر على الاشياء والنظائر  
لا بن المص ولولا خشيته التطويل لسردتها كلها **التحليف على فعل نفسه يكون على البتات**  
اي القطع بان لا يمتري كذلك **والتحليف على فعل غيره يكون على العلم** اي لا يعلم  
انه كذلك لعدم علمه بما فعل غيره ظاهر اللهم **الا اذا كان فعل الغير شيئاً يتصل به** اي  
بالحلف وفرض عليه بقوله **فان ادعى** مشري العبد سرقة العبد واباقه واثبت ذلك  
**يحلف** البايع **على البتات** مع انه فعل الغير وانما صح باعتباره وجوب تسليمه سليماً فراجع  
الى فعل نفسه فحلف على البتات لانها اكد ولذا تعتبر مطلقاً بخلاف العكس ودرر عن الزيلعي  
وفي شرح المجمع عنه هذا اذا قال المنكر لا علم لي بذلك ولو ادعى العلم حلف على البتات كودع  
ادعى قبض ربهما فرفع على قوله وفعل غيره على العلم بقوله **واذا ادعى** بكسب الشراء له على  
شراييد ولا بينة **يحلف خصمه** وهو بكسر على العلم اي انه لا يعلم انه اشتراه قبله لاسر كذا  
اذا ادعى ديناً او عينا على وارث اذا علم القاضى كونه ميراثاً او اقر به المدعى او  
برهن الخصم عليه فيحلف على العلم ولو ادعاه اي الدين والعين الوارث على غيره  
**يحلف** المدعى عليه **على البتات** كوهوب وشراييد ودرر **ويحلف باحد القود اجماعاً فان نكل**  
**فان كان في النفس حبس حتى يقر او يحلف** وفيما دونه فيختص لان الاطراف خلقت وقاية  
لنفس كالل فيجوز فيها الابتدال خلافاً لها قال المدعى **الى بينة** حاضرة في المص **وطلب**  
**يمين خصمه** لم يحلف خلافاً لها ولو حاضرة في مجلس الحكم لم يحلف اتفاقاً ولو غابية عن المص  
حلف اتفاقاً قا ابن ملك وقدر في المجتبى الغيبة بمدة السفر **ياخذ القاضى في مسألة** المتت  
فيها لا يسقط بشبهة **كفيلة فقة** يوسن هروبه بحرق فاحفظه من خصمه ولو وجبها والمال  
حقيراً في ظاهر المذهب يعني **بنفسه ثلاثة ايام** في الصحيح وعن الثاني الى مجله الثاني وصح  
**فان امتنع من اعطاء ذلك الكفيل** لازمه بنفسه او ايمنه **مقدار مدة التكفيل** ليثلا يغيب **الا**  
**ان يكون الخصم غريباً** اي مسافراً فيلازم اوكيفل الى انتهى مجلس القاضى دفعا للضرر حتى  
لو علم وقت سفره يكفل اليه وينظر في زيده او يستخير رفقاءه ولو انكره المدعى بترديه **قال**  
**لا بينة لي وطلب يمينه فحلفه القاضى** ثم برهن على دعواه بعد اليمين **قبل ذلك** البرهان  
**منه** وكذا لو قال المدعى كل بينة التي بها قضي شهود زور او قال اذا حلفت فانت بري من المال  
فحلف ثم برهن على الحق قبل خائنه وبه جزم في السراج كما مر **وقيل لا** يقبل قايله كالحكم في العادة  
وعكسه ابن الملك وكذا الخلاف لو قال لا دفع لي ثم اتى بدفع او قال الشاهد لا شهادة لي ثم شهد  
والاصح القول لجواز النسيان ثم التذكر كما في الدرر واقره المص **ادعى على المديون**  
**الاصل** فانكر المدعى ذلك **ولا بينة له** على مدعاه **فطلب يمينه** فقال المدعى **اجعل حتى**  
**في الختم** ثم استخلفني له ذلك **فتبينه واليمين بالله تعالى** الحديث من كان حالفاً فليحلف  
بالله او بيزر وهو قول والله حتى انه وظاهره انه لو حلفه بغيره لم يكن يميناً ولم ارضحاً

حلفه القاضى ثم  
برهن تقبل



بجور لا بطلاق وعناق وان الح الخصم وعليه الفتوى فاشترطت ان التحليف بها حرام  
ثانيه وقيل ان مست الضرورة فوض الى القاضي اتباعا للبعض **فلو حلفه القاضي به**  
**فانك قضى عليه** بالمال لم ينفذ قضاه **على قول اكثر** كذا في خزائن المفيتين وظاهره  
انه مفرع على قول اكثر اما على القول بالتحليف بها فيعتبر تكوله ويقضى به والا فلا فاية  
يجوز واعتمده المصنف قلت ولو حلف بالطلاق انه لا مال عليه ثمر برهن المدعي على  
المال ان شهد واعلى السبب كالاقرار لا يفرق وان شهد واعلى قيام الدين يفرق  
لان السبب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يبحث لا خصال  
صدقه خلافا لابي يوسف كذا في شرح الوهبانية للشرنبلالي وقد تقدم **ويحلف**  
**بذكر اوصافه تعالى** وقيد به بعضهم بقاسق ومال خطير **والاختيار فيه** وفيه **صفة**  
**القاضي** ويحتمل العطف كيلا يتكرر اليمين **فلو حلف بالله** ونكل عن التخليط  
لا يقضى عليه به اي بالنكول لان المقصود الحلف بالله وقد حصل زبلي لا يستحب  
التخليط على المسلم لان زمان ولا يمكن كذا في الحاوي وظاهره انه مباح **ويستحلف**  
**اليهودي بالله الذي اتزل التوراة على موسى والنسري بالله الذي اتزل**  
**الا انجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار** فيحلف على كل معتقده  
فلو اكتفى بالله كفى كالمسلم **والوثني بالله تعالى** لانه يقر به وان عبد غيره وجزم  
ابن الكمال بان الدهرية لا يعتقده وتعالى **قلت** وعليه فاما لا يحلفون ويبقى  
تحليف الاخرى ان يقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا وكذا  
فاذا اومى براسه اي نعم صار حالفا ولو اصرم ايضا كتبت له ليحجب بخطه ان عرفه  
والا فاشارته ولو اعني ايضا فابوه او وصيه او من نصبه القاضي شرح وهبانية  
**ولا يحلفون في بيوت عباد ائمتهم** كراهة دخولها بجور **ويحلف القاضي في دعوى سبب**  
**يرتفع على الحاصل** اي على صورة انكار المنكر وفسره بقوله اي بالله ما بينكم من كذا  
**قايم وما بينكم بيع قايم وما يجب عليك رده** لو قايم او بدله لو هالك وما هي  
**باين منك الآن** متعلق بالجميع مسكين في دعوى نكاح وبيع وغصب وطلاق  
فيه لف ونشر لا على السبب اي بالله ما نكحت وما بيعت خلافا للثاني نظر للمدعي  
عليه ايضا لاحتمال طلاقه واقله **الا اذا اذ النزم** من الحلف على الحاصل ترك النظر  
للمدعي فيحلف بالا جماع **على السبب** اي على صورة دعوى المدعي كدعوى شفعة الجوار  
ونفقة بنتوته **والخصم لا يراها** لكونه شافعا لصدق حلفه على الحاصل في  
معتقده فيتضرر المدعي **قلت** ومفاده انه لا اعتبار بمذهب المدعي عليه واما  
مذهب المدعي ففيه خلاف والاوجه ان يسأل القاضي هل تعتقد وجوب شفعة الجوار  
اولا واعتمده المصنف وكذا اي يحلف على السبب اجماعا **في سبب لا يرتفع** برفع بعد  
ثبوت كعبه مسلم يدعي على مولا **عنتقه** لعدم تكرره **واما في الامة** ولو مسلمة

مطلب  
لاجرة بذهب المدعي عليه

والعبد

**والعبد الكافر** فلتكرره رقبها بالحق حلف مولاها **على الحاصل** والحاصل اعتبار الحاصل  
الا لضرر مدع وسبب غير متكرر **وصح فدا اليمين** **والصلح منه** لحديث ذبوا عن اعراسكم  
باموالكم وقال الشهيد الاختلاف بين اليمين الصادقة واجب قال في البحراي ثابت  
بدليل جواز الحلف صادق **ولا يحلف المنكر** بعده ابد لا ان اسقط حقه وقيد بالفداء والصلح  
لان المدعي لو اسقطه اي اليمين قصد بان قال برئت من الحلف او تركته عليه او وهبته  
**لا يصح وله التحليف** بخلاف البراءة عن المال لان التحليف للحاكم بركازيه وكذا اذا اشترى  
يمينه لم يجوز عدم ركن البيع **درر** **فرع** استحلفه خصمه فقال حلفتني مرة ان عند  
حاكم او محكم وبرهن قبل والا فلا تحليفه **درر** **قلت** ولم ارم الوقال في قد حلفت بالطلاق  
اني لا احلف فيجوز **باب التحالف** لما قدم يمين الواحد ذكر يمين  
الاثنين **اختلفا** اي المتبايعان في قدر ثمن او وصفه او جنسه في قدر مبيع  
**حكم لمن برهن** لانه نور دعواه بالحجة **وان برهننا فثبت الزيادة** اذ البينات للاثبات  
**وان اختلفا فيهما** اي الثمن والمبيع جميعا قدم برهان البايع لو الاختلاف في الثمن وبرهان  
المشتري لو في البيع نظرا لاثبات الزيادة وان عجزا في الصور الثلاث عن البينة فان رضى  
كل عقالا الاخر فيها وان لم يرض واحد منها بدعوى الآخر **تحالفا** ما لم يكن فيه حيزا فيفسخ  
من له الخيار وبدا يمين المشتري لانه البادي بالانكار وهذا لو كان بيع عين بدني والابان  
كان مقابضة او صرفا **فهو بخير** وقيل بغير ابن ملك ويقصر على النقيض الاصح **وفسخ القاضي**  
**البيع بطلب احدهما** او طلبهما ولا يفسخ بالتحالف ولا يفسخ احدهما بل يفسخهما **بجور ومن نكل**  
**منهما لزمه دعوى الآخر** بالقضاء واصله قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة  
بمينها تحالفا وترا داهنا كله لولا الاختلاف في البدل بقصودا فلو في ضمن شئ كاختلفا في الزق  
فالقول للمشتري في انه الزق ولا تحالف كما لو اختلفا في وصف المبيع كقوله اشتريتني على انه كاتب  
او خباز وقال البايع لم اشترط بالقول للبايع ولا تحالف ظهريه قيد باختلافها في ثمن  
ومبيع لانه **لا تحالف في غيرهما** لانه لا يحتل به قوام العقد بخلافه **وشرط** رهن او خيار او ضمان  
وقبض بعض ثمن **والقول للمتنكر يمينه** وقال زفر والشافعي يتحالفان **ولا تحالف** اذا اختلفا  
**بعد هلاك المبيع** او خروجه عن ملكه او نفيه بما لا يرد به **وحلف المشتري** الا اذا استهلكه  
في يد البايع غير المشتري وقال محمد والشافعي يتحالفان ويفسخ على قيمة الهالك وهذا لو اثنى  
دينا فلو مقابضة تحالفا اجماعا لان المبيع كل منها ويرد مثل الهالك او قيمته كما لو اختلفا في  
جنس الثمن بعد هلاك السلعة بان قال احدهما درهم والاخر فاني يتحالفان ولزم المشتري رد  
القيمة سراج **ولا تحالف بعد هلاك بعضه** او خروجه عن ملكه كعبد من مات احدهما عند  
المشتري بعد قبضهما ثم اختلفا في قدر الثمن لم يتحالفا عندا في حنيفة **الا ان يرضى البايع بترك**  
**حصته الهالك** اصلا فحينئذ يتحالفان هذا على تخنيج الجمهور وصرف مشايخ بلخ الاستثنا  
الي يمين المشتري **ولا في قدر** بدل كتابة لعدم لزومها **وقدر** راس المال بعد اقالة عقد السلم

مطلب  
صح فدا اليمين



بل القول للعبد والمسلم اليه ولا يعود السلم وان اختلفا اي المتعاقدان في مقدار الثمن بعد  
 الاقالة ولا بينة **تحالف** او عاد البيع لو كان كل من البيع والتمن مقبوضا ولم يردده المشتري  
 الى بايعة حكم الاقالة فان رده اليه حكم الاقالة لا تحالف خلافا للمحدثين اختلفوا الى الزوجان  
 في قدر المهر او جنسه قضى لمن اقام البرهات وان برهننا فللمرأة اذا كان مهر المثل  
 شاهدا للزوج بان كان كمالته وان كان شاهدا لها بان كان كمالتها او اكثر فيمنته  
 اولى لانباتها خلاف الظاهر وان كان غير شاهدا لكل منهما بان كان بينهما فالتها اثر  
 للاستواء **مهر المثل** على الصحيح وان عجزا عن البرهان **تحالف** او لم يفسخ النكاح لبتعية  
 المهر بخلاف البيع **ويبدأ يمينه** لان اول التسليمين عليه فيكون اول اليمينين عليه ظهريه  
 ويحكم بالتشديد اي يجعل مهر مثلها حكما لسقوط اعتبار التسمية بالتحالف **فيقضي**  
**بقوله لو كان كمالته او اقل** ويقولها **لو كمالتها او اكثر** وبه **لويمنها** اي بينما تدعيه  
 ويدعيه **ولو اختلفا** اي المجر والمستاجر في بدل الاجارة او في قدر المدة قبل الاستيفاء  
 للمنفعة **تحالف** وتراوا وبدا يمين المستاجر لو اختلفا في البدل والمجر لو في المدة وان  
 برهننا فالبينة للمؤجر في البدل والمستاجر في المدة **وبعد** لا والقول **للمتاجر** لانه منكر  
 للزيادة **ولو اختلفا بعد التمكن من استيفاء البعض من المنفعة** **تحالف** او فسخ العقد في  
 الباقي **والقول في الماضي المتاجر** لان عقادهما ساعة فكل جزء كعقد بخلاف البيع وان  
**اختلف الزوجان** ولو مملوكين او مكاتبين او صغيرين والصغير مجامع او ذمينة مع مسلم قام  
 النكاح او لا في بيت لهما او لا حدتها خزانة الاكل لان العبرة للبدل للملك **في متاع** هو هنا  
 ما كان في البيت ولو ذهبا او فضة **فالقول لكل واحد منهما فيما صلح له مع يمينه** الا اذا كان  
 كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح لآخر فالقول له لتعارض الظاهرين **درر** وغيرها **والقول**  
**له في الصالح لهما** لانها وما في يدها في يده والقول لذى اليد بخلاف ما يختص بها لانظافها  
 اظهر من ظاهرها وهو بين الاستعمال **ولو اقاما بينة يقضي بينهما** لانها خارجة خاتمة  
 والبيت للزوج الا ان يكون لها بينة بغير وهذا لو جبين وان مات احدهما واختلف وارثه  
 مع الحي في الشكل الصالح لهما **فالقول فيه للحي** ولو رقيقا وقال الشافعي وما لك الكل بينهما وقال  
 ابن ابي ليلى الكل له وقال الحسن البصري الكل لهما وهي السبعة وعدة الخاتمة تسعة اقوال **ولو**  
**احدهما مملوكا** ولو ما ذونا او مكاتبين او قالوا الشافعي لهما كالحرة **فالقول للحرة في الحياة** وللحي في  
 الموت لان يد الحرة اقوى ولا يد للميت **اغتقت الامة** او المكاتب او المدبرة واختارت نفسها  
 فما في البيت قبل العتق فهو للرجل وما بعده قبل ان تختار نفسها فهو على ما وصفناه  
**في الطلاق** بغير وفيه طلقها ومضت العدة فالشكل للزوج ولو رثته من بعده لانها صار في  
 اجنبية لا يرثها ولما ذكرنا ان الشكل للزوج في الطلاق فكذلك الوارثه اما الوفاة وهي في العدة  
 فالشكل لهما كانه لم يطلقها بدليل ارثها ولو اختلف المجر والمستاجر في متاع البيت فلقول  
 للمستاجر يمينه وليس للموخر الا ما عليه من ثياب بدنه ولو اختلف اسكافي وعطاري في

مطل  
 اختلاف الزوجين

مطل  
 المسئلة المسبوبة

آلات

آلات الاسكفة وآلات العطارين وهي في ايديهما فهي بينهما بلا نظر لما يصلح لكل منهما  
 وتماه في السراج رجل معروف بالفقر والحاجة صار بيده غلام وعلى عنقه بدرة وذكر  
 بداهه فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فهو المعروف باليسار  
 وكذا كفايس في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول الذي هو على عنقه هي لي وادعاه  
 صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل رجلان في سفينة بها دقيق فادعى كل واحد  
 السفينة وما فيها واحدهما يعرف ببيع الدقيق والاخر يعرف بانه ملاح فالدقيق  
 للذي يعرف ببيعه **والسفينة** لمن يعرف انه ملاح **علا** بالظاهر ولو فيها راكب  
 وآخر ممسك وآخر يجذب وآخر يمد لها وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة اثلاثا  
 ولا شيء للماد رجل يقود قطارا بل وآخر راكب ان على الكر متاع الركب فكلها له والقايد  
 اجيرع وان لا شيء عليها فللراكب ما هو راكمه والباقي للقايد بخلاف البقر والغنم وتماه  
 في خزانة الاكل **فصل في دفع الدعاوى** لما قدم من يكون خصما ذكر من لا يكون  
 قال **ذواليد هذا الشيء المدعى** بنقولا كان او عقارا **او دعيه او اعداينه او اجر ينيه**  
**او رهن ينيه** **زيد الغايب** او غصبته منه من الغايب **وبرهن** عليه على ما ذكر والعين  
 قائمة لاهالكه وقال الشهود نعرفه باسمه وشرط محمد معرفته بوجهه ايضا فلو حلف  
 لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه لا يحث ذكره الزيلعي وفي الشربلالية عن خط  
 العلامة المقدسي عن النزازية ان تعويل الائمة على قول محمد انتهى فليحفظ ونسبه او  
 بوجهه **دفع خصومة المدعى** للملك المطلق لان يد هولا وليست يد خصومة وقال  
 ابو يوسف ان عرف ذواليد بالحي لا تندفع وبه يؤخذ ملتقى واختاره في المختار  
 وهذه خمسة كتاب الدعوى لان فيها اقوال خمسة علما كما بسط في الدرر اولان  
 صورها خمس عيني وغيره **قلت** وفيه نظر اذا الحكم كذلك لو قال وكلني صاحبه  
 بحفظه او اسكنني فيها زيد الغايب او سرقته منه او انتزعت منه او صل منه  
 فوجدته بغير او اسكنني هي في يد مزارعة بزازية فالصور احد عشر **قلت** لكن  
 الحق في النزازية المزارعة بالاجارة او الودعة قال فلايزاد على الخمس وقد حورته في  
 شرح الملتقى وان كان هالكا او قال الشهود اردعه من لا يعرفه او اقر ذواليد بيد الخصومة  
 كان **قال** ذواليد اشتر ينيه او انتهت من الغايب او لم يدع الملك المطلق بل ادعى  
 عليه الفعل بان قال **المدعى غصبته** مني او قال **سرق** مني وبناء للمفعول للسر عليه  
 فكانه قال سرقته مني بخلاف غصب مني او غصبه مني فلان الغايب كما سيجي حيث تندفع  
 وهل تندفع بالمصدر الصحيح لا بزازية وقال **ذواليد** في الدفع **او دعيه** فلان **وبرهن**  
**عليه** لا تندفع في الكل لما قلنا قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه  
 ودعية عندي او رهن من فلان تندفع مع البرهان على ما ذكر ولو برهن المدعى  
 على مقالته الاولى **يحملة خصما** ويحكم عليه لسبق اقرا تمنع الدفع بزازية وان قال



المدعي اشترى تبة من فلان الغائب وقال ذواليد اودعني فلان ذلك اي بنفسه  
فلو بوكيله لم تندفع بلا بينة **دفعت الخصومة وان لم يبرهن** لتوا فقها ان اصل  
الملك للغائب الا اذا قال اشترى تبة ووكلي بقبضه وبرهن ولو صدق في الشراء لم يؤسر  
بال تسليم لئلا يكون قضا على الغائب باقراره وهي عجيبة ثم اقتصر الدرر وغيرها على دعوى  
الشرا قيد اتفاق فلذا قال **ولو ادعى انه له غصب حنه فلان الغائب وبرهن عليه وزعم**  
**ذواليد ان هذا الغائب اودعه عنده اندفعت** لتوا فقها ان اليد لذلك الرجل ولو  
كان مكان دعوى الغصب دعوى سرقة لا تندفع بزعم ذواليد ايداع ذلك الغائب  
استحافا بزازيه وفي شرح الوهبانية للشربلاني لو اتفقا على الملك لزيد وكل يدعي  
الاجارة منه لم يكن الثاني خصما للاول على الصحيح ولا المدعي رهن او شرا اما المشتري فخصم  
للكل **فروع** قال المدعي عليه لي دفع يمهل الى المجلس الثاني صفري للمدعي تخليف  
مدع الايداع على التبات درر وله تخليف المدعي على العلم وتامه في البرازية وكل ينقل  
امته فبرهنت انه اعتقها قبل للدفع لا للعتق مالم يحضر الولى ابن ملك والله اعلم  
**باب دعوى الرجلين تقدم حجة خارج في ملك مطلق** اي يترك  
له سبب كما سر على حجة ذواليد وان وقت احدهما فقط وقال ابو يوسف ذوالوقت  
احق وثمرته فيما لو قال في دعواه هذا العبد لي غاب عني منذ شهر وقال ذواليد  
**منذ سنة قضى للمدعي** لان ما ذكره تاريخ غيبته لا ملك فلم يوجد التاريخ من الطرفين  
فقضى بينة الخارج وقال ابو يوسف يقضى للمورخ ولو حالة الافراد وينبغي ان يفتى  
بقوله لانه اوفق واظهر كذا في جامع الفصولين واقره المص ولو برهن **خارجا على**  
**شئ قضى به لها فان برهننا في دعوى نكاح سقطا** لتعذر الجمع لوجبة ولو ميتة  
قضى به بينهما وعلى كل نصف المهر ويرثان ميراث زوج واحد ولو لرت ثبت النسب  
منها وتامه في الخلاصة وهي **لمن صدقته او الم تكن في يد من كذبته ولم يكن دخل**  
**من كذبته بها** هذا اذا لم يؤرخا فان ارخا فالسابق احق بها فلوارخ احدهما  
فهو لمن صدقته اولذي اليد بزازيه **قلت** وعلى ما سر عن الثاني ينبغي اعتبار  
تاريخ احدهما ولم ار من يفتى على هذا فتأمل وان اقرت لمن لا حجة له فهي له وان  
برهن الآخر قضى له ولو برهن احدهما وقضى له ثمر برهن الآخر لم يقض له  
الا اذا ثبت سبقه لان البرهان مع التاريخ اقوى منه بدونه كما لم يقض ببرهان  
خارج على ذواليد ظهر نكاحه الا اذا ثبت سبقه اي ان نكاحا سبق وان ذكر  
سبب الملك بان برهننا على شرا شئ من ذواليد فلكل نصفه بنصف الثمن  
ان شأ او تركه انما خير لتفرق الصفقة عليه وان ترك احدهما بعد ما قضى لها  
لم ياخذ الآخر كله لانقاخه بالقضا فلو قيل له وهو اي ما ادعى شرا له السابق  
تاريخا ان ارخا فيرد البايع ما قبضه من الآخر اليه سراج وهو لذى يدان لم يؤرخا

مطل  
مسئلة عجيبه

اوارخ

اوارخ احدهما او استوى تاريخها وهو لذى وقت ان وقت احدهما فقط و  
الحال انه لا يدانها وان لم يؤرخا فقد مر ان لكل نصفه بنصف والشرا احق من هبة  
وصدقة ورهن ولو مع قبض وهذا اذا لم يؤرخا فلوارخا واتخذ الملك فالسابق  
احق لقوته ولو ارخت احدهما فقط فالورخة اولى ولو اختلف الملك استويا  
وهذا فيما لا يقسم اتفاقا واختلف التصحيح فيما يقسم كالدار والاصح ان الكل للمدعي  
الشرا لان الاستحقاق من قبيل الشيوع المقارن لا الطارى هبة الدرر والشرا والمهر  
سواء ينصف وترجع هي بنصف القيمة وهو بنصف الثمن او يفسخ لما سر هذا اذا  
لم يؤرخا او ارخا واستوى تاريخها فان سبق تاريخ احدهما كان احق قيد  
بالشرا لان النكاح احق من هبة او صدقة عادية والمراد من النكاح المهر  
كما حوزة في البحر معطى للبايع نعم يستوى النكاح والشرا لو تنازعا في الامة من رجل  
واحد ولا مرجح فتكون ملكا له من كونه للآخر فتدبر ورهن مع قبض احق من  
هبة بلا عوض معه استحسانا ولو به فهي احق لانها بيع اتمها والبيع ولو بوجه  
اقوى من الرهن ولو العيين معها استويا مالم يؤرخا واحدهما سبق وان برهن  
خارجا على ملك مورخ او بشر مورخ من واحد غير ذواليد او برهن خارج  
على ملك مورخ وذو يد على ملك مورخ اقدم فالسابق احق وان برهننا على شرا  
متفق تاريخها او مختلف عيني وكل يدعي الشرا من رجل اخر او وقت احدهما  
فقط استويا ان تعدد البايع وان اتحد فذوالوقت احق ثم لا بد من ذكر المدعي  
وشهوده وما يفيد ملك بايعه ان لم يكن المبيع في يد البايع ولو شهدوا انه بيده فقولان  
بزازيه فان برهن خارج على الملك وذواليد على الشرا منه او برهننا على سبب ملك لا  
يتكرر كالنكاح وما في معناه كنسج لا يعاد وغزل فطن وحلب لبن وجز صوف ونحوها  
ولو عند بايعه درر فذواليد احق من الخارج اجاعا الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا  
كغصب او ديوعة واجارة ونحوها في رواية درر وكان سببا يتكرر كبناء وغرس ونسج  
خز وزرع بر ونحوه او اشكل على اهل الخبرة فهو الخارج لانه الاصل وانما عدلنا عنه  
بجديث التساج وان برهن كل من الخارجين لوزي الايدي او الخارج وذواليد عيني  
على الشرا من الآخر بلا وقت سقطا وترك المال المدعي بفي يد من معه وقال محمد يقضى  
للخارج قلنا الاقدام على الشرا اقرار منه بالملك له ولو اثبتا قبضاها ترضا اتفاقا  
درر ولا يبرح بزيادة عدد الشهود فان الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكثرته  
ثم فرع على هذا الاصل بقوله فلواقام احد المدعين شاهدين والاخر اربعة  
فهما سواء في ذلك وكذا لا ترجيح بزيادة العدالت لان الاعتبار اصل العدالت اذ لا احد  
للاعدلية دار في يد اخر ادعى رجل نصفها واخر كلها او برهننا فللاول ربعها والباقي  
للاخر بطريق المنازعة وهو ان النصف ساء المدعي الكل بلا منازعة ثم استوى

مطل  
ذواليد احق في  
سابق الملك



منازعتها في النصف الآخر فينصف وقال **الثالث له والباقي للثاني بطريق العول**  
لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتقول الى ثلاثة واعلم ان انواع القسمة  
اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا وهو ثمان ميراث وديون ووصية ومحاباة  
ودراهم رسالة وسعاية وجناية رفيق وبطريق المنازعة اجماعا وهو مسئلة الفضولين  
وبطريق المنازعة عنده والعول عندها وهو ثلاث مسائل مسئلة الكتاب واذا  
اوصى لرجل بكل ماله او بعبد بعينه ولاخر ينصف ذلك وبطريق العول عنده والمنازعة  
عندها وهو خمس كما بسطة الزيلعي والعيني وقامه في البحر والاصل عنده ان القسمة  
مقي وجبت لحق ثابت في عين او ذمة شايعا فغولية او مميزا او لاحدها شايعا  
وللاخر في الكل فمنازعة وعندها متى ثبتا معا على الشيوع فغولية والا فمنازعة  
فليحفظ **ولو النازع ايدى** **لشاني** نصف كلا بالقضاء ونصف به لانه خارج  
ولو في يد ثلاثة او ادعى احدهم كلها واخر نصفها واخر ثلثها وبرهنوا قسمت عنده  
بالمنازعة وعندها بالعول وبيانه في الكافي **ولو برهننا على نتائج** دابة في يدها او احدها  
او غيرها **فارخا قضى لمن وافق سننها تاريخه** بشهادة الظاهر فلو لم يورخا قضى  
بها لذى اليد ولهما ان في ايديهما او في يد ثالث وان لم يورخا فبها بان خالف او اشكل  
فلها ان كانت في ايديهما او كانا خارجين فان في يد احدها قضى بها له هو الاصح  
قلت وهذا اول ما دقع في الفكر والدرر والمشتق فتبصر برهن احد الخارجين  
على الغصب من زيد **والاخر على الوديعة** منه استويا لانهما بالجد نصير غصبا  
الناس احزاب بلا بيان **الا في اربع الشهادة والحدود والقصاص والقتل** كذا في نسخة  
المصنف وفي نسخة والعقل وعبارة الاشياء والدية وجنيذ فلو ادعى على مجهول الحال  
احراما لانه عبده فانكر وقال **انا حر الاصل** فالقول له لتسكه بالاصل واللايس للثوب  
احق من اخذ الكرم والراكب احق من اخذ اللجام ومن في السرج من رديفه وذو حملها  
من علق كوزه بها لانه اكثر تقرفا والجالس على البساط والمعلق به سوا الجاسية  
وراكبي سرج كمن معه ثوب وطرفه مع اخر لا هديته اي طرته الغير مشوجة لانها ليست  
بثوب بخلاف جالسي دار تنازعها حيث لا يقضى لهما الاحتمال انها في يد غيرها  
وهنا علم انه ليس في يد غيرها عيني الحايط لمن جذوعه عليه او متصل به اتصال  
تربيع بان تتداخل اوصاف لبنانة في لبنات الاخر ولومن خشب فبان تكون الخشبة  
مركبة في الاخرى لدلالة على انها بنيا معا ولذا سمي بذلك لانه جنيذ بيني مربعا **المن**  
له اتصال ملازمة او نقب وادخال او **هراوى** كقصب وطبق يوضع على الجذوع بل يكون  
**بين الجارين لو تنازعا** ولا يختص به صاحب الهراوى بل صاحب الجذوع الواحر احق منه  
خاتية ولو لاحدهما جذوع وللآخر اتصال فلذى الاتصال وللآخر حق الوضع وقيل لذى  
الجذوع ملتقى وقامه في العيني وغيره واما حق المطالبة برفع جذوع وصنعت تعديا فلا

مطلب  
الناس احرار

يسقط

يسقط باثرا ولا صلح وعفو وبيع واجارة اشباه من احكام الساقط لا يعود فليحفظ **وذهبت**  
**من دار فيها بيوت كثيرة كذا بيوت منها في حق ساحتها فهي بينهما نصفين** كالطريق بخلاف  
**الشرب** اذا تنازعا فيه فانه يقدر بالارض بقدر سقيتها **برهننا** اي الخارجان **على يد**  
لكل منهما في ارض قضى بيدها فينصفها **ولو برهننا عليه** اي على اليد احدها او كان تصرف فيها  
بان لبن او بنى قضى بيده لوجود تصرفه ادعى الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا العين  
كان ملكه **تقبل** لان ما ثبت في زمان يحكم ببقائه مالم يوجد المزيل **درر صبي يعبر عن نفسه**  
اي يعقل ما يقول قال **انا حر** فالقول له لانه في يد نفسه كالبائع بان قال **انا عبد فلان**  
لغير ذى اليد **قضى به لذى اليد** لكن لا يعبر لاقراره بعدم يده فلو كبر وادعى الحرية  
تسمع مع البرهان لما تقرر ان التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى  
**باب دعوى النسب** الدعوة نوعان دعوة استيلاء وهو ان يكون  
اصل العلوق في ملك المدعى ودعوة تحرير وهو بخلافه والاول اقوى لسبقه  
واستنادها لوقت العلوق واقتصار دعوة التحرير على الحال ويستفح مبيعة  
ولدت لاقل من ستة اشهر مذيبيعت **فادعاه** البائع ثبت نسبه منه استحيانا  
لعلوقه في ملكه ومنى النسب على الخفافيع في التناقض واذا صحت استندت  
فصارت ام ولده فيفسخ البيع ويرد الثمن ولكن ان ادعاه المشتري قبله ثبت  
نسبه منه لوجود ملكه وايتها باقراره وقيل يحيل على انه تكلمها واستولدها ثم اشتراها  
ولو ادعاه معه اي مع ادعاه البائع او بعده لا لان دعوة تحرير والبائع استيلاء فكان  
اقوى كما مر وكذا يثبت من البائع لو ادعاه بعد موت الام بخلاف موت الولد  
لفوات الاصل وبأخذه البائع بعد موت امه ويسترد المشتري كل الثمن وقال  
حصته واعتاقهما اي اعتاق المشتري الام والولد كموتهما في الحكم والتدبير كالاختاق  
لانه ايضا لا يحتمل الابطال ويرد حصته اتفاقا ملكتي وغيره وكذا حصتها ايضا  
على الصحيح من مذهب الامام كما في القهستاني والبرهان ونقله في الدرر والمنح  
عن الهداية على خلاف ما في الكافي عن الميسوط وعبارة المواهب وان ادعاه بعد  
عنتها او موتها ثبت منه وعليه رد الثمن والتفيا برده حصته وقيل لا يرد  
حصتها في الاعتاق بالاتفاق انتهى فليحفظ **ولو ولدت** الامة المذكورة **لاكثر**  
**من حولين من وقت البيع وصدقه** **المشتري ثبت النسب** بتصد يقه  
**وهي ام ولده** على المعنى اللغوي **نكاحا** حلا لامره على اصلاح بقى لو ولدت فيما  
بين الاقل والاكثر ان صدقه تحكمه كالاول لاحتمال العلوق قبل بيعه والا فلا  
ملتقى ولو تنازعا فالقول للمشتري اتفاقا وكذا البينة له عند الثاني خلا للثالث  
شربلا له وشرح الجمع وفيه لو ولدت عند المشتري ولدين احدهما لدون ستة  
اشهر والاخر لاكثر ثم ادعى البائع الاول ثبت نسبهما بلا تصديق المشتري



باع من ولد عنده وادعاه بعد بيعه مشتريه ثبت نسبه لكون العلوق في ملكه ورد  
بيعه لان البيع يحتمل النقص وكذا الحكم لو كانت الولد ورهنه اما جره او كاتب  
الام او رهنها اما جرها او زوجها ثم ادعاه فيثبت فيه وترد هذه التصرفات  
بخلاف الاعتاق كما مر باع احد التومين المولودين يعني علقا ولدا عنده  
واعتقه المشتري ثم ادعى البايع الولد الآخر ثبتت نسبها وبطل عتق المشتري  
بانه فرقته وهو حرية الاصل لانها علقا في ملكه حتى لو اشتراها جلي لم يبطل عتقه  
لانها دعوة تخير من تقتصر عيني وغيره وجزم به المص ثم قال وحيلة اسقاط دعوة  
البايع ان يقر البايع انه ابن عبده فلا تفلح دعواه ابدًا تجتبي وقد افاده بقوله  
**قال عمرو لصبي معه** اومع غيره عيني **هو ابن زيد الغائب ثم قال هو ابني لم يكن ابنه**  
**ابدا وان** وصليته **جد زيد بنوته** خلافا لما لان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوتة حتى لو  
صدقه بعد تكذيبه صح ولذا قالوا لو قال لصبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح  
نفية لانه بعد الاقرار به لا ينتفي بالنفي فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا ولا سهو في عبارة  
العمادي كما ذكره من لا خسر وكما افاده الشربلالي وهذا اذا صدق الابن اما بدونه فلا  
الا اذا عاد الابن الى التصديق لبقا اقرار الاب ولو انكر الاب الاقرار فيه من عليه  
الابن قبل واما الاقرار بان اخوه فلا يقبل لانه اقرار على الغير **فرع** لو قال لست وارثه  
ثم ادعى انه وارثه وبين جهة الارث صح اذا تناقض في النسب عفورا وادعى بنوة العم  
لم يصح ما لم يذكر اسم الجد ولو برهن انه اقر اني ابنه تقبل لثبوت النسب باقراره ولا  
تسمع الاعلى ختم هو وارث او دأين او مديون او موصى له ولو احضر رجلا يدعى عليه  
حقا لابييه وهو مقرب له او لا فله اثبات نسبه بالبيينة عند القاضي بحضرة ذلك الرجل  
ولو ادعى ارضا عن ابيه فلو اقر به امر بالدفع اليه ولا يكون قضا على الاب حتى لو جاحيا باخوة  
من الراجع والرافع على الابن ولو انكر قيل للابن برهن على موت ابيك وانكر وارثه ولا يمين  
والصحيح تخليفه على العلم باخوة ابن فلان وانه مات ثم يكلف الابن للبيينة بذلك وتماه  
في جامع الفضولين من الفصل السابع والعشرين **ولو كان الصبي مع مسلم وكافر فقال**  
**المسلم هو عبدي وقال الكافر هو ابني فهو حرا بن الكافر** لئله الحرية حالا والا لاسلام  
مالا لكن جزم ابن الكمال بانه يكون مسلما لان حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للتحفة فليحفظ  
**قال زوج امرأة لصبي معها هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيره فهو ابنهما**  
ان ادعيهما معا والافقيه تفصيل ابن كمال وهذا الوغير معبر والا بان كان معبرا فهو لمن  
صدقه لان قيام ايديهما وفراسهما فيفدان منها ولو ولدت امة اشتراها فاستحققت  
غرم الاب قيمة الولد يوم الخصومة لانه يوم المنع وهو حر لانه مفرور والمفرور من يطا  
امراة معتمدا على ملك يمين او نكاح فتلك منه ثم يتحقق فلذا قال وكذا الحكم لو ملكها  
بسبب اخرى اي سبب كان عيني كما لو تزوجها على انها حرة فولدت له ثم استحققت

مطل  
ولد المفرور

غرم

غرم قيمة ولده فان مات الولد قبل الخصومة فلا شيء على ابيه لعدم المنع كما مر  
وارثه له لانه حر الاصل في حقه فيرثه فان قتله ابوه او غيره وقبض الاب من دية قدر  
قيمة غرم الاب قيمته المستحق كما لو كان حيا ولم يقبض شيئا لاشئ عليه وان قبضت  
اقل لزومه بقدره عيني **رجع بها** اي بالقيمة في صورتين كما مر جمع بينهما  
ولو هالكه على بايعها وكذا لو استولدها المشتري الثاني لكن انما يرجع المشتري  
الاول على البايع الاول بالثمن فقط كما في المواهب وغيرها **لا يعقرها** الذي اخذ  
منه المستحق للزومه باستيفاء منافعها كما مر في بابي المراجعة والاستحقاق مع  
مسائل التناقص وغايلها مر في متفرقات القضا ويحي في الاقرار فروع التناقص  
في موضع الخفا عفولا تسمع الدعوى على غريم ميت الا اذا وهب جميع ماله لاجنبي وسلمه  
له فانها تسمع عليه لكونه زائدا لا يجوز للمدعي عليه الانكار مع علمه بالحق الا في  
دعوى العيب ليبرهن فيتمكن من الرد وفي الوصي اذا علم بالدين لا تخليف مع البرهان  
الا في ثلاث دعوى دين على ميت واستحقاق بيع ودعوى ابق الاقرار لا يجامع  
البيينة الا في اربع وكالة ووصاية واثبات دين على ميت واستحقاق عين من  
مشترو ودعوى ابق لا تخليف على حق مجهول الا في ست اذا اتهم القاضي وصي  
يقيم ومتولى وقف وفي رهن مجهول ودعوى سرقة وغصب وخيانة مودع لا يخلف  
المدعي اذا حلف المدعي عليه الا في مسألة في دعوى البحر قال وهي غريبة يجب حفظها  
اشباه **قلت** وهي ما لو قال المعضوب منه كانت قيمة ثوبى مائة وقال الغاصب  
لم ادر ولكنها لا تبلغ مائة صدق بيمينته والزم ببيانته فلو لم يبين يخلف على الزيادة  
لم يخلف المعضوب منه ايضا ان قيمته مائة ولو ظهر جرح الغاصب بين اخذه او قيمته فليحفظ  
**كتاب الاقرار** مناسبتة ان المدعي عليه اما منكر او مقر وهو اقرب  
لغلبة الصدق **هو لغة** الاثبات يقال قر الشئ اذا ثبت وشرعا **اخبار بحق عليه**  
للمغير من وجه انشا من وجه قيد بعليه لانه لو كان لنفسه يكون دعوى الاقرار  
ثم فرع على كل من الشبهين فقال فالوجه الاول وهو الاخبار **صح اقراره** بمال  
مملوك للمغير متى اقر بملك الغير **يلزم تسليمه** الى المقر له اذا ملكه برهنة من  
الزمان لنفاذه على نفسه ولو كان انشا لما صح لعدم وجود الملك وفي الاشياء اقر  
بحرية عبده ثم شراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن او بوقفية دار ثم شراها او ورثها  
صارت وقفا مواخذه له بزعمة ولا يصح اقراره بطلاق وعتاق مكرها ولو كان  
انشا الصح لعدم التخلف **صح اقرار الماذون بعين في يده والمسلم بخمر ونصف**  
**داره مشاعا والمرأة بالزوجية من غير شهود** ولو كان انشا لما صح ولا تسمع دعواه  
عليه بانه اقر له بشئ معين **تأعلى الاقرار** له بذلك به يفتي لانه اخبار كختم  
الكذب حتى لو اقر كاذبا لم يخل له لان الاقرار ليس سببا للملك نعم لو سلمه برصاة

مطل  
لا يجوز للمدعي عليه الانكار  
لا تخليف مع البرهان



كان ابتداء هبة وهذا الوجه بزيادة **الا ان يقول** في دعواه **هو ملكي** واقر له او يقول  
لي عليه كذا وهكذا اقر به فتسمع اجماعا لانه لم يجعل الاقرار سببا للجواب ثم لو انكر الاقرار  
هل يحلف الفتوى انه لا يحلف على الاقرار بل على المال واما دعوى الاقرار في الدفوع فتسمع عند  
العامة **والوجه الثاني** وهو **الانشاء لورد** المقر له **اقراه** ثم **قبل لا يصح** ولو كان اخبارا  
لصح واما بعد القول فلا يرتد بالرد ولو اعاد المقر اقراره فصدقه لزمه لانه اقرار اخر  
ثم لو انكر اقراره الثاني لا يحلف ولا يقبل عليه بينة قال البديع والاشبه بقوله واعتمده  
ابن الشحنة واقوه الشرنبلالي **والملك الثابت به** بالاقرار **لا يظهر في حق الزايد**  
**المستهلكة فلا يملكها المقر له** ولو اخبارا للملكها **اقر حرم مكلف** يقطن طابعا او عبدا  
او صبي او معتوه **ما ذون** لهم ان اقر وايتجاره كاقرار محجور بحد وقود والاف بعد  
عتقه وناسيم ومغني كجنون وسيجي السكران ومرا المكره **بحق معلوم او مجهول** صح لان  
جهالة المقر له لا تضر الا اذا بين سببا يقره الجهالة لبيع واجارة واما جهالة المقر  
فتضر كقوله لك على احدنا الف درهم لجهالة المقر عليه الا اذا جمع بين نفسه وعنده فيصح  
وكذا تضر جهالة المقر له ان فحشت كل واحد من الناس على كذا والا لا كلاه هذين على  
كذا فيصح ولا يجبر على البيان لجهالة المدعي بحره ونقله في الدرر لكن باختصار محل  
كما بينه عزمي زاده **ولزمه بيان ما جهل كشيء** وحق **بذو قيمة** كفلس وجوزة لا بما لا  
قيمة له كحبة حنطة وجلد ميتة وصبي حر لانه رجوع فلا يصح **والقول للمقر مع حلقه** لانه  
المتكر ان ادعى **المقر له الثمن** ولا بينة ولا يصدق **في اقل من درهم** في **على مال**  
**ومن النصاب** اي نصاب الزكاة في الاصح اختيار وقيل ان المقر فقير فنصاب السرقة  
وصح في مال عظيم لو بنيت من الذهب والفضة ومن خمس وعشرين من الابل لانها  
ادنى نصاب يؤخذ من جنسه ومن قدر النصاب قيمة في غير مال الزكاة ومن ثلاثة نصب  
في اموال عظام ولو فسر بغير مال الزكاة اعتبر قيمتها كما مر وفي درهم ثلاثة وفي درهم  
او دنانير او ثياب كثيرة عشرة لانها نهاية تاسم الجمع وكذا درهمان على المعتمد ولو خفصه  
لزمه مائة وفي درهم او درهم عظيم درهم والمعتبر الوزن المعتاد الانجحة زيلعي وكذا كذا  
درهما احد عشر وكذا وكذا احد وعشرون لان نظيره بالواحد وعشرون ولو ثلث بلا  
واو فاحد عشر اذ لا نظير له فحمل على التكرار ومعها فاية واحد وعشرون وان ربع مع  
الواو زيد الف ولو خمس زيد عشرة آلاف ولو سدس زيد مائة الف ولو سبع زيد الف الف  
وهكذا يعتبر نظيره ابدا ولو قال له **على اوله** قبلي فهو اقرار بدين لان على للايجاب  
وقبلي للضمان غالبا وصدق ان وصل به هو ودبعة لانه يحتمله مجازا وان فضل لا يصدق  
لتقرره بالسكوت عندي او بي او في بيتي او كيسي او صندوقي اقرارا بالامانة عملا  
بالعرف جميع مالي او ما املكه له اوله من مالي او من دراهمي كذا فهو هبة لا اقرار ولو  
عبر بفي مالي او في دراهمي كان اقرارا بالشركة فلا بد لصحة الهبة من التسليم بخلاف

الاقرار والاصل ان يمتنع اصراف المقر به الى ملكه كان هبة ولا يرد ما في بيتي لانها اضافة نسبة  
لا ملك ولا الارض التي حدودها كذا لطفلي فلان فانه هبة وان لم يقبضه لانه في يده الا ان  
يكون مما يحتمل القسمة فيشترط قبضه مفرزا **للاضافة** تقديره بدل قيل قوله المص  
اقر لاخر معين ولم يصفه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا او  
تمليكا ينبغي الثاني فيراعى فيه شرايط التمليك فراجع **قال عليك الف فقال اقرنه**  
**او انتقده او اجلني به او قضيتك اياه او ابرأني منه او تصدقت به على او هبته**  
**لي او اهلكك به على زيد** ونحو ذلك فهو اقرار له بها رجوع الضمير اليها في كل ذلك  
عزمي زاده فكان جوابا وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستعانة فان كان وشهد الشهود  
بذلك لم يلزم شيء اما لو ادعى الاستعانة لم يصدق **وبلا ضمير** مثل اقرن الخ وكذا انجاب  
او ما استقرضت من احد سواك او غيرك او قبلك او بعدك لا يكون اقرارا لعدم اضرافه  
الى المذكور فكان كلاما مبتدئا والاصل ان كلما يصلح جوابا لا ابتداء يجعل جوابا وما  
يصلح للابتداء لا الدنيا او يصلح لهما يجعل ابتداء اياها يلزمه المال بالشك اختيار وهذا  
اذا كان الجواب مستقلا فلو غير مستقل كقوله نعم كان اقرارا مطلقا حتى لو قال اعطني  
ثوب عبدي هذا وافتح لي باب دارى هذه او حصص لي دارى هذه واسرح دابتي  
هذه او اعطني سرجها او لحامها فقال نعم كان اقرارا منه بالعبد والدار والذابة كافي  
**قال ليس لي عليك الف فقال بلى فهو اقرار له بها وان قال نعم لا** وقيل نعم لان  
الاقرار يحمل على العرف لا على دقائق العربية كذا في الجوهرة والفرق ان يلى جواب الاستفهام  
المنفي بالاثبات ونعم جوابه بالنفي **والاعمال بالراس** من الناطق **ليس باقرار بحال وعق**  
**وطلاق وبيع وكفاح واجارة وهبة بخلاف افتا ونسب واسلام وكفر وامان كافر**  
واشارة محرم لصبيد والسبح براسه في رواية الحديث والطلاق في انت طالق هكذا  
واشار بثلاث اشارة اشياء ويزاد اليه كلفه لا يتخدم فلانا ولا يظهر سره  
او لا يدل عليه واشار حث عمادية فتحرر بطلان اشارة الناطق الا في تسع  
فليحفظ وان اقر بدين مؤجل **وادعى المقر له حله لزمه الدين حالا** وعند الشافعي  
مؤجلا يمينه كاقراه بعبد في يده انه لرجل وانه استاجر منه فلا يصدق  
في تاجيل واجارة لانه دعوى بلا حجة وحينئذ يستخلف المقر له فيها بخلاف مالو  
**اقر بالدرهم السود** فكذبه في صفتها حيث يلزمه ما اقر به فقط لان السود  
نوع والاجل عارض لثبوته بالشرط والقول للمقر في النوع والمتمكر في العوارض كاقراه  
**الكفيل بدين مؤجل** فان القول له في الاجل لشوقه في كفاية المؤجل بلا شرط وشراؤه  
امنة متقبة اقرار بالملك للبائع كيثوب في جراب وكذا الاسهام والاستبداع  
وقبول الوديعة بحره والاعارة والاستيها بوالاستيها ولو من وكيل فكل  
ذلك اقرار بملك ذي اليد فيمنع دعواه لنفسه ولغيره بوكالة وصاية للتألف

مطلوب  
بطلان اشارة الناطق



بخلاف ابراهيم عن جميع الدعوى ثم الدعوى بهما لعدم التناقض ذكره في الدرر قبيل  
الاقرار وصحة في الجاسع خلافا لتصحيح الوهبانية ووفق شارحها الشربلاي بان ان قال  
بعتي هذا كان اقرارا وان قال اتبع هذا لا يورده سائلة كتابته وختمه على صكك البيع  
فانه ليس باقرار بعدم ملكه وله على مائة ودرهم كلها **دراهم** وكذا المكيل والموزون  
استحقاقا وفي مائة وثوب ومائة وثوبان يفسر المائة لانها مبهمة وفي مائة وثلاثة  
**اثواب كلها ثياب** خلافا للشافعي قلنا الاثواب لم تذكر بحرف العطف فانصرف التفسير  
اليها للاستواء في الحاجة اليه **قال اقرار بدانة في اصطبل تلزمه الدابة فقط** والاصل  
ان ما يصلح ظرفا ان امكن نقله لزماه فاللزم المظروف فقط خلافا للمحرران لم يصلح  
لزم الاول فقط كقوله درهم في درهم **درهم** قلت ومفاده انه لو قال دابة في خيمة  
لزماه ولو قال ثوب في درهم لزماه الثوب ولم اره فيجرى **وبخلاف تلزمه حلقة وقصه**  
**جميعا وسيف جفنه وحمايله ونصله وبحلة** بخلاف بيت مزين يستور وسرر  
**العبدان والكسوة وبخمر في قوصرة او بطعام في جوالق او في سفينة او ثوب**  
في منديل او في ثوب يلزمه الظرف كالظروف لما قدمناه ومن قوصرة مثلا لا تلزمه  
القوصرة وبخوها كالثوب في عشرة وطعام في بيت فلنزم الظرف فقط لما مراد العشرة  
لا تكون ظرفا لواحد عادة وبخمس في خمسة وعنى معنى على او الضرب خمسة لما مر لزمه  
زفر بخمس وعشرين وعشرة ان عنى مع كما مر في الطلاق ومن درهم الى عشرة او مابين  
درهم الى عشرة **تسعة** لدخول الغاية الاولى ضرورة اذا لا وجود لما فوق الواحد بدونه  
بخلاف الثانية وما بين الحايطين فلذا قال وفي له كرحنطة الى كرسعير لزماه جميعا  
**الاقبين** لانه الغاية الثانية ولو قال له على عشرة دراهم الى عشرة دنائير يلزمه الدراهم  
وتسعة دنائير عند ابي حنيفة لما مر نهاية وفي له من دارى مابين هذا الحايط  
الى هذا الحايط له ما بينهما فقط لما مر وصح **الاقرار** بالحمل المحتمل وجوده وقته  
اي وقت الاقرار بان تلد لدون نصف حول لوم من وحة اولدون حولين لو معتدة لثبوت  
نسبه ولو الحمل غير ادمى ويقدر بادنى مدة يتصور ذلك عند اهل الجفرة فيلحق لكن في  
الجوهرة اقل مدة محل الشاة اربعة اشهر واقلها للبقيّة الدواب سنة اشهر **وصح له ان بين**  
**المقر سببا صا** يتصور الحمل كاوث ووصية كقوله مات ابوه فورثه او وصى له به فلا بد  
فيجوز والا لا كما ياتي فان ولدت حيا لاقل من نصف حول مذاقر **فله ما اقروا**  
**ولدت حيين** فلمها نصفين ولو احدهما ذكر والاخر انثى فكل ذلك في الوصية بخلاف الميراث  
فان ولدت من اغير دلورثة ذلك **الموصى والمورث** لعدم اهلية الجنين وان فسرهما الاتيين  
كهبة او بيع او اقراض او اهبهم **الاقرار** يبين سببا **لما** وحمل محمد اليهم على السبب الصالح  
وبه قالت الثلاثة **واما الاقرار للوضع** فانه صحيح وان بين المقر سببا غير صالح منه حقيقة  
كالاقراض او ثمن مبيع لان هذا المقر محل لثبوت الدين للصغير في الجملة اشتباه اقرب شئ

الغاية لا تدخل تحت الغاية

على

على انه بالخيار ثلاثة ايام **لزمه بلا خيار** لان الاقرار اجبار فلا يقبل الخيار وان وصية  
**صدقة المقر له** في الخيار لم يعتبر تصديقه الا اذا اقر بصدق بيع **وقع بالخيار له** يصح  
باختيار العقد اذا صدقه او برهن فلذا قال **الا ان يكذب المقر له** فلا يصح لانه منكر  
والقول له **كاقار** بدين بسبب كفاية على انه بالخيار مدة ولو المدة طويلة  
او قصيرة فانه يصح اذا صدقه لان الكفاية عقد ايضا بخلاف ما سألنا عنها افعال لا تقبل  
الخيار فيلحق الامر بكتابة الاقرار **اقرار حكم** فانه كما يكون باللسان يكون باليد  
فلو قال للصك كالتب خط اقرارى بالف على او كتب ببيع دارى او طلاق امرأتى صح  
كتب ام لا لم يكتب وحل للصك ان يشهد الا في حدوده وخاتمة وقرمنا في الشهادات  
عدم اعتبار مشابهة الخطين **احوال الورثة اقر بالدين المدعى به** على مورثة ومجدة الباقين  
**يلزمه الدين كله** يعنى وفي ما ورثه به برهان وشرح مجمع وقيل حصته واختاره ابو الليث  
دفع الضرر ولو شهد هذا المقر مع اخرين الدين كان على الميت قبلت وهذا علم  
انه لا يحل الدين في نصيبه بمجرد اقراره بل بقضاء القاضي عليه باقراره فلتخلف هذه  
الزيادة **درر** **الشاهد على الف** في مجلس **واشهد رجلين اخرين في مجلس اخر بلا**  
بيان السبب **لزم** الما لان القان كما لو اختلف السبب بخلاف ما لو اتحد السبب  
او الشهود او اشهد على صك واحد او اقر عند الشهود ثم عند القاضي او بعكسه ابن مالك  
والاصل انه لا يعرف او المنكر اذا اعيد معرافا كان الثاني عين الاول او منكر فقيس ولو  
نسب الشهود في موطن ام موطنين فهما ما لان ما لم يعلم اتحاده وقيل واحد وتماه  
في الثانية **اقر ثم ادعى المقر** انه كاذب في الاقرار يحلف المقر له ان المقر لم يكن  
كاذبا في اقراره عند الثاني وبه يفتى **درر** وكذا الحكم يجري لو ادعى وارثا لمقر  
فيحلف وان كانت الدعوى على ورثة المقر فاليامين عليهم بالعلم انا لا تعلم  
انه كان كاذبا **باصدر شريعة بامس** الاستثناء وما في معناه  
في كونه مغيبا كالشرط ونحوه **هو** عندنا تكلم بالباقي بعد الثنيا باعتبار الحاصل من  
**مجموع التركيب ونفى باعتبار الاجزاء** فالقائل له على عشرة الاثلاثة له عبارتان  
مطولة وهي ما ذكرنا ومختصرة وهي ان يقول ابتداء له على سبعة وهذا معنى قولهم  
تكلم بالباقي بعد الثنيا اي بعد الاستثناء بشرط فيه **الاتصال** بالمستثنى منه **الا** لفظة  
كنفس او سوال او اخذتم به يفتى **والنداء بينهما لا يضر** لانه للتنبيه والتأكيد كقوله  
**لك على الف درهم يا فلان الا عشرة بخلاف لك الف فاشهدوا الا كذا ونحوه**  
ما بعد فاصلا لان الاشهاد يكون بعد تمام الاقرار فلم يصح الاستثناء من استثناء بعض  
ما اقرب صح استثناءه ولو الاكثر عند الاكثر **لزمه الباقي** ولو سأل ان يقسم كهذا العبد  
لفلان الاثلاث او ثلثه صح على المذهب والاستثناء المستغرق باطل ولو فيما يقبل  
الوجوع كوصية لان استثناء الكل ليس بوجوع بل هو استثناء فاسد هو الصحيح جوهر

مطالع  
الامر بكتابة الاقرار اقرار



وهذا ان كان الاستثنائيين لفظ الصدور مساوية كما يات وان بعينه كعبيد  
 احراز الاهولة او الاسالما و غاغا وراشدا ومثله نساى طواق الاهولة او الاسا  
 زيب وعمره وهند **وهم الكل صح** الاستثنا وكذا ثلث مالى لزيد الفا والثلث الف  
 صح فلا يتحقق شيئا اذ الشرط ايها البقا لا حقيقة حتى لو طلقها ستا الاربع صح  
 ووقع ثنتان كما صح استثنى الكلي والوزني والمعدود الذي لا متفاوت احاده  
 كالفلوس والجوز من الدراهم والدنانير ويكون المستثنى القيمة استخا انا في الزنة  
 فكانت كالثنتين وان استغرقت القيمة جميع ما اقربه لاستغراقه بغير المساوي بخلاف  
 له على دينار الامانية درهم لاستغراقه بالمساوي فيبطل لانه استثنى الكل بجزء لكن  
 في الجوهرة وغيرها على مائة درهم الا عشرة دنانير وقيمتها مائة او اكثر لا يلزمه شئ  
 فيجوز واذا استثنى عدد دين بينهما حرف الشك كان الاقل مخرجا نحوه على  
 الف درهم الامانية درهم او خمسين درهما فيلزمه تسعائة وخمسون على الاصح  
 بجوز اذا كان المستثنى مجهولا ثبت الاكثر نحوه على مائة درهم الاشياء او الاسا  
 قليلا او الا بعضا لزمه احد وخمسون لوقوع الشك في المخرج فيحكم بخروج  
 الاقل ولو وصل اقراره بان شأ الله او فلان او علقه بشرط على حظر لا يكافى كان  
 مت فانه يجوز بطل اقراره بقى لو ادعى المشبه هل يصدق لم اراه وقد مناني الطلاق  
 ان المعتمد لا يليكن الاقرار كذلك لتعلق حق العبد قاله المص **صح استثنى البيت**  
 من الدار لا استثنى البناء منها لدخوله تبعافكان وصفا واستثنى الوصف لا يجوز  
 وان قال بناوها وعرضتها لك **فكما قال** لاني العريضة هي البقعة لا البناء حتى لو قال  
 وارضها لك كان البناء ايضا لدخوله تبعافكان اذا قال بناوها لزيد والارض لعمر فكما قال  
 واستثنى نص الخاتم وتخله البستان وطوق الحادية كالبنا فيما مر وان قال مكلف  
 وعلى الف من ثمن عبيد ما قبضته الجملة صفقة عبيد وقوله موصولا باقرار حال منها ذكره  
 في الحاوي فليحفظ وعينه اي عين العبد وهو في يد المقر له فان سلمه الى المقر لزمه  
 الف والا لاعلا بالصفة وان لم يعين العبد لزمه الف مطلقا وصل ام فصل وقوله  
 في قبضته لغو لانه رجوع كقوله من ثمن خمر او خنزير او مال قارا وحر او ميتة او دم  
 فيلزمه مطلقا فان وصل لانه رجوع الا اذا صدقه او اقام بيينة فلا يلزمه ولو قال له على  
 الف درهم حرام او ربا فهي لازمة مطلقا وصل ام فصل لاحتمال حله عند غيره ولو  
 قال زورا او باطلا لزمه ان كذبه المقر له والا بان صدقه لا يلزمه والاقرار بالبيع  
 تلجئة هي ان يلجئك الى ان تاتي امراباطنه على خلاف ظاهره فانه على هذا التفصيل ان  
 كذبه لزمه البيع والا لا ولو قال له على الف درهم زبوف ولم يذكر السبب فهي  
 كما لو قال على الاصح بجوز ولو قال له على الف من ثمن متاع او قرض وهي زبوف مثلا  
 لم يصدق مطلقا لانه رجوع ولو قال من غصب او ودعة الا انها زبوف او

مطل  
 الاقرار بالبيع تلجئة

نهرجة

نهرجة صدق مطلقا وصل ام فصل وان قال ستوقه او رضا فان وصل صدق  
 وان فصل لا لانها دراهم مجازا فصدق بيئته في غصبته او اودعني ثوبا اذا جاعبعب  
 ولا بيينة وصدق في له على الف ولو من ثمن متاع مثلا الا انه ينقص كذا اي الدرهم وزن  
 خمسة لا وزن سبعة متصلا وان فصل بلا ضرورة لا يصدق لصحة استثنى القدر  
 لا الوصف كالزيادة ولو قال لآخر اخذت منك الفا ودعة فملك في يدي فلا تعد  
 وقال الآخر بل اخذتها مني عصيا فمن المقر لا قراره بالاخذ وهو سبب الضمان وفي  
 قوله انت اعطيتني ودعة وقال الآخر بل غصبته مني لا يضمن بل القول له لانكار  
 الضمان وفي هذا كان ودعة او قرض الى عندك فاخذته منك فقال المقر له بل هو طرأخذ  
 المقر له لو قايعا والاقبضته لاقراره باليد له ثم بالاخذ منه وهو سبب الضمان وصدق من  
 قال اجرت فلانا فريسي هذه او ثوبي هذا فركبه او لبسه او اعزته ثوبي او اسكنته  
 بيتي ورده او خاط فلان ثوبي هذا بكذا فقبضته منه وقال فلان بل ذلك لي  
 فالقول للمقر استحسانا لان اليد في الاجارة ضرورة بخلاف الوديعه هذا الف  
 ودعة فلان لا بل ودعة فلان فالالف للاول وعلى المقر الف مثل الثاني  
 بخلاف هي لفلان لا بل لفلان بلا ذكر ايداع حيث لا يجب عليه للثاني شئ لانه  
 لم يقر بايداعه وهذا ان كانت معينة وان كانت غير معينة لزمه ايضا لقوله  
 غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكر حنطة لا بل فلانا لزمه لكل واحد  
 منها كله ولو كانت بعينها فهي للاول وعليه للثاني مثلها ولو كان المقر له واحدا  
 يلزمه اكثرهما قدرا وافضلها وصفا نحوه الف درهم لا بل الفان الف درهم حيا  
 لا بل زبوف او عكسه ولو قال الدين الذي لي على فلان لفلان او الوديعه التي  
 عند فلان هي لفلان فهو اقرار له وحق القبض للمقر ولكن لو سلم الى المقر  
 له بوى خلاصه لكنه مخالف لما مر انه ان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم  
 واذا قال في الحاوي القدسي ولو لم يسلطه على القبض فان قال واسمي في كتاب الدين  
 عارية صح وان لم يقلد لم يصح قال المص وهو المذكور في عامة المعبرات خلافا للخلاصة  
 فتأمل عند الفتوى **باب اقرار المريض** يعني مرض الموت وحده  
 مرض طلاق المريض وسجى في الوصايا اقراره بدين الاجنبى فاذا من كل ماله باشر  
 عمر ولو بعين فكذلك الا اذا علم غلله لها في مرضه فيتقيد بالثالث ذكره المص في مصنفه  
 فليحفظ واخر الاثر عنه ودين الصحة مطلقا وما لزمه في مرضه بسبب معروف  
 بيينة او عمانية قاض قدم على ما اقربه في مرض موته ولو اقربه ودعة  
 وعند الشافعي الكل سوا السبب المعروف مالم يس تبرع كنكاح مشاهدتها مثل  
 اما الزيادة بنا طلة وان جاز النكاح عناية ويبيع مشاهدا بخلاف ذلك اي  
 مشاهد والمريض ليس له ان يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو كان ذلك



اعطاها وهو ايضا اجرة فلا يسلم لها الا في مسيلتين اذا قضى ما استقرض في مرضه  
او فقد ثمن ما اشترى فيه لو يمثل القيمة كما في البرهان وقد علم ذلك اي ثبت كل منهما  
بالبرهان لا باقراره للتمتة بخلاف اعطاء المهر ونحوه وما اذا لم يود حتى مات فان  
البائع اسوة الغرماء في الثمن اذا لم تكن العين المباعة في يده اي يد البائع فان  
كانت كان اولى واذا اقر المريض بدين ثمن اقر بدين تحاصا وصل او فصل للاستواء  
ولو اقر بدين ثم بوديعة تحاصا وبفكسه الوديعة اولى وايراد بد يونه وهو  
مد يون غير جائز اي لا يجوز ان كان اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز مطلقا  
سواء كان المريض مد يونا او لا للتمتة وحيلة صحيحة ان يقول لاحق لي عليه كما افاده  
بقوله وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شيء يشمل الوارث وغيره صحيح قضا لا  
ديانة فيرتفع به مطالبة الدنيا لا مطالبة الاخرة حاوي الا المهر فلا يصح على الصحيح  
برأيه اي لظهور انه عليه غالبا بخلاف اقرار البنت في مرضها بان الشيء الفلاني  
ملك ابني او امي لاحق لي فيه او انه كان عندي عارية فانه يصح ولا تسع دعوى  
زوجها فيه كما بسطه في الاشياء قايلا فاغتنم هذا التحريم فانه من مفردات كتابي  
وان اقر المريض لوارثه مفردة او مع اجنبي معين او دين بطل خلافا للشافعي ولنا حديث  
لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين **الا ان يصدق ببقية الورثة** فلو لم يكن وارث اخر وامى  
لزوجه او له وصية او ما غيرهما فيورث الكل فرضا وردا فلا يحتاج لوصية  
مشرى لاله وفي شرحه للوهبانية اقر بوقف ولا وارث له فلو على جهة عامة صح تصديق  
السلطان او نايبه وكذا لو وقف خلافا لما زعمه الطرسوسي فيلحفظ ولو كان ذلك **اقرارا**  
**بقبض دينه** او غصبه او رهنه ونحو ذلك عليه اي على وارثه او عبد وارثه او مكاتبه  
لا يصح لو قوعه لولا له ولو فعله ثم براء ثم مات جاز كل ذلك لعدم مرض الموت اختيار  
ولو مات المقر له ثم المريض وورثة المقر له من ورثة المريض جاز اقراره كاقراءه للاجنبي  
بحر وسيجي عن الصيرفية **بخلاف اقراره له** اي لوارثه بوديعة مستهلكة فانه جائز  
وصورته ان يقول كانت عندي وديعة لهذا الوارث فاستهلكتها جوهرة والحاصل  
ان الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث مذكورة في الاشياء منها اقراره بالامانات كلها  
ومنها النفي كلاحق حق لي قبل ابني او امي وهي الحيلة في ابر المريض وارثه ومنه هذا الشيء  
الفلاني ملك ابني او امي كان عندي عارية وهذا حيث لا قرينة وتماها بها فيلحفظ فانه  
مهم اقر فيه اي في مرضه لوارثه يوم في الحال بتسليمه الى الوارث فاذا **اذا مات**  
**يوده** برأيه وفي القينة تصرفات المريض نافذة وانما ينتقض بعد الموت والعبرة  
لكونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار فلواقر لاجنه مثلا ثم ولد له صح الاقرار  
لعدم ارثه الا اذا صار وارثا وقت الموت بسبب جديد كالنكاح وعقد  
الموالة فيجوز كما ذكره بقوله فلو اقر لها اي لاجنبية ثم تزوجها بخلاف اقراره

عطل  
حيلة صح قوله لاحق  
لي عليه

مطل  
ارضى لزوجته او  
مولى له

لاخيه

لاخيه المحبوب بلفظ او ابن اذا زال حجه باسلامه او بموت الابن فلا يصح لان ارثه  
سبب قد يم لا جديد بخلاف الهبة لها في مرضه والوصية لها ثم تزوجها فلا تصح  
لان الوصية تمليك بعد الموت وهي حينئذ وارثة اقر فيه انه كان له على ابنته الميئة عشرة  
دراهم قد استوفيتها وله اي للمقر ابن يتكفل ذلك صح اقراره لان الميت ليس بوارث  
كما لو اقر لامرأة في مرضه بدين ثمنات قبله وشرك منها وارثا صح الاقرار وقيل  
لا قايله بدين الدين صير فيه ولو اقر فيه لوارثه ولا جنبي بدين لم يصح خلافا لمحمد عما ديه  
وان اقر لاجنبي مجهول نسبة ثم اقر بموتته وصدق وهو من اهل التصديق ثبت نسبة مستندا  
لوقت العلوق واذا ثبت بطل اقراره لما سئل ولولم يثبت بان كذبوا وعرف نسبة صح الاقرار  
لعدم ثبوت النسب بشرى لاله مغزيا لليلابيع ولو اقر لمن ظلمها مثلا يعني باينا فيه اي في مرضه  
موتته فلها الاقل من الارث والدين ويدفع لها ذلك بحكم الاقرار لا بحكم الارث حتى لا تصير  
شريكة في اعيان التركة شرى لاله وهذا اذا كانت في العدة وطلقها بسواها فان مضت العدة  
جاز لعدم التهمة عزيمته وان طلقها بلاسواها فلها الميراث بالغاما بلغ ولا يصح الاقرار  
لها الا انها وارثة اذ هو فار واهمل اكثر المشايخ لظهوره من كتاب الطلاق وان اقر الغلام مجهول  
النسب في مولده او في بلد هو فيها وهما في السن بحيث يولد مثله لمثله انه ابنه وصدق  
الغلام لومين والام يحتمل تصديقه كما مر وحينئذ ثبت نسبة ولو المقر مصيا واذا ثبت  
شارك الغلام الورثة فان انتقلت هذه الشروط يواخذ المقر من حيث استحقاق المال  
كما لو اقر باخوة غيره كما مر عن الينا بيع كذا في الشرى لاله فيمرر عند الفتوى والرجل صح اقراره  
اي المريض بالولد والوالدين قال في البرهان وان عليا قال المقدسي وفيه نظر لقول الزيلعي  
لواقر بالجد او ابن الابن لا يصح لان فيه حمل النسب على الغير بالشروط الثلاثة المتقدمة  
في الابن وصح بالزوجة بشرط خلوها عن زوج وعدته وخلوه اي المقر عن اختها مثلا  
واربع سواها صح بالمولى من جهة العنقاة ان لم يكن ولا وه ثابتا من جهة غيره اي غير  
المقر والمراة صح اقرارها بالوالدين والزوج والمولى الاصل ان اقرار الانسان على نفسه  
حجة لا على غيره قلت وما ذكره من صحة الاقرار بالام كالا ب هو المشهور الذي عليه الجمهور  
وقد ذكر العتاني في فرائضه ان الاقرار بالام لا يصح وكذا في ضوء السراج لان الانسان لا يملك  
الا لامهات وفيه حمل الزوجية على الغير فلا يصح انتهى ولكن الحق صحة بجامع الاصاله  
فكانت كالا ب فيلحفظ ولذا صح بالولد ان شهد امرأة ولو قابله بتعيين الولد اما النسب  
فبالقراش شتمى ولو معتدة مجدت ولادتها فنجحة تامة كما مر في باب ثبوت النسب اوصفا  
الزوج ان كان لها زوج او كانت معتدة منه وصح مطلقا ان لم تكن كذلك اي مزوجة ولا  
معتدة او كانت مزوجة وادعت انه غير فصارت كالوادعاه منها لم يصدق في حقها الا تصديقها  
قلت بقي لوم يعرف لها زوج غيره لم اره فيجوز ولا بد من تصديق هؤلاء الا في الولد  
اذا كان لا يعبر عن نفسه لما مر انه حينئذ كالمتاع ولو كان المقر له عبد الغير اشترط



مجهول بقصد مولا لان الحق له وصح التصديق من المقر له بعد موت المقر لبقا النسب  
والعدة بعد الموت الا تصديق الزوج بعد موتها مقرة لانقطاع النكاح بموته  
ولهذا ليس له غسلها بخلاف عكسه وان اقر رجل بنسب فيه تخيل على غيره لم يقل من غير  
ولاد كافي الدرر لفساده بالجدة وابن الابن كما قال كالاخ والعلم والجدة وابن الابن لا يصح  
الاقرار في حق غيره الا ببرهان ومنه اقرار اثنين كما مر في باب تبوت النسب فليحفظ  
وكذا الوصية المقر عليه او الورثة وهم من اهل التصديق ويصح في حق نفسه حتى يلزمه  
اي المقر الاشكام من النفقة والحضانة والارث اذا تصادقا عليه اي على ذلك الاقرار  
لان اقرارها حجة عليها فان لم يكن له اي لهذا المقر واثر غير مطلقا لا فرييا كذوى  
الارحام ولا بعيدا كولي المولا عمتي وغيره ورثه والا لان نسبه لم يثبت فلا ينالهم  
الوارث المعروف والمراد غير الزوجين لان وجودها غير مانع قاله ابن الكمال ثم للمقر  
ان يجمع عن اقراره لانه وصية من وجه زليعي اي وان صدقه المقر له كافي البدائع لكن  
فقل المص عن شروح السراجية ان بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع فليمر  
عند الفتوى ومن مات ابوه فاقرباؤه شاركه في الارث فيستحق نصف نصيب  
المقر ولم يثبت نسبه لما تقرر ان اقراره مقبول في حق نفسه فقط قلت بقي لواقتر  
الاخ بابن هل يصح قال الشافعية لا لان ما ادى وجوده الى نفيه انتفى من اصله ولم  
اره لا يمتنع صريحا وظاهر كلامهم نعم فليراجع فان ترك شخص ابني له وله على اخر  
ماية فاقرا احدهما بقبض ابني خين منها فلا شئ للمقر لان اقراره ينصرف الى  
نصيبه ولا اخر خمسون بعد حلفه انه لا يعلم ان اباه قبض الماية قاله الاجل قلت  
وكذا الحكم لواقتر ان اباه قبض كل الدين لكنه هنا يحلف لحق الغريم زليعي فصل  
في مسایل شتى اقترت الحرة المكلفة بدين لاخر فكذا زوجها صح اقرارها في حقه ايضا  
عند ابي حنيفة فقبيس المقر وتلازم وان تضر الزوج وهذه احدى المسائل الست  
الخارجة من قاعدة الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره وفي الاشياء  
وينبغي ان يخرج ايضا من كان في اجارة غيره فاقتر لاخر بدين فان له حبسه وان تضر  
المتاجر وفي واقعة الفتوى ولم ترها صريحة وعندنا لا تصدق في حق الزوج فلا  
تجسس ولا تلازم درر وينبغي ان يعول على قولها افتا وقضا لان الغالب ان الاب  
يعلمها الاقرار له او لبعض اقاربها ليتوصل بذلك الى منعها بالحبس عن زوجها  
كما وقفت عليه مرارا حين ابتليت بالقضا كذا ذكره المص مجهولة النسب اقترت بالرق  
لانسان وصدقها المقر له ولها زوج واولاد منه اي الزوج وكذبها زوجها صح  
في حقها خاصة فولد علق بعد الاقرار برفيق خلافا للمحمد لا في حقه يرد عليه انتقاض  
طلاقها كما حققه في الشربلاية وحق الاولاد وفرع على حقه بقوله فلا يبطل النكاح  
وعلى حق الاولاد بقوله واولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقت اقرار

مطله  
الاقرار لا يتعدى

لحصولهم

لحصولهم قبل اقرارها بالرق مجهول النسب حرر عبده ثم اقر بالرق لانسان  
وصدقه المقر له صح اقراره في حقه فقط دون ابطال العتق فان مات العتق  
برثته وارثه ان كان له وارث يستغرق التركة والا فيرث الكل او الباقي كافي  
وشربلاية المقر له فان مات المقر ثم العتق فارثه لعصبة المقر ولو جنى هذا  
العتق سعى في جنائنه لانه لا عاقلة له ولو جنى عليه يجب ارش العبد وهو كالمملوك  
في الشهادة لان حرية بالظاهر وهو يصلح للدفع لا للاستحقاق قال رجل لاخر لي  
عليك الف فقال في جوابه الصدق والحق او اليقين او نكر كقوله حقا ونحوه  
او كرر لفظ الحق او الصدق كقوله الحق الحق او حقا حقا ونحوه او قرن بها البر  
كقوله البر حق او الحق بر الخ فاقتر ولو قال الحق حق او الصدق صدق او اليقين  
يقين لا يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما مر لانه لا يصلح للابتداء فجعل جوابا  
فكانه قال ادعيت الحق الخ قال لامته يا سارقة يا زانية يا مجنونة يا ابله او قال  
هذه السارقة فعلت كذا وباعها فوجد بها واحد منها اي من هذه العيوب لا  
ترديه لانه نذرا او شتما لا اخبار بخلاف هذه سارقة او هذه ابله او هذه  
زانية او مجنونة حيث ترد باحدها لانه اخبار وهو التحقيق الوصف وبخلاف  
يا طالق او هذه المطلقة فعلت كذا حيث تطلق امراته لتكنه من اثباته شرعا فجعل  
ايضا باليكون صادقا بخلاف الاول درر اقرار السكران بطريق محظور اي ممنوع  
محرم صحيح في كل حق فلو اقر بقود اقيم عليه الحد في سكره وفي السرقة يضمن المسروق  
كما بسطه سعدى افندي في باب حد الشرب الا في ما يقبل الرجوع كالردة وحد  
الزنا وشرب الخمر وان سكر بطريق مباح كشره بمرها لا يعتبر بل هو كالاغما الا في  
سقوط القضا وتامنه في احكامات الاشياء المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره لما تقرر  
انه يرتد بالرد الا في ست على ما هنا تبعا للاشياء الاقرار بالحرية والنسب وولا  
العتاق والوقف في الاسعاف لو وقف على رجل فقيله ثم رده لم يرتد وان رده قبل  
القبول ارتد والطلاق والرق فكلمها لا ترتد ويزاد الميراث بزازمه والنكاح كافي  
متفرقات قضا البحر وتامنه ثمة واستثنى ثمة مسيئين من الابراء وهما ابن الكليل  
لا يرتد وابن المديون بعد قوله ابن بني فابراه لا يرتد والمستثنى عشرة فليحفظ  
وفي وكالة الوهبانية ومتى صدقه فيها ثم رده لا يرتد بالرد وهل يشترط لصحة  
الرد مجلس الابراء خلاف والضابط ان ما فيه عليك مال من وجه يقبل الرد والا فلا  
كأبطال شفعة وطلاق وعتاق لا يقبل الرد وهذا ضابط جيد فليحفظ صالح احد  
الورثة وابن الابن ما اذ قال لم يبق لي حق من تركته ابني عند الوصي او قبضت الجميع  
ونحو ذلك ثم ظهر في يد وصيه من التركة شئ لم يكن وقت الصلح وتحققه تسع  
دعوى حصته منه على الاصح صلح البرازية ولا تناقض لحمل قوله لم يبق لي حق اي

مطله  
اي حقت الاقبيل شهادة

مطله  
صالح احد الورثة



مطلب  
اقرار المدعي ببعضه

ما قبضه على ان الاتباع الاعيان باطل وجنيد فالوجه عدم صحة البراءة كما افاده  
ابن الشحنة واعتمد الشربلالي وسحقه في الصلح **اقرار رجل بمال في صلح** **واشهر**  
**عليه** به ثم ادعى ان بعض هذا المال المقربه **قرض** وبعضه **ربا** عليه فان  
**اقام على ذلك بينة تقبل** وان كانت متناقضا لاننا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار  
شرح وهبانيه **قلت** وحرر شارحها الشربلالي انه لا يفتي بهذا الفرع لانه  
لا عذر لمن اقر غايته ان يقال بانه يحلف المقر له على قول ابي يوسف المختار للفتوى  
في هذه ونحوها انتهى **قلت** وبه جزم المصنف نعم امر فتدبر **اقرار بعد الدخول** من هذا  
الى كتاب الصلح ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح انه **طلقها قبل الدخول**  
**لزمه مهر** بالرخول **ونصف** بالاترار **اقرار الشروط** له **الربع** او بعضه **انه** اى ربع  
الوقف **يحقه فلان** دونه **صح** وسقط حقه ولو كتاب الوقف بخلافه **ولو**  
**جعله لغيره** او اسقطه لا لاحد لم يصح وكذا **الشروط** له **النظر على هذا** كما مر في الوقف  
وذكره في الاشياء ثمة وهما وفي الساقط لا يعود فراجع **القصص** المرفوعة الى القاضى  
**لا يواخذ** رافعها **كان** فيها من اقرار وتناقض لما قدمنا في القضاء انه لا يؤخذ  
بما فيها الا اذا اقر بلفظة صريحا **قال له على الف** في علمي او في ما اعلم او احب او  
**اظن** لا شئ عليه خلافا للثاني في الاول قلنا هي للشك عرفا نعم لو قال قد علمت  
لزمه اتفاقا **قال غصينا الف** من فلان **ثم قال كذا عشرة انفس** مثلا وادعى  
**الفاصل** كذا في نسخ المتن وقد علمت سقوط ذلك من نسخ الشرح وصوابه وادعى  
الطالب كما عر به في الجمع وقال شارحه المعصوب منه **انه هو وحده** غصينا **لزمه**  
**الف كلها** والزعمه زعمي عشرها قلنا هذا الضمير يستوي في الواحد والظاهر  
انه يخبر بفعله دون غيره فيكون قوله كذا عشرة رجوعا فلا يصح نعم لو قال غصيناه  
كلنا صح اتفاقا لانه لا يستعمل في الواحد **قال رجل اوصى ابني بثلاث ماله** **لن يبدل**  
**لغيره بل ليكره** **الثالث** **للاول** وليس لغيره شئ وقال زفر لكل ثلث وليس لابن  
شئ قلنا نفاذ الوصية في الثلث وقد اقر به الاول فاستحق فلم يصح رجوعه بعد  
ذلك للثاني بها بخلاف الدين لنفاذه من الكل الكل من الجمع فروع اقرار بشئ ثم  
ادعى الخطا لم يقبل الا اذا اقر بالطلاق بنا على آفتا المفتي ثم تبين عدم الوقوع لم  
يقع بعيني ديانة فتبته اقرار المكره باطل اذا اقر بالسارق مكرها فافتى بعضهم بصحة  
طهيري به الاقرار بشئ محال وبالدين بعد الايمان باطل ولو عمر بعد هبتها له على  
الاشبه نعم لو ادعى دينيا بسبب حادث بعد الايمان العام لانه اقر به يلزمه ذكره المصنف  
في فتاويه **قلت** ومفاده انه لو اقر ميتا الدين ايضا فحكمه كالاول وهي واقعة  
الفتوى فتأمل الفعل في المرض احط من فعل الصحة الا في مسئلة اسناد الناظر  
النظر لغيره بلا شرط فانه صحيح في المرض لا في الصحة تامة وتامه في الاشياء وفي

مطلب  
اقرار الشروط للربع  
انه لغيره سقط حقه

مطلب  
الاقرار بالدين بعد  
الايمان باطل

الوهبانيه

الوهبانيه اقرار بالمثل في ضعف موقته **فبينته** الا بهاب من قبل تهدر  
**واسناد** بيع فيه للصحة اقبلت **وفي القبض** من ثلث الترات يقدر  
**وليس** بلا تشهد مقرا نعه **ولو قال لا تخبر** فحلف ليسطر  
**ومن قال ملكي** الذي كان منشيا **ومن قال هذا ملك** ذا فهو مظهر  
**ومن قال لا دعوى** الى اليوم عندا **فما يدعى** من بعد منها فنكر  
**كتاب الصلح** مناسبه ان انكار المقر سبب الخصومة المستدعية  
للمصلح هو لفظة اسم من المصالحة وشرعا **عقد يرفع النزاع** ويقطع الخصومة **دكته**  
**الايجاب** مطلقا والقبول فيما يتعين اما فيما لا يتعين كالدرهم فيتم بلا قبول عناية  
وسجى وشرطه العقل لا البلوغ والحريه فصع من صبي ما دون ان عرى صلحه  
عن ضررين وصح من عبد ما دون ومكاتب لو فيه نفع وشرطه ايضا كون المصلح  
عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه وكون المصلح عنه حقا يجوز الاعتياض عنه  
ولو كان غير مال كالقصاص والتعزير معلوما كان المصلح عنه او مجهولا لا يصح  
للمصلح عنه مما لا يجوز الاعتياض عنه وبينه بقوله **حق شفعة** وحد قذف وكفالة  
بنفس ويتطلب به الاول والثالث وكذا الثاني ولو قبل الدفع للمأكر لاحد زنا وشرب  
مطلقا وطلب الصلح كاف عن القبول من المدعي عليه ان كان المدعي به مما لا يتعين  
بالتعيين كالدرهم والدنانير وطلب الصلح على ذلك لانه اسقاط للبعض وهو يتم بالمسقط  
وان كان مما يتعين بالتعيين فلا بد من قبول المدعي عليه لانه كالبيع تجر حكمة وقوع  
البراءة عن الدعوى ووقوع الملك في مصلح عليه وعنه لو مقرا وهو صحيح مع اقرار  
او سكوت وانكار فالاول حكمه كبيع ان وقع عن مال بمال وح فتجوز فيه احكام  
البيع كالشفعة والوديعة وخيار الروية وشرطه ويعسده جهالة البدل المصلح  
عليه لاجهالة المصلح عنه لانه يسقط وتشتط القدرة على تسليم البدل وما استحق  
من المدعي اى المصلح عنه يرد المدعي حصته من العوض اى البدل ان كلا فكل وان بعضا  
فبعضا وما استحق من البدل يرجع المدعي بحصته من المدعي كذا ذكرنا لانه معاوضة  
وهذا حكمها وحكمه كالاجارة ان وقع الصلح عن مال بمنفعة كخدمة عبد وسكن دار  
فشرط التوقيت فيه ان احتيج اليه والا لا يصح ثوب ويبطل بموت احدهما وهلاك  
الحمل **في المدة** وكذا لو وقع عن منفعة بمال او بمنفعة عن جنس آخر ان كمال لانه حكم  
الاجارة والاخير ان اى الصلح بسكوت وانكار معاوضة في حق المدعي وفرا **يعين**  
**وقطع نزاع في حق الآخر** وجنيد فلا شفعة في صلح عن دار مع احدهما اى مع سكوت  
او انكار لكن للشفيع ان يقوم مقام المدعي فيدلى بحجته فان كان للمدعي بينة اقامها  
الشفيع عليه واخذ الدار بالشفعة لان باقامة البينة تبين ان الصلح كان في معنى البيع  
وكذا لو لم يكن له بينة فحلف المدعي عليه فكل شربلالية **وتجب في صلح** وقع عليها



ياخذها او يافزار لان المدعى ياخذها عن المال فيواخذ بزمعه وما استحق من المدعى  
رد المدعى حصته من العوض ورجع بالخصومة فيه فيخامس الحق لخوا العوض عن  
الفرض وما استحق من البذل رجع الى الدعوى في كله او يعضه هذا اذا لم يقع الصلح  
بلفظ البيع فان وقع به رجع بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان اقدامه على المبيعة اقرار  
بالملكية عينى وعينه وهلاك البذل كلالا وبعضا قبل التسليم له اى للمدعى كاستحقاقه  
كذلك في الفصلين اى مع اقرار او مع سكوت وانكار وهذا لو البذل مما يتعين والا  
لم يبطل بل يرجع بمثله عينى **صالح** عن كذا نسخ المتن والشرح وصوابه على بعض  
ما يدعيه اى عين يدعيها الجواز في الدين كما سيحى فلو ادعى عليه دارا فصالحه  
على بيت معلوم منها فلو من غيرها صح فتهتاني لم يصح لان ما قبضه من غير حقه  
وخيلة صحته ما ذكره بقوله **الا بزيادة شئ** اخر كتوب ودرهم **في البذل**  
فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او يلحق به **الا بزيادة شئ** عن دعوى الباقي لكن  
ظاهر الرواية الصحة مطلقا شرئلا ليه ومتى عليه في الاختيار وعزاه في الغرمية  
للبنازية وفي الجلاية لشيخ الاسلام وجعل ما في المتن رواية عن ابن سنانة وقولهم  
الا بزيادة شئ الا بزيادة شئ بطل **الا بزيادة شئ** عن دعوى الايمان ولم يصح ملكا للمدعى عليه  
ولذا لو ظفر بتلك الايمان حل له اخذها لكن لا تستمع دعواه في الحكم واما الصلح على  
بعض الدين فيصح ويبرأ عن دعوى الباقي اى قضا لا ديانة فلذا لو ظفر بها اخذها  
فتهتاني وتامه في احكام الذمى من الاشياء وقد حققته في شرح المتن **وصح الصلح**  
**عن دعوى المال مطلقا** ولو اقرار وتمتعة وعن دعوى المنفعة ولو تمتعة عن  
جنس آخر وعن دعوى الرف وكان غنقا على مال ويثبت الولاء لو باقرار والا لا  
بيينة **درر قلت** ولا يعود بالبيينة رقيقا وكذا في كل موضع اقام بيينة بعد  
الصلح لا تحقق المدعى لانه ياخذ البذل باختياره ترك بايعا فليحفظ وعن دعوى  
الزوج **النكاح** على غير زوجة **وكان خلعا** ولا يطيب ولو مبطلا ويجل لها الزوج  
لعدم الدخول ولو ادعت المرأة فصالحها لم يصح وقاية ونقابة ودرر ومتفق وصح  
في المختني والاختيار وصح الصحة في درر البحار **وان قتل العبد المأذون له رجلا**  
**عمره اربع سنين** عن نفسه لانه ليس من التجارة فلم يلزم المولى لكن يسقط به القود  
ويؤخذ بالبذل بعد عتقه **وان قتل عتقه** له اى للمأذون رجلا **عمره اربع سنين** وصالحه المأذون  
عنه جاز لانه من تجارته والمكاتب كالححر والصلح عن المعضوب الهالك على  
الكثير من قيمته قبل القضا بالقيمة جاز كصلحه بمرض فلا تقبل بيينة الغاصب  
بعد اى الصلح على ان قيمته اقل مما صالح عليه ولا رجوع للغاصب على المعضوب  
منه بشئ لو تصادقا بعده انها اقل بجر ولو اعتق مؤسرا مشتركا فصالح  
المؤسرا الشريك على اكثر من نصف قيمته لا يجوز لانه مقدر شرعا فبطل الفضل اتفاقا

كالصلح

كالصلح في المسئلة الاولى على اكثر من قيمة المعضوب بعد القضا بالقيمة فانه لا يجوز  
لان تقدير القاضى كالشارع وكذا لو صالح بعرض صح وان كانت قيمته اكثر من  
قيمة مضمون تلف لعدم الربا وصح في الجناية **الحد** مطلقا ولو في نفس مع اقرار  
بالثمن الدية والارش او باقل لعدم الربا وفي الخطا كذلك لا تصح الزيادة لانه  
الدية في الخطا مقدرة حتى لو صالح بغير مقدارها صح كيف كان بشرط المجلس لئلا  
يكون دينان دين وتعيين القاضى اخذها يصير غيره كجنس آخر ولو صالح على  
ثم نسف فتلزم الدية في الخطا ويسقط القود لعدم ما يرجع اليه اختيار **وكل**  
**ز يدعوا بالصلح من دم عمرا** وعلى بعض دين يدعيه على اخر من مكيل و  
موزون لزم بدله **الموكل** لانه اسقاط فكان الوكيل سفيرا الا ان يضمنه الوكيل فيواخذ  
بضمانه كما لو وقع الصلح من الوكيل عن مال مال عن اقرار فيلزم الوكيل لانه كبيع  
اما اذا كان عن انكار لا يلزم الوكيل مطلقا **وذكر صالح** عنه فضولى **بلا**  
**امر صح** ان ضمن المال او اضاف الصلح الى ماله او قال على هذا او كذا وسلم المال  
صح وصار متبرعا في الكل الا اذا ضمن بامر عزمي زاده **والا** يسلم في الصورة الرابعة  
**فهو موقوف** فان اجازته المدعى عليه جاز ولزمه البذل **والابطل والخلع**  
**في جميع ما ذكرنا من الاحكام الخمسة** كالصلح ادعى وقفية ارض ولا يبيته له  
**فصالحه المنكر** لقطع الخصومة جاز وطالب له البذل لو صادق في دعواه وقيل قايله  
صاحب الاجناس لا يطيب لانه بيع معنى وبيع الوقف لا يصح كل صلح بعد صلح فالثاني  
باطل وكذا النكاح بعد النكاح والحالة بعد الحوالة والصلح بعد الشراء والاصل ان كل عقد  
اعيد فالثاني باطل الا في ثلاث مذكورة في بيع الاشياء الكفالة والشراء والجاراة فلنراجع  
اقام المدعى عليه بيينة بعد الصلح عن انكار ان المدعى قال قبله قبل الصلح ليس قبل  
فلان حق فالصلح ماض على الصحة ولو قال المدعى بعده ما كان لي قبله قبل المدعى عليه  
حق بطل الصلح **بجر** قال المص وهو مقيد بالطلاق العادى ثم نقل عن دعوى البنازية  
انه لو ادعى الملك بجهة اخرى لم يبطل بجر **والصلح عن الدعوى الفاسدة يصح** وعن  
الباطلة لا والفاسدة ما يمكن تصحيحها بجر وحرر في الاشياء ان الصلح عن انكار بعد  
دعوى فاسدة فاسد الا في دعوى مجهول فجاز فيلحق وقيل **اشتراط صحة الدعوى**  
**لصحة الصلح غير صحيح** مطلقا فيصح الصلح مع بطلان الدعوى كما اعتمد صدر الشريعة  
اخر الباب واقره ابن الكمال وغيره في باب الاستحقاق كما مر فراجع **وصح الصلح عن**  
**دعوى حق الشرب** وحق الشفعة وحق وضع الجذوع على الاصح الاصل انه متى توهمت  
اليقين نحو الشخص في اى حق كان فافتدى اليه بدمهم جاز حتى في دعوى التزوير  
بجنتي بخلاف دعوى حد ونسب **درر الصلح** ان كان بمعنى المعاوضة بان كان  
دينا بدين يبتقض بتقضيها اى بفسخ المتصالحين وان كان لا بمعناها اى للمفاوضة



بل بمعنى استيفاء البعض واستقاط البعض فلا تصح اقالته ولا نقصه لان الساقط لا يعود  
قنينة وصيرفيه فليحفظ ولو صالح عن دعوى دار على سكن بيت منها ابدا او صالح  
على دراهم الى الحصاد او صالح مع المودع بغير دعوى الهلاك لم يصح الصلح في الصور  
الثلاث سراجيه قيد بعدم دعوى الهلاك لانه لو ادعاه وصالحه قبل اليقين صح به يفتي  
خاتمه **ويصح الصلح بعد خلف المدعى عليه دفعا للنزاع** باقامة البيينة ولو برهن  
المدعى بعده على اصل الدعوى لم تقبل الا ان الوصي عن مال اليتيم على انكار اذا  
صالح على بعضه شر وجدا البيينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي فاقامها تقبل ولو طلب  
يمينه لا يحلف اشباه **وقيل لا** جزم بالاول في الاشياء وبالثاني في السراجية وحكامها  
في القنينة مقدما للاول **طلب الصلح والبراءة عن الدعوى** لا يكون اقرا بالادعى  
عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون والاول اصح بترادفه بخلاف **طلب الصلح عن المال**  
**والبراءة عن المال** فانه اقرا اشياء صالح عن عيب اودين **وظهر عدمه** اوزال  
العيب بطل الصلح ويرد ما اخذه اشياء ودرر **فصل** في دعوى الدين  
الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه من دين او غصب **اخذ** لبعض حقه وخط  
لباقية لا معاوضة للرياء وحينئذ فصح الصلح بلا اشتراط قبض بدله عن الف  
حال على مائة حالة او على الف مؤجل وعن الف جياذ على مائة زيرف ولا يصح  
عن دراهم على دنانير **موجلة** لعدم الجنس فكان صرفا فلم يجز سيئة او عن الف  
مؤجل على نصفه **حالا** الا ان صلح المولى مكاتبه فيجوز زيلعي او عن الف سود على  
نصفه بيضا والاصل ان الاحسان ان وجد من الدين فاسقاط وان منها معاوضة  
قال لغريمه **اذا** الى خمسمية غدا من الف في عليك وعلى انك برئ من النصف  
الباقى فقبل وادى فيه برئ وان لم يود ذلك في الغد عاد دينه كما كان لغوايت  
التقييد بالشرط ووجوبها خمسة احدها هذا والثاني ان لم يوقت بالقدم **بعد**  
لانه ابتداء مطلق والثالث وكذا لو صالحه من دينه على نصفه بدفعه اليه غدا وهو  
برئ مما فضل على انه ان لم يدفعه غدا فليكل عليه كان الامر كالوجه الاول كما قال لانه  
صرح بالتقييد والرابع فان ابراه عن نصفه على ان يعطيه ما بقي غدا فهو برئ  
ادى الباقي في الغدا ولا لبداته بالبراءة لا بالاداء والخامس لو علق بصرح الشرط  
كان اديت الى كذا او اذا اومتى لا يصح الا برأ لما تقر ان تغليقه بالشرط  
صريحا باطل لانه تملك من وجهه وان قال **الدينون الاخرى لا اقر لك بما لك حتى**  
**تؤخره عني او تحط عني** ففعل الدين التاخير والخط صح لانه ليس بملكه عليه  
ولو اعلن ما قاله سرا اخذ منه الكل للحال ولو ادعى الفأ وجد فقال اقررتي بها  
على ان احط منها مائة جاز بخلاف على ان اعطيك مائة لانه رشوة ولو قال ان  
اقررتي حطت لك منها مائة فاقصر صح الاقرار بالخط بجنتي الدين المشترك بسب

متحد كمن مبيع بيع صفقة واحدة اودين مودع او قيمة مستهلك مشترك  
اذا قبض احدها شيئا منه شارك الاخر فيه ان شيا او اتبع الغريم كما ياتي وح  
فلو صالح احدهما عن نصيبه على ثوب اي على خلاف جنس الدين اخذ الشريك  
الاخر نصفه الا ان ضمن له ربع اصل الدين فلاحق له في الثوب ولو لم يصالح  
بل اشترى بنصفه شيئا ضمنه شريكه الربع لفنيضة النصف بالمقاصة او اتبع غريمه  
في جميع ما من لبقا حقه في ذمته واذا ابرأ احد الشريكين الغريم عن نصيبه لا يرجع  
لانه اتلاف لا قبض وكذا الحكم ان كان للمدين على احدهما دين قبل وجوب دينها عليه حتى  
وقعت المقاصة بدنية السابق لانه قاض لا قابض ولو ابرأ الشريك المدين عن  
البعض قسم الباقي على سهامه ومثله المقاصة ولو اجل نصيبه صح عند الثاني والغصب  
والاستيجار ينصيب قبض لا التزوج والصلح عن جنسية عمد وجيلة اختصاصا بقبض  
ان يهبه الغريم قدر دينه ثم يبريه او يبيعه به كفا من ثمر مثلا ثم يبريه بملكه  
وغيره ومرت في الشركة صالح احد ربي سلم عن نصيبه على ما دفع من راس المال  
فان اجازة الشريك الاخر نفذ عليهما وان رده رد لان فيه قيمة الدين قبل  
قبضه وانه باطل نعم لو كانا شريكين معاوضة جاز مطلقا **فصل**  
في التخرج اخرجت الورثة احدهم عن الشركة وهي عرض او هي عقار بمال  
اعطوه او اخرجوه عن تركته هي ذهب بفضة دفنوها له او على العكس او عن  
نقدين بهما صح في الكل صرفا للجنس بخلاف جنسه قل ما اعطوه او اكثر لكن بشرط  
التقاضي فيها هو صرف وفي اخرجاه عن نقدين وغيرهما باحد النقدين لا يصح  
الا ان يكون ما اعطى به اكثر من حصته من ذلك الجنس يجوز ان الربا ولا بد  
من حضور النقدين عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه شريكتا له وحلا له ولو عرض  
جاز مطلقا لعدم الربا وكذا لو انكر وارثه لانه ليس بيد بل لقطع المنازعة وبطل  
الصلح ان اخرج احد الورثة وفي التركة ديون بشرط ان تكون الديون  
لبقيتهم لان تملك الدين من غير من عليه الدين باطل ثم ذكر لصحته حيلة فقال وصح  
لو شرطوا ابرا الغرماء منه اي من حصته لانه تملك الدين من عليه فيسقط قدر  
نصيبه عن الغرماء او قضوا او فرضوه فهو نصيب المصالح منه اي الدين تبرعاً منهم  
واحالهم بحصته او فرضوه قدر حصته منه وصالحوه عن غيره بما يصلح بدل لا  
واحالهم بالقروض على الغرماء ويقبلوا الحوالة وهذه احسن الحيل ان كان والاوجه  
ان يبيعوه كفا من ثمر او نحوه بقدر الدين ثم يحيلهم على الغرماء ابن ملك وفي  
صحة صلح عن تركته مجهولة اعيانها ولا دين فيها على مكيل او موزون متعلق  
بصلح **اختلاف** والصحيح الصحة زيلعي لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال  
ان في التركة جنس بدل الصلح لم يجز ولا جاز وان لم يدفع على الاختلاف ولو



التركة مجهولة وهي غير مكيلة او موزون في يد البقية من الورثة صح في الاصح  
 لانها لا تقضي المنازعة لقياسها في يد المصالح او بعضها لم يجز  
 ما لم يعلم جميع ما في يده للحاجة الى التسليم ابن مالك وبطل الصلح والقسمة مع احاطة  
 الدين بالتركة الا ان يصح الوارث الدين بلا رجوع او يصح اجنبى بشرط براءة  
 الميت او يورث من مال آخر ولا ينبغي ان يصالح ولا يقسم قبل القضاء للدين في غير  
 دين محيط ولو فعل الصلح والقسمة صح لان التركة لا تخلو عن قليل دين فلو  
 وقف الكل نظر الورثة فيوقف قدر الدين استحسانا وقاية لئلا يحتاجون الى تقض  
 القسمة بجر ولو اخرجوا واحدا من الورثة فقصته تقسم بين الباقي على السواء  
 ان كان ما اعطوه من مالهم غير الميراث وان كان المعطي مما ورثه فعلى قدر  
 ميراثهم يقسم بينهم وفيه الحضاف بكونه عن انكار فلو عن اقرار فعلى السواء  
 و صلح احدهم عن بعض الاعيان صحيح ولو لم يذكر في صك التخرج ان في التركة  
 دين ام لا فالصلح صحيح وكذا لو لم يذكر في الفتوى بالصلح ويجعل على وجود  
 شرائطها صح جمع الفتاوى والموصى له بمبلغ من التركة لو ارث فيما قدمناه من مسئلة التخرج  
 صالحا الى الورثة احدهم وخرج من بينهم شرطه للميت دين او عين لغيره  
 يعلموها هل يكون ذلك داخلا في الصلح المذكور قولنا ان اشهرها لا بل بين  
 الكل والقولان حكاهما في الحاشية مقدما لعدم الدخول وقد ذكر في اول فتاواه  
 انه يقدم ما هو الاشهر فكان هو المعتمد كذا في البحر قلت وفي النزاية انه  
 الاصح ولا يبطل وفي الوهبانية قاس  
 وفي مال طفل بالشهود فلم يجز وما يدعى خصم ولا يتصور  
 وصح عن الابراء من كل غائب ولو زال عيب عنه صالح يهدر  
 ومن قال ان تخلف فبتر فلم يجز ولو مدح كالاجنبى يصور  
**كتاب المضاربة** هي لغة مفاعلة من الضرب في الارض  
 وهو السير فيها وشرعا عقد شركة في الدخول بمال من جانب رب المال وعمل  
 من جانب المضارب وركنها الايجاب والقبول وحكمها انواع لانها ابداع  
 ابتداء ومن حيل الضمان ان يقرضه المال الادرها ثم يعقد شركة عنان بالدهم  
 وبما اقرضه على ان يعمل والنسخ بينهما ثم يعمل المستقرض فقط فان هلك فالقرض عليه وتوكيل  
 مع العمل لتصرفه بامر وشركة ان ربح وغصب ان خالف وان اجاز رب المال  
 بعده لصيرورته غاصبا بالمخالفة واجارة فاسدة ان فسدت فلا ربح للمضارب  
 حينئذ بل له اجر مثل عمله مطلقا ربحا ولا بل زيادة على المشروط خلافا لمحمد  
 والثلاثة الا في وصي اخذ مال يتبع مضاربة فاسدة كشرطه لنفسه عشرة دراهم فلا  
 شئ له في مال اليتيم اذا عمل اشباه فهو استثناء من اجر عمله والفاصلة لاختلافها فيها

مط  
 عادة قاضي خان فقيها الشافعي

ايضا

ايضا كصحة لاندامين ودفع المال الى آخر مع شرط الدخول كله للمالك بضاعة  
 فيكون وكيل متبرعا ومع شرطه للعامل قرض لقله ضرره وشرطها امور كوف  
 رأس المال من الاثاث كما مر في الشركة وهو معلوم للعاقدين وكفت فيه الاشارة  
 والقول في قدره وصفته للمضارب يمينه والبينة للمالك واما المضاربة بدين فأت  
 على المضارب لم يجز وان على ثالث جاز وكره ولو قال اشترى عبدا سيئة ثم بعه  
 ومضارب بتمنه ففعل جاز لقوله لغاصب او مستودع او مستبضع اعلم بما في يدك  
 مضاربة بالنصف جاز تجتبي وكون رأس المال عينا لا دينا كما بسط في الدرر  
 وكونه مالا الى المضارب ليتمكنه التصرف بخلاف الشركة لان العمل فيها من  
 الجانبين وكون الزبح بينهما شايعا فلو عين قدرا فسدت وكون نصيب  
 كل منهما معلوما عند العقد ومزشرطها كون نصيب المضارب من الزبح حتى لو  
 شرط من رأس المال او منه ومن الزبح فسدت في الجلاية كل شرط يوجب جهالة في الزبح  
 او يقطع الشركة فيه يفسدها والابطال الشرط وصح العقد اعتبارا بالوكالة ولو ادعى  
 المضارب فسادها فالقول لرب المال وبعبك فله مضارب الاصل ان القول لمضى  
 الصحة في العقود الا اذا قال رب المال شرطت لك ثلث الزبح الا عشرة وقال المضارب  
 الثلث فالقول لرب المال ولو فيه فسادها لانه ينكر زيادة يدعيها المضارب خائنه  
 وما في الاشياء فيه اشتباه فافهم ويملك المضارب في المطلقة التي لم تقيد بمكان  
 او زمان او نوع البيع ولو فاسدا بنقد ونسيئة متعارفة والشرء والتوكيل  
 بهما والسفر بواحد ولو دفع له المال في يده على الظاهر والابضاع اي دفع المال  
 بضاعة ولو لرب المال ولا تقسده المضاربة كما يجز ويملك الايداع والرهن والارتفاق  
 والاجارة والاستيجار فلو استاجر ارضا ايضا ليربها او غيرها جاز ظهريه والاحتيا  
 اي قبول الحوالة بالتمن مطلقا على الايسر والعسر لان كل ذلك من صنيع التجار لا  
 يملك المضاربة والشركة والخلط بمال نفسه الا باذن او عمل براك اذا الشئ لا يتضمن  
 مثله ولا الاقراض والاستئانة وان قيل له ذلك اي عمل براك لا يملك الا بالاسمان  
 صنيع التجار فلم يدخل في التعميم مالم ينص المالك عليها فيملكها واذا استدان كانت  
 شركة وجوه حينئذ فلو اشترى بمال المضاربة ثوبا وقصر بالماء او حمل متاع  
 المضاربة بمال وقد قيل له ذلك فهو متطوع لانه لا يملك الاستئانة بهذه المقالة  
 وانما قال بالمال لانه لو قصره بالتشاخكه كصبغ وان صبغه احمر فشريك بما زاد الصبغ  
 ودخل في عمل براك كاخلط وكان له حصته قيمة صبغه ان بيع وحصته الثوب  
 ايض في مالها ولو لم يقل عمل براك لم يكن شريكا بل غاصبا وانما قال احمر لما مر ان  
 السود ونقص عند الامام فلا يدخل في عمل براك بجر ولا يملك ايضا تجارة بلد او  
 سلعة او وقت او شخص عينه المالك لان المضاربة تقبل التقييد المفيد ولو بعد

القول لمضى الصحة



العقد ما لم يصر المال عرضا لانه حينئذ لا يملك عزله فلا يملك تخصيصه كما سيجي قيدنا بالمقيد  
لان غير المقيد لا يعتبر أصلا كنهية عن بيع الحال واما المقيد في الجملة كسوق من مصر فان صرح  
بالنهى صح والا لا فان فعل ضمن بالخالفه وكان ذلك الشرا له ولو لم يتصرف فيه حتى عاد  
لوافق عادت المضاربة وكذا لو عاد في البعض اعتبارا للجزء بالكل ولا يملك ترويح قن  
من مالها ولا شرا من يعتق على رب المال بقراءة او يبيع بخلاف الوكيل بالشرا  
فانه يملك ذلك عند عدم القرينة المقيدة للوكال كاشترى عبدا يبيعه او استخذه  
او جارية الطاوها ولا من يعتق عليه اى المضارب اذا كان في المال ربح هو هنا  
ان تكون قيمة هذا العبد اكثر من كل راس المال كما بسطه العيني فليحفظ فان فعل  
شرا من يعتق على واحد منهما وقع الشرا لنفسه وان لم يكن ربح كما ذكرنا صح للمضاربة  
فان ظهر الربح بزيادة قيمته بعد الشرا عتق خطه ولم يضمن نصيب المالك  
لعتقه لا بصفه وسعى العبد العتق في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك  
من يعتق على شريكه او الاب لو الوصي من يعتق على الصغير نفذ على العاقد اذا لا  
تطوفيه للصغير والمأذون اذا اشترى من يعتق على المولى صح وعتق عليه ان لم  
يكن مستغرقا بالدين والا خلا فاما ما يلقى مضارب معه الف بالنصف  
اشترى امة فولدت ولدا مساويا له اى الالف فادعاه مؤسرا فصارت قيمته  
اى الولد وحده كما ذكرنا الف والنصفه اى خمسية نفذت دعوته لوجود الملك بظهور  
الربح المذكور فعتق سعى لرب المال في الالف وربعه ان شا المالك او اعتقه  
ان شا ولرب المال بعد قبض الفه من الولد تضمين المدعى ولو معسر لانه ضمان  
تملك نصف قيمتها اى الامة لظهور نفوذ دعوته فيها ويحمل انه تزوجها ثم  
اشترى اها حبل منه ولو صارت قيمتها الف والنصفه صارت ام ولد وضمن للمالك الف  
وربعه لو موسرا ولو معسرا فلا سعاية عليها لان ام الولد لا تسعى وتماه في البحر  
**باب المضارب يضارب** لما قدم المفردة شرع في المركبة  
فقال **ضارب المضارب** آخر بلا اذن المالك لم يضمن بالدفن **ما لم يعمل الثاني**  
**ربح الثاني** ولا على الظاهر لان الدفع ايداع وهو عتق فاذ عمل تبين انه مضاربة  
فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح بل للثاني اجر مثله على المضارب  
الاول وللأول الربح المشروط فان ضاع المال من يده يد الثاني قبل العمل الوجوب  
للضمان فلا ضمان على احد وكذا الاضمان لو غصب المال من الثاني وانما الضمان على  
الغاصب فقط ولو استهلكه الثاني او وهبه فالضمان عليه خاصة فان  
عمل حتى ضمن خير رب المال ان شا ضمن المضارب الاول راس ماله وان  
شا ضمن الثاني ولو اختار اخذ الربح ولا يضمن ليس له ذلك بحج فان اذن المالك  
بالدفن ودفع بالتك وقد قيل للاول ما رزق الله فينبينا نصفان فللمالك النصف

علا بشرطه **والاول** السدس الباقي **والثاني** الثلث المشروط ولو قيل ما  
رزقك الله بكاف الخطاب والمسئلة بحالها فللثاني ثلثه **بابا** في بين الاول  
والمالك نصفان باعتبار الكاف فيكون لكل ثلث ومثله ما ربحت من شئ او ما  
كان لك فيه من الربح ونحو ذلك وكذا لو شرط للثاني اكثر من الثلث او اقل فالباقى  
بين المالك والاول ولو قال ما ربحت بيننا نصفان ودفع بالنصف فللثاني  
النصف واستويا فيما بقي لانه لم يربح سواه ولو قيل ما رزق الله فلي نصفه  
وما كان من فضل فيبيننا نصفان فدفع بالنصف فللمالك النصف وللثاني  
كذلك ولا شئ للاول لجعله ماله للثاني ولو شرط الاول للثاني ثلثيه والمسئلة  
بحالها ضمن الاول للثاني سدسا بالتسمية لانه التزم سلامة الثلثين وان شرط  
المضارب للمالك ثلثه وشرط لعبد المالك ثلثه وقوله على ان يعمل معه عادي  
وليس بقيد وشرط لنفسه ثلثه صح وصار كانه اشترى للمولى ثلثي الربح كذا ينف  
عامة الكتب وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط فاجتنبه ولو عقد لها المأذون مع  
اجنبي وشرط المأذون عمل مولا لم يصح ان لم يكن المأذون عليه دين لانه  
اشترط العمل على المالك والاصح لانه حينئذ لا يملك كسبه واشترط عمل رب المال مع  
المضارب ففسد للعقد لانه يمنع التخلية فيمنع الصحة وكذا اشترط عمل المضارب مع  
مضاربة او عمل رب المال مع المضارب الثاني بخلاف مكان شرط عمل مولا كالمولى  
ضارب مولا ولو شرط بعض الربح للمساكين او للملح او في الرقاب او لامرأة الصناد  
او مكاتبه صح العقد ولم يصح الشرط ويكون المشروط لرب المال ولو شرط البعض  
لمن شا المضارب فان شا لنفسه او لرب المال صح الشرط والا بان شا الاجنبي  
لا يصح ومتى شرط البعض لاجنبي ان شرط عليه العمل صح والا لا قلت لكن في التمسك  
انه صح مطلقا والمشروط للاجنبي ان شرط عمله والا فللمالك ايضا عزله للذخيرة خلافا  
للرجندي وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب او دين المالك جاز ويكون  
للمشروط له قضاء دينه ولا يلزم بدفعه لغرمائه بحج وتبطل المضاربة بموت احدهما  
لكونها وكالة وكذا بقتله وحج يطرأ على احدهما ويحنون احدهما مطلقا فتستأنى وفي  
البرازيه مات المضارب والمال عروضا باعها وصية ولومات رب المال والمالك  
نفذ تبطل في حق التصرف ولو عرضا تبطل في حق المسافرة لا التفرق فليبيعه بعرض  
ونقد وبالحكم بالحقوق المالك مرقد فان عاد بعد حوقه مسلما فالمضاربة على  
حالها حكم بالمحاكمة ام لا عنانية بخلاف الوكيل لانه لاحق له بخلاف المضارب ولو  
ارتد المضارب فمضى على حالها فان مات او قتل او حرق بدار الحرب وحكم بالمحاكمة  
بطلت وما تصرف نافذ وعهدته على المالك عند الامام بحج ولو ارتد المالك فقط  
اى ولم يلحق فتصرفه اى المضارب موقوف ورده المرأة غير مؤثرة وينعزل بعزله



لأنه وكيل ان علم به بخير رجلين مطلقا او فضولي عدل او رسول مميز والاي علم لا ينزل  
فان علم بالعدل ولو حكما كونه المالك ولو حكما والمال عرض هو ههنا ما كان خلاف جنس راس  
المال فالدرهم والدنانير ههنا جنسان باعها ولو نسيئة وان نهاه عنها ثم لا يتصرف في  
ثمنها ولا في نقد من جنس راس ماله ويبدل خلافة به استحسانا لوجوب رد جنسه ويظهر  
الرجح ولا يملك المالك فسحقها في هذه الحالة بل ولا تخصيص الاذن لانه عنك  
من وجه نهائية بخلاف احد الشريكين اذا فسح الشركة وماله امتعة صح افترا  
وفي المال ديون ورجح يحبر المضارب على اقتضا الديون ارجح من جعل بالاجرة  
والارجح لا يجبر لانه حينئذ يتبرع ويومر بان يوكل المالك عليه لانه غير العاقد و  
حينئذ فالوكيل بالبيع والمستبضع كالمضارب يومر ان بالتوكيل والسمسار يحبر  
على التقاضي وكذا الدال لانها يعلن بالاجرة **فروع** استرجع على ان يبيع ويشترى  
لم يجز لعدم قدرته عليه والحيلة ان يستأجره مدة للخدمة ويستعمله في البيع فيلحق وما  
هلك من مال المضاربة يصرى الى الرجح لانه تبع فان زاد الهالك على الرجح لم  
يضمن ولو فاسدة من عمله لان المدين وان قسم الرجح وبقيت المضاربة ثم هلك  
المال او بعضه ثرا ذا الرجح لياخذ المالك راس ماله وما فضل فهو بينهما  
وان نقص لم يضمن لما مر ثم ذكر مفهوم قوله وبقيت المضاربة فقال وان قسم  
الرجح وفسخت المضاربة والمال في يد المضارب ثم عقداها فهلك المال لم  
يترا ذا وبقيت المضاربة لانه عقد جديد وهي الحيلة النافعة للمضارب **فصل**  
في المتفرقات المضاربة لا تقصد بدفع كل المال او بعضه تقييد الهداية بالبعوض  
اتفاقا في غنايه الى المالك بضاعة لا مضاربة لما مر وان اخذه اى المالك المال  
بغير امر المضارب وباع واشترى بطلت ان كان راس المال نقدا لانه عامل  
لنفسه وان صاد عرضا لا لان النقص الصريح حينئذ لا يعمل فهذا اولى غنايه ثم ان  
باع بعرض بقيت وان بنقد بطلت لما مر واذا سافر ولو يوما فقطعاه وشرا به  
وكسوته وركوبه بفتح الرا ما يركب ولو بكرا وكلما يحتاجه عادة بالمعروف في  
مالها لو صحيحة لا فاسدة لانه اجير فلا نفقة له كاستبضع ووكيل وشريك كافي وفي  
الاخير خلاف وان عمل في مصر سوا ولد فيه او اتخذ دارا فنفقته في ماله  
كدوايه على الظاهر اما اذا توى الاقامة بمصر ولم يتخذ دارا فلمه النفقة ابن ملك  
ما لم يأخذ مالا لانه لم يحتسب بماله ولو سافر بماله وماله او خلط باذن او بالين  
لرجلين اتفق بالحصنة واذا قدم رد ما بقي مجمع ويضمن الزايد على المعروف ولو  
اتفق ماله ليرجع في ماله له ذلك ولو هلك لم يرجع على المالك **وياخذ المالك**  
**قدر ما انفقته المضارب من راس المال ان كان ثمة ربح** فان استوفاه  
وفضل شيء من الربح اقتسامه على الشرط لان ما انفقته يحجب كل الهالك وان لم يظهر

ربح فلا شيء عليه اى المضارب وان باع المتاع مرا بحة حب ما اتفق على  
المتاع من الحملان واجرى السمسار والقضار والصباغ ونحوه مما اعتد  
ضمنه ويقول البايع قام على بكذا وكذا يضم الى راس المال ما يوجب زيادة  
فيه حقيقة او حكما واعتاده التجار كاجرة السمسار هذا هو الاصل نهائية  
لا يضم ما انفقته على نفسه لعدم الزيادة والعادة مضارب بالنصف شري  
بالفها بزاى ثيابا وباعد بالفين وشري بهما عبدا فضاعا في يده قبل نقدهما  
لبايع العبد غرم المضارب نصف الربح ربعها وغرم المالك الباقي ويصير ربح  
العبد ملكا للمضارب خارجا عن المضاربة لكونه مضمونا عليه ومال المضاربة امانة بينهما  
تتأف وباقته لهما ورأس المال جميع ما دفع المالك وهو الفان وخمسائة  
ولكن ربح المضارب في بيع العبد على الفين فقط لانه شراء بهما ولو بيع  
العبد بضعهما باربعة الاف فخصتها ثلاثة الاف لان ربحه للمضارب والربح  
منها نصف الالف بينهما لان راس المال الفان وخمسائة ولو بشري من راس المال  
بالف عبدا شرا به راس المال بنصفه ربح بنصفه وكذا عكسه لانه وكيله ومنه  
علم جواز شرا المالك من المضارب وعكسه ولو بشري بالفها عبدا فبقيت الفان  
فقتل العبد رجلا خطا فثلاثة ارباع الفدا على المالك وربعه على المضارب  
على قدر ملكها والعبد يخدم المالك ثلاثة ايام والمضارب يوما لحزوجه  
عن المضاربة بالفدا للتناهي كما مر ولو اختار المالك الدفع والمضارب الفدا فذلك  
لتوهم الربح ايضا اشترى بالفها عبدا وهلك الثمن قبل المقد للبايع لم يضمن  
لانه امين بل دفع المالك للمضارب الف اخرى ثم وثم اى كلما دفع اخر الى غير  
نهائية ورأس المال جميع ما دفع بخلاف الوكيل لان يده ثانيا يداستيفا لائمة  
معه الفان فقال للمالك دفعت الى الفاء ورجحت الفاء وقال المالك دفعت  
الفين فالقول للمضارب لان القول في مقدار المقبوض للقابض امينا او ضمينا  
كما لو انكره اصلا ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الربح فالقول للرب  
المال في مقدار الربح فقط لانه يستفاد من جهته وايهما اقام بينة تقبل  
وان اقاماهما فالبينة بينة رب المال في دعواه الزيادة في راس المال  
وبينة المضارب في دعواه الزيادة في الربح فتد الاختلاف بكونه في  
المقدار لانه لو كان في الصفة فالقول للرب المال فلذا قال معه الف فقال هو  
مضاربة بالنصف وقد ربح الفاء وقال المالك هو بضاعة فالقول للمالك  
لانه ملك وكذا لو قال المضارب هي قرض وقال رب المال هي بضاعة  
او دعة او حضاربة فالقول للرب المال والبينة بينة المضارب لانه  
يدعي عليه التملك والمالك يتكلى واما لو ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة



قال قول المضارب لانه ينكر الضمان وايها اقام بينة قبلت وان اقام بينة فيبينة  
رب المال اولى لانها اكثر اثباتا واما الاختلاف في النوع فان ادعى المضارب  
العموم او الاخلاق وادعى المالك الخصوص فالقول للمضارب لتمسكه بالاصل ولو ادعى  
كل نوعا فالقول للمالك والبينة للمضارب فيقيمها على صحة تصرفه ويلزمها بنفي  
الضمان ولو قنت البينتان ففني بالتاخرة والا فيبينة المالك فروع دفع الوصي مال  
الصغير الى نفسه مضاربة جاز وقيد الطرسوسي بان لا يجعل الوصي لنفسه من الزرع  
الكثير مما يجعل لامثاله وتماثله في شرح الوهبانية وفيها ما في المضارب ولم يوجد مال  
المضاربة فيما خلف عاده دينا في تركته وفي الاختيار دفع المضارب شيئا للعاشر ليكلف  
عنه ضمن لانه ليس من امور التجارة لكن صرح في مجمع الفتاوى بعدم الضمان في زماننا  
قال وكذا الوصي لانها يقصدان الاصلاح ويحيى آخر الوديعة وفيه لو شري بماله  
متاعا فقال انا امسكه حتى اجدر بجا كثيرا واراد المالك بيعه فان في المال نوح  
اجبر على بيعه لعله باجر كما مر الا ان يقول للمالك اعطيك رأس المال وحصتك  
من الزرع فيجبر المالك على قبول ذلك وفي النزاع يدفع اليها الفاضلها هبة ونصفها  
مضاربة فملك يضمن حصته الهبة انتهى قلت والمفتي به ان لا ضمان مطلقا  
لا في المضاربة لانها امانة ولا في الهبة لانها فاسدة وهي تملك بالقبض على المفتي به كما سيحيى  
فلا ضمان بينهما به يضعف قول صاحب الوهبانية رحمه الله تعالى . . .  
واودعه عشرة على ان خمسة . . . له هبة فاستهلك الخمس بخسر . . .  
**كتاب الابداع** لا يخفى في اشتراكه مع ما قبله في الحكم وهو الامانة  
هو لغة من الردع اى الترك وشرعا تسليط الغير على حفظ ماله صريحا ودلالة  
كان انفق زق رجل فاخذه رجل بغيبته ماله ثم تركه ضمن لانه بهذا الاخذ التزم  
حفظه دلا لة تجزى والوديعة ما تترك عند الامين وهي اخص من الامانة كما  
حقيقته الص وغيره وركنها الايجاب صريحا كادعتك او كناية كقوله لرجل  
اعطني الف درهم او اعطني هذا الثوب مثلا فقال اعطيتك كان وديعة تجزى لان  
الاغطا يحتمل الهبة لكن الوديعة ادنى وهو متيقن فصارت كناية او فعلا كالوضع  
تؤديه بين يدي رجل ولم يقل شيئا فهو ابداع والقبول من المودع صريحا قبلت  
او دلا لة كما لو سكت عند وضعه فانه قبول دلا لة كوضع ثيابه في حمام بمرأى من  
الناس وكقوله لرب الخان اين اربطها فقال هناك كان ايداعا خائيا وهذا  
في حق وجوب الحفظ واما في حق الامانة فتتم بالايجاب وحده حتى لو قال للغاصب  
اودعتك المصوب براء عن الضمان وان لم يقبل اختيار وشرطها كون المال قابلا  
لاشبات اليد عليه فلوا ودع الابق اذا لطير في الهواء لم يضمن وكون المودع  
مكلفا شرع لوجوب الحفظ عليه فلوا ودع صبيبا فاستهلكها لم يضمن ولو عبدا

محجورا

الوديعة باجر تضمن

محجورا ضمن بعد عتقه وهي امانة هذا حكمها مع وجوب الحفظ والا اذا عند الطلب  
واستجاب قبولها فلا تضمن بالملاك الا اذا كانت الوديعة باجر اشباه مغزيا  
للزيلي مطلقا سواء امكن التخزين ام لا هلك معها شيء او لا حديث الدار قطني  
ليس على المستودع غير المخل ضمان واشترط الضمان على الامين كالحامي والخافي  
باطل به يفتى خلاصه وصدر شرعيه والمودع حفظها بنفسه وعياله كما كان وم  
من يسكن معه حقيقة او حكما لا من يمونه فلو دفعها لولده المميز وزوجه  
ولا يكن معها ولا يفتى عليها لم يضمن خلاصه وكذا لو دفعها لزوجها  
لان العبرة للمساكنة لا للنفقة وقيل يعتبران معا عيني بشرط كونه اى من  
في عياله امينا فلو علم خيانتة ضمن خلاصه وجاز لمن في عياله الدفع  
لمن في عياله ولو نهاه عن الدفع الى بعض من في عياله فدفع ان وجد  
بدا منه بان كان له عيال غيره ابن ملك ضمن والا وان حفظها بغيرهم  
ضمن وعن محمد ان حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله وما ذونه وبشر بكم بفارضة  
وعنا نأجاز وعليه الفتوى ابن ملك واعتمده ابن الكمال وغيره واقروه المص  
الا اذا خاف الحرق او الغرق وكان غالبا محيطا فلو غير محيط ضمن فليها  
الى جاره او الى فلك اخر الا اذا امكنه دفعها لمن في عياله او القاهها  
فوقعت في البحر ابتداء او بالتدريج ضمن زيلي فان ادعاه اى الدفع لجاره  
او فلك اخر صدق ان علم وقوعه اى الفرق بينة اى بدار المودع والاعلم  
وقوع الحريق في داره لا يصدق الا بينة فحصل بين كلامي الخلاصة والهداية  
التوفيق وبالله التوفيق ولو منعه الوديعة ظلما بعد طلبه لرد وديعته  
فلو لحملها اليه لم يضمن ابن ملك بنفسه ولو حكما كوكيله بخلاف رسوله ولو بعلاه  
منه على الظاهر قادر على تسليمها ضمن والا كان عجز او خاف على نفسه  
او ماله بان كان مدفونا معها ابن ملك لا يضمن كطلب النظام فلو كانت الوديعة  
سيفا اراد صاحبه ان ياخذها ليضرب به رجلا فله المنع من الدفع الى ان يعلم  
انه ترك الراى الاول وانه يفتفع به على وجه مباح جواهر كالمودع امرأه  
كنايا فيه اقرار منها للزوج بماله او بقبض مهرها منه فله منعها لئلا  
يذهب حق الزوج خائبة ومنه اى من المنع ظلما موته اى موت المودع بجحلا  
فانه يضمن فتصير دينا في تركته الا اذا علم ان وارثه يعلمها فلا ضمان ولو  
قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وانا علمتها وهلك  
صدق هذا وما لو كانت عنده سوا الالة مثيلة وهي ان الوارث اذا دل  
السارق على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن خلاصه الا اذا منعه من الاخذ  
حال الاخذ كما في سلاسل الامانات فانها تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل كثير

منع الوديعة ظلما



ومفاوض **الأخ** عشر على ما في الاشياء منها **فاطرا** ودع **غلات** **الوقف** ثم مات مجهلا  
فلا يضمن قيد الغلة لان الناظر لموات مجهلا لمال البدل ضمنه اشياء اى لتمنوا الارض  
المستبدلة **قلت** فلعين الوقف بالاولى كالدراهم الموقوفة على القول بجوازه قاله  
المص واقره ابنه في الزواهر وقيد موته بختا بالفحاة فلو مرض ونحوه ضمن لتمكنه من  
بيائها فلانه ما منعها ظمما فيضمن ورد ما بحثه في انفع الوسائل فتنبه **ومنها قاض**  
**مات مجهلا لاموال اليتامى** زاد في الاشياء عند من اودعها ولا بد منه لانه لو  
وضعها في بيته ومات مجهلا ضمن لانه مودع بخلاف مالواودع غيره لان للمقاضي  
ولاية ايداع مال اليتيم على المعتمد تنوير البصائر فيلحفظ **ومنها سلطان اودع بعض**  
**الغنيمة عند غارم مات مجهلا** وليس منها مسئلة احد المتفاوضين على المعتمد  
لما نقله المص هنا وفي الشركة عن وقف الخانية ان الصواب انه يضمن نصيب  
شريكه بموته مجهلا وخلافه غلط **قلت** واقره محشوها فبقى المستثنى تسعة  
فيلحفظ وزاد الشرشلالي في شرحه للوهبانية على العشرة تسعة الجد وصيه وصي  
القاضي وستة من المجوردين لان الحجر يشمل سبعة فانه لصغر ورق وجنوب  
وغفلة ودين وسفه وعتة والمعتوه كصبي وان بلغ ثم مات لا يضمن الا ان  
يشهد وانها كانت في يده بعد بلوغه لزوال المانع وهو الصبا فان كانت  
الصبي والمعتوه ماذونالهما ثم مات قبل البلوغ والافاقه ضمنا كذا في شرح  
الجامع الرجبى قال فبلغ تسعة عشر ونظم عاطفا على بيتي الوهبانية بيتين وهي  
• وكل امين مات والعين يحصر • وما وجدت عينا فديننا نصيب •  
• سوى متولى الوقف ثم مفاوض • ومودع مال الغنم وهو المومر •  
• وصاحب دار القتل الزبح مثلما • لو القاه ملاك بها ليس يشعر •  
• كذا ولدجد وقاض وصيهم • جميعا ومجور فوارث يسطر •  
**وكذا لو خلطها المودع بجنسها او بغيره بماله** او مال آخر ابن كل بغير اذن  
المالك بحيث لا يتمين الا بكلفة كمنطة بشعر ودرهم جيد بزيوف مجتبي  
**ضمناها** لاستهلاكها بالخلط لكن لا يباح تناولها قبل اداء الضمان وصح الابراء ولو  
خلطه بردي ضمنه لانه عيبه وبعبك شريك لعدم مجتبي **وان ياذن اشتركا** شركة  
املاك **كالواختلطت بغير صنعة** لعدم التقدي ولو خلطها غير المودع ضمن  
الخالط ولو صغيرا ولا يضمن ابوه خلاصه **ولو اتفق بعضا فرد مثله فخلطه**  
**بالباقي خلطا لا يتمين معه ضمن** الكل لخلط ماله بها فلو تافى التميز وانفق  
ولم يرد او ادع ودينين فانفق احدهما ضمن ما اتفق فقط مجتبي وهذا اذا لم  
يضره التبعض **واذا اتفدى عليها** فليس ثوبها اوركب دابتها واخذ بعضها **ثم**  
رد عينه الى يده حتى زال التقدي **زال** ما يودى الى الضمان اذا لم يكن من

یمن

نية العود اليه اشباه من شروط البينة **بخلاف المتغير والمناجر** فلو ازالاه لم  
 يبرر العلمها لنفسها بخلاف مودع ووكيل بيع او حفظ او اجارة او استيجار ومضار  
 وستبضع وشريك غنائنا او مفاوضة وستغير رهن اشباه والحاصل ان الامين  
 اذا تعدى ثم ازاله لا يزول الضمان الا في هذه العشرة لان يدبرهم كيد المالك ولو  
 كذبه في دعواه للوفاء بالقول له وقيل للمودع عمادية **وبخلاف اقراره بعد محجوده**  
**اي محجود الايداع** حتى لو ادعى هبة او بيعا لم يضمن خلاصه وقيد بقوله **بعد طلب**  
**ربها ردها** فلو ساله عن حالها فحجدها فهلك لم يضمن حجر وقيد بقوله **ونقلها**  
**من مكانها وقت الانكار** اي حال المحجود لانه لو لم ينقلها وقته فهلك لم يضمن  
 خلاصه وقيد بقوله **وكانت** الوديعه **منقولاً** لان العقار لا يضمن بالمحجود عندهما  
 خلافاً للمحد في الاصح غضب الزبلي وقيد بقوله **ولم يكن هناك من يخاف منه**  
**عليها** فلو كان لم يضمن لانه من باب الحفظ وقيد بقوله **ولم يحضرها بعد محجودها**  
 لانه لو حجدها ثم احضرها فقال له ربها ادعها وديعة فان امكنا اخذها لم يضمن  
 لانه ايداع جديد والا ضمنها لانه لم يتم الرد اختيار وقيد بقوله **لما لكها** لانه  
 لو حجدها لغيره لم يضمن لانه من الحفظ فاذا تمت الشروط لم يبرر اقراره الا بعقد  
 جديد ولم يوجد **ولو حجدها ثم ادعى ردها بعد ذلك وبرهن عليه قبل**  
**وبرى كما لو برهن انه ردها قبل المحجود وقال غلطت في المحجود او تسيت**  
**او ظننت اني دفعتها قبل برهانه** ولو ادعى هلاكها قبل محجوده حلف المالك  
 ما لم يعلم ذلك فان حلف ضمنه وان نكل برى وكذا العارية منها حج ويضمن قيمتها يوم  
 المحجود ان علم والا فيوم الايداع عمادية بخلاف مضارب محجود ثم اشترى لم يضمن خائنه  
**والمودع له السفر بها ولو لها حمل دبر عند عدم نهي المالك وعدم الخوف عليها**  
 بالاخراج فلو نهاه او خاف فان له يد من السفر ضمن والا فان سافر بنفسه ضمن وبأهله  
 لا اختيار ولو اودعها ثيابا او قيميا لم يجز ان يدفع المودع الى احدتها حظه  
 في قبضته صاحبها ولو دفع هل يضمن في الدرر نعم وفي البحر الاستحسان لان كانت  
 هو المختار فان اودع رجل عند رجلين ما يقسم اقتسامه وحفظ كل نصفه  
 كمرتينين ومستبضعين ووصيين وعدلى رهن ووكيلي شراء ولو دفعه احدتها  
 الى صاحبها ضمن الدافع بخلاف ما لا يقسم لجواز حفظ احدتها باذن الآخر ولو قال  
 لا تدفع الى عيالك او احفظ في هذا البيت فدفعها الى ما لا بد منه او حفظها  
 في بيت اخر من الدار فان كانت بيوت الدار مستوية في الحفظ او احرز  
 لم يضمن والا ضمن لان التقييد مفيد ولا يضمن مودع المودع فيضمن الاول فقط  
 ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها الا ضمان ولو قال المالك هلك عند الثاني  
 وقال بل ردها وهلك عندى لم يصدق وفي الغصب منه يصدق لانه امين

محبوب والمضارب



تأجيله وفي المجتبى القصار اذا غلط قد دفع ثوب رجل لعينه فقطعه فكلها ضامن  
وعن محمد اصاب الوديعة شئ فامر المودع رجلا ليحيا لها فغطت خذلك فلربها  
تضمن من شاء لكن ان ضمن المالك رجع على الاول ان لم يعلم انها غيره والا لم يرجع  
انتهى بخلاف مودع الغاصب فيضمن اياها واذا ضمن المودع رجع على الغاصب  
وان علم على الظاهر رد رد خلافا لما نقله القهستاني والباقي والبر جندى وغيرهم  
فتنبه معه الف ادعى رجلا ان كل منهما له اودعه اياه فنكل عن الحلف  
لها فهو لها وعليه الف اخر بينهما ولو خلف لاحدها ونكل للاخر فالالف لم  
نكل له دفع الى رجل الفاد قال ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها حتى  
صنعت لم يضمن اذا يلزمه ذلك كالوقال له احم الي الوديعة فقال ولم يفعل  
حتى مضى اليوم وهلك لم يضمن لان الواجب عليه التخلية عما ديه قال رتب  
الوديعة للمودع ارفع الوديعة الى فلان فقال دفعت وكذبه في الدفع فلان  
وصنعت الوديعة صدق المودع مع عيینه لان ما بين سراجيه قال المودع ابتدا  
لا ادري كيف ذهبت لا يضمن على الاصح كما لو قال ذهبت ولا ادري كيف  
ذهبت فان القول قوله بخلاف قوله لا ادري اصنعت ام لم تصنع او لا ادري  
وضعتها او دفنتها في دارى او موضع اخر فانه يضمن ولو لم يبين مكان الدفن  
لكنه قال سرقت من كان المدفون فيه لا يضمن وتامه في العارية فروع هدد  
المودع او الوصى على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه او عضوه فدفع لم يضمن  
وان خاف الحبس او القيد ضمن فان خشي اخذ ماله كله فهو غدر كالوكان الحايير  
هو الاخذ بنفسه فلا ضمان عما ديه حيف على الوديعة الفساد دفع الامر للحاكم  
لبيعه ولو لم يرفع حتى فسد فلا ضمان ولو اتفق عليها بلا امر قاض فهو مشرع  
فرا من مصحف الوديعة او الرهن فهلك حال القارة لضمان لان له ولاية هذا  
التصرف صيرفيه قال وكذا لو وضع السراج على المنارة وفيها اودع صكا وعرف  
اذا بعض الحق ومات الطالب وانكر الوارث الاداء حبس المودع الصك ابدا  
وفي الاشباه لا يبرأ مد يوفى الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين  
ليس على السيد اخذ وديعة العبد العامل لعنه امانة لا لجرله الا الوصى والناظر  
اذا عملا قلت فعلم منه ان لا اجر للناظر في المسقف اذا احميل عليه المستحقون  
فليحفظ وفي الوهبانية قال

- ودافع الف مقرضا ومقارضا • وروح القراض الشرط جاز ويجزى •
- وان يدعى ذو المال قرضا وخصه • قراضا قرب المال قد قيل اجد •
- وفي العكس بعد النسخ فالقول قوله • كذلك في الابضاع ما يتغير •
- وان قال قد ضاعت من البيت وحدها • يصح ويستخلف فقد يتصور •

وتارك

وتارك في قوم الامر صحيفة • فراحوا وراحت يضمن المتاحس •  
وتارك نشر الصوف صيفا قتل • يضمن وقرض الفار بالعكس يوش •  
اذا لم يسد الثقب من بعد علمه • ولم يعلم الملاك ما هي تنقير •  
قلت بقى لوسده مرة ففتح الفار فافسده لم يذكر وينبغي تفصيله كما مر فتدبر  
**كتاب العارية** اخرها عن الوديعة لان فيها تمليك وان اشتركا  
في الامانة ومحاسنها النيابة عن الله تعالى في اجابة المضطر لانها لا تكون الا لمحتاج كالقرض  
فلذا كانت الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر هي لغة مشددة وتخفف اعارة  
الشئ قاموس وشرعا تملكك المنافع مجانا افاد بالتمليك لزوم الايجاب والقبول  
ولو فعلا وحكمها كونه امانة وشرطها قابلية المستعار للانتفاع وخلوها عن  
شرط العوض لانها تصير اجارة وصرح في العارية بجواز اعارة المشاع وايداعه  
وبيعه يعنى لان جهالة العين لا تقضى للمجهول لعدم لزومها وقالوا علف الدابة  
على المستعير وكذا نفقة العبد اما كسوقه فعلى المعير وهذا اذا طلب الاستعارة  
فلو قال المولى خذ واستخدمه من غير ان يستعيره فنفقته على المولى ايضا لانه  
وديعة ونفع باعرتك لانه صرح **والتملك ارضى** اي غلظها لانه صرح بجازا من اطلاق  
اسم الحل على الحال **ومغنتك** بمعنى اعطيتك **ثوى او جاريتي هذه وحملتك على**  
**دابتى هذه** اذا لم يرد به بمغنتك وحملتك **الهبة** لانه صرح فيفيد العارية  
بلاينة والهبة بها **واخذت منك عبدي** واجرتك دارى شهرا مجانا **ودارى** مبتداء  
**لك خبى سكينى** تمييزاى بطريق السكينة **ودارى لك عمرى** بفعل مطلق اي اعزتها  
لك عمرى **سكينى** تمييزه يعنى جعلت سكناها لك مدة عمرك **ولعدم** لزومها  
**يرجع المعير متى شا** ولو موقته او فيه ضرر فتبطل وتبقى العين باجر المثل لمن  
استعار امة لترضع ولنه وصار لا ياخذ الا شديها فلما اجر المثل الى الفطام  
وتامه في الاشباه وفيها معزيا للقبية تلزم العارية فيما اذا استعار جدار غيره  
لوضع جذوعه فوضعها ثم باع المعير الجدار ليس للمشتري دفعها وقيل نعم الا اذا  
شرطه وقت البيع **قلت** وبالقيل جزم في الخلاصة والبرازية وغيرهما واعتمده  
مخشيها في تنوير البصائر ولم يتعقبه ابن المن فكانه ارضاه فليحفظ **ولا تقمن**  
**بالهلاك من غير تعد** وشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن خلافا للجوهرة  
**ولا توجد ولا توهن** لان الشئ لا يتضمن ما فوقه **كالوديعة** فانها لا توجد ولا توهن  
بل ولا توجد ولا تعار بخلاف العارية على المختار واما المستاجر فيواجرو ويؤدع  
ويعار ولا يبرهن واما الرهن فكالوديعة وفي الوهبانية نظم تسع مثايل  
لا يملك فيها تملكيا لغيره بدون اذن سوا قبض او لا فقا •  
• وما لك امر لا يملكه بدون • امر وكيل مستعير ومؤجر •

مطلبة الجدار لازمة



ركوبا وليس فيهما وصنادير **هـ** ومرتين ايضا وقاض يومس  
 مستودع مستبضع ومزارع **هـ** اذا لم يكن من عنده البذر ينذر  
 قلت **والعاشرة** وما للمساقي ان يساقى غيره **هـ** وان اذن المولى له ليس ينكر  
**فان اجر المستعير اورد من فملك ضمنه المعير للتعدى ولا رجوع له للمستعير**  
**على احد** لانه بالفضل ظهر انه اجر ملك نفسه ويتصدق بالاجرة خلافا للثاني او  
 ضمن المناجر سكت عن المرتهن وفي شرح الوهبانية الخامسة لا يملك المرتهن ان  
 يرهن فيضمن وللمالك الخيار ويرجع الثاني على الاول **ورجع المناجر على**  
**المستعير** اذا لم يعلم بانه عارية في يده دفعا لضرر الضرر وله ان يعير ما اختلف  
 استعماله **اولا** ان لم يعين المعير منتفعا ويعير ما لا يختلف ان عين وان  
 اختلف لا للتفاوت وعزاه في زواجر الجواهر للاختيار ومثله اي كالمعار المجر  
 وهذا عند عدم النهي فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع فملك ضمن مطلقا خلاصه  
**فن استعار دابة او استاجرها مطلقا بلا تقييد يحمل** ما شاؤ ويعير ما الحمل  
 ويركب عملا بالاطلاق وايا فعل **ولا** تعين مرادا وضمن بغيره ان عطيت حتى لو  
 ليس او اركب غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كافي **وان اطلق المعير او**  
**الموجر والانتفاع في الوقت والنوع انتفع** ما شاؤ **اي وقت** شأ الماسر  
 وان قيده بوقت او نوع او بهما ضمن بالخلاف **الى مشرق فقط** لا الى مثل او غير  
 وكذا تقييد الاجارة بنوع او قدر مثل العارية عارية الثمنين **والكيل**  
**والموزون والمعدود والمتقارب** عند الاطلاق **قرض** ضرورة استهلاك  
 عينها فيضمن المستعير مملوكها قبل الانتفاع لانه قرض حتى لو استعارها يعير  
 الميزان او يزين الدكان كان عارية ولو اعارة قصعة تريد فقرض ولو  
 بينهما مباشرة فاباحة وقصص عارية السهم ولا يضمن لان الرمي يجري مجرى  
 الهلاك صيرفيه ولو اعارة ارضا للبناء والغرس صح للعالم بالمنفعة وله ان يرجع  
 متى شأ لما تقر بانها غير لازمة ومكلفة قلعهما الا اذا كان فيه مضرة  
 بالارض فيتركها بالقيمة مقلوعين لئلا تتلف ارضه وان وقت العارية  
 فرجع قبله كلفه قلعهما وضمن المعير للمستعير ما نقص البناء والغرس بالقطع  
 بان يقوم قايما الى المدة المضروبة وتعتبر القيمة يوم الاسترداد **وإذا**  
**استعارها ليزرعها لم تؤخذ منه قبل ان يحصد الزرع وقتها** **اولا**  
 فترك باجر المثل مراعاة للحقين ولو قال المعير اعطيتك البذر وكلفتك  
 ان كان لم ينبت لم يجز لان بيع الزرع قبل نباته باطل وبعد نباته فيه  
 كلام اشار الى الجواز في المعنى نهاية **وموتة الرد على المستعير** **فولو**  
**كانت موقوفة فامسكها بعده فملك** ضمنها لان موتة الرد عليه نهاية

مضمون  
 للمعار ان يعير مطلقا

الا اذا

الا اذا استعارها ليرهنها فتكون كالاجارة رهن الخاتمة وكذا الموصى له بالخاتمة  
 موتة الرد عليه وكذا الموجر والغاصب والمرتين موتة الرد عليهم لمحصل  
 المنفعة لهم هذا هو الاجراج باذن رب المال والافئونة ومناجر ومستعير  
 على الذي اخرجه اجارة الزاوية بخلاف شركة ومضاربة وهبة قضى بالرجوع  
 محتمل **وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجيره مشاهرة** لا ميا وممة **او**  
**مع عبده مطلقا** يقوم عليها **اولا** في الاصح او اجيره اي مشاهرة كما مر فملك  
 قبل قبضها بربى لانه اتى بالتسليم المتعارف بخلاف تقييد كجوه وخلاف  
 الرد مع الاجنبي اي بان كانت العارية موقوفة فضمنت مدتها ثم بعثها  
 مع الاجنبي لتعديده بالامساك بعد المدة **والا** فالمستعير عليه الا بداع فيما  
 يملك الاعارة من الاجنبي به يفتى فيلحق فتعين حل كلامهم على هذا وخلاف  
 رد ودبعة ومغصوب الى دار المالك فانه ليس يتسليم **واذا استعار ارضا** بيضا  
 للزراعة يكتسب المستعير انك اطعنت ارضك لا زرعها فيخصص لئلا يعم  
 البناء ونحوه العبد الماذون يملك الاعارة والمجور اذا استعار واستهلكه  
 يضمن بعد العتق ولو اعارة عبد مجور عبد مجور مثله فاستهلكها ضمن  
 الثاني للمال ولو استعارها فقلد صبيا فسرقت الذهب منه اي من الذهب  
 فان كان الصبي يضبط حفظ ما عليه من اللباس لم يضمن والا ضمن لانه  
 اعارة والمستعير يملكها وضمنها اي العارية بين يديه فنام فضاعت لم  
 يضمن لو نام قاعدا لانه لا يعد مضيعا لها وضمن لو نام مضطجعا لتكره الحفظ  
 ليس للاب اعارة مال طفله لعدم البدل وكذا القاضى والوصى **طلب** شخص  
 من رجل ثورا عارية فقال اعطيتك غذا فلما كان الغد ذهب الطالب  
 واخذة بغير اذنه واستعمله فأت الشور لاصحان عليه خاتمة عن ابراهيم  
 ابن يوسف لكن في المجتبى وغيره انه يضمن جهاز ابنته بما يجهر مثلها ثم قال  
 كنت اعرتها بالامتنعة ان العرف مستمر بين الناس ان الاب يدفع ذلك  
 الجهاز ملكا لا اعارة لا يقبل قوله انه اعارة لان الظاهر يكذبه وان لم يكن  
 العرف كذلك او تارة وتارة فالقول له به يفتى كالمالك اكثر مما يجهر به مثلها  
 فان القول له اتفاقا **والا** مروى الصغيرة كالأب فيما ذكر وفيما يدعيه الاجنبي  
 بعد الموت لا يقبل الا ببينة شرح وهبانية ونقدم في باب المهر وفي الاشياء  
 كل امين ادعى ايضا الامة الى مستحقها قبل قوله يمينه كالمودع اذا ادعى  
 الرد والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم يعني من الاولاد  
 والفقر والمثاليهما وما اذا ادعى الصرف الى وظائف المرتزقة فلا يقبل قوله  
 في حق ارباب الوظائف لكن لا يضمن ما انكره له بل يدفعه ثانيا من مال الوقف

مضمون  
 سنية الجبان

مضمون  
 لا يقبل قوله في الدفع  
 الى ارباب الوظائف



كما بسطه في حاشيته اخي زاده قلت وقد مر في الوقف عن المولى الى السعود و  
استحسنه المصنف واقره ابنه فيلحفظ **وسواء كان في حياة مستحقها او بعد موته**  
**الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له**  
**في حياته لم يقبل قوله الا بيينة بخلاف الوكيل بقبض العين كوديعة قال**  
**قبضتها في حياته وهلكت وانكرت الورثة او قال دفعها اليه فانه يصدق لانه**  
**ينفي الضمان عن نفسه بخلاف الوكيل بقبض الدين لانه يوجب الضمان على الميت**  
**وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق وكالة ولو اجبته قلت وظاهره انه**  
**لا يصدق لاني حق نفسه ولا في حق الموكل وقد اتي بعضهم انه يصدق في حق**  
**نفسه لاني حق الموكل وحمل عليه الكلام اللوالية فينا مل عندا لفتوى فترو ع**  
**اوصى بالعارية ليس للورثة الرجوع العارية كالاجارة تنفس بموت احداهما مات**  
**وعليه دين وعنده ودية بغير عينها فالتركة بينهم بالحصص استأجر بغير**  
**المكة فعلى الذهاب وفي العارية على الذهاب والحجي لان ردّها عليه استعارة**  
**للذهاب فامسكها في بيته فملك ضمن لانه اعارها للذهاب لا للاسكان استقرض**  
**ثورا فاعار عليه الا تراك لم يضمن لانه عارية عرفا استعار ارضا لبني ويسكن واذا**  
**خرج فالبنا للمالك فلما اك اجر مثلها بمقدار السكنى والبنا للمستعير لان الاجارة**  
**قليلك بلا عوض فكانت اجارة معني وفسدت بجهالة المدة وكذا لو شرط الخراج**  
**على المستعير لجهالة البدل والحيلة ان يوجره الارض سنين معلومة تبدل معلوم**  
**ثم يامر بادهاء الخراج منه استعار كتابا فوجد فيه خطأ اصلحه ان علم ارضا صاحبه**  
**ولا ياشم بتركه الا في القران لان اصلحه واجب بخط مناسب ففي الوهبانية**  
**وسفر راي اصلحه مستعيره يجوز اذا مولاه لا يتا بشر**  
**راي معير ليس يملك اخذ ما اعار وفي غير الرهان النقص**  
**وهل واهب لا ين يجوز رجوعه وهل مودع ما صنيع المال بحس**  
**كتاب الهبة وجه المناسبة ظاهر هو لغة التفضل على**  
**الغير ولو غير مال وشرعا تملك العين مجانا اي بلا عوض لان عدم العوض شرط**  
**فيه واما تملك الدين من غير من عليه الدين فان امره بقبضه صحت لرجوعها الى**  
**هبة العين وسببها ارادة الخير للواهب دينوي كعوض دحية وحسن ثناء**  
**واخرى قال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كما**  
**يجب عليه ان يعلم التوحيد والايمان اذ حب الدينار اس كل خطيئة نهية وهي مذوبة**  
**وقبولها سنة قال عليه الصلاة والسلام تمادوا وتخابوا وشرايط صحته في الواهب**  
**العقل والبلوغ والمالك فلا تصح هبة صغير ورقيق ولو مكاتب وشرايط صحته**  
**في الموهوب بان يكون مقبوضا غير مشاع ميمرا غير مشغول كما سيتضح ورأى**

هو

هو الايجاب والقبول كما سيجي وحكمها بثبوت الملك للموهوب له غير لازم  
فله الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو شرطه صحت ان اختارها  
قبل تفرقها وكذا لو ابراه صح الا براء وبطل الشرط خلاصه وحكمها انها لا تبطل  
بالشرط الفاسدة فهبة عبد علي ان يعتقه تصح ويبطل الشرط وتصح بايجاب  
كوهبت وخلت واطعتك هذا الطعام ولو ذكك على وجه المزاج بخلاف اطعتك  
ارضى فانه عارية لرقبتها والطعام لغلتها بجر والاضافة الى ما اى جزء يعبر به عن  
الكل كوهبت لك فرجها وجعلته لك لان اللام للملك بخلاف جعلته باسمك  
فانه ليس بهبة وكذا هي لك حلال الا ان يكون قبله كلام يفيد الهبة خلاصه  
وامر تلك هذا الشيء وحملتك على هذه الدابة ناويا بالمحل الهبة كما مر وكسوتك  
هذا الثوب ودارى لك هبة او عمرى تسكنها لان قوله تسكنها مشورة لا  
تقيد لان الفعل لا يصلح تفسير الاسم لا لو قال هبة سكنى او سكنى هبة بل تكون  
عارية اخذ بالمتيقن وحاصله ان اللفظ ان ابناء عن تملك الرقبة فهبة او المنافع  
فعارية او احقل اعتبر الهبة نوازك وفي البحر امرته باسم ابني الا قرب الصحة وضع  
بقبول اي في حق الموهوب له اما في حق الواهب فتصح بالايجاب وحده لانه  
تبرع حتى لو حلف ان يهب عبده لفلان فوهب ولم يقبل بر وبعبسه حنث  
بخلاف البيع وتصح بقبض بلا اذن في المجلس فانه هنا كالقبول فاخص المجلس  
وبعده به اي بعد المجلس بالاذن وفي المحيط لو كان امره بالقبض حين وهبه  
لا يتقيد بالمجلس يجوز قبضه بعده والتمك من القبض كالقبض فلو وهب  
لرجل ثيابا في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا لعدم  
تمكنه من القبض وان مفتوحا كان قبضا لتمكنه منه فانه كالتحلية في البيع  
اختيار وفي الدرر والمختار صحة بالتحلية في هبة الهبة لا فاسدها وفي التنف  
ثلاثة عشر عقدا لا تصح بلا قبض ولو نهاه عن القبض لم يصح قبضه مطلقا ولو  
في المجلس لان الصرح اقوى من الدلالة وتتم الهبة بالقبض الكامل ولو الموهوب  
شاغلا لملك الواهب لا مشغولا به والاصل ان الموهوب ان مشغولا بملك الواهب  
منع تمامها وان شاغلا لا فلو وهب جرابا فيه طعام الواهب اودار فيها متاعه  
اودار فيها متاعه اودابة عليها سرجه وسلمها كذلك لا تصح وبعبسه تصح  
في الطعام والمتاع والصرح فقط لان كلاهما شاغل لملك الواهب لا مشغول  
به لان شغله بملك غير واهبه لا يمنع تمامها كرهن وصدقة لان القبض شرط  
تمامها وتامه في العارية وفي الاشياء هبة المشغول لا تجوز الا اذا وهب  
الاب لطفله قلت وكذا الدار المعارة والتي وهبتها لزوجها على المذهب  
لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم وقد غيرت بيت الوهبانية فقلت



ومن وهبت للزوج دار الهابها **هـ** متاع وهم فيها يصح المحرر **هـ** وفي الجوهره  
 وخيلة هبة المشغول ان يودع الشاغل ولا عند الموهوب له ثم يملكه الدار مثلا فتصح لشغلها  
 بالمتاع في يده **ز** متعلق بتم **حوز** مفرغ **مقسم** **وشاع** لا يفي بمتفعابه بعد ان **يقسم**  
 كبيت وحمام صغيرين لانها لا تتم بالقبض **فيما يقسم** ولو هبته **لشريكه** او لاجنبي لعدم  
 تصور القبض الكامل كافي عامة الكتب فكان هو المذهب وفي الصيرفية عن العتاي  
 وقيل يجوز لشريكه وهو المختار **فان قسمه وسلمه صح** اذ وال مانع **ولو سلمه شايعا**  
**يملكه** فلا ينفذ تصرفه فيه فيضمنه وينفذ تصرف الواهب ذرره لكن فيها عن الفصول  
 الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يفتي ومثله في البرازية على خلاف ما صحه في  
 العمادية لكن لفظ الفتوى اكد من لفظ الصحيح كايضا المص مع بقبه احكام المشاع  
 وهل للمقرب الرجوع في الهبة الفاسدة قال في الدرر نعم وتقبه في الشريلاية بانه  
 غير ظاهر على القول المفتي به من افادتها الملك بالقبض فيلحق **والمانع** من تمام القبض  
**شيوع** **مقارن** للعقد **لا طاري** كان يرجع في بعضها شايعا فانه لا يفسدها اتفاقا  
**والاستحقاق** **شيوع** **مقارن** لا طاري فيفسد الكل حتى لو هب ارضا وزرعها وسلمها فاستحق  
 الزرع بطلت في الارض لاستحقاق البعض الشايح فيما يحتمل القسمة والاستحقاق اذا  
 ظهر بالبينه كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها لا طاريا كما زعمه صدر  
 الشريعة وان تبعه ابن الكمال فتنبه **ولا تصح هبة لبن في صرع** **وصوف على غنم ونخل**  
**في ارض وتثمر في نخل** لان المشاع **ولو فصله وسلمه جاز** لزال المانع وهل يكتفي بفصل الموهوب  
 له باذن الواهب ظاهر الدرر نعم **بخلاف** **دقيق** في برودهن في سمس **وسمن** في لبن  
 حيث لا يصح اصلا لانه معدوم فلا يملك الا بعقد جديد **وملك** بالقبول **بلا قبض جديد**  
 الموهوب **في يد الموهوب له** ولو يقبض او امانة لانه عامل لنفسه والاصل ان القبضين  
 اذا تجانسا تاب احدهما عن الآخر واذا انفك اواناب الاعلى عن الادنى لا عكسه **وهبة**  
**من له ولاية على الطفل في الحيلة** وهو كل من يعوله فدخل الاخ والعلم عند عدم الاب  
 لو في عياله لم تتم **بالعقد** لو الموهوب معلوما وكان في يده او يد مودعه لان قبض  
 الولي ينوب عنه والاصل ان كل عقد ينوبه الواحد يكتفي فيه بالايجاب **وان وهب**  
**له اجنبي يتم بقبض وليه** وهو احد اربعة الاب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه وان  
 لم يكن في حجرهم وعند عدمهم تتم بقبض من يعوله كعه **وامه واجنبي** ولو لم يلقط  
 لو في حجرهما والا لالفوات الولاية **ويقبضه لو ميمنا** يعضل التحصيل **ولو محجودا**  
 محجبي لانه في النافع المحض كالبالغ حتى لو وهب له اعشى لا تقع له وتلقه موته لم  
 يصح قبوله اشياء **قلت** لكن في البرجيدى اختلف فيما لو قبض من يعوله والاب  
 حاضر فقبل لا يجوز والصحيح هو الجواز انتهى وظاهر القهستاني ترجيح وعزاه  
 لفخر الاسلام وغيره على خلاف ما اعتمد المص في شرحه وعزاه للخلاصة لكن مثته

يكتله

يكتله بوصول ولو بامه والاجنبي ايضا فتأمل **وصح رده لها** **القبول** سراجيه وفيها  
 حسنات الصبي له ولا بويه لاجر التعليم وكخوة ويباح لو الذي ان ياكل من مأكول  
 وهب له وقيل لا انتهى فاذا ان غير المأكول لا يباح لهما الحاجة وصنعوا هدايا  
 الختان بين يدي الصبي فما يصلح له كتياب الصبيان فالهدية له والا فان المهدى  
 من اقربا الاب او معارفه فلا لب او من معارف الام فلا لام قال هذا للصبي او لا  
 ولو قال اهديت للاب او للام فالقول له وكذا زفاف البنت خلاصه وفيها لا تحذ  
 لولده او لتلميذه ثابا ثم اراد دفعها لغيره ليس له ذلك مالم يبين وقت الاختاذ انها  
 عارية وفي المتبقي ثياب البدن يملكها بلبسها بخلاف نحو ملحفة ووسادة وفي الخاتنة لا يلبس  
 بتفصيل بعض الاولاد في المحبة لانها عمل القلب وكذا في العطايا اذ لم يقصد به الاضرار  
 وان قصده يسوى بينهم يعطى البنت كالابن عند الثاني وعليه الفتوى ولو وهبته في صحته  
 كل المال للولد جاز وان فيها لا يجوز ان يهب شيئا من مال طفله ولو بعوض لانها تبرع  
 ابتداء وفيها ويبيع القاضى ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب في هبته **ولو قبض**  
**زوج الصغيرة** اما البالغة فالقبض لها **بعد الزفاف** ما وهب **لها صح** قبضه ولو بحفرة  
 الاب في الصحيح لنيابته عنه فصح قبض الاب لقبضها مميزة **وقبله** اي الزفاف **لا يصح** لعدم  
 الولاية **وهب اثنيان داوا واحد صح** لعدم الشيوع **ويقلبه** لكثير من عنده للشيوع فيما  
 يحتمل القسمة اما ما لا يحتملها كالبيت فيصح اتفاقا قيدا بلبس من لانه لو وهب لكثير  
 وصغير في عيال الكبير او لابنيه صغير وكبير لم يحجز اتفاقا وقيدا بالهبة لجواز الوهبين  
 والاجارة من اثنتين اتفاقا **واذا تصدق بعشرة دراهم او وهبها الفقيرين صح** لان الهبة  
 للفقير صدقة والصدقة يراد بها وجه الله وهو واحد فلا شيوع **للاغبين** لان  
 الصدقة على الغني هبة فلا تصح للشيوع اى لا تملك حتى لو قسمها وسلمها صح فزوج  
 وهب لرجلين درهما ان صححها صح وان سغشوشا لانه مما يقسم لكونه في حكم العروص  
 معه درهما فقال لرجل وهبت لك احدهما او نصفهما ان استويا لم يحجز وان  
 اختلفا جاز لانه مشاع لا يقسم ولذا لو وهب ثلثها جاز مطلقا تجوز هبة حايط  
 بين داره ودار جاره جاره وهبة البيت من الدار فهذا يدل على كون سقف  
 الواهب على الحايط او اختلاط البيت بجيطان الدار لا يمنع صحة الهبة محجبي  
**باب الرجوع في الهبة صح الرجوع فيها بعد القبض** اما قبله  
 فلم يتم الهبة **مع اتفاق مانعه** الا في وان كره الرجوع **تخيما** وقيل تنجزها نهائية **ولو ساقط**  
**حقه من الرجوع** فلا يسقط باسقاطه خاتمة وفي الجواهر لا يصح الابتعاد عن الرجوع ولو صالحه  
 من حق الرجوع على شيء صح وكان عوضا عن الهبة لكن سيجي اشراطه في العقد **ويمنع**  
**الرجوع فيها لو مع خرقه** يعنى الموانع السبعة الاليتة **فالذال الزيادة** في نفس العين الموجبة  
 لزيادة القيمة **المقتضلة** فان زالت قبل الرجوع كان شب ثم شاع لكن في الخاتمة ما يخالفه

مطلبات  
 حسنات الصبي له  
 ولو الذي اجر التعليم

مطلبات  
 يعطى البنت كالابن



واعتمده القهستان في فليتنه له **كيتنا** و **غرس** ان عدا زيادة في كل الارض والاراجع  
ولو عدا في قطعة منها امتنع فيها فقط زيلعي **وسمن** وجمال وحيطة وصيغ وكبر صغير  
وسماع اصم وابصار اعشى واستلام عبد ومداواته وتعليم قران او كتابة او قراة ونقطة  
مصحف باعرابه وحمل تمر ببغداد الى بلخ مثلاً ونحوها ولو اختلفا في الزيادة ففي  
المتولدة ككبر القول للواهب وفي نحويتا وحيطة وصيغ للموهوب له خاتيه وحاوي  
ومثله في المحيط لكنه استثنى ما لو كان لا يبنى في مثل تلك المدة لا يمنع الزيادة **لا**  
**المنفصلة كولد وارث وعقر** وثمرة فيرجع في الاصل لا الزيادة لكن لا يرجع بالام  
حتى يتغنى الولد عنها كذا نقله القهستان في لكن نقل البرجندى وغيره انه قول ابي  
يوسف فليتنه له ولو حصلت ولم تلده للواهب الرجوع قال في السراج لا وقال  
الزيلي نعم وفي الجوهره مريض مديون يستغرق وهب امة فاته وقد وطيت ردها  
مع عقرها هو المختار **واليم موت احد العاقدين** بعد التسليم فلو قبله بطل ولو اختلفا  
والعين في يد الوارث فالقول للوارث وقد نظم المصنف ما يسقط بالموت فقال **لا**  
**كفارة دية خراج ورابع** **لا** ضمان لعق هكزا بنقعات **لا**  
**كنا هبة حكم الجميع** سقوطها **لا** بموت لما ان الجميع صلوات **لا**  
**والعين الموضع بشرط** ان يذكر لفظا يعلم الواهب انه عوض كل هبته **فان قال خذه**  
**عوض هبتك او بدلها** او في مقابلتها ونحو ذلك **فقتضه الواهب سقوط**  
**الرجوع** ولو لم يذكر انه عوض رجوع كل بهيته **ولذا يشترط فيه شرائط الهبة**  
كقبض واقرار وعدم شيوع ولو العوض مجازاً او يسيراً وفي بعض نسخ المتن  
بدل الهبة العقد وهو تحريف **ولا يجوز للاب ان يعوض عما وهب للصغير**  
**من ماله** ولو وهب العبد التاجر ثم عوض فلكل منها الرجوع **بحر ولا يصح**  
**تعويض مسلم من نصراني عن هبته** خيراً او خيراً اذا لا يصح تملك كافر المسلم  
**بحر ويشترط ان لا يكون العوض بعض الموهوب** فلو عوضه البعض عن  
**الباقى لا يصح** فله الرجوع في الباقي ولو الموهوب شيئين فعوضه احدهما  
عن الآخر ان كانا في عقدين صح والا لا لان اختلاف العقد كاختلاف العين  
والدراهم تتعين في هبة ورجوع محبتي **ودقيق الخنطة يصلح عوضاً عنها**  
لحدوثه بالطن وكذا لو صيغ بعض الثياب اولت بعض السويق ثم عوضه  
صح خاتيه ولو عوضه **ولا احد جاريين موهوبتين** وجد ذلك الولد بعد  
الهبة امتنع الرجوع وصح العوض من اجنبى وسقط حق الواهب في الرجوع اذا قبضه  
كبدل الخلع ولو التعويض بخير اذن الموهوب له ولا رجوع ولو بامر الا اذا قال عوض  
عني على اني ضامن لعدم وجوب التعويض بخلاف قضا الدين والاصل ان كل ما يطالب  
به الانسان بالحس والملازمة يكون الامر بآية مثبتة للرجوع من غير اشتراط

الضمان

الضمان وما لا فلا الا بشرط الضمان ظهريه وحينئذ فلو امر المديون رجلاً  
بقضائه دية رجوع عليه وان لم يقض لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل مالم  
قال اتفق على بناء ادى او قال الاسير اشترى فانه يرجع فيها بلا شرط رجوع  
كفالة خاتيه مع انه لا يطالب بهما لا يحبس ولا ملازمة فتأمل **وان استحق نصف**  
**الهبة رجوع بنصف العوض** وعكسه لا مالم يرد ما بقي لانه يصلح عوضاً ابتداءً  
فكذا بقا لكنه يتخير بسلم العوض ومراعاة العوض الغير المشروط اما المشروط فمبادلة  
كما سيحى فيوزع البدل على المبدل نهائياً **كما لو استحق كل العوض حيث يرجع**  
**في كلهما ان كانت قائمة لان كانت هائلة** كما لو استحق العوض وقد ازدادت  
الهبة لم يرجع خلاصه **وان استحق جميع الهبة كان له ان يرجع في جميع**  
**العوض** ان كان قائماً وبمثله ان العوض هالك وهو مثلي وبقيته ان قيمها  
غاية ولو عوض النصف رجوع بما لم يعوض ولا يضر الشيوع لانه طارى  
تليبه نقل في المجتبى انه يشترط في العوض ان يكون مشروطاً في عقد الهبة  
اما اذا عوضه بعده فلا ولم ار من صرح به غيره وفروع المذهب مطلقة كما مر  
فتدبر **والخارج من الهبة عن ملك الموهوب له** ولو بهية الا اذا رجع  
الثاني فلا ول الرجوع سواء كان بقضاً او رضاً لما سيحى ان الرجوع فسخ حتى لو  
عادت بسبب جديد بان تصدق بها الثالث على الثاني او باعها منه لم يرجع  
الاول ولو باع نصفه رجوع في الباقي وفيه الخروج بقوله بالكلمة بان يكون خرجاً  
عن ملكه من كل وجه ثم فرع عليه بقوله فلو ضحى الموهوب له بالشاة الموهوبة او نذر  
التصدق بها وصارت لها لا يمنع الرجوع ومثله المتعة والقران والنذر مجتبى  
وفي المباح وان وهب له ثوباً فجعله صدقة لله تعالى فله الرجوع خلافاً للثاني كما لو  
ذبحها من غير قضحية فله الرجوع اتفاقاً فروع عبد عليه دين او جنانية خطا فوهبه  
مولاه لغريمه او لولي الجنانية سقط الدين والجنانية ثم لو رجع صح استحساناً  
ولا يعود الدين والجنانية عند محمد ورواية عن الامام كما لا يعود النكاح لو وهبها  
لزوجهما ثم رجع خاتيه والزاي الزوجية وقت الهبة فلو وهب لامراً ثم  
نكحها رجوع ولو وهب لامرأته لا عكسه **فرع** لا تضع هبة المولى لام ولده  
ولو في مرضه ولا تتقلب وصية اذ لا يد للمجور اما الواصى لها بعد موته تصح  
لعقها بموته فيسلم لها كافي والقاف القاربة فلو وهب لذي رحم محرم  
منه نسبا ولو ذمياً او مستامناً لا يرجع شتمى وان وهب لمحرم بلا رحم  
كاحنيه رضا عا ولو ابن عمه ومحرم بالمصاهرة كما مهابت النساء والربايب واجنه  
وهو عبد اجنبى او لعبد احينه رجوع ولو كافاً الى العبد ومولاه فاحرم محرم  
من الواهب فلا رجوع فيها اتفاقاً على الاصح لان الهبة لا يرها وقعت تمنع الرجوع



تجوز فرع وهب الاخيه واجنبى ما لا يقسم فقبضاه له الرجوع في حظ الاجنبى لعدم  
المانع **درر** **والها هلاك العين الموهوبة ولو ادعاه اى الهلاك صدق بلا حلف**  
لانه يتكرر الرد فان قال الواهب هي هذه العين حلف المتكرر نهائيت هذه خلاصه  
كما يحلف الواهب ان الموهوب له ليس باخيه اذا ادعى الاخ ذلك لانه يدعى  
سب النسب لا النسب خائيه ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما او بحكم الحاكم للاختلاف  
فيه فيضمن بمنعه بعد القضا لا قبله واذا رجع باحدهما بقضا او رضاه كان فسخا  
لعقد الهبة من **الاصل** واعادة ملكه القديم لاهية الواهب فلهذا لا يشترط  
فيه قبض الواهب وصح الرجوع في **الشايع** ولو كان هبة لما صح فيه وللواهب  
رده على بايعه مطلقا بقضا او رضاه بخلاف الرد بالعيب بعد القبض بغير  
قضا لان حق المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ فافتى قاشم مرادهم بالفسخ  
من الاصل ان لا يتوب على العقد اثره في المستقبل لا بطلان اثره اصلا والا  
لهما الفصل الى ملك الواهب برجوعه فصولين **اتفقا** الواهب والموهوب له  
على الرجوع في موضع لا يصح رجوعه من المواضع السبعة السابقة كالهبة لقربته جاز هذا  
الاتفاق منها جوهره وفي المحتبى لا تجوز الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم  
الا بالقبض لانها هبة ثم قال وكل شئ يفسخه الحاكم اذا اختصما اليه فهذا حكمه  
ولو وهب الدين لطفل المديون لم يجز لانه غير مقبوض وفي الدرر قضى ببطلان  
الرجوع لما منع ثم زال المانع عاد الرجوع **تلفبت** العين الموهوبة واستحقها  
**مستحق** وضمن المستحق الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن لانها  
عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة والاعادة كالهبة هنا لان قبض المستعير كان  
لنفسه ولا غرور لعدم العقد وتامنه في العارية والاعادة كالهبة واذا وقت  
الهبة بشرط العوض المعين فهي هبة ابتداء فيشترط التقابض في العوضين  
ويبطل العوض بالشيوع فيما يقسم ببيع انتهاء فتد بالعيب وخيار الروية  
ويؤخذ بالشفقة هنا اذا قال وهبتك على ان تعوضني كذا اما لو قال وهبتك  
بكذا فهو بيع ابتداء وانتهاء وقيد العوض بكونه معيناً لانه لو كان مجهولاً  
بطل اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتهاء فرع وهب الواقف ارضاً بشرط  
استبدادها بلا شرط عوض لم يجز وان شرط كان كبيع ذكره الناصح وفي الجمع  
واجاز محمد هبة مال طفله بشرط عوض مسا ومنعاه **قلت** فيحتاج على قولهما  
الى الفرق بين الوقت ومال الصغير **فصل** في مسايل متفرقة وهب  
امة الاحملها او على ان يرد لها عليه او يعتقها او يستولدها او وهب دارا  
على ان يرد عليه شيئا منها ولو معيناً كثلث الدار او ربعها او على ان يعوض في  
الهبة والصدقة شيئا عنها **صحت** الهبة وبطل الاستثناء في الصورة الاولى وبطل

الشرط

الشرط في الصور الباقية لانه بعض او مجهول والهبة لا تبطل بالشرط ولا تنفس ما من  
من اشتراط معلومية العوض اعتق حمل امته ثم وهبها صح ولو دبره ثم وهبها  
لم تصح لبقا الحمل على ملكه فكان مشغولا به بخلاف الاول كما لا يصح تعليق الاتراء  
عن الدين بشرط محض كقوله لمديونه اذا جاء عدا وان مت بفتح التا فانت بريء  
من الدين وان مت من مرضك هذا وان مت من مرضي هذا فانت في حل من  
مهرى فهو باطل لانه مخاطرة وتعلق **الابشرط** كايين ليكون تخييرا لقوله  
لمديونه ان كان لي عليك دين ابرأك عنه صح وكذا ان مت بضم التا فانت  
بري منه او في حل جاز وكان وصية خائيه **جاز العري** للمعمر له ولو رثته بعد  
لبطلان الشرط لا تجوز **الوقبي** لانها تعليق بالخطر واذا لم يقع تكون عارية شتمني لحديث  
احمد وغيره من ائمة عري فهي لمعمر حياته ومائة لا تقبوا من ارقب شيئا فهو سبيل  
الميراث **بعث** الى امراته متاعا هدايا اليها **وبعثت له ايضا** هدايا عوضا للهبة صحت  
بالعوض او لا ثم افترقا بعد الزفاف **وادعى** الزوج انه عارية لاهية وحلف  
**واراد الاسترداد** وادارت هي الاسترداد ايضا **يسترد** كل منها ما اعطى اذ لا هبة  
فلا عوض ولو استهلك احدهما ما بعثته الاخر ضمنه لان من استهلك العارية ضمنها خائيه  
**هبة الدين** ممن عليه الدين وابراؤه عنه يتم من غير قبول اذا لم يوجب انفساخ  
عقد صرف او سلم لكن يرد بالرد في المجلس وغيره لما فيه من معنى الاسقاط وقيل بتقييد  
بالمجلس كذا في العناية لكن في الصيرفية لو لم يقبل ولم يرد حتى افترقا ثم بعد ايام رد  
لا يرد في الصحيح لكن في المحتبى الاصح ان الهبة تمليك والابرا اسقاط **تمليك الدين**  
من ليس عليه الدين باطل الا في ثلاث حواله ووصية واذا سلطه اى سلبه المملك غير  
المديون **على قبضه** اى الدين فيصح حينئذ ومنه ما لو وهب من ابنها ما على ابيه فالمعتمد  
الصحة للتسليم ويتفرع على هذا الاصل لو قضى دين غيره على ان يكون له لم يجز ولو كان  
وكيلا بالبيع فصولين وليس منه ما اذا اقر الدين ان الدين لفلان وان اسمه  
في كتاب الدين **عارية** حيث **صح** اقراره كونه اخبارا لا تمليكا فلم يقر له قبضه بزازيه  
وتامنه في الاشياء من احكام الدين وكذا لو قال الدين الذي على فلان لفلان بزازيه  
وغيرها **قلت** وهو مشكل لانه مع الاضافة لنفسه يكون تمليكا وتمليك الدين من ليس  
عليه باطل فتأمل وفي الاشياء قاعدة تصرف الامام مغزيا للصلح البزازية اصطلاحا  
ان يكتب اسم احدهما في الديوان فالعطا لمن كتب اسمه **الح** **الصدقة كالهبة** بجامع التبرع  
وحينئذ لا تصح غير مقبوضة ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها ولو على لان المقصود  
فيها الثواب لا العوض ولو اختلفا فقال الواهب هبة والاخر صدقة فالقول للواهب  
خائيه **فروغ** كتب قصة الى السلطان ليسأله تمليك ارض محدودة فامر السلطان  
بالتوقيع فكتب كاتبه جعلها ملكا له هل يحتاج الى القبول في المجلس القياس نعم



لكن لما تقدر الوصول اليه اقيم السؤال بالقصة مقام حضوره اعطت زوجها ما لا يسواله  
 ليتوسع فظفر به بعض غرمائه ان كانت وهبته او قرضته ليس لها ان تسترده من الغريم  
 وان اعطته ليتصرف فيه على ملكها فلها ذلك لانه دفع لابنه ما لا يتصرف فيه ففعل وكثير  
 ذلك فمات الاب ان اعطاه هبة فالكل له والا فمات وتماه في جواهر الفتاوى  
 بعث اليه بيهودية في اناهل يباح اكلها فيه ان كان ثريدا ونحوه مما لو حوله الى انا آخر  
 ذهبت لذته يباح والا فان بينهما انسا طيبا يباح ايضا والا فلا دعي قوما الى طعام وفرقهم  
 على اخوته ليس لاهل خوان مناولة اهل خوان آخر ولا اعطاسايل وخادم وهرة لغير  
 رب المنزل ولا كلب ولولرب البيت الا ان ينادوله الخبز المحترق للاذن عادة وتماه  
 في الجوهرة وفي الاشياء ولا جبر على الصلاة الا في اربع شفعة ونفقة زوجة وعين  
 موصى بها ومال وقف وقد حررت ابيات الوهبانية على وفق ما في شرحها للثريلا  
 فقلت . واهب دين ليس يرجع مطلقا . واهب اذى نصف يصح المحرر .  
 . على جهها او تركه ظلمة لها . اذا وهبت مبرا ولم يوف بخسر .  
 . معلق تطليق بابراء مبرها . وانكاح اخرى لو يرد فيظفر .  
 . وان قبض الانسان مال مبيعه . فابرا يوخذه منه كالدين اظهر .  
 . ومن دون ارض في البنا صحيحة . وعندى فيه وقعة فيحسر .  
 قلت وجه توفيقى تضمنهم في كتاب الرهن بان رهن البنا دون الارض وعكسه  
 لا يصح لانه كالشايح فتامله لا يرجع واختاره بعض المشايخ ويظفر اى بنكاح فرتها  
 لانه برؤه للابرا بطله فلاحت فلحفظ كتاب **الاجارة** قدم  
 الهبة لكونها تملك عين وهذه تملك منفعة هي لغة اسم للاجارة وهو ما يستحق  
 على عمل الخير ولذا يدعى به يقال اعظم الله لحررك وشوعا **تمليك نفع** مقصود  
 من الهبة يعرض حتى لو استاجر ثيابا او اوان ليحمل بها اودابة ليحجبها بين يديه  
 اودار لا يسكنها او عبدا او دراهم او غير ذلك لا يستعمل بل ليظن الناس انه له فالاجارة  
 فاسدة في الكل ولا اجاره لانه منفعة غير مقصودة من العين بزايه وسيجي  
**وكل صلح ثمن** اى بدلا في البيع **صلح اجارة** لانها ثمن المنفعة ولا ينعكس كليا  
 فلا يقال ما لا يجوز ثمن الا يجوز اجارة لجوان اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا  
 كما سيجي وتنعقد باعرتك هذه الدار شهرا بكذا لان العارية بعوض اجارة  
 بخلاف العكس او وهبتك او اجرتك **منافعها** شهرا بكذا افاد ان ركنها الايجاب  
 والقبول بشرطها كون الاجارة والمنفعة معلومتين لان جهاتهما تقضي الى المنازعة  
 وحكمها وقوع الملك في البرلين ساعة فساعة وهل ينعقد بالتعاطي ظاهر الخلاصة  
 نعم ان علمت المدة وفي البرازية ان قصرت نعم والا لا **ويعلم النفع ببيان المدة**  
**كالسكنى والزراعة مدة كذا اى مدة كانت** وان طالت ولو مضافه كاجر تملكها

عذا

غذا وللمو جريعتها اليوم وتبطل الاجارة وبه يفتى خاتمه ولم تنفذ في الاوقات على ثلاث  
**سنين** في الضياع وعلى سنة في غيرها كما ستر في بابيه والخيلة ان يعتد عقودا شترقة  
 كل عقد سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه ناجز لا الباقي لانه مضاف للمتولى فسنة خاتمه  
 وفيها الوشرط الواقف مدة تنبع الا اذا كانت اجارتهما اكثر وانفع فيوجرها القاضي  
 لا المتولى لان ولايته عامة **قلت** وقد منا في الوقت ان الفتوى على ابطال الاجارة  
 الطويلة ولو يعقد وسيجي متنا فيلزم اجمع وليحفظ **فلو اجرها المتولى اكثر لم تصح**  
 الاجارة وتفسح في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد في كله فتاوى قارى الهداية  
 ورجحه المص على ما في نفع الوسائل وافاد فساد ما يقع كثيرا من اخذكم الوقف او اليتيم  
 مساقاة فيستاجر ارضه الخالية من الاشجار بمبلغ كثير ويساقى على اشجاره بسهم من القسهم  
 فالحظ ظاهر في الاجارة لاني المساقاة فقاده فساد المساقاة بالاولى لان كلاهما عقد  
 على حدثه **قلت** وقيدوا سرية الفساد في باب البيع الفاسد بالفساد القوي  
 المجمع عليه فيسرى كجمع بين حر وعبد بخلاف الضعيف المختلف فيقتصر على محله ولا  
 يتعداه كجمع بين عبد ومدبر فتدبر وجعلوه ايضا من الفساد الطارى فتنه ومن  
 حوادث الروم وصى زيد باع ضيعة من تركته ادين على انها ملكه ثم ظهر ان بعضها  
 وقف مسجد هل يصح البيع في الباقي اجاب فريق بنعم وفريق بلا والى بعضهم رسالة  
 ملخصها ترجيح الاول فتامل و في جواهر الفتاوى اجرة ضيقة وقفا ثلاث سنين  
 وكتب في الصك انه اجر ثلاثين عقدا كل عقد عقيب الاخر لا تصح الاجارة وهو الصحيح  
 وعليه الفتوى وصيانة للاوقاف ثم قال ولو قضى قاض بصحتها تجوز ويرفع الخلاف انتهى  
**قلت** وسيجي ان المتولى والوصى لو اجرا بدون اجر المثل يلزم المستاجر ثمام  
 اجر المثل وانه يعمل بالانفع للوقف **ويعلم النفع ايضا ببيان العمل كالصناعة**  
**والصنع والحياطة** بما يرفع الجهالة فيشترط في استيجار الدابة للركوب بيان الوقت  
 او الموضع فلو خلا عنها فهي فاسدة بزايه **ويعلم ايضا بالاشارة كنقل هذا**  
**الطعام الى كذا واعلم ان الاجر لا يلزم بالعقد فلا يجب تسليمه به بل بتجديد**  
**او شرطه** في الاجارة المنجرة اما المضافة فلا تملك فيها الاجارة بشرط التجديد  
 اجماعا وقيل تجعل عقودا في كل الاحكام فيفتى برؤية تملكها بشرط التجديد للحاجة  
 شرح وهبانية للشرنبلالى **والاستيفاء** للمنفعة او تملكه منه الا في ثلاث مذكورة  
 في الاشياء ثم فرع على هذا بقوله **فيجب الاجر لدار قبضت ولم تسكن**  
 لوجود تمكن من الانتفاع وهذا اذا كانت الاجارة صحيحة اما في الفاسدة  
**فلا يجب الاجر** **الحقيقة الانتفاع** كما بسط في العمادية وظاهر ما في الاسعاف  
 احراج الوقف فتح اجرة في الفاسد بالتمكن كذا في الاشياء **قلت**  
 وهل مال اليتيم والمعد للاستغلال والمستاجر في البيع وفا على ما افتى به علما

هذا  
 العقد اذا فسد في بعضه  
 فسد في كله



الروم كن ذلك محل تردد فليراجع ويقوله **ويسقط الاجر بالغصب** اي الحيولة بيت  
 المستاجر والعين لان حقيقة الغصب لا تجرى في العقار وهل تنفسخ بالغصب  
 قال في الهداية نعم خلافا لقاضي خان ولو غصب في بعض المدة فحسابه الا اذا كان  
**اخراج الغاصب** في الدار مثلا بشفاعته وحاجة اشباهه ولو انكر ذلك الى الغصب  
**الموجر** وادعاه المستاجر ولا بينة له بحكم الحال كسيلة الطاحونة ولا يقبل  
 قول الساكن لانه فرد ذخيرة ويقوله ولا يعتق قريب الموجر لو كان اجرة  
 لانه لم يملكه بالعقد المراد من تمكنه من الاستيفاء تسليم المحل الى المستاجر بحيث  
 لا مانع من الانتفاع **فلو سلمه العين** الموجرة **بعد مضي بعض المدة** الموجرة فليس  
**لاجرها** الانتفاع من التسليم والتسليم في باقي المدة اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت  
 يرغب فيها لاجله فان كان فيها اي العين الموجرة **وقت كذلك** كبيت مكة ومنى  
 وحوائتها من الموسم فانه لا يرغب فيها بعد الموسم فلو لم يسلم في الوقت الذي يرغب  
 لاجله **خير في قبض الباقي** كما في البيع كذا في البحر ولو سلمه المفتاح فلم يقدر على الفتح  
 لضياعه ان امكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا لا **قلت** وكذا لو عجز  
 المستاجر عن الفتح بهذا المفتاح لم يكن تسليما لان التخلية لم تنص صيرفيه ولو اختلفا  
 بحكم الحال ولو برهننا ببيعة الموجر او في ذخيره وكذا البيع وقيل ان قال له اقتبض  
 المفتاح وافتح الباب فهو تسليم والا لا كما بسطه المص **والموجر طلب الاجر للدار**  
**والارض كل يوم وللدابة كل مرحلة** اذا اطلقه ولو بين تعيين **والخياط ونحوها** من  
 الصنایع اذا فرغ **وسلم** فهلك قبل تسليمه يسقط الاجر وكذا كل من يعمل اثر  
 وما لا اثر كمال له الاجر كما فرغ وان لم يسلم **بحر وان** وصليته **عمل في بيت المستاجر** نعم لو  
 سرق بعد ما خا ط بعضه او انهدم ما بناه فله الاجر بحسابه على المذهب بخلاف ابن كمال  
 ثوب خا طه الخياط باجر ففتقه رجل قبل ان يقبضه رب الثوب **فلا اجر**  
 له بل له تضمين الفائق ولا يجبر على الاعادة وان كان الخياط هو الفائق فعليه  
 الاعادة كانه لم يعمل بخلاف فتق الاجنبي وهل الخياط اجر التفصيل بلا خياطة الاصح  
 لا اشباهه لكن في حاشيتها معز يا المضرات المفتي به نعم وقال المص ينبغي ان يحكم  
 بالعرف انتهى ثم راي في التاثير خاينه معز يا للكبرى اذا الفتوى على الاول فتأمل وللخياط  
 طلب الاجر **للخياط في بيت المستاجر بعد اخراجه من التنوير** لان تمامه بذلك  
 وبخراج بعضه بحسابه جوهره **فان احترق بعده** بعد اخراجه يعني فعلة **فله**  
**الاجر** لتسليمه بالموضع في بيته **ولا غرم** لعدم التعدي وقال لا يضمن مثل دقيقه  
 ولا اجر وان شاد ضمنه الخبز واعطاه الاجر ولو احترق قبله **لا اجر له** ويقوم  
 اتفاقا لتقصيره بخروجه **وان لم يكن** الخبز فيه اي في بيت المستاجر سواء كان  
 في بيت الخياط او لا **فاحترق** او سرق **فلا اجر له** لعدم التسليم حقيقة **ولا ضمان** لو

مظهر  
 للاجر للتفصيل بلا  
 خياطة

سرق

سرق لانه في يده امانة خلافا لما لو هي سيلة الاجير المشترك جوهره **وان**  
 احترق الخبز او سقط مزبده **قبل اخراجه فعليه الضمان** ثم للمالك بالخيار  
 فان ضمنه قيمته **مخبوزا** فله الاجر وان ضمنه قيمته **دقيقا** فلا اجر له  
 للهلاك قبل التسليم ولا يضمن الحطب والملح **وللطبخ بعد الغرف** الا اذا كان لاهل  
 بيته جوهره والاصل في ذلك العرف **فان افسده** اي الطعام **الطباخ او**  
**احرقه او لم ينضجه** فهو ضامن للطعام ولو دخل بنار ليخبز او ليطنخ  
 بها فوكت منه شرارة فاحترق البيت لم يضمن للاذن ولا يضمن صاحب الدار  
 لو احترق شئ من السكان لعدم التعدي جوهره **ولضرب اللبن بعد الاقانة** وقال  
 بعد تر بجه اي جعل بعضه على بعض وقوله ما يفتي ابن كمال مغريا للمعون وهذا  
 اذا ضرب في بيت المستاجر فلو في غير ملكه فلا اجر حتى يعده منصوبا عنده  
 وسرجا عندهما زيلعي فروع اللبن على اللبان والتراب على المستاجر وادخال  
 الحمل المنزل على الحال لاصبه في الجوق او صعوده للغرفة الا بشرط وايفاداة  
 للحمل على المكاري وكذا الحال والجوالق والخبر على الكاتب واشترط الورق عليه  
 يفسدها ظهيرة **ومن كان لعمله** اثر في العين **كالصباغ** والقصاص **حسبها**  
**لاجل الاجر** وهل المراد بالاشرع عين مملوكة للعامل كالنشا والغرام مجرد ما يعاين  
 ويرافق لان اصحابها الثاني فغاسل الثوب وكما سرفستق والحطب والطحيات  
 والخياط والخفاف وحائق الكراس العبد لهم حبس العين بالاجر على الاصح **يجب**  
 وهذا اذا كان حالا **اما اذا كان الاجر موجلا فلا** يملك حبسها لعمله في بيت المستاجر  
 لتسليمه حكما ويضمن بالتعدي ولو في بيت المستاجر غاية **فان حبس فضاغ**  
**فلا اجر ولا ضمان** لعدم التعدي **ومن لا اثر لعمله كالحمال** على ظهر او دابة **والملاح**  
 وغاسل الثوب اي لتظهره لا التحسينه تجب فيلحق **لا يحبس** العين للاجرة  
**فلو حبس ضمن ضمان الغصب** ويحجب في بابه وصاحبها بالخيار ان شاء  
 ضمنه قيمتها اي بدلها شرعا **محمولة** وله الاجر وان شاع غير محمولة ولا  
**اجر جوهره** واذا شرط عمله بنفسه بان يقول له اعمل بنفسك او بيدك  
 لا يستعمل غيره الا الظاهر فلها استعمال غيرهما بشرط وغيره خلاصه **وان**  
**اطلق كان له** اي للاجير ان يتاجر غيره اذا دبالا استيجارا انه لو دفع لاجنبي  
 ضمن الاول والثاني وبه صرح في الخلاصة وقيد بشرط العمل لانه لو شرطه  
 اليوم او غدا فلم يفضل وطالبه مرارا ففرض حتى سرق لا يضمن واجاب شمس  
 الايمة بالضمن كذا في الخلاصة **وقوله على ان يعمل اطلاق** لا يقتيد مستصفي  
 فله ان يتاجر غيره **استاجر** لياقي بعياله فوات بعضهم فجا بمن بقى  
 فله اجره بحسابه لانه او في بعض المعقود عليه وقيد بقوله لو كانوا



اي عياله **مطلوبين** اي للعاقدين ليكون الاجر مقبلا بجملة **والا** يكونوا معلومين  
**فكله** اي له كل الاجر ونقل ابن الكمال ان كانت المونة فعل بنقصان عددهم بنجابه  
والافكله **استاجر رجلا لا يصال قط** اي كتاب **اوزاد الى زيد ان رده**  
اي المكتوب والزاد **لونه** اي زيدا **وغيبته لاشي له** لانه نقضه بعوده كالحياط  
اذا خاطب ثم فتق وفي الخاتمة استاجر ليذهب لموضع كذا ويدعو فلانا باجر  
مسمى فذهب للموضع فلم يجد فلانا وجب الاجر **فان دفع القط الى ورثته**  
في صورة الموت **او من يملك اليد احضر في صورة غيبته وجب الاجر بالذهاب** وهو  
نصف الاجر المسمى كذا في الدرر والغرر وبتعه المص ولكن تعقيد المحشون وعولوا  
على لزوم كل الاجر لكن في القسطنطينية عن النهاية انه ان شرط المحيى بالجواب فنصفه  
والافكله فليكن التوفيق **فان وجدته ولم يوصله اليه لم يجب له شئ** لا انتقا  
المعقود عليه وهو الايصال واختلف فيما لو فرقه **متولى ارض الوقف اجرها**  
**بغير اجر المثل يلزم مستاجرها** اي مستاجر ارض الوقف لا المتولى كما غلط فيه  
بعضهم **تمام اجر المثل** على المفتي به كذا في البحر عن التلخيص وغيره وكذا حكم وصي واب  
كذا في مجمع الفتاوى يفتي بال ضمان في غصب عقار الوقف **وغصب منافعه**  
وكذا يفتي بكل ما هو **انفع للوقف** فيما اختلف العلماء فيه حتى نقضوا الاجارة  
عند الزيادة الفاحشة نظر للوقف وصيانة الحق الله تعالى حاوى قدسي  
**ما ت الاجر عليه ديون** متى فسخ العقد بعد تعجيل البذل **فالمستاجر لو العين** في  
يده ولو بعقد فاسد اشباه **احق بالمستاجر من غريمه** حتى يستوفي الاجرة  
المحالة **الا انه لا يسقط الدين بهلاكه** اي بهلاك هذا المستاجر لانه ليس  
برهن من كل وجه **بخلاف الرهن** فانه مضمون باقل من قيمته ومن الدين  
كاسيحي في بابه مجمع فتاوى فروع الزيادة في الاجرة من المستاجر تصح في  
المدة وبعدها واما الزيادة على المستاجر فان في الملك ولو ليتم لم تقبل كمالو  
رخصت وان في الوقف فان الاجارة فاسدة اجرها الناظر بلا عوض على الاول  
لكن الاصل صحتها باجر المثل ولو ادعى رجل انها بغين فاحتش فان اجر القاضي  
ذو خيرة انها كذلك فسحقها وتقبل الزيادة وان شهدوا وقت العقد انها باجر  
المثل والا فان كانت اضرا وتعتنا لم تقبل وان كانت لزيادة اجر المثل المختار  
قبولها فيفسخها المتولى فان امتنع فالقاضي ثم يوجرها من زاد فان كانت  
دارا او حادونا او ارضا فارغة عرضها على المستاجر فان قبلها فهو احق ولزمه  
الزيادة موقت قبولها فقط وان ائكر زيادة اجر المثل وادعى انها اضرا فلا بد من  
البرهان عليه وان لم يقبلها اجرها المتولى وان كانت مزروعة لم تصح اجارتها غير  
صاحب الزرع لكن تضم عليه الزيادة مزروعتها وان كان بنى او غرس فان كانت

**مطلوب**  
يفتي بكل ما هو  
انفع للوقف

**مطلوب**  
متى فسخ العقد

**مطلوب**  
الزيادة في الملك

استاجرها

استاجرها مشاهرة فانها توجر لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها لان عقادها عند  
راس الشهر كل شهر والبناء يملكه الناظر بقيته مستحق القلع للوقف او يصير حتى  
يتخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم يوجر لغيره واذا انضم عليه الزيادة كالزيادة  
وبها زرع واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فلم يتولى فسحقها  
وعليه الفتوى وما لم تفسخ كان على المستاجر المسمى اشباه معزيا للصغرى **قلت**  
وطاهر قوله والبناء يملكه الناظر الخ انه يملكه لجهة الوقف فله على صاحبه  
وهذا لو الارض تنقص بالقلع والاشراط رضاه كما في عامة الشروح منها البحر  
والمناجيع فيقول عليها لانها الموضوعات لنقل المذهب بخلاف نقول الفتاوى  
وفي فتاوى مويد زاده من الوقف معزيا للفصولين حادوت وقف بنى فيه  
ساكنه بلا اذن متولى ان لم يضر رفعه ورفعته وان ضره هو المضيع ماله فليترص  
الى ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم يلخذه ولا يكون بناؤه ما نفع صحة الاجارة  
لغيره اذ لا يدل على ذلك البناء حيث لا يملك رفعه ولو اصابوا ان يجعلوا ذلك  
لوقف بثمن لا يجاوز اقل القيمتين من رعا ومينيا فيه صح ولو لحق الاجر دين  
رفع الامر للقاضي ليفسخ العقد وليس للاجر ان يفسخ نفسه وعليه الفتوى ويجوز  
بمثل الاجرة او بالكثر او باقل بما يتغابن فيه الناس لا بما لا يتغابن فتكون فاسدة  
فيوجر اجارة صحيحة اما من الاول او من غيره باجر المثل او بريا يقدم ما يرضى  
به المستاجر انتهى وفي فتاوى الحادوتى بينة الاثبات مقدمة وهي التي شهدت  
اولا بان الاجرة اجرة المثل وقد انصل بها القضا فلا تنقض قال وبه اجاب بقية  
المذاهب فيلحفظ **باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا**  
**فيها** اي في الاجارة **تصح اجارة حادوت** اي دكان ودار بلا بيان ما يجعل فيها  
لصرفه المتعارف **وبلا بيان من يسكنها** فله ان يسكنها غيره باجارة وغيرها كما سيجي  
وله ان يجعل فيها اي الحادوت والدار **كل ما اراد** فيتد ويربط دوابه ويكسر حطبه  
ويستنجي بحداره ويتخذ بالوعة ان لم تقصر ويطن برحى اليد وان ضربه يفتي  
قنينة **غير انه لا يسكن** بالبناء للفا عل والمفعول **حدادا او قصارا او طحانا من غير**  
**رضا المالك او اشتراطه** ذلك في عقد **الاجارة** لانه يوهن البناء فتوقف  
على الرضا ولو اختلفا في الاشتراط بالقول **للموخر** كما لو انكر اصل العقد  
وان اقاما البينة فالبينة بينة **المستاجر** لا ثباتها الزيادة خلاصه وفيها  
استاجر للقصار فله الحداده ان اتحد ضررها ولو فعل ما ليس له لزم الاجر  
وان انهدم به البناء ضمنه ولا اجر لانهما لا يحقعان **وله السكنى بنفسه واسكان**  
**غيره باجارة وغيرها** وكذا كل ما لا يختلف بالمستعمل بيطل التقييد لانه غير  
مفيد بخلاف ما يختلف به كاسيحي ولو اجر باكثر تصدق بالفضل الا في

**مطلوب**  
له السكنى والاسكان



مسئلتين اذا اجرها بخلاف الجنس او اصلح فيها شيئا ولو اجرها من المؤجر  
لا تصح وتنسخ الاجارة في الاصح جري معزيا للجوهرة ويصح تصحيح خلافه فتنبه  
وتصح اجارة ارض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها **وقال على ان يزرع**  
**فيها ما يشاء** كيلا تنفع المنازعة والا فهي فاسدة للجهالة وتنقلب صحيحة بزرعها  
ويجب المسمى والمستاجر الشرب والطريق ويزرع زرعين ربيعا وخريفا  
ولو لم يمكن الزراعة للحال لاحتياجها كسقي او كرى ان امكنه الزراعة في مدة  
العقد جاز والا لا وتامة في القنية **اخرها وهي مشغولة بزرع غيره**  
**ان كان الزرع بحق لا يجوز** الاجارة لكن لو حصده وسلمها انقلبت جائزة  
ما لم يستخصم الزرع فتجوز ويومر بالحصاد والتسليم به فيقضى بزازية **الا ان يوجرها**  
**مضافة الى المشتغل فتجوز مطلقا وان كان الزرع بغير حق صحت** لا مكان التسليم  
يجبره على قلعه ادرك او لا فتاوى قارى الهداية وفي الوهبانية تصح اجارة الدار المشغولة  
يعنى ويومر بالتقريب وابتداء المدة مزجحين تسليمها وفي الاشياء استاجر مشغولا  
وفارغا صح في الفارغ فقط ويصح في المتفرقات وتصح اجارة ارض **للبناء والغرس**  
وساير الانتفاعات كطبخ اجر وخزف ومقيل ومراحا حتى تلزم الاجرة بالتسليم  
امكن زرعها ام لا **يجوز فان مضت المدة قلعتها وسلمها فارغة** لعدم نهايتها  
**الا ان يغرم له المؤجر قيمته** اى البناء والغرس **مقلوعا** بان تقوم الارض بهما  
وبدونهما فيضمن ما بينهما اختيارا **وتقلعه** بالنصب عطف على يغرم لان فيه نظرا  
لها قال في البحر وهذا الاستثناء من لزوم القلع على المستاجر فان ادانه لا يلزم  
القلع لو رضى المؤجر بدفع القيمة لكن ان كانت تنقص بتملكها جبر على المستاجر  
والا فبرضاه **او يرضى** المؤجر عطف على يغرم **بتركه** اى البناء والغرس فيكون البناء  
**والغرس لهذا والارض لهذا** وهذا الترك ان ياجر فاجارة والافاعارة فلهما ان  
يوجرها لثالث ويقسم الاجر على قيمة الارض بلبا وعلية قيمة البناء بلا ارض فيأخذ  
كل حصته مجتبي وفي وقف القنية بنى في الدار المسبلة بلا اذن القيم ونزع البناء  
يض بالوقف يجبر على دفع قيمته للباقي الى اخره ولو استاجر ارض وقف **وغرس**  
**فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستاجر استنقاؤها** باجر المثل **اذ الم**  
**يكن في ذلك ضرر** بالوقف كذا في القنية قال في البحر وبهذا تعلم مسيلة الارض  
المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخضاف **والرطوبة** لعدم نهايتها **كالشجر** فتقلع  
بعد مضي المدة ثم المراد بالرطوبة ما يبقى اصله في الارض ابدا وانما يقطف ورقه  
ويباع او زهره واما اذا كان له نهاية معلومة كما في الفجل والجزر والبادنجان  
فينبغي ان يكون كالزرع يترك باجر المثل الى نهايته كذا حرره المصنف في خواشي  
الكنز وقواه بما في معاملة الخائنة فليحفظ **قلت** بقى لوله نهاية معلومة

مطلوب  
لواجرها لمؤجرها

مطلوب  
اجر الزروعة

مطلوب  
بنى بلا اذن القيم

مطلوب  
مسيلة الارض المحتكرة

لكنها

لكنها بعيدة طويلة كالقصب فيكون كالشجر كما في فتاوى ابن الحلبي فليحفظ والزرع  
يترك باجر المثل الى ادراكه رعاية للجانبين لان له نهاية **بخلاف موت ارضها**  
**قبل ادراكه فانه يترك بالمسمى** على حاله الى الحصاد وان انقضت الاجارة لان  
ابقاءه على ما كان اولى مادامت المدة باقية اما بعدها فاجر المثل **ويلحق بالبناء**  
**المستجير** فيترك الى ادراكه باجر المثل **واما الغاصب فيومر بالقلع مطلقا** لظلمه  
ثم المراد بقولهم يترك الزرع باجرى بقضا او بعقد حتى لا يجب الاجر الا باحدهما  
كما في القنية فليحفظ **يجوز** وتصح اجارة الدابة للركوب والحمل والثوب للباس  
لا تصح اجارة الدابة **ليجنبا** اى لاجل ان يجعلها جنينة بين يديه ولا يركبها ولا  
تصح اجارتها ايضا لاجل ان يربطها على باب داره ليؤاها الناس فيقولون  
له فرس او لاجل ان يزين بيته او جانيته **بالثوب** لما قدمنا ان هذه منفعة  
غير مقصودة من العين واذا فسدت فلا اجر وكذا لو استاجر بيتا ليصلى فيه  
او طيبا ليشمه اركنابا ولو شتر البقراء او مصحفا شرج وهبانية وان لم يفيد  
**بركاب ولا بس الين واركب من ثناء** وتعين اول ركب والينس ولو لم يبين  
من يركبها فسدت للجهالة وتنقلب صحيحة بركوبها وان قيد بركاب او لا ينس  
في الف ضمن اذا عطبت **ولا اجر عليه** وان سلم لانه يبيع الضمان متمتع ومثله  
في الحكم كل ما يختلف بالتعمل كالفسطاط وفيما لا يختلف به بطل تقييده به كالمو  
شرط سكنى واحد له ان يسكن غيره لما مر ان التقييد غير مقيد وان سمي نوعا  
وقررا كركب برله حمل مثله واخف لا اخر كالمح والاصل ان من استحق منفعة  
مقدرة بالعقد فاستوفها او مثلها او دونها جاز ولو اشر لم يجز ومنه تجهيل  
وزن البرقطن الاشجار في الاصح ولو اردف من يستمسك بنفسه وعطبت  
الدابة **يضمن النصف** ولا اعتبار للثقل لان الادمى غير موزون وهذا ان  
كانت الدابة تطيق حمل الاثنين **والا فالكل بكل حال كالوجه** الرالك **على**  
**عاقته** فانه يضمن الكل وان كانت تطيق حملها للكون في مكان واحد فان  
كان الرديف صغيرا لا يستمسك ضمن بقدر ثقله كحمل شيئا اخر ولو من ملك  
صاحبها كولد الناقة لعدم الاذن وليس المراد ان الرجل يوزن بل ان يسال اهل  
الجنزة كم يزيد ولوركب على موضع الحمل ضمن الكل لما مر وكذا لو لبس ثيابا كثيرة ولو  
ما يلبسه الناس ضمن بقدر ما زاد تجتبي **واذا اهلك بعد بلوغ القصد وجب**  
**جميع الاجر** لركوبه بنفسه **مع التضمن** اى لنصف القيمة لركوب غيره ثم ان ضمن  
الراكب لا يرجع وان ضمن الرديف رجع لو مستاجر من المستاجر والا لا قيد  
بكونها عطبت لانها لو سلمت لزم المسمى فقط وبكونه اردفه لانه لو اقعده في السرج  
صار غاصبا فلا اجر عليه **يجز** عن الغاية لكن في السراج عن المشكل ما يخالفه

مطلوب  
المستاجر كالشجر



256 Box Ninera



فلينظر كيف عند الفتوى وفي الاشياء وغيرها ان الاجر والضمان لا يجتمعان واذا  
استاجرها ليحمل عليها مقداراً فحمل عليها اكثر منه فغطيت ضمن ما زاد والثقل  
وهذا اذا حملها المستاجر فان حملها صلحها بيده وحده فلا ضمان على المستاجر  
لانه هو المباشر عما ديه وان حملها معها ووضعها عليها وجب النصف على المستاجر  
بفعله وهدر فعل ربهما تجتنب ولو كان البئر مثلاً في جوارقين فحمل كل واحد  
منهما جولة اي وعاء كعدل مثلاً وحده ووضعها عليها معا او متعاقبا الا ضمان على  
المستاجر ويجعل حمل المستاجر ما كان مستحقا بالعقد غاية ومفاده انه لا ضمان  
على المستاجر سوا تقدم او تاخر وهو الوجه ومن ثم عولنا عليه على خلاف ما  
في الخلاصة كذا في شرح المص قلت وما في الخلاصة هو ما يوجد في بعض  
نسخ المتن من قوله **وكذا لا ضمان لو حمل المستاجر ولا ثم رب الدابة وان حمل**  
**ربها ولا ثم المستاجر ضمن نصف القيمة** انتهى فتنبه وهذا اي ما مر من الحكم  
اذا كانت الدابة المستاجرة تطيق مثله اما اذا كانت لا تطيق فجميع القيمة لازم  
على المستاجر زيلعي **ويجب عليه كل الاجر** للحمل والضمان للزيادة غاية وافاد  
بالزيادة انها من جنس المسمى فلو من غيره ضمن الكل كما لو حمل المسمى وحده ثم حمل  
عليها الزيادة وحدها سحر قال ولم يتعرضوا للاجر اذا سلمت لظهور وجوب  
المسمى فقط وان حمل المستاجر لان منافع الغصب لا تضمن عندنا ومنه علم حكم  
المكاري في طريق مكة **ضمن بضربها وكسبها** بلجأها لتقييد الاذن بالسلامة حتى لو  
هلك الصغير بضرب الاب او الوصي للتاديب ضمن لوقوعه بزجر وتغريك وقال  
لا يضمنان بالمتعاقب وفي الغاية عن التهمة الا صرح الرجوع الامام لقولها **لا يضمن**  
**بسوقها** اتفاقا وظاهر الهداية ان المستاجر الضرب للاذن العرفي واما ضربه دابة  
نفسه فقال في القنية عن ابي حنيفة لا يضربها اصلا ويخامم فيما زاد على التاديب  
ضمن بترع الشرج ووضع **الايكاف** سوا وكف بمثله او **بالاسراج** بما لا يسرع  
هذا الحمار بمثله جميع قيمته ولو بمثله او اسرجها مكان الا كاف لا يضمن الا اذا زاد  
وزنا يضمن بحسابه ابن كمال **كما يضمن لو استاجرها بغير لحام فالحمار بلحام**  
**لا يلجم مثله** وكذا لو ابدله لان الحمار لا يختلف باللحام وغيره غاية **او سلك طريقا**  
**غير ما عينته المالك وتفاوتا** بعد الموعود او خوفا بحيث لا يسلكه الناس ابن كمال  
او حمل في البحر اذا قيد بالبئر مطلقا يسلكه الناس او لا لخطر البحر فلو لم يقيد  
بالبئر لا ضمان وان بلغ المنزل **فله الاجر** لحصول المقصود **ضمن بزرع رطبة**  
**وقدام بالبئر ما نقص من الارض** لان الرطبة اضر من البئر **ولا اجر** لانه غاصب الا  
فيما استثنى كما يحكي قيد بزرع الارض لانه لا يقل ضررا لا يضمن ويجب الاجر  
ضمن بخياطه قبا وامر بقيص قيمة ثوبه وله اي لصاحب الثوب اخذ القبا

ودفع

ودفع اجر مثله لا يجاوز المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة وكذا اذا خاط سراً وبيل  
وقدام القبا فان الحكم كذلك في الاصح فتقييد الدرر بالقبا اتفاقاً وضمن بصيغه  
اصغر وقدام ربا صغر قيمة ثوب ابيض وان شأ المالك اخذه واعطاه ما زاد الصبيغ  
فيه ولا اجر له ولو صبغ رد يا ان لم يكن فاحشا لا يضمن الصباغ وان كان فاحشا عند  
اهل فنه يضمن قيمة ثوب ابيض خلاصه فروع قال للخياط اقطع طول وعرضه  
وكم كذا نجاً ناقصا ان قدر اصبع ونحوه عفو وان اكثر ضمنه قال ان كفا في قيصا فاقطعه  
بدرهم وخطه فقطعه ثم قال لا يكتفيك ضمن ولو قال لا يكتفيني قيصا فقال نعم فقال  
اقطعه فقطعه ثم قال لا يكتفيك لا يضمن ترك الحال في مفازة ولم يترك حتى  
فسد المال بسرقة او مطر ضمن لو السرقة والمطر غالباً خلاصه وفي الاشياء استعان  
برجل في السوق لبيع متاعه فطلب منه اجرا فاعطاه لعدته وكذا لو دخل رجلاً في  
حانوته ليعمل له وفي الدرر دفع غلامه او ابنه لحاكيك مدة كذا ليعلمه النسيج بشرط  
عليه كل شهر كذا جاز ولو لم يشترط فبعد التعليم طلب كل من العلم والمولى اجرا  
من الاخر اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل وفيها استاجر دابة الى موضع فخا وز  
بها الى اخر ثم عاد الى الاول فغطيت ضمن مطلقاً في الاصح كما في العارية وهو قولها  
واليه رجع الامام كافي مجمع الفتاوى وفيه خوف المكارى فرجع واعاد الحمل  
لحمله الاول لا اجر له وينبغي ان يجبر على الاعادة وفيه دفع ابريسا الى صباغ  
ليصبغه بكذا ثم قال لا تضيقه ورده على فلم يردده ثم هلك لا ضمان وفيه  
سئل ظهير الدين عن استاجر رجلاً ليعمل له في الضيعة فلما خرج ترك المطر  
وامتنع بسببه هل له الاجر قال لا استاجر دابة ليحملها كذا فرضت فحملها دون  
هل للمستكرى الرجوع بحصته قال لا لانه رضى بذلك استاجر رضى فتمنع  
الجيران عن الطحن لتوهين البناء وحكم القاضي بمنعه هل تسقط حصته مدة المنع  
قال لا ما لم يمنع حسان الطحن استاجر حماراً سنة ففرق مدة هل يجب كل الاجر  
قال انما يجب بقدر ما كان منتفعاً وفي الوهبانية **لو انهدم بعض الدار فالهدم يحزر**  
**ويسيقر في وقت العمارة مثلاً** لو انهدم بعض الدار فالهدم يحزر  
**وخالف في قدر العمارة امراً** يقدم فيها قوله لا المهر  
**قلت** ومفاده رجوع المستاجر بما ثبت على المجرع بمجرد الامر يعني الا في  
تنور وبالوعة فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خربت الدار سقط كل الاجر  
ولا تنفسخ به مالم يفسخها المستاجر بحفرة المجرع هو الاصح واذا بنيت لا خيار له  
وفي سكنى عرصتها لا يجب الاجر قال ابن الشحنة **قلت** وفي نقيه نظر ولعله  
اريد المسمى اما اجر المثل او حصته العرصة فلا مانع من اذمها فتأمل وسيجي في  
فسخها ما يفيد فتنبه استاجر حماراً بشرط حظ اجرة شهرين للعطلة فان

مطله  
العبرة لعادته



شرط حطه قدر العطله صح بزانية اجرة السجى والسجان في زمانها يجب ان يكون  
على رب الدين خزائنة الفتاوى انقضت مدة الاجارة ورب الدار غايب فسكن المستاجر  
بعد ذلك سنة لا يلزمه اكثر من هذه السنة لان لم يسكنها على وجه الاجارة وكذلك لو  
انقضت المدة والمستاجر غايب والدار في يد امراته لان المرأة لم تسكنها باجرة اجر  
داره كل شهر بكذا فذلك الفسخ عند تمام الشهر فلو غاب المستاجر قبل تمام الشهر  
وترك زوجته ومتاعه فيها لم يكن للاجر الفسخ مع المرأة لانها ليست بخصم والحيلة  
اجارتها لآخر قبل تمام الشهر فاذا تم تنفسخ الاولى فتتخذ الثانية فتخرج منها المرأة  
وتسلم للثاني خاتمة **باب الاجارة الفاسدة الفاسد من**  
**العقود ما كان مشروعا باصله دون وصفه والباطل ما ليس مشروعا باصلا**  
**لا باصلا ولا بوصفه وحكم الاول** وهو الفاسد وجوب اجار المثل بالاستعمال  
لو المسمى معلوما ابن كمال بخلاف الثاني وهو الباطل فانه لا اجر فيه بالاستعمال حقيقة  
**ولا تملك المنافع في الاجارة الفاسدة بالقرض بخلاف البيع الفاسد فان البيع**  
**يملك فيه بالقبض بخلاف فاسد الاجارة حتى لو قبضها المستاجر ليس له ان يوجرها**  
**ولو اجرها وجب اجار المثل ولا يكون غاصبا ولا اول** تقضى الثانية بحج معزى بالخلافة  
وفي الاشياء المستاجر فاسد الواجر صحيح جاز وسيجيئ تفصيلا لاجارة بالشروط والمخالفات  
لمقتضى العقد فكل ما افسد البيع مما يفسد كالمكسرة ما جاور واجرة واحدة  
او تحمل وكشرط طعام عبدة وعلف دابة ومرمة دار او مغارمها وعشرا وخراج ومؤنة  
ردا شياه وتفسد ايضا بالشيوخ بان يوجر نصيبا من داره او نصيبه من  
دار مشتركة من غير شريك او من احد شريكه انفع الوسايل وعاديه في الفصل  
الثلاثين واخر زيا **لاصلي** على الطارى فلا تفسد على الظاهر كان اجار الكل  
ثم فسخ في البعض او اجر الواحد فمات احدهما او بالعكس وهو الحيلة في اجارة المشاع  
كما لو قضى بجوارزه **الاذا اجر كل نصيبه او بعضه من شريكه** فيجوز وجارزه بكل حال  
وعليه الفتوى زيلعي وتجزم معزى بالمعنى لكن رده العلامة قاسم في نصيحي بان ما في  
المعنى شاذ مجهول القابل فلا يعول عليه **قلت** وفي البدائع لو اجر مشاعا يحتمل  
القسمه فقسه وسلم جاز لزال المانع ولو ابطلها الحاكم ثم قسم وسلم لم يجز وتفسد  
**بجهالة المسمى** كله او بعضه كنسبية ثوب او دابة او مائة درهم على ان يرميها المستاجر  
لصيرورة المزمة من الاجرة فيصير الاجر مجهولا وتفسد **بعدم التسمية** اصلا او  
بتسمية خمر او خنزير **فان فسدت بالاجز بين** بجهالة المسمى وعدم التسمية **وجب**  
**اجار المثل** يعني الوسط منه لا بالتكئين بل باستيفاء المنفعة حقيقة كما مر **بالغا**  
**ما بلغ** لعدم ما يرجع اليه ولا ينقص عن المسمى **ولا** تفسد بهما بل بالشرط او الشيوخ  
مع العلم بالمسمى **لم يزود** اجر المثل **على المسمى** لرضاها به **ونقص** عنه لفساد التسمية

واستثنى الزيلعي ما لو استاجر دارا على ان لا يسكنها فسدت ويجب ان يسكنها  
اجر المثل بالغاما مبلغ وحمله في البحر على ما اذا جهل المسمى لكن ارجعه قاضي  
خان في شرح الجامع الى جهالة المسمى فانهم وعلى كل فلا استثناء فتنبه **قلت**  
ويجب استثناء الوقف لان الواجب فيه اجر المثل بالغاما مبلغ فتأمل **فان اجر**  
**داره** تفريع على جهالة المسمى بعينه مجهول فسكن مدة ولم يدفعه فعليه  
لمدة اجر المثل بالغاما مبلغ وتنفسخ في الباقي من المدة **اجر جاز** تا كل شهر  
**بكذا صح في واحد فقط** وتفسد في الباقي لجهالتها والاصل انه متى دخل كل فيما  
لا يعرف منتهاه تعين ادناه واذا تم الشهر فلكل فسسخها بشرط حضور الاخر  
لا تنتهي العقد الصحيح وفي كل شهر سكن **اوله** هو الليلة الاولى ويومها  
عرفا وبه يفتى صح العقد فيه ايضا وليس للموجرا اخراجه حتى تنقضي الا  
بعذر كما لو عجل اجرة شهرين فاكثر لكونه كالمسمى زيلعي **الا ان يسمى الكل**  
**اي جملة شهور معلومة** فيصح لزوال المانع واذا اجرها سنة بكذا صح  
**وان لم يسمى اجر كل شهر** وتقسيم سووية **اول المدة** مسمى ان سمي **والا فوقت العقد**  
**هو اولها فان كان** العقد حين يسلم بضم ففتح اي يبصر الهلال والمراد اليوم  
الاول من الشهر شمعي **اعتبر الاهلة والا فالايام** كل شهر ثلاثون وقالا يتم  
الاول بالايام والباقي بالاهلة **استاجر عبدا باجر معلوم وبطعامه لم يجز**  
لجهالة بعض الاجر كما مر **وجاز اجارة الحمام** لانه عليه السلام دخل حمام المحقة  
وللعرف وقال عليه السلام ما راه المومنون حسنا فهو عند الله حسن **قلت**  
**والمعروف** وقفه على ابن مسعود كما ذكره ابن حجر **وجاز بيتاؤه**  
**للرجال والنساء** هو الصحيح للحاجة بل حاجته من اكثر لكثرة اسباب اغتسالهن  
وكراهية عثمان مجهول على ما فيه كشف عورة زيلعي وفي احكامات الاشياء  
ويكوله لها دخول الحمام في قول وقيل لا لمريضته او نفسها والمعتد ان لا كراهية  
مطلقا **قلت** وفي زماننا لا شك في الكراهية لتحقيق كشف العورة وقدم في  
التفقهة **والحمام** لانه صلى الله عليه وسلم احتجم واعطى اجرة وحديث الهنسي  
عن كسبه مشوخ **والظير** بكسر فمه من المروضة **باجر معين** لتعامل الناس بخلاف  
بقية الحيوانات لعدم التعارف وكذا **بطعامها وكسوتها** ولها الوسط وهذا عند  
الامام الحنفي ان العادة بالتوسعة على الظير شفقة على الولد وللزوج ان يطاها  
خلافا لما لاك **الا في بيت المستاجر** لانه ملكه فلا يدخله **الاباذنه** والزواج **له في**  
**نكاح ظاهر** اي معلوم بغير الاقرار **فسسخها مطلقا** شأنه اجارتها اولا في الاصح  
**ولو غير ظاهر** بان علم باقرارها لا يفسخها لان قولها لا يقبل في حق المستاجر  
وللمستاجر فسسخها بحملها ومرضاها **فجوزها** فجوزا بينها ونحو ذلك من الاعتذار



لا يكتفي بها لانه لا يضر بالصبي ولو مات الصبي او الظاهر انتقضت الاجارة ولو  
مات ابوه لا وغلبها غسل الصبي وثيابه واصلاح طعامه ودهنه بفتح الدال  
اي طليه بالدهن للعرف وهو معتبر فيما لا نص فيه لا يلزمها ثمن شيء من ذلك وما  
ذكر محمد من ان الدهن والريحان عليها فعادة اهل الكوفة وهو اي ثمنه واجرة عملها  
على ابيه ان لم يكن له للصغير مال والا ففى ماله لانه كالنفقة فاذا ارضعته بلبس شاة  
او غدت به بطعام ومضت المدة لا اجر لها لان الصحيح ان المعقود عليه هو  
الارضناع والتربية لا اللبن والتغذية عنائه بخلاف ما لو دفعته الى خادتها  
حتى ارضعته او استاجرت من ارضعته حيث تستحق الاجرة الا ان اشترط  
ارضاعها على الاصح شرب لبنه عن الذخيرة ولو اجرت نفسها كذلك لقوم آخرين  
فلم يعلم الاولون فارضعتها وفرغت اثمت ولها الاجر كما خلا على الفريقين  
لشبهها بالاجير الخاص والمشارك وتماه في العناية **لا تصح الاجارة لعسب**  
**التيس** وهو تروده على الاناث ولا الاجل المعاصي مثل **الفنا والنوح والملاهي** ولو اخذ  
بلا شرط يباح ولا الاجل الطاعات مثل الاذان والاعمال والامامة وتعليم القرآن والفقه  
ويفتى اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقه والامامة والاذان ويجوز  
المستاجر على دفع ما قيل فيجب المسمى بعقد واجرا مثل اذالم يذكر مدة بشرح  
وهي ائنة من التركة ويجوز به بيم يفتى ويجوز على دفع **الحلوة** **المرسومه** هي ما يهدى  
للمعلم على راس بعض سور القرآن سميت بها لان العادة اهدا الحلوى ولو دفع غزلا  
لاخر ليس به له بنصفه اي بنصف الغزل او استاجر بخليل طعامه ببيعته  
او ثورا لينحن بوجه ببعده بقيقه فسدت في الكل لانه استاجره بجزء من عمله  
والاصل في ذلك نية صلى الله عليه وسلم عن فقهاء الطحان وقدمناه في بيع الوفا  
والحملة ان يفرض له الاجر او لا او يسمى بغيره بلا تعيين ثم يعطيه بغيره منه  
فيجوز ولو استاجره ليحمل له نصف هذا الطعام بنصفه الاخر لا اجر له الا  
لصيرورته شريكا وما استشكله الذي يلحق اجاب عنه المصنف قال وصرح جوابان  
دلالة النص لا عموم لها فلا يخصص عنها بشئ بالعرف كما زعمه مشايخ بلخ  
**او استاجر خبزا لينحن له كذا كفتير دقيق اليوم بدرهم** فسدت عند الامام  
لجوعه بين العمد والوقت ولا ترجيح لاحدها فيقضى للمنازعة حتى لو قال  
في اليوم او على ان تفرغ منه اليوم جازت اجماعا **لوارضا بشرط ان يتشيها**  
اي يحرقها مرتين او يكرى **انها رها** **العظام او يسكرتها** لبقا اثر هذه الافعال  
لرب الارض فلم يبق لم تقسد له بشرط ان يزرعها بوزارة ارض اخرى  
لما يحكى ان الجنس باقراده يحرم الفساد وقوله **فسدت** جواب الشرط وهو  
قوله ولو دفع الى اخره **وصحت** **لوا** استاجرها على ان يكرىها او يزرعها او

يسقيها

مفاد  
لا اجر لشريكه

يسقيها ويزرعها لانه بشرط يقتضيه العقد ولو استاجر لحمل طعام مشترك بينهما  
فلا اجر له لانه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر كما هو  
استاجر الرهن من الرهن فان له اجر له لنفعه بملكه وفي جواهر الفتاوى لو استاجر حماما  
فدخل المجرع مع بعض اصدقائه الحمام لا اجر عليه لانه يسترد بعض المعقود عليه وهو  
منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شئ من الاجرة لانه ليس بمعلوم استاجر ارضا ولم يذكر انه  
يزرعها واي شئ يزرعها فسدت الا ان يعم بخلاف الدار لوقوعه على السكنى كما مر  
واذا فسدت فزرعها ففنى الاجل عاد صحيحا فله المسمى استخانا وكذا لو لم يمضى  
الاجل لارتفاع الجها لانه بالزراعة قبل تمام العقد **قلت** فلو حذف قوله ففنى الاجل  
كقاضي خان في شرح المجمع الجامع لكان اولى وان استاجر حماما الى بغداد ولم يسم حمله  
فحله المعتاد فهلك الحمام لم يضمن لفساد الاجارة فالعين امانة كما في الصحيح فان بلغ فله  
المسمى لما مر في الزراعة فان تنازع قبل الزرع في مسئلة الزراعة والحمل في مسئلة  
فسدت الاجارة دفعا للفساد لقيامه بعد استاجر دابة ثم جحد الاجارة في بعض الطريق  
وجب عليه اجر ما ركب قبل الانكار ولا يجب لما بعده عند ابي يوسف لانه بالمجود صار  
خاصا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب المسمى بزرر وكانه لا قول للامام وفي  
الاشباه قصر الثوب المحجود فان قبله فله الاجر والا لولا الصباغ والنساج اجارة المنفعة  
بالمنفعة يجوز اذا اختلفا جنسا كما استاجر سكنى دار بوزارة ارض واذا اختلفا لا يجوز  
كاجارة السكنى بالسكنى والبس باللبس والركوب بالركوب ونحو ذلك لما تقر بان الجنس  
باقراده يحرم النساج اجرا لمثل باستيفاء النفع كما مر لفساد العقد استاجره ليصيد  
له او يخطب فان وقت لذلك وقتا جاز ذلك والا لا ولو لم يوقت وعين الخطب  
فسدت الا اذا عين الخطب وهو اي الخطب فله فيجوز بغيره وبه يفتى صيرفيه فروع  
استاجر امرأة لتخبز له خبزا للاكل لم يجز لم يبيع جاز صيرفيه اجرت دارها وزوجها فسكنها  
فلا اجر اشباه وخاتمه **قلت** لكن في حاشيتها تنوير البصائر عن المضرات معزيا  
لكبرى قال قاضي خان هنا الفتوى على الصحة لتبعيتها له في السكنى فيلحفظ وجاز اجارة  
الماشية لتزوين العروس ان ذكر العمل والمدة بزاديه وجاز اجارة القناة والنهر مع الماء  
به يفتى لعموم البلوى مضرات **باب ضمان الاجير** **الاجير على ضربين**  
**مشترك وخاص** فالاول من يعمل لواحد كالحياطة ونحوه او يعمل له عملا غير موقت  
كان استاجره للحياطة في بيته غير مقيد بمدة كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل لغيره او موقفا  
بلا تخصيص كان استاجره لغيره غنمه شهر بدرهم كان مشتركا الا ان يقول ولا  
ترعى غنم غيري ويستفهم وفي جواهر الفتاوى استاجر حياكا لينسج له ثوبا ثم  
اجر الحائك نفسه من آخر للنسج صح كلا العقدين لان المعقود عليه العمل لا المنفعة  
ولا يستحق المشترك الاجر حتى يعمل كالفصا ونحوه كفتال وجمال ودلال وملاح وله



خيار الردية في كل عمل يختلف باختلاف الحال **لا يضمن** رد ما مطلقا ولا متاعا هلك بلا  
عمله وقيل يصالح على نصف قيمته ويجبر عليه واجره بحسابه ان ضمنه في مكان كسر والحجامة ونحوه  
ان حلق المعتاد ضمن الزيادة ما لم يملك فيضمن نصف دية النفس ففي قطع الختان الحشفة الدية  
ان يرى ونصفها ان مات لموته بفعلين ما دون فيه وغير ما دون ما هلك في يده وان شرط  
عليه الضمان لان شرط الضمان في الامانة بالحمل كالمودع **وبه يفتى** كما في عامة المعتررات  
وبه جزم اصحاب المتن فكان هو المذهب خلافا للاشياء وافتنى المتأخرين بالنص  
على نصف القيمة وقيل ان الاجير مصححا لا يضمن وان محلاقة يضمن وان مستور الحال  
يومر بالصالح عمادية **قلت** وهل يجبر عليه حرره في تنوير البصائر كمن تمت  
مدته في وسط البحر او البر يدين بقي الاجارة بالجير **ويضمن ما هلك بعمله كتحريق**  
**الثوب من دقة وزلق الحال وغرق السفينة** من مدة جاوز المعتاد ام لا بخلاف  
الحجامة ونحوه كما ياتي عمادية والفرق في الدرر وغيرها على خلاف ما جتته صدر الشريعة  
فتأمل لكن قوى القهستاني قول صدر الشريعة فتنبه وفي المنية هذا اذا لم يكن رب المتاع  
او وكيله في السفينة فان كان لا يضمن اذا لم يتجاوز المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه  
وفيها حمل رب المتاع متاعه على الدابة وركبها فساقتها المكاري فعثرت وفسد المتاع  
لا يضمن اجماعا **قلت** وقد منعنا عن الاشياء مغريا الى الزيلعي ان الوديعة باجر مضونة  
فليحفظ **لا يضمن به بنى آدم مطلقا من غرق في السفينة** او سقطت عن الدابة وان كان  
يسوقه او قوده لان الادمي لا يضمن بالعقد بل بالجناية ولا جناية لاذنه فيه **وان**  
**انكسر دن في الطريق** ان شأ المالك ضمن الحال قيمته في مكان حمله ولا اجرا وفي موضع  
الكسر واجره بحسابه وهذا لو انكسر مصنعه والابان زحمة الناس فانكسر فلا ضمان خلافا  
لها ولا ضمان على حجام وبزاع اي يطار وفصاد لم يجاوز الموضع المعتاد فان جاوز  
المعتاد ضمن الزيادة كلها اذا لم يملك المجنى عليه وان هلك ضمن نصف دية النفس  
لتلفها بما دون فيه وغير ما دون فيه فيتنصف ثم فرع عليه بقوله فلو قطع الختان الحشفة  
ويؤى المقطوع **تجب عليه دية كاملة** لانه لما برى كان عليه ضمان الحشفة وهي عضو كامل  
كاللسان وان مات فالواجب عليه نصفي الحصول تلف النفس بفعلين احدهما ما دون  
فيه وهو قطع الجلد والاخر غير ما دون فيه وهو قطع الحشفة فيضمن النصف ولو شرط  
على الحجام ونحوه العمل على وجه لا يسرى لا يصح لانه ليس في وسعه الا اذا فعل غير المعتاد  
فيضمن عمادية وفيها سئل صاحب المحيط عن فصاد قال له غلام افصدني ففصده فصدا  
معتادا فمات بسببه قال تجب دية الحر وقيمة العبد على عاقلة الفصاد لانه خطأ  
وسئل عن فصد نايما وتركه حتى مات من السيلان قال يجب القصاص والثاني  
وهو الاجير الخاص ويسمى اجير وحده وهو من يعمل لواحد عملا موقتا بالتخصيص  
ويحقق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل لمن استوجر شهر للمخدمة او

شهر

شهر **لوعلى الغنم** المسمى باجر مسمى بخلاف ما لو اخر المدة بان استاجر للدرع شهر ايت  
يكون مشتركا الا اذا شرط ان لا يخدم غيره ولا يرعى لغيره فيكون خواصا وتحقيقه  
في الدرر وليس للخاص ان يعمل لغيره ولو عمل نقص من اجرة بقدر ما عمل فتاوى النوازل  
**وان هلك في المدة نصف الغنم او اكثر من نصفه فله الاجرة كاملة** ما دام يرعى منها  
شيئا لما مر ان المعقود عليه تسليم نفسه جوهره وظاهر التعليل بقاء الاجرة لو هلك كلها  
وبه صرح في العمادية **لا يضمن ما هلك في يده او بعمله كتحريق الثوب** من دقة الا اذا  
تعمد الفساد فيضمن كالمودع ثم فرع على هذا الاصل بقوله **فلا ضمان على ظيوة صبي**  
**ضاع في يدها او سرق ما عليه من الحل**ي لكونها اجير وحده وكذا الاضمان على حارس السوق  
وحافظ الخان **وصح** ترد يد الاجير بالتدبير في العمل كان خطته فارسيا فبدرهم او  
روميا فبدرهمين **ورمانه في الاول** كذا بخط المصنف لمحقا ولم يشرحه وسيوضح قال  
شيخنا الرملی ومعناه يجوز في اليوم الاول دون الثاني كان خطته اليوم فبدرهم او  
غدا فبنصفه **ومكانه** كان سكنت هذه فبدرهم او هذه فبدرهمين **والعامل** كان سكنت  
عطارا فبدرهم او حدا فبدرهمين **والمسافة** كان ذهبت للكوفة فبدرهم او البصرة  
فبدرهمين **والحمل** كان حملت شعيرا فبدرهم او برا فبدرهمين وكذا لو خيره بين ثلاثة  
اشياء ولو بين اربعة لم يجوز كما في البيع ويجب اجرا وجد الا في تخيير الزمان  
فيجب نجيا طمة في الاول ما سمي وفي الغدا جرامثل لا يزداد على درهم ولو خاطه بعد  
غدا لا يزداد على نصف درهم وفيه خلافا بين المتأخرين او كانا جارة الدرر  
او كانونا في الدار المستاجرة فاحترق بعض بيوت الجيران او الدار الا ضمان عليه  
مطلقا سوا بني باذن رب الدار او لا الا ان يجاوز ما يصنعه الناس في وضعه  
وايقاد نار لا يوقد شلها في التنور والكانون استاجر حمارا ففصل عن الطريق ان  
علم انه لا يجده بعد الطلب لا يضمن كذا راع نذر من قطيعه شاة تخاف على  
الباقى الهلاك ان تبعها لانه انما ترك الحفظ لعذر فلا يضمن كرفع الوديعة حالة  
الغريق وقال لا ان كان الراعي مشترك ضمن ولو خلط الغنم ان امكنه التمييز لا  
يضمن والقول له في تعيين الدواب انها لفلان وان لم يمكنه ضمن قيمتها يوم الخلط  
والقول له في قدر القيمة عمادية وليس للراعي ان ينزى على شيء منها بلا اذن ربها  
فان فعل فعطبت ضمن وان نرى بلا فعله فلا ضمان جوهره **ولا يسافر بعد استاجر**  
**للمخدمة لمشقة الا بشرط** لان الشرط املك عليك ام لك وكذا لو عرف بالسفر لان  
المعروف كالمشروط **بخلاف العبد الموصى بخدمته** فان له ان يسافر به مطلقا لان  
مؤنته عليه ولو سافر المستاجر به فهلك ضمن قيمته لانه غاصب ولا اجر عليه وان  
سلم لان الاجر والصمان لا يجتمعان وعند الشافعي له اجر المثل ولا يستره مستاجر من عبد  
او صبي محجور اجرا دفعه اليه لاجل عمله لعددها بعد الفلأخ صحيحة استحسانا



ولا يضمن غاصب عبد ما اكل الغاصب من اجرة الذي اجر العبد نفسه به لعدم تقومه عند ابي حنيفة كما لا يضمن اتفاقا لو اجره الغاصب لان الاجر له لا مال له وجاز للعبد قبضها لواجب نفسه لا لاجر الوالي ابوكا لانه العاقد عنانية فلو وجدها مولاه قايمة في يده اخذها لبقا ملكه كسروق بعد القطع استاجر عبد اشهرين باربعة وشهر بخمسة صح على الترتيب المذكور حتى لو عمل في الاول فقط فله اربعة وبالعكس خمسة اختلفا الاجر والمستاجر في ابا القاسم العبد او مرضه او جرى ما الرحي حكم الحال فيكون القول قول من شهد له الحال مع يمينه كما حكم الحال لو باع شجرة فيه ثمر واختلفا في بيعه اى الثمر معها اى الشجر والقول قول من في يده الثمر والاصل ان القول لمن يشهد له الظاهر وفي الخلاصة انقطع ما الرحي سقط من الاجر بحسابة ولو عاد عادت ولو اختلفا في قدر الانقطاع فالقول للمستاجر ولو في نفسه حكم الحال والقول قول رب الثوب بيمينه في القيص والقباء والحمرة والصفرة وكذا في الاجر وعدمه وقال ابو يوسف ان كان الصانع معاملا له فله الاجر والا لا وقيل اى وقال محمد ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالاجر وقيام حاله بها اى بهذه الصنعة كان القول قوله بشهادة الظاهر والا فلا وبه يفتى زيلعي وهذا بعد العمل اما قبله فتختلفان اختيار فروع فعل الاجير في كل الصناعات يضاهى الاستاذة فما اتلفه يضمنه الاستاذ اختيار يعنى ما لم يتعد فيضمنه هو عماديه وفي الاشياء ادعى نازل الحان وداخل الحمام وساكن المهد للاستغلا الغصب لم يصدق والاجر واجب قلت فكذا مال اليتيم على المفتى به فتنبه وفيها الاجرة للارض كالحراج على المعتد فاذا استاجرها للزراعة فاصطلم الزرع افة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده قلت وهو ما اعتد في الاولوية لكن جزم في الحائنية برواية عدم سقوط شئ حيث قال اصاب الزرع افة فهلك او غرق ولم يثبت لزوم الاجر لانه قدر زرع ولو غرقت قبل ان يزرع فلا اجر عليه باب **فسخ الاجارة تفسخ بالقضاء او الرضا بخيار شرط ورؤية** كالبيع خلا فاللشافعي وبخيار عيب حاصل قبل العقد او بعده بعد القبض او قبل يفوت النفع به صفة عيب كراب الدار وانقطاع ما الرحي وانقطاع ما الارض وكذا لو كانت تسقى بما السماء فقطع المطر فلا اجر خاتية اى وان لم تنفسخ على الاصح كما مر وفي الجوهر لو جاز ما يزرع بعضها فالمستاجر بالخيار ان يشاء ففسخ الاجارة كلها او ترك ودفع بحباب ما روى منها وفي الولوية لو استاجرها بغير شربها فانقطع ما الزرع على وجه لا يرجح فله الخيار وان انقطع قليلا قليلا ويرجى منه السقي فالاجر واجب وفي لان الحكم استاجر حاما في قرية ففرعوا ورحلوا سقط الاجر عنه وان نفر بعض الناس لا يسقط الاجر ويخل عطف على يفوت به اى بالنفع بحيث

ينتفع

ينتفع به في الجملة كرض العبد ودين الدابة اى قرحتها وسقوط حايطة دار وفي التبئين لو انقطع ما الرحي والبيت ما ينتفع به لغير الطحن فعليه من الاجر بحسبه لبقا بعض المعقود عليه فاذا استوفاه من ماله حصته فان لم يخل العيب به او ازاله الموجر او انتفع بالخل سقط خياره لزوال السبب وعادة الدار المتاجر وتطيينها واصلاح الميزاب وما كان من البناء على رب الدار وكذا اكل ما يخل بالسكنى فان ابنى صاحبها ان يفعل كان للمستاجر ان يخرج منها الا ان يكون المستاجر استاجرها وهي كذلك وقدرها لرضائيه بالعيب واصلاح بيتها والبالوعة والمخرج على صاحب الدار لكن بلا اجر عليه لانه لا يجبر على اصلاح ملكه فان فعله المستاجر فهو متبرع وله ان يخرج ان ابنى ربها خاتية اى الا اذا راعها كما مر وفي الجوهر وله ان ينفرد بالفسخ بلا قضاء ولو استاجر دارين فسقطت او تعينت احدهما فله تركها لو عقد عليها صفة قلت وفي الاشياء مغزيا للنهاية ان العذر ظاهرها ينفرد وان مشيتها لا ينفرد وهو الاصح وبغير عطف على بخيار شرط لزوم ضرر لم يستحق بالعقد ان يبقى العقد كما في سكنى ضرر من استوجر لقلعه وموت عرس او اختلاعهما استوجر طبيا لطبخ وليمتها وبغير لزوم دين سوا كان ثابتا بعيان من الناس او بيات اى ببيينة او اقرا والحال لا مال له غيره اى غير المستاجر لانه يجلس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المعجلة تستغرق قيمتها اشياء وبغير افلاس مستاجر دكان ليتجر وبغير افلاس خياط يعمل بماله لا بمرتته استاجر عبد ليخيط فترك عمله وبغير بدا ملكته دابة من سفر ولو في نصف طريق فله نصف الاجر ان استويا صعوبة وسهولة والا فبقدره شرح وهبانية وخاتية بخلاف بدا المكاري فانه ليس بعذر اذ يمكنه ارسال اجيره وفي الملتقى ولو مرض فهو عذر في رواية الكرخي دون رواية الاصل قلت وبالاولى يفتى ثم قال ولو استاجر دكانا لعمل الخياطة فترك عمل آخر فعذر وكذا لو استاجر عقارا ثم اراد السفر انتهى وفي القهستاني سفر مستاجر دار للسكنى عذر دون سفر وجدها ولو اختلفا فالقول للمستاجر فيختلف بانه عزم على السفر وفي الولوية تحوله عن صنعة الى غيرها عذر وان لم يقاس حيث لم يمكنه ان يتعاطاها فيه وفي الاشياء لا يلزم المكاري الذهاب معها ولا ارسال غلام وانما يجب الاجر بتخليتها وبخلاف ترك خياطة مستاجر عبد ليخيط ليعمل متعلق بترك في الصرف لا مكان الجمع وبخلاف بيع ما اجره فانه ايضا ليس بعذر بدون لحوق دين كما مر ويوقف بيعه الى انقضاء مدتها هو المختار لكن لو قضى بجوازه نفذ وتماه في شرح الوهبانية وفيه مغزيا للخاتية لو باع الاجر المستاجر فاراد المستاجر ان يفسخ بيعه لا يملكه هو الصحيح ولو باع الراهن الرهن للمرته ففسخه وتفسخه بلا حاجة الى الفسخ بموت احد عاقدين عندنا لا يجنونه مطبقا عقد لها نفسه الا لفروقة كونه

خاتية صح



في طريق مكة ولا حاكم في الطريق فتبقى الى مكة فيرفع الامر الى القاضي ليفعل الاصل  
فيوجرها له لو امينا او يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة الاياب ان يرهق على دفعها وتقبل  
البينة هنا بلا خصم لانه يريد الاخذ من ثمن ما في يده اشياء وفي الخاتمة استاجر  
دارا او حاما او ارضا شهرا فسلن شهرين هل يلزمه اجر الشهر الثاني ان معدا  
للاستغلال نعم والا لا به فيفتي **قلت** فكذا الوقف ومال اليتيم وكذا الوقف انما  
المالك وظالمه بالاجر فسلن يلزمه الاجر بكنهه بعده ولو سلن المستاجر بعد موت  
الموخر هل يلزمه اجر ذلك قيل نعم لخصه على الاجارة وقيل هو كالمسئلة الاولى  
ويبين ان لا يظهر الانقضاء هنا ما لم يطالبه الوارث بالتفريغ او بالتزام امر آخر  
ولو معدا للاستغلال لانه فصل مجتهد فيه وهل يلزم المسمى او اجر المثل ظاهر القنية  
الثاني وتماه في شرح الوهبانية وفي المنية مات احدها والزور بقل بقي العقد  
بالمسمى حتى يدرك وبعد المدة باجر المثل وفي جامع القصولين لو رضى الوارث وهو  
كبير ببقاء الاجارة ورضى به المستاجر جاز انتهى اى فيجعل الرضا بالبقاء ان شاء  
عقدتها اى يجوزها بالتعاطي وفي حاشية الاشياء المستاجر والمرتهن والمشتري  
احق بالعين من سائر الغرماء والعقد صحيحا ولو فاسدا فاسوة الغرماء فليحفظ  
**فان عقدها لغيره لا تنفسح كوكيل** اى بالاجارة واما الوكيل بالاستيجار اذا مات  
تبطل الاجارة لان التوكيل بالاستيجار توكيل بشر المنافع فصار كالتوكيل بشرا  
الا عيان فيصير مستاجرا لنفسه ثم يصير موجرا للموكل فهو معنى قولنا ان الوكيل  
بالاستيجار بمنزلة المالك كذا نقله المصنف عن الذخيرة **قلت** ومثله في شرح  
المجمع والبرازية والعمادية ثم قال المصنف **قلت** هذا مستقيم على ما ذكره الكرخي من ان  
المالك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل واما على ما قاله ابو طاهر مزانه يثبت للموكل  
ابن رواه جزم في الكفر وهو الاصح كما في البحر فلا يستقيم والله اعلم انتهى **قلت**  
وتعقبه شيخنا بان غير مستقيم على ما ذكره الكرخي ايضا لان اتفاقهم على عدم عتق قريب  
الوكيل لان ملكه غير مستقر والموجب للعتق والفساد للملك المستقر ثم قال  
والحاصل ان الاصح ان الاجارة لا تنفسح بموت المستاجر والنقل به مستفيض انتهى  
والله اعلم **وصى** واب وجد وقاض ومتولى **الوقف** لبقا المستحق له حتى لو مات  
المعقود له بطلت ذررا الا اذا كان متولى وقف خاص به وجميع غلته له كما في  
وقف الاشياء معزيا للوهبانية قال والطلاق المتون بخلافه **قلت**  
ويا طلاق المتون افتى قارى الهداية فكان هو المذهب المعتمد قاله المصنف  
في حاشيته على الاشياء وكذا قال في الاشياء ثم بعد اربع ورق لا تنفسح الاجارة  
بموت موجر الوقف الا في مسيلتين ما اذا اجرها الواقف ثم اوتد ثم مات  
لبطلان الوقف بموته وفيما اذا اجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات تنفسح

وفي وقف فتاوى ابن نجيم سئل اذا اجر الناظر ثم مات فاجاب لا تنفسح الاجارة  
في الوقف بموت الموجر والمستاجر كذا رايته في عدة نسخ لكنه مخالف لما في اجارة  
فتاوى قارى الهداية فتنبه وفيها ايضا لا تنفسح بموت المتولى ولو الغلة له بمفرده  
فتنبه وفي الفيز الواقف لو اجر الوقف بنفسه ثم مات ففي الاستحسان لا تبطل لانه اجر  
لغيره ومثله في البرازية وفي السراجية وحكم عزل القاض والمتولى كالموت فلا  
تنفسح وتنفسح ايضا بموت **احد مستاجر من او موجر من في حصته اى**  
حصته الميت لو عقد لها المقف **فقط** وبقيت في حصته الحى فرع في وقف  
الاشياء تخليه اليه بطله فلوا استاجر قرية وهو بالمر لم تضع تخليتها على الاصح  
فينبغي للمتولى ان يذهب للقرية مع المستاجر او غيره فيخلى بينه وبينها او يرسل  
وكيله او رسوله احيا مال الوقف فليحفظ **قلت** لكن نقل محشيها ابن المصنف  
في زواجر الجواهر عن يسوع فتاوى قارى الهداية انه متى مضى مدة يتمكن من  
الذهاب اليها والدخول فيها كان قابضا والا فلا فتنبه **مسائل مثلى**  
**احرق حصايد اى بقايا اصول** تصب محصود في ارض مستاجرة او مستعارة ومثله  
ارض بيت المال المودة لمخط القوافل والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحصى يند  
**قلت** وحاصله ان ان لم يكن له حق الانتفاع في الارض يضمن ما احرقته  
في مكانه بنفسه الوضوع لاما نقلته الريج على ما عليه الفتوى قاله شيخنا فاحرق شئ  
من ارض غيره لم يضمن لانه تسبب لامباشرة ان لم تضطرب الرياح فلو كانت  
بضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر في ارضه فيكون مباشرا وكذا كل موضع كان  
للموضع حق الوضوع فيه اى في ذلك الموضع لا يضمن على كل حال اذا تلف  
بذلك الموضع شئ سوا تلف به وهو في مكانه او بعد ما زال عنه بخلاف ما اذا  
لم يكن للموضع فيه حق الوضوع حيث يضمن الموضع اذا تلف به شئ وهو في  
مكانه وكذا بعد ما زال لا يميز بل كوضع جرة في الطريق ثم في اخرها اخرى فقد خر جتا  
فانكسر تافمن كل جرة صاحبه وان زال بمنزلة كبح وسيل لا يضمن الموضع هذا هو  
الاصل في هذه المسائل كما حققه في الخاتمة ثم فرع عليه بقوله **فلو وضع جرة في**  
**الطريق فاحرق بذلك شئ ضمن** لتعديه بالوضوع وكذا يضمن في كل موضع ليس  
له فيه حق المرور **الا اذا ذهبت به اى بالموضع الزبح فلا ضمان** للحكم بالنسخة  
فعله وكذا لو خرج السيل الحروب فيفتي خائنه ولو اخرج الحداد من الكبر في مكانه  
ثم ضرب به عطرقة فخرج الشرار الى الطريق فاحرق شيئا ضمن ولو لم يضربه واخرجه  
الزبح لا يلقى سقى ارضه سقيا لا تحمله فتعدي الما الى ارض جاره فافسدها  
ضمن لانه مباشر لا متسبب **اقعد حياطا او صباغ في حانوته بن يطرح عليه**  
**العمل بالنصف** سوا اتخذ العمل اختلف كحياط مع فصاد صحيح استحسانا لانه



شركة الصنایع فهذا بوجاهته يعمل وهذا بخذاقته يقبل **كاستيجار حمل ليحمل عليه**  
**محملا** وراكبين الى مكة وله **الحمل المعتاد** ورويته **احب** وكذا اذا لم ير الطراحة  
والخاف وفي الولوالجية ولو تكارى الى مكة بلا سماء بغيا عنها جاز ويجعل العقود  
عليه حملا في ذمة المكاري والابل آلة وجهاتها لا تقصد **قلت** فافعله الحجاج  
من الاجارة للحمل والركوب الى مكة بلا تعيين الابل صحيح والله اعلم **استاجر حملا**  
**لحمل مقبلا** ومن زاد فكل منه رد عوضه من زاد وخوة قال الغاصب داره فرغها  
والا فاجرتها كل شهر بكذا فلم يفرغها وجب على الغاصب **المسمى** لان سكوته  
رضا الا اذا انكر الغاصب ملكه وان اثبتته بيينة لانه اذا انكره لم يكن راضيا  
بالاجارة او اقر عطف على انكره اي بملكه ولكن **لم يرض** بالاجر لانه صرح بعدم  
الرضا في الاشياء السكوت في الاجارة رضا وقبول فلو قال للساكن اسكن بكذا  
والا فانقل او قال الراعي لا ارضى بالمسي بل بكذا فسكت لزم ما سمي بقي لو سكت  
نهر لما طالبه قال لم اسمع كلامك هل يصدقان به صمم نعم والا لا عملا بالظاهر **للمستاجر**  
**ان يوجر المجر بعد قبضه** قيل وقبله من غير موجهه **واما من موجهه** يجوز وان  
تخلل ثالث به يفتى للزوم تملك المالك وهل تبطل الاولى بالاجارة للمالك الصحيح  
لا وهبانية **قلت** وصححه قاضي خان وغيره وفي المضرات وعليه الفتوى وقد منا  
عن البحر معنر بالجوهرة الاصح نعم واثرة المصنف ثمة ونقل هذا عن الخلاصة ما يفيد  
انه ان قبضه منه بعد ما استاجر بطلت والا فلا فيمكن التوفيق قنابل وهل  
لنسقط الاجرة ما دام في يد المجر خلاف مبسوط في شرح الوهبانية **وكذا يستاجر**  
**عقار ففعل الوكيل وقبض ولم يلمها** اي لم يسلم الوكيل العين المؤجرة اليه اي الى  
الموكل **حتى تمت المدة** فلا اجر على الوكيل لانه اصيل في الحقوق **ورجع الوكيل بالاجر**  
**على الاجر** لثباته عنه في القبض فصار قابضا حكما **وكذا** والحكم ان شرط الوكيل **تججيل**  
**الاجر وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلب الامر** الدار منه فانه يرجع ايضا  
لصيرورة الامر قابضا بقبضه مالم يظهر المنع **وان طلب الامر الدار وارجى الوكيل**  
**لتججيل الاجرة** لا يرجع لانه لما حبس الدار بحق لم يتقيد به يد نيابة فلم يصير  
الموكل قابضا حكما فلا يلزمه الاجر **يتحقق القاضى الاجر على كتب الوثائق** والمحاضر  
والسجلات **قد رما يجوز لغيره كالمفتي** فانه يتحقق اجر المثل على كتابة الفتوى  
لان الواجب عليه الجواب باللسان دون الكتابة بالبيان ومع هذا الكف او لى  
احتراز عن القيل والقال وصيانة لما الوجه عن الابتذال بترأيه وتماه في  
فتاواه الوهبانية وفي الصيرفية حكم وطلب اجرة ليكتب شهادته جاز وكذا  
المفتي لو في البلدة غيره وقيل مطلقا لان كتابته ليست بواجبة عليه وفيها استاجر  
ليكتب له تعويذا لاجل السحر جاز ان بين قدر الكاغد والخط وكذا المكتوب

مطل ما يفعله الحجاج

مطل للمستاجر ان يوجر

المستاجر

المستاجر لا يكون خصما لدعى الاجارة والرهن والشرا لان الدعوى لا تكون الاعلى  
عالمك العين بخلاف المشتري والموهوب له لملكهما العين وهل يشترط حضور الآجر  
مع المشتري قولان **وتصح** الاجارة ونسخها والمزاوعة والمعاملة والمضاربة والوكالة  
والكفالة والايضا والوصية والقضا والامارة والطلاق والعنق والوقف حال كون  
كل واحد مما ذكر مضافا الى الزمان المستقبل كاجر ترك او فاسختك راس الشهر  
صح بالاجماع لا يصح مضافا لا مستقبل كل ما كان تملكه للحال مثل البيع واجازته  
ونسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال وابرا الدين  
وقد مر في متفرقات البيوع زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فليمتولى  
نسخها ومالم يفسخ كان على المستاجر المسمى به يفتى فسخ العقد بعد تججيل البدل  
**فلم يحل حبس المبدل حتى يستوفي مال البدل** صحيحا كان العقد او فاسدا لوالعين  
في يد المستاجر فيلحفظ **استاجر مستغولا** وفارغا صح في الفارغ فقط لا المشغول  
كما مر لكن حرر محشى الاشياء ان الراعي صحته اجارة المشغول ويؤمر بالتفريع والتليم  
مالم يكن فيه ضرر فله فسخها فقيهه **استاجر مشاة الارض** ولده او جدي لم يجز  
لعدم العرف **المستاجر فاسدا اذا اجر صحيحا جاز** لو بعد قبضه في الاصح منه وقيل لا  
وتقدم الكل والكل في الاشياء **فروع** اعلم ان المقاطعة اذا وقعت بشرط الاجارة  
فهى صحيحة لان العبرة بالمعاني وقد مناه في الجهاد صح استيجار قلم ببيان الاجرة  
والمدة **استاجر شيئا لينتفع به خارج المصروفات** يقع به في المصروفات كان ثوبا لزم  
الاجر وان كان دابة لاساقها ولم يسكبها لزم الاجر الا لعذر بهما اخطا الكاتب  
في البعض ان الخطا في كل ورقة خير ان شأ اخذه واعطى اجر مثله او تركه عليه واخذ منه  
القيمة وان في البعض اعطاه بحسابه من المسمى الصير في باجر اذا ظهرت الزيادة  
في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسابه ان دلى على كذا فله كذا فله اجر مثله  
ان مشى لاجله من دلى على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله الا اذا عييت  
الموضع **استاجر حفرة حوض عشرة في عشرة** وبين الحق فحفر خمسة في خمسة  
كان له ربع الاجر الكل من الاشياء وفيها جاز استيجار طريق للمروان بين المدة  
**قلت** وفي حاشيتها هذا قولهما وهو المختار شرح مجمع وفي الاختيار من  
د لنا على كذا فله كذا جاز لان الاجر يتعين بدلالة وفي الغاية داري لك اجارة  
هبة صحت غير لازمة فكل فسخها ولو بعد القبض فيلحفظ وفي لزوم الاجارة  
المضافة تصحيحا وايد عدم لزومها بان عليه الفتوى وفي المجتبى لا يجوز اجارة  
البناء وعن محمد يجوز لو مستغلا به كدار وسقف وبه يفتى ومنه اجارة بئامكة وكسره  
اجارة ارضها وفي الوهبانية **قا** وفي الكلب والبانى قولان **والبناء** كام القرى او ارضها ليس قوجر



ولودفع الدلال ثوبا لتاجر **هـ** فقبله لوراح ليس يجسر  
ومن قال قصدي ان اسافر فاستغن **هـ** فخلعه او فاسال رفاقا ليزكروا  
وبفسخ من ترك التجارة ما اكثري **هـ** ولو كان في بعض الطريق ومؤجر  
له فسحقا لومات منها معين **هـ** واطلق يعقوب وبالصنع بيد كز  
وايجار ذي صنعة من كل جاي **هـ** ولو ان اجر المثل من ذاك اكثر  
ومن مات مديونا واجر عقاره **هـ** فوفاه للمتاجر الحبس اجدد  
**كتاب الكاتب** مناسبة للاجارة ان في كل منها ملك الرقبة  
لشخص ومنفعة لغيره الكتابة لغة من الكتب وهو جمع الحروف سمي به لان فيه ضم  
حرية اليد الى حرية الرقبة وشرعا تحرير المملوك يد اي من جهة اليد حالاً ورقبة  
ما لا يعني عند اداء البدل حتى لو اذاه حالاً اعتق حالاً وركبتها الايجاب والقول  
بلفظ الكتابة او ما يؤدى مغناه وشرطها كون البدل المذكور فيها معلوما قدره وحبسه  
وكون الرق في المحل قائما لا كونه منجما او موهجلا لصحتها بالحال وحكمها في جانب  
العبد انتفا المجزئي الحال وثبوت الحرية في حق اليد لا الرقبة الا بالاداء وفي جانب  
المولى ثبوت ولاية مطالبة البدل في الحال ان كانت حالة والملك في البدل  
اذا قبضه وعوده ملكه اذا عجز كاتب عنه ولو القن صغيرا يعقل بماله حال  
اي نقد كله او موجد كله او منجز اي مفسط على اشرس معلومة او قال جعلت  
عليك الفقا توديه بخوما او لها كذا فاخرها كذا فان ادتيه فانت حر وان  
عجزت ففقن وقيل العبد ذلك صح وصار مكاتباً لاطلاق قوله صلى الله عليه  
وسلم فكا تبوهم والامر للندب على الصحيح والمراد بالخير ان لا يضر بالمسلمين بعد  
العتق فلو يضر فلا فضل تركه ولو فعل صح ولو كاتب نصف عبد جاز ونصفه  
الاخر ما ذون له في التجارة ولو اراد متعه ليس له ذلك كيلا يبطل على العبد حق  
العتق ونماه في التنازل خاينه واذا صحت الكتابة خرج من يده دون ملكه حتى  
يودي كل البدل لحديث ابن داود المكاتب عبد ما بقى عليه درهم ثم فرغ عليه  
بقوله وغرم المولى العقران وطوى مكاتبته لحرمة عليه او جنى عليها فانه يغرم  
ادشها او جنى على ولدها او اقلق المولى مالها لانه يعقد الكتابة صار كل  
منها كالا جنى نعم لاحد ولا قود على المولى للشبهة شتمني ولو اعتقه عتق محانا  
لا سقاط حقه وفسد ان كاتبه على خسر او خسر ليعدم مالته في حق المسلم  
فلو كانا ذبيين جاز او على قيمته اي قيمة نفس العبد لجهالة القدر او على غيره  
معينة لغيره ليعزه عن تسليم ملك الغير او على مائة دينار ليرد سيده عليه وصيفا  
غير معين لجهالة القدر فهو اي عقد الكتابة فاسد في الكل لما ذكرنا فان ادى  
المكاتب الخمر عتق بالاداء وكذا التحرير لانيتهما في الجملة وسعى في قيمته باللغة

ما بلغت

ما بلغت يعني قبل ان يتراعى للقاضي ابن كمال واعلم انه متى سمي ما لا وفسدت الكتابة  
بوجه من الوجوه لم ينقص من المسمى بل يزداد عليه ولو كاتبته على ميتة ونحوها كالدنم  
بطل العقد لعدم ماليتها اصلا عند احد فلا يعتق بالاداء الا اذا علق بالشرط صريحا  
فيعتق للشرط لا للعقد وصح العقد على حيوان بين جنسه فقط اي لا نوعه وصفته ويودي  
الوسط او قيمته ويجبر على قبولها وصح ايضا من كافوكا تب قنا كافر امثلة على حرم مالته  
عندهم معلومة اي مقدرة ليعلم البدل واي من المولى والعبد اسلم فله قيمة الخمر وعتق  
بقبضها لتعلق عتقه باداء الخمر لكن مع ذلك يسعى في قيمته كما مر وصح ايضا على خدمته  
شهره الى اي للمولى او لغيره او حفريه او بتاد اراذ ايبين قدر الممول والاجر بما  
يرفع التزاع لحصول الركن والشرط لاقتضاء الكتابة بشرط لمشبهها بالنكاح ابتداء لانها  
مبادلة بغير مال وهو الترف الا ان يكون الشرط في صلب العقد فتفسد لشبهها  
بالبيع انتهى لانه في البدل هذا هو الاصل **باب ما يجوز للمكاتب ان يفعل**  
وما لا يجوز للمكاتب البيع والشراء ولو بحاباة يسيرة والسفر وان شرط المولى عدمه وتزوج امته  
وكتابة عبده والولاء له ان ادى الثاني بعد عتقه والابان اداه قبله او ادى معا فليس  
لا التزوج بغير اذن مولاه ولا الهبة ولو بوجوه ولا التصديق الا بيسير منها ولا التقلد  
مطلقا ولو باذن بنفسه لانه تبرع ولا الاقراض واعتناق عبده ولو بمال وبيع نفسه منه  
وتزوج عبده لم يقضه بالمهر والنفقة واب ووصى وقاض وامينه في رقيق صغير تحت  
حجرهم كمكاتب فيما ذكر بخلاف مضارب وما ذون وشريك ولو مفاوضة على الاشبه باختصاص  
تصرفهم بالتجارة ولو اشترى امه او ابنته فكانت عليه متعالة والمراد قرابة الولاد  
ولو اشترى محرما غير الولاد كالاخ والعمة لا ينكح عليه خلافا لهما ولو اشترى  
ام ولده مع ولده منها وكذا لو اشترى ابنته من ابنته لم يكن بيعها لتبعتها لولدها  
ولكن لا تدخل في كتابته ثم فرغ عليه بقوله فلا تعتق بعتقه ولا ينفسخ نكاحه  
لانه لم يملكها فجاز له ان يطاها بملك النكاح وكذا المكاتبته اذا اشترت بعقلها  
غير ان لها بيعه مطلقا لان الحرية لم تثبت من جهتها ولو ملكها بدونه اي بدون  
الولد جاز له بيعها خلافا لهما وان ولد له من امته ولد فادعاه نكاحا عليه متعالة وكان  
كسبه له لانه كسب كسبه زوج المكاتب امته من عبده فكا تبها فولدت دخل  
في كتابتها وكسبه وقيمتها لو قتل لها لان تبعتها ارجح مكاتب او ما ذون بلح  
امة نزعمت انها حرة باذن مولاه متعلق بنكح فولدت منه ثم استحققت فالولد  
رقيق فليس له اخذه بالقيمة خلافا لمحمد لانه ولد المفرور وخصا المفرور بالجحر  
باجماع الصحابة واستشكله الزيلعي ولو اشترى المكاتب امة شرا فاسد او طيبا  
ثم ردها للفساد لشراها شراها صحيحا فاستحققت ونجب عليه العقر في حالة الكتابة  
قبل ان يعتقه لدخوله في كتابته لان الاذن بالشراء اذن بالوطى ولو وطئها بنكاح بلا اذنه



أخذ به بالعقر من عتق أي بعد عتقه لعدم دخوله فيها كما مر بالمأذون كالمكاتب فيها  
في الفعليين وإذا ولدت مكاتبته من سيد هانها الخيار أن شأت ممت على كتابتها  
وتأخذ العقر منه أو أن شأت عجزت نفسها وهي أم ولده ويثبت نسبته بلا  
تصديقها لأنها ملكة رقية ولو كانت شخص أم ولده أو مدبره صح وعنتقت  
أم الولد بحاجتنا بموته بالاستيلاد وسعى المدبر في ثلثي قيمته أن شأ أو سعى في كل  
البدل بموت سيده فقيروا لم يترك غيره ولود بر مكاتبته صح فان عجز بقى  
مدبر أو الأسعي في ثلثي قيمته أن شأ أو في ثلثي البدل بموت ماى المولى معسر لم  
يترك غيره فان كانت مات موسرا بحيث يخرج المدبر من الثلث عتق بالتدبير  
وسقط عنه بدل الكتابة كما لو اعتق المولى مكاتبته فانه يعتق بحاجتنا لقيام ملكة كاتبة  
على ألف مؤجل ثم صالحة على نصفه حالا صح استحسانا مريض كانت عبده على الفين  
الى سنة فمات المريض والحال أن قيمة المكاتب ألف درهم ولم تجز الورثة التأجيل ولم يترك  
غيره أدى المكاتب ثلثي البدل وعند محمد ثلثي القيمة حالا والباقي الى أجله أو رد رقيقا  
لقيام البدل مقام الرقية فتنفذ في ثلثه وان كاتبة على ألف الى سنة والحال أن  
قيمته ألفان ولم يجز وأدى ثلثي القيمة حالا وسقط الباقي أو رد رقيقا  
اتفاقا لوقوع الحباة في القدر والتأخير فتنفذ بالثلث حر قال المولى عبد  
كاتب عبدك فلا نا الغايب على ألف درهم على أن أدبت اليك الفاهم  
حر فكاتبته المولى على هذا الشرط وقيل المولى شرادى الحر الفاهم العبد  
بحكم الشرط وكذا لو لم يقل أن أدبت فادى يعتق استحسانا لنفوذ تصرف الفضولي  
في كل ما ليس بضر ولا يرجع الحر على العبد لأنه متبرع وإذا بلغ العبد هذا الأمر  
فقبل صار مكاتبته انما يحتاج لقبوله لأجل لزوم البدل عليه قال عبد حاضر سيده  
كاتبى على نفسه وعن فلان الغايب فكاتبتهما فقبل العبد الحاضر صح العقد استحسانا  
في الحاضر صالة والغايب تبعها وإيهما أدى بدل الكتابة عتقا جميعا بلا رجوع ويجز  
المولى على القبول للبدل من أحدهما ولا يطالب العبد الغايب بشئ لعدم التزامه وقوله  
للكتابة لغو لا يعتبر كرده إياها ولو حرره سقط عن الحاضر حصته ولو حرر الحاضر  
أو مات أدى الغايب حصته حالا والأرد قتا ولو أبرأ الحاضر ووهبه له عتقا جميعا  
وان كاتب الأمة على نفسها وعن ابنين صغيرين لها وقيل صح استحسانا لما  
وأي أدى ممن ذكر لم يرجع على الآخر لأنه متبرع ويجز على القبول الآخر لما فرغ  
كاتب نصف عبده فادى الكتابة عتق نصفه وسعى في بقية قيمته وقال العبد كله  
مكاتب على ذلك المال وبه نأخذ حاوى قدسى باب كتابته  
العبد المشترك عبد لشريكين اذن أحدهما لصاحبه أن يكاتب حظه بألف  
ويقبض بدل الكتابة فكاتب الشريك المأذون له نفذ في حظه فقط عند الامام

لتجزى

لتجزى الكتابة عنده وليس لشريكه فسخه لاذنه وإذا قبض بعضه بعض الألف  
فجزى فالمقبوض كله للقابض لاذنه له بالقبض فيكون متبرعا ولو قبض الألف عتق  
حظ القابض أمة بين شريكين كاتباها فوطئها أحدهما فولدت فادعاه الواطئ  
ثم وطئها الشريك الآخر فولدت فادعاه الواطئ الثاني صحته دعوته لقيام ملكة  
ظاهرا خلافا لما فان عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم تكن وحينئذ فهي  
في الحقيقة أم ولد للأول ولزوال المانع من الانتقال ووطئها سابق وضمن الأول  
لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن شريكه عقرها كاملا لوطئها  
أم ولد الغير حقيقة وقيمة الولد أيضا وهو ابنه لأنه بمنزلة المهرورواى من  
الشريكين دفع العقر الى المكاتبه صح أي قبل العجز لاختصاصها بمنافعها فاذا  
عجزت ترد للمولى وان دبر الثاني ولم يبطأها والمسئلة بحالها فجوزت بطل التدبير  
وضمن الأول لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها والولد للأول وهي أم ولده  
وان كاتباها فخررها أحدهما موسرا فجوزت ضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها  
ورجع الضامن به عليها لما تقر بأن الساكت إذا ضمن المعتق يرجع عنده لا عندها  
فترع عبد لرجلين دبره أحدهما ثم حرره الآخر غنيا أو عكسا اعتق المدبر أن شأ  
واستسعى في الصورتين أو ضمن شريكه في الأولى فقط باب موت المكاتب  
موت المكاتب وعجزه وموت المولى مكاتب عجز عن أداء النجم ان كان له مال  
سيصل اليه لم يعجزه الحاكم الى ثلاثة ايام لانها مدة ضربت لابلل الاعذار والاعجزه  
الحاكم في الحال وفسخها بطلب مولاه أو فسخ مولاه برضاه ولو كانت الكتابة فاسدة  
فالمولى له الفسخ بغير رضاه ويملك المكاتب فسخها مطلقا في الجائزة والفاصلة  
وان لم يرض المولى وعاد رقه يفسخها وما في يده مولاه والمكاتب إذا مات وله  
مال يفي بالبدل لم تفسخ وتزودى كتابته من ماله وحكم بعنتقه في آخر جزء من أجزاء  
حياته كما يحكم بعنق أولاده المولدين في كتابته لا قبلها والباقي من ماله ميراث لورثته  
ولو لم يترك مالا وترك ولد ولو في كتابته ولا وفا بقيت كتابته وسعى الابن في كتابة  
أبيه على نجومه المقسطة فاذا أدى حكم بعنق أبيه قبل موته وبعتقه تبعا ولو  
ترك ولدا اشتراه في كتابته أدى البدل حالا أو رد الى حاله رقيقا وسويا بينهما  
واما الابوان فيردان للرق كأمات وقالان أن ادبيا حالا عتقا والالا اشتري  
المكاتب ابنه فمات عن رقا ورثته ابنه لموته حرا عن ابن حركامر وكذا يرثه  
لو كان هو أي المكاتب وابن الكبير مكاتبين كتابة واحدة لصيرورتهما لشخص  
واحد ضرورة اتحاد العقد فان ترك المكاتب ولدا من حرة أي معتقة وترك ديناً  
يفي ببذلها فخني الولد فقطضى به بما جنى على عاقلة أمه ضرورة أن الأب لم يعتق  
بعد لم يكن ذلك المقضا تعجيزا لأبيه لعدم المناقاة ولا رجوع قيد بالدين



لان في العين لا يتاقي القضا بالاحاق بالام لا مكان الوقا في الحال ولو قضى به  
ل بالولا ل يقوم امه بعد حضورهم مع قوم الاب في ولاية فهو اى القضا بما ذكره فنجيز  
لانه في فصل مجتهد فيه وطاب لسيدته وان لم يكن مصرفا للصدقة ما ادى اليه من  
الصدقات فنجيز لتبدل الملك واصله حديث بريرة هي لك صدقة ولنا هدية  
كما في وارث شخص فقير مات عن صدقة اخذها وارثه الغني وكما في ابن سبيل  
اخذها ثم وصل الى ماله وهي في يده اى الزكاة وكفقر استغنى وهي في يده فانها  
تنطبق له بخلاف فقير باح لغني او هاشمي عين زكاة اخذها لا يحل لان الملك لم يتبدل  
فان جنى عبدا وكان له سيده جاهلا بجنايته او جنى مكاتب فلم يقبض به بما جنى فنجيز  
فان شأ المولى دفع العبد او فدى لزال المانع بالعجز وان قضى به عليه حال  
كونه مكاتب فنجيز بيع فيه لاستفا الحق من رقبته الى قيمته بالقضا قيد بالعجز لا  
جنايات المكاتب عليه في كسبه ويلزمه الاقل من قيمته ومن الارش وان تكررت  
قبل القضا فعليه قيمة واحدة ولو بعده فقيم ولو اقتر بجنائية خطأ لزمته  
في كسبه بعد الحكم بها ولو لم يحكم عليه حتى عجز بطلت وان مات السيد لم تنسخ  
الكتابة كالنكاح والموثقة والولد وكما جمل الدين اذا مات الطالب ويورث المال  
الورثة على نجوهم كما جمل الدين بخلاف موت المطلوب لخراب ذمته هذا اذا كانت  
وهو صحيح ولو في مرضه لا يصح تاجيله الا من الثلث وان حرره اى كل الورقة في  
مجلس واحد عتق بمجانا استخانا ويجعل ابرا اقتضا فان حرره بعضهم في مجلس  
والآخر في آخر لم ينفذ عتقه على الصحيح لانه لم يملك ولو عجز بعد موت المولى  
عاد رقه مكاتب تحت امة طلقها ثنتين فلكها لا يحل له ان يطاها حتى تنكح  
زوجا غيره وكذا الحر كما تقرره محله كاتبا عبدا كتابة واحدة اى بعقد واحد وعجز  
المكاتب لا يعجزه الفاض حتى يجتمع لانهما كواحد بخلاف الورثة فان الفاض  
يعجزه بطل احد هم محتبي وفيه كاتب عبدي بمرة فنجيز احدهما فرد المولى  
في الرق او الفاض ولم يعلم بكتابة الآخر لم يصح فان غاب هذا المردود وجاء  
الآخر ثم عجز فليس للآخر رده في الرق فرع اختلف المولى والمكاتب في قدر  
البدل فالقول للمكاتب عندنا ولا يجس المكاتب في دين مولا في الكتابة وفي مسا  
سوى دين الكتابة قولان سراجيه قلت وفي عتاق الوهبانية ما ما ما  
وفي غير جنس الحق يجس سيدا ما مكاتبه والعبد فيها مخير  
ولا لاولاد ولزوجين حررا ما لمولى ابيهم ليس للام معبر  
لوفي وما وفي فاما لميت ما من الولد سبع والحى تسع وخمسة  
اى ان لم يكن معها ولد بيعت وان كان استسعت على نجوهم صغيرا كان ولدها  
او كبيرا وعندهما تسعي مطلقا كتاب **الولا هو لغة**

النفرة

النفرة والمحبة مشتق من الولي وهو القرب وشرعا عبارة عن التناصر بولا العتاقة او  
بولا الموالاة زيلجي ومن اثاره الارث والعقل وولاية الانكاح وبهذا علم ان الولا ليس  
فنى الميراث بل قرابة حكمية تصلح سببا للارث وسببه العتق على ملكه لا الاعتاق  
لان بالاستيلاء ووارث القرب يجعل العتق بلا اعتاق واما حديث الولا لمن اعتق  
فجزي على الغالب من عتق اى حصل له عتق باعتاق ولو من وصية او بغيره لم يكتب له  
وتدبير واستيلاء او بملك قريب فولا وه سيده ولو امرأة او ذميا او ميتا حتى تنفذ  
وصاياه وتقضى ديونه منه شرط عدمه لمخالفة للشرع فيبطل ومن اعتق امته والحال  
ان زوجها قن الغير فولدت لاقل من نصف حول مذعنت لا ينتقل ولا الحمل الموجود  
عند العتق عن مولى الام ايدا وكذا لو ولدت ولدين احدهما لاقل من ستة اشهر  
والآخر لاكثر منه وبينهما اقل من نصف حول ضرورة كونها ثوامين فاذا ولدت  
بعد عتقها لاكثر من نصف حول فولا وه لمولى الام ايضا لتعذر تبعيته للاب  
لرقه فان عتق القن وهو الاب قبل موت الولد لا بعده حر فولا وه ابنه الى مولى له لزال  
المانع هذا اذا لم تكن معتدة فلو معتدة فولدت لاكثر من نصف حول من العتق  
ولدون حولين من الفراق لا ينتقل لمولى الاب عجز له مولى موالاة او لم يكن له  
ذلك وقيد بالعجز لان ولاد الموالاة لا يكون في العرب لقوة انسابهم نكح معتقة ولو  
لغربي فولدت منه فولا ولدها الموالاة لقوة ولا العتاقة اعتبر فيه الكفاة لافي العجم  
وولاد الموالاة والمعتق مقدم على ذوى الارحام موخر عن العصبة النسبية  
لانه عصبة سببية فان مات المولى ثم المعتق ولا وارث له نسبي فيرثه لا قرب  
عصبة المولى المذكور وسحقه في بابه وليس للنساء من الولا الا ما اعتقن كما في الحديث  
المذكور في الدرر وغيرها لكن قال العيني وغيره انه حديث منكرو اصله وسيجي  
الجواب عنه في الفرائض ثم فرع على الاصل المذكور بقوله فلو مات المعتق ولم  
يترك الا ابنة معتقة فلا شيء لها اى لابنة المعتق ويوضع ماله في بيت المال  
هذا ظاهرا لرواية وذكر الزيلجي معزيا للنهاية ان بنت المعتق تراث في زماننا  
لفساد بيت المال وكذا ما فصل عن فرض احد الزوجين يرده عليه وكذا المال يكون  
للابن او البنت رضاعا كذا في فرائض الاشياء واقوه المصنف وغيره واذا ملك  
الذمي عبدا ولو مسلما واعتقه فولا له لان الولا كالنسب فيتوارثون به عند  
عدم الحاجب كالمسلمين فلو مسلما لا يرثه ولا يعقل عنه وبهذا اتضح فساد القول  
بان الولا هو الميراث حق الاتصاح ولو اعتق حرة في دار الحرب عبدا حريبا  
لا يعتق بمجرد اعتاقه الا ان يخلى سبيله فاذا خلاه عتق حينئذ ولا ولا له حتى  
لو خرجا اليها مسلمين لا يرثه خلافا للثاني وكان له ان يوالى من شاء لانه لا ولا  
لاحد عليه ولو دخل مسلم في دار الحرب فاشترى عبدا ثمة واعتقت بالقول عتق



بلا تخلية ولو كانت العبد مسلما فاعتقه مسلم او حربي في دار الاسلام  
**فلا واه** له اي لمعتقه **فروع** ادعيا ولا ميت وبرهن كل انه اعتقه يقضي  
بالولا والميراث لهما المولى يستحق الولا او لا حتى تنفذ منه وصاياه ونقضني  
منه ديونته الكفاة تغتبر في ولا العتاقة فاعتقه التاجر كفوا لمعتقه العطار  
دون الدباغ الام اذا كانت حرة الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولا على ولدها  
او الاب اذا كان كذلك فلو عربيا لا ولا عليه مطلقا ولو عجميا لا ولا عليه لقوم  
الاب ويرث معتق الام وعصبته خلافا للثاني **فصل** في الموالاة  
**اسلم رجل مكلف على يد آخر واولاه او الى غيره** الشرط كونه عجميا لا مسلما على ما  
مر وسيجي على ان يرثه اذا مات ويغفل عنه اذا جنى **صح** هذا العقد وعقله عليه  
وارثه له وكذا لو شرط الارث من الجانبين ولو والى صبي عاقل باذن ابيه او وصيه  
**صح** لعدم المانع كما لو والى العبد باذن سيده آخر فانه يصح ويكون وكيل عن سيده  
بعقد الموالاة واخر ارثه عن ذي الرحم لضعفه وله النقل عنه محضه الى غيره ان لم  
يعقل عنه او عن ولده فان عقل عنه او عن ولده لا ينتقل لتاكره ولا يوالى معتق  
احدا للزوم ولا العتاقة امرأة والت نزلت مجهول النسب يتبعها المولود  
فيما عقدت وكذا لو اقرت بعقد الموالاة او اثباته والولد معها لانه يقع محض في حق  
صغير لم يدركه اب وعقد الموالاة شرطه ان يكون حرا **مجهول النسب** بان لا ينسب  
الى غيره اما نسبة غيره اليه فغير مانع عنائه والثاني ان لا يكون عربيا والثالث ان لا  
يكون له ولا عتاقه ولا ولا موالاة مع احد وقد عقل عنه والرابع ان لا يكون  
عقل عنه بيت المال والخامس ان يشترط العقل والارث واما الاسلام فليس بشرط  
فتجوز موالاة المسلم الذمي وعكسه والذمي الذي وان اسلم الاسفل لان الموالاة  
كالوصية كما بسط في البدايع وفي الوهبانية **قاس**  
**و** معتق عبد عن ابيه ولا واه له وابوه بالمثبثة يوهجر  
يعني اعتق عبده عن ابيه الميت فالولا له والاجر للاب ان شاء الله من  
غير ان ينقص من اجر الابن وكذا الصدقات والديوعات الابوية وكل موست  
يكون الاجر لهم من غير ان ينقص من اجر الابن مضمات والله تعالى اعلم  
**كتاب الاكراه** هو لغة حمل الانسان على شيء يكرهه  
وشرعا فعل يوجد من الكره في المحل معني يصير به مدفوعا الى  
الفعل الذي طلب منه وهو نوعان تام وهو الملبى بتلف نفس او عضو او ضرب  
ميرح والافناقص وهو غير الملبى وشرطه اربعة امور **قدرة الكره على ايقاع**  
**ما يهدد به سلطانا او لصا او نحوه** والثاني **خوف الكره** بالفتح ايقاعه اي  
ايقاع ما يهدد به في الحال بغلبة ظنه ليصير ملجأ والثالث **كون الشيء المكروه**

متلفا

متلفا نفسا او عضوا او موجبا غاي عدم الرضا وهذا ادنى مراتبه وهو يختلف باختلاف  
الاشخاص فان الاشراف يغون بكلام خشى والاذن لا يغون الا بالاضرب المبرح  
ابن كمال والرابع كون الكره متناعا **الكره عليه قتله** اما لحقه كبيع ماله او لحق  
شخص اخر كاتلاف مال الغير او لحق الشرع كشرب الخمر والزنا **فلا كره بقتل او ضرب**  
**شديد** متلف لا بسوط او سوطين الاعلى المذاكير والعين بزازية او حبس او قيد مديين  
بخلاف حبس يوم او قيده او ضرب غير شديد الا الذي جاء **درر** حتى باع واشترى  
او اقر واخر **فسخ** ما عقد ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما ولا بموت المشتري ولا  
بان زيادة المنفصلة وتضمن بالتعدي وسيجي انه يسترد وان تداولته الا يردى او  
امضى لان الاكراه الملبى وغير الملبى بعد مان الرضا والرضا بشرط لصحة هذه العقود  
وكذا الصحة الاقرار فلذا صار له حق الفسخ والامتناع ان تلك العقود نافذة عندنا  
وحينئذ يملكه المشتري ان قبض فيصح عتاقه وكذا ان عرف لا يمكن نقضه ولزومه قيمته  
وقت الاعتاق لا تلافيه بعقد فاسد فان قبض ثمنه او سلم المبيع طوعا قيد المذكورين  
نفذ يعني لزم ما مر ان عقود الكره نافذة عندنا والمعلق على الرضا والاجازة لزومه  
لا نقاذه اذ اللزوم امر ورا النفاذ كما حققه ابن الكمال **قلت** والضابط  
ان ما لا يصح مع الهزل ينعقد فاسدا فله ابطاله وما يصح يصح فيضمن  
الحامل كما سيجي وان قبض الثمن **مكرها** لا يلزم ورده ولم يضمن ان هلك  
الثمن لانه امانة **درر** ان بقى في يده لفساد العقد لكنه يخالف البيوع الفاسدة  
اربع صور يجوز بالاجارة القولية والفعلية والثاني انه ينقض تصرف المشتري  
منه وان تداولته الا يردى والثالث تعتبر القيمة وقت الاعتاق دون وقت  
القبض والرابع الثمن والمثمن امانة في يدي المكره لاخذ به اذن المشتري فلا ضمان  
بلا تعبد بخلافها في الفاسد بزازية امر السلطان اكراه وان لم يتوعده وامر غيره  
لا الا ان يعلم الما مور بدلالة الحال انه لو لم يمتثل امره يقتله او يقطع يده او  
يضربه ضربا يخاف على نفسه او تلف عضوه منية المقتي وبه يفتي وفي البرازية  
الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه **الكره المحرم** على قتل صيد فاني حتى  
قتل كان ما جودا عند الله تعالى اشباه ولو اكراه البائع على البيع لا المشتري وهلك  
المبيع في يده ضمن قيمته للبائع لقتضيه بعقد فاسد والبائع المكره له ان يضمن  
ايا مشا من الكره بالكسر والمشتري فان ضمن الكره رجع على المشتري بقبضه  
وان ضمن المشتري نفذ يعني جاز لما مر كل شر بعده ولا ينفذ ما قبله  
لو ضمن المشتري الثاني مثلا بصير ورثة ملكه فيجوز ما بعده لا ما قبله فيرجع  
المشتري الضامن بالثمن على بايعه بخلاف ما اذا اجاز المالك احد البائعات  
حيث يجوز الجميع وياخذ الثمن من المشتري الاول لزوال المانع بالاجارة فان



مطل  
الجهل بالخطاب

الكره على اكل ميتة او دم او لحم خنزير او شرب خمر بالكره غير ملجئ بحبس او ضرب  
او قيد لم يحل اذ لا ضرورة في الكراه غير ملجئ نعم لا يحل للشرب للشبهة وان الكره ملجئ  
بقتل او قطع عضو او ضرب مبرح ابن كمال **حل** الفعل بل فرضي فان صبر فقتل  
اشم الا اذا اراد به مغايظة الكفار فلا بأس به وكذا لو لم يعلم الا باحة بالكره  
لا ياثم لحفايه فيعذر بالجهل كالجهل بالخطاب في اول الاسلام او في دار الحرب  
كما في المحصنة كما قدمناه في الحج وان اكره على الكفر بالله او بسبب النبي صلى الله عليه  
وسلم تجمع وقد وري بقطع او قتل رخص له ان يظهر ما امر به على لسانه  
ويوري وقلبه مطمئن بالايمان ثم ان وري لا يكفر وبانت امراته قضا لا ديانة وان  
خطر بياله التوريب ولم يور كفو وبانت ديانة وقضا نوازله وجلايه ويوجر لو  
صبر لتوكله الاجر المحرم ومثله سائر حقوقه تعالى كفساد صوم او صلاة  
وقتل صيد حرم او في احرام وكل ما ثبتت فرضيته بالكتاب اختيار ولم يرض  
الاجر بغيرهما بغير القطع والقتل يعني بغير الملجئ ابن كمال اذا تكلم بكلمة الكفر  
لا يحل ورض له اطلاق مال مسلم او ذمي اختيار بقتل وقطع ويوجر لو صبر  
ابن ملك وضمن رب المال المكره بالكسر لان المكره بالفتح كالالة لا يرض  
قتله او سبه او قطع عضوه وما لا يستباح بحال اختيار ويقادح القتل  
العهد المكره بالكسر لو مكافا على ما في المبسوط خلافا لما في النهاية فقط لان القاتل  
كالالة واجبه الشافعي عليها وفقاه ابو يوسف عنها للشبهة ولو اكره على الزنا لا يرض  
له لان فيه قتل النفس بضيقا عنها لكنه لا يجد استحسانا بل يغرم المهر  
ولو طابقه لانها لا يسقطان جميعا شرح وهباينه وفي جانب المرأة يرض  
لها الزنا بالاكراه الملجئ لان نسب الولد لا ينقطع فلم يكن في معنى القتل  
من جانبها بخلاف الرجل لا يغيره لكنه يقطع الحد في زناها لانها لا تملك  
يكن الملجئ رخصة له لم يكن غير الملجئ شبه له فخرج ظاهر تقليدهم ان حكم اللواة  
حكم المرأة لعدم الولد فتخرج بالملجئ الا ان يفرق بكونها اشد حرمة من الزنا  
لانها لم تخرج بطريق ما وتكون فتحيها عقليا ولذا لا تكون في الجنة على الصحيح  
قاله المصنف وصح نكاحه وطلاقه وعنتقه لو بالقول لا بالفعل كشر قريبه  
ابن كمال ورجع بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يبطا ونذره ويمينه وظهاؤه  
ورجعتة وابلاؤه وفيه فيه اي في الايتلا يقول او فعل واسلامه ولو ذميا  
كما هو اطلاق كثير من المشايخ وما في الخاتمة من التفصيل فقياس والاستحسان  
صحته مطلقا فيلحفظ بلا قتل لو رجع للشبهة كما مر في باب المرتد وتوكيل بطلاق  
وعتاق وما في الاشباه من خلافه فقياس والاستحسان وقوعه والاصل  
عندنا ان كل ما يصح مع الهزل يصح مع الاكراه لان ما صح مع الهزل لا

يحتل

يحتل الفسخ وكل ما لا يحتل الفسخ لا يوشرفه الاكراه وعدها ابو الليث في  
في خزانة الفقه ثمانية عشر وعديناها في باب الطلاق نظا عشرين  
لا يصح مع الاكراه ابواه ومدونه او ابواه كقبيله بنفس او مال لان البراة  
لا تصح مع الهزل وكذا لو اكره الشيع ان يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل  
شفعته ولا ردته بلسانه وقلبه مطمئن بالايمان فلا تبين زوجته لانه لا يفر  
به والقول له استحسانا قلت وقد مناعن النوازله خلافة فلعله قياس  
فتأمل الكره القاضى رجلا ليقر بسرقة او قتل رجل بعد او ليقر بقطع رجل  
بعد فاقر بذلك فقطعت يده او قتل على ما ذكر ان كان المقر موصوفا بالاصلاح  
اقتصر من القاضى وان متهما بالسرقه معروفا بها وبالقتل لا يقتصر من القاضى  
استحسانا للشبهة خاتمة قيل له اما ان تشرب هذا الشراب او تبيع كرمك فهو  
اكراه ان كان شرا بالاحل كالحمر والا فلا قبيحة قال وكذا الزنا وسائر المحرمات  
صادرة السلطان ولم يعين بيعه ماله فباعه صح لعدم تعينه والحيلة ان  
يقول من اين اعطى ولها مال في فاذا قال الظالم بيع كذا فقد صار ملكها فيه بآزبه  
خوفها الزوج بالضرب حتى وهبته مهرها لم تصح الهبة ان قدر الزوج  
على الضرب وان هدرها بطلاق او تزوج عليها او تسر فليس بالكره خاتمة وفي  
تجمع الفتاوى منع امراته المريضة عن المسير الى ابويها الا ان تهبه مهرها فوهبته  
بعض المهر فالهبة باطلة لانها كالكرهه قلت ويؤخذ منه جواب حادثة  
الفتوى وهي زوج بنته البكر من رجل فلما ارادت الزفاف منعها الاب الا ان  
يشهد عليها انها استوفت منه ميراثا ما فافترت ثم اذن لها بالزفاف فلا يصح  
اقرارها لكونها في معنى المكرهه وبداقتى ابو السعود مفتي الروم قاله المصنف  
في شرح منظومته تحفة الاقران في بحث الهبة المكره باخذ المال لا يضمن ما اخذه  
اذا قوى الاخذ وقت الاخذ انه يرد على صاحبه ولا يضمن واذا اختلفا  
الى الملك والمكره في النية فالقول للمكره مع يمينه ولا يضمن بحسبي وفيه المكره على  
الاخذ والدفع انما يسعه مادام حاضرا عند المكره والا لم يحل لزوال القدرة  
والالتجاء بالبعد منه وبهذا تبين انه لا عذر لاعوان الظلمة في الاخذ عند غيبة  
الامرأه ورسوله فيلحفظ فترو ع اكره على اكل طعام نفسه ان جابعا لاجوع  
وان شبعانا رجع بقيمة على المكره لحصول شفعه الاكل له في الاول والثاني  
قال اهل الحرب لنبي اخذوه ان قلت لست بنبي تركناك والاقتلناك لا يسعه  
قول ذلك وان قيل لغير نبي ان قلت هذا ليس بنبي تركنا نبيك وان قلت  
نبي قتلناه وسعه لا تمتناع الكذب على الانبياء قال الحزنى لرجل ان دفعت  
جارتك لاذنى بها دفعت لك الفاسير لم يحل اقر بعق عبده مكرها لم



مطالع  
يعتبر الاكراه باخذ المال

يمتق في الاصح وهل الاكراه باخذ المال معتبر شرعا ظاهر القنينة نعم وفي الوهبانية  
وان يقل الديون اني مراع **هـ** لتبرئ فالاكراه معنى مصور  
وصح في الاستحسان اسلام مكره **هـ** ولا قتل ان يوقد بعد ويجبر  
**كتاب الحجر هو لغة المنع مطلقا وشرعا منع من نفاذ**  
**نصف قولي** لا فعلى لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده فلا يتصور الحجر عنه قلت  
يشكل عليه الرقيق لمنع نفاذ فعله في الحال بل بعد العتق كما صرح به في البدايع  
الهم الا ان يقال الاصل فيه ذلك لكنه اخر لعتقه لقيام المانع قنائل **وسببه**  
**صغر وجنون** يعم القوي والضعيف كما في المعتوه وحكمه لم يميز كما سيحكي في الماذون  
ورق فلا يصح طلاق صبي ومجنون مغلوب اي لا يفتق بحال واما الذي  
يجن ويفيق فحكمه كمن يبرئ نهائيه ولا اعتنا قنائلهما واقراهما نظرهما **وصح طلاق**  
**عبد واقراه في حق نفسه فقط** لا سيده **فلو اقراه بالآخر الى عتقه** لو غير  
مولا ولوله هدر **ويجد وقود اقيم في الحال** لبقاياه على اصل الحرية في حقهما  
ومن عقد عقدا يدور بين تقع وضرك كما سيحكي في الماذون **منهم** من هو لا المحجورين  
**وهو يعقله** يعرف ان البيع سالب للملك والشر اجالب **اجاز وليه** اورد وان لم يعقله  
فباطل نهائيه **وان اتلفوا اي هولا** المحجورين سوا عتقوا او لا **درر** شيئا مقوما من  
مال او نفس **صحتوا** اذا لا حجر في الفعل لكن ضمان العبد بعد العتق على ما مر  
وفي الاشياء الصبي المحجور تراخذ بافعاله فيضمن ما اتلفه من المال للحال واذا قتل  
فالدية على عاقلته الا في مسائل لو اتلف ما اقتر منه وما اودع عنده بلا اذن وليه  
وما اعير له وما بيع منه بلا اذن ويستثنى من ايداعه اذا اودع صبي محجور  
مثله وهي ملك غيرهما فلان لك تضمنين الدافع والاخذ **ولا يحجر حر مكلف بسفه**  
هو تبذير المال ونقصيعة على خلاف مقتضى الشرع او العقل **درر** ولو في الخير  
كان يصرفه في نيتا المساجد ونحو ذلك فيحجر عليه عند طهها وتماه في فوايد شتى من  
الاشياء **وفسق ودين** وغفلة بل يمنع مفت ما جن يعلم الحيل الباطلة كتعليم الربة  
لتبيين مرازجها اول تسقط عنها الزكاة وطبيب جاهل ومكارم فليس وعندهما  
**يحجر على الحر** بالسفه والغفلة به اي بقولهما يفتي صيانة لئلا وعلى قولهما  
المفتي به فيكون في احكامه كصغير ثم هذا الخلاف في نقرات تحتمل الفسخ ويبطلها  
الهزل اما لا يحتمله ولا يبطله الهزل فلا يحجر عليه بالاجماع فلذا قال **الا في نكاح**  
**وطلاق وعناق واستيلاد** وتدريب وجوب زكاة وفطرة وحج وعبادات  
وروال ولا يمانية وجده وصحة اقراه بالمعقوبات وفي الانفاق وفي صحة  
وصايا به بالقرب من الثلث فهو في هذه كبالغ وفي كفارة لعبد اشياء والحاصل  
ان كل ما يستوي فيه الهزل والجحد ينفذ من المحجور وما لا فلا الا باذن القاضي خاتمه

فان بلغ

فان بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خنسا وعشرين سنة فصح  
تصرفه قبله اي قبل المقدم المذكور من المدة **وبعد** يسلم اليه وجوبيا حتى لو منع  
منه بعد طلبه ضمن وقيل طلبه لا ضمان كما يقيده كلام المجتبي وغيره قاله شيخنا وان  
لم يكن رشيدا او قال لا يرفع حتى يوش رشده ولا يجوز تصرفه فيه **والرشيد**  
المذكور في قوله تعالى فان انتم منهم رشدا هو كونه صالحا في ماله فقط ولو فاسقا  
قاله ابن عباس والقاضي **يحل للمدين ان يبيع ماله** لدينه وقضى دراهم  
دينه **من دراهمه** يعني بلا امره وكذا لو كان ذائبا يبيع وباع ذائبا يبيع دراهم دينه  
**وبالعكس استحسانا** لا اتحادا في الثمنية لا يبيع القاضي عرضه ولا عقاره  
للمدين خلا فالهما وما يبقولها يبيعها بالدين يفتي اختيارا وصحة في تصحيح  
القدوري ويبيع كل ما لا يحتاجه في الحال ولو اقرب مال يلزمه بعد الديون مالم يكن  
ثابتا بينه او علم قاض فيزاحم الغرما كما لو استهلكه اذا لا حجر في الفعل كما مر افلس  
ومعه عرض شراه فقبضه بالاذن من بايعه ولم يرد ثمنه فبايعه اسوة للغير ما  
في ثمنه فان افلس قبل قبضه **او بعده** لكن بغير اذن بايعه كان له استراد  
وحبسه بالثمن وقال الشافعي للبايع الفسخ **حجر القاضي عليه** ثم رفع اليه قاض  
اخر فاطلقة واجاز ما منع المحجور كذا في الحائنة وهو ساقط من الدرر والمنح جار  
اطلاقه وما صنع المحجور في ماله منه يبيع او يشر قبل الطلاق الثاني وبعده كانت  
جائزا لان حجر الاول مجتهد فيه فيتوقف على امضا قاض اخر **فروغ** يصح الحجر  
على الغائب لكن لا ينحجر مالم يعلم خاتمه ولا يرفع الحجر بالرشد بل باطلاق القاضي  
ولو ادعى الرشيد وادعى خصمه بقاء على السفه وبرهنا يفتي بتقديم بيته بقا السفه  
اشياء وفي الوهبانية **قاس** رحمه الله تعالى **هـ**  
**ومن يدعي اقراه قبل حجر** **هـ** فن يدعيه وقتته فهو اجد  
**ولو باع والقاضي اجاز وقال لا** **هـ** تؤدى فاذا اده من بعد يحسرو  
**فصل** بلوغ الغلام بالاختلام والاحبال والانتزال والاصل هو  
الانتزال والحادية بالاختلام والحبل ولم يذكر الانتزال صريحا لانه قلم يعلم  
منها فان لم يوجد شيء منها فحتى يتم لكل منها خمس عشرة سنة به يفتي لقصر  
اعمار اهل زماننا وادنى مدته اثنا عشرة سنة ولها تسع سنين هو المختار  
كما في احكام الصغار فان راهقا بان بلغا هذا السن فقالا بلغنا صدق ان لم يكن بها  
الظاهر كذا قيده في العمادية وغيرها فبعد ثنتي عشرة سنة يشترط شرط آخر لصحة اقراه  
بالبلوغ وهو ان يكون بحال يحتلم مثله والا لا يقبل قوله شرح رهبانية **وهما** حينئذ  
كما في **حكم** فلا يقبل محجور بالبلوغ بعد اقراه مع احتمال حاله فلا ينقض قسمته  
ولا يبيعه وفي الشربلية يقبل قوله المراهقين قد بلغنا مع تفسير كل بما ذابلع بلا منى



وفي الخزانة اقرب بالبلوغ فقبل اثني عشر سنة لانصح هذه البيعة وبعده تصح  
**كتاب الماذون** الاذن لغة الاعلام وشرعا فك الحرج  
اي في التجارة لان الحجر لا ينفك عن العبد الماذون في غير باب التجارة ابن كمال واستقاط  
**الحق** المستقط هو المولى لو الماذون رفيقا والمولى لو صبياء وعند زفر والشافعي هو  
توكيل وانابة **شهر** يتصرف العبد لنفسه باهليته فلا يتوقف بوقت ولا يتخصص  
بنوع تفريع على كونه استقاطا ولا يرجع بالعهد على سيده لفك الحجر فلو اذن لعبد  
تفريع على فك الحجر يوما او شهرا صادما ذونا مطلقا حتى يحجر عليه لا تفسد  
الاستقاطات لا تتوقف ولم يتخصص بنوع فاذا اذن في نوع غم اذنه في الانواع كلها  
لانه فك الحجر لا توكيل ثم اعلم ان الاذن بالنظر في النوعي اذن بالتجارة وبالشخصي استخار  
**ويثبت كسبه** الاذن دلالة فبعد راء سيده يبيع ملك اجنبي فلو ملك مولا لم يحجر  
حتى ياذن بالنطق بنزليه ودر عن الحائنه لكن سوى بينهما الذي يعلو ويجزم  
بالتسوية ابن كمال واقرب صاحب المتقى ورجحه في الشربلاية بان ما في المتن  
والشروع اولى مما في كتب الفتاوى فليحفظ **ويشترى** ما اراد وسكت السيد ما اذن  
خير المبتدأ الا اذا كان المولى قاضيا اشباه ولكن لا يكون ما ذونا في بيع  
ذلك الشيء او شرايه فلا ينفذ على المولى بيع ذلك المتاع لانه يلزم ان يصير  
ما ذونا قبل ان يصير ما ذونا وهو باطل **قلت** قيده القهستاني في مغزيا للذخير  
بالبيع دون الشراء من مال مولا اي فيصح فيه ايضا وعليه فيفتقر الى الفرق والله  
الموفق **ويثبت صريحا** فلو اذن مطلقا بلا قيد صريح كل تجارة منه اجماعا اما لو قيده  
فبعدنايم خلافا للشافعي فيبيع **ويشترى** ولو بعين فاحتر خلافا لها وبوكلهما ويرهن  
**ويورثهن** ويجوز الثوب والذابة لانه من عادة التجار ويصالح من قصاص وجب على عبده  
ويبيع من مولا بمثل القيمة واما باقل منها فلا في بيع مولا منه بمثل القيمة او اقل  
والمولى يحبس المبيع لقيض ثمنه من العبد ويبطل الثمن خلافا لما صحه شارح المجمع معزيا  
للحيط **لو سلم المبيع قبل قبضه** لانه لا يجب له على عبده دين فخرج مجا فاحق لو  
كان الثمن عرضا لم يبطل لتعينه بالعقد وهذا كله لو الماذون مديونا والا لم يحجز بينهما  
بيع نهائية ولو باع المولى منه بالشرط الزايد او فسخ العقد اي يؤسر السيد بان يفعل  
واحدا منها لمحق الغرماء فيما كان من التجارة وتقبل الشهادة عليه اي على العبد الماذون بحق  
وان لم يحجز مولا ولو محجورا لا تقبل يعني لا تقبل على مولا بل عليه فيؤاخذ به بعد العتق  
ولو حضر امعا فان الدعوى باستهلاك مال او غصبه قضى على المولى وان باستهلاك  
وهيعة او بضاعة على المحجور تسمع على العبد وقيل على المولى ولو شهدوا على اقرار  
العبد بحق لم يقض على المولى مطلقا وتامة في العادية **ويأخذ الارض اجارة ومساقاة**  
**ومزارعة** ويشترى بدر ايزرعه ويجازر وينزع ويشترك عنانا لا مفاوضة

ويستاجر

ويستاجر ويؤجر نفسه ويقرب بوديعة وغصب ودين ولو عليه دين لغير  
زوج وولد والد وسيد فان اقراره لهم بالدين باطل عنده خلافا لهم اذ در  
ولو بعين صح ان لم يكن مديونا وهبانية ويهدى طعاما يسيرا بلا بما لا يعد سرفا  
ومفاده انه لا يهدى من غير المأكول اصلا ابن كمال وجزم به ابن الشحنة والمحجور لا  
يهدى شيئا وعن الثاني اذا دفع للمحجور قوت يومه فدعا بعض رفاقه للاكل معه فلا  
باس بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر ولا باس للمرأة ان تتصدق من بيت سيدها  
او زوجها باليسير كزغيف وخوه ملتقى ولما علم منه عدم الرضا لم يحجز ويضيف من يطعمه  
ويتخذ الضيافة اليسيرة بقدر ماله ويحظر من الثمن بعيب قدر ما يحيط بالتجار ويجازي ويوجل  
بجنتي ولا يترجح الابا ذنه ولا ينسرى وان اذن له المولى ولا يزوج رفيقه وقال ابو  
يوسف يزوج الامة ولا مكاتبه الا ان يحجزه المولى ولا دين عليه وولاية القريض للمولى  
ولا يعتق بحال الا ان يحجزه المولى الى آخر ما مر ولا يعير ولا يقرض ولا يهب ولو  
يعوض ولا يكفل مطلقا بنفس او مال ولا يصالح عن قصاص وجب عليه ولا يعفو  
عن القصاص ويصالح عن قصاص وجب على عبده خزانة الفقه وكل دين وجب  
عليه بتجارته او بما هو في معناها امثلة الاول كبيع وشراء واجارة واستيجار  
وامثلة الثاني غرم وديعة وغصب وامانة محمد لها عيادة الدرر وغيرها محمد  
بلايم قية وعقر وجب بوطى مشربة بعد الاستحقاق كل ذلك يتعلق برقبته  
كدين الاستهلاك والمهر وفقعة الزوجة ببيع فيه ولهم استسعاوه ايضا  
ز يلعى ومفاده ان زوجته لو اختارت استسعاوه لتفقه كل يوم ان يكون لها  
ذلك ايضا يحجز من التفقة بحضرة مولا او نائية لاحتمال ان يفديه بخلاف  
بيع الكسب فانه لا يحتاج الى حضور المولى لان العبد خصم فيه ويقسم ثمنه بالخصم  
ويتعلق بكسب حصل قبل الدين او بعده ويتعلق بما وهب له وان لم يحضر مولا  
هذا قيد للكسب والايهاب لكن يشترط حضور العبد لانه الخصم في كسبه ثم انما  
يبطل الكسب وعند عدمه يستوفى من الرقبة **قلت** اما الكسب الحاصل قبل  
الاذن فحق المولى فله اخذه مطلقا قال شيخنا ومفاده انه لو اكتسب المحجور شيئا  
داود عنه عند آخر وهلك في يد المودع للمولى تضمينه لانه كمودع القاصب فتأمل  
لا يتعلق الدين بما اخذه مولا منه قبل الدين وطول الماذون بما بقى من الدين  
زايدا عن كسبه وثمرته بعد عتقه ولا يباع ثانيا ومولا اخذ غلة مثله بوجرد  
دينه وما زاد عليه للغير ما يعني لو كان المولى ياخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم  
مثلا قبل لحوى الدين كان له ان ياخذها بعد لحوقه استحانا لانه لو منع منها  
يحجز عليه فيفسد باب الاكتساب ويحجز بحره ان علم هو نفسه لدفع الضرر  
عنه واكثر اهل سوقه ان كان الاذن شايعا اما اذا لم يعلم به اي بالاذن الا



العبد وحده كفى في حجه عليه به فقط ولا يشترط مع ذلك علم الاثر اهل سوقه  
لا تتقيا الضرر وفي البراذنية باع عبده الماذون ان لم يكن عليه دين صار محجورا  
علم اهل سوقه ببيعه ام لا لصحة البيع وان عليه دين لا مالم يقبضه المشتري لفساد  
البيع وعلى الغرماء فسخه ان ديونهم حاله نعم الا اذا كان بالثمن وقاوا بواو ادى  
العبد اواوى المولى وتماهى في السراجية وموت سيده وجنونه مطبقا وحقوقه  
وكذا يجنون الماذون وحقوقه ايضا بدار الحرب مرتدا وان لم يعلم احده لانه  
موت حكما ونحو حكما با باقه وان لم يعلم احد جنونه ولو عاد منه او افاق من جنونه  
لم يعد الاذن في الصحيح زيلعي وقهنتاني وباستينلاها بان ولدت منه فادعاه كان  
محجورا لانه ما لم يصح بخلافه لا تنجز بالتدبير وصح بهما قيمتهما فقط للغرماء لو  
عليهما دين محيط اقراه مبتدأ بعد حجه ان ما معه امانة او غصب او دين عليه  
لاخر صحيح خير فيقبضه منه وقال لا يصح احاط دينه بماله ورقيقته لم يملك سيده  
ما معه فلم يعتق عبدا من كسبه بنحو مولا وقال لا يملكه فيعتق عليه قيمته موصرا  
ولو معسرا فلمهم ان يضمنوا العبد المعتق ثم يرجع على المولى ابن كمال ولو اشترى ذارحم  
محرم من المولى لم يعتق ولو ملكه لعق ولو اتلف المولى ما في يده من الرقيق ضمن  
ولو ملكه لم يضمن خلافا لما يتا على ثبوت الملك وعدمه وان لم يحط دينه بماله ورقيقته  
صح تخريبه اجماعا وصح اعتاقه حال كون الماذون مدبونا ولو محيط وضمن المولى  
للغرماء الاقل من دينه وقيمتيه وان شاوا اتبعوا العبد بكل ديونهم وباقتباع احدهما  
لا يبرأ الاخر منهما كقيل مع مكفول عنه وطول بما بقي من دينهم اذ لم تنف به قيمته  
بعد عتقه لتقرره في ذمته وصح تدبيره ولا ينجز ويخير الغرماء لعتقه الا ان من  
اختار احد الشيين ليس له الرجوع شرح نقله وفي الهداية ولو كان الماذون مدبرا  
او ام ولد لم يضمن قيمتهما لان حق الغرماء لم يتعلق برقيتهما ولاهما لا يبايعان بالدين  
ولو اعتق المولى باذن الغرماء فلمهم تضمين مولا زيلعي والماذون ان باعه سيده باقل  
من الديون وغيبه المشتري فتيده لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ  
البيع كما مر ضمن الغرماء البايع قيمته لتعديه فان رد العبد عليه بعيب قبل  
القبض مطلقا او بخيار روية او شرط او بعده بقضا رجع السيد بقيمته على الغرماء  
وعاد حقهم في العبد لزلوا المانع وان رد بعد القبض لا بقضا فلا سبيل لهم  
على العبد ولا للمولى على القيمة لان الرد بالتراضى اقالة وهي بيع في حق غيرها  
وان فصل من دينهم شئ رجعوا به على العبد بعد الحرية كما مر وضمنوا اشتريه  
عطف على البايع اي ان شاوا ضمنوا المشتري ويوجب المشتري بالثمن على البايع او  
اجاز البايع البيع واخذ الثمن لقيمة العبد وان باعه السيد معلما بدينه يعني  
مقرا به لا منكر كما سيجي لتحقيق الخاصة ويسقط خيار المشتري لا الغرماء فللغرماء

رد البيع ان لم يصل ثمنه اليهم لان قبضهم الثمن دليل الرضاء للبيع الا اذا كان  
فيه محاباة فاما ان ترفع او ينقض البيع ابن كمال وقال المصنف هذا اذا كان الدين  
حالا وكان البيع بلا طلب الغرماء والثمن لا يفي بدينهم والا فالبيع نافذ لزال المانع  
وان غاب البايع وقد قبضه المشتري فالمشتري ليس بخصم لهم لو منكر دينه  
خلافا للثاني ولو مقر فخصم كما مر ولو قبله بان غاب المشتري والبايع حاضر فالحكم  
كذلك اي لا خصومة اجماعا حتى يحضر المشتري لكن لهم تضمين البايع قيمته او  
اجازة البيع واخذ الثمن عبد قدم مصر وقال انا عبد فلان ما ذون في  
التجارة فباع واشترى فهو ما ذون وحيدف لزمه كل شئ من التجارة وكذا  
الحكم لو اشترى العبد وباع ساكتا عن اذنه وحجه كان ما ذونا استحسانا لضرورة  
التعامل وامر المسلم محمول على الصلاح فيحمل عليه ضرورة شرح الجامع ومفاد قبيد  
المسئلة بالمسلم ابن كمال ولكن لا يباع لدينه اذ لم يف كسبه الا اذا اقر مولا به  
بالاذن او اثبتته الغرماء بالبينة وتصرف الصبي والمعتوه الذي يعقل البيع والشرا ان كان  
نافعا محضا كالاسلام والانتهاج صح بلا اذن وان ضارا كالطلاق والعنق والصدقة  
والقرض لا وان اذن به وليها وما تردد من العقود بين نفع وضركا لبيع والشراء  
توقف على الاذن حتى لو بلغ فاجازه نفذ فان اذن لها المولى فبها في شراء وبيع كعبد  
ما ذون في كل احكامه والشرط لصحة الاذن ان يعقلا البيع ساليا للملك عن البايع  
والشرا جالبا لزيد الذي يلى وان يقصد الربح ويعرف الغبن اليسير من الفاخض وهو  
ظاهر ووليها ابوه ثم وصيه بعد موته ثم وصي وصيه كما في القهستاني عن العمادية ثم  
بعدهم حده الصحيح وان علا ثم وصيه ثم وصي وصيه قهستاني زاد الزيلعي والقهستاني  
ثم الوالى بالطريق الاولى ثم القاضى او وصيه ايها تصرف يصح فلذا لم يقبل ثم  
دونه الام او وصيه ههنا في المال بخلاف النكاح كما مر راي القاضى الصبي والمعتوه  
او عبدهما او عبده نفسه كما مر يبيع ويشترى فسكت لا يكون سكوته اذ نافي التجارة  
والقاضى له ان ياذن لليتيم والمعتوه اذ لم يكن له ولي ولعبدهما اذا كان لكل واحد  
منهما من الصبي والمعتوه ولي وامتنع الولى من الاذن عند طلب ذلك منه او من القاضى  
زيلعي قلت وفي البرجندى عن الخزائنة لو ابى ابوه او وصيه صح اذن القاضى له  
زاد شارح الوهبانية ولا ينجز بعد ذلك اصلا لانه حكم الا بنحو قاض اخر فتدبر  
فسر وع لو اقر الانسان بما معها من كسب او اقرت صح على الظاهر كما ذون درر  
الماذون لا يكون ما ذونا قبل العلم به الا في مسئلة ما اذا قال بايعوا عبدي فاني  
اذنت له فبايعوه وهو لا يعلم بذلك صار ما ذونا بخلاف قوله بايعوا ابني الصغير  
لا يصح الاذن للابن والمعتوب المحجور ولا يبيته ولا يصير محجورا بها على الصحيح اشياء وفي الوهبانية  
ولو اذن القاضى لطفل وقد ابى ابوه يصح الاذن منه فينجز



ومن يعقوب الصغير وديعة **هـ** وتخليفه يفتي به حيث ينكر **هـ**  
ولورهن المحجور او باع واشترى **هـ** وجوزه المولى فيما يتغير  
لثوق تصرف المحجور على الاجازة فلو لم يحزن بل اذن له بالتجارة فاجازها العبد  
جازا استخانا ولو لم ياذن له فاعتقه فاجازها لم تصح اجازته قال وكذا الصبي المميز  
**قلت** ولا يخفى ان ما هو تبرع ابتداء صار فلا يصح باذن ولي الصغير كالقرض  
**كتاب الغصب هـ** لغة اخذ الشيء مالا او غيره كالحر  
على وجه التقلب وشرعا **اذا له يد محقة** ولو حكا كحجوده لما اخذه قبل ان يحول  
**بأشياء يد مبطلة** واعتبر الشافعي اثبات اليد فقط والتمرة في الزوايد فثمره  
بستان مغبوب لا يضمن عندنا خلافا له **درر في مال** فلا يتحقق في ميتة وحس  
**بقوم** ولا يتحقق في خمر مسلم **محترم** فلا يتحقق في مال حرمي **قابل للنقل** فلا يتحقق  
في العقار خلافا للمحمد **بغير اذن مالكه** احتز به عن الوديعة واعلم ان الموقوف  
مضمون بالاتلاف مع انه ليس بمملوك اصلا صرح به في البدايع فلو كان بلا اذن من  
له الاذن كما فعل ابن الكال كان اولى **لا بخفية** احتز به عن السرقة وفيه لابن الكال  
كلام **فاستخدام العبد وتحميل الدابة غصب** لا زالة يد المالك **لا جلوسه على**  
**بساط** لعدم اذنها فلا يضمن مالم يهلك بفعله وكذا لو دخل دار انسان واخذ متاعه  
ومجد فهو ضامن وان لم يحوله ولم يحدد لم يضمن مالم يهلك بفعله او يخرج به من  
الدار خائبة وحكمه الاثر لمن علم انه مال الغير ورد العين قايمة والغرم هالكة  
ولغير من علم الاخر ان فلا اثر لانه خطأ وهو مرفوع بالحديث المفسوب منه  
**خبر بين تضمن الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في الوقف المفسوب**  
**بان غصبه وقيمه اكثر وكان الثاني امل من الاول فان الضمان على الثاني**  
كذا في وقف الخائبة وفي غصبها غصب عجلا فاستهلكه ويتيسر لمن امه ضمن قيمة  
العجل ونقصان الامر في كراهيتها من عدم حايطة غيره ضمن نقصانه ولم يورم بعمارة  
الاغ حايطة المسجد وفي القنية تصرف في ملك غيره **نذر** ادعي انه كان باذنه فالقول للمالك الا  
اذا تصرف في مال امرائه فانت وادعي انه كان باذنها وانكر الوارث فالقول للزوج **وجب**  
**رد عين المفسوب** مالم يتغير تغيرا فاحشا محتملي في مكان غصبه لتفاوت القيم باختلاف  
الاماكن **ويبرأ من دها ولو بغير علم المالك** في الموازية غصب دراهم انسان من كيسه ثم  
رده فيه بلا علم براء وكذا لو سلمه اليه بجهة اخرى كهبة وايداع او شرا وكذا لو اطعمه فاكله  
خلافا للشافعي زيلعي **ويجب رد مثله ان هلك وهو مثلي وان انقطع المثل** بان لا يوجد  
في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت ابن كمال **فقيمه يوم الخصومة** اي وقت  
القضاء وعند ابى يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع ورجحنا **ثاني** **وجب**  
**القيمة في القيمي يوم غصبه** اجماعا والمثلي **المخلوط بخلاف جنسه** كبر مخلوط بشعير

**طلب**  
تصرف في ملك غير  
شم ادعي اذنه

وشيرج

وشيرج مخلوط بزيت ونحو ذلك كرهن نجس **قيمي** فتجب قيمته يوم غصبه وكذا  
كل موزون يختلف بالصفة كقيمتهم ودرر ودرس وكره في الجواهر زاد المصنف  
ورب وقطر لان كلاهما يتفاوت بالصفة ولا يصح السلم فيها ولا تثبت دين في الذمة  
**قلت** وفي الذخيرة والحبس قيمي في الضمان مثلي في غيره كالسلم وفي المحتبى السويق  
قيمي لتفاوته بالقليل وقيل مثلي وفي الاشياء الغم والحكم ولونيا والاجر قيمي وفي  
حاشيتها لابن المصنف هنا وفيما يجلب التيسير مغزا للفضولين وغيره وكذا الصابون  
والسرقين والورق والابره والعصفر والصبر والجلد والذهن المتنجس وكذا كل الحفنة  
وكذا كل مكيل وموزون مشرف على الهلاك مضمون بقيمته في ذلك الوقت كسفينة  
موقورة اخذت في الفرق والقي الملاح ما فيها من مكيل وموزون يضمن قيمتها  
بسا عته كما في المحتبى وفي الصيرفية صب ما في حنطة فافسدها وزاد في كيلها  
ضمن قيمتها قبل صبه لئلا امثلهما هذا اذا لم ينقلها فلو نقلها المالك كان ضمن المثل لانه  
غصبه وهو مثلي بخلاف ما الوصت الما في الموضع الذي فيه الحنطة بغير نقل انتهى  
والاجر قيمي ويحتمل ان الخمر في حق المسلم قيمي حكما والحاصل كما في الدرر وغيره ان كل ما  
يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك فقيمي فليحفظ  
**فان ادعى هلاكه** مرتبط بوجوب رد العين لانه الموجب الاصل ورد المثل والقيمة  
مخلص على الراجح **حبسه حتى يعلم** الحاكم اذ لو بقى لظهر اى الاظهر **نذر قضى** الحاكم عليه  
بالبدل من مثله وقيمه **ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه** بعد الرد وعكس  
**المالك** ان ادعى الهلاك عند الغاصب **واقاما البرهان** فبرهان الغاصب انه رده  
وهلاك عند المالك **اول** خلافا للثاني ملتقى ولو اختلفا في القيمة فالبينة للمالك ويحتمل  
ولو في نفس المفسوب فالقول للغاصب **والغصب انما يتحقق فيما يخفى لراخذ عفا را**  
**وهلك في يده** بافة سماوية كغلبة سيل **له يضمن** خلافا للمحمد ويقول قاله الثلاثة وبه  
يفتي في الوقف ذكره العيني وذكر ظهير الدين في فتاويه الفتوى في غصب العقار والدور  
الموقوفة بالضمان وان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان وفي نوادر صاحب المحيط  
اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف وكانت للصغير لزمه اجر المثل صيانة لمال الوقف  
والصغير وفي اجارة القبض انما لا يتحقق الغصب عندهما في العقار في حكم الضمان اما فيما  
وراء ذلك فيتحقق الا ترى انه يتحقق في الرد فكذا في استحقاق الاجرة انتهى فليحفظ **قيل**  
قائله الاستروشنى وعماد الدين في فضوليها **والا مع انه ادى العقار يضمن بالبيع**  
**والتسليم** وكذا بالمجود في العقار الوديعة وبالرجوع عن الشهادة بعد القضاء في الاشياء  
العقار لا يضمن الا في مسائل وعد هذه الثلاثة منها **واذا انقص العقار بسكناء** وراغته  
**ضمن النقصان** بالاجماع فيعطى ما زاد البذر وصحة في المحتبى وعن الثاني مثل بذره  
وفي الصيرفية هو المختار ولو بنت له قلعه وتامه في المحتبى **كما** يضمن اتفاقا

**طلب**  
اشترى دارا ثم  
ظهر انها وقف

**طلب**  
لا يضمن العقار



في النقل ما نقص بفعله كما في قطع الاشجار ولو قطعها رجل آخر وهدم البناء من هولا  
الغاصب كما لو غصب عبدا واجر فنقص في حدة الاجارة بالاستعمال وهذا ساقط  
من نسخ الشئ لدخوله تحت قوله وان استغله فنقصه الاستغلال واجر المستعار  
ونقص ضمن النقصان وتصديق بما بقي من الغلة والاجرة خلافا لابي يوسف كذا  
في الملتقى لكن نقل المصنف عن البراذنية ان الغني يتصدق بكل الغلة في الصحيح كالقصر  
في الغصوب والوديعة وان باعه ورجح فيه اذا كان ذلك معيناً بالاشارة او بالشراء  
بدراهم الوديعة او الغصب ونقدتها يعني يتصدق بنحو حصل فيها اذا كانا  
ما يتعين بالاشارة وان كانا مما لا يتعين فعلى اربعة اوجه فان اشار اليها  
ونقدتها فكذلك يتصدق وان اشار اليها ونقد غيرها او اشار الى غيرها ونقدتها  
او اطلق ولم يشتر ونقدتها لا يتصدق في الصور الثلاث عند الكرخي قيل وبه يفتي  
والخيار انه لا يحل مطلقا كذا في الملتقى ولو بعد الضمان هو الصحيح كما في فتاوى  
النوازل واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا كله على  
قولهما وعند ابي يوسف لا يتصدق بشئ منه كما لو اختلف الجنس ذكره الزيلعي فليحفظ  
فان غصب وغير الغصوب فزال اسمه واعظم منافعه اي اكثر مقاصده احتراز  
عن دراهم فسبها بلا ضرب فانه وان زال اسمه لكن يبقى اعظم منافعه ولذا لا ينقطع  
حق المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم عن اعظم كاطنة من لا خسر وغيره  
او اختلاط الغصوب بملك الغاصب بحيث يمتنع امتيازها كما في خلاط بربيره  
او يمكن بحجج كبره بشعيرة ضمنه وملكه بلا حل انتفاع قبل ادا صمائه اي رضا  
مالكه باء او ابراء وتضمين قاض والقياس حله وهو رواية فلو غصب طعاما منضغه  
حتى صار مستهلكا يمتلعه حلالا في رواية وحراما على المعتمد جسم الماد الفساد كذا في  
مشاة التنوين بدل الاضافة اي شاة غيره ذكره ابن سلطان وطبها او شيتها وطحن  
برا وزرعه وجعل حديد سيفاً وصغراينة والبناء على ساجدة بالجيم خشية  
عظيمة تنبت بالهند وقيمتها اي البناء الثمنها اي من قيمة الساجدة يملكها الباقي  
بالقيمة وكذا لو غصب ارضا فبنى عليها او غرس او ابتلعت وجاجة لولو او دخل  
البقر راسه في قدر او ادع فصيلا فكبر في بيت المودع ولم يمكن اخراجه الا بهدم  
الجدار او سقط ديناره في محبرة غيره ولم يخرج الا بكسرهما ونحو ذلك يضمن  
صاحب الاكثر قيمة الاقل والاصل ان الضرر الاشد يزال بالاخف كما في هذه القاعدة  
من الاشياء ثم قال ولو ابتلع لولو فانت لا يشق بطنه لان حرمة الادمى اعظم من  
حرمة المال وقيمتها في تركته وجوزة الشافعية قياسا على الشق لخراج الولد  
قلت وقدمنا في الجنائز عن الفتح انه يشق ايضا فلا خلاف وفي تنوير  
البصائر انه الاصح فليحفظ بقي لو كانت قيمة الساجدة والبناء سوا فان اصطلى على

شئ

شئ جاز وان تنازع ابياع البناء عليها وينقسم الثمن بينهما على قدر ما لهما شربلا ليه  
عن البراذنية بقي لو اراد الغاصب نقض البناء ورد الساجدة هل له ذلك ان قضى  
عليه بالقيمة لا يحل وقيله قولان لتقسيم المال بلا فائدة وتماه في المجتبى وان ضرب  
الحجرين ودفعهما ودينارا او انا لم يملكه وهو ملكه مجانا خلافا لهما فان دبح  
شاة غيره ونحوها ما يوك كل طرحها المالك عليه واخذ قيمتها او اخذها وضمنه  
نقصانها وكذا الحكم لو قطع يدها او قطع طرف دابة مما كولة كذا في الملتقى قيل  
ولفظه غير عيسى سيد هذا قلت قوله غير سيد غير سيد لشبوت الخيار في  
غير المأكولة ايضا لكن اذا اختار ربها اخذها لا يضمنه شيئا وعليه الفتوى كما نقله  
المصنف عن العمادية فليحفظ بخلاف طرف العبد فان فيه الارش او خرق ثوبا  
خرقا فاحشا وهو ما فوت بعض العين وبعض نفقه لا كله فلو كله ضمن  
كلها وفي خرق يسير نقصه ولم يفوت شيئا من النفع ضمنه النقصان مع اخذ  
عينه ليس غيره لقيام العين من كل وجه مالم يجد فيه صنعة او يكون ريويا  
كما بسطه الزيلعي قلت ومنه يعلم جواب حادثة وهي غصبت حياصة  
فضة مموهة بالذهب فزال تمويهها فيجبر ما لك بين تضمينها مموهة او اخذها  
بلا شئ لا تابع تملك ولو كان مكان الغصب شر بوزنها فضة فلا رد لتعويضها  
والارجوع بالمقصان للزوم الربا فاغتمه فقل من صرح به قاله شيخنا ومن بنى  
او غرس من ارض غيره بغير اذنه امر بالقلع والرد لو قيمة الساحة اكثر كما مر والمالك  
ان يضمن له قيمة بناء او شجر امر بقلعه اي مستحق القلع فتقوم بدونها ومع  
اخذها مستحق القلع فيضمن الفضل ان نقصت الارض به اي بالقلع ولو زرعها يعتبر  
العرف فان اقتسوا الغلة انصافا او ارباعا اعتبر والا فالخارج للزراع وعليه اجر  
مثل الارض واما في الوقف فيجب الحصة او الاجر بكل حال فصولين غصب ثوبا فقصه  
لا عرق لالوان بل الحقيقة الزيادة والنقصان او سويقا قلته بسمي فالمالك مخير  
ان شأضه قيمة ثوب ابيض ومثل السويق عبر في المبسوط بالقيمة لتغيره بالقلبي  
فلم يبق مثليا وسماء هنا مثلا لقيام القيامة مقامه كذا في الاختيار وقدمنا قوليت  
عن المجتبى فان شأخذ المصروع او الملتوت وغرم ما زاد الصبغ وغرم السمن  
لانه مثلي وقت انصافه بملكه والصبغ لم يبق مثليا قبل اتصاله بملكه لا متزاجه بالماء  
مجتبى رد غاصب الغاصب المصوب على الغاصب الاول ببرا عن ضمانه كما لو هلك  
المصوب في يد غاصب الغاصب فادى القيمة الى الغاصب فانه يبرأ ايضا لقيام  
القيمة مقام العين اذا كان قبضه القيمة معروفا بقضائه او بينة او تصديق المالك  
لا باقرار الغاصب الا في حق نفسه وغاصبه عماديه غصب شيئا ثم غصبه اخره  
فاراد المالك ان ياخذ بعض الضمان من الاول وبعضه من الثاني له ذلك سراجيه







كسبت الرهن اذا سكنه المرتهن ثم بان للغير بعد الاجارة فلا شيء عليه بقي كس  
اجر الغاصب احدها فعلى المستاجر المسمى للاجر المثل ولا يلزم الغاصب الا اجر بل  
يؤد ما قبضه للمالك اشياء وقفيه وفي الشربلالية وينظر ما لو عطل المتفعة هل  
يضمن الاجرة كما لو سكن **و بخلاف خمر المسلم وخنزيره** كان اسلم وهما في يده  
**اذا اتلفهما مسلم او ذمي فلا ضمان وضمن المتلف المسلم قيمتهما** لان الخمر في حقها  
قيمة حكمها **لو كانا لذي** والمتلف غير الامام او مأموره يرضى ذلك عقوبة فلا يضمن  
ولا الزق خلا فالجحد محتجب ولا ضمان في ميتة ودم اصلا **بخلاف ما لو اشتراها**  
**اي الخمر منه** اي من الذمي وشر بها فلا ضمان ولا ضمان لان فعله بتسليط تابعه بخلاف  
عصبيها محتجب وفيه اتلف ذمي خمر ذمي ثم اسلم او احدثها لاشئ عليه الا في رواية  
عليه قيمة الخمر **غصب خمر مسلم فخللها بما لا قيمة له** عليه الا في رواية عليه قيمة  
الخمر كخطة وملح يسير لا قيمة له او خميس او غصب جلد ميتة **قد بغه**  
بما لا قيمة له كتراب وشي اخذها المالك **فانما** ولكن لو اتلفها ضمن لا ولو تلفا  
وفي شرح الوهبانية يضمن قيمته مدبوغا واعتمده في الملتقى ولو خللها بذى  
قيمة كالمخ الكثر والخل ملكه ولا شيء عليه للمالك خلاقا لم يفلود بغيره بذى  
قيمة كقرط وعقوص الجلد اخذه المالك ورد ما زاد **والغاصب حبسه** حتى ياخذ  
حقه **ولو اتلفه لا يضمن** كما لو تلف ولا ضمان بان تلف الميتة ولو لذي ولا بان تلف  
متروك التسمية عمدا ولو لم يبيح مملوكتي لان ولاية الحاجة ثابتة **وضمن بكسر**  
**مغرف بكسر الهمزة ولو كانا بن كمال قيمته** خشيا منخوتا **صالحا لغير الله هو**  
ضمن القيمة لا المثل **باراة سكر ونصف** سيجي بيانه في الاشرية **وصح بيعها** كلها  
وقالا لا يضمن ولا يصح بيعها وعليه الفتوى ملتقى ودرر وزيلعي وغيرها واقره  
المصنف واما طبل الغزاة زاد في خطر الخلاصة والصيداين والدف الذي يباح  
ضربه في العرس فضمنون اتفاقا **كالامة المغنية وخوها** ككيش نطوح وحامة  
طيارة وديك مقاتل وعبد خصي حيث تجب قيمتها غير صالحة لهذه الامور **ولو**  
**غصب ام ولد فهلك لا يضمن بخلاف موت المدير** لتقوم المدير دوم امر  
الولد وقا لا يضمنها لتقومها حل قيد عبد غيره او رباط دابة او فتح باب  
اصطبلها او قفص طائره فذهبت هذه المذكورات او سعى الى سلطان بمن  
يؤذيه والحال انه لا يدفع بل ارفع الى السلطان او سعى بمن يباشر الفسق ولا  
يمتنع بنهييه او قال لسلطان قد يغرم وقد لا يغرم فقال انه وجد كثر افر  
السلطان شيئا لا يضمن في هذه المذكورات ولو غرمه السلطان البتة بمثل هذه  
السعاية ضمن وكذا يضمن لو سعى بغير حق عند محمد زجره الى الساعي وبه  
يفتي وعزروا لو الساعي عبد طرب بعد غنقه ولومات الساعي فلا شيء به ان

ياخذ

ياخذ قد **والخسران من تركه** هو الصحيح جواهر الفتاوى ونقل المصنف انه لومات  
المشكوك عليه بسقوطه من سطح الحرفه غرم انشاكي دية لومات بالضرب لندوره وقدر  
في باب السرقة امر شخص عبد غيره **بالا باق او قال له اقتل نفسك ففعل ذلك**  
**وجب عليه قيمته** ولو قال له اتلف مال مولاك فالتف لا يضمن الامر والفرق ان يامر بالا باق  
والقتل صار غاصبا لانه استعمله في ذلك الفعل ويامر بالا تلف لا يصير غاصبا للمال بل للعبد  
وهو قاييم لم يتلف وانما التلّف بفعل العبد واعلم ان الامر لا ضمان عليه بالامر الا في ستة اذا  
كان الامر سلطانا او ايا او سيدا او مأمورا وصيبا او عبدا امره بان تلف مال غيره مبيد فاذا  
امر به بجفوباب في جايط الغير غرم الحافر ورجع على الامر اشياء **استعمل عبد الغير**  
**لنفسه** بان ارسله في حاجته وان لم يعلم انه عبد **وقال ذلك العبد** الذي استعمله  
**الى حر ضمن قيمته ان هلك** العبد عمدا وفيها جاز رجل الى آخر وقال الى حر فاستعملني  
في عمل فاستعمله فهلك ثم ظهر انه عبد ضمنه علم او لم يعلم هذا اذا استعمله في عمل نفسه  
**ولو استعمله لغيره** اي لغيره في عمل غيره لا ضمان لانه لا يصير به غاصبا لقوله لعبد ارق  
الشجرة وانثر المشي لتناكل انت فسقط لم يضمن الامر ولو قال لتناكل انت وانما ضمن  
قيمته كله لانه استعمله كله في نفسه **غلام جاء الى فصاد وقال اقصد في قفصه فصدا**  
**مقتدا** وافرجه بالاولى فاتف من ذلك ضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد وكذلك الحكم  
في الصبي تجب دية على عاقلة الفصاد عمدا **فخرج** غصب عبدا ومعه مال المولى  
صار غاصبا للمال ايضا بل قالوا يضمن ثيابه تبعه لضمان عينه بخلاف الحر عمدا به  
وفي الوهبانية **ولو نسي الحرفات يضمن نقصها** **ولو نسي القران او شاح يذكر**  
**ولو علم الدلال قيمة سلعة** **فقوم للسلطان انقص بخمس**  
**ومتلف احدى الفردتين يسلم ال** **بقية والمجموع منه يحضر**  
**قلت** وعن ابي يوسف لا يضمن الا الحقة التي اتلفها وفي البرازية هو المختار  
واقره الشربلالية وذكر ما يفيد ان السلطان ليس بقيد وانه ينبغي القول بتضمين  
القاضي ايضا سيما في استبدال وقف ومال يتيم فليحفظ والله تعالى اعلم  
**كتاب الشفعة** مناسبة تملك مال الغير بغير رضاه **هي**  
لغة الضم وشرعا عليك البقعة جيرا على المشتري بما قام عليه بمثله لو مثليا والا  
فبقيمته وسببها اتصال ملك الشفيع المشتري شركة او جوار وشرطها ان يكون المثل  
عقارا اسفلا كان او علوا وان لم يكن طريقه في السفلى لانه التحق بالعقار بماله من حق  
القرار **درر قلت** واما ما جزم به ابن الكمال في اول باب ما هي فيه ميزان البناء  
اذا بيع مع حق القرار يلتحق بالعقار فرده شيئا الرمي وافتحى بعد ما تبعها للبرازية  
وغيرها فليحفظ **وكنها اخذ الشفيع من احد المتعاقدين** عند وجود سببها وشرطها وحكمها  
جواز الطلب عند تحقق السبب ولو بعد سنين وصفها ان الاخذ بها بمنزلة شرائها

مطل  
لا ضمان على الامر



فثبت بها ما ثبت بالشرا كالرد بخيار روية وعيب **تجب** له لا عليه بعد البيع ولو  
 فاسد انقطع فيه حق المالك كما ياتي او بخيار للمشتري وتستقر بالاشهاد في مجلسه اي  
 طلب المواتنة فلا تبطل بعده **وتعكك بالاختار بالتراضي وبقضاء القاضي** عطف على الاختار  
 لثبوت ملك الشفيع بمجرد الحكم قبل الاختار كما حرره من لا خسر ويقدر رؤس الشفعة  
**لا الملك** خلافا للشافعي **الخليط** متعلق بتجب في نفس المبيع **ثم** ان لم يكن او سلم له  
 في حق المبيع وهو الذي قاسم وبقيت له شركة في حق العقار كالشرب والطريق خاصين  
 ثم نفس ذلك بقوله كشرط **نهر صغير لا يجري فيه السفن وطريق لا ينفذ** فلو عاينت  
 لا شفعة بهما بيا انه شرب نهري مشترك بين قوم تسقى اراضيهم منه بيعت ارض  
 منها فلكل اهل الشرب الشفعة ولو النهر عاما والمسئلة بحالها فالشفعة للجار  
 الملاصق فقط **ثم** لا ملاصق ولو ذميا او ما دونها او مكاتبا بابه في سكة اخرى  
 وتظهر دارة لظهورها فلو بابه في تلك السكة فهو خليط كما مر **واضح جذع على حابط**  
**وشريك في خشبة عليه** ولو في نفس الجدار فشريك ملتقى **قلت** لكن قال المصنف  
 ولو كان بعض الجيران شريكا في الجدار لا يتقدم على غيره من الجيران لان الشركة  
 في البناء المجرد دون الارض لا يتحقق بها الشفعة وفي شرح الجمع وكذا للجار المقابل  
 في السكة الغيب النافذة الشفعة بخلاف النافذة **استط بعضهم حقه** من الشفعة  
**بعد القضاء** فلو قبله فلم يبق اخذ الكل لزوال المزاوجة **ليس لمن بقي اخذ نصيب التارك**  
 لانه بالقضاء قطع حق كل واحد منهم في نصيب الآخر **يلغي** ولو كان بعضهم غائبا  
 يقضى بالشفعة بين الحاضرين في الجميع لاحتمال عدم طلبه فلا يؤخر بالشك  
 وكذا لو كان الشريك غائبا فطلب الحاضر يقضى له بالشفعة كلها **ثم** اذا  
 حضر وطلب قضى له بها فلو مثل الاول قضى له بنصفه ولو فوزه فبكله ولو دونه  
 منعه خلاصه **استط** الشفيع الشفعة قبل الشراء **يصح** لفقد شرطه وهو البيع  
 اراد الشفيع اخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جبراً على المشتري **لهذا**  
 تفريق المصنف اراء الشفيع اخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جبراً على المشتري  
 لا عراضه ويقسم بين البقية بل لو طلب احد الشريكين النصف بئنا على انه يستحقه فقط  
 بطلت شفعية اذ شرط صحته ان يطلب الكل كما بسطه الذي يلغي فليحفظ **وصح** بيع دور  
**ملكه فنجبا الشفعة فيها** وعليه الفتوى اشياء **قلت** ومفاده صحة اجازتها بالاول  
 وقد قدمناه فليحفظ لكنه بكرة ونحققه في الخطر وفيها **ويصح** الطلب من وكيل  
 الشرا ان لم يسلم الى موكله وان مسلم لا وبطلت هو المختار **ولا شفعة في الوقف** ولا  
 له نوازك **ولا يجوز** شرح مجمع وخاتمة خلافا للخلاصة والبرازية ولعل لاساقطة  
 قاله المصنف **قلت** وحمل شيخنا الرملة الاول على الاختار والثاني على اخذه  
 بنفسه اذا بيع ففي الفيض حق الشفعة يبنى على صحة البيع انتهى فلما داه ان مالا

ولو جعل بعض الشفعة  
 نصيبه لبعض لم يصح  
 واستط حقه بده  
 طلب  
 صح بيع دور ملكه

عكك

يملك من الوقف بحال لا شفعة فيه وما يملك بحال ففيه الشفعة اذا بيع واما اذا  
 بيع بجواره او كان بعض المبيع ملكا وبعضه وقفاً وبيع الملك فلا شفعة للوقف  
 والله اعلم **باب طلب الشفعة ويطلبها الشفيع في**  
**مجلس علمه** من مشتري او رسوله او عدل او عدد **بالبيع** وان امتد المجلس كالخبرة  
 هو الاصح **درر** وعليه المتون خلافا لما في جواهر الفتاوى انه على الفور وعليه  
 الفتوى بلفظ يفهم **طلبها** لطلبت الشفعة **وخو** كائنا طالها او اطلبها **وهو**  
 يسمى **طلب المواتنة** اي المبادرة والاشهاد فيه ليس بلام بل لمخالفة الجود  
**ثم** يشهد على البايع لو العقار في يده او على المشتري وان لم يكن ذا يد لانه  
 مالك او عند العقار فيقول **اشترى فلان هذه الارض وانا شفيعها**  
**وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الآن** فاشهدوا عليه **وهو** طلب اشهاد  
 ويسمى طلب تقريير وهذا الطلب لا بد منه حتى لو تمكّن ولو بكتاب او رسول  
 ولم يشهد بطلت شفعة وان لم يتمكن منه لا تبطل ولو اشهد في طلب المواتنة  
 عند احد هو لا كفاه وقام مقام الطلبين **ثم** بعد هذين الطلبين **يطلب**  
**عند قاض** فيقول **اشترى فلان دار كذا وانا شفيعها** **يدار كذا** الى لوقال  
 بسبب كذا كما في الملتقى لشم الشريك في نفس المبيع **فمره** يسلم الدار الى هذا  
 لو قبضها المشتري وطلب الخصومة لا يتوقف عليه **وهو** يسمى طلب تملك وخصومة  
 وتباخيره **مطلقا** بعدد وبغيره **شرا** او اكثر لا تبطل الشفعة حتى يقطعها بلسانه  
 به يفتي وهذا ظاهر المذهب وقيل يفتي بقول محمد ان اخره **شرا** بلا عذر  
 بطلت كذا في الملتقى يعني دفعا للضرر قلنا دفعه برفعه الى القاضي ليامره بالاخذ  
 او الترك **واذا اطلب** الشفيع **سال** القاضي **الخضم** عن مال كية الشفيع لما  
 يشفع به فان اقر بها اي بملكه ما يشفع به او نكل عن الحلف على العلم او يرهق  
 الشفيع انها ملكه **ساله** عن الشراء هل اشترى ام لا فان اقر به او نكل عن البيمين  
 على الحاصل في شفعة الخليط او على السبب في شفعة الجوار خلافا للشافعي كما مر  
 في كتاب الدعوى او يرهق الشفيع **قضيه** بها هذا اذا لم يشكر المشتري طلب الشفيع  
 الشفعة فان اترك فالقول له بيمينه ابن كمال **وان** لم يحضر **الثنى** وقت الدعوى  
 واذا قضى لزمه احضاره والمشتري حبس الدار لقبض **ثم** فلو قيل للشفيع  
 اد الثمن فاحول **تبطل** شفيعته **والخصومة** للشفيع المشتري مطلقا والبايع قبل  
**التسليم** الاول بملكه والثاني بيده ابن كمال ولكن لا تسمع البينة عليه حتى يحضر  
 المشتري لانه المالك **ويصح** حضوره ولو سلم المشتري لا يشترط حضور البايع لزوال  
 الملك واليد عنه ابن كمال **ويقضى** القاضي **بالشفعة والعهد** لضمان الثمن عند  
 الاستحقاق على البايع قبل تسليم المبيع الى المشتري والعهد على المشتري لو بعده



لما شرط للشفيع خيار الروية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه دون خيار الشرط  
والاجل اختيار روية الاشياء الشفعية بيع في كل الاحكام الايمان الغرور للحجر  
وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن والدار مقبوضة والثمن منقود صدق المشتري  
بيمينه لانه منكر ولا يتحالفان وان برهننا فالشفيع احق لان يمينه ملزمة ادعى  
المشتري ثمننا وادعى بايعه اقل منه فلا قبضه فالقول الى البايع ومع قبضه للمشتري  
ولو عكسا فبعد قبضه القول للمشتري وقبله يتحالفان واي نكل اعتبر قول صاحبه  
وان حلفا فسخ البيع وبأخذ الشفيع بما قال البايع ملتقى وحط البعض بظهوره  
حق الشفيع فيما اخذ بالباقي وكذا هبة البعض الا اذا كانت بعد القبض اشياء  
وحط الكل والزيادة لا يباخذ به بكل المسمى ولو حط النصف ثم النصف يباخذ  
بالنصف الاخر ولو علم انه شراء بالف فسلم ثم حط البايع مائة فله الشفعة  
كما لو باع بالف فسلم ثم زاد البايع له جارية ومائة فله الشفعة ولو حط  
كالخمر في حق المسلم ابن كمال ياخذ بمثله في الشراء بالقيمة ففي بيع عقار وملك  
ياخذ الشفيع كلاً من العقارين بقيمة الاخر في الشراء بثلثين موجب ياخذ بحال او طلب  
الشفعة في الحال واخذ بعد الاجل ولا يتجمل ما على المشتري لو اخذ بحال ولو ملك  
عنه فلم يطلب في الحال وصبر حتى يطلب عند حلول الاجل بطلت شفيعته خلافاً  
لابي يوسف وبأخذ بمثل الخمر وقيمة الخنزير ان كان البايع والمشتري والشفيع  
ذمياً لا بد ان يكون البايع ايضاً ذمياً والا يفسد البيع فلا تثبت الشفعة ابن كمال  
معزياً للمبسوط وبأخذ بقيمتها لما شرط لو كان الشفيع مسلماً المنع من عقليهما  
وتملكها ثم قيمة الخنزير ههنا فائمة مقام الدار لا مقام الخنزير ولذا لا يجزئ  
تمليكها بخلاف المرور على العاشر وطريق معرفة قيمة الخمر والخنزير الرجوع  
الى ذمى اسلم او فاسقا تاب ولو اختلف فيه فالقول للمشتري عناية وبأخذ  
الشفيع بالثمن وقيمة البناء والغرس مستحق القلع كما يتر في الغصب قلت  
واما لو دهنها بالوان كثيرة او طلاها بحصص كثير خیر الشفيع بين تركها واخذها  
واعطا ما زاد الصبغ فيها لتعذر نقصه ولا قيمة لنقصه بخلاف البقا حاوي  
الزاهدي وسيجيء ولو بنى المشتري او غرس او كلف الشفيع المشتري قلعهما  
وعنى الثاني ان شاء اخذها الثمن وقيمة البناء والغرس او ترك وبه قال الشافعي  
وما لك قلنا بنى فيما لغيره فيه حق اقوى ولذا تقدم عليه فينقصه كما ينقص  
الشفيع جميع تصرفاته اي المشتري حتى الوقف والمسجد والمقبرة والهبة زيلعي  
وزاهدي واما الزرع فلا يقطع استحسانا لان له نهاية معلومة ويبقى بالاجر  
ورجع الشفيع بالثمن فقط ان اخذ بالشفعة ثم بنى او غرس ثم استحققت ولا يرجع  
بقيمة البناء والغرس على احد لانه ليس بمغرور بخلاف المشتري وبأخذ بكل الثمن

ان خربت

ان خربت او جف الشجر فلا فعل احد والاصل ان الثمن يقابل الاصل لا الوصف  
وهذا اذا لم يبق شيء من نقض او خشب فلو بقي واخذ المشتري لا يفصا له من  
الارض حيث لم يكن تبعا للارض تسقط حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار  
يوم العقد وعلى قيمة النقص يوم الاخذ زيلعي قلت فلو لم ياخذ المشتري  
كان هلك بعد انفصا له لم يسقط شيء من الثمن لعدم حبه اذ هو من التوابع والتابع  
لا يقابلها شيء من الثمن وبأخذ بالشفعة تحولت الصفة الى الشفيع فقد هلك  
ما دخل تبعا قبل القبض ولا يسقط بمثله شيء من الثمن قاله شيخنا بخلاف ما اذا تلف  
بعض الارض بغير حيز يسقط من الثمن بحصته لان الفات بعض الاصل زيلعي وبأخذ  
بحصة العرصة من الثمن ان نقض المشتري البناء لانه قصد الاتلاف وفي الاول الافة  
سماوية ويقسم الثمن على قيمة الارض والبناء يوم العقد بخلاف انه دامة كما مر  
لتقومه بالحبس ونقص الاجنبى كنقصه اي المشتري والنقص بالكسر المنقوض له اي  
المشتري وليس للشفيع اخذه لزوال التبعية بانفصا له وبأخذ بثمرها استحسانا  
لانفصا له ان ابتاع ارضا ونخلها وثمرها او ثمر بعد الشراء يده وان جده المشتري فليس  
للشفيع اخذه لما مر او هلك بافة سماوية وقد اشترى ثمرها سقطت حصته من الثمن  
في الاول اي شراها بثمرها وبكل الثمن في الثاني لحدوثه بعد القبض قضى بالشفعة  
للشفيع ليس له تركها شرح وهبانية لتحويل الصفة اليه بخلاف ما قبل القضا  
الطلب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البايع اتفاقا وفيه عمو مشروط ولا شيوع فيها  
وقت التقاض وفي بيع فضولى او خيار بايع وقت البيع عند الثاني ووقت الاجارة  
عند الثالث وبخيار مشتري وقت البيع اتفاقا مجتبي من لم يوافق الجواز كالثاني  
مثلا طلبها عند حكم يراه يقول له هل تقصد وجوبها ان قال نعم اعتقد ذلك حكم  
له بها والا يقل له لا لا يحكم مبنية وبنازلة فروع اخر الشفيع ايجاد الطلب  
لكون القاضي لا يراها فهو معذور وكذا لو طلب من القاضي احضاره فامتنع بخلاف  
سبب اليهود كما ياتي شري ارضا بماية فرفع ثراها وباعه بماية ثم اخذها الشفيع  
بالشفعة اخذها بخمس لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب  
وعلى قيمة التراب الذي باعه وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالجواب لا يتفاوت  
ويقال للمشتري ارفع ما كبست فيها فهو ملكك حاوي الزاهدي وفيه شري دارا  
الى الحصاد ليس للشفيع ان يعجل الثمن وبأخذها بالشفعة لانه ملكها ببيع فاسد  
انتهى قلت وسيجيء انه لا شفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ  
نعم اذا سقط الفسخ ببناء ونحوه وجبت وفي المبسوط الهبة بشرط العوض انما تثبت  
الملك للموهب له اذا قبض الكل فلو وهب دارا على عوض الف درهم فقبض  
احد العوضين دون الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو باطل كان له ان ياخذ



الدار بالشفعة **باب ما ثبت في فيه** **اولا** ثبت لا تثبت  
قصد الا في عقار ملك بعوض خرج الهبة هو مال خرج المهر وان لم يكن يقسم  
خلاف الشيا في كرمي اي بيت الرمي مع الرمي نهائيه وحمام وبير ونهر وبيت  
صغير لا يمكن قسمه لا في عرض بالسكون ما ليس بعقار فيكون ما بعده من عطف  
الخاص على العام وفلك خلاف المالك وبنا ونخل اذا بيعا قصدا ولو مع حق  
القرار خلاف لما فهمه ابن الكمال لمخالفته المنقول كما افاده شيخنا الرمي ولا في  
وارث وصدقة وهبة لا بعوض مشروط ودار قسمت او جعلت اجرة  
او بدل خلع او غنق او صلح عن دم عمد او مهر وان قبل بيعها اي الدار مال  
لان معنى البيع تابع فيه فواجبها في حصته المال **او دار بيعت بخيار الباع**  
**ولم يسقط خياره فان سقط وجبت ان طلب عند سقوط الخيار في الصحيح**  
وقيل عند البيع وصح وبيعت الدار بيعا فاسدا ولم يسقط فسخه فان سقط  
حق فسخه كان بغير المشتري فيها تثبت الشفعة كما مر **او رد خيار روية**  
**او شرط او عيب بقضاء متعلق** بالآخر فقط خلافا لما زعمه المصنف تبعا للدرر  
بعد ما سلمت اي اذا بيع وسلمت الشفعة ثم رد المبيع بخيار روية او  
شرط كيف ما كان او عيب بقضاء فلا شفعة لانه فسخ لا بيع بخلاف الرد  
بعيب بعد القبض **بلا قضا او باقالة** فان له الشفعة لان الرد بعيب بلا قضا  
والاقالة بمنزلة بيع مبتدأ وتثبت الشفعة للعبد الماذون المستغرق بالدين  
احاطه الدين برفقته وكسبه ليس بشرط ابن كمال في مبيع سيده وتثبت لسيده  
في مبيعه يتا على ان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء وشرا احدهما من الآخر يجوز  
وتثبت لمن شري اصاله او وكالة **او اشترى له** بالوكالة وفايدته انه لو  
كان المشتري او الموكل بالشرا شريكا والدار شريك اخر فلهما الشفعة ولو  
هو شريكا والدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده **لا شفعة لمن باع**  
اصاله او وكالة **او بيع له** اي وكل بالبيع اضمن الدرك والاصل ان الشفعة  
تبتل باظهار الرغبة عنها لا فيها **باب ما يطلها يطلها**  
**ترك طلب الواثبة تركه** بان لا يطل في مجلس اخر فيه بالبيع ابن كمال وتقدم  
ترجيحه او ترك طلب الاشهاد عند عقارا وذي يد لا الاشهاد عند طلب  
المواثبة لانه غير لازم مع القدرة كما مر ويطلها تسليمها بعد البيع علم بالقو  
او لا فقط لا قبله كما مر ولو تسليمها **مزاب ووصي** خلافا لمحمد فيما بيع بقبضة  
او اقل ملتي الوكيل يطلها اذا سلم الشفعة او اقر على الموكل بتسليمه الشفعة  
صح لو كان التسليم او اقرار عند القاضي والام يصح لكنه يخرج من الخصومة  
وسكوت من يملك التسليم تسليم ويطلها صلح منها على عوض اي غير مشفوع

لما ياتي

لما ياتي وعليه رده لانه رشوة ويطلها بيع شفعتها مال ولا يلزم المال  
وكذا الكفالة بخلاف القود ولو صالح على اخذ نصف الدار يبيع الثمن صح ولو  
صالح على اخذ بيت بحصته من الثمن لاجتهالة الثمن عند الاخذ ولا تستقط شفعته  
ويطلها موت الشفيع قبل الاخذ بعد الطلب او قبله ولا تورث خلافا للشافعي  
ولو مات بعد القضاء لم يتطل لا يطلها موت المشتري لبقا المتيق ويطلها  
بيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة مطلقا علم ببيعها ام لا وكذا لو جعل ما  
يشفع به مسجدا او مقبرة او وقف مسجدا درر ولو باع بشرط الخيار لنفسه لا  
يتطل لبقا السبب ويطلها شرا الشفيع من المشتري فلمن دونه او مثله  
اخذها منه بالشفعة بالعقد الاول والثاني بخلاف ما لو اشترىها ابتداء حيث  
لا شفعة لمن دونه وكذا يطلها ان استاجرها او ساومها يبعها او اجارة  
يلتقي او طلب منه ان يولى عقد الشرا او ضمن الدرك مستدرك بما مر  
انفا فتبتل في الكل لدليل الاعراض زيلعي قيل للشفيع انها بيعت بالف فسلم  
ثم علم انها بيعت باقل او ببر او بشرا او عددي متفاوت قيمتها الف واكثر فله  
الشفعة ولو بان انها بيعت بدراين او بدعوى قيمتها الف فلا شفعة والفرق بينهما  
ان هذا قيمتي وذاك مثلي فربما يسهل عليه وان كثر ولو علم بان المشتري زيد فسلم  
ثم بان انه بكر فله الشفعة ولو علم انه المشتري هو مع غيره كان له اخذ نصيب  
غيره لعدم التسليم في حقه ولو بلغه شرا والنصف فسلم ثم بلغه شرا الكل فله  
الشفعة في الكل وفي عكسه بان اجر بشر الكل فسلم ثم ظهر شرا النصف لا  
شفعة له على الظاهر لان التسليم في الكل تسليم في كل ابعاضه بخلاف عكسه ثم شرع  
في الحيل فقال وان باع رجل عقارا الا ذراعا مثلا في جانب حد الشفيع فلا شفعة  
لعدم الاتصال والقول بان نصب ذراعا سهو وسهو وكذا لا شفعة لو وهب هذا  
القدر للمشتري وقبضه وان ابتاع سهما منه بثمن ثم ابتاع بقيتها فالشفعة  
للمبايع في السهم الاول فقط والباقي للمشتري لانه شريك وحيلة اكله ان يشتري  
الذراع او السهم بكل الثمن الادرها ثم الباقي بالباقي وليس له تخليفه بالله ما اردت  
ابطال شفعتي وله تخليفه بالله ان البيع الاول ما كان تلجئة مؤيد زاده معزيا  
للوحيين **وان ابتاعه بثمن كثير ثم دفع ثوبا عنه فالشفعة بالثمن لا**  
**بالثوب** فلا يرغب فيه وهذه حيلة نعم الشريك والجار لكنها تضر بالبايع  
اذ يلزمه كل الثمن اذا استحق المنزل فالاولى بيع دراهم الثمن بدينا  
ليطل الصرف اذا استحق وحيلة اخرى احسن واسهل وهي المتعارفة  
في الامصار ذكرها بقوله وكذا لو اشترى بدراهم معلومة بوزن او اشارة  
مع قبضه فلوس اشير اليها وجعل قدرها وضيع الفلوس بعد القبض



في المجلس لان جهالة الثمن يمنع الشفعة **درر قلنت** ونحوه في المضمرات وينبغي  
ان الشفيع لو قال انا اعلم قيمة الفلوس وهي كذا ان ياخذها بالدرهم وقيمتها  
كما لو اشترى دارا بعوض او عقار للشفيع اخذها بقيمتها كما مر قاله المصنف ثم  
نقل عن مقطعات الظهيرية ما يوافقه **قلنت** ووافقه في تنوير البصائر  
واقتره شيخنا لكن تعقبه ابنه في زواجر الجواهر بان مخالفه للاول وما في  
المتون والشروح مقدم على الفتاوى كما مر مرارا انتهى وقد منا انه لا شفعة  
فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ بالبناء ونحوه  
وجبت **تكره الحيلة** لاسقاط الشفعة بعد ثبوتها وفاقا لقوله للشفيع اشتريه متى  
ذكره البزازی واما الحيلة لدفع ثبوتها ابتداء فعن ابي يوسف لا تكره وعند  
**محمد تكرر** ويفتي بقول ابي يوسف في الشفعة قيد في السراجية بما اذا كان  
الحار غير محتاج اليه واستحس محشي الاشياء وبصده وهو الكراهة في الزكاة  
والحج واية السجدة جوهره ولا حيلة موجودة في كلامهم لاسقاط الحيلة بزايده  
قال وطلبناها كثيرا فلم نجدها اذا اشترى جماعة عقارا والبايع واحد بتعدد  
الاخذ بالشفعة بتعدد دفع للشفيع ان ياخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي  
**وهو بعكسه** وهو ما اذا تعدد البايع واتحد المشتري لا يتعدد الاخذ بها بل  
ياخذ الكل او يترك لان فيه تفرق الصفقة على المشتري بخلاف الاول لقيام الشفيع  
مقام احدهم فلم تتفرق الصفقة بلافق بين كونه قبل القبض او بعده سمي لكل  
بعض ثمننا او سمي لكل جملة لان العبرة هنا بالاتحاد الصفقة للاتحاد الثمن  
واعلم انه لو طلب الحصة فهو على شفيعته ولو اشترى دارين او قريتين بمصرين  
صفقة اخذها شفيعهما معا او تركها لا احدهما ولو احدهما بالمشرك والآخرى  
بالغريب شرح مجمع وياق **والمعتبر في هذا** اي العدد والاتحاد **العائد** لتعلق حقوق  
العقد به دون المالك فلو وكل واحد جماعة للشفيع اخذ نصيب بعضهم اشترى  
نصف دار غير مقسوم فقام اسم المشتري البايع اخذ الشفيع نصيب المشتري  
الذي حصل له بالقسم وان وقع في غير جانب على الاصح وليس له اي للشفيع نقضها  
**مطلقا** سواء قسم بحكم او رضا على الاصح لانها من تمام القبض حتى لو قسم الشريك  
كان للشفيع النقص كما ذكره بقوله **بخلاف ما اذا باع** احد الشريكين نصيبه من دار  
مشتركة وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه  
كنقص بيعة وهبته كما لو اشترى اثنان دارا وهما شفيعان ثم جاء شفيع  
ثالث بعد ما اقتسما بقبض او غيره فله اي للشفيع ان ينقض القصة ضرورة  
صيرورة النصف ثلثا شرح وهبانية **اختلف** الحار والمشتري في ملكية الدار  
التي يسكن فيها الشفيع الذي هو الحار فالقول للمشتري لا يفيكروا استحقاق

الشفعة

الشفعة والحار تخليفه اي تخليف المشتري على العلم عند ابي يوسف وبه يفتي  
كما لو انكر المشتري طلب الواثبة فانه يحلف على العلم وان انكر المشتري طلب الاشهاد  
عند لقائه حلف المشتري على البتات لانه يحيط به علما دون الاول حاوي الزاهدي  
**وهو روي** باع ولو برهنا فينبئ الشفيع الحق وقال ابو يوسف بينة المشتري **فروغ**  
باع ما في اجارة الغير وهو شفيعها فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطالت  
الاجارة وان ردّها شري لطفه والاب شفيع له الشفعة والصي كالاب **قلنت**  
لكن في شرح المجمع ما يخالفه فتنبه اذا كانت دار الشفيع ملاصقة لبعض المبيع كان له  
الشفعة فيما لا يصق فقط ولو فيه تفرق الصفقة الا بئرا العام من الشفيع يبطلها  
قضا مطلقا لا ديانا ان لم يعلم بها اذا صبح الشفيع البناء الشفيع خير ان شاء  
اعطاه ما زاد الصبح او ترك آخر الحار طلبه لكون القاضى لا يراه فهو معذور بهودي  
سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا **قلنت** يؤخذ منه ان اليهودى  
اذا طلب خصمه من القاضى احضاره يوم سبته فانه يكلف الحضور ولا يكون سبته  
عذرا وهي واقعة الفتوى قاله المصنف **قلنت** وهي في واقعات الحسامى  
ادعى الشفيع على المشتري انه احتال لابطالها يحلف وفي الوهبانية خلافه **قلنت**  
وسنذكره لان ابن المصنف في حاشيته للاشياء ايدى بما لا مزيد عليه فليحفظ تعليق  
ابطالها بالشرط جائز له دعوى في رتبة الدار وشفعة فيها بقوله هذه الدار  
دارى وانا ادعيها فان وصلت الى والا فانا على شفيعتي فيها استولى الشفيع عليها بلا  
قضا ان اعتمد على قول عالم لا يكون ظالما والا كان ظالما اشياء على عدد الروس  
العقل والشفعة واجره القسام والطريق اذا اختلفوا فيه الكل في الاشياء لا شفعة  
لمر قد عناية صبى شفيع لا وله لا تبطل شفيعته وان نصب القاضى قيمها يبطلها جاز  
جواهر شري كرها وله شفيع غائب فاثرت الاشجار وكلها المشتري ثم اتى الشفيع  
واخذه ان الاشجار وقت القبض ثم سقط بقدره والا لانه لا حصه له من الثمن  
حينئذ يويد زاده من الواقعات الحسامى وفي الوهبانية **• • • • •**  
**•** وياخذ فيما يشترى لصغيره **•** اب ووصى للبلوغ يؤخر **•**  
**•** وليس له تفرق دارين بيعتا **•** ولو غير جار والتفرق اجدر **•**  
**•** وما ضر اسقاط التحيل مسقطا **•** وتخليفه في النكر لا شك انكر **•**  
**كتاب القسم** مناسبتة ان احد الشريكين اذا اراد  
الاقتراق باع فوجب الشفعة او قسم **هي** لغة اسم للاقتسام كالقدرة للاقتدار  
وشرعا جمع نصيب متبايع في مكان معين وسبب طلب الشراكا وبعضهم  
للاقتناع بملكه على وجه الحضور فلو لم يوجد طلبهم لانقض القسم وركنها هو  
الفعل الذي يحصل به الافراز والتمييز بين الانصاف كليل وذرع وشرطها عدم فوت



المقتضى بالقسم ولذا لا يقسم نحو حايط وحمام وحكمها تعيين نصيب كل من الشراكا على  
حدة وتشتغل مطلقا على معنى الافراز وهو اخذ عين حقة وعلى معنى المبادلة  
وهي اخذ عوض حقة والافراز هو الغالب في المثل وما في حكمة وهو العدرى  
المتقارب فان معنى الافراز غالب فيه ايضا ابن كمال عن الكافي والمبادلة غالبية  
في غيره اي في غير المثل وهو القيمي اذا تقرر هذا الاصل في اخذ الشريك حصته  
بغية صاحبه **في الاول** اي المثل لعدم التفاوت **لا الثاني** اي القيمي لتفاوته  
في الخاتمة مكمل او موزون بين حاض وغائب او بالغ وصغير فاخذ الحاضر او البالغ  
نصيبه نفذت القسمة ان سلم خط الآخرين والا لا كصبرة بين دهقان وزارع  
امرع الدهقان بقسمها فقسم ان ذهب بما افزره للدهقان ولا نهلاك الباقي عليهما  
وان بخط نفسه او لا فالهلاك على الدهقان خاصة كذا قاله بعض المشايخ انتهى ملخصا  
**وان اجر عليها** اي على قسمة غير المثل في **مختار الجنس** منه فقط سوى رقيق  
غير المقيم عند طلب احدهم فيجب لما فيها من معنى الافراز على ان المبادلة قد يجري فيها  
الجر عند تعلق حق الغير كما في الشفعة وبيع ملك المدين لو قاذبه **وينصب قاسم**  
**برزق مربيته** المال ليقسم بلا اخذ اجر منهم **وهو احب** وما في بعض النسخ واجب غلط  
**وان نصب باجر المثل** صحيح لا تنها ليست بقضا حقيقة فجاز له اخذ الاجرة عليها وان لم  
يجز على القضا ذكره اخي زاده **وهو على عدد الروس** مطلقا لا الانصاف خلافا لما قيل  
بالقاسم لان اجرة الكيال والوزان بقدر الانصاف اجمالا كذا سائر الموزن كاجرة الراعي  
والجمل والحفظ وغيرها شرح مجمع زاد في الملتقى ان لم يكن للقسمة وان كان لها فعلى  
الخلافا لكن ذكره في الهداية بلفظ قيل وتامه فيما علقته عليه **والقاسم يجب كونه عدلا**  
**امينا عالما بها ولا يتعين واحد لها** لا يتحكم بالزيادة ولا يشترك القسام خوف  
طواظهم وصحت برضا الشراكا اذا كان فيهم صغير او مجنون لا نايب عنه او غائب  
لا وكيل عنه لعدم لزومها حينئذ الا باجازه القاضي او الغائب اما الصبي اذا بلغ او وليه  
هذا لو ورثة ولو شركا بطلت مينة المقتى وغيرها وقسم نقل يدعون ارثه  
**بينهم** او ملكه مطلقا او شراء صدر شرعية فلا فرق في النقل بين شرا وارث وملك  
مطلق **قلت** ومن النقل البناء والاشجار حيث لم تتبدل المنفعة بالقسمة وان  
تبدلت فلا جبر قاله شيخنا **وعقار يدعون شراء او ملكه مطلقا** فان ادعوا انه  
ميراث عن زيد لا يقسم حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته وقال  
يقسم باعرافهم كما في الصور الاخر **ولا ان برضا ان العقار مصرحا حتى يبرهن انه لها**  
اتفاقا في الاصح لانه يحتمل انهما باجارة او اعارة فتكون قسمة حفظ والعقار  
محفوظ بنفسه ولو برضا على الموت وعدد الورثة **وهو اي العقار قلت**  
قال شيخنا وكذا المنقول بالاولى معهما وفيهم صغير او غائب قسم بينهم ونصيب قابض

لها

لها نظرا للغائب والصغير ولا بد من البينة على اصل الميراث عنده ايضا خلافا لهما  
كما في **قانون برهن وارث واحد** لا يقسم اذا لا بد من حضور اثنين ولو احدهما  
صغير او موصى له او كانوا اي الشراكا مشتركين اي شركا بغيب الارث وغاب احدهم  
لان في الشرا لا يصلح الحاضر خصما عن الغائب بخلاف الارث او كانت في صورة الارث  
العقار او بعضه مع الوارث الطفل او الغائب او كان شي منه لا يقسم للزوم القضا  
على الطفل او الغائب بلا خصم حاضرها وقسم المال المشترك بطلب احدهم ان  
انتفع كل بحصته **بعدا القسمة** وبطلب ذي الكثر ان لم ينتفع الاخر **لقلة حصته**  
وفي الخاتمة يقسم بطلب كل وعليه الفتوى لكن المتن على الاول فطليها المعول وان  
**تضر الكل لم يقسم الا برضاهم** لئلا يعود على موضوعه بالنقض في المجتبى حائوت  
لها يجعلان فيه طلب احدهما القسمة اذا لم يكن لكل ان يجعل فيه بعد القسمة ما كان يعمل فيه  
قبلها قسم والا لا وقسم **عروض** اتخذ جنسها **بالجنس** ان بعضها في بعض لوقوعها معاوضة  
لا تميزا فيعتمد التراضي دون القاضى ولا الرقيق وحده لغش التفاوت في الادنى  
وقالا يقسم لو ذكورا فقط واناثا فقط كما يقسم الابل والغنم ورقيق الغنم **والجواهر** لغش  
تفاوتها **والحمام** والبيير والرحى والكتب وكلها في قسمة ضرر **الابرضاهم** لما سر ولو اراد  
احدهم البيع والى الآخر لم يجبر على بيع نصيبه خلافا لما لك وفي الجواهر لا تقسم الكتب  
بين الورثة ولكن ينتفع كل بالمهاياة ولا تقسم بالاوراق ولو برضاهم وكذا لو كانت  
كتبا باذا مجلدات كثيرة ولو تراضوا ان تقوم الكتب ويأخذ كل بعضها بالقيمة بالتراضي  
جاز والا لا وفي التاتر خاتمة دار وحائوت بين اثنين لا يمكن قسمتها تشاجرا  
فيه فقال احدهما لا اكري ولا انتفع وقال الاخر اريد ذلك امر القاضي بالمهاياة  
نهر يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فاعلق الباب **دور مشتركة**  
**او دار وصيعة** او دار وحائوت قسم كل وحدها منفردة مطلقا ولو متلازمة او في محلتين  
او مصرين مسكين اذا كانت كلها في مصر واحد او لا وقال ان الكل في مصر واحد فالراي  
فيه للقاضي وان في مصرين فقوله كقولهم **ويصور القاسم ما يقسمه** على قرطاس ليوقعه  
للقاضي ويعدله على سهام القسمة ويذره ويقوم البناء ويقرر كل نصيب  
بطريقه وبشربه ويلقب الانصاف بالاول والثاني والثالث وهام جرا ويكتب  
اساميهم ويقرع لتطيب القلوب فن خرج اسمه اولا فله السهم الاول ومن خرج  
ثانيا فله السهم الثاني الى ان ينتهي الى الاخير واعلم ان الدراهم لا تدخل في القسمة  
للعقار **الابرضاهم** فلو كان ارض وبتا او منقول قسم بالقيمة عند الثاني وعند الثالث  
يرد من العصة بمقابلة البناء فيبقى فضل ولا يمكن التسوية رد الفضل راءهم  
للضرورة واستحسنة في الاختيار قسم ولا احد منهم مسيلما او طريق في ملك الآخر  
والحال انه لم يشترط في القسمة صرف عنه ان امكن والا فنقت القسمة اجماعا واستوفت



مما لا يخفى ان في عرض الطريق في الدار لاض

فلو اختلفوا فقال بعضهم ايقيناها مشتركا كما كان ان امكن افراز كل فعل كما بسطه  
الزبلي اختلفوا في مقدار عرض الطريق جعل عرضها قدر عرض باب الدار واما في الارض  
فيقدر من الشورز يلقى بطوله اى ارتفاعه حتى يخرج كل واحد منهم حناجا في  
نصيبه ان فوق الباب لا فيما دونه لانه قدر طول الباب من الهوا مشترك والبناء  
على الهوى المشترك لا يجوز الا برضا الشراكا جلا ليه ولو شرطوا ان يكون الطريق في  
قسمه الدار على التفاوت جاز وان وصليته كان سهامهم في الدار متساوية وذلك  
لان القيمة على التفاوت بالتراضي في غير الاموال الرجعية جارية في قسم التبن بالكرار  
لانه ليس بوزن في العنب بالسرجية على الصحيح بل بالقياس والميزان لانه وزني  
سفل له اى فوقه علو مشترك كان وسفل مجر مشترك والعلو لآخر وعلو مجر  
مشترك وللسفل لآخر قوم كل واحد من ذلك على حدة وقسم بالقيمة عند محمد  
وبه يفتي اكثر بعض الشراكا بعد القسمة استيفا نصيبه وشهد القاسمان يا  
لا استيفا الحق يقبل وان قسما باجر في الاصح ابن مالك وان شهد قاسم واحدا  
لان فرد ولو احدثهم ان من نصيبه شيئا وقع في يد صاحبه غلط وقد كانت  
افرا بالاستيفا ولم يقرب به ذكره البرجندى لم يصدق الا ببرهان او اقرار الخصم  
او نكوله فلو قال الابحية لعنت ولا تناقض لانه اعتمد على فعل الايمين ثم ظهر  
غلطه وان قال قبضته فاخذ شريكه بعضه وانكسر شريكه ذلك حلف لانه  
متكر وان قال قبل اقراره بالاستيفا اصابعي من ذلك كذا الى كذا ولم يسلمه  
الى وكذبه شريكه تخالفا وتفسخ القسمة كما اختلفا في قدر المبيع ولو اقسما  
دارا واصحاب كلا طائفة فادعى احدهما بيتا في يد الاخر ائنه من نصيبه  
وانكر الاخر فعليه البيينة لانه مدع وان اقامها فالعبرة بالبيينة المدعى لانه  
خارج وان كان قبل الاشهاد على القبض تخالفا وفسخت وكذا لو اختلفا في الحدود  
وان اصح بعض معين من نصيبه لا تفسخ القسمة اتفاقا على الصحيح وفي  
استحقاق بعض شايع في الكل تفسخ اتفاقا وفي استحقاق بعض شايع من نصيبه  
لا تفسخ جبرا خلافا للثاني بل المستحق منه يرجع بحصة ذلك في نصيب شريكه  
ان شا او تقضى القسمة دفعا لفر التفتيش قلت بقي ههنا احتمال اخر وهو  
ان يستحق بعض من نصيب كل واحد فان كان شايعا فسخت وان كان معينات  
تساويا فظاهر والا فالعبرة لذلك الزايد كما هو فلذا لم يفردها بالذكو ظهر دين في  
الثوكة المقسومة تفسخ القسمة الا اذا قضوه اى الدين او ابراء الغرماء ذمم الورثة  
او بقي منها اى من الثوكة ما يفي به لزوال المانع ولو ظهر غبن فاحت لا يدخل تحت تقويم  
في القسمة فان كانت بقضا بطلت اتفاقا لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد  
ولو وقعت بالتراضي تبطل ايضا في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد

فوجب

فوجب تقضها خلافا لتصحى الخلاصة قلت فلو قال كاللكن تفسخ لكان اولى  
وتسمع دعواه ذلك اى ما ذكر من الغبن الفاحش ان لم يقرب بالاستيفا فان اقربه لا  
تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض الا اذا ادعى الغصب فتسمع دعواه وتامة  
في الحائنة ادعى احد المتقاسمين للتركة دينيا في التركة صح دعواه لانه لا تناقض  
لتعلق الدين بالمعنى والقسمة بالصورة ولو ادعى عينا باى سبب كان لا تسمع  
للتناقض اذ الاقدام على القسمة اعتراف بالشركة وفي الحائنة اقسما دارا وارضاه  
ثم ادعى احدهم في قسم الآخر بنا او بخلا زعم انه بناء وغرسه لم تقبل  
بينته وقعت شجرة في نصيب احدها اغصانها متدللة في نصيب الاخر  
ليس له ان يجبره على قطعها به يفتي لانه استحق الشجرة باغصانها اختيار  
بني احدهما اى احد الشريكين بغير اذن الاخر في عقار مشترك بينهما فطلب  
شريكه رفع بناءه قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباى فيها ونعت  
والاهدم البناء وحكم الغرس كذلك بزايه القسمة تقبل التفض فلو اقسما  
واخذوا حصتهم ثم تراصوا على الاشتراك بينهم صح وعادت الشركة في عقار  
او غيره لان قسمة التراضي مبادلة ويصح فسخها ومبادلتها بالتراضي بزايه  
المقبوض بالقسمة الفاسدة كقسمة على شرط هبة او صدقة او بيع من المقسوم  
او غيره يثبت الملك فيه ويفيد جواز التصرف فيه لقابضه ويضمنه بالقيمة  
كالمقبوض بالشرا الفاسد فانه يفيد الملك كما مر في بابيه وقيل لا يثبت جزم بالقبل  
في الاشياء وبالاول في البزائية والقينية ولوتها بنا في سكن دار واحدة يسكن  
هذا بعضا وهذا بعضا او هذا شهرا وهذا شهرا او اديت يسكن كل دارا او في خدمة  
عبد يخوم هذا يوما وهذا يوما او عبيدين يخدم هذا وهذا والآخر الاخر او في غلة  
دار او دارين كذلك صح التهايز في الوجوه الستة استحانا اتفاقا والاصح ان  
القاضى يهاينى بينهما جبرا بطلب احدهما ولا تبطل بموت احدهما ولا بموتها ولو  
طلب احدهما القسمة فليما يقسم بطلت ولو اتفقا على ان نفقة كل عبد على من يخدمه  
جاز استحاننا بخلاف الكسوة وما زاد في ثوبه احدهما في الدار الواحدة مشترك  
لا في الدارين ويجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا في كل مختلفي المنفعة  
ملكته وتامة فيما علقته عليه ولو يهاينى في غلة عبد او في غلة عبيدين او يهاينى  
في غلة بغل او بغلين او في ركوب بغل او بغلين او في ثمرة شجرة او في لبن شاه لا  
يصح في السائل الثمان وحيلة الثمار ويحرم ان يشتري حظ شريك ثم يبيع كلها  
بعدل معنى ثوبته او يتفيع بالدين بمقدار معلوم استقرضا نصيب صاحبه اذ  
فرض المشاع جائز فروع الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على  
قدر الملك وان لحفظ النفس فعلى عدد الروس ولا يدخل صبيان ونسا فلو



عن السلطان قرية تقسم على هذا ولو خيف الفرق فاتفقوا على القامتة فالفرم  
 بعدد الروس لانها لحفظ الانفس المشترك اذا انهدم فاني احدها العارة ان  
 احتمل القسمة لا جبر وقسم والا بنى شراره ليرجع بما اتفق لو بامر القاضي والا  
 فقيمة البناء التفرغ في ملكه وان تضر جاره في ظاهر الرواية الكل في الاشياء وفي  
 المجتبى وبه يفتى وفي السراجية الفتوى على المنع قال المصنف فقد اختلف الاقناب وينبغي  
 ان يعول على ظاهر الرواية انتهى **قلت** ومتر في متفرقات القضايا وفي الوهبانية شرحها

• ولو زرع الانسان زرايداره	• فليس جار منعه لو يضره
• وحيط له اهل فحل واحد	• ولا حمل فيه قبل ليس يغير
• وما الشريك ان يعلى حيطهم	• وقيل التقل جابر فيعمر
• ومنوع قسم عند منع شارك	• من البرم قاض موحى فيعمر
• فينفق في المختار قاض باذنه	• وينع تقعا من ابى قبل يحسر
• وخذ منقبا بالاذن منه الحاكم	• وخذ قيمة ان لا وهذا المحرر

**كتاب المزارعة** مناسبتها ظاهرة وهي لغة مفاعلة من  
 الزرع وشرعا عقد على الزرع ببعض الخارج واركانها اربعة ارض وبذر  
 وعمل وبقر **ولا يصح عند الامام** لانها كقفيز الطحان **وعندها تصح** به يفتى  
 للحاجة وقياسا على المتعارفة بشروط ثمانية صلاحية الارض للزرع واهلية العاقد  
 وذكر المدة اى مدة متعارفة تنقصد بما لا يتكلى فيها منها وبما لا يعيش اليها احدهما  
 غالبا وقيل في بلادنا تصح بلا بيان مدة ويقع على اول زرع واحد وعليه الفتوى  
 مجتبى وبنازيه واقره المصنف **وذكر رب البذر** وقيل يحكم العرف وذكر جنسه  
 لا قدره لعله باعلام الارض بشرطه في الاختيار وذكر **قسط** العامل **الاخر**  
 ولو بينا حظ رب البذر وسكتا عن حظ العامل جازا استحانا وبشرط التخلية  
 بين الارض ولومع البذر **والعامل** وبشرط الشركة في الخارج ثم فرع على الاخير  
 بقوله فتبطل ان شرط لاحدهما قفزان مسماة او ما يخرج من موضع معينة  
 او دفع رب البذر بذره او دفع الخارج الموظف وتنصيف الباقي بعد رفعه  
**بخلاف** شرط رفع خراج القاسمة كثلث او ربع او شرط رفع العشر للارض او  
 لاحدهما لان مشاع فلا يورث الى قطع الشركة او شرط التبن لاحدهما والحب للآخر  
 اى تبطل لقطع الشركة فيما هو المقصود بشرط تنصيف الحب والتبن لغير رب  
**البذر** لانه خلاف مقتضى العقد او شرط تنصيف التبن والحب لاحدهما لقطع  
 الشركة في المقصود وان شرط تنصيف الحب والتبن لصاحب البذر كما هو مقتضى العقد  
 او لم يتعرض للتبن **صح** وجنيد التبن لرب البذر وقيل بينهما تبعا للحب  
 كما قال المصنف تبعا للصدر وغيره لكن اعتمد صاحب الملتقى الثاني حيث قدمه

فقال

فقال والتبن بينهما وقيل لرب البذر **قلت** وفي شرح الوهبانية عن القنية  
 المزارع بالرفع لا يستحق من التبن شيئا وبالثلث يستحق النصف **وكذا** صححت لو كان  
 الارض والبذر لزيد **والحب والبقر والعمل للاخر** او الارض له والباقي للاخر **والعمل له**  
 والباقي للاخر فهذه الثلاثة جائرة وبطلت في اربعة اوجه لو كان الارض والبقر  
 لزيد او البقر والبذر له والاخران للاخر او البقر والبذر له والباقي للاخر  
 فهي بالتقسيم العقلي سبعة اوجه لانه اذا كانت من احدها احدها والثلثة  
 من الآخر فهي اربعة واذا كانت من احدها اثنان واثنان من الآخر فهي ثلاثة  
 ومتى دخل ثالث فالكثير بحصة فسدت **واذا** صححت **فالحارج** على الشرط **ولا**  
**شئ للعامل** ان لم يخرج شئ في الصحبة ويجبر من ابى عن المضى الارب البذر فلا  
 يجبر قبل القاية وبعده يجبر **درر** ومتى فسدت فالحارج لرب البذر لانه تمام ملكه  
 ويكون للاخر اجر مثل عمله او ارضه ولا يزداد على الشرط وبالغاما بلغ عند محمد  
 وان لم يخرج شئ في الفاسدة فان كان البذر من قبل العامل فعليه اجر مثل  
 الارض والبقر وان كان من قبل رب الارض فعليه اجر مثل العامل حاوى  
 ولو امتنع رب الارض من المضى فيها وقد كورب العامل في الارض فلا شئ له للكراب  
**حكم** اى في القضا اذ لا قيمة للمنافع ويسترضى ديانة فيفتى بان يوفيه اجر مثله لغيره  
 وتفسخ المزارعة بدين محوج الى بيعها اذا لم ينبت الزرع لكن يجب ان  
 يسترضى المزارع ديانة اذا عمل كما متر اما اذا نبت ولم يتحصد لم تبطل الارض  
 لتعلق حق المزارع حتى لو اجاز جاز فان مضت المدة قبل ادراك الزرع  
**فعلى العامل** اجر مثل نصيبه من الارض الى ادراكه اى الزرع كما في الاجارة  
 بخلاف مالومات احدها قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل على العامل او وارثه  
 لبقا العقد استحانا كما سيجي دفع رجل ارضه الى آخر على ان يزرعها  
 بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذلك فعلا على هذا  
 فالمزارعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على رب الارض  
 اجر لشركته فيه والعامل يجب عليه اجر نصف الارض لصاحبها لفساد العقد  
 وكذا لو كان البذر ثلثاه من احدها وثلثه من الآخر والربع بينهما نصفين  
 او على قدر بذرها فهي فاسدة ايضا لاشتراط الاعارة في المزارعة عمادية واعلم  
 ان نفقة الزرع مطلقا بعد مضي مدة المزارعة عليها **بقدر** الحصص واما قبل  
 مضيها فكل عمل قبل انتهائها الزرع كنفقة بذر ومؤنة حفظ وكري نهر على  
 العامل ولو بلا شرط فاذا تناهى بقى ما لا مشترك بينهما فتجب عليهما مؤنة كصناد  
 ودياس كذا حرره المصنف وحمل عليه اصل صدر الشريعة فليحفظ فان شرطاه  
 على العامل فسدت كما لو شرطاه على رب الارض **بخلاف** مالومات رب الارض والزرع



بقل فان العمل فيه جميعا على العامل او وارثه لبقا مدة العقد والعقد يوجب  
على العامل عملا يحتاج اليه الى انتهاء الزرع كما سمي ولو مات قبل البذر بطلت ولا  
شيء للكرامة كما سمي وكذا لو شئت بدين محجوب مجتبي وصح اشتراط العمل كحصاة  
ودياسر وسبق على العامل عند الثأف للتعامل وهو الاصح وعليه الفتوى ملتبقي  
الغلة في المزارعة مطلقا ولو فاسدة امانة في يد المزارع بشرط ان يفرغ عليه بقوله  
فلا ضمان عليه لو هلكت الغلة في يده بلا صنعه فلا تصح بها الكفالة نعم لو كفل بحصة  
ان استهلكها صحت المزارعة والكفالة ان لم تكن على وجه والافسدت المزارعة خائنه  
ومثله في الحكم للمعاملة اي المساقاة فان حصة الدهقان في يد العامل امانة واذا قصر  
المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع بهذا السبب لم يضمن المزارع في المزارعة  
الفاسدة ويضمن في الصحيحة لو جوب العمل عليه فيها كما مروى في يده امانة فيضمن  
بالتقصير في السراجية الكار ترك السقي عمدا حتى يبس ضمن وقت ما ترك السقي  
قيمة ثابتة في الارض وان لم يكن للزرع قيمة قومت الارض مزروعة وغير مزروعة  
فيضمن فضل ما بينهما قبل **فروع** اخر الا ان السقي ان تاخيرا معتادا لا يضمن  
والاضمن شرط عليه الحصاد فتعاقل حتى هلك ضمن الا ان يؤخر تاخيرا معتادا اترك  
حفظ الزرع حتى اكمل الدواب ضمن وان لم يرد الجراد حتى اكل كله ان احسن طرده  
ضمن والا لا يترتب عليه زرع ارض رجل بلا امره طالبة بحصة الارض فان كان العرف  
جري في تلك القرية بالنصف او بالثلث ونحوه وجب ذلك حرث بين رجلين  
ابي احدهما ان يسقيه اجبر فلو فسد قبل رفعه للحاكم وامره بذلك ثم امتنع ضمن  
جواهر الفتاوى شرط البذر على المزارع ثم زرعها رب الارض ان على وجه الاعانة  
فمزارعة والافقوض لها دفع الارض المستأجرة من الاجر مزارعة جاز ان البذر  
من المستأجر ومعاملة لم يجز استأجر ارضا ثم استأجر صاحبها ليعمل فيها جاز  
الكل من منح المصنف قلت وفيه في آخر باب جنابة الهيمة مغريا للخلاصة  
بتاني صنيع امر البستان وغفل حتى دخل الماء وتلفت الكروم والحيطان فانك  
يضمن الكروم لا الحيطان ولو فيه حصص ضمن الحصرم لا العنب لنهايته فصار حفظه  
عليها قلت قال ق ويضمن العنب في عرفنا انتهى اتفق بلا اذن الاخر ولا  
امر قاض فهو متبوع كرمه دار مشتركة مات العامل فقال وارثه انا عمل الى  
ان يستحصل فله ذلك وان ابى رب الارض ملتبقي وفي الوهبانية **فروع**  
وياخذ ارضا لليتيم وصيته **فروع** مزارعة ان كان ما هو يبذر  
ولو قال بذر الارض مني مزارع **فروع** له القول بعد الحصد والحضم يذكر  
**كتاب المساقاة** لا تخفى مناسبتها هي المعاملة بلغة  
اهل المدينة فهي لغة وشرعا معاودة دفع الشجر والكروم وهل المراد بالشجر ما يعمر

غير

غير المثمرة كالخمر والصفصاف لم اره الى من يصلحه يجوز معلوم من ثمره وهي كالمزارعة  
حكما وخلافا لداشر وطائفة هنا يخرج بيان النذر ونحوه الا في أربعة اشياء فلا  
تشتط هنا اذ امتنع احدها بجبر عليه اذ لا ضرر بخلاف المزارعة كما مر واذا انقضت  
المدة تنترك بلا اجر ويعمل بلا اجر وفي المزارعة باجر واذا استحق التحيل يرجع  
العامل باجر مثله وفي المزارعة بقيمة الزرع والرابع بيان المدة ليس بشرط  
هنا استحانا للعلم بوقته عادة وحينئذ تقع على اول ثم يخرج في اول السنة  
وفي الرطوبة على ادراك بزرها ان الرغبة فيه وحده فان لم يخرج في تلك السنة  
ثمر ففسدت ولو ذكر مدة لا يخرج الثمرة فيها ففسدت ولو تبلغ الثمرة فيها والا تبلغ صح  
لعدم التيقن بفوات المقصود فلو خرج في الوقت المسمى فعلى الشرط لصحة العقد  
والافسدت فللعامل اجر المثل ليدوم عمله الى ادراك الثمر ولو دفع غراسا في  
ارض لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها فما خرج كان بينهما تقسده هذه المساقاة ان  
لم يذكروا اموالا معلومة وان ذكرا ذلك صح وكذا لو دفع اصول رطبة في ارض  
مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة فانه يجوز وان لم يسم المدة ويقع على  
اول حب يكون ولو دفع رطبة انتهى جذا فها على ان يقوم عليها حتى يخرج  
بزرها ويكون بينهما نصيفين جاز بلا بيان مدة والرطوبة لصاحبها ولو  
شرط الشركة فيها اي في الرطوبة ففسدت بشرطها الشركة فيما لا ينوب لعمله ونصيف في  
الكروم والشجر والرطاب المراد منها جميع البقول واصول البادنجان والتخل وخصها  
الشافعي بالكروم والتخل لو فيه اي الشجر المذكور ثمرة غير مدرجة يعنى يزيد بالعمل  
وان مدرجة قدر انتهت لا تصح كالمزارعة لعدم الحاجة دفع ارضا بضمادة معلومة  
ليغرس وتكون الارض والشجر بينهما لا تصح لاشتراط الشركة فيما هو موجود قبل  
الشركة فكان كقفيز الطمان فتفسد والثمر والغرس لرب الارض تنبع لارضه  
وللاخر قيمة غرسه يوم الغرس واجر مثل عمله وحيلة الجواز ان يبيع نصف  
الغراس بنصف الارض ويستأجر رب الارض العامل ثلاث سنين مثلا بشيء  
قليل ليعمل في نصيبه مدد شرعية ذهبت الزرع بنواة رجل والقتها في كرم اخى  
فنبغت منها شجرة فهي لصاحب الكرم اذ لا قيمة للنواة وكذا لو وقعت خوخة في  
ارض غير فنبغت لان الخوخة لا تنبت الا بعد ذهاب لحجمها وتبطل المساقاة  
كالمزارعة بموت احد طرفي مدتها والثمر في هذا قيد لصورتي الموت  
ومضى المدة فان مات العامل تقوم ورثته عليه ان شاؤا حتى يدرك الثمر وان كره الدافع  
اي رب الارض وان اراد والقلم لم يجبر وعلى العمل وان مات الدافع يقوم العامل  
كما كان وان كره ورثته الدافع دفعا للضرر وان ماتا فالحجارة ذلك لورثة العامل  
كما مروا ان لم يمت احدهما بل انقضت مدتها اي المساقاة فالحجارة للعامل ان شاعمل



على ما كان وتفسخ بالعذر كالمزادعة كما في الاجارات ومنه كون العامل عاجزا عن  
العمل وكونه سارقا يخاف على ثمره وسعفه منه دفعا للضرر فروع ما قبل  
الادراك كسقي وتلقيح وحفظ فعلى العامل وما بعده كجذاذ وحفظ فعليه ولو شرط  
على العامل فسدت اتفاقا ملتقى والاصل ان ما كان من عمل قبل الادراك كسقي فعلى  
العامل وبعده كحصاد فعليه كما بعد القسمة دفع كرمه معاملة بالنصف ثم زاد احد  
على النصف ان زاد رب الكرم لم يحز لانه هبة مشاع يقسم فلا اجر له لانه شريك فيقع  
العمل لنفسه وفي الوهبانية وما للمساقي ان يساقى غيره وان اذن المولى له ليس ينكر  
وفي معاياتها واي شياه دون دمج يحلها واي للمساقي والمزارع يكفر  
**كتاب الذبايح** مناسبتها للمزارعة كونها اتلافا في الحال  
للانتفاع بالنبات واللحم في المال الذبيحة اسم ما يذبح كالذبيح بالكسر واما بالفتح  
فقطع الاوداج حرم حيوان من مشاة الذبح خرج السبك والجراد فيحلان بلا ذكاة  
ودخل المتردية والطيحة وكل ما لم يذكر ذكاة شرعيا اختياريا كان او اضطراريا وذكاة  
الضرورة جرح وطعن وانها ردم في اى موضع وقع من البدن وذكاة الاختيار ذبح بين  
الحلق واللثة بالفتح المنخر من الصدر وعروقه للحلقوم كله وسطه او اعلاه واسفله وهو  
مجري النفس على الصحيح والمرى هو مجري الطعام والشراب والودجان مجري الدم وحل  
المذبح بقطع اى ثلاث منها اذ لا اثر حكم الكل وهل يكفي قطع اكثر كل منها خلاف وصح  
البرازي قطع كل حلقوم ومرى واكثر ورج وهل يسيح انه يكفي من الحياة قدر ما ينفق  
في المذبح وحل الذبح بكل ما افرى الاوداج اداد بالاولاد كل الاربعة تخليسا  
وانهر الدم اى اسال ولوبنار او بلبطة اى قشر قصب او مروة هي حجارة بيض كالسكين  
يذبح بها الاسن او ظفرا قايمين ولو كان من زرعين حل عندنا مع الكراهة لما فيه  
من الضرر بالحيوان كذبحه بشفرة قليلة ونذب احدا شفرته قبل الاضطجاع  
وكره بعده كالجر برجلها الى المذبح وذبحها من قفاها ان بقيت حية حتى  
تقطع العروق والام تحل لموتها بلا ذكاة والتخيم بفتح فسكون بلوغ السكين  
النخاع وهو عرق ابيض في جوف عظم الرقبة وكره كل تعذيب بلا فائدة مثل قطع  
الراس والصلح قبل ان يبرد اى تسكن من الاضطراب وهو تفسير باللائم كما لا يخفى وكره  
ترك التوجه الى القبلة لمخالفة السنة وشرط كون الذابح مسلما حلالا خارج الحرم ان  
كان صيدا فصيد الحرم لا تحله الذكاة في الحرم مطلقا او كتابيا دينيا او حريا لا  
اذا سمع منه عند الذبح ذكر المسيح فتحل ذبحتها ولو الذابح مجنون او امرأة  
او صبيا يعقل التسمية والذبح وتقدر او اقلقت او خرس لا تحل ذبيحة غير  
كتابي من وثني ومجوسي ومردو جنى وجبرى لو ابوه سنيا ولو ابوه جبريا حلت  
اشياه لانه صار كمرتد فنيه بخلاف يهودى ومجوسى تنصر لانه يقر على ما اتفق

اليه عندنا فيعتبر ذلك عند الذبح حتى لو تجسس يهودى لا تحل ذكاته والمتولد بيني مشرك  
وكتابي كتابي لانه اخف وترك تسمية عند اخلافا للشافعي وهو مخالف للاجماع قبله  
كما بسطه الزيلعي فان تركها ناسيا حل خلا فالمالك وان ذكر مع اسمه تعالى غيره فان بلا عطف  
كره لقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان او منى ومنه بسم الله محمد رسول الله  
بالرفع لعدم العطف فيكون ميتا لكن يكره للوصول صورة ولو بالجرا والنصب حرم  
درر قيل هذا اذا عرف النخو والاوجه ان لا يعتبر الاعراب بل يحرم مطلقا بالعطف  
لعدم العرف زيلعي كما افاده بقوله وان عطف حرمت نحو بسم الله واسم فلان او فلان  
لانه اهل به لغير الله قال عليه السلام موطنان لا اذكر فيها عند العطاس وعند الذبح  
فان فصل صورة ومعنى كالنداء قبل الاضجاع والدعاء قبل التسمية او بعد  
الذبح لا بأس به لعدم القران اصلا والشرط في التسمية هو الذكر الخالص عن  
شوب الدعا وغيره فلا يحل بقوله اللهم اغفر لي لانه دعا وسؤال بخلاف  
الحمد لله او سبحان الله مريد به التسمية فانه يحل ولو عطس عند الذبح  
فقال الحمد لله لا يحل في الاصح لعدم قصد التسمية بخلاف الخطبة حيث يحزبه  
قلت ينبغي حمله على ما اذا نوى والا لا يوفق بينه وبين ما مر في  
الجمعة فتأمله والمستحب ان يقول بسم الله الله البر بلا او وكره بها  
لانه يقطع فور التسمية كما عزاه الزيلعي للحوائف وقال قبله والمتداول المنقول عن  
النبى صلى الله عليه وسلم بالواو ولو سمي ولم تحضر النية صح بخلاف ما لو قصد  
بها التبرك في ابتداء الفصل او نوى بها امرا اخر فانه لا يصح فلا تحل كما لو  
قال الله البر واذا به متابعة المؤذن فانه لا يصير شارعا في الصلاة بوزا  
وفيها وتشرط التسمية من الذابح حاله الذبح او الرمي لصيد او الارسال او حال  
وضع الحديد لحمار الوحش اذ لم يقعد عن طلبه كما سيجي والمعتبر الذبح عقب التسمية  
قبل تبدل المجلس حتى لو اجمع شاتين احدهما فوق الاخرى فذبحهما ذبحة واحدة  
بتسمية واحدة خلا بخلاف ما لو ذبحهما على النخاع التعاقب لانه يتعدد فتعدد  
التسمية ذكره الزيلعي في الصيد ولو سمي الذبح ثم اشتغل باكل او شرب ثم ذبح  
ان طال وقطع الفور والا لا وجد الطول ما يستكره الناظر واذا احد الشفرة يقطع  
الفور بوزا وحب بالخا خوالا بل في اسفل العنق وكره ذبحها والحكم في غنم  
وبقر عكسه فتذب ذبحها وكره نحرها لترك السنة ومنعه مالك ولا بد من ذبح حيد  
متانس لان ذكاة الاضطرارا انما يصار اليها عند العجز عن ذكاة الاختيار وكفى جرح  
نعم كعقر وغنم توخى فيجرح كصيدا وتعد ذبحه كان تردى في بئر او نذا وصال  
حتى لو قتل المصول عليه مريدا ذكاة حل وفي النهاية بقرة تقسرت ولا ذكاتها حل  
ربها يده وذبح الولد حل وان جرحه في غير محل الذبح ان لم يقدر على ذبحه حل وان



قدر لا قلت - ونقل المصنف ان من التقدر ما لو ادرك صيده حيا واشرف  
 ثوره على الهلاك وضاق الوقت على الذبح او لم يجد آلة الذبح فخرجه في رواية  
 وفي منظومة النسفي: ان الجنين مفرد بحكمه لم يتذكرك بذكاة امه  
 فحذف المصنف ان وقال ان تم خلقه اكل لقوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة  
 امه وحمله الامام على التشبيه اي ذكاة امه بدليل انه روى بالنصب وليس في ذبح الام اضافة  
 الولد لعدم التيقن بموته ولا يحل ذواب يصيد بنا به فخرج نحو البعير او تخليب يصيد  
 بخليبه اي ظفره فخرج نحو الحمامه من سبع بيان لذي ناب والسبع كل تختطف منتهب  
 جارج قاتل عادة او طير بيان لذي تخليب ولا الحشرات هي صفار دواب الارض  
 واحدها حشرة والحمر الاهلية بخلاف الوحشية فانها ولبنها حلال والبغل الذي  
 امه حمارة فلو امه بقرة اكل اتفاقا ولو فرسا فكامه والحيل وعندهما والسافعي  
 تحل وقيل ان ابا حنيفة رجع عن حرمة قبل موته بثلاثة ايام وعليه الفتوى عما ربه  
 ولا بأس بلبنها على الاوجه والضبع والثعلب لان لها نابا وان عند الثلاثة يحل والسحفاة  
 بريه وبحرية والغراب الا يقع الذي ياكل الجيف لانه ملحق بالخنايث قاله المصنف  
 ثم قال والخنايث ما يتخشب الطباع السليمة والخراف بوزن غراب النرجس غد فان  
 قاموس والفيل والضب وما روى من اكله محمول على الابتداء واليربوع وابن عرس والرحم  
 والبغاث هو طائر في الهمة يشبه الرحم وكلها من سباع البهايم وقيل الخفاش لانه ذواب  
 ولا يحل حيوان ما لا السمك الذي مات بافة ولو متولد في ما يحس ولو طافية بحروحة  
 وهبانية غير الطافي على وجه الماء الذي مات حتف انفه وهو ما يطنه من فوق فلو ظهر  
 فوق فليس بطافي فيؤكل كما يؤكل ما في بطن الطافي وما مات بحس الماء او يبرده والمربط  
 فيه او العاشي فوته بافة وهبانية والاحريه سمك اسود والمار ما هي سمك في صورة  
 الحية واخردهما بالذبح للحق وخلاف محمد وحل الجراد وان مات حتف انفه بخلاف السمك  
 وانواع السمك بلا ذكاة حديث احلت لنا ميتتان السمك والجراد ودما من الكبد والطحال  
 بكسر الطاء وحل غراب الزرع الذي ياكل الحب والارنب والعففق هو غراب يجمع بين  
 اكل الحب والجيف والاصح حله معها اي مع الذكاة وذبح ما لا يؤكل يطهر لحمه  
 وشحمه وجلده تقدم في الطهارة ترجيح خلافه الا الادمي والخنزير كما مر ذبح شاة مريضة  
 فتحركت او خرج الدم حلت والا لان لم تدر حيا عند الذبح وان علم حياته حل  
 مطلقا وان لم تتحرك ولم يخرج الدم وهذا يتناقض في منقحة ومتردية ونطيحة والتي  
 فقر الذب بطنها فذكاة هذه الاشياء تحلل وان كانت حياتها خفيفة وعليه الفتوى  
 لقوله تعالى الا ما ذكيت من غير فصل وسبحي في الصيد ذبح شاة لم تدر حيا وقت  
 الذبح ولم تتحرك ولم يخرج الدم ان فتحت فاهها لا توكل وان ضمتها اكلت وان فتحت  
 عينها لا توكل وان ضمتها اكلت وان مدت رجلها لا توكل وان قبضتها اكلت وان نام

شعرها

شعرها لا توكل وان قام اكلت لان الحيوان يسترخى بالموت ففتح فم وعين ومد  
 رجل ونوم شعر علامته الموت لانها استرخا ومقابلها حركات تختص بالحي فدل على  
 حياته وهذا كله اذا لم تعلم الحياة وان علمت حياتها وان قلت وقت الذبح اكلت مطلقا  
 بكل حال زيلعي سمكة في سمكة فان كانت المظروقة صحيحة حلتا يعني المظروقة والظرف  
 لموت المبلوعة بسبب حادث والا تكن صحيحة حل الظرف لا المظروقة كما لو خرجت من ذبرها  
 استحالها عذرة جوهره وقد غير المصنف عبارة مثله الى ما سمعته ولو وجد فيها درة  
 ملكها حلالا ولو خاتما او دينارا مضروبا لا وهو لقطه ذبح لقدم الاية ثم كواحد من  
 العظام يحرم لانه اهل بلخي والله ولو وصلية ذكر اسم الله تعالى ولو ذبح للضيف لا  
 يحرم لانه سنة الخليل والكرام الضيف اكرام الله والفارق انه ان قدمها لياكل منها  
 كان الذبح لله والمنفعة للضيف او للوليمة او للزبح وان لم يقدمها لياكل بل يدفعها  
 لغيره كان لتعظيم غير الله فتحرم وهل يكفر قولان بنزاهه وشرح وهبانية قلت  
 وفي صيد الميتة انه يكره ولا يكفر لانه لا لا انسى الطن بالمسلم انه يتقرب الى  
 الادمي بهذا الخمر وخوذه في شرح الوهبانية عن الذخيرة ونظمه فقال  
 وفاعله جمهورهم قال كافر وفصل واسمعيلى ليس يكفره  
 الغصنو يعني الجزء المنفصل حقيقة وحكما لانه مطلق كما حققه فينصرف للكمال  
 كذا في تنوير البصائر قلت لكن ظاهر المتن التعميم بدليل الاستثنا فتأمل  
 من الحي كميته كالاذن المقطوعة والسن الساقط الا ان حق صاحبه فظاهر وان  
 كثير اشباه من الطهارة وهو المختار كما في تنوير البصائر لا من مذبح قيل موته  
 فيحل اكله لومس الحيوان المأكول لان ما بقي من الحياة غير معتبرا صلا بنزاهه  
 قلت لكن يكره كما مر وحررنا في الطهارة قول الوهبانية  
 وقد حل اللحم البغال وامها من الخيل قطعا والكرامة تذكر  
 وان يتوكل فوق عنقها نتاج له راس كلب فينظر  
 فان اكلت لحم فكلب جميعها وان اكلت تنافذا الراس يبتز  
 ويؤكل باقية وان اكلت لذا وذا فاضربنها والصياح يخبر  
 وان اشكلت فاذبح فان كرشها بدا فعنز والا فهو كلب فيطهر  
 وفي معاياتها واي شياه دون ذبح يحلها ومن ذا الذي ضحي ولا دم ينهر  
 كتاب الاضحية من ذكر الخاص بعد العام هي لغة  
 اسم ما يذبح ايام الاضحية من تسميته الشيء باسم وقته وشرعا ذبح حيوان مخصوص  
 بنية القرية في وقت مخصوص وشرائطها الاسلام والاقامة واليسار  
 الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر كما مر لا الذكورة فتجب على الانثى  
 خائفيه وسببها الوقت وهو ايام النحر وقيل الراس وقدمه في التاتارخاينه



وركنها ذبح ما يجوز ذبحه من النعم لا غير فيكره ذبح وجاجة وديك لانه شبه  
بالمجوس بزانية وحملها الخروج عن عمدة الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب  
بفضل الله في العقبى مع صحة النية اذ لا ثواب بدونها فتجب التضحية اى اراقة  
الدم من النعم عملا لا اعتقادا بقدره ممكنة هي ما يجب بمجرد التمكن من الفعل  
فلا يتروط بقاؤها لبقاء الوجوب لانها بشرط محض لا ميسرة هي ما يجب بعد التمكن  
بصفة اليسر فغيرت من اليسر فيتروط بقاؤها لانها شرط في معنى العلة كما مر  
في الفطرة بدليل وجوب تصدقه بعينها او بقيمةها لو مضت ايامها على حر مسلم مقيم  
بمصر او قرية او بادية غيتي فلا تجب على حاج مسافر فاما اهل مكة فتلتزمهم وان  
حجوا وقيل لا تلزم المحرم سراج موسى يسار الفطرة عن نفسه لا عن طفله على  
الظاهر بخلاف الفطرة شاة بالرفع بدل من ضمير تجب او فاعله او سبع بدنة  
هي الابل والبقر سميت به لضخامتها ولو لاحد لم اقل من سبع لم يجوز عن احد ويجوز  
عما دون سبعة بالاولى **فجر** نصب على الظرفية يوم النحر الى اخر ايامه وهي ثلاثة  
افضلها اولها ويضحي عن ولده الصغير من ماله صححه في الهداية وقيل لا صححه في الكافي  
قال وليس للاب ان يفعله من مال طفله ورجحه ابن الشحنة قلت وهو المعتمد  
لما في متن مواهب الرحمن من انه اصح ما يفتي به وعلمه في البرهان بان كان  
المقصود الاطلاق والاب لا يملكه في مال ولده كالعتق او التصديق بالحم قال الصبي  
لا يحتمل صدقة التطوع وعزاه للمبسوط فليحفظ ثم فرغ على القول الاول بقوله  
**واكل منه الطفل** وادخله قدر حاجته وما يفي ببدله بما يتفقع الصغير بعينه كثرة  
وخف لا بما يستهلك كخبز ونحوه ابن كمال وكذا الجدد والوصي وصح اشتراك ستة  
في بدنة شريت لاضحية اى ان نوى وقت الشرا الاشتراك صح استحسانا والا لا  
**استحسانا** وذا ما الاشتراك قبل الشرا احب ويقسم اللحم وزنا لا جزا فالالا  
اذا ضم معه من الارعار او الجدد حرفا للجنس لخلاف جنسه واول وقتها بعد  
الصلاة ان ذبح في مصر اى بعد اسبق صلاة عيد ولو قبل الخطبة لكن بعدها احب  
وبعد مضى وقتها لم يصلوا العذر ويجوز في الغد وبعده قبل الصلاة لاث  
الصلاة في الغد تقع قصدا لا اذ ذيل في غيره وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره  
واخره قبل غروب يوم الثالث وجوزه الشافعي في الرابع والمعتبر مكان الاضحية  
لا مكان من عليه فحيلة مصرى اراد التجليل ان يخرجها خارج المصر فيضحي بها  
اذا طلع الفجر محبتى المعتبر اخر وقتها للفقير وضده والولادة والموت فلو  
كان غنيا في اول الايام فقيرا في اخرها لا تجب عليه وان ولد في اليوم الاخر  
تجب عليه وان مات فيه لا تجب عليه تبين ان الامام صلى غير طهارة تقاد  
الصلاة دون الاضحية لان من العلماء من قال لا يعيد الصلاة الا الامام وحده

فكان

فكان الاجتهاد فيه مساهرا يلقى وفي المجتبى انما تعاد قبل التفريق لابعده وفي النزاهة  
بلدة فيها فتنة فلم يصلوا وضحوا بعد طلوع الفجر جاز في المختار لكن في البناء بيع  
ولو تعمد الترك فسئ او لد وقتها لا يجوز الذبح حتى تزول الشمس انتهى وقيل لا يجوز  
قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز في بقية الايام قلت وقد مرنا انه مختار الزبالي  
وغيره وبه جزم في المواهب فتنبه كما لو شهدوا انه يوم العيد عند الامام فصلى ثم  
ضحوا فربان انه يوم عرفة اجزائهم الصلوة والتضحية لانه لا يمكن التحرز عن  
مثل هذا الخطا فيحكم بالجواز صيانة لجميع المسلمين زيلعي وكوه تنزيها للذبح ليلا  
لاحتمال الغلط ولو تركت التضحية ومضت ايامها تصدق بها حية ناذر فاعل  
تصدق لمعينة ولو فقيرا ولو ذبحها تصدق بكمها ولو نقصها تصدق بقيمة النقصان  
ايضا ولا ياكل الناذر منها فان اكل تصدق بقيمة ما اكل وفقير عطف عليه شراها  
لها لوجوبها عليه بذلك حتى تمنع عليه بيعها وتصدق بقيمة غنى شراها ولا تغلقها  
بذمته شراها اولا فالمراد بالقيمة قيمة شاة تجزى فيها وصح الجزع ذ وستة اشهر من  
الضمان ان كان بحيث لو خطب بالثنا لا يمكن التمييز من بعد وصح الشئ فصاعدا من الثلاثة  
والثني هو ابن خمس من الابل وحولين من البقر والمجاموس وحول من الشاة والمعن والمولود  
بين الابل والوحش يتبع الام قاله المصنف فروغ الشاة افضل من سبع البقرة  
اذا استويا في القيمة واللحم والكبش افضل من النجعة اذا استويا فيها والا نثى من  
المعز افضل من النثى اذا استويا قيمة ولا شئ من الابل والبقر افضل هادى وفي  
الرهمانية ان الانثى افضل من الذكر اذا استويا قيمة والله اعلم ولدت الاضحية ولدا  
قبل الذبح يذبح الولد معها وعند بعضهم يتصدق به بلا ذبح ضلت او سرت فاشترى  
اخرى ثم وجدها فالافضل ذبحها وان ذبح الاولى جاز وكذا الثانية ولو قيمتها  
كالاولى او اكثر وان اقل ضمن الزايد ويتصدق به بلا فرق بين غنى وفقير وقال  
بعضهم ان وجبت عن يسار فكذا الجواب وان عن اعسار ذبحها ينابيع ويضحي  
بالحما والخصى والثولا اى المجنونة اذا لم يمنعهما من السوم والرعى وان منعها لا يجوز  
التضحية بها والجوبا السمينة فلو مهرزولت لم تجز لان الجرب في اللحم نقص لا بالعماء  
والعوز والحجفا المهزول التي لا تح في عظامها والعرجا التي لا تمتشي الى المنسك  
اى المذبح والمریضة البين مرضها ومقطوع الكثر الاذن والذنب والعين اى التي ذهب  
اكثر نور عينها فاطلق القطع على الذهاب مجازا وانما يعرف بتقريب العلف او  
اكثر الالية لان لاكثر حكم الكل بقا وذاها با فيكفى بقا الاكثر وعليه الفتوى محبتى  
ولا بالتمها التي لا اسنان لها ويكفى بقا الاكثر وقيل ما تغتلف به والسكا التي لا اذن  
لها خلقه فلو لها اذن صغيرة خلقة اجزات زيلعي والخذاء مقطوعة روس ضرعها  
او يابسها ولا الجذعا مقطوعة الاتف ولا المرمية اظباوها وهي التي عولجت حتى



انقطع ليتها ولا التي لا الية لها خلقة تجتبي ولا بالحنثي لان لحمها لا يتضح شرح وهبائه  
 وتما فيه ولا الجلالة التي تاكل العذرة ولا تاكل غيرها ولو اشترىها **سليمة**  
 ثم تعيبت بعيب مانع كما متر فعلية اقامته غيرها مقامها ان كان غنيا وان  
 فقيرا اجزاه ذلك وكذا لو كانت معيبة وقت الشراء لعدم وجوبها عليه بخلاف  
 الغنى ولا يضر تعييبها من اضطرارها عند الذبح وكذا لو ماتت فعلى الغنى غيرها  
 لا الفقير ولو ضلت او سرق فشري اخرى فظهرت فعلى الغنى احدها وعلى  
 الفقير كلاهما **شمني** وان مات احد السبعة المشتركين في البدنة وقال الورثة **جوا**  
**وعنكم** صح عن الكل استحبابا القصد القرية من الكل ولو ذبحوها بلا اذن الورثة لم  
 يجوزهم لان بعضها لم يقع قرية **وان كان شرك الستة** نصرا **يا او مريدا اللحم**  
**يجزى** عن واحد منهم **منهم** لان الاراقة لا تجزى هداية لما مر **فرع** ولو ان ثلاثة  
 نفر اشترى كل واحد منهم شاة للاضحية احدثهم بعشرة والاخر بعشرين والاخر بثلاثين  
 وقسمت كل واحدة مثل ثمنها فاختلطت حتى لا يعرف كل واحد شاته بعينها فاصطالحوا على  
 ان ياخذ كل واحد منهم شاة يضحى بها اجزائهم ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين  
 وصاحب العشرين بعشرة ولا يتصدق صاحب العشرة بشئ وان اذن كل واحد منهم ان  
 يذبحها عند اجزائه ولا شئ عليهم كما لو ضحى اضحية سمىه بغير امره **يباع** **ويا كل لحم**  
 الاضحية **ويؤكل غنيا** ويدخروا نذبا ان لا ينقص الصدقة **عن التلث** ونذبت تركه  
 لذي عيال توسعة عليهم وان يذبح بيده ان علم ذلك **والا يعلم** شهدها بنفسه ويامر  
 غيره بالذبح كيلا يجعلها ميتة وكره ذبح الكتابي واما المجوسي فيجوز لانه ليس من اهل  
 ذبحه ويتصدق بجلدها او يعمل منه نحو غراب وجراب وقرية وسفرة ودلو او بيده  
 بما ينتفع به باقيا ما سرك **بستهلك كحل** ولحم ونحوه كدراهم فان بيع اللحم والجلد به  
 اى بستهلك او بدرهم **تصدق بثمنه** ومفاده صحة البيع مع الكراهة وعن الثاني  
 باطل لانه كالوقف مجتبي **ولا يعطى اجر الجزاء منها** لانه كبيع واستفيدت من قوله  
 عليه الصلاة والسلام من باع جلد اضحية فلا اضحية له هداية **ويكره جز صوفها**  
**قبل الذبح** لينتفع به فان جزه تصدق به ولا يركبها ولا يحل عليها شاة ولا يوجرها  
 فان فعل تصدق بالاجرة هادى الفتاوى لانه التزم اقامة القرية بجميع اجزائها  
 بخلاف ما بعده لحصول المقصود وهو اقامة القرية هداية ومجتبي **ويكره الانتفاع**  
 بلبنها قبله كما في الصوف ومنهم من اجازها للغنى لوجوبها في الزمة فلا تتعفن زيلعي  
 ولو غلط اثنان وذبح كل شاة **صاحبه** يعنى عن نفسه على ما يدل عليه قوله  
 غلطا او لم يغلطا فيكون كل واحد وكيل عن الآخر دلالة هداية قاله ابن الكمال  
 وظاهر كلام صدر الشريعة وغيره وقوعه عن صاحبه **صح** استحبابا بلا عزم  
 ويتحلى ان ولو اكلا ولم يعرفا ثم عرفا هداية وان تشاحا ضمن كل صاحبه قيمة لحمه

وتصدق

وتصدق بها **قلت** وفي اوائل القاعدة الاولى من الاشياء لو اشترىها بنية  
 الاضحية فذبحها غيره بلا اذنه فان اخذها مذبوحة ولم يضمنه اجزائه وان ضمنه  
 لا تجزى وهذا اذا ذبحها عن نفسه اما اذا ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه  
 انتهى **كما** يصح **لوضي** بشاة **الغني** ان ضمنه قيمتها حية كما اذا باعها وكذا لو  
 اتلفها ضمن لصاحبها قيمتها هداية لظهور انه ملكها بال ضمان من وقت الغصب  
**لا الوديع** وان ضمنه لان سبب ضمانه هنا بالذبح والملك يثبت بعد تمام السبب  
 وهو الذبح فيقع في غير ملكه **قلت** ويظهر ان العارية كالوديع والمرهونة  
 كالغصوبة لكونها مضمونة بالدين وكذا المشتركة فليراجع **فروع** لون اضحيته  
 عليه السلام سودا نذر عشر اضحيات لزمه ثنتان لمجئ الامر بها حائنه والاصح وجوب  
 الكل لا يجابه ماله من جنسه ايجاب شرح وهبائه **قلت** ومفاده لزوم  
 النذر بما من جنسه واجب اعتقادي واصطلاحى قاله المصنف فليحفظ غنم  
 بين رحلين ضحيا بها جاز بخلاف العتق لصحة قسمة الغنم لا الرقيق ضحى ثنتين  
 فالاضحية كلاهما وقيل الزايد لحم والافضل الاكثر قيمة فان استويا فالأكثر لحما  
 فان استويا فاطيبهما ولو ضحى ضحى باكل فالكل فرض كاركان الصلاة فان الفرض  
 منها ما ينطلق عليه الاسم فاذا طولها يقع الكل فرضا مجتبي شري اضحية وامر  
 رجلا بذبحها فقال تركت التسمية عمدا لزمه قيمتها ليشترى الأمر بها  
 اخرى ويضحى ويتصدق ولا ياكل لو ايام النحر باقية ولا يتصدق بقيمتها  
 على الفقرا حائنه وفيها اراد التضحية فوضع يده مع يد القصاب في الذبح واعان  
 على الذبح سمي كل وجوبا فلو تركها احدهما او ظن ان تسميته احدهما تكفى حرمت وفي  
 تصلح لغزا فيقال اى شاة لا تحل بالتسمية مرة بل لا بد ان يسمى عليها مرتين  
 وقد نظمه شيخنا الخير الرملى وهو قوله **هـ هـ هـ هـ هـ**  
**هـ** اى ذبح لا بد للحل فيه **هـ** ان يثنى بذكر ذى التنزيه **هـ**  
**هـ** فاجب عنه بالقرين فان **هـ** لانراه نذرا ولا يترفضيه **هـ**

**فقلت في الجواب**

- هـ** خذ جوابا بانظما كما تنبغيه **هـ** من فقيه مرويه عن فقيه
- هـ** هي شاة في ذبحها اشترك اثنان **هـ** فبكرار الذكر شرط كما نرويه
- هـ** ذاك ذبح قصاب وضع اليد **هـ** مع الصاحب الذي يبرئجه
- هـ** فعلى كل واحد منهما ان **هـ** يذكر الله جل عن تشبيهه
- هـ** وفي الوهبائية وشرحها
- هـ** ولو ذبحا شاة معا ثم واحد **هـ** اخل بسم الله فالشاة آجور
- هـ** وان يشترى منها ثلاثا ثلاثا **هـ** واشكل فالتوكيل بالذبح يذكر



وكيل بشر الشاة للغير ان شري **يصح خلاف العكس والقود يجبر**  
 ولو قال سوأد افخير صح **لا** اذا كان في قرنا عينا بغيره  
 بثنتين ممن يندر العشر الزموا **وتصحح ايجاب الجميع محرر**  
 وعن ميت بالامر الزم تصدقا **والافضل معها وهذا الخير**  
 ابن مال طفل فالصحيح سقوطها **وعن ابيه في حقه وهو اظهر**  
 وواهب شاة راجع بعد ذبحها **فيجزي من ضحي عليها ويؤجر**  
**كتاب الحظر والاباحة** مناسبتة ظاهرة والحظر  
 لغة المنع والحبس وشرعا ما منع من استعماله شرعا والمحظور عند الباع والمباح  
 ما احبب للمكلفين فعله وتركه بلا استحقاق ثوب وعقاب نعم بحاسب  
 عليه حسابا يسيرا اختيار **كل مكروه** اي كراهة تختم **حرام** اي كالحرام في العقوبة  
 بالنار **عند محمد** واما المكروه كراهة تنزيه فالى الحل اقرب اتفاقا **وعندها**  
 وهو الصحيح المختار ومثله البدعة والشبهة **الى الحرام اقرب فالكروه** تخريجا  
**نسبته الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض** فيثبت بما يثبت به الواجب يعني  
 بظني الثواب ويأثم بارتكابه كما ياثم بترك الواجب ومثله السنة الموكدة  
 وفي الزيلعي في بحث حرمة الخيل القريب من الحرام ما يتعلق به محذور دون  
 استحقاق العقوبة بالنار بل العتاب كترك السنة الموكدة فانه لا يتعلق به  
 عقوبة النار ولكن يتعلق به الحرمان عن شفاعته النبي المختار صلى الله عليه وسلم  
 لحديث من ترك سنتي لم ينل شفاعتي فترك السنة الموكدة قريب من الحرام وليس بحرام  
**انتهى الاكل** للفتا والشرب للعطش ولو من حرام او ميتة او مال غير وان ضمنه **فرض**  
 يثاب عليه بحكم الحديث ولكن **مقدار ما يدفع** الانسان **الهلاك** عن نفسه وما جاور  
**عليه وهو مقدار ما يتمكن به من الصلاة** قايا ومن صومه مفاده جواز تقليل الاكل  
 بحيث يضعف عن الفرض لكنه لم يجز كما في الملتقي وغيره **قلت** ولفظ المتقي بالغين  
 الفرض بقدر ما يدفع به الهلاك ويمكن حق الصلاة قايا انتهى فتنبه ومباح الى  
 الشبع لتزيد قوته **وحرام** عبر في الحايثه ببيكره وهو ما فوقه اي الشبع وهو اكل  
 طعام غلب على ظنه انه افسده معدته وكذا في الشرب قهستانى **الا ان يقصد قوة**  
**صوم الغدا وليلا** **يتحى صنيفه** او نحو ذلك ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل  
 حتى يضعف عن اداء العبادة ولا بأس بانواع الفواكه وتركه افضل واتخاذ الاطعمة  
 سرف وكذا وضع الخبز فوق الحاجة وسنة الاكل البسمة اوله والحمد لله اخره  
 وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيوخ بعده ملتقى **وكره**  
**لحم** الاثنان اي الحماره الاهلية خلا لما لك **ولبنها** ولين **الجلالة** التي  
 تاكل العذرة ولبن **الوسكة** اي الفرس وبول الابل واجازه ابو يوسف للتداوى

وكره

وكره **لحمها** اي لحم الجلالة والرمكة وتخبس الجلالة حتى يذهب نبتن لحمها  
 وقدر بثلاثة ايام لدجاجة واربعة لشاة وعشرة لابل وبقر على الاظهر  
 ولو اكلت البجاسة وغيرها بحيث لم ينبتن لحمها حلت كما حل اكل جذى  
 غذى بلبن خنزير لان لحمه لا يتغير وما غذى به يصير مستهلكا لا يبقى  
 له اش ولو سقى ما يؤكل لحمه **خمر** فذبح **من ساعته حل اكله** ويكره زيلعي  
 وصيد شرح الوهبانية وكره الاكل والشرب والادهان والتطيب **من اثناء**  
**ذهب** وفضة للرجل والمرأة لا طلاق الحديث وكذا يكره الاكل بلعقة الفضة  
 والذهب **والاكتحال** يعلم ما وما اشبه ذلك من الاستعمال كالحلة ومراة وقلم  
 ودواة ونحوها يعني اذا استعملت ابتداء فيما صنعت له بحسب معارف الناس  
 والا فلا كراهة حتى لو نقل الطعام من انا الذهب الى موضع آخر اوصب الماء  
 او الدهن في كفه لا على راسه ابتداء ثم استعماله لا بأس به كذا في المجتبى وغيره  
 وهو ما حوره في الدرر فليحفظ واستثنى القهستانى وغيره استعمال البيضة والجوشن  
 والساعدان منهما في الحرب للضرورة وهذا فيما يرجع للبدن واما غيره كحلا  
 با وان متخذه من ذهب وفضة وسري كذلك وفرش عليه من ديباج ونحوه فلا  
 بأس به بل فعله السلف خلاصة حتى اباح ابو حنيفة ثوب سد الديباج والنوم عليه كما ياتي  
 ويكره الاكل في نحاس او صفر والافضل الخنزير قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ  
 اواني بيته خنزرا رثه الملايكة اختيار **لا يكره ما ذكر من انا رصاص وزجاج وبلور**  
**وعقيق** خلافا للشافعي وحل الشرب **من انا مفضض** اي مزوق بفضة **والركوب على**  
**سرج مفضض** والجلوس على كرسي مفضض ولكن بشرط ان يتقى اي يجتنب  
 موضع الفضة بغم فيل ويد وجلوس سرج ونحوه وكذا الانا المضيب بذهب او فضة  
 والكرسي المضيب بهما وحلية مرأة ومصحف **هما كما لو جعله** اي التفضيض في  
 نصل سيف وسكين او في قبضتها او لجام او ركاب ولم يضع يده موضع الذهب  
 والفضة وكذا كتابة الثوب بذهب او فضة وفي المجتبى لا بأس بالسكين المفضض  
 والمجابر والركاب وعن الثاني يكره الكل والخلاف في المفضض اما المطلق فلا بأس  
 به بالاجماع بلا فرق بين لجام وركاب وغيرها لان الطلاستهلك لا يخلص فلا عبثة  
 للونه عيني وغيره **ويقبل قول كافر** ولو مجموعيا **قال اشترى لحم من كذا في يجل او**  
**قال اشترى به من مجوس فيجوز** ولا يرد به بقول الواحد واصله ان خبز الكافر مقبول  
 بالاجماع في المعاملات لاني الديانات وعليه يحمل قول الكفر ويقبل قول الكافر في الحل  
 والحرمة يعني الحاصلين في ضمن المعاملات لا مطلق الحل والحرمة كما تذهب الزيلعي  
**ويقبل قول المملوك** ولو انشئ **والصبي في الهدية** سوا اخبر باهذا المولى غيره او  
 نفسه **والاذن** سوا كان بالتجارة او بدخول الدار مثلا وفيه في السراج بما اذا غلب



على رايه صدقهم فلو شري صغير نحو صابون واشتات لا باس بييعه ولو خوز يبيع  
وحلوى لا ينبغي بيعه لان الظاهر كذبه وتماحه فيه ويقبل قول الفاسق والكافر والعبد  
في المعاملات لكثرة وقوعها كما اذا اخبرناه وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشراء منه ان غلب  
على الراي صدقه كما مر وسجي آخر الحظر وشرط العدالة في البيانات هي التي بين العبد  
والرب كالحز عن نجاسة الماء فيقيم ولا يتوضا ان اخبر بها سلم عدل منه حرم عما يعتقد  
حرمته ولو عبدا او امة ويحرم في خبر الفاسق بنجاسة الماء وخبر المستور بشر يحصل  
بغالب ظنه ولو اراق الماء فيقيم فيما اذا غلب على رايه كذبه كلفه وقوضا فيقيم فيما اذا غلب  
على رايه كذبه كان احوط وفي الجوهره وتبهمه بعد الوضوء احوط قلت واما الكافر  
اذا غلب صدقه فاداقته احب فتستأني وخلاصه وخائنه قلت لكن لو تبهم قبل  
اراقته لم يجز تبهمه بخلاف خبر الفاسق لصلاحيته بلزما في الجملة بخلاف الكافر ولو  
اجبر عدل بطهارته وعدل بنجاسته حكم بطهارته بخلاف الذبيحة وتعتبر الغلبة  
في اوان طاهرة ونجسة وذكية وميتته فان الاغلب ظاهرا تحرى وبالعكس والسوال  
الا لعطش وفي الثياب يتحرم مطلقا **دعي الى وليمة ونعمة لعب او غنا فعد واكل**  
بسوا المنكر في المنزل ولو على المائدة لا ينبغي ان يقعد بل يخرج معرضا لقوله  
تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين فان قدر على المنع فعله ولا يقدر  
صبر ان لم يكن ممن يقتدى به فان كان مقتدا ولم يقدر على المنع خرج ولا يقعد لان  
فيه شين الدين والحكمي عن الامام كان قبل ان يصير مقتدى به وان علم اولا بالعب  
لا يحضر اصلا سوا كان ممن يقتدى به اولا لان حق الدعوة انما يلزمه بعد  
الحضور لا قبله ابن كمال وفي السراج ودلت المسئلة ان الملاهي كلها حرام  
ويدخل عليهم بلا اذنها لا يكره المنكر قال ابن مسعود وصوت اللهو والغنا يثبت  
التفارق في القلب كما يثبت الماء الثبات قلت وفي النزازية استماع صوت  
الملاهي كضرب قصب ونحوه حرام لقوله عليه الصلاة والسلام استماع الملاهي  
معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر اى بالنعمة فصرف الجوارح الى  
غير ما خلق لاجله كفر بالنعمة لا شك فالواجب كل الواجب ان يحتجب كيلا يسمع  
لما روى انه عليه الصلاة والسلام ادخل اصبعة في اذنه عند سماعه واشعار العرب  
لو فيها ذكر الفسق تكرر انتهى ولتغليظ الذنب كما في الاختيار والاسخلال كما في النهاية  
**فان عساه من ذلك ضرب النوبة** للتفاخر فلو للتمنيبه فلا باس به كما اذا  
ضرب في ثلاثة اوقات لتذكر ثلاث نفحات في الصور لمناسبة بينهما فبعد العصر للاشارة  
الى نفخة الضرع وبعد العشاء الى نفخة الموت وبعد نصف الليل الى نفخة البعث وتماحه  
فيما علقته على الملتقى **فصل في اللبس يحرم ليس الحرير ولو جابل**  
بينه وبين بدنه على المذهب الصحيح وعن الامام انما يحرم اذا مس الجلد قال في

القنية وهي رخصة عظيمة في موضع عم به البلوى او في الحرب فانه يحرم اجتنابا  
عنده وقال لا يحل في الحرب على الرجل لا المرأة الا قدر اربع اصابع كاعلام الثوب  
مضمومة وقيل منشورة وخيل بين بين وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق ولو في  
عمامة كما بسط في القنية وفيها عمامة طرزها قدر اربع اصابع من ابرسيم من  
اصابع عمر رضي الله عنه وذلك قيس بشير فاي رخص فيه وكذا الثوب المشوج  
بذهب يحل اذا كان هذا المقدار اربع اصابع والا لا يحل للرجل زيلعي وفي المجتبى  
العلم في العمامة في موضعين او اكثر يجمع وقيل لا وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
عمامة عليها علم من قصب فضة قدر ثلاث اصابع لا باس به ومن ذهب بكونه  
وقيل لا يكره وفيه تكره الحجة المكفوفة بحرم قلنت وبهذا ثبت كراهة  
ما اعتاده اهل زماننا من القصص العصرية وفيه المرخض العلم في عرض الثوب  
قلت ومفاده ان القليل في طوله يكره انتهى قال المصنف وبه جزم مثلا  
خسر ووصدرا الشريعة لكن اطلاق الهداية وغيرها مخالفة وفي السراج عن  
السير الكبير العلم حلال مطلقا صغيرا كان او كبيرا قال المصنف رحمه الله وهو مخالف  
لما مر من التقييد بأربع اصابع وفيه رخصة عظيمة لمن ابتلى به في زماننا انتهى  
قلت قال شيخنا واظن انه الراية وما يعقد على الرمح فانه حلال ولو كبير  
لانه ليس بلبس وبه يحصل التوفيق ولا باس بكلمة ديباج وهو ما سداه ولحمته ابرسيم  
شرح وهبانية للرجال الكلبة بالكر البتخانة والناموسية لانه ليس بلبس ونظمه  
شارح الوهبانية فقال وفي كل الديباج فالنوم جازم وفي قنية والمتنقي ذاسطه  
وتكره التلثة منه اى من الديباج هو الصحيح وقيل لا باس بها وكذا تكره القلتس  
وان كانت تحت العمامة والكيس الذي يعلق قنينة واختلف في عصبة الجراحة به  
اى بالحري كذا في المجتبى وفيه له ان يزين بيته بالديباج ويتجمل باواني ذهب  
وفضة بلا تفاخر وفي القنية يحسن للفقه الف عمامة طويلة ولبس ثياب  
واسعة وفيها لا باس بشد خمار اسود على عينه من ابرسيم لعذر قلت  
ومنه الرمد وفي شرح الوهبانية عن المتنقي لا باس بعروة القميص وزره من  
الحرير لانه تبع وفي التامر خانية عن السير الكبير لا باس بازار الذهب والديباج  
وفيها عن مختصر الطحاوي لا يكره علم الثوب من الفضة ويكره من الذهب قالوا  
وهذا مشكل فقد رخص الشرع في الكفاف والكفاف قد يكون من الذهب انتهى  
مجل توسده واقتراشه والنوم عليه وقالوا الشافعي ومالك حرام وهو الصحيح كما  
في الواهب قلت فليحفظ هذا لكنه خلاف المشهور واما جعله دثارا وازارا  
فانه يكره بالاجماع سراج واما الجلوس على الفضة فخام بالاجماع شرح مجمع ومجل  
لبس ما سداه ابرسيم ولحمته غيره ككتان وقطن وخز لان الثوب انما يصير



ثوباً بالنسج والنسج باللحم فكانت هي المعتبرة دون السدا قلت وفيه  
الشرب بلائمة عن المواهب يكره ما سدها ظاهر كالغناحي وقيل لا يكره ونحوه في  
الاختيار قلت ولا يخفى ان المرنج اعتباراً بالحمة كما يعلم من العزيمة بل في  
المجتبي ان اكثر المشايخ افتوا بخلافه وفي شرح الجمع الخوصوف غنم البحر انتهى  
قلت وهذا كان في زمانهم واما الان فمن الحريس وحينئذ فيجوز برجدي  
وتأناؤا حائنه فيلحفظ وحل عكسته في الحرب فقط لوصفها يحصل به اتقا العدو  
فلورقيقاً حرم بالاجماع لعدم الفائدة سراج واما خالصة فيكره فيها عنده خلافاً  
لها ما ملكتي قلت ولم ارمالو خلطت اللحم بغير لیسيم وغيره والظاهر اعتبار  
الغالب وفي حاوي الزاهدي يكره ما كان ظاهراً قن او خط منه خن وخط منه  
قن فظاهر المذهب عدم جمع المتفرق الا اذا كان خط منه قن وخط منه  
غيره بحيث يرى كله قن فاما اذا كان كل واحد مستبيناً كالطراز في العامة  
فظاهر المذهب انه لا يجمع انتهى واقره شيخنا قلت وقد علمت ان العبرة  
للحمة لا للظاهر على الظاهر فافهم وكره لبس المعصفر والمرعفر الاحمر والاصفر  
للرجال مفاده انه لا يكره للنساء والباس بلباس الالوان وفي المجتبى والقسمتان  
وشرح النقاية لا يكره الكارم لالباس بلباس الثوب الاحمر انتهى ومفاده ان الكراهة  
تنزيهية لكن صرح في التحفة بالحرمة فافاد انها تحريمية وهي الحمل عند الاطلاق  
قال المصنف قلت وللشرب بلائمة في رسالة نقل فيها ثمانية اقوال منها انه  
مستحب ولا يحل الرجل بذهب وفضة مطلقاً لا بخاتم ومنطقة وحلية سيف منها  
اي من الفضة اذا لم يرد به التزين وفي المجتبى لا يحل استعمال منطقة وسطها  
من ديباج وقيل يحل اذا لم يبلغ عرضها اربع اصابع وفيه بعد سبع ورق ولا  
يكره في المنطقة حلقة حديد وخاس وعظم وسبيح حكم لبس اللؤلؤ ولا يتختم  
الا بالفضة لحصول الاستغناء بها فيجوز بغيرها بحجر وصح السرخسي جوار اليشب  
والعقيق وعجم من اخضر وذهب وحديد وصفر ورجاج وغيرها لما مر  
فاذا ثبت كراهة لبسها للتختم ثبت كراهة بيعها وصيغها لما فيه من الاعانة  
على ما لا يجوز وكل ما ادى الى ما لا يجوز لا يجوز وتامه في شرح الوهبانية  
والعبرة بالحلقة من الفضة لا بالقص فيجوز من حجر وعقيق وياقوت وغيرها وحل  
سماز الذهب في حجر القص ويجعل لبطن كفة في يده اليسرى وقيل اليمنى الا انه  
من شعار الروافض فيجب الترخيز عنه قسمتان وغيره قلت ولعله كان وبان  
فتبصر وينقشه اسمه واسم الله تعالى لا تمثال انسان او طير ولا محمد رسول الله  
ولا يزره على مثقال وترك التخم لغير السلطان والقاضي وذو حاجة اليه  
كمتولي ولا يشد سنة المتحرك بذهب بل بفضة وجوزها محمد ويتخذانها لاث

الفضة تنته وكره الباس الصبي ذهاباً او حراً فان ما حرم لبسه وشربه حرم  
الباسه واشربه لا يكره خرقة لوضوء بالفتح بقية بلله او مخاط او عرق لو  
الحاجة فلو للتكبر تكره ولا الرتبة هي خيط يربط باصبع او خاتم لتذكر الشئ و  
الحاصل ان كل ما فعل تجبوا كره وما فعل الحاجة لا عناية فروع في المجتبى التهمة  
المكره همة ما كان بغير العربية فصلا في النظر والمس وينظر  
الرجل من الرجل ومن غلام بلغ حد الشهوة مجتبى ولو امره صبيح الوجه وقد مر  
في الصلاة والاولى تكبر الرجل ليلا يتوهم ان الثاني عين الاول وكذا الكلام فيما  
بعد قسمتان قلت وقريبة المقام تكفي فتدبر ثم نقل عن الزاهدي انه لو  
نظر لعورة غيره باذن لم ياتم قلت وفيه نظر ظاهر بل لفظ الزاهدي  
نظر لعورة غيره وهي غير باذنية لم ياتم انتهى فيلحفظ سوى ما بين سرتة الى  
تحت ركبتة فالركبة عورة لا السرة ومن عرسه واخذه الحلال له وطبها فخرج الجوسية  
والكاثبة والمشركة ومنكوحة الغير ومحرمه برضاع او مصاهرة فتحكمها كالاجنبية  
مجتبى ويشكل بالمفضاة فانه لا يحل وطبها وينظر اليها قسمتان قلت  
وقد يجاب بانها اغلبي الى فرجها بشهوة وغيرها والاولى تركه لانه يورث  
النسيان ومن محرمه هي من لا يحل نكاحها ابداً بنسب او بسبب ولو نزلنا الى الواس  
والوجه والصدر والساق والعقدان امن شهوته وشهوتها ايضا ذكره  
في الهداية فنقص على الاول فقد قصر ابن كمال والا لا الى الظهر والبطن خلافاً  
للشافعي والفخذ واصله قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن الآية وتلك  
المذكورات مواضع الزينة بخلاف الظهر ونحوه وحكم امة غيره ولو مدبرة او ام  
ولد كذلك فينظر اليها كحرمه وما حل نظره من ذكرها وانثى حل لمسها اذا امن  
الشهوة على نفسه وعليها لانه صلى الله عليه وسلم كان يقبل راس فاطمة وقال  
عليه الصلاة والسلام من قبل رجل امه فكانما قبل عبثة الجنة وان لم يامن  
ذلك او شك فلا يحل له المس والنظر ككشف الحقائق لابن سلطان والمجتبى  
الا من اجنبية فلا يحل مس وجهها وكفها وان امن الشهوة لانه اغلظ وكذا ثبتت  
بحرمة المصاهرة وهذا في الشابة اما العجوز التي لا تشتهي فلا باس بمصافحتها  
ومس يدها ان امن ومتى جاز المس والنظر جاز سفره بها ويخلو اذا امن  
عليه وعليها والا لا وفي الاشباه الخلوة بالاجنبية حرام الا للملازمة مدونة هربت  
ودخلت حرمة او كانت عجوزاً شوهها او بجأيل والخلوة بالحرم مباحة الا الاخت  
من الرضاع والصرة الشابة وفي الشرب بلائمة معزياً بالجوهر ولا يكلم الاجنبية  
الا عجوزاً عطست او سلمت فيشتمها ويرد السلام عليها والا لا انتهى وبه بان ان لفظه  
لا في نقل القسمتان ويكلمها بما لا يحتاج اليه زائدة فتنبه وله مس ذلك اي ما حل



نظره ان اراد الشراء وان خاف شهوته للمضرة وقيل لا في زمانا وبه جزم في الاختيار وامة بلغت حد الشهوة لا تفر على البيع في ازار واحد يتو ما بين السرة والركبة لان نظرها وبطنها غورة وينظر من الاجنبية ولو كافرة تختبئ الى وجهها وكيفها فقط للمضرة قتل والقدم وقيل والذراع اذا اجرت نفسها للخبز تاتر خائنه وعبدوها كالاجنبي معها فينظر لوجهها وكيفها فقط نعم يدخل عليها بلا اذنها اجماعا ولا يسافر بها اجماعا خلاصه وعند الشافعي ومالك ينظر كحرمة فان خاف الشهوة او شك استنع نظرة الى وجهها ~~لا~~ الفحل النظر وقيد بعدم الشهوة والا فحرام وهذا في زمانهم اما في زماننا فنع من الشابة تهستان وغيره ~~الا~~ النظر لا للس حاجة كفاض وشاهد يحكم ويشهد عليها الف ونشر مرتب لا التحمل الشهادة في الاصح وكذا يريد نكاحها وشرايها ومداواتها فينظر الطبيب الى موضع مرضها بقدر الضرورة اذا الضرورة تتقدر بقدرها وكذا نظر قابلة وختان وينبغي ان يعلم امراة تداوها لان نظر الجنس الى الجنس اخف وتنظر المرأة المسلمة من المرأة كالرجل من الرجل وقيل كالرجل المحرمه والاواصح سراج وكذا تنظر المرأة من الرجل كنظر الرجل للرجل اذا انت شهوته فلم تامن او خافت او شك حرم استحسانا كالرجل هو الصحيح في الفضلين تاتر خائنه معز بالانقضات والذمية كالرجل الاجنبي في الاصح فلا ينظر الى بدن المسلمة محتبى وكل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده ولو بعد الموت كشرعائه وشعر راسها وعظم ذراع حرة ميتة وساقها وقلامه نظفر رجلها دون يدها محتبى وفيه النظر الى مالة الاجنبية بشهوة حرام وفي الاختيار ووصل الشعر بشر الا حرام سوا كان شعرها او شعر غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواثمة والمستوشمة والنامصة والمتنمصة النامصة التي تنتف الشعر من الوجه والمتنمصة التي يفعل بها ذلك والخصى والمجبوب والمخت في النظر الى الاجنبية كالفحل وقيل الاباس مجبوب جف ماؤه لكن في الكبرى ان من جوزه فن قلة التجربة والديانة وجاز عزله عن امته بغير اذنها وعن عروسه به اي باذن حرة او مولاة وقيل يجوز بدونه لفساد الزمان ذكره ابن سلطان **باب** الاستبراء وغيره من ملك استمتاع احده بنوع من الانواع الملك كشر او اوث وسبي ورفع بجنانية وفسخ بيع بعد القبض ونحوها وقيدت الاستمتاع بالخروج شرا الزوجة كما سيجي ولو بركا او مشترية من امرأة او عبدا ولو عبده لمكاتبه وما ذوة لو مستغرقا بالدين والا لا استبراء او من محرمها غير رحمها كيلا تعتق عليه او من مال صبي ولو طفله حرم عليه وطبها وكذا داعية في الاصح لاحتمال وقوعها في غير ملكه بظهورها حبلى حتى يستبرأ بها بحیضة فحينئذ تحيض او بشره في

ذات

ذات اشهر وهي صغيرة وآيسة ومنقطة حيض ولو حاضت فيه بطل الاستبراء بالايام ولو ارتفع حيضها بان صارت ممتدة الطهر وهي ممن تحيض استبراءها بشهرين وخمسة ايام عند محمد وبه يفتي والمتحاضة يدعيها من اول الشهر عشرة ايام برجندی وغيره فليحفظ ويوضع الحمل في الحامل ولا تعتد بحیضة ملكها فيها ولا التي بعد الملك قبل قبضها ولا بولادة حصلت كذلك اي بعد ملكها قبل قبضها كما لا يعتد بها لحاصل من ذلك اي من حیضة ونحوها بعد البيع قبل اجازة بيع ففتوى وان كانت في يد المشتري ولا تعتد ايضا بالحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريها شرا صحيحا لا تنقض الملك ويجب بشرانصيب شريكه من امة مشتركة بينهما لتام ملكه الان ويجوز بحیضة حاضتها وهي مجوسية او مكاتبية بان اشترى امة مجوسية او مسلمة وكاتبها بعد الشراء قبل الاستبراء فحاضتها ثم اسلمت المجوسية او عجزت المكاتبية لوجودها بعد الملك ولا يجب عند عود الابقة اي في دار الاسلام خائنه ورد المفسوة اي اذا لم يصبها الغاصب خائنه والمتاجرة وفكر الرهونة لعدم استحداث الملك ولو اقال البيع قبل القبض لا استبراء على البايع كما لو باعها بخيار وقبضت ثم ابطله بخيار لعدم خروجها عن ملكه وكذا لو باع مدبرته او ام ولده وقبضت ان لم يطاها المشتري وكذا لو طلقها الزوج قبل الدخول ان كان زوجها بعد الاستبراء وان قبله فاختار وجوبه زيلعي قلت وفي الجلالة شري معتدة الغير وقبضها ثم مضت عدتها لم يستبرأها لعدم حل وطبها للبايع وقت وجود السبب ولا بأس بحيلة اسقاط الاستبراء اذا علم ان البايع لم يقربها في طهرها ذلك والا لا يفعلها به يفتي وهي اذ لم يكن تحت حرة او اربع اما ان يتكلمها ويقبضها ثم يشتريها فتحمل له الحال لانه بالنكاح لا يجب ثم اذا اشترى زوجته لا يجب ايضا ونقل في الدرر عن ظهير الدين اشتراط وطبها قبل الشراء وذكر وجهه وان كانت تحت حرة فالحيلة ان يتكلمها البايع اي يزوجه حتى يثق به كما سيجي قبل الشراء وان يتكلمها المشتري قبل قبضه لها فلو بعده لم يسقط من موثوق به ليس تحت حرة او يزوجه بشرط ان يكون امرها بيدها او بيده يطلقها متى شا ان خاف ان لا يطلقها ثم يشتري الامة ويقبض او يقبض فيطلق الزوج قبل الدخول بعد قبض المشتري فسقط الاستبراء وقيل هذه الميئلة التي اخذ ابو يوسف عليها مائة الف درهم ان زبيد حلفت الرشيد ان لا يشتري عليها جارية ولا يستوبها فقال لا يشتري نصفها ويوهب له نصفها ملتقطا او يكاتبها المشتري بعد الشراء والقبض كما يفيد الهاتم وعليه فيطلب الفرق بين الكتابة والنكاح بعد القبض وقد نقله المصنف عن شيخه بحثا كما سذكره لكن في الشربلالية عن المواهب التفرح بتقييد الكتابة بكونها قبل القبض فليجوز قلت ثم وقفت على البرهان شرح



مواهب الرحمن فلم ار القيد المذكور فتدبر ثم يفسخ برضاها فيجوز له الوطى  
**بلا استبراء** الزوال ملكه بالكتابة ثم تجده بالتخييل لكن لم يحدث ملك حقيقة  
 فلم يوجد سبب الاستبراء وهذه اسهل الجبل تاخر خايته **له امتحان** لا يجتمعات  
 نكاحا **اختان** ام لا قبلهما فلو قبل او وطى احدهما يحل له وطئها وتقبيلها  
 دون الاخرى **يشهوة** الشهوة في القبلة لا تعتبر بل في المس والتطراب كمال  
**حرمتا عليه** وكذلك يحرم عليه **الدواعي** كالنظر والتقبيل حتى يحرم فرج احدهما  
 عليه ولو بغير فعله كاستيلا كفار عليها ابن كمال **يملك** ولو لبعضها باي سبب كان  
**او نكاح** صحيح لا فاسد الا بال دخول **او عتق** ولو لبعضها او كتابة لانها تحرم فرجها  
 بخلاف تدبير رهن واجارة **قلت** المتحجب ان لا يمسه حتى تمضي حيضة  
 على الحيضة كما بسطه في شرح الملتقى **وكره** تخريعا قمتا في **تقبيل الرجل** فر الرجل  
 او يده او شيامنه وكذا تقبيل المرأة المرأة عند لقاء او دواع قنينة وهذا الوعد  
 شهوة واما على وجه البرئحاز عند الكل خايته وفي الاختيار عن بعضهم لا باس به  
 اذا قصد البر وامن الشهوة كتقبيل وجه فقيرة ونحوه **وكذا ما نقتة في ازار**  
**واحد** وقال ابو يوسف لا باس بالتقبيل والمعاينة في ازار واحد **لو كان عليه قميص**  
**او حبة جاز** بلا كراهة بالاجماع وصحة في الهداية وعليه المتن وفي الحقايق لو القبلة  
 على وجه المبوة دون الشهوة جاز بالاجماع **كالصاحفة** اي كما تجوز المصاحفة لانها  
 سنة قديمة متوارثة لقوله عليه الصلاة والسلام من صام في اخاه المسلم وحرك  
 رده تناثرت ذنوبه والطلاق المصنف تبعاً للدرر والكتي والوقاية والنقاية  
 والجمع وغيرها يفيد جوازها مطلقا ولو بعد العصر وقولهم انه بدعة اى  
 مباحة حسنة كما افاده النووي في اذكاره وغيره في غيره وعليه يحمل ما نقله  
 عنه شارح الجمع من انها بعد الفجر والعصر ليس بشئ توفيقا فتأمل وفي القينة  
 السنة في المصاحفة بكتا يديه وتامه فيما علقته على الملتقى **ولا يجوز للرجل**  
**مصاحفة الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب الفراش** قال عليه الصلاة  
 والسلام لا يفيض الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا تقضى المرأة الى المرأة في الثوب  
 الواحد واذا بلغ الصبي او الصبيمة عشرين يجب التفريق بينهما بين اخيه  
 واخته واميها وابيها في المصاحف لقوله عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم في  
 المضاجع وهم ابنا عشر وفي التنف اذا بلغوا استاكرا في المجنبي وفيه الغلام اذا  
 بلغ حد الشهوة كالفحل والكافرة كالمسلمة وعن ابى حنيفة لصاحب الحمام ان ينظر الى العورة  
 وحجته الختان وقيل في ختان الكبير اذا امكنه ان يجتنن نفسه فعل والام يفعل الا ان  
 لا يمكنه التكاثر او شر المجارية والظاهر في الكبير انه يجتنن ويكفي قطع الاكثر **ولا باس بتقبيل**  
**يد الرجل العالم** والمتورع على سبيل التبرك درر ونقل المصنف عن الجامع انه

لا باس بتقبيل يد الحاكم المتدين **والسلطان العادل** وقيل سنة مجتبي وتقبيل راسه  
 اى العالم اجماع كما في البراذنية **ولا رخصة فيه** اى في تقبيل اليد لغيرهما اى لغير عالم  
 وعادل هو المختار مجتبي وفي المحيط ان لتعظيم اسلامه واكرامه جاز وان لينيل الدنيا  
 كره **طلب من عالم او زاهد ان يدفع اليه قدمه** ويمكنه من قدمه ليقبله اجابه وقيل لا  
 يرخص فيه كما يكره تقبيل المرأة فم اخرى او خذها عند اللقاء او الوداع كما في القينة مقدما  
 للتقبيل قال وما يفعله الجهال من تقبيل يد نفسه اذا التقى غير فهو مكره فلا رخصة  
 فيه واما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء فمكره بالاجماع **وكذا ما يفصلونه من تقبيل**  
**الارض بين يدي العلماء والعظماء** فحرام والفاعل والراضى به اثبات لانه يشبه عبادة  
 الوثن وهل يكفران على وجه العبادة او التعظيم كفر وان على وجه التحية لا اوصار  
 اثما مرتكبا للكبير وفي الملتقى التواضع لغير الله حرام وفي الوهابية يجوز بل يندب  
 القيام تعظيما للمقام كما يجوز القيام ولو للقارى بين يدي العالم ويحيى نظاما  
**فايد** قيل التقبيل على خمسة اوجه قبلة المودة للولد على الخد وقبلة  
 الرحمة لوالديه على الراس وقبلة الشفقة لاخته على الجهة وقبلة الشهوة للمرأة  
 او امته على القم وقبلة التحية للمؤمنين على اليد وزاد بعضهم قبل الديانة  
 للبحر الاسود جوهره **قلت** وتقدم في الحج تقبيل عتبة الكعبة وفي القينة  
 في باب ما يتعلق بالمقابر تقبيل المصحف قيل بدعة لكن روى عن عمر رضي الله  
 عنه انه كان ياخذ المصحف كل غداة ويقبله ويقول عهد ربى ومنشور ربى  
 عن وجل وكان عثمان رضي الله عنه يقبل المصحف ويمسحه على وجهه  
 واما تقبيل الخبز فحرام الشافعية انه بدعة مباحة وقيل حنة وقالوا يكره  
 دوسه لا بوسه وقواعدنا لا تباها ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج  
 لابن حجر في بحث الوليمة وقواعدنا لا تباها وجا لا تقطعوا الخبز بالسكين  
 والكرمه فان الله اكرمه **فصل في البيع كره بيع العذرة**  
 رجيع الادمى **خالصة** لا يكره بل يصح بيع الرقيق اى الزبل خلافا للشافعي  
**وصح بيعها مخلوطة بتواب او رما د غلب عليها في الصحيح كما صح الانتفاع**  
**بمخلوطها** اى العذرة بل بها خالصة على ما صححه الزيلعي وغيره خلافا لتصحيح  
 الهداية فقد اختلف التصحيح وفي الملتقى الانتفاع كالبيع اى في الحكم فانهم **وجاز**  
**اخذ دين على كافر من ثمن خمر لصحة بيعه بخلاف دين على المسلم** لبطلانه  
 الا اذا وكل ذميا ببيعه فيجوز عنده خلافا لهما وعلى هذا لومات مسلم  
 وترك ثمن خمر باعه مسلم لا يحل لورثته كما بسطه الزيلعي وفي الاشباه  
 الحرمة تستقل مع العلم الا للوارث الا اذا علم ربه **قلت** ومرة البيع  
 الفاسد لكن في المجتبي مات وكسبه حرام فالحيوات حلال ثم رمر وقال لا

التحية دعا وشا على تحايا  
 ونجيات كلور  
 اخترى



نأخذ بهذه الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة قتيته **وجاز تخليته مصحف**  
 لما فيه من تعظيمه كما في نقش المسجد **وتعشيره ونقطه** أي اظهار اعرابه وبه يحصل  
 الفرق جدا خصوصا للجمع فيستحسن وعلى هذا لا بأس بكتابة اسمي السور وعد  
 الآي وعلامات الوقف ونحوها فهي بدعة حسنة ددر وقته وفيها لا بأس بكونها  
 اخبار ونحوها في مصحف وتفسير وفيه وتكره في كتب نجوم وادب ويكره  
 تصغير مصحف وكتابته بقلم دقيق يعني تنزيها ولا يجوز لف شيء في كاعند  
 فقه ونحوه وفي كتب غيره يجوز **وجاز دخول الذي مسجد مطلقا** وكرهه مأكلا  
 مطلقا وكرهه أحمد والشافعي واحدا في المسجد الحرام **قلت** النهي توكيدي  
 لا تكليفي وقد جوزوا عبور عابر السبيل جنبا وح فغنى لا يقرنوا لا يحجوا ولا  
 يعتمر واعزاة بعد عامهم عام تسع حين امر الصديق ونادى على بعوه سورة  
 براه وقال الا لا يحج بعد عامنا هذا مشرك ولا يطوف عريانا رواه الشيخان  
 وغيرهما فليحفظ **قلت** ولا تنس ما مر في فصل الجزية **وجاز عيادته** بالاجماع  
 وفي عيادة المجوس قولان **وجاز عيادته فاسق** على الاصح لانه مسلم والعيادة  
 من حقوق المسلمين **وجاز خصا البهايم** حتى الهرة واما خصا الادمي فخرا  
 قيل والفرس وقيدوه بالمنفعة والافحام **وانما الحمر على الخيل** كعكسه فتأتي **والحقة**  
 للتداوى ولولو حبل بظاهر الانجس وكذا كل شئ او لا يجوز الا بظاهر وجوزه في  
 النهاية بحرم اذا اخبره طبيب مسلم ان فيه شفا ولم يجد مباحا يقوم مقامه  
**قلت** وفي البرازية ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاكم  
 فيما حرم عليكم نفى الحرمة عند العلم بالشفاء دل عليه جواز اساعة اللقمة بالخمر  
 وجواز شربه لازالة العطش انتهى وقد قدمناه **وجاز رزق القاضي** من بيت  
 المال لو بيت المال حللا لاجمع بحق والامر يحل وعبر بالرزق ليفيد تقديره بقدر  
 ما يكفيه واهله في كل زمان ولو غنيا في الاصح وهذا لو بلا شرط ولو به كالاجرة  
 فحرام لان القضا طاعة فلم يجوز كسائر الطاعات **قلت** وهل يجري فيه كلام  
 المتأخرين يجوز **وجاز سفر الامة وام الولد والمكاتبه والبعضة بلا محرم**  
 هذا في زمانهم اما في زماننا فلا لغلبة اهل الفساد وبه يفتي ابن كمال **وجاز شرا**  
**ما لا بد للصغير منه وبيعه** أي بيع ما لا بد للصغير منه **لاخ وعم وام** **ومنتقطه** في حرم  
 أي كنفهم والا لا **وجاز اجارته لامة فقط** لو في حجرها وكذا الملتقط على الاصح كزاغراه  
 المصنف لشرح الجمع ولم اره فيه وباقي متنا ما ينافيه فتنبه وكذا لعمه عند الثاني خلافا  
 للثالث ولو اجر الصغير نفسه لم يجوز الا اذا فرغ العمل لتحصنه نفعا فيجب السمي وصح  
 اجارة اب وجد وقاض ولو بدون اجر المثل في الصحيح كما يعلم من الدرر فتدبر **وجاز**  
**بيع عصير عنب** من يعلم انه يتخذ **خمر** لان المعصية لا تقوم بعينه بل بعد تغيره وقيل

يكوه

يكره لاعانته على المعصية ونقل المصنف عن السراج والمشكلات ان قوله من أي  
 من كافر اما يبيعه من المسلم فيكره ونقله في الجوهره والباقيان وعينهما زاد الفتاوى  
 معنى يا الخائنة انه يكره بالاتفاق **بخلاف بيع امرء ممن يلو ط به وبيع سلاح**  
**من اهل الفتنة** لان المعصية تقوم بعينه ثم الكراهة في مسئلة الامرء مخرج بها  
 في بيع الخائنة وغيرها واعتمده المصنف على خلاف ما في الزيلعي والعيني  
 وان اقره المصنف في باب البغاة **قلت** وقد مناشئة معزيا للنهر ان ما  
 قامت المعصية بعينه يكره بيعه تحريما والافتن في بيعها فليحفظ توفيقا **وجاز**  
**تعمير كنيسة وحمل خمر** متى بنفسه ادبائه **باجر** لا عصرها لقيام المعصية بعينه  
**وجاز اجارة بيت بسواد الكوفة** أي قريتها **لا يغيرها على الاصح** واما الانصار  
 وقري غير الكوفة فلا يكتون لظهور شعاب الاسلام فيها وخص سواد الكوفة  
 لان غالب اهلها اهل الزمة **ليتخذ بيت نارا** وكنيسة او بيعة او مبيع فيه **الخمر**  
 وقال لا ينبغي ذلك لانه اعانة على المعصية وبه قالت الثلاثة **زيكبي** **وجاز بيع بنا**  
**بيوت مكة وارضها** **بلا كراهة** وبه قال الشافعي وبه يفتي عيني وقد مر في  
 الشفعة وفي البرهان في باب العشر ولا يكره بيع ارضها كبنائها وبه يعمل وفي  
 مختارات النوازل لصاحب النهر انه لا بأس ببيع بنائها واجارتها لكن في الزيلعي  
 وغيره يكره اجارتها وفي اخر الفصل الخامس من التاتارخانية واجارة الوهبانية  
 قال قال ابو حنيفة كره اجارة بيوت مكة في ايام الموسم وكان يفتي لهم ان  
 ينزلوا عليهم في دورهم لقوله تعالى سوا العاكف فيه والباد ورخص فيها في غير  
 ايام الموسم انتهى **قلت** وبهذا يظهر الفرق والتوفيق وهكذا كان ينادي  
 عمر ابن الخطاب ايام الموسم ويقول يا اهل مكة لا تتخذوا البيوتكم ابوا بالينزل البادي  
 حيث شأتم يتلوا الآية فليحفظ **وجاز قيد العبد** تخوذا عن التمرد والاباق وهو  
 سنة المسلمين في الفساق **وقبول هدية تاجر واجابة دعوته واستعارة دابته** استحانا  
 وكره كسوته أي قبول هدية العبد ثوبا واهداوه **التقدي** لعدم الضرورة **واستخدام الخصى**  
 ظاهر الاطلاق وقيل بل دخول على الحرم لوسنة خمسة عشر وكرا **قراض** أي اعطا  
**بقال** كجناز وغيره **دراهم** او بر خوف هلكه لو بقي بيده **ليأخذ** متفرقا منه بذلك  
**ما شأ** لو لم يشترطه حال العقد لكن يعلم انه يدفع لذلك شره لئلا يله لانه قرض جو  
 نفعا وهو يقام له فلو ادعه لا يكره لانه لو هلك لا يضمن وكذا لو شرط ذلك  
 قبل الاقراض ثم اقترضه لم يكره اتفاقا فتأتي بشره لئلا يله وكره تخريما **اللعب**  
**بالنرد** وكذا **الشرط** بكسر اوله ويحمل ولا يفتح الا نادرا وابعه الشافعي وابو  
 يوسف في رواية ونظمها شارح الوهبانية **فتقاسم**  
 ولا بأس بالشرط نوح وهي رواية **عن الحبر قاضي الشرق والغرب** يوش



وهذا اذا لم يقام ولم يداوم ولم يخل بواجب والا فحرام بالاجماع **وكره كل لهو لقوله**  
عليه الصلاة والسلام كل لهو المومن حرام الا ثلاثة ملاعبته اهله وقاديه لفرسه  
وسناضلته لقوسه **وكره جعل الغل طوقا** لدراية **في عنق العبد** يعلم باناقه وفي زماننا  
لا باس به لغلبة الالباق خصوصا في السودان وهو المختار كما في شرح المجمع للعيني  
**بخلاف الفقيه** فانه حلال كما مر **وكره قوله في دعائه بمعقد الغر من عرشك** ولو  
بتقديم العين وعن ابي يوسف لا باس به وبه اخذ ابو الليث للانش والاحوط  
الا متناع لكونه خبر واحد فيما يخالف القطعي اذ المتشابه انما يثبت بالقطعي هداية  
وفي التاخر خاينه معز بالمتنقي عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا ينبغي لاحد ان يدعوا لله  
الا به بالذم الماذون فيه المأمور به ما استفيد من قوله تعالى والله الاسما الحسنى فادعوه  
بها قال وكذا لا يصلي احد على احد الا على النبي صلى الله عليه وسلم **وكره قوله بحق رسله**  
**وابنبايك واوليايك** او بحق البيت لانه لا حق للخلق على الخالق تعالى ولو قال لاخر بحق  
الله او بالله ان تفعل كذا لا يلزمه ذلك وان كان الاو في فعله درر وفي المختارات  
قال ابن المبارك سال بوجه او بحق الله تعالى يعجني ان لا يعطيه شيئا لانه عظيم مسا  
حقه الله وفيها قول القرآن ولا يجعل بوجه ثياب لقراة كن يصلي ويقضي **فروع**  
هل يكره رفع الصوت بالذكر والدعاء قيل نعم وتامة قبل جنبايات الزاوية **وكره**  
**اختكار قوت البشر** كبتين وعنب ولوز والبهايم كبتين وقت في **بلد يضر باهله** حديث  
الجالب مرزوق والمختار ملعون فان لم يضر بكره ومثله تلقى للجب **ويجب ان**  
**ياخره القاضي يبيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يبيع** بل خالف امر  
القاضي عزره بما يراه رادعاه **وباع القاضي عليه طعامه وفاقا** على  
الصحيح وفي السراج لو خاف الامام على اهل بلد الهلاك اخذ الطعام من المحتكرين  
وفرقت عليهم فاذا وجد واسعة ردوا مثله وهذا ليس بحج للمضرورة ومن اضطر لما  
غيره وخاف الهلاك تناوله بلا رضاه ونقله الزيلعي عن الاختيار واقره **ولا يكون**  
**محتكرا بحبس غلة ارضه** بلا خلاف **ومحبوبه مر ببلد الى اخر خلافا** للثاني وعند  
محمد ان كان يجلب منه عادة كره وهو المختار ملتنقي **ولا يسر حاكم لقوله** عليه الصلاة  
والسلام لا تسعروا فان الله هو المسعر القابض الباسط الرازق **الا اذا تعدى**  
**الارباب عن القيمة** تعدى يا فاحشا فيسعر **مشورة اهل الري** وقال مالك على الوالي  
التسعر عام الغلا وفي الاختيار ثم اذا سحر وخاف البايع ضرب الامام او نقص  
لا يجل للمشتري وحيلته ان يقول له بعني بما تحب ولو اصاب لهما على سعر الخبز  
واللحم وزان ناقصا رجع المشتري بالنقصان في الخبز لا اللحم لشهرة سعره عادة  
بخلاف اللحم **قلت** وافاد ان التسعر في القوتين لا غير وبه صرح العتاني  
وغيره لكنه اذا تعدى ارباب غير القوتين وظلموا على العامة فيسعر عليهم الحاكم

بنا

بنا على ما قاله ابو يوسف ينبغي ان يجوز ذكره القهستاني فانه ابا يوسف يعتبر  
حقيقة الضرر كما تقررت بذكره **مسالك الحمامات** ولو في برجها ان كان يضر  
بالناس ينظر او جلب والاحتياط ان يتصدق بها ثم يسترها او توهب له محبتي  
فان كان يطيرها فوق السطح مطالعا على عورات المسلمين ويكسر زجاجات  
الناس برميته تلك الحمامات عزروا ومنع امتداد المنع فان لم يمتنع بذلك  
ذبحها اي الحمامات المحتسب درر وصرح في الوهبانية بوجوب التعزير ودرج  
الحمامات ولم يفقده لما مر ولعله اعتمد عاداتهم واما للاستيناس فباح كشر عصاين  
ليعتقها ان قال من اخذها فهي له ولا يخرج عن ملكه باعقائه وقيل بكره لانه  
تضييع المال جامع الفتاوى وفي المختارات سيب دابة وقال لحي لمن اخذها لم  
ياخذها من اخذها وصرح في الحج وجاز ركوب الثور وتحميله والكراب على الخيس  
بلا جهد وضرب الدابة بشد من الذمي وظلم الذي اشد من المسلم **ولا باس بالمسابقة**  
**في الرمي والفرس والبغل والحمار** كذا في الملتقى والمجمع واقره المصنف هنا خلافا  
لما ذكره في مسائل شتى فتنبه **والابل وعلى الاقدام** لانه من اسباب الجهاد فكانت  
مندوبا وعند الثلاثة لا تجوز في الاقدام اي بالجعل وامام بدونه فيباح في كل  
الملاعب كما ياتي **حل الجمل** وطاب لانه يصير مستحقا ذكره البرجندي وغيره وعلمه  
البرازي بانه لا يستحق بالشرط شيء لعدم العقد والقبض انتهى ومفاده لزومه بالعقد  
كما يقول الشافعية فتبصر **ان شرط المال في المسابقة من جانب واحد وحرم لو شرط**  
فيها **من الجانبين** لانه يصير قارا **الا اذا دخل ثالثا** محلا بينهما بفرس كفوه لفرسهما يتوهم  
ان يسبقهما والا لم يجوز ثم اذا سبقها اخذ منها وان سبقها لم يعطها وفيما بينهما ايها  
سبق اخذ من صاحبه وكذا الحكم **في المتفهمة** فاذا شرط لمن معه الصواب صح وان  
شرطه لكل على صاحبه لا درر ومحبي والمصادرة ليست بيد علة الا للتمهي فيكره برجدي  
واما السياق بلا جعل فيجوز في كل شيء كما ياتي وعند الشافعية المسابقة بالاقدام والفرس  
والبقرة والسباحة والصولجان والبندق والسفن ورمي الحجر واشالته باليد  
والشباك والوقوف على رجل ومعرفة ما بيده بخلاف زوج او فرد واللعب  
بالخاتم وكذا يجل كل لعب خطر لحاذق تغلب سلامته كرمي ارام وصيد الحية  
ويجل التفرج عليهم حينئذ وحديث حد ثوان بنى اسرائيل يفيد حل سماع  
الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن كذبه بقصد لا الحجة بل ومما يتيقن  
كذبه لكن بقصد ضرب الامثال والمواعظ وتعليم خوا الشجاعة على السنة ادميين  
او حيوانات ذكره ابن حجر **ويستحب قتل اظافيره** الا للجماد في دار الحرب فيستحب  
له توفيق شاربه والظفارة **يوم الجمعة** وكونه بعد الصلاة افضل الا اذا اخره اليه  
تاخير فاحشا فيكره لان من كان ظفره طويلا كان رذقه ضيقا وفي الحديث



من قلم اظافيره يوم الجمعة اعاده الله من البلايا الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام درر وعنه صلى الله عليه وسلم من قلم اظفاره مخالفا لم ترمس عينه ابدا يعني كقول علي رضي الله عنه قلموا اظفاركم بالسنة والادب  
 • يمينها خواصي يسارها او خست • وبيانه وتامه في مفتاح السعادة وفي شرح الغزنويه روى انه صلى الله عليه وسلم بدا بمسحة اليمنى الى الخنصر ثم بخنصر اليسرى الى الابهام وختم بابهام اليمنى وذكر له الغزالي في الاحياء وجهها وجيها ولم يثبت في اصابع الرجل نعم الاولى ثقيلها كتحليلها انتهى **قلت** وفي المواهب اللدنيه قال الحافظ ابن حجر انه يستحب كيف ما احتاج اليه ولم يثبت في كيفية شيء ولا في تعيين يوم له عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يعزى من النظم في ذلك للامام علي بن ابي طالب قال شيخنا انه باطل **ويستحب حلق عاتقه وتنظيف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة** والا فضل يوم الجمعة وجاز في كل خمسة عشر وكره تركه ورا الاربعين مجتبي وفيه حلق الشارب بدعة وقيل سنة ولا بأس بشف الشيب واخذ اطراف اللحية والسنة فيها القنضة وفيه قطعت شعر راسها اثنت ولعنت زادة في البرازية وان باذن الزوج لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ولذا يحرم للرجل قطع لحيته والمعنى الموثر التشبيه بالرجال انتهى **قلت** واما حلق راسه ففي الوهبانية **قاس** • • • • •  
 • وقد قيل حلق الراس في كل جمعة • يجب وبعض بالجواز يعبر •  
**رجل تعلم علم الصلاة او نحوه ليعلم الناس واخر ليحمله فالاول افضل** لانه متعدي وروى مذاكرة العلم ساعة خير من احياء ليلة وله الخروج لطلب العلم الشرعي بلا اذن والدية لو ملحتيا وتامه في الدرر **ولو كان الرجل يصوم ويصلي ويضع الناس بيده ولسانه فذكره بما فيه ليس بغيبة حتى لو اخبر السلطان بذلك ليزجره لا اثر عليه** وقالوا ان علم ان اياه يقدر على منع اعلم ولو بكتابة والا كيلا تقع العداوة وتامه في الدرر **وكذا لا اثم عليه لو ذكر مساوي اخيه على وجه الاهتمام لا يكون غيبة انما الغيبة ان تذكر على وجه الغضب** **يريد السب** ولو اغتاب اهل قرية فليس بغيبة لانه لا يريد به كلهم بل بعضهم وهو مجهول خائنه فتباح غيبة مجهول ومتظاهرين بقيقه ولمصاهرة لسوء اعتقاد تخذ راحته ولشكوى ظلامته للحاكم شرح وهبانية **كما تكون الغيبة باللسان صريحا تكون ايضا بالفعل والتعريض وبالكتاب وبالحركة وبالزمر وبغير العين والاشارة باليد** وكما يفهم منه المقصود فهو داخل في الغيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت عائشة رضي الله عنها دخلت علينا امرأة فلما ولت اومات بيدي اى قصيرة فقال صلى الله عليه وسلم اغتبتنيها ومن ذلك المحاكاة كان يمشي متعارجا او

كالمشي

كالمشي فهو غيبة بل افتح لانه اعظم في التصوير والتفهم ومن الغيبة ان يقول بعض من مر بنا اليوم او بعض من راينا اذ كان مخاطب يفهم شخصا معيننا لان المحذور تفهيمه دون ما به التفهيم واما اذا لم يفهم عينه جاز وتامه في شرح الشريعة وفيها الغيبة ان تصف احاك حال كونه غاييا بوصف يكرهه اذ سمعه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكر احاك بما يكره قيل افرايت ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول اغتبتك وان لم يكن فيه فقد بهمتك واذا لم تبلغه يكفيه الندم والام شرط بيان كل ما اغتاب به **وصلة الرحم واجبة ولو كانت بسلام ونخية وهدي** ومعاندة ومجالسة ومكالمة وتلفظ واحسان وبزور غبا ليزيد حبا بل يزور اقرباه كل جمعة او شهر ولا يرد حاجتهم لانه من القطيعة في الحديث ان الله يصل من وصل رحمه ويقطع من قطعها وفي الحديث صلة الرحم تنزيدي في العمر وتامة في الدرر **ويسلم المسلم على اهل الذمة** لوله حاجة اليه والا كره وهو الصحيح كما كره للمسلم مصافحة الذمي كذا في نسخ الشرح واكثر المتنون بلفظ ويسلم فاولها هكذا ولكن بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو الاحسن الاسلام فانهم وفي شرح البخاري للعيني اى الاسلام خيس قال تطعم الطعام وتقرا السلام على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا التحميم مخصوص بالمسلمين فلا تسلم ابتداء على كافر لقوله عليه الصلاة والسلام لا تبدوا اليهود ولا النصارى بالسلام فاذا القيتهم احدهم في طريق فاضطروه الى وضيعته رواه البخاري وكذا يخص منه الفاسق بدليل اخر وامان شك فيه فالاصل فيه البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص فيمكن ان يقال ان الحديث كان في ابتداء الاسلام لمصلحة التاليف ثم ورد النهي انتهى فليحفظ ولو سلم يهودى او نصرانى او مجوسى على مسلم فلا بأس بالرد ولكن لا يزى على قوله **وعليك كما في الخائنة ولو سلم على الذمي تجيلا يلفظ لان تجييل الكافر كقول المجوسى يا استاذ تجيلا كفى كما في الاشياء وفيها لوقال لزمى اطل الله بقا ك ان نرى بقلبه لعلمه يسلم او يودى الجزية ذليلا لا بأس به **ولا يجب رد سلام السائل** لانه ليس بالخية ولا من يسلم وقت الخطية خائنه وفيها واذا اتى دار انسان يجب ان يتاذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم او لا ثم يتكلم ولو في فضاء يسلم او لا ثم يتكلم ولو قال السلام عليك يا زيد لم يسقط بدعيه ولو قال يا فلان او اشار لعنى سقط وشرط في الرد وجواب العطاس اسماعه فلو اصم يريه تحريك شفثيه انتهى **قلت** وفي المبتغى ويسقط عن الباقيين يود صبي يعقل لانه من اهل اقامة القرص في الجملة بدليل حل ذبيحته وقيل لا وفي المجتبى ويسقط برة**



العجز وفي رد الشابة والصبي والمجنون قولان وظاهر التاجية ترجيح عدم  
السقوط ويسلم على الواحد بلفظ الجماعة وكذا الرد ولا يرد الراد على مكرانه  
ورد السلام وتشميت العاطس على الفور ويجب رد جواب كتاب التحيّة  
كرد السلام ولو قال لا خرافة لنا السلام يجب عليه ذلك ويكره السلام  
على الفاسق لو معلننا والا لا كما يكره على عاجز عن الرد حقيقة كاكل او شرعا  
لمصل وقادى ولو سلم لا يستحق الجواب انتهى وقد مرنا في باب ما يفسد الصلاة  
كراحتة في نيف وعشرين موضعا وان لا يجب رد السلام عليكم بحزم المصم  
ولو دخل ولم ير احدا يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **فخرج**  
يكره اعطاء سايل المسجد الا اذا لم يتخط رقاب الناس في المختار كما في الاختيار  
ومتين مواهب الرحمن لان عليا تصدق بخاتمته في الصلاة فمدحه الله  
بقوله ويوتون الزكوة وهم راكعون **احب الاسماء الى الله تعالى عبدا لله**  
**وعبد الرحمن** وجاز التسمية بعلي وزيد وجرهما من الاسماء الميثرة ويراد  
في حقنا غير ما يراد في حق الله تعالى لكن التسمية بغير ذلك في زماننا  
اولى لان العوام تصغر عند النذركذا في السراجية وفيها **من كان اسمه محمدا**  
**لاباس بان يكنى ابا القاسم** لان قوله صلى الله عليه وسلم سموا باسمي ولا تكنوا  
بكنيتي قد نسخ لان عليا رضي الله عنه كنى ابنه محمد بن الحنفية ابا القاسم ويكره  
**ان يدعوا الرجل اياه وان تدعوا المرأة زوجها باسمه** انتهى بلفظه وفيها  
**يكره الكلام في المسجد وخلف الجنائز وفي الخلا وفي حالة الجماع** وزاد  
ابو الليث في البستان وعند قراءة القرآن وزاد في الملتقى تبعا للمختار وعين  
التذكير فما ظنك به عند الغنا الذي يسمونه وجدا **للعرية فضل على سائر**  
**وهو لسان اهل الجنة تعلمها او يعلم غيره فهو ماجور** وفي الحديث احبوا العرب  
لثلاث لا في عزمي والقران عزمي ولسان اهل الجنة في الجنة عزمي وفيها **تطيين**  
**القبور لا يكره في المختار** وقيل يكره وقال البرزوي لو احتيج للكتابة الى الا  
يذهب الاثر ولا يمتري لابي اس به ذكره المصنف في آخر باب الوصية للاقارب  
وقد مرنا في الجنائز يكره **تمني الموت** بغضب او ضيق عيش **الاحرف الوقوع**  
**في المعصية** اي يكره لحوق الدنيا لا الدين لحديث فيطن الارض خير لكم من  
ظهرها خلاصة **لاباس بلبس المصبي اللولو وكذا البالف** كذا في شرح الوهبانية  
معزيا للمنية وقاس عليه الطرسوسي بقبية الاحجار كيا قوت وزمرد ونازعه ابن  
وهبان بانه يحتاج الى نقل صريح وحزم في الجوهرة بحزمة اللؤلؤ **قلت**  
وحمل المصنف ما في المنية على قوله وما في الجوهرة على قولها قال وقد رجحوا قولها  
ففي الكافي قولها اقرب الى عرف ديارنا فيفتي به ثم قال المصنف وعليه فالمعتمد

في المذهب

في المذهب حرمة لبس اللؤلؤ ونحوه على الرجال لان من حل النساء ويكره للمولى  
اللباس **الخنخال والسوار للصبي ولا لباس بتقب اذن البنت والطفل استحبابا**  
**ملتقط قلت** وهل يجوز الخنزام في الانف لم اراه ويكره للذكر والانتى الكتابة  
**بالقلم المذهب المخذ من الذهب والفضة او من دواة كذلك سراجية** ثم  
قال لا لباس بقوية السلاح بذهب وفضة ولا لباس بسرج وجام وتغرم من الذهب عند ابي  
حنيفة خلا لابي يوسف **جارية لزيد قال بكر وكنتي زيد يبيعها حل لعمري ثراها**  
**وطيها** المقبول قول بكر ان الكبر رايه صدقة كما مر وان الكبر رايه كذبه لا يقبل قوله  
ولا يشتري منه ولوله يخبره ان ذلك الشيء لغيره فلا لباس بشرائه منه **كاحل وطى**  
**من زفت اليه وقال النساء هي امرأتك وحل نكاح من قالت طلقني زوجي**  
**وانقضت عدي او كنت امة لفلان فاعتقني** ان وقع في قلبه صدقها وتامه  
في الخاتبة **قلت** وحاصله انه متى اخبرت بامر محتمل فان ثقة او وقع في قلبه  
صدقها لا لباس بتزوجها وان بامر مستنكر لا مال يستفسرها **فروع** كتب ما قول  
الشافعي يكتب جواب ابي حنيفة اذا كتب المفتي بدين يكتب ولا يصدق قضا ليعقضي  
القاضي بحسنة الترجيع بالقران والاذان بالصوت الطيب طيب ان لم يزد فيه الحروف  
وان زاد كره له **ولستمعه** وقول احسنت ان لسكوته فحسن وان لتلك القراءة بخشي  
عليه الكفر المناظرة في العلم لنصرة الحق عبادة ولا حد ثلاثة حرام لقهر مسلم واطهار  
علمه ونيل دين او مال او قبول التذكير على المنابر للوعظ والايقاظ سنة الانبياء  
 والمرسلين ولرياسة ومال وقبول عامة من ضلالة اليهود والنصارى قراءة القران  
بقراءة معروفة وشاذة دفعة واحدة مكرهة كما في الحادى القدسي يستحب للرجل  
خضاب شعره ولحيته ولو في غير حرب في الاصح والاصح انه عليه الصلاة والسلام  
لم يفعل به ويكره بالسواد وقيل لا مجمع الفتاوى والكل من منح المصنف الكتب التي لا  
يتنفع بها محي عنها اسم الله وملائكته ورسوله ويجوز الباقي ولا لباس بان تلقى في ما  
جار كما هي او تدفن وهو احسن كما في الانبياء القصص المكروه ان يحدثهم بما ليس له  
اصل معروف او يعظمهم بما لا يعظم به او يزيرو وينقص يعنى في اصله اما التزيين  
بالعبارات اللفظية المرفقة والشرح لفوايده فذاك حسن الافضل مشاركة اهل محله  
في اعطاء النايبة لكن في زماننا اكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فحسن وان  
اعطى فليعط من عجن ليس لذي الحق ان ياخذ غير جنس حقه وجوزة الشافعي وهو  
الاوسع معلم طلب من الصبيان اثمان الحصى فجعلها وشرى ببعضها واخذ بعضها  
له ذلك لانه تعليمك له من الابا لابي اس بوطي المتكوحة بمهانية الامة دون عكسه وجد  
مالا قيمة له لا لباس بالانتفاع به ولوله قيمة وهو غني تصدق به لا لباس بالجماع في  
بيت فيه مصحف للبلى لا تركب مسلمة على سرج الحديث وهذا والله انتهى

في المذهب  
ولا رخصة في تنقيب  
رجل غليظ الدبر في نكاح  
مولى لا يجوز محرم

خطاب الشعر والتحية



ولو الحاجة غزا ووجه او مقصد ديني او دنيوي لا بد لها منه فلا باس به فغنى بالقران  
ولم يخرج بالحاجة عن قدر هو صحيح في العربية مستحسن ذكر الله من طلوع الفجر الى طلوع  
الشمس اولى من قراءة القران وتحت القراءة عند الطلوع والغروب لا باس للامام عقيب  
الصلاة بقراءة آية الكرسي وخواتيم البقرة والاختلاف في قراءة الفاتحة بعد الصلاة جهل  
للمهمات بدعة قال استاذنا لكنها مستحسنة للعادة والا فان الرشوة لا تملك بالقبض  
لا باس بالرشوة اذا خاف على دينه والنبى صلى عليه وسلم كان يعطى الشعر ولن يخاف  
لسانه وكفى لبهم المولفة من الصدقات دليل على امثاله جمع اهل المحلة للامام فحسن  
ومن السحت ما يؤخذ على كل مباح كالحل وكلا وما ومعادن وما ياخذ غاز لغزو وشاعر  
لشعر ومسخرة وحكواتي قال تعالى ومن الناس من يشتري لهم الحديث واصحاب  
جميع المعازف وقواد وكاهن ومقامر وواسمة وفروعة كثيرة قيل له يا خبيث ونحوه  
جاز له الرد في كل شئيمة لا توجب الحد وتركه افضل كره قوله الصاييم المتطوع اذا سئل  
اصاييم حتى ينظر فانه نفاق او حق من له اطفال ومال قليل لا يوصى بنقل من صلى  
او تصدق يراى به الناس لا يعاقب بتلك الصلاة ولا يثاب بها قيل هذا في الفرائض  
وعمله الزاهدي للنواقل لقولهم الريا لا يدخل الفرائض غزل الرجل على هيئة غزل  
المرأة يكره ويكره للمرأة سور الرجل وسورها له وله ضرب زوجته على ترك الصلاة  
على الاظهر لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة لا يجوز الوضوء من الحيض المعدة  
للمشرب في الصحيح وينع من الوضوء منه وفيه وحله لا هله ان ما ذنابه جاز والا لا  
الكذب مباح لاحيا حقه ودفع الظلم عن نفسه والمراد التقرب لان عين الكذب  
حرام قال وهو الحق قال تعالى قتل الخزاصون الكل من المجتبي وفي الوهبانية  
والصلح جاز الكذب او دفع ظالم واهل الترضى والقتال ليظفر  
ويكره في الحمام تغيب خادما ومن شاتنويرا فقا لوا ينور  
ومن قام اجلا لا لشخص فجايز وفي غير اهل العلم بعض يقرر  
ويفسق معتاد العروز بجامع ومن علم الاطفال فيه ويوزر  
وجوز نقل الميت البعض مطلقا وعن بعضهم ما فوق ميلين يخطر  
وللزوجة التسمين الا فوق شبعها ومن ذكر التعويذ للحب يخطر  
ويكره ان تسعى لاسقاط حملها وجاز لعذر حيث لا يتصور  
وان اسقطت ميتا في السقط عزه لو اذره عن عاقل الام يحصر  
وفي يوم عاشورا يكره حملهم ولا باس بالمعتاد خطا ويوجب  
وبعضهم المختار في الكحل جاز لفعل رسول الله فهو المقهور  
وضرب عبيد الغير جاز بامورهم وما جاز في الاحرار والاب يامر  
واثوب من ذكر القران استماعه وقالوا ثواب الطفل للطفل يحصر

ودرسك باقي الذكر اولى من الصلاة ة نقلا ودرس العلم اولى وانظر  
وقد كرهوا والله اعلم ونحوه ة لاعلام ختم الدرس حين يقرر  
**كتاب احيا الموات** لعل شاسته ان فيه ما يكره  
وما لا يكره الحيوة نوعان حساسة ونامية والمراد هنا النامية وسمى مواتا  
لبطلان الانتفاع به واحياؤه بيتا او غرس او كرب او سقى **اذا احيا مسلم او**  
**ذمي ارضا غير منتفع بها ولم يست بملكه لمسلم ولا ذمي** فلو مملوكة لم تكن مواتا  
فلو لم يعرف ما لكها فهي لقطة يتصرف فيها الامام ولو ظهر ما لكها ترد اليه ويضمن  
نقصانها اذا انقصت بالزرع وهي بعيدة من القرية **اذا صاح من باقى العامر**  
وهو جهوري الصوت نزازيه **لا يسمع بها صوته ملكها** عند ابى يوسف وهو  
المختار كما في المختار وغيره واعتبر محمد عدم ارتفاع اهل القرية وبه قالت  
الثلاثة **قلت** وهو ظاهر الرواية به يفتى كما في زكوة الكبرى ذكره الهنثاني  
وكذا في البرجندى عن المنصورية عن قاضي خان العتوي على قول محمد والعجب من  
الشربل الى كيف لم يذكر ذلك فليحفظ ان **اذن له الامام في ذلك** وقال لا يملكها بيلا  
اذنه وهذا لو مسلما فلو ذميا بشرط الاذن اتفاقا ولو مستامنا لم يملكها اصلا اتفاقا  
فهتاف ولو تركها بعد الاحيا وزرعها غيره **فالاول احق بها في الاصح ولو**  
**احيا ارضا ميتة ثم احاط الاحيا بجواربها الاربعة من اربعة نفر على**  
**التعاقب تعيين طريق الاول في الارض الاربعة ومن حجر ارضا اى منع غيره منها**  
بوضع علامة من حجر او غيره **ثم اهلها ثلاث سنين** دفعت الى غيره وقبلها هو  
احق بها وان لم يملكها لانه انما يملكها بالاحيا والتعويض لا بمجرد التحجير ولو تركها او ضرب  
عليها المساة او شق لها نهرا او بذر بها فمواحيها ميسورة ولا يجوز احيا ما قرب من العامر  
بل يترك مرعى لهم ومطر حيا حصايدهم لتعلق حقهم به فلم يكن مواتا وكذا لو كانت  
مختطبا واعلم انه ليس للامام ان يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه من المعادن الظاهرة وطي  
ما كان جوهرها الذي اودعه الله في جواهر الارض بارز كمعادن الملح والكحل والقار  
والنقط **والابار** التي لم تملك بالاستنباط والسعي وفي المستنبط بالسعي كما القني والماء  
المحرز في الظرف فملك للمحرز والمستنبط وتما في شرح الصاييم في حديث المسكون  
شركا في ثلاث في الماء والكلا والنار **التي يستقي منها الماء** زيلعي يعني التي لم تملك بالاستنباط  
والسعي فلو قطع هذه المعادن الظاهرة لم يكن لاقطاعها حكم بل للقطع وغيره سوا  
فلو منعهم القطع كان يمنعهم منعديا وكان لما اخذه ما لا لانه متعدي بالمنع لا بالاخذ  
وكف عن المنع وصرف عن مداومة العمل لئلا يشبهه اقطاعه بالصحة او يصير معه  
في حكم الاملاك المستقرة ذكره العلامة قاسم في رسالته احكام اقطاع الجندى  
وحریم بن الناضح وهي التي ينزع الماء منها بالبيع كبيع **العطن** وهي التي ينزع



الما منها باليد والعطن مناخ الابل حول البيئر **اربعون ذراعاً من كل جانب** وقالوا  
ان للناس فيه فستون وفي الشرب لاية عن شرح المجمع لو عرق البيئر فوق اربعين  
يناد عليها انتهى لكن نسبة القهستان في المجمع قال ريفتي بقوله الامام وعزاه  
للتتمة ثم قال وقيل التقدير في بيئر وعين بما ذكر في اراضيهم لصلابتها وفي اراضيها  
رخاوة فيزاد ليلا ينتقل الماء الى الثاني وعزاه للهداية وعزاه البرجندي للكافي  
فليحفظ **اذا حفرها في موات باذن الامام** فلو في غير موات او فيه بلا اذن امام لم يكن  
الحكم كذلك كما ذكره المصنف وعبارة القهستان وفيه رمز الى انه لو حفر في ملك  
الغير لا يتحقق الحريم ولو حفر في ملكه فله من الحريم ما يشاء والى ان الماء لو غلب  
على الارض تركها الملاك او ماتوا وانقرضوا لم يجز احياءها فلو تركها الماء بحيث  
لا يعود اليها ولم يكن حريماً عاماً جاز احياءها وعزاه للمصنفات **وحريم العين خمسة**  
**ذراع من كل جانب** كما في الحديث والذراع هو المكسرة وهو ست قبضات وكان  
ذراع الملك اى ملك الاكاسرة سبع قبضات فكم منه قبضة ويمنع غيره من الحفر  
وغیره فيه لانه ملكه فلو حفر فللأول ردمه او قضمينه وتماحه في الدرر ولو  
**حضر الثاني بيئر في منتهى حريم البيئر الاولى باذن الامام فذهب ماء**  
**البيئر الاولى وتحول الى الثانية فلا شئ عليه** لانه غير متعده والماء تحت الارض  
لا يملك فلا مخاصمة لمن بنى حائطاً يحجب حائط غيره فكدت الحائط الاولى  
بمسببه فانه لا شئ عليه زيلعي ودرر وفي الزيلعي لو هدم جدار غيره فله صاحبها ان  
يؤاخذه بقيمة لا يتنا الجدار هو الصحيح **والحائط الثاني للحريم من الجوانب الثلاثة**  
**دون جانب الاولى تسبق ملك الاول فيه وللثانية هي مجرى الماء تحت الارض**  
**حريم بقدر ما يصلح له لقا الطين ونحوه** وعن محمد كالبير ولو ظهر الماء فالكعين  
وفي الاختيار فوضه لراى الامام اى لو باذنه والا فلا شئ ذكره البرجندي **وحريم شجر**  
**يغرس في الارض الموات خمسة اذرع من كل جانب** فليس لغيره ان يغرس فيه ويلحق ما  
امتنع عود وجلة والفراغ اليه بالموت اذا لم يكن ذلك حريماً عاماً وان كان  
حريماً او جازعوده لم يجز احياءه لانه ليس بموات **والنهر في ملك الغير لا حريم له الا بغيره**  
وقال له مسنة النهر لمشيبه ولقي طينه وقدره محمد بقدر عرض النهر من كل جانب وهو  
ارفق ملتنقى وقدره ابو يوسف بنصف بطن النهر وعليه الفتوى قهستانى معزيا  
للكرماني وفيه معزيا للاختيار والحوض على هذا الاختلاف وفيه معزيا للكفاية  
ولو كان النهر صغيراً يحتاج الى كرية في كل حين فله حريم بالاتفاق وفيه معزيا  
للكرماني ان الخلاف في نهر مملوك له مسنة فارغة يلزقها ارض لغير صاحب  
الارض فالمسنة له عندها ولصاحب الارض عنده وفيه معزيا للقيمة الصحيح ان له  
حريماً بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لالقا الطين ونحوه انتهى قلت وممن

نقل

نقل الاتفاق ايضا الشرب لاية عن الاختيار وشرح المجمع **قصص الشرب**  
**لغة نصيب الماء** وشرعا نوبة الانتفاع بالماء سقيا للزراعة والدواب والشفة شرب  
بنى آدم والبهائم بالشفة وكل حقها في كل مال مجرى نهر او جيب وكل سقى  
**ارضه من مجرى او نهر عظيم كرجله والفراغ ونحوها لان الملك بالاحراز**  
**ولا احراز لان نهر الماء يمنع نهر غيره** وكل مشق **فهر لسقى ارضه منها** ولتص  
الرحى ان لم يضر بالعامنة لان الانتفاع بالمباح انما يجوز اذا لم يضر باحد كالانتفاع  
بشمس وقمر وهوا الاستي دوايه ان ضيف تحريم النهر لكثرة نهرها ولا سقى  
ارضه وشجره وزرعه ونصيب دواب ونحوها من نهر غيره وقناقه ويبر  
الا باذنه لان الحق له فيتوقف على اذنه ولا سقى شجر او خضر زرع في داره  
حملا اليه بجواره واواينه في الاصح وقيل لا الا باذنه والمحرزة كوز وحبتهملة  
مضمومة الحايية لا يتنفع به الا باذن صاحبه ملكه باحرازه ولو كانت البيئر والحوض  
او النهر في ملك رجل فله ان يمنع مريد الشفة من الدخول في ملكه اذا كان  
يحد ما بقربه فان لم يحد يقال له اى لصاحب البيئر ونحوه اما ان يخرج الماء  
اليه او تتركه لياخذ الماء بشرط ان لا يكسر صفته اى جانب النهر ونحوه لان له حنيذ  
حق الشفة لحديث احمد المملون شركا في ثلاث في الماء والكلا والنار **وحكم السلا**  
**حكم الماء يقال للمالك اما ان تقطع وتدرع اليه ولا تتركه لياخذ قدر**  
**ما يريد زيلعي** ولو منعه الماء وهو يخاف على نفسه ودابته العطش كان  
له ان يقاتله بالسلاح لا تضره رضى الله عنه وان كان محرزاً في الاولى قاتله  
بغير السلاح كطعام عند المحضمة ذكره اذا كان فيه فصل عن حاجته ملكه  
بالاحراز فصار نظير الطعام وقيل في البيئر ونحوها الاولى ان يقاتله بغير سلاح  
لانه ارتكب معصية فكان كالتغزير كافي وكوى نهر اى حفره غير مملوك من بيت  
المال فان لم يكن ثمة اى في بيت المال شئ يجبر الناس على كرية ان امتنعوا  
عنه دفعا للضرر وكوى النهر المملوك على الله ويجبر من ابى منهم على ذكر  
وقيل في الخاص لا يجبر وهل يرجعون ان بامر القاضي نعم ومونة كوى النهر  
المشترك عليهم من اعلاه فان جاوزوا ارض رجل منهم يرضى من مونة الكرى  
وقال عليهم كرية من اوله الى اخره بالحصص كما يستوون في استحقاق الشفعة  
ولا كرى على اهل الشفة وتصح دعوى الشرب بغير ارض استحاناً وان  
كان لرجل ارض ولاخر فيها نهر فاراد رب الارض ان لا يجرى النهر  
في ارضه لم يكن له ذلك ويتركه على حاله وان لم يكن في يده ولم يكن جارياً  
فيها اى في الارض فعليه اليان ان هذا النهر له وانه قد كان مجرى في هذا  
النهر يسوقه لسقى اراضيته وعلى هذا المصعب في نهر او على سطح او الميزاب



او المشاكل ذلك في دار غيره فكم الاختلاف فيه نظيره في الشرب زيلعي  
نهر بين قوم اختصوا في الشرب فهو بينهم على قدر اراضيهم لانه المقصود  
بجلائل اختلافهم في الطريق فانهم يستوون في ملك رقبته بلا اعتبار  
سعة الدار وضيقها لان المقصود الاستطراق وليس لاحد من الشركا في النهر  
ان يشق منه نهر او ينصب عليه رحي الارحى وضع في ملكه لا يضر به  
ولا بما وقاية اود الية كناعورة او جسر او قنطرة او يوسع في النهر او يقسم  
بالايام والحال انه قد كانت القسمة بالكوى بكسر الكاف جمع كوة بفتحها الثقب  
لان القديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه او يسوق نصيبه الى ارض له اخرى  
ليس له منه اى من النهر شرب بلا رضاهم يتعلق بالجميع ولم نقصه بعد الاجازة  
ولورثتهم من بعدهم وليس للاعلى سكر النهر بلا رضاهم وان لم تشرب ارضه  
بدونه ملتقى لطريق مشترك اراد احدهم ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى  
ساكنها غير ساكن هذه الدار التي مفتحتها في هذا الطريق بخلاف ما اذا كان  
ساكن الدارين واحدا حيث لا يمنع لان المارة لا تردد و يورث الشرب ويوصى  
بالانتفاع به اما الايصا ببيعه فباطل ولا يباع الشرب ولا يوهب ولا يوجب  
ولا يتصدق به لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما سيجي ولا  
يوصى بذلك اى ببيعه واخويه ولا يصلح الما بديل خلع وصلح عن دم عمد  
ومهر نكاح وان صحت هذه العقود لانها لا تنطل بالشروط الفاسدة لان  
الشرب لا يملك بسبب ما حتى لو مات وعليه دين لم يبع الشرب بلا ارض فلوله  
يكن له ارض قيل يجمع الما في كل نوبة في حوض فيباع الما الى ان ينقضى دينه وقيل  
ينظر الامام لارض لا شرب لها فيضم اليها فيبيعهها برضائها فينظر لقيمة  
الارض بلا شرب ولقيمتها معة فيصرف تفاوت ما بينهما لدين الميت وتما مة  
في الزيلعي ولا يضمن من سلاء ارضه ما فترت ارض جاره او غرت لانه متسبب  
غير متعده وهذا اذا سقاها سقيا معتادا تتحمل ارضه عادة والا يضمن وعليه  
الفتوى وفي الذخيرة وهذا اذا سقى في نوبته مقداره حقه واما اذا سقى  
في غير نوبته او زاد على حقه يضمن على ما قال اسماعيل الزاهدي فهنتان ولا يضمن  
من سقى ارضه او زرعه من شرب غيره بغير اذنه في رواية الاصل وعليه الفتوى شرح  
وهيانية وابن كمال عن الخلاصة لما مر انه غير متقوم ولو تصدق بنزله فحسن لبقاء  
الما الحرام فيه بخلاف العلف المحضوب فان الدابة سمت به انخدم وصار شيئا اخر  
فهنتان فان تكرر ذلك منه لاضمان وادبه الامام بالضرب والحبس ان راي الامام  
ذلك خاتمه وتما في شرح الوهبانية قال وجوز بعض مشايخ بلخ بيع الشرب  
لتعامل اهل بلخ والقياس بترك التعامل ونوقض بانه تعامل اهل بلدة واحدة وانقي

الناصبي بضامه ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم بضمة بيعة فلم يفظ قلت  
وفي الهداية وشروحه من البيع الفاسد انه يضمن بالاتفاق فلو سقى ارض نفسه  
بما غيره ضمنه وبه جزم في النقاية هنا فافهم قلت وقد منا ان عليه  
الفتوى فتنبه وفي الوهبانية قلت  
• وساق بشرب الغير ليس بضامن • وضمنه بعض وما سقا ظهر •  
• وما جوز واخذ التراب الذي على • جوانب نهر دون اذن يقرر •  
• ولو حفروا نهرًا والقوا ترابه • فلو في حرم ليس بالنقل يؤمر •  
**كتاب الاشربة** هي جمع شراب والشراب لغة كل ما يبع  
يشرب واصطلاحا ما يسكر والمحموم منها اربعة انواع الاول المحموم وهي  
التي بلسر فتشديد من ما العيب اذا غلا واشتد وقرف اى رعى  
بالزيد اى الرغوة ولم يشترط اذنه وبه قالت الثلاثة وبه اخذ ابو  
حفص الكبير وهو الاظهر كما في الشر بنبلالية عن المواهب وباتي ما يفيد  
وقد تطلق الخمرة على غير ما ذكر مجازا ثم شرع في احكامها العشرة فقال  
وحرم قليلها وكثيرها بالاجماع لعينها اى لذاتها وفي قوله تعالى انما  
الخمر والميسر الاية عشر دلائل على حرمتها مبسوطة في المجتبى وغيره وهي خمسة  
خجاسة غليظة كالبول ويكر متحلها وسقطت في حق المسلم لا ما ليتها في الاصح وحرم  
الانتفاع بها ولو سقى دواب او لطين او نظر للشمل اى ارضى دوا او دهن او  
طعام او غير ذلك الا لتخليل او لحوق عطش بقدر الضرورة فلو زاد فسكر  
حد مجتبى ولا يجوز بيعها الحديث مسلم ان الذي حرم شرابها حرم بيعها  
ويجد شاربها وان لم يسكر منها ويجد شارب غيرها ان سكر ولا يؤثر  
فيها الطبخ الا انه لا يحد فيه ما لم يسكر منه لاختصاص الحد ٢ ذكره الزيلعي  
واستظهره المصنف وضعف ما في القنية والمجتبى ثم نقل عن ابن وهبان انه لا  
يلتفت لما قاله صاحب القنية مخالفا للقواعد ما لم يعضده نقل من غيره انتهى  
وفيه كلام لابن الشحنة ولا يجوز التدوى بها على المعتمد قاله المصنف قلت  
ولو باحتقان او اقطار في احليل نهائية ويجوز تخليلها ولو بطرح شئ فيها  
خلا فاللشافعي والثاني الطلا بالكسر وهو العصير يطبخ حتى يذهب اقل  
من ثلثيه ويصير مسكرا وصوب المصنف ان هذا يسمى الياذق واما الطلاف  
ذكره بقوله وقيل ما طبخ من العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار  
مسكرا وهو الصواب كما جرى عليه صاحب المحرط وغيره يعنى في التسمية لا في الحكم  
لان حل هذا المثلث المسمى بالطلا على ما في المحيط ثابت بشرب كباد الصمابة رضي  
الله عنهم كما في الشر بنبلالية قال يسمى بالطلا لقول عمر رضي الله عنه ما شبه هذا



بطلا البعير وهو القطران الذي يطلى به البعير الجربان ونجاسته اي الطلاء على  
التفسير الاول كذا قال المصنف **كالخمر** به يفتى **والثالث السكر** بفتحين وهو  
**الذي من ماء الزبيب** اذا اشتد وقذف بالزبد **والرابع قبيح الزبيب** وهو الذي  
**من ماء الزبيب** بشرط ان يقذف بالزبد بعد الغليان **والكل** اي الثلاثة  
المذكورة **حرام** اذا غلا واشتد والام تحرم اتفاقا وان قذف حرم اتفاقا  
وظاهر كلامه كبقية المتن انه اختار ههنا قولهما قاله البرجندي نعم قال القسافي  
وترك القيد هنا لانه اعتمد على السابق انتهى فتنبه ولم يبين حكم كفاية السكر  
والنقيع ومفاد كلامه انها حقيقة وهو مختار السرخسي واختاره في الهداية انها  
غلظة وحرمتها دون حرمة **الخمر** فلا يكفر مستحلبا لان حرمتها بالاجتهاد والحلال  
منها اربعة انواع الاول **نبذ التمر والزبيب** ان طبخ ادنى طبخة يحل شربه وان  
اشتد وهذا اذا شرب منه بلا هو وطرب فلو شرب للهو فقليله وكثيره حرام  
وما لم يسكر فلو شرب ما يغلب على ظنه انه يسكر فيحرم **لان السكر حرام في كل**  
**مشرب** والثاني **الخليطان** من الزبيب والتمر اذا طبخ ادنى طبخة وان اشتد  
يحل بلا هو **والثالث نبذ العسل والبر** **والشعير** **والذرة** يحل سوا  
**طبخ** **اولا** بلا هو وطرب **والرابع المثلث الصبي** وان اشتد وهو ما طبخ من  
ما العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه اذا قصد به استمرار الطعام والتداوى  
والتقوى على طاعة الله ولولله ولا يحل اجماعا حقايق **وصح بيع غير الخمر**  
ما مر ومفاده صحة بيع الخشيشة والافيون **قلت** وقد سئل  
ابن نجيم عن بيع الخشيشة هل يجوز فكتب لا يجوز فيحمل على ان مراده بعدم  
الجواز عدم الحل قاله المصنف **وتضمن** هذه الاثرية **بالقيمة** **لا بالمثل** لمنعنا عن  
تملك عينه وان جاز فعله بخلاف الصليب حيث تضمن قيمته صليبا لانه  
مال متقوم في حقه وقد امرنا بتركهم وما يدينون زيلعي **وحرما محمد** اي  
الاشربة المتخذة من العسل والتين ونحوها قاله المصنف **مطلقا** قليلها  
وكثيرها **وبه يفتى** ذكره الزيلعي وغيره واختاره شارح الوهبانية وذكر  
انه مروي عن الكل ونظمه فقال  
وفي عصرنا فاختير جد واقوعوا **١** طلاقا لمن من سكر الحب يسكر **٢**  
وعن كلهم يروى وافتي محمد **٣** بتخريم ما قد قل وهو المحرر **٤**  
**قلت** وفي طلاق البرازية وقال محمد ما سكر كثيره فقليله حرام وهو  
نجس ايضا ولو سكر منها المختار في زماننا انه يجد زاد في الملتقى ووقوع  
طلاق من يسكر منها تابع للحرمة والكل حرام عند محمد وبه يفتى والخلاف انما  
هو عند قصد التقوى اما عند قصد التلهي فحرام اجماعا انتهى وتماه فيما

علقت

علقت عليه زاد القسافي ان لبن الابل اذا اشتد لم يحل عند محمد خلافا لها والسكر  
منه حرام بلا خلاف والحد والطلاق على الخلاف وكذا لبن الرماك اي الفرس اذا اشتد  
لم يحل وصح في الهداية حله وفي الخزانة انه يكره تخريا عند عامة المشايخ على قوله **وط**  
**الانقاذ** اذا اتخذ النبيذ في **الدبا** جمع دباء وهي القرع **والختم** جرة خضراء **والزفت** المطلي  
بالزفت اي القبر **والنقير** الخشبة المنقورة وما ورد من الهوى نسخ **وكره شرب دروي الخمر**  
اي عكره **والنقسط** بالدردي لان فيه اجر الخمر وقليله ككثيره كما سوس **ولكن لا يحذر**  
**شاربه** عندنا **بلا سكر** وبه يجحد اجماعا **ويحرم اكل النخ** **والخشيشة** هي ورق القنب  
**والافيون** لانه مفسد للعقل ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة **لكن دون حرمة الخمر**  
**فان اكل شيئا من ذلك لا حد عليه** وان سكر منه **بل يعزب عنه حد** كذا في الجوهرية وكذا تحريم  
جوزة الطيب لكن دون حرمة الخشيشة قاله المصنف ونقل عن الجامع وغيره وان  
من قال يحل البسج او الخشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال نجم الدين الزاهد  
انه يكفر ويباح قتله **قلت** ونقل شيخنا النجم الغزي الشافعي في شرحه  
على منظومة ابيه البدر المتعلقة بالكباير والصغابر عن ابن حجر المكي انه  
صرح بتخريم جوزة الطيب باجماع الائمة الاربعة وانها مسكرة ثم قال شيخنا  
النجم **والثاني** الذي حدث وكان حدوته بدمشق في سنة خمس عشرة بعد الالف  
يدعي شاربه انه لا يسكر وان سلم له فانه مفتر وهو حرام لحديث احمد عن ام سلمة  
قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتى قال وليس من الكباير  
تساوله مرة والمرتين ومع نهى ولي الامر عنه حرم قطعاً على ان استعماله مثله  
بما اضر بالبدن نعم الاضرار عليه كبيرة كساير الصغابر انتهى بحروفه وفي الاشياء  
في قاعدة الاصل الاباحة او التوقف ويظهر اثره فيما اشكل حاله كالحيو ان المشكل  
امره والنبات المجهول سمته انتهى **قلت** فيفهم منه حكم النبات الذي شاع  
في زماننا المسمى بالثني فتنبه وقد ذكره شيخنا الهادي في هديته الحاقا  
له بالثوم والبصل بالاولى فتدبر ومن حزم بجرمة الخشيشة شارح الوهبانية  
في الخطر والاباحة ونظمه فقال  
وافتنوا بتخريم الخشيش وحرقه **١** وتطبيق محتش لجزر وقرروا **٢**  
البابية التاديب والفسق اثبتوا **٣** وزندقة للمتحلل وحرروا **٤**  
**كتاب الصيد** لعل مناسبتة ان كلاهما مما يورث  
السرور **وهو مباح** خمسة عشر شرطاً مبسوطة في العناية وسنقررهما في اثنا  
المسائل **لا** المحرم في غير الحرم او **التلهي** كما هو ظاهر **او حرفة** على ما في  
الاشياء قال المصنف وانما اوردته تبعا له والافا التحقيق عندي اباحة اتخاذ  
حرفة لانه نوع من الاكتساب وكل انواع الكسب في الاباحة سوا على المذهب

مصلح عمر بن الخطاب



الصحيح كما في البرازية وغيرها نصيب شبكة لصيد ملك ما تعقل بها بخلاف ما  
اذا نصيبها للجفاف فانه لم يملك ما يعقل بها وان وجد المقلش او غيره خاتما او  
**دينارا مضروبا** بضرب الاسلام لا يملكه ويجب تعريفة اعلم ان اسباب الملك  
ثلاثة ناقلة كبيع وهبة وخلافة كارث واصالة وهو الاستيلاء حقيقة بوضع  
اليدين او حكما بالتهيئة كنصب شبكة لصيد الجفاف على المباح الخالي عن مالك  
فلو استوفى في مغارة على حطب غيره لم يملكه ولم يحل للمقلش ما يحده بلا تعريف وتام  
القربح في المطولات **وحل الصيد بكل ذي ناب ومخلب** تقدم ما في الذبايح **من**  
**كل معلم وباز ونحوها بشرط قليلة التعليم وبشرط كونه ليس بنحس العين** ثم فرع على ما  
مهد من الاصل بقوله **فلا يجوز الصيد بدب واسد لعدم قابليتهما للتعليم** فانها لا  
يحملان للغير الاسد لعلوهن والدب لحساسته والحق بعضهم بالدب الحدا  
لحساستها **ولا يجوز مير الحجا ستة عينه** وعليه فلا يجوز بالكلب على القول بخايسة  
عينه الا ان يقال ان النص ورد فيه فتية وبه يندفع قول القهستاني ان الكلب  
نحس العين عند بعضهم **والخنزير ليس بنحس العين** عند ابي حنيفة على ما في التجريد  
وغيره فتأمل **بشرط علمها** علم ذي ناب ومخلب **وذا بترك الاكل** اما التزبير بالصيد  
فلا يضر قهستاني وياقي **ثلاثة في الكلب ونحوه وبالرجوع اذا دعوته في البازي ونحوه**  
**وبشرط جرحها في ابي موضع منه** على الظاهر وبه يفتي وعلى الثاني يحل بلا جرح  
وبه قال الشافعي وبشرط ارسال مسلم او كتابي وبشرط التسمية عند ارسال ولو حكا  
فالشرط عدم تركها عدا على حيوان ممتنع اي قادر على الامتناع بقوايمه او جناحيه  
**متوحش** فالذي وقع في الشبكة او سقط في البئر او استأنس لا يتحقق فيه الحكم  
المذكور ولذا قال **يؤكل كل لان الكلام في صيد الاكل وان حل صيد عين كما سيحكي اذا علم**  
**الحل الانتفاع بالجلد مثلا كما ياتي فتأمل** بشرط ان لا يشرك الكلب المعلم **كلب**  
**لا يحل صيده** ككلب غير معلم وكلب مجوسي او لم يرسل لو لم يسم عليه وبشرط  
الاتطول وقفته بعد ارساله ليكون الاصطيد مضافا لارسال بخلاف ما اذا كان  
استخفي **كالقهد** اي كما يمكن القهد على وجه الحيلة لا للاستراحة للفهد خصال  
حسنة ينبغي لكل عاقل العمل بها كما بسطه المصنف **فان اكل منه البازي اكل**  
لان تعليمه ليس بترك اكله **وان اكله الكلب ونحوه لا** يؤكل مطلقا عندنا **كاكله**  
**منه** اي كما لا يؤكل الصيد الذي اكل الكلب منه **بعد تركه** لا اكل ثلاث مرات  
لانه علامة الجهل **ولذا لا يؤكل ما صاد بعده** حتى يتعلم ثانيا بترك الاكل ثلاثا  
او ما صاده **قبله لو بقي في ملكه** فان ما اتلفه من الصيد لا تظهر فيه الحرمة اتفاقا  
لفوات المحل وفيه اشكال ذكره القهستاني **لصفر فر من صاحبه فكله حيا ثم**  
**رجع اليه فارسله فصاد** لم ياكل لتركه ما صار به معلما فيكون كالكلب اذا اكل

ولو اخذ

ولو اخذ الصياد الصيد من الكلب وقطع له منه بضعة والقاها اليه فاكلها  
او خطف الكلب منه واكله اكل ما بقي كما لو شرب الكلب من دمه لانه من غايته  
علمه ولو نهش الصيد فقطع منه بضعة فاكلها ثم ادركه فقتله ولم ياكل  
منه لا يؤكل لاكله حالة الاضيق ولو البقي ما نهشه وتبع الصيد فقتله ولم ياكل  
منه حتى اخذه صاحبه ثم اكل ما التقي حل لانه حينئذ لو اكل من نفس الصيد  
لم يضر كما مر واذا ادرك المرسل او الرامي الصيد حيا بحياة فوق ما في المذبح  
ذكاة وجوبا وبشرط لحله بالرضى التسمية ولو حكا كما مر وبشرط الجرح ليحقق  
معنى الذكاة وبشرط ان لا يقع عن طلبه لو غاب الصيد تحت ملاسمة فادام  
في طلبه يحل وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لا لاحتمال موته بسبب آخر  
وبشرط في الخائنة لحله ان لا يتوارى عن بصره وفيه كلام مبسوط في الزيلعي وغيره  
فان ادركه الرامي او المرسل حيا ذكاة وجوبا فلو تركها حرم وسيحكي **الحياة**  
**المعتبرة هنا** ما يكون فوق ذكاة المذبح بان يعيش يوما وروى اكثره بجمع  
اما مقدارها وهو ما لا يتوهم بقاؤه كما في الملتقي فلا يعتبرها هنا حتى لو  
وقع في مالم يحرم والمعتبر في المزد يتو احوالها كطبيعة وموقودة وما اكل السبع  
والمرضية مطلق الحياة وان قلت كما اشترنا اليه **وعليه الفتوى** وتقدم في الذبايح  
فان تركها اي الذكاة عمدا مع القدرة عليها **فان حرم** وكذا يحرم لو عجز عن  
التذكية في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة وابي يوسف يحل وهو قول الشافعي  
قال المصنف وفي متني وقاية استارة الى حله والظاهر ما سمعته  
انتهى **قلت** ووجه الظاهر ان العجز عن التذكية في مثل هذا لا يحل  
الحرام او ارسل مجوسي كلبه فزجره مسلم فانزجر او قتله معراض بعرضه  
وهو سهم الاربعين له سمي به لاصابته بعرضه ولو لراسه عدا فاصاب بحده  
حل او ببندقية ثقيلة ذات حد لقتلها بالثقل لا بالحد ولو كانت خفيفة بهاخذ  
حل لقتلها بالحد حينئذ ولو لم يجرحه لا يؤكل مطلقا وبشرط في الجرح الادماء  
وقيل لا يملتنقي وتامة فيما علقته عليه او رمى صيدا فوقع في ماء لاحتمال  
قتله بالما فيحرم ولو اطلق ما ييا فوقع فيه فان انغمس جرحه فيه حرم والا  
حل يملتنقي او وقع على سطح او جبل فتودي منه الى الارض حرم في المسائل  
كلها لان الاختراز عن مثل هذا ممكن فان وقع على الارض ابتداء اذا الاختراز  
عنه غير ممكن فيحل او ارسل مسلم كلبه فزجره اي اغراه بصياحه **مجوسي**  
**فانزجره** اذا الزجر دون ارسال والفعل يرفع بما هو فوقه او مثله كنسخ  
الحديث او لم يرسله احد فزجره مسلم فانزجره اذا الزجر ارسال حكا او اخذ  
غير ما ارسل اليه لان غرضه اخذ كل صيد يتمكن منه حتى لو ارسله على صيود



كثيرة بتسمية واحدة فقتل الكل اكل الكل اكل في الوجوه المذكورة لما ذكرنا الصيد  
 رمي فقطع عضو منه فانه يؤكل **لا العضو** خلافا للشافعي ولنا قوله عليه الصلاة  
 والسلام ما بين من الحي فهو ميت ولو قطع ولم يبينه فان احتمل التيامه اكل العضو  
 ايضا والا لا يلتقي **وان قطع الرامي اثلاثا واكثره مع عجزه او قطع نصف راسه**  
**او اكثره او فقه نصفين اكل كله** لان في هذه الصور لا يمكن حياة فوق حياة الذبوح  
 فلم يتناول الحديث المذكور بخلاف ما لو اكثره مع راسه للامكان المذكور  
 وحرم صيد بحوسي ووثني ومرقد ومحرم لانهم ليسوا من اهل الذكاة بخلاف كتابي  
 لان ذكاة الاضطرار كذكاة الاختيار **وان رمي صيدا فلم يتخنه فرماه آخر فقتله**  
**فهو للثاني وحل وان اخننه الاول** بان اخرجته عن جيز الامتناع وفيه من الحياة  
 ما يعيش فالصيد **للاول وحرم** لقد برهنته على ذكاة الاختيار فصار قاتلا له فيحرم  
**وضمن الثاني للاول قيمته كلها** وقت اتلافه غير ما نقصته جراحتة وحل  
 اصطيد ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه لمنفعة جلده او شعره او ريشه او لدفع  
 شره وكله مشروع لاطلاق النص وفي القنية يجوز ذبح الهرة والكلب لشفع ما  
 والاولى ذبح الكلب اذا اخذته مرارة الموت **وبه يطهر لحم غير نجس العين** كخنزير  
 فلا يطهر اصلا **وجلده** وقيل يطهر جلده لا لحمه وهذا اصح ما يفتي به في الشربلية  
 عن المواهب هنا ومر في الطهارة **اخذ الطير ليلا مباح** والاولى عدم فعله  
 خائفة يكره تعليم البازي بالطير المحي لتعذيبه سمع الصايد حسي انسان او غيره من  
 الاهليات كفوس وشاة فرمى اليه فاصاب صيدا لم يحل بخلاف ما اذا سمع حراسا  
 او خنزيرا فرمى اليه او ارسل اليه فاذا هو صيد حلال الاكل حل ولو لم يعلم ان الحسي حسي  
 صيد او غيره لم يحل جوهره لانه اذا اجتمع المبيع والمحرّم غلب المحرم رمي طبيبا  
 فاصاب قرنه او ظفقه فانت ان ادماه اكل لوجود الجرح **والالا والعبرة لحالة**  
**الرمي فحل الصيد برده** اذا رمى مسلما لا باسلامه ووجب الجزاء بحله اذا رمى  
 محرما لا باسلامه وسيجي قبل كتاب الديات فروع لو ان بازا معلما اخذ صيدا  
 فقتله ولا يدري ان سلحه انسان او لا لا يؤكل لوقوع الشك في الارسال ولا اياحة  
 بدونه وان كان مسلما فهو مال الغير فلا يجوز تناوله الا باذن صاحبه فيلحق  
 قلت وقد وقع في عصرنا حادثة الفتوى وهي ان رجلا وجد شاة مذبوحة  
 يستأنه هل يحل له اكلها ام لا ومقتضى ما ذكرناه انه لا يحل لوقوع الشك في ان الذابح  
 ممن تحل ذكاته ام لا وهل سمي الله تعالى عليها ام لا لكن في الخلاصة من اللقطة قوم  
 اصابوا بغير مذبوحا في طريق البادية ان لم يكن قريبا من الماء ووقع في القلب ان  
 صاحبه فعل ذلك اباحة للناس لا باس بالخذ والاكل لان الثابت بالدلالة  
 كالثابت بالصرح انتهى فقد اباح اكلها بالشرط المذكور فعلم ان العلم يكون الناح

اهلا للذكاة ليس بشرط قاله المصنف **قلت** قد يفرق بين حادثة الفتوى  
 واللقطة بان الذابح في الاول غير المالك قطعا وفي الثاني يحتمل ورايت بخط  
 ثقة سرق شاة فذبحها بتسمية فوجد صاحبها هل تؤكل الاصح لا لكفره بتسميته  
 على الحرام القطعي بلا تملك ولا اذن شرعي انتهى فيمرر وفي الوهبانية  
 ومما لا تطعمه كلبا فانه **خبيث حرام** نفعه متعذر  
 وتمليك عصفور لواحدة اجز **واعتاقه بعض الائمة ينكر**  
 وان يلقه مع غيره جاز اخذه **كقشر ليمان** رماه المقشر

### وفي معايباتها

واي حلال لا يحل اصطيداه **صبيودا وما صيدت ولا هي تنفر**  
 هو صيد دخل دار رجل فخلق عليه بابه ملكه فلا يملكه غيره ولو بعد خروجه  
**كتاب الرهن** مناسبتة ان كلا من الرهن والصيد  
 سبب لتحصيل المال **هو** لغة حبس الشيء وشرعا حبس شيء **مال** اي جعله  
 محبوسا لان المحبوس هو المرتهن **يمكن استيفاء** اي اخذه منه كلا او بعضا  
 كأن كان قيمة المرهون اقل من الدين **كالدين** كاف الاستقصا لان الغنى لا يمكن استيفاء  
 من الرهن الا اذا صار دينه حكما كما سيجي **حقيقة** وهو دين واجب ظاهرا وباطنا  
 او ظاهرا فقط كمن عبد او خل وجد حرا او خرا **او حكما** كالاعيان المضمونة  
 بالمثل او القيمة كما سيجي **وينعقد بايجاب وقبول** حال كونه **غير لازم** وحينئذ فلول الرهن  
**تسليمه والرجوع عنه** كما في الهبة كما في الهبة **فاذا سلمه وقبضه المرتهن** حال كونه **محوزا** لا تنفقا  
 كثر على شجر **مضر غا** لا يشغول الحق الرهن كشيء بدون الثمر **معيضا** لا مشاعا ولو  
 حكما بان اتصل المرهون بغير المرهون خلقة كالشجر وسيتضح **لزم** افاد ان القبض شرط  
 اللزوم كما في الهبة وصح في المجتبى انه شرط الجواز **والتحلية** بين الرهن والمرتهن  
**قبض** حكما على الظاهر **كالبيع** فانها فيه ايضا قبض وهو مضمون اذا هلك **بالاقل**  
**من قيمته** وفي الدين وعند الشافعي هو امانة **والمخير قيمته يوم القبض** لا يوم الهلاك  
 كما توهم في الاشياء المخالفة المنقولة كما حرره المصنف **المقبوض على يوم الرهن** اذا  
 لم يبين المقدار اي مقدار ما يريد اخذه من الدين ليس **مضمون** في الاصح كذا في القنية  
 والاشياء فان هلك **وساوت** قيمة الدين صار مستوفيا دينه حكما او زادت  
**كان الفضل امانة** يضمن بالتعدي او نقصت سقط بقدره ورجع المرتهن بالفضل  
 لان الاستيفاء بقدر المالمية **وضمن المرتهن بدعوى الهلاك** بلا برهان مطلقا سواء  
 كان من الاموال ظاهرة او باطنة وحضه مالك بالباطنة وله طلب دينه من  
 رهنه وله حبسه به **واذا كان الرهن في يده** لان الحبس جزا مطلق له حبس  
 رهنه بعد الفسخ للعقد حتى يقبض دينه او يبريه لان الرهن لا يبطل



مجرد الفسخ بل يبقى رهنا ما بقي القبض والدين معا فاذا فأت احداهما لم يبقى رهنا  
ز يلحق ودرر وغيرهما **لا الانتفاع به مطلقا** لا باستخدام ولا سكن ولا لبس ولا  
اجارة او اعارة سواء كان من مرتتهن او رهن **الاباذن** كل للآخر وقيل لا يحل  
للمرتتهن لانه ربا وقيل ان شرطه كان ربا والا لا وفي الاشياء والجواهر اباح الرهن  
للمرتتهن اكل الثمار او سكنى الدار او لبس الشاة المرهونة فاكلها لم يضمن وله لو  
منعه ثم افاد في الاشياء انه يكره للمرتتهن الانتفاع بذلك ويصحى آخر  
الرهن **ماقت الشاة** في يد المرتتهن قسم الدين على قيمة الشاة ولبسها الذي  
شربه فخط الشاة يسقط وخط الدين ياخذ المرتتهن فلو فعل الانتفاع  
قبل اذنه صار متعديا ولم يبطل الرهن به واذا اطلب المرتتهن دينه امر باحضار  
رهنه ليلا يصير متوفيا مرتين الا اذا كان له حمل او عند العدل لانه لم تأتمنه  
شريح مجمع فان احضر سلم له كل دينه او لا ثم سلم المرتتهن رهنه تحقيقا  
للتوبة وان طلب دينه في غير بلد العقد للرهن فكذلك الحكم ان لم يكن  
للهن مؤنة وان كان لحمله مؤنة سلم دينه وان لم يحضره لان الواجب عليه  
التسليم بمعنى التخلية لا النقل من مكان الى مكان ونقل القمستانى عن الذخيرة  
ان لم يولد يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يوربه انتهى فليحفظ ولكن  
**للمرتهن ان يحلف بالله ما هلك** وهذا كله اذا ادعى الراهن هلاكه اما اذا لم  
يدع فلا فائدة في احضاره وكذا الحكم عند كل نجم حل كاحرره ابن الشخصية  
ونظمه شارح الوهبانية فقال  
ولا دفع ما لم يحضر الرهن او يكن **بغير مكان العقد والحمل يعسر**  
**كذا السجم اولادون دعوى مدينه** **كلا** كاد هذا في النهاية يذكر  
ولا يكلف مرتتهن قد طلب دينه احضار رهن قد وضع عند العدل  
بامر الراهن ولا احضار رهن باعه المرتتهن بامر اى بامر الراهن حتى  
يقبضه لاذنه بذلك **وحينئذ اذا قبضه اى الثمن يكلف احضاره لقيام البذل**  
**مقام المبدل ولا يكلف مرتتهن معه رهنه** تمكن الراهن من بيعه ليقتضى  
دينه بثمنه لان حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض دينه ولا يكلف من  
قبض بعض دينه او ابل بعضه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية  
من الدين او يبريها اعتبارا بحبس المبيع **ويجب على المرتتهن ان يحفظه بنفسه**  
**وعياله** كما في الوديعة **ومن ان حفظه بغيرهم** كما مر فيها وصمن بايداعه واعارته  
واجارته واستخدامه **وتعدي به كل قيمته** فيسقط الدين بقدره **وكذا يضمن كل**  
**قيمته** جعل خاتم الرهن في خنصره سواء جعل فضه لباطن كفه او لا به يفتى  
برجندى اليسرى او اليمنى على ما اختاره الرضى لكن قد مرنا في الخطر على الرجندى

منها انه

منها انه شعاب الروافض وانما يجب التحرز عنه فتنبه **قلت** لكن  
جرت العادة في زماننا بلبسه كذلك فينتفى لزوم الضمان قياسا على مسيلة  
السيف الاليتة فليجبر لا يجعله في اصبع اخرى الا اذا كانت المرتتهن امرأة فتضمن  
لان النساء يلبسن كذلك فيكون استعجالا لا حفظا ابن كمال مغزى بالزبلع ومثله  
**تقلد سيف الرهن الثلاثة** فان الشجعان يتقلدون في العادة بسيفين  
لا الثلاثة **وفي لبس خاتمه** اى خاتم الرهن فوق اخر يرجع الى العادة فان كان  
ممن يتجمل بلبس خاتمين ضمن والا كان حافظا فلا يضمن ثم ان قضى بها  
اى بالقيمة المذكورة من جنس الدين يلتقيان **قضا ما بمجرد** اى بمجرد القضا  
بالقيمة اذا كان الدين حالا **وطالب المرتتهن الراهن بالفضل** ان كان ثمة  
فضل وان كان الدين موجلا فيضمن المرتتهن قيمته وتكون رهنا عنده  
فاذا حل الاجل اخذه بدينه وان قضى بالقيمة من خلاف جنبه كان الضمان  
رهنا عنده الى قضا دينه لانه بدل الرهن فاخذ حكمه واجرة بيت  
حفظه وحافظه وماوى الغنم على المرتتهن واجرة راعيه لو حيوانا ونفقة  
الرهن والخراج والعشر على الراهن والاصل فيه ان كل ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن  
بنفسه وتبقيته فعلى الراهن لانه ملكه وكلما كان لحفظه فعلى المرتتهن لان  
حبسه له واعلم انه لا يلزم شئ منه لو اشترط على الراهن قستانى عن الذخيرة  
واما موته رده جعل ابقى **اورد جوء منه** مداواة جرح الى يده اى  
الى يد المرتتهن فتتقسم على المضمون والامانة فالمضمون على المرتتهن والامانة  
على الراهن لو قيمته اكثر من الدين والا فعلى المرتتهن وكذا معالجة امراض  
وقروح وقذاز جناية وكل ما وجب على احد هما فاذا اء الآخر كان متبرعا  
الا ان يامر القاضى به ويجعله ديناً على الآخر فيجوز ان يرجع عليه ويجرد  
امر القاضى بلا تضيح يجعله ديناً عليه لا يرجع كما في المتنقط وعن الامام لا  
يرجع لو صاحبه حاضر مطلقا خلافا للثانى وهو فرع مسيلة الحجر يلحق  
قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتتهن بل هذا هو الذي رهنته عندي  
فالقول للمرتتهن لانه القابض بخلاف ما لو ادعى المرتتهن رده على الراهن بعد  
قبضه فان القول للراهن لانه المنكر فان برهنا فللراهن ايضا ويسقط الدين  
لا ثباته الزيادة ولو قيل قبضه فالقول للمرتتهن لانكاره دخوله في ضمانه وان  
برهنا فللراهن لاثباته الضمان بآزديه **بحوره** له السفر بالرهن اذا كان الطريق  
**أحنا** كما في الوديعة **وان كان له حمل وموثة** وكذا الانتقال عن البلد وكذا العدل  
الذى الرهن في يده كما في العادة بمعنى بالغره على خلاف ما في فتاوى القاضيين  
ولعل ما في العدة قول الامام وما في الفتاوى قولها كما يفيد كلام القنينة



فأورد في الحديث إذا أعمى الرهن فهو بما فيه قالوا معناه إذا اشتبهت قيمته  
بعد هلكه بأن قال كل لا أدري كم كانت قيمته ضمن بما فيه من الدين كذا ذكره  
المصنف أول الباب **باب ما يجوز ارتقائها وما لا**  
**يجوز لا يصح رهن مشاع** لعدم كونه مميزا كما مر مطلقا مقارنا أو  
طاريا من شريكه أو غيره يقسم أولا ثم الصحيح أنه فاسد بضمن بالقبض وجوز  
الشافعي وفي الاستبراء ما قيل البيع قبل الرهن إلا في أربعة المشاع والمشغول  
والمتصل بغيره والمعلق بغيره بشرط قبل وجوده **محظير المدبر فيجوز بيعها**  
لأرهنها وفيها الحيلة في جواز رهن المشاع أن يبيعه النصف بالخيار ثم يرهنه  
النصف ثم يفسخ البيع قال المصنف وفيه نظر ولعله نزع على الضعيف في الشيوع  
الطارى **قلت** بل ولا على الصحيح لأنه بالخيار لا يخلو أما أن يبقى في ملكه  
أو يعود لملكه وعلى كل يكون رهن المشاع ابتداء كما بسط في تنوير البصائر فتنبه  
**قلت** والحيلة الصحيحة ما في حيل مينة المفتي أراد رهن نصف داره مشاعا  
يبيع نصفها من طالب الرهن ويقبض منه الثمن على أن يشتري بالخيار ويقبض  
الدار ثم يفسخ البيع بحكم الخيار فتبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن واعتمده  
ابن المصنف في زواهر الجواهر وفيها الشيوع الثابت ضرورة لا يضر لما في  
الولاء الحية ولو جاز بتوطين وقال خذ أحدهما رهنا والآخر بضياعة عندك فان  
نصف كل منهما يصير رهنا بالدين لأن أحدهما ليس بأولى من الآخر فيشيع الرهن  
فيهما بالضرورة فلا يضر ولا رهن **ثمره على نخل دونه ولا زرع أرضا ونخل أو**  
**متابذ ونها وكذا عكسها** كرهن الشجر والثمر والأرض لا النخل والأصل أن المرهون  
حتى اتصل بغير المرهون خلقة لا يجوز لامتناع قبض المرهون وحده درر  
وعن الإمام جواز رهن الأرض بلا شجر ولو رهن الشجر بمواضعها أو الدار  
بما فيها جاز ملتقى لأنه اتصال مجاورة وفي القنية رهن دار والحيطان مشتركة  
بينه وبين الجيران صح في العرصه ولا يضر اتصال السقف بالحيطان المشتركة لكونه  
تبعاً **ولا رهن الحر والمدبر والمكاتب ولم يورث الوقف ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر**  
**ما لا يجوز الرهن به فقال ولا بالأمانات كوديعة وأمانة ولا الدرك خوف**  
**استحقاق المبيع فالرهن به باطل بخلاف الكفالة كما مر ولا بعين مضمونة بغيرها**  
**أي بغير مثل أو قيمة مثل المبيع في يد المبيع فانه مضمون بالثمن فاذا هلك ذهب**  
**بالثمن ولا بالكفالة بالنقص ولا بالقصاص مطلقا في نفس ومادونها بخلاف الحناية**  
**خطا لا مكان استيفاء الأرض من الرهن ولا بالسفعة وباجرة الناحية والغنية**  
**وبالعبد الجاني أو المديون واذا لم يصح الرهن في هذه الصور فللأهني أخذه**  
**فلو هلك عند المرتهن قبل الطلب هلك مجازا إذا لحكم للبطل فبقى القبض**

بأذن المالك صدر شرعية وابن كمال ولا رهن خمر وارقتها منها من مسلم أو ذمي  
للمسلم أي لا يجوز للمسلم أن يرهن خمر أو يرهنها من مسلم أو ذمي ولا يضمن له  
أي للمسلم من رهنها حال كونه ذميا وفي عكسه الضمان لقومها عندهم لا عندنا وصح  
الرهن بعين مضمونة بنفسها أي بالمثل أو بالقيمة كالمغصوب وبديل الخلع  
والهوى وبديل الصلح عن دم عمد أعلم أن الأعيان ثلاثة عين غير مضمونة  
أصلا كالأمانات وعين غير مضمونة ولكنها تشبه المضمونة كبيع في يد البائع  
وعين مضمونة بنفسها كالمغصوب وخوّه وتماه في الدرر وصح بالدين ولو  
موجود **باب رهن ليقرضه كذا** ألف مثلاً فلو دفع له البعض وامتنع لأجبر  
أشبهه **فإذا هلك هذا الرهن في يد المرتهن كان مضمونا عليه بما وعد من**  
**الدين فيسلم الألف للراهن جبراً إذا كان الدين مساوياً للقيمة أو أقل ما**  
**إذا كان أكثر فهو مضمون بالقيمة** هذا إذا سمى قدر الدين فإن لم يسمه لم  
يكن مضمونا في الأصح كما مر في العوض على سوم الرهن بأن رهنه على أن يعطيه شياً  
فهلك في يده هل يضمن خلاف بين الأمايين مذكور في البرازية وغيرهما  
والأصح أنه غير مضمون وقد تقدم أن المقبوض على سوم الرهن إذا لم يبين  
المقدار غير مضمون في الأصح وصح **برأس مال المسلم وثلث الصنف والمسلم**  
**فيه فان هلك الرهن في المجلس ثم الصرف والسلم وصار المرتهن مستوفياً**  
**حكماً خلافاً للثلاثة وإن افترقا قبل نقد وهلاك بطلا أي السلم و**  
**الصرف وأما المسلم فيه فيصح مطلقاً فان هلك الرهن ثم العقد وصار عوضاً**  
**للمسلم فيه ولو لم يهلك ولكن تفاسخ السلم بالمسلم فيه رهن فهو رهن برأس**  
**المال استحساناً لأنه بدله فقام مقامه وان هلك الرهن بعد الفسخ المذكور هلك**  
**به** أي بالمسلم فيه فيلزم رب السلم دفع مثل المسلم فيه لبقا الرهن حكماً إلى أن  
يهلك **وللاب أن يرهن بدين كأمين عليه عبد الطفلة** لأن له أيداعه فهذا أولى لهلاكه  
مضمونا والوديعة أمانة **والوصى كذا** وقال أبو يوسف لا يملك ذلك ثم إذا هلك  
ضمنا قدر الدين للصغير لا الفضل لأنه أمانة وقال التمر شئ يضمن الوصي القيمة لأن  
للاب أن ينتفع بمال الصغير الصبي بخلاف الوصي لكن جزم في الذخيرة وغيرها بالتسوية  
بينها وله أي للاب رهن ماله **عنده ولله الصغير بدين أي للصغير عليه** أي على الاب  
**ويحبسه لأجله أي لأجل الصغير بخلاف الوصي** فإنه لا يملك ذلك من أجهه **وكذا عكس**  
**فللاب رهن متاع طفله من نفسه لأنه لو فور شفقتة جعل كخصيصين وعبارتين كراهيه**  
**مال طفله بخلاف الوصي** لأنه وكيل محض فلا يتولى طر في العقد رهن ولا يبيع وتماه  
في الزيلعي وصح بثلث عبد أو خلع أو ذكويه أن ظهر العبد حراً وخلع خيراً **والذكية ميتة**  
**وصح ببدل مسلم عن أنكار إن أقر بعد ذلك إن لا دين عليه والأصل ما مر إن وجوب**



الدين ظاهر ايكفى لصحة الرهن والكفيل وصح **رهن الحجرين والكيل والموزون فان**  
**رهن المذكور بخلاف جنسه هلك بقيمته وهو ظاهر وان يخفى وهلك هلك بمثله**  
وزنا او كيلا لا قيمة خلا فالهما من الدين ولا جرة بالمجودة عند المقابلة بالجنس  
ثم ان تساويا فظاهر وان الدين ازيد فالزايد في ذمة الراهن وان الرهن ازيد  
فالزايد امانة درر وصدر شرعيه باع **عبدرا على ان يرهن المشتري بالثمن**  
**شيا بعينه او يعطى كيلا كذلك بعينه صح ولا يجبر المشتري على الوفا**  
لما مر انه غير لازم والبايع فسخه لفوات الوصف المرغوب الا ان يدفع المشتري  
الثن حالا او يدفع قيمة الرهن المشروط **رهنها** الحصول المقصود وان قال  
المشتري **لبايعه** وقد اعطاه شيا غير مبيعه **امسك هذا حتى اعطيك**  
**الثن فهو رهن** لتلفظه بما يفيد الرهن والعبرة للمعاني خلا فاللثاني  
والثلاثة **ولو كان** ذلك الشئ الذي قال له المشتري امسكه هو المبيع الذي  
اشتره بعينه **لو بعد قبضه** لانه حينئذ يصلح ان يكون رهنها بثمنه **ولو قبله**  
**لا يكون** رهنها لانه محبوس بالثمن كما سبق لو كان المبيع مما يفسد بمكثه  
كالحم وجد فابطا المشتري وخاف البايع تلفه جاز بيعه وشراؤه ولو باعه  
بازيد تصدق به لان فيه شبهة **رهن رجل عينا عند رجلين بدين لكل**  
**منهما صح وكله رهن من كل منهما ولو غير شرعيين فان قتها بما فكل واحد**  
**منهما في ثوبته كالعقد في حق الآخر هذا لو مما لا يتجزى وان مما يتجزى فعلى**  
كل حبس النصف فلو دفع له كله ضمن عنده خلا فالهما واصله مسئلة الوديعة  
زيليكي **ولو هلك ضمن كل حصته** لتجزى الاستيفاء فان قضى دين احدهما فكله  
**رهن للآخر** لما مر ان كل العين رهن في يد كل منهما بلا تفرق وان **رهننا**  
**رجلا رهننا** واحدا بدين عليهما صح بكل الدين ويسمى الى استيفاء كل الدين  
اذ لا شيوع ولو رهن عبد بن بالقي لا ياخذ احدهما بقضاه حصته لحبس  
الكل بكل الدين كما مبيع في يد البايع فان سمي لكل واحد منهما شيا من الدين له  
ان يقبض احدهما اذا ادى ما سمي له بخلاف البيع لتعدد العقد بتفصيل الثمن في  
الرهن لا البيع هو الاصح وبطل بنية كل منهما اي من رجلين **على رجل انه** اي ان كل واحد  
**رهنه هذا الشئ كعبد مثلا عنده وقبضه** لا استحالة كون كل رهن لهما وكل رهن  
لذلك في آن واحد ولا يمكن تنصيفه للزوم الشيوع **وحينئذ فيملك**  
امانه اذ الباطل الاحكم له **هذا اذا لم يورخا فان ارخا كان صاحب التاريخ الاقدم**  
**اولى وكذا اذا كان الرهن في يد احدهما كان ذوا اليد احق لقرينة سبقه ولو**  
**مات رهنه اي رهن العبد مثلا والحال ان الرهن بهما اي في ايديهما او لا اي**  
اوليس العبد معهما فان الحكم واحد زيليكي **وبرهن كل كذلك كما وصفتنا** كان في يد كل

واحد منهما نصفه اي العبد **رهننا بحقه** استخانا لانقلابه بالموت استيفا  
والشايح يقبله اخذ عامة المديون لتكون **رهننا عنه** لم تكن **رهننا** واذا هلك  
تهلك هلاك الرهنون قال وهذا ظاهر اذا رضى المطلب بتركه رهننا عمادية ومفاده  
ان ان رضى بتركه كان رهننا والا لا وعليه يحمل الحلاق السراجية وغيرها كما افاده المص  
وفي المحتجب لرب المال مسك مال المديون رهننا بلا اذ منه وقيل اذا اليس فله  
اخذة مكان حقه فصاعا عن دينه واقره المصنف **دفع ثوبين فقال خذايهما**  
**سيت رهننا بكذا فاخذهما لم يكن واحد منهما رهننا قبل ان يختار احدهما سراجيه**  
**فروع** غضب الرهن كهلاكه الا اذا غضب في حال انتفاع مرتتهن باذن الراهن  
امره بدفعه للدلال فدفعه فهلك لم يضمن حامى وضع المصحف الرهن في صندوقه  
ووضع عليه قصعة ما للشرب فانضبت الماء على المصحف فهلك ضمن ضمان الرهن  
لا الزيادة والمودع لا يضمن شيا قتيته الاجل في الرهن يفسده سلطه يبيع الرهن  
ومات المرتتهن يبيعه بلا محضر وارثه غاب الراهن غيبة منقطعة فرفع المرتتهن  
امره للقاضي لبيعه بدنه ينبغي ان يجوز ولومات ولا يعلم له وارث فباع  
القاضي داره جازا في متفرقات يبيع النهى وفي الذخيرة ليس المرتتهن يبيع  
ثمرة الرهن وان خاف تلفها لان له ولاية الحبس لا البيع ويمكن رفعه الى القاضي  
حتى لو كان في موضع لا يمكن الدفع للقاضي او كان بحال يفسد قبل ان يدفع جاز  
له ان يبيعه **باب الرهن يوضع على يد عدل**  
سمى به لعدالة في زعم الراهن والمرتهن اذا **وصنعا الرهن على يد عدل صح**  
ويتم بقبضه ولا ياخذ احدهما عنه وضمن لو دفع الى احدهما لتعلق حقه به  
فلو دفعه فتلف ضمن لتعديده واخذ امانة قيمته وجعلها عنده او عند غيره وليس  
لعدل جعلها رهننا في يده ليلا يصير قاضيا ومقصيا وهل للعدل الرجوع بمسوط  
في المطولات **واذا هلك يملك المرتتهن فان وكل الراهن المرتتهن او وكل**  
**العدل او غيرهما يبيعه عند حلول الاجل صح** توكيله لو الوكيل اهلا لذلك  
اي للبيع عند التوكيل **ولا يكن اهلا لذلك عند التوكيل لا** تصح الوكالة وحينئذ **فلو**  
**وكل يبيعه صغيرا لا** يعقل فباعه بعد بلوغه لم يصح خلا فالهما فان شرطت الوكالة  
في عقد الرهن لم يعزل بعزله **ولا يموت الراهن ولا المرتتهن للزومها بلزوم**  
العقد فهي تخالف الوكالة المفردة من وجوه احدها هذا **والثاني ان الوكيل هنا**  
**يجز على البيع عند الامتناع وكذا لو شرط بعد الرهن في الاصح** زيليكي على  
خلاف ظاهر الرواية وان صحها قاضي خان وغيره على ما نقله القسافي وغيره فتنبه  
بخلاف الوكالة المفردة والثالث انه يملك بيع الولد والارض والبايع اذا باع  
بخلاف جنس الدين كان له ان يصره الى جنسه اي الذي بخلاف الوكالة المفردة



والخاص إذا كان عبدا وقتله عبد خطا فدفن بالجناية كان له بيعه بخلاف  
المفردة متعلق بالبيع وله بيعه بغيبته ورثته أي ورثة الراهن كما كان له حال  
حياته البيع بغير حضرته أي حضرة الراهن وتبطل الوكالة بموت الوكيل مطلقا  
وعن الثاني أن وصيه يحلفه لكنه خلاف جواب الأصل ولو أوصى إلى آخر يبيعه  
لم يصح إلا إذا كان مشروطا له ذلك في الوكالة ولا يملك راهن ولا مرتهن ببيعه  
بغير رضا الآخر فإن حل الأجل وغاب الراهن أجبر الوكيل على بيعه كما هو الحكم  
في الوكيل بالمضونة إذا غاب موكله وأباحت له أن يجبر عليها بأن يجسه أياما  
ليبيع فإن لم يبع ذلك باع القاضي دفعا للضرر فإن باعه العدل فالتحق  
رهن كالمثلث فيه تلك الهلكة فإن أوفى ثمنه بعد بيعه لم يرتفع فاستحق  
الرهن وضمن فإن كان المبيع هالكا في يد المشتري ضمن المثلث الراهن  
أن شأنا غاصب وحينئذ صح البيع والقبض لملكه بضمانه أو ضمن المثلث العدل  
لتعديده بالبيع ثم هو أي العدل يضمن الراهن وصح أيضا أو ضمن المرتن ثمنه  
الذي أداه إليه وهو أي الثمن له أي للعدل لأنه بدل ملكه ويرجع المرتن على رهنه  
بدينه ضرورة بطلان قبضه وإن كان الرهن قايما في يد مشتريه أخذه المثلث  
من مشتريه ورجع هو أي المشتري على العدل بثمنه لأنه العاقد ثم يرجع هو أي  
العدل على الراهن به أي بثمنه وإذا رجع عليه صح القبض وسلم الثمن للمرتن  
أو رجع العدل على المرتن بثمنه ثم يرجع هو أي المرتن على الراهن به أي  
بدينه زاد هنا في الدرر والوقاية وإن شرطت الوكالة بعد الرهن رجع العدل  
على الراهن فقط سواء قبض المرتن ثمنه أولا فإن هلك الرهن عند المرتن  
فاستحق الرهن وضمن الراهن قيمته هلك الرهن بدينه وإن ضمن المرتن  
القيمة يرجع على الراهن بقيمته التي ضمنها للضرر وبدينه لا يتقاضى قبضه  
فتخرج في الواليجته ذهبت عين دابة المرتن يسقط ربح الدين ويسحب  
**باب التفرق في الرهن والجناية عليه وجنابته أي الرهن**  
على غيره توقفت بيع الراهن رهنه على إجازة مرتنه أو قضاء دينه فإن  
وجد أحدهما فقد وصار ثمنه رهنا في صورة الإجازة وإن لم يجز المرتن  
البيع وفسخ بيعه لا يفسخ بفسخه في الأصح وإذا بقي موقفا فالمشتري  
بالجناب أن شأنا صبر إلى فك الرهن أو رفع الأمر إلى القاضي ليفسخ البيع  
وهذا إذا اشتراه ولم يعلم أنه رهن ابن كمال ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه  
الراهن أيضا من رجل آخر قبل أن يجيز المرتن البيع فالثاني موقوف  
أيضا على إجازة أو موافق لا يمنع توقف الثاني فأيها إجازة لم ذلك  
وتبطل الآخر ولو باعه الراهن ثم أجره أو رهنه أو وهبه من غيره فإجازة

المرتن الإجازة أو الرهن أو الهبة جاز البيع الأول لحصول النفع بتحول  
حقه للمثلث على ما تقررون في محله تحرر دون غيره من العقود المذكورة إذا  
منفعة المرتن فيها فكانت إجازته إسقاطا لحقه فزال المانع فينفذ  
البيع وفي الإشباه باع الراهن من زيد ثم باعه من المرتن ففسخ الأول  
وصح اعتقه وتذبيره واستيلائه أي نقذ اعتاق الراهن رهنه فإن كان  
غنياً وكان دينه أي المرتن حالاً أخذ المرتن دينه من الراهن وإن  
موجلا أخذ قيمته للرهن بدله إلى زمان حلوله فإذا حل استوفى حقه لو من  
جنسه ورد الفضل وإن كان الراهن مصرا ففي العتق سعى العبد في الأقل  
من قيمته ومن الدين ورجع على سيده غنياً وفي التذبير والاستيلاء  
سعى كل في كل الدين بلا رجوع لأن كسب المدير وإم الولد ملك المولى  
وإذا تلف الراهن الرهن فحكمه حكم ما إذا اعتقه غنياً كما مر والرهن  
أن تلفه اجنبى أي غير الراهن فالمرتن يضمن أي المتلف قيمة يوم هلك وتكون  
القيمة رهنا عنده كما مر وأما ضمانه على المرتن فتعتبر قيمته يوم القبض لا منه  
مضمون بالقبض السابق زيلعي وباعارته أي المرتن الرهن من رهنه يخرج من ضمانه  
تسميته عادية مجازاً فلو هلك الرهن في يد الراهن هلك مجازاً حتى لو  
كان إعطاه به كفيلاً لم يلزم الكفيل شيء لخروجه من الرهن نعم لو كان أخذه بغير  
رضا المرتن جاز ضمان الكفيل فأنزجانيه فإن عاد قبضه عاد ضمانه وللمرتن  
استرداده منه إلى يده فلو مات الراهن قبل ذلك أي قبل الاسترداد  
فالمرتن أحق به من سيأس الغرماء لبقا حكم الرهن ولو أغاره أو أودعه  
أحدهما اجنبيا بأذن الآخر سقط ضمانه ولكل واحد منهما أن يعيده رهنا  
كما كانت بخلاف الإجازة والبيع والهبة والرهن من المرتن أو من اجنبى  
إذا باشرها أحدهما بأذن الآخر حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود إلا بعقد  
مبتدأ لأنها عقود لازمة بخلاف العارية وبخلاف بيع المرتن من الراهن لعدم  
لزومها بقي لومات الراهن قبل رهنه ثانياً فالمرتن أسوة الغرماء ولو أذن  
الراهن للمرتن في استعماله أو عارته للعمل فهلك الرهن قبل أن يشرع  
في العمل أو بعد الفراع منه هلك بالدين لبقا عقد الرهن ولو هلك في حالة العمل  
والاستعمال هلك أمانة لثبوت يد العارية حينئذ ولو اختلفا في وقت أي وقت  
هلاكه فقال المرتن هلك في حالة العمل وقال الراهن في غيرهما فالقول للمرتن  
لأنه منكر والبينة للراهن لأنه إنما اتفقا على زوال يد الرهن فلا يصدق الراهن في  
عوده إلا بحجة بزارية وفيها أذن للمرتن في لبس ثوب يومما فجاء به المرتن  
متخفاً وقال تخرق في لبس ذلك اليوم وقال الراهن ما لبسته فيه ولا تخرق



فيه فالقول للراهن وان اقر الراهن بالدين فيه ولكن قال تخرق قبل لبسه  
او بعده فالقول للمرتهن في قدر ما عا د من الضمان فروع رهن الاب من مال  
طفله شيئا بدين على نفسه جاز فلو الرهن قيمته اكثر من الدين فملكك ضمن  
الاب قدر الدين دون الزيادة بخلاف الوصي فانه يضمن قيمته والفرق ان الاب  
ان ينتفع بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصي ولو ادرك الابن ومات الاب  
ليس للابن اخذه قبل قضاء الدين ورجع الابن في مال الاب ان كان رهنه لنفسه  
لانه معطى كغير الرهن ولو رهن شيئا ثم اقر بالرهن لغيره لا يصدق في حق المرتهن  
ويومر بقضاء الدين ورده الى المقر له ولو رهن دار غيره فجاز صاحبها جاز  
ريسته الراهن على قيمة الرهن اولى وزايد الرهن كولد وثمره رهن لا غلة  
دار وارض وعبد فلا تصير رهنا والرهن الفاسد كالصحيح في ضمانه **وصح استعارة**  
**شيء لغيره في رهنه بما يشاء اذا اطلق ولم يقيد به بشئ وان قيده بقدر او**  
**جنس او مرتتهن او بغيره فانه يقيده به** وان خالف ما قيده به المعير ضمن  
المعير المستعير او المرتتهن لتقدي كل منهما الا اذا خالف الى خيب يات  
عين له اكثر من قيمته فله رهنه باقل من ذلك لم يضمن لمخالفة الفتنه الى غير فان ضمن  
المعير المستعير ثم عقد الرهن لملكه بالضمان وان ضمن المرتتهن يرجع  
بما ضمن وبالدائن على الراهن كما مر في الاستحقاق فان وافق وهلك عند  
المرتتهن صار المرتتهن مستوفيا لدينه ووجب مثله اي مثل الدين للمعير  
على المستعير وهو الراهن لقضاء دينه به ان كان كله مضمونا والا يكن كله  
مضمونا ضمن قدر المضمون والباقي امانة وكذا لو تقييد فذهب من الدين  
بحسابه ووجب مثله للمعير ولو اقره اي الرهن المعير اجبر المرتتهن على  
القبول ثم يرجع المعير على الراهن لانه غير متبوع لتخليص ملكه بخلاف  
الاجنبي بما ادى ان ساوى الدين القيمة وان الدين ازيد فالزائد تبرع وان  
اقل فلا جبره ولكن استشكله الزيلعي وغيره واقوه المصنف فلذا لم يعرج عليه  
في منته مع متابعتة للدرر فتدبر ولو هلك الرهن المستعار مع الراهن  
قبل رهنه او بعده لم يضمن وان استخدمه او ركبته ونحو ذلك من قبل لانه  
امين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافا للشافعي لكن في الشر بنبلاليه عن  
العمادية المتناجروا المستعير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان  
على ما عليه الفتوى انتهى بقى لو اختلفا فالقول للراهن لانه يتكلى لا يفتا بما له ولو  
اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فالقول للمعير ههنا به اختلفا في الدين والقيمة  
بعد الهلاك فالقول للمرتهن في قدر الدين وقيمة الرهن شرح تكلمه ولومات  
مستعير مفلسا مديونا فالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضا المعير

لانه ملكه ولو اراد المعير بيعه وانى الراهن البيع يبيع بغير رضاه ان كان  
به اي الرهن وقاوا لا لا يباع الا برضا او لومات المعير مفلسا وعليه دين  
امر الراهن بقضاء دين نفسه ويرد الرهن ليصل لكل ذي حقه وان عجن  
لفقره فالرهن على حاله كما لو كان المعير حيا ولو رثته اي ورثة المعير اخذه  
اي الرهن بعد قضاء دينه لمورث فان طلب غرما المعير من ورثته يبيعه  
فان به وقا يبيع والا فلا يباع الا برضا المرتتهن كما مر لما مر واعلم ان  
جناية الراهن على الرهن كلا او بعضا مضمونة كجناية المرتتهن عليه  
ويسقط من دينه اي دين المرتتهن بقدر رهاى الجناية لانه اتلف ملك غيره  
فلزمه ضمانه واذا الزمه وقد حل الدين سقط بقدره ولزمه الباقي بالانفاق  
لا بالرهن وهذا لو الدين من جنس الضمان والام يسقط منه شئ والجناية على  
المرتتهن والممرتتهن ان يستوفي دينه لكن لو اعور عينه سقط نصف دينه  
عنده فتستاقى وبرجندى وجناية الرهن عليها اي على الراهن والممرتتهن  
وعلى مالهما هدر اي باطل اذا كانت الجناية غير موجبة للقصاص في النفس  
دون الاطراف اذ لا توجد بين طرف حر وعبد وان كانت موجبة للقصاص  
فمعتبرة فيقتص منه ويبطل الدين خاتمة وعبرة القهستاني وشرح الجمع يبطل الرهن  
كجناية اي الرهن على ابن الراهن او على ابن المرتتهن ولا يكون القصاص  
الا في النفس فقط دون الاطراف فانها معتبرة في الصحيح حتى يدفع بها او  
يفدى وان كانت على المال فيباع كما لو جنى على الاجنبي اذ هو اجنبي لتباين  
الاملاك فيلغى ولو رهن عبد يساوى الفا بالف موجد فرجعت قيمته  
الى مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل الاجل فالمرتتهن يقبضها اي المائة  
قضا الحق ولا يرجع على الراهن بشئ لموته بلا قتل والاصل ان نقصان  
الشعر لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين فاذا كانت الدين باقيا  
ويد المرتتهن يد الاستيفاء فيصير مستوفيا الكل من الابتداء ولو باعه اي العبد  
المذكور بمائة بامر الراهن قبض المائة قضا حقه ورجع بتسعيه لانه  
لما اذن له ببيعه باعه باذن الراهن صار كانه استرده وباعه بنفسه لانه  
لما كان الدين باقيا وقد اذن ببيعه بمائة كان الباقي في ذمته ولو قتل عبيد قيمته  
مائة فدفعت به افكته الراهن وجوبا بكل الدين وهو الالف لقيام الثاني مقام  
الاول لحما ود ما قال محمد ان شأ افكته بكل دينه او تركه على المرتتهن بدينه وهو المختار  
كما في الشر بنبلاليه عن المواهب لكن عامة المتوفى والشرح على الاول فان جنى ترك  
التقريع اولى الرهن حفظا فداء المرتتهن لانه ملكه ولم يرجع على الراهن بشئ  
ولا يملك بان يدفعه الى ولي الجناية لانه لا يملك التملك فان ابى المرتتهن من



الفداء دفعه الراهن ان شاء او فداءه ويسقط الدين بكل منهما لو اقل من قيمة  
الرهن او مساويا ولو اكثر تسقط قدر قيمة العبد فقط ولا يسقط الباقي  
من الدين ولو استهلك ما لا يستغرق رقبته فداءه المهر من فاداه باع الراهن او فداءه ولو  
قتل ولد الراهن انسانا او استهلك ما لا دفعه الراهن وخرج عن الرهن او فداءه وبقي  
رهنا مع امه واما جناية الدابة فهدر ويصير كانه هلك بافة سماوية وتماه في الخائنة  
مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتنه وقضى دينه لقيامه مقامه  
فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وامر ببيعه لان نظره عام وهذا  
لو ورثته صغارا فلو كبرا واخلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه جوهرة  
فروع رهن الوصي بعرض التركة لدين على الميت عند عزم من غير ما به توقف  
على رضی البقية ولهم رده فان قضى دينهم قبل الرد نفذ ولو اتخذ الغريم خازن وبيع  
في دينه واذا ارتهن بدين للميت على اخر جاز دبر وفي معين المفتي للمصنف  
لا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتنه ولا بموتها ويبقى الرهن رهنا  
عند الورثة **فصل في مسائل متفرقة رهن عصبية قيمته عشرة**  
**عشرة فتختل وتخلل وهو يساوي العشرة فهو رهن بعشرة** كما كان ثمر المعتبر  
فيه في الزيادة والنقصان القدر لا القيمة على ما افاده ابن الكمال وعليه  
فان انتقص شيء من قدره سقط بقدره والا فلا **ولو رهن شاة قيمتها عشرة**  
**عشرة** هذا قيد لا بد منه لانه لو كان قيمتها اكثر من الدين يكون الجلد ايضا بعضه  
امانة بحسبه فتنبه **فانت** بلاذخ **فدفع جلد لها** لا قيمة له فلوله قيمة ثبت  
للمرتنه حق حبسه بما زاد باعده وهل يبطل الرهن قولان وهو اى الجلد  
**يساوي دبرها فهو رهن به بخلاف ما اذا ماتت الشاة المبيعة قبل**  
**القبض فدفع جلد لها** حيث لا يعود اليه بقدره على المشهور والفرق  
ان الرهن يتقرر بالهلاك والبيع قبل القبض يفسخ به **ولو ابق عبد الرهن**  
**وجعل العبد بالدين ثم عاد يعود الرهن خلافا لفرع** ونما **الرهن كالولد**  
**والثمر واللبن والصوف والوبر والارث** ويخذلك **للمراهن** لتولده من ملك  
وهو اى رهن مع الاصل تبعه بخلاف ما هو بدل عن المبيعة كاللص  
والاجرة وكذا الهبة والصدقة فانها غير داخل في الرهن وتكون للمراهن  
الاصل ان كل ما يتولد من عين الرهن سري اليه حكم الرهن وما لا فلا يجمع التناهي  
**واذا هلك الثمن المذكور هلك مجازا** لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا **واذا**  
**بقي الثمن اى ولو حكا بان اكل بالاذن** فانه لا يسقط حصته ما اكل منه ورجع به على  
الراهن كما اذا ملك الاصل بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتهما فتستأني كما ذكره  
بقوله **بعد هلاك الاصل فك حصته** من الدين لانه صاد مقصودا بالفكاك

والبيع

والبيع يقابله شيء اذا كان مقصودا وحنيذ يقسم الدين على قيمته يوم  
الفكاك **وقيمة الاصل يوم القبض ويسقط من الدين حصته الاصل وتلك**  
**الما بحصته** كما لو كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة الثمن  
يوم الفكاك خمسة فثلثا العشرة حصته الاصل فيسقط وثلث العشرة حصته الثمن  
فيفك به **ولو اذن الراهن للمرتنه في اكل الزوايد اى كل زوايد الرهن**  
بان قال له مهما زاد فكله **فكلها** ظاهرة بعم اكلها ثمنها وبه افتي المصنف قال  
الا ان يوجد نقل يخص حقيقة الاكل فيتبع **فلا ضمان عليه** اى على المرتنه لانه  
اتلفه باذن المالك والاطلاق يجوز تعليقه بالشرط والخطر بخلاف التملك  
**ولا يسقط شيء من الدين** قال في الجواهر رجل رهن دارا واباح السكنى  
للمرتنه فوقع بسكناه خلل وخرب البعض لا يسقط شيء من الدين لانه لما  
اباح له السكنى اخذ حكم العارية حتى لو اراد منعه كان له ذلك وفي المضمرات  
ولو رهن شاة فقال له الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا ضمان عليه وكذا  
لو اذن له في ثمره البستان فصار اكله كاكل الراهن ثم نقل عن التهذيب انه يكره  
للمرتنه ان ينتفع بالرهن وان اذن له الراهن قال المصنف وعليه يحمل ما عن  
محمد بن اسلم من انه لا يحل للمرتنه ذلك ولو اذن لانه ربا قلت وتعليقه  
يفيد انها تحريمية فتأمل **وان لم يفكك الراهن الرهن** بل بقي عند المرتنه على  
حاله **حتى هلك الرهن** في يد المرتنه **تقسم الدين على قيمة الثمن اى الزيادة**  
**التي اكلها المرتنه وعلى قيمة الاصل كما اصاب الاصل سقط وما اصاب**  
**الزيادة اخذه المرتنه من الراهن** كما في الهداية والكافي والخائنة وغيرها وفي  
الجواهر الاصل ان الاتلاف باذن الراهن كاتلاف الراهن بنفسه لتسليطه وفيها  
اباح للمرتنه نفقه هل للمرتنه ان يوجره قال لا قيل فلواجره ومضت المدة  
فلا جرة له ام للراهن قال له ان اجره بلا اذن وان باذنه فللمالك وبطل الرهن  
وفيها رهن كرم او نسلم المرتنه ثم دفعه للراهن ليسقيه ويقوم بمصالحه لا يبطل  
الرهن رهن كرم او ابا ح ثم باع الكرم فيقبض المرتنه الثمن ان ثمره حصل  
بعد البيع فلم يشترى وان قبله فللراهن ان قضى دين المرتنه والا يكون رهنا  
ويجعل البيع رجوعا عن الاباحة فانها تقبل الرجوع كما مر وفيها زرع المرتنه  
ارض الرهن ان ابيع له الانتفاع لا يجب شيء وان لم يبيع لزمه نقصان الارض وضمان  
الما لو من قناة مملوكة فليحفظ زرعها الراهن او غرسها باذن المرتنه ينبغي ان  
تبقى رهنا ولا يبطل الرهن قنينة استحق الرهن ليس للمرتنه طلب غيره مقامه  
استحق بعضه ان شايعا يبطل الرهن فيما بقي وان مفروا بقي فيما بقي ويجس بكل  
الدين لكن ملكه بحصته اجر داره لغيره ثم رهنها منه صح وبطلت الاجارة ولو ارتهن



ثم اجره من رهنه فالاجارة باطلة ابق الرهن سقط الدين كرهلاكه فان عاد سقط بحساب نقصه لان الباقي عيب حدث فيه ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة القصدية فقال **والزيادة في الرهن تصح** وتعتبر قيمتها يوم القبض ايضا **وفي الدين لا تصح** خلا للثاني والاصل ان الاحتاق باصل العقد انما يتصور اذا كانت الزيادة في معقوديه او عليه والزيادة في الدين ليست منهما فان **رهن** نسخ المتين والشرح بالقاء مع انه نسيه في شرحه على انه انما عطفها بالاول ولا بالقاء ليفيد انها مسئلة مستقلة لا فرع للاول فتنبه **عبد** اياك فذفع **عبد** اخر رهنه كان الاول وقيمة كل من العبدتين **الف** فالاول **رهن** حتى يرد الى الراهن والمرتهن في الآخر امين حتى يجعل مكان الاول بالثاني يرد الاول الى الراهن فحينئذ يصير الثاني مضمونا **ابراء** المرتهن الراهن عن الدين او وهبه منه **بشر** هلك الرهن في يده المرتهن هلك بغير شيء استحقاقا لسقوط الدين الا اذا منعه من صاحبه فيصير غاصبا بالمنع ولو قبض المرتهن دينه كله او بعضه من رهنه او غيره كمن تطوع او شري المرتهن بالدين عينا او صالح عنه اي عن دينه على شيء لانه استيفاء واحال الراهن مرتهنه بدينه على آخر فمهر هلك رهنه معه اي في يد المرتهن هلك بالدين ورد ما قبض الى من ادى في صورة ايقار رهن او متطوع او شري او صالح وبطلت الحوالة وهلك الرهن بالدين لانه في معنى الاتراء بطريق الادا كما بسط في الهداية ومفاده عدم بطلان الصلح وان الذي ليس بالكثير من قيمة الرهن والافينبغي ان لا يتطل الحوالة في قدر الزيادة فتستأني وكذا اي كما يهلك الرهن بالدين في الصور المذكورة يهلك به ايضا لو تصادقا على ان لا دين عليه **مهر** هلك الرهن بالدين لتوهم وجوب الدين لتصادقهما على قيامه فتكون المطالبة به باقية بخلاف الاتراء فانه يسقط الدين اصلا **كل حكم** عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد كما في العمادية قال وذكر الكرخي ان المقبوض بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان وفيها ايضا وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمونا الا انه فقد بعض شرائط الجواز كرهن المشاع **ينعقد** الرهن لوجود بشرط الانعقاد لكن بصفة الفساد كالفاسد من البيوع وفي كل موضع لم يكن الرهن كذلك اي لم يكن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا لا **ينعقد** الرهن اصلا وحينئذ فاذا **هلك** هلك بغير شيء بخلاف الفاسد فانه يهلك بالاكل من قيمته ومن الدين ولومات وله غرما فالمرتهن احق به كما في الرهن الصحيح **فروع** رهن الرهن باطل كما حررناه في العمادية معزيا للوهبانية وفي معانيها **رأى** رهنين لا يرام انفكاكه **رأى** رهنين لومات بالموت يشطر هذا لتعريف كل نفس بما كسبت رهنية والمعنى كل نفس ترهن بكسبها عند الله تعالى **كتاب الجنايات** مناسبتة

ان الرهن

ان الرهن لصيانة المال وحكم الجناية لصيانة النفس والمال وسيلة للنفس فقدم ثم الجناية لغة اسم لما يكسب من الشر وشرعا اسم لفعل محرم حل بمال او نفس وخص الفقهاء الغصب والسرقة بحل بمال والجناية بحل بنفس واطراف **القتل** الذي يتعلق به الاحكام الالائية من قود ودية وكفارة واسم وحرمان ارض خمسة والا فانواعه كثيرة كوجع وصلب وقتل حرني الاول **عمدا** وهو ان يتعمد ضربه في اي موضع من جسده بالة تفرق الاجزاء مثل **سلاح** ومثقل او من حديد جوهره **ومجرد** من خشب وزجاج **وحجر** وابرة في مقتل برهان **ولبطة** وقوله **ونار** عطف على مجرد لانها تشق الجلد وتعمل عمل الذكاة حتى لو وضعت في المذبح فاحرقت العروق اكل يعني ان سأل بها الدم والا لا كما في الكفاية **قلت** وفي شرح الوهبانية كلما به الذكاة به القود والا فلا انتهى وفي البرهان وفي حديد غير مجرد كالسنة روايات اظهرنا انها عمد وفي المجتبى واحما التنوير يلقى للقود وان لم يكن فيه نار وفي معنى المفتي للمصنف الابرة اذا اصاب المقتل ففيه القود والا فلا انتهى فليحفظ وقالوا لثلاثة ضربه قصد اتمام الاقطعة البنية لخشب عظيم عمد **وموجب** الاثم فان حرمة اشد من حرمة اجزاء كلمة الكفر لجوازه لكونه بخلاف القتل **وموجب** القود عينا فلا يصير مالا الا بالتراضي فيصح صلحا ولو غنل الدية او اكثر ابن كمال عن الحقايق **لا الكفارة** لانه كبيرة محضه وفي الكفارة معنى العيادة فلا يناط بها **قلت** لكن في الجناية لو قتل مملوكا وولده المملوك لغره عمدا كانت عليه الكفارة والثاني شبهه **وهو ان يقصد** ضربه بغير ما ذكر اي بما لا يفرق الاجزاء ولو بحجر وخشب كبيرين عنده اخلا فالغيرة **وموجب** الاثم **والكفارة** ودية مغلظة على العاقلة **سبحي** تفسير ذلك **لا القود** لشبهه بالخطا نظرا لآله الا ان يتكرر منه فللامام قتله اي سياسة اختيار **وهو** اي شبه العمد فيما دون النفس من الاطراف **عمد** موجب للقصاص فليس فيما دون النفس شبه عمد والثالث **خطا** وهو نوعان لانه اما خطا في ظن الفاعل كان يرمى شخصا ظنه صيدا او حربيا او مرتد فاذا هو مسلم او خطا في نفس الفعل كان يرمى غوصا او صيدا فاصاب ادما او رمي غرضا فاصابه ثم رجوع عنه او تحا وزعنه الى ما وراه فاصاب رجلا او قصد رجلا فاصاب غيره او اراد يد رجل فاصاب عنق غيره ولو عنقه فعد قطع او اراد رجلا فاصاب حايطا ثم رجع السهم فاصاب الرجل فهو خطا لانه خطا في اصابة الحايط ورجوعه سبب اخر والحكم يضاف لآخر اسبابه ابن كمال عن المحيط قال وكذا لو سقط مزينه خشبة اوليته فقتل رجلا يتحقق الخطا في الفعل ولا قصد فيه فلا م صدر الشريعة فيه ما فيه وفي الوهبانية **قاس**

مطلوب  
تحصل الذكاة بالثبات



وقاصد شخص ان اصاب خلافه **١٦** فذا خطاه والقتل فيه معذر **٥**  
وقاصد شخص حالة النوم ان يميت **١٧** فيقتض ان ابقى دما منه بهر **٥**  
والرابع ما جرى مجراه مجرى الخطا **كنايم انقلاب على رجل فقتله** لانه معذور والمخطي  
وموجبه اي موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما جرى مجراه **الكفارة**  
والدية على العاقلة والا ثم دون انما القتل اذ شرع الكفارة يؤذن بالاثم  
لترك العزيمة والخامس **قتل بسبب كحافر البئر وواضع الحجر في غير**  
**ملكه** بغير اذن من السلطان ان كان وكذا فواضع خشبة على قارعة الطريق  
ونحو ذلك الا اذا مشى على البئر ونحوه بعد علمه بالحفر ونحوه **درر** **وموجبه**  
**الدية على العاقلة لا الكفارة** ولا اثم القتل بل اثم الحفر والوضع في  
غير ملكه **درر** وكل ذلك **يوجب حرمان الارث** لو الجاني مكلفا ابن كمال  
الا هذا اي القتل بسبب لقدم قتله والحقه الشافعي بالخطا في احكامه  
**فصل** فيما يوجب القود وما لا يوجبه **حب القود** اي القصاص  
**بقتل كل مخقون الدم** بالنظر لقائله **درر** ويستتبع عند قوله ولو قتل القاتل  
اجنبي على التابيد **عمد** اذ هو المسلم والذمي لا المستامن والحري بشرط كون  
**القاتل مكلفا** لما تقررت انه ليس بصبي ومجنون عمد في البرازية حكم عليه بقود  
فحين قبل دفعه للولي انقلاب دية من يحن ويفيق قتل في افاقته قتل  
فان جن بعده ان مطبقا سقط وان غير مطبق قتل عبد لا قود فيه قتل ختنه عمدا  
رواية فيه وقال ابو جعفر يقتل قتل عبد الوقف عبد لا قود فيه قتل ختنه عمدا  
وبنته في نكاحه سقط القود انتهى وبشرط **انتفاء الشبهة** لو لاداء ملك او عم  
بقوله **٣** بقتله بينهما كما سيحكي **فيقتل الحر بالحر والعبد غير الوقف كما مر**  
خلافا للشافعي ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه ناسخ كقوله  
تعالى الحر بالحر الاية كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن النحاس عن ابن عباس  
على انه تخصيص بالذكر فلا ينبغي ما عداه كيف ولودل لوجب ان لا يقتل الذكر  
بالانثى ولا قاييل به قيل ولا الحر بالعبد ورد بدخوله بالاولى **والمسلم بالذمي**  
خلافا له **لاهما بمتا من بل هو بمثله** قياسا للمساواة لا استحسانا لقيام  
المبيح ههنا به ونجتي ودرر وغيرها قال المصنف وينبغي ان يقول على  
الاستحسان لتصريحهم بالعمل به الا في مسائل مضبوطة ليست هذه منها وقد  
اقتصر من لا خسر في مثله على القياس انتهى يعني فتبعه المصنف رحمه الله  
على عاداته **قلت** وبعضه عامة المتون حتى الملتقي **ويقتل العاقل بالمجنون**  
**والبالغ بالصبي والصحيح بالاعمى والزمن وناقص الاطراف والرجل بالمرأة**  
**بالاجماع والفرع باصله وان علا لا بعكسه** خلافا لما لك فيما اذا جاز ابنه

ذبحا لا يقتض الاصول وان علا مطلقا ولو انا ثامن قبل الام في نفس اطراف  
بغير وعهم وان سفلوا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يقاد الوالد بولده وهو  
وصف محلل بالجزية فيتعدي لمن علا لانهم اسباب احيائه فلا يكون سببا  
لاقتلهم وحينئذ فتجب الدية في مال الاب في ثلاث سنين لان هذا عمد والعاقلة  
لا تعقل العمد وقال الشافعي تجب حاله كبذل الصلح ببلعي وجوهه وبسجي  
في المعاقلة وفي الملتقي ولا قصاص على شريك الاب والولي والمخطي او الضبي  
او المجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله لما تقررت من عدم تجزى القصاص  
فلا يقتل العامد عندنا خلافا للشافعي بل ههنا **لا سيد بعبد** اي بعبد نفسه  
**ومدبره ومكاتبه وعبد ولده** هذا داخل تحت قولهم ومن ملك قصاصا  
على ابيه سقط كما سيحكي **ولا يبيد بملك بعضه** لان القصاص لا تجزى **ولا يبيد الرهن**  
**حتى يجمع العاقدان** وقال محمد لا قود وان اجتمعا جوهرة وعليه يحمل ما في الدرر معزيا  
لكما في كافي المخرج لكن في الشربلا ليه عن الظهري انه اقرب الى الفقه بقى لو اختلفا  
فلهما القيمة تكون رهنا مكانه ولو قتل عبد الاجارة فالقود للموخر واما المبيع اذا  
قتل في يده بايعه قبل القبض فان اجاز المشتري المبيع فالقود له وان رده فللبايع  
القود وقيل القيمة جوهرة **ولا بمكاتب** وكذا ابنه وعبد شربلا ليه **قتل عمدا**  
لا حاجة لقبول العمد لانه شرط في كل قود **عن وفاء وارث** **وسيد وان اجتمعا**  
لاختلاف الصحابة في موته حرا او رقبا فاشتبه الولي فارتفع القود فان لم يدرع  
**وارثا غير سيده** سوا ترك وفا ولا او ترك وارثا ولا وفا **قادر سيده** لم يقينه  
توفي اولى الصور الاربع خلاف محمد **وسقط قود** قد ورثه على ابيه اي اصله لان  
الفرع لا يستوجب العقوبة على اصله وصورة المسئلة فيما اذا قتل الاب اب امراته  
مثلا ولا وارث له غيرها ثم ماتت المرأة فان ابنها منه يرث القود الواجب على  
ابيه **وسقط** لما ذكرنا واما تصويبر صدر الشريعة فتبوءه فيه لابن ابنته لا ارثا  
عند ابني حنيفة وان اتحد الحكم كما لا يخفى وفي الجوهرة لو عفي الجرح او وارثه قيل  
بموته صح استحسانا لان عقاد السبب لهما **لا قود بقتل مسلم** **سما طنة مشركا بين**  
**المصنفين** لما مر انه من الخطا وانما اعاده ليبين موجبه بقوله **بل القاتل عليه**  
**كفارة ودية** قالوا هذا اذا اختلفوا فان كان في صف المشركين لا يجب شي لسقوط  
عصمته قال عليه الصلاة والسلام من كثر سواد قوم فهو منهم **قلت** فاذا  
كان ملك سوادهم منهم وان لم يتزى بينهم فكيف بمن تزى قاله الزاهد  
قال المصنف حتى لو تشكل جنى بما يباح قتله كحبة فينبغي الاقدام على قتله ثم اذا  
تبين انه جنى فلا شيء على القاتل والله اعلم **ولا يقاد الاب بالسيف** وان قتله بغيره  
خلافا للشافعي وفي الدرر عن الكافي المراد بالسيف السلاح **قلت** وبه صرح

تأويل في الثانية فاعلم



في حج المضرات حيث قال والتخصيص باسم العدد لا يمنع الحاق غيره به الا ترى ان الحقنا  
المرح والخجى بالسيف في قوله عليه الصلاة والسلام لا تقود الا بالسيف فما في السراجية من  
له قود قاد بالسيف فلو اتقاه في بيروا وقتله بخي او بنوع اخر عزز فكان مستوفيا يجعل على  
ان مراده بالسيف السلاح والله اعلم **ولا في القود تشييعا للصدر** واذا ملكه ملك الصلح  
بالاولى **لا العفو بقطع يده** اي يد المعتوه وقتل وليه لانه ابطال حقه ولا يملكه **ونقيض**  
**صلحه بقدر الدية او اكثر منه وان وقع باقل منه لم يصح الصلح وتجب الدية**  
كاملة لانه انظر للمعتوه **والقاضي كالأب** في جميع ما ذكر في الاصح كمن قتل ولا ولي له الحاكم  
قتله والصلح لا العفو لانه ضرر للعامة **والوصي كالإخ** بصلح عن القتل فقط بقدر  
الدية وله القود في الاطراف استحقاقا لانه يسلك بها مسلك الاموال **والصبي كالمعتوه**  
فيما ذكر **وللكبير القود قبل كبر الصغير** خلافا لهما والاصل ان كل ما لا يتجزى اذا  
وجد سببه كاملا ثبت لكل على الكمال كولاية انكاح وامان **الا اذا كان الكبير اجنبيا**  
**عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير** اجماعا على ان يملكه ولو قتل القاتل  
اجنبى وجب القصاص عليه في القتل العمد لانه محقق الدم بالنظر لقاتله كأمير والدية  
على عاقلته اي القاتل في الخطا ولو قال ولي القاتل بعد القتل اي بعد قتل الاجنبى كنت  
امرتة بقتله ولا بينة له على مقالة **لا يصدق** ويقتل الاجنبى درر بخلاف من حفر  
بيروا في دار رجل فمات فيها شخص فقال رب الدار كنت امرته بالحفر صدق فنجبتى بعني  
لانه يملك استينافه للحال فيصدق بخلاف الاول لغوات الحمل بالقتل كما هو القاعده  
وظاهره ان حق الولي يسقط راسا كالومات القاتل حتف انقه **ولو استوفاه بعض**  
**الاولياء لم يضمن شيئا** وفي الدرر والمجتبى دم بين اثنين فعفى احدهما وقتله الآخر  
ان علم ان عفو بعضهم يسقط حقه بقاء والا فلا والدية في ماله بخلاف ممسك رجل  
ليقتل عمدا فقتل ولي القاتل للمسك فعليه القود لانه مما لا يشك على الناس **جرح**  
**انسانا ومات المجرى فاقام اوليا المقتول** بينة انه مات بسبب الجرح واقام  
الضارب بينة انه بوى من الجراحة ومات بعد مدة فبينة ولي المقتول **اولي**  
كذا في معين الحكم مغزيا للحاوى اقام اوليا المقتول البينة على انه جرحه زيد  
وقتله واقام زيد البينة على ان المقتول قال ان زيدا لم يجرى حتى ولم يقتلني  
فبينة زيد **اولي** كذا في المشتمل مغزيا لجمع الفتاوى قال المجرى لم يجرى حتى فلا ان  
ثم مات المجرى وليس لورثته الدعوى على الخارج بهذا السبب مطلقا وقيل  
ان المجرى معروف عند القاضي او الناس قبلت قتيه وفي الدرر عن السعدي لو عفى  
المجرى او الاوليا بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استحقاقا وفي الوهبانية جرح قال  
قتلني فلا ان ومات فبرهن وارثه على اخر انه قتل لم نسمع لانه حق المورث وقد اذنبهم  
ولو قال جرحني فلا ان ومات فبرهن ابنه على ابن اخوانه جرحه خطأ قيلت

لقيامها

لقيامها على جرمانه الارث سقاه سما حتى مات ان دفعه اليه حتى اكاه ولم يعلم به  
فمات لا قصاص ولا دية لكنه يجس ويغزر ولو اوجره السم ايجارا تجب الدية  
على عاقلته وان فعله في شربة ومات منه **فكالا** اول لانه شرب باختياره الا ان  
الرفع خدعة فلا يلزم الا التعزير والاستغفار حائنه **فان قتل بغير** بفتح الميم ما يعمل  
به في الطين يقتص ان اصابه حد الحديد او ظهره وجرحه اجماعا كما نقله المصنف  
عن المجتبى **والا** يصيبه حده بل قتل بظهره ولم يجرحه **لا** يقتص في رواية الطحاوي  
وظاهر الرواية انه يقتص بلا جرح في حديد ونحاس وذو ذهب ونحوها وعراه في الدرر  
لقاضي خان لكن نقل المصنف عن الخلاصة ان الاصح اعتبار الجرح عند الامام  
لوجوب القود وعليه جرى ابن الكمال وفي المجتبى ضرب بسيف في عنقه فخرق السيف  
العقد وقتله فلا قود عند ابى حنيفة **كالخنق والتقرير** خلافا لهما والشافعي  
ولو ادخله بيتا فمات فيه جوعا لم يضمن شيئا وقال لا تجب الدية ولو دفنه حيا فمات  
عن محمد يقاد به مجتبى بخلاف قتل بمولات ضرب السوط كما سيجى وفيه لو اعتاد  
اخنق قتل سياسة ولا تقبل توبته لو بعد مسكه كالساحر وفيه **قطر رجلا وطرحه**  
**قدام اسد او سبع فقتله فلا قود فيه ولا دية ويغزر ويضرب ويحبس الى**  
**ان يموت** زاد في النزازية وعن الامام عليه الدية ولو قط صبييا والقاء في الشمس  
والبرد حتى مات فعلى عاقلته الدية وفي الخائنة قطر رجلا والقاء في البحر  
فوسب وغرق كما القاه فعلى عاقلة الدية عند ابى حنيفة ولو سب ساعة ثم غرق فلا دية  
لانه غرق بهجزة وفي الاول غرق بطرحه في الماء **قطع عنقه وبقي من الحلقوم قليلا**  
**وفيه الروح فقتله آخر فلا قود فيه** عليه لانه في حكم الميت ولو قتله وهو في حالة  
الترغ قتل به الا اذا كان يعلم انه لا يعيش منه كذا في الخائنة وفي النزازية شق بطنه  
بجديدة وقطع اخر عنقه ان توهم بقاءه حيا بعد الشق قتل قاطع العنق  
وقتل الشاق وعزر القاطع **ومن جرح رجلا عمدا فصار ذا فراش ومات**  
**تقتص** الا اذا وجد ما يقطع كخر الرقبة والبرص منه وقد قدمنا انه لو عفى المجرى  
او الاوليا قبل موته صح استحقاقا وان مات شخص بفعل نفسه وزيد  
واسد وحية ضمن زيد ثلث الدية في ماله ان كان القتل عمدا **والا**  
**فعلى عاقلته** لان فعل الاسد والحية جنس واحد لانه هدر في الدارين وفعل  
زيد معتبر في الدارين وفعل نفسه هدر في الدنيا لا العنق حتى يا شم بالا اجماع  
فصار ثلثة اجناس ومفاده ان يعتبر في المقتول التكليف ليكون فعله جنسا  
اخر غير جنس فعل الاسد والحية وان لا يريد على الثلث لو تعدد قاتله لان  
فعل الكل جنس واحد **ابن كمال** **ويجب قتل من شرب سيفا على المسلمين** يعني  
في الحال كما نص عليه ابن الكمال حيث قال غير عبارة الرقاية فقال ويجب دفع من



شهر سيفاً على المسلمين ولو بقتله ان لم يمكن دفع ضرره الا به صرح به في الكفاة  
اي لانه من باب دفع الصائل صرح به الشمني وغيره وياي ما يويده **ولا شيء بقتله**  
بخلاف الجمل الصائل **ولا بقتل من شهر سلاح على رجل ليلاً او نهاراً في مصر**  
**او غيره او شهر عليه عصي ليلاً في مصر او نهاراً في غيره فقتله المشهور عليه**  
**وان شهر المجنون على غيره سلاً فقتله المشهور عليه عمدًا تجب الدية في**  
**ماله ومثاله الصبي والدابة الصائلة خلافاً وقال الشافعي لاضمان في الكل لانه**  
**لدفع الشر ولو ضرب به الشاهد فانصرف وكف عنه على وجه لا يريد ضربه ثانياً**  
**فقتله الاخر اى المشهور عليه او غيره كزاعمة ابن الكال تبعاً للكا في والكفاية**  
**قتل القاتل لانه بالانصراف عادت عصمته قلت** فتحرر انه مادام شاهراً  
السيف له ضربه والا لا فيحفظ **ومن دخل عليه غيره ليلاً فاخرج السرقة**  
من بيته فابتدعه رب البيت فقتله فلا شيء عليه لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل  
دون مالك وكذا لو قتله قبل الاخذ اذا قصد اخذ ماله ولم يتمكن من دفعه الا بالقتل  
صدر شريعة وفي الصغرى قصد ماله ان عشرة او اكثر له قتله وان اقل  
قاتله ولا بقتله وهل يقبل قوله انه كايه انا بينة نعم والا فان المقتول معروف  
بالسرقة والشر لم يقتض استحساناً والدية في ماله لو رفته المقتول بزأريه هذا  
اذا لم يعلم انه لو صاح عليه طرح ماله وان علم ذلك فقتله مع ذلك  
وجب القصاص لقتله بغير حق كالمغصوب منه اذا قتل الغاصب فانه  
يجب القود لقد رفته على دفعه بالاستغاثة بالمسلمين والقاضي بباح الدم  
التجا الى الحرم لم يقتل فيه خلافاً للشافعي ولم يخرج عنه للقتل لكن يمنع  
عقن الطعام والشراب حتى يضطر فيخرج من الحرم فيجوز بقتل خارجه  
واما فيما دون النفس فيقتض منه في الحرم اجماعاً ولو انشأ القتل في الحرم قتل  
فيه اجماعاً سراجيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ذكره المصنف في الحج ولو قال  
اقتلني فقتله بسيف فلا قصاص وتجب الدية في ماله في الصحيح لان الاباحة لا  
تجوز في النفس وسقط القود لشبهة الاذن وكذا لو قال اقتل اخي او ابني او ابني  
قتلته الدية استحساناً كافي البرازية عن الكفاية وفيها عن الواقعات لو ابنته  
صغيراً يقتض وفي الخائنة بعتك دمي بفس او بالف فقتله يقتض وفي اقتل ابني  
عليه دية لانه في اقطع يده فقطع يده يقتض وفي شيخ ابني فشججه لا شيء عليه فان  
مات فعليه الدية وقيل لا تجب الدية ايضا وصحة ركن الاسلام كافي في العادة  
واستظهره الطرسوسي لكن رده ابن وهبان **كالو قال اقتل عبيدي او اقطع يده**  
**ففعل فلا ضمان عليه** اجماعاً لقوله اقطع يدي او رجلتي وان سري لنفسه ومات  
لان الاطراف كالا موال فصح الامر ولو قال اقطع على ان تعطيني هذا الثوب

او هذه

او هذه الدراهم فقطع يجب ارش اليد لا القود وبطل الصلح بزأريه **فروغ**  
هبة القصاص لغير القاتل لا يجوز لانه لا يجري فيه التملك عفواً ولو اتى عن القاتل  
افضل من الصلح والصلح افضل من القصاص وكذا عفو المجروح لا تصح ثوبة القاتل  
حتى يسلم نفسه للقود وبه يأنه الامام بشرط استيفاء القصاص كالحود عند  
الاصوليين وفرق الفقهاء اشياء وفيها قاعدة الحود تدور بالثبوت القصاص  
كالحد ودالا في سبع يجوز القصاص بعلمه في القصاص دون الحد القصاص يورث  
والحد لا يصح عفو القصاص لا الحد التقادم لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد  
سوى حد القذف ويثبت باشارة اخرى وكتابتة بخلاف الحد بخود الشفاعة في  
القصاص لا الحد السابقة لا بد في القصاص من الدعوى بخلاف الحد سوى حد القذف  
انتهى وفي الفينة نظره في باب دار رجل فقفا الرجل عينه لا يضمن ان لم يكن تخيئة  
من غير فقيرها وان امكنه ضمن وقال الشافعي لا يضمن فيها ولو ادخل راسه فرماه  
بحجر فقفاها لا يضمن اجماعاً انا الخلاف فيمن نظر من خارجها والله اعلم  
**باب القود فيما دون النفس وهو في كل ما يمكن**  
**فيه رعاية حفظ المماثلة** وجنيد في قاطع اليد عدا من المفضل فلو  
القطع من نصف ساعد او ساق او من قصبة انف لم يقدر الانتعاض حفظ المماثلة  
وهي الاصل في جريان القصاص وان كانت يده اكبر منها لا اتحاد المنفعة وكذا  
الحكم في الرجل والمارد والاذن وكذا عين ضربت فزال صنوها وهي قامة  
غير منخسفة فيجعل على وجهه قطن وطيب وتقابل عينه بمراة محمأة ولو  
قلعت لا قصاص لتعذر المماثلة في المجتبى فقاعه من اليمن ويسرى القافي  
ذاهية اقتصر منه وترك اعني وعن الثاني لا قود في فقي عين حولا كذا هو  
ايضا في كل شجة يواعي ويتحقق فيها المماثلة كوضحة ولا قود في عظم  
الا السن وان تفاوتا طولا او كبرا المماثلة فتقطع ان قلعت وقيل تبوء الى  
الحكم موضع اصل السن ويسقط ما سواه لتعذر المماثلة اذ ربما فسد لسانه  
وبه اخذ صاحب الكافي قال المصنف وفي المجتبى وبه يفتي كما تبوء الى ان يتساويا  
**ان كسرت** وفي المجتبى ويؤجل حولا فان لم تنبت يقتض وقيل يؤجل الصبي  
لا البالغ فلو مات الصبي في الحول براء وقال ابو يوسف فيه حكومة عدل وكذا  
الخلاف اذا اجل في تحريكه فلم يسقط فعند ابني يوسف تجب حكومة عدل الامر  
ان اجر القلاع والطبيب انتهى وسحقه وتؤخذ الثانية والثالثة والثالثة بالثبات  
**ولا يؤخذ الاعلا بالاسفل ولا الاسفل بالاعلا** مجتبى والحاصل انه لا يؤخذ  
عضو الا بمثله ولا قود عندنا في طرفي رجل وامرأة وطرفي حرم وعبد وطرفي  
عبدين لتعذر المماثلة بدليل اختلاف دينهم وقيمهم والاطراف كالا موال



**قلت** هذا هو المشهور لكن في الواقعات لو قطعت المرأة يد رجل كان له  
 القود لان الناقص يستوفى بالكامل اذا رضى صاحب الحق فلا فرق بين حر  
 وعبد ولا بين عبيدين واقره القهستاني والرحبدي **وطرف المسلم والكافر سمان**  
 للنساوي في الارض وقال الشافعي كل من يقتل به يقطع به وما لا فلا ولا في  
**قطع يد من نصف الما** عدل ما روي في جايقة بريت فلو لم تبرا فان سارية يقتص  
 والا ينظر البر او السارية ابن كمال ولسان وذكر ولو من اصلها به يقتل بشرح  
 وهبائيه واقره المص لانه من قبض وينبسط **قلت** لكن جزم قاضي خان  
 بلزوم القصاص وجعله في الحيط قول الامام ونصه قال ابو حنيفة ان قطع الذك  
 فله من اصله او من الحشفة اقتص منه اذ له حد معلوم واقره في الشربلا لية  
 فيلحظ **الا ان يقطع كل الحشفة** فيقتص ولو بعضها لا ويصح ما لو قطع بعض  
 اللسان **ويجب القصاص في الشفة** ان استقصاها **بالقطع** لا مكان المماثلة  
**والا يستقصاها** لا يقتص مجتبي وجوهه وفي لسان اخرس وصبي لا يتكلم حكومة  
 عدل وان كان القاطع اشل او ناقص الاصابع او كان راس الشايع اكبر  
 من المشجوج خير المجني عليه بين القود واخذ الارض وعلى هذا في السن  
 وسائر الاطراف التي تقاد اذا كان الضارب والقاطع معينا يتخير المجني عليه  
 بين اخذ العيب والارض كاملا قال برهان الدين هذا لو اشل لا ينتفع بها فلو لم  
 ينتفع بها لم تكن محلا للقود فله دية كاملة بلا خيار وعليه الفتوى مجتبي وفيه  
 لا تقطع الصحيحة بالشلا **ويسقط القود بموت القاتل** لفوات المحل وبعض  
**الاوليا** ويصلحهم عن مال ولو قليلا **ويجب حالا** عند الاطلاق **ويصلح احدهم**  
**وعضوه** ولم يبق من الورثة حصته من الدين في ثلاث سنين على القاتل  
 هو الصحيح وقيل على العاقلة ملكتي امر القاتل وسيد العبد القاتل رجلا  
**بالصلح** عن دمها الذي اشتركا فيه **على الف** ففعل الماموز الصلح عن دمها فالالف  
**على الحر والسيد الامر من نصفان** لانه مقابل بالقود وهو عليها سبوية  
 فبذلك كذلك **ويقتل جمع** بفرد ان جرح كل واحد جرحا مهلكا لان زهوق  
 الروح يتحقق بالشاركة لانه غير متجزئ بخلاف الاطراف كما سيجي **والالا** كما في تصحيح  
 العلامة قاسم وفي المجتبي انما يقتلون اذا وجد من كل جرح يصلح لزهوق الروح  
 فاما اذا كانوا نظارة او مغربين او معينين باسك واخذ فلا قود عليهم والاول  
 ان يعرف الجمع بلام العهد فانه لو قتل فردا جمع احدهم ابوه او محنون سقط القود  
 قهستاني ويقتل فردا **بجمع اكتفا** به للباقيين خلا فالشافعي ان حضر وليهم  
**فان حضر ولي واحد قتل له وسقط** عندنا **حق البقية** كوت القاتل خف  
 انقه لفوات المحل كما مر **قطع رجلا** فاكثريد **رجل** او رجلاه او قلعا سانه ونحو

ذلك

ذلك مما دون النفس جوهرة بان اخذ اسكينا وامراها على يده حتى انفصلت  
 فلا قصاص عندنا **على واحد منهما** او منهم لانعدام المماثلة لان الشرط في الاطراف  
 المساواة في المنفعة والقيمة بخلاف النفس فان الشرط فيها المساواة في العظمة فقط  
 درر **وضمننا** او ضمنوا ديتها على عدد لهم بالسوية وان قطع واحد يميني رجلين  
 فلهما قطع يمينه ودية يد بينهما ان حضرا معا وان حضرا احدهما وقطع له فلا آخر  
 عليه اي على القاطع نصف الدية لما مر ان الاطراف ليست كالنفس ولو قضى  
 بالقصاص بينهما ثم عفى احدهما قبل استيفاء الدية فلا آخر القود وعند محمد  
 له الارش ويقاد عبد اقر بقتل عمدا خلا فالزفر ولو اقر بخط او بمال لم ينفذ  
**اقراره** على مولا بل يكون في رقبته الى ان يعتق كما نقله المصنف عن الجوهرة قال  
 وظاهر كلام الزيلعي بطلان اقراره بالخطا اصلا يعني لا في حقه ولا في حق سيده  
 ونحوه في احكام العبيد من الاشياء معللا بان مرجع الدفع او الفداء انتهى فتأمل  
 لكن علله القهستاني بانه اقرار بالدية على العاقلة انتهى فتدبره اذ قد اجمع  
 العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه السلام لا تعقل العواقل عيدا ولا عمدا ولا صلحا  
 ولا اعترافا حتى لو اقر الحر بالقتل خطا لم يكن اقراره اقرارا على العاقلة اي الا ان  
 يصدقوه وكذا قرره القهستاني في المعاقلة فتنبه ومي رجلا عمدا فنفذ السهم منه  
 الى آخره فاما يقتص للاول لانه عمد وللثاني الدية على عاقلة لانه خطا وقعت  
 حية عليه فدفعها عن نفسه فسقطت على آخر فدفعها عن نفسه فوقعت  
 على ثالث فلسعته اي الثالث فهلك فعلى من الدية هكذا سئل ابو حنيفة  
 رحمه الله تعالى بحضرة جماعة فقال لا يضمن الاول لان الحية لم تضر الثاني وكذلك  
 لا يضمن الثاني والثالث لو كثر واواما الاخير فان لسعته مع سقوطها فورا من  
 غير مهلة فعلى الدافع الدية لورثة الهالك **والا** تسعه فورا لا يضمن دافعها  
 عليه ايضا فاستصوبوه جميعا وهذه من مناقبه رضي الله عنه صير فيه وتجمع  
 الفتاوي قال المصنف وبهذا التفصيل اجبت في حادثة الفتوى وهي ان كلبا عقورا  
 وقع على آخر فالقاء على الثاني والثالث على الثالث والله اعلم **فروع القى**  
 حية او عقربا في الطريق فلذغت رجلا ضمن الا اذا تحولت ثم لذغت وصنع  
 سيفا في الطريق ففقر به انسان ومات وكسر السيف فدينه على رب السيف  
 وقيمته على العاثر ثور ونطوح سيرو للمرعي فخطي ثور غيره فمات ان اشهد عليه  
 ضمن والا لا وقال البديع لاضمان لان الاشهاد انما يكون في الحايطة لا في الحيوان  
 تاجبه واعلم انه اذا اشترك قاتل العمد مع من لا يجب عليه القود كما جني  
 شارك الاب في قتل ابنه وكاجنبي شارك الزوج في قتل زوجته وله منها ولد وكعاه  
 مع محطى وعاقلة مع محنون وبالع مع صغير ونشريك حية وسبع كما في الخائنة



فلا قود على أحدهما أي لا قصاص على واحد منها فيما ذكر دخل رجل بيته فراه رجلا  
مع امرأته أو جاريته حل له ذلك ولا قصاص عليه لهذا ساقط من نسخ المتن  
ثابت في نسخ الشرح معن يا شرح الوهبانية وقد حققناه في باب التعزير  
صبي مجبور قال له رجل شدد فرسى فأراد شلها فزنته فمات فديته على عاقلة الأمر  
وكذا لو أعطى صبيا عصي أو سلاحا أو امره بحمل شيء أو كسر حطب ونحو ذلك بلا إذن  
وليته فمات ولو أعطاه السلاح ولم يقل أمسكه فقولان صبي على حايط صاح به رجل  
فوقع فمات إن صاح به فقال لا تقع فوقع لا يضمن ولو قال وقع فوقع ضمن به  
يفتي وقيل لا يضمن مطلقا تاجيه **فصل في الفعلين قطع اليد**  
**رجل ثم قتل أخا له** أي بالقطع والقتل ولو كانا عديين أو كانا خطابين  
أو كانا مختلفين أي أحدهما عدا والآخر خطا **تخلل بينهما برء** أو لا يؤخذ بالامرئ  
في الكل بل لا تدخل **الا في خطابين لم يتخلل بينهما برء** فإنها يتداخلان فيجب فيها  
دية واحدة وإن تخلل برء لم يتداخل كما علمت فالخاص أن القطع إما عدا وخطا  
والقتل كذلك صار أربعة ثم إما أن يكون بينهما برء أو لا صار ثمانية وقد علم  
حكم كل منها لكن ضرب به مائة سوط فبرأ من تسعين ولم يبق أثرها أي أثر الخبطة  
ومات من عشرة ففيه دية واحدة لأنه لما برأ من تسعين لم يبق معتبرة إلا في حق التعزير  
وكذا كل جراحة اندملت ولم يبق لها أثر عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف في  
مثله حكومة عدل وعن محمد يجب اجرة الطبيب وثمان الادوية ودرر وصدور شرعية  
وهداية وغيرها **وبجب حكومة عدل** مع دية النفس في مائة سوط جرحه وبقي أثرها  
بالاجماع لبقاء الأثر وجوب الارش باعتبار الأثر هداية وغيرها وفي جواهر  
الفتاوى رجل جرح رجلا فنجح المخرج عن الكسب يجب على الجراح النفقة  
والمدواة وفيها رجل جاء بعوان إلى رجل فضر به العوان وعجز عن الكسب فمدواة  
المضروب ونفقته على الذي جاء بالعوان انتهى قال المصنف والظاهر أنه مضروع على  
قول محمد **قلت** وقد منا معن يا المجتبي عن أبي يوسف نحوه وسحقه سيف  
الشجاع **ومن قطع** أي عدا أو خطا بدليل ما يأتي وبه صرح في البرهان كما في الشربلية  
لكن في الفتاوى عن شرح الطحاوي أن الدية على العاقلة في الخطأ ومن ظن أنها  
على العاقلة في الخطأ فقد أخطأ وكذا لو شج أو جرح **فمات من قطع** أو شجته أو جرحه  
**فمات منه ضمن قاطعه الدية** في ماله خلافا لما قلنا أنه عفى عن القطع وهو  
غير القتل ولو عفى عن الجناية أو عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس  
فلا يضمن شيئا وجنبه **فخطا يعتبر من ثلث ماله** فإن خرج من الثلث فيها  
والأفعلى العاقلة ثلثا الدية كما في شرح الطحاوي فمن ظن أنها على القاطع فقد أخطأ  
قطعا ومفاده أن عفو الصحيح لا يعتبر من الثلث ذكره الفتاوى والعهد من كله لتعلق

حق الوارثة بالدية لا بالقود لأنه ليس بمال **والشجة مثله** أي مثل القطع حكما وخلافا  
**قطعت امرأة يد رجل عدا** أي أو خطا لما يأتي فلا يطلق كما سبق وكما للمتن وغير  
كان أولى فتأمل **فكبحها المقطوع يده على يده ثم مات** فلو لم يمت من السراية فمهرها  
الارث ولو عدا أجماعا **يجب** عند أبي حنيفة مهر مثلها والدية في مالها **ان**  
**تحدث** ونقع المقاصاة بين المهر والدية أن تساويا والاتداد الفضل وعلى  
عاقلة **ان أخطأت** في قطع يده ولا يتقاصان لأن الدية على العاقلة في الخطأ بخلاف  
العهد فإن الدية عليها والمهر على الزوج فيتقاصان **قلت** وقال صاحب  
الدرر ينبغي أن تقع المقاصاة في الخطأ أيضا لأنها عليها دون العاقلة على القول  
المختار في الدية لكنه ليس على الطلاق بل في العجم ولعله أطلقه لأحالة لمحله  
فليحفظ **وان فكبحها على اليد وما يحدث منها أو على الجناية ثم مات منه وجب**  
**لها في العهد مهر المثل** ولا شيء عليها لرصاه بالسقوط ولو خطا رفع عن العاقلة  
مهر مثلها والباقي وصية لهم أي للعاقلة فإن خرج من الثلث سقط والا  
**سقط ثلث المال فقط** ولو قطعت يده فاقترض له فمات المقطوع الأول  
قبل الثاني **قتل الثاني به** لسرايته وعن أبي يوسف لا قود لأنه لما أقدم  
على القطع فقد أبراه عما وراءه وظاهر أشكال ابن كمال يفيد نفوذة قول أبي يوسف  
قال المصنف **ولو مات المقتص منه** فديته على عاقلة المقتص له خلافا للجمهور  
**قلت** هذا إذا استوفاه بنفسه بلا حكم حاكم وأما الحاكم والحكام والختمات  
والفصاد والبزاع فلا يتقيد فعلمهم بشرط السلامة كاللحم والجمجمة في الدرر  
**قلت** والأصل أن الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به  
ومنه ضرب الأب ابنة تاديبا أو الأم أو الوصي ومن الأول ضرب الأب أو الوصي  
أو المعلم باذن الأب تعليمها فمات لضمان فضرب التاديب عقيد لأنه مباح وضرب  
التعليم لأنه واجب ومحله في الضرب المعتاد أما غيره فموجب لضمان في الكل  
وتمايه في الأشياء **وان قطع** ولي القتل **يد القاتل** وبعد ذلك **عفا** عن القتل  
ضمن القاطع دية اليد لأنه استوفى غير حقه لكن لا يقتص للشبهة وقال لا شيء  
عليه **وضمن الصبي إذا مات من ضرب أبيه أو وصيه تاديبا** أي للتاديب  
**عليها** أي على الأب والوصي لأن التاديب يحصل بالزجر والتفريق وقال لا  
لا يضمن لو معتاد أو قتل رجوع إلى قولها وأما غير المعتاد ففيه ضمان اتفاقا **كضرب**  
**معلم صبيا أو عبدا بغير إذن أبيه ومولا** لف وتشر مرتب فالضمان على المعلم  
أجماعا وأن الضرب باذنها لا ضمان على المعلم أجماعا قيل هذا رجوع من أبي  
حنيفة إلى قولها **وكذا يضمن زوج امرأة ضربها تاديبا** لأن تاديبها للولي  
كأن عزاه المصنف لشرح الجمع للعيني **قلت** وهو في الأشياء وغيرها كما قدمناه

ماله



وفي ديات المجتبي الزوج والوصي كالاب تفصيلا وخلافا فعليه الدية والكفارة  
وقيل رجع الامام الى قولها وتامة ثمة فروع ضرب امرأة فافضاها فان كانت  
تتمسك بولها ففيه ثلث الدية والافضل الدية وان اقتضى بكرا بالزنا فافضاها  
فان مطاوعته جدا ولا غرم وان مكرهته فعليه الحد وارش الافضا لا العقر  
جاوي القدسي قطع الحجام لحما من عينه وكان غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية  
استباه وفي القنية سئل محمد عن صبينة سقطت من سطح فانفتح راسها  
فقال كثير من الجراحين ان شققتم راسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشقوه  
اليوم تموت وانا اشقه وابريها فتشقه فماتت بعد يوم او يومين هل يضمن  
فتأمل مليا ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان الشق معتادا ولم يكن فاحشا  
خارج الرسم قيل له فلو قال ان ماتت فانا ضامن هل يضمن قال لا انتهى  
**قلت** انما لم يعتبر شرط الضمان لما تقر بان شرطه على الامين باطل على  
ما عليه الفتوى والله اعلم **باب الشهادة في القتل**  
**واعتبار حالته** اي حالة القتل القود يثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة  
من غير سبق ملك المورث لان شرعية القود لتشتفي الصدور ودرك التار  
واليت ليس باهل له وقوله تعالى فقد جعلنا لوليه سلطانا مضي فيه **وقالا بطريق**  
**الارث** كما لو انقلب ما لا اثمرة الخلاف ما افاده بقوله **فلا يصير احدهم** اي احد  
الورثة **خصما عن البقية** في استيفاء القصاص خلافا لهما والاصل ان كل ما يملكه  
الورثة بطريق الورثة فاحدهم خصم عن الباقيين وقايم مقام الكل في  
الخصومة وما يملكه الورثة لا بطريق الورثة لا يصير احدهم خصما عن الباقيين  
ثم فرع عليه بقوله **فلو اقام حجة بقتل ابيه عمدا مع غيبة اخيه** يريد القود لا  
**بغيره** اجماعا حتى يحضر الغائب لكن يجبس لانه صار منهما فان حضر الغائب  
**يعيدها** ثانيا ليقتل القاتل وقال لا يعيد وفي القتل الخطا والدين لا يحتاج الى اعادة  
البينة بالاجماع لما مر فلو برهن القاتل على عفو الغائب فالخاص خصم لا انقلابه  
مالا وسقط القود وكذا لو قتل عبدهما عمدا او خطا والحال ان السيدين احدهما  
غائب فهو على التفصيل السابق ولو اجبر وليا قود فعضوا خيرا الثالث فهو  
اي اجبارها عفو للقصاص منها عملا بزمعها وهي رباعية فالاول ان صدقها  
اي المخبرين القاتل والاخ الشريك فلا شيء له اي للشريك عملا بتصديقه ولهما  
ثلث الدية والثاني ان كذباها فلا شيء للمخبرين ولا خيرا ثلث الدية  
والثالث ان صدقها القاتل وحده فلكل منهما ثلثها والرابع ان  
صدقها الاخ فقط فله ثلثها لان اقراره ارتد بتكذيب القاتل اياه فوجب  
له ثلث الدية ولكنه يصرف ذلك الى المخبرين استحسانا وهو الاصح ويكفي

لانه صار مقرالهما بما اقر له به القاتل وان شهدا انه ضربه بشيء جارح فلم يزل  
صاحب فراش حتى مات يقتض لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة ولا يحتاج  
الشاهدان يقولان انه مات من جراحتهم بزازية وان اختلف شاهدا قتل في  
الزمان او في المكان او في التماس وقال احدهما قتله بعصا وقال الاخر  
لم ادر بماذا قتله او شهدا احدهما على معاينة القتل والاخر على اقرار القاتل  
به بطلت لان القتل لا يتكرر وكذا تبطل الشهادة لو كمل المصاب في كل واحد  
منهما ليتيقن القاضي يكذب احدا الفريقين ولا اولوية ولو كمل احدا الفريقين  
دون الاخر قبل الكمال منهما لعدم المعارض وان شهدا بقتله وقالاهما  
التي تحب الدية في ماله في ثلاث سنين شر نبلا ليه استحسانا حملا على الادنى  
وهو الدية وكانت في ماله لان الاصل في القتل العمد وان اقر كل واحد منهما  
اي من الرجلين انه قتله وقال الولي قتلناه جميعا لم يقتلها عملا باقرارهما  
ولو كان مكان الاقرار والمسئلة بجالها شهادة لغت الشهادة فان لان التكذيب  
تفسيق وفسق الشاهد يبطل شهادته اما فسق المقر لا يبطل الاقرار ولو قال  
الولي في صورة الاقرار السابقة صدقهما ليس له ان يقتل واحدا منهما  
لان تصديقه باقرار كل بقتله وخدة اقرار بان الاخر لم يقتله بخلاف قوله  
قتلناه لانه دعوى القتل بلا تصديق فيقتلها باقرارهما ويكفي ولو اقر رجل  
بانه قتله وقامت البينة على اخرا نه قتله وقال الولي قتله كلاهما كان له  
للولي قتل المقر دون المشهود عليه لان فيه تكذيبا لبعض موجب كمار ولو  
قال الولي لاحد المقرين صدقت انت قتلته وحدك كان له قتله لنضادتها  
على وجوب القتل عليه وحده كما لو قال ذلك لاحد المشهود عليهم كان له قتله  
لعدم تكذيبه بشهوده عليه وانما كذب الاخرين وكذا حكم الخطا في كل ما ذكر ذكره  
الذي يلحق شهدا على رجل بقتله خطا وحكم بالدية على العاقلة في المشهود بقتله حيا  
ضمن العاقلة الولي لقبضته الدية بلا حق او الشهود ورجعوا اي الشهود عليه  
على الولي لتملكهم المضمون الذي في يد الولي والشهادة على القتل العمد في هذا الحكم  
كالخطا فاذا جاحيا تخير الورثة بين تضمين الولي الدية او الشهود الا في الرجوع  
فلا رجوع للشهود على الولي لانهم اوجبوا له القود وهو ليس بمال وقال لا يرجعون كالخطا  
ولو شهدا على اقراره اي اقرار القاتل بالخطا او العمد ثم جاحيا او شهدا على شهادة  
غيرهما في الخطا وقضى بالدية على العاقلة ثم جاحيا لم يضمننا اذ لم يظهر كذاهما  
في شهادتهما وضمن الولي الدية في صورتين للعاقلة اظهر انه اخذها منهم  
بغير حق والمعتبر حالة الرمي في حق الحل والضمان لا الوصول وحينئذ فتجب  
الدية في ماله وسقط القود للشبهة برودة الرمي اليه قبل الوصول وقال لا شيء عليه



لا تجب دية المرحى اليه باسلامه بالاجماع وتجب القيمة بحقيقته بعد الرمي قبل  
الاصابة ويوجب الجزا على محرم رمي صيد فحل فوصل لا على خلال رماه فاحرم  
فوصل ولا يضمن من رمي مقصيا عليه بوجع فرجع بشاهده فوصل وحل صيد  
رماه مسلح فتجس فوصل لا بجمل ما رماه بجوسي فاسلم فوصل لما عرفت ان  
المعتر حالة الرمي **الخص** اي جان لومات مجنيه فعليه نصف الدية ولو عاش  
فالدية فقتل ختان قطع الحشفة باذن ابيه اي انسان بقطع اذنه تجب نصف  
الدية وبقطع راسه عشرها فقتل جنين خرج راسه ففيه العشر اي شئ يجب  
باتلافه دية وثلاثة اخماسها فقتل دية الانسان **اشباه كتاب**  
**الديات** الدية في الشرع اسم للمال الذي هو بدل النفس لا تسمية للمفعول بالمصد  
لانه من المستقولات الشرعية والارش اسم للواجب فيما دون النفس دية شبه العمد  
ماية من الابل اربعا من بنت مخاض وبنت لبون وحقة الى جذعة باذخا الغاية  
وهي الدية **المغلظة** لا غير والدية في الخطا اخماس منها ومن ابن مخاض او الف  
دينار من الذهب او عشرة الاف درهم من الورق وقال الشافعي اثنا عشر الفا  
وقالاهما ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحلل ما يتاحله كل  
حالة ثوبان ازار وردا هو المختار وكفارتها اي الخطا وشبه العمد عتق قن  
مؤمن فان عجز عنه صام شهرين **ولا ولا اطعام** فيها اذ لم يرد به النص وللقاير  
توقيفية وصح اعتناق رضيح احاديثه مسلم لانه مسلم يتعالا الجنين ودية  
**المرأة على النصف** من دية الرجل في دية النفس وماده وروى عن علي رضي الله  
تعالى عنه موقوفا ومن فوعا والذمي والمتامن والمسلم في الدية مسا خلا فالشافعي  
وصح في الجوهرة انه لادية في المستامن واقره في الشر بنلايه لكن بالتسوية جزم  
في الاختيار وصححه الزيلعي في النفس خبر المبتدا وهو قوله الا في الدية والامف  
ومارنه واربنته وقيل في اربنته حكومته على الصحيح **والذكر والحشفة والفقل**  
**والشم والذوق والسبع والبصر واللسان** ان منع النطق افاد ان في لسان  
الاخرس حكومة جوهرة وهذا ساقط من نسخ الشرح فتنبه او منع **اد اكثر الحروف**  
والا قسمت الدية على عدد حروف الالحا الثمانية والعشرين او حروف اللسان  
للسنة عشر تصححان فما اصاب الغاية يلزمه وتامة في شرح الوهبانية وغيرها  
**ولحية خلقت ولم تنبت** ويوجب سنة فان مات فيها بوا وفي نصفها نصف  
الدية وفيما دونه حكومة عدل كشارب ولحية عبد في الصحيح ولا شئ في لحيته كوسج  
على ذقنه شعرات معدودة ولو على خده ايضا ولكنه غير متصل بحكومة عدل ولو متصلا  
فكل الدية **وشعر الراس كذلك** اي اذا خلق ولم ينبت كذا روى عن علي رضي الله عنه  
وعند الشافعي فيها حكومة عدل واعلم انه لا قصاص في الشعر مطلقا ولومات قبل

تمام السنة ولم ينبت فلا شئ عليه كسعر صدر وساعد وساق **والعين والثقتين**  
**والخاجيين والرجلين والاذنين والانتيين** اي الخصيتين وثدي المرأة  
وحلمتها والاليتين اذا اصابها والا حكومة عدل وكذا فرج المرأة من الجانبين  
**الدية** وفي ثدي الرجل حكومة عدل وفي كل واحد من هذه الاشيا المزدوجة  
**نصف الدية** وفي اشفار العين الاربعة جمع شفرة بضم الشين وتفتح الجفن او  
الهدب **الدية** اذا قلعها ولم تنبت وفي احدى ارجلها ولو قطع جفون اشفارها  
فدية واحدة لانها كشي واحد وفي جفن لا شعور عليه حكومة عدل لكن المحتمل  
ان في كل دية كاملة جفنا او شعره وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين  
**عشرها وما فيها مفاصل ففي احدىها ثلث دية** الا اصبع ونصفها اي نصف  
دية الاصبع **لوفيه مفاصل** كالابهام وفي كل سن يعني من الرجل اذ دية سن  
المرأة نصف دية الرجل جوهرة **خمس من الابل** وخمسون دينارا او خمسا دية  
درهم لقوله عليه الصلاة والسلام في كل سن خمس من الابل يعني نصف عشر دية  
او خمس او نصف عشر قيمته لو عبدا **فان قلت** تزيد حينئذ دية الاسنان  
كلها على دية النفس ثلاثة اخماسها **قلت** نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنص  
على خلاف القياس كما في الغاية وغيرها في العناية وليس في البدن ما يجب  
بتفريقه اكثر من قدر الدية سوى الاسنان وقد توجد نواجز اربعة فتكون اسنانه  
سنا وثلاثين ذكره القهستاني **قلت** وح فللكوسج دية وخمسة دية ولغيره  
امادية ونصف او وثلاثة اخماس او واربعة اخماس وعلمت ان المرأة على النصف  
فتنص **ويجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعة** بضرب ضارب كيد **ثلث**  
**وعين ذهب صنوه** لها واصلب انقطع ما وه وكذا الوسلوس بوله او احده ولو  
زالت الحدودية فلا شئ عليه ولو بقي اش الضربة في حكومة عدل **وتجب حكومة**  
**عدل** باتلاف عضو ذهب نفعة ان لم يكن فيه جمال كاليد الشلاء او ارشه  
كاملا ان كان فيه جمال كالاذن الشاخصة هو الطرش ويحى ما لوا الصفة  
فالتحم في اواخر هذا الفصل **فصل في الشجاج** وتختص الشجة  
بما يكون بالوجه والراس لغية وما يكون بغيرها فخراجة اي تسمى جراحة  
وفيهما حكومة عدل تجبتي ومسكين وهي اي الشجاج **عشره الحارصة** غهملات  
وهي التي تحوص الجلد اي تحده **والذامعة** غهملات التي تظهر الدم كالدمع ولا  
تسيل **والدامية** التي تسيل **والبا** صغرة التي تبضع الجلد اي تقطعه **والمتلاحمة**  
**التي تلتحم** اللحم **والسمحاق** التي تصل الى السمحاق اي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم  
الراس **والموضحة** التي توضح العظم اي تظهره **والهاشمة** التي تهشم العظم اي تكسره  
**والمنقلة** التي تنقل بعد الكسر **والامة** التي تصل الى ام الدماغ وهي الجلدة التي فيها



الدماغ وبعدها الدماغ بعين بحجة وهي التي تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد بن  
بعدها عادة فتكون قنلا لا شجا فعلم بالا استقرارها لا تزيد على العشرة  
**وحجب في الموضحة نصف عشر الدية** أي لو غير أصابع والا ففيها حكومة لأن جلده  
انقص من غيره فاستأفى عن الذخيرة **وفي الهاشمية عشرها وفي المنقلة عشر**  
**ونصف عشر وفي الأمانة والجافية ثلثها فان نفذت الجافية ثلثها**  
لأنها اذا نفذت صادت جافيتين فيجب في كل ثلثها وفي الحارصة والرامعة  
والدامية والباصعة والمتلاحمة والسمحاق حكومة عدل اذ ليس فيه ارش مقدر  
من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فوجب فيها حكومة عدل وهي أي حكومة العدل  
ان ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب يقدر ذلك من نصف عشر  
الدية وصحة شيخ الاسلام وقيل قايله الطحاوي يقوم المشجج عبدا بلا هذا  
الارش ثم معه فقد رالتفاوت بين القيمتين في الحر من الدية وفي العبد  
من القيمة فان نقص الحر عشر قيمته اخذ عشر دية وكذا في النصف والثلث هو أي  
هذا التفاوت هي أي حكومة العدل به يفتى كما في الوقاية والنقاية والملتقى  
والدرر والحانية وغيرها وجزم به في الجمع وفي الخلاصة انما يستقيم قول الكرخي  
لوالجانية في وجهه ورأسه فيجوز يفتى به ولو في غيرها او تعسر على المفتي يفتى بقول  
الطحاوي مطلقا لانه ايسر انتهى ونحوه في الجوهرة بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو  
ما يحتاج اليه من النفقة باجرة الطبيب والادوية الى ان يبرأ **ولا قصاص في**  
جميع الشجاج **الا في الموضحة** عدل او ما لا قود فيه يستوى العدل والخطا فيه لكن ظاهر  
المذهب وجوب القصاص فيما قبل الموضحة ايضا ذكره محمد في الاصل وهو الاصح  
درر ومجتي وابن الكمال وغيرها لا مكان المساواة بان يسبى غورها بمسبار ثم  
يتخذ حديدة بقدره فيقطع واستثنى في الشربلالية السحاق فلا تقاد اجماعا  
كما لا قود فيما بعدها كما لها شمة والمنقلة بالاجماع وعزاء للجوهرة فيلحفظ ثم  
قال في المجتبى ولا قود في جلد رأسه وبدن ولحم خد وبطن وظهر ولا في لطفة وركبة  
ووجاة وفي سلاح جلد الوجه كمال الدية **وفي كل اصابع اليد الواحدة نصف**  
**دية ولو مع الكف** لانه تنبع للاصابع **ومع نصف ساعد نصف دية للكف وحكومة عدل**  
لنصف الساعد وكذا الساق **وفي قطع كف وفيها اصبع او اصبعان عشرها**  
**او خمسها** لف ونشر مرتب **ولاشي في الكف** عند أبي حنيفة رضي الله عنه كما لو كان  
في الكف ثلاث اصابع فانه لا شيء في الكف بالاجماع اذ لا اكثر حكم الكل وفي جواهر  
الفتاوى ضرب يد رجل وبرى الا انه لا تصل يده الى قفاه فيقدر النقصان  
يرخذ من جملة الدية ان نقص الثلثان ثلثا الدية وهكذا واقره المصنف  
ولو قطع مفصلا من اصبع فمثل الباقي او قطع الاصابع فمثل الكف لزم دية

المقطوع

المقطوع فقط وسقط القصاص فانهم اوان خالف الدرر ذكره الشربلالي  
ويجزي متنا وفي الاصبع الزائدة وعين الصبي وذكره ولسانه ان لم تعلم  
صحة بنظر في العين وحركة في الذكر وكلام في اللسان حكومة عدل فان  
علمت الصحة فكالبا لغ في الخطا او عمد اذا ثبت ببينة او باقرار الجاني وان انكر او  
قال لا اعرف صحته فحكومة العدل جوهرة **ودخل ارش موضحة اذ هبت عقله**  
**او شعر راسه في الدية** لدخول الجزء في الكل لمن قطع اصبعافشلت اليد وان  
ذهب سمعه او بصره او نطقه لا تدخل لانه كاعضا مختلفة بخلاف العقل لعود  
نفعه للكل ولا قود ان ذهبت عيناه بل الدية فيها خلافا لهما ولا بقطع اصبع  
مثل جاره خلافا لهما ولا اصبع قطع مفصلة الاعلى فمثل ما بقي من الاصابع  
بل دية المفصل والحكومة فيما بقي ولا قود بكسر نصف سن أسودا واصفر  
او احمر باقيها بعد كسره بل كل دية السن اذا فانت منفعة المصنع والا فلو  
ما يورى فالدية ايضا والا فحكومة عدل زيلعي فقول الدرر والا فلا شيء فيه ما فيه  
ثم الاصل ان الجناية متى وقعت على محلين متباينين حقيقة فارش احدها لا  
يمنع قود الآخر متى وقعت على محل واختلف متباينين ففارش احدهما يمنع القود  
**وحجب الارش على من اقاد سنه بعد مضى حول** ثم ثبت بعد ذلك كتيبتي  
الخطا حينئذ وسقط القود للشبهة وفي الملتقى ويستثنى في اقتصاص السن  
والموضحة حولا وكذا لو ضرب سنه فتمزكت لكن في الخلاصة الكثير الذي لا يوجب  
بناء تدلايؤجل به يفتى قلت وقد يوفق بما نقله المصنف وغيره عن  
النهاية الصحيح تاجيل البالغ ليرأى لاسنه لان بناءه نادر **او قلها فردت** أي ردها  
صاحبها **الى مكانها ونبت اللحم عليها** لعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية  
قال شيخ الاسلام ان عادت الى حالتها الاولى في المنفعة والجمال لاشي عليه كما لو نبتت  
**وكذا الاذن** اذ الصقها فالنبت يحجب الارش لانها لا تعود الى ما كانت عليه درر  
**الا ان قلعت السن فثبتت اخرى** فانه يسقط الارش عنده كسن الصغير خلافا  
لها ولو نبتت معوجة فحكومة عدل ولو نبتت الى النصف فعليه نصف الارش  
ولا شيء في ظفر نبت كما كان **او اللحم شجدا او اللحم جرح** حاصل ذلك **بضرب**  
**ولرميق له اشر** فانه لا شيء فيه وقال ابو يوسف عليه ارش الالم وهي حكومة عدل  
وقال محمد قدر ما لحقه من النفقة الى ان يبرأ من اجرة الطبيب وثمان دوا  
وفي شرح الطحاوي فسرقول الى يوسف ارش الالم باجرة الطبيب والمدواة  
فعليه لا خلاف بينهما قاله المصنف وغيره قلت وقد قدمنا نحوه عن  
المجتبى وذكرهنا عنه روايتين فتنبه **ولا يقاد جرح الابعد بربه** خلافا  
للساغى وعمد الصبي والمجنون والمعتوه **خطا** بخلاف السكران والمغنى عليه



وعلى عاقلة الدية ان بلغ نصف العشر فاكثر ولم يكن من العجم والافقي ماله درر  
ولا كفارة فيه ولا حرمان اوث خلافا للشافعي ولو جاز بعد القتل قتل وقيل  
لا وتماه فيما علقته على الملتقى صبي ضرب من صبي فانظر بلوغ المصروب  
ان بلغ ولم ينبت فعلى عاقلة الدية ولو من العجم ففي ماله درر وسحقه في المعاقلة  
من حكمة الحكمة العادلة لا تتجملها العاقلة مطلقا على الصحيح كما في تنوير البصائر معزيا  
للتأخر خاتمه **فصل في الجنين ضرب بطن امرأة حرة حامل**  
خرج الامه والبهيمة وسحق حكمها **قلت** بل الشرط ضرب الجنين دون امه كامة  
علقت من سيدها او من الممرود ففيه الغرة على العاقلة درر عن الزيلعي والعجب  
من المصنف كيف لم يذكره قلو كانت المرأة كتابية او مجوسية او زوجته **فالتقت**  
**جنينا ميتا حرا وجب على العاقلة غرة** غرة الشهر اوله وهذه اول مقادير  
الديات **نصف عشر الدية** اي دية الرجل للجنين ذكر او عشرين دية المرأة لو انثى  
وكل منهما خمسمية درهم **في سنة** وقال الشافعي في ثلاث سنين كالدية وقال مالك  
في ماله ولنا فعله صلى الله عليه وسلم فان التقت حيا فالتقت فدية كاملة وان التقت  
ميتا فالتقت الام فدية في الام وغرة في الجنين لما تقرران الفعل يتعدد بتعدد  
انثى وصرح في الذخيرة بتعدد الغرة لو ميتين فاكثرت انتهى **قلت** وظاهره  
تعدد الدية ولم اره قليلا جمع وان ماتت فالتقت ميتا فدية فقط وقال الشافعي  
غرة ودية وان التقت حيا بعد ما ماتت يجب عليه ديتان كما اذا التقت حيا  
وما تاقا وما يجب فيه من غرة اودية يورث عنه او تراث منه امه ولا يورث ضراره  
منها فلو ضرب بطن امراته فالتقت ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يورث  
منها لانها قاتل وفي الجنين الامه الرقيق الذكر نصف عشر قيمته لو حيا وعشر  
قيمته لو انثى لما تقرران دية الرقيق قيمة ولا يلزم زيادة الانثى لزيادة قيمة الذكر  
غالب وفيه اشارة الى انه اذا لم يمكن الوقوف على كونه ذكر او انثى فلا شيء عليه كما اذا  
التقى بلا راس لانه انما يجب القيمة اذا نفخ فيه الروح ولا تنفخ من غير راس ذخيرته  
**في مال الضارب للامة حالا** ولو التقت حيا وقد نقصتها الولادة فعليه قيمة  
الجنين لانقصانها لو بقيت وقابه والا فعليه اتمام ذلك مجتبي وقال ابو يوسف  
فيه نقصانها كالبهيمة وقال الشافعي فيه عشر قيمة الام صمد شرعية ولا يخفى  
انها الحوى فان حرم اي الجنين سيده بعد ضربه ضرب بطن الامه **فالتقت حيا فالتقت**  
**ففيه قيمته حيا** للمولى لاديتته وان مات بعد العتق لان المعتر حاله الضرب  
وعند الثلاثة تجب دية وهو رواية عننا ولا كفارة في الجنين عندنا وجوبا  
بل بدلا زيلعي ان وقع ميتا وان خرج حيا ثم مات ففيه الكفارة كذا صرح  
به في الحاوي القدسي وهو مفرغ من كلامهم لقرينهم بوجوب الدية جنيذ فوجب

الكفارة

الكفارة فيه كما لا يخفى فليحفظ وما استبان بعض خلقه كظفر وشعر كتمام فيما ذكر  
من الاحكام وعدة ونفاس كما في بابه **وضمن الغرة عاقلة امرأة حرة في سنة واحدة**  
وان لم يكن لها عاقلة ففي ماله في سنة ايضا صدر شرعية ولم تأثم ما لم يستثن بعض  
خلقهم ومرت في الحظر نظما اسقطته ميتا عدا بدوا **وفعل** كضربها بطنها بلا اذن  
زوجها فان اذن او لم تتمد لا غرة لعدم التعدى ولو امرت امرأة ففعلت لا تضمن  
المأمورة وامام الولد اذا فعلته بنفسها حتى اسقطته فلا شيء عليها الاستحالة  
الدين على مملوكه ما لم تستحق فحينئذ يجب للمولى الغرة لانه مفرور وفي الواقعات  
شرت دوا التسقطه عمدا فان التقت حيا فالتقت حيا فالتقت حيا فالتقت حيا فالتقت حيا  
ميتا فالغرة ولا تراث في الحالين **وتجب في جنين البهيمة ما نقصت الام**  
**ان نقصت وان لم تنقص الام لا يجب فيه شيء** سراجيه **فروع** في البرازية  
ضرب بطن امراته بالسيف فقطع البطن ووقع احد الولدين حيا مجروحا  
بالسيف والاخر ميتا وبه جراحة السيف وماتت الام ايضا ينقص الاجل  
الزوجة لانه عمد وعلى عاقلة دية الولد الحى اذ ماتت وتجب غرة الولد الميت  
لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطاء والله اعلم  
**باب ما يحدث الرجل في الطريق وغيره لما ذكر القتل**  
مباشرة شرع فيه تسبيحا فقال اخرج الى طريق العامة كنيفا هو بيت الحنلا  
او ميلا او جرسا كبرج وجذع وممر علو وحوض طاقة ونحوها عيسى  
او دكا فاجاز احلها **ان لم يضرب العامة ولم يمنع منه فان ضربه لم يجز** كما سيجي  
ولكل احد من اهل الخصومة ولو ذميا منعه ابتداء ومطالبة بنقصه ودفعه  
بعده اي بعد البناء سوا كان فيه ضررا ولا وقيل انما ينقص بخصومته  
اذا لم يكن له مثل ذلك والا كان تعنتا زيلعي **هذا كله اذا بنى لنفسه بغير اذن**  
**الامام زاد الصفار** ولم يكن للمطالب مثله وان بنى للمسلمين لمسجد ونحوه او بنى  
باذن الامام لا ينقص وان كان يضرب العامة لا يجوز احداثه لقوله عليه الصلاة  
والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام **والقعود في الطريق لبيع وشراء يجوز**  
ان لم يضرب احد والا **على هذا** التفصيل السابق وهذا في النافذ وفي  
**غير النافذ لا يجوز ان يتصرف باحداث مطلقا** اضربهم اولا **الابا ذنهم** لانه  
كالمالك الخاص بهم ثم الاصل فيما جهل حاله ان يجعل حديثا لو في طريق العامة  
وقد سماه في طريق الخاصة بر جندى فان مات احد من الناس بسقوطها عليه  
فدية على عاقلة اي عاقلة المخرج لنسبه **كما** يدى العاقلة لو حفر في  
طريق او وضع حجرا او تزا با او طينا ملتقى فقتل به انسان لانه سبب فان قلت  
به اي بواحد من المذكورات بهيمة ضمن في ماله ان لم ياذن به الامام فان اذن



الامام في ذلك اومات واقع في بين طريق جوعا او عطشا او غما لاضمان  
 به يفتي خلاصه خلافا لمحمد ولو سقط الميزاب فاصاب ما كان في الداخل  
**رجلا فقتله فلا ضمان اصلا** لكونه في ملكه فلم يكن تعديا وان اصاب الخارج  
 او وسطه بزازيه فالضمان على واضعه لتعدييه ولو مستاجرا او مستعيرا او غاصبا  
 ولا يبطل الضمان بالبيع لبقاء فعله وهو الموجب للضمان بخلاف الحايض المائل  
 كما بسطه الزيلعي ولو اصابه الطرفان من الميزاب وعلم ذلك وجب على  
 واضعه المصنف وهدر النصف ولو لم يعلم اي طرف منها اصابه ضمن النصف  
 استحسانا زيلعي ومن خي حبرا وضعه اخر فعطبت به رجل ضمن لان  
 فعل الاول انتسخ بفعل الثاني كن حمل على راسه او ظهره **ثالث في الطريق فقط**  
 منه على اخر او دخل بحصرا وقتل او حصاة في مسجد غيره اي جعل فيه حصرا  
 او بوازي ابن كمال وجلس فيه للصلاة ولو لقران او تعليم فعطبت به احد كاعني ضمن  
 خلافا لما لا يضمن من سقط منه رد البسه عليه او ادخل هذه الاشياء المذكورة  
**في مسجد حيه** اي محلة لان تدبير المسجد لاهله دون غيرهم ففعل الغير مباح  
 فيتقيد بالسلامة او جلس فيه للصلاة الحاصل ان الجالس للصلاة في مسجد  
 حيه او غيره لا يضمن وتغير الصلاة يضمن مطلقا خلافا لما واستظهر في الشرع لا لية  
 معزيا للزيلعي وغيره قولها وقد حقيقته في شرح الملتقى وفيه لو استاجر يميني  
 او ليحفر له في فناء حانوته او داره فقتل به شيء ان قيل فراغه فعلى الاجر وان  
 بعده فعلى الامر كما لو كان في غير فناء ولم يعلم به الاجير فان علمه فعليه كالواجب  
 بالبتا في وسط الطريق لفساد الامر ولو قال الامر هو مساي وليس لي حق الحفر فعلى  
 الاجير قياسا اي لعلمه بفساد الامر فاغره وعلى المستاجر استحسانا انتهى **قلت**  
 وقد قدم هو وغيره القياس هنا وظاهره ترجيحه سيما على راي صاحب الملتقى من  
 تقديمه الاقوى فتأمل ومن حفر بالوعة في طريق بامر السلطان او في ملكه او  
 وضع خشية فيها اي الطريق او قنطرة بلا اذن الامام وكذا كل ما فعل في طريق  
 العامة فتعذر رجل المرور عليها لم يضمن لان الاضافة للباشراولي من المتسبب  
 وبهذا تبين ان المتسبب انما يضمن في حفر البئر ووضع الحجر اذا لم يتعد الواقع  
 المرور كذا في المجتبى وفيه حفر في طريق ملكه او غيره من الغيا في لم يضمن بخلاف  
 الامصار **قلت** وبهذا عرفت ان المراد بالطريق في الكتب الطريق في الامصار  
 دون الغيا في الصحارى لانه لا يمكن العدو عنه في الامصار غالبا دون الصحارى  
 ولو استاجر رجل اربعة لحفر بئر له فوقع البئر عليهم جميعا من حفرهم فمات  
 احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقيه ربع الدية ويسقط ربحها لان البئر  
 وقع بفعلهم فمات من جنايته وجناية اصحابه فيسقط ما قابل فعله خائنه وغيرها

زاد في

زاد في الجوهرة وهذا هو البئر في الطريق فلو ملك المستاجر فينبغي ان لا يجب شيء  
 لان الفعل مباح فما يحدث غير مضمون انتهى **قلت** ويؤخذ منه جواب  
 حادثة الفتوى هي ان رجلا له كرم وارضه تارة تكون مملوكة وعليها الخراج  
 كارضى بيت المال وتارة تكون للوقت وتارة في يده مدة طويلة يودي خراجها  
 ويملك الانتفاع بها بغرس وغيره فيستاجر هذا الرجل جماعة يحفرون له بيرا  
 ليغرس فيه اشجار العنب وغيره فتسقط على احدهم هل لورثته مطالبة بدينه  
 قال المصنف والحكم فيها وشبهها عدم وجوب شيء على المستاجر وكذا على  
 الآخر كما يفيد كلام الجوهرة ويجمل الحلاق الفتاوى على ما وقع مقيدا لاتحاد  
 الحكم والحادثة والله اعلم **فروع** لو استاجر رب الدار الفعلة لخراج  
 جناح او ظلة فوق فقتل انسانا ان قيل فروغهم من عمله فالضمان عليهم  
 لانه حينئذ لم يكن مسلما لرب الدار ويضمن لورثش المأجج حيث يزلق واستوجب  
 الطريق ولورثش فناء حانوت باذن صاحبه فالضمان على الامر استحسانا  
 وتماه في الملتقى **فصل في الحايض المائل مال حايض الى**  
**طريق العامة ضمن ربه** اي صاحبه ما تكلف به من نفس الانسان او حيوان  
**او مال ان طالب** ربه حقيقة او حكما كالواقف والقيم ولو حايض المسجد فتضمن  
 عاقلة الواقف وكالقيم الولي والراهن والمكاتب والعبد التاجر وكذا احد  
 الشركاء ولو الورثة استحسانا نعم في الظهيرية لومات ربه عن ابن فقط ودين  
 مستغرق صح الاشهاد على الابن وان لم يملك الدار برجندي وغيره **بنقصه**  
**تكلف مسلم او ذمي حرا ومكاتبه** يعني من اهل الطلب فيشترط في الصبي والعبد  
 اذن وليه وسيده بالخضومة ذيلعي **حرا ومكاتب** وان لم يشهد ولا يصح الطلب  
 قبل الميل لعدم التعدي والحال انه لم ينقصه وهو يملك بعضه في مدة يقدر  
**على بعضه** فيها لان دفع الضرر العام واجب ثم ما تكلف به من القوس فعلى العاقلة  
 ومن الاموال فعليه لان العاقلة لا تعقل المال ولا ضمان الا بالاشهاد على ثلاثة  
 اشياء على التقدم اليه وعلى الهلاك بالسقوط عليه وعلى كون الجدار ملكا له  
 ان من وقت الاشهاد الى وقت السقوط ولذا قال **ولو تقدم الى من لا يملك**  
**نقصه ممن يليها باجارة او اعارة او الى المرتين او المودع لا يعتد به**  
**لعدم قدرتهم على التصرف** وحينئذ **فلو سقط** بعد التقدم لمن ذكر **واتلف شيئا**  
**فلا ضمان اصلا** لا على ساكن ولا مالك **كالخروج** الحايض عن ملكه **بييع** او غيره  
 كهبة حاوي القدسي وكذا الوجن مطبقا او ارتد ولحق وحكم بلحاظه ثم عاد  
 اذ افاق خائنه بعد الاشهاد **ولو قبل القبض** لزوال ولايته بالبيع وخوة وان  
 عاد ملكه بعده حاوي وخائنه بخلاف نحو الجناح لبقاء فعله كما مر وان مال الى

مملوك  
 يضمن بدش الما  
 في الطريق



دأب انسان من مالك او ساكن باجارة او غيرها فالاصافة لادنى ملابسة  
قريب تاني فالطلب اليه لان الحق له فيصح تاجيله وابراؤه منها اى من الجنانية  
ان مال الى الطريق فاجله القاضى او من طلب النقض لا يبرأ لان حق العامة  
وتصرف القاضى في حق العامة نافذ فيما ينفعهم لا فيما يضرهم بخلاف  
تاجيل من بالدار ولو مال بعضه للطريق وبعضه للدار فالى طلب صحيح الطلب لانه  
اذا صح الاشهاد في البعض صح في الكل برجلى فان بنى ما يلا ابتداء ضمن بلا  
طلب كما في اشراع الجناح ونحوه كمن اب لتعدي به حايط بين خمسة اشهد  
على احدى فسقط على رجل ضمن عاقلته حتى الدية اى حتى ماتت به من نفس  
او مال لتكنه من املاحه مرفعة الحاكم دار بين ثلاثة حفرا احدى فيها بيرا  
او بنى حايطا فغضب به رجل ضمن ثلثي الدية لتعدي به في الثلثين وقد حصل  
التلف بعبلة واحدة فيقسم بالحصة وقالوا ايضا فالان التلف قسمان معتبر  
وهو در الاشهاد على الحايط اشهاد على النقض بالكرس ما ينقض من الجدار وحينه  
فلو وقع الحايط على الطريق بعد الاشهاد فموت انسان بنقضه فمات ضمن  
لان النقض ملكه فتفريغه عليه وان عثر رجل بقتيل مات بسقوطها اى الحايط  
لا يضمنه لان تفريغه للاوليا لا اليه بخلاف الجناح حيث يضمن ربه  
القتيل ايضا لبقاء جنائته فيلزمه تفريغ الطريق عن القتل ايضا يؤتده  
انه لم ياع الحايط او النقض برئ ولو باع الجناح لا ذليعي ولا يصح الاشهاد  
قبل ان يرمى الحايط لانعدام التعدي ابتداء وانتهى وقبيل فيه شهادة رجل  
وامراتين لانه شهادة على التقدم لا على القتل فروع حايط بعضه صحيح  
وربعه واه فاشهد عليه فسقط كله وقتل انسانا ضمنه الا ان يكون الحايط  
طويلا فيضمن ما اصاب الواهي فقط لانه حينئذ كما يحيطين فالاشهاد يصح  
في الواهي لا في الصحيح حايطان احدى ما يلى والاخر صحيح فاشهد على المايل  
فسقط الصحيح فالتلف شيئا كان هدرًا خائيه مسجد مال حايطه فالاشهاد  
على من بناء والدية على عاقلة من بناء وحايط الوقف على المساكين على  
عاقلة الواقف وحايط العبد التاجر على عاقلة مولاه ولو مستغرقا استخانا  
قال ولي القتل اذا جاعد عفوت عن القصاص لا يصح لانه ثملك دل عليه  
مسئلة الاصل جارية قتلت رجلا عمدا فنابها ولي القتل قبل ان يقتص  
لا يجد لانها صارت مملوكة ولو اجدية باب جنائية البهيمية  
والجنائية عليها الاصل ان الرور في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة فيما  
يمكن الاحتراز عنه ضمن الراكب في طريق العامة ما وطيت دابته وما  
انهايت يدها او رجلها او راسها او كرمت بفمها او خبطت يدها

او صدمت

او صدمت فلو حدثت المذكورات في السير في ملكه لم يضمن ربه الا في  
الوطى وهو ركبها لانه مباشرة لقتله بثقله فيجزم الميراث ولو حدثت في  
ملك غيره باذنه فهو كملكه فلا يضمن كما اذا لم يكن صاحبها معها فمستأني  
والا يمكن باذنه ضمن ما تلف مطلقا لتعدي به لا يضمن الراكب ما نحت برجلها  
او ذنبها سائرة خلافا للشافى او عطب انسان بما راثت او بالث في الطريق  
سائرة او واقفة لاجل ذلك لان بعض الدواب لا يفعل الا واقفا فلو  
اوقفها لغيره فبالت ضمن لتعدي به بايقافه الا في موضع اذن الامام  
بايقافها فلا يضمن ومنه سوق الدواب واما باب المسجد فكالطريق  
الا اذا اعد الامام لها موضعاً فان اصاب يدها او رجلها حصاة او  
نواة او اثار غبار او حجر صغيرا ففقهائنا اوافد ثوبا لم يضمن  
لعدم امكان الاحتراز عنه ولو الحجر كبير اضمنت لامكانه وضمن السائق  
والقايد ما ضمنه الراكب وصح في الدرر انه مطرد ومنعكس والراكب عليه  
الكفا في الرطى كما مر لا عليهما اى لا على سائق ولا قايد ولو كان سائق  
وراكب لم يضمن السائق على الصحيح خلافا لما جزم به القهستاني وغيره  
لان الاضافة الى المباشراولى من التسبب كما مر اى اذا كان سببا لا يعمل باقراره  
اتلافا كما هنا اما في سبب يعمل باقراره فيشتركان كما ياتي في مثله بحسب  
الدية باذن ركبها فيلحفظ وضمن عاقلة كل فارس او راجل دية الآخر  
ان اصطدما وما تاسنه فوقعا على القفا لو كانا حزين ليسا العجم ولا  
عامدين ولا وقعا على وجهها ولو كانا عبيدين او وقعا على الوجه ابن كمال  
يهدرد فيهما في العمد والخطا ثم شربا لايه وغيرها ولو كانا من العجم فالدية  
في مالهم كما مر مرارا ولو كانا عامدين فعلى كل نصف الدية ولو وقع احدهما  
على وجهه هدر دمه فقط ولو احدى حرا والاخر عبدا فعلى عاقلة  
الحريته العبد في الخطا ونصفها في العمد كما لو تجاذب رجلان حبلا  
فانقطع الحبل فسقطا وما تاسنه على القفا هدر دمه الموت كل بقوة نفسه  
فان وقعا على الوجه وجب دية كل واحد منهما على عاقلة الآخر لموت كل بقوة  
صاحبه فان تفاكسا فوقعا احدهما على القفا والاخر على الوجه فدية الواقع  
على الوجه على عاقلة الآخر لموته بقوة صاحبه وهدرد من وقع على  
القفا لموته بقوة نفسه ولو قطع انسان الحبل بينهما فوقعا كل منهما على  
القفا فماتتا فدينهما على عاقلة القاطع لتسببه بالقطع وسائق دابة وقع  
او انتهاى اى انتهى كرج ونحوه على رجل فمات وقايد قطار بالكر قطار  
الابل وطي بغير منه رجلا الدية وان كان معه سائق ضمننا لاستوائهما



في النسب لكن ضمان النفس على العاقلة وضمان المال في ماله هذا هو السابق  
من جانب من الابل فلو توسطها واخذ بزمام واحد ضمن ما خلفه وضمننا  
ما قدماه وراكب وسطها يضمن فقط ما لم يأخذ بزمام ما خلفه **فان**  
**قتل بعير ربط على قطار سائر بلا علم قايده رجلا مفعول قتل**  
**ضمن عاقلة القاتل الدية ورجعوا بها على عاقلة الرابطة** لانه دية  
لا خسار ان كما توهبه صدر الشريعة فلو ربط والقطار واقف ضمنها عاقلة  
القايد بلا رجوع لقوده بلا اذن **ومن ارسل بهيمة او كلبا مملوكا وكان خلفها**  
**سائقا لها فاصابت في نورها ضمن** لانه الحامل لها وان لم يمش خلفها  
فما دامت في نورها فسابق حكا وان تراخي انقطع السوق فالمراد بالسوق  
المشي خلفها والمراد بالذابة الكلب ذليعي **وان ارسل طيرا ساقا او لا ودابة**  
**او كلبا ولم يكن سائقا له او انقلبت دابة بنفسها واصابت مالا او**  
**ادميا نهارا او ليلا لا ضمان في الكل لقوله عليه الصلاة والسلام العجا**  
**جباري المنقلة هدر كما لو حجت الدابة به** اي بالراكب ولو سكرات  
**ولم يقدر الراكب على ردها** فانه لا يضمن كالمنقلة لانه حينئذ ليس بمسير  
لها فلا يضاف سيرها اليه حتى لو اتلفت انسانا قدمه هدر عمادية **ومن**  
**ضرب دابة عليها ركب او تخسها بعود بلا اذن ركب فنفت او ضربت بغيرها**  
**شخصا آخر غير الطاعن او نفرت فصدته وقتلته ضمن هو اي الناحس**  
**لا الراكب** وقال ابو يوسف يضمنان نصفين كما لو كان موقفا ذابته على الطريق  
لتعديبه في الايقاف ايضا وكما لو كان باذنه فوطيت احدا في نورها قدمه  
عليها ولو نفخت الناحس قدمه هدر ولو اقلت الراكب فقتلته فديته  
على عاقلة الناحس ثم الناحس انما يضمن لو الوطي نور الناحس والا فالضمان  
على الراكب لانقطاع اثر الناحس دبر وبزاريه **ضمن في فقي عين وجاجة**  
**او شاة قصاب او غيره ما نقصها لانها اللحم وفي عينها يخبر ربيها ان شاة**  
**تركها على الفاق وضمنه قيمتها او امسكها وضمنه النقصان ذليعي وفي**  
**عين بفرة جزار وجزوره** اي ابله قايده الاضافة عدم اعتبار الاعداء  
للحم في الحكم الا في ابن كمال وحمار وبغل وفرس **ربيع القيمة** لان اقامة العمل  
بها انما يمكن بربع عينها وعينا مستعملها فصادرت كانها ذات عين  
اربع وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه كالشاة والفرق ما قدمناه لكن يرد  
عليه انه لو نفقا عيني حمار مبيلا ان يضمن قيمته وليس كذلك كما مر فالاولى  
التمسك بما روي انه عليه السلام قضى في عين الدابة بربع القيمة والتقييد  
بالعين لانه لو قطع اذنها او ذنبها يضمن نقصانها وكذا لسان الثور والحمار

وقيل

وقيل جميع القيمة كما لو قطع احدي قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى  
اي لو غير ما كول وان ما كولا خير كما مر في العيين لكن في العون ان اسكه  
لا يضمن شيئا عند الحنفية وعليه الفتوى وعرجها كقطعها **فروع** نقل  
المصنف عن الدرر له كلب يا كل عنب الكروم فاشهد عليه فيه فلم يحفظه  
حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما اشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم  
كالخايطة المايل ونطح الثور وعقر كلب عقور فيضمن اذا لم يحفظ انتهى  
قال المصنف ويمكن حمل المتلف في قول الزيلعي وان تلف الكلب فعلى صاحبه  
الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا كالحايطة المايل انتهى على  
الاذم فيحصل التوفيق **قلت** وقد وقع الاستفتاء عن له نخل يضعه  
في بستانه فيخرج فياكل عنب الناس وفواكههم هل يضمن رب النخل ما اتلفه  
النخل من العنب ونحوه ام لا وهل يؤمر بتحويله عنهم الى مكان آخر ام لا  
وجوابه انه لا يضمن ربه شيئا مطلقا اشهدوا عليه ام لا اخذا من مثله  
الكلب بل اولى وكذا ذكره المصنف في معينه لكن رايت في فتاواه انه افتي  
بالضمان في مثله النخل فراجع عند الفتوى واما تحويله من ملكه فلا يؤمر  
بذلك على ما هو ظاهر المذهب واما جواب المشايخ فينبغي ان يؤمر بتحويله  
اذا كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى وفي الصيرفية حاريا كل حنطة انسان  
فلم يمنع حتى اكل الصحيح ضمانه ادخل غنما او ثورا او فرسا او حمارا في زرع او  
كرم ان سائقا ضمن ما اتلف والا لا وقيل يضمن وتأممه في البزازية والله اعلم  
**باب جنابة المملوك والجنابة عليه** اعلم ان جنابات  
المملوك لا تجب الادفعا واحدا لو محلا والا فقيمة واحدة ولو ذرا القن  
ثم جنبي فكا لا اول ثم وثم بخلاف واختيه فانه لا يجب الا قيمة واحدة وسيتم  
**جنبي عند خطأ** التقييد بالخطأ هنا انما يفيد في النفس لان بعده يقتصن واما  
فيما دونها فلا يفيد لاستوا خطايه وعمده فيما دونها ثم انما يثبت الخطأ بالبينة  
واقرار مولاه وعلم القاضي لا باقراره اصلا بدائع **قلت** لكن قوله او علم  
القاضي على غير المفتي به فانه لا يعمل بعلم القاضي في زماننا شر بلا ليه عن  
الاشياء وتقدم **دفعه مولاه** ان شاء **بها فيملكه وليها او ان شاء فداء بارشها**  
حالا لكن الواجب الاصل هو الدفع على الصحيح ولذا سقط الواجب بموته بخلاف  
موت الحر كما ذكره المصنف وغيره لكن في الشر بلا ليه عن السراج والجوهرة عن  
البردوي ان الصحيح انه الفداء حتى لو اختاره ولم يقدر عليه اذاه متى وجد ولا  
يسر الهلاك العبد وعلمه الزيلعي وغيره بانه احقار اصل حقهم فيبطل حقهم  
في العبد عند ابي حنيفة انتهى وعفاده ان الاصل عنده الفداء لا الدفع واذا



شراح المجمع في تعليل الامام ان الواجب احدهما وانه متى اختار واحدهما تعين  
لكنه قدم ان الدفع هو الاصل وانه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه فان فراه جنى  
بعده فهي كالاول حكما فان جنى جنايتين دفعتهما الى وليهما او فراه بارشها  
فان وهبه المولى او باعته او اعتقه او دبره او استولدها غير عالم بها  
بالجناية ضمن الاقل من قيمته والاقل من الارش وان علم بها غرم الارش  
فقط اجماعا لبيعها عالما بها وكتعليق عتقه بقتل زيد او رمية او شجعة ففعل  
العبد ذلك كما يصير فارقا بقوله ان مرضت فانت طالق ثلاثا فان قطع عبد  
يزهر عمدا ودفع اليه فاعتقه فمات من السراية فالعبد صلح بها بالجناية  
لان عتقه دليل تصحيح الصلح وان لم يعتقه وقد سري برده على سيده فيقتل  
او يعفى لظلال الصلح فان جنى ما ذون له مديون خطأ فاعتقه سيده  
بلا علم بها غرم لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه وغرم لوليها  
الاقل منها اى القيمة ومن الارش ولو اقله اى العبد الجاني اجنى قيمته  
واحدة لمولاه لا غير فان ولدت ما ذونته مديونة ببعت مع ولدها في  
الدين ان كانت الولادة بعد لحوق الدين فلو ولدت ثم لحقها الدين لم يتعلق  
حق العرق بما بالولد بخلاف اكسابها فان جنت فولدت لم يدفع الولد له اى لولى  
الجناية لتعلقها بذمة الولي لاذمتها بخلاف الدين عتق لرجل زعم رجل ان  
سيده حرره فقتل العبد المعتق وليه اى لولى الزاعم عتقه خطأ فلا شئ  
للحر عليه لانه برع عتقه اقرا انه لا يستحق العبد بل الدية لكنه لا يصدق على  
العاقلة الابحثة فان قال معتق رقه معروف لرجل قتل اباك يخاطب به  
مولاة الذى اعتقه خطأ قبل عتقى فقال لا اخ الذى هو المولى لا بل بعده  
صدق الاول لانه مذكر للضمان وان قال لها قطعت يدك وانت امتى وقالت  
هي لا بل فعلته بعد العتق فالقول لها لانه اقرب سبب الضمان ثم ادعى  
ما يبريه فلا يكون القول له وكذا القول لها في كل ما اخذه المولى منها  
من المال لا ذكرنا استحسانا الا اجماع والغلة فالقول له لانه سنده لحالة  
معهودة منافية للضمان عبد محجور او صبي ام صبييا بقتل رجل فقتله  
فدية على عاقلة القاتل لان عمدا الصبي خطأ ورجعوا على العبد بعد  
عتقه وقيل لا لا على الصبي الامر ابدل القصور اهليته فان كان مأمور  
العبد عمدا مثله دفع السيد القاتل او فراه في الخطا ولا رجوع له على  
الامر في الحال ويرجع بعد العتق بالاقل من الفداء وقيمة العبد لانه مختار  
في دفع الزيادة لا مضطر وكذا الحكم في العمد ان كان العبد القاتل صغيرا  
لان عمده خطأ فان كبر اقتصر منه عبد حفر بيرا فاعتقه مولاة ثم

وقع

وقع فيها انسان او اكثر فهلك فلا شئ عليه لان جناية العبد لا توجب عليه  
شياء ويجب على المولى قيمة واحدة ولو الواقع القاتل يلقى فان قتل عبد  
عمدا رجلين حرين لكل منهما وليان فعفى احدولى كل منهما دفع السيد  
نصفه الى الحرين الذين لم يعفوا او فراه بدية كاملة لان ذلك العفو  
سقط القود وانقلب ما لا وهو ديتان وقد سقط دية نصيب العافين  
وبقى دية نصيب الساكيتين او يدفع نصفه لهما فان قتل العبد احدهما  
عمدا والآخر خطأ وعفى احدولى العمد فدى بدية لولى الخطا وبنصفها  
لا احدولى العمد الذى لم يعف او دفع اليها وقسم اثلاثا عولا عنده  
واربعا منازعة عندها فان قتل عبيدها قريبا وعفى احدلها بطل كله  
وقال يدفع الذى عفى نصف نصيبه للآخر او يفديه بربع الدية وقيل محمد  
مع الامام وجهه انه انقلب بالعفو ما لا والمولى لا يستوجب على عبده دينا فلا  
يخلفه الورثة فيه **فصل في الجناية على العبد دية العبد**  
**قيمته فان بلغت هي دية الحر وبلغت قيمة الامة دية الحره فنقص من**  
**كل مزية عبد وامة عشرة دراهم اظهر الاخطا رتبة الرقيق عن الحر**  
**وتعيين العشرة باثوابن مسعود رضى الله عنه وعنه من الامة خمسة وتكون**  
**على العاقلة في ثلاث سنين خلا فالابى يوسف وفي الغصب تجب القيمة**  
**بالغة ما بلغت بالاجماع وما قدر مزية الحر قدر من قيمته وجنيذ ففى**  
**يده نصف قيمته بالغة ما بلغت فى الصحيح درر وقيل لا يزداد على خمسة**  
**الان الا خمسة وجزم به فى الملتقى وتجب حكومة عدل فى حيتته فى الصحيح**  
**وقيل كل قيمته قطع يد عبد فحرره سيده ففسر فمات منه وله للعبد**  
**ورثة غيره اى غير المولى لا يقتصر لاشتباه من له الحق والا يكن له غير المولى اقتصر**  
**منه خلا فالحمد قال لعبدية احد كما حر فشيحا فبين المولى العتق فى احدهما بعد**  
**الشبح فارشها للسيد لان البيان كالابشأ ولو قتل بدية حر وقيمة عبد لو**  
**القاتل واحدا معا وقيمتها سوا وان قتل كلا واحد معا وعلى التقاب ولم**  
**يدرا الاول فقيمة العبدين زيلقى فقار رجل عيني عبد خير مولا ان شاد دفع مولاة عبد**  
**المفقور للفاقي واخذ منه قيمته كاملة او امسكه ولا ياخذ النقصان وقال له اخذ**  
**النقصان وقال الشافعى ضمنه القيمة وامسك الجثة العيا ولو جنى مدبرا وام ولد**  
**ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش لقيام قيمتها مقامها فان دفع**  
**القيمة بقصنا جنى المدبر وام الولد جناية اخرى يشارك الثانى الاول**  
**اذ ليس فى جناياته كلها الا قيمة واحدة ولا شئ على المولى لانه مجبور على**  
**الدفع ولو دفع القيمة لولى الاول بغير قضا ابتع السيد بحصته من القيمة**



ورجع بها على الاول لانه قبضه بغير حق لان المولى لا يجب عليه الاقيمة واحدة  
او اتبع **ولي الجناية الاولى** وقال الاشئ على المولى **وان اعتق المولى المدبر وقد**  
**جنى جنايات لم تلزمه اى المولى الاقيمة واحدة علم بالجنائية قبل العتق او لا**  
لان حق المولى لم يتصلق بالعبد فلم يكن مفوتا بالاعتاق وام الولد كما لم يدبر فيما مر  
اقر المدبر وام الولد **بجنائية** **توجب المال لم يجز اقراره** لانه اقراره على المولى  
**بخلاف ما اذا اقر بالقتل عمدا فانه يصح اقراره على نفسه فيقتل به ولو جنى**  
المدبر خطا فمات لم تسقط قيمته عن مولاة ولو قتل المدبر مولاة خطا سعى  
في قيمته ولو عمدا قتل الوارث او استسعاه قيمته ثم قتل ذرر **فصل**  
**في عصب القن وغيره قطع يد عبده فعصبه رجل وسرى فمات منه ضمن**  
الغاصب قيمته **اقطع وان قطع يده وهو في يد غاصب فمات منه برى الغاصب**  
لصيرورته متلفا فيصير منردا **عصب عبد مجور مثله فمات في يده ضمن لان المجور**  
مواخذ بافعاله لا باقواله الا بعد عتقه **مدبر جنى عند غاصبه فرد ثم جنى عند سيده**  
اخرى **ضمن السيد قيمته لهما نصفين** ورجع المولى بنصف قيمته على الغاصب ودفعه  
اى دفع المولى بنصف قيمته **الى ولي الجنائية الاولى** لان حقه لم يجب الا والمزاحم قائم **ثم**  
**رجع المولى به على الغاصب** لانه اخذ منه بسبب كان عند الغاصب وبكلمه بان جنى  
عند مولاة ثم عند غاصبه **لا يرجع** المولى على الغاصب به **ثانيا** لان الجنائية الاولى  
كانت في يد مالكه **والقن في الفصلين** كما لم يدبر غير ان المولى يدفع العبد نفسه  
هنا وثمة اى في المدبر القيمة كما مر مدبر جنى عند غاصبه فردة فقصه **ثانيا**  
فجنى عنده كان على سيده قيمته لهما ورجع بقيمته على الغاصب لكونها عنده  
ودفع المولى بنصفها اى القيمة الماخوذة **ثانيا الى ولي الجنائية الاولى ورجع المولى**  
**بذلك النصف على الغاصب** وام الولد في كلها كمدبر **عصب رجل صبيبا حوا لا يعبر عن نفسه**  
والمراد بعصب الزهاب به بلا اذن وليه **فمات** هذا الحر في يده فحاة او جنى لم يضمن  
وان مات بصاعقة او نهش حية فدينه على عاقلة الغاصب استحسانا للتسببه  
بنقله لكان الصواعق والحيات حتى لو نقله لموضع يغلب فيه الحي والامراض ضمن  
فتجب الدية على العاقلة لكونه قتلا تسببيا هداية وغيرها **قلت** بقى لو  
نقل الحر الكبير لهذه الاماكن بعد ما ان مقيدا ولم يمكنه التحرر عنه ضمن وان لم  
يمنعه من حفظ نفسه لانه بتقصيره تحم صغيرا كبيرا مقيدا عناية **ولو عصب**  
**صبيبا فغاب عن يده حبس الغاصب حتى يحجى به او يعلم موته** خائنه كما لو خذع  
امراة رجل حتى وقعت الفرقة بينهما فانه يحبس حتى يرد لها او يموت خلاصه  
امرختنا ليختن صبيبا ففعل الختان ذلك فقطع حشفته ومات الصبي  
من ذلك فعلى عاقلة الختان نصف دينه وان لم يميت فعلى عاقلة كلهما

وقد تقدمت في باب ضمانات الاجير وفي معاينة الرهبانية **فصل**  
**ومن ذا الذي ان مات مجنيه فما** عليه اذا مات بالموث يشطر **فصل**  
كن حمل صبيبا على دابة وقال امسكها لي فسقط الصبي ولم يكن منه تسبير  
فمات كان على عاقلة من حملة دينته اى دية الصبي كان الصبي ممن يركب مثله  
او لا يركب وتماه في الخيانة كصبي اودع عبدا فقتله اى قتل الصبي العبد  
المودع ضمن عاقلة الصبي قيمته **وان اودع طعاما بلا اذن وليه وليس باذنا**  
له في التجارة **فاكله لم يضمن** لانه سلطه عليه وقال ابو يوسف والشافعي يضمن  
وكذا لو اودع عبد مجور ما لا فاستهلكه ضمنه بعد عتقه وعند ابى يوسف والشافعي  
في الحال وكذا الخلاف لو اعير او اقترض ولو كان باذن او ما ذونا ضمن بالاجماع  
كما لو استهلك الصبي مال الغير بلا ودعة ضمنه للحال **قلت** وهذا كله لو  
الصبي عاقلا والا فلا يضمن بالاجماع وتماه في العناية والشر بنبلالية عن  
التسليم ومساكين على خلاف ما في الملتقى والهداية والريعي فيلحفظ هي والله اعلم  
**باب القسامة** هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقا وشرعا  
اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعدد مخصوص على شخص مخصوص على وجه  
مخصوص سيجئ بيانه **ميت** حر ولو ذميا او مجنونا شربا لاله به **جرح او**  
**اثر ضرب او خنق او خروج دم مزادة او عينه وجد في محلة او وجد**  
**بدنه او اكثره** من اى جانب كان او نصفه مع راسه والنص وان ورد في  
البدن لكن لا اكثر حكم الكل حتى لو وجد اقل من نصفه ولو مع راسه لا يلا يودي  
لتكرار القسامة في قتل واحد وهو غير مشروع ولم يعلم قاتله اذ لو علم كان هو القم  
وسقطت القسامة **وادعى وليه القتل على اهلها اى المحلة كلهم او ادعى على**  
**بعضهم حلف خمسون رجلا منهم يختارهم المولى بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا**  
بان يحلف كل منهم بالله ما قتل ولا علم له قاتلا **لا يحلف المولى** وقال الشافعي  
ان كان ثمة لوث استخلف الاوكيا خمسين يميننا ان اهل المحلة قتلوه **ثم**  
يقضى بالدية على المدعى عليه وقضى مالك بالتقيد لو ادعى بالعد **ثم قضى**  
**على اهلها بالدية لا مطلقا بل ان وقعت الدعوى بقتل عمد وان وقعت الدعوى**  
**بخطا فعلى اى فيقضى بالدية على عواقلهم** كما في شرح الجمع معر يا للذخيرة والخاتبة  
ونقل ابن الكمال عن البسوط ان في ظاهر الرواية القسامة على اهل المحلة والدية  
على عواقلهم اى في ثلاث سنين وكذا قيمة القن يؤخذ في ثلاث سنين شربا لاله  
وان لم يتم العدد كذا الحلف عليهم **ليت خمسين يميننا وان ثم العدد** **واراد**  
**المولى تكراره لا ومن نكل منهم حبس حتى يحلف على الوجه المذكور** ههنا هذا  
في دعوى القتل العمد اما في الخطاء فيقضى بالدية على عاقلتهم ولا يحبسوا



ابن كمال معز بالخانية ولو اقر على نفسه او عبده قبل اقراره ولو على غيره فصدقه  
الولى سقط الخليف عن اهل المحلة ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد  
ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر به لانه ليس يقتل لان القتل عرفا هو فايت  
الحياة بسبب مباشرة الحي وانه مات حتف انفه والغرامة تتبع فعل العبد او يسيل  
دم من فمه وانفه او دبره او ذكره لان الدم يخرج منها عادة بلا فعل احد بخلاف  
الاذن والعين او نصف منه اى ولا قسامة في نصف ميت شق طولاً او اقل منه  
اى من نصفه ولو معه الرأس لما مر او على رقبته اى الميت حية ملتوية لان  
الظاهر انه مات بها برازية ما تم خلقه كغيره اى وجد سقط تام الخلق به  
اشترى الضرب وجبت القسامة والدية وفي الظهيرية ما يخالفه فان ادعى الولى  
على واحد من غيرهم كان ابناً منه لاهل المحلة وسقطت القسامة عنهم وان  
ادعى الولى على معين منهم لا تسقط وقيل تسقط قتل على دابة معها سابق  
او قايده او راكب فديته على عاقلة دون اهل المحلة لانه في يده فصار كانه في  
داره ولو اجتمع فيها سابق وقايده وراكب فالدية عليهم جميعا وان لم تكن  
ملكاً لهم عملاً يدهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كالدار وقيل لا  
يجب على السابق الا اذا كان يسوقها مختفياً وبه جزم في الجوهره وان لم يكن  
معها احد فالدية والقسامة على اهل المحلة التي فيها القتل على الدابة وان  
مرت دابة عليها قتل بين قريتين او قبيلتين فعلى اقربهما لما روى انه  
صلى الله عليه وسلم امر في قتل وجد بين قريتين بان يذرع فوجد الى احدهما  
اقرب يشترى فقصى عليهم بالقسامة ولو استويا فعليهما وقيد الدابة اتفاقاً في قسما في  
بشرط سماع الصوت منهم هكذا عبارة الزيلعي وعبارة الدرر وغيرهما منه  
وعبارة البرجندى نقل عن الكافي لا يسمعون صوته لانه حينئذ يلحقه القوت  
فينسبون الى التقصير في النصرة والابان كان في موضع لا يسمع منه الصوت لا  
يلزمهم نصرة فلا ينسبون الى التقصير فلا يجعلون قاتلين تقديراً وبراغى  
حال المكان الذي وجد فيه القتل فان مملوكاً نجب القسامة على الملاك  
والدية على عاقلة ثم وكذا الووقوف على ارباب معلومين لان العبرة للملك والولاية  
كما افاده المصنف مستنداً للولوية والبرازية قلت وسيجيء التفرع به  
في المتن تبعا للدرر وغيرهما وحينئذ فلا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان  
مباح للملك لا احد ولا يد ولا فعلى ذى الملك واليد والمراد بالولاية واليد  
الخصوص ولو الجماعة يخصون فلولعامة المسلمين فلا قسامة ولا دية على احد  
بدائع لكن سيجيء وجوبها في بيت المال فتأمل والمراد باليد ايضا اليد  
المحقة واما الاراضى التي لها مالك اخذها والى ظلمها فينبغي ان يكون القتل

فيها هدر لانه ليس على الغاصب دية فتستأفى عن الكرماني فليجور وان مباحا  
لكنه في ايدي المسلمين نجب الدية في بيت المال لما ذكرنا انه اذا كان بحال  
يسمع منه الصوت يجب عليه الغوث كذا في الولوية وفيها ولو وجد قتل  
في ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض منها اى من اهل القرية فهي  
عليه على رب الارض لا على اهلها اى القرية لان العبرة للملك والولاية انتهى  
قلت فهذا صريح في ان القرب انما يعتبر اذا وجد في ارض مباحة لا مملوكة  
ولا موقوفة لان قد يرمي لاربابه وسيجيء متنا فتنبه وان وجد في دار انسان  
فعليه القسامة ولو عاقلة حضوراً دخلوا في القسامة ايضا خلافاً لابن يوسف  
والدية على عاقلة ان ثبت انها بالحق كما سيجيء وكان له عاقلة والا فعليه وهي  
اى الدية والقسامة على اهل الخطة الذين خط لهم الامام اول الفتح ولو بقي  
منهم واحد دون السكان والمشرى وقال ابو يوسف كلهم مشتركون  
فان باع كلهم فعلى المشرى بالاجماع فان وجد في دار بين قوم لبعض  
الكثرفى على عدد الروس كالشفعة وان بيعت ولم تقبض حتى وجد فيها  
قتيل فعلى عاقلة البايع وفي بعض البيع بخيار على عاقلة ذى اليد خلافاً  
لهمما ولا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهود انها اى الدار الذى فيها  
قتيل لذى اليد ولو هو القتل كما سيجيء ولا يكفي مجرد اليد حتى لو كان به  
لم يرد عاقلة ولا نفسه درر مصللاً بانه لا يمكن الايجاب على الورثة للورثة  
لكن فيه بحث لما تقرران الدية للمقتول حتى يقضى منها ديونه وان لم يبق  
للورثة شئ من الورثة يحلفون فيكون الايجاب على الورثة للميت لا  
للورثة كذا قيل قلت وقد يقال لما كان هو نفسه لا يد فغيره بالاولى  
لقوة الشبهة فتأمل وان وجد في الفلك فالقسامة والدية درر على من فيها  
من الركاب والملاحين اتفاقاً لانه في ايديهم كاللابة وكذا العجلة حكمها  
كذلك وفي مسجد محلة وشوارعها الخاص باهلها كما افاده ابن كمال مستنداً  
للبدائع وقد حققه من لا خسر وافر المصنف على اهلها وسوق مملوك على  
الملاك وعند ابن يوسف على السكان ملكتي وفي غيره اى غير المملوك والشارع  
الا عظم هو النافذ والسجن والجامع وكل مكان يكون النصف فيه لعامة المسلمين  
لا لواحد منهم ولا لجماعة يخصون لا قسامة ولا دية على احد ابن كمال وانما  
الدية على بيت المال لان الغرم بالغنم ثم انما نجب الدية فيما ذكر على بيت المال  
اذا كان نائياً اى بعيداً عن المحلات والا يكن نائياً بل قريباً منها فعلى اقر  
المحلات اليه الدية والقسامة لانه محفوظ بحفظ اهل المحلة فتكون  
القسامة والدية على اهل المحلة وكذا في السوق النامى اذا كان من



يسكنها في الليالي أو كان لأحد فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه لأنه  
يلزمه صياغة ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه موجب التقصير كما  
في العناية معزياً للنهاية **قلت** وبه أفتى المرحوم أبو السعود غفرته الروم  
واعتمده المصنف وإن خلا عنه المتون لأنه مصرح به في غالب الفتاوى والشروح  
فليحفظ **ويهدر ولو وجد في بركة أو وسط الفلاة** إذا كان يمر به الماء  
لا يحتسب كما سيحى إذا لايد لأحد وقيل إذا كان في موضع انبعاث مائه في دار  
الاسلام تجب الدية في بيت المال لأنه في أيدي المسلمين ابن كمال **وفي نهر**  
**صغير** هو ما يستحق به الشفعة **على أهله** لاختصاصهم به ولو كانت البرية مملوكة  
أو وقفا لأحد كما مر وسيحى أو كانت قرية من القرية أو الأختية أو الفسطاط  
بحيث يسمع منه الصوت **تجب على المالك** أو ذي اليد **على أهل القرية**  
أو أقرب الأختية زيلعي **ولو تحتسب بالشط** أو بالجزيرة أو مربوط أو ملقى  
على الشط **فعلى أقرب** الواضع إليه من **القرى** والأصاغر زاد في الخائفة  
والأراضي وأقره المصنف إذا كان يصل صوت أهل الأرض والقرى إليه  
والألا كما مر وإن التقي قوم بالسيوف فاجلوا أي تفرقوا عن قتل فعلى  
أهل المحلة لأن حفظها عليهم إلا أن يدعى الولي على أولئك أو يدعى على بعض  
معين منهم فلم يكن على أهل المحلة شيء ولا على أولئك حتى يبرهن أن مجرد  
الدعوى لا يثبت الحق وبإزاء أهل المحلة لأن قوله حجة عليه **وتختلف** على صيغة  
اسم المفعول **قال قتله زيد حلف بالله ما قلته ولا عرفت له قاتلا**  
**غير زيد** ولا يقبل قوله في حق من يزعم أنه قتله وبطل شهادة أهل  
المحلة بقتل غيرهم خلافا لهما أو بقتل واحد منهم بعينه للثمة ومن جرح  
في حي فتقل منه فبقي ذافرا شحتى مات فالدية والقسامة على ذلك  
الحى خلا فالأبي يوسف فلو معه جرح به ريق فحمله آخر لأهله فكلت مدة  
فمات لم يضمن الحامل عند أبي يوسف وفي قياس قول أبي حنيفة يضمن  
وفي رجلين بل ثالث **وجد أحدهما قتيلا ضمن الآخر** لأن الظاهر أن  
الإنسان لا يقتل نفسه **ديته** عند أبي يوسف خلافا للمجد وفي قتل قرية  
لامرأة كره الحلف عليها **وتدى عاقلتها** وعند أبي يوسف القسامة  
على العاقلة أيضا قال المتأخرون والمرأة تدخل في القتل مع العاقلة في هذه  
المسئلة كذا في الملتقى وهو الأصح ذكره الزيلعي **وإن وجد قتيلا في دار نفسه**  
**فالدية على عاقلة ورثته** عند أبي حنيفة وعند طه وزفر لا شيء فيه أي في  
القتيل المذكور وبه يفتى كذا ذكره من لا خسر ويتبع لما رجحه صدر الشريعة  
وتبعها المصنف وخالفهم ابن كمال فقال لهما إن الدار في يده حين وجد

الجرح فيجعل كأنه قتل نفسه فيكون هدرأوله إن القسامة إنما تجب بظهور القتل  
وحال ظهوره الدار لو رثته فدنية على عاقلته لا يقال العاقلة إنما يتحملون ما  
يجب على الورثة تخفيفا لهم ولا يمكن الإيجاب على الورثة للورثة لأن الإيجاب  
ليس للورثة بل للمقتول حتى يقضى منه ديونته وتتفد وصاياه ثم يخلفه الورث  
فيه وهو نظير الصبي والمعتوه أن قتل أباه تجب الدية على عاقلته وتكون ميراثا  
له فتنبه **ولو وجد في أرض موقوفة أو دار كذلك** يعني موقوفة **على أرباب**  
**معلومة** فالقسامة والدية على أربابها لأن تدبيره إليهم **وإن كانت الأرض أو**  
**الدار موقوفة على المسجد** فهو كما لو وجد فيه أي في المسجد زيلعي ودرر  
وسراجية وغيرها وقد قدمناه **قلت** والتقييد يكون الأرباب الموقوف  
عليهم معلومين ليخرج غير المعلومين كما لو كان دقفا على الفقراء والمساكين  
فإن الظاهر أن الدية تكون في بيت المال لأنه حينئذ يكون من جملة ما أعد  
لمصالح المسلمين فاشبه الجامع قاله المصنف بحثا **ولو وجد في معسكر في فلاة**  
**غير مملوكة** ففي الخيمة والفسطاط على من يسكنها وفي خارجها أي الخيمة  
والفسطاط إن كانوا أي ساكنوا خارجها قبايل فعلى قبيلة وجد القتل  
فيها ولو بين القبيلتين كان حكمه كما مر بين القريتين ولو نزلوا  
جملة مختلفين فعلى كل العسكر ولو كانوا قد قاتلوا أعدوا فلا قسامة ولا دية  
ملتقى **ولو كانت الأرض التي نزل فيها العسكر مملوكة فعلى المالك** بالاجماع لأنهم  
سكان ولا يباحون المالك في القسامة والدية ودرر لكن في الملتقى خلافا  
لأبي يوسف فتنبه وفيها لو وجد في قرية لا يتأمن لم يكن على الأيتام  
قسامة وهي على عاقلتهم لأنهم ليسوا من أهل اليمن **ولو كانوا فيهم مدركون فعليه**  
لأنه من أهل اليمن ولو أجه **فروع** لو وجد في دار صبي أو معتوه فعلى  
عاقلتهما ولو في دار ذي حلف خمسون ويدي من ماله ولو نعاقلوا فعلى  
العاقلة ولو مر رجل في محلة فاصابه سهم أو حجر ولم يدر من أين ومات منه  
فعلى أهل المحلة القسامة والدية سراجية وفي الخائفة وجد بهيمة أو دابة مقتولة  
فلا شيء فيها وإن وجد مكاتب أو مدبر أو أمة ولد قتيلا في محلة فالقسامة  
والقيمة على عاقلهم في ثلاث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه فهدر  
الأمديونا فقيمه على مولاه لغرمائه حالة والامكاتب فقيمه على مولاه موطلة  
ولو وجد المولى قتيلا في دار ما ذونه مديونا أو لا فعلى عاقلة المولى ولو وجد  
الحرة قتيلا في دار أبيه أو أمه أو المرأة في دار زوجها فالقسامة والدية على العاقلة  
ولا يحرم من الميراث **كتاب** **المعاقل** هي جمع **معقلة**  
بفتح فكون فضم وهي الدية وتسمى عقلا لأنها تعقل الدما من أن تسفك أي



تمسكه ومنه العقل لانه يمنع القبايح **والعاقله اهل الديوان** وهم العسكر وعند  
الشافعي اهل العشيرة وهم العصبات **لمن هو منهم فتجب عليهم كل دية وجبت**  
**بنفس القتل** خرج ما انقلب ما لا يصلح او يشبهه كقتل الاب ابنه عمدا فديته  
في ماله كما مر في الجنايات **فتؤخذ من عطاياهم** او مزارعهم والفرق بين العطية  
والرزق ان الرزق ما يفرض في بيت المال بقدر الحاجة والكفاية مشاهرة او  
مياومة والعطايا ما يفرض كل سنة لا بقدر الحاجة بل لصبره وعنايه في امر الدين  
**في ثلاث سنين** من وقت القضاء وكذا ما يجب في مال القاتل عمدا بان قتل الاب  
ابنه يؤخذ في ثلاث سنين عندنا وعند الشافعي يجب حالا **فان خرجت**  
**العطايا في اكثر من ثلاث اواقل تؤخذ منه** لحصول المقصود **وان لم يكن القاتل**  
**من اهل الديوان** فعاقلته في قبيلته واقاربه وكل من يتناصر هو به تنوير  
البصائر وتقسيم الدية عليهم **في ثلاث سنين** ثم السنين يعني العطيات فترتاني  
فليحفظ لا تؤخذ في كل سنة الا درهم او درهم وثلاث ولم تؤخذ على كل واحد  
من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة على الاصح فان لم يتسع القبيلة لذلك  
ضم اليهم اقرب القبائل نسبيا على ترتيب العصبات والقاتل عندنا كاحد  
ولو القاتل امرأة او صبيا او مجنون او فاسق او غيرهم على الصحيح زيلعي وعاقلته  
المعتق قبيلة سيده ويعقل عن مولى الموالاة مولاة وقبيلة مولاة  
واعلم انه لا يعقل عاقله جناية عبد ولا عمدا وان سقط قوده بشيئه  
او قتله ابنه عمدا كما مر **ولا ما لزم بصلح واعتراف** ولا مادون نصف عشر الدية  
لقوله صلى الله عليه وسلم لا تعقل العواقل عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا  
ولا مادون ارض الموصحة بل الجاني الا ان يصدق قوله في اقراره او تقوم حجة  
وانما قلت البيئته هنا مع الاقرار مع انها لا تعتبر معه لانها تثبت ما ليس بثابت  
باقرار المدعى عليه وهو الوجوب على العاقله ولو تصادق القاتل واوليا المقتول  
على ان قاضي بلد كذا قضى بالدية على عاقلته بالبيئته وكذبها **العاقله فلا**  
**شيء علم** اي العاقله لان تصادقها ليس بحجة عليهم ولا عليه في ماله الا حصته  
لان تصادقها حجة في حقها زيلعي واعلم ان الخصم في ذلك هو الجاني لان الحق  
عليه ولو كان صبيا فالخصم ابوه خاتنه **قلت** يؤخذ من قوله الخصم هو  
الجاني لا العاقله جواب حادثة الفتوى وهي ان صبيا فقا عين صبية ماتت  
فاراد وليها تخليف العاقله على نفق فعل الصبي والجواب انه لا تخلف لان  
ذلك فرع صحة الدعوى وهي غير متوجهة على العاقله وبقي هنا شيء وهو ان  
العاقله لو اقر وبفعل الجاني هل يصح اقراره بالنسبة اليهم حتى يقضى عليهم  
بالدية ام لا فان قلنا نعم ينبغي ان يجري الحلف في حقهم لظهور قايده قاله

المصنف

المصنف بحثا فيحرر وان جنى على نفسه عبد خطا فري على العاقله يعني اذا  
قتله لان العاقله لا تتحمل اطراف العبد وقال الشافعي لا تتحمل النفس ايضا ولا  
يدخل صبي وامرأة ومجنون في العاقله اذا لم يتناصروا يعني لو القاتل غيرهم والا  
فيدخلون على الصحيح كما مر **ولا يعقل كافر عن مسلم ولا يعكسه** لعدم التناصر  
**والكفار يتعاقلون فيما بينهم** وان اختلفت مللهم لان الكفر كله مله واحدة  
يعني ان تناصروا والا ففي ماله في ثلاث سنين كالمسلم كما بسطه في المجتبى **واذا**  
**لم يكن للقاتل عاقله** كحقيقه وخزبي اسلم **فالدية في بيت المال** في ظاهر الرواية  
وعليه الفتوى ددر وبزازيه وجعل الزيلعي رواية وجوبها في ماله رواية  
شاذة **قلت** وظاهر ما في المجتبى عن خوارزم من ان تناصروهم قد انعدم  
وبيت المال قد انهدم بين حج وجوبها في ماله فيسوي في كل سنة ثلاثة  
دراهم لو اربعة كما نقله في المجتبى عن الناطقي قال وهذا احسن لا بد من حفظه  
واقره المصنف فليحفظ فقد وقع في كثير من المواضع انها في ثلاث سنين  
فا فهم وهذا اذا كان القاتل مسلما فلو ذميا ففي ماله اجماعا بزازيه ومن له  
وارث معروف مطلقا ولو بعيدا او محر وما يبرق او كافر **لا يعقل بيت المال** وهو الصحيح  
كما بسط في الخاتمة **ولا عاقله للعجم** وبه جزم في الدرر قاله المصنف لعدم  
تناصروهم وقيل لهم عواقل لانهم يتناصرون كالاساكفة والصيادين والصرافين  
والسراجين فاهل محلة القاتل وصنعتهم عاقلته وكذلك طلبه العلم **قلت**  
وبه افتى الخواص وغيره خاتنه زاد في المجتبى والحاصل ان التناصر اصل في هذا  
الباب ومعني التناصر انه اذا حزبه امر فاموا معه في كفايته وتماه فيه وفي  
تنوير البصائر معزيا للمحافظة والحق ان التناصر فيهم بالحرف فهم عاقلته الى  
آخرة فليحفظ واقره القهستاني لكن حرر شيخنا الخافقي ان التناصر مستف  
الآن لفظة الحد والبغض وتمنى كل واحد المكروه لصاحبه فتنبه **قلت** وحش  
لا قبيلة ولا تناصر فالدية في ماله او بيت المال **كتاب الوصايا**  
يعم الوصية والايضا يقال اوصى الى فلان اي جعله وصيا والاسم منه الوصاية  
وسيجي في باب مستقل واوصى لفلان بمعنى ملكه بطريق الوصية فحينئذ هي **تلك**  
**مضاف الى ما بعد الموت** عينا كان او دينا **قلت** يعني بطريق التبرع يخرج  
نحو الاقرار بالدين فانه نافذ من كل المال كما سيجي ولا ينافيه وجوبها لحقه تعالى  
فتا مله **وهي** على ما في المجتبى اربعة اقسام **واجبة كالزكاة** والكفارات **وقدية**  
**الصيام والصلاة التي فرض فيها** ومباحة لغني ومكروهة لاهل فسوق **والا**  
**فستحبة** ولا تجب للوالدين والاقرين لان اية البقرة منسوخة باية النساء **سيها**  
ما هو سب التبرعات وشرائطها كون الموصي اهل للتلك فلم تجز من

مطلوب  
لا عاقله للعجم



صغير ومجنون ومكانت الا اذا اضاف لعنقه كما سيجي وعدم استغراقه بالدين  
لتقدمه على الوصية كما سيجي **وكون الموصي له حيا وقتها** تحقيقا او تقديرا  
ليشتمل الحمل الموصي له فافهمه فان به يسقط ايراد الشر بنسبته وكونه **غير**  
**وارث** وقت الموت **ولا قاتل** وهل يشترط كونه معلوما قلت نعم كما ذكره  
ابن سلطان وغيره في الباب الآتي **وكون الموصي به قابلا للتملك بعد موت**  
**الموصي** بعقد من العقود مالا او نفعا موجودا للحال ام معدوما وان يكون  
معدا او الثلث **وركنها** قوله **اوصيت** بكذا **فلان** وما يجري مجراه من  
**الالفاظ المستعملة** فيها وفي البدايع ركنها الايجاب والقبول وقال زفر  
الايجاب فقط قلت والمراد بالقبول ما يعبر الصريح والدلالة بان يموت  
الموصي له بعد موت الموصي بلا قبول كما سيجي **وحكمها** كون الموصي به ملكا  
جديدا **للموصي له** كما في الهبة فيلزمه استبنا المجارية الموصي بها **وتجوز**  
**بالثلث للاجنبي** عند عدم المانع وان لم يجز الوارث **ذلك** لا الزيادة  
عليه الا ان يجزى ورثته بعد موته فلا تعتبر جازتهم حال حياته أصلا  
بل بعد وفاته **وهم كبار** يعني يعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت  
لا وقت الوصية على عكس اقرار المريض للوارث **ونذبت باقل منه** ولو عتد  
غنى ورثته او استيفائهم **لخصتهم** كتركها اي كما نذبت تركها **بلا اعراسها**  
اي غنى او استغناء لانه حينئذ صلة وصدقة **وتخرج عن الدين** لتقدم حق  
العبد وصحت **بأن كل عند عدم ورثته** ولو حكم كتمان لعدم المزاحم  
**ولم يملك بثلث ماله** اتفاقا وتكون وصية بالعتق فان خرج من الثلث فيها  
والا سعى في بقية قيمته وان فضل من الثلث شيئا فهو له **او بدنانيا او دلاهم**  
**مرسلة** لا تصح في الاصح كما لا تصح بعين من اعيان ماله له وصحت **لما كتب**  
**نفسه** او لغيره او لام ولده استحسانا لا لما كتب وارثه وصحت **للمملوك** كقوله  
اوصيت بحمل جاريته او دابتي هذه لفلان ثم انما تصح **ان ولد الحمل لاقل**  
**من ستة اشهر** ولو زوج الحامل حيا ولو ميتا وهي معتدة حين الوصية فلاقل  
من سنتين بدليل ثبوت نسبة اختيار وجوهه ولا فرق بين الادمي وغيره  
من الحيوانات فلو اوصى لما في بطن دابة فلان لينفق عليه صح ومدة الحمل  
لادمي ستة اشهر وللغير احد عشر سنة وللابل والحمل والخيول سنة وللبقر  
تسعة اشهر وللشاة خمسة اشهر وللغنم ثمانية اشهر وللكل اربعة اشهر  
ولللطيور اربعة اشهر وما في غير ذلك من الدواب والاشياء **من وقتها** اي وقت  
الوصية وعليه المتون وفي النهاية من وقت موت الموصي وفي الكافي ما يفيد انه  
من الاول ان كان له ومن الثاني ان كان به زاد في الثلث ولا تصح الهبة للحمل

لعدم قبضه ولا ولاية لاحد عليه ليقبض عنه زيلعي وغيره فلو صالح ابو الحمل  
عنه بما اوصى له لم يجز لانه لا ولاية للاب على الجنين ولو اجمعه قلت  
وبه علم جواب حادثة الفتوى وهي انه ليس للموصي ولو مختارا التصرف  
فيما وقف للحمل بل قالوا الحمل لا يلي ولا يورث عليه وصحت **بالامة الاحلها** لما  
تقرر ان كل ما صح افراده بالعقد صح استثناء منه وما لا فلا ومن **المسلم**  
**للذمي وبالعكس** لا حرج في داره قيد بداره لان المتبامن كالذمي كما افاده  
المسألة **قلت** وبه صرح الحدادي والزيلعي وغيرهما وسيجي متنا  
في وصايا الذمي **ولا لوارثه** وقائله **مباشرة** لا تسببا كما مر **الا باجازة**  
**ورثته** لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث الا ان يجزها الورثة  
يعني عند وجود وارث اخر كما يفيد اخر الحديث وسحقه **وهم كبار** عقلا  
فلم تجز اجازة صغير ومجنون واجازة المريض كابتداء وصيته ولو اجاز البعض  
ورد البعض جاز على المجز بقدر حصته **او يكون القاتل صبيا او مجنونا**  
فتجوز بلا اجازة لانها ليسا اهلا للعقوبة **او لم يكن له وارث سواء** كما في  
الحائنة اي سوى الموصي له القاتل او الوارث حتى لو اوصى لزوجته او هي له  
ولم يكن ثمة وارث آخر تصح الوصية ابن كمال زاد في المحبية فلو اوصت لزوجها  
بالتصديق كان له الكل قلت وانما قيدوا بالزوجين لان غيرها لا يحتاج  
الى الوصية لان ميراث الكل يرث اودهم وقد قدمناه في الاقرار معن بالشر بنسبته  
وفي الفتاوى النوازل اوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يتوكل وارثا الا امراته  
فان لم تجز فلها السدس والباقي للموصي له لان له الثلث بلا اجازة فبقي الثلثان  
فلها ربعها وهو سدس الكل ولو كان مكانها زوج فان لم يجز فله الثلث  
والباقي للموصي له **ولا من صبي غير مميز اصلا** ولو في وجوه الخير خلافا  
للشافعي **وكذا** لا تصح **من مميز الا في تجيزه وامر دفته** فيجوز استحسانا وعليه يحمل  
اجازة عمر رضي الله تعالى عنه لوصية يافع يعني المراهق **وان وصية مات**  
**بعد الادراك** و**اضافها اليه** كان ادركت فثلثي لفلان لم يجز لقصور ولايته  
فلا يملك تجيزا او تعليقا كما في الطلاق وبخلاف العبد كما افاده بقوله **ولا من**  
**عبد ومكاتب وان ترك المكاتب وفاء** وقيل عندها تصح في صورة ترك الوفاء  
درا **الا اذا اضافها** كل منها بعبارة الدرر اضافها **الى العتق** فتصح لزوال  
المانع وهو حق المولى **ولا من معتقل اللسان** بالاشارة **الا اذا امتدت عقلته**  
حتى صار له اشارة معهودة فهو كآخرس وقد رال امتداد سنة وقيل  
ان امتدت لموته جاز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه وكان كآخرس قالوا وعليه  
الفتوى درر وسيجي في مسائل شتى **وانما يصح قبولها بعد موته** لان



او ان ثبت حكمها بعد الموت **فيطل قبولها وادائها قبله** وانما ملك بالقبول  
**الا اذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فهو اي المال الموصى به لو رثته** بلا قبول  
استحانانا كما مر وكذا الوصي للمجدين يدخل في ملكه بلا قبول استحانانا لعدم  
من يلي عليه ليقبل عنه كما مر **وله** اي للموصى الرجوع عنها بقول صريح او  
**فعل يقطع حق المالك عن الموصوب** بان يزيل اسمه واعظم منافعه كما عرف  
في الغصب او فعل يزيد في الموصى به ما يمنع تسليمه الابه كالتسويق  
الموصى به بيمين والباقي في الدار الموصى بها بخلاف تخصيصها وهدم بنايها  
لانه تصرف في البايع **وتصرف** عطف على تقول صريح وعطف ابن الكمال تبعاً  
للدور باو وعليه فهو اصل ثابت في كون فعله يفيد رجوعه عنها كما يفيد  
متن الدور رثته بيمين **يل ملكه** فانه رجوع عاد لملكه ثانياً ام لا كما لبيع والهبة  
وكذا اذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تمييزه لا يكون راجعاً بفعل ثواب وصي  
**به** لانه تصرف في النفع واعلم ان التغير بعد موت الموصى لا يضر اصلاً ولا يحوّلها  
دور وكثرة وقاية وفي المجمع به يفتي ومثله في العيني ثم نقل عن العيوب  
ان الفتوى على انه رجوع وفي السراجية وعليه الفتوى واقره المصنف **وكذا** لا  
يكون راجعاً بقوله كل وصية اوصيت بها فخرام او ربا او اخرتها بخلاف  
قوله تركتها وبخلاف قوله كل وصية اوصيتها فهي باطلة او الزكي  
اوصيت به لزيد فهو له ولو لفلان وارث فكل ذلك رجوع عن الاول  
وتكون لوارثه بالاجازة كما مر ولو كان فلان الاخر ميتاً وقتها فالاولى  
**من الوصيتين بحاله** لبطان الثانية ولو حيا وقتها مات قبل الموصي بطلت  
الاولى بالرجوع والثانية بالموت **وتبطل هبة المريض** ووصيته لمن نكحها بعد  
اي بعد الهبة والوصية لما تقر رانه يعتبر لجواز الوصية كون الموصى له وارثا  
او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية **بخلاف الاقرار** لانه يعتبر كون  
المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار فلو اقولها فنكحها مات جاز ويبطل  
اقراره ووصيته وهبته لانه كما مر او عبدا او مكاتباً ان اسلم او اعتق بعد  
ذلك لقيام البتة وقت الاقرار فيورث تهمة الاثارة وهبة متفقد ومفلوج  
واشل ومسلول به علة السلب وهو قرح في الرية من كل ماله ان طالت مدته  
سته ولم يخف موته **منه** والابطال وخيف موته فمن ثلثه لانها امراض مزمنة  
لا قاتلة قيل مرضى الموت ان لا يخرج لحواج نفسه وعليه اعتماد في التخيير بين اذنية  
والاحتياط لانه ما كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش قهستاني عن  
هبة الذخيرة **واذا اجمع الوصايا قدم الفرض** وان اخرج الموصى وان تساوت  
قوة قدم ما قدم اذا تناقث الثلث عنها قال الزيلعي كفارة قتل وظهار وتيمين

مقدمة على الفطرة لوجوبها بالكتاب دون الفطرة والفقرة على الاضحية لوجوبها  
اجماعاً دون الاضحية وفي الفهستان في الظهيرية عن الامام الطواويسي يبدأ  
بكفارة قتل ثم عيمين ثم ظهار ثم افطار ثم النذر ثم الفطرة ثم الاضحية وقدم  
العشر على الخراج وفي البرجندى مذهب ابي حنيفة آخر ان حج النفل من الصدقة  
**اوصى بحج** اي حجة الاسلام **الحج عنه واكبا** فلوله تبلغ النفقة من بلده فقال  
رجل انا الحج عنه بهذا المال ما شيئاً لا يجوز به قهستاني معزيا للتمتة ان كفي  
نفقته ذلك والافق حيث تكفي وان مات حاج في طريقه **واوصى بالحج**  
**عنه حج** من بلده واكبا وقال من حيث مات استحانانا هداية وتحتي وملكتي  
**قلت** ومفاده ان قوله قياس وعليه المتون فكان القياس هنا هو العقد  
فافهم ان بلغت نفقته ذلك والافق حيث تبلغ ومن لا وطن له من حيث  
مات اجماعاً **اوصى** بان يشتري بكل ماله عبد فيعتق عنه من الموصى ولم يتجن  
الورثة بطلت وكذا اذا اوصى بان يشتري له عبد بالف درهم وزاد الالف  
على الثلث وقال لا يشتري بكل الثلث في المسيلتين يجمع **مريض اوصى بوصايا**  
**فتر بوي** من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم  
يقبل ان مات من مرضه هذا فقد اوصيت بكذا وكذا في الخاتمة اوصى بوصية  
ثم حين ان اطبق الجنون حتى بلغ ستة اشهر بطلت والا لا وكذا لو اوصى  
ثم اخذ بالوسواس فصار معتوها حتى مات بطلت خاتمة اوصى بان يعار  
بيته من فلان او بان يشتري عنه الما شهر في الموسم او في سبيل الله فهو باطل  
في قول ابي حنيفة رحمه الله خاتمة **كالواوصى بهذا النبي له واب فلان**  
فان الوصية باطلة ولو قال يعلف بها دواب فلان جاز ولو اوصى بان ينفق على  
فرس فلان كل شهر كذا جاز وتبطل بيعها ولو اوصى بسكنى داره لرجل ولا مال له  
سواها جاز وله سكنها مادام حيا وليس للوارث بيع ثلثها وقال ابو يوسف  
له ذلك وله ان يقاسم الورثة ايضاً ويفرز الثلث للوصية خاتمة **ولو اوصى بقطنه**  
لرجل وبجبة لآخر **واوصى بلحم شاة معينة** لرجل ويجلدها لآخر **واوصى بحنطة**  
في سنبلها لرجل وبالثمن لآخر جازت الوصية لهما وعلى الموصى لهما ان يدوس  
ويلح الشاة اوصى بثلث ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق في عمارة  
بيت المقدس وفي سراجة ونحوه قالوا وهذا يفيد جواز النفقة من  
وقف المسجد على قناديله وسرجه وان يشتري بذلك الزيت والنقط للقناديل  
في رمضان خاتمة وفي المجتبى اوصى بثلث ماله للكهنة جاز ويصرف لفقراء  
الكهنة لا غير وكذا للمسجد والقدس وفي الوصية لفقر الكوفة جاز لغيرهم  
وفي الخاتمة اوصى بعبدة يخدم المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لوارث



الموصي ولو وصى بثلث ماله لا أعمال البر لا يصرف ثلثه لبناء السجن لان اصلاحه  
على السلطان اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته **لثلاثين ايام فالوصية**  
**باطلة** كما في الحاشية عن ابي بكر البلخي وفيها عن ابي جعفر اوصى بان يتخذ الطعام  
بعد موته ويطعم الذين يحضرون التعزية جاز من الثلث ويجل لمن طال مقامه  
او ساقته لمن بطل ولو فضل طعام ان كثيرا يضمن والا لا انتهى **قلت** وحمل المصنف  
الاول على طعام يتجمع له الناحيات بقيد ثلاثة ايام فتكون وصية لمن فبطلت  
والثاني على ما كان لغيره من **فروغ** اوصى بان يصلي عليه فلان او يحمل بعد  
موته الى بلد آخر او يكفن في ثوب كذا او يطحن قبره او يضرب على قبره قبة او لمن  
يقرا عند قبره بشئ معين فهي باطلة سراجيه **وسحقه** اوصى بثلث ماله  
لله تعالى فهي باطلة وقال محمد بن صرف لوجه البر قال اوصيت لفلان بالف  
وهو عشر مالى لم يكن له الا الالف وفي اوصيت له بجميع ما في هذا الكيس وهو الف  
فاذا فيه الفان ودنايى وجواهر فكله له ان خرج من الثلث مجتبى قال لمديونة  
اذا مت فانت برئ من ديني عليك وصيته ولو قال ان مت لا يبر اللحية  
يدخل المجنون في الوصية للمرضى وفي الوصية للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم  
دون بلادنا ولو اوصى للعقلاء يصرف للعلماء الزاهدين لانهم هم العقلاء في الحقيقة  
فتنبه واعلم ان الوصية في يد الموصي او ورثته بمنزله الوديعه **سراج**  
**باب الوصية بثلث ماله اذا اوصى بثلث ماله لزيد ولاخر**  
بثلث ماله ولم تجز الورثة فثلث لهما نصفين اتفاقا وان اوصى بثلث ماله  
لزيد ولاخر بسدس ماله فالثلث بينهما اثلاثا اتفاقا وان اوصى لاحدهما بجميع  
ماله ولاخر بثلث ماله ولم تجز الورثة ذلك فثلث بينهما نصفان لان الوصية باكثر  
من الثلث اذا لم تجز تقع باطلة فيجعل كانه اوصى لكل بالثلث فينصف وقال  
ارباعا لان الباطل ما زاد على الثلث فاضرب الكل في الثلثين يحصل اربعة تجعل  
ثلث المال ولا يضرب الموصى له باكثر من الثلث عند ابي حنيفة المراد بالضرب  
المصطلح بين الحساب فعنده سهام الوصية اثنان فاضرب نصف كل في الثلث  
يكن سدسا فلكل سدس المال وعندهما اربعة كما قدمنا **الاف** ثلاث مسائل  
وهي **الحياة والسعاية والدرهم المرسلة** اى المطلقة غير المقيدة بثلث او نصف  
او نحوها ومن صور ذلك ان يوصى لرجل بالف درهم مثلا او يحاييه في بيع  
بالف درهم او يوصى بعقد قيمته الف درهم وهي ثلثا ماله ولاخر بثلث  
ماله ولم تجز فالثلث بينهما اثلاثا **اجامعا** **بمثل نصيب ابنة صحت** له ابن  
اولا **وبنصيب ابنة** لا لولد ابن موجود وان لم يكن له ابن صحت عناية وجوهره  
زاد في شرح التكملة وصار كما لو اوصى بنصيب ابن لو كان انتهى وفي المجتبى

ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف انتهى ونقل المصنف عن السراج  
ما يخالفه **وله** في الصورة الاولى **ثلث ان اوصى مع ابنتين** ونصف مع ابنة  
واحد ان اجاز ومثلهم البنات والاصل انه متى اوصى بمثل نصيب بعض الورثة  
يزاد مثله على سهام الورثة **مجتبى** **وبجزء** **اوسهم من ماله** **فالبیان الى**  
**الورثة** يقال لهم اعطوه ما شئتم ثم التسوية بين الجنين والسهم عرفا واما  
اصل الرواية فبخلافه **وان قال سدس مالى له ثم قال ثلثه له واجاز** **والله**  
**ثلث** اى حقه الثلث فقط وان اجازت الورثة لدخول السدس في الثلث  
مقدم ما كان او موخرا اخذ بالمتيقن وبهذا اندفع سوال صدر الشريعة واسكال ابن  
الكال وفي **سدس مالى مكررا له سدس** لان المعرفة قد اعيدت معرفة وبثلث دراهم  
او غنمة او ثيابا متفاوثة فلو تحدة فكل دراهم او غنمة **ان هلك ثلثاه فله**  
جميع ما بقى **في الاولين** اى الدراهم والغنم ان خرج من ثلث باقى جميع اصناف ماله  
اخر جملته **وثلث الباقي في الاخيرين** اى الثياب والعبيد وان خرج الباقي من ثلث  
كل المال **وكا لا** **ولكل** متحد جنس كمكيل وموزون وثياب متحدة وضابطه ما  
يقسم جيرا وكا لثاني كل مختلف الجنس وضابطه ما لا يقسم جيرا **وبالف** وله دين من  
جنس الالف **وعين** فان خرج الالف من ثلث العين دفع اليه والا يخرج فثلث العين  
يدفع له وكلما خرج شئ من الدين يدفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه وهو الالف  
وبثلثه لزيد وعمر وهو اى عمرو ميت لزيد كله اى كل الثلث والاصل ان الميت  
او المعدم لا يستحق شيئا فلا يزاحم غيره وصار كما لو اوصى لزيد وجدار هذرا  
اذا خرج المزاحم من الاصل اما اذا خرج المزاحم بعد صحة الايجاب يخرج  
بحصته ولا يسلم للآخر كل الثلث لثبوت الشركة كما لو قال ثلث مالى لفلان وفلان  
ابن عبد الله ان مت وهو فقير فمات الموصى وفلان ابن عبد الله غنى كانت  
لفلان نصف الثلث وكذا الوفاة اخذها قبل الموصى وفروعه كثيرة واصل الممول  
عليه انه متى دخل في الوصية ثم خرج لفقد شرط لا يوجب الزيادة في  
حق الآخر ومتى لم يدخل في الوصية لفقد الاهلية كان الكل للآخر ذكره الزيلعي  
وقيل العبرة لوقت موت الموصى واليه يشير كلام الدرر تبعا للكا في حيث قال  
اوله ولولد بكر فمات ولده قبل موت الموصى الى اخره لكن قول الزيلعي فيما مر اما  
اذا خرج المزاحم بعد صحة الايجاب الى اخره صرح في اعتبار حالة الايجاب وقيل  
فيه روايتان ولو قال بين زيد وعمر وهو ميت لزيد نصفه لان كلمة بين توجب  
التنصيف حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت فله نصفه ايضا وبثلثه وهو اى  
الموصى **فقير** وقت وصيته له ثلث ماله عند موته سوا الكسبه بعد الوصية  
او قبلها لما تقر بان الوصية ايجاب بعد الموت اذا لم يكن الموصى به عينا او نوعا



معينا اما اذا اوصى بعين او نوع من ماله كثلث غنم فهلكت قبل موته بطلت  
لتعلقها بالعين فتبطل بفواتها وان اكتسب غيرها ولو لم يكن له غنم عند الوصية  
فاستفادها اي الغنم ثم مات صحت في الصحيح لان تعلقها بالنوع كتعلقها بالمال ولو  
قال له شاة من مالي وليس له غنم يعطى قيمة الشاة بخلاف قوله له شاة من  
غنمي ولا غنم له يعني لا شاة له فانها تبطل وكذا الوصية للماله ولا غنم له وقيل تصح وكذا  
الحكم في كل نوع من انواع المال كالبحر والثوب ونحوها ان يكتفى بثلاثة لامهات اولاده  
وهن ثلاث وللفقراء والمساكين لمن اي امهات الاولاد ثلاثة اسهم من خمسة وسهم  
للفقراء وسهم للمساكين وعند محمد يقسم اسباعا لان لفظ الفقراء والمساكين جمع واقله  
اثنان قلنا الى الجنبه تبطل الجنبه وبثلاثة لزيد والمساكين لزيد نصفه ولهم  
نصفه وعند محمد اثلاثا كما مروا ووصى بثلاثة لزيد وللفقراء والمساكين قسم اثلاثا  
عند الامام وايضا فعند ابى يوسف واخا ساعد محمد اختيار ولو اوصى للمساكين  
كان له صرفه الى مسكين واحد وقال محمد لاثنين على ما مر فلا يجوز صرف مال المساكين  
لاقل من اثنين عنده والخلاف فيما اذا لم يشر لمساكين فلو اشار لجماعة وقال ثلث  
مالي لهذه المساكين لم يجوز صرفه لواحد اتفاقا ولو اوصى لفقرا بلخ فاعطى غيرهم جاز  
عند ابى يوسف وعليه الفتوى خلاصة بشرط لا يشر لمساكين ولو اشار لجماعة وقال ثلث  
لاخر اشركتكم معها له ثلث كل مائة لتساوي نصيبها فامكنت المساواة فلكل ثلثا  
المائة ولو باربع مائة مثالا وبما يتبين لاخر فقال لاخر اشركتكم معها له نصف  
مال كل منهما لتساوي نصيبهما فيساوي كلامهما وبثلث ماله لرجل ثم قال لاخر  
اشركتكم او ادخلتكم معه فالثلث بينهما لما ذكرنا وان قال لورثة لفلان  
على دين فصدقوه فانه يصدق وجوبا الى الثلث استحسانا بخلاف قوله  
كل من ادعى على شيئا فاعطوه لانه خلاف الشرع الا ان يقول ان راى الوصى  
ان يعطيه فيجوز من الثلث ويصير وصيه ولو قال ما ادعى فلان من مال فهو  
صادق فان سبق منه دعوى في شئ معلوم فهو له والا لا يجتبي فان اوصى بوصايا  
مع ذلك اي مع قوله لورثته لفلان على دين فصدقوه عزل الثلث لاصحاب  
الوصايا والثلثان للورثة وقيل لكل من اصحاب الوصايا والورثة صدقوه فيما  
شئتم وما بقي من الثلث فلولصايا والدين وان كان مقدما على الحقين الا انه  
مجهول وطريق تعيينه ما ذكر فيوخذ الورثة بثلاثي ما اقروا به والوصى لهم  
ثلث ما اقروا به وما بقي فلمهم ويحلف كل على العلم لو ادعى الزيادة قلت  
بقي لو كانت الوصايا دون الثلث هل يعزل الثلث كل ام بقدر الوصايا لم  
اره وبقي ايضا هل يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث يراجع ابن كمال به  
ولاجنبى ووارثه او قاتله له نصف الوصية وبطل وصيته للوارث والقاتل

لانها

لانها من اهل الوصية على ما مر ولذا تصح باجازة الورثة بخلاف ما اذا اقر بعين  
او دين لوارثه ولا جنبى حيث لا يصح في حق الاجنبى ايضا لانه اقرار  
بعقد سابق بينهما فاذا الغى بعضه لغى باقيه ضرورة قيل هذا اذا تصادقا فان  
انكر احدهما شركة الآخر صح اقراره في حصته الاجنبى عند محمد وعندهما تبطل في الكل لما قلنا  
لا يلغى ولو اوصى بثلثا بوقتة جيد ووسط وردي لثلاثة انفس لكل منهم  
بثوب قضاع منها ثوب ولم يدرك اي هو والوارث يقول لكل منهم هلك حقه بطلت  
الوصية لجهالة المستحق كوصيته لاحد هذين الرجلين الا ان يسامحو او يسلموا ما  
بقي منها فتعود صحيحة لرد مال المانع وهو الجود فنقسم لذي الجيد ثلثا ولذي  
الردى ثلثا ولذي الوسط ثلث كل واحد منهما لان التسوية بقدر الامكان لو  
اوصى احد الشريكين ببית معين من دار مشتركة وقسم ووقع في حظه فهو  
للموصى له في والا يقع في حظه فله مثل ذرعه مرج صدر الشريعة وغيره بوجوب  
القسمة فلو قال قسم فان وقع الى اخره كان اولى والاقرار ببית معين من دار  
مشتركة مثلها اي مثل الوصية في الحكم المذكور وبالف عيب اي معين بان كانت  
ودبعة عند الموصى من ماله اخر فاجاز رب المال الوصية بعد موت الوصى ودفعه اليه  
صح وله المنع بعد الاجازة لان اجازته تبسح فله ان يمتنع من التسليم واما بعد الدفع فلا  
رجوع له شرح فكله بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث او لقاتله او  
لوارثه فاجازتها الورثة حيث لا يكون لهم المنع بعد الاجازة بل يجبروا  
على التسليم لما تقرر ان الحاز له يتملكه من قبل الموصى عندنا وعند الشافعي من قبل  
الجنبى ولو اقر احد الابنين بعد القسمة بوصيته ابيه بالثلث صح اقراره  
في ثلث نصيبه لانصفه استحسانا لانه اقر له بثلث شايع في كل التركة وهي  
معها فيكون مقر بثلث مامعه وبثلث مامع اخيه بخلاف ما لو اقر احدهما بدين  
على ابيهما حيث يلزمه كله لتقدم الدين على الميراث ومات فولدت بعد موت  
الموصى ولدا وكلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصى له والا يخرجان الثلث  
منها ثم منه لان التبع لايزاحم الاصل وقالوا ياخذ منها على السواء هذا اذا ولدت  
قبل القسمة وقبل الموصى له فلو بعدها فهو للموصى له لانه تمام ملكه وكذا لو بعد  
القبول وقبل القسمة على ما ذكر القدرى ولو قبل موت الموصى فلو ورثة والكتب  
كالولد فيما ذكر باب العتق في المرض يعتبر حال العقد  
في تصرف مخير هو الذي اوجب حكمه في الحال فان كان في الصحة فن كل ماله والا  
فن ثلثه والمراد القصر الذي هو انشا ويكون فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار  
بالدين في المرض ينفذ من كل المال والنكاح فيه ينفذ بقدر ميراث المثل من كل المال  
والمنصف الى موته وهو ما اوجب حكمه بعد موته كانت حر بعد موتى او هذا



لزيد بعد موتى من الثلث وان كان في الصحة ومرض صح منه كالصحة والمقعد والمفلوج  
والسلول اذا تناول ولم يقعه في الفراش كالصحيح يجتبي ثم رزق من حداثته سنة وسنة  
المرض المعتبر المبيع لصلاته قاعدا اعتاقه ومخاياته وهيبته ووقفه وضمانه كل ذلك  
حكمه حكم وصية فتعتبر من الثلث قد منا في الوقف ان وقف المريض للديون يحيط  
باطل فيلحفظ ويجوز ويؤاجم اصحاب الوصايا في الرب ولم يسع العبدان اجيز  
عتقه لان المنع لحقهم فيسقط بالاجارة فان حلف فحرر وضاق الثلث عنها فهي  
اي المجابة احق وبكسبه بان حرر فاجب استويا واما لا عتقه اولى فيها ووصيته  
بان يعتق عنه هذه المائة عبد لا تنفذ الوصية بما بقي ان هلك درهم لان القرية  
تفاوتت بتفاوت قيمة العبد بخلاف الحج وقالها سوا وتبطل الوصية بعقوبه  
بان اوصى بان يعتق الورثة عبده بعد موته ان جنى بعد موته فدفعت بالجناية كالمو  
بيع بعد موته بالدين وان فدى الورثة العبد لا تبطل وكان الفداء في  
اموالهم بالتزامهم ولو اوصى بثلاثة اى ثلث ماله ليكره وترك عبدا فاقبل كل من  
الوارث وبكر ان الميت اعتق هذا العبد فادعى بكر عتقه في الصحة لينفذ من كل  
المال وادعى الوارث عتقه في المرض لينفذ من الثلث ويقدم على بكر فالقول  
للوارث مع البكر لان بركه استحقاق بكر ولا شئ لزيد كذا نسخ المتن والشرح  
قلت صوابه ليكر لانه المذكور او لا غاية الامران القوم مثلوا بن يد  
فغيره المصنف اولا ونسبه ثانيا والله اعلم الا ان يفضل من ثلثه شئ من  
قيمة العبد او تقوم حجة على دعواه فان الوصى له خصم لانه ثبت حقه وكذا العبد  
ولو ادعى رجل دينا على الميت وادعى العبد عتقا في الصحة ولا مال له  
غيره فصدقها الوارث يسعي في قيمته ويدفع الى الغريم وقال لا يعتق ولا  
يسعي في شئ وعلى هذا الخلاف لو ترك ابنا والف درهم فادعاه رجل دينا  
واخر دبيعة وصدقها الابن فالالف بينهما نصفان عنده وقال الودبيعة  
اقوى قلت وعكس في الهداية فقال عنده الودبيعة اقوى وعندها سوا  
والاصح ما ذكرنا كما في الكافي وتعامه في الشربلالية فليحفظ **باب**  
**الوصية للاقارب وغيرهم جاره من لصق به** وقال من يسكن في محلة  
ويجمعهم مسجد المحلة وهو الشخان وقال الشافعي الجار الى اربعين دار من كل  
جانب وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه كبايها واعمامها واخوانها  
واخوانها وغيرهم بشرط موته وهي منلوحتة او معتددة من رجعي فلو من باين  
لا يستحقها وان ورثت منه قال الحلواني هذا في عرفهم اما في عرفنا فيختص بانوثها  
عنانية وغيرها واقره القهستاني قلت لكن جزم في البرهان وغيره  
بالاول واقره في الشربلالية ثم نقل عن العيني ان قوله الهداية وغيرها انه

صلى الله عليه وسلم لما تزوج صفية صوابه جويرة بنت الحارث  
قلت فليحفظ هذه الفائدة وختمه زوج كل ذي كذا النسخ قلت الموافق  
لعامة الكتب ذات رحم محرم منه كزوج بناته وعماته كذا وكل ذي رحم من اذواهم  
قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا الصهر ابو المرأة وامها والختن زوج المحرم فقط زيلعي  
وغيره زاد القهستاني وينبغي في ديارنا ان يختص الصهر بابي النوجة والختن بزواج  
البنت لانه المشهور **واهل ذواته** وقال لا كل من في عياله ونفقته غير ما يملكه وقواها  
استحسان شرح تكملة قال ابن الكمال وهو مريد بالنص قال تعالى فيحييها واهله  
الا امراته انتهى قلت وجوابه في المطولات **واله اهل بيته** وفيه لينة التي  
ينسب اليها وحفيد يدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل ابائه الى اقصى اب  
له في الاسلام سوى الاب الاقصى لانه مضاف اليه فتستأني عن الكرماني  
الا قرب والا بعد والذكر والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير فيه سواء  
ويدخل فيه الغني والفقير ان كانوا لا يحصون كما في الاختيار ويدخل فيه ابوه  
وجده وابنه وزوجه كما في شرح التكملة بعد اذا كانوا لا يرثون ولا تدخل فيه اولاد  
البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة امه لان الولد انما ينسب لابيه لا لأمه  
**وحبة اهل بيت ابيه** لان الانسان يتجنس بابيه لا بامه وكذا اهل بيته واهل نبيه  
كآله وجنسه حكمه ولو اوصت المرأة لنفسها او لاهل بيتها لا يدخل ولها  
اي ولد المرأة لان ينسب اليه لا اليها الا ان يكون ابوه اي الولد من قوم ابيها تخينيد  
يدخل لانه من جنسها درر وكافي وغيرهما قلت ومفاده ان الشرف من الام فقط  
غير معتبر كما في اخر فتاوى ابن نجيم وبه افقي شيخنا الرملي نعم له مندية في  
الجملة وان اوصى لا قاربه او لذى قرابته كذا النسخ قلت صوابه لذوي  
اولادهم او لانه في ذواته في الاقارب فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا  
يدخل الوالدان قيل من قال للوالد قريبا فهو عاق والولد ولو ممنوعين بلفظ  
اورق كما يفيد عموم قوله **والقاربت** واما الجد وولد الولد فيدخل في ظاهر الرواية  
وقيل لا واختاره في الاختيار ويكون **للاثنين فصاعدا** يعني اقل الجمع في الوصية اثنان  
كما في الميراث فان كان له الوصى عمان وخالان فهي لعيمه كالارث وقال ارباعا  
ولو له عم وخالان كان له النصف ولهما النصف وقال اثنان ولو عم واحد لا  
غير فله نصفها ويرد النصف الاخر الى الورثة لعدم من يستحقه ولو عمر  
وعمة استويا لاستويا فزاتهما **والنقد** المحرم بطلت خلا فالهما ولو ولد فلان  
فهى للذكر والانثى سوا لان اسم الولد يعم الكل حتى الحل ولا يدخل ولد ابن مع  
ولد صلب فلوله بنات لصلبه وبنوا ابن فله البنات عملا بالحقيقة فلو توفرت  
صرف للمجانز تحرز عن التعطيل ولا يدخل اولاد البنات وعن محمد يدخلون اختيار



ولورثة فلان للذكر مثل حظ الانثيين لان اعتبار الورثة بشرط صحتها اي الوصية  
 هذا اي في الوصية لورثة فلان وما في معناها كعقب فلان موت الموصي لورثته او  
 لعقبه قبل موت الموصي لان الورثة والعقب انما يكون بعد الموت ثم ان كان معهم موصي  
 له آخر قسم بينهم وبينه على عدد الورس ثم ما اصاب الورثة يقسم بينهم للذكر  
 كالنثيين كما مر فلومات الموصي قبل موته اي الموصي لورثته او لعقبه بطلت  
 الوصية لورثته او لعقبه ثم ان كان معهم موصي له آخر كقوله اوصيت لفلان ولورثته  
 او لعقبه كانت الوصية كلها لفلان الموصي له دون ورثته وعقبه لان الاسم لا يتناولهم  
 الا بعد الموت وتامة في السراج وفيه عقبه ولده من الذكور والاناث فان ماتوا  
 فولد ولده كذلك ولا يدخل ولد الاناث لانهم عقب لا بائهم لاله وفي ايتام نيته اي بني  
 فلان واليتيم اسم لمن مات ابوه قبل الحلم قال صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد البلوغ  
 وعيائهم وزمنائهم واراملهم الامل الذي لا يقدر على شئ رجلا كان او امرأة  
 ويؤيده قوله دخل في الوصية فقيرهم وغنيهم وذكرهم وانثاهم وقسم  
 سوية ان احصوا بغير كتاب وحساب فانه حينئذ يكون تملك كالهم والالفقر ايهم  
 يعطى الموصي من شأنهم شرح التكملة لتعذر التملك حينئذ فيراد به القرية وفي  
 بني فلان يختص بذكورهم ولو اغنيا الا اذا كان فلان عبارة عن اسم قبيلة  
 او اسم فخذ فيتناول الاناث لان المراد حينئذ مجرد الانتساب كما في بني آدم  
 ولهذا يدخل فيه ايضا مولى العتاقة ومولى الموالاة وخلفاؤهم يعني وهم يحصون  
 والا فالوصية باطلة والاصل ان الوصية متى وقعت باسم ينبي عن الحاجة كإتمام بني  
 فلان تصح وان لم يحصوا على ما مر لوقوعها لله تعالى وهو معلوم وان كان لا ينبي عن  
 الحاجة فان احصوا صحت ويجعل تملكها والابطال وتامة في الاختيار اوصى من له  
 معتقون ومعتقون لمواليه بطلت لان اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا ولا قرينة  
 تدل على احدهما ولا فرق في ذلك عند عامة اصحابنا بين النفي والاثبات واختار  
 شمس الائمة وصاحب الهداية انه يعم اذا وقع في حيز النفي وحينئذ فقواهم حلف لا  
 يكلم مولى فلان يعم الاعلاء والاسفل لوقوعه في النفي بل لان الحامل على اليقين بغضه  
 وهو غير مختلف عنائه واقتر المصنف الا اذا عينه اي الاعلاء والاسفل قبل موته  
 فحينئذ تصح لزوال المانع ويدخل فيه اي في الموالى من اعتقه في صحته ومرضه  
 لا يدخل فيه مدبروه وامهات اولاده وعن ابى يوسف يدخلون او لم يثبت  
 ماله الى الفقهاء دخل منها من يدق النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث  
 مسائل مع ادلتها كذا في القنية قال حنفي قيل من حفظ الوفا من المسائل لم يدخل  
 تحت الوصية اوصى بان يطحن قنبره او يضر عليه قبة فهي باطله كما في الخائنة  
 وغيرها وقد مناه عن السراجية لكن قد مناه في الكراهية انه لا يكره تطيين القبور

في المختار فينبغي ان يكون القول بطلان الوصية بالتطيين مبنى على القول بالكرهية  
 لانها حينئذ وصية بالكره قاله المصنف قلت وكذا ينبغي ان يكون القول  
 بطلان الوصية لمن يقرأ عند قبره بناء على القول بكرهية القراءة على القبور وبعد  
 جواز الاجارة على الطاعات اما على المفتي به من جوازها فينبغي جوازها مطلقا وتامة في  
 حواشي الاشياء من الوقف وجوز في تنوير البصاير انه يتعين المكان الذي عينه الواقف لقراءة  
 القرآن او للتدريس فلو لم يباشر فيه لا يصحح الشرط له في شرح المنظومة يجب اتباع  
 شرط الواقف وبالمباشرة في غير المكان الذي عينه الواقف يفوت غرضه من احياء  
 تلك البقعة قال وتحقيقه في الدرر السنية في مسئلة استحقاق الحاكمية والله اعلم  
 باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة صحت الوصية  
 بخدمة عبده وسكنى داره مدة معلومة وانما ويكون مجوسا على ملك  
 الميت في حق المنفعة كما في الوقت كما بسط في الدرر وبطلانها فان خرجت الرقبة من  
 الثلث سلمت اليه او الى الموصي له لها اي لاجل الوصية والا يخرج من الثلث تقسم  
 الدار اثلاثا اي في مسئلة الوصية بالسكنى اما في الوصية بالغلة فلا تقسم على الظاهر  
 كما في وثهايا العبد فخدمهم اثلاثا هذا اذا لم يكن له مال غير العبد والدار والا فخدمة  
 العبد وقسمة الدار تقدر ثلث جميع المال كما افاده صدر الشريعة وليس للورثة  
 بيع ما في ايديهم من ثلثها على الظاهر لثبوت حقه في سكنى كلها بظهور مال  
 اخر او بخراجه ما في يده حينئذ يراحمهم في بائنها والبيع بنا فيه فمنعوا عنه وعن  
 ابى يوسف لهم ذلك وليس للموصي له بالخدمة او بالسكنى ان يوصر العبد والدار  
 لان المنفعة ليست بمال على اصلنا فاذا ملكها بعوض كان ملكا اكثر مما ملكه يعني وهو لا  
 يجوز ولا للموصي له بالغلة استخدام اي العبد او سكنها اي الدار في  
 الاصح ومثله الدار الموقوفة عليه وعليه الفتوى شرح وهما فيه لان حقهم في  
 المنفعة لا العين وقد علمت الفرق بينهما ولا يخرج الموصي له للعبد الموصى بخدمته  
 من الكوفة مثلا الا اذا كان ذلك مكانه واهله في موضع اخر ان خرج من الثلث  
 والا فلا يخرج به الا باذن الورثة لبقا حقهم فيه ويموت اي الموصي له في حياة  
 الموصي بطلت الوصية وبعد موته يعود العبد والدار الى الورثة اي ورثة  
 الموصي بحكم الملك ولو ائلفه الورثة ضمنوا قيمته ليشترى بها عبدا يقوم مقام  
 الاول ولهذا يمنع الميراث من التبرع باكثر من الثلث كذا ذكره المصنف في الرهن ولو  
 اوصى بهذا العبد لفلان وخدمته لآخر وهو يخرج من الثلث صح وتامة في الدرر  
 وفي الشربلاية ونفقته اذا لم يطبق الخدمة على الموصي له بالرقبة الى ان يدرك الخدمة  
 فيصير كالكبير ونفقة الكبير على من له الخدمة وان ابى الاتفاق عليه رده الى من له المستعبر  
 مع الحي فان جنى فالفداء على من له الخدمة ولو ما فداه صاحب الرقبة او يدفعه وبطلت



الوصية وثمره بستانه فوات والحال ان فيه ثمرة له هذه الثمرة فقط وان زاد ابدال هذه الثمرة وما يتقبل كما في الوصية بغلة بستانه فان له هذه وما يحدث ضم ابدالها وان لم يكن فيه اي البستان والمثيلة بحالها ثمره حين الوصية فهي كالوصية بالغلة في تناولها الثمرة المعدومة ما عاش الموصي له في يلقي وفي العناية السقي والخراج وما فيه اصلاح البستان على صاحب الغلة لانه هو المستفيع به فصار كالشفقة في فصل الخدمة **تقريبه** الغلة كل ما يحصل من ريع الارض وكرايتها واجرة العلام وتحوذ لك كذا في جامع اللغة **قلت** وظاهره دخول ثمن الحور ونحوه في الغلة فيجوز وبصوف غلته وولدها ولبنها له ما بقي في وقت موته **سواء قال ابدال او لا** لان المعدوم منها لا يستحق بشئ من العقود فكذا بالوصية بخلاف الثمرة بدليل صحة المساقاة **اوصى بجعل داره مسجدا ولم يخرج من الثلث واجازوا بجعل مسجدا** لزوالم المانع باجازتهم **وان لم يجزوا بجعل ثلثها مسجدا رعية الحجاب** الوارث والوصية **وبظهر مركبة في سبيل الله بطلت** لان وقف المنقول باطل عنده فكذا الوصية وعندها يجوز ان دور قال المصنف وفيه نظر لان الوصية تصح حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة والصرف ونحو ذلك كما مر **اوصى بشئ للمسجد لم يجز الوصية لانه لا يملك وجوزها محمد** قال المصنف وبقول محمد ائني مولانا صاحب البحر **الا ان يقول الموصي يفيق عليه** فتجوز اتفاقا **قال اوصيت بثلثي لفلان او فلان بطلت** عند ابي حنيفة لجهالة الموصي له وعند ابي يوسف لهما ان يصطلحا على اخذ الثلث وعند محمد تخير الورثة فايها شاءوا **فصل في وصايا الذمي وغيبه وهي جعل داره بيعة او كنيسة او بيت خا في صحته فوات فهي مبررات** لانه لو وقف لم يسجل واما عندها فلانه معصية وليس هو كالسجدة لانهم يسكنون ويدفنون موتاهم حتى لو كان المسجد كذلك يورث قطعا قاله المصنف وغيره لانه حينئذ لم يصح محررا خالصا لله تعالى **اوصى الذمي ان يبنى داره بيعة او كنيسة او عينين فهو جائز من الثلث** ويجعل عليك وان اوصى بداره ان يبنى كنيسة او بيعة في القرى فلو في المصر لم تجز اتفاقا **قال قوم غير مسلمين نحت** عنده لا عندها لما مر انه معصية ولو انهم يتكفون وما يدنيون فتصح **الوصية حرمي** **مستأمن** لا وارث له هنا بكل ما له **للمسلم او ذمي** كذا في الوقاية ولا عبرة بمن ثمة لانهم اموات في حقنا ولو اوصى بنصفه مثلا نقد ورد باقية لورثته لا ارثا بل لانه لا مستحق له في دارنا وكذا لو اوصى لستأمن مثله ولو اعتق عنده عند الموت او دبره نقد من الكل لما قلنا ولو اوصى له مسلم او ذمي جاز على الاظهر فيلجى

وصاحب

وصاحب الهوى اذا كان لا يكثر فهو بمنزلة المسلم في الوصية لانا امرنا بينا الاحكام على ظاهر الاسلام وان كان يكثر فهو بمنزلة المرتد فتكون موقوفة عنده نافذة عندها بشرح الجمع والمراد في الوصية كذمية في الاصح لانها لا تقبل الوصية المطلقة كقوله هذا القدر من مالي او ثلث مالي وصية **لا تخل للفقير** لانها صدقة وهي على الغني حرام **وان عمت** كقوله يا كل منها الفقير والغني لان اكل الغني منها انما يصح بطريق التملك والتملك انما يصح لمعين والغني لا معين ولا يحصى ولو خصت الوصية به اي بالغني كقوله هذا القدر من مالي وصية لزيد وهو غني او **بقوم اغنيا محصورين حلت لهم** لصحة تملكهم **وكذا الحكم في الوقف كما حرمه** من لا خسر وفي جامع الفضولين المتولي على الوقف كالوصي **فروغ اوصى** بثلث ماله للصلوات جاز للموصي صرفه للورثة لو محتاجين يعني لغير قرابة الاولاد ممن يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق الوصية للمساكين فانها تجوز لكل ورثته ولا حرم يعني لو محتاجين حاضرين بالغني رضين فلو فيه صغيروا غايب او حاضرا غير راض لم يجز اوصى بكفارة صلاته لرجل معين لم تجز لغيره به يفتي لفساد الزمان اوصى للصلوات وثلث ماله ديون على المعسر فتى لها الموصي لهم عن الفدية لم يجز ولا بد من الغنى ثم التصديق عليهم ولو امر ان يتصدق بالثلث فوات فغصب غاصب ثلثها مثلا واستهلكه فنزله صدقة عليه وهو معسر يجوز له حصول قبضه بعد الموت بخلاف الدين الكل من القنية وفي الجواهر اوصى لرجل بعقار ومات فقسمت التركة والموصي له في البلد وقد علم بالقسمة ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى تسمع ولا يتصل بالتأخير ان لم يكن رد الوصية اوصى له بدار فباعها بعد موته قبل القبض صح لجواز التفرغ في الوصى به قبل قبضه وقفت ضيعة على ولدها وجعلت عمر الولد متوليا وللولد اب فالتولى اولى من الاب شري دارا واوصى بها الرجل فاخذها الشفيع من يد الموصي له يورث الثمن ولو استحق الدار لا يرجع الموصي له على الورثة بشئ لانه ظهر انه اوصى بمال العيز **باب الوصى وهو الموصى اليه اوصى الى زيد اى جعله وصيا وقيل عنده صح فان رد عنده اى بعلمه يرد والا لا يصح الرد بغيبته لئلا يصير مخروا من جهته ويصح اخراجه عنها ولو في غيبته عند الامام خلا فاللثاني بنزاهه فان سكك الموصى اليه فوات موصيه فله الرد والقبول **ولزم** عقد الوصية ببيع شئ من التركة وان جهل به اى يكون وصيا فان علم الوصى بالوصاية ليس بشرط في صحة تصرفه بخلاف الوكيل فان علمه بالوكالة بشرط فان سكك ثم رد بعد موته قبل قبض صح الا اذا نفذ فاضرده فلا يصح قبوله بعد ذلك ولو اوصى الى صبي وعبد**



غيره وكافر وفاسق بدل اي بدلهم القاضى بغيرهم انما بالنظر ولفظ  
بدل يعيد صحة الوصية فلو تصرفوا قبل الاخراج جاز سراجيه **فلو بلغ الصبي**  
**وعتق العبد واسلم الكافر او المرتد** وقاب الفاسق مجتبي وفيه فوض ولاية  
الوقف لصبي صحيح استخافا لم يخرجهم القاضى عنها اي الوصايا الزوال الموجب  
للغزل الا ان يكون غير احمين اختيارا والى عبده والحال ان ورثة صغار صح  
كا يصاياه الى مكاتبه او مكاتب غيره ثم ان رد في الرق فكا لعبد والا لا  
لا يصح مطلقا درر ومن عجز عن القيام بها حقيقة لا يجر اخباره صدم القاضى  
اليه غيره رعاية لحق الموصى والورثة **ولو ظهر للقاضى عجزه اصلا استبدل**  
**غيره ولو عزل له اي الوصى المختار كما للقاضى مع اهليته لها نفذ عزله وان**  
**جاز للقاضى وانما في الاشياء** اختلفوا في صحة عزله والاكثر على الصحة  
كما في شرح الوهبانية لكن يجب الافتاء بعدم الصحة كما في الفصولين وامسا  
عزل الخامين فواجب انتهى قلت وعبارة جامع الفصولين من الفصل  
السابع والعشرين الوصى من الميت لو عد لا كافيا لا يبلغ للقاضى ان يعزله فلو  
عزله قيل ينجز **اقول** الصحيح عندي انه لا يعزله لان الوصى استشفق  
بنفسه من القاضى فكيف يعزله وينبغي ان يقتضى به فساد قضاة الزمان انتهى  
قال المصنف قال شيخنا فقد ترجح عدم صحة العزل للوصى فكيف بالوظايف  
في الاوقاف **وبطل فكل احد الوصيين كالمثولين** فانهما في الحكم كالوصيين  
اشياء ووقف الفتية ومفاده انه لو اجر احدهما ارض الوقف لم تجز بل اراى  
الاخر وقد صارت واقعة الفتوى **ولو وصيلة كان ايضا وه لكل منهما على**  
**الافراد** وقيل ينفراد قال ابو الليث وهو الاصح وبه نأخذ لكن الاول صحيح  
في المبسوط وجزم به في الدرر وفي الفتاوى انه اقرب الى الصواب  
قلت وهذا اذا كانا وصيين او مثولين من جهة الميت او الواقف  
او قاض واحد اما لو كانا من جهة قاضيين من بلدين فينفرد احدهما بالتصرف  
لان كلام القاضيين لو تصرف جاز تصرفه فكلنا نأيبه ولو اراد كل من القاضيين  
عزل منسوب القاضى الاخر جاز ان راي فيه المصلحة والا لا وتامة في وكالة  
تنوير البصاير مغزا للملحقات وغيرها فليحفظ وفي وصايا السراج لو لم  
يعلم القاضى ان للميت وصيا فنصب له وصيا ثم حضر الوصى فاراد الرجوع  
في الوصية قل ذلك ونصب القاضى الاخر لا يخرج الاول **البشر كفته وتجهيزه**  
**والخصومة في حقوقه وشر حاجة الطفل والاتهاب له واعتاق عبد**  
**معين وورد ودبغة وتفيد وصية معينتين** زاد في شرح الوهبانية عشرة  
اخرى منها رد مفسوب ومشتري شرا فاسد او قسمة كيلي او وزنى وطلب

دين وقضا دين بخمس حقة وبيع ما يخاف تلفه وجمع اموال ضابغة وقال  
ابو يوسف ينفرد كل بالتصرف في جميع الامور ولو نض على الافراد او الاجتماع اتبع  
اتفاقا شرعا وهبانية وان مات احدهما فان اوصى الى الحي او الى آخر فله التصرف  
في التركة وحده ولا يحتاج الى نصب القاضى وصيا والابوصى ضم القاضى  
اليه غيره درر وفي الاشياء مات احدهما اقام القاضى الاخر مقامه او ضم اليه  
آخر ولا تبطل الوصية الا اذا اوصى لهما ان يتصدقا بثلته حيث شئتا انتهى وتامة  
في شرح الوهبانية وهل فيه خلاف الى يوسف تولان وعنه ان المشرع ينفرد دون  
الوصى كما حررته فيما علقته على الملتقى ويأتى ووصى الوصى سوا وصى اليه في ماله  
او في مال موصيه وقاية وصبي في الترتين خلافا للشافعي وتصح قسمته اي الوصى  
حال كونه نائبا عن ورثة كبار غيب او صغار مع الوصى له بالثلث ولا رجوع  
للورثة عليه اي الوصى له ان ضاع قسطهم معه اي الوصى لصحة قسمته  
حينئذ وما قسمته عن الوصى له الغايب او الحاضر بلا اذنه **معهم** اي الورثة  
ولو صغارا زيلعي فلا تصح حينئذ يرجع الوصى له بثلث ما بقي من المال ان  
ضاع قسطه لانه كالشريك معه اي مع الوصى ولا يضمن الوصى لانه امين  
ومع قسمة القاضى واخذه قسط الوصى له ان غاب الوصى له فلا شئ له  
ان هلك في يد القاضى او امينه وهذا في المكيل والموزون لانه افراز وفي غيرهما  
لا يجوز لانه مبادلة كالبيع وبيع مال الغير لا يجوز فكلما القسمة وان قاسمهم  
الوصى في الوصية صح حج عن الميت بثلث ما بقي ان هلك المال في يده اي  
في يد من دفع اليه ليحج خلافا لهما وقد تقرره الناسك ولو افرز الميت  
شيئا من ماله ليحج فضااع بعد موته لا يحج عنه بثلث باق لانه عينه فان  
هلك بطلت وصح بيع الوصى عبد من التركة بغية الغرماء للغرماء التعلق  
حقهم بالمالية وضمن من وصى باع ما اوصى يبيعه ويتصدق بثمنه فاستحق  
العبد بعد هلاك ثمنه اي ضياعه عنده لانه الفاقد فالعهدة عليه ورجع  
الوصى في التركة كلها وقال محمد في الثلث قلنا انه مفروز فكان ديننا حتى  
لو هلكت التركة او لم تصرف فلا رجوع وفي المنتقى انه يرجع على من تصدق  
عليهم لان غنمه لهم فغرمه عليهم كما يرجع من في مال الطفل وصى باع مسا  
اصابه اي الطفل من التركة وهلك ثمنه معه فاستحق المال المبيع  
والطفل يرجع على الورثة بحصته لا تتقاضى القسمة باستحقاق ما اصابه  
وصح احتياله بمال اليتيم لو خيرا بان يكون الثاني اصلي ولو مثله لم يجز منيته  
وصح بيعه وشراؤه من اجنبى بما يتغابن الناس لا بما يتغابن وهو القاضى  
لان ولايته نظرية فلو باع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض فاستحق



وهذا اذا تباع الوصية للصغير مع الاجنبي وان باع الوصي او اشترى مال اليتيم  
من نفسه فان كان وصي القاضى لا يجوز ذلك مطلقا لانه وكيله وان كان وصي  
الاب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير وهي قدر النصف زيادة او نقصا وقال  
لا يجوز مطلقا وبيع الاب مال صغير من نفسه جائز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه  
وهو اليسير والا لا وهذا كله في المنقول اما العقار فيسحق ولو زاد الوصي على كفى ثقله  
في العدد ضمن الزيادة وفي القيمة وقع المثل له وجنيز ضمن ما دفعه من  
مال الميت ولو لم يبيعه وبيعه لغيره الى من ليس له ان يدفع اليه وجاز بيعه الى الوصي  
على الكبير الغائب في غير العقار الا لادين او خوف هلاكه ذكره عزى زاده معزيا  
للخاتبة قلت وفي الذيل والقره تاني الاصح لانه نادرا وجاز بيع عقار  
صغير من اجنبي لمن نفسه بضعف قيمته او لنفقة الصغير او دين الميت او وصية  
مرسلة لانقاذها الا منه او لكون غلاته لا تزيد على مئنته او خوف خرابه  
او نقصانه او كونه في يد متغلب درر واشباه ملخصا قلت وهذا لو  
الباع وصيا لا من قبل ام او اخ فانها لا يملك بيع العقار مطلقا ولا شرا غير  
طعام وكسوة ولو الباع ابا فان محمودا عند الناس او مستورا الحال يجوز ان يبيع  
ولا يبيع الوصي في ماله الى اليتيم لنفسه فان فعل تصدق بالرجح وجاز لو اخبر  
من مال اليتيم لليتيم وتامه في الدرر قلت وفي الاشباه لا يملك الوصي  
بيع شئ باقل من ثمن المثل الا في مسئلة الوصية يبيع عبده من فلان في الكلام في  
اجر المثل للمتولى اجر مثل عمله فلو لم يعمل لا اجر له واما وصي الميت فلا اجر له على الصحيح  
وهذا اذا عين القاضى للمتولى اجرا فان لم يعين وسعى فيه سنة فلا شئ له وعزاه  
للقنية ثم ذكر ما يخالفه فافهم وقد مر في الوقف واما وصي القاضى فان نصبه باجر  
مثله جاز انتهى وفي القره تاني مفر يا للذخيرة لو كانوا صغارا وكبارا باع حصته  
الصغار كما مر وكذا الكبار على ما مر من التفصيل ونقل عن العاديين ان في بيعه للعقا  
وقا اختلاف المشايخ وجوزه صاحب الهدية لان فيه استيقا ملكه مع دفع الحاجة  
وان لغير الوصي التصرف لحوف متغلب وعليه الفتوى وتامة فيما علقته على الملتقى  
ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشئ من تركته انه لفلان الا ان يكون  
المقر دار ثا فيصح في حصته وكو اقر الوصي بعين لآخر ثم ادعى انه للصغير  
لا تسمع ذلك ووصي اب الطفل احق بماله من جده وان لم يكن وصيه فالجهد  
كما تقر في الحجر وفي المنة ليس للمجد ببيع العقار والعرض لقضا الدين وتنفيذ الوصايا  
بخلاف الوصي فان له ذلك **فصل في شهادة الاوصياء وبطلت شهادة**  
**اوصيين لو ارث صغير بماله مطلقا او كبير بماله الميت وصحت** شهادتهما بغيره

اي بغير مال الميت لانقطاع ولايتهما عنه فلا تهمه حينئذ كشهادة رجلين لآخرين  
بدين الف على ميت وشهادة الاخرين للاولين بمثله بخلاف شهادة كل فريق  
بوصية الف وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا وقد تقدم في الشهادات  
او شهادة الاولين بعبد والاخرين بثلاث ماله او الدراهم المرسلة لاثباتها  
للمشركة فتبطل ويصح لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بعين اخر كما لعبد  
وشهد المشهود لهما للشاهدين بالوصية بعين اخر لانه لا شركة فلا تهمه في بيعي  
شهد الوصيان ان الميت اوصى الى زيد **مفهم لغت** لاثباتهما لانفسهما  
معينا وجنيز فيضم القاضى لهما ثلثا وجوبا لاقرارها باخر فيمتنع نقرهما بدونه  
كما تقرر الا ان يدعى زيد ذلك اي يدعى انه وصى معهما فحينئذ تقبل شهادتهما  
استحسانا لانهما اسقطا مونة التعيين عنه وكذا ابنا الميت اذا شهدا ان اباها  
اوصى الى رجل لجرهما ففعلوا نصب حافظ للتركة وهذا لو هو بينكر ولو يدعى  
تقبل استحسانا بخلاف شهادتهما بان اباها وكل زيد يقبض ديونه  
بالكوفة حيث لا تقتل مطلقا ادعى زيد الوكالة ام لا لان القاضى لا يملك  
نصب الوكيل عن الحي بطليلها ذلك بخلاف الوصية وشهادة الوصي تصح على الميت  
لاله ولو بعد الغزل وان لم يخاصم مملتي وصى انفذ الوصية من مال نفسه  
رجع مطلقا وعليه الفتوى درر كوكيل ادى الثمن من ماله فان له ان يرجع وكذا  
الوصي اذا اشترى كسوة للصغير او اشترى ما ينفق عليه من مال نفسه  
فانه يرجع اذا شهد على ذلك في البرازية وانما شرط الاشهاد لان قوله الوصي  
في حق الاتفاق يقبل لا في حق الرجوع بلا اشهاد انتهى فليحفظ قلت  
لكن في القنية والخلاصة والخاتبة له ان يرجع بالثمن وان لم يشهد بخلاف  
الابوين وسجي وما يفيد فتنبه اوقضى دين الميت الثابت شرعا او كفته او ادى  
خراجه الى اليتيم او عسر من مال نفسه او اشترى الوارث الكبير طعاما او  
كسوة للصغير او كفن الوارث الميت او قضى دينه من مال نفسه فانه يرجع ولا  
يكون متطوعا ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله فيه قيل هو  
مستدرك بقوله او كفته ولو باع الوصي شيا من مال اليتيم ثم طلب منه  
بالكثر مما باعه رجع القاضى فيه الى اهل البصرة والا ما نته ان اجزه اثنان  
منهم انه باع بقيته وان قيمته ذلك لا يلتفت القاضى الى من يزيد وان كان  
في المزايدة يشترى بالكثر وفي السوق باقل لا ينتقض بيع الوصي لذلك اي  
لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصرة فان اجتمع رجلا منهن على شئ يؤخذ  
بنق لهما عند محمد وكفى قول واحد في ذلك عندهما كما في التركة وعلى هذا قيمة  
الوقف اذا اجر مستغل الوقف ثم جأ آخر يزيد في الاجر الكل في الدرر مخرجا



هذا هو الأصل في البيع  
والشراء في الميراث  
والوصية في الميراث  
والوصية في الميراث

للخاتنة **فروع** يقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلا بينة الا في  
اثنى عشر مسألة على ما في الاشباه **ادعى** قصدا دين الميت او ادعى قضاء من ماله  
بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها وان اليتيم استهلك ما لا آخر فدفع ضمانه او اذن  
له بتجارة فركبه ديوت فقضاها عنه او ادى خراج ارضه في وقت لا يصلح  
للزراعة وجعل عبده الابق او فد اعبدته الجاني او للاتفاق على محرمه  
او على رفيقه الذين ماتوا او للاتفاق عليه مما في ذمته وكذا من مال نفسه  
حال غيبته ماله واداد الرجوع او انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من  
ماله وهي ميتة الثانية عشر **ادعى** زوجا غير زوج ميتة كان مضاربا والاصل ان  
كل شيء كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا ينصب القاضي وصيا  
في سبعة مواضع مبسوطة في الاشباه منها اذا كان له دين او عليه او لتنفيد  
وصية وزاد في الزواهر موضعين آخرين شرى الاب من طفله شيئا فوجده ميعبا  
ينصب القاضي وصيا ليرده عليه واذا احتيج لاثبات حق صغير ابوه غايب غيبة  
منقطعة ينصب والا فلا وعزاها لجمع الفتاوى وصى القاضي كوصي الميت الا  
في ثمان ليس لوصي القاضي الشرا لنفسه ولا ان يبيع ممن لا تقبل شهادته له ولا  
ان يقبض الا باذن مبتدأ من القاضي ولا ان يوجر الصغير لعمل ما ولا ان  
يجعل وصيا عند عدمه ولو خصمه القاضي تخصص ولو نهاه عن بعض  
التصرفات صح نهيه وله عزله ولو عدل بخلاف وصي الميت في ذلك كله وفي  
الخاتمة وصى وصي القاضي كوصية الوصية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق  
وفي الفتاوى الصغرى بنوعه في مرضه انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجازة  
الا في تنوعه في المنافع فينفذ من الكل بان اجر باقل من اجر المثل لانها تبطل  
بموته فلا اضرار على الورثة وفي حياته لا ملك لهم لكن في العمادية انها من  
الثلث فلعله روايتان باع مال اليتيم او ضيعته والمشتري مفلس يوجب لثلاثة  
ايام فان نقد والافسخ فلو اتكر الشرا وقد قبض برفع الوصي الامر للحاكم  
فيقول ان كان بينكما بيع فقد فسخته قبل الوصاية ثم اراد عزله نفسه لم يجز  
مطالبة الشاهد اليتيم الا عند الحاكم دفع لليتيم ماله بعد بلوغه واشهد اليتيم على نفسه ان لم يبيع  
على نفسه ان لم يترك له من تركته والده لا قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا في يد الوصي انه من تركته ابى  
والده لا قليل وبرهن تسمع للوصي الاكل والركوب بقدر الحاجة قال تعالى ومن كان فقيرا  
ولا كثير ثم ادخلها كل بالمعروف وله ان ينفق في تعليم القرآن والادب ان تاهل لذلك ولا ينفق  
سعيه عليه بقدر ما يتعلم القراءة الواجبة في الصلاة فحجتى وفيه جعل للوصي مشرفا  
لم يتصرف بدونه وقيل للمشرف ان يتصرف وفيه للاب اعادة طفله اتقا فالامالة  
على الاكثر وفيه يملك الاب لا الجد عند عدم الوصي ما يملكه الوصي يملك الاب

قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصي يملك الاب والجد بيع مال  
احد طفليه للاخير بخلاف الوصي ولو باع الاب والجد مال الصغير من اجنبت  
بمثل قيمته جاز اذا لم يكن فاسدا الراي ولو فاسده فان باع عقاره لم يجز  
وفي المنقول روايتان ولو اشترى لطفله ثوبا او طعاما واشهد انه يرجع  
به عليه يرجع به لوله مال والا لوجب به عليه حينئذ وبمثل لو اشترى  
له دارا او عبدا يرجع سوا كان له مال او لا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن  
ابي يوسف وهو حسن يجب حفظه **كتاب الخنثى**  
من غلب وجوده ذكر فادار الوجود هو ذوفرج وذكر اومن عوى عن الاثنين  
جميعا فان بال ذكر فغلام وان بال من الفرج فانثى وان بال منهما  
فالحكم للاسبق وان استويا فشكلا ولا تعتبر الكثرة خلافا لما هذا قبل البلوغ  
فان بلغ وخرجت لحيته او وصل الى امرأة او احتلم كما يحتلم الرجل فرجل وان  
ظهر له ثدى او لبن او حاض او حبلى او امكن وطيه فامراة وان لم تظهر  
له علامة اصلا او تعارضت العلامات فشكلا لعدم المزج وعن الحسن انه  
بعد اصلاعه فان ضلع الرجل يزيد على ضلع المرأة بواحد ذكره الزبيدي حينئذ  
فيؤخذ في امره بما هو الاحوط في كل الاحكام **قلت** لكن قد منا انه لا يجب  
الغسل بالايلاج فيه وانه لا يتعلق الخنثى بلبنه فتنبه فيقف بين صف الرجال  
والنساء واذا بلغ حد الشهوة تبتاع له امة تختنه من ماله لتكون امته ومثله ويكره  
ان يختنه رجل وامراة احتياطا ولا ضرورة لان الختان عند ناسنة وان لم  
يكن له مال فمن بيت المال ثم تبايع او يزوج امرأة ختانه لتختنه لانه ان  
ذكر اصح النكاح وان انثى فنظر الجنس اخف ثم يطلقها وتعتد ان خلا بها  
احتياطا ويكره له لبس الحريم والحلي ولا يخلو به غير محرم وان قبله رجل  
ثبتت حرمة المصاهرة واليسافر بغير محرم لاحتمال انه امراة وان قال ان رجل  
او امراة لا عبرة به في الصحيح لانه عوى بلاد يبل وقيل بجبره لانه لا يقف عليه  
لكن في الملتقى بعد تقربا شكلا لا يقبل وقيله يقبل **قلت** وبه يحصل  
التوفيق ويضعف ما نقله القهستاني عن شرح الفرياض للسيد وغيره الا ان  
يجعل على هذا فتنبه ولومات قبل ظهور حاله لم يغسل ويحرم بالصعيد  
لتعذر الغسل ولا يحضر حال كونه من اهلقا غلبت ذكر او انثى ونزب تحية  
قبوه ويوضع الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم رعاية  
لحق الترتيب وتام فروعه في احكامه من الاشباه بل عندى فيه تأليف مجلد منيف  
وله في الميراث اقل النصيبين يعنى استوا الحالين به يفتى كما تحققه وقال لا  
نصف النصيبين فلو مات ابوه وترك معه ابنا واحدا لسهما وللخنثى سهم



وعند أبي يوسف له ثلاثة من سبعة وعند محمد له خمسة من اثني عشر  
وعند أبي حنيفة له سهم من ثلاثة **لأنه الأقل** وهو متيقن به فيقتصر عليه  
لأن المال لا يجب بالشك حتى لو كانت الأقل تقديره ذكرا قدرا بأكزوج وأمر  
وشقيقة هي خنثى فله السدس على أنه عصبة لأنه أقل ولو قدر اثني كان له النصف  
وعالت إلى ثمانية ولو كان محرما على أحد التقديرين فلا شيء له كزوج وأم  
وولديها وشقيق خنثى فلا شيء له لأنه عصبة ولو قدر اثني كان له النصف  
وعالت إلى تسعة ولو مات عمه وولداه خنثى قد رأتى فكان المال للعم  
والله أعلم **مسألة شتى** جمع مشتبت بمعنى متفرقة وهو من ذاب المصنفين  
لتدارك ما لا يذكر فيما كان يحق ذكره منه **قلت** وقد أحقت غالبها بما لها  
والله الحمد عرف مدمن الخمر خارج **بخمس** هذه مقدمة صغرى في تسليمها  
كلام قد وعدتكم به في أول نوافض الوصو **وكل خارج بخمس ينقض الوصو**  
هذه مقدمة كبرى وهي مسألة عندنا فتنتج أن عرف مدمن الخمر ينقض الوصو  
لكنه يحتاج لإثبات الصغرى وحاصله ما في الدخاير الأثرية لابن الشحنة مغزيا  
للمجتبى عرف الرجاجة الجلالة بخمس قال وعليه فعرف مدمن الخمر بخمس بل الأولى  
نثر قال وما أسمى من كان عرفه كعرف الكلب والخنزير قال ابن العزيم ينقض  
الوصو وهو فرع غريب وتحتج بظاهر قال المصنف ولظهوره عولنا عليه  
**قلت** قال شيخنا الرملة حفظه الله تعالى كيف يقول عليه وهو مع غرابة لا يشهد  
له رواية ولا رواية أما الأولى فظاهر إذ لم يرد عنه أحد ممن يعقده عليه وأما الثانية  
فلعدم تسليم المقدمة الأولى ويشهد لبطلانها مسألة الجدى إذا غذى يلين  
الخنزير فقد علموا حل كل بصير ورثه مستهلكا لا يبقى له أثر فذلك نقول في  
عرف مدمن الخمر ويلغينا في ضعفه غرابة وخروجه عن الجادة فيجب طرحه عن الشرح  
من متن وشرح **خبز وجد في خلالة خرو فارة فان كان الخبز صلبا رمى به واكل**  
**الخبز ولا يفسد خرو الفارة الدهن والماء والخنطة للضرورة الا اذا ظهر طعمه**  
**اولونه في الدهن ونحوه لفحشه** وامكان الخبز عنه حينئذ خائفة في السنن  
الرواتب لا يصلي ولا يستفتح تقدم في باب الوتر الدعوة المسجاة في الجمعة في  
وقت العصر عندنا على قول عامة مشايخنا أشباه وقد مناه في الجمعة عن  
التأخر خائفة الخروج من الصلاة لا يتوقف على قوله عليكم وحينئذ فلو  
دخل رجل في صلاته بعده لا يصير داخلها قد مناه في صفة الصلاة لف  
ثوب بخمس رطب في ثوب طاهر يابس فظهرت رطوبة على ثوب طاهر  
كذا النسخ وبشارة الكثر على الثوب الطاهر لكن لا يسيل لو غص لا يتبخس قد مناه  
قبيل كتاب الصلاة **كالو من ثوب المبول على جبل بخمس يابس أو غسل**

رجله ومشي على أرض نجسة أو نام على فراش نجس ففرق ولم يظهر أثره لا ينحس  
خائفة نوى الزكاة **الا انه سماه قرضا حان في الاصح** لأن العبرة للقلب لا  
اللسان من له حظ في بيت المال كالعلماء فطر بما وجه لبيت المال فله اخذه  
ديانة قد مناه قبيل باب المصرف افطر في رمضان في يوم ولم يلق حتى افطر  
في يوم آخر فعليه كفارة واحدة ولو في رمضانين على الصحيح وقد مناه في الصوم  
ولو نوى قضا رمضان ولم يصين اليوم صح ولو عن رمضانين كقضا الصلاة  
صح ايضا وان لم ينو في الصلاة أو صلاة عليه أو آخر صلاة عليه كذا في الكثر  
قال المص قال الزيلعي والاصح اشتراط التعيين في الصلاة وفي رمضانين إلى آخره  
**قلت** وهكذا قدمته في باب قضا الفوات بتعالي الدرر وغيرها ثم رأت  
في البحر قبيل باب اللعان ما نصه ونية التعيين لم تشترط باعتبار ان الواجب  
مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكن مراعاته  
الابتداء التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوات يكتفي بنية الظاهر لا غير  
كذا في المحيط وهو تفصيل حسن في الصلوات ينبغي حفظه انتهى بلفظه ثم  
رأيت نقله عنه في الاشياء في بحث تعيين المنوى ثم قال وهذا مشكل ما ذكره  
اصحابنا كقاضي خان وغيره خلافة وهو المعتمد كذا في التبيين انتهى بحروفه  
فليتنبه لذلك **راس شاة متلطح بدم احرق الراس وزال عنه الدم فاتخذ**  
**منه مرقاة جاز استعمالها والخرق كالغسل** وقد مناه من المظهرات **سلطان**  
**جعل الخراج لرب الارض جاز وان جاز له العشر لا لانه زكاة قلت** وقد  
قدمه في الجهاد وقد مناه في الزكاة **عجز اصحاب الخراج عن زراعة الارض**  
**واذا الخراج ودفع الامام الاراضي الى غيرهم بالاجرة ليعطوا الخراج** من اجرتها  
لمستحقه **جاز** فان فصل شيء من اجرتها دفعه لملكها رعاية للحقين فان لم يجد  
الامام من يستاجرها باعها للقادر واخذ الخراج الماضى من الثمن لو عليهم خراج  
ورد الفضل لاربابها زيلعي **قلت** وقد مناه في الجهاد ترجيح سقوطه  
بالتداخل فيحمل على المرحوح او على ان مراده اخذ خراج السنة الماضية فقط  
غنى مذبوحة وميتة فان كانت المذبوحة أكثر تحرى واكل والا بان كانت  
الميتة أكثر واستويا لا يتحرى لو في حالة الاختيار بان يجد ذكية والا تحرى  
واكل مطلقا ومر في ايام الاخرى وكتابتها كالبيان باللسان **خلافا معتقل**  
اللسان وقال الشافعي هما سواء في وصية ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقود وغيرها  
من الاحكام أي أيا الاخرى فيما ذكر معتبر ومثله معتقل اللسان ان علمت اشارته  
وامتدت عقلته إلى موته به يفتي **قلت** ومر في الوصايا وذكره هنا الاكمل  
وابن الكمال والزيلعي وغيرهم ثم مفاد كلامهم انه لو اقر بالاشارة او طلق مثلا



توقف فان مات على عقلته فقد مستند والا لا وعليه فلو تزوج بالاشارة لا يحل له وطئها  
لعدم نفاذه لكنه اذا مات بحاله حال لها المهر من تركته قاله المصنف لكن ذكر ابنه في  
الزواجر عند ذكر الاشياء الاحكام الاربعه ان قولهم والصواب للمقتصر والمستند ان ما  
صح تعليقه بالشرط يقع مقتضا ومالا يصح تعليقه يقع مستندا كما في البحر من باب التعليل  
يخالف ذلك اذ مقتضاه وقوع الطلاق والعناق وخوها مما يصح تعليقه بالشرط مقتضا  
فتنبه لا تكون اشارته وكتابتة كاليان في حد لانها تدري بالشبهة لكونها حق الله  
تعالى ولا في شهادة ما مئنه وهل يصح اطلاقه بالاشارة ظاهر كلامهم نعم ولم اراه مرجحا  
اشباهه ابتلع الصائم بصاق محبوبه يقضي ويكفر والا يكن محبوبه لا يكفر ومري في  
الصوم قتل بعض الحجاج عذرة ترك الحج مرفي في منعها زوجها من الدخول  
عليها وهو يمكن معها في بيتها نشوز حكمها كما حرره في باب النفقة ولو كان المنع  
لينقلها الى منزله فليست ناشرة لوجوب السكنى عليه او كان يمسك في بيت القصب  
فاستنعت منه لا تكون ناشرة لانها محقة اذ السكنى فيه حرام بخلاف ما لو كان فيه شبهة  
قالت لا اسكن مع امك واريد بيتا على حدة ليس لها ذلك وكذا مع ام ولده  
وكله مرفى النفقة قال لعبد يامالك او قال لائمة انا عبدك لا يعتق لانه ليس  
بصرح ولا كناية بخلاف قوله لعبد يامولاي لانه كناية على ما مرفى محله العقار  
المتنازع فيه لا يخرج من يدي اليد ما لم يبرهن المدعي على وفق دعواه  
بخلاف المنقول او يعلم به القاضى ولا يكفي تصديق المدعي عليه انه في يده في الصحيح  
لاحتمال الموازنة قلت قد مرنا غير مرة اخرها في باب جنابة المملوك ان  
المفتي به في زماننا انه لا يعمل بعلم القاضى تمام وهذا اذا ادعاه ملكا مطلقا اما  
اذا ادعى الشراء مرفى اليد واقراره بانه في يده فانكر الشرا فاقرب يكون في يده لم  
يحتج له بهان على كونه في يده لان دعوى الفعل كما تصح على ذي اليد تصح على غيره  
ايضا كما بسط في البرازية عقار لاني ولانية القاضى يصح قضاه فيه منقول  
هو الصحيح وتقدم في القضاء ان المهر ليس بشرط فيه يد يفتي ويكتب بالحكم لقاضى تلك  
الناحية ليأمره بالتسليم وقيل لا يصح ومشي عليه في اللكنة والملتقى قضى القاضى  
بينه في حادثة ثم قال رجعت عن قضاي او بدالى غير ذلك او وقفت  
على تلبيس الشهود او ابطلت حكمي وخوذلك لا يعتبر قول القاضى في كل ذلك  
لتعلق حق الغير به وهو المدعي والقضا ما مضى ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة  
مستقيمة الا في ثلاث مرات في القضاء لو علمه او بخلاف مذهبه او ظهر خطأه  
اذا قال الشهود قضيت وانكر القاضى فالقول له به يفتي قاله ابن الغرس في  
الفواكه البدرية زاد في البرازية خلافا لمحمد زاد في البحر ما لم ينفذه قاض اخر  
فحينئذ لا يكون القول قوله في انه لم يقض لوجود قضا الثاني به قال المصنف وهو قيد

حسن لم اقف عليه لغير صاحب البحر شرط نفاذ القضاء في المجتهدين من حقوق  
العباد ان يصير الحكم في حادثة بان يتقدم دعوى صحيحة من خصم على خصم  
حاضر منازع شرعي فلو برهن بحق على آخر عند قاض فقضى به ببرهان بدون  
منازعة ومخاصمة شرعية وتداول بينهما لم ينفذ قضاؤه لفقد شرطه وهو  
التداعي بخصوصية شرعية وكان افتنا يحكم بمذهبه لا غير كما قدمناه في القضاء فاذا  
بقوله فلورفع اليه الى الحنفى قضا ما لكى بلاد دعوى لم يلتفت اليه وعمل  
الحنفى بمقتضى مذهبه لعدم تقدم ما يمنع من ذلك لخروج قضا المالكى من خارج  
الفتوى لعدم تقدم الخصومة الشرعية التى هي شرط انعقاد القضاء في حقوق  
العباد اذا ارتاب القاضى في حكم القاضى الاول للطلب بشهود الاصل  
مر في القضاء قيد بارتياجه في حكم الاول فاذا انه اذا لم يرتب فيه لا يتعرض له قال  
في الفواكه البدرية قالوا قضا العدل العالم لا ينقض ويحل على السداد بخلاف قضا  
غيره يعنى اذا تبين وجه فساد بطريقه فللثاني نقضه اذا ترتب بيع النعاطى  
على بيع باطل او فاسد لا ينعقد مرة اول البيع عن الخلاصة والبرازية  
والبحر خبا قوما نشر سال رجلا عن شئ فاقربه وهم يرونه ويسمعون كلامه  
وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه بذلك الاقرار وان سمعوا كلامه ولم يروه لا  
يجوز شهادتهم عليه لان النخبة تشبهه فتقع الشبهة الا اذا علموا انه ليس فيه غير  
بان دخلوا البيت ثم خرجوا وجلسوا على بابيه ولا مسلك له غيره ثم دخل رجل  
فسمعوا اقراره ولم يروه وقتئذ باع عقارا او صيوانا او ثوبا وابنه او امراته او  
غيرها من اقراره حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثله لا تسمع دعواه كذا اطلقه  
في اللكنة والملتقى وجعل سكوتة كالافصاح قطعا للتزوير والحيل وكذا الوضمن  
الدرك ارتقاضى الثمن وقالوا فيمن زوجه بلا جهاز ان سكوتة عن طلب الجهاد  
عند الزفاف رضى فلا يملك طلب الجهاد بعد سكوتة كما مر في باب المهر  
بخلاف الاجنبى فان سكوتة ولو جازا لا يكون رضى الا اذا سكنت الجارية وقت البيع  
والتسليم وتصرف المشتري فيه ذرعا وبنا حينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى  
قطعا للاطماع الفاسدة وبخلاف ما اذا باع الفضولى ملك رجل والمالك ساكت  
حيث لا يكون سكوتة رضاعنا خلافا لابن ابى ليلى بزازيه آخر الفصل  
الخامس عشر وغيره باع ضيعة ثم ادعى انها وقف عليه او على مسجد كذا او  
كنت وقفها واداد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك اتفاقا للتناقض وان اقام  
بينة تقبل على الاصح لا صحة الدعوى بل لقبول البينة في الوقف بلا دعوى  
خلافا لما صوبه الزيلعي وقد حققناه في الوقف وباب الاستحقاق وهبت  
مهرها لزوجها فاننت وطالبت ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض



موتها وقال بل في الصحة فالقول للورثة هذا ما اعتمده في الخاتمة تبعاً  
 لرواية الجامع الصغير بعد نقله لما في فتاوى النسفي ان القول للزوج  
 فقال والاعتماد على تلك الرواية لانهم تضاد قواعلي وجوب المهر واختلفوا  
 في السقوط والقول لمنكره الى اخره قلت واقره في تنوير البصائر  
 واعتمده شيخنا على خلاف ما جزم به في الملتقى كالكثر من ان القول للزوج  
 وان جزم شراحه كالزيلي وابن سلطان بانه الاستحسان فتنبه قلت  
 واستظهره ابن الهمام في اخو المهر فقال وجه الظاهر ان الورثة لم يكن  
 لهم حق بل لها وهم يدعون له لانفسهم والزواج ينكر فالقول له **وكلمها**  
**بطلاقها لا يملك عزلها** لانه يمين من جهته **وكلمتك بكذا على ان متى**  
**عزلتك فانت وكيل فطريقه** ان يقول في عزله **عزلتك** ثم عزلك لان  
 متى لعموم الاوقات **واما كلما فلعوم الافعال** فلوقال كلما عزلتك فانت  
 وكيل يقول في عزله رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنقضية  
 الحاصلة من لفظ كلما فحينئذ ينعزل قبض بدل الصلح بشرط ان كانت ديناً  
 بدين بان صاحبه على دراهم عن دنانير او عن شيء آخر في الذمة والا يكون  
 ديناً بدين **لا يشترط قبضه** لان الصلح اذا وقع على عين تتعين لا يبقى  
 ديناً في الذمة فجاز الافتراق عنه **قال المدعي** لا بينة لي فبرهن ولو جعل حلف  
 خصمه جواهر افتاوى وكذا لو قال عند طلبه ليمينه اذا حلفت فانت بريء  
 من المال الذي لي عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضى له بالمال خاتمة  
**او قال الشاهد لا شهادة لي فشهد** تقبل لا مكان التوفيق بالسيان ثم  
 التذكر كما لو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جابه فشهد او قال لا حجة  
 لي على فلان ثم اتى بها اي بالحجة فانها تقبل لما قلنا بخلاف ما اذا قال  
 ليس لي حق ثم ادعى حقاً لم تسمع للتناقض للامام الذي ولاه الخليفة  
**ان يقطع من الاقطاع انساناً من طريق المجادة** ان لم يضر المارة لان  
 للامام ولاية ذلك فكذلك نايبه صادر السلطان ولم يعين بيع ماله فلو  
 عينه فكره الا ان ياخذ الثمن طوعاً بفاء ماله بسبب المصادرة صح بيعه  
 لانه غير مكره كما مر في الاكراه كالداين اذا حبس بالدين فباع ماله لتفنايه  
 صح اجماعاً خوفها زوجها او غيره بالضرب حتى وهبت مهرها لم يصح ان قدر  
 على الضرب لانها مكرهه عليه وان اكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط  
 المال الا بالطلاق المكره واقع ولا يلزم المال به لما قلنا ولو حالت انساناً على  
 الزوج ثم وهبت المهر للزوج **لم يصح** قالوا وهو الحيلة **قلت**  
 انما يتم يقبول فيعلم حيلتها الا ان يقال انه يمكن المحال من مطالبته برفعه

الى من

الى من لا يشترط قبوله **اتخذ يبراً في ملكه او بالوعدة فنز منها حايط**  
 جاره وطلب جاره تحويله لم يجبر ومفاده انه يؤمر بالرفق دفعا للاذا  
 وان سقط الحايط منه لم يضمن لعدم تعديده اذ حفره في ملكه فكان تسبياً  
 ومرت في آخر الاجارة انه لو سقى ارضه سقياً لا تخلفه فتعد الجاره ضمن **عمر دار**  
 زوجها بماله باذنها فالعارة لها والنفقة دين عليها للصحة امرها ولو عمر لنفسه  
 بلا اذنها فالعارة له ويكون غاصباً للعرضة فيؤمر بالتفريق بطلها ذلك  
 ولها بلا اذنها فالعارة لها وهو متطوع في البناء فلا رجوع له ولو اختلفا  
 في الاذن وعدمه ولا بينة فالقول لمنكره يمينه وفي ان العارة لها اوله فانقوله  
 له لانه هو المملك كما افاده شيخنا وتقدم في الغصب **قال هذه** رضيعتي  
 ثم اعترف بالخطا وصدقته في خطايه فله ان يترجىها اذ لم يثبت عليه  
 بانه قال افاد انه لا يثبت الا بالقول كقوله هو حق او صدق او كما قلت  
 او اشهد عليه بذلك شهوداً او ما في معنى ذلك من الثبوت اللفظي  
 الدال على الثبوت النفسي وهل يكون تكرار اقراره بذلك ثابتاً بخلاف مبسوط  
 في المبسوط وحاصله ان التكرار لا يثبت به الاقرار ولو اخذ رجل غريمه فنزع  
 انسان من يده لم يضمن لانه تسبب وكذا اذا دل السارق على مال غيره  
 او امسك هارباً من عدوه حتى قتله عدوه لما قلنا في يده مال انسان فقال  
 له سلطان ادفع الى هذا المال ولا تدفعه اتي اقطع يدك او اضر بك خمسين  
 قد دفعه لم يضمن الدافع لانه مكره **قال تركت دعواني على فلان وفوضت**  
**امري الى الاخره لا تسمع دعواه بعده** اي بعد هذا القول ذكره في القنية  
 الاجازة تلحق الافعال على الصحيح فلو غصب عينا لاجاز المالك  
 غصبه صح اجازته وحينئذ فيبر الغاصب عن الضمان ولو انتفع به  
 فامره بالحفظ لا يبر عن الضمان ما لم يحفظ وتما في العمانية وضع مجلاني  
**الصحرى** ليصيد به حمار وحش وسمى عليه فجاء في اليوم الثاني فيد انقأ في  
 اذ لو وجد ميتاً من ساعته لم يحل زيلعي ووجد الحمار مجروحاً ميتاً لم يוכל لان  
 الشرط ان يذبحه انسان او يخرج حماره ولا فهو كالنطيحة كره تحريمها وقيل تنزها  
 والاول اوجه من الثاني سبع **الجبا والخصية والغدة** والمثانة والمرارة والدم  
 المسفوح والذكر للآثر الوارد في كراهته ذلك وجمعها بعضهم في بيت واحد فقال  
**فقل ذكره** لا لثبوت مشانته **كذلك دم ثم المرارة والغدة**  
**وقال غيره**  
 اذا ما ذكرت مشاة فكلها **سوى سبع** ففيهن الوبال  
 فقا ثم حاء ثم غايت **وذلك ثم ميثان وذال**



للقاضي اقراض مال الغائب والطفل واللفظة بشروط تقدمت في القضا  
 بخلاف الاب والوصي والملتقط الا اذا انشدها حتى شاغ تصدقه فاقراضه  
 اولى زيلعي قال ان كان الله يعذب المشركين فامراته طالق لا تطلق  
 امراته لان من المشركين من لا يعذب كذا في الخائنة وظاهر توجيهه ان المراء  
 بهذا البعض من يصدق عليه المشرك في الجملة بان يكون مشركا في عمره ثم  
 يختم له بالحسن او اطفال المشركين فانهم مشركون شرعا واذ ثبت ان البعض لا  
 يعذب وهي سالية جزئية لم تصدق الموجبة الكلية القايله كل مشرك يعذب  
 قاله المصنف وقد اورد هذا اللفظ على غير هذا الوجه ابن وهبان فقال  
 وههل قائل لا يدخل النار كافر وكذاها بالمؤمنين تعمم  
 قال ومعناه ان الكفار لما يرون النار يومنون بالله ورسوله ولا ينفعهم  
 قال تعالى فلم يك ينفعهم ايمانهم لما راوا باسنا ولعجز البيت معني اخي  
 وهو ان عمارها خنتها القايحون باسرها وهم مومنون فنفى البيت سوالان  
 قال ابن السخنة وعندي ان هذا مما ينكره كره والتلفظ به ولا ينبغي ان  
 يدون ويسطر ولا يقبل تاويل قايله انتهى قلت هذا مع وضوح  
 وجهه تكلم فيه فكيف الاول فلا تغفل ثم رايت شيخنا قال قد قضى  
 بنقله على نفسه بالانكار وانه ما كان ينبغي له ان يدونه وبالله التوفيق  
 صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان فانه محتونا ولا تقطع جلدة  
 ذكره الا تشديد المترك على حاله كشيخ اسلم وقال اهل النظر لا يطبق  
 الختان ترك ايضا ولو ختن لم تقطع الجلدة كلها ينظر فان قطع اكثر  
 من النصف كان ختانا وان قطع النصف فادونه لا يكون ختانا يعتد به  
 لعدم الختان حقيقة وحكما والاصل ان الختان سنة كالحج في الخبر وهو من  
 شعائر الاسلام وخصايصه فلو اجتمع اهل بلدة على تركه حاربهم الامام فلا  
 يترك الا لعذر وعذر شيخ لا يطبقه ظاهر ووقته غير معلوم وقيل سبع  
 سنين كذا في الملتقى وقد جمع الاسيوطي من لم يخنونا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فقال  
 وفي الرسل محتون لعمرك خلقته ثمان وتسع طيبون اكارم  
 وهم زكريا شيت ادريس يوسف وخظلة عيسى وموسى وادم  
 ونوح شعيب رام لوط وصالح سليمان يحيى هود ياسين خاتم  
 وقيل وقته عشرين سنين وقيل اقصاه اثنا عشر وقيل العبرة لطافته وهو الاشبه  
 وقال ابو حنيفة لا علم له بوقته ولم يدعها فيه شيء فلذا اختلف المشايخ  
 فيه وختان المرأة ليس سنة بل مكرمة للرجال وقيل سنة ويجوز كالعصف  
 وبط قرحته وغيره من المداواة للمصلحة ويجوز قصد البهائم وكيها وكل

علاج فيه منفعة لها وجاز قتل ما يضر منها كلب عقور وهرقة تنضر ويزجها  
 اي الهرة ذبحا ولا يضر بها لانه لا يفيد ولا يحرقها وفي المستغنى يكره احراق جراد  
 وقملة وعقرب ولا باس باحراق حطب فيها نخل والقا القملة ليس بادب  
 وجازت المسابقة بالفرس والابل والارجل والرمي ليرتاض للجهاد وجرم  
 شرط الجمل من الجانبين الا اذا دخل محل بشرطه كما مر في المحظور لا يحرم من  
 احد الجانبين استخانا ولا يجوز الاستباق في غير هذه الاربعة كالنخل  
 بالجل والما بلاجل فيجوز في كل شيء وتامه في الزيلعي ولا يصلي على غير  
 الانبياء ولا على غير الملايكة الا بطريق التبع وهل يجوز الترحم على النبي لوان  
 زيلعي قلت وفي الزخيرة انه يكره وجوزه السيوطي تبعالا استقلالافليكن  
 التوفيق وبالله التوفيق ويتجمل الترضي للصحابة وكذا من اختلف في نبوته  
 كذي القرنين ولقمان وقيل يقال صلى الله على الانبياء وعليه وسلم كما في شرح  
 المقدمة للقرماني والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر  
 الاخيار وكذا يجوز عليه وهو الترحم للصحابة والترضي للتابعين ومن  
 بعدهم على الراجح ذكر القرماني وقال الزيلعي الاول ان يدعو للصحابة بالرضي  
 والتابعين بالرحمة لمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز والاعطاء باسم النبي وز  
 والمرحان لا يجوز اي الهدايا باسم هذين اليومين حرام وان قصد  
 تعظيمه كما يعظمه المشركون مكره يكره قال ابو حفص الكبير لو ان رجلا عبد الله  
 خمسين سنة ثم اهدى لمشرك يوم النبروز بيضة من يد تعظيم يومه فقد كفر  
 وحبط عمله انتهى ولو اهدى لمسلم ولم يد تعظيم اليوم بل جرى على عادة الناس  
 لا يكفر وينبغي ان يفعل قبله او بعده تقيما للتشبيه ولو شري فيه ما لم يشتر قبله ان  
 اراد تعظيمه كفر وان اراد الاكل والشرب والتنعيم لا يكفر زيلعي والاباس ليس  
 القلائس غير حريم وكراس وعليه ابريسم فوق اربع اصابع شرعية وصح انه  
 حرم لبسها وندب لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى وسط  
 الظهر وقيل لموضع الجالوس وقيل شبر ويكره اي للرجال كما مر في باب الكراهية  
 لبس المعصفر والمزعر لقول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما نارا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن لبس المعصفر وقال وياكم والاحمر فانها زي الشيطان  
 ويتجمل التجمل رباح الله الزينة بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج  
 اخرج لعباده وخرج صلى الله عليه وسلم وعليه رد اقيمت الف دينار زيلعي  
 وللشباب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل ولو قرشيا قال الله تعالى والذين  
 اوتوا العلم درجات فالرافع هو الله فمن يضعه يضعه الله في جهنم وهم اولوا  
 الامر على الاصح وورثة الانبياء بلا خلاف اختصت لاجل التزين للنساء



والجوارى جازية الاصح ويكره بالسود وقيل لا ومرة الخطر كما يجوز ان ياكل متكيا  
في الصحيح لا روى انه صلى الله عليه وسلم اكل متكيا بمجمع الفتاوى اخذته الزلزلة في بيته  
ففر الى القضا لا يكره بل يجب لفرار النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائط المائل  
واذا خرج من بلدة بها الطاعون فان علم ان كل شئ بقدر الله تعالى فلا  
باس بان يخرج ويدخل وان كان عنده انه ان لو خرج نجا ولو دخل ابتلى  
به كره له ذلك فلا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاده وعليه حمل النهي في  
الحديث الشريف بمجمع الفتاوى فقيه في بلدة ليس فيها غيره افقه منه  
يريد ان يغزو فليس له ذلك بوزنه وغيره فاقضى المديون الدين  
المؤجل قبل الحلول او مات فخل بوعته فاخذ من تركته لا ياخذ من المراجعة  
التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المتأخرين  
فتنبه وبما فتى المرحوم ابو السعود اندي مفتي الروم وعلمه بالرفق للجائنين  
وقد قدمته قبل فصل القرض **فرع** في اخر الكتي ينبغي لحافظ القرآن  
في كل اربعين يوما ان يختم **كتاب الفرائض** هي علم  
باصول من فقه وحساب تغرف في حق كل من التركة والحقوق فهم  
خمس بالاستقراء لان الحق اما للميت او عليه او لاولاد الاول التجهيز والثاني  
اما ان يتعلق بالذمة وهو الدين المطلق اولا وهو المتعلق بالعين والثالث  
اما اختيارى وهو الوصية او اضطرارى وهو الميراث وسمى فرائض لان الله تعالى  
قسمه بنفسه واوصى وصحبه وصنوح النهار بشمسه **قلت** ولذا سماه صلى  
الله عليه وسلم نصف العلم بثبوت بالنسب لا غير واما غيره فبالنص تارة وبالقياس  
اخرى وقيل لتعلقه بالموت وغيره بالحياة او بالضرورة وغيره بالاختيارى  
وهل ارث الحي من الحي ام من الميت المعتمد الثاني شرح وبيان **يبدأ من تركته**  
**الميت الخالية عن تعلق حق الغير بعينها كالرهن والعبد الحاني** ولما ذوق  
المديون والبيع المجوس بالتمن والدار المستأجرة وانما قدمت على التكفير لتعلقها  
بالمال قبل صيرورته تركته **بتجهيزه** يعنى التكفيرين **من غير تقييد ولا تبذير** كلفن  
السنة او قدر ما كان يلبسه في حياته ولو هلك كفته فلو قبل نفسه كفن مرة  
بعد اخرى وكله من كل ماله **ثم تقدم ديونه التي لها مطالب من جهة العباد**  
وتقدم دين الصحة على دين المرض ان جهل سببه ولا فسيان كما بسطه السيد  
واما دين الله فان اوصى به وجب تنفيذه من ثلث الباقي والا **ثم تقدم**  
**وصيته** ولو مطلقة على الصحيح خلافا لما اختاره في الاختيار **من ثلث**  
**ما بقى** بعد تجهيزه وديونه وانما قدمت في الآية اهتما ما لكونه مظنة التفريط  
**ثم رابعا** بل خامسا **يقسم الباقي** بعد ذلك بين ورثته اى الذين ثبتت

ارثهم بالكتاب او السنة كقوله عليه الصلاة والسلام اطعموا الجواز السدس  
او الاجاع ليحل الجذ كالاب وابن الابن كالابن **ويستحق الارث** ولو لم يصحب به  
يفتح وقيل لا يورث وانما هو للقارى من ولديه صيرفيه باحد ثلاثة **برحم**  
**ونكاح صحيح** فلا توارث بفاسد ولا باطل اجماعا **ولا** والمستحقون للتركة عشرة  
اصناف مرتبة كما افاده بقوله **فيبدأ بذوى الفروض** اى السهام المقدرة  
وهم اثنا عشر عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء واثنا من  
السبب وهما الزوجان **ثم بالعصبات** الى الجنس فيستوى فيه الواحد والجمع  
وجمعه للارواح النسبية لانها اقوى **ثم بالمعتق** ولو انثى وهو العصبة  
النسبية **ثم عصبته الذكور** لانه ليس للنساء من الولا الا ما اعتقن **ثم**  
**الورد على ذوى الفروض** النسبية بقدر حقوقهم **ثم ذوى الارحام** ثم بعدهم  
**مولى الموالاة** كما مر في كتاب الولا وله الباقي بعد فرض احد الزوجين ذكره  
السيد **ثم المقر له بنسب** على غيره **لم يثبت** فلو ثبت بان صدقه المقر عليه  
او اقرب بمثل اقراره او شهد رجل اخر ثبت نسبه حقيقة وزاحم الورثة وان  
رجع المقر وكذا لو صدقه المقر له قبل رجوعه ونظامه في شروح السراجية سيما  
روح الشروح وقد خصته فيما علقته عليها **ثم** بعدهم **الموصى له بما زاد على**  
**الثلث** ولو بالكل وانما قدم عليه المقر لانه نوع قرابة بخلاف الموصى له **ثم** يوضع  
في **بيت المال** لا ارثا بل فيا للمسلمين **وموانعه** على ما هنا اربعة **الرق** ولو  
ناقصا لم يكاتب وكذا مبعوض عند ابي حنيفة ومالك رحمهما الله وقالوا هو حر  
في رث وتجب وقال لا يرث بل يورث وقال احمد يورث ويورث وتجب  
بقدر ما فيه من الحرية **قلت** وقد ذكر الشافعية مسئلة يورث فيها  
الرفيق مع رقى كد صورته مستان جنى عليه فلحق بدار الحرب فاسترق  
ومات رفيقا بسلية تلك الجنانية فدينه لورثته ولم اره لا يمتنا فيجوز **والقتل**  
الموجب للقتل او الكفارة وان سقطا بجرمة الابوة على ما مر وعند الشافعية  
لا يرث القاتل مطلقا ولومات القاتل قبل المقتول ورثه المقتول اجماعا **واختلاف**  
**الملتئين** اسلاما وكفرا وقال احمد اذا اسلم الكافر قبل قسمه التركة ورث  
واما المرتد فيورث عندنا خلافا للشافعية **قلت** ذكر الشافعية مسئلة  
يورث فيها الكافر صورته كافر مات عن زوجته حاملا ووقفنا ميراث الحمل  
فاسلمت ثم ولدت ورث الولد ولم اره صريحا لا يمتنا **والرابع** اختلاف  
**الداريين** فيما بين الكفار عندنا خلافا للشافعية كجنى وذمى **وحكما**  
كسما من ذمى وكجبيين من دارين مختلفتين كتركى وهندى لانقطاع العصمة  
فيما بينهم بخلاف المسلمين **قلت** وبقي من الموانع جهالة تاريخ الموت



كالفرق والحرق والهدم والقتل كما سيجي ومنها جهالة الوارث وذلك في  
 خمس مسائل او اكثر مبسوطة في المحتجب منها ارضعت صبيا مع ولدها وما تت  
 وجهل ولدها فلا توارث وكذا لو اشتبته ولد مسلم من ولد نصراني عند الظير وكبرا  
 فيها مسلمان ولا يرثان من ابويهما زاد في الميتة الا ان يصطليا فلها ان ياخذ  
 الميراث بينهما ثم بين ذوى الفروض مقدما للزوجة لانها اصل الولاد اذ منها  
 تتولد الاولاد فقال **في فرض الزوجة فصاعدا الثمن مع ولد او ولد ابن**  
**وان سفل والربع لها عند عدمها** فللزوجة حالان الربع بلا ولد والثمن  
 مع الولد **والربع للزوج** فالثمن كالولد عي رجلان فاكثرون كاح ميتة وبرهنا ولم  
 تكن في بيت واحد منها ولا دخل بها فانهم يفتسمون ميراث زوج واحد  
 لعدم الاولوية **مع اخدهما اي الولد او ولد الابن والنصف له عند عدمهما**  
 فللزوجة حالان النصف **والربع للاب والجد ثلاثة احوال** الفرض المطلق  
 وهو **السدس** وذلك **مع ولد او ولد ابن** والتعصيب المطلق عند عدمهما  
 والفرض والتعصيب مع البنت او بنت الابن **قلت** وفي الاشياء الجد  
 كالاب الا في ثلاثة عشر مسئلة خمس في الفرائض وباقيها في غيرها وزاد  
 ابن المصنف في زواجره اخرى من الفصولين ضمن الاب مهر صبوية ناوي  
 رجع لو شرط والا لولو وليا غيره او وصيا رجع مطلقا انتهى فقوله او وليا  
 غيره يعنى الجسد فيرجع كالوصى بخلاف الاب **وللام ثلاثة احوال**  
**السدس مع اخدهما او مع اثنين من الاخوة او من الاخوات** فصاعدا من اى  
 جهة كانا ولو مختلفين والثلث عند عدمهم وثلث الباقي مع الاب واحد الزوجين  
**والسدس للجد مطلقا** كام ام او ام اب **فصاعدا** يشتركن فيه **اذ كن ثابيات**  
 اى صححات كالمذكورتين فان الفاسدة من ذوى الارحام كما سيجي **متحاذيات**  
 في الدرجة لان القرابي نجيب البعدى مطلقا كما سيجي **والسدس لبنت**  
**الابن** فالثمن مع البنت الواحدة تكلمة للثلاثين **والسدس للاخت** الاب الواحدة  
 مع الاخت **لابوين** تكلمة للثلاثين **والسدس للواحد من ولد الامر والثلث**  
**لاثنين فصاعدا من ولد الام** ذكرهم كانوا ثم والثلث للام عند عدم من لها  
 معه **السدس** كما مر ولها **ثلث الباقي** بعد فرض **احد الزوجين** كما قدمنا  
 وذلك في زوجة وابوين فلها حينئذ الربع **او زوج وابوين** وام فلها حينئذ  
 السدس ونهى ثلثا قاذبا مع قوله تعالى وورثه ابواه فلامه **الثلث والثلثان**  
**لكل اثنين فصاعدا من فرضه النصف** وهو خمسة البنت وبنت الابن والاخت  
 لابوين والاخت لاب والزوج **الا الزوج** لانه لا يتعد **فصل**  
**في العصبية** العصبية بالنسبة ثلاثة عصبية بنفسه وعصبية بغيره

وعصبية

وعصبية مع غيره **تجوز العصبية بنفسه** وهو كل ذكر فالانثى لا تكون عصبية  
 بنفسها بل بغيرها او مع غيرها **لم يدخل في نسبه الى الميت انثى** فان دخلت  
 لم يكن عصبية كولد الام فانه ذوفرض وكاب الام وابن البنت فانها من  
 ذوى الارحام **ما ايقنت الفرائض** اى جنسها وعند **الافراد يجوز جميع**  
**المال** بجهة واحدة ثم العصبية بانفسهم اربعة اصناف جزء الميت ثم اصله  
 ثم جزء ابيه ثم جزء جده **ويقدم الاقرب فالاقرب** منهم بهذا الترتيب فيقدم  
 جزء الميت كالابن ثم ابنه وان سفل ثم اصله **الاب** ويكون مع البنت  
 فالكل عصبية **وذا سفلهم** كما مر **ثم الجد الصحيح** وهو اب الاب وان علا  
 واما اب الام ففاسد من ذوى الارحام **ثم جزء ابيه الا** اخ لابوين ثم لاب  
**ثم ابنه** لابوين ثم لاب وان سفل **تأخير** الاخوة عن الجد وان علا  
 قول الى حنيفة وهو المختار للفتوى خلافا لهما والشافعي قيل وعليه الفتوى  
**ثم جزء جده** العمل لابوين ثم لاب **ثم ابنه** لابوين ثم لاب وان سفل **ثم**  
**عم الاب** ثم ابنه ثم عم الجد ثم ابنه كذلك وان سفل فاسبابها اربعة  
 بنوة ثم ابوة ثم اخوة ثم عمومة وبعد ترتيبهم بقرب الدرجة عند  
 التفادى بابوين واب كما مر يوجبون بقوة القرابة **فمن كان لابوين**  
**من العصبية** ولوانثى كالشقيقة مع البنت تقدم على الاخ لاب **مقدم على**  
**من كان لاب** لقوله صلى الله عليه وسلم ان اعيان بنى الام يتوارثون  
 دون بنى الاب والحاصل انه عند الاستواء في الدرجة يقدم ذو القرابتين  
 وعند التفاوت فيهما يقدم الاعلا ثم شرع في العصبية بغيره فقال **ويصير**  
**عصبية بغيره** البنات بالابن وبنات الابن بابن الابن وان سفلوا  
**والاخوات** لابوين اولاب **باخيهن** فمن اربع ذوات النصف والثلثين  
 يصرن عصبية باخوتهن ولو حكما كان ابن ابن ابن يعصب من مثله او فوقه  
 ثم شرع في العصبية مع غيره **ومع غيره الاخوات مع البنات** او بنات  
 الابن لقول الفرضيين اجعلوا **الاخوات مع البنات** عصبية والمراد من  
 الجمع هنا الجنس **وعصبية ولد الزنا** وولد **الملاعنة** مولى **الامر**  
 المراد بالمولى ما يعم المعتق والعصبية ليعم ما لو كانت الام حرة الاصل كما بسطه  
 العلامة قاسم لانه لا اب لهما ويفترقان في مسئلة واحدة وهي ان ولد  
 الزنا يورث من ثؤامه ميراث اخ لام وولد الملاعنة يورث من ثؤامه  
 ميراث الاخ لابوين **وتخت العصبية** بالعصبية السببية اى **المعتق** ثم  
**عصبية بنفسه** على الترتيب المتقدم لقوله صلى الله عليه وسلم **الواحدة كالحمة**  
**النسب** واذا ترك المعتق اب مولاة وابن مولاة **فالكل لابن** وقال ابو يوسف

والاخذ باب وانه اذا طارت عصبية مع البنت  
 فكانت اول من الاخ لابوين والعصبية  
 من ذوى الارحام







فالعليا من الفريق الاول لا يوزان بينها احد فلها النصف والوسطى من الفريق الاول  
توزان بها العليا من الفريق الثاني فيكون لهما السدس فكلما الثلثين ولا شئ  
للسفليات الا ان يكون مع واحدة منهن غلام فيعصبها ومن يحاذيها ومن  
فوقها ممن لا تكون صاحبة فرض وسقط السفليات **وياخذ ابن العم** كذا في  
نسخ المتن والشرح وعبارة السيد وغيره **وياخذ** اخا **ابني عم هو اخ**  
**لام السدس** بالفرض وكذا لو كان الاخر زوجا فله النصف **ويقسمان الباقي** بينهما  
بنصفين بالعصوبة حيث لا مانع من ارضه بهما فيرث بجهتي فرض وتغصيب  
واما بفرض وتغصيب معا بجهة واحدة فليس الا الاب وابوه **قلت** وقد  
يجتمع جهتا تغصيب كابن هو ابن ابن عم بان تتكلم ابن عمها فتلد ابنا وكا بن  
هو معتق وقد يجتمع جهتا فرض وانما يتصور في الجوسي لنكاحهم المحارم  
ويتوارثون بهما جميعا عندنا وعند الشافعي باقوى الجهتين وتامه في كتب  
الفرائض وتأتي الاشارة اليه في الفرقي **ولو ترك زوجا واما اوجدة واخوة**  
**لام واخوة لا بوي** اخذ الزوج النصف والام واجدة السدس وولد  
الام الثلث **ولا شئ للاخوة لا بوي** لانهم عصبة ولم يبق لهم شئ وعند  
مالك والشافعي يشتركان بين الصنفين الاخيرين كان الكل اولاد ام وكذلك  
يفرض مالك والشافعي للاخت لا بوي او لاب النصف وللمجد السدس مع  
زوج وام فتعول الى تسعة وعند الحنفية واحد تسقط الاخت  
**قلت** وحاصله انه ليس عند الحنفية مسئلة المشتركة اتفاقا ولا مسئلة  
الاكرية على المفتي به كما مر **باب العول** وصنده الرد  
كما سيحى **هو زيادة السهام** اذا كثرت الفروض على مخرج **الفريضة** ليرحل  
النقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص ارباب الديون بالمخاصمة واول من حكم  
بالعول عمر رضي الله تعالى عنه ثم الخارج سبعة اربعة لا تعول الاثتان  
والثلاثة والاربعة والثمانية وثلاثة تعول بالاختلاط كما سيحى في باب  
الخارج **فستة تعول اربع عولات الى عشرة** **وشفعها** فتعول كسبعة  
كزوج وشقيقتين ولثمانية كسهم وام ولتسعة كسهم واخ لام وكعشرة كسهم  
فاخ اخر لام **واثنا عشر تعول ثلاثا الى سبعة عشر** **وترا لا شفعها** فتعول  
لثلاثة عشر كن زوجة وشقيقتين وام لخمس عشرة كسهم واخ لام ولسبعة عشر  
كسهم واخر لام **واربعة وعشرون تعول الى سبعة وعشرين** فقط  
كامرة **وبنتين وابوين** وسمى المتبرية **والرد** صنده كما مر وجنبه فان فضل  
عنها اي عن الفروض والحال انه لا عصبة ثمة يرد ذلك الفاضل عليهم  
بقدر سهامهم اجماعا لفساد بيت المال **الا على الزوجين** فلا يرد عليهما

وقال

وقال عثمان رضي الله عنه يرد عليهما ايضا قاله المصنف وغيره **قلت**  
وجزم في الاختيار بان هذا وهم من الراوي فراجع **قلت** وفي الاشياء انه  
يورد عليهما في زملنا لفساد بيت المال وقدمناه في الولد ثم مسايل الرد  
اربعة اقسام لان المردود عليه اما صنف او اكثر وعلى كل اما ان يكون  
متى لا يرد عليه اولا يكون فالاول **ان اتحد جنس المردود عليهم** كبنيتين  
او اختين او جدتين **فقسمت المسئلة من عدد رؤسهم** ابتدا قطعا  
للتطويل **والثاني ان كان المردود عليه جنسين** او ثلاثة لاكثر بالاستقرار  
**فن عدد سهامهم** فن اثنتين لرؤس دان وثلاثة لثلاث وسدس واربعة لثلاث  
نصف وسدس وخمسة لثلاثين وسدس تقصير المسافة **والثالث ان كان**  
**مع الاول اي الجنس الواحد من لا يرد عليه وهو الزوجان اعطى** من لا يرد  
عليه **فرضه من اقل مخارجه** وقسم الباقي على رؤس من يرد عليه **كزوج**  
**وثلاث بنات** فهي من اربعة للزوج واحد بقي ثلاثة وهي تستقيم عليهم فلا  
حاجة الى ضرب وان لم يستقم فان وفق رؤسهم اي رؤس من يرد عليهم  
**كزوج وست بنات ضرب** وفقها وهو هنا اثنتان في مخرج فرض من  
**لا يرد عليه** وهو هنا اربعة تبلغ ثمانية فللزوج اثنتان وللبنات ستة والا  
يوافق بل يابن ضرب كل عدد رؤسهم فيه اي المخرج المذكور **كزوج وخمس**  
**بنات** فالمخرج هنا اربعة للزوج واحد بقي ثلاثة تباين الخمسة فاضرب  
الاربعة في الخمسة تبلغ عشرين كان للزوج واحد اضربه في المضروب يكن خمسة  
فهو له والباقي ثلاثة اضربه في المضروب تبلغ خمسة عشر فلكل بنت ثلاثة  
**والرابع لو كان مع الثاني اي الجنسين** فقط لا اكثر هنا يحكم الاستقرار اذ لا يرد  
مع اربع طوائف اصلا بالاستقرار وتقل هذا ثلثة اقتصاره فيما مر متنا على  
الجنسين والا فيراد بالثاني بعضه لا كله فتأمل **من لا يرد عليه فاقسم الباقي**  
**من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه** ان استقام  
**كزوج واربع جدات وست اخوات لام** فمخرج من لا يرد عليه اربعة  
للزوجة واحد بقي ثلاثة تستقيم على سهم الجدات وسهمي الاخوات لكنه  
منكسر على احاد كل فريق كما سيحى **وان لم يستقم ضرب جميع مسئلة من يرد**  
**عليه في مخرج من لا يرد عليه** فالمبلغ الحاصل بهذا الضرب مخرج فرض  
الفريقين **كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات** فمخرج من لا يرد  
عليه ثمانية للزوجات الثمن واحد بقي سبعة لا تستقيم على مسئلة من يرد  
عليه وهي هنا خمسة لان الفريقين ثلثان وسدس فاضرب الخمسة في الثمانية  
تبلغ اربعين فهي مخرج فرض الفريقين ثم ضربت سهام من لا يرد عليه



وهو سهم للزوجات في خمسة مسئلة من ير د عليه يكن خمسة فهي حق الزوجات من الاربعين واضرب سهام كل فريق من من ير د عليه وهي اربع للبنات وسهم للمجدات فيما بقي اى في السبعة الباقية من يخرج فرض من لا ير د عليه يكن للبنات ثمانية وعشرين وللجدات سبعة فاستقام فرض كل فريق لكنه منكسر على آحاد كل فريق فصحه بالاصول السبعة الآتية في باب الخناج نصح من الف واربعائة واربعين ونصح الاولى من ثمانية واربعين ولولا خشية الاطالة لاوسعت الكلام **باب ثورث ذوى الارحام** هو كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبية فهو قسم ثالث حينئذ ولا يرث مع ذى سهم ولا عصبية سوى الزوجين لعدم الرد عليهم ما يباخذ المنفرد جميع المال بالقرابة ويجب اقرهمم الا بعد كترتيب العصباء فهم اربعة اصناف جزء الميت ثم اصله ثم جزء ابويه ثم جزء جدية او جدتيه وحينئذ يقدم جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلوا ثم اصله وهم لجد الفاسد والمجدات الفاسدات وان علوا ثم جزء ابويه وهم اولاد الاخوات لابوين اولاد والاخوة والاخوات لام وبنات الاخوات لابوين اولاد وان نزلوا ويقدم الجد عليهم خلافا لهما ثم جزء جدية او جدتيه وهم الاخوال والخالات والعلمات والاعمام لام وبنات الاعمام واولاد هو لا ثم علمات الاباء والامهات واخوالهم وخالاتهم واعمام الاباء لام واعمام الامهات كلهم واولاد هو لا وان بعدوا بالعلو والسفلو ويقدم الاقرب في كل صنف واذا استووا في درجة واتحدت الجهة قدم ولد الوارث فلوا اختلفت فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث وعند الاستواء ان اتفقت صفة الاصول في الذكورة او الانوثة اعتبر ابدان الفروع اتفاقا واما اذا اختلفت الفروع والاصول كانت ابن بنت وابن بنت بنت اعتبر محمد في ذلك الاصول وقسم المال على اوله بطن اختلف بالذكورة والانوثة وهو هنا البطن الثاني وهو ابن بنت وبنت بنت فمحمد اعتبر صفة الاصول في البطن الثاني في مسئلتنا فقسم عليهم اثلاثا واعطى كل من الفروع نصيب اصله حينئذ يكون ثلثاه لبنت ابن البنت نصيب ابيها وثلثه لابن بنت البنت لانه نصيب امه وتامه في السراجية وشر وجها وهما اعتبار الفروع فقط لكن قول محمد اشهر الروايتين عن ابي حنيفة في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى كذا في شرح السراجية لمصنفها وفي المتن وبقول محمد يفتى سئلت عن ترك بنت شقيقة وابن وبنت شقيقته كيف تقسم فاجبت بانهم قد شرطوا عد الفروع في الاصول

فحينئذ نصير الشقيقة كشتيقتين فيقسم المال بينهما نصفان ثم يقسم نصف الشقيقة  
بين اولادها اثلاثا **فصل في الغرقى والحرقى وغيرهم ولا توارث**  
**بين الغرقى والحرقى الا اذا علم ترتيب الموتى** فيرث المتأخر فلوجهل عينه  
اعطى كل باليقين ووقف المشكوك فيه حتى يتبين او يصطلحوا شرح مجمع  
**قلت** واقوه المصنف لكن نقل شيخنا عن صنوء السراج معزيا لمحمد  
انه لو مات احدهما ولم يدرا ايها هو يجعل كأنهما ماتا معا لتحقيق التعارض بينهما  
وهو مخالف لما رتد به واذا لم يعلم ترتيبهم **يقسم مال كل منهم على ورثة الاحياء**  
اذ لا توارث بالشك **والكافر يرث بالنسب والسبب كالمسلم ولو اجتمع له قرابتان**  
لو تفرقتا في شخصين **حجب احدهما الآخر** فانه يرث بالحاجب وان لم يحجب  
**احدهما الآخر يرث بالقرابتين** عندنا كما قدمناه ولا يرثون بانفحة مستقلة  
**عندهم** اى يستحلونها كزوج محوسى امه لان النكاح الفاسد لا يوجب التوارث  
بين المسلمين فلا يوجبه بين المجوس كذا في الجوهرة قال وكل نكاح لو اسلمت  
يقربان عليه يتوارثان ومالا فلا انتهى وصحة في الظهيرية **ويرث ولد الزنا**  
**واللمان بجهة الام فقط** لما قدمنا في العصابات انه لا اب لهما ووقف للحمل  
**حظ ابن واحد** او بنت واحدة ايها كان اكثر وعليه الفتوى لانه الغالب ويكفوا  
احتياطا كما لو ترك ابوين وبنتا وزوجة حبلى فان المسئلة من اربعة وعشرين  
ان فرض الحمل ذكر او تقول لسبعة وعشرين ان فرض انثى لان للبنتين الثلثان  
**قلت** هذا على كون الحمل من الميت والا فثله كثيرة كما لو تركت زوجا  
واما حبلى فللزوجة النصف وللأم الثلث والحمل ان قدر ذكر السدس لانه  
عصبة فيقدر انثى ليفرض له النصف وتقول لثمانية كما لا يخفى **قلت**  
ولم اره لو كان على احد التقديريين يرث وعلى الآخر لا سهم واخوين لأم فان  
قدر ذكر المر يبق له شئ فينبغي ان يقدر انثى وتقول لتسعة احتياطا وفي الوهبانية  
• وحاملة ان تات بابت فلم ترث • وان ولدت بنتا لهما الثلث يقدر •  
**فصل في المناخنة** ماتت بعض الورثة قبل القسمة للمتركة  
**صحت المسئلة الاولى** واعطيت سهام كل وارث ثم الثانية الا اذا اتحدوا وكان  
مات عن عشرة بنين ثم مات احدهم عنهم فان استقام نصيب الميت الثاني  
على تركته فيها ونعمت وان لم يستقيم فان كان بين سهامه وسئلة موافقة  
ضربت وفق التصحيح في كل التصحيح الاول والا يكن بينهما موافقة بل  
بإينة ضربت كل الثاني في كل الاول يحصل مخرج المسيلتين فيضرب سهام  
ورثة الميت الاول في المضروب اى في التصحيح الثاني او في وفقه وسهام  
ورثة الميت الثاني في كل ما في يده اوسط وفقه من التصحيح الاول وان

قوله ووثبها هذا جواب المسئلة ونف  
معموسى تزوج امه فولدت له بنتا  
لاخت لأم الاخت لأم الاخت مع الام  
لأم الام باعتبار الامميه والنسب  
للاام الباقى للعصبه فان لم يكن له  
وعليهما معموسى تزوج ابنته  
له بنتين فان المعموسى ثم ماتت  
فانها ماتت عن ام هي الاخت لأم  
هي لأم وام ايضا للام وللالة  
والاخت لأم لاننا اعتبرنا النسب  
بالاختية وجدت في الام المستحق  
لأم التي وجدت في الام المستحق  
الام صار ذلك اختين محبب لأم  
اخر كما نذكر اختين محبب لأم  
من الثلاث الى الامم



كان فيهم من يرث من الميتين ضربت نصيبه من الاول في الثاني او وفقه ونصيبه من الثاني فيما في يد الميت الثاني او وفقه **ولومات ثالث** قبل القسمة **جعل المبلغ الثاني مقام الاول** جعل **الثالثة مقام الثانية** في العمل وهكذا كل مات واحد تقسمه مقام الثانية والمبلغ الذي قبله مقام الاول الى ما لا يتناهى وهذا علم العمل فلا تغفل

**باب المخرج الفروض المذكورة في القرآن نوعان الاول** **النصف** ومخرج كل كسر سمي به كالربع من اربعة الا النصف فانه من اثنين والربع من اربعة والثمن من ثمانية والثاني الثلث والثلاثان كلاهما من ثلاثة **والسدس من ستة** على التضعيف والتتصيف فتقول مثلا الثمن وضعفه ضعفه او تقول النصف ونصف ونصف ونصف **قلت** واخصر الكل ان تقول الربع والثلث ونصف كل وضعفه فاذا جاء في المسئلة من هذه الفروض احاد فخرج كل فرض منفرد سمي به الا النصف كما مر واذا جاء متين او ثلاث ولها من نوع واحد فكل عدد يكون مخرجا لجزء فذلك العدد ايضا يكون مخرجا للضعفه واضعافه كالستة هي مخرج للسدس ولضعفه ولضعفه ضعفه فاذا **اختلط النصف** من النوع الاول **بكل** النوع الثاني **اي الثلاثة الاخر** او ببعضها فاذا كان في المسئلة نصف وثلثان وثلث وسدس وكزوج وسقيقتين واختين لام وام **من ستة** لتوكلها من ضرب اثنين في ثلاثة او **اختلط الربع** من النوع الاول بكل الثاني او ببعضه فاذا كان في المسئلة زوجة ومن ذكر **من اثنا عشر** لتوكلها من ضرب الاربعة في ثلاثة لموافقة الستة بالنصف او **اختلط الثمن** من النوع الاول ببعض الثاني واما بكله فغير منثور الا على راي ابن مسعود او في الوصايا فليحفظ **من اربعة وعشرين** كزوجة وبنتين وام كتركيها من ضرب الثمانية في ثلاثة لما قدمنا من موافقة الستة بالنصف ولا يجتمع اكثر من اربع فروض في مسئلة واحدة ولا يجتمع من اصحابها اكثر من خمس طواف ولا ينكسر على اكثر من اربع فرق واذا **انكسر سهام فريق عليهم ضربت عدد هم في اصل المسئلة** وعولها ان كانت عايلة **كامراة واخوين** للمرأة الربع يبقى لهما ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فاضرب اثنين في اربعة فتصح من ثمانية وان وافق سهامهم عدد هم ضربت وفق عدد هم في اصل المسئلة وعولها **كامراة وست اخوة** فلهم ثلاثة توافقهم بالثلث فاضرب اثنين في اربعة فتصح من ثمانية ايضا فان **انكسر سهام فريقين او اكثر** وعدد رؤسهم متماثلة ضربت احد الاعداد في اصل المسئلة وعولها **كثلاث بنات وثلاثة اعمام** فتكفي باخذ التماثلين فاضرب ثلاثة في اصل المسئلة تكن تسعة منها تصح وان **انكسر على ثلاث فرق** او اربع فاطلب المشاركة اوليين السهام والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد

ثم افعل

ثم افعل كما فعلت في الفريقين في المداخلة والمماثلة والموافقة والمباينة فما حصل يسمى جزء السهم فاضربه في اصل المسئلة اشار اليه بقوله **وان دخل بعض الاعداد في بعض كاربعة زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عما ضربت اكثر الاعداد لتداخلها في اصل المسئلة** وهو اثنا عشر تكن مائة واربعة واربعين منها تصح وان وافق بعضها بعضا كاربعة زوجات وخمسة عشر جده وثمان عشرة بنتا وستة اعمام ضربت وفق احدها اي احد الاعداد في جميع الاخر والخارج في الثالث ان وافق والا في جميعه ثم الرابع كذلك ثم المجمع وهو جزء السهم وهو في مسئلنا مائة وثمانون في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل اربعة الاف وثلثمائة وعشرون منها تصح وان تبين انت اعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم **كامرأتين** وعشر بنات وست جدات وسبعة اعمام ضربت احدها احد الاعداد في جميع الثاني والحاصل في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع يحصل جزء السهم وهو هنا مائتان وعشرة لتوافق رؤس البنات والجدات لسهامهم بالنصف فاضربها في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل خمسة الاف واربعون ومنها تستقيم واذا اردت معرفة التماثل والتداخل والتوافق والتباين بين العددين هذه مقدمة يحتاج اليها في تقسيم التركة فتماثل العددين كون احدهما مساويا للآخر كثلاثة وثلاثة وتدخل العددين المختلفين باحد امرين على ما هنا اما بان يعد اقلها الاكثر اي يغنيه او يكون اكثر العددين مستقيما على الاقل قسمة صحيحة بلا كسر كقسمة الستة على ثلاثة او اثنين وتوافق العددين ان لا يعد اي لا يغني اقلها الاكثر لكن يعدها عدد ثالث كالثمانية مع العشرين بعدهما اربعة فيتوافقان بالربع وتباين العددين ان يعد العددين المختلفين معا عدد ثالث اصلا كالسبعة مع العشرة واذا اردت معرفة التوافق والتباين بين العددين المختلفين اسقط الاقل من الاكثر من الجانبين مرارا حتى اذا اتفقا في درجة واحدة فان توافقا في واحدة تباينا ولا وفق وان توافقا في اثنين فبالنصف او ثلاثة فبالثلث وهكذا الى العشرة وتسمى لكسور المنطقية او احد عشر فيجزء من احد عشر وهكذا ويسمى الاصم واذا اردت معرفة نصيب كل فريق كالبنات والجدات والاعمام وغيرهم من التصحيح الذي استقام على الكل فاضرب ما كان له اي لكل فريق من اصل المسئلة فيما اي في جزء السهم الذي ضربته في اصل المسئلة يخرج نصيب اي ذلك الفريق ثم اذا اردت معرفة نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق



ضربت سهام كل وارث في جزء السهم المضروب يخرج نصيبه والواضح  
 طريق النسبة وهو ان تقسم سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم  
 وخذ لهم ثم تقطع بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من احاد  
 ذلك الفريق **واذا اردت قسمة التركة بين الورثة والغرماء** يعني  
 كلا وحده لا معا لتقدم الغرماء على قسمة الموارث كما في شرح السراجية  
 لحيدر فان كان بين التركة والتصحيح ماثلة فظاهر او موافقة ضربت  
 سهام كل وارث من التصحيح في جميع التركة كذا نسخ المتن والشرح والموافق  
 للسراجية وغيرهما في وفق التركة وانما يضرب في جميع التركة عند المباشرة  
 وهذا الحرفة نصيب كل فرد وتعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق  
 منهم واما قضا الديون فان وفي فيها وان لم يف وتعدد الغرماء يترك  
**مجموع الديون كالتصحيح للمسئلة وينزل كل دين غريم كسهام وارث**  
 وتعمل كما مر ثم شرع في مسئلة التخارج فقال **ومن صالح من الورثة**  
**والغرماء على شئ معلوم منها طرح** اي طرح سهمه من التصحيح وجعل  
 كانه استوفى نصيبه **ثم قسم الباقي من التصحيح** او الديون على سهام  
**من بقي منهم** فتصحب منه كزوج وام وعم فصالح الزوج على ما في ذمته من  
 المهر وخروج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم  
 باقى التركة وهو ما عدا المهر بين الام والعم اثلاثا بقدر سهامهما من التصحيح  
 قبل التخارج وحينئذ يكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز ان يجعل الزوج  
 كان لم يكن ليلا يتقلب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث الباقي لانه  
 حينئذ يكون للام سهم وللعلم سهمان وهو خلاف الاجماع قاله السيد وغيره  
**قلت** وهذا هو الصواب ولقد غلط في قسمة هذه المسئلة صاحب  
 المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما على ما عندي من النسخ فانها قسما  
 الباقي للام سهم وللعلم سهمان وقد علمت انه خلاف الاجماع وقال العلامة  
 قطب الدين محمد بن سلطان في شرحه للكثير وقوله فاجعله كان لم يكن  
 فيه نظير ثم ذكر نحو ما تخور فتدبر **قائد مؤلفه** العبد الفقير  
 العاجز الحقير **محمد** علا الدين بن الشيخ علي الحصني الحنفي العباسي  
 الامام بجامع بني امية بدمشق الحمية قد فرغت من تأليفه في اواخر شهر  
 المحرم الحرام سنة احدى وسبعين واللف هجرية على صاحبها افضل  
 الصلاة وازكى التحية وقد بالغت في تلخيصه وتخريجه وتنقيحه وتبعته  
 المصنف رحمه الله في تفييده لمواضع كثيرة من متنه وتصحيحه ونهت  
 عليها غالبا وعلى مواضع سهوا خروا **باجملة** فالسلامة من هذا الخطر امر

يعز

يعز على البشر فستقر الله تعالى على من ستر وغفر لمن غفر **س**  
 وان تجد عيبا فسد الخلا **هـ** جل من لا عيب فيه وعلا  
 كيف لا وقد بيضته وفي قلبي من نار البعاد عن البلاد والا ولا **د**  
 والاخوان والاحفاد ما بفتت الاكباد فرحم الله التقيا زاني حيث اغتدروا **ا**  
 يوما يجذوى ويوما بالعقيق وبال عذيب يوما ويوما بالخليصاء **هـ**  
 لكن لله احمدا ولا واخرا ظاهرا وباطنا فلقد من بابتداء تبويضه  
 تجاه وجهه صاحب الرسالة والقدر المنيف ونجته تجاه قبر  
 صاحب هذا المتن الشريف فلعله علامة القبول منهم والتشريف **ش**  
 فيا شرفي ان كنت ربي قبلته **هـ** وان كان كل الناس ردوه عن جسد  
 فتقبلني مع ماتن واساتذ **هـ** وتختشرا جمعا مع المصطفى احمد  
 واخواننا المسدي لنا الخردا **هـ** والدناداع لنا طالب الرشدا  
**وكان الفراغ** من كتابة هذه النسخة المباركة في ليلة يسفر صباحها  
 عن يوم الاربعاء رابع عشر جمادى الاخرة سنة اربع وتسعين  
 واللف على يد العبد الفقير عبد المحسن بن عبد الغني  
 العنبروسي غفر الله له ولوالديه ولمولف هذا  
 الكتاب ولمن كتب برسمه ولجميع المسلمين  
 اجمعين امين واحمد لله وحده  
 وصلى الله على سيدنا محمد  
 وآله وصحبه اجمعين  
 وعن التابعين  
 صلاة دائمة  
 الى يوم  
 الدين  
 امين  
 م



